

بسم الله الرحمن الرحيم



موقف الرازي من مسائل الأسماء والأحكام في التفسير الكبير

دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة

إعداد الطالبة:

إيلاف بنت يحيى إمام

الرقم الجامعي:(٤٢٧٨٠١٣٠)

إشـــراف:

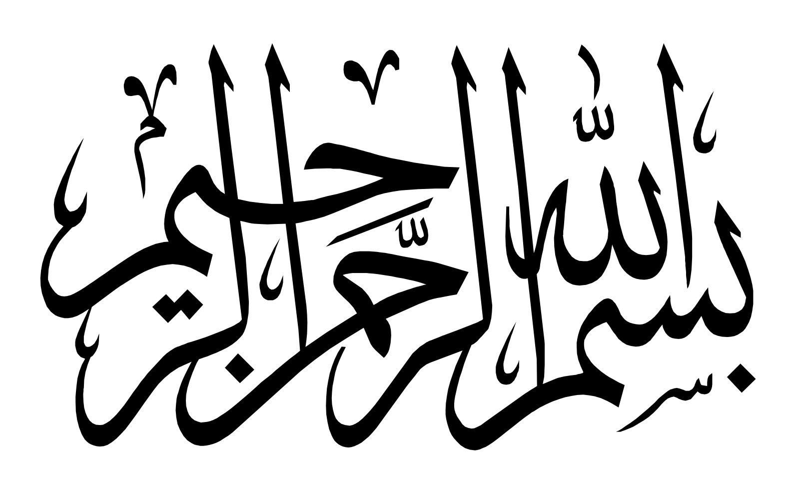
فضيلة الأستاذ الدكتور/

يحيى بن محمد ربيع

الفصل الدراسي الثاني

عام١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

الجزء الأول


بسم الله الرحمن الرحيم



ملخص الرسالة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فهذا بحث بعنوان: (موقف الرازي من مسائل الأسماء والأحكام في التفسير الكبير دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة) مقدم من الباحثة: إيلاف بنت يحيى إمام؛ لنيل درجة الماجستير في العقيدة، بكلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة.

انصب هذا البحث وانحصر في دراسة موقف الرازي من مسائل الأسماء والأحكام؛ فقد تم عرض موقف الرازي، ومن ثم نقده، وتظهر أهميته في كونه يُعالج موضوعًا من أهم موضوعات العقيدة، وهو مسائل الأسماء والأحكام، وإيضاح موقف أحد أبرز أعلام الأشاعرة وأئمتهم منه، ومناقشته مناقشة علمية مؤصلة بالكتاب والسنة، وفهم سلف الأمة.

وجاءت هذه الدراسة في بابين مسبوقين بمقدمة وتمهيد، وملحقين بخاتمة وفهارس.

وفي المقدمة: بينت أهمية الموضوع، وسبب اختياري له، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والمنهج الذي سارت عليه الدراسة.

ثم التمهيد: وفيه ذكرت التعريف بالرازي وتفسيره، والتعريف بالأسماء والأحكام، ومنهج الرازي في الاستدلال على مسائل الأسماء والأحكام.

وفي الباب الأول: بيّنت موقف الرازي من أسماء المدح الشرعية والمسائل والأحكام المتعلقة بها؛ فحوى الباب فصلين.

وفي الباب الثاني: بيّنت موقف الرازي من أسماء الذم الشرعية والمسائل والأحكام المتعلقة بها؛ فحوى الباب ثلاثة فصول.

واشتملت الخاتمة على أهم نتائج، ومن أبرزها:

١- أدخل الرازي في مسمى الأسماء الشرعية ما ليس منه؛ فحكم له بحكم المراد من اللفظ، فساوى بين ما فرق الله بينهما. وأخرج من مسمى الأسماء الشرعية بعض أفراده الداخلة تحته؛ فسلب عنه حكمه، ففرق بين ما جمع الله بينهما.

٢- اتسم موقف الرازي من مسائل الأسماء و الأحكام بالتناقض والاضطراب؛ فتجده يقرر تارة قول الأشاعرة، وينصره ويحتج له، ويرد على من خالفه، ثم تجده ينقضه تارة أخرى، ويعترض عليه، ويأخذ بمذهب آخر!.

٣- العقيدة التي قررها الرازي في مسائل الأسماء والأحكام عقيدة فاسدة؛ تضعف الإيمان بالوعيد، وتهون أمر الفرائض والمحارم، وتترك الإسلام أرق من ثوب سابري؛ فما ابتدعت في الإسلام بدعة أضر على أهله منها.

إلى غير ذلك من النتائج المدونة في خاتمة البحث.

وبعد؛ فمما أوصي به أمور:

١- دراسة موقف الرازي من موانع إنفاذ الوعد والوعيد-دراسة نقدية على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة-.

٢- دراسة معاني أسماء الله الحسنى عند الرازي - دراسة نقدية على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة -.

٣- ضرورة توعية الأجيال المسلمة بخطر العقائد المخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة، فإن هذه العقائد لها آثار سيئة على الشرائع والأفراد والمجتمعات، كما أن لهذه العقائد لوازم تلزم منها؛ غالبًا ما تكون سيئة فادحة.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

﷽

Research summary

All praise is due to Allaah, the Lord of the worlds and peace and blessing be upon our Prophet Muhammad, his family and companions altogether. After which follows:

This research is titled 'The position of Ar-Raazi with regards the names and rulings in the Tafseer al Kabeer – a Critical study in light of the belief of Ahlu Sunnah wal Jama'aah.'

By Elaf bint Yahya Imam for the Master's degree in Belief in the College of Da'wah and fundamentals of this religion, University of Umm al-Qura, Makkah.

This research was particularly interested in the position of Ar-Raazi in the matter of names and ruling such that his position was clarified and then critically assessed. The importance of this research becomes apparent as the topic is about an important aspect in belief such that one of the most famous scholars of the Ash'arees are discussed and his knowledge critiqued on the basis of the Qur'an and Sunnah with the understanding of the pious predecessors.

The research is preceded by two chapters, an introduction followed by an opening into the subject. Likewise, it is ends with a conclusion and contents page.

In the introduction, I have mentioned the most important aspects of the subject and why I chose it followed by research in the area of study. I also mentioned the way I will carry out the research and the methodology taken.

In the opening chapter, I have mentioned a biography of who Ar-Raazi is and his Tafseer, likewise, I have defined what I mean by names and rulings. I have mentioned the methodology of Ar-Raazi in bringing proof in the area of names and rulings.

In the first chapter, I have mentioned the names of praise in the legislation and rulings connected to this consisting of two sections.

In the second chapter, I have mentioned Ar-Raazi's position with regard names of dispraise in the legislation and those rulings connected to this consisting of three sections.

The conclusion summarizes the most important findings and from the most apparent are:

1. Ar-Raazi has placed certain names in the legislation which in reality are not from it and he gave a ruling as to what is intended behind the literal meaning therefore, making similar some names that Allaah has separated in meaning.

   Likewise, Ar-Raazi took out some names from the legislation that are actually contained in it, thereby taking away its ruling and separated that which Allaah had included.

2. Ar-Raazi clearly contradicted himself with regards the matter of names and rulings, sometimes you find him establishing the belief of the Ash'arees, giving victory to it, proof for it and refuting those who oppose it then you find him going against that and taking another methodology!

3. The belief that Ar-Raazi took upon himself in the matter of names and rulings is a corrupt one which weakens faith in the threat of punishment and shows neglect regards the obligations and prohibitions and leaves Islam as thin as a garment such that one has innovated in Islam that which is harmful to it and other than that from the conclusive results.

   I advise with the following:

   1. Researching Ar-Raazi's position on those things that stop the reward and punishment, a critical analysis from the perspective of the belief of Ahlu Sunnah wal Jama'aah.

   2. Researching Ar-Raazi's position in the names and attributes of Allaah critically.

   3. The importance of clarifying to the generations the danger of those beliefs opposing the way of Ahlu Sunnah wal Jama'aah for these beliefs have grave consequences in the application of the legislation and society resulting in evil ends.

   May the peace and blessings be upon Prophet Muhammad, his family and companions.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده و نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ آل عمران: ١٠٢،﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾ ﴾ النساء: ١،﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ الأحزاب: ٧٠ – ٧١.

أما بعد:

فإن مسائل الأسماء والأحكام؛ أعني: مسائل الإسلام والإيمان والكفر والنفاق- مسائل عظيمة جدًا، علق الله بها السعادة والشقاوة، واستحقاق الجنة والنار، والاختلاف في مسمياتها أول اختلاف وقع في هذه الأمة، وهو خلاف الخوارج للصحابة، حيث أخرجوا عُصاة الموحدين من الإسلام بالكلية، وأدخلوهم في دائرة الكفر، وعاملوهم معاملة الكفار، واستحلوا بذلك دماء المسلمين وأموالهم، ثم حدث خلاف المرجئة، وقولهم: إن الفاسق مؤمن كامل الإيمان، ثم حدث بعدهم خلاف المعتزلة وقولهم بالمنزلة بين المنزلتين.[1]

وهكذا شأن الابتداع في الدين، فما يبتدع أحدٌ بدعة – ولاسيما في أصول الدين وباب السنة- إلا اتسعت اتساعًا كبيرًا شبرًا فباعًا فميلاً.

وأصل ضلال هؤلاء أنهم لم ينهجوا النهج القويم الذي سلكه سلف الأمة في فهم النصوص الشرعية، بل أخذوا يتأولونها على غير تأويلها، وسلكوا في شرحها طرقًا ملتوية، فيها تعسف ظاهر وتكلف غير مقبول، وحاولوا أن يأخذوا منها شاهدًا على صدق بدعتهم، بل وتحايلوا على النصوص الشرعية الصريحة لتكون دعامة يقيمون عليها أصول عقيدتهم ونزعتهم، فحرَّفوها عن مواضعها، وفسّروا ألفاظها على تحمل ما لا تدل عليه، فكان من وراء ذلك فتنة في الأرض وفساد كبير،[2] ويزداد الأمر شدةً حينما يكون مع هؤلاء حقٌ يلبسون به بدعتهم، وينصرون به مقولتهم!!

ولما كان الرازي إمامًا من أئمة الأشاعرة، وتفسيره يُعد مرجعًا كبيرًا في علم الكلام عمومًا، وفي العقيدة الأشعرية خصوصًا، ولما له من قول متبدع في مسائل الأسماء والأحكام أخضع له النصوص الشرعية؛ عزمت-مستعينة بالله- تجريد القلم في بيان موقفه من مسائل الأسماء والأحكام من خلال تفسيره؛ فاخترت هذا الموضوع الذي

---

(١) انظر: جامع العلوم والحكم، لابن رجب، ١/١١٤.

(٢) انظر: التفسير والمفسرون، للذهبي، ١/١١.

بعنوان:(موقف الرازي من مسائل الأسماء والأحكام في التفسير الكبير دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة) لنيل درجة الماجستير بقسم العقيدة من كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

لعلي أن أسهم بجهد المقل في إعادة الحق إلى نصابه، فيبقى كلام الله في مبناه وفي معناه محفوظًا سالمًا من أن يمسه تحريفٌ أو تبديلٌ أو تغيير، وتنزوي محاولات التحريف في حيز العدم[(١)].

أسباب اختيار الموضوع:

أولاً: الرغبة في أن تكون دراستي متعلقة برد التحريف عن كتاب الله، فإن من حق الله على عباده رد الطاعنين على كتابه ورسوله ودينه، ومجاهدتهم بالحجة والبيان، وكشف عوارهم، وبيان فضائحهم، وفساد قواعدهم وهذا من أفضل الجهاد في سبيل الله، فاخترت الكتابة في هذا الموضوع من باب ممارسة هذا الحق، وأداء بعض ما يجب فيه.

ثانيًا: المساهمة في رد البدع والمخالفات والأهواء، ومقارعة أهلها، وكشفهم ومعرفتهم بأعيانهم، وإبطال بدعهم، نصحًا لهم ولأتباعهم، بل لله ولرسوله ودينه وأئمة المسلمين وعامتهم؛ فاخترت الكتابة في هذا الموضوع عسى أن يكون سببًا لِفِكَاك المعتقلين في شَرَك البدعة، وقيود الأوهام، وتذكرة بعقيدة أهل السنة والجماعة في مسائل الأسماء والأحكام؛ نصرة للسنة وحاملها، وضربًا بالبدعة رأس قائلها.

ثالثًا: المساهمة في نصح الأشاعرة المعاصرين بدعوتهم إلى العودة إلى العقيدة الحقة، وأن لا يُكابروا بالتشبث ببدع تاب منظروها منها، فالبحث وإن انصب على فكر تاب الرازي منه، إلا أن أتباعه من الأشاعرة مصرون على الاقتداء به في أصل الدين؛ فهم في الحقيقة رازيُّون أكثر من الرازي، وحري بهم أن يتوبوا كما تاب، ويرجعوا إلى الحق كما رجع، ومن هنا كتبت في هذا الموضوع علّ كتابتي تجد عينًا أشعرية محبة للحق، فتؤوب إلى الحق قبل أن تلقى ببدعها الحق، فإن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل، والله الهادي!

رابعًا: الرغبة في إثراء المكتبة الإسلامية بنقد كتاب اختلط فيه الحق بالباطل، وعكف الكثير على القراءة فيه دون علم بما ورد فيه من ضلالات.

خامسًا: المساهمة في بيان عقيدة السلف في مسائل الأسماء والأحكام وتوسطهم بين الفرق المخالفة؛ علّ كتابتي تجد عينًا سلفية تحمد الله على نعمة الهداية والتوفيق؛ إذ لو شاء ربك لكانت أيضًا مثلهم، فالقلب بين أصابع الرحمن!.

سادسًا: إتمام الجهود العلمية المنصبة على فكر الرازي عمومًا وعلى تفسيره الكبير خصوصًا.

---

(١)انظر:الردود، للشيخ بكر أبو زيد، ١٥٣.

وأخيرًا: الرغبة في الاشتغال بموضوع بحث أشترك فيه مع أختي فأدرسه من جانب، وتدرسه من جانب آخر.

الدراسات السابقة:

على الرغم من كثرة الكتب والرسائل المؤلفة حول موضوع مسائل الأسماء والأحكام؛ غير أني لم أقف على مؤلف مستقل يجمع بين عرض موقف الرازي من مسائل الأسماء والأحكام ونقده على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة في المكتبة الإسلامية؛ إلا أن هناك بعض الدراسات التي عالجت بعض أجزاء الموضوع؛ فكان لها سبق القلم؛ وهي على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: دراسات انصبت على بيان مذهب أهل السنة والجماعة في مسائل الأسماء والأحكام؛ وتضمنت الرد على المخالفين في ذلك؛ ومن أهمها-في نظري- ما يلي:

١- كتاب الإيمان بين السلف والمتكلمين، تأليف الدكتور: أحمد بن عطية بن علي الغامدي.

٢- الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري-جمعًا وترتيبًا ودراسة-، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من الطالب: عبد الله بن سليمان بن محمد العمر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، عام ١٤٢٣هـ.

٣- قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام ابن تيمية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة من الطالب: محمد بن بسيس بن مقبول السفياني، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، عام ١٤٢٤هـ.

٤- جهود الإمام ابن القيم -رحمه الله- في تقرير مسائل الإيمان، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من الطالب: هشام بن خليل بن إبراهيم الحوسني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، عام١٤٢٤هـ-١٤٢٥هـ.

القسم الثاني: دراسات انصبت على بيان مقالات المرجئة مع نقدها؛ ومن أهمها-في نظري- ما يلي:

١- كتاب ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، تأليف الدكتور: سفر بن عبد الرحمن الحوالي .

٢- كتاب آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية- عرض ونقد- تأليف الدكتور: عبد الله بن محمد بن عبد العزيز السند.

القسم الثالث: دراسات عرضت موقف الرازي من بعض مسائل الأسماء والأحكام؛ واصطبغت في طرحها بصبغة أشعرية؛ ومن أهمها-في نظري- ما يلي:

١- تفسير الفخر الرازي للكفر في القرآن الكريم، ومناقشة الباحث له، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من الطالب: محمد أحمد محمد محمود، جامعة الأزهر، كلية أصول الدين، قسم التفسير، عام ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢- الفكر الأخلاقي عند فخر الدين الرازي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من الطالب: الحسين عبد الفتاح جادو عبد الفتاح، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الفلسفة الإسلامية، عام١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

هذا وإن من الدراسات العلمية التي تناولت فكر الرازي بالدراسة؛ رسالة الدكتوراه المقدمة من فضيلة المشرف على البحث، الأستاذ الدكتور: يحيى بن محمد ربيع، والتي بعنوان: الإمام فخر الدين الرازي وجهوده في الرد على أهل الكتاب، وقد نال بها درجة الدكتوراه في العقيدة من جامعة الأزهر، عام١٩٩٠م.

خطة البحث:

وتضم المقدمة والتمهيد وبابين وخاتمة وفهارس.

أولاً: المقدمة:

وتتضمن: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والمنهج الذي سارت عليه الدراسة.

ثانيًا: التمهيد؛ وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: دراسة عصر الرازي وحياته.

المبحث الثاني: التعريف بالتفسير الكبير.

المبحث الثالث: المقصود بالأسماء والأحكام، وموقف الرازي من ذلك؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المقصود بالأسماء والأحكام في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: موقف الرازي من معنى الأسماء والأحكام -عرض ونقد-.

المبحث الرابع: منهج الرازي في تقرير مسائل الأسماء والأحكام -عرض ونقد-؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهج الرازي في تقرير مسائل الأسماء والأحكام.

المطلب الثاني: نقد منهج الرازي في تقرير مسائل الأسماء والأحكام على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

ثالثًا: الباب الأول: موقف الرازي من أسماء المدح الشرعية والمسائل والأحكام المتعلقة بها-عرض ونقد- وفيه فصلان:

الفصل الأول: موقف الرازي من الإيمان والإسلام والعلاقة بينهما–عرض ونقد– وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موقف الرازي من معنى الإيمان–عرض ونقد– وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الرازي من معنى الإيمان.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من معنى الإيمان على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

المبحث الثاني: موقف الرازي من معنى الإسلام والعلاقة بينه وبين الإيمان–عرض ونقد– وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الرازي من معنى الإسلام والعلاقة بينه وبين الإيمان.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من معنى الإسلام والعلاقة بينه وبين الإيمان على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

الفصل الثاني: موقف الرازي من المسائل المتعلقة بالإيمان والإسلام والأحكام المترتبة عليهما–عرض ونقد– وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: موقف الرازي من زيادة الإيمان ونقصانه–عرض ونقد– وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الرازي من زيادة الإيمان ونقصانه.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من زيادة الإيمان ونقصانه على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

المبحث الثاني: موقف الرازي من الاستثناء في الإيمان والإسلام–عرض ونقد– وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الرازي من الاستثناء في الإيمان والإسلام.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من الاستثناء في الإيمان والإسلام على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

المبحث الثالث: موقف الرازي من الأحكام المتعلقة بالإيمان والإسلام–عرض ونقد– وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الرازي من الأحكام المتعلقة بالإيمان والإسلام.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من الأحكام المتعلقة بالإيمان والإسلام على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

المبحث الرابع: موقف الرازي من مسألة إطلاق القول بخلق الإيمان أو نفيه–عرض ونقد– وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الرازي من مسألة إطلاق القول بخلق الإيمان أو نفيه.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من مسألة إطلاق القول بخلق الإيمان أو نفيه على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

رابعًا: الباب الثاني: موقف الرازي من أسماء الذم الشرعية والمسائل والأحكام المتعلقة بها–عرض ونقد– وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: موقف الرازي من الفسق والمسائل والأحكام المتعلقة به–عرض ونقد– وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: موقف الرازي من معنى الفسق وأقسامه.

المبحث الثاني: موقف الرازي من تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر، وحد الكبيرة والصغيرة.

المبحث الثالث: موقف الرازي من الفاسق الملي –اسمه وحكمه–.

المبحث الرابع: نقد موقف الرازي من الفسق والمسائل والأحكام المتعلقة به على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

الفصل الثاني: موقف الرازي من النفاق والمسائل والأحكام المتعلقة به–عرض ونقد– وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف الرازي من معنى النفاق والمسائل المتعلقة به.

المبحث الثاني: موقف الرازي من الأحكام المتعلقة بالنفاق.

المبحث الثالث: نقد موقف الرازي من معنى النفاق والمسائل المتعلقة به على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

الفصل الثالث: موقف الرازي من الكفر وأنواعه والأحكام المتعلقة به–عرض ونقد– وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: موقف الرازي من الكفر–عرض ونقد– وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الرازي من معنى الكفر، والمسائل المتعلقة به.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من معنى الكفر والمسائل المتعلقة به على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

المبحث الثاني: موقف الرازي من الشرك–عرض ونقد– وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الرازي من معنى الشرك، والمسائل المتعلقة به.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من معنى الشرك والمسائل المتعلقة به على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

المبحث الثالث: موقف الرازي من الأحكام المتعلقة بالكفر والشرك.

المبحث الرابع: موقف الرازي من الردة والأحكام المتعلقة بها –عرض ونقد–وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الرازي من معنى الردة والأحكام المتعلقة بها.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من معنى الردة والأحكام المتعلقة بها على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

خامسًا: الخاتمة:

وتشتمل على: أهم النتائج والتوصيات العلمية.

ثم الفهارس التفصيلية.

منهج البحث:

ويمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

أولاً: سلكت في البحث المناهج التالية:

- المنهج الاستقرائي، وذلك بقراءة التفسير الكبير أكثر من مرة؛ لأتتبع كلام الرازي في مسائل الأسماء والأحكام؛ لأنه قد يتكلم على المسائل في غير مظانها، وقد أرجع إلى كتب الرازي الأخرى؛ لإيضاح ما يكون الرازي قد أجمله في التفسير.
- المنهج التحليلي، وذلك في عرض أقوال الرازي وأدلته وتحليلها، وبيان المواطن التي تناقض واضطرب فيها أو خالف فيها مذهبه الأشعري متأثرًا بغيره من المذاهب.
- المنهج النقدي، وذلك ببيان المواطن التي وافق الرازي فيها الحق، والمواطن التي خالفه فيها، وبيان بطلان شبهاته، مستدلة على ذلك ما استطعت بالكتاب والسنة، وأقوال السلف الذين نقدوا الرازي في بعض أقواله، أو نقدوا المذهب الذي ذهب إليه.

ثانيًا: اعتمدت في جمع المادة العلمية من التفسير الكبير على النسخة المطبوعة بدار إحياء التراث العربي، بيروت –لبنان، ط٤، عام ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م. والتي تقع في أحد عشر مجلدًا، كل مجلد يحوي ثلاثة أجزاء عدا المجلد الأخير فقد حوى جزأين؛ فحوت الطبعة المعتمدة اثنين وثلاثين جزءًا؛ وقد أضطر للرجوع إلى بقية النسخ المثبتة في فهرس المصادر والمراجع لإكمال السقط أو للتأكد من صحة النص إذا شعرت بارتباكه وعدم استقامته؛ وعندئذ أذكرها بما يميزها.

ثالثًا: عزوت الآيات القرآنية إلى أماكنها في المصحف، بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

رابعًا: خرجت الأحاديث من مصادرها الأصلية، وإذا كان الحديث في غير الصحيحين ووجدت حكمًا عليه عند علماء الحديث فإني أذكره، وتخريج الحديث عادة يكون عند ذكره لأول مرة في البحث؛ وإذا تكرر ذكره فإني لا أحيل إلى موضع تخريجه.

خامسًا: ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في البحث.

سادسًا: عرفت بالفرق الواردة في البحث.

سابعًا: عرفت بالأماكن والبقاع غير المشهورة.

ثامنًا: أوضحت الألفاظ الغريبة، التي تدعو الحاجة إلى إيضاحها.

تاسعًا: عزوت أبيات الشعر إلى قائلها.

عاشرًا: اقتصرت على ذكر ترجمة موجزة للرازي، وتفسيره الكبير؛ لأنه قد سبق دراسته باستفاضة في أبحاث سابقة لهذا البحث.

حادي عشر: قمت بكتابة التعليقات العلمية على المواضع التي أرى من الأهمية التعليق عليها، ولا أطيل في ذلك، بل أذكر المسألة باختصار قدر الإمكان، في الحاشية مع الإحالة إلى المصادر والمراجع التي تحدثت عنها.

ثاني عشر: ختمت كل فصل بأهم النتائج؛ لتكون خلاصة لما احتواه الفصل بمباحثه وفروعه من عرض ومناقشة.

ثالث عشر: أخرت ذكر بيانات المصادر والمراجع إلى فهارسها خشية الإطالة بذكرها؛ غير أني إذا اعتمدت في مرجع على أكثر من طبعة؛ فإني أشير في الحاشية إلى الطبعة المنقول منها.

رابع عشر: قمت بعمل فهارس شاملة للرسالة.

خامس عشر: التزمت في إخراج الرسالة العلمية وطباعتها بضوابط إخراج الرسائل العلمية الواردة في لائحة الدراسات العليا، والتي نصت على أن يكون حجم الخط في نمط طباعة المتن: من أربعة عشر إلى ستة عشر، وفي نمط طباعة الحاشية: اثني عشر، وقد سرت وفق المطلوب، وطبع البحث وفقًا لذلك؛ وما على متبع الأنظمة من سبيل!

وفي الختام فهذا بحث يوضح موقف الرازي من مسائل الأسماء والأحكام –عرض ونقد– قد صرفت جل اهتمامي لاكتساب دقائقه، واجتهدت جهدي في طلب حقائقه، فإن وفقت فيما سعيت إليه فلله الحمد والمنة، وإن كانت الأخرى فعند الله أحتسب عنائي!! ولكن عزائي –حينئذ– أني لم أدخر وسعًا، ولم أبخل عليه بجهد، أو مال، أو وقت.

ولا أدعي أنني قد بلغت فيه الكمال، كما أنني لا أقدمه على أنه بريء من كل عيب، ولا أزعم أنه جمع السلامة من كل نقص؛؛ كيف!! والبشر محل النقص بلا ريب، بل أجزم بأن جهدي لم يحقق إلا قدرًا محدودًا، وعسى أن يوفقني ربي لأفضل، وأقوم مما بذلت، فأستكمل النقص، وأسد الخلل.

وإني راغبة إلى كل من وقع نظره في بحثي هذا على عثرة فهم، أو زلة قلم، أن يقيل العثرة، ويتجاوز عن الزلة ويرشدني بإحسانه كي أكمل تقصيري، وأصلح ما طغى به قلمي، وزاغ عنه بصري، وقصر عن إدراكه فهمي، وغفل عنه خاطري؛ لأن عمل البشر لا يخلو من نقص، فالإنسان يعتريه الخطأ والنسيان، إلا من وفقه الرحمن.

وما كنت لأصرح بهذا لولا أنني أعلم أنه قد فاتني شيء، أو أشياء!! وهذا يعني الترحيب بملاحظات الأساتذة الكرام، وتقبلها بكل تقدير، وتوقير، واحترام، سعيًا في إصلاح الخطأ وسد الخلل.

وإلى الله أبتهل بأسمائه الحسنى، كما منّ بإتمام هذا البحث، أن يتم النعمة بقبوله[١] ، وأن ينفــع بـــه عمـــوم المسلمين، وأن يجعل عملي صالحًا، ولوجهه الكريم خالصًا، وأن يجزي والديّ عني خيرًا، إنه جواد كريم...

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ، وأن أعمل صالحًا ترضاه، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين، والله حسبي ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، و الحمد لله رب العالمين.

(١)مقدمة رسالة أثر الفكر الاعتزالي في الأشاعرة، للباحث: د. منيف عايش العتيبي، ١/٢٦-٢٧؛ بتصرف يسير جدًا.

شكر وتقدير

وبعد أن أنهيت هذا الجهد المتواضع؛ -والذي سطرت سطوره من وفاض ليس له من العلم إلا القليل، وكتبت صفحاته بقلم كليل- **لا يسعني إلا أن أشكر الله جل وعلا** وأحمده حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا، فاللهم لك الحمد كالذي نقول وخيرًا مما نقول، سبحانك لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك.

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، أنت الذي علمتني ورحمتني وهديتني لشرائع الإيمان، أنت الذي وفقتني وأعنتني، وجبرتني وغمرتني بالفضل والإحسان، ولقد مننت عليّ رب بأنعم، مالي بشكر أقلهن يدان، فلك المحامد والمدائح كلها، بخواطري وجوارحي ولساني[1]...

ثم أقدم أجل الشكر والتقدير والعرفان **لوالدي الحبيب السيد/ الدكتور يحيى بن إمام محمود، ووالدتي الحبيبة السيدة/ الأستاذة زهراء بنت محمد بن عبد الوهاب البنا**، فهما بحق عطاء تدفق بالخير الكثير، فضلهما عليّ كبير، وحقهما عليّ عظيم، تعهداني بالتربية والتعليم، وأخذا بيدي إلى صروح العلم، ولم يدخرا وسعًا في تيسير هذا البحث والسير به قدمًا..

لا أعلم للشكر لفظًا يفي بحقهما، فبارك اللهم فيهما، وأحسن إليهما، وارحمهما كما ربياني صغيرًا، وألبسهما لباس الصحة والعافية، وأعني على حسن برهما والوفاء بحقهما..

وأتوج شكري بجميل الامتنان لجدي لأمي **الشيخ: محمد بن عبد الوهاب مرزوق البنا** -رحمه الله-، وزوجه المصون، الذي فتح لي داره بمكة فمكثت بصحبته أيامًا ماتعة أثناء دراستي في السنة المنهجية، وقد كان مدرسة حية يقتدى بها في علو الهمة، ودماثة الخلق، والنصح لكل مسلم، والاشتغال بمعالي الأمور دون سفسافها، وله أثر كبير في إثراء مكتبتي، وتوجهي للاهتمام بالتخصص العقدي، فجزاه الله عني خيرًا، اللهم ارحمه رحمة واسعة، وأسكنه بحبوحة جنتك، واجمعنا به في دار كرامتك...

وشكري وخالص تقديري وعرفاني إلى رفيقتي في دربي، من كانت ردءًا لي في بحثي، شد الله بها أزري، وأشركها في أمري، فكانت نعم المعين، والشاد لعضدي، **أختي أنفال**، فبارك اللهم فيها وأجزل لها الثواب، واجعلنا دومًا شريكتين في الخير.

ثم أتوجه بوافر الشكر والتقدير لأبي البحث والمسئول عنه أولاً و آخرًا **فضيلة الأستاذ الدكتور: يحيى بن محمد ربيع**، الذي تفضل بتعديل خطة البحث ورفعها، ثم الإشراف على الرسالة طيلة ثلاث سنوات، وقد كان لصبره الجميل على البحث والباحثة، وتشجيعه وحثه الدائم على إنهاء البحث أثر بالغ في متابعة المسيرة في إنجازه، والمضي قدمًا لإتمامه؛ فجزاه الله خيرًا وبوأه من الجنة غرفًا.

---

(١)اقتباس من نونية القحطاني، ١١-١٢.

ولا يوفيني شكري مهما أطنبت، لكل من **فضيلة الشيخ الدكتور: توفيق بن إبـــراهيم المحـــيش، وفضـــيلة أستاذي الكبير ومعلمي الكريم الأستاذ الدكتور: محمود محمد مزروعة،** لما لهما عليّ من أياد بيضاء؛ فقد أحاطـــاني بهالة من التوجيهات السديدة والإرشادات النافعة والملاحظات القيمة والشرح والبيان، فلهما أزجي وافـــر الشـــكر وعظيم التقدير وخالص الدعاء بحسن الجزاء على ما تفضلا به عليّ من الوقت والعلم.

أسأل الله الشكور أن يشكر سعيهما وأن يبارك في عمرهما وأن يجزيهما عني خيرًا إنه جواد كريم.

كما أقدم أجلّ الشكر والتقدير لكل من أستاذتيّ الحبيبتين: **الدكتورة الفاضلة: عفاف بنت حســـن مختـــار، والدكتورة الفاضلة: وفاء بنت علي الحمدان** فقد كان لهما أثر بالغ في تمسكي بموضوع البحث، كما كان لدعواتهما وتشجيعهما أثر كبير في شد أزري ورفع عزيمتي للمضي قدمًا لإتمام هذا البحث، فجزاهما الله خيرًا وأبقاهمـــا ينبوعًـــا فائضًا بالعطاء.

والشكر موصول لكل من أحسن في التدريس وأجاد في العطاء في كل من؛ كلية الآداب والعلوم الإنسانية فرع كليات البنات بجدة (كلية التربية للأقسام الأدبية سابقًا)، وكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

والشكر كذلك لموظفي عمادة شؤون المكتبات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ومـــوظفي إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت على مساعدتي في تحصيل مصادر هذا البحث ومراجعه.

وكذلك شكري وعميق ثنائي لكل من ساعدني في توفير مراجع البحث أخص منهم: **الأستاذ: أحمد بن طلال المحروقي، الأستاذ: عادل بن سيد السكري، الأستاذ الدكتور: محمد جعفر يسري، ثم أختي: أ.أبرار، والأخت لينة بنت محمد صالح عبد الجواد.**

ولا أنسى تقديم الشكر الجزيل **لأخي: د.محمد؛** ثم لجميع إخوتي وأخواتي، وكذا زميلاتي في قاعة الـــدرس في السنة المنهجية، وكل من دعمني أو ساندني بقليل أو كثير..

حتى أولئك الذين عاملوني بالتحدي؛ وكانوا عقبة بل حجر عثرة في كل خطوة من خطوات البحث...

وأخيرًا: أقدم شكري لجامعة أم القرى ممثلة في كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة على ما أتاحوه لي من فرصة الدراسة العليا.

و يمتد شكري لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة الرسالة.

راجية من الله العلي القدير أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه إنه قريب مجيب، وصلى الله على نبينا محمـــد وعلى آله وصحبه أجمعين، و الحمد لله رب العالمين.

التمهيد

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: دراسة عصر الرازي وحياته.

المبحث الثاني: التعريف بالتفسير الكبير.

المبحث الثالث: المقصود بالأسماء والأحكام، وموقف الرازي من ذلك؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المقصود بالأسماء والأحكام في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: موقف الرازي من معنى الأسماء والأحكام -عرض ونقد-.

المبحث الرابع: منهج الرازي في تقرير مسائل الأسماء والأحكام -عرض ونقد-؛ وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهج الرازي في تقرير مسائل الأسماء والأحكام.

المطلب الثاني: نقد منهج الرازي في تقرير مسائل الأسماء والأحكام على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

المبحث الأول:دراسة عصر الرازي وحياته:

أولاً: عصر الرازي:

أ-الحالة السياسية:

عاش الرازي معظم حياته في النصف الثاني من القرن السادس الهجري، وشهد السنين الست الأولى من القرن السابع،(٥٤٤هـ-٦٠٦هـ).

وتعتبر هذه الحقبة من أدوار الفتن والاضطرابات والانهيار والضعف في حياة الدولة العباسية، والبلاد الإسلامية عامة، ويتجلى ذلك في أمور:

١- تكاثر الدول والدويلات، وتعدد الملوك وتناحرهم على الملك والسلطان، الأمر الذي دفعهم إلى الأخذ بكل وسليلة لتحقيق مآربهم؛ حتى لو اقتضي منهم ذلك الاستعانة بالعدو على بني جلدتهم.

٢- نشوب الحروب الصليبية، حيث كانت أول حملة صليبية سنة ٤٩٣هـ واستمرت الحملات بعدها مائتي سنة.

٣- ازدياد قوة المغول على الحدود الشرقية من العالم الإسلامي، وتحفزهم للانقضاض على أوّل ما يليهم من البلاد لدى أقرب فرصة سانحة.

٤- ما وقع من فتن واضطرابات بين الفرق الإسلامية خاصة في مدينة الريّ[1] حيث وقعت الفتنة بين أهل السنة والشيعة[2]، والتي ترتب عليها خراب المدينة وتركها أطلالاً، وأيضًا ما استفحل من أمر الفرق

---

(١) الريّ: مدينة تاريخية قديمة تقع جنوب سلسلة الجبال الإيرانية، وهي اليوم جزء من طهران، للاستزادة انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي، ٣/١١٦-١٢٢، موسوعة المدن العربية والإسلامية، ليحيى شامي، ٢٧١-٢٧٣.

(٢)الشيعة: الذين شايعوا عليًا رضي الله عنه وقدموه على سائر الصحابة، وللشيعة فرق كثيرة؛ من أشهرها: الإمامية الاثنا عشرية، ويُقال لهم: الرافضة، والإمامية، لرفضهم الإمامة لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقولهم بإمامة علي رضي الله عنه نصًا ووصية، واعتقادهم بأن الإمامة لا تخرج من أولاده، وتعتبر قضية الإمامة عندهم ركن الدين؛ كذلك من فرق الشيعة: الزيدية، والباطنية. وقد صار التشيع ستارًا للفرق الباطنية الملحدة، ومأوى وملجأ لكل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد، انظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري،١/٦٥، وما بعدها، الفرق بين الفرق، للبغدادي، ٢٩، وما بعدها، الملل والنحل، للشهرستاني، ١/١٦٩، وما بعدها، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، لأبي محمد اليماني،١/٤٤٦، وما بعدها، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للرازي،٥٢-٦١، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ٢/١٠٨٤-١٠٨٥.

الباطنية[1] في هذا العصر وما حل في البلاد من جرائها.[2]

ب-الحالة الاجتماعية:

لم تكن الحالة الاجتماعية بأفضل من الحالة السياسية؛ بل كانت موازية لها في مسيرتها من سيء إلى أسوأ حيث تفشى الفقر والمرض، وانتشرت الأخلاق الاجتماعية السيئة فكثرت السرقات، وكثر النهب، أضف إلى ذلك ما حل بالناس من أوبئة ومصائب.

وقد كان المجتمع متفاوتًا في طبقاته؛ ومنقسمًا إلى عدة طبقات: طبقة الحكام والسلاطين والأثرياء وغيرهم من أصحاب النفوذ، والتي تتمتع بألوان الرفاهية، وطبقة الجند والتجار والأطباء، وكانت أقل رفاهية من سابقتها، وطائفة العامة من الشعب والتي كانت تئن من الفقر والجوع والمرض.[3]

وقد كان الفخر الرازي من طبقة الأثرياء الذين يملكون ثروة طائلة؛ فقد بلغت ثروته ألف دينار، وكان له خمسون مملوكًا، غير ما كان يملكه من الدواب والثياب والعقار.[4]

ج-الحالة العلمية والثقافية:

على الرغم مما أصاب العالم الإسلامي من وهن في الحياة السياسية والاجتماعية، في القرن السادس الهجري إلا أن ذلك لم يكن حجر عثرة في سبيل النشاط العلمي والثقافي في البلاد آنذاك؛ بل على العكس من ذلك؛ فقد نضجت ملكة البحث والتأليف في نفوس المسلمين، وشاعت حركة الترجمة من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية مما أدى إلى ازدهار في العلوم الطبيعية والرياضية والفلسفية وغيرها؛ كما دبت روح التنافس بين الملوك والسلاطين على استجلاب العلماء إلى بلاطهم، وتعهدهم بالرعاية، وإغداق العطايا لهم، فقد كانوا يرون من دواعي الفخر الشديد كثرة العلماء

---

(١)تُطلق الباطنية على الفرق المستترة بالتشيع، وحب آل البيت للوصول إلى الناس، مع إبطان الكفر المحض، وسميت بذلك لأنها تزعم أن لكل ظاهر باطنًا، ولكل تنزيل تأويلاً، فلظواهر القرآن والأخبار في زعمهم بواطن تجري مجرى اللب من القشر، وغرض الباطنية هدم الإسلام بالتأويل الفاسد والدعوة إلى دين المجوس، وأصول الباطنية بكل فرقها وطوائفها معتمدة على الفلسفة اليونانية، من أبرز طوائفها: الإسماعيلية، القرامطة، الدروز، النصيرية، إخوان الصفا وخلان الوفا. للاستزادة؛ انظر: كتاب الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، د.محمد الخطيب، الموسوعة الميسرة في الأديان،٢/٩٨١-٩٨٢.

(٢) انظر: الكامل في التاريخ، لابن الأثير، ٩/١٠٥-١٠٧، ١٠/١٧، ١٠/١٧٢، البداية والنهاية، لابن كثير، ١٢/٨٨٠، وما بعدها.

(٣) انظر: المنتظم، لابن الجوزي، ١٥/١٧١، الكامل في التاريخ، ٩/١٢٧-١٢٨، البداية والنهاية، ١٣/٣٣.

(٤) انظر: البداية والنهاية، ١٣/٦٥-٦٦، فخر الدين الرازي، د.فتح الله خليف، ٤-٦.

ببلاطهم، وقد حظي الفخر الرازي بذلك؛ فكان معظمًا عند ملوك خوارزم[١] وغيرهم، وبنيت له مدارس كثيرة في بلدان شتى، ساعدت على نشر صيته وذيوع شهرته.[٢] [٣]

ثانيًا: حياة الرازي:

أ-اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي القرشي، البكري[٤] ، التيمي، الطبرستاني الأصل[٥] ، يُعرف بابن الخطيب أو ابن خطيب الريّ، اشتهر بألقاب كثيرة؛ منها: فخر الدين، وشيخ الإسلام؛ إلا أن أشهر ألقابه الرازي.[٦]

---

(١)خَـوَارِزْم: منطقة تاريخية قديمة في آسيا الوسطى، كانت تابعة لإقليم خراسان الإسلامي، وتقع اليوم في غرب أوزبكستان. للاستزادة؛ انظر: معجم البلدان، ٢/٣٩٥-٣٩٨، دائرة المعارف، للبستاني، ٧/٤٩٤.

(٢)انظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، لابن أبي أصيبعة، ٤٦٢، ٤٦٣، الوافي بالوفيات، للصفدي، ٤/١٧٥، ١٧٦، البداية والنهاية، ١٣/٦٥.

(٣) انظر فيما سبق: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، للزركان، ٨، فكر الإمام الرازي في النبوات من خلال تفسيره، لأحمد ليلة، ١/١٨-١٩، الإمام فخر الدين الرازي منهجه وآراؤه في المسائل الكلامية، لإبراهيم محمد، ٩-١٣، فكر الإمام الرازي في الإلهيات من خلال تفسيره، لرجب الديب، ١/١٢-١٥، الإمام الحكيم فخر الدين الرازي من خلال تفسيره، للمجدوب، ٢٣-٢٨، جهود الفخر الرازي في النحو والصرف، لمحمد هنادي، ١-٩، المنطلقات الفكرية عند الإمام الفخر الرازي، للعريبي، ١٧-٢٠، موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإمام فخر الدين الرازي في الإلهيات، د.ابتسام جمال،١-٥، دراسات في قواعد الترجيح المتعلقة بالنص القرآني في ضوء ترجيحات الرازي، د.عبد الله الرومي، ١/٣٠-٣٢، المفاهيم التربوية عند الإمام فخر الدين الرازي من خلال كتابه التفسير الكبير، لعلي غاصب ،٤٢-٦٨.

(٤) نسبة إلى أبي بكر الصديق ﷺ، انظر: طبقات المفسرين، للسيوطي، ١١٥.

(٥) نسبة إلى طبرستان: ناحية بين العراق وخراسان بقرب بحر الخزر، ذات مدن وقرى كثيرة، وهي ولاية من ولايات إيران، وتعرف طبرستان أيضًا باسم مازندران، وموقعها إلى الجنوب الشرقي من بحر طبرستان، (وهو بحر الخزر أو بحر قزوين)، بين الري وقومس وبحر الخزر. وجاء في بعض الكتب أن معنى طبرستان: موضع الأطبار؛ فهي مؤلفة من لفظتين "طبر"؛ وهي: تعريب تبر الفارسية، وهو اسم لنوع من الفؤوس، و"إستان" ومعناها: الموضع، أو الناحية. سميت بذلك لأن الشجر كان حولها شيئًا كثيرًا؛ فلم يصل إليها جنود كسرى حتى قطعوه بالفأس؛ فلكثرة ما فيها من الأطبار، عرفت بطبرستان؛ إذ الطبر بالفارسية الفأس؛ وكانت هذه الناحية مسقط عائلة الرازي قبل أن يرحلوا إلى الريّ. انظر: معجم البلدان، ٤/١٣-١٦، آثار البلاد وأخبار العباد، للقزويني، ٢١٧، ٤٠٣-٤٠٦، تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، مادة(ط ب ر ز ذ)، ٩/٤٣٥.

(٦)انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ٤/٢٤٨-٢٤٩، تاريخ الإسلام للذهبي ١٣/ ١٣٧، البداية والنهاية، ١٣/٦٥، الإمام فخر الدين الرازي حياته وآثاره، د. علي العماري، ١١-١٦.

ب-مولده ونشأته:

ولد في شهر رمضان، سنة أربع وأربعين وخمس مئة، بمدينة الريّ، و اشتغل على والده الذي كان أحد كبـــار علماء الشافعية بمدينة الريّ؛ فكفاه عن طلب العلم على يد من سواه حتى وافاه الأجل.(١)

وقد كان الرازي يعرف الفضل لوالده ويحفظه له، فأطلق عليه في كتبه مجلاً له: والدي،(٢) والدي الإمـــام،(٣) الإمام والدي(٤)، الإمام السعيد والدي،(٥) الشيخ الوالد،(٦) الشيخ الإمام الوالد،(٧) الشيخ الإمام الزاهد الوالـــد،(٨) والدي وشيخي،(٩) شيخي ووالدي.(١٠)

وقد أمده الله تعالى بالإضافة إلى بيئته العلمية همة عالية في طلب العلم؛ فكان شديد الحرص جدًا على تحصيل العلوم الشرعية والحكمية، وكان فيه قوة جدلية؛ واجتمع له خمس خصال: سعة العبارة في القدرة على الكلام، وصحة الذهن، والاطلاع الواسع، والحافظة المستوعبة، والذاكرة التي تعينه على ما يريده في تقرير الأدلة والبراهين.(١١)

ج-شيوخه:

كان مبدأ اشتغاله على والده إلى أن مات، ثم قصد الكمال السمناني(١٢) واشتغل عليه مدة، ثم قصـــد المجـــد الجيلي،(١٣) فلم ينفك عن الاستفادة منه، فقد صحبه في سفره وقرأ عليه مدة طويلة علم الكلام والفلسفة.

---

(١) انظر: وفيات الأعيان، ٢٥٠/٤، سير أعلام النبلاء، للذهبي، ط.مؤسسة الرسالة،٥٠١/٢١، شذرات الذهب، لابن عماد، ٤٠/٧.

(٢) التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ ص٢١٣).

(٣) مناقب الإمام الشافعي، للرازي،٤٣.

(٤) الإشارة في علم الكلام، للرازي، ١٧٤.

(٥)الإشارة في علم الكلام، ٢١٩.

(٦) التفسير الكبير(مج١ ج١ ص١٠١).

(٧)التفسير الكبير(مج١ ج١ ص٩)، (مج٥ ج١٣ ص٤٢)، (مج٥ ج١٣ ص٢٠١)، (مج٦ ج١٧ ص١٨٣)، (مـــج٧ ج١٩ ص١٦)، (مج٧ ج٢٠ ص١٤٦)، (مج٩ ج٢٧ ص٤٧).

(٨) التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ ص١٢٣).

(٩) شرح أسماء الله الحسنى، للرازي، ٣٤٧.

(١٠) التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ ص١٣٧)، نهاية العقول، للرازي، (١/ق٢٦٣/ب).

(١١) انظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء،٤٦٢، تاريخ الإسلام، ١٣٧/١٣، الوافي بالوفيات، ١٧٥/٤-١٧٦.

(١٢) أبو نصر أحمد بن زيد السمناني، وقيل:أحمد بن زر بن كم بن عقيل، مات سنة خمس وسبعين وخمسمائة بنيسابور، انظر: طبقـــات الشافعية الكبرى، للسبكي ، ١٦/٦-١٧، طبقات الشافعية للأسنوي، ٣٣٨/١.

(١٣)لم أجد له ترجمة وافية؛ وقد ذكر عنه: أنه من كبار الفضلاء، وله تصانيف، انظر: عيون الأنباء في طبقات الأطبـــاء، ٤٦٢، تـــاريخ الإسلام للذهبي، ١٣٧/١٣.

ولم أجد من يشير إلى أساتذة الرازي في الطب واللغة والنحو وغيرها من العلوم التي ألف فيها؛ ولعلّ اطلاعه الواسع أغناه عن الأساتذة. [١]

د–وفاته:

توفي سنة ست وستمائة بمدينة هراة،[٢] ودفن آخر النهار، وكانت له وصية أملاها في مرض موته على أحد تلامذته؛ تدل على توبته وحسن عقيدته، وتعويله في طلب الدين على الكتاب والسنة، وذمه للطرق الكلامية والمناهج الفلسفية.

وهذه نص وصيته: (يقول العبد الراجي رحمة الله ربه، الواثق بكرم مولاه، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، وهو أول عهده بالآخرة، وآخر عهده بالدنيا، وهو الوقت الذي يلين فيه كل قاس، ويتوجه إلى مولاه كل آبق: أحمد الله تعالى بالمحامد التي ذكرها أعظم ملائكته في أشرف أوقات معارجهم، ونطق بها أعظم أنبيائه في أكمل أوقات شهاداتهم، وأحمده بالمحامد التي يستحقها، عرفتها أو لم أعرفها؛ لأنه لا مناسبة للتراب مع رب الأرباب. وصلاته على الملائكة المقربين، والأنبياء والمرسلين، وجميع عباد الله الصالحين.

ثم اعلموا إخواني في الدين وأخلائي في طلب اليقين، أن الناس يقولون: إن الإنسان إذا مات انقطع عمله، وتعلقه عن الخلق، وهذا مخصص من وجهين: الأول: أنه بقى منه عمل صالح صار ذلك سببًا للدعاء، والدعاء له عند الله أثر، الثاني: ما يتعلق بالأولاد، وأداء الجنايات.

أما الأول: فاعلموا أنني كنت رجلاً محبًا للعلم، فكنت أكتب في كل شيء شيئًا لأقف على كميته وكيفيته، سواء كان حقًا أو باطلاً، إلا أن الذي نظرته في الكتب المعتبرة أن العالم المخصوص تحت تدبير مدبر متره عن مماثلة المتحيزات، موصوف بكمال القدرة والعلم والرحمة. ولقد اختبرت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية؛ فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن؛ لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلالة لله، ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات، وما ذاك إلا للعلم بأن العقول البشرية تتلاشى في تلك المضايق العميقة، والمناهج الخفية، فلهذا أقول: كل ما ثبت بالدلائل الظاهرة، من وجوب وجوده، ووحدته، وبراءته عن الشركاء في القدم، والأزلية، والتدبير، والفعالية، فذلك هو الذي أقول به، وألقى الله به. وأما ما انتهى الأمر فيه إلى الدقة والغموض، وكل ما ورد في القرآن والصحاح، المتعين للمعنى الواحد، فهو كما هو، والذي لم يكن كذلك أقول: يا إله العالمين، إني أرى الخلق مطبقين على أنك أكرم الأكرمين، وأرحم الراحمين، فلك ما مد به قلمي، أو خطر ببالي فأستشهد وأقول: إن علمت مني أني أردت به تحقيق باطل، أو إبطال حق، فافعل بي ما أنا أهله، وإن علمت مني أني ما سعيت إلا في تقرير اعتقدت أنه

---

(١) انظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء،٤٦٢، وفيات الأعيان، ٤/٢٥٠، فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية،١٧-١٩، المباحث البيانية في تفسير الفخر الرازي، د.أحمد هنداوي،١١-١٣.

(٢)هراة: مدينة أفغانية تقع في الشمال الغربي على الحدود الأفغانية الإيرانية، من أقدم المدن الإسلامية، وهي إحدى مدن خراسان الكبار، للاستزادة؛ انظر: معجم البلدان، ٥/٣٩٦-٣٩٧، موسوعة المدن العربية والإسلامية، ٢٤٤-٢٤٦.

الحق، وتصورت أنه الصدق، فلتكن رحمتك مع قصدي لا مع حاصلي، فذاك جهد المقل، وأنت أكرم من أن تضايق الضعيف الواقع في زلة، فأغثني، وارحمني، واستر زلتي، وامح حوبتي، يا من لا يزيد ملكه عرفان العارفين، ولا ينقص ملكه بخطأ المجرمين.

وأقول: ديني متابعة الرسول محمد ﷺ وكتابي القرآن العظيم، وتعويلي في طلب الدين عليهما، اللهم يا سامع الأصوات، ويا مجيب الدعوات، ويا مقيل العثرات، أنا كنت حسن الظن بك، عظيم الرجاء في رحمتك، وأنت قلت: " أنا عند ظن عبدي بي "[1] ، وأنت قلت:﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ﴾ النمل: ٦٢، فهب أني ما جئت بشيء، فأنت الغني الكريم، وأنا المحتاج اللئيم، فلا تخيب رجائي، ولا ترد دعائي، واجعلني آمنًا من عذابك قبل الموت، وبعد الموت، وعند الموت، وسهل علي سكرات الموت فإنك أرحم الراحمين.

وأما الكتب التي صنفتها، واستكثرت فيها من إيراد السؤالات، فليذكرني من نظر فيها بصالح دعائه، على سبيل التفضل والإنعام، وإلا فليحذف القول السيئ؛ فإني ما أردت إلا تكثير البحث، وشحذ الخاطر، والاعتماد في الكل على الله.

الثاني: وهو إصلاح أمر الأطفال، والاعتماد فيه على الله) إلى أن قال: (وأمرت تلامذتي، ومن لي عليه حق إذا أنا مت، يبالغون في إخفاء موتي، ويدفنوني على شرط الشرع، فإذا دفنوني قرأوا علي ما قدروا عليه من القرآن، ثم يقولون: يا كريم، جاءك الفقير المحتاج، فأحسن إليه)[2].

تغمده الله برحمته، وعفا عنه، وسائر المؤمنين، ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم.[3]

والذي أود الإشارة إليه في هذا المقام: أن البحث منصب على فكرٍ تاب الرازي منه وأناب؛ فما بدا من تواليفه من بلايا وعظائم وسحر وانحرافات عن السنة، فالله يعفو عنه، فإنه توفي على طريقة حميدة، والله يتولى السرائر.

وإنما القصد من البحث المساهمة في إعادة الحق إلى نصابه، ليبقى دين الله محفوظًا سالمًا من أن يمسه تحريف أو تبديل أو تغيير، فتتروي محاولات التحريف في حيز العدم، والتحذير من فكر الرازي المُبتَدع.

ولعل هذا-إن شاء الله- مما يسر الفخر الرازي -رحمه الله- ويرضيه؛ فإنه قد قال في وصيته:(وأما الكتب التي صنفتها،..فليذكرني من نظر فيها بصالح دعائه، على سبيل التفضل والإنعام، وإلا فليحذف القول السيئ).[4]

---

(١) البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى:﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ﴾ آل عمران: ٢٨، وقول الله تعالى:﴿ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ ﴾ المائدة: ١١٦، ١٥٥١، مسلم، كتاب التوبة، باب الحض على التوبة والفرح بها، ٢١٠٢/٤.

(٢)انظر نص الوصية: عيون الأنباء٤٦٦-٤٦٨، تاريخ الإسلام للذهبي١٤٣/١٣-١٤٥، طبقات الشافعية لابن كثير٧١٩/٢-٧٢١.

(٣)انظر: وفيات الأعيان، ٢٥٢/٤، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لابن تيمية، ط.مجمع الملك فهد-رحمه الله-، ٥٣٠/٨، سير أعلام النبلاء، ط.مؤسسة الرسالة، ٥٠١/٢١.

(٤)تاريخ الإسلام١٤٥/١٣،طبقات الشافعية، لابن كثير، ٧٢٠/٢.

ولا يخفى أن بيان الحق بدليله ودحض الباطل ودفعه، يسهم في حذف القول السيئ وإزالته ومحوه، إن لم يكن من التواليف والكتب والسطور فمن العقول والأفكار والمعتقدات.

ومن هنا فإني أخاطب عقول الأشاعرة[1] الذين ما زالوا على تقديسهم وولائهم لكتب ألفها الرازي في ضلالته، عوّل فيها على العقل، وقدّس فيها الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، وجعل كتاب الله وراءه ظهريًا؛ فزعم أن النصوص الشرعية ظواهر لا تفيد اليقين؛ وهدم بذلك معاقل الدين، وما لبث أن ارتاب واضطرب فيما كتب، ثم عاد والندم يستحوذ على مشاعره، والتوبة تأخذ بناصيته.

عجيب منكم أن تعتدوا بكتب الرازي التي تاب مما كتب فيها، وتجعلوا هذه الكتب عقبة كَأْدَاء[2] تحول بينكم وبين القرآن!!

ويا لله أيهما أجدر بالاقتداء-إن كان يجوز الاقتداء بغير الرسول ﷺ — آلرازي وهو نهب الحيرة والاضطراب والضلال في شبابه أم الرازي الشيخ الذي شفته التوبة من ضلالته، فأعلن الرجوع إلى الكتاب والسنة وتعويله في طلب الدين عليهما؟!.[3]

هـ-تلاميذه:

كان الرازي إذا ركب يمشي حوله نحو ثلاث مائة تلميذ، وكانوا يقصدونه من البلاد على اختلاف مطالبهم في العلوم وتفننهم،[4] ومن هؤلاء:

---

(١)الأشاعرة: فرقة كلامية إسلامية، تنتسب إلى أبي الحسن الأشعري في مذهبه الثاني، بعد أن رجع عن مذهب المعتزلة، وسلك مسلك ابن كلاب، أهم آرائهم: تقديم العقل على النقل عند التعارض-بزعمهم-، نفي الصفات إلا سبعًا أثبتوها بالعقل، ينفون عن الله ﷻ علو الذات، ويثبتون الرؤية بلا جهة! ويزعمون أن الإيمان هو التصديق، وأن قدرة العبد لا تأثير لها في حدوث مقدورها، وافقوا أهل السنة والجماعة في بعض الأصول فهم أقرب من غيرهم إلى معتقد أهل السنة والجماعة، كما تصدوا للمعتزلة والفلاسفة مع أنهم قد تأثروا بهم، من أشهر علمائهم: الباقلاني، الجويني، الغزالي، الرازي، الايجي، ومن أشهر كتبهم: الإنصاف للباقلاني، الشامل في أصول الدين للجويني، إحياء علوم الدين للغزالي، أساس التقديس للرازي، المواقف للإيجي، انظر: الملل والنحل، للشهرستاني١/١٠٦-١١٨، مذاهب الإسلاميين، للدكتور عبد الرحمن البدوي، ٤٨٧-٧٤٨، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ١/٨٣-٩٤.

(٢)الكَأْداء الشدة والصعوبة، وتكَأد الشيء تكلفه، والكَؤُودُ : المُرْتَقَى الصَّعْبُ، وعقبة كَؤُود وكأداء: شاقة المصعد صعبة المرتقى، انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، مادة(كأد)،٢/٥٢٩، تاج العروس، مادة (ك أ د)، ٩/٨٨-٨٩.

(٣) انظر: الصفات الإلهية بين السلف والخلف، لعبد الرحمن الوكيل، ٥٨-٦٣.

(٤)انظر: تاريخ الإسلام،١٣/١٣٧، شذرات الذهب، ٧/٤٠.

أبو بكر إبراهيم الأصفهاني،[1] تاج الدين الأرموي، [2] إبراهيم السلمي،[3] وغيرهم.[4]

و–مذهبه الفقهي والعقدي:

الرازي شافعي المذهب، ومن يقرأ تفسيره يتضح له ذلك بجلاء؛ فإنه ينتصر لرأي الإمام الشافعي[5]، في مسائل الفقه[6] ولا يخالفه إلا نادرًا.[7] وهو أشعري الاعتقاد، وكتبه مشحونة بتأييد العقيدة الأشعرية ونصرتها، ودحض أدلة الفرق التي تخالفها.

ويمثل الرازي مرحلة خطيرة في مسيرة المذهب الأشعري؛ فهو من متأخري الأشعرية الذين استقصوا في كتبهم ما جاء به متقدمو المذهب وزادوا عليه، وقد تطور المذهب الأشعري على يديه تطورًا ظاهرًا في الأصول والمناهج، ومن أبرز مظاهر هذا التطور:

١– القرب من مذهب المعتزلة [8].

---

(١) إبراهيم بن أبي بكر الأصفهاني، وهو الذي أملى عليه الرازي وصيته قبل موته، انظر: تاريخ الإسلام، ١٤٣/١٣، طبقات الشافعية الكبرى، ٩٠/٨، طبقات الشافعية، لابن كثير، ٧١٩/٢.

(٢)محمد بن الحسن الشافعي، وقيل: محمد بن الحسين، أحد تلاميذ الفخر الرازي، كان بارعًا في العقليات و كان سلطان المناظرين، وهو صاحب كتاب التحصيل، وكان له مماليك وثروة، ووجاهة، وفيه تواضع ورياسة، توفي عن نيف وثمانين سنة في سنة ثلاث وخمسين وست مائة. وقيل: توفي في سنة خمس وخمسين، انظر: سير أعلام النبلاء، ط. مؤسسة الرسالة، ٣٣٤/٢٣، الوافي بالوفيات، ٢٦١/٢، طبقات الشافعين، لابن كثير،٢/ ٢٠٨.

(٣)إبراهيم بن علي بن محمد السلمي المغربي المعروف بالقطب المصري، قدم خراسان، وقرأ على الإمام فخر الدين، وكان من كبار تلامذته، صنف كتبًا كثيرة في الطب والحكمة، وشرح كليات القانون بكمالها، قتل فيمن قتل بنيسابور عند دخول التتار إليها في سنة ثماني عشرة وست مائة، انظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء،٤٧١، الوافي بالوفيات ٤٦/٦.

(٤) انظر: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، ٣٢–٣٦.

(٥)أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب القرشي المطلبي، الإمام، عالم العصر، كان من أعلم الناس بمعاني القرآن والسنة، وأشد الناس نزعًا للدلائل منهما، وكان من أحسن الناس قصدًا وإخلاصًا، فمن أقواله: وددت أن الناس تعلموا هذا العلم ولا ينسب إلي شيء منه أبدًا فأوجر عليه، ولا يحمدوني، له من الفضائل ما لم يجتمع لغيره ومن ذلك؛ شرف نسبه، وصحة دينه ومعتقده، وسخاوة نفسه، ومعرفته بصحة الحديث وسقمه، وناسخه ومنسوخه، وحفظه لكتاب الله، ولأخبار رسوله ﷺ، ومعرفته بسيرة النبيّ ﷺ وسيرة خلفائه، وحسن التصنيف، وجودة الأصحاب والتلامذة، وكان أبيضًا جميلاً طويلاً مهيبًا يخضب بالحناء، مخالفًا للشيعة، كان يقول: حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد، ويطاف بهم في القبائل، وينادى عليهم هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام، ويقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، ولد سنة ١٥٠هـ، وتوفي سنة٢٠٤هـ. للاستزادة؛ انظر: آداب الشافعي ومناقبه، لأبي محمد الرازي، مناقب الشافعي، للبيهقي، سير أعلام النبلاء، ط. دار إحياء التراث العربي، ٢٠٤/٧–٢٣٩، البداية والنهاية،٦٩١/١٠–٦٩٤.

(٦)انظر:التفسير الكبير(مج١ ج١ ص١٩٦–٢٠٢)، مناقب الإمام الشافعي للرازي،١٩٣، ٢٠٠، المباحث البيانية في تفسير الفخر الرازي، ١٦.

(٧)انظر:التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ ص١٣١)، المباحث البيانية في تفسير الفخر الرازي، ١٦–١٧.

(٨)المعتزلة: سموا بذلك لاعتزال واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد من رؤسائهم مجلس الحسن البصري؛ لإحداثهما القول: بأن الفاسق مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر، وأصول المعتزلة خمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمترلة بين المترلتين، والأمر بالمعروف =

٢- زيادة التصاق التصوف بالمذهب الأشعري.

٣- جعل الفلسفة جزءاً من المذهب؛ فقد خلط مسائل علم الكلام بمسائل الفلسفة.

وقد كان للرازي اجتهادات في المذهب الأشعري، فرد على بعض أدلة الأشاعرة وضعفها، كما نقد بعض أعلام المذهب في مناسبات مختلفة؛ ولعل ما سبق كان له أثر في خروج الرازي في بعض المسائل عن قول الأشعري(١) إلى قول المعتزلة أو الجهمية(٢) أو الفلاسفة(٣) أو الصوفية(٤) (٥).

=

والنهي عن المنكر، وتصل فرقهم إلى عشرين فرقة، كل فرقة منها تكفر سائرها، وقد أجمعوا على القول بنفي الصفات عن الله تعالى، وعلى أن القرآن محدث مخلوق، وأن الله لا يُرى في الآخرة، وأن الله ليس خالقًا لأفعال العباد، ويُسمَّون أيضًا بالقدرية، والمعطلة، والمجوسية، والعدلية، من أشهر علمائهم: إبراهيم النظام، والقاضي عبد الجبار، ومن أشهر كتبهم: المغني للقاضي عبد الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن له. انظر: مقالات الإسلاميين١/٢٣٥-٢٤٩، الفرق بين الفرق للبغدادي١١٤-٢٠١، عقائد الثلاث والسبعين فرقة لأبي محمد اليمني١/٣٢٥-٤٤٥، الملل والنحل ١/٥٦-٩٦، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ٣٩-٤٥.

(١)أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل الأشعري اليماني البصري، من نسل الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري ﷺ، مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من أئمة المتكلمين، ولد في البصرة سنة ستين ومائتين، وتلقى مذهب المعتزلة وتقدم فيهم ثم رجع وجاهر بخلافهم، ورد عليهم، ونقدهم، توفي ببغداد سنة أربع وعشرين وثلاث مئة، له مصنفات كثيرة منها: مقالات الإسلاميين، الإبانة عن أصول الديانة، مقالات الملحدين، الرد على ابن الراوندي، الأسماء والأحكام، استحسان الخوض في الكلام. انظر: وفيات الأعيان ٣/٢٨٤-٢٨٦، سير أعلام النبلاء، ط. مؤسسة الرسالة، ١٥/٨٥-٩٠، الأعلام للزركلي،٤/ ٢٦٣.

(٢)الجهمية: أصحاب الجهم بن صفوان، الذي زعم: أن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، والكفر هو الجهل بالله فقط، وأن العبد مجبور على فعله ولا قدرة له ولا اختيار، ومن ضلالاته: إنكار الأسماء والصفات، والقول بفناء الجنة والنار، وإنكار رؤية الله تعالى، وأن كلام الله مخلوق،وأن الله في كل مكان. انظر: مقالات الإسلاميين،١/٣٣٨، الفرق بين الفرق،٢١١-٢١٢، الفصل، لابن حزم، ٤/٢٠٤-٢٠٥، التبصير في الدين، لأبي المظفر الإسفراييني،٩٠-٩١، الملل والنحل،١/٩٧-٩٨، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ٦٨ .

(٣)الفيلسوف هو: محب الحكمة، والفلاسفة : اسم جنس لمن يحب الحكمة ويؤثرها، وقد صار هذا الاسم في العرف مختصًا بمن خرج عن ديانات الأنبياء، فهو اسم لأتباع أرسطو وهم المشاءون خاصة، وهم الذين هذب ابن سينا طريقتهم، وبسطها، وقررها، ويقولون: إن العالم قديم وعلته مؤثرة بالإيجاب، وليست فاعلة بالاختيار، وينكرون علم الله بالجزئيات، وحشر الأجساد، ومن قدمائهم؛ أرسطو تلميذ أفلاطون، ومن متأخريهم؛ أبو نصر الفارابي، وابن سينا، انظر: الملل والنحل،٢/٣٦٩-٥٧٧، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي، ٩١، إغاثة اللهفان، لابن القيم، ٢/١٠٠١-١٠١٦، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، للمقريزي،٢/٣٤٤-٣٤٥، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة،٢/١١٠٨-١١١١، مصطلحات في كتب العقائد-دراسة وتحليل-للحمد، ٩٤-١٠١.

(٤)الصوفية أو التصوف: فكر ديني انتشر في العالم الإسلامي في القرن الثالث الهجري كنزعات فردية تدعو إلى الزهد وشدة العبادة تعبيرًا عن فعل مضاد للانغماس في الترف الحضاري، ثم تطورت تلك النزعات حتى صارت طرقًا مميزة، وقد تأثروا بالفلسفات الوثنية المختلفة من يونانية، وهندية وفارسية، فخلطوا الزهد بعبارات باطنية، ومصطلحات مبتدعة، وتوخوا تربية النفس، والسمو بها بغية الوصول إلى معرفة الله بالكشف والمشاهدة لا عن طريق إتباع الوسائل المشروعة، فانحرفوا عن مفهوم الزهد الذي حض عليه الإسلام، وخالفوا طريق الحق في الاعتقاد والأفعال والأقوال، ولهم شطحات كثيرة بعيدة عن الدين الإسلامي. انظر: البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، لأبي الفضل السكسكي، ١٠١-١٠٥، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة١/٢٤٩-٢٧٣.

(٥)انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، ٢/٥١١، ٢/٦٥٤-٦٧٨، وانظر في تصوف الرازي: كتاب فخر الدين الرازي والتصوف.

هذا ويعتبر الرازي من أكثر الأشاعرة حيرة واضطرابًا، يقول ابن تيمية[1]-رحمه الله-: ((الرازي... متناقض في عامة ما يقوله؛ يقرر هنا شيئًا ثم ينقضه في موضع آخر؛ لأن المواد العقلية التي كان ينظر فيها من كلام أهل الكلام المبتدع المذموم عند السلف، ومن كلام الفلاسفة الخارجين عن الملة؛ يشتمل على كلام باطل -كلام هؤلاء وكلام هؤلاء- فيقرر كلام طائفة بما يقرر به، ثم ينقضه في موضع آخر بما ينقض به)).[2]

ويقول ابن الوزير[3]-رحمه الله-:((إن الرازي وحده كثير التَّلوُّن في تصرفاته، وليس من جنس الأشعرية))[4] .

ولعل اضطراب الرازي إنما نتج عن تعمقه في علمي الكلام والفلسفة واختلاطهما في فكره؛ فأورثه ذلك حيرة واضطرابًا؛ فتجده يميل تارة إلى المتكلمين[5]، وتارة أخرى إلى الفلاسفة، وتارة ثالثة يحار ويقف؛ وليس هذا تعمدًا منه لنصر الباطل؛ بل يقول بحسب ما توافقه الأدلة العقلية في نظره وبحثه.[6]

---

(١) هو أبو العباس، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقي الحنبلي، ابن تيمية: الإمام، شيخ الإسلام ، ولد يوم الاثنين عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة بحران. كان إمامًا متبحرًا في علوم الديانة، صحيح الذهن، سريع الإدراك، سيال الفهم، كثير المحاسن، موصوفًا بفرط الشجاعة والكرم، فارغًا عن شهوات المأكل والملبس والجماع، لا لذة له في غير نشر العلم وتدوينه والعمل بمقتضاه، شرع في الجمع والتصنيف، من دون العشرين، ولم يزل في علوٍ وازديادٍ من العلم والقدر إلى آخر عمره، نصر السنة بأوضح حجج وأبهر براهين. وأُوذي في ذات اللّه من المخالفين، وأُخيف في نصر السنة المحضة، حتى أعلى الله مناره، وجمع قلوب أهل التقوى على محبته والدعاء له، وهدى به رجالاً من أهل الملل والنحل ، توفي معتقلاً في قلعة دمشق سحر ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة ، انظر: ذيول العبر في خبر من غبر، للذهبيّ، ٤ / ٨٤، الوافي بالوفيات للصفدي،٧ / ١١-٢١، الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب، ٤٩١/٤-٥٢٩، الأعلام للزركلي، ١/ ١٤٤.

(٢)مجموعة الفتاوى، لابن تيمية، ٥٦١/٥-٥٦٢.

(٣)محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن الهادي بن يحيى بن الحسين اليماني الصنعاني المعروف بابن الوزير، ولد سنة خمس وسبعين وسبعمائة، ومات سنة أربعين وثمانمائة، كان رأسًا في المعقول والمنقول، إمامًا في الفروع والأصول، ضايق أئمة الأشعرية والمعتزلة في مقالاتهم، وتكلم في الحديث بكلام أئمته المعتبرين، فعرف رجال الأسانيد شخصًا وحالاً وزمانًا ومكانًا، وتبحر في جميع العلوم العقلية والنقلية على حد يقصر عنه الوصف، من مصنفاته: إيثار الحق على الخلق، والعواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، وترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان. انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، ٢٧٢/٦، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني،٦٣٦/٢- ٦٤٧.

(٤)العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، لابن الوزير، ٧/ ٥١.

(٥) أهل الكلام والمتكلمون: كل من تكلم في مسائل العقيدة بما يخالف الكتاب والسنة، وهم الذين ذمهم السلف رحمهم الله لاشتمال كلامهم على ما هو مخالف للنقل والعقل، وعلى هذا فيدخل في أهل الكلام كل من سلك المنهج الكلامي في أبواب العقيدة كالجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة ونحوهم. يقول شيخ الإسلام -رحمه الله - :((فالسلف ذموا أهل الكلام الذين هم أهل الشبهات والأهواء ولم يذموا أهل الكلام الذين هم أهل كلام صادق يتضمن الدليل على معرفة الله تعالى وبيان ما يستحقه وما يمتنع عليه)). درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، ١٨١/٧، وانظر: النبوات، لابن تيمية،٦١٥/٢-٦٢٢، درء تعارض العقل والنقل،١٧٧/٧-١٨٣، ١٧٨/١، مجموعة الفتاوى١٤٧/١٣، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، للغصن،٢٨/١-٢٩.

(٦) انظر: مجموعة الفتاوى، ٥٦١/٥-٥٦٢، آراء فخر الدين الرازي العقدية في النبوة والرسالة-دراسة ونقد على ضوء مذهب السلف- لأحلام الوادي، ١٢٣-١٢٩.

ز–مؤلفاته:

جَالت أقلام فخر الدين في فنون عديدة، فكثرت تصانيفه، حتى بلغت نحو مائتي مصنف، انتشرت في الآفاق، وأقبل الناس عليها يتدارسونها ويفيدون منها منذ أن كان حيًا.[١][٢]

وقد ذكر الرازي في تفسيره أسماء لبعض كتبه وتوالفيه، وهي:

لوامع البينات في تفسير الأسماء والصفات[٣]، تأسيس التقديس[٤]، نهاية العقول[٥]، الأربعين في أصول الدين[٦]، الجبر والقدر[٧]، لباب الإشارات[٨]، الرياض المونقة[٩]، المحصول في أصول الفقه[١٠]، دلائل الإعجاز[١١]، الكتاب الكبير في الطب.[١٢]

---

(١)انظر: وفيات الأعيان، ٢٤٩/٤، البداية والنهاية،٦٥/١٣، طبقات الشافعية، لابن كثير، ٧١٦/٢–٧١٨. الأعلام للزركلي، ٣١٣/٦

(٢)وقد ذكر كلاً من الدكتور الزركان، والدكتور العماري، والدكتور العريبي؛ أسماء كتب الرازي، وأشارا إلى المطبوع منها والمخطوط.انظر: فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية، ٤٠–١٦٤، الإمام فخر الدين الرازي حياته وآثاره، ٢٠٩–٢١٣، المنطلقات الفكرية عند الإمام الفخر الرازي،١٠٠–١٢١.

(٣)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص٦٦)،(مج٨ ج٢٢ص١٤).

(٤)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٢ص٧)،(مج٩ ج٢٧ص١٦).

(٥)التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ص١٣٢).

(٦)التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص١١٤).

(٧)التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص١٢٢).

(٨)التفسير الكبير(مج١١ ج٣١ص١٧٧).

(٩)التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ص٧٧).

(١٠)التفسيرالكبير(مج١ ج٣ص٢٢٩)،(مج٤ ج١١ص٤٤)،(مج٦ ج١٦ص٢٢٧)،(مج٨ ج٢٢ص٩١)،(مج٨ ج٢٢ص١٩٦)،(مج٨ ج٢٣ ص٩٤)،(مج٩ ج٢٩ص٢٨١)،(مج١٠ ج٣٠ص٢١١).

(١١)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص١١٦).

(١٢)التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ص٧٥).

المبحث الثاني: التعريف بالتفسير الكبير:

أ-اسم التفسير:

تسمية تفسير الرازي بالتفسير الكبير هي من صنيع الرازي نفسه؛ فهو وإن لم ينص على هذه التسمية في أثناء تفسيره إلا أنه سماه بذلك في بعض كتبه؛ فقال: في مطالبه العالية:(أنواع الدلائل على أن إله العالم قادر حكيم مختار رحيم: اعلم أنّا قد بالغنا في شرح هذا الباب في التفسير الكبير).[1]

وقال في كتابه أساس التقديس:(الوجه الخامس: أنّا ذكرنا في التفسير الكبير أن قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ ﴾ البقرة: ٢٠٨...).[2]

وقال في كتابه الأربعين في أصول الدين:(وأما الأجوبة المفصلة فمذكورة في التفسير الكبير).[3]

وقال في كتابه مناقب الإمام الشافعي:(اعلم أن آية الوضوء قد استنبطنا منها مائة مسألة في الفقه على مذهب الإمام الشافعي وذكرناها في التفسير الكبير).[4]

وقال أيضًا: (واعلم أن من طالع التفسير الكبير الذي صنفناه، ووقف على كيفية استنباطنا للمسائل على وفق مذهب الشافعي من كتاب الله تعالى، علم أن الشافعي كان بحرًا لا ساحل له).[5]

وقال في كتابه المعالم في أصول الفقه:(واعلم أنّا بيّنا في التفسير الكبير أن أكثر ما يدعى فيه أنه نسخ...).[6]

إلا أن بعض المؤرخين قد ذكروا أن الرازي سمى تفسيره الكبير بـ" فتوح الغيب" أو "مفاتيح الغيب"،[7] غير أني لم أجد ما يؤيد ذلك فيما وقفت عليه من كلام الرازي؛ بل هذا -في نظري- مخالف لما درج عليه الرازي في تواليفه؛ فإنه كلما حرك قلمه للإشارة إلى كتاب ألفه سماه باسمه؛ ومن ذلك:

---

(١) المطالب العالية، للرازي، ٣٥٥/٤.

(٢) أساس التقديس، للرازي، ٨٦.

(٣) الأربعين في أصول الدين، للرازي، ط.دار الجيل، ٤١٥.

(٤)مناقب الإمام الشافعي، للرازي،٢٠٠

(٥)مناقب الإمام الشافعي١٩٣.

(٦) المعالم في أصول الفقه، للرازي، ٦١.

(٧) انظر: تاريخ الإسلام، ١٤٠/١٣، طبقات المفسرين للأدنروي، ٢١٤.

نصه على اسم كتابه: السر المكتوم،[١] وأسرار التتريل،[٢] والمطالب العالية،[٣] والملخص، وشرح الإشـــارات، والمباحث المشرقية،[٤] وغير ذلك.[٥]

وبهذا يترجح أن اسم تفسير الرازي: التفسير الكبير، وأن الرازي هو الذي سماه بذلك. إذ لو كان قد سماه بغير ذلك لكان من الضروري أن يشير إلى تلك التسمية.

ويتأكد هذا بما جاء في تفسير غرائب القرآن؛ -وهو أحد مختصرات التفسير- من نص يبين أن اسم تفسير الرازي هو التفسير الكبير؛ فقد جاء في مقدمته ما نصه: ((ولما كان **التفسير الكبير** المنسوب إلى الإمام الأفضل والهمام الأمثل، الحبر النحرير والبحر الغزير، الجامع بين المعقول والمنقول، الفائز بالفروع والأصول، أفضل المتأخرين، فخر الملة والحق والدين؛ محمد بن عمر بن الحسين الخطيب الرازي تغمده الله برضوانه وأسكنه بحبوحة جنانه، **اسمه مطابق لمسماه،...**)).[٦]

ب-توثيق نسبة التفسير إلى الرازي:

التفسير الكبير هو أحد مصنفات الفخر الرازي، ونسبته إليه تتأكد من خلال الآتي:

١- أن اسم المؤلف وعنوان الكتاب مثبت على بيانات المخطوط الذي وقفت عليه.

٢- أن اسم المؤلف وعنوان الكتاب مثبت على بيانات النسخ المطبوعة للكتاب التي وقفت عليها.

٣- إحالات الرازي؛ وهي نوعان: إحالات في تفسيره على كثير من مصنفاته عنـــد مناقشـــته لـــبعض القضايا.[٧] وإحالات في بعض مصنفاته على التفسير الكبير وهذا مما يؤكد نسبته إليه.[٨]

---

(١) انظر:شرح عيون الحكمة، للرازي، ١٩٣/٢، ١٩٤.

(٢) انظر:لوامع البينات، للرازي،٥١.

(٣) انظر:مخطوط اللذات، للرازي، (ص١٢٧-١٢٨).

(٤) انظر: مناظرات جرت في بلاد ما وراء النهر، للرازي، ٣٩، شرح عيون الحكمة، ١٨٧/٢.

(٥) انظر ذكر الرازي لمجموعة من تواليفه بأسمائها: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين،٩١-٩٢.

(٦) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، للنيسابوري، ٦/١. وانظر منه:٦٠٦/٦.

(٧)انظر:التفسيرالكبير(مج١ج٢ص١١٦)،(مج١ج٣ص٢٢٩)،(مج٤ج١١ص٤٤)،(مج٥ج١٣ص١١٤)،(مج٥ج١٣ص١٢٢)،(مج٥ج١٤ص١٣٢)،(مج٥ج١٥ص٦٦)،(مج٦ج١٦ص٢٢٧)،(مج٦ج١٨ص٧٧)،(مج٧ج٢٠ص٧٥)،(مج٨ج٢٢ص٧)،(مج٨ج٢٢ص١٤)،(مج٨ج٢٢ص٩١)،(مج٨ج٢٢ص١٩٦)،(مج٨ج٢٣ص٩٤)،(مج٩ج٢٧ص١٦)،(مج٩ج٢٩ص٢٨١)،(مج١٠ج٣٠ص٢١١)،(مج١١ج٣١ص١٧٧).

(٨)انظر:المطالب العالية، ٣٥٥/٤، أساس التقديس، ٨٦، الأربعين في أصول الدين، ط.دار الجيل، ٤١٥، مناقب الإمام الشـــافعي١٩٣، ٢٠٠، المعالم في أصول الفقه، ٦١.

٤- تصريح الرازي باسمه في التفسير الكبير وأنه مصنف الكتاب؛ كأن يقول:(يقول مصنف هذا الكتاب محمد بن عمر الرازي)،[(١)] وكقوله:(يقول محمد الرازي مصنف هذا الكتاب).[(٢)] وقوله: (قال مصنف الكتاب فخر الدين الرازي -رحمه الله-: والذي جربته من أول عمري إلى آخره أن الإنسان كلما عوّل في أمر من الأمور على غير الله صار ذلك سببًا إلى البلاء، والمحنة، والشدة، والرزية، وإذا عول العبد على الله ولم يرجع إلى أحد من الخلق حصل ذلك المطلوب على أحسن الوجوه؛ فهذه التجربة قد استمرت لي من أول عمري إلى هذا الوقت الذي بلغت فيه إلى السابع والخمسين، فعند هذا استقر قلبي على أنه لا مصلحة للإنسان في التعويل على شيء سوى فضل الله تعالى وإحسانه)،[(٣)] وقوله عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْـَٔرُونَ ﴿٥٣﴾ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ ٱلضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْۚ فَتَمَتَّعُوا۟ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ النحل: ٥٣ - ٥٥، (قال مصنف هذا الكتاب محمد بن عمر الرازي -رحمه الله-: في اليوم الذي كنت أكتب هذه الأوراق، وهو اليوم الأول من محرم سنة اثنتين وستمائة؛ حصلت زلزلة شديدة، وهدة عظيمة وقت الصبح، ورأيت الناس يصيحون بالدعاء والتضرع، فلما سكتت، وطاب الهواء، وحسن أنواع الوقت؛ نسوا في الحال تلك الزلزلة، وعادوا إلى ما كانوا عليه من تلك السفاهة والجهالة، وكانت هذه الحالة التي شرحها الله تعالى في هذه الآية تجري مجرى الصفة اللازمة لجوهر نفس الإنسان).[(٤)]

٥- تصريح الرازي في التفسير الكبير بالسماع من والده.[(٥)]

٦- ذكر الرازي في التفسير الكبير لفاجعته بفقد ولده وحزنه عليه ورثائه له.[(٦)]

٧- وضوح أسلوب الرازي في التفسير الكبير، والمتصف بقوة العبارة، ودقة التفكير، وحدة المنطق، والاستدلال على القضايا بالأدلة العقلية، والقدرة على تشعيب المسائل وتفتيتها وتفريعها وحصر أقسامها.[(٧)]

---

(١) التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ ص٨٠).

(٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ ص٦٩).

(٣) التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ ص١٤٥).

(٤) التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ ص٥٠-٥١). وانظر: التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ ص٢١٥)، (مج٦ ج ١٨ ص١٠)، (مج٦ ج١٨ ص٢٢١).

(٥)انظر:التفسيرالكبير(مج١ ج١ص٩)،(مج١ ج١ص١٠١)،(مج٤ ج١٢ص١٣٧)(مج٥ ج١٣ص٤٢)،(مج٥ ج١٣ص١٢٣)،(مج٥ ج١٣ ص٢٠١)،(مج٦ ج١٧ص١٨٣)،(مج٧ ج١٩ص١٦)،(مج٧ ج٢٠ص١٤٦)،(مج٩ ج٢٧ص٤٧)،(مج١٠ ج٢٩ص٢١٣).

(٦) انظر: التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ ص١٧٦)، (مج٦ ج١٨ ص٢٢٩)، (مج٧ ج١٩ ص٧١).

(٧) انظر: الوافي بالوفيات، ١٧٦/٤.

٨- ما صرح به أغلب من ترجم للرازي من أصحاب كتب الطبقات والتراجم، عند ذكرهم لمصنفات الرازي؛ حيث عدوا التفسير من مصنفاته.[١]

٩- نقول كثير ممن جاء بعد الرازي من تفسيره وإحالتهم عليه؛ إما إقرارًا و موافقة لكلامه[٢] أو نقدًا له وردًا عليه.[٣]

١٠- ما أشار إليه مختصري الكتاب من نسبة التفسير الكبير إلى الرازي، ومن ذلك ما جاء صـــراحة في تفسير غرائب القرآن و رغائب الفرقان: ((ولما كان **التفسير الكبير، المنسوب إلى الإمام الأفضل والهمام الأمثل، الحبر النحرير، والبحر الغزير، الجامع بين المعقول والمنقول، الفـــائز بـــالفروع والأصول، أفضل المتأخرين، فخر الملة والحق والدين، محمد بن عمر بن الحسين الخطيب الرازي-** تغمده الله برضوانه وأسكنه بحبوحة جنانه-، اسمه مطابق لمسماه، وفيه من اللطائف والبحوث ما لا يحصى،..فإنه قد بذل مجهوده..حتى عسر كتبه على الطالبين، وأعوز تحصيله على الراغبين، فحاذيت سياق مرامه، وأوردت حاصل كلامه، وقربت مسالك أقدامه، والتقطت عقود نظامه، مـــن غـــير إخلال بشيء من الفرائد أو إهمال لما يعد من اللطائف والفوائد،..)).[٤]

ولئن كان التفسير الكبير تفسيرًا كاملاً لكل آي القرآن؛ لكن تبقى مسألة نسبة تأليف التفسير الكبير كله إلى الرازي محل خلاف بين العلماء والباحثين[٥] ، والذي يقرأ التفسير الكبير لا يكاد يلحظ فيه تفاوتًا في المنهج والمسلك؛ بل يجد الكتاب من أوله إلى آخره على نمط واحد، وطريقة واضحة،[٦] تجعل الناظر فيه يجزم بأن الكتاب من بدايته إلى نهايته من تأليف الرازي.[٧]

---

(١) انظر: عيون الأنباء٤٧٠، وفيات الأعيان، ٢٤٩/٤، تاريخ الإسلام للذهبي، ١٤٠/١٣، الوافي بالوفيات، ١٧٩/٤، طبقات الشافعية، لابن كثير، ٧١٦/٢، لسان الميزان، لابن حجر ، ٣١٨/٦.

(٢) ومن هؤلاء ابن عادل في تفسير اللباب،٥٦٠/١٧، وابن الوزير في العواصم و القواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ١٥٤/٦.

(٣) ومن هؤلاء: أبو حيان في البحر المحيط، ٥١١/١، وابن حجر في لسان الميزان، ٣١٩/٦، وابن الوزير في العواصم و القواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ٥١/٧-٥٢.

(٤) غرائب القرآن ورغائب الفرقان، للنيسابوري، ٦/١.

(٥) من الباحثين من يرى أن الرازي لم يكمل تفسيره؛ وإنما أكمله كل من: شمس الدين أحمد بن خليل الخوبي المتوفى سنة ٦٣٧، و نجـــم الدين أحمد بن محمد القمولي المتوفى سنة ٧٢٧هـــ انظر: بحث حول تفسير الفخر الرازي للمعلمي٩٩-١٣٤، ضمن مجموع فيه خمـــس رسائل للعلامة: عبد الرحمن المعلمي اليماني؛ وقد تُعقب هذا القول، وفندت أدلته في رسالة علمية بعنوان: مفاتيح الغيب ومنهج الـــرازي فيه، للطحان، ٥٥/١-١١٦.

(٦) انظر: التفسير والمفسرون، ٢٥١/١.

(٧)للاستزادة؛ انظر: مفاتيح الغيب ومنهج الرازي فيه، للطحان، ٥٥/١-١١٦، فخر الـــدين الـــرازي وآراؤه الكلاميـــة والفلســـفية، حاشية(١)، ٦٥-٦٦، دراسات في قواعد الترجيح المتعلقة بالنص القرآني في ضوء ترجيحات الرازي،١٣١/١-١٨٨، علـــم المعـــاني في التفسير الكبير للفخر الرازي وأثره في الدراسات البلاغية، لفائزة سالم، ٢٥/١-٣٢.

ج–تاريخ تأليف الرازي للتفسير، وسبب تأليفه له:

ألف الرازي تفسيره الكبير في فترات متقطعة وأماكن متعددة؛ ولا يمكن البت بتحديد تأريخ معين بدأ الرازي فيه بتأليف تفسيره ولا تأريخ معين انتهى فيه من تأليفه. لاسيما وأنه لم يثبت تأريخ الانتهاء من التأليف عند فراغه من تفسير كل سورة، وإنما أثبته في نهاية تفسيره لبعض السور.[١]

غير أن الناظر فيما أثبته الرازي من تواريخ يلحظ أنه لم يفسر القرآن الكريم حسب تسلسل السور كما هي في المصحف، بل فسرها بصورة مستقلة غير خاضعة لترتيب المصحف؛ فقد فسر بعض السور المتأخرة قبل السور المتقدمة، فمثلاً: انتهى من تفسير سورة يونس[٢] وهود[٣] ويوسف[٤] والرعد[٥] وإبراهيم[٦] قبل سورة الأنفال[٧] ، وانتهى من تفسير سورة الإسراء[٨] قبل سورة التوبة[٩] ، وكذا انتهى من تفسير سورة الفتح[١٠] قبل سورة الأحقاف.[١١]

وقد بين الرازي سبب تأليفه للتفسير الكبير قائلاً: (اعلم أنه مر على لساني في بعض الأوقات أن هذه السورة الكريمة[١٢] يمكن أن يستنبط من فوائدها ونفائسها عشرة آلاف مسألة، فاستبعد هذا بعض الحساد، وقوم من أهل الجهل والغيّ والعناد، وحملوا ذلك على ما ألفوه من أنفسهم من التعلقات الفارغة عن المعاني، والكلمات الخالية عن تحقيق المعاقد والمباني؛ فلما شرعتُ في تصنيف هذا الكتاب قدمتُ هذه المقدمة لتصير كالتنبيه على أن ما ذكرناه أمر ممكن الحصول قريب الوصول).[١٣]

هذا ويعتبر التفسير الكبير من أطول التفاسير التي وصلتنا، و قد جمع فيه الرازي بين المباحث الكلامية والفلسفية والدينية واللغوية، لاسيما وأنه قد سلك في تأليفه المنهج التحليلي المبني على طريقة التحليل التام والتفصيلي للنص

---

(١) انظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٩ ص١٥٦)،(مج٤ ج١١ ص١٢٢)،(مج٥ ج١٥ ص٢١٤)،(مج٦ ج١٦ ص٢٣٩)،(مج٦ ج١٧ ص١٧٦)،(مج٦ ج١٨ ص٨٢)،(مج٦ ج١٨ ص٢٢٩)،(مج٧ ج١٩ ص٧١)،(مج٧ ج١٩ ص١٥٠)، (مج٧ ج٢٠ ص١٤٤)،(مج٧ ج٢١ ص٧٢)،(مج٧ ج٢١ ص١٧٧)،(مج٩ ج٢٦ ص١٧٣)،(مج٩ ج٢٦ ص٢٣٦)،(مج٩ ج٢٧ ص٢٤)،(مج٩ ج٢٧ ص٩٢)،(مج٩ ج٢٧ ص١٤٠)،(مج٩ ج٢٧ ص١٩١)،(مج٩ ج٢٧ ص٢٣٥)،(مج٩ ج٢٧ ص٢٥٥)،(مج٩ ج٢٧ ص٢٧٥)،(مج١٠ ج٢٨ ص٣٦)،(مج١٠ ج٢٨ ص١٠٩).

(٢)انظر:التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ ص١٧٦).

(٣)انظر:التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ ص٨٢).

(٤)انظر:التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ ص٢٢٩).

(٥)انظر:التفسير الكبير(مج٧ ج١٩ ص٧١).

(٦)انظر:التفسير الكبير(مج٧ ج١٩ ص١٥٠).

(٧) انظر:التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ ص٢١٤).

(٨)انظر:التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ ص٧٢).

(٩)انظر:التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ ص٢٣٩).

(١٠)انظر:التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ ص١٠٩).

(١١)انظر:التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ ص٣٦).

(١٢) يقصد سورة الفاتحة.

(١٣) التفسير الكبير(مج١ ج١ ص٣).

القرآني،[1] وما يتعلق به من مباحث أصولية وكلامية وفقهية ولغوية وبلاغية وكونية وطبية وغيرها،[2] كما ضـــمنه محاولته للجمع والتوفيق بين الفلسفة والدين، والعرض لأقوال الفرق المخالفة وشبهاتهم وتصويرها غاية مـــا يكـــون التصوير؛ حتى عيب عليه بإيراد الشبه الشديدة والتقصير في حلها.[3]

وقد اتسم في تفسيره بكثرة الاستنباطات والاستطرادات حتى قيل عنه:((إنه جمع في كتابه في التفسير أشـــياء كثيرة طويلة لا حاجة بها في علم التفسير)).[4]

(١) انظر: تفسير الفخر الرازي للكفر في القرآن الكريم، لمحمد أحمد محمود، ١/٣٣، التناسب في تفسير الرازي، لمنال حامد المســـعودي، ٥٥-٥٦.

(٢) انظر:فلاسفة الإسلام، لفتح الله خليف، ٣١٥-٣٣٧.

(٣) انظر:لسان الميزان، ٦/٣١٩

(٤) تفسير البحر المحيط، ١/٥١١.

المبحث الثالث: المقصود بالأسماء والأحكام، وموقف الرازي من ذلك:

المطلب الأول: المقصود بالأسماء والأحكام في اللغة والاصطلاح:

أولاً: المقصود بالأسماء والأحكام في اللغة:

أ-الأسماء في اللغة:

جمع اسم، والاسم ما يعرف به ذات الشيء[(١)]، ويستدل به عليه[(٢)]، وهو اللفظ الموضوع لمعنى[(٣)]، فأسماء الأشياء هي الألفاظ الدالة عليها[(٤)].

واختلف في اشتقاقه، فذهب البصريون إلى أنه مشتق من (السُّمُوِّ) وهو الارتفاع والعلو، يقال سما يسمو سموًا إذا علا وارتفع، ومنه سميت السماء سماءً لعلوها[(٥)]، فالاسم يرفع ذكر المسمى فيعرف به ويظهر ويعلو؛[(٦)] لذا يُقال للمسمي: سَمِّه، أي: أعلِ ذكره بالاسم الذي يُذكر به[(٧)] ، وما ليس له اسم فإنه لا يُذكر ولا يظهر ولا يعلو ذكره، بل هو كالشيء الخفي.[(٨)]

والأصل في الاسم (سِمْوُ) على وزن (فِعْل) -بكسر الفاء وسكون العين- فحذفت اللام التي هي الواو من آخره ، وجُعلت الهمزة في أوله عوضًا عنها، فصار اِسْما ووزنه (اِفْع) لحذف اللام منه[(٩)].

---

(١)المفردات في غريب القرآن للأصفهاني، مادة (سما)،٢٤٧، تاج العروس للزبيدي، مادة (سمو)، ٣٠٦/٣٨.

(٢) المعجم الوسيط قام بإخراجه إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزياد، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، مادة(سما)، ٤٥٢/١.

(٣) الكليات للكفوي، مادة (الاسم)، ١٢١/١.

(٤) مجموعة الفتاوى لشيخ الإسلام، ١٩٥/٦.

(٥)انظر:كتاب العين للفراهيدي، مادة(سمو)،٣١٨/٧، معاني القرآن وإعرابه للزجاج،٣٩/١-٤٠، البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري،٣٢/١، أسرار العربية للأنباري،٤-٥، تهذيب اللغة للأزهري، مادة(سما)، ١١٧/١٣، الصحاح للجوهري، مادة(سما)، ٢٣٨٢/٦-٢٣٨٣، معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة (سمو)،٩٨/٣-٩٩، المخصص لابن سيده، ١٣٤/١٧، المفردات في غريب القرآن، مادة (سما)،٢٤٧، مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي، مادة (سما)،٣١٦، لسان العرب لابن منظور، مادة(سما)،٣٧٨/٦-٣٨١، القاموس المحيط للفيروز أبادي، مادة (سما)،٣٤٤/٤.

(٦)انظر:المفردات في غريب القرآن، مادة (سما)،٢٤٧، أمالي ابن الشجري،لابن الشجري ٢٨٠/٢، مجموعة الفتاوى ٢٠٧/٦-٢٠٨، تاج العروس، مادة(سمو)،٣٠٦/٣٨.

(٧)لكنه يذكر تارة بما يحمد به وتارة بما يذم، كما قال تعالى:﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ الشرح: ٤، وقال:﴿ نَتْلُوا۟ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ ﴾ القصص: ٣، فكلاهما ظهر ذكره؛ لكن هذا إمام في الخير، وذاك إمام في الشر، انظر: مجموعة الفتاوى، ٢٠٨/٦.

(٨)مجموعة الفتاوى، ٢٠٩/٦، وانظر: أمالي ابن الشجري، ٢٨٠/٢.

(٩)انظر: أسرار العربية، ٤-٥، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين للأنباري٥-٦،تهذيب اللغة، مادة(سما)،١١٧/١٣، معجم مقاييس اللغة، مادة (سمو)،٩٨/٣-٩٩، لسان العرب، مادة(سما)،٣٨١/٦.

وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من السِّمَة وهي العلامة؛ لأن الاسم سمة على المسمى يُعرف بها، والأصل فيه (وَسْم) على وزن (فَعْل)، إلا أنه حُذفت منه الفاء التي هي الواو، وزيدت الهمزة في أوله عوضًا عن المحذوف فصار اِسْما ووزنه (اِعْل)لحذف الفاء منه.[1]

والصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ وذلك لأن ما ذهب إليه الكوفيون وإن كان صحيحًا من جهة المعنى إلا أنه فاسدٌ من جهتين:

١- من جهة التصريف، فبالتصريف ترد الأشياء إلى أصولها، وتصريف (اسم) يأتي على سَمَّيْت وأَسْمَيته **لا** وسمت ووسمته، وجمعه أَسْماء وأَسَامٍ **لا** أَوْسَام وأَوَاسِيم، وتصغيره سُمَيّ **لا** وُسَيْم، ويُقال لصاحبه مُسَمَّى **لا** موسوم[2].

والجدير بالذكر أن الرازي نقل في تفسيره الإجماع (على أن تصغير الاسم سُمَيّ وجمعه أَسْماء وأَسَامي)[3]، رغم عدم ترجيحه لأحد المذهبين على الآخر،كما سيأتي-إن شاء الله-.

٢- من جهة الخصوصية في المورد؛ فإن الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف أوله !!،بل القياس فيما حذف منه لامه أن يُعوض بالهمزة في أوله، وفيما حذف منه فاؤه أن يُعوض بالهاء في آخره، ولا تجد في العربية اسم حذفت فاؤه وعوض همزة الوصل، وإنما عُوض من حذف الفاء تاء التأنيث في مثل عدة وزنة ونظائرهن[4].

ب-الأحكام في اللغة:

جمع حُكم، والحاء والكاف والميم أصل واحد وهو المنع[5] ، فالحكم هو المنع من الظلم[6]، ومنه سمي الحاكم

---

(١)انظر: أسرار العربية، ٥، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ٤-٥، البيان في غريب إعراب القرآن، ١/ ٣٢، المخصص، ١٣٤/١٧، لسان العرب، مادة(سما)،٣٨٢/٦ ، تاج العروس، مادة(سمو)، ٣٠٥/٣٨.

(٢)انظر: كتاب العين، مادة(سمو)، ٣١٨/٧، معاني القرآن وإعرابه،٣٩/١-٤١، البيان في غريب إعراب القرآن،٣٢/١، أسرار العربية،٤-٧، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين،٤-١١، اشتقاق أسماء الله، لأبي القاسم الزجاجي،٢٥٥-٢٥٦، تهذيب اللغة، مادة(سما)، ١١٧/١٣، الصحاح، مادة(سما)،٢٣٨٣/٦، المخصص،١٣٤/١٧، شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ،٩٦/١-٩٧، أمالي ابن الشجري،٢٨٠/٢-٢٨٣، مختار الصحاح، مادة(سما)،٣١٦، لسان العرب، مادة(سما)، ٣٨١/٦-٣٨٢، مجموعة الفتاوى، ٢٠٧/٦-٢٠٨، القاموس المحيط، مادة(سما)،٣٤٤/٤، تاج العروس، مادة(سمو)، ٣٠٤/٣٨-٣٠٥، الكليات، مادة (الاسم)،١٢٠/١، المعجم الوسيط، مادة(سما)،٤٥٢/١.

(٣) التفسير الكبير(مج١ ج١ ص١٠٨).

(٤)انظر: معاني القرآن وإعرابه،٤٠/١-٤١، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ٧، أسرار العربية، ٨، اشتقاق أسماء الله، ٢٥٥-٢٥٦، أمالي ابن الشجري، ٢٨٢/٢.

(٥)انظر: معجم مقاييس اللغة، مادة(حكم)، ٩١/٢، المخصص، ١١٤/١٢، المفردات، مادة(حكم)،١٣٣-١٣٤.

(٦) معجم مقاييس اللغة، مادة(حكم)، ٩١/٢.

حاكمًا؛ لأنه يمنع من الظلم، فكل من منعته من شيء فقد حَكَمْتَه وأحْكمتَه[1]، ومنه الحِكمة؛ لأنها تمنع من الجهل.[2]
كما تأتي كلمة (حُكمْ) بمعنى العلم والفقه والحكمة[3]والقضاء[4].

ثانيًا: المقصود بالأسماء والأحكام في الاصطلاح:

المراد بالأسماء هنا الأسماء الشرعية، وهي ما يُسمى به العبد من الأسماء الدينية، مثل: مؤمن ومسلم وكافر وفاسق...الخ، وبالأحكام ما يُحكم به على هؤلاء في الدنيا والآخرة[5].

ومسائل الأسماء والأحكام يتعلق بها الوعد والوعيد في الدار الآخرة، والمولاة والمعاداة والقتل والعصمة وغير ذلك في الدار الدنيا[6]، وهي ثمرة الخلاف في مسمى الإيمان وحقيقته، ومسمى الكفر وحقيقته؛ فكل من كان له قول في الإيمان تجد له تقريرًا لاسم العبد وحكمه في الدنيا والآخرة [7]، لذا فإن مسائل الأسماء والأحكام تسمى بمسألة الإيمان والكفر، ومسألة الفاسق الملي، ومسألة مرتكب الكبيرة، وكل هذه الأسماء إنما تدل على حقيقة واحدة؛ ذلك لأن من نظر إلى مجرد الاسم أطلق عليها مسألة الإيمان باعتبار أن مناقشة الإيمان تستلزم مناقشة ضده وهو الكفر، وتستلزم الأحكام المتعلقة بهذين الاسمين، ومن أطلق عليها مسألة الفاسق المليّ أو مسألة مرتكب الكبيرة فبالنظر إلى أن الخلاف في الفاسق المليّ أول خلاف وقع في الأمة، وعليه تباينت الأسماء والأحكام عند الفرق، ومن أطلق عليها مسألة الأسماء والأحكام فبالنظر إلى شمول هذا الاسم لجميع مباحثها[8].

---

(١)انظر: تهذيب اللغة، مادة(حكم)، ١١٢/٤، لسان العرب،مادة(حكم)، ٢٧٢/٣، تاج العروس، مادة(حكم)، ٥١٤/٣١ .

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة، مادة(حكم)، ٩١/٢.

(٣) من معاني الحكمة: العدل والعلم والحلم والنبوة والقرآن والإنجيل، والحُكم أعم من الحِكمة، فكل حِكمَة حُكم ولا عكس؛ فإن الحكيم له أن يقضي على شيء بشيء فيقول هو كذا أو ليس بكذا. انظر: المخصص، ١١٤/١٢، المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، مادة(ح ك م)، ٥٠/٣، المفردات، مادة(حكم)،١٣٤، القاموس المحيط، مادة(الحكم)،٩٨/٤، تاج العروس، مادة(حكم)،٥٢١/٣١.

(٤)انظر: العين، مادة(حكم)،٦٦/٣-٦٧، تهذيب اللغة، مادة(حكم)،١١٠/٤-١١٤، المحكم والمحيط الأعظم، مادة(ح ك م)،٤٩/٣-٥١، أساس البلاغة للزمخشري، مادة(حكم)،٢٠٦/١، النهاية في غريب الأثر والحديث، لابن الأثير، مادة(حكم)،٤١٩/١، مختار الصحاح، مادة(ح ك م)،١٤٨، لسان العرب، مادة(حكم)،٢٧٠/٣-٢٧٢، القاموس المحيط، مادة(الحكم)،٩٨/٤، تاج العروس، مادة(حكم)،٥١٠/٣١-٥٢٢، المعجم الوسيط، مادة(حكم)،١٩٠/١.

(٥)انظر:مجموعة الفتاوى،٨/١٣، حاشية العلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع على العقيدة الواسطية، ٦٣، شرح العقيدة الواسطية للهراس،١٩٠، الجذور التاريخية لحقيقة الغلو والتطرف والإرهاب والعنف، إعداد: د. علي بن عبد العزيز بن علي الشبل،٣٣.

(٦) انظر: مجموعة الفتاوى، ٤٦٨/١٢.

(٧) انظر: الجذور التاريخية لحقيقة الغلو والتطرف والإرهاب والعنف، ٣٣.

(٨) انظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام ابن تيمية، لمحمد السفياني، ١٨-١٩، وانظر: الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام، ٦٣٩/٦، طريق الهجرتين، لابن القيم،٨٣٧/٢.

يقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللهُ-: ((مسائل الأسماء والأحكام وهي مسألة الإيمان وخلاف المرجئة[1] والخوارج[2]))[3]، ويقول-رَحِمَهُ اللهُ-: (("مسألة الأسماء والأحكام " في فساق أهل الملة. وهل يجتمع في حق الشخص الواحد الثواب والعقاب كما يقوله أهل السنة والجماعة أم لا يجتمع ذلك !؟.........فأول مسألة فرقت بين الأمة مسألة الفاسق الملي)) [4].

ويقول-رَحِمَهُ اللهُ-: ((وكلام الناس في هذا الاسم[5] ومسماه كثير؛ لأنه قطب الدين الذي يدور عليه، وليس في القول اسم علق به السعادة والشقاء، والمدح والذم، والثواب والعقاب أعظم من اسم الإيمان والكفر؛ ولهذا سمي هذا الأصل " مسائل الأسماء والأحكام "))[6].

وبهذا يظهر أن الأسماء الشرعية منها ما يمدح بها ومنها ما يذم بها، فما يمدح بها مثل: المسلم والمؤمن والمحسن والبر والتقي ونحو ذلك، وما يذم بها مثل: الكافر والمشرك والمرتد والمنافق والفاسق والعاصي ونحو ذلك.

وأن الأحكام تنقسم إلى قسمين:

١- أحكامٌ دنيوية: كالمولاة والمعاداة، وما يتبع ذلك من التوارث، وهذه أكثرها أحكام فقهية علقها الشارع على تحقق تلك الأسماء، فمن استحق اسم الإسلام مثلاً ترتب عليه من الأحكام ما يناسب هذا الاسم من التولي والمناصرة وعقود النكاح ونحو ذلك من الأحكام التي اشترط لها الإسلام، ومن استحق اسم الكفر- والعياذ بالله- علق عليه من الأحكام ما يناسب هذا الاسم من المعاداة والبغض، ومنع التوارث، ومنع

---

(١)المرجئة: هم الذين أرجئوا العمل عن مسمى الإيمان، وقالوا: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، فالمذنب عندهم مؤمن كامل الإيمان وإن لم يعمل خيرًا قط ولا كف عن شر قط، والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص، وأوّل من أحدث القول بالإرجاء غيلان الدمشقي، وهم نحو اثنتي عشرة فرقة، وقد جعلهم شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللهُ- على ثلاثة أصناف؛ الأول: الذين يرون أن الإيمان مجرد ما في القلب ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة ومنهم من لا يدخلها كجهم ومن تبعه، والثاني: الذين يرون أن الإيمان مجرد قول اللسان وهذا هو قول محمد بن كرام السجستاني وأصحابه و لا يعرف لأحد قبلهم، والثالث: الذين يرون أن الإيمان تصديق القلب وقول اللسان معًا، وهذا قول أبي حنيفة النعمان ،و المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم. انظر عقائدهم في: مقالات الإسلاميين،١/ ٢١٣-٢٤٣، الفرق بين الفرق للبغدادي،٢٠٢ وما بعدها، الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري،١/ ١١١-١١٣، الملل والنحل للشهرستاني،١/١٦١-١٦٧، عقائد الثلاث والسبعين فرقة، لأبي محمد اليماني،١/ ٢٧١-١،٢٩٥/٣٠١-٣٠٦، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي،٧٠-٧١ ، وانظر: مجموعة الفتاوى،٧ /١٩٤-١٩٦.

(٢)الخوارج: هم أول الفرق الإسلامية ظهورًا، واختلف في وقت ظهورها، فقيل هم الذين خرجوا على علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بعد التحكيم، وقيل غير ذلك، من عقائدهم: إنكار التحكيم، وتكفير أصحاب الكبائر، والقول بالخروج على أئمة الجور، وإن أصحاب الكبائر مخلدون في النار، وأن الإمامة جائزة في غير قريش، وافترقوا على اثنتي عشرة فرقة. انظر عقائدهم وفرقهم في: مقالات الإسلاميين،١/١٦٧-١٧٤، الفصل،١١٣/٢، الملل والنحل،١/١٣١-١٦١، عقائد الثلاث والسبعين فرقة،١/١١-٤٢، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين،٤٦-٥١، وانظر: الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية،د.العواجي، ٣٧ومابعدها.

(٣) مجموعة الفتاوى،٢٩٣/١٩.

(٤) مجموعة الفتاوى،١٢٩/٢٢-١٣٠.

(٥) أي اسم الإيمان.

(٦)مجموعة الفتاوى،٥٨/١٣.

الصلاة عليه إذا مات كافرًا، وفساد العقود التي يشترط لها الإسلام و تبطل بالكفر، إلى غير ذلك من الأحكام والأقضية[1] .

٢- أحكامٌ أخروية: وهي الشفاعة و ما يُقضى به على أصحاب تلك الأسماء من دخول الجنة والخلود فيها أو الخلود في النار، أو دخولها وعدم الخلود فيها.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: ((اعلم أن " مسائل التكفير والتفسيق " هي من مسائل " الأسماء والأحكام " التي يتعلق بها الوعد والوعيد في الدار الآخرة، وتتعلق بها الموالاة والمعاداة والقتل والعصمة وغير ذلك في الدار الدنيا ؛ فإن الله سبحانه أوجب الجنة للمؤمنين، وحرم الجنة على الكافرين، وهذا من الأحكام الكلية في كل وقت ومكان، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ البقرة: ٦٢............وقال في الآية الأخرى:﴿ فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾﴾ البقرة: ٣٨ - ٣٩)). [2]

ومن هنا يتضح ارتباط المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي لمصطلح (الأسماء والأحكام)؛ فإن الإيمان اسم مدح، والمؤمن يُذكر بما يمدح ويحمد به، فيعلوا ذكره ويعرف ويظهر، ويقضى له بالجنة، وأما الكفر فإنه اسم ذم، والكافر يُذكر بما يُذم به فيعرف ويفضح ويقضى له بالنار.

---

(١)انظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام ابن تيمية، لمحمد السفياني، ١٩-٢٠.

(٢) مجموع الفتاوى،١٢/ ٤٦٨-٤٧٠.

المطلب الثاني: موقف الرازي من معنى الأسماء والأحكام -عرض ونقد-.

ثمة مباحث عديدة أوردها الرازي في مقدمة تفسيره تتعلق بالاسم وتقسيماته، سأقتصر على مـــا أراه متعلقًـــا بالبحث...

أ- موقف الرازي من اشتقاق كلمة "اسم":

سبقت الإشارة إلى أن هناك خلافًا مشهورًا بين نحاة البصرة والكوفة بشأن تحديد أصل اشتقاق كلمة "الاسم"، وقد سرد الرازي رأي الفريقين دونما ترجيح[1]، فقال:

(في اشتقاقه قولان: قال البصريون: هو مشتق من سما يسمو إذا علا وظهر، فاسم الشيء ما علاه حتى ظهـــر ذلك الشيء به، وأقول: اللفظ معرف للمعنى، ومعرف الشيء متقدم في المعلومية على المعرف، فلا جرم كان الاســـم عاليًا على المعنى ومتقدمًا عليه [2] [3]، وقال الكوفيون: هو مشتق من وسم يسم سمة، والســـمة العلامـــة، فالاســـم كالعلامة المعرفة للمسمى)[4]، ويقول:(المراد من الأسماء: العلامات والصفات....وذلك لأن **الاســـم مشـــتق مـــن "السِّمَةِ" أو من "السُّمُوِّ"** وعلى التقديرين فكل ما يُعرِّف عن ماهية شيء[5] ويكشف عن حقيقته كان اسما له)[6].

---

(١)انظر:جهود الفخر الرازي في النحو والصرف، للدكتور محمد عبد القادر هنادي، ٢٢٧-٢٢٨.

(٢) ما ذكره الرازي من توجيه لتسمية الاسم ذكر نحوه بعض النحاة؛ فقالوا: سمي الاسم اسمًا لأنه سما على مسماه **وعلا على ما تحته من معناه،** انظر: أسرار العربية،٧، الإنصاف في مسائل الخلاف،٥، وقد أورد شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللهُ- نقدًا على هذا التعليل فقال:((وبعـــض النحاة يقول: سميّ اسمًا لأنه علا على المسمى؛...**وليس المراد بالاسم هذا؛** بل لأنه يعلي المسمى فيظهر؛ ولهذا يُقال: سميته؛ أي: أعليتـــه وأظهرته، فتجعل المعلى المظهر هو المسمى، وهذا إنما يحصل بالاسم)) مجموعة الفتاوى ٦/ ٢٠٩، فالاسم إنما سمي اسما لأنه **سما بمســـماه فرفعه وكشف معناه،** انظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ،٩٦/١-٩٧، المفردات في غريب القرآن، مادة(سمـــا)،٢٤٧، أمـــالي ابـــن الشجري،٢٨٠/٢.

(٣) في نظري لا يعد هذا ترجيحًا لأحد الاشتقاقيين على الآخر، وإنما هو توجيه فقط، ويؤيد ذلك ما ذكره في المحصول.

(٤) التفسير الكبير(مج١ ج١ ص١٠٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص١٧٦)، كتاب لوامع البينات شـــرح أسمـــاء الله الحســـنى والصفات للفخر الرازي،٢٤.

(٥)ماهية الشيء: ما به يجاب عن السؤال بما هو؟، ويفسره بما به الشيء هو هو، وهي لفظة مشتقة عما هو، والماهية تطلق غالبًا على الأمر المتعقل، مثل المتعقل من الإنسان، وهو الحيوان الناطق، مع قطع النظر عن الوجود الخارجي. و الأمر المتعقل، من حيث إنه مقول في جواب ما هو، يسمى: ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج، يسمى حقيقة، انظر: المواقف في علم الكلام للإيجـــي،٥٩-٦٠، شـــرح المقاصـــد للتفتازاني،٣٩٩/١، التعريفات للجرجاني،١٦٣-١٦٤، كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، مادة(الحقيقة)، ٨٤/٢، ٣٢٨/٢، المعجم الفلسفي،١٦٥، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، تأليف: د.جميل صَلَيبا،٣١٤/٢-٣١٥.

(٦) المحصول في علم أصول الفقه للرازي، ط.المكتبة العصرية،٩٣/١، ط.مؤسسة الرسالة،١٩٠/١.

ب- تعريف "الاسم" عند الرازي:

ذكر الرازي في مقدمة تفسيره خمس تعريفات للاسم[1] سأقتصر على ذكر ما اعتمده[2]، وهو قوله:

(الاسم: كلمة دالة على معنى مستقل بالمعلومية من غير أن يدل على الزمان المعين الذي وقع فيه ذلك المعنى)[3].

كما أورد في صفحات تفسيره معان أخرى للاسم وهي:

١- الأسماء: هي الألفاظ الدالة على الذوات، ويستنبط هذا التعريف من قوله: (.......الذوات، والألفاظ الدالة عليها هي الأسماء).[4]

٢- (الاسم: أصوات مقطعة وضعت لتعريف المسميات).[5]

٣- (التسمية: عبارة عن تعيين اللفظ المعين لتعريف الذات المعينة،.... وأما الاسم: فهو عبارة عن تلك اللفظة المعينة).[6]

٤- (الاسم: لفظ دال على الماهية).[7]

٥- (الأسماء: الصفات،..........لا امتناع في اللغة أن يكون المراد من الاسم الصفة، بقي أن أهل النحو

---

(١) انظر: التفسير الكبير (مج١ ج١ ص٣٤-٣٦)،كما ذكرها في كتابه ساحرة الطرف في الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف،٣٢-٣٦.

(٢) فلا حاجة لذكر التعريفات الأخرى؛ لاسيما وقد تناولها الرازي بالنقد، إذ لو ذكرتها لطال المقام في بيانها وذكر نقده عليها، ولخرجت بذلك عن موضوع البحث إلى موضوع نحوي...لكن تجدر الإشارة إلى أمرين:

الأول:أن الرازي لم يعتمد التعريف الاصطلاحي" للاسم" المشهور عند النحاة بل نقده. انظر: التفسير الكبير (مج١ ج١ ص٣٤-٣٦).

الثاني: شارك الرازي في نقده لهذه التعريفات –عدا التعريف المشهور بين النحاة- جملة من علماء النحو، راجع في ذلك: الاسم في اللغة والاصطلاح النحوي، للسيد علي حسن مطر، مجلة تراثنا، العدد ١٢٦/٢٧-١٤١.

(٣)التفسير الكبير (مج١ ج١ ص٣٥-٣٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج١ ص٣٤)، (مج١ ج١ ص٣٨)، (مج١ج١ص١٠٩)، ساحرة الطرف في الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف، ٣٥، المعالم في أصول الفقه للفخر الرازي، ١١، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ٧٩، الكاشف عن أصول الدلائل،٣٢.

(٤) التفسير الكبير (مج١ ج١ ص٤٥).

(٥) التفسير الكبير (مج١ ج١ ص١٠٩)، وانظر: التفسير الكبير (مج ٨ ج٢٢ ص١٣).

(٦) التفسير الكبير (مج١ ج١ ص١١٠).

(٧) التفسير الكبير(مج١ ج١ ص١١١).

خصصوا لفظ الاسم بالألفاظ المخصوصة، ولكن ذلك عرف حادث لا اعتبار به).[1]

٦- (الاسم: علامة المسمى ومعرف له).[2]

٧- (الأسماء: ألفاظ دالة على المعاني فهي إنما تحسن بحسن معانيها ومفهوماتها).[3]

والملاحظ أن ما اعتمده الرازي من تعريف" للاسم" يعود إلى التعريف المشهور بين النحاة، وهو قولهم: (الاسم: كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن بزمان معين)[4]؛ وذلك لأن قولهم: (في نفسها) تعني استقلال الكلمة بالمفهومية، من غير حاجة إلى ضم كلمة أخرى، سواء عاد الضمير إلى الدال أو المدلول[5]، فيكون الرازي قد نقد عين ما ذهب إليه[6]، لاسيما إذا كان يقصد بتعريفه (استقلالية الاسم للمعنى)؛ لأن هذا الغرض مستحق بالتعريف الذي نقده[7] .

أما ما ذكره الرازي في صفحات تفسيره من تعريفات للاسم، فقد ذكرت كتب اللغة نحوها[8]، عدا تعريفه "الاسم" بالصفة؛ إذ لم يُعهد إطلاق الاسم على الصفة[9] عند النحاة؛ فحقيقة الاسم عندهم كل لفظ جعل للدلالة

---

(١) التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص١٧٦)، وانظر: التفسير الكبير (مج١١ ج٣١ ص١٣٥-١٣٦)، كتاب لوامع البينات شرح أسماء الله الحسنى والصفات ٢١.

(٢) التفسير الكبير(مج٣ ج٨ ص٥٠).

(٣) التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ ص٦٦)، وانظر: التفسير الكبير (مج٨ ج٢٢ ص١٣).

(٤)انظر: الاسم في اللغة والاصطلاح النحوي للسيد علي حسن مطر، مجلة تراثنا، العدد١٣٨/٢٧-١٣٩، وانظر: أسرار العربية،٩، أمالي ابن الشجري،١٥/٢، شرح المفصل لابن يعيش،٢٢/١-٢٣، شرح الرضى على الكافية لرضى الدين الأستراباذي،٣٥/١-٣٦، كشاف اصطلاحات الفنون، مادة (الاسم)،٦٢/٤-٦٣، المسائل المتفق عليها بين النحويين،د.دخيل بن غيم العواد،٣٥.

(٥)انظر: شرح الرضى على الكافية٣٥/١-٣٦، كشاف اصطلاحات الفنون، مادة(الاسم)،٦٢/٤-٦٣.

(٦) وكان الرازي قد نقد التعريف بسبب رجوع الضمير في قولهم: (في نفسه)، فقال: (الضمير في قوله : «في نفسه» إما أن يكون عائدًا إلى الدال، أو إلى المدلول، أو إلى شيء ثالث، فإن عاد إلى الدال صار التقدير الاسم ما دل على معنى حصل في الاسم، فيصير المعنى الاسم ما دل على معنى هو مدلوله، وهذا عبث، ثم مع ذلك فينتقض بالحرف والفعل، فإنه لفظ يدل على مدلوله، وإن عاد إلى المدلول صار التقدير الاسم ما دل على معنى حاصل في نفس ذلك المعنى، وذلك يقتضي كون الشيء حاصلاً في نفسه ، وهو محال....). التفسير الكبير (مج١ ج١ ص٣٥).

(٧)وتجدر الإشارة إلى أن النحويين قد ذكروا في "الاسم" حدودًا كثيرة تنيف على سبعين حدًا، بل إن سيبويه حد الفعل، ولم يحد الاسم لما يَعتَوِرُ حد "الاسم"من الطعن، وعوّل على أنه إذا كان الفعل محدودًا والحرف محصورًا معدودًا فما فارقهما فهو اسم. انظر: أسرار العربية،٩-١٠، أمالي ابن الشجري،١٥/٢، شرح المفصل،٢٢/١، الاسم في اللغة والاصطلاح النحوي للسيد علي حسن مطر، مجلة تراثنا، العدد١٣٢/٢٧.

(٨)انظر: أسرار العربية،٩، تهذيب اللغة،مادة(سما)،١١٧/١٣، الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس،٩١-٩٢، المخصص،١٣٤/١٧، المفردات في غريب القرآن، مادة(سما)،٢٤٧، لسان العرب، مادة(سما)،٣٨١/٦، القاموس المحيط، مادة(سما)،٣٤٤/٤، تاج العروس، مادة(سمو)، ٣٠٦/٣٨، المعجم الوسيط، مادة(سما)٤٥٢/١.

(٩) انظر:روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني للألوسي،٢٢٤/١.

على المعنى إن لم يكن مشتقًا، فإن كان مشتقا فليس باسم ، وإنما هو صفة[1]، وهذا اصطلاح خاص اصطلحه النحاة[2] كما أشار الرازي إلى ذلك.[3]

ويجدر التنبيه على أن مسألة التفريق بين الوصفية والعلمية لا تنطبق على أسماء الله تعالى؛ لأن أسماء الله الحسنى أعلام وأوصاف، والوصف بها لا ينافي العلميّة[4]، بخلاف أوصاف العباد فإنها تنافي علميّتهم[5]، وذلك لسببين:

السبب الأوّل: أن أوصاف الخالق مختصّة به، فلا تنافِي بينها وبين العلميّة المختصة، أما أوصاف العباد فهي مشتركة بينهم فنافتها العلميّة المختصة[6] ،ولهذا إذا سمي الإنسان بوصف من الأوصاف مثل كريم، وشجاع، وجميل، فإن هذه الألفاظ تتجرّد من خصائص الوصفيّة ويصبح لها خصائص العلميّة[7] .

السبب الثاني: لا تُقاس أسماء الله بأسماء المخلوق؛ لأن أسماء الخلق مخلوقة مستعارة وليست أسماؤهم نفس صفاتهم، بل قد تكون مخالفة لصفاتهم، **وأسماء الله صفاته ليس شيء منها مخالفًا لصفاته، ولا شيء من صفاته مخالفًا لأسمائه**، فمن ادّعى أن صفة من صفات الله مخلوقة أو مستعارة[8]

---

(١) انظر: أحكام القرآن لابن العربي،٢/٨٠٢، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، للدكتور محمد خليفة التميمي،١٠٣.

(٢)قال ابن العربي -رحمه الله- في كتابه أحكام القرآن،٢/٨٠٣: ((وهذه قاعدة أسسها سيبويه ليرتب عليها قانونًا من الصناعة في التصريف والجمع والتصغير، والحذف والزيادة والنسبة، وغير ذلك من الأبواب؛ إذ لحظ ذلك في مجاري العربية، وهو أمر لا تحتاج إليه الشريعة بعضد، ولا ترده بقصد؛ فلا معنى لإنكارها للقوم أو إقرارها)).

(٣) فقال في تفسيره(مج١ ج١ ص١٧٦): (لا امتناع في اللغة أن يكون المراد من الاسم الصفة، بقي أن أهل النحو خصصوا لفظ الاسم بالألفاظ المخصوصة، ولكن ذلك عرف حادث لا اعتبار به).

(٤) فَأَسماؤُه أَوْصَافُ مدحٍ كُلها   مشتقةٌ قَدْ حمّلتْ لمعاني

وفي هذا رد على المعتزلة والخوارج ، الذين يزعمون أن أسماء الله الحسنى أعلامًا جامدة خالية من المعاني، فأثبتوا لله الأسماء دون ما تتضمنه من الصفات، فقالوا: عليم بلا علم، قادر بلا قدرة، حي بلا حياة، انظر: مجموعة الفتاوى٣/٣-٤، شرح القصيدة النونية، للدكتور محمد خليل هراس،٢/١٢٥، وانظر كذلك: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للأشعري، ١/٢٤٤-٢٤٥، ١/٢٧٣

(٥) انظر:بدائع الفوائد١/٢٨٥

(٦) انظر:بدائع الفوائد ١/٢٨٥، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ١٠٣-١٠٤.

(٧) انظر: معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ١٠٤.

(٨) هذا المسألة تعرف بمسألة " الاسم والمسمى" وهي من المسائل الحادثة التي لم يعرفها السلف الأوائل من الصحابة والتابعين، وإنما تنازعت فيها الطوائف بعد ذالك، وكان أئمة السنة يمسكون القول فيها نفيًا وإثباتًا، فقد ذكر القاضي ابن أبي يعلى أن الإمام أحمد رحمه الله كان يشق عليه الكلام في الاسم والمسمى ويقول: هذا كلام محدث، ولا يقول إن الاسم غير المسمى ولا هو هو ولكن يقول: إن الاسم للمسمى اتباعًا لقوله تعالى:﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾الأعراف: ١٨٠. وقد اختلفت فيها الطوائف على مقالات:
١- أسماؤه هي هو، وهذا قول الأشاعرة والماتريدية. ٢-أسماء البارئ لا هي البارئ ولا غيره، وهو قول بعض أصحاب ابن كلاب. ٣- أسماء البارئ هي غيره وكذلك صفاته، وما كان غيره فهو مخلوق بائن عنه، وهذا قول الجهمية والمعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وكثير من الزيدية، وغاية قولهم أن الله سبحانه كان ولا اسم له، حتى خلق لنفسه اسمًا، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم ، فليس له في الأزل اسم ولا صفة، ولم يكن في الأزل مسمى، وهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى. ٤- أسماء الله له (الاسم للمسمى)وهذا
=

فقد كفر وفَجَر[1]، فالله تعالى وتقدّس اسمه كُلُّ أسمائه سواء، لم يزل كذلك ولا يزال، لم تحدث له صفة ولا اسم لم يكن كذلك، كان خالقًا قبل المخلوقين، ورازقًا قبل المرزوقين[2] وعالـمًا قبل المعلومين[3]، وأسماؤه وصفاته داخلة في مسمى اسمه، ولم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وعند فنائهم، ولا تأثير لهم في أسمائه ولا صفاته فمن زعم أن الله سبحانه كان ولا اسم له حتى خلق لنفسه اسمًا، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم فهذا من أعظم الضلال والإلحاد.[4]

وليس الغرض هنا استيفاء الكلام في هذه المسألة، وإنما الغرض التنبيه على أن ابن الخطيب وإن عرف الاسم بالصفة **إلا أنه خالف السلف في أمور منها:**

١- مسألة الاسم والمسمى، واضطربت آراؤه في هذه المسألة؛ فذهب تارة إلى القول بـأن:**(الاسم هو المسمى)**[5].

=

اختيار أكثر أهل السنة من أصحاب الإمام أحمد-رحمه الله- وغيره وهو الحق الموافق للكتاب والسنة. قال ابن تيمية -رحمه الله-: ((.....ومن هنا تنازع الناس في " الاسم " هل هو المسمى أو غيره، وكان الصواب أن يمنع من كلا الإطلاقين، ويقال كما قال الله تعالى :﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ الأعراف: ١٨٠، وكما قال ﷺ: " إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة ")) مجموعة الفتاوى،١٢/١٦٩-١٧٠، والحديث أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحدة..ص١٥٤٩، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، ٤/ ٢٠٦٢. وانظر: صريح السنة للطبري٣٩، المقالات للأشعري ١/٢٥٢-٢٥٣، ١/٣٤٥، الإنصاف للباقلاني ٥٧، أصول الدين للبغدادي ١١٤-١١٥، التبصير في الدين للإسفرائيني، ٥٣، طبقات الحنابلة لأبي يعلى الحنبلي بتصحيح الفقي،٢/٢٧٠، مجموعة الفتاوى ٦/ ١٨٥-٢١٢، درء التعارض١٠/٢٣١-٢٣٣، بدائع الفوائد١/٣٠-٣٩، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن قيم الجوزية٢/٧٥٧-٧٥٨، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، تحقيق التركي والأرنؤوط١/١٩٤، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية للسفاريني ١/١١٩، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ٢٦٤-٣٠٨ ، النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، لمحمد الحمود النجدي١٤-٣٣.

(١) ذُكر للإمام أحمد أن رجلاً قال: أسماء الله مخلوقة، فقال:كفر بيّن، بل قد صرح كثير من الأئمة بكفر القائلين بأن أسماء الله مخلوقة منهم: الإمام الشافعي، وإسحاق بن راهويه، واللالكائي، وغيرهم. انظر: مسائل الإمام أحمد لأبي داوود السجستاني ٢٦٢، السنة للخلال٦/٢٩-٣٠، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي ٢ /٢٠٤-٢١٥، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة للأحمدي١/٢٧٠.

(٢)وفي هذا يقول ابن القيم -رحمه الله-:((أفعال الرب تعالى صادرة عن أسمائه وصفاته، وأسماء المخلوقين صادرة عن أفعالهم، فالرب تعالى فعاله عن كماله والمخلوق كماله عن فعاله فاشتقت له الأسماء بعد أن كمل بالفعل، فالرب تعالى لم يزل كاملاً، فحصلت أفعاله عن كماله، لأنه كامل بذاته وصفاته، فأفعاله صادرة عن كماله، كمل ففعل، والمخلوق فعل فكمل الكمال اللائق به)). بدائع الفوائد١/٢٨٦.

(٣) انظر: رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد ٧-١٢، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ١٠٤-١٠٥.

(٤)انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي،١/ ٦٩-٧٠، الرد على الطوائف الملحدة والزنادقة والجهمية والمعتزلة والرافضة ضمن الفتاوى الكبرى لابن تيمية، ٦/٣٤٦-٤٠٠، بدائع الفوائد، ١/٣١، شفاء العليل، ٢/٧٥٧-٧٥٨.

(٥) نهاية العقول(٢/ق٧٦/أ).

وذهب أخرى إلى **أن الاسم غير المسمى**[1] حيث قال:(**والمختار عندنا أن الاسم غير المسمى**)[2]

٢- أنه وإن عرف الاسم بالصفة إلا أنه لم يتثبت لله سوى سبع من الصفات [3] [4] يقول: (الصفات الحقيقية المعلومة للخلق ليست إلا السبعة التي ذكرناها)[5] و هي:(العلم بـ[كونه].... عالمًا بكل المعلومات، قادرًا على كل الممكنات، حيًا، مريدًا، سميعًا، بصيرًا، متكلمًا)[6] و(ليس لله صفة وراء ما ذكرنا).[7]

ج-معاني "الحُكم" عند الرازي:

أورد الرازي في صفحات تفسيره عدة معان للحُكم، وهي:

١- (الحكم: عبارة عن الإلزام والمنع من النقيض، وسميت حَكَمة[8] الدابة بهذا الاسم، لأنها تمنع الدابة عن الحركات الفاسدة).[9]

٢- (العلم والفهم)[10].

٣- (الحكمة، ومنه قول الشاعر:

---

(١)ومن هنا يظهر تأثره بالمعتزلة والجهمية!!

(٢) التفسير الكبير(مج١ ج١ ص١٠٨) وانظر: التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ ص٧٠)، لوامع البينات ١٤، ٢٠، ٢٢، فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية لمحمد صالح الزركان، ٢١٥-٢١٦.

(٣) والسلف عند إثباتهم للاسم يثبتون ما تضمنه من الصفة. وأسماء الله وصفاته ليست محصورة بعدد معين، انظر: القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى للعثيمين،٢٤-٣٣، القول المفيد على كتاب التوحيد للعثيمين، ١٣٠/٢.

(٤) انظر للفائدة:موقف الرازي من آيات الصفات في التفسير الكبير -دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة- لسامية البدري.

(٥)نهاية العقول(٢/ق٧٦/ب).

(٦)التفسير الكبير(مج٢ ج٥ ص٣٨-٣٩).وانظر: التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ ص٢٦٨-٢٦٩)، (مج٣ ج٧ ص١٣٠-١٣١).الإشارة في علم الكلام للرازي،٧٦.

(٧)الإشارة في علم الكلام،١٨٨.

(٨) الحَكَمة:حلقة تكون على فم الفرس، وهي حديدة تحيط بحَنَكيّ الفرس من لجامه ويتصل بها العِذَاران، انظر:تهذيب اللغة، مادة(حكم)،١١٤/٤، القاموس المحيط، مادة(الحكم)،٩٨/٤، تاج العروس، مادة(حكم)،٥١٥/٣١، المعجم الوسيط، مادة (حكم)١٩٠/١.

(٩) التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ ص١٧٥).

(١٠)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ ص١١١)، وانظر: التفسير الكبير (مج٨ ج٢٢ ص١٩٥)، (مج٨ ج٢٤ ص١٢٦)، (مج٨ ج٢٤ ص١٤٧-١٤٨)، (مج٩ ج٢٧ ص٢٦٥).

واحْكُـــمْ كحكْـــمِ فَتَـــاةِ الحَـــيِّ إذ نَظَـــرَتْ   إلى حَمَـــامٍ ســـــراعٍ[1] وارِدِ الثَّمَـــــدِ[2])[3].

٤- (العقل)[4].

٥- (النبوة)[5].

٦- (الفصل بين الخصوم)[6].

٧- إحكام الأمر، حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ﴾ ص: ٢٢ (معنى الحكم: إحكام الأمر في إمضاء تكليف الله عليهما في الواقعة)[7].

٨- القضاء، حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾الأنبياء: ١١٢، (أي: ربي اقض بيني وبين قومي بالحق أي: بالعذاب).[8]

٩- الحاكم، حيث قال في تفسير قوله تعـــالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ﴾الأنعـــام: ٨٩، (وقولـــه: ﴿وَٱلْحُكْمَ﴾ الأنعام: ٨٩، إشارة إلى أنه تعالى جعلهم حكامًا على الناس نافذي الحكم فيهم).[9]

والملاحظ أن ما ذكره الرازي من معانٍ لكلمة" الحُكم" لا يخرج عن معاني ودلالات الكلمة في اللغة.

(١) يروى أيضًا شراع بالشين المعجمة، أي:مجتمعة، انظر: ديوان النابغة الذبياني، شرح حمدو طماس٣٦، ديوان النابغة الذياني، تحقيـــق: محمد أبو الفضل ٢٣، تعليق محقق لسان العرب حاشية (٢)، ٣/ ٢٧٠ .

(٢) هذا البيت من قصيدة طويلة مطلعها:

يـــــا دارَ مَيّــــــةَ بالعَلْيــــــاءِ، فالسَّـــــنَدِ   أَقْـــوَتْ، وطـــالَ عليهـــا ســـالفُ الأبَـــدِ

أنشدها النابغة الذبياني، يمدح فيها النعمان، ويعتذر إليه عما وشى به المنخل اليشكري وأبناء قريع، ويبرئ نفسه من وشايتهم، وفتاة الحـــيّ قصد بها زرقاء اليمامة، شراع: أي مجتمعة، قاصدة إلى الماء، الثمد: هو الماء القليل الذي يكون في الشتاء ويجف في الصيف.انظر القصيدة بطولها في ديوان النابغة الذبياني شرح حمدو طماس٣٢-٣٧. ديوان النابغة الذياني، تحقيق محمد أبو الفضل ١٤-٢٨، ومعنى البيت: كـــن حكيمًا في أمرك مصيبًا في الرأي ولا تقبل مما سعى إليك؛ كفتاة الحي إذ أصابت ووضعت الأمر موضعه، أي: إذا قلـــت فأصـــب كمـــا أصابت هذه المرأة، إذ نظرت إلى الحمام فأحصتها و لم تخطئ عددها. انظر: ديوان النابغة الذياني تحقيق محمد أبو الفضل ٢٣-٢٤، لســـان العرب، مادة(حكم)،٣/٢٧٠-٢٧١، تاج العروس، مادة(حكم)،٣١/٥١٠.

(٣)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ ص١٩١)، وانظر: التفسير الكبير (مج٦ ج١٨ ص١١١)، (مج٧ ج١٩ ص٦١)، (مج٨ ج٢٢ ص١٩٢)، (مج٨ ج٢٤ ص٢٣٢-٢٣٣)، (مج٩ ج٢٧ ص٢٦٥).

(٤) التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ ص١٩١).

(٥) التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ ص١٩١)، وانظر: التفسير الكـــبير(مـــج٦ ج١٨ ص١١١)، (مـــج٨ ج٢٢ ص١٩٢)، (مـــج٨ ج٢٤ ص٢٣٢).

(٦) التفسير الكبير(مج٨ ج٢٢ ص١٩٢)، وانظر: التفسير الكبير(مج٨ ج٢٢ ص٢٣٤)، (مج٩ ج٢٧ ص٢٦٥).

(٧) التفسير الكبير (مج٩ ج٢٦ ص١٩٦).

(٨) التفسير الكبير(مج٨ ج٢٢ ص٢٣٣-٢٣٤)، وانظر: التفسير الكبير(مج٨ ج٢٤ ص٢١٦).

(٩) التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ ص٦٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ ص١١)، (مج٩ ج٢٦ ص١٩٩-٢٠٠).

د-الأسماء والأحكام في الاصطلاح عند الرازي:

اكتظت صفحات التفسير الكبير بالمباحث المتعلقة بالأسماء والأحكام، وإن كان ابن الخطيب قد أورد هذا المصطلح في مقدمة تفسيره عرضًا دون ذكرٍ أو إشارةٍ لما تضمنه من مباحث [(١)]، إلا أنه أورده في كتابيّه المحصل ونهاية العقول، وذكر تحته مسائل الإيمان.وفيما يلي بيان ذلك:

أما محصّله فقد ذكر فيه أن (علم الكلام مرتب على أركان أربع)[(٢)]، ثم قال: (الركن الرابع من هذا الكتاب في السمعيات[(٣)] ،

---

(١) وذلك عند حديثه عن الاستعاذة، حيث قال: (قولنا: " أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ " لا شك أن المراد منه الاستعاذة بالله من جميع المنهيات والمحظورات، ولا شك أن المنهيات إما أن تكون من باب الاعتقاد أو من باب أعمال الجوارح، أما الاعتقاد فقد جاء في الخبر المشهور قوله ﷺ: "ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار إلا فرقة واحدة"، وهذا يدل على أن الاثنتين والسبعين موصوفون بالعقائد الفاسدة والمذاهب الباطلة، ثم إن ضلال كل واحدة من أولئك الفرق غير مختص بمسألة واحدة، بل هو حاصل في مسائل كثيرة من المباحث المعلقة بذات الله تعالى، وبصفاته، وبأحكامه، وبأفعاله، وبأسمائه، وبمسائل الجبر والقدر، والتعديل والتجوير، والثواب والمعاد، والوعد والوعيد، **والأسماء والأحكام**، والإمامة......ولا شك أن قولنا: " أَعُوذُ بِٱللَّهِ " يتناول الاستعاذة من جميع تلك الأنواع).التفسير الكبير(مج١ ج١ ص٣-٤)، والحديث المذكور أخرجه: أحمد في مسنده برقم(٨٣٧٧)،٣٠١/٨، وقال الشيخ أحمد شاكر-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-"إسناده صحيح"، وابن ماجه، كتاب: الفتن، باب: افتراق الأمم، ٣٥٢/٤، وأبو داود، كتاب: السنة، باب: شرح السنة، ٧/٥، والترمذي، أبواب: الإيمان، باب: ما جاء في افتراق هذه الأمة، وقال: "حديث حسن صحيح"، ٣٨١/٤، ط.دار الغرب الإسلامي، والحاكم في المستدرك برقم(١٠)،١/ ٤٥، والألباني -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في سلسلة الأحاديث الصحيحة، ٣٥٦/١، برقم(٢٠٣).

(٢) المحصل لفخر الدين الرازي، ط.مكتبة دار التراث،٨٠.

(٣)قسم الرازي المطالب العقدية من حيث طرق الاستدلال إلى ثلاثة أقسام: قسم يمتنع إثباته بالسمع وهو كل ما يتوقف صحة السمع على صحته كالعلم بذات الله وعلمه وقدرته، وقسم يمتنع إثباته بالعقل ولا يمكن الوصول إليه إلا بالدليل السمعي وهو كل ما جاز وجوده وعدمه عقلاً، فلا يجوز المصير فيه إلى الإثبات أو إلى النفي إلا بدليل سمعي– وهذه السمعيات هي النبوة والمعاد والأسماء والأحكام والإمامة-، وقسم يمكن الوصول إليه بالعقل والسمع.كالعلم بالوحدانية وبالرؤية، انظر:التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٤١)، (مج٣ ج٧ص١٣٦)،(مج٣ ج٧ص٢٠٤)،(مج٤ ج١٠ص٢١٧)،(مج٤ ج١٢ص١٧٦)،(مج٥ ج١٤ص١٩)،(مج٨ ج٢٢ص٦٣)،(مج٩ ج٢٦ص٢٦١)،(مج٩ ج٢٧ص١٥٢)،(مج٩ ج٢٧ص٢٦٠).(مج١١ ج٣٢ص١٧)،(مج١١ ج٣٢ص١٢٥)،(مج١١ ج٣٢ص١٧٨)، لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات٢٠، نهاية العقول(١/ق١٣/أ-ق١٤/ب)، المحصل، ط.مكتبة دار التراث، ٤٨٩-٦٠٣، أسرار التنزيل، ط.ركابي، ١٦٣، مناظرة في الرد على النصارى،٤٤-٤٥، وهذا المنهج في الاستدلال على مسائل الاعتقاد قائم على المنافاة بين العقل والنقل، وهو منهج مخالف للحق الذي يجب على المسلم سلوكه؛ والمنهج الحق في الاستدلال على مسائل الاعتقاد هو منهج أهل السنة الذي يقوم على أساس أن النصوص الشرعية هي الأصل في الاستدلال على مسائل الاعتقاد، وأنه لا يمكن وجود مسألة اعتقادية ليس لها دليل شرعي، كما لا يمكن وجود مسألة اعتقادية لا تكون نصوص الكتاب والسنة كافية في الدلالة عليها. والمسائل الاعتقادية إما أن تكون خبرية، بحيث لا يمكن الاستدلال عليها إلا من جهة ورود النص بها، وإما أن يكون الاستدلال عليها ممكنًا بالعقل، لكن لا بد مع ذلك من ورود النص عليها، واشتماله على الدلالة العقلية. ومستند التسليم بالمسائل الخبرية هو اليقين بأن ما أخبر به النبي ﷺ مما أوحاه الله إليه لا بد أن يكون حقًا، للدلائل القاطعة على نبوته، وأنه معصوم فيما يبلغه عن الله تعالى عن أن يقول ما هو باطل. وكذلك المسائل الاعتقادية التي يمكن أن يستدل عليها بالعقل؛ فإن التسليم بها مع كونه هو مقتضى تصديق النبي ﷺ كالمسائل الخبرية، إلا أن نصوص

=

وهـــو مرتـــب علـــى أقســـام)[1]، (القســـم الثالـــث: في الأسمـــاء والأحكـــام)[2]، وضـــمنه الكـــلام علـــى حقيقة الإيمان، و مرتكب الكبيرة، والاستثناء في الإيمان، وحقيقة الكفر [3].

وأما نهايته فقد رتبها على عشرين أصلاً[4]، (الأصل التاسع عشر في الأسماء والأحكام)[5]، وضـــمنه خمســـة مسائل: المسألة الأولى: في حقيقة الإيمان، المسألة الثانية: في حقيقة الكفر، المسألة الثالثة: في أن مخالف الحق من أهـــل الصلاة هل يكفر أم لا؟، المسألة الرابعة: في تفصيل الكفار، المسألة الخامسة: في أن مرتكب الكبيرة من أهل الصـــلاة مؤمن[6].

وبهذا يظهر أن مدلول مصطلح" الأسماء والأحكام" وما يتضمنه من مسائل عند الرازي لا يخرج عما ذُكـــر آنفًا، إلا أن الرازي خالف السلف في المنهج، ومن هنا يأتي عرض منهج الرازي في تقرير مسائل الأسماء والأحكام.

=

الكتاب والسنة لا بد أن تتضمن الدلائل العقلية عليها، إذ ليست تلك النصوص أخبارًا محضة بل هي أدلة نقلية عقلية. وينبني علـــى هـــذا الأصل وجوب التسليم بكل ما ثبت بالكتاب والسنة، واعتقاد عدم إمكانية التعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح، وبيان ما تضمنته الأدلة النقلية من الحجة العقلية، واعتقاد كفايتها في الدلالة على مسائلها. وجماع منهج أهل السنة في هذا الباب أنهم لا يرون أمرًا يجـــب اعتقاده والإيمان به لم ترد به النصوص، كما أنهم لا يردون النصوص الثابتة بدعوى التعارض بين العقل والنقل، بل لا يسلمون بإمكـــان التعارض أصلاً، فلا منافاة عند أهل السنة والجماعة بين العقل والنقل أصلاً، ولا تضخيم للعقل في جانب وإهدار له في جانب، وليس هناك أصل من أصول العقيدة يستقل العقل بإثباته أبدًا، كما أنه ليس هناك أصل منها لا يستطيع العقل إثباته أبدًا، انظر: منـــهج الأشـــاعرة في العقيدة، للحوالي٨٨، المعرفة في الإسلام، للقرني١٧٥-١٧٧.

(١)المحصل، ط.مكتبة دار التراث، ٤٨٩.

(٢)المحصل، ط.مكتبة دار التراث، ٥٦٧.

(٣) انظر: المحصل، ط.مكتبة دار التراث، ٥٦٧-٥٧٢.

(٤) نهاية العقول،(١/ ق٣/ أ).

(٥) نهاية العقول،(٢/ق٢٠٥/ ب).

(٦) انظر: نهاية العقول (٢/ ق٢٠٥/ب - ق٢١٩/ ب).

المبحث الرابع: منهج الرازي في تقرير مسائل الأسماء والأحكام –عرض ونقد–

المطلب الأول: منهج الرازي في تقرير مسائل الأسماء والأحكام:

وسيكون الحديث عن ذلك من ناحيتين:

الناحية الأولى: منهج الرازي في الاستدلال على مسائل الأسماء والأحكام:

الناحية الثانية: حقيقة الأسماء التي وردت في الشرع عند الرازي:

أولاً: منهج الرازي في الاستدلال على مسائل الأسماء والأحكام:

مسائل الأسماء والأحكام عند الرازي من السمعيات، يقول الرازي: (علم الكلام مرتب على أركان أربع)[1]، (الركن الرابع..في السمعيات، وهو مرتب على أقسام)[2]، (القسم الثالث: في الأسماء والأحكام)[3].

والسمعيات عند الرازي يمتنع إثباتها بالدليل العقلي، يقول الرازي:(المطالب على أقسام :..منها ما يمتنع إثباته بالعقل، وهو: كل شيء يصح وجوده ويصح عدمه عقلاً، فلا امتناع في أحد الطرفين أصلاً؛ فالقطع على أحد الطرفين بعينه لا يمكن إلا بالدليل السمعي)[4].

ويقول: (المطالب على..أقسام: ..قسم منها لا يمكن الوصول إليه إلا بالسمع، وهو: وقوع كل ما علم بالعقل جواز وقوعه). [5]

وهذا المنهج في الاستدلال على مسائل الأسماء والأحكام المقتصر على حجة السمع، المانع لحجة العقـــل، استقاه الرازي من المعتزلة، يقول القاضي عبد الجبار[6] في معرض حديثه عن المترلة بين المترلتين: ((هذه المسألة تلقب

---

(١) المحصل لفخر الدين الرازي، ط.مكتبة دار التراث،٨٠.

(٢)المحصل، ط.مكتبة دار التراث، ٤٨٩.

(٣)المحصل، ط.مكتبة دار التراث، ٥٦٧.

(٤)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ ص١٧٦).

(٥)التفسير الكبير(مج١١ ج٣٢ ص١٧٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ج٣ص١٤١)، أسرار التتريل، ط.ركابي، ١٦٣.

(٦)القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن خليل أبو الحسن الهمذاني الأسد آبادي المعتزلي، من كبار فقهاء الشافعية، كان قاضيًا، أصوليًا، وهو مع ذلك شيخ الاعتزال، تلقبه المعتزلة: قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على غيره، كان كثير المال والعقار، ولي قضاء القضاة بالري وأعمالها بعد امتناع منه وإباء، وتولى القضاء عن قوم هم في مذهبه ظلمة بل كفرة، يقول بخلق القرآن، ونفي رؤيـــة المؤمنين لله يوم القيامة، يزعم أن المسلم يخلد في النار على ربع دينار، مات في الري سنة خمس عشرة وأربعمائة، له تصانيف كثيرة، منها: تتريه القرآن عن المطاعن، تثبيت دلائل النبوة، المغني في أبواب التوحيد والعدل، شرح الأصول الخمسة، متشابه القرآن، المجموع في المحيط

=

بمسألة الأسماء والأحكام...واعلم أن هذه مسألة شرعية لا مجال للعقل فيها))[1].

ويقول أيضًا: ((هذه المسألة مما لا سبيل للعقل فيها وإنما هي مسألة شرعية على ما قلناه))[2] .

ويقول أبو الحسين البصري[3]: ((اعلم أن الأشياء المعلومة بالدليل إما أن يصح أن تُعلم بالعقل فقط، وإما بالشرع فقط، وإما بالشرع والعقل...فأما ما يُعلم بالشرع وحده، فهو ما في السمع دليل عليه، دون العقل،كـ..الأفعال التي تعبدنا بفعلها أو تركها بالشريعة))[4].

ومع أن الأصل في الاستدلال على مسائل الأسماء والأحكام عند الرازي هو السمع إلا أن هذا المنهج الذي قرره الرازي يشوبه كثير من الاضطراب والتناقض؛ وفيما يلي بيان ذلك:

١- أن الرازي زعم أن الدليل السمعي المحض مستحيل الوجود، يقول في معرض حديثه عن أقسام الدليل: (الدليل..إما أن يكون عقليًا محضًا، أو سمعيًا محضًا، أو مركبًا منهما)،[5] ثم قرر أن الدليل السمعي المحض مستحيل الوجود، فقال: (أما السمعي المحض فمحال، لأن خبر الغير ما لم يعرف صدقه لم يفد!!)[6] .

فكيف يجعل من المطالب ما لا يمكن إثباته إلا بالسمع والدليل السمعي المحض عنده محال!!!!

٢- أن الرازي زعم أن (الدليل اللفظي لا يفيد اليقين)[7]،

=

بالتكليف. انظر: العبر في خبر من غبر، للذهبي،٢/٢٢٩، سير أعلام النبلاء،١٢/١١٠، ط. دار إحياء التراث العربي، الوافي بالوفيات١٨/٢٠-٢٢، طبقات الشافعية لابن شهبة١/١٧٦-١٧٧، الأعلام للزركلي ٣/ ٢٧٣-٢٧٤.

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار،١٣٧-١٣٨.

(٢)شرح الأصول الخمسة١٣٩-١٤٠.

(٣)أبو الحسين البصري: محمد بن علي بن الطيب البصري، شيخ المعتزلة، وصاحب التصانيف الكلامية، كان فصيحًا بليغًا، عذب العبارة، يتوقد ذكاء، وله اطلاع كبير، ولد في البصرة، وسكن بغداد وتوفي بها في ربيع الآخر سنة ست وثلاثين وأربع مئة، ودفن في مقبرة الشونيزي، له مصنفات منها: كتاب " المعتمد في أصول الفقه " وهو كتاب كبير، ومنه أخذ فخر الدين الرازي كتاب المحصول، وكتاب "تصفح الأدلة "، وغيرها. انظر: وفيات الأعيان، ٤/٢٧١، سير أعلام النبلاء، ١٧/٥٨٧، ط.مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي،٦/٢٧٥.

(٤) المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري،٢/٨٨٦-٨٨٨.

(٥)المحصل لفخر الدين الرازي، ط.مكتبة دار التراث،١٤١-١٤٢.

(٦)المحصل لفخر الدين الرازي، ط.مكتبة دار التراث،١٤١-١٤٢.وانظر: معالم أصول الدين للرازي، ط. المكتبة الأزهرية للتراث،٢٢ ، الأربعين، ط.دار الجيل،٤١٦، نهاية العقول في دراية الأصول للرازي، (١/ ق١٤/ ب).

(٧)المحصل لفخر الدين الرازي، ط.مكتبة دار التراث،١٤٢، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين وبذيله تلخيص المحصل،٥١. وانظر: الأربعين، ط. دار الجيل،٤١٦-٤١٨، المطالب العالية٩/١١٣-١١٨، دراسة وتحقيق الجزء التاسع في القضاء والقدر من كتاب المطالب العالية، ١/١٧٩-١٨٤، القضاء والقدر للرازي، ١٠٥-١٠٧، التفسير الكبير (مج١ج٢ص٥٧)،(مج٣ج٧ص١٦٩-١٧٠)،(مج٣ج٧ص١٧٦-١٧٧)، معالم أصول الدين٢٢، ط.المكتبة الأزهرية للتراث.

وأن (الدلائل النقلية ظنية)[1]، بل إن (الدلائل اللفظية لا تكون قاطعة البتة)[2][3]، ولا شك في وقوعه في التناقض عندئذ في إثباته السمعيات بصورة يقينية قاطعة مع قوله: الدليل اللفظي لا يفيد اليقين، والدلائل النقلية ظنية لا تكون قاطعة البتة!!! [4]

والجدير بالذكر أن الرازي خالف منهجه السمعي فاستدل بالعقل في تقرير بعض مسائل الأسماء والأحكام،[5] كما أنه علق الأسماء والأحكام بأمر عقلي وهو النظر والاستدلال العقلي[6] .

هذا وقد جعل الرازي مذهبه العقدي حكمًا على النصوص النقلية، فرد أخبار الآحاد وضعفها، وزعم أنها ظنية، وأنها لا تفيد العلم ولا اليقين[7][8][9] ونظر في النصوص بعين عوراء، فما وافق مذهبه أثبته، وما خالفه

---

(١)الأربعين، ط. دار الجيل،٤١٨، وانظر: معالم أصول الدين، ط.المكتبة الأزهرية للتراث،٢٢.

(٢) التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٦٩)، وانظر:التفسير الكبير(مج١ ج٢ص١٤٧).

(٣)القول بأن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين دهليز إلى مذهب الباطنية الملاحدة، ومرقاة إليه؛ وهو طاغوت هدم به الرازي معاقل الدين، وانتهك به حرمة القرآن، ومحا به رسوم الإيمان، وليس في الأقوال ما يقضي عزل الوحي عن رتبته أبلغ منه! وقد استفاض شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله في نقده، انظر: بيان تلبيس الجهمية، ط. مجمع الملك فهد،٤٥٨/٨-٥٣٥، الصواعق المرسلة لابن القيم،٦٣٢/٢-٧٩٤.

(٤) انظر: منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله لخالد عبد اللطيف نور،٦٥١/٢-٦٥٢.

(٥)انظر: نهاية العقول(٢/ق٢٠٦/ب-ق٢٠٧/أ)، (٢/ق٢١٧/أ)، مناقب الإمام الشافعي١٤٦، معالم أصول الدين، ط، دار الفكر اللبناني، ٩٦، التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص٢٦١).

(٦)انظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٥٨-٦٠).

(٧)تنقسم الأخبار الواردة عن النبي ﷺ باعتبار وصولها إلى قسمين: متواتر، وآحاد، أما المتواتر: فهو ما رواه جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم، وأسندوه إلى شيء محسوس، وأما الآحاد: فهو ما لم يجمع شروط المتواتر، وقد قرر العلماء كافة أن المتواتر يفيد العلم القطعي، واليقين، أما الآحاد، فإنه ينقسم إلى مقبول ومردود، وأعلى أقسام المقبول: الصحيح لذاته، وهو ما رواه عدل، تام الضبط، عن مثله، بسند متصل، وسلم من الشذوذ، والعلة القادحة، فإن خف الضبط، فهو الحسن لذاته، وإن تعددت طرق الحسن لذاته صار صحيحًا لغيره، وحديث المستور وسيء الحفظ إذا تعددت طرقه صار حسنًا لغيره، والمقصود هنا ذكر موقف الرازي من الاستدلال بالصحيح من الآحاد في مسائل الأسماء والأحكام؛ إذ غير الصحيح لا شك في عدم إفادته للعلم. انظر فيما سبق: المسودة في أصول الفقه لآل تيمية، ٢٣٣، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر ٣٨-٤٨، النكت لابن حجر٣٨٧/١-٤٠٢، وانظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة للغصن،١٣٠/١-١٣١،١٦٣-١٦٤.

(٨)انظر: التفسير الكبير (مج١ ج٢ ص٣٨)،(مج٩ ج٢٦ ص٥٢)،نهاية العقول (٢/ق٢١٣/ب)، (٢/ق٢١٥/ب)، (٢/ق٢١٦/أ)، (٢/ق٢١٩/أ).

(٩)من الباحثين من يرى أن الرازي لم يلتزم بمنهجه في عدم الأخذ بأخبار الآحاد في مسائل الاعتقاد، مستندًا على قول الرازي -في معرض جوابه عن المعتزلة في مسألة الشفاعة-:(كل واحد من هذه الأخبار وإن كان مرويًا بالآحاد إلا أنها كثيرة جدًا، وبينها قدر مشترك واحد وهو خروج أهل العقاب من النار بسبب الشفاعة، فيصير هذا المعنى مرويًا على سبيل التواتر فيكون حجة)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص٦٥)، انظر: موقف الرازي من آيات الصفات في التفسير الكبير١٦٥/١-١٦٦.

=

عارض بينه وبين ما يدل على مذهبه، واقتصر على إعمال الأدلة التي تدل على مذهبه.(1)

ومن هنا فقد اتجه الرازي حيال النصوص الدالة على مسائل الأسماء والأحكام ثلاثة اتجاهات، والمعول على سلوكه لهذه الاتجاهات هو المذهب الذي ارتضاه، فإذا وافق النص مذهبه أثبت ما دل عليه، وهذا هو الاتجاه الأول، وهو اتجاه الإثبات؛ وقد أثبت الرازي:

- اسم الإيمان للفاسق الملي، وبالغ في إثبات ذلك حتى أعطاه الاسم المطلق!
- العفو عن بعض أهل المعاصي، مع القطع بمنع التخليد للعصاة - إذا عذبوا.
- الاستثناء في الإيمان، لكن إثباته لذلك إما على مأخذ لا يتأتى على مذهبه، أو على مأخذ مخالف لمآخذ السلف في الاستثناء.
- الأحكام الشرعية المترتبة على الأسماء الشرعية، ولكنه خالف الحق وذلك حين أدخل في مسمى اللفظ ما ليس منه، فحكم له بحكم المراد من اللفظ، و أخرج من مسمى اللفظ ما هو منه فسلب عنه حكمه(2).

أما إذا خالف النص مذهبه اتجه الرازي به إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: اتجاه النفي والتأويل، وقد سلك الرازي هذا الاتجاه:

- فنفى دخول الأعمال والأقوال في مسمى الإيمان والكفر والنفاق، وأوّل النصوص الدالة على ذلك.
- ونفى زيادة الإيمان ونقصانه، وأوّل النصوص الدالة على ذلك.
- ونفى الإحباط وأوّل النصوص الدالة عليه.
- ونفى وجود المنافقين بعد زمان النبي ﷺ، وأوّل النصوص الدالة على ذلك.

الاتجاه الثاني: اتجاه التوقف، والسكوت، وقد سلك الرازي هذا المسلك حين عارض بين الأدلة الدالة على الوعد والوعيد، فتوقف في نفوذ الوعيد في أصحاب الكبائر من أهل القبلة جملة.

=

هذا جملة ما تعلق به الباحث، وهو في نظري لا يُعد حجة صحيحة على ما ذكر؛ لأن الرازي قد بين في النص أن هذه الأخبار حجة لأنها متواترة تواترًا معنويًا، وهذا من أقسام التواتر كما هو مقرر في كتب مصطلح الحديث. انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، ٢/١٠٦، شرح لغة المحدث لطارق بن محمد،٩٤-١٠١، تيسير مصطلح الحديث، للطحان، ٢٠-٢١.

(1)انظر: نهاية العقول نهاية العقول(٢/ق١٩٩/أ)، (٢/ق٢٠٨/ب)، التفسير الكبير(مج١ج٣ص١٥٩)، (مج٤ج١٠ص١٢٥)، (مج٤ج١١ص٤٥-٤٦)، (مج٥ج١٣ص٢٠٢)، (مج٥ج١٥ص١٣٨)، (مج٧ج٢٠ص١٢٦-١٢٧)، (مج٨ج٢٢ص٩٠)، (مج٨ج٢٢ص١٦١)، (مج٨ج٢٤ص٦٤-٦٥)، (مج٩ج٢٦ص٢٦٣-٢٦٤)، (مج٩ج٢٧ص٢-٣)، (مج٩ج٢٧ص٢٨-٢٩)، (مج٩ج٢٧ص٧٠)، (مج١١ج٣١ص٢٦)، (مج١١ج٣١ص١٢٢)، الأربعين، ط.دار الجيل٣٩٣-٣٩٨، معالم أصول الدين، ط.دار الفكر اللبناني،٩٥.

(2)انظر: الرسالة التبوكية لابن القيم ١١، طبعة أخرى باسم زاد المهاجر إلى ربه٣٢-٣٣.

هذا؛ ولئن كان منهج الرازي في الاستدلال على مسائل الأسماء والأحكام مستقى من منهج المعتزلة؛ إلا أن الرازي خالفهم في حقيقة الأسماء الشرعية؛ ومن هنا يأتي عرض موقف الرازي من ذلك:

ثانيًا: حقيقة الأسماء التي وردت في الشرع عند الرازي:

اختلف العلماء في حقيقة الصلة بين الأسماء الشرعية والأسماء اللغوية على مذاهب:

المذهب الأول: أن الأسماء الشرعية ليست حقائق لغوية ولا مجازات عنها، وإنما هي ألفاظ نقلت عن معانيها اللغوية إلى معاني شرعية، وهذا مذهب المعتزلة[1] .

المذهب الثاني: أن الألفاظ الشرعية لم تنقل أصلاً بل هي باقية على أوضاعها، وهذا مذهب الباقلاني[2] [3] [4].

وقد نقل الرازي هذين المذهبين وأثبت المختار؛ فقال في محصوله:

(القاضي أبو بكر منع منه مطلقًا، والمعتزلة أثبتوه مطلقًا،...

والمختار: أن إطلاق هذه الألفاظ على هذه المعاني على سبيل المجاز من الحقائق اللغوية؛ **لنا**: أن إفادة هذه الألفاظ لهذه المعاني لو لم تكن **لغوية** لما كان القرآن كله عربيًا وفساد اللازم يدل على فساد الملزوم)[5].

كما تحدث عن هذه المسألة في تفسيره؛ فقال: (قالت المعتزلة: لفظ الإيمان والكفر والصلاة والزكاة والصوم والحج ألفاظ شرعية لا لغوية، والمعنى: أن الشرع نقل هذه الألفاظ عن مسمياتها اللغوية الأصلية إلى مسميات أخرى، **وعندنا أن هذا باطل، وليس للشرع تصرف في هذه الألفاظ عن مسمياتها إلا من وجه واحد**، وهو أنه خصص

---

(١)انظر: شرح الأصول الخمسة٧٠٤-٧٠٥، المختصر في أصول الدين ضمن رسائل العدل والتوحيد، ٣٨١، موقف شيخ الإسلام من المعتزلة، د.قدرية عبد الحميد٥٧٨-٥٧٩، ٥٨٢-٥٨٣.

(٢)أبو بكر، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم، البصري، ثم البغدادي، ابن الباقلاني، المتكلم المشهور؛ ولد في البصرة، وسكن بغداد وتوفي بها في ذي القعدة، سنة ثلاث وأربع مئة، كان على مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري، مؤيدًا اعتقاده وناصرًا طريقته، وكان موصوفًا بجوده الاستنباط وسرعة الجواب، يضرب المثل بفهمه وذكائه، وكان في علمه أوحد زمانه، انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة، من كتبه: الإنصاف، إعجاز القرآن، التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والخوارج والمعتزلة، كشف أسرار الباطنية، وغيرها. انظر: وفيات الأعيان، ٤/ ٢٦٩-٢٧٠، سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٩٠-١٩٣،ط.مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي ٦/ ١٧٦.

(٣)انظر: التقريب والإرشاد للباقلاني١/٣٨٧-٣٩٨.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى١٩/٢٨٣، مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه لخالد عبد اللطيف نور،١٠٩٧/٢، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام٦٢-٦٦، دراسة د.عبد الحميد أبو زنيد لمسألة الأسماء الشرعية في تحقيقه لكتاب التقريب للباقلاني١/١٠٥-١٢٧، وانظر:التقريب والإرشاد للباقلاني١/٣٨٧-٣٩٨، شرح الأصول الخمسة٧٠٤-٧٠٥، المختصر في أصول الدين ضمن رسائل العدل والتوحيد، ٣٨١، اللمع في أصول الفقه للشيرازي٤٣، شرح اللمع١٨١-١٨٥، البرهان في أصول الفقه للجويني٤٥-٤٧، الكاشف عن المحصول في علم الأصول للأصفهاني٢/٢١٥-٢٢٦، البحر المحيط في أصول الفقه٢/١٥٨-١٦٦، موقف شيخ الإسلام من المعتزلة، د.قدرية عبد الحميد٥٧٨-٥٧٩، ٥٨٢-٥٨٣.

(٥)المحصول في علم أصول الفقه، ط. المكتبة العصرية ١/١٦١،ط.مؤسسة الرسالة،١/٢٩٨-٢٩٩.

هذه الأسماء بنوع واحد من أنواع مسمياتها، مثلاً الإيمان عبارة عن التصديق؛ فخصصه الشرع بنوع معين من التصديق، والصلاة عبارة عن الدعاء؛ فخصصه الشرع بنوع معين من الدعاء، كذا القول في البواقي. ودليلنا على صحة مذهبنا قوله تعالى: ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾يوسف:٢، وقوله:﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ ﴾إبراهيم:٤)[1] .

وعلى هذا فالأصل في الأسماء التي وردت في الشرع عند الرازي حملها على الحقيقة اللغوية.

---

(١)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ ص٩٥-٩٦)وانظر: التفسير الكبير (مج١ ج٣ ص٤٤)،(مج٢ ج٤ص١٦٧) (مج٢ ج٦ ص٥٧-٥٨).

المطلب الثاني: نقد منهج الرازي في تقرير مسائل الأسماء والأحكام على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة:

أولاً: نقد منهج الرازي في الاستدلال على مسائل الأسماء والأحكام:

تقدم البيان بأن الرازي جعل مسائل "الأسماء والأحكام" من السمعيات التي يمتنع إثباتها بالدليل العقلي، كما أنه جعل مذهبه العقدي حكمًا على النصوص النقلية، وسيكون -بعون الله- الرد عليه من جوانب:

الجانب الأول: في نقد منع الرازي الاستدلال بالعقل على مسائل الأسماء والأحكام:

فيُقال: جعل الرازي العقل عاطلاً في مسائل الأسماء والأحكام إنما نتج عن منافاته بين النقل والعقل، ومذهب أهل السنة والجماعة أنه لا منافاة بين العقل والنقل أصلاً [1]، وذلك لأن دلالة القرآن على الأمور نوعان:

أحدهما: خبر الله الصادق، فما أخبر الله ورسوله به فهو حق كما أخبر الله به.

والثاني: دلالة القرآن بضرب الأمثال وبيان الأدلة العقلية الدالة على المطلوب. فهذه دلالة شرعية عقلية فهي "شرعية " لأن الشرع دل عليها وأرشد إليها؛ و" عقلية " لأنها تعلم صحتها بالعقل. ولا يقال: إنها لم تعلم إلا بمجرد الخبر. وإذا أخبر الله بالشيء، ودل عليه بالدلالات العقلية: صار مدلولاً عليه بخبره، ومدلولاً عليه بدليله العقلي الذي يعلم به، فيصير ثابتًا بالسمع والعقل، وكلاهما داخل في دلالة القرآن التي تسمى "الدلالة الشرعية"[2].

يقول ابن القيم[3]-رحمه الله-:((إن أدلة القرآن والسنة..، نوعان: **أحدهما**: يدل بمجرد الخبر، **والثاني**: يدل بطريق التنبيه والإرشاد على الدليل العقلي، والقرآن مملوء من ذكر الأدلة العقلية التي هي آيات الله الدالة عليه، وعلى ربوبيته، ووحدانيته، وعلمه، وقدرته، وحكمته، ورحمته، فآياته العيانية المشهودة في خلقه تدل على صدق النوع الأول، وهو مجرد الخبر، فلم يتجرد إخباره سبحانه عن آيات تدل على صدقها، بل قد بين لعباده في كتابه من البراهين الدالة على صدقه وصدق رسوله ما فيه شفاء وهدى وكفاية....... **فقد أقام سبحانه الأدلة القطعية والبراهين اليقينية.....المتعددة الدالة على التوحيد وإثبات الصفات والنبوات والمعاد وأصول الإيمان، فلا تجد كتابًا قد تضمن من البراهين والأدلة العقلية على هذه المطالب ما تضمنه القرآن فأدلته لفظية عقلية**))[4].

---

(١) انظر: منهج الأشاعرة في العقيدة، د.سفر الحوالي٤٤-٤٦.

(٢) مجموعة الفتاوى٦ /٧١-٧٢، وانظر: درء تعارض العقل والنقل لشيخ الإسلام١/١٩٨-٢٠٠.

(٣)هو الشيخ الإمام العلامة، شمس الدين، أحد المحققين، علم المصنفين، نادرة المفسرين، أبو عبد الله محمد ابن أبي بكر بن أيوب الزرعي الأصل، ثم الدمشقي ابن قيم الجوزية، صاحب التصانيف الكثيرة، ولد سنة إحدى وتسعين وستمائة، ولازم الشيخ تقي الدين ابن تيمية، وأخذ عنه علمًا جمًا، وكان ذا فنون من العلوم، وخاصة التفسير والأصول من المنطوق والمفهوم، ومن مصنفاته: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، زاد المعاد في هدي خير العباد ﷺ، وكتاب سفر الهجرتين وباب السعادتين، توفي ليلة الخميس، الثالث عشر من شهر رجب سنة إحدى وخمسين وسبعمائة، ودفن بمقبرة الباب الصغير من دمشق. انظر: الوافي بالوفيات للصفدي ٢/١٩٥-١٩٧، ذيول العبر في خبر من غبر للذهبي ٤/١٥٥، الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ٥/١٧٠-١٧٩.

(٤)الصواعق المرسلة لابن القيم،٢/٧٩٣-٧٩٤.

ويقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((يجب الرجوع في أصول الدين إلى الكتاب والسنة..[و] الكتاب بين الأدلة العقلية التي بها تعرف المطالب الإلهية، وبين ما يدل على صدق الرسول في كل ما يقوله، هو يظهر الحق بأدلته السمعية والعقلية))[1].

ومسائل الأسماء والأحكام ليست كلها سمعية فقط بل إن من مسائلها ما تكون الأدلة عليه من القرآن هي في نفسها عقلية كما أن الفطر السليمة تشهد بها، ويؤيد هذا ما ذكره الشيخ السعدي[2] -رحمه الله- في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ الجاثية: ٢١، حيث قال: ((أي: أم حسب المسيئون المكثرون من الذنوب المقصرون في حقوق ربهم. ﴿أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ ﴾ بأن قاموا بحقوق ربهم، واجتنبوا مساخطه و لم يزالوا مؤثرين رضاه على هوى أنفسهم؟ أي: أحسبوا أن يكونوا﴿سَوَآءً ﴾ في الدنيا والآخرة؟ ساء ما ظنوا وحسبوا وساء ما حكموا به، فإنه حكم يخالف حكمة أحكم الحاكمين وخير العادلين **ويناقض العقول السليمة والفطر المستقيمة**، ويضاد ما نزلت به الكتب وأخبرت به الرسل، بل الحكم الواقع القطعي أن المؤمنين العاملين الصالحات لهم النصر والفلاح والسعادة والثواب في العاجل والآجل كل على قدر إحسانه، وأن المسيئين لهم الغضب والإهانة والعذاب والشقاء في الدنيا والآخرة))[3].

وقد كان السلف والأئمة يحتجون على المرجئة القائلين بأن الإيمان شيء واحد لا يزيد ولا ينقص بصحيح المنقول والنظر الصحيح، ولا يجعلون العقل عاطلاً في هذه المسائل، ومن الحجج العقلية المذكورة في ذلك:

ما ذكره القاسم بن سلام[4]-رحمه الله- في معرض رده على المرجئة النافية للتفاضل في الإيمان: ((لو أن قومًا أمروا

---

(١) مجموعة الفتاوى١٦/٤٦٩.

(٢) هو عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي التميمي، النجدي، الحنبلي مفسر، من علماء الحنابلة، ولد في عنيزة القصيم بنجد سنة ١٣٠٧هـ، وحفظ القرآن، وطلب العلم على علماء نجد، ثم درّس ووعظ وأفتى وخطب في جامع عنيزة، وتوفي في عنيزة قبل فجر يوم الخميس الثاني والعشرين من شهر جماد الآخرة سنة ١٣٧٦هـ، له نحو ٣٣ مؤلف، منها: تيسير الكريم المنان في تفسير القرآن، تيسير اللطيف المنان في خلاصة مقاصد القرآن، القواعد الحسان في تفسير القرآن، طريق الوصول إلى العلم المأمول من الأصول، والحق الواضح المبين في توحيد الأنبياء والمرسلين. انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم، لعبد الرحمن آل الشيخ ٣٩٢-٣٩٧، الأعلام للزركلي ٣/٣٤٠، معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة،٢/١٢١-١٢٢.

(٣) تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للسعدي،٧٧٧.

(٤)الإمام،الحافظ، المجتهد، ذو الفنون، أبو عبيد، القاسم بن سلام بن عبد الله. ولد سنة سبع وخمسين ومئة، وكان مهيبًا وقورًا ثقة إمامًا فاضلاً في دينه وفي علمه، ربانيًا، مفننًا في أصناف علوم الإسلام من القرآن، والفقه والعربية والأخبار، حسن الرواية، صحيح النقل، لم يطعن عليه أحد في شيء من أمره ودينه، وهو من أئمة الاجتهاد، توفي سنة أربع وعشرين ومائتين بمكة، له تصانيف مونقة سارت بها الركبان، منها: كتاب " فضائل القرآن " ، وكتاب " الطهور "، وكتاب " الناسخ والمنسوخ " وكتاب " المواعظ "، وكتاب " الغريب المصنف في علم اللسان "، وغيرها، ذكر الباب الذي يروى فيه الرؤية، والكرسي موضع القدمين ، وضحك ربنا، وأين كان ربنا ؟ فقال: هذه أحاديث صحاح ، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حق لا نشك فيها، ولكن إذا قيل: كيف يضحك؟ وكيف وضع قدمه ؟ قلنا: لا نفسر هذا، ولا سمعنا أحدًا يفسره. انظر: سير أعلام النبلاء٧/٤١٤-٤٢٢، ط. دار إحياء التراث العربي، البداية والنهاية١٠/٧٣٥-٧٣٦.

بدخول دار، فدخلها أحدهم فلما تعتب الباب[1] أقام مكانه، وجاوزه الآخر بخطوات، ومضى الثالث إلى وسطها، قيل لهم جميعًا: داخلون، وبعضهم فيها أكثر مدخلاً من بعض، فهذا الكلام المعقول عند العرب السائر فيهم، فكذلك المذهب في الإيمان))[2].

والمراد من المثل: ذكر تفاضل الناس في الإيمان بمثالٍ وحجة عقلية، وذلك لأن الذي وصل في عتبة الباب لا يمكن أن يستوي في الدخول عقلاً مع الذي دخل في وسط الدار، مع أنهم كلهم يقع عليهم اسم الدخول، فهم وإن شملهم اسم الدخول إلا أنه يفضل بعضهم بعضًا فيه، فكذلك الإيمان درجات ومنازل، والناس متفاضلون فيه[3] .

الجانب الثاني: في نقد موقف الرازي من الاستدلال بخبر الآحاد على مسائل الأسماء والأحكام:

تقدم البيان بأن الرازي رد أخبار الآحاد، والحق أن خبر الواحد إذا صح قامت به الحجة، فالتواتر ليس شرطًا للعمل بالرواية واعتقاد مدلولها، وإنما الصحة هي الشرط، وعليه فالحديث إذا صح قامت به الحجة سواء في أمر العقيدة أو في أمر الشريعة[4].

وقد رد الرازي خبر الواحد بحجة أنه لا يفيد العلم مطلقًا، والتحقيق أن خبر الواحد يفيد العلم إذا احتفت به القرائن؛ وأبرز القرائن التي تفيد العلم بصحة خبر الواحد:

١- تلقي الأمة له بالقبول؛ فإن هذا يوجب القطع بصحة الخبر؛ لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة.

٢- كون الحديث مشهورًا مستفيضًا؛ إذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل.

٣- كون الحديث مسلسلاً بالأئمة الحفاظ المتقنين[5].

هذه أبرز القرائن التي تجعل أخبار الآحاد مفيدة للعلم، ومقطوعًا بنسبتها إلى النبي ﷺ، وثمة قرائن أخرى يفيد وجودها العلم والقطع بصدق خبر الواحد.

وبهذا يُعلم أن إفادة العلم ليست قاصرة على المتواتر من الأخبار؛ بل حتى أخبار الآحاد يحصل بها العلم إذا وجدت قرينة تدل على ذلك[6].

---

(١) تجاوز عتبة الباب ، والعَتَبة: خشبة الباب التي يوطأ عليها، انظر: لسان العرب مادة(عتب)، ٢٨/٩.

(٢) كتاب الإيمان، للقاسم بن سلام٥٠-٥١، وقد ذكر مزيدًا من الحجج ٤٧-٥٠.

(٣) انظر:منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثر المنهجين في العقيدة، تأليف: جابر أمير،١٠٣/١-١٠٥.

(٤) انظر: تعليق محقق كتاب نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، حاشية(٥٠) صفحة٤٦-٤٨.

(٥) انظر في ذلك: مجموعة الفتاوى٣٥١/١٣-٣٥٢، فصول من كتاب الانتصار لأصحاب الحديث، للسمعاني،٧١-٧٢، صون المنطق والكلام للسيوطي، ١٦٠ -١٦١، وانظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة للغصن،١٦٤/١-٢٠٢، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد لعثمان علي،١١٦/١-١٢٩.

(٦)انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة١٨١/١، وانظر: العدة في أصول الفقه لأبي يعلى٩٠٠/٣-٩٠١، المسودة في أصول الفقه٢٤٣-٢٤٤، مجموعة الفتاوى٤٨/١٨-٥١، مختصر الصواعق المرسلة، ٣٦٦/٢-٣٦٧، ٤٠٦، ط. رئاسة إدارات البحوث العلمية، ١٤٨٤/٤-١٤٨٥، ١٥٥٧-١٥٥٨، ط. أضواء السلف.

والمقصود أنه يجب الأخذ بكل ما صح عن رسول الله ﷺ في أي مجال، واعتقاد موجبه، والعمل به، سواء في ذلك المتواتر أو الآحاد، لاسيما وأن أخبار الآحاد الصحيحة قد مضى اتفاق الأئمة على نقلها، وروايتها، وتخريجها في الصحاح والمسانيد، وتدوينها في الدواوين، وحَكَم الحفاظ المتقنون عليها بالصحة، وعلى رواتها بالإتقان والعدالة، فطرحها مخالف للإجماع، خارج عن أهل الاتفاق، فلا يلتفت إليه، ولا يعرج عليه(1).

يقول ابن عبد البر(2)-رحمه الله-:((ليس في الاعتقاد كله .. إلا ما جاء منصوصًا في كتاب الله أو صح عن رسول ﷺ أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يسلم له ولا يناظر فيه))(3).

ويقول في معرض كلامه عن عمل أهل الفقه والحديث والأثر بخبر الواحد: ((وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويُعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعًا، ودينًا في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة))(4).

ويقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((مذهب أصحابنا أن أخبار الآحاد المتلقاة بالقبول تصلح لإثبات أصول الديانات))(5).

وأهل السنة والجماعة كما يرون الأخذ بأحاديث الآحاد الصحيحة في الأحكام الفقهية، فإنهم يرون الأخذ بها كذلك في العقائد؛ لأنها تفيد العلم، وعلى فرض أنها لم تفد العلم القاطع، فهي - على الأقل — تفيد الظن الغالب، وما كان كذلك فإنه يؤخذ به في أحكام الشريعة (6).

يقول ابن القيم-رحمه الله-:((إن هذه الأخبار لو لم تفد اليقين، فإن الظن الغالب حاصل منها، ولا يمتنع إثبات الأسماء والصفات بها، كما لا يمتنع إثبات الأحكام الطلبية بها،...ولم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام، لم ينقل عن أحد منهم ألبتة أنه جوز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الإخبار عن الله وأسمائه وصفاته))(7).

---

(١)انظر:موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة١/٢٠٠-٢٠١.

(٢)أبو عمر: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، كان إمامًا دينًا، ثقة، علامة، صاحب سنة وإتباع، من كبار حفاظ الحديث، مؤرخًا، أديبًا، ولد بقرطبة، سنة ثمان وستين وثلاث مئة، وتوفي سنة ثلاث وستين وأربع مئة، من كتبه :الدرر في اختصار المغازي والسير، الاستيعاب، جامع بيان العلم وفضله، الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار، التمهيد، الكافي في الفقه، وغيرها انظر: سير أعلام النبلاء، ١٨/ ١٥٣-١٦٣، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٨/ ٢٤٠.

(٣)جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر،٢/١٣١.

(٤)التمهيد لابن عبد البر، ١/٧.

(٥) المسودة في أصول الفقه٢٤٨.

(٦) موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة١/٢٠٠.

(٧) مختصر الصواعق المرسلة٢/٤١٢، ط. رئاسة إدارات البحوث العلمية، ٤/١٥٧٠، ط. أضواء السلف.

فمن أفاده الدليل العلم القاطع وجب عليه الأخذ به وتيقن دلالته، ومن أفاده الظن الغالب لم يجز له أن يترك هذا الظن الغالب لعجزه عن تمام اليقين[1].

ورد أخبار الآحاد وترك الأخذ بها في العقيدة له آثار سيئة؛ منها:

١- رد جملة كبيرة من الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ بمجرد تحكيم العقل، لاسيما وأن جل الأخبار من الآحاد، والمتواتر بالنسبة للآحاد قليل، وعليه فمن تنكب عن قبول أخبار الآحاد فقد عمد إلى ترك غالب السنن، وهذا يكفي في إبطال قول من لا يحتج في العقائد إلا بالمتواتر! [2]

يقول الشيخ الشنقيطي[3] -رحمه الله-:((اعلم أن التحقيق الذي لا يجوز العدول عنه أن أخبار الآحاد الصحيحة كما تقبل في الفروع تقبل في الأصول..وبهذا تعلم أن ما أطبق عليه أهل الكلام ومن تبعهم من أن أخبار الآحاد لا تُقبل في العقائد، ولا يُثبت بها شيء من صفات الله؛ زاعمين أن أخبار الآحاد لا تفيد اليقين، وأن العقائد لا بد فيها من اليقين، باطل لا يُعول عليه، ويكفي من ظهور بطلانه أنه يستلزم رد الروايات الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ بمجرد تحكيم العقل))[4].

٢- تقرير أهل البدع لهذه القاعدة وعملهم بها جعلهم يردون الأخبار المتواترة التي تخالف مذهبهم، زاعمين أنها أخبار آحاد، لا يُؤخذ بها، ولا يُحتج بها في العقائد[5].

٣- الطعن في الشريعة، وذهاب الدين؛ لأن رواة أخبار الآحاد هم رواة الأحكام، وعليهم الاعتماد في بيان الحلال والحرام في الدين، ومن هنا فإن الطعن في رواة أخبار الآحاد ورواياتهم يلزم منه الطعن في الشريعة، وذهاب الدين[6].

٤- المخالفة لحكم الحفاظ الذين حكموا على أخبار الآحاد الصحيحة بالصحة، وعلى رواتها بالإتقان والعدالة وما كان مخالفًا لأقوال أئمة الحديث يجب اطراحه وعدم التعريج عليه[7] .

---

(١)موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة١/٢٠٠، وانظر: مجموعة الفتاوى١٨/٥٠-٥١، درء تعارض العقل والنقل١/٥٣.

(٢)انظر: شرح لغة المحدث ١٠١، تيسير مصطلح الحديث،٢١.

(٣)محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطي، ولد بموريتانيا سنة١٣٢٥هـ، وتوفي بعد ما أدى الحج بمكة سنة١٣٩٣هـ، كان -رحمه الله- إمامًا، مفسرًا، فقيهًا، غزير العلم، زاهدًا، ورعًا، زكي النفس، كريم السجايا، درّس في المسجد النبوي، والمعهد العلمي بالرياض، والجامعة الإسلامية بالمدينة، وكان عضوًا في هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، وعضوًا في رابطة العالم الإسلامي، من مصنفاته: منع المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز، دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب، أضواء البيان لتفسير القرآن بالقرآن وغيرها. انظر ترجمته في أضواء البيان١٠/٢٦٧-٢٩٨، ط. دار الكتب العلمية، ١/١٩-٣٩، ط. دار عالم الفوائد.

(٤) مذكرة أصول الفقه للشنقيطي، ١٥٨.

(٥)انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة١/٢٢٩.

(٦)انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة١/٢٢٨.

(٧)انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة١/٢٢٨.

٥- التناقض في المنهج؛ فإن رد أخبار الآحاد الصحيحة في مجال العقيدة، وقبولها في مجال الشريعة، تناقض في المنهج؛ فإما أن تكون مشكوكًا فيها وباطلة فتطرح في الكل، وإما أن تكون صحيحة مقبولة فيؤخذ بها في المجالين كليهما[١].

٦- مخالفة إجماع الأمة، ومتابعة أهل البدع؛ فإن الذي عليه عامة أهل الحديث، أن الخبر إذا صح عن رسول الله ﷺ، وتلقته الأمة بالقبول فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم.

والقول بأن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال، ولا بد من نقله بطريق التواتر لوقوع العلم به؛ شيء اخترعته القدرية[٢] والمعتزلة[٣].

ولله در السمعاني[٤] -رحمه الله- حيث يقول: ((مشهور معلوم استدلال أهل السنة بالأحاديث، ورجوعهم إليها، فهذا إجماع منهم على القول بأخبار الآحاد. وكذلك أجمع أهل الإسلام متقدموهم ومتأخروهم على رواية الأحاديث في صفات الله ﷻ، وفي مسائل القدر، والرؤية، وأصل الإيمان، والشفاعة، والحوض، وإخراج الموحدين المذنبين من النار، وفي صفة الجنة والنار، وفي الترغيب والترهيب، والوعد والوعيد، وفي فضائل النبي ﷺ، ومناقب أصحابه، وأخبار الأنبياء المتقدمين عليه، وكذلك أخبار الرقائق، والعظات، وما أشبه ذلك مما يكثر عدّه وذكره.

وهذه الأشياء كلها علمية لا عملية، وإنما تروى لوقوع علم السامع بها، فإذا قلنا: ''إن خبر الواحد بها لا يجوز أن يوجب العلم''؛ حملنا أمر الأمة في نقل هذه الأخبار على الخطأ، وجعلناهم لاغين، هاذين، مشتغلين بما لا يفيد أحدًا شيئًا ولا ينفعه، ويصير كأنهم قد دونوا في أمور الدين ما لا يجوز الرجوع إليه والاعتماد عليه.

---

(١)انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة١/٢٢٨-٢٢٩.

(٢)هم المكذبون بالقدر، المنكرون لعلم الله السابق، الذين يقولون: إن الله لم يُقدر أفعال العباد ولم يكتبها، وإن الأمر أنف، فأفعال العباد مقدرة لهم على جهة الاستقلال، وهؤلاء هم القدرية الأوائل الذين كفرهم السلف، ثم خمدت فتنتهم إلى أن ظهرت القدرية المتأخرة متمثلة في المعتزلة، الذين أنكروا عموم مشيئة الله وقدرته وخلقه لأفعال العباد، على أن لفظ القدرية يطلق على كل من ضل في باب القدر، وخاض فيه بغير علم، وبخلاف مقتضى النصوص وفهم السلف، فيدخل في مسمى القدرية من أثبت القدر وقال بالجبر، ومن أثبت القدر واحتج به على إسقاط الأمر والنهي، لكن شاع استعماله في النفاة أكثر، وعلى هذا فالمعتزلة قدرية نفاة، والجبرية ومن اتبعهم من الأشاعرة قدرية مثبتة!!. انظر: مقالات الإسلاميين١/٢٩٨، الملل والنحل ١/٥٦، مجموعة الفتاوى٨/ ١٠٣-١٠٧، شفاء العليل١/٤٦-٤٧، مفتاح دار السعادة لابن القيم،٢/٤١٤، القدرية والمرجئة نشأتهما وأصولهما وموقف السلف منها، للعقل، ص١٩وما بعدها.

(٣)انظر: فصول من كتاب الانتصار لأصحاب الحديث، ٧١-٧٢، صون المنطق والكلام١٦٠-١٦١.

(٤)أبو المظفر السمعاني: منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد بن محمد التميمي الحنفي ثم الشافعي، من أهل مرو، مولدًا ووفاة، ولد سنة ست وعشرين وأربع مئة، وتوفي سنة تسع وثمانين وأربع مئة، كان مفتي خراسان، مفسرًا، حافظًا، علامة، من مصنفاته: تفسير السمعاني،كتاب الانتصار لأصحاب الحديث، المنهاج لأهل السنة، الاصطلام في الرد على أبي زيد الدبوسي. انظر: سير أعلام النبلاء،١٩/٣٧١-٣٧٣،ط. مؤسسة الرسالة، البداية والنهاية،١٢/٦٣٥-٦٣٦، الأعلام للزركلي٧ / ٣٠٣.

وربما يترقى هذا القول إلى أعظم من هذا؛ فإن النبيّ ﷺ أدى هذا الدين إلى الواحد، فالواحد من أصحابه ليؤدوه إلى الأمة وينقلوا عنه، فإذا لم يقبل قول الراوي لأنه واحد رجع هذا العيب إلى المُؤَدِّي، نعوذ بالله من هذا القول الشنيع والاعتقاد القبيح))(١).

الجانب الثالث: في نقد ما زعمه الرازي من تعارض بين الأدلة النقلية:

إن من الأصول التي يجب على كل مسلم أن يعتقدها ضرورة الاتفاق بين نصوص الكتاب والسنة، ونفي التعارض والاختلاف بينها،(٢) فالأدلة النقلية الصحيحة لا تتعارض، ولا تتناقض بل يصدق بعضها بعضًا، كما قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ النساء: ٨٢، وقد كان قوم على باب رسول الله ﷺ يتنازعون في القرآن، فخرج عليهم رسول الله ﷺ مغضبًا قد احمر وجهه، يرميهم بالتراب، ويقول: "مهلاً يا قوم بهذا أهلكت الأمم من قبلكم باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم يترل يكذب بعضه بعضًا، بل يصدق بعضه بعضًا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه"(٣).

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله- تعليقًا على الحديث: ((وإذا كان القرآن نزل يصدق بعضه بعضًا فمن الممتنع أن يكون فيه تناقض واختلاف تضاد، فمن فهم آية فآمن بها وظن أن الأخرى تناقضها، فليعلم أنه مبطل في ذلك، وأن معنى الأخرى يوافقها لا يخالفها، وإن لم يفهم معنى الآيتين آمن بهما ووكل علمهما إلى الله تعالى)) (٤).

وإذا كان القرآن لا تناقض في دلالته؛ فالمذهبان إن كان القرآن دلّ عليهما فكلاهما حق؛ كقول من يقول: بتعلق الوعيد بأصحاب الكبائر، وقول من يقول: بشمول الوعد والعفو لهم ، فكلاهما حق، والقرآن قد دلّ على هذا وعلى هذا، فدلّ على وقوع الوعيد بأهل الكبائر جملة، وأنهم مع ذلك لا يُخلدون في النار، ودلّ على دخولهم في الوعد، قال تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾ ﴾ النساء: ٩٣، وقال: ﴿ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ ﴾ البقرة: ٢٧٥ ونحو ذلك، وقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ ﴾ النساء: ٤٨، وقال: ﴿ ۞ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ ﴾ الزمر: ٥٣، ونحو ذلك، وإن كان كلاهما باطلاً فالقرآن ينفيهما جميعًا؛ كقول من يقول: إن أصحاب الكبائر من أهل القبلة خالدين في النار أبدًا ، وقول من يقول: إن أصحاب الكبائر -جميعهم- يدخلون الجنة بلا عذاب، فالقرآن ينفي هذا وهذا(٥).

---

(١) فصول من كتاب الانتصار لأصحاب الحديث٧٣-٧٤، صون المنطق والكلام، ١٦١-١٦٢.

(٢)انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، ٣١٣/١.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده، برقم(٦٧٠٢)، ٢٥١/٦-٢٥٢، وقال الشيخ أحمد شاكر-رحمه الله-:"إسناده صحيح".

(٤)بيان تلبيس الجهمية، ط. مجمع الملك فهد، ٤٩٦/٨.

(٥)انظر: بيان تلبيس الجهمية، ط. مجمع الملك فهد، ٤٩٦/٨-٤٩٨.

وبهذا يتبين بطلان ادعاء الرازي لوقوع التعارض بين الأدلة النقلية؛ فالأدلة السمعية الصحيحة يصدق بعضها بعضًا، ولا يُؤتى أحد إلا من غلط في الفهم، أو سوء في القصد، ومتى صحت النصوص وفهمت كما ينبغي تبين أن الأمر كله من مشكاة واحدة صادقة متضمنة لنفس الحق! [1].

الجانب الرابع: في نقد اتجاهات الرازي حيال نصوص مسائل الأسماء والأحكام:

فيقال:

أولاً: إن منهج الرازي الذي جعل فيه مذهبه حكمًا على النصوص النقلية، فما وافقه أثبته، وما خالفه أوّله، منهج مبتدع باطل فاسد. حقيقته معارضة الكتاب والسنة بالهوى والرأي[2].

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((أهل الكلام..الذين يعارضون الكتاب والسنة بأقوالهم؛ بنوا أمرهم على أصل فاسد، وهو أنهم جعلوا أقوالهم التي ابتدعوها هي الأقوال المحكمة التي جعلوها أصول دينهم، وجعلوا قول الله ورسوله من المجمل الذي لا يستفاد منه علم ولا هدى))[3].

ثانيًا: إن اتجاهات الرازي الأشعري حيال النصوص الدالة على مسائل الأسماء والأحكام مستقاة من اتجاهات المعتزلة حيال النصوص، فالأشعرية فروخ المعتزلة، وعليه فعامة ما ذمه السلف والأئمة وعابوه على المعتزلة من الكلام المخالف للكتاب والسنة والإجماع للأشعرية منه أوفر نصيب!!

يقول شيخ الإسلام—رحمه الله— في معرض حديثه عن موافقة الأشاعرة للمعتزلة:((أنتم قد خالفتم نصوص الكتاب والسنة وسلف الأمة في مسائل الصفات والقرآن والرؤية، ومسائل الأسماء والأحكام والقدر ما تأولتموه. فالمعتزلة ونحوهم إذا خالفوا من ذلك ما تأولوه لم يكن لكم عليهم حجة، وإذا قدحتم في المعتزلة بما ابتدعوه من المقالات وخالفوه في السنن والآثار، قدحوا فيكم بمثل ذلك، وإذا نسبتموهم إلى القدح في السلف والأئمة نسبوكم إلى مثل ذلك، فما تذمونهم به من مخالفة الكتاب والسنة والإجماع يذمونكم بنظيره، ولا محيص لكم عن ذلك إلا بترك ما ابتدعتموه، وما وافقتموه عليه من البدعة وما ابتدعتموه أنتم....

وبالجملة فعامة ما ذمه السلف والأئمة وعابوه على المعتزلة من الكلام المخالف للكتاب والسنة والإجماع القديم لكم منه أوفر نصيب، بل تارة تكونون أشد مخالفة لذلك من المعتزلة، وقد شاركتموهم في أصول ضلالهم التي فارقوا بها سلف الأمة وأئمتها، ونبذوا بها كتاب الله وراء ظهورهم، فإنهم لا يثبتون شيئًا من صفات الله تعالى، ولا يتزهونه من شيء بالكتاب والسنة، والإجماع موقوف على العلم بذلك، والعلم بذلك لا يحصل به لئلا يلزم الدور، فيرجعون إلى مجرد رأيهم في ذلك. وإذا استدلوا بالقرآن كان ذلك على وجه [الاعتضاد] والاستشهاد، لا على وجه الاعتماد والاعتقاد، وما خالف قولهم في القرآن تأولوه على مقتضى آرائهم، واستخفوا بالكتاب والسنة وسموهما ظواهر... وأما الأحاديث النبوية فلا حرمة لها عندهم، بل تارة يردونها بكل طريق ممكن، وتارة يتأولونها، ثم يزعمون أن ما وضعوه

---

(١) مقتبس من كلام ابن القيم—رحمه الله— ، في شفاء العليل١/١٠٨.

(٢) انظر:مجموعة الفتاوى١٧/٣٠٦-٣٠٧، درء التعارض١/٧٧.

(٣) درء التعارض١/٢٧٥.

برأيهم قواطع عقلية، وأن هذه القواطع العقلية ترد لأجلها نصوص الكتاب والسنة، إما بالتأويل، وإما بالتفويض، وإما بالتكذيب. **وأنتم شركاؤهم في هذه الأصول كلها، ومنهم أخذتموها، وأنتم فروخهم فيها**))[1].

ثالثًا: **إن اتجاه الإثبات الذي سلكه الرازي في بعض النصوص الدالة على مسائل الأسماء والأحكام يشوبه أربعة أمور:**

الأمر الأول: أن قبول الرازي لدلالة بعض الأدلة السمعية في مسائل **الأسماء والأحكام** ، وإثباته لها ليس لمجرد التسليم للنص؛ وإنما لموافقتها لمذهبه**!**[2]

الأمر الثاني: أن إثبات الرازي لدلالة بعض نصوص مسائل الأسماء والأحكام صار ذريعة إلى التكذيب ببعض النصوص الأخرى المتعلقة بها، ولازم ذلك الأمر أنه لا يمكن تصديق الرسول في بعض ما أخبر به إلا بتكذيبه في شيء مما أخبر به، فلا يمكن الإيمان بالكتاب كله، بل يكفر ببعضه ويؤمن ببعضه، فيهدم من الدين جانب ويبنى منه جانب على غير أساس ثابت**!**[3]

الأمر الثالث: أن الرازي بالغ في الإثبات وغلا فيه وزاد عليه حتى أثبت ما نفته النصوص من الإيمان المطلق للفاسق الملي، بل ووصفه بالمحسن والمتقي**!**

الأمر الرابع: أن الرازي في مسائل الأسماء والأحكام قابل المعتزلة تقابل التضاد حتى رد بدعتهم ببدع تكاد أن تكون مثلها، بل هي من وجه مثلها ومن وجه دونها، فإن المعتزلة جعلوا الإيمان اسمًا متناولاً لجميع الطاعات -القول والعمل-، ومعلوم أن هذا قول السلف والأئمة. وقالوا: إن الفاسق الملي لا يسمى مؤمنًا ولا كافرًا، وقالوا: إن الفساق مخلدون في النار لا يخرجون منها بشفاعة ولا غيره، وهم في هذا القول مخالفون للسلف والأئمة، فخلافهم في الحكم للسلف، والرازي وافق الجهمية في الإرجاء؛ فقال: الإيمان مجرد تصديق القلب، وإن لم يتكلم بلسانه، وهذا عند السلف والأئمة شر من قول المعتزلة. فصار قوله مدرجة إلى فساد الدين والشريعة[4] .

رابعًا: إن اتجاه النفي والتأويل الذي سلكه الرازي في بعض النصوص الدالة على مسائل الأسماء والأحكام؛ اتجاه باطل؛ لأمور:

الأمر الأول: أن التأويل في اللغة يرجع إلى معنيين رئيسين: **أحدهما**: العاقبة، والمرجع، والثاني: التفسير والبيان[5]، وهذان المعنيان هما المستعملان عند السلف.

---

(١) الفتاوى الكبرى٦/٦٤٢-٦٤٣، وانظر: مجموعة الفتاوى١٣/١٤٢-١٤٣.

(٢)وهذا شأن أهل البدع ودأبهم وديدنهم، انظر:درء التعارض١/١٧٥.

(٣) انظر: الفتاوى الكبرى٦/٦٤٤.

(٤) انظر: الفتاوى الكبرى٦/٦٣٩.

(٥)انظر: كتاب العين للفراهيدي، مادة (أول)،٨/٣٦٨-٣٦٩، تهذيب اللغة، مادة (أول)،١٥/٤٥٨-٤٦٠، الصحاح، مادة (أول)، ٤/١٦٢٧، معجم مقاييس اللغة، مادة (أول)، ١/١٥٩-١٦٢، المفردات في غريب القرآن، مادة (أول)،٤٠، مختار الصحاح لمحمد بن =

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((وأما التأويل في لفظ السلف فله معنيان: أحدهما: تفسير الكلام وبيان معناه سواء وافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربًا أو مترادفًا..

والمعنى الثاني في لفظ السلف..: هو نفس المراد بالكلام؛ فإن الكلام إن كان طلبًا كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبرًا كان تأويله نفس الشيء المخبر به))[1].

والفرق بين معنيي التأويل السابقين: أن التأويل بالمعنى الأول يكون من باب العلم والكلام؛ كالتفسير والشرح والإيضاح، ويكون وجود التأويل في القلب واللسان والكتاب له، الوجود الذهني واللفظي والرسمي.

وأما التأويل بالمعنى الثاني؛ فهو نفس الأمور الموجودة في الخارج، سواء كانت ماضية أو مستقبلية؛ فإذا قيل: طلعت الشمس، فتأويل هذا نفس طلوعها، ويكون التأويل من باب الوجود العيني الخارجي، فتأويل الكلام: هو الحقائق الثابتة في الخارج بما هي عليه من صفاتها وشؤونها وأحوالها[2].

إذا تقرر ما سبق فإن تأويل الكلام في عُرف السلف يراد به إما تفسير الكلام وبيان المراد به، وإما ما يؤول إليه الكلام، وهو حقيقة ما يرجع إليه، فإن كان الكلام خبرًا كان تأويله نفس وقوع المخبر به في الخارج، فتأويل ما أخبر الله به في الجنة من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك، هو الحقائق الموجودة أنفسها، لا ما يتصور من معانيها في الأذهان، ويعبر عنه في اللسان.

وأما إن كان الكلام إنشاء؛ فإما أن يكون أمرًا أو نهيًا، فتأويل الأمر فعل المأمور به، وتأويل النهي ترك المنهي عنه[3].

وهذا المعنى للتأويل الذي استخدمه السلف هو التأويل الشرعي الموافق للغة العرب، بخلاف المعنى الذي زعمه الرازي فإنه معنى مبتدع. يوضحه:

الأمر الثاني: أن التأويل الذي سلكه الرازي في بعض النصوص الدالة على مسائل الأسماء والأحكام مفاده: صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر موافق لمذهبه، ومعلوم أن التأويل بهذا المعنى لم يكن مستعملاً في عصر الصحابة

=

أبي بكر الرازي، مادة (أول)، ٣٣، القاموس المحيط للفيروز أبادي، مادة (آل)،٣/٣٣١، تاج العروس، مادة (أول)،٢٨/٣١-٣٤، المعجم الوسيط، مادة (آل)، ١/ ٣٣ وانظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة١/٤٨١-٤٨٥.

(١) مجموعة الفتاوى١٣/٢٨٨-٢٨٩.

(٢)موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة١/٤٨٦، وانظر: مجموعة الفتاوى١٣/٢٨٩، الصواعق المرسلة، ١/١٧٧-١٧٨، ٣/٩٢١-٩٢٣.

(٣)موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة١/٤٨٦، وانظر: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لابن تيمية ط.مجمع الملك فهد، ٨/٢٦٥-٢٩٧، ٨/٥٤٥-٥٤٦، التدمرية٩١-٩٦، نقض المنطق ٥٦-٥٧، مجموعة الفتاوى٣/٥٥-٥٦، ٤/٦٨-٦٩، ٥/٣٥-٣٧، ١٣/٢٨٩-٢٩٤، درء التعارض١/١٤-١٥، ٦/٢٠٦-٢٠٨، ٥/٢٣٤-٢٣٥، الصواعق المرسلة١/١٧٥-١٧٨، ٣/٩٢٢-٩٢٣، شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق عميرة١/٢٧٦-٢٨١، الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، ١٤٦-١٥١.

والتابعين، و لم يتحدث به القرآن؛ ولا لغة العرب بل هو اصطلاح جاءت به الفرق، واستحدثته بعد القرون الثلاثة الأولى![1]

الأمر الثالث: أن ضابط التأويل على قول الرازي هو المذهب الذي يذهب إليه المرء، والقواعد التي يؤصلها، وعليه فلكل فرقة تأويل، وحينئذ فلا يمكن لأحد أن يحتج على مبطل بحجة سمعية؛ لأنه سيسلك في تأويلها نظير ما سلكه هو في تأويل ما خالف مذهبه، ومن هنا يقول ابن القيم-رحمه الله-:((وحقيقة الأمر أن كل طائفة تتأول ما يخالف نحلتها ومذهبها، فالعيار على ما يتأول وما لا يتأول هو المذهب الذي ذهبت إليه والقواعد التي أصلتها، فما وافقها أقروه و لم يتأولوه، وما خالفها فإن أمكنهم دفعه وإلا تأولوه؛ ولهذا...لما أصلت المعتزلة القول بنفوذ الوعيد، وأن من دخل النار لم يخرج منها أبدًا، أوّلوا كل ما خالف أصولهم.

ولما أصلت المرجئة أن الإيمان هو المعرفة، وأنها لا تزيد ولا تنقص، أوّلوا ما خالف أصولهم ..ومن تأمل مقالات الفرق ومذاهبها رأى ذلك عيانًا، وبالله التوفيق.

وكل من هؤلاء يتأول دليلاً سمعيًا ويقر على ظاهره نظيره، أو ما هو أشد قبولاً للتأويل منه؛ لأنه ليس عندهم في نفس الأمر ضابط كلي مطرد[2] منعكس[3] يفرق ما يتأول وما لا يتأول، إن هو إلا المذهب وقواعده وما قاله الشيوخ، وهؤلاء لا يمكن أحدًا منهم أن يحتج على مبطل بحجة سمعية؛ لأنه يسلك في تأويلها نظير ما سلكه هو في تأويل ما خالف مذهبه))[4].

الأمر الرابع: أن جوهر التأويل الذي يقصده الرازي وحقيقته: حمل النص على معناه المجازي لا الحقيقي؛[5] وهنا يقال:

١- إن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز ليس تقسيمًا شرعيًا، ولا عقليًا، ولا لغويًا، بل هو اصطلاح محض، حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة.

٢- إن منشأ اصطلاح المجاز كان من جهة المعتزلة والجهمية ومن سلك طريقهم من المتكلمين.

٣- إن المجاز طاغوت لهج به هؤلاء المتأخرون، والتجأ إليه هؤلاء المعطلون، وجعلوه جنة يتترسون بها من سهام الراشقين ويصدرون عن حقائق الوحي المبين، معتقدين أن تذرعهم به يمثل منهجًا سليمًا، ومخرجًا يُبعد عنهم وصمهم بأنهم محرفون للنصوص الشرعية، ولكن هيهات، إذ لو ساغ ادعاء المجاز لكل مدعٍ ما ثبت شيء من العبارات! لاسيما وأن أربابه ليس لهم فيه ضابط مطرد ولا منعكس، بل هم متناقضون غاية

---

(١)انظر: الإمام ابن تيمية وقضية التأويل ٢٢٨.

(٢)الطرد: هو تحقق المحدود مع تحقق الحد، انظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية، ١٧، التعريفات للجرجاني،١١٩.

(٣)العكس: هو انتفاء المحدود مع انتفاء الحد، انظر: الرد على المنطقيين١٧، التعريفات١٢٩.

(٤) الصواعق المرسلة١/٢٣٠-٢٣٣.

(٥)انظر: الإمام ابن تيمية وقضية التأويل للجليند ،٣١٧، جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية لمحمد أحمد لوح ،٨١.

التناقض، خارجون عن اللغة والشرع وحكم العقل إلى اصطلاح فاسد يفرقون به بين المتماثلين، ويجمعون بين المختلفين.

٤- إن الأصل في نصوص الكتاب والسنة عند أهل الحق: إجراؤها على ظاهرها، دون تعرض لها بتحريف أو تعطيل أو نفي، أو نحو ذلك، واعتقاد أن ظاهرها يطابق مراد المتكلم بها، لاسيما ما يتعلق منها بأصول الدين والإيمان؛ إذ لا مجال للرأي فيها.(١)

٥- إن إقرار النص على ظاهره اعتقادًا وعملاً يتنافى مع تأويله وحمله على المجاز لاسيما وأن حمله على المجاز يتضمن اتهام الشارع إما بالكذب وإما بعدم النصح، وإما بالعجز عن التعبير بالحقيقة(٢).(٣)

الأمر الخامس: أن التأويل الذي سلكه الرازي هو في الحقيقة تعطيل حقائق النصوص، والتلاعب بها وانتهاك حرمتها(٤)، فهو من باب تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في آيات الله، والكذب على الله وعلى كتابه وعلى رسوله ﷺ(٥).

الأمر السادس: أن مستند الرازي في جميع ما نفاه وتأوله من دلالة النصوص الشرعية في مسائل الأسماء والأحكام؛ إنما هو: عدم الاطلاع على حقيقته، وعدم الاكتفاء بقول الرسول ﷺ فصار إلى النفي والتأويل! (٦)

الأمر السابع: أنه يلزم على اصطلاح الرازي المبتدع للتأويل لوازم باطلة؛ منها:

١- أن لا يكون القرآن هدى للناس ولا بيانًا ولا شفاء لما في الصدور ولا نورًا ولا مردًا عند التنازع، بل يكون ترك الناس بلا كتاب ولا سنة أهدى لهم وأنفع على هذا التقدير، بل ويكون وجود الكتاب والسنة ضررًا محضًا في أصل الدين(٧).

٢- أن يكون الله تعالى قد نزل الحق والصواب للناس و لم يفصح به، بل رمز إليه رمزًا، وألغزه إلغازًا لا يفهم منه ذلك إلا بعد الجهد الجهيد، وهذا يُنافي ما وصف الله به كتابه من التيسير والبيان(٨).

---

(١)انظر: القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى،٧٥، المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف في ضوء ما ورد في كتاب الانتصار لابن المنير -عرض ونقد- لصالح الغامدي، ٧٣٤/١-٧٣٥.

(٢)انظر: مختصر الصواعق المرسلة٢/٢، ٥، ٢٩ ط. إدارات البحوث العلمية، جناية التأويل الفاسد على العقيدة ٨١، ١١٦-١١٨، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة٤٢٣/١-٤٤٤.

(٣) وقد بسط شيخ الإسلام ابن القيم -رحمه الله-الكلام على المجاز وسماه طاغوتًا، انظر: مختصر الصواعق المرسلة٢/٢-٤٩، ط. إدارات البحوث العلمية.

(٤)الصواعق المرسلة٢٣٤/١.

(٥)انظر: بيان تلبيس الجهمية،ط.مجمع الملك فهد، ٢٨٧/٦-٢٩٣، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة٧٦٥/٢.

(٦)انظر:شفاء العليل، ٦٠٦/٢.

(٧)انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة٧٦٨/٢، وانظر: مجموعة الفتاوى١٦/٥-١٩، بيان تلبيس الجهمية،ط.مجمع الملك فهد،٤٥٦/٥-٤٥٧.

(٨) انظر: الصواعق المرسلة٣١٤/١، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة٧٧٠/٢.

٣- أن الخائضين بالتأويل الباطل إذا جوزوا أن يراد باللفظ معنى لم يقل به أحد من سلف الأمة؛ فقد جوزوا أن يكون ما أراده الله لم يخبر به أحدًا من الأمة، وأن تكون الأمة قبلهم كلها كانت جاهلة بمراد الله، ضالة عن معرفته، وانقرض عصر الصحابة والتابعين، وهم لم يعلموا معنى الآية[١].

٤- أن يكون الله قد كلف عباده أن لا يفهموا من تلك الألفاظ حقائقها وظواهرها، وكلفهم أن يفهموا منها ما لا تدل عليه، و لم يجعل معها قرينة تفهم ذلك[٢]، ومعلوم أن هذا فيه عذاب عظيم للعقول، وفساد عظيم في القلوب، إذا كان الرجل مأمورًا أن يقرأ في الليل والنهار كلامًا يقرأ به في صلاته وغير صلاته، ويجزم بأنه صدق لا كذب، وأن من كفر بحرف منه فهو كافر، وذلك الكلام مشتمل على أخبار ظاهرها ومفهومها يناقض ما به عَلِم صِدق ذلك الكلام، بل هو باطل وضلال وكفر، فيورثه ذلك الحيرة والاضطراب، ويمرض قلبه أعظم مرض، ويكون تألمه بذلك ووجع قلبه أعظم بكثير من مرض بدنه ووجع يده ورجله[٣].

٥- أن من زعم أن في بعض النصوص النقلية الصحيحة التي ذكرت مسائل الأسماء والأحكام ما ظاهره البطلان، يلزم عليه القدح في علم المتكلم بها، أو في بيانه، أو في نصحه؛ وتقرير ذلك أن يقال: إما أن يكون المتكلم بهذه النصوص عالمًا أن الحق في تأويلات النفاة المعطلين أو لا يعلم ذلك؛ فإن لم يعلم ذلك، والحق فيها كان ذلك قدحًا في علمه، وإن كان عالمًا أن الحق فيها؛ فلا يخلو إما أن يكون قادرًا على التعبير بعباراتهم أو لا يكون قادرًا على تلك العبارات؛ فإن لم يكن قادرًا على التعبير بذلك لزم القدح في فصاحته، وكان ورثة الصابئة[٤]، وأفراخ الفلاسفة، وأوقاح المعتزلة، والجهمية، وتلامذة الملاحدة[٥]؛

---

(١) مجموعة الفتاوى١٣/٥٩-٦٠، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة٢/٧٦٩-٧٧٠.

(٢)موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة٢/٧٧٠، وانظر: الصواعق المرسلة١/٣١٤.

(٣) درء التعارض٧/٤٥، وانظر:موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة٢/٧٧٠.

(٤)الصابئة: أمة كبيرة من الأمم الكبار، اختلف الناس فيهم اختلافًا كثيرًا بحسب ما وصل إليهم من معرفة دينهم، وهم منقسمون إلى مؤمن وكافر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ البقرة: ٦٢ ، وهؤلاء كانوا قوم إبراهيم الخليل، وهم أهل دعوته، وكانوا بحران؛ فهي دار الصابئة، وكانوا قسمين: صابئة حنفاء، وصابئة مشركين. والمشركون منهم يعظمون الكواكب السبعة والبروج الاثني عشر، ويصورونها في هياكلهم؛ ولتلك الكواكب عندهم هياكل مخصوصة وهي المتعبدات الكبار؛ كالكنائس للنصارى والبيع لليهود، فلهم هيكل كبير للشمس، وهيكل للقمر، وهيكل للزهرة، وهيكل للمشتري، وهيكل للمريخ، وهيكل لعطارد، وهيكل لزحل، وهيكل للعلة الأولى. ولهذه الكواكب عندهم عبادات ودعوات مخصوصة، ويصورونها في تلك الهياكل، ويتخذون لها أصنامًا تخصها، ويقربون لها القرابين، ولها صلوات خمس في اليوم والليلة نحو صلوات المسلمين، ولا زالت منهم بقايا إلى زماننا هذا منتشرون على ضفاف الأنهر الكبيرة في جنوب العراق وإيران. انظر:الملل والنحل، ٢/٣٠٧وما بعدها، اعتقاد فرق المسلمين والمشركين،٩٠، الرد على المنطقيين، ٤٥٤-٤٥٧، إغاثة اللهفان لابن القيم، ٢/٩٩١-٩٩٢، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ٢/٧١٤-٧٢٢.

(٥)الإلحاد الميل عما يجب اعتقاده أو عمله، والإلحاد مذهب فلسفي يقوم على فكرة عدمية؛ أساسها إنكار وجود الله، فيدعي الملحدون أن الكون وجد بلا خالق، وأن المادة أزلية أبدية، وينكرون الشرائع والنبوات. انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، ٢/٨٠٣-٨٠٧، معجم ألفاظ العقيدة لعامر فالح، ٤٨-٤٩.

أفصح منه وأحسن بيانًا وتعبيرًا عن الحق، وهذا مما يعلم بطلانه بالضرورة! وإن كان قادرًا على ذلك و لم يتكلم به، وتكلم دائمًا بخلافه وما يناقضه، كان ذلك قدحًا في نصحه، وقد وصف الله رسـله بكمـال النصح والبيان، فقال تعالى:﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ ﴾ إبراهيم: ٤، وأخبر عن رسله بأنهم أنصح الناس لأممهم؛ فمع النصح والبيان والمعرفة التامة كيف تكون تأويلات المؤولة هي الصواب، وظواهر كلام الرسول ﷺ في ذلك باطل وضلال؟! [١].

٦- يلزم على مذهب الرازي الذي التزم فيه تأويل ظواهر بعض نصوص مسائل الأسماء والأحكام، وزعم أن الحق في تأويله أن يكون أفضل الأمة وخير القرون قد أمسكوا من أولهم إلى آخرهم عن قول الحق في هذا الشأن العظيم، وذلك إما جهل ينافي العلم وإما كتمان ينافي البيان، ومعلوم أنه إذا ازدوج التكلم بالباطل والسكوت عن بيان الحق تولد من بينهما جهل الحق وإضلال الخلق[٢].

الأمر الثامن: أنه يترتب على التأويلات الباطلة آثار سيئة، منها[٣]:

١- قلة تعظيم النصوص الشرعية وعدم الاعتماد عليها، فالنص إن كان من القرآن سارعوا إلى إبطال حقيقة معناه بأنواع التأويلات، وإن كان من السنة ردوه بحجة أنه آحاد، أو اشتغلوا بتأويله على سبيل التبرع كما يقول الرازي![٤]،[٥] ومن هنا يقول ابن القيم-رحمه الله-:((فتح باب التأويل على النصوص يتضمن عيبها، والطعن فيها، وعزلها عن سلطانها، وولاية الآراء الباطلة والشبه الفاسدة))[٦].

٢- أن أهل التأويل لا يمكنهم إقامة الدليل السمعي على مبطل أبدًا، وهذا من أعظم آفات التأويل، وجنايته على الإسلام: أنه يبطل حجج الله على المبطلين على ألسنة المتأولين، فمن المعلوم أن كل مبطل أنكر على خصمه شيئًا من الباطل قد شاركه في بعضه أو في نظيره؛ فإنه لا يتمكن من دحض حجته وكسر باطله، لأن خصمه تسلط عليه بمثل ما سلط هو به عليه، وهذا شأن أهل الأهواء مع بعضهم بعضًا. ولهذا كان عامة ما يأتون به أبدًا يناقض بعضهم بعضًا، ويكسر أقوال بعضهم ببعض، فإذا احتج المؤول بحجة سمعية على مبطل أمكن خصمه أن يقول له: أنا أتأول هذه الحجة كما تأولت أنت كيت وكيت!!. مثاله:

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة١/٣٢٤-٣٢٦، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة٢/٧٧٠-٧٧٢.

(٢)انظر: الصواعق المرسلة١/٣١٥، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة٢/٧٧٢.

(٣) انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة٢/٧٧٣-٧٩٧.

(٤)انظر: أساس التقديس١٢٦.

(٥)موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة٢/٧٧٣.

(٦)الصواعق المرسلة٢/٤٥٧.

إذا احتج الجهميّ على الخارجيّ بالنصوص الدالة على إيمان مرتكب الكبائر، وأنه لا يكفر ولا يخلد في النار، واحتج بها على الوعيدية[1] القائلين بنفوذ الوعيد والتخليد، قالوا: هذه متأولة، وتأويله أقرب من تأويل نصوص الصفات.

وإذا احتج على المرجئة بالنصوص الدالة على أن الإيمان قول وعمل ونية يزيد وينقص، قالوا: هذه النصوص قابلة للتأويل كما قبلته نصوص الاستواء والفوقية والصفات الخبرية، فنعمل فيها ما عملتم أنتم في تلك النصوص، والقواعد التي حملتكم على تأويلها عندنا قواعد حملتنا على تأويل هذه الظواهر.

وإذا احتج من أثبت العلم بجميع المعلومات جزئياتها وكلياتها لله من أهل التأويلات بالنصوص الدالة على ذلك، قال له المنكر: ليست هذه النصوص بأكثر من نصوص الفوقية والعلو، واستواء الرب على عرشه، ونزول الأمر من عنده، وعروج الملائكة إليه؛ فإذا كانت تلك مؤولة عندك على كثرتها وتضافرها فهذه أولى بقبول التأويل، فقد بان أنه لا يمكن لأهل التأويل أن يقيموا على مبطل حجة من كتاب ولا سنة، فحينئذ فيترك الاستدلال بالكتاب والسنة على كل مبطل و لم يبق إلا تصادم الآراء ونتائج الأفكار[2].

٣- الإلحاد في النصوص الشرعية، وذلك بتحريف لفظها، أو معناها، فإذا وجد أهل التأويل نصًا يخالف ما قرروه من القواعد والأصول الكلامية اجتهدوا في تحريف لفظه أو معناه[3].

٤- الوقوع في الاضطراب والتناقض، وعدم السير على جادة واحدة واضحة؛ ولذا تجد الواحد من هؤلاء يأخذ بظاهر نص من النصوص، بينما يؤول نظيره عن معناه الظاهر، دون أن تكون له قاعدة صحيحة فيما يؤول وما لا يؤول، ولذلك يوجد في تأويلاتهم من التناقض والفساد والاضطراب شيء كثير، إذ ليس لهم قانون ثابت في باب التأويل يمكن أن يطرد في جميع المواضع.

ومن هنا يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((فإنك إذا تأملت كلامهم لم تجد لهم قانونًا فيما يتأول وما لا يتأول، بل لازم قولهم إمكان تأويل الجميع))[4]، فالمعيار في ذلك هو موافقة المذاهب والأهواء أو مخالفتها، فما وافقها قبلوه، وما خالفها أولوه[5].

٥- أن التأويل أصل كل فساد وفتنة، وأساس كل ضلال وبدعة، والمولد لكل اختلاف وفرقة، فقد كان سببًا في إثارة الفتن وتفريق الأمة وإسالة الدماء، وإيجاد الحقد والشحناء، وكم جنى التأويل الفاسد على

---

(١)يطلق هذا الاسم على الخوارج والمعتزلة لأخذهم بنصوص الوعيد، وإهمالهم نصوص الوعد؛ فجعلوا أهل الكبائر من المسلمين مخلدين في النار، وأخرجوهم من الإيمان، وكذبوا بشفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر.انظر: مجموعة الفتاوى١/٣١٤، ٣/٣٧٤، ١٢/٤٨٠.

(٢)انظر: الصواعق المرسلة٢/٤٥٢-٤٥٦.

(٣)انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة٢/٧٧٤.

(٤) درء التعارض٥/٣٤٤.

(٥)انظر: الصواعق المرسلة١/٢٣٠-٢٣٣، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة٢/٧٧٧-٧٨١.

الدين وأهله من جناية. فهل خرجت الخوارج، واعتزلت المعتزلة، ورفضت الروافض[1]، وافترقت الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، إلا بالتأويل الفاسد؟[2]، يقول ابن القيم-رَحِمَهُ اللهُ-:((في جنايات التأويل على أديان الرسل، وأن خراب العالم وفساد الدنيا والدين بسبب فتح باب التأويل: إذا تأمل المتأمل فساد العالم، وما وقع فيه من التفرق والاختلاف، وما دفع إليه أهل الإسلام، وجده ناشئًا من جهة التأويلات المختلفة المستعملة في آيات القرآن وأخبار الرسول صلوات الله وسلامه عليه التي تعلق بها المختلفون على اختلاف أصنافهم في أصول الدين وفروعه، فإنها أوجبت ما أوجبت من التباين، والتحارب، وتفرق الكلمة، وتشتت الأهواء، وتصدع الشمل، وانقطاع الحبل، وفساد ذات البين حتى صار يكفر ويلعن بعضهم بعضًا، وترى طوائف منهم تسفك دماء الآخرين، وتستحل منهم أنفسهم وحرمهم وأموالهم ما هو أعظم مما يرصدهم به أهل دار الحرب من المنابذين لهم، فالآفات التي جنتها ويجنيها كل وقت أصحابها على الملة والأمة من التأويلات الفاسدة أكثر من أن تحصى أو يبلغها وصف واصف أو يحيط بها ذكر ذاكر، ولكنها في جملة القول أصل كل فساد وفتنة، وأساس كل ضلال وبدعة، والمولدة لكل اختلاف وفرقة، والناتجة أسباب كل تباين وعداوة وبغضة))[3].

٦- إن من أعظم آفات التأويل وجناياته وآثاره السيئة أنه إذا سلط على أصول الإيمان والإسلام اجتثها وقلعها، وقد عمد أرباب التأويل إلى أجل الأخبار وهو الخبر عن الله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله ونعوت كماله فأخرجوه عن حقيقته، وما وضع له، وهذا القسم من الأخبار أشرف أنواع الأخبار، والإيمان به أصل الإيمان بما عداه، واشتمال القرآن بل والكتب الإلهية عليه أكثر من اشتمالها على ما عداه، وتنوع الدلالة بها على ثبوت مخبره أعظم من تنوعها في غيره، فإذا سلط التأويل على النصوص المشتملة عليها فتسليطه على غيرها أولى[4].

هذه بعض الآثار المترتبة على التأويل، ورحم الله ابن القيم حين قال:((فقاتل الله التأويل الباطل وأهله، وأخذ حق دينه وكتابه ورسوله وأنصاره منهم، فماذا هدموا من معاقل الإسلام، وهدوا من أركانه، وقلعوا من قواعده؟! ولقد تركوه أرق من الثوب الخلق البالي الذي تطاولت عليه السنون، وتوالت عليه الأهوية والرياح))[5] .

---

(١)الروافض والرافضة: إحدى فرق الشيعة، سموا بذلك لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقيل: لرفضهم زيد ابن علي، أجمعت الرافضة على الإمامة، والعصمة، والرجعة، وإبطال الاجتهاد في الأحكام، وقالوا: بتفضيل علي رضي الله عنه على سائر الصحابة، وهم أربع وعشرون فرقة، ويدعون بالإمامية لقولهم بالنص على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه. انظر: مقالات الإسلاميين١/٨٨-٨٩، التنبيه والرد للملطي،٢٩-٤٢، التبصير في الدين٢٤-٣٧، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين٥٢، رسالة في الرد على الرافضة، لأبي حامد المقدسي٦٥-٦٧.

(٢)انظر: شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق عميرة١/٢٣٨، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة٢/٧٨٣.

(٣) الصواعق المرسلة١/٣٤٨-٣٤٩.

(٤) انظر: الصواعق المرسلة١/٣٦٥-٣٧٠، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة٢/٧٨٤-٧٨٥.

(٥) الصواعق المرسلة، ١/٣٨١.

خامسًا: إن اتجاه التوقف والسكوت الذي سلكه الرازي في بعض النصوص الدالة على مسائل الأسماء والأحكام؛ اتجاه باطل؛ لأمور:

الأمر الأول: أن الرازي سلك هذا المسلك عندما تكافأت عنده الأدلة، وحار فيها، و لم يسعفه الجمع بين الأدلة ولا الترجيح، بل زعم أن الترجيحات كلها ظنية، فاختار الوقوف، وفي ذلك دلالة على فساد استدلاله؛ إما لتقصيره، وإما لفساد دليله(١).

الأمر الثاني: أن توقف الرازي وسكوته في مسألة وعيد الفاسق الملي قائم على الحكم بجواز الأمرين، الإثبات والنفي دون ميل إلى أحدهما، وهذا المسلك مسلك مبتدع مخالف لما كان عليه النبي ﷺ وصحابته الكرام، ومن تبعهم بإحسان من إثبات ما دلت عليه النصوص، واعتقادها، وتصديقها، والإفتاء بما دلت عليه، و لم يحفظ عن أحد من السلف التوقف في هذه المسائل.

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله- في معرض محاجته للأشعرية الواقفة في مسألة وعيد الفاسق الملي ودحضه لقولهم:((إنكم قلتم: إنا لا نعلم هل يدخل أحد منهم النار أو لا يدخلها أحد منهم؛ فوقفتم وشككتم في نفوذ الوعيد في أهل القبلة جملة، ومعلوم أن هذا من أعظم البدع عند السلف والأئمة؛ فإنهم لا يتنازعون أنه لا بد أن يدخلها من يدخلها من أهل الكبائر.

فأولئك قالوا(٢) : لا بد أن يدخلها كل فاسق، وأنتم قلتم: لا نعلم هل يدخلها فاسق أم لا ؟! فتقابلتم في هذه البدعة، وقولكم أعظم بدعة من قولهم، وأعظم مخالفة للسلف والأئمة .

وعلى قولكم: لا نعلم شفاعة النبي ﷺ في أهل النار؛ لأنه لا يعلم هل يدخلها أم لا ؟! وقولكم إلى إفساد الشريعة أقرب من قول المعتزلة)). (٣)

الأمر الثالث: أن الوقوف في مسائل الأسماء والأحكام جهل وعي؛ لأن الرب سبحانه بيّن في كتابه الحق فيها، لنثبته ونؤمن به، فوقوفنا عن الإثبات والنفي عدول عن المقصود من بيانه، فإنه سبحانه ما بين لنا إلا لنثبت ما بينه، ولا نقف في ذلك(٤).

الأمر الرابع: أن مسلك الوقوف مبنيّ على الشك والتردد والحيرة، بعيد عن الجزم واليقين الذي هو الأصل في الاعتقادات(٥).

الأمر الخامس: أن الوقوف في مسائل الأسماء والأحكام بين الإثبات والنفي يلزم منه عدم العلم بمعاني القرآن والحديث، والجهل والشك والحيرة والضلال وهذا لا يحبه الله سبحانه، فإن الله تعال قد ذم الحيرة بقوله:﴿ قُلْ أَنَدْعُواْ مِن

---

(١) انظر: درء التعارض١/٢٧٥.

(٢) يقصد المعتزلة.

(٣)الفتاوى الكبرى، ٦/٦٣٩-٦٤٠.

(٤)انظر: النصيحة في صفات الرب للواسطي، ٣٧.

(٥)انظر: مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات لأحمد القاضي،١٣٧.

دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَـٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ الأنعام: ٧١ – ٧٢، وأمرنا أن نقول: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾ ﴾ الفاتحة: ٦ – ٧، وقد كان ﷺ يسأل ربه أن يهديه لما اختلف فيه من الحق؛ ففي الحديث أن النبي ﷺ كان إذا قام من الليل افتتح صلاته: "اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم".[(١)] [(٢)]

الأمر السادس: أن مسلك الوقوف مبني على اعتقاد خلو النصوص عن ما يفيد القطع بالنفي أو الإثبات، وهذا ينافي كون القرآن بيانًا للناس وهدى وشفاء ونورًا، كما ينافي كون الرسول ﷺ بلغ البلاغ المبين، وبين للناس ما نزل إليهم![(٣)]

الأمر السابع: أنه يجب على الخلق الإقرار بما جاء به القرآن العزيز أو جاءت به السنة الصحيحة جملة وتفصيلاً عند العلم بالتفصيل؛ وإثبات ما دل عليه بلا تردد، فلا يكون الرجل مؤمنًا حتى يقر بما جاء به النبي ﷺ، وهذا هو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فمن شهد أنه رسول الله، شهد أنه صادق فيما يخبر به عن الله تعالى، وبالجملة فهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام؛ وهو وجوب الإقرار بما جاء به النبي ﷺ من القرآن والسنة[(٤)]، وعليه فمسلك الوقوف منافٍ لما يجب على المسلم سلوكه حيال النصوص.

الأمر الثامن: أن مسلك الوقوف يفضي إلى تعطيل ما دلت عليه النصوص من المسائل سواء كانت علمية أو عملية، أي: سواء كان ذلك في العقائد أو الأحكام[(٥)][(٦)].

ثانيًا: نقد موقف الرازي من حقيقة الأسماء التي وردت في الشرع:

تقدم البيان باختلاف العلماء في حقيقة الصلة بين الأسماء الشرعية والأسماء اللغوية؛ فمنهم من ذهب إلى أن الألفاظ الشرعية نقلت عن معانيها اللغوية إلى معاني شرعية، ومنهم من زعم أن الأسماء الشرعية لم تنقل، بل هي باقية على وضعها اللغوي، وقد ذهب الرازي إلى أن الألفاظ لغوية، والشرع ليس له تصرف في هذه الألفاظ عن مسمياتها إلا من وجه واحد وهو: أنه خصص هذه الأسماء بنوع واحد من أنواع مسمياتها.

فيقال: أولاً: التحقيق أن الأسماء الشرعية لم تنقل، ولم تبق على معناها اللغوي، وإنما قيدت بمعنى معين في الشرع متضمن لذلك المعنى اللغوي، إذ الشارع يتصرف في اللغة تصرف أهل العرف، فيستعمل اللفظ تارة فيما هو

(١)مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، ٥٣٤/١.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى٥/١٧٨-١٧٩.

(٣)انظر: مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات١٣٥.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى٥/١٥٤.

(٥)انظر: روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسي الدمشقي، ٤٣٢/٢.

(٦)انظر: مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات١٣٣-١٣٧.

أعم من معناه في اللغة وتارة فيما هو أخص، ودلالة ألفاظ القرآن والسنة على معانيها من جنس دلالة لغة كل قـوم على ما يعرفونه ويعتادونه من تلك اللغة.[1]

وهذا القول وسط بين من يقول بالنقل الذي يلغي الصلة بين الاسم في الشرع والاسم في اللغة، ومن يقول بأن الاسم في الشرع واللغة واحد[2] .

ثانيًا: أن الألفاظ الشرعية لها حرمة، ومن تمام العلم أن يبحث عن مراد الرسول ﷺ بها؛ ليثبت ما أثبته وينفي ما نفاه من المعاني؛ فإنه يجب علينا أن نصدقه في كل ما أخبر ونطيعه في كل ما أوجب وأمر[3]، والاسم إذا بين النبي ﷺ حد مسماه لم يلزم أن يكون قد نقله عن اللغة؛ بل المقصود أنه عرف مراده بتعريفه هو ﷺ كيفما كان الأمر[4]، والأسماء التي علق الله بها الأحكام في الكتاب والسنة: منها ما عُرف حده ومسماه بالشرع أي: بتبيين الله ورسـوله: كاسم الإيمان، والإسلام، والكفر، والنفاق.[5] فمن حمل هذه الأسماء على غير مسماها، أو خصها ببعضه، أو أخرج منها بعضه فقد تعدى حدودها.[6]

ثالثًا: أنه يجب حمل الأسماء الشرعية على المعاني التي وردت مبينة في الشرع، أي: التي شرح المـراد منـها الله ورسوله، فلو أراد أحد أن يفسرها بغير ما بينه النبي ﷺ لم يقبل منه[7].

رابعًا: أن إهمال هذا الأساس في فهم مدلولات الأسماء يلغي حرمة الأسماء الشرعية، كما يفسد التصور في فهم مراد الله ورسوله،[8] وقد عدل أهل البدع عن ذلك، فطريقتهم إنما هي تفسير ألفاظ الكتاب والسنة برأيهم وبما فهموه وتأولوه من اللغة، والإعراض عن بيان الله ورسوله، فهم يعتمدون على العقل واللغة وكتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رءوسهم[9].

---

(١)انظر: الصواعق المرسلة، ٢/٧٤٢.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى١٩/٢٨٣، مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه لخالد محمد نـور،٢/١٠٩٧، قواعـد الأسمـاء والأحكام عند شيخ الإسلام٦٢-٦٦، دراسة د.عبد الحميد أبو زنيد لمسألة الأسماء الشرعية في تحقيقه لكتاب التقريب للباقلاني١/١٠٥-١٢٧، وانظر:التقريب والإرشاد للباقلاني١/٣٨٧-٣٩٨، شرح الأصول الخمسة٧٠٤-٧٠٥، المختصر في أصول الدين ضـمن رسـائل العدل والتوحيد، ٣٨١، اللمع في أصول الفقه للشيرازي٤٣، شرح اللمع١٨١-١٨٥،البرهان في أصول الفقه للجويني٤٥-٤٧، الكاشف عن المحصول في علم الأصول للأصفهاني٢/٢١٥-٢٢٦، البحر المحيط في أصول الفقه٢/١٥٨-١٦٦، موقف شيخ الإسلام من المعتزلـة، د.قدرية عبد الحميد٥٧٨-٥٧٩، ٥٨٢-٥٨٣.

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى ١٢ / ١١٣-١١٤.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى ١٩/٢٣٦.

(٥)انظر: مجموعة الفتاوى ١٩/٢٣٥.

(٦) انظر:إعلام الموقعين لابن القيم١ /٢٠٢-٢٠٣،جهود الإمام ابن القيم-رحمه الله- في تقرير مسائل الإيمان، لهشام الحوسني ١/١٠٢

(٧)مجموعة الفتاوى٧ /٢٨٦-٢٨٧.

(٨) انظر:قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام،٦٦.

(٩) انظر: مجموعة الفتاوى ٧ /١١٨-١١٩، ٢٨٦-٢٨٨.

خامسًا: أن من أعظم أسباب الغلط في فهم كلام الله ورسوله أن ينشأ الرجل على اصطلاح حادث فيريد أن يفسر كلام الله بذلك الاصطلاح، ويحمله على تلك اللغة التي اعتادها!![1]،وهذا من الجهل بحدود ما أنزل الله علـــى رسوله. وقد ذم الله تعالى في كتابه من ليس له علم بحدود ما أنزل الله على رسوله؛ فإن عدم العلم بـــذلك مســـتلزم **مفسدتين عظيمتين**:

إحداهما:أن يدخل في مسمى اللفظ ما ليس منه فيحكم له بحكم المراد من اللفظ، فيساوي بين ما فرق الله بينهما.

والثانية:أن يخرج من مسمى اللفظ بعض أفراده الداخلة تحته، فيسلب عنه حكمه فيفرق بين ما جمع الله بينهما.[2]

والخلاصة: أنه يجب الرجوع في مسميات الأسماء الشرعية إلى بيان الله ورسوله فإنه شافٍ كافٍ.[3]

---

(١)انظر: مجموعة الفتاوى ١٢/١٠٦-١٠٧.

(٢)انظر: الرسالة التبوكية لابن القيم ١١، طبعة أخرى باسم زاد المهاجر إلى ربه٣٢-٣٣.

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى ٧ /٢٨٧.

وبعد عرض التعريف بالرازي وتفسيره، والتعريف بالأسماء والأحكام، ومنهج الرازي في الاستدلال على مسائل الأسماء والأحكام أخلص إلى ما يلي:

النتائج:

١- عاش الرازي في حقبة من أدوار الفتن والاضطرابات والانهيار والضعف السياسي.

٢- انعكست اضطرابات الحياة السياسية -في عصر الفخر الرازي- على الأحوال الاجتماعية؛ فانقسم المجتمع إلى طبقات وابتلي أكثر الناس بالجوع والفقر.

٣- لم تكن سوء الأحوال السياسية والاجتماعية حجر عثرة في سبيل النشاط العلمي والثقافي في البلاد -في عصر الفخر الرازي- ؛ بل إن ذلك انعكس ايجابيًا على الحركة العلمية والثقافية؛ فنضجت ملكة البحث والتأليف في نفوس المسلمين؛ كما دبت روح التنافس بين الملوك والسلاطين على استجلاب العلماء والمفكرين إلى بلاطهم.

٤- علو نسب الرازي ورفعته؛ حيث يتصل نسبه بالخليفة الراشد أبي بكر الصديق[1] رضي الله عنه.

٥- نبوغ الرازي ناشئ عن ترعرعه في بيت علم وفضل، وشغفه بالعلم، وعلو همته.

٦- حظي الفخر الرازي بمكانة عالية عند الملوك والسلاطين، وبنيت له مدارس كثيرة في بلدان شتى، مما أدى إلى نشر صيته وذيوع شهرته.

٧- يمثل الرازي مرحلة خطيرة في مسيرة المذهب الأشعري؛ فهو من متأخري الأشعرية الذين استقصوا في كتبهم ما جاء به متقدمو المذهب وزادوا عليه.

٨- تطور المذهب الأشعري على يدي الرازي تطورًا ظاهرًا في الأصول والمناهج.

٩- للرازي اجتهادات في المذهب الأشعري كانت لها أثر في خروجه عن قول الأشعري إلى قول المعتزلة أو الجهمية أو الفلاسفة أو الصوفية.

١٠- الرازي من أكثر المتكلمين حيرة واضطرابًا، واضطرابه إنما نتج عن تعمقه في علمي الكلام والفلسفة واختلاطهما في فكره.

---

(١)أبو بكر الصديق بن أبي قحافة: عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو القرشي التيمي، صاحب رسول الله ﷺ في الغار وفي الهجرة، والخليفة بعده، كان أبو بكر رضي الله عنه من رؤساء قريش في الجاهلية، محببًا فيهم، مألفًا لهم، فلما جاء الإسلام سبق إليه، فكان أول من أسلم، وأسلم على يده جماعة من الصحابة، شهد أبو بكر بدرًا، وأحدًا، والخندق، والحديبية والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وبشره النبي ﷺ بالجنة، ومناقبه كثيرة جدًا، توفي سنة ثلاث عشرة. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر،٣٧٣-٣٨٠، أسد الغابة لابن الأثير،٣/٣١٠-٣٣١، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، ٤/١٠١-١٠٤.

١١- جَالت أقلام فخر الدين في فنون عديدة، فكثرت تصانيفه، حتى بلغت نحو مائتي مصنف؛ وتلـــك أمارة على سعة علمه.

١٢- للرازي وصيّة تدل على توبة وحسن اعتقاده؛ نص فيها على تعويله في طلب الدين على الكتـــاب والسنة، وذمه للطرق الكلامية والفلسفية.

١٣- تسمية تفسير الرازي بالتفسير الكبير هي من صنيع الرازي نفسه.

١٤- لم ينص الرازي على اسم تفسيره في أثناء تفسيره إلا أنه سماه بالتفسير الكبير في بعض كتبه.

١٥- التفسير الكبير من بدايته إلى نهايته من تأليف الرازي.

١٦- لا يمكن البت بتحديد تأريخ معين بدأ الرازي فيه بتأليف تفسيره ولا تأريخ معين انتهى فيه مـــن تأليفه.

١٧- يتضح من التواريخ التي وضعها الرازي في نهايات قسم من السور عند انتهائه من تفسيرها، أنـــه اشتغل بتأليف تفسيره الكبير على فترات متقطعة، وفي أماكن مختلفة، كما أنه لم يفسر سور القرآن الكريم حسب تسلسل السور كما هي في المصحف.

١٨- ألف الرازي تفسيره الكبير للتنبيه على أن الإكثار من استنباط الفوائد ونفائس المسائل أمر ممكـــن الحصول قريب الوصول بالنسبة له، وكبت بعض الحساد -أهل الجهل والغي والعناد- الذي استبعدوا قدرته على تحقيق ذلك!

١٩- اتسم تفسير الرازي بكثرة الاستنباطات والاستطرادات التي تبعد كثيرًا عن مجال التفسير.

٢٠- جمع الرازي في تفسيره بين المباحث الكلامية والفلسفية والدينية واللغوية، والفلكية، وضمنه محاولته للتوفيق بين الفلسفة والدين.

٢١- سلك الرازي في تأليف التفسير الكبير المنهج التحليلي المبني على طريقة التحليل التام والتفصـــيلي للنص القرآني، وما يتعلق به من مباحث أصولية وكلامية وفقهية ولغوية وبلاغية وكونيـــة وطبيـــة وغيرها.

٢٢- المقصود بالأسماء والأحكام أسماء الدين؛ مثل:مسلم ومؤمن وكافر ومشرك ومرتد ومنافق، وحكم كل اسم في الدارين.

٢٣- الخلاف في مسألة الأسماء والأحكام أوّل خلاف وقع في الأمة الإسلامية.

٢٤- ذكر الرازي مصطلح الأسماء والأحكام في تفسيره لكنه لم يحدد موضوعاته فيه؛ وإنما حـــددها في كتابيّه المحصل، ونهاية العقول.

٢٥- وافق الرازي أهل السنة والجماعة في مدلول مصطلح الأسماء والأحكام إلا أنه خالفهم في المنهج.

٢٦- مسائل الأسماء والأحكام عند الرازي من المسائل الأصول التي لا تُعلم إلا بالسمع، فلا يمكن الاستدلال عليها بالعقل!

٢٧- منهج الرازي في الاستدلال على مسائل الأسماء والأحكام مستقى من منهج المعتزلة!

٢٨- الرازي وإن وافق المعتزلة في أن مسائل الأسماء والأحكام لا تعلم إلا بالسمع إلا أنه خالفهم في حقيقة الأسماء الشرعية؛ حيث حملها على الحقيقة اللغوية.

٢٩- منهج الرازي في الاستدلال على مسائل الاعتقاد قائم على المنافاة بين العقل والنقل.

٣٠- لا منافاة عند أهل السنة والجماعة بين العقل والنقل أصلاً، ولا تضخيم للعقل في جانب وإهدار له في جانب.

٣١- المنهج الحق في الاستدلال على مسائل الاعتقاد هو منهج أهل السنة الذي يقوم على أساس أن النصوص الشرعية هي الأصل في الاستدلال على مسائل الاعتقاد، وأنه لا يمكن وجود مسألة اعتقادية ليس لها دليل شرعي، كما لا يمكن وجود مسألة اعتقادية لا تكون نصوص الكتاب والسنة كافية في الدلالة عليها،

٣٢- جماع منهج أهل السنة في الاستدلال على مسائل الاعتقاد أنهم لا يرون أمرًا يجب اعتقاده والإيمان به لم ترد به النصوص، كما أنهم لا يسلمون بإمكان التعارض بين العقل والنقل.

٣٣- الحق أنه ليس هناك أصل من أصول العقيدة يستقل العقل بإثباته أبدًا، كما أنه ليس هناك أصل منها لا يستطيع العقل إثباته أبدًا.

٣٤- جعل الرازي مذهبه العقدي حكمًا على النصوص النقلية.

٣٥- اتجه الرازي حيال النصوص الدالة على مسائل الأسماء والأحكام ثلاث اتجاهات؛ الإثبات، أو النفي والتأويل، أو التوقف والسكوت، والمعول على سلوكه لهذه الاتجاهات هو مذهبه الذي ارتضاه!

٣٦- مستند الرازي في جميع ما نفاه وتأوله من دلالة النصوص الشرعية إنما هو: عدم الاطلاع على حقيقته، وعدم الاكتفاء بقول الرسول ﷺ فصار إلى النفي والتأويل!

٣٧- الرازي ومن على شاكلته من أهل البدع والأهواء جعلوا النصوص النقلية الصحيحة الدالة على مسائل الأسماء والأحكام عضين؛ فقد أقروا ببعضها وأنكروا بعضها من غير برهان مبين!

٣٨- بالجمع بين النصوص من الآيات والأخبار يكون البيان من الله ورسوله حاصلاً، وتقوم الحجة على الناس بالرسالة؛ إذ على الناس أن يؤمنوا بالكتاب كله، ولا يؤمنوا ببعض ويكفروا ببعض.

٣٩- دلالة ألفاظ القرآن والسنة على معانيها من جنس دلالة لغة كل قوم على ما يعرفونه ويعتادونه من تلك اللغة.

٤٠- الأصل في الأسماء التي وردت في الشرع عند الرازي حملها على الحقيقة اللغوية.

٤١- الحق أن الأصل في الأسماء الشرعية حملها على مراد الله ومراد رسوله ﷺ.

٤٢– مراد الله ورسوله من الأسماء الشرعية تحتمله اللغة؛ فلم يأت في الكتاب ولا في السنة ما لا تحتمله اللغة؛ غير أن اللغة خصصها الشرع، وعليه: فالشرع جاء بمعان تحتملها اللغة لكنه خصصها.

وهذا يكتمل –بحمد الله وتوفيقه– التعريف بالرازي وتفسيره، والتعريف بالأسماء والأحكام، ومنهج الرازي في الاستدلال على مسائل الأسماء والأحكام؛ وأنتقل بعد ذلك –بعون الله– إلى بيان موقف الرازي من أسماء المدح والذم الشرعية والمسائل والأحكام المتعلقة بها؛ مبتدئة بذكر موقفه من أسماء المدح الشرعية والمسائل والأحكام المتعلقة بها.

الباب الأول: موقف الرازي من أسماء المدح الشرعية والمسائل والأحكام المتعلقة بها

-عرض ونقد-

وفيه فصلان:

الفصل الأول: موقف الرازي من الإيمان والإسلام والعلاقة بينهما -عرض ونقد- .

الفصل الثاني: موقف الرازي من المسائل المتعلقة بالإيمان والإسلام والأحكام المترتبة عليهما -عرض ونقد-

الفصل الأول: موقف الرازي من الإيمان والإسلام والعلاقة بينهما

-عرض ونقد-

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: موقف الرازي من معنى الإيمان -عرض ونقد- .

المبحث الثاني: موقف الرازي من معنى الإسلام والعلاقة بينه وبين الإيمان -عرض ونقد- .

المبحث الأول: موقف الرازي من معنى الإيمان -عرض ونقد-

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الرازي من معنى الإيمان.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من معنى الإيمان على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

المطلب الأول: موقف الرازي من معنى الإيمان.

أ-الإيمان في اللغة عند الرازي:

قرر ابن الخطيب في مواطن من كتبه أن الإيمان في اللغة موضوع لمطلق التصديق[1]، يقول:(الإيمان في أصل اللغة عبارة عن التصديق)[2] ويقول: (معنى الإيمان في اللغة: التصديق)[3]. ويقول: (الإيمان عبارة عن التصديق..في أصل اللغة). [4]

إلا أنك تجده في كتابه لوامع البينات يرجع لفظ الإيمان إلى مصدرين من فعلين، وهما: التصديق، والأمان، ويُقرُّ بأن لفظ الإيمان متضمن مع التصديق معنى الأمان، وعليه فالإيمان في اللغة هو التصديق الذي معه أمن، وليس مطلق التصديق[5]. يقول:(واعلم أن الإيمان في اللغة مصدر من فعلين: **أحدهما**: من التصديق، قال تعالى:﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا ﴾ يوسف: ١٧، أي: بمصدق لنا.

والثاني: الأمان الذي هو ضد الإخافة، قال تعالى:﴿وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴿٤﴾ ﴾ قريش: ٤ ، ومن المحققين في اللغة من قال: الإيمان أصله في اللغة هذا المعنى الثاني، وأما التصديق فإنما سمي إيمانًا؛ لأن المتكلم يخاف أن يكذبه السامع، فإذا صدقه فقد أزال ذلك الخوف عنه، فلا جرم سميّ التصديق إيمانًا)[6].

وعلى هذا فقد قرر الرازي بأن الإيمان في اللغة هو التصديق الذي معه أمن، وليس مجرد التصديق.

ب-الإيمان في عرف الشرع عند الرازي:

سرى ابن الخطيب في تعريفه للإيمان شرعًا على مذهبه الأشعري، حيث قرر (أن الإيمان في أصل اللغة عبارة عن التصديق... وإذا ثبت أن الأمر كذلك في أصل اللغة، وجب أن يبقى في عرف الشرع كذلك)[7]، لكنه (اختص

---

(١) انظر: المحصول في علم الأصول، ط. المكتبة العصرية ١/١٦٩.

(٢) التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ص١٠١)، المحصل، ط.دار التراث، ٥٦٧، مناقب الإمام الشافعي، ١٤٥، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٦).

(٣) نهاية العقول(٢/ق٢٠٥/ب).

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٦).

(٥)انظر: الفتاوى٧/٢٩١-٢٩٢، آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية لمحمد الشايع،٦٦٠-٦٦٣، منهج الإمام الشوكاني في العقيدة لعبد الله نومسوك،٥٩٧.

(٦) لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات للرازي،١٨٥، وانظر: التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص٢٣٤)، (مج١٠ ج٢٩ص٢٩٣).

(٧)التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ص١٠١)، وانظر: مناقب الإمام الشافعي، ١٤٥.

في استعمال الشرع بالتصديق بجميع ما قال الله وقال رسول الله ﷺ على سبيل التفصيل إن عُلم مفصلاً أنه قول الله أو قول الرسول، أو على سبيل الإجمال فيما لم يعلم)[(١)].

يقول: (الإيمان عبارة عن التصديق فخصصه الشرع بنوع معين من التصديق)[(٢)]، فهو (عبارة عن التصديق بكل ما عُرف بالضرورة كونه من دين محمد ﷺ مع الاعتقاد)[(٣)].

ويقول: (الإيمان..في نفسه شيء واحد وهو التصديق بالقلب)[(٤)].

وقد أكد هذا المعنى مرارًا؛ فقال: (الإيمان تصديق الله في كل ما أخبر عنه)[(٥)] وقال: (الإيمان عبارة عن التصديق بالقلب وعن المعرفة)[(٦)]، وقال:(الذي نذهب إليه: أن الإيمان عبارة عن التصديق بالقلب)[(٧)]، وقال:(مذهبنا أن الإيمان هو التصديق بالقلب .. وأنه معنى قائم بالقلب)[(٨)]، وقال: الإيمان (اسم للتصديق النفساني، وهو مذهبنا)[(٩)]، وقال: (الإيمان ليس إلا التصديق بالقلب)[(١٠)]، وقال:(وكفى الصدق فضيلة أن الإيمان ليس إلا التصديق)[(١١)(١٢)].

---

(١)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص٣٣)، وهو عين ما ذهب إليه الأشاعرة، انظر: المواقف للإيجي، ٣٨٤، شرح المواقف للجرجاني، ٣٥٢/٨، شرح جوهرة التوحيد للباجوري،٦٣، الإيمان بين السلف والمتكلمين لأحمد بن عطية الغامدي، ١٥١-١٥٢.

(٢)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٩٦)، وانظر: المحصول في علم الأصول، ط. المكتبة العصرية ١٦٩/١، ١٧١.

(٣)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٥)، وانظر: المحصل، ط.دار التراث، ٥٦٧.

(٤)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٢٩٧).

(٥)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٤٠-١٤١)، وانظر: الكاشف عن أصول الدلائل، للرازي، ٢٢، مناظرات جرت في بلاد ما وراء النهر، للرازي،٣٣.

(٦)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٢٢)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٣٢)،(مج٢ ج٥ص٢٠٨)،(مج٥ ج١٥ص١١٩-١٢٠)،(مج٨ ج٢٢ص٢٢٠).

(٧)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٥)، وانظر: التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص٤٠).

(٨)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١٢٨)، وانظر: التفسير الكبير (مج١ ج٢ص٦٨)، (مج٢ ج٤ص٧٢)، (مج٦ ج١٦ص٧٧)، (مج٧ ج٢٠ص١٢٣)،(مج٨ ج٢٢ص٤٥)،(مج١٠ ج٢٨ص١٤١-١٤٢).

(٩) نهاية العقول(٢/ق٢٠٥/ب)، وانظر: نهاية العقول(٢/ق٢١٧/أ)، (٢/ق٢١٩/أ).

(١٠) مناقب الإمام الشافعي، ١٤٥.

(١١)التفسير الكبير (مج٤ ج١٠ص١٧٢)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٤٢)، (مج١ ج٢ص٦٩)، (مج١ ج٣ص٨٤)،(مج١ ج٣ص١٣٤)،(مج١ ج٣ص٢٠١)،(مج٢ ج٤ص٦٤)،(مج٢ ج٤ص٨٤)،(مج٢ ج٤ص١٠٨)، (مج٢ ج٦ص٦٠)،(مج٣ ج٨ص١٢٣)،(مج٣ ج٩ص١٤٧)،(مج٥ ج١٤ص١٧٤)،(مج٥ ج١٥ص١١٨-١١٩)،(مج٥ ج١٥ص٢٣٤)،(مج٦ ج١٦ص١١٧)،(مج٦ ج١٦ص١١٩)،(مج٦ ج١٦ص٢٢٢)،(مج٦ ج١٨ص١٠١)،(مج٧ ج٢٠ص ١٢٣)،(مج٨ ج٢٣ص١٠٩)،(مج٨ ج٢٤ص٢١٦)،(مج٨ ج٢٤ص٢٣٠)،(مج٩ ج٢٥ص٣٣)،(مج٩ ج٢٥ص٤٠)،(مج٩ ج٢٥ص٢١٠-٢١١)،(مج٩ ج٢٥ص٢٤٢)،(مج٩ ج٢٧ص٩٦)،(مج٩ ج٢٧ص٢٤٥)،(مج١٠ ج٢٩ص٢٣٠)،(مج١٠ ج٢٩ص٢٦٢)،(مج١٠ ج٣٠ص ٤٥)،(مج١٠ ج٣٠ص١٤٧)،(مج١٠ ج٣٠ص١٥٤).

(١٢)انظر: الفكر الأخلاقي عند فخر الدين الرازي، إعداد: الحسين عبد الفتاح، ٢١٥-٢١٦، تفسير الفخر الرازي للكفر في القرآن الكريم، إعداد: محمد أحمد محمود، ٩٨/١.

وبعد عرض الحقيقة الشرعية للإيمان عند ابن الخطيب أعرض لموقفه من مفهوم التصديق، ومكانة النطق بالشهادتين، والعمل عنده، والقيود التي أرساها لإثبات مذهبه، وموقفه من النصوص التي تدل على دخول العمل في مسمى الإيمان، ثم تأثره بأقوال الفرق في الإيمان، وذلك فيما يلي:

أولاً: موقف الرازي من مفهوم التصديق:

عرض الرازي في كتابه الكاشف قولي الأشاعرة في معنى التصديق من غير ترجيح مذهبي، ولا تصحيح اختياري فقال: (الإيمان: هو التصديق. وفي عرف العلماء: هو تصديق الرسل في جميع ما أخبروا عنه في المعارف والأحكام. وهذا التصديق من المعاني النفسية. ثم إنه هل هو من قبيل كلام النفس، أو من جنس العلوم؟ فيه اختلاف بين علمائنا)[١].

وقد اختلف بيانه لمعنى التصديق في تفسيره، فعرفه مرة بالعلم، وذلك في معرض كلامه عن عمل قلب العبد، حيث يقول:(عمل قلبه وهو التصديق وهو لا يرى ولا يسمع وإنما يعلم)[٢]، ويقول:(العلم هو التصديق)[٣].

وعرفه أخرى بالحكم الذهني المغاير للعلم والاعتقاد أي: كلام النفس المغاير للعلم والاعتقاد، فقال:(ونفتقر هاهنا إلى شرح ماهية التصديق بالقلب، فنقول: إن من قال العالم محدث، فليس مدلول هذه الألفاظ كون العالم موصوفًا بالحدوث، بل مدلولها حكم ذلك القائل بكون العالم حادثًا، والحكم بثبوت الحدوث للعالم مغاير لثبوت الحدوث للعالم، فهذا الحكم الذهني بالثبوت أو بالانتفاء أمر يعبر عنه في كل لغة بلفظ خاص، واختلاف الصيغ والعبارات مع كون الحكم الذهني أمرًا واحدًا يدل على أن الحكم الذهني أمر مغاير لهذه الصيغ والعبارات؛ ولأن هذه الصيغ دالة على ذلك الحكم والدال غير المدلول،[٤] ثم نقول: هذا الحكم الذهني غير العلم)[٥].

ويقول:(الحكم الذهني مغاير للعلم والاعتقاد)[٦]، والدليل على ذلك:(أن القائل إذا قال: العالم قديم، فمدلول هذا اللفظ هو حكم هذا القائل بقدم العالم، وقد يقول القائل بلسانه هذا مع أنه يعتقد أن العالم ليس بقديم، فعلمنا أن

---

(١) الكاشف عن أصول الدلائل، للرازي، ٢٢.

(٢)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص٣١).

(٣) التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٠٥). وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٣ص٨٤).

(٤)هذه اللجلجات والجعجعات مبنية على مذهب الرازي ومن على شاكلته من الأشاعرة في الكلام، وأنه هو القول القائم بالنفس، وتدل عليه العبارات، وما يصطلح عليه من الإشارات!! انظر: كتاب الإرشاد للجويني، ٤٦، ٤٧-٤٨، وهذا يدل على أن قول الرازي في مسمى الإيمان، مستمد من قوله في مسألة الكلام، حيث حصر الكلام في المعنى النفسي دون الألفاظ، وحصر الإيمان في التصديق النفسي، و لم يُدخل فيه الأقوال ولا الأعمال. انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة٣/١٣٤٩.

(٥)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٥).

(٦) الأربعين في أصول الدين، ١٧٠، ط. دار الجيل، وانظر: موسوعة مصطلحات الإمام فخر الدين الرازي، د.سميح دغيم، ٢٨٠-٢٨١.

الحكم الذهني حاصل، والاعتقاد غير حاصل، فالحكم الذهني مغاير للاعتقاد)[1]، و(لأن الجاهل بالشيء قد يحكم به، فعلمنا أن هذا الحكم الذهني مغاير للعلم، فالمراد من التصديق بالقلب هو هذا الحكم الذهني) [2].

وقد لخص هذا الدليل بقوله: (قد يحكم الإنسان بما لا يعلمه ولا يعتقده ولا يظنه؛ فإذًا الحكم الذهني... مغاير لهذه الأمور)، [3] وهذا (الحكم الذهني..هو الذي يسميه المتكلمون بكلام النفس)[4]، فـ(المراد من التصديق بالقلب: الكلام القائم بالنفس)[5].

كما بين الرازي أن (التصديق..هو أن يحصل في النفس صورة مخصوصة ثم إن النفس تحكم عليها؛ إما بوجود شيء أو عدمه)[6]، وهو من باب فعل القلب[7](لأنه عبارة عن الحكم بثبوت شيء لشيء، وهذا الحكم فعل). [8]

وبهذا يظهر أن الرازي لم يستقر في مفهوم التصديق على قرار؛ فالتصديق عنده هو العلم، أو الحكم الذهني (كلام النفس) المغاير للعلم والاعتقاد!!

و لا غَرو فقد اختلف جواب –شيخه–الأشعري في معنى التصديق الذي هو تمام الإيمان عنده؛[9] فقال مرة هو المعرفة، وقال مرة التصديق: قول في النفس غير أنه يتضمن المعرفة ولا يوجد دونها!! [10]

---

(١)التفسير الكبير(مج١ ج١ص٢٦)، وانظر: خلق القرآن بين المعتزلة وأهل السنة، للرازي٥٤-٥٥.

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٥)، وانظر: تفسير الفخر الرازي للكفر في القرآن الكريم، ٩٧/١-٩٨.

(٣)نهاية العقول، (١/ق٢١٨/ ب).

(٤)التفسير الكبير (مج٦ ج١٨ ص١٩٠).

(٥)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٥)، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ص١٢).

(٦)التفسير الكبير(مج١ ج١ص١٤٩).

(٧)انظر: التفسير الكبير (مج١ ج٢ص٢٥)، (مج٤ ج١٢ص٢٢٩)، (مج٩ ج٢٥ص٢٦٥)، (مج٩ ج٢٦ص١٥)، (مج١٠ ج٢٨ص٨١)،(مج١٠ ج٢٨ص١٤٢).

(٨) شرح عيون الحكمة للرازي، ٢٧١/٢، وانظر: موسوعة مصطلحات الإمام فخر الدين الرازي، ١٦٨-١٦٩.

(٩) وهذا يدل على أن اضطراب الرازي في مفهوم التصديق إنما هو بداء من إمامه!!

(١٠) انظر: التسعينية، لابن تيمية، ٦٤٩/٢-٦٥٠، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام لعبد الله السند، ٢٤٠. وانظر: نهاية الإقدام للشهرستاني٤٧٢، كتاب المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام للكمال بن أبي شريف، ١٩٦/٢.

على أن القول بأن التصديق هو العلم[١] أو المعرفة هو في الحقيقة قول بمذهب جهم[٢] في الإيمان!! [٣]

ثانيًا: مكانة النطق بالشهادتين عند الرازي:

رغم إقرار ابن الخطيب بأن كلمة الشهادة(هي الكلمة التي بسببها ينتقل الكافر من الكفر إلى الإسلام)[٤]، وأن هذه الكلمة لا بد منها[٥]، إلا أنه يرى أن هذه الكلمة لا تدخل في مسمى الإيمان، بل هي مغايرة للإيمان؛ لأن الإيمان معنى قائم بالقلب.

يؤيد ذلك ما قرره في تفسير قوله تعالى:﴿ كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ﴾آل عمران: ٨٦، حيث يقول:(تقدير الآية: كيف يهدي الله قومًا كفروا بعد إيمانهم، وبعد الشهادة بأن الرسول حق، وقد جاءهم البينات؟! فعطف الشهادة بأن الرسول حق على الإيمان، والمعطوف مغاير للمعطوف عليه، فيلزم أن الشهادة بأن الرسول حق مغاير للإيمان؟! **وجوابه:** إن مذهبنا أن الإيمان هو التصديق بالقلب، والشهادة (هي)[٦] الإقرار باللسان، وهما متغايران، فصارت هذه الآية من هذا الوجه دالة على أن الإيمان مغاير للإقرار باللسان، وأنه معنى قائم بالقلب)[٧]. إلا أن (قول لا إله إلا الله ..لا بد منه)[٨]، إذ (الإيمان لا بد له من أمرين: **أحدهما: وهو الأصل: حصول المعرفة في القلب**، وإليه الإشارة بقوله تعالى:﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ محمد: ١٩.

وثانيها: الإقرار باللسان بالتوحيد، وإليه الإشارة بقوله تعالى:﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾ الإخلاص: ١، وذلك لأن قوله:﴿ قُلْ ﴾ للمكلف بأن يقول بلسانه ما يدل على التوحيد، ثم تأكدت هذه الدلالة بالسنة الغراء، وهي قوله

---

(١) عرف الرازي العلم بالمعرفة، فقال:(أما العلم فالمعرفة)، التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص٢٢). ولما كان من معاني التصديق عند الرازي العلم (=المعرفة) عرف الرازي الإيمان تارة بالعلم، وتارة بالمعرفة، وهذا قول جهم في الإيمان !!

(٢)جهم بن صفوان أبو محرز الراسبي، مولاهم، السمرقندي، الكاتب المتكلم، رأس الضلالة، ورأس الجهمية، كان صاحب أدب ونظر وذكاءٍ وفكر وجدال ومراء، ظهرت بدعته بترمذ، وقتله سالم بن أحوز المازني، في آخر ملك بني أمية، سنة١٢٨هـ، ذهب إلى أن الإيمان عقد بالقلب، وإن تلفظ بالكفر، وكان ينكر الصفات، وينزه الباري عنها بزعمه، ويقول: بخلق القرآن، ويقول: إن الله في الأمكنة كلها، ويقول: إن الثواب والعقاب والتكليف جبرٌ كما أن أفعال العباد جبرٌ، وكان السلف الصالح ﷺ من أشد الناس ردًا عليه لبدعه القبيحة، قال عنه الذهبي: الضال المبتدع، هلك في زمان صغار التابعين وقد زرع شرًا عظيمًا. انظر: سير أعلام النبلاء٥/٩٨، ط. دار إحياء التراث العربي، الوافي بالوفيات١١/١٦٠-١٦١، الأعلام للزركلي٢ / ١٤١.

(٣)انظر: الفرق بين الفرق٢١١، الفصل٢/١١١، الملل والنحل١/ ٩٩، ١٦٧، وانظر كذلك: التسعينية، لابن تيمية، ٢/٦٥٠.

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج١ص١٦٤).

(٥) انظر: التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص١٢٩).

(٦) في الأصل(هو)، ولعل الصواب ما أثبته!

(٧)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١٢٨).

(٨)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص١٢٩).

عليه السلام:"أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله"[1]. والسبب في أنه لا بد من هذا القول هو أن للإيمان أحكامًا بعضها يتعلق بالباطن، وبعضها يتعلق بالظاهر، (فما)[2] يتعلق بالباطن فهو أحكام الآخرة، وذلك متفرع على العلم الذي هو باطن عن الخلق، وما يتعلق بالظاهر فهو أحكام الدنيا، ولا يمكن إقامتها إلا بعد معرفتنا أنه مسلم، ولا معرفة إلا بالقول باللسان، **فصارت المعرفة ركنًا أصليًا في حق الله تعالى**، والقول ركنًا شرعيًا في حق الخلق، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ البقرة: ٢٢١)[3].

ويقول: (الإيمان الذي يمكن إدارة الحكم عليه هو الإقرار الظاهر)[4]؛لـ(أن عمل القلب غير معلوم، واجتناب الظن واجب، وإنما يُحكم بالظاهر)[5]، وعليه فـ(الإيمان عبارة عن الاعتقاد، والقول سبب لظهوره)[6].

(فإن قيل: فعلى هذا من أتى بالعقيدة الحقة، و لم يأت بالكلمة الطيبة، ينبغي أن يكون من أهل الرحمة، ولا يرحم الله إلا من قال لا إله إلا الله؟!

نقول: من كانت عقيدته حقّة لا بد وأن يأتي بالقول الطيب، فإن لم يُسمع لا يُحكم به؛ لأن العقيدة لا اطلاع لنا عليها، **فالقول دليل لنا**، وأما الله تعالى فهو عالم الأسرار)[7].

ولعل مما يوضح مكانة الشهادتين من الإيمان في نظر الرازي حديثه عن حكم من تم النظر ومات قبل النطق بالشهادة؛ حيث قرر أن (المكلف إذا تم النظر والاستدلال في معرفة الله، كما تم هذه المقدمات، و لم يجد في الوقت ما أمكنه أن يقول لا إله إلا الله، فها هنا لاشك أنه يكون مات مؤمنًا)[8]، بل الحق أن إيمانه يتم[9]؛ (لأنه أدى ما وجب عليه، و لم يجد مهلة للتلفظ بهذه الكلمة، فأما إذا وجد مهلة في الوقت يمكنه أن يقول فيها لا إله إلا الله، فلم يقلها ثم مات، فهذا الشخص هل مات مؤمنًا؟

---

(١) البخاري، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، قاله أبو حميد عن النبي ﷺ ، ص٨٥. ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، ويؤمنوا بجميع ما جاء به النبي ﷺ ، وأن من فعل ذلك عصم نفسه وماله إلا بحقها، ووكلت سريرته إلى الله تعالى، وقتال من منع الزكاة أو غيرها من حقوق الإسلام، واهتمام الإمام بشعائر الإسلام. ٥١/١-٥٢.

(٢) في أسرار التنزيل ط. ركابي، ١٨٢، (فيما)، وهو خطأ والتصحيح من ط. دار المسلم، ١٣٠.

(٣) أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ١٨٢، طبعة أخرى، ط. دار المسلم،١٣٠.

(٤)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٢٠٨).

(٥)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص١٤١).

(٦) معالم أصول الدين، ط.المكتبة الأزهرية للتراث، ١٣٨.

(٧)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٢٠١-٢٠٢).

(٨)لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات للرازي،١٢٨.

(٩)انظر: التفسير الكبير(ج٨ج٢٢ص٩-١٠).

من الناس من قال: إنه مات كافرًا؛ لأن صحة الإيمان والنجاة متوقفة على التلفظ بهذه الكلمة عند القدرة عليها،[1] والدليل عليه: أن فرعون كان عارفًا بدليل قوله تعالى:﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ الإسراء: ١٠٢، فمن قرأ بنصب (التاء) [2] [3] كان ذلك حكمًا من موسى عليه السلام بأنه عارف بالله، فثبت أنه كان عارفًا بربه، ثم إنه كان كافرًا، فثبت أن المعرفة لا تكفي في حصول الإيمان إلا إذا انضم إليها الإقرار.

ومنهم من قال: إنه مؤمن؛ لأنه حصل له العرفان التام، والدليل عليه قوله عليه الصلاة والسلام:"يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان"[4]، وهذا الشخص قلبه مملوء من الإيمان، فكيف لا يخرج من النار؟ **بلى؛ إنه يكون فاسقًا بترك الذكر باللسان)**[5].

و في ذلك (قال الشيخ الغزالي[6]: يُحتمل أن يُقال: اللسان ترجمان القلب، فإذا حصل المقصود في القلب، كان امتناعه من التلفظ جاريًا مجرى امتناعه من الصلاة والزكاة، وكيف يكون من أهل النار وقد قال عليه السلام: "يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان"، وقلب هذا الرجل مملوء من الإيمان؟!)[7].

---

(١)ذهب الجويني من الأشاعرة إلى أن من لم يعترف بلسانه مُعاندًا لم ينفعه علم قلبه وكان في حكم الله من الكافرين، انظر: العقيدة النظامية للجويني، ٢٥٨، وانظر: شرح جوهرة التوحيد، ٦٣، ٦٦.

(٢) في الأصل (الباء) وهو خطأ، ولعله تصحيف! والصواب ما أثبته.

(٣)اختلفت القرّاء في قراءة قوله:﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ ﴾ الإسراء: ١٠٢،فقرأ عامة قرّاء الأمصار ذلك بفتح التاء، على وجه الخطاب من موسى لفرعون، وقرأها الكسائي بالضم، على وجه الخبر من موسى عليه السلام عن نفسه، انظر: تفسير الطبري، ١٠٦/١٥، الحجة في القراءات السبع، للإمام ابن خالويه،٢٢١، النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ٣٠٩/٢، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرى، لعبد الفتاح القاضي، ١٨٩، القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، للشيخ محمد كريم راجح، ٢٩٢.

(٤)أخرجه بهذا اللفظ الترمذي في سننه، أبواب صفة جهنم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أن للنار نَفَسيْن وما ذُكِر من يَخرج من النار من أهل التوحيد، وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، ٣٤٥/٤-٣٤٦، ط. دار الغرب الإسلامي، وصححه الألباني-رحمه الله- في صحيح سنن الترمذي٣٢٣/٢. ومعناه في البخاري، كتاب الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان في الأعمال، ص ٨، ومسلم، كتاب الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار١٧٢/١.

(٥)لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات للرازي، ١٢٨-١٢٩. وانظر: أسرار التنزيل، ط. ركابي، ١٤٢-١٤٣، وَ ط. دار المسلم ، ١١١.

(٦)أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الغزالي، الشافعي، لم يكن للطائفة الشافعية في عصره مثله، يلقب بحجة الإسلام، ولد سنة خمسين وأربع مئة، لم يكن له علم بالآثار ولا خبرة بالسنن النبوية القاضية على العقل، حبب إليه إدمان النظر في كتاب رسائل إخوان الصفا، فهو فيلسوف، متصوف، قيل عنه: إنه بلع الفلسفة، وأراد أن يتقيأها فما استطاع! وقد ألف في ذم الفلاسفة كتاب التهافت، وكشف عوارهم، لكنه وافقهم في مواضع ظنًا منه أن ذلك حق، أو موافق للملة، توفي سنة خمس وخمس مئة، من مصنفاته: إحياء علوم الدين، الأربعين في أصول الدين، فضائح الباطنية، الاقتصاد في الاعتقاد، وغيرها، انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، ٢١٦/٤-٢١٩، سير أعلام النبلاء،٣٢٢/١٩-٣٤٦، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي ٧ /٢٢-٢٣.

(٧)التفسير الكبير(مج٨ج٢٢ص٩-١٠)، وانظر قول الغزالي: إحياء علوم الدين١٥/٢.

وعليه فـ(الامتناع عن النطق يجري مجرى المعاصي التي يؤتى بها مع الإيمان)[١]، والإتيان بـه مـع المعرفـة والإخلاص؛ به يكمل الإيمان[٢].

وبهذا يظهر أن الإقرار باللسان عند ابن الخطيب مغاير للإيمان؛ فليست الشهادتان –عنده–من الإيمان، وإنما هي سبب لظهوره، ودليل عليه، فهي شرط لإجراء الأحكام الدنيوية،[٣] وهي مكملة للإيمان ومن ثم فتاركها فاسق!!

ثالثًا: مكانة العمل عند الرازي:

مع تقرير ابن الخطيب بأن (تارك المأمور به مستحق للعقاب)[٤]، وأنه (يجب علينا الانقياد لتكاليف الله تعالى والخضوع لأوامره ونواهيه)[٥]، وإقراره بأن (العمل لا بد منه)[٦]؛ بقوله: (الإيمان لا بد معه من العمل الصـالح)[٧]، وقوله:(سائر الآيات ناطقة بأنه لا بد من العمل)[٨]، فقد أكد تعالى (أنه لا بد..من الطاعة)[٩]. وقوله: (عبـادة الله واجبة)[١٠]، وقوله:(العمل واجب على العبد)[١١]، وقوله:(تارك المأمور به عاص .. والعاصي يستحق العقاب)[١٢]، وقوله:(اعلم أنه يجب إظهار الفرائض من الصلاة والزكاة؛ لأنها شعائر الإسلام، وتاركهـا مسـتحق للعـن).[١٣] وقوله:(لا يحصل لأحد فضيلة ولا منقبة إلا إذا آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا)[١٤].

إلا أنه يرى أن (الأعمال مغايرة للإيمان)[١٥]، وأن (العمل الصالح خارج عن مسمى الإيمان)[١٦]، **وقد أكـد هذا المعنى، وأرساه، ودندن حوله كثيرًا:**

---

(١)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٧).

(٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ص٦٩).

(٣)وهذا مذهب جمهور الأشاعرة!! انظر:المسامرة في شرح المسايرة، ٢/١٧٨-١٧٩، شرح جوهرة التوحيد،٦٥.

(٤)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٤ص٤٠)، وانظر: التفسير الكبير(مج ٣ ج٨ص٢١٦)،(مج٨ ج٢٢ص١٠٩)،(مج٨ ج٢٤ص١١٢).

(٥)التفسـير الكـبير(مـج٣ ج٩ص١٥٩)، وانظـر: التفسـير الكـبير(مـج٦ ج١٦ص٢٠٤-٢٠٥)،(مـج٧ ج١٩ص١٢٤-١٢٥)،(مج٨ ج٢٣ص١٨٢)،(مج٩ ج٢٧ص١٢١-١٢٢)،(مج١٠ ج٣٠ص٢١١).

(٦)التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص١٩٠)، وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٦ص٣٩)،(مج٥ ج١٤ص١٥٨-١٥٩)،(مج١٠ ج٢٩ص٢٦٢).

(٧)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص١٢٩).

(٨)التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ص١٥٨).

(٩)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٢٦٢).

(١٠)التفسير الكبير(مج٧ ج١٩ص٦٠-٦١).

(١١)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٤٧).

(١٢)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ص١٥٣)،وانظر: التفسير الكبير (مج٨ ج٢٢ص١٠٩)،(مج٨ ج٢٤ص٤٠-٤١)،(مج١٠ ج٣٠ص١٦٧).

(١٣) التفسير الكبير(مج١١ ج٣٢ ص١١٥).

(١٤)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ص٥٣).

(١٥)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص٣٣). وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٢٦٢).

(١٦)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٦٢)، وانظر: التفسـير الكـبير(مـج٣ ج٧ص٩٦)، (مـج٣ ج٨ص٧٣)، (مـج٧ ج٢١ص٢٣٥)، (مج٨ ج٢٢ص٩٨)،(مج٨ ج٢٣ص٤٧)،(مج٨ ج٢٣ص٨٢)،(مج٨ ج٢٤ص٢٤)،(مج١١ ج٣٢ص٨٨).

فقال: (التوبة عزم على الترك والإيمان إقرار بالله تعالى وهما متغايران) [1]، وقال: (الإيمان غير العمل)[2]، وقال: (الأعمال الصالحة مغايرة للإيمان)[3]، وقال: (العمل الصالح مغاير للإيمان)[4]، وقال:(الأعمال غير داخلة في مسمى الإيمان)[5]، وقال:(الأعمال خارجة عن مسمى الإيمان)[6]، وقال:(الطاعات ليست داخلة في مسمى الإيمان)[7]، وقال:(من فضائل الصدق أن الإيمان منه لا من سائر الطاعات) [8]، وقال: (عمل الصالحات مغاير للإيمان زائد عليه)[9].

وقال: (فعل الواجب ليس بإيمان)[10]؛ (لجواز أن يكون أحد مؤمنًا ليس له عمل صالح)[11]. لكن (إذا آمن وعمل صالحًا كمل)[12].

وقال: (العمل الصالح به يكمل الإيمان)[13]، وهو (ثمرة الإيمان)[14] وهو(من شعائر الإيمان وشرائطه)[15]، (فإن اختل قيد العمل فهم الفسقة)[16].

وقال: (الذين أخلوا بالأعمال الصالحة..هم الفسقة)[17] وعلى هذا فـ (قد يكون مؤمنًا وإن لم يعمل

---

(١)التفسير الكبير(مج٧ج٢١ص٢٣٥)،وانظر: التفسير الكبير(مج٨ج٢٢ص٩٧-٩٨).

(٢)التفسير الكبير(مج٤ج١٠ص١٣٦)، وانظر: التفسير الكبير (مج٧ج٢٠ص١١٢)، (مج٧ج٢١ص٢٣٥)، (مج٩ج٢٥ص٣٣)،(مج٩ج٢٧ص٢٧٢).

(٣)التفسير الكبير(مج٧ج٢١ص١٧٥).

(٤)التفسير الكبير (مج٧ج٢١ص١٢١).

(٥)التفسير الكبير(مج١ج٢ص١٢٧)، وانظر: التفسير الكبير(مج١١ج٣٢ص٥١)،(مج١١ج٣٢ص٨٨).

(٦) معالم أصول الدين، ط. المكتبة الأزهرية للتراث،١٣٨.

(٧)التفسير الكبير(مج١١ج٣٢ص٥١).

(٨)التفسير الكبير(مج٦ج١٦ص٢٢٢).

(٩)التفسير الكبير(مج٩ج٢٧ص٢٧٢).

(١٠) نهاية العقول (٢/ق٢٠٨/ب).

(١١)التفسير الكبير(مج٩ج٢٥ص٢٤٢).

(١٢)التفسير الكبير(مج٩ج٢٥ص٢١٠)، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ج٢٨ص١٢٤-١٢٥)،(مج١٠ج٢٩ص٢٠٤).

(١٣)التفسير الكبير(مج٩ج٢٥ص١٢٩)، وانظر: التفسير الكبير (مج١ج١ص٢٦٣) ،(مج١ج١ص٢٦٩) ،(مج١ج٢ص٦٩)،(مج٥ج١٥ص١٠٧)،(مج٦ج١٧ص١٢٨)،(مج٩ج٢٥ص٢١٠)، (مج١٠ج٢٨ص١٢٤-١٢٥)،(مج١٠ج٢٩ص٢٠٤)،(مج١١ج٣٢ص٤٧-٤٨).

(١٤)التفسير الكبير(مج٩ج٢٥ص٣٣)، وانظر: التفسير الكبير(مج٩ج٢٥ص١٠٤)،(مج١١ج٣٢ص٤٧-٤٨)، معالم أصول الدين، ط. المكتبة الأزهرية للتراث، ١٣٩.

(١٥)التفسير الكبير(مج٧ج٢٠ص١٨٣)، وانظر: التفسير الكبير(مج٥ج١٤ص٢٠٦).

(١٦)التفسير الكبير(مج١ج١ص٢٦٣)، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ج٣٠ص٢٠٣)، لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات، ٧٣.

(١٧)التفسير الكبير(مج١ج١ص٢٦٩).

الصالحات)[1] ؛ فـ(الأعمال من ثمرات الإيمان وتوابعه، وتوابع الشيء قد يُطلق عليها اسم الأصل على سبيل المجـاز، وإن كان يبقى الاسم مع فوات تلك التوابع، كما أن أغصان الشجرة قد يُقال: إنها من الشجرة، مع أن اسم الشجرة باقٍ بعد فناء الأغصان. فكذا هاهنا)[2].

وبهذا يظهر أن الرازي وإن أقر بأن العمل لا بد منه، إلا أنه يرى أن الأعمال الصالحة -سواءً كانت أعمـالاً للجوارح أو للقلوب- ليست داخلة في ماهية الإيمان، ولا جزءً منه، وإنما هي شرط كمال، وثمرة للإيمان، فمن أتى بها فقد حصّل الكمال، ومن تركها بالكلية فهو مؤمن فاسق؛ فلا يفقد الإيمان فاقدها؛[3] لأنه ما دام الأصل باقيًـا فـإن الإيمان باقٍ!!

رابعًا: القيود التي وضعها الرازي لإثبات مذهبه:

بعد أن قرر الرازي مذهبه في تعريف الإيمان بالتصديق، أراد أن يشد بنيانه؛ فوضع قيودًا أربعةً لإثباتـه، زيادة في التأسيس والتأكيد.

يقول:(**الإيمان**: عبارة عن التصديق بكل ما عُرف بالضرورة كونه من دين محمد ﷺ مع الاعتقاد؛ **فنفتقر في إثبات هذا المذهب إلى إثبات قيود أربعة**)[4]:

أما القيد الأول فقد جعله في بيان الأدلة على مذهبه، فقال:(**القيد الأول: أن الإيمان عبارة عن التصديق ويدل عليه وجوه**) [5]:

الدليل الأول: الاحتجاج بأصل اللغة:

يقول:(الإيمان في أصل اللغة عبارة عن التصديق)[6]، (فلو صار في عرف الشرع لغير التصديق لزم أن يكـون المتكلم به متكلمًا بغير كلام العرب، وذلك ينافي وصف القرآن بكونه عربيًا) [7].

ويقول:(معنى الإيمان في اللغة: التصديق، فوجب أن يكون معناه في الشرع أيضًا كذلك. وإنما قلنا أن معناه في اللغة التصديق؛ **لاتفاق أهل اللغة على أن معنى قول القائل: فلانٌ يُؤمن بكذا. أي: يُصدق به**، قال الله تعالى:﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾ ﴾ يوسف: ١٧، أي: بمُصدق لنا، وإذا قُلنا: فلان يُؤمن بالحشر والنشر. لم يُفهم منه إلا

---

(١)نهاية العقول(٢/ق٢٠٦/ب).

(٢) مناقب الإمام الشافعي، ١٤٧، وانظر: معالم أصول الدين، ط. المكتبة الأزهرية للتراث، ١٣٩، التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص٣٣)،(مج٩ ج٢٥ص١٠٤).

(٣)وهذا مذهب الأشاعرة!! انظر: كتاب الانتصاف لابن المنير بذيل تفسير الكشاف، ٢٢/١، شرح جوهرة التوحيد، ٦٥-٦٦، المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف في ضوء ما ورد في كتاب الانتصار لابن المنير عرض ونقد، لصالح الغامدي، ١٦٣/١.

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٥).

(٥)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٦).

(٦) مناقب الإمام الشافعي ١٤٥.

(٧)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٦).

أنه مصدق بذلك معترف به، وإنما قلنا: إنه لما كان معناه في اللغة ذلك وجب أن يكون معناه في الشرع ذلك أيضًا لوجهين:

أحدهما: أن معناه في الشرع لو كان غير معناه في اللغة لما خاطب الله تعالى العرب بلسانهم، وذلك باطل؛ لقوله تعالى:﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾ إبراهيم: ٤، وقوله تعالى:﴿ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ ﴾ الزمر: ٢٨، وقوله:﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴿١٩٥﴾ ﴾ الشعراء: ١٩٥.

وثانيهما: أن أكثر الألفاظ دورانًا على ألسنة المسلمين لفظ الإيمان والإسلام، فلو كانا منقولين عن أصلهما لوجب أن يُبين الله تعالى ذلك لرسوله، ويُبين الرسول عليه السلام ذلك للأمة بيانًا ظاهرًا، ويُنقل نقل مثله من الفرائض التي وقع النص عليها، ومست الحاجة إليها، ولو كان كذلك لاشترك الناس في العلم به كما اشتركوا في العلم بأمثاله)[١]، و(لتوفرت الدواعي على معرفة ذلك المسمى و لاشتهر وبلغ إلى حد التواتر)[٢]، (فلما لم يكن كذلك ثبت أن معناه في الشرع نفس معناه في اللغة)[٣]، و(أنه بقي على أصل الوضع)[٤].

الدليل الثاني: الاحتجاج بالآيات والأخبار:

يقول الرازي:(**أما الآيات فمنها: الآيات الدالة على أن محل الإيمان هو القلب**)[٥]، فـ(الله تعالى كلما ذكر الإيمان في القرآن أضافه إلى القلب)[٦]، (وذلك يدل على مغايرة الإيمان لأعمال الجوارح، قال الله تعالى:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ ﴾ المجادلة: ٢٢، وقال:﴿ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ ﴾ النحل: ١٠٦، وقوله:﴿ شَرَحَ ٱللَّهُ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ ﴾ الزمر: ٢٢، وكان عليه السلام يقول:"يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك"[٧]، وقال عليه السلام لأسامة[٨] حين قتل من قال لا إله

---

(١) نهاية العقول(٢/ق٢٠٥/ب-ق٢٠٦/أ).

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٦).

(٣) نهاية العقول(٢/ق٢٠٥/ب-ق٢٠٦/أ)، وانظر: التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ص١٠١)،(مج٩ ج٢٥ص٣٣).

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٦).

(٥)نهاية العقول(٢/ق٢٠٦/ب). وانظر: المحصول، ط. الكتبة العصرية، ١/١٧٠ ، معالم أصول الدين، ط. دار الفكر اللبناني، ٩٥.

(٦)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٦). وانظر: مناقب الإمام الشافعي، ١٤٦.

(٧)أخرجه أحمد في المسند، رقم(١٣٦٣٠)١١/٢٥٠، ورواه ابن ماجه في سننه، كتاب الدعاء ، باب دعاء رسول الله ﷺ، ٤/٢٦٥، ورواه الترمذي في سننه ،كتاب القدر عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أن القلوب بين أصبعي الرحمن،٤/٣٩٠-٣٩١، ط.دار الكتب العلمية، وقال: "وفي الباب عن النواس بن سمعان، وأم سلمة، وعبد الله، بن عمرو، وعائشة، وهذا حديث حسن، وهكذا روى غير واحد عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس، وروى بعضهم عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر عن النبي ﷺ، وحديث أبي سفيان عن أنس أصح". وأخرجه الحاكم في المستدرك، رقم(٣١٩٩)،٢/٣٤٥-٣٤٦،وقال:"هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه هكذا، إنما تفرد مسلم بإخراج حديث عبد الله بن عمرو: " قلوب بني آدم " "، وصححه الشيخ الألباني -رحمه الله-، انظر: صحيح سنن الترمذي٢/٢٢٥، صحيح سنن ابن ماجه٢/٣٢٥.

(٨)أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل بن عبد العزى الكلبي، مولى رسول الله ﷺ، كان يُسمى حِب رسول الله ﷺ، أَمَّره ﷺ على جيش عظيم، ومات قبل أن يتوجه أسامة إليه، فأنفذه أبو بكر رضي الله عنه، وكان عمر رضي الله عنه يحبه ويكرمه ويفضله في العطاء على ولده عبد الله
=

إلا الله:" هلا شققت عن قلبه"[(١)] [(٢)])[(٣)]، ومنها: (قوله:﴿ وَٱرۡتَابَتۡ قُلُوبُهُمۡ ﴾ التوبة: ٤٥، [فهو] يدل على أن محل الريب هو القلب فقط، ومتى كان محل الريب هو القلب كان محل المعرفة والإيمان أيضًا هو القلب؛ لأن محل أحد الضدين يجب أن يكون هو محلاً للضد الآخر)[(٤)]، وعليه فـ(محل المعرفة والكفر القلب[(٥)]) [(٦)].

(ومنها: **الآيات الدالة على أن الأعمال الصالحة أمور مضافة إلى الإيمان**، وذلك يدل على كون الإيمان مغايرًا لها، قال الله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ البقرة: ٢٥، ﴿ وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ ﴾ طـه: ١١٢، ﴿ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا ﴾ التغابن: ٩، ﴿ وَمَن يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنٗا قَدۡ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ طه: ٧٥)[(٧)]، فالله تعالى (ذكر الذين آمنوا ثم وصفهم بـأنهم عملوا الصالحات، وذلك يدل على أن العمل الصالح خارج عن مسمى الإيمان) [(٨)]. كما أنه تعالى(كلما ذكر الإيمان عطف الأعمال الصالحة عليه، والعطف يوجب التغاير ظاهرًا)[(٩)].

=

ابن عمر رضي الله عنه، مات في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب٤٦-٤٧، أسد الغابة،١/١٩٤-١٩٧، الإصابة في تمييز الصحابة، ١/٢٩.

(١)مسلم، كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، ١/٩٦-٩٧ .

(٢) أوقفني إيراد ابن الخطيب لهذين الحديثين ضمن إيراده للأدلة من القرآن على مذهبه في الإيمان، رغم أنه أفرد عنوانًا لذكر أدلته من الأخبار؛ فقال: (أما الأخبار..) نهاية العقول(٢/ق٢٠٦/ب)؛ وليس هذا بآخر عجائب المتكلمين في الاستدلال ورحم الله شيخ الإسلام حين قال: ((ومن المعلوم: أن المعظمين للفلسفة والكلام، المعتقدين لمضمونهما، هم أبعد عن معرفة الحديث وأبعد عن إتباعه...هذا أمر محسوس؛ بل إذا كشفت أحوالهم وجدتهم من أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحواله، وبواطن أموره وظواهرها، حتى لتجد كثيرًا من العامة أعلم بذلك منهم، ولتجدهم لا يميزون بين ما قاله الرسول وما لم يقله؛ بل قد لا يفرقون بين حديثٍ متواتر عنه، وحديث مكذوب موضوع عليه. وإنما يعتمدون في موافقته على ما يوافق قولهم، سواء كان موضوعًا أو غير موضوع؛ فيعدلون إلى أحاديث يعلم خاصة الرسول بالضرورة اليقينية أنها مكذوبة عليه عن أحاديث يعلم خاصته بالضرورة اليقينية أنها قوله، وهم لا يعلمون مراده .. حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يميز بين القرآن وغيره؛ بل ربما ذكرت عنده آية فقال: لا نسلم صحة الحديث!! وربما قال: لقوله عليه السلام كذا؛ وتكون آية من كتاب الله!! وقد بَلَغنا من ذلك عجائب، وما لم يبلغنا أكثر!)).مجموعة الفتاوى٤/٩٥-٩٦.

(٣)نهاية العقول(٢/ق٢٠٦/ب).

(٤)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٧٧).

(٥)يظهر في النص مذهب الرازي في الكفر، والكلام في مفهوم الكفر-عند الرازي ومن على شاكلته من المرجئة- فرع عن مفهوم الإيمان؛ فهم عندما حصروا الإيمان في القلب، حصروا الكفر في القلب، وسيأتي الكلام على ذلك في فصل مستقل إن شاء الله .

(٦)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٧٧). وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص١٧٢)،(مج٦ ج١٦ص٢٢٢).

(٧)نهاية العقول(٢/ق٢٠٦/ب)، وانظر: المحصول، ط. الكتبة العصرية، ١/١٧٠.

(٨)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص٧٣)، وانظر: التفسير الكبير(مج٨ج٢٣ص٤٧)،(مج٩ ج٢٧ص٢٧٢).

(٩) معالم أصول الدين، ط.المكتبة الأزهرية للتراث، ١٣٨، وَ ط. دار الفكر اللبناني ، ٩٥، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص١٢٧)، (مج١ ج٣ص١٦٢-١٦٣)، (مج٣ ج٧ص٩٦)، (مج٧ ج٢٠ص١١٢)، (مج٧ ج٢١ص١٢١)، (مج٧ ج٢١ص١٧٥)، (مج٧ ج٢١ص٢٣٥)،(مج٨ ج٢٢ص٩٨)،(مج٨ ج٢٤ص٢٤)،(مج٩ ج٢٥ص٣٣)،(مج١١ ج٣٢ص٥١)،(مج١١ ج٣٢ص٨٨)،مناقب الإمام الشافعي، ١٤٥، والمحصل، ط. مكتبة دار التراث، ٥٦٧.

(ومنها: **الآيات الدالة على مجامعة الإيمان مع المعاصي**)[1]، فالله (تعالى كثيرًا ذكر الإيمان، وقرنه بالمعاصي)[2]، فـ(أثبت الإيمان مع الكبائر، فقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ الأنعام: ٨٢)[3]؛ (وذلك يقتضي كونهم مؤمنين، مع كونهم لابسين بالظلم)[4]، (وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى﴾ الآية البقرة: ١٧٨ ، فسمى قاتل النفس عمدًا عدوانًا بالمؤمن، وقال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ الحجرات: ٩، فسمى الباغي مؤمنًا)[5]، وكذلك (قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ﴾ الأنفال: ٧٢، فأخبر الله تعالى أنهم مؤمنون وإن لم يُهاجروا، وقوله: ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ طه: ٧٥، فشرط مع الإيمان عمل الصالحات؛ وهو يدل على أنه قد يكون مؤمنًا وإن لم يعمل الصالحات[6]،..وقوله: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥﴾ الأنفال: ٥، فأخبر عنهم بكراهتهم إخراج الله تعالى له بالحق، مع أنه سماهم بالمؤمنين.

أما الأخبار فما روي أن جبريل عليه السلام أتى النبي عليه السلام وسأله عن الإيمان فقال:"أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر"[7]، وكل ذلك يدل على أن الإيمان صفة القلب)[8].

ومع أن الرازي قرر أن مسائل الأسماء والأحكام سمعية لا مجال للعقل فيها، إلا أنك تجده يستدل على مذهبه في تعريف الإيمان بالمعقول، فيقول:(وأما المعقول فهو: أن الأمة مجمعة على أن الإيمان شرط لسائر العبادات، وأن فساد العبادات لا يكون فسادًا للإيمان، وهذا يدل على المغايرة بين الإيمان، وبين هذه الطاعات.

وأيضًا: فالطاعات لو كانت إيمانًا لم يكن أحد من البشر كامل الإيمان؛ لأنه لا يستكمل كل الطاعات أحد من البشر.

وكذلك لو كانت المفترضات هي الإيمان لوجب أن لا يكون النبي عليه السلام كامل الإيمان؛ لأنه قد يفعل الصغائر. [9]

---

(١)نهاية العقول(٢/ق٢٠٦/ب)، المحصول، ط. الكتبة العصرية، ١/١٧٠.

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٦).

(٣) معالم أصول الدين، ط، دار الفكر اللبناني، ٩٦، وانظر: التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص٦٠-٦١).

(٤) نهاية العقول(٢/ق٢٠٦/ب)، وانظر: مناقب الإمام الشافعي١٤٦، المحصل، ط.مكتبة دار التراث، ٥٦٧.

(٥)معالم أصول الدين، ط، دار الفكر اللبناني، ٩٦. وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٥٢-٥٤)،(مج١٠ ج٢٨ص١٢٨)، المسائل الخمسون للرازي، ٦٩-٧٠، نهاية العقول(٢/ق٢٠٦/ب).

(٦)انظر: التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ص١١٢).

(٧)البخاري، كتاب: الإيمان، باب:سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان،١٤-١٥، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان،١/٣٦-٣٨.

(٨)نهاية العقول(٢/ق٢٠٦/ب).

(٩)هذه غفلة من الرازي عن مذهبه في عصمة الأنبياء؛ فإنه قد نص على (أن الأنبياء معصومون من جميع الذنوب). المسائل الخمسون، ٦٦، وقال: (المختار عندنا أنه لم يصدر عنهم الذنب حال النبوة البتة؛ لا الكبيرة، ولا الصغيرة). التفسير الكبير(مج١ ج٣ ص٨) وانظر: عصمة الأنبياء للرازي،٢٨، آراء فخر الدين الرازي العقدية في النبوة والرسالة-دراسة ونقد- لأحلام الوادي، ٤٩٥، فكر الإمام الرازي في =

وأيضًا: من آمن بالله تعالى ورسله ثم أدركه الموت في الحال قبل أن يفعل شيئًا من الطاعات وجب أن لا يُسمى مؤمنًا) [1].

وأيضًا: (قد تقرر في بدائه العقول: أن مسمى الشيء، إذا كان مجموع أشياء، فعند فوات أحد تلك الأشياء، لا بد وأن يفوت المسمى. فلو كان العمل جزءًا من مسمى الإيمان، لكان عند فوات العمل، وجب أن لا يبقى الإيمان. لكن الشافعي يقول: إن العمل داخل في مسمى الإيمان. ثم يقول:)[2] (الفاسق لا يخرج عن الإيمان، وهذا في غاية الصعوبة؛ لأنه لو كان الإيمان اسمًا لمجموع أمور فعند فوات بعضها فقد فات ذلك المجموع، فوجب أن لا يبقى الإيمان)[3]، فكان القول ببقاء الإيمان بعد (هذا مناقضة. بلى المعتزلة لما قالوا: العمل جزء مسماه، قالوا:)[4] (الفاسق يخرج عن الإيمان[5])[6]، لأنه (إذا فات العمل لم يبق اسم الإيمان؛ فكان هذا القول منتظمًا بعيدًا عن التناقض)[7].

هذا ولـمّا جعل الرازي القيد الأول في الأدلة الدالة على أن الإيمان مبقيٌّ على أصل الوضع، وأن معناه في الشرع نفس معناه في اللغة، وضع القيد الثاني، وجعله في الرد على من ألزمه أن يسير على وتيرة واحدة، فكما عوّل في معنى الإيمان على اللغة، فليعوّل في معنى التصديق على اللغة؛ فيكون المقصود بالتصديق–في حد الإيمان– التصديق باللسان كما قالت الكرامية.[8]

=

النبوات من خلال تفسيره مفاتيح الغيب، لأحمد محمد ليلة، ٤٧٥/٢، الإمام فخر الدين الرازي منهجه وآراؤه في المسائل الكلامية، لإبراهيم محمد إبراهيم، ٢٣١.

(١)نهاية العقول(٢/ق٢٠٦/ب–ق٢٠٧/أ).

(٢) مناقب الإمام الشافعي١٤٦، وانظر:معالم أصول الدين، ط، دار الفكر اللبناني، ٩٦.

(٣)معالم أصول الدين، ط، دار الفكر اللبناني، ٩٦، وانظر: مناقب الإمام الشافعي١٤٦–١٤٧.

(٤)مناقب الإمام الشافعي١٤٦.

(٥)انظر قول المعتزلة في اسم الفاسق الملي: التنبيه والرد ٤٤، كتاب العدل والتوحيد ونفي التشبيه عن الواحد الحميد للقاسم الرسي ضمن رسائل العدل والتوحيد، ٢٨٤، شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار، ١٣٩–١٤٠، ٦٩٧، ٧٠١، ٧١١، تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار، ٧٢–٧٣.

(٦)معالم أصول الدين، ط، دار الفكر اللبناني، ٩٦، وانظر: مناقب الإمام الشافعي١٤٦–١٤٧.

(٧)مناقب الإمام الشافعي١٤٦–١٤٧.

(٨)الكرامية: طائفة من طوائف المرجئة، وهم أتباع محمد بن كرام السجستاني، يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب، وأن الكفر هو الجحود والإنكار له باللسان، وأن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ كانوا مؤمنين على الحقيقة، وأن الله محل للحوادث، وأنه لا يحدث في العالم جسم ولا عرض إلا بعد حدوث أعراض كثيرة في ذات معبودهم. انظر: مقالات الإسلاميين٢٢٣/١، الفرق بين الفرق٢١٥–٢٢٥، التبصير في الدين ٩٣–٩٩، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين٦٧.

يقول:(**القيد الثاني: أن الإيمان ليس عبارة عن التصديق اللساني**، والدليل عليه قوله تعالى:﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ ﴾ البقرة: ٨، نفى كونهم مؤمنين، ولو كان الإيمان بالله عبارة عن التصديق اللساني لما صح هذا النفي)[١].

ويقول:(فإن قيل: فلماذا لا يجعلونه عبارة عن التصديق باللسان، كما قالت الكرامية؛ فإن أهل اللغة لا يعلمون من التصديق إلا ذلك!!

قلنا: لا نسلم أن أهل اللغة لا يعلمون من التصديق إلا القول اللساني، ألا ترى أنا لو قدرنا أنهم ما وضعوا صيغة "صدقت" لشيء من المعاني، بل كانت من الألفاظ المهملة، أو كانت موضوعة لمعنى آخر، لا لمعنى التصديق، لم يكن المتلفظ بهذه اللفظة بلسانه مصدقًا، والعلم بهذه القضية ضروري حاصل لكل العقلاء، فعلمنا أن العقلاء كلهم يعلمون بالضرورة أنه ليس التلفظ بهذه اللفظة هو التصديق، بل التصديق معنى هذه اللفظة، [لا] اللفظ الدال على ذلك المعنى! [٢]

وكيف ما كان، وجب الجزم بكون العقلاء عالمين بالضرورة بالتصديق النفساني، يؤكده قوله تعالى:﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ ﴾ البقرة: ٨ ، وقال تعالى:﴿ ۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾الحجرات: ١٤، ففي هذه الآيات التصديق باللسان حاصل، مع أنه تعالى حكم بنفي الإيمان، فعلمنا أن المراد به التصديق بالقلب[٣])[٤].

وبالقيدين السابقين عضد الرازي معتقده في أن الإيمان عبارة عن التصديق بالقلب؛ لكن لما عارضته المعتزلة بأنه يلزم على قوله أن يوصف بالإيمان كل مصدق بأمر من الأمور، سواءً كان مصدقًا بالله وبرسوله، أو بالجبت والطاغوت[٥]، وضع القيد الثالث ليقرر من خلاله أن الإيمان تخصص بسبب الشرع بتخصيص معين،

---

(١)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٦). وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٦ص٦٠).

(٢)هذه الجعجعة مبنية على مذهب الرازي في الكلام، وأنه هو القول القائم بالنفس دون الألفاظ، وهذا يدل على أن قول الرازي في مسمى الإيمان، مستمد من قوله في مسألة الكلام، حيث حصر الكلام في المعنى النفسي دون الألفاظ، وحصر الإيمان في التصديق النفسي، ولم يُدخل فيه الأقوال ولا الأعمال. انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة٣/١٣٤٩.

(٣) هذا معتمد الرازي في الرد على الكرامية، وقد رد عليهم في مواطن متعددة من تفسيره، انظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٦٠)، (مج١ ج٢ص٦٧)،(مج٢ ج٦ص٦٠)،(مج٣ ج٩ص٥٣)،(مج٤ ج١٢ص٦٩)،(مج٦ ج١٦ص٧٧)،(مج٦ ج١٦ص١١٩)،(مج٦ ج١٨ص ٢٢٤)،(مج٨ ج٢٢ص٩).

(٤) نهاية العقول(٢/ق٢٠٦/أ).

(٥)انظر: نهاية العقول(٢/ق٢٠٨/أ)، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، وبذيله كتاب تلخيص المحصل٢٣٨، المحصل، ط. مكتبة دار التراث، ٥٦٩، المحصول في علم أصول الفقه، ط. المكتبة العصرية ١/١٦٥. والحقيقة أن هذا الاعتراض المورَد على الرازي لا يختص به المعتزلة فحسب؛ وإنما يُعارِضه به سائر من قال: إن الإيمان يتعلق بالقلب واللسان والجوارح!! نظر: مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه٢/١١١٧-١١١٨.

فـ(عرف الشرع استقر على تخصيص اسم الإيمان بتصديق مخصوص، وليس ذلك تغييرًا للغة بل تخصيصًا للفظ ببعض مجاريه)[1].

يقول الرازي:(**القيد الثالث: أن الإيمان ليس عبارة عن مطلق التصديق؛ لأن من صدق بالجبت والطاغوت لا يسمى مؤمنًا**)[2].

ويقول في معرض جوابه عن اعتراض المعتزلة بأنه لو كان الإيمان في عرف الشرع عبارة عن التصديق، لكان كل من صدق الله تعالى أو الجبت والطاغوت مؤمنًا!؟ [3] (والجواب:..بأنا نخصصه ببعض التصديقات، والتخصيص أهون من التغيير)[4].

ويقول:(إنا نعترف بأن الإيمان في عرف الشرع ليس لمطلق التصديق؛ بل التصديق الخاص، **وهو تصديق محمد صلى الله عليه وآله وسلم في كل أمر ديني علم بالضرورة مجيئه به**)[5].

ومما تجدر الإشارة إليه أن تقييد الرازي أن يكون المؤمن به **مما عُلم بالضرورة مجيئه الرسولﷺ به**، المقصود منه: الضرورة الدينية التي شاعت وانتشرت حتى عرفها الخواص والعوام، ويدخل فيها –عند الرازي- ما عُرف بالخبر المتواتر،[6] دون ما عُرف بالاستدلال-على مذهبه-، وخبر الآحاد.

يقول الرازي في شرحه لمقصوده بالضرورة: (إن كل ما ينقل عن محمد ﷺ أنه ذهب إليه وقال به؛ فإما أن يعرف صحة ذلك النقل بالضرورة، أو بالاستدلال، أو بخبر الواحد.

أما القسم الأول: وهو الذي عرف بالضرورة مجيء الرسول عليه السلام به..مثاله:..وجود الصانع[7]، أو كونه عالمًا قادرًا مختارًا، أو كونه واحدًا، أو كونه منزهًا عن النقائص والآفات، أو ..نبوة محمد ﷺ أو صحة القرآن الكريم، أو.. الشرائع التي علمنا بالضرورة كونها من دين محمد ﷺ؛ كوجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج وحرمة الربا والخمر فـ[من أنكر]ذلك يكون كافرًا؛ لأنه ترك تصديق الرسول فيما علم بالضرورة أنه من دينه.

---

(١)نهاية العقول(٢/ق٢٠٨/أ-ب). وانظر: التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٩٥-٩٦)، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، وبذيله كتاب تلخيص المحصل٢٣٨، المحصل، ط. مكتبة دار التراث٥٦٩-٥٧٠، المحصول في علم أصول الفقه، ط. المكتبة العصرية ١٦٩/١.

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٦).

(٣)انظر: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، وبذيله كتاب تلخيص المحصل٢٣٨، المحصل، ط. مكتبة دار التراث، ٥٦٩، نهاية العقول(٢/ق٢٠٨/أ)، المحصول في علم أصول الفقه، ط. المكتبة العصرية ١٦٥/١.

(٤) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، وبذيله كتاب تلخيص المحصل٢٣٨، المحصل، ط. مكتبة دار التراث٥٦٩-٥٧٠، وانظر: نهاية العقول(٢/ق٢٠٨/أ-ب)، التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٩٥-٩٦)، المحصول في علم أصول الفقه، ط. المكتبة العصرية ١٧١/١.

(٥) المحصول في علم أصول الفقه، ط. المكتبة العصرية ١٧١/١ ، وانظر: التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٩٥-٩٦).

(٦)انظر: تفسير الفخر الرازي للكفر في القرآن الكريم١/١٢٨.

(٧) إيراد الرازي لمسألة وجود الله ضمن المسائل المعلومة بالضرورة غفلة ظاهرة عن مذهبه في أن معرفة الله نظرية، وإيجابه للنظر والاستدلال!

فأما الذي يعرف بالدليل أنه من دينه مثل كونه عالماً بالعلم أو لذاته، وأنه مرئي أو غير مرئي، وأنه خالق أعمال العباد أم لا؛ فلم ينقل بالتواتر القاطع لعذر مجيئه عليه السلام بأحد القولين دون الثاني؛ بل إنما يعلم صحة أحد القولين وبطلان الثاني بالاستدلال. فلا جرم لم يكن إنكاره ولا الإقرار به داخلاً في ماهية الإيمان فلا يكون موجبًا للكفر...وأما الذي لا سبيل إليه إلا برواية الآحاد؛ فظاهر أنه لا يمكن توقف الكفر والإيمان عليه). [1]

وبهذا القيد خص الرازي حد الإيمان فيما عُلم بالضرورة مجيء الرسولﷺ به فأخرج بذلك من حد الإيمان ما عُلم على مذهبه بالاستدلال، أو ما عُلم بخبر الواحد.

وقد أكد الرازي على هذا المعنى في القيد الرابع الذي نفى فيه أن يكون التصديق بصفات الله، من شرائط الإيمان!!!

يقول: (**القيد الرابع: ليس من شرط الإيمان التصديق بجميع صفات الله** ﷻ؛ لأن الرسول عليه السلام كان يحكم بإيمان من لم يخطر بباله كونه تعالى عالمًا لذاته أو بالعلم، ولو كان هذا القيد وأمثاله شرطًا معتبرًا في تحقيق الإيمان، لما جاز أن يحكم الرسول بإيمانه قبل أن يجربه في أنه هل يعرف ذلك أم لا؟!)[2].

ويقول في موطن آخر:(**كونه عالماً بالعلم أو لذاته وأنه مرئي أو غير مرئي، وأنه خالق أعمال العباد أم لا**[3]، **فلم ينقل بالتواتر القاطع لعذر مجيئه عليه السلام بأحد القولين دون الثاني، بل إنما يعلم صحة أحد القولين وبطلان الثاني بالاستدلال، فلا جرم لم يكن إنكاره، ولا الإقرار به داخلاً في ماهية الإيمان**)[4].

ويقول: (قال أهل الإنصاف المعتبر هو العلم بكل ما علم بالضرورة كونه من دين محمد ﷺ **فعلى هذا القول العلم بكونه تعالى عالمًا بالعلم أو عالمًا لذاته وبكونه مرئيًا أو غيره لا يكون داخلاً في مسمى الإيمان**)[5].

ثم ختم الرازي القيود التي وضعها لإثبات مذهبه قائلاً: (فهذا هو بيان القول في تحقيق الإيمان)[6].

---

(١)التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٣٧-٣٨).

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٧).

(٣) حقيق بالتنبه هنا: أن الرازي ناقض في هذا النص ما قرره في مطالبه العالية من أن المقصود من القدر الذي يجب الإيمان به هو الإقرار بخلق الله لأفعال العباد، يقول:(فلما أوجب..الإيمان بالقدر، وجب أن يكون المراد من القدر..الإيمان بأن الطاعات والشرور كلها من الله) المطالب العالية، ٢٢٢/٩، القضاء والقدر ١٩٤، دراسة وتحقيق الجزء التاسع في القضاء والقدر من كتاب المطالب العالية، ٢٩٠/٢-٢٩١، وانظر: موقف الرازي من القضاء والقدر في التفسير الكبير؛ لأختي،(موقف الرازي من المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر: مرتبة الخلق-خلق أفعال العباد-) ٢٤٤/١.

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٣٨)، وانظر: نهاية العقول(٢/ ق٢١٠/ب - ق٢١١/ أ).

(٥)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٥).

(٦)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٧).

والملاحظ هنا أن ابن الخطيب في بيانه المفصل لمذهبه في ماهية الإيمان نفى أن يكون التصديق بصفات الله من شرائط الإيمان، مع أنه قرر مرارًا في مواطن من تفسيره أن الإيمان بالله وصفاته معتبر في تحقيق ماهية الإيمان[1]!!

ومن ذلك؛ قوله:(إنه تعالى أطلق لفظ الإيمان، والإيمان يدخل تحته أقسام:)[2]، (أما القسم الأول: وهو الإيمان بالله، فاعلم أنه يشتمل على خمسة أقسام: معرفة الذات والصفات والأفعال والأحكام والأسماء)[3].

وقوله:(الإيمان بالله عبارة عن الإيمان بوجوده، وبصفاته، وبأفعاله، وبأحكامه، وبأسمائه)[4].

وقوله:(الإيمان عبارة عن معرفة الله تعالى بذاته، وصفاته، وأحكامه، وأفعاله)[5].

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية حين قال: ((**إن الله فطر عباده على الصحة والسلامة، وفساد الفطرة عارض، فقلّ من يوجد له كلام فاسد إلا وفي كلامه ما يبين فساد كلامه الأول ويظهر به تناقضه!!**))[6].

خامسًا: موقف الرازي من النصوص التي تدل على دخول العمل في مسمى الإيمان:

لما كانت النصوص المستفيضة تدل دلالة قوية على دخول العمل في مسمى الإيمان، فقد تناولها الرازي بتأويلات مستكرهة؛ لتوافق مذهبه، ومن ذلك:

١-تأويل النص بأن المقصود منه الإقرار والتصديق، أو حمله على سبيل الاستعارة (المجاز):

أ- قال في تفسيره لقوله تعالى:﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ المجادلة: ٤،(استدل من أدخل العمل في مسمى الإيمان بهذه الآية، فقال:

أمرهم بهذه الأعمال، وبين أنه أمرهم بها؛ ليصيروا بعملها مؤمنين، فدلت الآية على أن العمل من الإيمان. **ومن أنكر ذلك قال:** إنه تعالى لم يقل: ذلك لتؤمنوا بالله بعمل هذه الأشياء.

ونحن نقول: المعنى **ذلك لتؤمنوا بالله بالإقرار بهذه الأحكام**)[7].

---

(١)انظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٧)،(مج٢ ج٥ص٣٨-٣٩)،(مج٤ ج١١ص١٢٠)،(مج٨ ج٢٣ص١٠٦-١٠٧)،(مج٩ ج٢٧ص١٩١).

(٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ص٥٤).

(٣)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص٢٦٨).

(٤)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٣٠)، وانظر: أسرار التنزيل، ط. ركابي، ٣٩.

(٥)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص١٢٣).

(٦) منهاج السنة لابن تيمية،٣/٣٠٣.

(٧)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٢٦٢).

ب- قال جوابًا عن الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾البقرة: ١٤٣، (أنا لا نسلم أن المراد في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾البقرة: ١٤٣، أي: صلاتكم إلى بيت المقدس، بل المراد منه موضوعه اللغوي، وهو: التصديق بوجوب تلك الصلاة)[١].

وقال في موطن آخر: (إنا نحمل ذلك على الإيمان بتلك الصلاة، لا على نفس الصلاة)[٢].

وقال في موطن ثالث: (استدلت المعتزلة بقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾البقرة: ١٤٣، على أن الإيمان اسم لفعل الطاعات، فإنه تعالى أراد بالإيمان هاهنا الصلاة[٣]. **والجواب**: لا نسلم أن المراد من الإيمان هاهنا الصلاة؛ بل المراد منه التصديق والإقرار، فكأنه تعالى قال: إنه لا يضيع تصديقكم بوجوب تلك الصلاة. سلمنا أن المراد من الإيمان هاهنا الصلاة، ولكن الصلاة أعظم الإيمان وأشرف نتائجه وفوائده، فجاز إطلاق اسم الإيمان على الصلاة على سبيل الاستعارة من هذه الجهة)[٤].

ت- قال جوابًا عن الاستدلال بآية البينة الدالة على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان[٥]: (الإيمان له أصل وله ثمرات، والأصل هو الاعتقاد، وأما هذه الأعمال فقد يطلق لفظ الإيمان عليها كما يُطلق اسم أصل الشيء على ثمراته)[٦].

٢-تأويل النص بأن المقصود منه الزجر والوعيد والتهديد، دون حقيقة النفي:

أ- يقول: (أما قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾النور: ٢، فهو من باب التهييج والنهاب [و] الغضب لله تعالى ولدينه)[٧].

ب- ويقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾البقرة: ٢٧٨ - ٢٧٩، (المراد: المبالغة في التهديد، دون نفس الحرب)[٨].

ت- ويقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾﴾ النور: ١٧، (استدلت المعتزلة بقوله: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾﴾ على أن ترك القذف من الإيمان، وعلى أن فعل القذف لا يبقى

---

(١) المحصول في علم أصول الفقه١/١٧٠، ط. المكتبة العصرية، وانظر: نهاية العقول(٢/ق٢٠٨/أ).

(٢) المحصل، ط. مكتبة دار التراث، ٥٧٠.

(٣) لم أجد استدلال المعتزلة بهذه الآية على دخول العمل في مسمى الإيمان فيما وقفت عليه من كتبهم؛ وإنما استدلوا على ذلك بآيات أخرى. انظر: متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار،(١/٣١٢، ٣١٥)،(٢/٥١٥، ٥٢٣، ٦٩٨)، شرح الأصول الخمسة٧٠٦-٧٠٨.

(٤)التفسير الكبير(مج٢ ج٤ص١٠٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ص٤٣).

(٥) وهي قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴿٥﴾﴾ البينة: ٥.

(٦) معالم أصول الدين،ط. دار الفكر اللبناني،٩٦.

(٧)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ص١٤٨-١٤٩).

(٨)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٠٠).

معه الإيمان؛ لأن المعلق على الشرط عدم عند عدم الشرط.[1] **والجواب:** هذا معارض بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡ﴾النور: ١١، أي: منكم أيها المؤمنون، فدل ذلك على أن القذف لا يوجب الخروج عن الإيمان. وإذا ثبت التعارض حملنا هذه الآية على التهييج في الاتعاظ والانزجار)[2].

ث- ويقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ النساء: ٥٩،(ظاهر قوله: ﴿إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ يقتضي أن من لم يطع الله والرسول لا يكون مؤمنًا، وهذا يقتضي أن يخرج المذنب عن الإيمان؛ لكنه محمول على التهديد)[3].

ج- ويقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبۡتَلِيكُم بِنَهَرٖ فَمَن شَرِبَ مِنۡهُ فَلَيۡسَ مِنِّي وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ بِيَدِهِۦۚ﴾البقرة: ٢٤٩، (قوله: ﴿فَلَيۡسَ مِنِّي﴾ البقرة: ٢٤٩ ،كالزجر؛ يعني: ليس من أهل ديني وطاعتي)[4].

٣-تأويل النص بأن المقصود منه الأفاضل، والكُمل من الناس، أو كمال الإيمان وتمامه وشرائعه وثمراته.

ومن ذلك:

أ- قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ١ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ٢ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنِ ٱللَّغۡوِ مُعۡرِضُونَ ٣ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ٤ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ ٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ فَإِنَّهُمۡ غَيۡرُ مَلُومِينَ ٦ فَمَنِ ٱبۡتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡعَادُونَ ٧ وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ٨ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ ٩ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡوَٰرِثُونَ ١٠﴾ المؤمنون: ١ - ١٠، (ظاهر الآية وإن كان يفيد الحصر إلا أنه يجب حمل الظاهر على أن الكاملين من أهل الجنة هم الموصوفون بهذه الصفات...ونظير حمل هذا الحصر على حالة الكمال قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾ الأنفال: ٢)[5].

وقال في موطن آخر عند ذكره لآية المؤمنين الآنفة الذكر:(هل تدل الآية على أن هذه الصفات هي التي لها ولأجلها يكونون مؤمنين أم لا؟! **الجواب:** ادعى القاضي[6][7] أن الأمر كذلك، بناء على مذهبه: أن الإيمان اسم شرعي موضوع لأداء كل الواجبات. **وعندنا أن الآية لا تدل على ذلك؛** لأن قوله: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ١ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ٢﴾ المؤمنون: ١ - ٢، مثل: قد أفلح الناس

---

(١) انظر: متشابه القرآن٢/٥٢٢-٥٢٣.

(٢)التفسير الكبير(مج٨ج٢٣ص١٨١).

(٣)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص١٥٢). وانظر:التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٠٤)،(مج٥ ج١٥ص٢٣٥).

(٤)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ص١٨٠).

(٥) أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط. ركابي،٦٤٢.

(٦)يقصد القاضي عبد الجبار من المعتزلة على ما جرت عادته في التفسير.

(٧)انظر: قول القاضي في متشابه القرآن، ٢/٥١٥.

(الأزكياء)[1] العدول، فإن هذا لا يدل على أن الزكاة والعدالة داخلان في مسمى النـــاس. فكـــذا هاهنا!)[2].

ب- وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّاۚ ﴾ الأنفال: ٤، (والمقصود منه: كونهم كاملين في نتائج الإيمان وثمراته....وذلك الكمال هو فعـــل الطـــاعـــات، والاجـــتـــنـــاب عن المحرمـــات، ويدل عليه قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ الحجرات: ١٥، وقال عليه السلام: " الإيمان بضع وسبعون بابًا"[3])[4].

ت- وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ ﴾ البقـــرة: ٢٧٨، (لما دلّت الدلائل الكثيرة.. على أن العمل خارج عن مسمى الإيمان، كانت هذه الآية محمولة **على كمال الإيمان وشرائعه،** فكان التقدير: **إن كنتم عاملين بمقتضى شرائع الإيمان**)[5].

ث- وقال عند تفسير قولـــه تعـــالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ النـــور: ٦٢، (أي: يعملون بموجب الإيمان ومقتضاه)[6].

٤-إنكار دلالة الآيات على الحصر:

يقول جوابًا عن الاستدلال بقوله تعـــالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُواْ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ﴾ النور: ٦٢، (إنا لا نُسلم أن كلمة ''إنما'' للحصر، بل ذلك يجري مجرى ما يُقال: إنما النحاة البصريون، وإنما الرجل من يملك نفسه، على معنى: أن أفاضل النحاة هـــم البصـــريون، والرجل الكامل هو الذي يكون بالصفة المذكورة)[7].

---

(١)في الطبعة المعتمدة (الأذكياء)، وهو خطأ!! والتصحيح من ط.المطبعة الأميرية ٥٩١/٤.

(٢)التفسير الكبير(مج٨ج٢٣ص٨٢).

(٣)أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في مسنده بـــرقم(٩٧٠٩)،٢٩٩/٩، وَبـــرقم(٩٧١٠)،٣٠٠/٩، وَبـــرقم(٩٣٣٢)، ١٨٦/٩-١٨٧ والترمذي، أبواب الإيمان، باب ما جاء في استكمال الإيمان وزيادته ونقصانه، ط. دار الغرب الإسلامي، ٣٦٠/٤-٣٦١، وقال:''هـــذا حديث حسن صحيح''، وصححه الشيخ الألباني -رحمه الله-، انظر: صحيح سنن الترمذي، ٣٢٨/٢. وبنحوه أخرجه البخـــاري، كتـــاب الإيمان، باب أمور الإيمان، وقول الله ﷻ: ﴿ ۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾ البقرة: ١٧٧، وقوله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ﴾ المؤمنون: ١،ص٦، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان عدد شـــعب الإيمان وأفضلها وأدناها، وفضيلة الحياء، وكونه من الإيمان، ٦٣/١.

(٤) مناقب الإمام الشافعي١٤٩، وانظر: المحصل، ط. مكتبة دار التراث٥٦٩.

(٥)التفسير الكبير(مج٣ج٧ص٩٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ج١٢ص١٢٩)،(مج١١ج٣٢ص٤٧-٤٨).

(٦)التفسير الكبير(مج٨ج٢٤ص٣٩).

(٧) نهاية العقول(٢/ق٢٠٨/أ)، وانظر: المحصول في علم أصول الفقه١٧٠/١، ط. المكتبة العصرية.

ويقول عند تفسيره للآية الآنفة:(قال الجبائي[1]: هذا يدل على أن استئذانهم الرسول من إيمانهم، ولولا ذلك لجاز أن يكونوا كاملي الإيمان وإن تركوا الاستئذان، وذلك يدل على أن كل فرض لله تعالى واجتناب محرم من الإيمان. **والجواب**: هذا بناء على أن كلمة﴿إِنَّمَا ﴾ للحصر)[2].

وهكذا فقد وقع الرازي في التأويل ليسلم له مذهبه، لكنه مع ذلك قد غفل عن مذهبه في مواطن، حيث:

١- قرر دخول العمل في مسمى الإيمان!!

- فقال عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ النساء: ٦٥، (اعلم أن قوله تعالى:﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾النساء: ٦٥، **قسم من الله تعالى على أنهم لا يصيرون موصوفين بصفة الإيمان إلا عند حصول شرائط:**

أولها: قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾النساء: ٦٥، وهذا يدل على أن من لم يرض بحكم الرسول لا يكون مؤمنًا..

الشرط الثاني: قوله: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ ﴾ النساء: ٦٥،....و..المراد منه: أن يحصل الجزم واليقين في القلب بأن الذي يحكم به الرسول هو الحق والصدق.

الشرط الثالث: قوله تعالى:﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ النساء: ٦٥، واعلم أن من عرف بقلبه كون ذلك الحكم حقًا وصدقًا قد يتمرد عن قبوله على سبيل العناد، أو يتوقف في ذلك القبول، **فبين تعالى أنه كما لا بد في الإيمان من حصول ذلك اليقين في القلب فلا بد أيضًا من التسليم معه في الظاهر**، فقوله:﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ ﴾ النساء: ٦٥، المراد به: الانقياد في الباطن. وقوله:﴿وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ النساء: ٦٥، المراد منه: الانقياد في الظاهر!)[3].

- وقال عند تفسيره لقوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾المائدة: ١، (**يجب على جميع الخلق إظهار الانقياد لله تعالى في جميع تكاليفه وأوامره ونواهيه، فكان هذا العقد أحد الأمور المعتبرة في تحقق ماهية الإيمان**؛ فلهذا قال:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ المائدة: ١، يعني: يا أيها الذين التزمتم بإيمانكم أنواع العقود والعهود في إظهار طاعة الله، أوفوا بتلك العقود)[4].

---

(١)أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام، الجبائي البصري، شيخ المعتزلة، كان رأسًا في الفلسفة والكلام، متوسعًا في العلم، سيال الذهن، أخذ عنه: ابنه أبو هاشم، وأبو الحسن الأشعري، فقد كان الجبائي زوج أمه؛ ثم أعرض الأشعري عن طريق الاعتزال وتاب منه. وللجبائي طائفة من المعتزلة يعتقدون مقالاته يعرفون بالجبائية، مات بالبصرة سنة ثلاث وثلاث مئة، له تصانيف منها: الأسماء والصفات، والرد على ابن كلاب، والرد على المنجمين، ومن يكفر ومن لا يكفر، وغيرها. انظر: تاريخ الإسلام للذهبي ٧/٧٠-٧١، سير أعلام النبلاء ١٠/١٢٤-١٢٥، ط. دار إحياء التراث العربي، الوافي بالوفيات٤/٥٥.

(٢)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٤ص٣٩).

(٣)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص١٦٤-١٦٥).

(٤)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص١٢٣).

- وقال:(اتفق الكل على أن المراد من قوله:﴿ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ﴾البقـرة: ٢٢١، الإقرار بالشـهادة، والتـزام أحكـام الإسلام)[1].

- وقال عند تفسيره لقوله تعـالى:﴿ ۞ وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ ۚ قَالَ عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ ﴾ الأعـراف: ١٥٦، (التكاليف إما أن تكون متوجهة على مال الإنسان أو على نفسه؛ أما القسم الأول: فهو الزكاة وإليه الإشارة بقوله:﴿ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾، وأما القسم الثاني: فيدخل فيه ما يجب على الإنسان علمًا وعملاً، أمـا العلـم فالمعرفة، **وأما العمل فالإقرار باللسان والعمل بالأركان ويدخل فيها الصلاة، وإلى هذا المجموع الإشارة بقوله:﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴾**)[2].

٢- أقر بأن المراد من قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾البقرة: ١٤٣، يعني: صلاتكم!! وذلك في:

- تفسيره لقوله تعـالى:﴿ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ ﴾ الشـورى: ٥٢، فقـال:(﴿ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ ﴾ أي: القرآن، ﴿ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ ﴾ أي: الصلاة؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾البقرة: ١٤٣، أي: صلاتكم)[3].

- وقال في موطن آخر:(قوله تعالى:﴿ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٧﴾ ﴾ يس: ٧، يدخل فيه أنهم لا يصلون، كما قال تعـالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾البقرة: ١٤٣، أي: صلاتكم)[4].

٣- أقر بأن﴿ إِنَّمَا ﴾،﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾ للحصر!!

- فقال في تفسير قوله تعالى:﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٨﴾ ﴾ التوبة: ١٨،(فجعل عمارة المسجد دليلاً على الإيمان، بل الآية تدل بظاهرها على حصر الإيمان فيهم؛ **لأن كلمة ""إنما"" للحصر!**)[5].

- وقال في تفسير قوله تعـالى:﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ ﴾ الأنفال: ٢ - ٣، (اعلم أنه تعالى لما قـال:﴿ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١﴾ ﴾ الأنفـال: ١، واقتضى ذلك كون الإيمان مستلزمًا للطاعة، شرح ذلك في هذه الآية مزيد شرح وتفصيل، **وبين أن الإيمان لا يحصل إلا عند حصول هذه الطاعات، فقال:﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾** الأنفال: ٢ **الآية، واعلم أن هذه الآية تدل على أن الإيمان لا يحصل إلا عند حصول أمور خمسة..**)[6].

---

(١)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ص٦٠).

(٢)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص٢١-٢٢)، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص١٤٣).

(٣)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص١٩٠).

(٤)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص٤٤)، وانظر: التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص٨٢).

(٥)التفسير الكبير(مج٢ ج٤ص١٢).

(٦)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١١٧).

- وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗا ﴾ الأنفال: ٧٤، (فقوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾ **يفيد الحصر**)[1].

٤- بل جنح إلى قول المعتزلة فنفى الإيمان مع المعصية!!

- فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوۡمٗا نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ وَهَمُّواْ بِإِخۡرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٍۚ أَتَخۡشَوۡنَهُمۡۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَوۡهُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١٣ ﴾ التوبة: ١٣، (قوله: ﴿ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ معناه: أنكم إن كنتم مؤمنين بالإيمان وجب عليكم أن تقدموا على هذه المقاتلة، ومعناه: **أنكم إن لم تقدموا عليها وجب أن لا تكونوا مؤمنين!**)[2].

- وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ هود: ٨٦، (واعلم أن المعلق بالشرط عدم عند عدم الشرط؛ فهذه الآية تدل بظاهرها **على أن من لم يحترز عن هذا التطفيف فإنه لا يكون مؤمنًا!**)[3].

- وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ ۞ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا يَوۡمَ ٱلۡفُرۡقَانِ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٤١ ﴾ الأنفال: ٤١، (قال في آخر الآية: ﴿ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ ﴾ يعني: إن كنتم آمنتم بالله فاحكموا بهذه القسمة، وهو يدل على أنه متى لم يحصل الحكم بهذه القسمة، **لم يحصل الإيمان بالله!**)[4].

٥- كما تجده يقول بقول السلف؛ فيقرر أن نفي الاسم يكون لنقص فيه، لا لزواله بالكلية:

فيقول:(نفي الاسم عن الشيء لنقصه، كما قد روي من...قوله:" ليس بمؤمن من بات شبعانًا وجاره جائع"[5])[6]. فيفيد: أن من فعل ذلك فقد ترك الواجب الذي لا يتم الإيمان الواجب إلا به، وإن كان معه بعض إيمان.

---

(١)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص٢١٢).

(٢)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص٢٣٥).

(٣)التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ص٤٢-٤٣)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٨٨)،(مج٧ ج٢١ص١٩٧-١٩٨).

(٤)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٦٥).

(٥)الحديث بلفظ:" ليس بالمؤمن الذي يبيت شبعانًا وجاره جائع إلى جنبه" أخرجه:الحاكم في المستدرك، برقم(٧٣٨٦) ، ٢٨١/٤، وقال: ''هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه '' وقال الألباني رحمه الله: ''صحيح لغيره'' انظر:صحيح الترغيب والترهيب، ٦٨٤/٢.

(٦)التفسير الكبير(مج٢ ج٥ص٥٩).

سادسًا: تأثر الرازي بأقوال الفرق في الإيمان:

عرض الرازي لأقوال الفرق في الإيمان؛ فقال: (اختلف أهل القبلة في مسمى الإيمان في عرف الشرع، **ويجمعهم فرق أربع:**

الفرقة الأولى: الذين قالوا الإيمان اسم لأفعال القلوب والجوارح والإقرار باللسان، وهم المعتزلة والخوارج[1]..وأهل الحديث)[2].

(**الفرقة الثانية:** الذين قالوا الإيمان بالقلب واللسان معًا .. وهو قول أبي حنيفة[3] وعامة الفقهاء[4])[5].

(**الفرقة الثالثة:** الذين قالوا الإيمان عبارة عن عمل القلب فقط) [6]، و(ليس فيه إلا مذهبان:

أحدهما: أن يُجعل اسمًا للمعرفة؛ وهو مذهب..جهم بن صفوان[7] ..

والثاني: أن يُجعل اسمًا للتصديق النفساني وهو مذهبنا وقد عرفت الفرق بينه وبين الاعتقاد)[8].

الفرقة الرابعة: الذين قالوا الإيمان هو الإقرار باللسان فقط)[9]، وهم (الكرامية؛ فإنهم جعلوه اسمًا للتلفظ بالشهادتين[10])[11].

---

(١)انظر: الفصل، ٣/١٨٨-١٨٩، الموجز لأبي عمار الأباضي، ٢/٧٢-٧٤، الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية، ٣١٥-٣١٦.

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٤). وانظر: نهاية العقول(٢/ق٢٠٥/ب)، معالم أصول الدين، ط. دار الفكر اللبناني، ٩٦، المحصل، ط. مكتبة دار التراث ٥٦٧، ٥٧١.

(٣)أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي التيمي، الكوفي، مولى بني تيم الله بن ثعلبة، كان قوي الحجة، من أحسن الناس منطقًا،كريمًا في أخلاقه، جوادًا، فقيهًا، مجتهدًا محققًا، ولد سنة ثمانين في حياة صغار الصحابة ﭫ، ورأى أنس بن مالك ﮔ لما قدم عليهم الكوفة، وتوفي شهيدًا في سنة خمسين ومئة. قال عنه الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة. انظر: سير أعلام النبلاء،٦/٣٩٠-٤٠٣، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٨/ ٣٦.

(٤)انظر:الفقه الأكبر لأبي حنيفة ١٠، المقالات١/٢١٩-٢٢٠، شرح الفقه الأكبر للسمرقندي١٦، الفصل٢/١١١، ٣/١٨٨، منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر للقاري٢٥٠-٢٥٤، مجموعة الفتاوى٧ /١٩٥،٥٠٩، أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة للخميس٣٥٤.

(٥)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٤).

(٦)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٥).

(٧)انظر: الفرق بين الفرق٢١١، الفصل٢/١١١، الملل والنحل١/ ٩٩، مجموعة الفتاوى٧/١٩٥.

(٨) نهاية العقول(٢/ق٢٠٥/ب)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٥).

(٩)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٥).

(١٠)انظر: المقالات١/٢٢٣، الفرق بين الفرق٢٢٣، الفصل٢/١١٢، الملل والنحل١/١٣٠.

(١١)نهاية العقول(٢/ق٢٠٥/ب).

ومع أن الرازي قد صرح مرارًا بمذهبه في الإيمان: وأنه هو التصديق النفساني المغاير للعلم والاعتقاد، إلا أنك تجده قد غفل عن مذهبه:

١- **فجمع بين قوله وقول جهم** من غير تعرض لترجيح مذهبي، ولا تصحيح اختياري، حيث قال:(محل الإيمان هو القلب؛ والذي محله القلب: إما الاعتقاد، وإما كلام النفس، فوجب أن يكون الإيمان عبارة إما عن المعرفة، وإما عن التصديق بكلام النفس، والله أعلم!)[١].

٢- **بل عرف الإيمان بقول جهم** في أكثر من موضع، فقال: (الإيمان عبارة الاعتقاد)[٢]، وقال: (الإيمان هو المعرفة)[٣]، وقال: (المؤمن: هو المقر، وذلك الإقرار هو العلم)[٤]، وقال: (الإيمان به عبارة عن المعرفة به)[٥]، وقال: (وأما الإيمان: فهو عبارة عن صيرورة القلب عارفًا بأن واجب الوجود لذاته واحد، وأن ما سواه محدث مخلوق تحت تدبيره وقهره وتصرفه)[٦].

٣- **تأثر بالكرامية،** فجعل الإيمان هو قول لا إله إلا الله، حيث يقول: (قوله :﴿إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴿٨٧﴾﴾ مريم: ٨٧، نكرة في طرف الثبوت، وذلك لا يفيد إلا عهدًا واحدًا، فهذه الآية تدل على أن تلك الشفاعة تحصل بسبب عهد واحد..فوجب أن يكون ذلك العهد الواحد الذي يُفيد تلك الشفاعة هو الإيمان، وهو قول لا إله إلا الله)[٧].

٤- **عرف الإيمان بالمعرفة والإقرار باللسان متأثرًا بقول أبي حنيفة**[٨]، وذلك في مواطن، منها:

- قوله: (يدخل في الإيمان كل ما يجب من الاعتقاد بالقلب والإقرار باللسان)[٩].

---

(١)التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ص١٢٣).

(٢)معالم أصول الدين٩٥، ط. دار الفكر اللبناني.

(٣)التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ص٤٣).

(٤)التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ص٢٠٩)، وانظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز،٨٩.

(٥)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٢٢٠).

(٦)التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ص١٤٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢١٠)، (مج٢ ج٤ص٦٤)، (مج٢ ج٥ص٣٨-٣٩)،(مج٣ ج٧ص١٢٩)، (مج٣ ج٧ص١٢٩)، (مج٣ ج٨ص٨)، (مج٣ ج٨ص١١٤)، (مج٥ ج١٤ص١٧٤)، (مج٦ ج١٦ص٧٧)، (مج٦ ج١٦ص١١٩)، (مج٦ ج١٧ص٤١-٤٢)، (مج٦ ج١٧ص١٢٥)، (مج٦ ج١٨ص٢٢٤)، (مج٧ ج٢٠ص١٢٣)، (مج٩ ج٢٧ص١٩١)، (مج١٠ ج٣٠ص٢٣٩)، أسرار التنزيل، ط. ركابي، ١٣٣، ١٨٢، ٧٠٧-٧٠٨.

(٧) أسرار التنزيل، ط. دار المسلم، ٨٣، ط أخرى ط. ركابي١٠٩، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص١٩١)، كتاب عجائب القرآن للرازي، ٥٥.

(٨) ذهب إلى هذا القول من الأشاعرة الجويني، انظر: العقيدة النظامية، ٢٥٨، الإيمان بين السلف والمتكلمين١٥٢.

(٩)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ص٤٧).

- وقوله: (الإيمان: تنزيه بالجنان وتوحيد باللسان)[1].

- وقوله: (الإيمان عبارة عن التصديق بالقلب والإقرار باللسان)[2].

- وقوله: (إذا حصلت المعرفة بالقلب حصل الإقرار باللسان ظاهرًا وذلك هو الإيمان)[3].

٥- **عرف الإيمان بالقول والاعتقاد والعمل**، في غير ما موطن:

- فقال:(الإيمان لا يتم إلا بثلاثة أشياء معرفة في القلب، وقول باللسان، وعمل بالأبدان)[4].

- وقال:(الإيمان لا يتم إلا بعد ترك ما لا ينبغي من الأقوال والأعمال والعقائد، وبحصول ما ينبغي)[5].

- وقال: (اعلم أن الله وصف الجنة مرة بجنات عدن، ومرة بجنات النعيم، ومرة بدار السلام، وهذه الأوصاف الثلاثة إنما حصلت؛ **لأنك ركبت إيمانك من أمور ثلاثة: اعتقاد وقول وعمل**)[6]

- وقال: (الإيمان متعلق بثلاثة أشياء: معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالأركا**ن**)[7] ، **فإذا ترك** (العمل حصل الهلاك)[8].

بل قرر التلازم بين الظاهر والباطن، فقال (إنه ما لم يصر الظاهر مزينًا بالأعمال الصالحة فإنه لا يحصل في القلب نور الإيمان والمعرفة!)[9]، وقال:(أي مؤمن يُتصور أنه غير آت بالصالحات، بحيث لا يصدر عنه صلاة، ولا صيام، ولا صدقة، ولا إطعام؟!)[10]. فالإنسان (عقيدته الحقة وكلمته الطيبة لا يتركانه بلا عمل، فهذا أمر غير واقع وفرض غير جائز!!)[11]

كما قرر أن حال المؤمن (على خلاف حال المنافق، فإن المنافق..له قول بلا عمل، والمؤمن..له عمل ولا يقول به) [12].

بل وجعل عدم المداومة على العمل نفاقًا، لأن المداومة على العمل صفة يتميز بها المؤمن عن المنافق!!

---

(١)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص١٠٤).

(٢)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص١٠٠).

(٣)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ص١٠٦-١٠٧)، وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٥ص١٠٢)،(مج١٠ ج٢٩ص٣١٦).

(٤)التفسير الكبير(مج٧ ج١٩ص١١٩).

(٥)التفسير الكبير(مج٢ ج٤ص١٥٢)، وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٥ص٢٠١)، (مج٦ ج١٧ص١٢٥)، (مج٧ ج٢٠ص١١١)،(مج٩ ج٢٦ص٢٤٠)،(مج١٠ ج٢٨ص٣٨-٣٩).

(٦)التفسير الكبير(مج١١ ج٣٢ص٥٥).

(٧) لوامع البينات شرح أسماء الله والصفات، ١٩٢. وانظر: لوامع البينات شرح أسماء الله والصفات، ٧٣.

(٨)التفسير الكبير(مج١١ ج٣٢ص١٦٦).

(٩)التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ص١٧٢-١٧٣).

(١٠)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٣٨).

(١١)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٢٠٢).

(١٢)التفسير الكبير (مج١٠ ج٢٨ص٧٠).

يقول في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ المائدة: ٥٥، (والمراد بذكر هذه الصفات تمييز المؤمنين عن المنافقين؛ لأنهم كانوا يدّعون الإيمان؛ إلا أنهم ما كانوا مداومين على الصلوات والزكوات، قال تعالى في صفة صلاتهم: ﴿ وَلَا يَأۡتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمۡ كُسَالَىٰ ﴾ التوبة: ٥٤، وقال: ﴿ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿١٤٢﴾ ﴾ النساء: ١٤٢، وقال في صفة زكاتهم: ﴿ أَشِحَّةً عَلَى ٱلۡخَيۡرِ ﴾ الأحزاب: ١٩)[1].

(١) التفسير الكبير (مج٤ ج١٢ ص٢٥). وانظر: التفسير الكبير (مج٤ ج١١ ص٨٨)، (مج٦ ج١٦ ص١٣٠-١٣١).

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من معنى الإيمان على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

مذهب الرازي في الإيمان مخالف للحق الذي دل عليه الكتاب والسنة واتبعه سلف الأمة؛ بل إن قوله في مسمى الإيمان وحقيقته أبعد من كل قول عن الكتاب والسنة، وفيه من مناقضة العقل والشرع واللغة ما لا يوجد مثله لغيره؛[1] ومجمل ما خالف فيه الحق ما يلي:

١- زعمه أن الإيمان في اللغة: موضوع لمطلق التصديق.

٢- زعمه أن الإيمان الشرعي: مجرد التصديق الذي في القلب؛ وإن لم يقترن به قول اللسان، ولم يقتض عملاً في القلب ولا عملاً في الجوارح!!

٣- إخراجه النطق بالشهادتين والعمل عن الحقيقة الشرعية للإيمان.

٤- إدخاله في مسمى الإيمان ما ليس منه؛ حيث أدخل في مسماه من ترك الشهادتين أو ترك العمل بالكلية!

٥- إدخاله في مسمى لفظ الإيمان ما ليس منه فحكم له بحكم المراد من اللفظ!

٦- موقفه من مفهوم التصديق الذي هو تمام حقيقة الإيمان عنده!!

٧- إخراجه التصديق بصفات الله من شرائط الإيمان!

٨- تأويله للنصوص الدالة على إدخال العمل في مسمى الإيمان.

٩- تأثره بأقوال الفرق في الإيمان.

وسيكون بعون الله الرد عليه من جوانب:

الجانب الأول: في بيان الحقيقة الشرعية للإيمان عند السلف والأدلة على ذلك:

القول بأن الإيمان قول وعمل من شعائر السنة،[2] يقول سفيان بن عيينة[3]-رَحِمَهُ اللَّهُ-: ((السنة عشرة، فمن كنّ فيه فقد استكمل السنة، ومن ترك منها شيئًا فقد ترك السنة: -وذكر منها-... والإيمان قول وعمل)).[4]

ولذا فإن الذي عليه أئمة أهل السنة والحديث أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص.

---

(١)انظر: مجموعة الفتاوى٧/١٥٨-١٥٩، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية ٤١٣.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى٧/٣٠٨، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية، ١٧٥.

(٣)سفيان بن عيينة ابن أبي عمران ميمون مولى محمد بن مزاحم، أبو محمد الهلالي الكوفي، ثم المكي، مولده: بالكوفة، في سنة سبع ومائة، كان إمامًا حافظًا ثقة، واسع العلم، كبير القدر، وانتهى إليه علو الإسناد، وكان صاحب سنة واتباع، مات سنة ثمان وتسعين ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء٨/٤٥٤-٤٧٥، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي ٣ / ١٠٥.

(٤)شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، ١/١٧٥.

والنقول متواترة عن السلف في ذلك؛[1] فقد عقد الإمام اللالكائي[2] -رحمه الله- في كتابه -شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة- بابًا بعنوان: ((سياق ما روي عن النبي ﷺ في أن الإيمان تلفظ باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح)) [3] ثم ساق الآيات و الروايات عن النبي ﷺ ، وعن الصحابة، والتابعين في بيان مسمى الإيمان عند السلف.[4]

ومثله الإمام ابن بطة[5] -رحمه الله- فقد عقد في كتابه -الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية- بابًا بعنوان: ((بيان الإيمان وفرضه؛ وأنه تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح والحركات، لا يكون العبد مؤمنًا إلا بهذه الثلاث)). [6] ثم ساق جملة من الآيات والأحاديث والأخبار عن الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين التي لا يخفى على ذي لب سمعها أن اسم الإيمان قد انتظم التصديق والقول والعمل.

وقال-رحمه الله-: ((وأي دليل على أن الإيمان قول وعمل، وأن الصلاة والزكاة من الإيمان يكون أدل من كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ ، وإجماع علماء المسلمين، وفقهائهم الذين لا تستوحش القلوب من ذكرهم، بل تطمئن إلى اتباعهم، واقتفاء آثارهم رحمة الله عليهم، وجعلنا من إخوانهم)). [7]

ومثلهما الإمام الآجري[8] -رحمه الله- فقد عقد في كتابه -الشريعة- بابًا بعنوان:((القول بأن الإيمان تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح لا يكون مؤمنًا إلا بأن تجتمع فيه هذه الخصال الثلاث)). [9] ثم قال: ((اعملوا رحمنا الله وإياكم أن الذي عليه علماء المسلمين: أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح. ثم اعلموا أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان

---

(١)انظر: مجموعة الفتاوى، ٣٦٦/٧.

(٢)هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي، الشافعي، أبو القاسم اللالكائي، إمام، حافظ، كان مفيد بغداد في وقته، عاجلته المنية قبل أن تشتهر كتبه، توفي سنة ثمان عشرة وأربع مئة، من مؤلفاته: شرح السنة، كرامات أولياء الله. انظر: سير أعلام النبلاء،٤١٩/١٧-٤٢٠، ط. مؤسسة الرسالة، البداية والنهاية،٤٦٥/١٢، الأعلام للزركلي٧١/٨.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ٩١١/٤، وانظر منه: ٤/ ٨٩٦-٩٣٢.

(٤)انظر: الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري لعبد الله العمر، ٢٤٥/١.

(٥)أبو عبد الله العكبري، عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان، من أهل عكبرا مولدًا ووفاة، كان إمامًا قدوة، عالمًا بالحديث، فقيهًا من كبار الحنابلة، توفي سنة سبع وثمانين وثلاث مائة، من مصنفاته: الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، والسن، والإنكار على من قضى بكتب الصحف الأولى. انظر: سير أعلام النبلاء٥٢٩/١٦-٥٣٣، ط. مؤسسة الرسالة، البداية والنهاية٣٩٠/١١-٣٩١، الأعلام للزركلي ٤/ ١٩٧.

(٦)الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول(الإيمان)- ٧٦٠/٢، وانظر منه: ٦٢٨/٢-٦٨٤، ٧٦٠/٢-٨٢٧.

(٧)الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول(الإيمان)- ٦٨٤/٢.

(٨)أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري الفقيه الشافعي المحدث، كان صالحًا عابدًا ثقة صدوقًا دينًا، صاحب سنة واتباع، مات سنة ستين وثلاثمائة، وله تصانيف كثيرة منها: الشريعة في السنة، كتاب الرؤية ، كتاب الغرباء، و كتاب الأربعين. انظر: وفيات الأعيان ٢٩٢/٤-٢٩٣، سير أعلام النبلاء١٦/ ١٣٣-١٣٥، ط، مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٦ / ٩٧.

(٩)كتاب الشريعة، للآجري، ٦١١/٢.

نطقًا، ولا تجزيء معرفة بالقلب ونطق باللسان حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الخصال الثلاث: كان مؤمنًا، دل على ذلك القرآن ، والسنة ، وقول علماء المسلمين)). [1]

ويقول شيخ الإسلام -رحمه الله-:((الإيمان بيّن معناه الكتاب والسنة وإجماع السلف)). [2]

وفيما يلي إيراد لبعض الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة والإجماع.

الأدلة الدالة على صحة قول أهل السنة في الإيمان وأنه قول وعمل[3]:

أ-من الكتاب:

دلت النصوص من القرآن على شمول الإيمان لقول القلب وعمله وشموله لقول اللسان وشموله لعمل الجوارح.

أما الأدلة على شمول الإيمان لقول القلب وعمله: فكقوله تعالى:﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿١٠٦﴾ ﴾ النحل: ١٠٦.

وقوله:﴿ ۞يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحۡزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡكُفۡرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ ﴾ المائدة: ٤١.

وقوله:﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ الحجرات: ١٥.

وقوله:﴿لَّا تَجِدُ قَوۡمٗا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ يُوَآدُّونَ مَنۡ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوۡ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمۡ أَوۡ أَبۡنَآءَهُمۡ أَوۡ إِخۡوَٰنَهُمۡ أَوۡ عَشِيرَتَهُمۡۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ ﴾ المجادلة: ٢٢.

وقوله:﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ﴾ الأنفال: ٢.

وقوله:﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِۗ ﴾ البقرة: ١٦٥.

وقوله:﴿فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿١٧٥﴾ ﴾ آل عمران: ١٧٥.

وقوله:﴿أَتَخۡشَوۡنَهُمۡۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَوۡهُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ التوبة: ١٣.

فهذه الأدلة صريحة في الدلالة على شمول الإيمان:١- لما قام بالقلب من التصديق بالله ورسوله وبما جاء به بلا ريب و لاشك. ٢- ولأعمال القلوب كالتوكل والخوف والمحبة والخشية.

وأما الأدلة على شمول الإيمان لقول اللسان: فكقوله تعالى:﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ ﴾ البقرة: ١٣٦.

---

(١)كتاب الشريعة، للآجري، ٦١١/٢.

(٢)مجموعة الفتاوى، ١٢٨/٧.

(٣)انظر في ذلك:كتاب الشريعة، للآجري، ٦١١/٢-٦٥٥، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول(الإيمان)- ٦٢٨/٢-٦٨٤، ٧٦٠/٢-٨٢٧، الإيمان لابن بنده، ٣٠٥/١-٣١٠، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ٤/ ٨٩٦-٩٣٢.

وقوله: ﴿ قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾ آل عمران: ٨٤.

وقوله: ﴿ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ﴾ الشورى: ١٥.

وقوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ النور: ٦٢ .

وقوله في حادثة الإفك: ﴿ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾ ﴾ النور: ١٧.

فهذه الأدلة صريحة في الدلالة على شمول الإيمان لما قام باللسان قولاً وتركًا .

وأما الأدلة على شمول الإيمان لعمل الجوارح: فكقوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾ البقرة: ١٧٧.

وقوله: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾ البقرة: ١٤٣.

وقولـــــه: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾ ﴾ الأنفال: ٢ – ٤.

وقولـــه: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُو۟لَٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٨﴾ ﴾ التوبة: ١٨.

وقولـــــه: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ الحجرات: ١٥.

وقوله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ﴿٤﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴿٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١١﴾ ﴾ المؤمنون: ١ – ١١.

وقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ ﴾ البقرة: ٢٧٨.

فهذه الأدلة صريحة في الدلالة على شمول الإيمان لما قام بالجوارح فعلا للمأمور وتركًا للمحظور.

والأدلة في هذا المعنى كثيرة جدًا، وقد ساق جملة منها الإمام ابن بطة -رَحِمَهُ اللهُ- في كتابه الإبانة ثم اختتم قائلاً: ((فقد تلوت عليكم من كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ ما يدل العقلاء من المؤمنين أن الإيمان قول وعمل، وأن من صدق بالقول وترك العمل كان مكذبًا، وخارجًا من الإيمان، وأن الله لا يقبل قولاً إلا بعمل، ولا عملاً إلا بقول)). [١]

ب-من السنة:

وقد دلت النصوص من السنة على شمول الإيمان لقول القلب وعمله، وشموله لقول اللسان، وشموله لعمل الجوارح، ومن ذلك:

قول النبي ﷺ: "**الإيمان بضع وسبعون، أو بضع وستون شعبة. فأفضلها قول لا إله إلا الله. وأدناها إماطة الأذى عن الطريق. والحياء شعبة من الإيمان**".[٢]

فقد جعل الرسول ﷺ أفضل الإيمان قول لا إله إلا الله، وهذا يتضمن عقد القلب على ذلك، وذكر من أعمال الجوارح: إماطة الأذى عن الطريق، وذكر من أعمال القلوب الحياء، وفي هذا نصٌ على أن الإيمان درجات، وأنه يتعلق بالقلب واللسان والجوارح. [٣]

وقوله ﷺ لوفد عبد قيس[٤] :" **أ تدرون ما الإيمان بالله وحده؟**" قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: "**شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس**"[٥]. ففسر الإيمان بالشهادة، وأدخل فيه العمل.

وقوله ﷺ:" **أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة،**

---

(١)الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول(الإيمان)- ٢/٧٩٥.

(٢)أخرجه: البخاري، كتاب: الإيمان، باب:أمور الإيمان، وقول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾ البقرة: ١٧٧، وقوله:﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ﴾ المؤمنون: ١، الآية، ص٦، ومسلم، واللفظ له، كتاب: الإيمان، باب: بيان عدد شعب الإيمان، وأفضلها وأدناها، وفضيلة الحياء، وكونه من الإيمان،١/٦٣.

(٣)انظر: مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه، د. خالد عبد اللطيف محمد نور، ٢/١١٠٢.

(٤)الوفد: الجماعة المختارة من القوم ليتقدموهم في لقي العظماء والمصير إليهم في المهمات، واحدهم وافد، ووفد عبد القيس هؤلاء تقدموا قبائل عبد القيس للمهاجرة إلى رسول الله ﷺ ، عام الفتح قبل خروج النبي ﷺ إلى مكة، وكانوا أربعة عشر راكبًا: رئيسهم الأشج العصري، و لما دنى الوفد من المدينة قال النبي ﷺ لجلسائه: " أتاكم وفد عبد القيس خير أهل المشرق، وفيهم الأشج العصري غير ناكثين ولا مبدلين ولا مرتابين إذ لم يسلم قوم حتى وتروا ". انظر: شرح صحيح مسلم للإمام النووي١/٢٩٥-٣٩٨.

(٥)البخاري، واللفظ له ، كتاب: الإيمان، باب: أداء الخمس من الإيمان،١٥-١٦، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع الدين، ١/٤٦-٤٨.

ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله".[(١)] فتبين أن تمام العصمة وكمالها إنما يحصل بذلك؛ ولئلا تقع الشبهة بأن مجرد الإقرار يعصم على الدوام. [(٢)]

على أن لفظ الإقرار يتضمن الالتزام؛ ثم إنه يكون على وجهين: أحدهما: الإخبار. والثاني: إنشاء الالتزام؛ كما في قوله تعالى: ﴿ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾ ﴾ آل عمران: ٨١؛ وليس هو هنا بمعنى الخبر المجرد؛ فإنه سبحانه قال: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي ﴾ آل عمران: ٨١. فهذا الالتزام للإيمان والنصر للرسول. [(٣)]

ومن تأمل ما في السير والأخبار الثابتة من شهادة كثير من أهل الكتاب والمشركين له ﷺ بالرسالة وأنه صادق فلم تدخلهم هذه الشهادة في الإسلام؛ علم أن مجرد التصديق والإخبار عنه ليس بإيمان؛ بل لا بد من التصديق والإقرار والتزام الطاعة والانقياد. [(٤)]

وفي ذلك يقول ابن تيمية -رحمه الله-: ((وأيضًا فقد جاء نفر من اليهود إلى النبي؛ فقالوا: نشهد إنك لرسول، ولم يكونوا مسلمين بذلك؛ لأنهم قالوا ذلك على سبيل الإخبار عما في أنفسهم، أي: نعلم ونجزم أنك رسول الله، قال: "فلم لا تتبعوني ؟!" قالوا: نخاف من يهود. [(٥)]

فعلم أن مجرد العلم والإخبار عنه ليس بإيمان حتى يتكلم بالإيمان على وجه الإنشاء المتضمن للالتزام والانقياد مع تضمن ذلك الإخبار عما في أنفسهم؛ فالمنافقون قالوا مخبرين كاذبين فكانوا كفارًا في الباطن، وهؤلاء قالوها غير ملتزمين ولا منقادين فكانوا كفارًا في الظاهر والباطن)). [(٦)]

ج-الإجماع:

وقد حكى غير واحد إجماع أهل السنة والحديث على أن الإيمان قول وعمل؛ وممن حكى الإجماع على ذلك:

---

(١) البخاري، كتاب الإيمان، باب: ﴿ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ۚ ﴾ التوبة: ٥، ص٩. ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، ويؤمنوا بجميع ما جاء به النبي ﷺ ، وأن من فعل ذلك عصم نفسه وماله إلا بحقها، ووكلت سريرته إلى الله تعالى، وقتال من منع الزكاة أو غيرها من حقوق الإسلام، واهتمام الإمام بشعائر الإسلام. ٥٣/١.

(٢)انظر: الدرر السنية، ٣٠٩/١٠-٣١٠.

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى، ٥٣٠/٧-٥٣١، الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان، ٢٤٢/١.

(٤) انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، ٦٣٨/٣-٦٣٩، الصلاة وحكم تاركها، لابن القيم، ٢٥.

(٥)الحديث أخرجه: أحمد في مسنده برقم(١٨٠١٠)،٦٨/١٤، والترمذي، أبواب: الاستئذان، باب: باب ما جاء في قبلة اليد والرجل، وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، ٤٥٠/٤-٤٥١، ط. دار الغرب الإسلامي، والنسائي، كتاب: تحريم الدم، باب: السحر، ١٢٧/٧، وضعفه الشيخ الألباني -رحمه الله-، انظر: ضعيف سنن الترمذي، ٢٨٢-٢٨١.

(٦)مجموعة الفتاوى، ٥٦١/٧، وانظر: الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ لابن تيمية، ٩٦٧/٣-٩٦٩.

الأوزاعي[1] -رَحِمَهُ اللهُ- فقال: ((لا يستقيم الإيمان إلا بالقول، ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بالعمل، ولا يستقيم الإيمان والقول والعمل إلا بنية موافقة للسنة، فكان من مضى ممن سلف لا يفرقون بين الإيمان والعمل، والعمل من الإيمان، والإيمان من العمل، وإنما الإيمان اسم يجمع كما يجمع هذه الأديان اسمها، وتصديقه العمل، فمن آمن بلسانه وعرف بقلبه وصدق ذلك بعمله، فذلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها))[2].

والشافعي -رَحِمَهُ اللهُ- فقال: ((كان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم: أن الإيمان قول وعمل ونية، ولا يجزئ واحد من الثلاثة بالآخر))[3].

والبخاري[4] -رَحِمَهُ اللهُ- وكان يقول: ((لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحدًا منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص))[5].

وأبو حاتم[6] وأبو زرعة الرازي[7] -رحمهما الله-: يقول ابن أبي حاتم[8] -رَحِمَهُ اللهُ- :((سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار- حجازًا وعراقًا وشامًا ويمنًا- فكان من مذهبهم: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص))[9].

---

(١)عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد، أبو عمرو الأوزاعي، إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، كان حجة ثقة زاهدًا ورعًا، وكانت ولادته ببعلبك سنة ثمان وثمانين للهجرة، وتوفي ببيروت سنة سبع وخمسين ومائة. انظر: وفيات الأعيان٣ / ١٢٧-١٢٨، الوافي بالوفيات، ١٨/١٢٣-١٢٤، الأعلام للزركلي ٣ / ٣٢٠.

(٢)شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة٥/٩٥٦.

(٣)شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، ٥/٩٥٧.

(٤)أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي البخاري، ولد سنة أربع وتسعين ومئة، حبر الإسلام، الحافظ لحديث رسول الله ﷺ، إمام أهل الحديث، توفي سنة ست وخمسين ومائتين، من مصنفاته: الجامع الصحيح، المعروف بصحيح البخاري، أجمع العلماء على قبوله وصحة ما فيه، وكذلك سائر أهل الإسلام، وكتاب الضعفاء، وكتاب الأدب المفرد. انظر: سير أعلام النبلاء،١٢/٣٩١-٤٧١، ط. مؤسسة الرسالة، البداية والنهاية،١١/٣١-٣٤، الأعلام للزركلي٦/٣٤.

(٥)فتح الباري لابن حجر١/٦٥. وانظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي١/١٩٤-١٩٥، ٥/٩٥٩.

(٦)أبو حاتم: محمد بن إدريس بن المنذر بن داود، بن مهران الحنظلي الرازي، أحد الأئمة الحفاظ، ولد في الري، سنة١٩٥هـ، ومات بها سنة سبع وسبعين ومائتين، من مصنفاته: طبقات التابعين، انظر: طبقات الحفاظ للسيوطي٢٥٩، الأعلام للزركلي٦/٢٧.

(٧)أبو زرعة الرازي: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ القرشي المخزومي، مولده بعد نيف ومئتين، ووفاته سنة أربع وستين ومئتين، كان سيد الحفاظ، إمامًا، كان يحفظ مئة ألف حديث، ويقال عنه: كل حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل. انظر: سير أعلام النبلاء١٣/ ٦٥-٨٥، ط. مؤسسة الرسالة، طبقات الحفاظ للسيوطي٢٥٣-٢٥٤، الأعلام للزركلي٤/ ١٩٤

(٨)أبو محمد: عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم ابن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، ولد سنة أربعين ومئتين، ومات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة، كان بحرًا في العلوم ومعرفة الرجال، ثقة، حافظًا، زاهدًا، له تصانيف، منها: الجرح والتعديل، الرد على الجهمية، آداب الشافعي ومناقبه، وغيرها. انظر: طبقات الحفاظ، للسيوطي، ٣٤٦-٣٤٧، الأعلام للزركلي٣/ ٣٢٤.

(٩)شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي١/١٩٧-١٩٨.

والطبري[1]-رحمه الله-فقال:((والصواب لدينا من القول: أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وبه الخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ، وعليه مضى أهل الدين والفضل))[2].

والبغوي[3]-رحمه الله-فقال:((اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمال من الإيمان...وقالوا: إن الإيمان قول وعمل وعقيدة، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية))[4].

وابن عبد البر-رحمه الله- فقال: ((أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية))[5].

والشيخ محمد عبد الوهاب[6]-رحمه الله- فقال: ((الإيمان بإجماع السلف محله القلب، والجوارح جميعًا))[7].

وفي هذا المعنى يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-: ((الإيمان والدين قول وعمل، هذا لفظ السلف من الصحابة وغيرهم، و.. الأعمال الصالحة كلها تدخل أيضًا في مسمى الدين والإيمان، ويدخل في القول قول القلب واللسان، وفي العمل عمل القلب والجوارح))[8].

---

(١)أبو جعفر بن جرير الطبري: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، ولد سنة أربع وعشرين ومائتين، وكان أسمر أعين، مليح الوجه، مديد القامة، فصيح اللسان، أحد أئمة الإسلام علمًا وعملاً بكتاب الله وسنة رسوله، روى الكثير عن الجم الغفير، ورحل إلى الآفاق في طلب الحديث، فجمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظًا لكتاب الله، عارفًا بالقراءات كلها، بصيرًا بالمعاني، فقيهًا في الأحكام، عالمًا بالسنن وطرقها وصحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفًا بأقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم، عارفًا بأيام الناس وأخبارهم، من كبار الصالحين، عبادة، وزهدًا، لا تأخذه في الله لومة لائم، مع عظيم ما يلحقه من الأذى والشناعات، من جاهل، وحاسد، وملحد، فأما أهل الدين والعلم، فغير منكرين علمه، وزهده في الدنيا، ورفضه لها، توفي في شوال سنة عشر وثلاث مئة، ودفن ببغداد واجتمع الناس من سائر أقطار بغداد وصلوا عليه، ومكث الناس يترددون إلى قبره شهورًا يصلون عليه، مكث أربعين سنة يكتب في كل يوم أربعين ورقة، من كتبه: كتاب تاريخ الأمم والملوك، وكتاب التفسير لم يصنف أحد مثله، وكتاب سماه تهذيب الآثار، وكتاب التبصير في معالم الدين وغيرها. انظر: سير أعلام النبلاء١٠/١٦٦- ١٧٥، ط. دار إحياء التراث العربي، البداية والنهاية ١١/١٧٣-١٧٥.

(٢)شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي١/٢٠٨.

(٣)أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد، المعروف بالفراء، البغوي، الشافعي، الفقيه، المحدث، المفسر؛ كان بحرًا في العلوم، وكان زاهدًا قانعًا، وكان لا يلقي الدرس إلا على الطهارة، وصنف كتبًا كثيرة، منها كتاب " التهذيب " في الفقه، وكتاب " شرح السنة " في الحديث، و " معالم التنزيل " في تفسير القرآن الكريم، وكتاب " المصابيح " و " الجمع بين الصحيحين " وغير ذلك، توفي في شوال سنة عشر وخمسمائة. انظر: وفيات الأعيان٢ / ١٣٦-١٣٧، الأعلام للزركلي ٢ / ٢٥٩.

(٤)شرح السنة للبغوي ،١/٣٨-٣٩.

(٥)التمهيد لابن عبد البر ٥/٧٢. وانظر منه: ٥/٧٥.

(٦)الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي، ولد في العيينة سنة ١١١٥هـ، وتوفي سنة١٢٠٦هـ، كان -رحمه الله- عالمًا متبصرًا، وإمامًا متحررًا، ناهجًا منهج السلف الصالح، داعيًا إلى التوحيد الخالص ونبذ البدع وتحطيم ما علق بالإسلام من أوهام، وهو بلا نزاع من أعلام الإصلاح الإسلامي في العصر الحديث، من مصنفاته: كتاب التوحيد، ورسالة كشف الشبهات، وأصول الإيمان، وتفسير شهادة أن لا إله إلا الله، والمسائل التي خالف فيها رسول الله - ﷺ - أهل الجاهلية، وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي٦/٢٥٧، علماء نجد خلال ثمانية قرون للشيخ عبد الله البسام،١/١٢٥-١٦٨، من مشاهير المجددين في الإسلام للشيخ صالح الفوزان، ٥٦-٩٣.

(٧)الدرر السنية،١/١٨٧.

(٨)مجموعة الفتاوى١٢/٤٧٢.

ويقول-رحمه الله-:((من أصول أهل السنة: أن الدين والإيمان قول وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح))[1].

فالقول المطلق والعمل المطلق في كلام السلف يتناول: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح؛ إذ أن قول اللسان بدون اعتقاد القلب هو قول المنافقين، وهذا لا يسمى قولا إلا بالتقييد[2]. وكذلك عمل الجوارح بدون أعمال القلوب هي من أعمال المنافقين التي لا يتقبلها الله.

وعلى هذا فقول السلف في الإيمان: يتضمن القول والعمل الباطن والظاهر[3]؛ وهذا مما ينبغي الاعتناء به، فإن كثيرًا ممن تكلم في " مسألة الإيمان " هل تدخل فيه الأعمال ؟ وهل هو قول وعمل ؟ يظن أن النزاع إنما هو في أعمال الجوارح، وأن المراد بالقول قول اللسان، وهذا غلط؛ بل القول المجرد عن اعتقاد الإيمان ليس إيمانًا باتفاق المسلمين؛ فليس مجرد التصديق بالباطن هو الإيمان عند عامة المسلمين، وكذلك تصديق القلب الذي ليس معه حب لله[4] ولا تعظيمه بل فيه بغض وعداوة لله ورسله ليس إيمانًا باتفاق المسلمين[5]؛ لأن وجوب انقياد القلب مع معرفته ظاهر ثابت بدلائل الكتاب والسنة وإجماع الأمة، بل ذلك معلوم بالاضطرار من دين الإسلام[6]، وليس مجرد التصديق والعلم يستلزم الحب والانقياد إلا إذا كان القلب سليمًا من المعارض[7]، ومن نازع من الجهمية في أن انقياد القلب من الإيمان فهو كمن نازع من الكرامية في أن معرفة القلب من الإيمان[8].

وفي ذلك يقول ابن تيمية-رحمه الله-:((وأجمع السلف أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ومعنى ذلك: أنه قول القلب، وعمل القلب، ثم قول اللسان وعمل الجوارح؛ فأما قول القلب فهو التصديق الجازم بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويدخل فيه الإيمان بكل ما جاء به الرسول ﷺ.... وهذا التصديق يتبعه عمل القلب؛ وهو حب الله ورسوله، وتعظيم الله ورسوله، وتعزير الرسول وتوقيره، وخشية الله والإنابة إليه، والإخلاص له والتوكل عليه، إلى

---

(١)مجموعة الفتاوى٣/١٥١، وانظر: مجموعة الفتاوى، ٧/١٧١، ١٨٧، الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ ، ٣/٩٦٧-٩٦٨.

(٢)كقوله تعالى:﴿ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾الفتح: ١١، انظر: مجموعة الفتاوى٧/٥٠٥-٥٠٦.

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى٧/٥٠٥-٥٠٦.

(٤)نفس العلم والتصديق بوجود الشيء لا يقتضي محبته، ولهذا كان الإنسان يصدق بثبوت أشياء كثيرة ويعلمها وهو يبغضها؛ كما يصدق بوجود الشياطين والكفار ويبغضهم. وعليه فلا يلزم من العلم بالشيء والتصديق بثبوته محبته؛ إن لم يكن بين العالم والمعلوم معنى في المحب أحب لأجله، وعليه فمن جعل مجرد العلم والتصديق موجبًا لجميع ما يدخل في مسمى الإيمان وكل ما سمي إيمانًا فقد غلط؛ بل لا بد من العلم والحب. فمن صدق بالله وبرسوله و لم يكن محبًا لهما لم يكن مؤمنًا حتى يكون فيه مع ذلك الحب لله ولرسوله. وإذا قام بالقلب التصديق بالله والمحبة له لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة؛ انظر: مجموعة الفتاوى، ٧/ ٥٤١.

(٥)انظر: مجموعة الفتاوى٧/٥٥٠.

(٦)مجموعة الفتاوى٧/٣٩٨.

(٧)مجموعة الفتاوى٧/٥٣٧.

(٨)مجموعة الفتاوى٧/٣٩٨.

غير ذلك من الأحوال، فهذه الأعمال القلبية كلها من الإيمان، وهي مما يوجبها التصديق والاعتقاد إيجاب العلة للمعلول. ويتبع الاعتقاد قول اللسان، ويتبع عمل القلب الجوارح من الصلاة والزكاة والصوم والحج ونحو ذلك))[1].

وبهذا يتبين أن الإيمان شرعًا: حقيقة مركبة من معرفة ما جاء به الرسول ﷺ علمًا، والتصديق به عقدًا، والإقرار به نطقًا، والانقياد له محبة وخضوعًا، والعمل به باطنًا وظاهرًا[2].

الجانب الثاني: في بيان مفهوم التصديق عند السلف والرد على موقف الرازي منه.

سبق البيان بأن الرازي اختلف بيانه لمعنى التصديق، فعرفه بالعلم تارة، و بالحكم الذهني الذي هو كلام النفس المغاير للعلم والاعتقاد تارة أخرى.

وقد خالف السلف في أمور:

١- زعمه بأن معنى التصديق -الذي هو تمام الإيمان عنده- هو الحكم الذهني المغاير للعلم والاعتقاد؛ واستدلاله على ذلك بخبر الكاذب!

٢- زعمه بأن الحكم الذهني المغاير للعلم والاعتقاد فعل القلب؛ ولا ريب أن هذا باطل؛ فما ذكره ليس إلا تصور منطقي مجرد، ليس فيه إنشاء الالتزام والانقياد الذي هو عمل القلب، بل هو نظرية ذهنية باهتة لا تأثير لها في الوجدان والسلوك. [3]

٣- زعمه بأن التصديق الذي هو تمام الإيمان هو مجرد علم القلب.

وسيكون -بعون الله- الرد عليه من ناحيتين:

الناحية الأولى: بيان مفهوم التصديق عند السلف.

الناحية الثانية: الرد على موقف الرازي من معنى التصديق:

أ- الرد على تعريفه التصديق بالحكم الذهني المغاير للعلم والاعتقاد.

ب- الرد على زعمه بأن التصديق الذي هو تمام الإيمان هو مجرد علم القلب.

أولاً: بيان مفهوم التصديق عند السلف:

يطلق تصديق القلب على شيئين:

الأول: التصديق الخبري العلمي الذهني، بمعنى: أن يقع في القلب نسبة الصدق إلى المُخبِر والخبر ذاته- مجردًا عن أعمال القلوب، وهذا هو قول القلب.

---

(١)مجموعة الفتاوى٧/٦٧٢.

(٢)انظر: الفوائد، لابن القيم، ١٥٦.

(٣)انظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام، ١٣٤.

الثاني: التصديق العملي، أي: تصديق الخبر بالامتثال والانقياد، وهذا هو الذي قصده السلف عند إطلاق لفظ التصديق.

وعلى هذا فالمقصود من التصديق عند السلف قول القلب وعمله؛[1] فمتى استلزم تصديق القلب عمل القلب؛ فهو التصديق الشرعي الذي يكون داخلاً في ركنية التعريف الشرعي، على أنه لا يكون شرعيًا حتى يكون متعلقه الأمور الشرعية، وهي التصديق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ويدخل فيه كل ما جاء به الرسول ﷺ. [2]

فليس مراد السلف بالتصديق التصديق المجرد –كما تقول الجهمية– لكنه التصديق الجازم المستلزم لقول القلب وعمله، وعنه يكون إقرار اللسان وعمل الجوارح.

يقول ابن القيم– رحمه الله–:((ونحن نقول الإيمان هو التصديق، ولكن ليس التصديق مجرد اعتقاد صدق المخبر دون الانقياد له، ولو كان مجرد اعتقاد التصديق إيمانًا لكان إبليس وفرعون وقومه وقوم صالح واليهود الذين عرفوا أن محمدًا رسول الله كما يعرفون أبناءهم مؤمنين مصدقين...فالتصديق إنما يتم بأمرين؛ أحدهما: اعتقاد الصدق، والثاني: محبة القلب وانقياده))[3].

ويقول المروزي[4]– رحمه الله–: ((أصل الإيمان هو التصديق، وعنه يكون الخضوع، فلا يكون مصدقًا إلا خاضعًا، ولا خاضعًا إلا مصدقًا، وعنهما تكون الأعمال))[5].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله–: ((تصديق القلب .. يتضمن أنه مع معرفة قلبه أنه رسول الله قد خضع له وانقاد؛ فصدقه بقول قلبه وعمل قلبه محبة وتعظيمًا، وإلا فمجرد معرفة قلبه أنه رسول الله مع الإعراض عن الانقياد له ولما جاء به؛ إما حسدًا وإما كبرًا وإما لمحبة دينه الذي يخالفه وإما لغير ذلك، فلا يكون إيمانًا، ولا بد في الإيمان من علم القلب وعمله)). [6]

ويقول– رحمه الله–: ((الإيمان وإن كان يتضمن التصديق فليس هو مجرد التصديق، وإنما هو الإقرار والطمأنينة؛ وذلك لأن التصديق إنما يعرض للخبر فقط، فأما الأمر فليس فيه تصديق من حيث هو أمر، و كلام الله خبر و أمر،

---

(١)انظر: أعمال القلوب حقيقتها وأحكامها عند أهل السنة والجماعة وعند مخالفيهم لسهل العتيبي، ١٤١/١.

(٢)انظر:قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام، ١٢٠.

(٣) الصلاة وحكم تاركها لابن القيم، ٢٥-٢٦.

(٤)أبو عبد الله محمد بن نصر ابن الحجاج المروزي، إمام عصره في الفقه والحديث،كان من أعلم الناس باختلاف الصحابة فمن بعدهم في الأحكام، وكان من أحسن الناس خلقًا، مولده ببغداد في سنة اثنتين ومئتين، وفاته سنة أربع وتسعين، من مصنفاته: كتاب تعظيم قدر الصلاة، وكتاب القسامة، ومن أقواله: لما كانت المعاصي بعضها كفرًا، وبعضها ليس بكفر، فرق تعالى بينها، فجعلها ثلاثة أنواع: فنوع منها كفر، ونوع منها فسوق، ونوع منها عصيان، ليس بكفر ولا فسوق، وأخبر أنه كرهها كلها إلى المؤمنين، ولما كانت الطاعات كلها داخلة في الإيمان، وليس فيها شيء خارج عنه، لم يفرق بينها، فما قال: حبب إليكم الإيمان والفرائض وسائر الطاعات، بل أجمل ذلك فقال:﴿ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَـٰنَ ﴾ الحجرات: ٧، فدخل فيه جميع الطاعات، لأنه قد حبب إليهم الصلاة والزكاة، وسائر الطاعات حب تدين، ويكرهون المعاصي كراهية تدين" . انظر: سير أعلام النبلاء١٤/٣٣-٤٠، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي ٧ / ١٢٥.

(٥) تعظيم قدر الصلاة للمروزي،٢/٤٣٠.

(٦) مجموعة الفتاوى٧/٣٩٧.

فالخبر يستوجب تصديق المخبر، والأمر يستوجب الانقياد له والاستسلام، وهو عمل في القلب جماعه الخضوع والانقياد للأمر...فإذا قوبل الخبر بالتصديق، والأمر بالانقياد، فقد حصل أصل الإيمان في القلب وهو الطمأنينة والإقرار، فإن اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد)).[1]

ويقول- رحمه الله-: ((الإيمان بحسب كلام الله ورسالته.. يتضمن أخباره وأوامره، فيصدق القلب أخباره تصديقًا يوجب حالاً في القلب بحسب المصدق به، والتصديق هو من نوع العلم والقول، وينقاد لأمره و يستسلم، وهذا الانقياد والاستسلام هو من نوع الإرادة والعمل، ولا يكون مؤمنًا إلا بمجموع الأمرين، فمتى ترك الانقياد كان مستكبرًا فصار من الكافرين، وإن كان مصدقًا، فالكفر أعم من التكذيب، يكون تكذيبًا وجهلاً، ويكون استكبارًا وظلمًا؛ ولهذا لم يوصف إبليس إلا بالكفر والاستكبار دون التكذيب؛ ولهذا كان كفر من يعلم مثل اليهود ونحوهم من جنس كفر إبليس، وكان كفر من يجهل مثل النصارى ونحوهم ضلالاً وهو الجهل)).[2]

ثانيًا: الرد على موقف الرازي من معنى التصديق:

أ-الرد على تعريف الرازي التصديق بالحكم الذهني المغاير للعلم والاعتقاد:

حقيق بالقول هنا أن الرازي أراد أن يطرد على أصله الفاسد الذي أصله في مسألة كلام الله، -وأنه الكلام النفسي المغاير للعلم- في شرح ماهية التصديق بالقلب -الذي هو تمام الإيمان عنده- فعرف تصديق القلب بالكلام النفسي (الحكم الذهني)المغاير للعلم والاعتقاد.[3]

وهذا في الحقيقة مخالفة لمذهبه الأشعري —الذي تناقض في ذلك- فإن الأشاعرة مع قولهم بأن كلام الله هو الكلام النفسي المغاير للعلم إلا أنهم عند شرح ماهية التصديق بالقلب -الذي هو تمام الإيمان عندهم- يصرحون بأن التصديق قول في النفس يتضمن المعرفة ولا يوجد دونها!![4]

وعلى أية حال فإن المعنى الذي قرره الرازي في شرح ماهية التصديق بالقلب الذي هو تمام الإيمان عنده -وأنه الكلام النفسي المغاير للعلم والاعتقاد- باطل لما يلي:

١- أنه معنى انفرد بإثباته دون سائر العقلاء![5]

٢- أن التصديق بدون العلم والمعرفة محال؛ فإنه-أي التصديق- فرع العلم بالشيء المصدق به.[6]

---

(١) الصارم المسلول٣/٩٦٦-٩٦٧.

(٢) الصارم المسلول٣/٩٦٧-٦٦٨.

(٣)انظر: نهاية العقول، (١/ق٢١٨/ أ-ب)، (٢/ق٢٠٥/ب)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ج٢ص٢٥).

(٤)انظر: التسعينية، لابن تيمية، ٢/٦٤٨-٦٥١، موقف شيخ الإسلام من الأشاعرة ٣/١٢٧٤، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٢٤٠-٢٤١، وانظر: الإرشاد للجويني، ١٥٨، كتاب المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام، ٢/١٩٦.

(٥)انظر: التسعينية، ٢/٦٤٢.

(٦)انظر: الإفادة من مفتاح دار السعادة لسليم الهلالي، ١/١٤٠.

٣- أنه لا يتصور أن يقوم في النفس تصديق مخالف للمعرفة، ولو جاز أن يصدق بخلاف علمه لجاز أن يقوم بقلبه ما يُضاد هذا التصديق فلا يكون مؤمنًا أصلاً .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –:((لا يتصور أن يقوم في النفس تصديق مخالف لمعرفة كما ذكروه، ولو جاز أن يصدق بنفسه بخلاف علمه لانتقض أصلهم في الإيمان إذا كان التصديق لا ينافي اعتقاد خلاف ما صدق به، فلا يجب أن يكون مؤمنًا بمجرد تصديق النفس على هذا التقدير، وكل من القولين ينقض ما استدل به على أن التصديق غير العلم)).[(١)]

٤- أن الرازي–تناقض– فصرح في مواطن: أن الإيمان (التصديق النفساني) لا بد معه من العلم و الاعتقاد، يقول:(المراد بالإيمان:..التصديق..لكن لا بدّ معه من **المعرفة**)[(٢)]، ويقول: (الإيمان..اختص في استعمال الشرع بالتصديق بجميع ما قال الله وقال رسول الله ﷺ على سبيل التفصيل إن **علم** مفصلاً أنه قول الله أو قول الرسول، أو على سبيل الإجمال فيما **لم يعلم**)[(٣)]. ويقول:(الإيمان عبارة عن التصديق بكل ما **عُرف** بالضرورة كونه من دين محمد ﷺ مع **الاعتقاد**)[(٤)]،ويقول: (الإيمان عبارة عن التصديق بالقلب وعن **المعرفة**)[(٥)] ، وهذا تصريح بأن التصديق (و الإيمان) لا يكون مع عدم العلم، ولا يكون على خلاف المعتقد، وهذا يناقض ما أثبت به كلام النفس وادعى أنه مغاير للعلم.[(٦)]

٥- حلل صاحب رسالة تفسير الفخر الرازي للكفر في القرآن الكريم– قول الرازي (الإيمان: عبارة عن التصديق بكل ما عُرف بالضرورة كونه من دين محمد ﷺ مع الاعتقاد)[(٧)]،– قائلاً: (يلاحظ أن الإمام الرازي..يذكر أن المراد من التصديق القلبي هو الحكم الذهني، وهذا الحكم الذهني غير العلم لأن الجاهل بالشيء قد يحكم به؛ لذلك تجده يضطر إلى إضافة عبارة "مع الاعتقاد". ومن ثم يكون المقلد مؤمنًا؛ لأن الحكم الذهني غير العلم، والتقليد أيضا هو المنافي للعلم لأن التقليد إيمان بلا دليل، والمعرفة اعتقاد جازم مطابق للواقع ناشئ عن دليل، لكن كيف يكون المرء جاهلا بالشيء ثم يحكم به في الوقت نفسه كما ذكر الإمام طيب الله ثراه مع أن الحكم على الشيء فرع من تصوره).[(٨)]

ولعه أراد أن يشير إلى أن الرازي غاير بين الحكم الذهني والعلم ثم أضاف عبارة "مع الاعتقاد" ليحكم بإيمان المقلد، وما ذكره لا يخلو من نظر، وعلى تقدير صحته، فقول الرازي باطل، لأن من زعم بأن من ليس عنده علم ولا بصيرة بالإيمان –بل قاله تقليدًا محضًا من غير معرفة– أنه يكون مؤمنًا فقوله مخالف للكتاب والسنة!!

---

(١)التسعينية، ٦٥١/٢، وانظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٢٤١.

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٣٢).

(٣)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص٣٣).

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٥)، وانظر: المحصل، ط.دار التراث، ٥٦٧.

(٥)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٢٢).

(٦)انظر: موقف شيخ الإسلام من الأشاعرة ١٢٧٤/٣، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٢٤٢.

(٧)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٥)، وانظر: المحصل، ط.دار التراث، ٥٦٧.

(٨)تفسير الفخر الرازي للكفر في القرآن الكريم، إعداد: د.محمد أحمد محمد محمود، ٦٨/١.

يقول شيخ الإسلام- رحمه الله-:((وأن أولئك لما أوجبوا النظر الذي ابتدعوه صارت فروعه فاسدة؛ إن قالوا: إن من لم يسلكها كفر أو عصى، فقد عُرف بالاضطرار من دين الإسلام أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يسلكوا طريقهم، وهم خير الأمة. وإن قالوا: إن من ليس عنده علم ولا بصيرة بالإيمان بل قاله تقليدًا محضًا من غير معرفة يكون مؤمنًا فالكتاب والسنة يخالف ذلك)).(1)

وأما شبهة الرازي التي استدل بها على الفرق بين الحكم الذهني (كلام النفس) وبين العلم والاعتقاد.

فخلاصتها: الاستدلال بخبر الكاذب: وهو أن الإنسان قد يحكم بما لا يعلمه ولا يعتقده ولا يظنه؛ مما هو كذب فإذًا الحكم الذهني مغاير لهذه الأمور!! فالإنسان الكاذب في قلبه خبر بخلاف علمه فدل على الفرق.(2)

وهذه الشبهة هي عين شبهة الأشاعرة والرازي معهم التي احتجوا بها على مذهبهم في الكلام النفسي، وأنه مغاير للعلم، وقد رد ابن تيمية -رحمه الله- على هذه الشبهة، وملخص ما ذكره ما يلي:

١- أن هذه الحجة قد نوزع في صحتها نزاعًا عظيمًا. (3)

٢- أن ذلك بتقدير علم وخبر لا حقيقة لهما، والكلام إنما هو عن علم حقيقي، وخبر حقيقي.

٣- أنه لا يمكن أن يقوم بقلب الإنسان خبر بخلاف علمه؛ فهو حين يخبر بالكذب إنما اختلف علمه الذي في قلبه مع قول لسانه و لم يقم بقلبه خبر بخلاف علمه. وفي هذا يقول شيخ الإسلام- رحمه الله-:((إن الإنسان لا يمكنه أن يقوم بقلبه خبر بخلاف علمه؛ وإنما يمكنه أن يقول ذلك بلسانه، وأما أنه يقوم بقلبه خبر بخلاف ما يعلمه فهذا غير ممكن)) (4).

٤- أن الإنسان إذا رجع إلى نفسه لتأمل الفرق عسر عليه، يقول شيخ الإسلام- رحمه الله-:((والمقصود هنا أن الإنسان إذا رجع إلى نفسه عسر عليه التفريق بين علمه بأن الرسول صادق وبين تصديق قلبه تصديقًا مجردًا عن انقياد وغيره من أعمال القلب بأنه صادق)). (5)(6)

وبهذا يتبين بطلان ما قرره الرازي من أن التصديق مغاير للمعرفة، ويتقرر أن التصديق الذي في القلب هو

---

(١)النبوات لابن تيمية، ١/٢٨٩.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى، ٧/٣٩٨، التسعينية، ٢/٦٤١، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام، ١٣٠.

(٣)انظر: التسعينية، ٢/٦٤١.

(٤)مجموعة الفتاوى، ٧/٣٩٨.

(٥)مجموعة الفتاوى، ٧/٤٠٠.

(٦)انظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام، ١٣١-١٣٢.

معرفته ولا فرق بينهما وهذا اختيار ابن حزم[1] رَحِمَهُ اللَّهُ،[2] وابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ [3] ونسبه إلى أكثر العقلاء بقوله: ((وأيضًا فإن الفرق بين معرفة القلب وبين مجرد تصديق القلب الخالي عن الانقياد الذي يجعل قول القلب؛ أمر دقيق، وأكثر العقلاء ينكرونه)). [4]

والذي يؤكد على عدم الفرق بين المعرفة والتصديق المجرد ما يلي:

١- عدم وجود فرق صحيح يرجع إلى نفس الأمر يمكن للناظر أن يفرق من خلاله بينهما.

٢- أنه على فرض وجود فرق بين التصديق والمعرفة فإنه يكون فرقًا دقيقًا لا يدركه إلا عدد قليل جدًا من الناس، وعليه فإنه لا يجب إيجابه و الزعم بأنه هو الإيمان الذي طلبه الله من العباد، يقول شيخ الإسلام - رَحِمَهُ اللَّهُ-:((وأيضًا فإن الفرق بين معرفة القلب وبين مجرد تصديق القلب الخالي عن الانقياد الذي يجعل قول القلب؛ أمر دقيق وأكثر العقلاء ينكرونه، وبتقدير صحته لا يجب على كل أحد أن يوجب شيئين لا يتصور الفرق بينهما، وأكثر الناس لا يتصورون الفرق بين معرفة القلب وتصديقه، ويقولون: إن ما قاله ابن كلاب[5] والأشعري من الفرق كلام باطل، لا حقيقة له)). [6]

٣- أن الرازي نفسه فسر التصديق في بعض أقواله بالمعرفة؛ بل عرف الإيمان صراحة بالعلم والمعرفة والاعتقاد!!

٤- أن الرازي جعل أول واجب على المكلف هو العلم والمعرفة،[7] وهو هنا يجعل الإيمان مجرد التصديق القلبي ويتمحل الفرق بينه وبين المعرفة؛ فإن كان هناك فرق؛ فقد أوجب على المكلف ما ليس بإيمان

---

(١)ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل، الأندلسي القرطبي الظاهري، عالم الأندلس في عصره، ولد بقرطبة في رمضان، سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، وكانت له ولأبيه من قَبله رئاسة الوزارة وتدبير المملكة، فزهد بها وانصرف إلى العلم والتأليف، فقرأ القرآن واشتغل بالعلوم النافعة الشرعية، وبرز فيها وفاق أهل زمانه، كان فقيهًا، أديبًا، شاعرًا، فصيحًا، طبيبًا، يُقال: إنه صنف أربعمائة مجلد في قريب من ثمانين ألف ورقة، له في الطب والمنطق كتب، من أشهر مصنفاته: الفصل في الملل والأهواء والنحل، المحلى، جمهرة الأنساب، وكان مع هذا من أشد الناس تأويلاً في آيات الصفات وأحاديث الصفات، لأنه كان أولاً قد تضلع من علم المنطق، ففسد بذلك حاله في باب الصفات، وكان يرحمه الله كثير الوقيعة في العلماء بلسانه وقلمه، حتى قيل عنه: لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان، فأورثه ذلك حقدًا في قلوب أهل زمانه، وما زالوا به حتى بغضوه إلى ملوكهم، فطردوه عن بلاده، حتى كانت وفاته في قرية من بلاد الأندلس، في شعبان سنة ٤٥٦ هـ. انظر: العبر في خبر من غبر للذهبي،٣٠٦/٢، البداية والنهاية٥٥٣/١٢، الأعلام للزركلي ٢٥٤/٤-٢٥٥.

(٢)انظر: الفصل ١٩٨/٣.

(٣)انظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام، ١٣٣.

(٤)مجموعة الفتاوى، ٣٩٨/٧.

(٥)أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان، البصري، من رؤوس المتكلمين، وأصحابه هم الكلابية، كان يلقب: كلابًا؛ لأنه كان يجر الخصم إلى نفسه ببيانه وبلاغته، توفي سنة٢٤٥هـ، من مصنفاته: كتاب الصفات، وكتاب خلق الأفعال، وكتاب الرد على المعتزلة. انظر:سير أعلام النبلاء١٧٤/١١-١٧٦، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٩٠/٤.

(٦)مجموعة الفتاوى، ٣٩٨/٧.

(٧) انظر:التفسير الكبير (مج٧ ج١٩ ص٢٠٥)، (مج١١ج٣٢ ص١٥)، المحصل، ط.مكتبة دار التراث، ١٣٦.

ولا تصديق، وإن قال إن المعرفة مقدم الإيمان وجزؤه قال بتبعض الإيمان وتركبه؛ وهو يمنع ذلك ويمنع زيادته ونقصانه؛ فلزمه أنهما بمعنى واحد!! [(١)]

وإذا تقررت هذه الوجوه ظهر أن الرازي على مذهب الجهم في الإيمان، وبطل ما أوهم به من أن مذهبه مغاير لمذهب جهم في الإيمان؛ ومن هنا يأتي:

ب-الرد على زعمه بأن التصديق الذي هو تمام الإيمان -عنده-هو مجرد علم القلب:

الإيمان الذي في القلب لا بد فيه من شيئين:

الأول: تصديق القلب وإقراره ومعرفته. ويقال لهذا: قول القلب.

والثاني: عمل القلب؛ مثل: حب الله ورسوله، وخشية الله، وحب ما يحبه الله ورسوله، وبغض ما يبغضه الله ورسوله، وإخلاص العمل لله وحده، وتوكل القلب على الله وحده وغير ذلك من أعمال القلوب التي أوجبها الله ورسوله وجعلها من الإيمان [(٢)].

يقول ابن تيمية - رحمه الله -:((ولا بد في الإيمان من علم القلب وعمله)).[(٣)]

ويقول- رحمه الله- تعليقًا على قوله تعالى:﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ ﴾ المجادلة: ٢٢،((والإيمان الذي كتب في القلب ليس هو مجرد العلم والتصديق، بل هو تصديق القلب وعمل القلب))[(٤)].

ويقول- رحمه الله-:((الإيمان ليس مجرد التصديق، بل لا بد من أعمال قلبية تستلزم أعمالاً ظاهرة)).[(٥)]

وعلى هذا فالعلم المجرد عن عمل القلب ليس بإيمان- لأنه مجرد تصديق نظري؛ فهو من جنس الأمور الذهنية التي لا تستلزم عمل القلب، ولا تقود إليه؛ بل هي نظريات باهتة لا تأثير لها في الضمير والوجدان، فإنها وإن جامعت التصديق الشرعي من جهة كون الجميع معرفة وتصورًا إلا أنها غير تامة التمام الذي يبعث عمل القلب وانفعاله وإرادته بعد ذلك-[(٦)] وعليه فالإيمان وإن كان يتضمن التصديق؛ فليس هو مجرد التصديق بل لابد من عمل في القلب جماعه الخضوع والانقياد للأمر.

وقد دل على ذلك القرآن والسنة والإجماع:

---

(١)انظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام، ١٣٤-١٣٥.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى، ١٨٦/٧.

(٣) مجموعة الفتاوى٣٩٧/٧.

(٤) مجموعة الفتاوى١٤٧/٧.

(٥) مجموعة الفتاوى٣٠٦/٧. وانظر: مجموعة الفتاوى ٥٠٦/٧، ٥٣٦-٥٣٨.

(٦)انظر:قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام، ١٢٠.

أ- أما الأدلة من القرآن:

فإنه قد دلت الآيات على نفي الإيمان عن إبليس وفرعون واليهود الذين عرفوا أن محمدًا رسول الله كما يعرفون أبناءهم؛ فلو كان التصديق المجرد أو العلم إيمانًا لكان هؤلاء مؤمنين مصدقين!! (1)

يقول المروزي- رحمه الله-:((وصف الله.. إبليس بقوله:﴿ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ ﴾ الأعراف: ١٢، وقوله:﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٨٢) ﴾ ص: ٨٢، فأخبر أنه قد عرف أن الله قد خلقه، و لم يخضع لأمره فيسجد لآدم كما أمره، فلم ينفعه معرفته، إذ زايله الخضوع، و لم تكن معرفته إيمانًا، إذ لم يكن معها خضوع بالطاعة، فسلبه الله اسم الإيمان والإسلام إذ لم يخضع له فيطيعه بالسجود، فأبى وعاند، ولو عرف الله بالمعرفة التي هي إيمان لخضع لجلاله، وانقاد لطاعته، و لم يرد عليه أمره.

والدليل على ذلك أيضًا شهادة الله على قلوب بعض اليهود أنهم يعرفون النبي ﷺ وما أنزل إليهم كما يعرفون أبناءهم، فلا أحد أصدق شهادة على ما في قلوبهم من الله، إذ يقول لنبيه:﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ﴾البقرة: ٨٩ ، وقال:﴿ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ﴾البقرة: ١٤٦، وقال:﴿ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (١٤٦) ﴾ البقرة: ١٤٦، فشهد على قلوبهم بأنها عارفة عالمة بالنبي ﷺ، قال: وما أنزل إليه أنه الحق من عند الله، ثم أكفرتم مع ذلك، و لم يوجب لهم اسم الإيمان بمعرفتهم، وعلمهم بالحق إذ لم يقارن معرفتهم التصديق، والخضوع لله ولرسوله بالتصديق له والطاعة؛ لأن من صدق خضع قلبه، ومن خضع قلبه أقر وصدق بلسانه، وأطاع بجوارحه)). (2)

ويقول ابن القيم- رحمه الله-:((ولو كان مجرد اعتقاد التصديق إيمانًا لكان إبليس، وفرعون وقومه، وقوم صالح، واليهود الذين عرفوا أن محمدًا رسول الله كما يعرفون أبناءهم مؤمنين مصدقين، وقد قال تعالى:﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ ﴾ الأنعام: ٣٣، أي: يعتقدون أنك صادق،﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ الأنعام: ٣٣ ، والجحود لا يكون إلا بعد معرفة الحق، قال تعالى:﴿ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ النمل: ١٤، وقال موسى لفرعون:﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ ﴾ الإسراء: ١٠٢، وقال تعالى عن اليهود:﴿ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (١٤٦) ﴾ البقرة: ١٤٦)). (3)

أ- **ومن السنة:** حديث النفرين من اليهود لما جاءا إلى النبي ﷺ ؛ فقالا: نشهد أنك نبيّ. قال: "فما يمنعكم أن تتبعوني". قالوا: إن داود دعا ربه أن لا يزال في ذريته نبيّ، وإنا نخاف إن تبعناك أن تقتلنا اليهود. فعلم بهذا أن مجرد العلم والإخبار عنه ليس بإيمان؛ بل لا بد من الانقياد. (4)

ب-الإجماع:

وقد حكى الإجماع على ذلك شيخ الإسلام- رحمه الله- فقال:((القول المجرد عن اعتقاد الإيمان ليس إيمانًا باتفاق المسلمين؛ فليس مجرد التصديق بالباطن هو الإيمان عند عامة المسلمين إلا من شذ من أتباع جهم

---

(١)انظر:الفصل، ١٩٨/٣، الصلاة وحكم تاركها، ٢٤-٢٥.

(٢) تعظيم قدر الصلاة٢/٤١٨-٤١٩.

(٣) الصلاة وحكم تاركها،٢٤.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى، ٥٦١/٧، الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ ، ٩٦٧/٣-٩٦٩، الصلاة وحكم تاركها، ٢٥.

والصالحي،[1] وفي قولهم من السفسطة العقلية والمخالفة في الأحكام الدينية أعظم مما في قول ابن كرام[2] إلا من شذ من أتباع ابن كرام، وكذلك تصديق القلب الذي ليس معه حب لله ولا تعظيم بل فيه بغض وعداوة لله ورسله ليس إيمانًا باتفاق المسلمين)). [3]

ويقول- رحمه الله-:((وجوب انقياد القلب مع معرفته، ظاهر، **ثابت بدلائل الكتاب والسنة وإجماع الأمة،** بل ذلك معلوم بالاضطرار من دين الإسلام، ومن نازع من الجهمية في أن انقياد القلب من الإيمان فهـــو كمن نازع من الكرامية في أن معرفة القلب من الإيمان)).[4]

وبهذا يظهر خطأ قول الرازي ومن على شاكلته من الجهمية؛ حيث ظنوا أن الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه و لم يجعلوا أعمال القلب من الإيمان،[5] وتبعًا لذلك أخرجوا أعمال الجوارح.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه الله-:((المرجئة من الجهمية قد ذكرنا أنهم غلطوا في:

ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تامًا بدون العمل الذي في القلب، تصديق بلا عمل للقلب؛ كمحبة الله وخشيته وخوفه والتوكل عليه والشوق إلى لقائه.

وظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تامًا بدون العمل الظاهر، وهذا يقول به جميع المرجئة)). [6]

الجانب الثالث: في بيان مكانة النطق بالشهادتين والعمل من الإيمان والرد على موقف الرازي من ذلك.

لما تقرر عند أهل السنة أن الإيمان قول وعمل؛ قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح؛ وأنـــه شـــعب متعددة، كان من أصول مذهبهم عدم التسوية بين شعب الإيمان؛ فمن شعب الإيمان ما يزول الإيمان بزوالها إجماعًـــا، ومنها ما لا يزول الإيمان بزواله إجماعًا.

---

(١)أبو الحسين محمد بن مسلم الصالحي، جمع بين القدر والإرجاء، وزعم أن الإيمان هو المعرفة بالله على الإطلاق، وهو أن للعالم صـــانعًا فقط، والكفر هو الجهل به على الإطلاق؛ قال: وقول القائل ثالث ثلاثة ليس بكفر؛ لكنه لا يظهر إلا من كافر. وزعم: أن معرفة الله تعالى هي المحبة والخضوع له؛ وزعم: أن الصلاة ليست بعبادة الله تعالى، وأنه لا عبادة له إلا الإيمان به؛ وهو معرفته، وهو خصـــلة واحـــدة: لا يزيد، ولا ينقص، وكذلك الكفر خصلة واحدة: لا يزيد، ولا ينقص. انظر: الملل والنحل١/١٦٧، طبقات المعتزلة لابن المرتضى٧٢.

(٢)أبو عبد الله، محمد بن كرام بن عراق بن حزابة، السجستاني المبتدع، إمام الكرامية، كان قليل العلم، من أقواله: الإيمان هو نطق اللسان بالتوحيد، مجرد عن عقد قلب، وعمل جوارح، مات بأرض بيت المقدس، سنة خمس وخمسين ومائتين. سير أعلام النبلاء ١١/٥٢٣-٥٢٤، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٧/ ١٤.

(٣)مجموعة الفتاوى، ٧/٥٥٠.

(٤) مجموعة الفتاوى٧/٣٩٨.

(٥)انظر: مجموعة الفتاوى٧/١٨٨، ١٩٠، ٢٠٤.

(٦)مجموعة الفتاوى، ٧/٣٦٣-٣٦٤(بتصرف يسير)، وانظر: قواعد الأسماء والأحكام،١٣٩.

يقول ابن أبي العز الحنفي[1] – رحمه الله –تعليقًا على حديث الشعب–:((وهذه الشعب، منها ما يزول الإيمان بزوالها؛ كشعبة الشهادتين، ومنها ما لا يزول بزوالها؛ كترك إماطة الأذى عن الطريق)). [2]

وعلى هذا فالأقوال والأعمال الشرعية ليست على مستوى واحد؛ بل منها ما هو ركن في الإيمان بزواله بالكلية يزول الإيمان، ومنها ما هو من الإيمان الواجب، بفواته ينقص الإيمان نقصًا يستحق صاحبه العقوبة، ومنها ما هو من الإيمان المستحب يفوت بفواته علو الدرجة. [3]

وعليه فلا يسوى بين شعب الإيمان في الأسماء والأحكام، ومن سوى بينها فهو مخالف للكتاب والسنة، خارج عن سبيل سلف الأمة، داخل في عموم أهل الأهواء والبدع.[4]

إذا تقرر ذلك؛ فإن النطق بالشهادتين ركن من أركان الإيمان بفواته يزول الإيمان بالكلية؛ فترك النطق بالشهادتين من غير عذر ليس كترك التهليل والتسبيح والأمر بالمعروف؛ بل إذا زال النطق بالشهادتين زال الإيمان إجماعًا.

يقول شيخ الإسلام – رحمه الله–:((الذي عليه الجماعة أن من لم يتكلم بالإيمان بلسانه من غير عذر لم ينفعه ما في قلبه من المعرفة، وأن القول من القادر عليه شرط في صحة الإيمان)). [5]

ويقول– رحمه الله–:((القول الظاهر من الإيمان الذي لا نجاة للعبد إلا به عند عامة السلف والخلف من الأولين والآخرين إلا الجهمية – جهمًا ومن وافقه)). [6]

ويقول ابن رجب [7]– رحمه الله –تعليقًا على حديث "بني الإسلام على خمس"[8]– ((معنى قوله ﷺ: " بني الإسلام على خمس ": أن الإسلام مثله كبنيان، وهذه الخمس: دعائم البنيان وأركانه التي يثبت عليها البنيان.....

---

(١)ابن أبي العز: علي بن علي بن محمد بن أبي العز، الحنفي الدمشقي، فقيه، كان قاضي القضاة بدمشق، ثم بالديار المصرية، ثم بدمشق، مولده: سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة، ووفاته: سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة، من مؤلفاته شرح العقيدة الطحاوية. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر،٨٧/٣، الأعلام للزركلي٣١٣/٤.

(٢)شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق التركي، والأرنؤوط، ٥١٩/٢. وانظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية٤٧٨/١.

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى، ٦٣٧/٧، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام، ١٤٤.

(٤)انظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية، ٤٧٨/١–٤٧٩.

(٥)الصارم المسلول،٩٧٤/٣.

(٦)مجموعة الفتاوى٢١٩/٧.

(٧)عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن ابن محمد بن مسعود البغدادي، الدمشقي، الحنبلي، الشهير بابن رجب ،محدث، حافظ، فقيه، أصولي، مؤرخ، مهر في فنون الحديث أسماءً ورجالاً وعللاً وطرقًا واطلاعًا على معانيه، وقرأ القرآن بالروايات وأكثر عن الشيوخ، ولد ببغداد سنة ست وثلاثين وسبعمائة، ومات سنة ٧٩٥هـ، من مصنفاته: ذيل طبقات الحنابلة، لطائف المعارف في المواعظ، جامع العلوم والحكم، شرح صحيح الترمذي، تقرير القواعد وتحرير الفوائد. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ٣٢١/٢–٣٢٢، إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر،٤٦٠/١، معجم المؤلفين ٧٤/٢–٧٥، الأعلام للزركلي ٣ / ٢٩٥.

(٨) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب دعاؤكم إيمانكم، لقوله ﷻ: ﴿ قُلْ مَا يَعْبَؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ ﴾ الفرقان: ٧٧، ومعنى الدعاء في اللغة" الإيمان"، ص٦، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، ٤٥/١.

وإذا كانت هذه دعائم البنيان وأركانه، فبقية خصال الإسلام كبقية البنيان، فإذا فقد شيء من بقية الخصال الداخلة في مسمى الإسلام الواجب نقص البنيان و لم يسقط بفقده. وأما هذه الخمس، فإذا زالت كلها سقط البنيان و لم يثبت بعد زوالها وكذلك إن زال منها الركن الأعظم وهو الشهادتان)).[١]

ذلك أن شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله كلمة ظاهرة باللسان وباطنها الإيمان بالله، والإيمان بالله اعتقاد باطن بالقلب، وظاهره شهادة أن إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله ، فلا انفكاك لأحدهما عن الآخر في تحقيق الإيمان أبدًا ، ثم عنهما تتفرع الأركان، ومنهما تتشعب الشعب.

وعلى هذا فأبعد الناس عن معرفة دين الإسلام وحقائقه من قال: إن الإيمان يتم والنجاة تحصل بدون شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فضلاً عن ترك سائر الأركان، وإن هذه الشهادة ما هي إلا علامة على الإيمان، وإن تركها مجرد علامة ظاهرة على عدم الإيمان من جهة إجراء الأحكام الدنيوية، وإلا فقد يكون الإيمان حاصلاً في القلب في الواقع ونفس الأمر، ويثاب عليه في الآخرة!!

فجعلوا أعظم أركان الإسلام -التي هي الجزء الظاهر من الإيمان بالله - بمترلة شهادة الشهود أو القرائن الظاهرة التي قد يكون الواقع مخالفًا لها. [٢]

ولا يخفى أن هذا القول قول مبتدع في الإسلام لم يقله أحد من الأئمة؛ فإن الإيمان الباطن يستلزم الإقرار الظاهر؛ بل وغيره، ووجود الإيمان الباطن تصديقًا وحبًا وانقيادًا بدون الإقرار الظاهر ممتنع.

يقول شيخ الإسلام - رحمه الله -:(("الشهادتان " إذا لم يتكلم بهما مع القدرة فهو كافر باتفاق المسلمين، وهو كافر باطنًا وظاهرًا عند سلف الأمة وأئمتها وجماهير علمائها، وذهبت طائفة من المرجئة وهم جهمية المرجئة؛ كجهم والصالحي وأتباعهما، إلى أنه إذا كان مصدقًا بقلبه كان كافرًا في الظاهر دون الباطن، وقد تقدم التنبيه على أصل هذا القول، وهو قول مبتدع في الإسلام لم يقله أحد من الأئمة، وقد تقدم أن الإيمان الباطن يستلزم الإقرار الظاهر؛ بل وغيره، وأن وجود الإيمان الباطن تصديقًا وحبًا وانقيادًا بدون الإقرار الظاهر ممتنع)). [٣]

ويقول- رحمه الله -:((من آمن قلبه إيمانًا جازمًا امتنع ألا يتكلم بالشهادتين مع القدرة، فعدم الشهادتين مع القدرة مستلزم انتفاء الإيمان القلبي التام؛ وبهذا يظهر خطأ جهم ومن اتبعه، في زعمهم أن مجرد إيمان (القلب)[٤] بدون الإيمان الظاهر ينفع في الآخرة؛ فإن هذا ممتنع، إذ لا يحصل الإيمان التام في القلب إلا ويحصل في الظاهر موجبه بحسب القدرة)). [٥]

---

(١) فتح الباري لابن رجب، ٢٢/١.

(٢)انظر: ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي للحوالي، ٤٧٤.

(٣)مجموع الفتاوى٦٠٩/٧.

(٤) ساقطة من مجموعة الفتوى، والإكمال من كتاب الإيمان الأوسط؛ بتحقيق: د. علي الزهراني،٤٤٥.

(٥)مجموعة الفتاوى٥٥٣/٧.

وعلى هذا فإن من لم يتكلم بلسانه بالشهادة –مع القدرة– لا يحكم بإيمانه ولا يُعلق به شيء من أحكام الإيمان، لا في الدنيا ولا في الآخرة. [1]

وبهذا يتم الحديث عن مكانة الشهادتين من الإيمان.

وأما مكانة العمل الظاهر من الإيمان؛ فقد اتضح مما تقدم أن الإيمان ليس مجرد تصديق القلب؛ بل لا بد معه من أعمال قلبية تستلزم أعمالا ظاهرة؛ وعليه فمن الممتنع أن يكون الرجل مؤمنًا بالله ورسوله بقلبه أو بقلبه ولسانه؛ ولم يؤد واجبًا ظاهرًا –لا صلاةً ولا زكاةً ولا صيًاما ولا غير ذلك من الواجبات–[2] لأن إيمان القلب يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة؛[3] فمعرفة الرب بما له من الأسماء والصفات توجب محبة القلب له، وتعظيمه وخشيته، وذلك يوجب إرادة طاعته وكراهية معصيته. والإرادة الجازمة مع القدرة تستلزم وجود الفعل، فإذا لم يعمل الإنسان شيئًا من الأعمال الظاهرة كان ذلك دليلاً على انتفاء الإيمان من قلبه. [4]

يقول شيخ الإسلام– رحمه الله –:((الإيمان لا بد فيه من هذين الأصلين: التصديق بالحق، والمحبة له، فهذا أصل القول، وهذا أصل العمل. ثم الحب التام مع القدرة يستلزم حركة البدن بالقول الظاهر، والعمل الظاهر ضرورة....وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة؛ والأعمال الظاهرة))[5]، ((ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمنًا إيمانًا ثابتًا في قلبه؛ بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج، ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة، لا مع إيمان صحيح)). [6]

ويقول– رحمه الله –:((فأصل الإيمان في القلب وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد، وما كان في القلب فلا بد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح، وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه)). [7]

ويقول– رحمه الله –:((الإيمان الذي في القلب من التصديق والحب وغير ذلك يستلزم الأمور الظاهرة من الأقوال الظاهرة والأعمال الظاهرة؛ كما أن القصد التام مع القدرة يستلزم وجود المراد و.. يمتنع مقام الإيمان الواجب في القلب من غير ظهور موجب ذلك ومقتضاه)). [8]

---

(١)انظر:مجموعة الفتاوى، ٧/ ١٤٠.

(٢)انظر:مجموعة الفتاوى، ٧/ ٦٢١.

(٣)انظر:مجموعة الفتاوى، ٧/ ٢٢١.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى٧/٥٢٥، الوعد الأخروي شروطه وموانعه، لعيسى السعدي، ١/٤١٥.

(٥)مجموعة الفتاوى٧/٥٤٠–٥٤١.

(٦)مجموعة الفتاوى٧/٦١١.

(٧)مجموعة الفتاوى٧/٦٤٤.

(٨) مجموعة الفتاوى٧/٥٧٥.

ويقول- رحمه الله -:((الأمور الباطنة والظاهرة بينهما ارتباط ومناسبة، فإن ما يقوم بالقلب من الشعور والحال يوجب أمورًا ظاهرة، وما يقوم بالظاهر من سائر الأعمال، يوجب للقلب شعورًا وأحوالاً))[1] وعلى هذا فـ((لا يتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح، بل متى نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب)). [2]

ويقول ابن القيم- رحمه الله -:((من جعل الإيمان مجرد التصديق وإن لم يقارنه فعل واجب ولا ترك محرم، وهذا من أمحل المحال أن يقوم بقلب العبد إيمان جازم لا يتقاضاه فعل طاعة ولا ترك معصية)).[3]

إذا تقرر ذلك؛ فزوال العمل بالكلية يستلزم زوال أصل الإيمان؛ يقول شيخ الإسلام – رحمه الله -:((جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب و..إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع))[4].

ويقول- رحمه الله -:((الإيمان عند أهل السنة و الجماعة: قول و عمل؛ كما دل عليه الكتاب و السنة و أجمع عليه السلف، و على ما هو مقرر في موضعه؛ فالقول: تصديق الرسول، و العمل: تصديق القول. فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمنًا)).[5]

ويقول- رحمه الله -:((فالسلف يقولون: ترك الواجبات الظاهرة دليل على انتفاء الإيمان الواجب من القلب)).[6]

ويقول- رحمه الله -:((الأعمال لازمة لإيمان القلب فإذا انتفت لم يبق في القلب إيمان)).[7]

ويقول – رحمه الله -:((من يتكلم بالإيمان ولا يعمل به لا يكون قلبه مؤمنًا، حتى إن المكره إذا كان في إظهار الإيمان فلا بد أن يتكلم مع نفسه، وفي السر مع من يأمن إليه، ولا بد أن يظهر على صفحات وجهه وفلتات لسانه...وأما إذا لم يظهر أثر ذلك لا بقوله ولا بفعله قط؛ فإنه يدل على أنه ليس في القلب إيمان. وذلك أن الجسد تابع للقلب، فلا يستقر شيء في القلب إلا ظهر موجبه ومقتضاه على البدن ولو بوجه من الوجوه))[8].

ويقول ابن القيم- رحمه الله -:((كل حقيقة باطنة لا يقوم صاحبها بشرائع الإسلام الظاهرة لا تنفع ولو كانت ما كانت، فلو تمزق القلب بالمحبة والخوف و لم يتعبد بالأمر وظاهر الشرع لم ينجه ذلك من النار، كما أنه لو قام بظواهر الإسلام وليس في باطنه حقيقة الإيمان لم ينجه من النار))[9] .

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية،١/٨٠.

(٢) مجموعة الفتاوى٧/١٩٨.

(٣)الصلاة وحكم تاركها،٢٤.

(٤) مجموعة الفتاوى٧/٦١٦.

(٥)شرح العمدة، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ٢/٨٦.

(٦) مجموعة الفتاوى٧/١٤٨.

(٧) مجموعة الفتاوى٧/٢٠٣.

(٨) مجموعة الفتاوى١٤/١٢١.

(٩)الفوائد لابن القيم، ٢٠٧-٢٠٨.

وعليه فلا يكون المرء مؤمنًا إلا إذا التزم بالعمل مع الإقرار، وإلا فلو أقر و لم يلتزم العمل لم يكن مؤمنًـــا. (١)
ومن قال بحصول الإيمان الواجب بدون فعل شيء من الواجبات كان مخطئًا خطأً بينًا، وهذه هي بدعة الإرجاء الـــتي أعظم السلف والأئمة الكلام في أهلها، وقالوا فيها من المقالات الغليظة ما هو معروف. (٢)

يقول ابن بطة - رحمه الله -:((فمن زعم أن ما في كتاب الله عز وجل من شرائع الإيمان وأحكامه وفرائضه ليست من الإيمان، وأن التارك لها والمتثاقل عنها مؤمن، فقد أعظم الفرية، وخالف كتاب الله، ونبذ الإسلام وراء ظهره، ونقض عهد الله وميثاقه)). (٣)

ويقول- رحمه الله -:((من زعم أنه يقر بالفرائض ولا يؤديها و يعلمها، وبتحريم الفواحش والمنكرات ولا يترجر عنها ولا يتركها، وأنه مع ذلك مؤمن؛ فقد كذب بالكتاب، وبما جاء به رسوله)). (٤)

ولهذا كان من إلزام السلف للطائفة التي زعمت أن العمل ليس من الإيمان، أن يقال لهم: ما أراد الله عز وجل مـــن العباد إذ قال لهم: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ البقرة: ٤٣، الإقرار بذلك أو الإقرار والعمل؟؟!

فإن قلتم: إن الله أراد الإقرار، و لم يرد العمل؛ فقد كفرتم عند أهل العلم! فأهل العلم قد كفروا من قال: إن الله لم يرد من العباد أن يصلوا ولا يؤتوا الزكاة.

وإن قلتم أراد منهم الإقرار والعمل؛ قيل : فإذا أراد منهم الأمرين جميعًا لم زعمتم أنه يكون مؤمنًا بأحـــدهما دون الآخر وقد أرادهما جميعًا؟؟!

أرأيتم لو أن رجلاً قال: أعمل جميع ما أمر الله ولا أقر به أيكون مؤمنًا ؟!

فإن قالوا: لا، قيل لهم: فإن قال: أقر بجميع ما أمر الله به ولا أعمل منه شيئًا أيكون مؤمنًا ؟! فإن قالوا: نعم، قيل لهم: ما الفرق؛ وقد زعمتم أن الله عز وجل أراد الأمرين جميعًا، فإن جاز أن يكون بأحدهما مؤمنًا إذا ترك الآخر جاز أن يكون بالآخر إذا عمل و لم يقر مؤمنًا، لا فرق بين ذلك!! (٥)

هذا وكل من تأمل ما تقوله المرجئة في معنى الإيمان يعلم بالاضطرار أنه مخالف للرسول، ويعلم بالاضطرار أن طاعة الله ورسوله من تمام الإيمان، ويعلم أنه لو قدر أن قومًا قالوا للنبي ﷺ: نحن نؤمن بما جئتنا به بقلوبنا من غـــير شك، ونقر بألسنتنا بالشهادتين، إلا أنا لا نطيعك في شيء مما أمرت به ونهيت عنه؛ فلا نصلي، ولا نصوم، ولا نحج، ولا نصدق الحديث، ولا نؤدي الأمانة، ولا نفي بالعهد، ولا نصل الرحم، ولا نفعل شيئًا من الخير الذي أمرت بـــه،

---

(١)انظر:مجموعة الفتاوى، ٧/ ٣٨٩.

(٢)انظر:مجموعة الفتاوى، ٧/ ٦٢١، وانظر ما قيل في ذم المرجئة: السنة لعبد الله بن الإمام أحمد١/ ٣١٢-٣١٣، ١/٣١٨-٣١٩، السنة للخلال، ٤/٤١، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول(الإيمان)- ٢/٨٨٤-٩٠٦، القدرية والمرجئة نشأتهما وأصولهما وموقف السلف منها، للعقل، ١٠٥-١٠٨.

(٣)الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول(الإيمان)- ٢/٧٨٩.

(٤)الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول(الإيمان)- ٢/٧٨٩.

(٥)انظر:شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ٤/٩٣٢-٩٣٣، مجموعة الفتاوى، ٧/ ٣٨٨-٣٨٩.

ونشرب الخمر، وننكح ذوات المحارم بالزنا الظاهر، ونقتل من قدرنا عليه من أصحابك وأمتك، ونأخذ أموالهم؛ بـــل نقتلك أيضًا ونقاتلك مع أعدائك؛ هل كان يتوهم عاقل أن النبي ﷺ يقول لهم: أنتم مؤمنون كاملو الإيمان، وأنتم من أهل شفاعتي يوم القيامة، ويرجى لكم ألا يدخل أحد منكم النار!! بل كل مسلم يعلم بالاضطرار أنه يقول لهم: أنتم أكفر الناس بما جئت به ويضرب رقابهم إن لم يتوبوا من ذلك. [١]

وأما زوال أفراد عمل الجوارح؛ فإما أن يكون شيئًا من أركان الإسلام أو لا يكون. فإن كـــان مـــن مبـــاني الإسلام؛ ففي زوال أصل الإيمان بزواله مع الإقرار بوجوبه نزاع مشهور بين أئمة الإسلام.[٢][٣]

يقول شيخ الإسلام- رحمه الله -:((تنازع العلماء في تكفير من يترك شيئًا من هذه " الفرائض الأربع " بعد الإقرار بوجوبها)).[٤]

ويقول- رحمه الله -:((مع الإقرار بالوجوب إذا ترك شيئًا من هذه الأركان الأربعة، ففي التكفير أقوال للعلماء، هي روايات عن أحمد [٥]:

أحدها: أنه يكفر بترك واحد من الأربعة حتى الحج، وإن كان في جواز تأخيره نزاع بين العلماء، فمتى عـــزم على تركه بالكلية كفر، وهذا قول طائفة من السلف...**والثاني:** أنه لا يكفر بترك شيء مـــن ذلـــك مـــع الإقـــرار بالوجوب، وهذا هو المشهور عند كثير من الفقهاء ....**والثالث:** لا يكفر إلا بترك الصلاة وهي..قول كـــثير مـــن السلف...**والرابع:** يكفر بتركها وترك الزكاة فقط. والخامس: بتركها، وترك الزكاة إذا قاتل الإمام عليها دون ترك الصيام والحج)). [٦]

وبهذا يتبين مكانة العمل الظاهر من الإيمان، فالقول والعمل قرينان لا ينفع أحدهما إلا بالآخر، فـــلا يســـتقيم الإيمان إلا بالقول، ولا يستقيم الإيمان والقول إلا بالعمل، ولا يستقيم الإيمان والقول والعمل إلا بنية موافقة للســـنة، وبهذا يبطل ما قرره الرازي من أن تارك القول والعمل المقتصر على ما في القلب مؤمن. [٧]

---

(١)انظر:مجموعة الفتاوى٢٨٧/٧.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى ٣٠٢/٧، ٦٠٩-٦١٢، الدرر السنية، ٤٧٩/١-٤٨٠.

(٣)انظر: موانع إنفاذ الوعيد، لعيسى السعدي،١٨٥-١٨٦.

(٤) مجموعة الفتاوى٦٠٩/٧.

(٥)أحمد بن حنبل الإمام حقًا، وشيخ الإسلام صدقًا، أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي، أحد الأئمة الأعلام، ولد سنة أربع وستين ومائة، حفظ الله به السنة، ثبت في محنة القول بخلق القرآن، قيل عنه: في الدين مـــا كان أبصره، وعن الدنيا ما كان أصبره، وفي الزهد ما كان أخبره، وبالصالحين ما كان ألحقه، وبالماضين ما كان أشبهه، عرضـــت عليـــه الدنيا فأباها، والبدع فنفاها. قال علي بن المديني بعد ما امتحن أحمد: ما قام أحد في الإسلام ما قام أحمد بن حنبل، وقال أبو عبيد القاسم بن سلام تعليقًا على قول علي بن المديني : صدق، إن أبا بكر وجد يوم الردة أنصارًا وأعوانًا، وإن أحمد بن حنبل لم يكن له أنصـــار ولا أعوان. وكان أحمد يقول: لا يفلح من تعاطى الكلام ولا يخلو من أن يتجهم، توفي سنة٢٤١هـــ. انظر: سير أعلام النبلاء١٦٢/٨-٢٥٨، ط. دار إحياء التراث العربي، البداية والنهاية ٧٧٥/١٠-٧٩٤.

(٦)مجموعة الفتاوى٦١٠/٧-٦١١، وانظر: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، للأحمدي، ٣٦/٢-٥٤.

(٧)انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ٩٥٦/٥، مجموعة الفتاوى، ٢٩٦/٧.

الجانب الرابع: في نقد القيود التي وضعها الرازي لإثبات مذهبه.

تقدم البيان بأن الرازي وضع أربعة قيود لإثبات مذهبه في الحقيقة الشرعية للإيمان، وسيكون بعون الله الرد عليه من وجوه:

الوجه الأول: في نقد القيد الأول والذي عرض الرازي فيه الأدلة على أن الإيمان في الشـــرع هو التصديق:

سبق البيان بأن الرازي استدل على ذلك باللغة، والكتاب، والسنة، والعقل.

أ–الرد على احتجاج الرازي باللغة:

ذكر الرازي أن الإيمان في اللغة هو التصديق؛ لاتفاق أهل اللغة على أن معنى قول القائل: فلان يُؤمن بكـــذا. أي: يُصدق به، قال الله تعالى:﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ﴾ يوسف: ١٧، أي: بمُصدق لنا، ومنه قولهم: فلان يُؤمن بالحشر والنشر. أي: أنه مصدق بذلك معترف به، فوجب أن يكون الإيمان في الشريعة هو الإيمان المعروف في اللغة لأمرين:

الأمر الأول: لأن الله خاطب العرب بلسانهم؛ كما قال تعالى:﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ ﴾ إبـراهيم: ٤، وقال:﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ ﴾ الزمر: ٢٨، وقال:﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ الشعراء: ١٩٥.

الأمر الثاني: ولأنه لو كان لفظ الإيمان والإسلام منقولين عن اللسان العربي لتواترت الأخبار بذلك، وتوفرت دواعي الأمة على نقله، و لغلب إظهاره على كتمانه، فلما لم يكن كذلك ثبت أن معناه في الشرع نفـــس معنـــاه في اللغة، وأنه باقٍ على أصل الوضع.

والجواب: أن يُقال: هذه الحجة تقوم على مقدمتين:

أحدهما: أن الإيمان في اللغة هو التصديق، والرسول ﷺ إنما خاطب الناس بلغة العرب لم يغيرها؛ فيكون مراده بالإيمان التصديق فحسب.

والثانية:أن التصديق إنما يكون بالقلب؛ فالقول والعمل بكل حال ليس من الإيمان[1].

وسيكون نقد هذه الحجة في مقامين:

المقام الأول: في نقد المنهجية التي سلكها الرازي في هذه المسألة:

منهج الرازي ومن على شاكلته من المرجئة في تقرير هذه الحجة مخالف لما يجب سلوكه في فهم المصـــطلحات الشرعية؛ من جوانب:

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٢٨٩، ٢٩٣، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٣٣٠-٣٣٢.

الأولى: أهم عدلوا عن معرفة كلام الله ورسوله وأخذوا يتكلمون في مسمى " الإيمان والإسلام" وغيرهما بطرق ابتدعوها مثل أن يقولوا: " الإيمان في اللغة " هو التصديق، والرسول إنما خاطب الناس بلغة العرب لم يغيرها؛ فيكون مراده بالإيمان التصديق؛ ثم قالوا: والتصديق إنما يكون بالقلب، فالأقوال والأعمال ليست من الإيمان، ثم عمدتهم في أن الإيمان هو التصديق قوله:﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا ﴾ يوسف: ١٧، أي بمصدق لنا. فيقال لهم: " اسم الإيمان " قد تكرر ذكره في القرآن والحديث أكثر من ذكر سائر الألفاظ، وهو أصل الدين، و به يخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويفرق بين السعداء والأشقياء، ومن يوالي ومن يعادي، والدين كله تابع لهذا، وكل مسلم محتاج إلى معرفة ذلك؛ أفيجوز أن يكون الرسول قد أهمل بيان هذا كله، ووكله إلى هاتين المقدمتين ؟؟! ومعلوم أن الشاهد الذي استشهدوا به على أن الإيمان هو التصديق كلمة من القرآن، **ونقل معنى الإيمان متواتر عن النبي ﷺ أعظم من تواتر لفظ الكلمة**، فإن الإيمان يحتاج إلى معرفته جميع الأمة فينقلونه بخلاف كلمة من سورة، فأكثر المؤمنين لم يكونوا يحفظون هذه السورة، وعلى هذا فلا يجوز أن يجعل بيان أصل الدين مبنيًا على مثل هذه المقدمات.[(١)]

الثانية: أن مما ينبغي أن يعلم أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عُرف تفسيرها وما أريد بها من جهة النبي ﷺ لم يحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم؛ ولهذا قال الفقهاء: " الأسماء ثلاثة أنواع: نوع يعرف حده بالشرع؛ كالصلاة والزكاة. ونوع يعرف حده باللغة؛ كالشمس والقمر. ونوع يعرف حده بالعرف؛ كلفظ القبض ولفظ المعروف في قوله:﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ ﴾النساء: ١٩، ونحو ذلك".[(٢)] وروي عن ابن عباس[(٣)] رضي الله عنهما أنه قال: "تفسير القرآن على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله، من ادعى علمه فهو كاذب".[(٤)] فاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج ونحو ذلك قد بيّن الرسول ﷺ ما يراد به في كلام الله ورسوله، فمنه يعرف معناه؛ فلو أراد أحد أن يفسره بغير ما بينه النبي ﷺ لم يقبل منه، وأما الكلام في اشتقاقه ووجه دلالته فذاك من جنس علم البيان، وتعليل الأحكام، هو زيادة في العلم وبيان حكمة ألفاظ القرآن؛ لكن معرفة المراد به لا يتوقف على هذا، واسم الإيمان والإسلام والنفاق والكفر هي أعظم من هذا كله؛ فالنبي ﷺ قد بين المراد بهذه الألفاظ بيانًا لا يحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك بالاشتقاق وشواهد استعمال العرب ونحو ذلك؛ وعليه فيجب الرجوع في مسماها إلى بيان الله ورسوله فإنه شافٍ كافٍ.

الثالث: أن خطاب الله ورسوله للناس بهذه الأسماء خطاب مقيد خاص، وقد بيّن الرسول تلك الخصائص؛ والاسم دلّ عليها؛ فلا يُقال: إنها منقولة بل يُقال: الاسم إنما استعمل على وجه يختص بمراد الشارع؛ لم يستعمل مطلقًا فالشارع خاطب الناس بلغة العرب، وخاطبهم بلغتهم المعروفة، وقد جرى عرفهم أن الاسم يكون مطلقًا وعامًا ثم

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٢٨٩، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٣٣٢-٣٣٣.

(٢)مجموعة الفتاوى٧/٢٨٦، ١٣/٢٨.

(٣)أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، دعا له النبي ﷺ بالعلم والحكمة والفقه في الدين، كان عالمًا بالسنة، جليل الرأي، ثاقب النظر، وكان عمر رضي الله عنه يعده للمعضلات مع اجتهاد عمر ونظره للمسلمين. مات عبد الله بن عباس رضي الله عنه بالطائف سنة ثمان وستين انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٤٢٣-٤٢٦، أسد الغابة ٣/٢٩١-٢٩٥، الإصابة في تمييز الصحابة٤/٩٠-٩٤.

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره، ١/٧٠.

يدخل فيه قيد أخص من معناه، فالشارع لما خاطبهم باسم الإيمان والصلاة والزكاة إنما خاطبهم بهذه الأسماء بلام التعريف، وقد عرفهم قبل ذلك أن المراد الإيمان الذي صفته كذا وكذا، والصلاة الدعاء الذي صفته كذا وكذا، فبتقدير أن يكون في لغتهم التصديق فإنه قد بين أنه لا يكتفي بتصديق القلب واللسان فضلاً عن تصديق القلب وحده؛ بل لابد أن يعمل بموجب ذلك التصديق، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ الأنفال: ٢، وفي قوله تعالى: ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ المجادلة: ٢٢ ، وفي قوله: ﴿ وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾ المائدة: ٨١، وكقوله ﷺ:"لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن"،[1] وقوله ﷺ : "لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه"[2]، وأمثال ذلك، وهو كثير في الكتاب والسنة. فقد بيّن لهم أن التصديق الذي لا يكون الرجل مؤمنًا إلا به هو أن يكون تصديقًا على هذا الوجه، وهذا بيّن في القران والسنة من غير تغيير للغة ولا نقل لها[3].

إذا تقرر ما سبق، فالتحقيق: أن الشارع لم ينقل تلك الأسماء ولم يغيرها، ولكن استعملها مقيدة لا مطلقة كما استعمل نظائرها؛ كقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ آل عمران: ٩٧، فذكر حجًا خاصًا وهو حج البيت، وكذلك قوله: ﴿ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ ﴾ البقرة: ١٥٨، فلم يكن لفظ الحج متناولاً لكل قصد، بل لقصد مخصوص دل عليه اللفظ نفسه من غير تغيير اللغة. فتصرف الشارع في الأسماء الشرعية كتصرف أهل العرف في بعض الأسماء اللغوية؛ فيستعمل اللفظ تارة فيما هو أعم من معناه في اللغة، وتارة فيما هو أخص.[4]

المقام الثاني: في نقد المقدمتين التي بنى عليها الرازي احتجاجه باللغة: وذلك بجوابين:

الجواب الأول: مبنيّ على منع دعوى الترادف بين الإيمان والتصديق.

الجواب الثاني: مبنيّ على فرض التسليم بالترادف.

أولاً: في منع دعوى الترادف بين الإيمان والتصديق، وذلك من وجوه ثلاثة:

الوجه الأول: في المطالبة بإثبات الترادف:

فيقال: من الذي قال: إن لفظ الإيمان مرادف للفظ التصديق؟؟ وهب أن المعنى يصح إذا استعمل في موضع، فلم قلت: إنه يوجب الترادف مطلقًا ؟؟ وإذا قال الله: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ البقرة: ٤٣، ولو قال القائل: أتموا الصلاة،

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المظالم، باب النهبى بغير إذن صاحبه، وقال عبادة :بايعنا النبي ﷺ أن لا ننتهب، ص٤٩١-٤٩٢، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي، ونفيه عن المتلبس بالمعصية، على إرادة نفي كماله، ٧٧/١.

(٢) البخاري، كتاب الأدب، باب إثم من لا يأمن جاره بوائقه، ١٢٧٩، مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان تحريم إيذاء الجار، ٦٨.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى١٢٧/٧-١٢٩، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام،٣٣٤.

(٤) انظر: شرح العمدة، ٣٠/٢-٣١، مجموعة الفتاوى٢٨٣/١٩، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٣٥٠-٣٥١، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام ابن تيمية،٦٤.

ولازموا الصلاة، التزموا الصلاة، افعلوا الصلاة، كان المعنى صحيحًا، لكن لا يدل هذا على معنى: أقيموا، فكون اللفظ يرادف اللفظ؛ يراد دلالته على ذلك"[1].

الوجه الثاني: الرد على ما استدل به الرازي على دعوى الترادف:

أولاً: استدلال الرازي بقوله تعالى:﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ﴾ يوسف: ١٧.

فيقال: هذا الاستدلال لا يتم له؛ لأمرين[2]:

الأمر الأول: أنه ليس في الآية ما يدل على أن المصدق مرادف للمؤمن، فإن صحة هذا المعنى بأحد اللفظين لا يدل على أنه مرادف للآخر؛ بل الإيمان ليس مرادفًا للتصديق لوجوه منها:

أ–أنه يقال للمُخبِر إذا صدّقته، صدقه، ولا يُقال: آمنه، ولا آمن به، بل يقال: آمن له، كما قال تعالى: ﴿ ۞ فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ ﴾العنكبوت: ٢٦، وقال:﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ ﴾يونس: ٨٣، وقال فرعون:﴿ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ﴾طه: ٧١، وقالوا لنوح: ﴿ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ الشعراء: ١١١، فلفظ الإيمان يتعدى إلى الضمير باللام دائمًا؛ لا يُقال: آمنته قط، وإنما يُقال: آمنت له.

ب–من جهة المعنى، فإن التصديق يُستعمل في الإخبار عن الأمور الغائبة والمشاهدة على حد سواء، بخلاف الإيمان فإنه لا يُستعمل إلا في الأمور الغائبة التي يُؤتمن عليها المخبر؛ لأنه مشتق من الأمن، ولهذا لم يوجد في القرآن آمن له إلا في خبر يؤتمن عليه المخبر.

ج–أن لفظ " الإيمان " لم يُقابل قط بالتكذيب، كما يقابل لفظ " التصديق " بالتكذيب، وإنما يقابل الإيمان بالكفر، والكفر لا يختص بالتكذيب، فكذلك ما يقابله وهو الإيمان ليس هو التصديق فقط بل لا بد فيه من موافقة وانقياد.

د–أن الإيمان يتضمن الإخبار وإنشاء الالتزام، وأما التصديق المجرد فهو إخبار محض لا التزام فيه[3].

الأمر الثاني: أن معنى قولهم: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ﴾ يوسف: ١٧، أي: لا تُقر بخبرنا، ولا تثق به ولا تطمئن إليه، ولو كنا صادقين؛ لأنهم لم يكونوا عنده ممن يُؤتمن على ذلك، فلو صدقوا لم يأمن لهم.

ثانيًا: حكاية الرازي ومن على شاكلته الإجماع على دعوى الترادف:

قوله: إجماع أهل اللغة قاطبة على أن الإيمان هو التصديق. **فيقال له:**

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٢٨٩-٢٩٠، شرح العقيدة الطحاوية،٢/٥١٥-٥١٦، بتحقيق: التركي، والأرنؤرط، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٣٣٥-٣٣٦.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى٧/١٦٢، ٢٩٢، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٣٣٦.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٢٩٠-٢٩٣، شرح العقيدة الطحاوية، ٢/٥١٦-٥١٧، بتحقيق: التركي، والأرنؤرط، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٣٣٩-٣٤٦، موقف شيخ الإسلام من الأشاعرة،٣/١٣٦٤-١٣٦٥، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام ابن تيمية٨٨-٩١.

أولاً: من نقل هذا الإجماع ؟ ومن أين يعلم هذا الإجماع ؟ وفي أي كتاب ذكر هذا الإجماع ؟ .

ثانيًا: أن يُقال: أتعني بأهل اللغة نقلتها؛ أو المتكلمين بها ؟ فإن عنيت الأول؛ فهؤلاء لا ينقلون كل ما كان قبل الإسلام بإسناد، وإنما ينقلون ما سمعوه من العرب في زمانهم، وما سمعوه في دواوين الشعر وكلام العرب وغير ذلك بالإسناد، ولا نعلم فيما نقلوه لفظ الإيمان فضلاً عن أن يكونوا أجمعوا عليه. وإن عنيت المتكلمين بهذا اللفظ قبل الإسلام؛ فهؤلاء لم نشهدهم ولا نقل لنا أحد عنهم ذلك.

ثالثًا: أنه لا يعرف عن هؤلاء جميعهم أنهم قالوا: الإيمان في اللغة هو التصديق؛ بل ولا عن بعضهم، وإن قدر أنه قاله واحد أو اثنان؛ فليس هذا إجماعًا.

رابعًا: أن يُقال: هؤلاء لا ينقلون عن العرب أنهم قالوا: معنى هذا اللفظ كذا وكذا؛ وإنما ينقلون الكلام المسموع من العرب وأنه يفهم منه كذا وكذا، وحينئذ فلو قدر أنهم نقلوا كلامًا عن العرب يفهم منه أن الإيمان هو التصديق؛ لم يكن ذلك أبلغ من نقل المسلمين كافة للقرآن عن النبي ﷺ، وإذا كان مع ذلك قد يظن بعضهم أنه أريد به معنى و لم يرده؛ فظن هؤلاء ذلك فيما ينقلونه عن العرب أولى.

خامسًا: أنه لو قدر أنهم قالوا هذا؛ فهم آحاد لا يثبت بنقلهم التواتر، وأين التواتر الموجود عن العرب قاطبة أنهم كانوا لا يعرفون للإيمان معنى غير التصديق؟؟!![1].

ثالثًا: احتجاج الرازي بأن الناس يقولون: فلان يُؤمن بالحشر والنشر. أي: أنه مصدق بذلك معترف به:

فجوابه: أن يُقال: **أولاً**: إنك لم تذكر شاهدًا من كلام العرب على ما ادعيته عليهم؛ وإنما استدللت من غير القرآن بقول الناس: فلان يؤمن بالحشر والنشر وفلان لا يؤمن بذلك. ومعلوم أن هذا ليس من ألفاظ العرب قبل نزول القرآن؛ بل هو مما تكلم الناس به في عصر الإسلام لما صار من المشركين من ينكر البعث، ومرادهم بذلك هو مرادهم بقوله: فلان يؤمن بالجنة والنار وفلان لا يؤمن بذلك، والقائل لذلك وإن كان تصديق القلب داخلاً في مراده؛ فليس مراده ذلك وحده، بل مراده التصديق بالقلب واللسان فإن مجرد تصديق القلب بدون اللسان لا يعلم حتى يخبر به عنه.

ثانيًا: ثم إن من قال ذلك؛ فليس مراده التصديق بما يرجى ويخاف بدون خوف ولا رجاء؛ بل يصدق بالحشر والنشر، ويخاف من عذاب ذلك اليوم، ويرجو ثوابه. وإلا فلو صدق به و لم يكن في قلبه خوف من ذلك أصلاً لم يسموه مؤمنًا به، كما أنهم لا يسمون مؤمنًا بالجنة والنار إلا من رجا الجنة وخاف النار دون المعرض عن ذلك بالكلية مع علمه بأنه حق، فلا يوجد قط في كلام العرب أن من علم وجود شيء مما يخاف ويرجى ويجب حبه وتعظيمه؛ وهو مع ذلك لا يحبه ولا يعظمه ولا يخافه ولا يرجوه، بل يجحد به ويكذب به بلسانه أنهم يقولون: هو مؤمن، بل ولو عرفه بقلبه وكذب به بلسانه لم يقولوا: هو مصدق به، ولو صدق به مع العمل بخلاف مقتضاه لم يقولوا هو مؤمن به.

والخلاصة: أنه لا يوجد في كلام العرب شاهد واحد يدل على ما ادعاه[2].

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى٧/١٢٣-١٢٤، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٣٣٧-٣٣٩.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى٧/١٢٥-١٢٦، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٣٣٦-٣٣٧.

ثالثًا: زعم الرازي بأن العرب لا يعرفون في اللغة إيمانًا غير التصديق. **جوابه**: أن يُقال: من أين لك هذا النفي الذي لا يمكن الإحاطة به !؟ بل هو قول بلا علم[1] .

رابعًا: أصل الإيمان مأخوذ من الأمن، فالإيمان وإن كان يتضمن التصديق، فليس هو مجرد التصديق وإنما هو الإقرار والطمأنينة، وهذا هو الذي حققه شيخ الإسلام في معنى الإيمان حيث يقول -رَحِمَهُ اللَّهُ-:((فكان تفسيره بلفظ الإقرار أقرب من تفسيره بلفظ التصديق))[2]، ويقول:((ومعلوم أن الإيمان هو الإقرار لا مجرد التصديق))[3]، ويقول:((فإن اشتقاقه من الأمن الذي هو القرار والطمأنينة))[4]، ويقول:((فاللفظ -يعني لفظ الإيمان-متضمن مع التصديق معنى الائتمان والأمانة كما يدل عليه الاستعمال والاشتقاق))[5]. فظهر أن الإيمان في اللغة ليس مطلق التصديق[6].

خامسًا: قوله: ولأنه لو كان لفظ الإيمان والإسلام منقولين عن اللسان العربي لتواترت الأخبار بذلك، وتوفرت دواعي الأمة على نقله، و لغلب إظهاره على كتمانه، فلما لم يكن كذلك ثبت أن معناه في الشرع نفس معناه في اللغة، وأنه باقي على أصل الوضع.

جوابه: أن يُقال: قد بيّن الكتاب والسنة أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق، ولا يُسمى هذا تغييرًا للغة ولا نقلاً لها، وقوله: لو فعل لتواتر. قيل: نعم. وقد تواتر أنه أراد بالإيمان ما بينه بكتابه وسنة رسوله من أن العبد لا يكون مؤمنًا إلا به؛ كقوله:﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ الأنفال: ٢، وهذا متواتر في " القرآن والسنن "، ومتواتر أيضًا أنه لم يكن يحكم لأحد بحكم الإيمان إلا أن يؤدي الفرائض، ومتواتر عنه أنه أخبر أنه: من مات مؤمنًا دخل الجنة و لم يعذب، وأن الفساق لا يستحقون ذلك؛ بل هم معرضون للعذاب. فقد تواتر عنه من معاني اسم الإيمان وأحكامه ما لم يتواتر عنه في غيره، فأي تواتر أبلغ من هذا؟! وقد توفرت الدواعي على نقل ذلك وإظهاره ولله الحمد. ولا يقدر أحد أن ينقل عن النبي ﷺ نقلاً يناقض هذا. لكن أخبر أنه يخرج من النار من كان معه شيء من الإيمان. و لم يقل: إن المؤمن يدخلها، ولا قال إن الفساق مؤمنون. لكن أدخلهم في مسمى الإيمان في مواضع كما أدخل المنافقين في اسم الإيمان في مواضع مع القيود. وأما الاسم المطلق الذي وعد أهله بالجنة؛ فلم يدخل فيه لا هؤلاء ولا هؤلاء [7].

سادسًا: قوله: إن معناه في الشرع لو كان غير معناه في اللغة لما خاطب الله تعالى العرب بلسانهم، وذلك باطل؛ لقوله تعالى:﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾ إبراهيم: ٤، وقوله تعالى:﴿ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ الزمر: ٢٨، وقوله: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ الشعراء: ١٩٥، وعليه فلا وجه للعدول - بالآيات التي تدل على أنه عربي - عن ظاهرها.

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى٧/ ١٢٦.

(٢) مجموعة الفتاوى٧/٢٩١.

(٣) مجموعة الفتاوى٧/٦٣٨.

(٤)الصارم المسلول ٣/٩٦٦-٩٦٧.

(٥) مجموعة الفتاوى٧/٢٩٢.

(٦)انظر:آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٣٤٤.

(٧) انظر:مجموعة الفتاوى٧/ ١٢٩-١٣٠.

فجوابه: أن يُقال:

أولاً: إن الآيات التي فسرت المؤمن وسلبت الإيمان عمن لم يعمل؛ أصرح وأبين وأكثر من هذه الآيات، ثم إذا دلت هذه الآيات على أن القران عربي؛ فما ذُكر لا يخرجه عن كونه عربيًا، ولهذا لما خاطبهم بلفظ الصلاة والحج وغير ذلك؛ لم يقولوا: هذا ليس بعربي. بل خاطبهم باسم المنافقين، وقد ذكر أهل اللغة أن هذا الاسم لم يكن يعـرف في الجاهلية،[1] ولم يقولوا: إنه ليس بعربي؛ لأن المنافق مشتق من نَفَق إذا خرج؛ فإذا كان اللفظ مشتقًا من لغتهم وقـد تصرف فيه المتكلم به كما جرت عادتهم في لغتهم؛ لم يخرج ذلك عن كونه عربيًا[2] .

ثانيًا: أنه لو فرض أن هذه الألفاظ ليست عربية؛ فليس تخصيص عموم هذه الألفاظ بأعظم من إخراج لفـظ الإيمان عما دلّ عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف، فإن النصوص التي تنفي الإيمان عمن لا يحب الله ورسـوله ولا يخاف الله ولا يتقيه ولا يعمل شيئًا من الواجب ولا يترك شيئًا من المحرم؛ كثيرة صريحة. فإذا قدر أنها عارضها آية؛ كان تخصيص اللفظ القليل العام أولى من رد النصوص الكثيرة الصريحة[3] .

ثالثًا: أن السلف يقولون: الرسول وقفنا على معاني الإيمان وبيّنه لنا، وعلمنا مراده منه بالاضطرار، وعلمنا من مراده علمًا ضروريًا أن من قيل: إنه صدق ولم يتكلم بلسانه بالإيمان مع قدرته على ذلك ولا صلى ولا صام ولا أحب الله ورسوله ولا خاف الله؛ بل كان مبغضًا للرسول معاديًا له يقاتله؛ أن هذا ليس بمؤمن. كما قد علمنا أن الكفار من المشركين وأهل الكتاب الذين كانوا يعلمون أنه رسول الله وفعلوا ذلك معه؛ كانوا عنده كفارًا لا مؤمنين، فهذا معلوم عندنا بالاضطرار أكثر من علمنا بأن القرآن كله ليس فيه لفظ غير عربي، فلو قدر التعارض؛ لكان تقديم ذلك العلـم الضروري أولى[4] .

الجواب الثاني: مبني على فرض التسليم بالترادف بين الإيمان والتصديق:

فيقال: إنه إذا فرض أن الإيمان مرادف للتصديق؛ فقوله: إن التصديق لا يكون إلا بالقلب؛ **عنه جوابان:**

أحدهما: المنع، بل الأفعال تسمى تصديقًا كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال:" العينان تزنيان وزناهما النظر؛ والأذن تزني وزناها السمع؛ واليد تزني وزناها البطش؛ والرجل تزني وزناها المشي، والقلب يتمنى ذلك ويشتهي؛ والفرج يصدق ذلك أو يكذبه"[5]. وكذلك قال أهل اللغة وطوائف من السلف والخلف. قال الجوهـري[6]

---

(١) انظر: معجم الفروق اللغوية،٥٤٧، النهاية في غريب الأثر والحديث لابن الأثير، مادة(نفق)،٩٨/٥، لسان العـرب، مـادة(نفـق) ٢٤٤/١٤، المزهر في علوم العربية للسيوطي ٣٠١/١، تاج العروس، مادة(نفق) ٤٣١/٢٦.

(٢)مجموعة الفتاوى٧/ ١٣٠.

(٣)مجموعة الفتاوى٧/ ١٣٠.

(٤) مجموعة الفتاوى٧/ ١٣١.

(٥)أخرجه بنحوه البخاري، كتاب الاستئذان، باب زنا الجوارح دون الفرج، ١٣٢٣، ومسلم، كتاب القدر، باب قدّر علـى ابـن آدم حظه من الزنا وغيره، ٢٠٤٦/٤.

(٦)أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، من أئمة اللغة، وهو أول من حاول (الطيران) ومات في سبيله سـنة٣٩٣هـ، أشـهر كتبـه الصحاح، وله كتاب في العروض. انظر: لسان الميزان لابن حجر،١١٥/٢-١١٧، الأعلام للزركلي١/ ٣١٣.

-رحمه الله-: ((والصديق مثال الفسيق: الدائم التصديق. ويكون الذي يصدق قوله بالعمل))[١]. وقال الحسن البصري[٢] -رحمه الله- : ((ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني؛ ولكنه ما وقر في القلوب وصدقته الأعمال))[٣][٤].

الجواب الثاني: أنه إذا كان أصله التصديق فهو تصديق مخصوص، كما أن الصلاة دعاء مخصوص، والحج قصد مخصوص، والصيام إمساك مخصوص؛ وهذا التصديق له لوازم صارت لوازمه داخلة في مسماه عند الإطلاق؛ فإن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم[٥] وعليه:

فلو فرض أن الإيمان في اللغة التصديق؛ فمعلوم أن الإيمان ليس هو التصديق بكل شيء، بل بشيء مخصوص وهو ما أخبر به الرسول ﷺ وحينئذ فيكون الإيمان في كلام الشارع أخص من الإيمان في اللغة. ومعلوم أن الخاص ينضم إليه قيود لا توجد في جميع العام، كقول اللسان وعمل القلب والجوارح، فيكون الإيمان في كلام الشارع مؤلفاً من العام والخاص، وإذا كان الإيمان له في الشرع معان خاصة فلا بد من الرجوع إلى المقصود به في الكتاب والسنة. وفي القرآن لم يرد ذكر إيمان مطلق غير مفسر؛ بل لفظ الإيمان فيه إما مقيد وإما مطلق مفسر؛ فالمقيد كقوله: ﴿ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ ﴾ البقرة: ٣، وقوله: ﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ ﴾يونس: ٨٣، والمطلق المفسر كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ... ﴾ الآية، الأنفال: ٢، وقوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ الحجرات: ١٥، ونحو ذلك. وقوله: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ النساء: ٦٥، وأمثال هذه الآيات. وكل إيمان مطلق في القرآن فقد يُبيّن فيه أنه لا يكون الرجل مؤمنًا إلا بالعمل مع التصديق؛ فقد بُيّن في القرآن أن الإيمان لا بد فيه من عمل مع التصديق كما ذكر مثل ذلك في اسم الصلاة والزكاة والصيام والحج، فالقرآن والسنة مملوءان بما يدل على أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق، وهذا في القرآن أكثر بكثير من معنى الصلاة والزكاة، فإن تلك إنما فسرتها السنة، والإيمان بيّن معناه الكتاب والسنة وإجماع السلف. [٦]

---

(١) الصحاح، مادة (صدق)، ١٥٠٦/٤.

(٢)الحسن بن أبي الحسن البصري، أبو سعيد الإمام المشهور، من سادات التابعين، إمامُ أهل البصرة وَحَبر زمانه. ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه، ورأى عثمان رضي الله عنه وسمع خطبته، ورأى عليًا رضي الله عنه ولم يثبت سماعه منه، كان مكثرًا من الحديث، ويرسل كثيرًا عن كل أحد، وصفه بتدليس الإسناد النسائي وغيره، ومات بالبصرة سنة عشر ومائة وهو ابن ثمانين سنة، كان جامعًا عالمًا رفيعًا فقيهًا حجةً مأمونًا عابدًا ناسكًا كثير العلم فصيحًا جميلاً وسيمًا، وكان يقول:"لولا الميثاق الذي أخذه الله على أهل العلم ما حدثتكم بكثير مما تسألون عنه". انظر: الطبقات الكبير لابن سعد١٥٧/٩-١٧٨، طبقات الفقهاء للشيرازي٨٧، العبر في خبر من غبر١٠٣/١-١٠٤، طبقات المدلسين لابن حجر٢٩.

(٣) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول-(الإيمان)٨٠٥/٢، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي،٩٢١/٤.

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى٢٩٣/٧-٢٩٤، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٣٤٦-٣٤٧.

(٥) مجموعة الفتاوى٢٩٧/٧، وانظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٣٤٧-٣٤٩.

(٦) انظر: مجموعة الفتاوى١٢٧/٧-١٢٨، موقف شيخ الإسلام من الأشاعرة١٣٦٠/٣-١٣٦١.

ب–الرد على احتجاج الرازي بالآيات والأخبار:

١–الآيات التي نصت على أن محل الإيمان القلب:

والجواب: أن يُقال:

أولاً: إن إطلاق اسم الإيمان على ما في القلب صحيح، ونحن لا نمنع من إطلاق هذه التسمية، وإن لم يكن الاعتقاد جملة الإيمان، ومثلها قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ﴾البقرة: ١٤٣، يعني صلاتكم، فأطلق على الصلاة اسم الإيمان، وليست بجميعه[١].

ثانيًا: إن النصوص الدالة على الإيمان القلبي لا تدل على الحصر؛ لأن تخصيص القلب بالذكر فيها لكونه الأصل الذي تقوم عليه سائر أجزاء الإيمان وشعبه، لا لأن الإيمان منحصر فيه.[٢]

ثالثًا: إن هذه الآيات حجة على الرازي أقرب من أن تكون حجة له؛ ذلك أنها تدل على الإيمان القلبي وهو أعم من التصديق؛ لأنه يشمل قول القلب وعمله كالانقياد، والخوف، والمحبة، والخشوع..وغيرها![٣]

رابعًا: إن قوله تعالى: ﴿ أُوْلَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ ﴾ المجادلة: ٢٢، حجة عليه؛ لأنه وصفهم بالإيمان بشرط ترك الود لمن حاد الله ورسوله، والترك فعل؛ فدل على أن الفعل من جملة الإيمان؛ وإدخال أعمال القلوب في الإيمان يلزم منه دخول أعمال الجوارح أيضًا فإنها لازمة لها، وعليه فإخراج عمل الجوارح من الإيمان مع إدخال عمل القلب فيه لا يستقيم.[٤]

خامسًا: إن ما قرره الرازي من أن محل الكفر القلب، ومتى كان كذلك كان محل الإيمان هو القلب؛ لأن محل أحد الضدين يجب أن يكون هو محلاً للضد الآخر. غير مسلم؛ بل هذا القول هو قول الجهم بن صفوان فقد قال: "إن الإيمان والكفر لا يكونان إلا بالقلب دون غيره من الجوارح" [٥]. وهذا قول فاسد، والحق أن الكفر كما يكون بالقلب، كذلك يكون باللسان والجوارح؛ فإن الله رتب الكفر على الأقوال والأفعال، فقال:﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾المائدة: ١٧، وقال:﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ المائدة: ٤٤ .

سادسًا: إن قوله تعالى:﴿ وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ التوبة: ٤٥، ليس فيه حجة على أن الأعمال ليست من الإيمان، وإنما تدل على أن الإيمان لا يبقى مع الريب، لأن الريب والشك من أقسام الكفر التي تخرج من الملة، ومنه قوله تعالى:

---

(١)انظر: القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان، ٢٣٦–٢٣٧.

(٢)انظر: الوعد الأخروي ٦١١/٢.

(٣)انظر: الوعد الأخروي ٦١١/٢–٦١٢.

(٤)انظر: القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان، ٢٣٨، مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه، ١١١٠/٢–١١١١.

(٥) انظر: مقالات الإسلاميين، ٢١٤/١، أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، ٣٧٧.

﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ الحجرات: ١٥، فهذه الآية لا تنفي أن تكون الطاعات إيمانًا، وإنما تنفي أن تكون إيمانًا مع وجود الريبة؛ لأن عدم الريب شرط في كونها إيمانًا.[1]

٢- الآيات الدالة على أن الأعمال الصالحة أمور مضافة إلى الإيمان:

والجواب: أن يُقال:

أولاً: إن اسم الإيمان من الأسماء التي تختلف دلالتها بالإفراد والاقتران، فإذا أفرد كان اسمًا للدين كله أصوله وفروعه، وإذا اقترن بالعمل كان دالاً على الباطن فقط.

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((اسم الإيمان قد يذكر مجردًا؛ وقد يذكر مقرونًا بالعمل أو بالإسلام))[2]، ((فإذا قرن اسم الإيمان بالإسلام أو العمل كان دالاً على الباطن فقط، وإن أفرد اسم الإيمان فقد يتناول الباطن والظاهر، وبهذا تأتلف النصوص))[3].

ثانيًا: أن عطف العمل الصالح على الإيمان هو من باب عطف بعض الشيء عليه، وهذا يُسمى بعطف الخاص على العام، ذكر باسمه الخاص تخصيصًا له لئلا يظن أنه لم يدخل في الأول، فالعطف هنا خرج مخرج التوكيد[4]. ومثله قوله: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ البقرة: ٢٣٨، وقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ﴾ الأحزاب: ٧، وقوله: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ البقرة: ٩٨ [5].

ثالثا: أن قوله تعالى: ﴿ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ البقرة: ٢٥، كقوله: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ﴾ البينة: ٥، فإنه قصد أولاً أن تكون العبادة لله وحده لا لغيره، ثم أمر بالصلاة والزكاة؛ ليعلم أنهما عبادتان واجبتان، فلا يكتفي بمطلق العبادة الخالصة دونهما، وكذلك يذكر الإيمان أولاً لأنه الأصل الذي لا بد منه، ثم يذكر العمل الصالح فإنه أيضًا من تمام الدين لا بد منه، فلا يظن الظان اكتفاءه بمجرد إيمان ليس معه العمل الصالح[6].

وعلى هذا فقول الرازي إن الله فرق بين الإيمان والعمل في مواضع صحيح، ولكن لا يراد بذلك المباينة، فإن الأعمال الظاهرة لازمة لذلك، لا يتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح، بل متى نقصت

---

(١)انظر: القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان، ٢٣٧.

(٢) مجموعة الفتاوى١٨/٢٧١.

(٣) مجموعة الفتاوى٧/٥٧٥.

(٤)انظر: القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان، ٢٤١-٢٤٢، مجموعة الفتاوى٧/١٩٨-١٩٩.

(٥) انظر: مجموعة الفتاوى٧/١٧٧، ١٨/٢٧٥-٢٧٦.

(٦) مجموعة الفتاوى٧/١٩٩.

الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب؛ فصار الإيمان متناولاً للملزوم واللازم[1]، وإن كان أصله ما في القلب؛ وحيث عطفت عليه الأعمال فإنه أريد أنه لا يكتفي بإيمان القلب بل لا بد معه من الأعمال الصالحة.

رابعًا: أن قوله ﷻ :﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ طه: ١١٢، ليس مسوقًا لإثبات التغاير بين الإيمان والعمل الصالح، بل لتقرير أنه لا بد في الأعمال الصالحة من الإيمان لأنه شرط لقبول العمل، والله تعالى كما اشترط للأعمال الصالحة الإيمان؛ اشترط للإيمان الأعمال الصالحة؛ فقال في تحقيق ذلك: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ ﴾ الأنبياء: ٩٤، وقال في تحقيق الإيمان بالعمل :﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾ ﴾ طه: ٧٥، فمن كان ظاهره أعمال الإسلام ولا يرجع إلى عقود الإيمان بالغيب، فهو منافق نفاقًا ينقل عن الملة، ومن كان عقده الإيمان بالغيب ولا يعمل بأحكام الإيمان وشرائع الإسلام، فهو كافر كفرًا لا يثبت معه توحيد[2] .

والعجب أن الرازي يقر بأن الإيمان شرط لصحة العمل وأما العمل بالكلية فليس هو عنده شرطًا لتحقيق الإيمان، وهذا من التناقض، وإلا فمن أين عرف أن الإيمان شرط لصحة العمل، دون أن يعرف أن العمل شرط لتحقيق الإيمان! [3]

خامسًا: إن قول الرازي تعليقًا على قوله تعالى:﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ طه: ٧٥، شَرط مع الإيمان عمل الصالحات؛ وهو يدل على أنه قد يكون مؤمنًا وإن لم يعمل الصالحات!

جوابه: أن الآية حجة عليه؛ لأنه وصف بالإيمان من وجد منه عمل الصالحات؛ لأن "قد" من علامات الفعل الماضي[4].

سادسًا: أن قوله:﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾ التغابن: ٩، لا يدل على أن العمل الصالح ليس من الإيمان، كما لا يدل قوله ﷻ:﴿ ۞ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾ الأحزاب: ٣١، على أن العمل الصالح ليس من جملة القنوت لله ورسوله. [5]

سابعًا: أن يُقال: أرأيت إن لم تكن الأعمال الصالحة إيمانًا؛ أتقول: إن الإيمان من الأعمال الصالحة؟ فلا بد من نعم؟ فيقال له: فقد ميز الله بينهما؛ فإن جاز مع هذا التمييز أن يكون الإيمان من الأعمال؛ فلم لا تجوز أن تكون الأعمال الصالحة من الإيمان[6].

---

(١) فالملزوم هو الإيمان الذي في القلب واللازم هو الأعمال الظاهرة، انظر: مجموعة الفتاوى١٩٨/٧، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٢٧٠.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى٣٣٣/٧، شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق التركي والأرنؤوط٥٣٢/٢، نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف للوهيبي،٧٤/١-٧٥.

(٣)انظر: ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة للقرني، ٥٨.

(٤)انظر: القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان، ٢٤٤.

(٥)انظر: المنهاج في شعب الإيمان، للحليمي، ٩٧/١.

(٦)انظر: المنهاج في شعب الإيمان، ٨٨/١.

٣- الآيات الدالة على مجامعة الإيمان مع المعاصي:

والجواب: أن يُقال: إن من المقرر عند أهل السنة والجماعة أن الإيمان لا يزول بالكلية بارتكاب بعض المعاصي، بل يجتمع في الشخص إيمان ومعصية، والمعصية إن لم تكن شركًا أو كفرًا مخرجًا من الملة لا تذهب بالإيمان كله وإنما تنقصه.

فأصل قول أهل السنة الذي فارقوا به الخوارج والجهمية والمعتزلة والمرجئة أن الإيمان يتفاضل ويتبعض[(١)]، وقد أتي كل من الوعيدية، والرازي ومن على شاكلته من المرجئة، من جهة أنهم زعموا أن الإيمان كل لا يتبعض، فذهاب شيء منه يؤذن بذهابه كله -عندهم-!!

وما ذكره الرازي إنما يصلح ردًا على الخوارج والمعتزلة الذين يخرجون أصحاب المعاصي من الإيمان، وأما على قول السلف فإن مرتكب الكبيرة عندهم مؤمن ناقص الإيمان، فهم لا ينفون عنه مطلق الإيمان، ولا يدعون بقاء اسم الإيمان المطلق له، فإتيانه بالمعاصي له أثر في نقصان إيمانه، وبهذا يظهر بطلان القول بعدم دخول الأعمال في مسمى الإيمان. [(٢)].

٤-احتجاج الرازي بحديث جبريل عليه السلام فإنه يدل على أن الإيمان صفة القلب.

والجواب: أن يُقال:

أولاً: ليس للرازي أن يفرق بين وصف النبي ﷺ للإيمان فيؤمن ببعض الأحاديث، ويكفر ببعضها؛ لأنه ﷺ حين سأله جبريل: ما الإيمان ؟ قال:" أن تؤمن بالله.." إلى آخر القول، ثم قال في حديث وفد عبد القيس: " آمركم بالإيمان". ثم قال:" أتدرون ما الإيمان؟! بالله شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس..". فنص على دخول الأعمال في مسمى الإيمان[(٣)].

ثانيًا: قد تقدم أن الاسم الواحد تختلف دلالته بالإفراد والاقتران، فقد يكون عند الإفراد فيه عموم لمعنيين وعند الاقتران لا يدل إلا على أحدهما؛ ومثل ذلك اسم الإيمان والإسلام، فإذا أفرد اسم الإيمان؛ كما في قول النبي ﷺ: "الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق"، فإنه يتناول الظاهر والباطن، وحينئذ فيكون الإسلام داخلاً في مسمى الإيمان وجزءاً منه، فيقال حينئذ: إن الإيمان اسم لجميع الطاعات الباطنة والظاهرة، ومنه قوله ﷺ لوفد عبد القيس:" آمركم بالإيمان بالله. أتدرون ما الإيمان بالله ؟ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وتؤدوا خمس المغنم". ففسر الإيمان هنا بما فسر به الإسلام.

وأما إذا قرن الإيمان بالإسلام كما في حديث جبريل؛ فإن الإيمان في القلب والإسلام ظاهر، على أنه متى حصل للعبد الإيمان وجب ضرورة أن يحصل له الإسلام الذي هو الشهادتان والصلاة والزكاة والصيام والحج؛ لأن

---

(١)انظر: مجموعة الفتاوى، ٣/٣٥٥.

(٢)انظر: مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه٢/١١١٤.

(٣)انظر: تعظيم قدر الصلاة لمحمد بن نصر المروزي٢/٤٢٦.

إيمانه بالله وملائكته وكتبه ورسله يقتضي الاستسلام لله، والانقياد له، وإلا فمن الممتنع أن يكون قد حصل له الإقرار والحب والانقياد باطنًا ولا يحصل ذلك في الظاهر مع القدرة عليه، كما يمتنع وجود الإرادة الجازمة مع القدرة بدون وجود المراد.[(١)]

يقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللهُ-:((فإذا قرن اسم الإيمان بالإسلام أو العمل كان دالاً على الباطن فقط، وإن أفرد اسم الإيمان فقد يتناول الباطن والظاهر، وبهذا تأتلف النصوص، فقوله:" الإيمان بضع وسبعون شعبة: أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان"، أفرد لفظ الإيمان فدخل فيه الباطن والظاهر، وقوله ﷺ في حديث جبريل:" الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر" ذكره مع قوله ﷺ:" الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت". فلما أفرده عن اسم الإسلام ذكر ما يخصه الاسم في ذاك الحديث مجردًا عن الاقتران. وفي هذا الحديث مقرون باسم الإسلام))[(٢)].

ويقول-رَحِمَهُ اللهُ-:((وفصل الخطاب في هذا الباب: أن اسم الإيمان قد يذكر مجردًا؛ وقد يذكر مقرونًا بالعمل أو بالإسلام. فإذا ذكر مجردًا تناول الأعمال كما في الصحيحين:" الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق"، وفيهما أنه قال لوفد عبد القيس:" آمركم بالإيمان بالله. أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم"، وإذا ذكر مع الإسلام -كما في حديث جبريل أنه سأل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان - **فرق بينهما** فقال: "الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله.." إلى آخره))[(٣)].

ج-الرد على احتجاج الرازي بالمعقول:

١-قول الرازي: الأمة مجمعة على أن الإيمان شرط لسائر العبادات، وأن فساد العبادات لا يكون فسادًا للإيمان، وهذا يدل على المغايرة بين الإيمان، وبين هذه الطاعات!

جوابه: أن يُقال:

أولاً: قولك: الأمة مجمعة على أن الإيمان شرط لسائر العبادات، صحيح، ومسلّم، لكن من أين أتيت بأن الأمة مجمعة على أن فساد جميع العبادات لا يكون فسادًا للإيمان؟! من نقل هذا الإجماع ؟! ومن أين يعلم هذا الإجماع؟! وفي أي كتاب ذكر هذا الإجماع ؟! .

ثانيًا: إن ما حكاه الرازي من الإجماع مبني على ظنه الفاسد بانتفاء التلازم بين الباطن والظاهر والحق أن قطع الصلة بين أجزاء الإيمان الباطنة والظاهرة مخالف لما دلّ عليه الكتاب والسنة موجب للغلط في مسائل الإيمان[(٤)].
يوضحه:

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٥٥١-٥٥٣.

(٢) مجموعة الفتاوى٧/٥٧٥-٥٧٦.

(٣) مجموعة الفتاوى١٨/٢٧١-٢٧٢.

(٤) انظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٢٩٣-٣١٦.

ثالثًا: إن فقه العلاقة بين الباطن والظاهر والقول والعمل مانع للغلط في مسائل الإيمان، وناقض مهم لمقالة الرازي ومن على شاكلته من المرجئة على اختلاف فرقهم في حقيقة الإيمان، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-: ((من عرف الملازمات التي بين الأمور الباطنة والظاهرة زالت عنه شبهات كثيرة في مثل هذه المواضع التي كثر اختلاف الناس فيها))[1].

فالظاهر لا بد له من باطن يحققه ويصدقه ويوافقه، فمن قام بظاهر الدين من غير تصديق بالباطن فهو منافق، ومن ادعى باطنًا يخالف ظاهرًا فهو كافر منافق، بل باطن الدين يحقق ظاهره ويصدقه ويوافقه، وظاهره يوافق باطنه ويصدقه ويحققه، فكما أن الإنسان لا بد له من روح وبدن وهما متفقان، فلا بد لدين الإنسان من ظاهر وباطن يتفقان، فالباطن للباطن من الإنسان والظاهر للظاهر منه. والقرآن والسنة مملوءان من ذكر أحكام الباطن والظاهر[2]؛ وفيما يلي إيراد الأدلة من الكتاب والسنة على التلازم بين الظاهر والباطن:

١- الأدلة من الكتاب:

-أن الله سبحانه بين أن تحقيق الإيمان وتصديقه يكون بالأعمال الظاهرة و الباطنة، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾الأنفال: ٢ – ٤، وقال: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ۝١٥ ﴾ الحجرات: ١٥ ، وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ﴾النور: ٦٢، وقال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ۝٦٥ ﴾ النساء: ٦٥ [3].

-كما بين سبحانه أن إيمان القلب يستلزم العمل الظاهر بحسبه قال، تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٤٧ وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ۝٤٨ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ۝٤٩ ﴾ النور: ٤٧ – ٤٩، إلى قوله: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥١ ﴾ النور: ٥١، فنفى الإيمان عمن تولى عن طاعة الرسول، وأخبر أن المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم سمعوا وأطاعوا؛ **مبينًا أن هذا من لوازم الإيمان**[4].

-كما نفى سبحانه الإيمان عمّن انتفت عنه لوازمه؛ لأن انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم، قال تعالى: ﴿ وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾ المائدة: ٨١، وقوله: ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ

---

(١) مجموعة الفتاوى٧/٦٤٦.

(٢) مجموعة الفتاوى١٣/٢٦٨.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٦٤٥.

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٢٢١.

﴿وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ...﴾ الآية، المجادلة: ٢٢، **فالظاهر والباطن متلازمان لا يكون الظاهر مستقيمًا إلا مع استقامة الباطن، وإذا استقام الباطن فلا بد أن يستقيم الظاهر.** (١)

٢- الأدلة من السنة:

-قول النبي ﷺ:" ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب".(٢) **فبين أن صلاح القلب مستلزم لصلاح الجسد؛ فإذا كان الجسد غير صالح دلّ على أن القلب غير صالح؛ فعلم أنه إذا لم يظهر أثر الإيمان الذي في قلب العبد لا بقوله ولا بفعله قط؛ فإنه يدل على أنه ليس في القلب إيمان؛ وذلك لأن الجسد تابع للقلب؛ فلا يستقر شيء في القلب إلا ظهر موجبه ومقتضاه على البدن ولو بوجه من الوجوه.** (٣) يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-: ((القلب هو الأصل، فإذا كان فيه معرفة وإرادة سرى ذلك إلى البدن بالضرورة، لا يمكن أن يتخلف البدن عما يريده القلب؛ ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: " ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب".... **فإذا كان القلب صالحًا بما فيه من الإيمان علمًا وعملاً قلبيًا لزم ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر والعمل بالإيمان المطلق،** كما قال أئمة أهل الحديث: قول وعمل، قول باطن وظاهر، وعمل باطن وظاهر، **والظاهر تابع للباطن لازم له متى صلح الباطن صلح الظاهر وإذا فسد فسد))**(٤).

وقد رُويّ عن أحد التابعين: " أنه رأى رجلاً يعبث بلحيته في صلاته؛ فقال: لو خشع قلب هذا خشعت جوارحه"(٥). وهذا يدل على أن ما يظهر على البدن من الأقوال والأعمال هو موجب ما في القلب ولازمه؛ ودليله ومعلوله(٦)، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-: ((إن ما يقوم بالقلب من تصديق، وحب الله ورسوله، وتعظيم، لا بد أن يظهر على الجوارح، وكذلك بالعكس؛ ولهذا يستدل بانتفاء اللازم الظاهر على انتفاء الملزوم الباطن))(٧) فـ((لا يتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح؛ بل متى نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب))(٨).

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى١٨/٢٧٢.

(٢)البخاري، كتاب: الإيمان، باب: فضل من استبرأ لدينه، ص١٥، ومسلم، كتاب: المساقاة، باب: أخذ الحلال وترك الشبهات، ٣/١٢١٧-١٢١٨.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى١٤/١٢١.

(٤) مجموعة الفتاوى٧/١٨٧.

(٥) ورد هذا الأثر مرفوعًا إلى رسول الله ﷺ، انظر: الدر المنثور للسيوطي،١٠/٥٦٠، وقال الألباني-رحمه الله-: ''حديث واه جدًا، وقد ورد موقوفًا عن بعض الصحابة، ولا أصل له أيضًا، وإنما روي مقطوعًا عن سعيد بن المسيب بإسناد جيد''. انظر: تحقيق الشيخ -رحمه الله- لكتاب الإيمان لا بن تيمية، حاشية(٢)، صفحة٢٧، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة،برقم(١١٠)،١/١٤٣-١٤٤.

(٦) مجموعة الفتاوى٧/٥٤١.

(٧)الجواب الصحيح لابن تيمية، ٦/٤٨٧، وانظر: الجواب الصحيح ٦/٤٧١.

(٨) مجموعة الفتاوى٧/١٩٨.

وبهذا يظهر أن فساد جميع عبادات المرء دالٌ على فساد قلبه، وفساد بعضها دال على نقص إيمانه.

وإذا تقرر ذلك اتضح أن ما حكاه الرازي من إجماع على أن فساد جميع العبادات لا يكون فسادًا للإيمان مجرد دعوى لا حقيقة لها، وهو نظير الإجماعات الباطلة المدعاة في علم الكلام المخالفة للكتاب والسنة، وأقوال أهل العلم.

ورحم الله ابن تيمية حين قال عن إجماعات المتكلمين:((ثم هؤلاء يحكون إجماعات يجعلونها من أصول علمهم، ولا يمكنهم نقلها عن واحد من أئمة الإسلام، وإنما ذلك بحسب ما يقوم في أنفسهم من الظن، فيحكون ذلك عن الأئمة)).[1]

ويقول:((وهذا القول الذي يحكيه هذا وأمثاله من إجماع المسلمين، أو إجماع المليين في مواضع كثيرة، يحكونه بحسب ما يعتقدونه من لوازم أقوالهم، وكثير من الإجماعات التي يحكيها أهل الكلام هي من هذا الباب، فإن أحدهم قد يرى أن صحة الإسلام لا تقوم إلا بذلك الدليل، وهم يعلمون أن المسلمين متفقون على صحة الإسلام، فيحكون الإجماع على ما يظنونه من لوازم الإسلام، كما يحكون الإجماع على المقدمات التي يظنون أن صحة الإسلام مستلزمة لصحتها، وأن صحتها من لوازم صحة الإسلام، أو يكونون لم يعرفوا من المسلمين إلا قولين أو ثلاثة، فيحكون الإجماع على نفي ما سواها، وكثير مما يحكونه من هذه الإجماعات لا يكون معهم فيها نقل لا عن أحد من الصحابة ولا التابعين ولا عن أحد من أئمة المسلمين، بل ولا عن العلماء المشهورين الذين لهم في الأمة لسان صدق، ولا فيها آية من كتاب الله، ولا حديث عن رسول الله ﷺ، وهم مع هذا يعتقدون أنها من أصول الدين التي لا يكون الرجل مؤمنًا أولا يتم دين الإسلام إلا بها ونحو ذلك)).[2]

٢–قول الرازي: الطاعات لو كانت إيمانًا لم يكن أحد من البشر كامل الإيمان؛ لأنه لا يستكمل كل الطاعات أحد من البشر، وكذلك لو كانت المفترضات هي الإيمان لوجب أن لا يكون النبي عليه السلام كامل الإيمان؛ لأنه قد يفعل الصغائر!

والجواب: أن يُقال:

أولاً: إن حاصل هذه الشبهة: أنه لو كانت الطاعات إيمانًا لم يكن أحد من البشر كامل الإيمان، لأنه لم يستكمل جميع الطاعات أحد، و لوجب أن يكون الفاعل للصغيرة من المعاصي غير كامل الإيمان؛ لأنه ضيع بعض المفترض عليه وهو الكف عن المعصية، فلو كان العمل داخلاً في الإيمان لكان الإيمان لا نهاية له؛ لأن الطاعات لا نهاية لها؛ ويلزم على هذا أن لا يستكمل الإيمان أحد لأنه لا نهاية له.[3]

---

(١)درء التعارض،٣٩٠/٥.

(٢) درء التعارض٩٥/٨-٩٦.

(٣)انظر: القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان، ٢٥٠.

فيُقال له: أتقول إن النوافل طاعات؟! ولا بد من نعم!، فيقال: النوافل لا نهاية لها، فهل استكمل أحد من البشر النوافل؟! فما تقوله في النوافل، يقال مثله في الإيمان. وفي ذلك يقول القاضي أبو يعلى[1]-رحمه الله-: ((إنه إذا جاز عندك في النوافل أن تصفها بأنها طاعة وعبادة ولا آخر لها؛ فما يمنع أن تصف الإيمان بذلك وإن لم يكن له آخر، وعلى أن لها آخرًا في الوصف وإن لم يكن لها آخر في الفعل، كما أن للفرائض آخرًا في الوصف دون الفعل؛ لأنه لو قيل بينوا في الفرائض حدًا لا زيادة معه لم يمكن؛ لأنه لا يعلم منتهى أجله، فيعلم قدر ما يلزمه من الفرائض))[2].

ثانيًا: إن من لقي الله حافظًا لجوارحه، موفيًا كل جارحة من جوارحه ما فرض الله عليه، لقي الله مؤمنًا مستكمل الإيمان، ومن ضيع شيئًا منها وتعدى ما أمر الله به فيها، لقي الله تعالى ناقص الإيمان.[3] يقول عمر بن عبد العزيز[4]-رحمه الله-:((إن للإيمان فرائض وشرائع، وحدودًا وسننًا، فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان))[5].

على أن الكمال كمالان؛ وقد وضح ذلك شيخ الإسلام-رحمه الله-فقال:((وأهل السنة والحديث يقولون: جميع الأعمال الحسنة واجبها ومستحبها من الإيمان، أي: من الإيمان الكامل بالمستحبات، ليست من الإيمان الواجب. ويفرق بين الإيمان الواجب وبين الإيمان الكامل بالمستحبات كما يقول الفقهاء: الغسل ينقسم إلى مجزئ وكامل. فالمجزئ: ما أتى فيه بالواجبات فقط. والكامل: ما أتى فيه بالمستحبات. ولفظ الكمال قد يراد به الكمال الواجب. وقد يراد به الكمال المستحب))[6]. وكمال الإيمان الواجب هو الذي به يستحق المرء دخول الجنة بلا عقاب، وبفواته ينقص الإيمان نقصًا يستحق صاحبه العقوبة، وأما الكمال المستحب فيفوت بفواته علو الدرجة؛ فمن أتى بالنوافل يكون أكمل ممن لم يأت بها، وتاركها لا يوصف بنقص الإيمان الواجب، وإنما هو أنقص ممن واظب على فعل الخيرات

---

(١)أبو يعلى بن الفرّاء، شيخ الحنابلة، القاضي الحبر، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء البغدادي، عالم عصره في الأصول والفروع وأنواع الفنون، انتهت إليه رئاسة الحنابلة، حمل الناس عنه علمًا واسعًا، له تصانيف عديدة، منها: مسائل الإيمان، إبطال التأويلات لأخبار الصفات، كتاب الروايتين، الأحكام السلطانية وغيرها، وله ردود على (الأشعرية) و (الكرامية) و (السالمية) وغيرهم، ولد في المحرم سنة ثمانين وثلاث مئة، وتوفي ليلة الاثنين بين العشاءين تاسعة عشر رمضان من سنة ثمان وخمسين وأربعمائة. انظر: طبقات الحنابلة تحقيق العثيمين، ٣/٣٦١-٤٢٦، العبر في خبر من غبر، ٢/٣٠٩، الوافي بالوفيات، ٨/٣، الأعلام للزركلي٦ / ٩٩-١٠٠.

(٢) القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان،٢٥٠.

(٣) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، -الكتاب الأول-(الإيمان)،٢/٧٧١.

(٤)أبو حفص: عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي القرشي، ولد سنة إحدى وستين، وتوفي مسمومًا سنة إحدى ومئة، كان إمامًا حافظًا ثقة مأمونًا، صاحب فقه ورواية وعلم وورع، حسن الخلق والخلق، كامل العقل، حسن السمت، جيد السياسة، حريصًا على العدل بكل ممكن، وافر العلم، فقيه النفس، ظاهر الذكاء والفهم، أواهًا منيبًا، قانتًا لله، حنيفًا زاهدًا مع الخلافة، وكان يدعى " أشج بني أمية " رمحته دابة وهو غلام فشجته، لم تطل خلافته؛ إذ مدة خلافته سنتان ونصف. انظر: سير أعلام النبلاء ٥ / ١١٤-١٤٨، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٥/٥٠.

(٥) أخرجه البخاري معلقًا، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ:"بني الإسلام على خمس"..،ص:٥، وابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، -الكتاب الأول-(الإيمان)،٢/٨٥٨-٨٥٩.

(٦) مجموعة الفتاوى٧/١٩٧.

المفروضات والمسنونات[1]. وهذا ينقض ما زعمه الرازي من أنه لو كانت الطاعات من الإيمان لما وصف بالكمال أحد.

ثالثًا: إن الإيمان اسم لجميع الطاعات، ولكل واحدة منها؛ فمن أداها جميعًا كان كامل الإيمان. وأما في حال الأداء؛ فإن من أدى منها شيئًا واجب زاد به ما تقدم من أدائه؛ فإن وجب شيء آخر بعده فأداه زاد به ما مضى قبله، ولا يكون ناقص الإيمان بأن لا يكون قد حل عليه واجب بفعله إلا بالإضافة له إلى من حل ذلك عليه ففعله، إنما ينقص إيمانه حقًا إذا وجب عليه شيء فلم يفعله؛ فبطل بهذا قولك إن الإيمان عندكم ناقص أبدًا. وقولك: لا سبيل إلى استجماع الطاعات كلها بحال؛ باطل؛ لأنها قد اجتمعت في الشرع، ولو لم يكن إلى الجمع بينهما في الفعل ما جمع بينهما في الشرع ولا نظمت في التكليف، والله أعلم! [2]

رابعًا: إنه مع القول بأن المرء بفعل المأمور وترك المحظور يستكمل الإيمان إلا أنه من البدع أن يقول المرء: أنا مستكمل الإيمان، وقد كان السلف يقولون:((ليس للإيمان منتهى؛ هو في زيادة أبدًا، وينكرون على من يقول أنه مستكمل الإيمان، وأن إيمانه كإيمان جبريل عليه السلام))[3]، قال الأوزاعي-رحمه الله-: ((ثلاث كلهن بدعة: أنا مؤمن، مستكمل الإيمان، وأنا مؤمن حقًا، وأنا مؤمن من عند الله عز وجل)).[4] وقد سئل بعض السلف هل للإيمان منتهى حتى نستطيع أن نقول: المرء مستكمل الإيمان؟؟ قال: ((لا؛ لأن جميع الطاعة من الإيمان، فلا يمكن أن نشهد باستكمال لأحد إلا الأنبياء، أو من شهد له الأنبياء بالجنة؛ لأن الأنبياء وإن كانوا أذنبوا فقد غفر ذلك الذنب)). [5]

خامسًا: قول الرازي: لو كانت المفترضات هي الإيمان لوجب أن لا يكون النبي عليه السلام كامل الإيمان؛ لأنه قد يفعل الصغائر!، باطل. فإنه توهم أن الذنوب تكون نقصًا وإن تاب التائب منها، وهذا منشأ غلطه، ومن ظن أن صاحب الذنوب مع التوبة النصوح يكون ناقصًا فهو غالط غلطًا عظيمًا، فإن الذم والعقاب الذي يلحق أهل الذنوب لا يلحق التائب منه شيء أصلاً؛ والأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه كانوا لا يؤخرون التوبة؛ بل يسارعون إليها ويسابقون إليها؛ فهم لا يؤخرون ولا يصرون على الذنب بل هم معصومون من ذلك، وتوبتهم رافعة لدرجتهم إلى أفضل مما كانوا عليه، فحالهم بعد التوبة خيرًا مما كانوا قبلها[6]، ولهذا فإنا نشهد للأنبياء باستكمال الإيمان إذ الاعتبار بكمال النهاية وهذا الكمال إنما يحصل بالتوبة والاستغفار.

يقول شيخ الإسلام:((وإنما ابتلى الله الأنبياء بالذنوب رفعًا لدرجاتهم بالتوبة، وتبليغًا لهم إلى محبته وفرحه بهم، فإن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين، ويفرح بتوبة التائب أشد فرح، فالمقصود كمال الغاية لا نقص البداية))[7].

---

(١) انظر: القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان،٢٨١-٢٨٢.

(٢)المنهاج في شعب الإيمان،١٠٩/١.

(٣)السنة لعبد الله بن الإمام أحمد، ٣٤٦/١.

(٤) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، -الكتاب الأول(الإيمان)-٨٩٩/٢، الشريعة، ٦٨٧/٢-٦٨٨.

(٥)انظر: السنة للخلال٥٦٩/٣، تعليق محقق كتاب القاضي أبو يعلى وكتابه الإيمان، هامش(٣)، صفحة٢٥٠-٢٥١.

(٦) انظر: منهاج السنة لابن تيمية،٣٩٧/٢، مجموعة الفتاوى٣٠٨/١٠-٣١٠.

(٧) مجموعة الفتاوى٨٩/٢٠.

٣–قول الرازي: من آمن بالله تعالى ورسله ثم أدركه الموت في الحال قبل أن يفعل شيئًا من الطاعات وجب أن لا يُسمى مؤمنًا!

والجواب: إن شبهة الرازي هذه مفادها: لو أن رجلاً آمن بالله تعالى ورسوله ﷺ ضحوة، ومات قبل أن يجب عليه شيء من الأعمال مات مؤمنًا، وكان من أهل الجنة، فدل على أن الأعمال ليست من الإيمان.

فيُقال: قوله: من آمن ومات قبل وجوب العمل عليه مات مؤمنًا. صحيح؛ لأنه أتى بالإيمان الواجب عليه، والعمل لم يكن وجب عليه بعد، فالأمر ليس مرده لكون العمل ليس من الإيمان بل لأن العمل لم يكن واجبًا عليه في تلك الحال.[١]

يقول شيخ الإسلام–رَحِمَهُ اللهُ–:((إن الله لما بعث محمدًا رسولاً إلى الخلق كان الواجب على الخلق تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، ولم يأمرهم حينئذ بالصلوات الخمس، ولا صيام شهر رمضان، ولا حج البيت، ولا حرم عليهم الخمر والربا ونحو ذلك، ولا كان أكثر القرآن قد نزل، فمن صدقه حينئذ فيما نزل من القرآن، وأقر بما أمر به من الشهادتين وتوابع ذلك، كان ذلك الشخص حينئذ مؤمنًا تام الإيمان الذي وجب عليه، وإن كان مثل ذلك الإيمان لو أتى به بعد الهجرة لم يقبل منه، ولو اقتصر عليه كان كافرًا)). [٢]

ويقول:((الإيمان يتفاضل من جهة الشارع، فليس ما أمر الله به كل عبد هو ما أمر الله به غيره، ولا الإيمان الذي يجب على كل عبد يجب على غيره، بل كانوا في أول الإسلام يكون الرجل مؤمنًا كامل الإيمان، مستحقًا للثواب إذا فعل ما أوجبه الله عليه ورسوله، وإن كان لم يقع منه التصديق المفصل بما لم يترل من القرآن، ولم يصم رمضان، ولم يحج البيت، كما أن من آمن في زمننا هذا إيمانًا تامًا، ومات قبل دخول وقت صلاة عليه مات مستكملاً للإيمان الذي وجب عليه، كما أنه مستحق للثواب على إيمانه ذلك. وأما بعد نزول ما نزل من القرآن، وإيجاب ما أوجبه الله ورسوله من الواجبات، وتمكن من فعل ذلك فإنه لا يكون مستحقًا للثواب بمجرد ما كان يستحق به الثواب قبل ذلك)) [٣].

وعلى هذا فإن ما ذكره الرازي لا يدل على كون الإيمان هو التصديق فقط؛ لأن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها، فمن صدق بالقلب ولم يجد فرصة للإقرار بأن كان أبكم مثلاً فهو مؤمن، وكذا لو صدق وأقر ومات على الفور فهو مؤمن؛ لأنه التزم شرائع الإيمان وعزم على العمل بالأركان غير أنه لم يجد فرصة للعمل. فمثل هذا كيف يكون حجة بأن الإيمان هو التصديق فقط وهذا ظاهر لمن وفقه الله للهداية.[٤]

٤–قول الرازي: قد تقرر في بدائه العقول: أن مسمى الشيء، إذا كان مجموع أشياء، فعند فوات أحد تلك الأشياء، لا بد وأن يفوت المسمى. فلو كان العمل جزءًا من مسمى الإيمان، لكان عند فوات العمل، وجب أن لا يبقى

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى٧/١٩٦–١٩٨، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٢٨١.

(٢) مجموعة الفتاوى٧/٥١٨.

(٣)مجموعة الفتاوى١٨/٢٧٧–٢٧٨.

(٤)انظر:أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة٣٦٨–٣٦٩.

الإيمان. لكن الشافعي يقول: إن العمل داخل في مسمى الإيمان. ثم يقول الفاسق لا يخرج عن الإيمان، وهذا في غاية الصعوبة؛ لأنه لو كان الإيمان اسمًا لمجموع أمور فعند فوات بعضها فقد فات ذلك المجموع، فوجب أن لا يبقى الإيمان، فكان القول ببقاء الإيمان بعد هذا مناقضة!

وجوابه: أن يُقال:

إن هذه الشبهة من أهم شبه المرجئة، وهي الأصل الذي نشأ منه النزاع، وتفرعت عنه البدع في الإيمان!

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((وأصل نزاع هذه الفرق في الإيمان من الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم، أنهم جعلوا الإيمان شيئًا واحدًا إذا زال بعضه زال جميعه، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه، فلم يقولوا بذهاب بعضه وبقاء بعضه، كما قال النبي ﷺ :" يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من الإيمان"[1].

ثم قالت الخوارج والمعتزلة: الطاعات كلها من الإيمان، فإذا ذهب بعضها ذهب بعض الإيمان فذهب سائره، فحكموا بأن صاحب الكبيرة ليس معه شيء من الإيمان. وقالت المرجئة والجهمية: ليس الإيمان إلا شيئًا واحدًا لا يتبعض، إما مجرد تصديق القلب كقول الجهمية، أو تصديق القلب واللسان كقول المرجئة، قالوا: لأنا إذا أدخلنا فيه الأعمال صارت جزءًا منه، فإذا ذهبت ذهب بعضه، فيلزم إخراج ذي الكبيرة من الإيمان، وهو قول المعتزلة والخوارج...وكان كل من الطائفتين [يعد][2] السلف والجماعة وأهل الحديث متناقضين، حيث قالوا: الإيمان قول وعمل، وقالوا مع ذلك: لا يزول بزوال بعض الأعمال، حتى إن ابن الخطيب وأمثاله جعلوا الشافعي متناقضًا في ذلك، فإن الشافعي كان من أئمة السنة، وله في الرد على المرجئة كلام مشهور، وقد ذكر في كتاب الطهارة من " الأم " إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم على قول أهل السنة، فلما صنف ابن الخطيب تصنيفًا فيه، وهو يقول في الإيمان بقول جهم و الصالحي، استشكل قول الشافعي ورآه متناقضًا)).[3]

وجماع شبهتهم في ذلك: أن الحقيقة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها؛ كالعشرة، فإنه إذا زال بعضها لم تبق عشرة؛ وعليه فإذا كان الإيمان مركبًا من أقوال وأعمال ظاهرة وباطنة لزم زواله بزوال بعضها[4].

والجواب: أن يُقال:

قولهم: لو كان الإيمان مركبًا من الأقوال والأعمال لزال كله بزوال جزئه، غير صحيح؛ لأن زوال جزء المركب لا يستلزم زواله بالكلية؛ وإنما يستلزم زوال الهيئة الاجتماعية للمركب، فالعشرة مثلاً إذا زال منها واحد لم تزل سائر الأجزاء بل تبقى التسعة، وإن كانت الهيئة الاجتماعية للعشرة قد زالت، ومثل ذلك يقال في الإيمان؛ فإن الإيمان المؤلف

---

(١)أخرجه البخاري، في كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار..، ص١٣٨٢؛ بلفظ: أن رسول الله ﷺ قال: "إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، يقول الله تعالى: من كان في قلبه **مثقال حبة من خردل من إيمان** فأخرجوه...". وأخرجه مسلم، في كتاب الإيمان، باب إثبات الشفاعة وإخراج الموحدين من النار، ١٧٢/١. ولفظه: أن رسول الله ﷺ قال: "يدخل الله أهل الجنة الجنة، يدخل من يشاء برحمته، ويدخل أهل النار النار. ثم يقول: انظروا من وجدتم في قلبه **مثقال حبة من خردل من إيمان فأخرجوه**..".

(٢) في الأصل (بعد)، ولعل الصواب ما أثبته!

(٣) مجموعة الفتاوى٧/٥١٠-٥١١.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى٧/٥١١.

من الأقوال الواجبة والأعمال الواجبة الباطنة والظاهرة هو المجموع الواجب الكامل، وهذه الهيئة الاجتماعية تزول بزوال بعض الأجزاء، وهذه هي المنفية في الكتاب والسنة في مثل قوله: "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن.." وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ .. ﴾ الآيات، الحجرات: ١٥ ، ولكن لا يلزم أن تزول سائر الأجزاء؛ ولا أن سائر الأجزاء الباقية لا تكون من الإيمان بعد زوال بعضه، كما أن واجبات الحج من الحج الواجب الكامل، وإذا زالت زال هذا الكمال و لم يزل سائر الحج، وكذلك الإنسان الكامل يدخل في مسماه أعضاؤه كلها، ثم لو قطعت يداه ورجلاه لم يخرج عن اسم الإنسان وإن كان قد زال منه بعض ما يدخل في الاسم الكامل[1].

وعلى هذا فكون ذلك المجتمع المركب ما بقي على تركيبه فهذا لا ينازع فيه عاقل، ولا يدعي عاقل أن الإيمان أو الصلاة أو الحج أو غير ذلك من العبادات المتناولة لأمور إذا زال بعضها بقي ذلك المجتمع المركب كما كان قبل زوال بعضه، ولكن لا يلزم من ذلك زوال بقية الأجزاء. [2]

يقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-:((الإيمان له أبعاد وشعب؛ كما قال رسول الله ﷺ في الحديث المتفق عليه: "الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان"، كما أن الصلاة والحج له أجزاء وشعب، ولا يلزم من زوال شعبة من شعبه زوال سائر الأجزاء والشعب؛ كما لا يلزم من زوال بعض أجزاء الحج والصلاة زوال سائر الأجزاء. فدعواهم أنه إذا زال بعض المركب زال البعض الآخر ليس بصواب، ونحن نسلم لهم أنه ما بقي إلا بعضه لا كله، وأن الهيئة الاجتماعية ما بقيت كما كانت)). [3]

لكن يبقى النزاع هل يلزم زوال الاسم بزوال بعض الأجزاء؟؟ فيقال: المركبات في ذلك على وجهين:

١- منها: ما يكون التركيب شرطًا في إطلاق الاسم؛ كاسم العشرة.

٢- ومنها: ما لا يكون كذلك؛ بل يبقى الاسم بعد زوال بعض الأجزاء؛ فيطلق الاسم عليها قليلها وكثيرها وعند زوال بعض الأجزاء وبقاء بعض، وذلك مثل: التراب، والماء، ولفظ القرآن؛ فيقال على جميعه وعلى بعضه، ولفظ العبادة والطاعة والخير والحسنة والصدقة والعلم ونحو ذلك .

وإذا كانت المركبات على نوعين، وغالبها من النوع الثاني الذي يبقى اسمه بعد زوال بعضه، لم يصح قولهم: إنه إذا زال جزؤه لزم أن يزول الاسم إذا أمكن أن يبقى الاسم مع بقاء الجزء الباقي. ومعلوم أن اسم الإيمان من هذا الباب؛ فإن النبي ﷺ قال:" الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان"، ثم من المعلوم أنه إذا زالت الإماطة ونحوها لم يزل اسم الإيمان. وقد ثبت عنه ﷺ في الصحيحين أنه قال:" يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان"، فأخبر أنه يتبعض ويبقى بعضه، وأن ذاك من الإيمان، فعلم أن بعض الإيمان يزول ويبقى بعضه، وهذا ينقض مآخذهم الفاسدة، ويبين أن اسم الإيمان من المركبات التي لا يلزم من زوال بعضها زوال الاسم عنها كما هو الحال في اسم القرآن والصلاة والحج ونحو ذلك.

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى١٨/٢٧٦-٢٧٧.

(٢) انظر:مجموعة الفتاوى٧/٥١٤-٥١٥.

(٣) مجموعة الفتاوى٧/٥١٥.

على أن أجزاء الشيء تختلف أحكامها شرعًا وطبعًا، فبعض هذه الأجزاء قد يكون شرطًا في البعض الآخر، وبعضها قد لا يكون شرطًا فيه، وبعضها ينقص المركب بزوالها عن كماله الواجب ولا يبطل، وبعضها ينقص عن كماله المستحب.

فمثال ما كان شرطًا: من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض؛ كان كافرًا بالكل. ومثال ما كان من الكمال الواجب: عدم رمي الجمار في الحج وعدم المبيت بمنى، ونحو ذلك؛ فهذه ينقص الحج بزوالها عن كماله الواجب ولا تبطله. ومثال ما كان من الكمال المستحب: عدم رفع الصوت بالإهلال والرمل والاضطباع في الشوط الأول؛ فهذه أجزاء ينقص الحج بزوالها عن كماله المستحب. وهكذا في أمثلة عديدة حاصلها أن أجزاء الشيء تختلف أحكامها شرعًا وطبعًا، فلا يلزم من زوال بعض الأجزاء زوال البقية مادام أنها مختلفة فيما بينها.[1]

والخلاصة:

١- أن الإيمان إذا ذهب ركن منه ذهب كله شرعًا، ثم يبقى ما عدا ذلك بحسبه؛ فإن ذهب منه ما هو واجب كان قد ذهب كمال الإيمان الواجب، وإن ذهب ما هو مستحب ذهب الكمال المستحب.

٢- أن الإيمان إن ذهب منه واجب فإنا لا ندعي بقاء اسم الإيمان المطلق عليه، ولكنّا لا ننفي عنه مطلق الإيمان، وإنما بقي معه بحسب ما بقي منه، وهذا هو المتجه عقلاً وشرعًا. [2]

وعلى هذا فالفاسق الملي معه إيمان يخرج به من النار، لكن لا يطلق عليه اسم الإيمان المطلق بل هو مؤمن ناقص الإيمان مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته.

وبهذا تزول الشبهة التي أوردها الرازي على الشافعي، فإن الشافعي مذهبه في ذلك مذهب السلف أهل الحديث، ويظهر أن الشافعي وأمثاله من أئمة السلف ليسوا متناقضين حين جمعوا بين القول بدخول العمل في مسمى الإيمان، وعدم تكفير مرتكب الكبيرة.[3]

الوجه الثاني: في نقد القيد الثاني والذي قرر فيه الرازي أن الإيمان في الشرع ليس هو التصديق اللساني، بل هو التصديق النفساني:

سبق البيان بأن الرازي رد بجوابين على من ألزمه أن يسير على وتيرة واحدة، فكما سار في معنى الإيمان على اللغة، فليسر في معنى التصديق على اللغة؛ فيكون الإيمان في الشرع هو التصديق اللساني، كما قالت الكرامية!

وكان جوابه الأول: بالمنع، فلم يُسلم أن يكون أهل اللغة لا يعلمون من التصديق إلا القول اللساني.

وأما الجواب الثاني: فقد ادعى فيه العلم الضروري بأنه ليس التلفظ بلفظ التصديق، هو التصديق، بل التصديق معنى هذه اللفظة، لا اللفظ الدال على ذلك المعنى!، وقد أكد هذا الزعم بالاستدلال بقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٥١٤-٥١٩، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٣١٧-٣٢٢.

(٢) انظر: مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه، ٢/١١١٥.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى١٨/٢٧٧.

بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴿٨﴾ ﴾ البقرة: ٨، وقوله: ﴿ ۞ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ ﴾ الحجرات: ١٤، مبينًا أن في هذه الآيات التصديق باللسان حاصل، مع أنه تعالى حكم بنفي الإيمان، فعلم أن المراد من الإيمان التصديق بالقلب (التصديق النفساني). وهذا يدل على أن الإيمان في الشرع ليس هو التصديق اللساني، بل هو التصديق النفساني!!

والجواب على مقامين:

المقام الأول: كلام عام مطلق.

والمقام الثاني: كلام مفصل.

أما المقام الأول العام المطلق: فهو أن يقال: إن كلام الرازي كما أنه فاسد من حيث الاعتقاد، فهو خطأ من طريق العربية؛ لأن التصديق هو قول القائل لغيره: صدقت، وهذا إنما يُتصور باللسان دون القلب، وبعد فلو كان كذلك لوجب فيمن لا يقر بالله تعالى وبرسوله ولا عمل بالجوارح أن يكون مؤمنًا بأن يكون قد صدق بقلبه؛ وذلك خلف من القول، وإنما بنى الرازي كلامه هذا على مذهبه في الكلام، الذي قرر فيه: أنه معنى قائم بذات المتكلم، وأنه ليس يرجع به إلى ما نعقله من الحروف المنظومة، والأصوات المقطعة![1]

وأما المقام المفصل: فيقال: إن الإلزام الذي أُلزم به الرازي، إلزام صحيح، وفي موضعه، و لم يُجب عليه الرازي بجواب معقول، بيان ذلك:

أن ما قرره الرازي من أن الإيمان في الشرع هو الإيمان في اللغة، وعليه فالإيمان شرعًا هو التصديق فحسب، معارض بما يلي:

أ- أن يقال: هذا الذي ذكرته إن كان صحيحًا؛ فهو أدل على قول مرجئة الفقهاء، بل على قول الكرامية، منه على قولك، وذلك أن الإيمان إذا كان هو التصديق كما ذكرت؛ فالتصديق نوع من أنواع الكلام، واستعمال لفظ الكلام في المعنى واللفظ، بل في اللفظ الدال على المعنى، أكثر في اللغة من استعماله في المعنى المجرد عن اللفظ، بل لا يوجد قط إطلاق اسم الكلام ولا أنواعه: كالخبر أو التصديق والتكذيب والأمر والنهي على مجرد المعنى من غير شيء يقترن به من عبارة ولا إشارة ولا غيرهما؛ وإنما يستعمل مقيدًا، وإذا كان الله إنما أنزل القرآن بلغة العرب؛ فهي لا تعرف التصديق والتكذيب وغيرهما من الأقوال إلا ما كان معنى ولفظًا أو لفظًا يدل على معنى؛ **يدل على ذلك:**

١- أنه لا يوجد في كلام العرب أن يُقال: فلان صدق فلانًا أو كذبه إذا كان يعلم بقلبه أنه صادق أو كاذب و لم يتكلم بذلك. كما لا يقال: أمره أو نهاه إذا قام بقلبه طلب مجرد عما يقترن به من لفظ أو إشارة أو نحوهما.

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة، ٧٠٩.

٢- أن الله تعالى لم يجعل أحدًا مصدقًا للرسل بمجرد العلم والتصديق الذي في قلوبهم حتى يصدقوهم بألسنتهم.

٣- أن النبي ﷺ لما قال:" إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس "(١). وقال : " إن الله يحدث من أمره ما شاء، وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة "(٢) اتفق العلماء على أنه إذا تكلم في الصلاة عامدًا لغير مصلحتها؛ بطلت صلاته. واتفقوا كلهم على أن ما يقوم بالقلب من تصديق بأمور دنيوية وطلب لا يبطل الصلاة، وإنما يبطلها التكلم بذلك. فعلم اتفاق المسلمين على أن هذا ليس بكلام.

٤- وأيضًا ففي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال :" إن الله تجاوز لأمتي عمّا حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل به"(٣) فقد أخبر أن الله عفا عن حديث النفس إلا أن تتكلم؛ ففرق بين حديث النفس وبين الكلام، وأخبر أنه لا يؤاخذ به حتى يتكلم به، والمراد حتى ينطق به اللسان باتفاق العلماء. فعلم أن هذا هو الكلام في اللغة؛ لأن الشارع - كما قُرر- إنما خاطبنا بلغة العرب.

٥- وأيضًا؛ ففي السنن "أن معاذًا(٤) قال له: يا رسول الله. وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟ فقال: "وهل يكب الناس في النار على وجوههم، أو قال: على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم"(٥). فبين أن الكلام إنما هو ما يكون باللسان.

---

(١) مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحة١/٣٨١-٣٨٢.

(٢) أورده البخاري معلقًا في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى:﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴿٢٩﴾﴾ الرحمن: ٢٩، ص١٥٨٠، وأخرجه الإمام أحمد في المسند، برقم(٤١٤٥)،٤/١٥٧، وقال الشيخ أحمد شاكر-رحمه الله-: ''إسناده صحيح''، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب رد السلام في الصلاة، ١/٣٩٧-٣٩٨، وقال الشيخ الألباني-رحمه الله-: ''حسن صحيح''، صحيح سنن أبي داود، ط. المكتب الإسلامي،١/١٧٤.

(٣) البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا حنث ناسيًا في الأيمان، وقول الله تعالى:﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ﴾ الأحزاب: ٥، وقال:﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ الكهف: ٧٣، ص ١٤٠١، مسلم، كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر، ١/١١٦-١١٧.

(٤)معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ الأنصاري الخزرجي ثم الجشمي، يكنى أبا عبد الرحمن، إمام مقدم في علم الحلال والحرام، مناقبه كثيرة جدًا، كان أبيض، وضيء الوجه، براق الثنايا، أكحل العينين، فهو من أحسن الناس وجهًا، وأحسنهم خلقًا، قال عنه كعب بن مالك: كان شابًا جميلاً سمحًا من خير شباب قومه، لا يسأل الله شيئًا إلا أعطاه. شهد العقبة وبدرًا والمشاهد كلها، وآخى رسول الله ﷺ بينه وبين عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وأمرّه النبي ﷺ على اليمن، وقدم منها في خلافة أبي بكر رضي الله عنه وكانت وفاته بطاعون عمواس في الشام سنة ثماني عشرة. نظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٦٥٠-٦٥٣، أسد الغابة في معرفة الصحابة٥/١٨٧-١٩٠، الإصابة في تمييز الصحابة٦/١٠٦-١٠٧.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، برقم(٢١٩١٥)، ١٦/١٦٧-١٦٨، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، ٤/٣٤٢-٣٤٣، والترمذي، أبواب الإيمان عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في حرمة الصلاة، وقال: ''هذا حديث حسن صحيح''،٤/٣٦٢-٣٦٣، ط. دار الغرب الإسلامي، والحاكم في المستدرك، برقم(٣٦٠٥)، ٢/٤٨٥-٤٨٦، وقال: ''هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه''، وصححه الشيخ الألباني، انظر: صحيح سنن ابن ماجه٢/٣٥٩.

٦- وقد قال الله تعالى: ﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۝٤ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٖ وَلَا لِأٓبَآئِهِمۡۚ كَبُرَتۡ كَلِمَةٗ تَخۡرُجُ مِنۡ أَفۡوَٰهِهِمۡۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبٗا ۝٥ ﴾ الكهف: ٤ – ٥ ، وقال تعالى: ﴿ إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ ﴾ فاطر: ١٠، ومثل هذا كثير. وفي الجملة: حيث ذكر الله في كتابه عن أحد من الخلق من الأنبياء أو أتباعهم أو مكذبيهم أنهم قالوا ويقولون وذلك قولهم وأمثال ذلك؛ فإنما يعني به المعنى مع اللفظ .

٧- أن لفظ القول والكلام وأنواعه؛ كالتصديق والتكذيب والأمر والنهي وغير ذلك إنما يعرف في القرآن والسنة وسائر كلام العرب إذا كان لفظًا ومعنى، وهذا مما لا يمكن أحدًا جحده، فإنه أكثر من أن يحصى.

٨- أنه لم يكن في مسمى " الكلام " نزاع بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وتابعيهم لا من أهل السنة ولا من أهل البدعة، بل أول من عرف في الإسلام أنه جعل مسمى الكلام المعنى فقط هو عبد الله بن سعيد بن كلاب وهو متأخر – في زمن محنة أحمد بن حنبل- وقد أنكر ذلك عليه علماء السنة وعلماء البدعة، فيمتنع أن يكون الكلام الذي هو أظهر صفات بني آدم لم يعرفه أحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم حتى جاء من قال فيه قولاً لم يسبقه إليه أحد من المسلمين ولا غيرهم.

٩- أنه ليس في لغة القوم أصلاً ما يدل على أن ما في النفس يتناوله لفظ الكلام والقول المطلق؛ فضلاً عن التصديق والتكذيب، فعلم أن من لم يصدق بلسانه مع القدرة لا يسمى في لغة القوم مؤمنًا كما اتفق على ذلك سلف الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

فتبين بذلك أنه إن كان " الإيمان " في اللغة هو التصديق، والقرآن إنما أراد به مجرد التصديق الذي هو قول ولم يسم العمل تصديقًا؛ فليس الصواب إلا قول مرجئة الفقهاء: إنه اللفظ والمعنى، أو قول الكرامية : إنه قول باللسان فقط.

ب- أن قول الكرامية في الإيمان وإن كان باطلاً مبتدعًا لم يسبقهم إليه أحد؛ فقول الرازي ومن على شاكلته من الجهمية أبطل منه، بل الكرامية أقرب إلى الاستدلال باللغة والقرآن والعقل من الجهمية؛ **بيانه:**

١- أن الكرامية يقولون: إن الإيمان قول باللسان فقط، وتسمية قول اللسان قولاً أشهر في اللغة من تسمية معنى في القلب قولاً. ومنه: قوله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ بِأَلۡسِنَتِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡ ﴾ الفتح: ١١، وقوله: ﴿ يَقُولُونَ بِأَفۡوَٰهِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡ ﴾ آل عمران: ١٦٧، وقوله: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ۝٨ ﴾ البقرة: ٨، وأمثال ذلك، بخلاف ما في النفس؛ فإنه إنما يسمى حديثًا.

٢- أن الكرامية يقولون: المنافق مؤمن، وهو مخلد في النار؛ لأنه آمن ظاهرًا لا باطنًا؛ وإنما يدخل الجنة من آمن ظاهرًا وباطنًا. قالوا: والدليل على شمول الإيمان له أنه يدخل في الأحكام الدينية المتعلقة باسم الإيمان؛ كقوله تعالى: ﴿ فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ ﴾ النساء: ٩٢، ويخاطب في الظاهر

بالجمعة والطهارة وغير ذلك مما خوطب به الذين آمنوا، وأما من صدق بقلبه و لم يــتكلم بلسانه فإنه لا يتعلق به شيء من أحكام الإيمان لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولا يــدخل في خطاب الله لعباده بقوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ البقرة: ١٠٤، فعلم أن قول الكرامية في الإيمان وإن كان باطلاً مبتدعًا لم يسبقهم إليه أحد فقول الرازي ومن على شاكلته من الجهمية أبطل منه.

٣- أنه لا ريب أن قول الجهمية أفسد من قول الكرامية من وجوه متعددة شرعًا ولغة وعقلاً. وإذا قيل: قول الكرامية قول خارج عن إجماع المسلمين. قيل: وقول جهم في الإيمان قــول خارج عن إجماع المسلمين قبله، بل السلف كفروا من يقول بقول جهم في الإيمان[1]. فإن العالم بقلبه مع المعاداة والمخالفة الظاهرة لم يسم قط مؤمنًا؛ وعند الجهمية إذا كان العلم في قلبه فهو مؤمن كامل الإيمان؛ إيمانه كإيمان النبيين، ولو قال وعمل ماذا عســى أن يقــول ويعمل!؟ ولا يتصور عندهم أن ينتفي عنه الإيمان إلا إذا زال ذلك العلم من قلبه!

ت- أما الحجج التي احتج الرازي بها على فساد قول الكرامية؛ فيقال: هذه الحجج صحيحة، لكن الحجج من جنسها تدل على فساد قوله وقول من على شاكلته من الجهمية أكثر، **بيانه:**

أ- أن قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ ﴾ البقرة: ٨ ، قد نفى الله الإيمان عن المنافقين، فدل على فساد قول الكرامية. فنقول : هذا حق؛ فإن المنــافق ليس بمؤمن، وقد ضل من سماه مؤمنًا، وكذلك يدل على فساد قول الرازي، فإن من قام بقلبه علم وتصديق وهو يجحد الرسول ويعاديه؛ كاليهود وغيرهم، سماهم الله كفارًا لم يسمهم مؤمنين قط، ولا دخلوا في شيء من أحكام الإيمان، بخلاف المنافق فإنه يدخل في أحكام الإيمان الظاهرة في الدنيا.

ب- وأمــا قولــه: ﴿ ۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَـٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾ الحجرات: ١٤؛ فيُقال: في هذه الآية نفى الله الإيمان عمن قال بلسانه وقلبه إذا لم يعمــل بدليل قوله تعالى بعــدها: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَـٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ الحجرات: ١٥، فنفى الإيمان عمن ســوى هؤلاء.

ت- أن الأدلة كما وردت بنفي الإيمان عن المنافق، فقد وردت بنفي الإيمان أيضًا عمن لم يعمل، ومن ذلك:

١- قولــه تعــالى: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُوْلَـٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ النور: ٤٧، والتولي: هو التولي عن الطاعة؛ كما قال تعالى: ﴿ سَتُدْعَوْنَ

(١) انظر: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول-(الإيمان)،٢/٩٠٣.

إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِن تَتَوَلَّوْاْ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا (١٦) ﴾ الفتح: ١٦، وقال تعالى: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ (٣١) وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ (٣٢) ﴾ القيامة: ٣١ – ٣٢، وقد قال تعالى: ﴿ لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى (١٥) ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ (١٦) ﴾ الليل: ١٥ – ١٦، وكذلك قال موسى وهارون: ﴿ إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ (٤٨) ﴾ طه: ٤٨، فعلم أن " التولي " ليس هو التكذيب، بل هو التولي عن الطاعة، فإن الناس عليهم أن يصدقوا الرسول فيما أخبر ويطيعوه فيما أمر. وضد التصديق التكذيب وضد الطاعة التولي، فلهذا قال: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ (٣١) وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ (٣٢) ﴾ القيامة: ٣١ – ٣٢، وقد قال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ (٤٧) ﴾ النور: ٤٧، فنفى الإيمان عمن تولى عن العمل وإن كان قد أتى بالقول.

٢- وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُواْ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ﴾ النور: ٦٢.

٣- وقوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ الأنفال: ٢،[١] يقول شيخ الإسلام –رحمه الله–: ((ففي القرآن والسنة من نفي الإيمان عمن لم يأت بالعمل مواضع كثيرة كما نفى فيها الإيمان عن المنافق))[٢].

الوجه الثالث: في نقد القيد الثالث والذي قرر فيه الرازي أن الإيمان في الشرع ليس عبارة عن مطلق التصديق:

سبق البيان بأن الرازي وضع القيد الثالث ليتخلص من معارضة من ألزمه بأنه على القول بأن الإيمان هو التصديق، يلزم أن يوصف بالإيمان كل مصدق بأمر من الأمور، سواءً كان مصدقًا بالله وبرسوله، أو بالجبت والطاغوت، فقرر الرازي خروجًا من هذا الإلزام: أن الإيمان ليس عبارة عن مطلق التصديق؛ بل هو التصديق الخاص، وهو تصديق محمد صلى الله عليه وآله وسلم في كل أمر ديني علم بالضرورة مجيئه به.

فيقال: أولاً: هذا القيد الذي وضعه الرازي وإن كان فيه تخلص من الإشكال السابق؛ لكن لا زالت هناك لوازم فاسدة تلزمه، منها: أنه يلزم على تعريفه للإيمان أمران:

الأول: أنه لو كان الإيمان بمعنى التصديق للزم أن يكون من علم بالله وصدق بوجوده ووحدانيته ثم سجد للشمس مؤمنًا.

والثاني: أن الله أثبت الإيمان مع الشرك؛ فقال: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ (١٠٦) ﴾ يوسف: ١٠٦، والتصديق بوحدانية الله لا يجامع الشرك؛ فلزم أن يكون الإيمان غير التصديق.

---

(١) انظر في كل ما سبق من المقام المفصل: مجموعة الفتاوى٧/١٣٢-١٤٢.

(٢)مجموعة الفتاوى٧/١٤٢.

فالتصديق بالله في الحالتين حاصل، فدل على أن هناك أمر آخر وهو وجود عمل يستحق به الخروج من الإيمان، ولا يقال: إن ذلك الفعل يستلزم التكذيب-أي السجود للصنم والشرك ونحوه..- لأن هذا فيه مكابرة ظاهرة؛ فإبليس مثلاً مصدق بوجود الله قطعًا، وكفره كان بإبائه السجود لآدم ولم يكن مكذبًا، وعلى هذا فلابد من الإقرار والإذعان والانقياد لله مع التصديق، وهذا يسمى عملاً، وعندئذ يُحاج الرازي بأنه يلزمه قبول دخول سائر الأعمال في مسمى الإيمان [1].

ثانيًا: إن تقييد الرازي بكون المؤمن به مما علم أن الرسول جاء به ضرورة؛ باطل؛ من وجوه:

الأول: أنه مبني على مذهبه الباطل في تقرير مسائل الاعتقاد، وما بُني على باطل فهو باطل.

الثاني: أن ما زعم الرازي أن طريق إثباته العقل فحسب من مسائل الاعتقاد؛ كالعلم بالصفات، والقدر، ونحو ذلك كله داخل في مسمى الإيمان، وقوله تعالى:﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ البقرة: ١٧٧ وحديث جبريل عليه السلام صريح في الدلالة على ذلك.

الثالث: أن ما عُلم بخبر الواحد سواء كان من العقائد أو الأحكام يدخل في مسمى الإيمان، إذ كل ما صح عن النبي ﷺ وجب القطع به واعتقاده والعمل به، سواء كان ذلك في الاعتقاديات، أم في المسائل والأحكام الفقهية[2].

الرابع: أن ما يحتاج فيه إلى نظر واستدلال بالأدلة الشرعية يدخل في مسمى الإيمان[3].

الوجه الرابع: في نقد القيد الرابع والذي نفى الرازي فيه أن يكون التصديق بصفات الله من شرائط الإيمان!

سبق البيان بأن الرازي نفى في القيد الرابع أن يكون التصديق بصفات الله من شرائط الإيمان! بل وقرر في مواطن أخر أن جملة من العقائد-وهي:كونه تعالى عالمًا بالعلم أو لذاته وأنه مرئي أو غير مرئي، وأنه خالق أعمال العباد أم لا، - إنكارها، أو الإقرار بها ليس داخلاً في ماهية الإيمان.

والجواب: أن يُقال:

أولاً: إن هذا الكلام كله قشر ليس فيه لباب، بل هو دعوى مجردة عن البينة، مصادمة للنصوص البينة، فإن حديث جبريل صريح الدلالة في إدخال جميع العقائد في مسمى الإيمان.

ثانيًا: إن باب الإيمان بالله والعلم به وبما يجب له من الأسماء الحسنى والصفات العليا، وما يجوز عليه وما يمتنع عليه أصل الدين، وأساس الهداية، وقد بينه النبي ﷺ غاية البيان وأتمه، ونقله عنه الصحابة رضوان الله عليهم، فالواجب

---

(١)انظر: مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه٢/١١١٨-١١١٩.

(٢)انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة١/١٩٨.

(٣)انظر: مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه٢/١١١٩.

على جميع الخلق معرفة ذلك والإيمان به [1].   وعلى أساس العلم الصحيح بالله وأسمائه وصفاته، يقوم الإيمان الصحيح والتوحيد الخالص. [2]

يقول ابن حجر[3] -رحمه الله-تعليقًا على قوله ﷺ: " إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا "[4]:((قوله ﷺ: " أنا أعلمكم بالله "[5] ظاهر في أن العلم بالله درجات، وأن بعض الناس فيه أفضل من بعض، وأن النبي ﷺ منه في أعلى الدرجات. **والعلم بالله يتناول ما بصفاته وما بأحكامه وما يتعلق بذلك، فهذا هو الإيمان حقًا**)). [6]

ويقول السعدي -رحمه الله-:((**الاقرار والاعتراف بما لله تعالى -من الأسماء الحسنى، والصفات الكاملة العليا، والأفعال الناشئة عن أسمائه وصفاته- هو من أعظم أصول الإيمان**. وكذلك الاعتراف بما لله من الحقوق الخاصة -وهو التأله والتعبد لله ظاهرًا وباطنًا-من أصول الإيمان)). [7]

ثم إن معرفة الله نوعان:

النوع الأول: المعرفة الإجمالية؛ وهي التي تلزم العبد المؤمن لينعقد بها أصل الإيمان، وهذه المعرفة تتحقق بالقدر الذي يميز العبد به بين ربه وبين سائر الآلهة الباطلة، ويتحقق بها الإيمان المجمل، وتجعل العبد في سلامة من الكفر والشرك المخرجين من الإيمان، وتخرجه من حد الجهل بربه وما يجب له، وهذه المعرفة يتحصل عليها من قراءة سورة الإخلاص، وآية الكرسي وغيرها من الآيات، ومعرفة معانيها، ولكن هذه المعرفة لا توجب قوة الإيمان والرسوخ فيه.

النوع الثاني: المعرفة التفصيلية؛ وهي التي تكون بمعرفة الأدلة التفصيلية الواردة في هذا الباب، وتعلمها، واعتقاد اتصاف الله بها، ومعرفة معانيها، والعمل بمقتضياتها، وأحكامها، وهذه المعرفة هي التي يحصل بها زيادة الإيمان

---

(١)انظر: الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية، ١٧٧-١٧٨.

(٢)انظر: الصفات الإلهية -تعريفها أقسامها- للتميمي، ٤.

(٣)أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن محمود بن أحمد بن حجر العسقلاني الأصل ثم المصري، الشافعي، ولد في ثاني عشر شعبان، سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة. وعني بالأدب والشعر حتى برع فيهما ثم حبب إليه فن الحديث فأقبل عليه سماعًا وكتابة وتخريجًا وتعليقًا وتصنيفًا، حتى صار فريد زمانه، وحامل لواء السنة في أوانه، ذهبي عصره، وعمدة زمانه في التوهية والتصحيح، وأعظم الشهود والحكام في بابي التعديل والتجريح، له تصانيف كثيرة منها: " فتح الباري شرح البخاري "، " تهذيب التهذيب "، " تقريب التهذيب "، " طبقات الحفاظ "، " الإصابة في تمييز الصحابة "، " نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر "، وغيرها كثير، مات ليلة السبت ثامن عشر ذي الحجة، سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، ودفن بالقرافة، رحمه الله رحمة واسعة. انظر: إنباء الغمر بأبناء العمر ١ /٣، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ٣٦/٢-٤٠، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي١٠١/١ وما بعدها، نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي،١/ ٤٥-٥٣.

(٤) البخاري، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ :"أنا أعلمكم بالله"، وأن المعرفة فعل القلب؛ لقول الله تعالى:﴿ وَلَكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ البقرة: ٢٢٥ ، ص٨.

(٥)أورده-بهذا اللفظ- البخاري معلقًا في ترجمة الباب، ص٨،

(٦) فتح الباري، لابن حجر، ٩٩/١.

(٧) كتاب التوضيح والبيان لشجرة الإيمان ، ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ٨٩/١٠.

ورسوخه، فكلما ازداد العبد علمًا بالله زاد إيمانه وخشيته ومحبته لربه وتعلقه به، قال تعالى:﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾فاطر: ٢٨، كما تجلب للعبد النور والبصيرة التي تحصنه من الشبهات المضللة والشهوات المحرمة. [١]

ثالثًا: أن المسائل الخبرية يكفي فيها الإيمان المجمل ما لم يرد على العبد تفاصيلها، فإن جاءه الخبر المفصل عن مسألة بعينها وجب عليه الإيمان والتصديق بها. وعليه فإن من جاءه علم بمسألة خبرية وجب عليه من الإيمان ما لا يجب على من لم يبلغه، فصار بعض الإيمان أكمل من بعض.

يقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((اعتقاد وجوب.. الواجبات على التعيين من الإيمان لا يكفي فيها الاعتقاد العام؛ كما في الخبريات من أحوال الجنة والنار، والفرق بينهما أن الأفعال المأمور بها المطلوب فيها الفعل لا يكفي فيها الاعتقاد العام، بل لا بد من اعتقاد خاص؛ بخلاف الأمور الخبرية؛ فإن الإيمان المجمل بما جاء به الرسول من صفات الرب وأمر المعاد يكفي فيه ما لم ينقض الجملة بالتفصيل... بخلاف الشرائع المأمور بها؛ فإنه لا يكتفي فيها بالجمل؛ بل لا بد من تفصيلها علمًا وعملاً))[٢]. **يوضحه:**

رابعًا: أن هذا القيد الباطل مبني على ظن الرازي الفاسد بأن الإيمان الذي فرضه الله على العباد متماثل في حق العباد، وأن الإيمان الذي يجب على شخص يجب مثله على كل شخص، وليس الأمر كذلك. فإن الإيمان الذي كان يجب قبل نزول جميع القرآن ليس هو مثل الإيمان الذي يجب بعد نزول القرآن.

والإيمان الذي يجب على من عرف ما أخبر به الرسول ﷺ مفصلاً ليس مثل الإيمان الذي يجب على من عرف ما أخبر به مجملاً؛ فإنه لا بد في الإيمان من تصديق الرسول في كل ما أخبر، لكن من صدق الرسول ومات عقب ذلك لم يجب عليه من الإيمان غير ذلك. وأما من بلغه القرآن والأحاديث وما فيهما من الأخبار والأوامر المفصلة فيجب عليه من التصديق المفصل بخبر خبر وأمر أمر ما لا يجب على من لم يجب عليه إلا الإيمان المجمل لموته قبل أن يبلغه شيء آخر.

و أيضًا لو قدر أنه عاش فلا يجب على كل واحد من العامة أن يعرف كل ما أمر به الرسول وكل ما نهى عنه وكل ما أخبر به، بل إنما عليه أن يعرف ما يجب عليه هو، وما يحرم عليه، فمن لا مال له لا يجب عليه أن يعرف أمر الشارع المفصل في الزكاة، ومن لا استطاعة له على الحج ليس عليه أن يعرف أمر الشارع المفصل بالمناسك، وإن كان يجب عليه اعتقاد وجوب الزكاة ووجوب الحج.

والمقصود أنه يجب من الإيمان تصديقًا وعملاً على أشخاص ما لا يجب على آخرين[٣]؛ فإن المؤمنين وإن وجب عليهم جميعًا الإيمان المجمل إلا أنهم مختلفون فيما يجب عليهم من الإيمان المفصل باعتبار نزول القرآن، والبلاغ، والقدرة على العلم، والتمكن من العمل وغير ذلك[٤].

---

(١)انظر: معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، للتميمي، ١٩-٢٠.

(٢) مجموعة الفتاوى٢٠/٩٨-٩٩.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى٧/١٩٦.

(٤) انظر: الوعد الأخروي شروطه وموانعه٢/٦٣٢، ٦٣٣.

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((وهذا بيان لما يلزم كل الأمة؛ فإنهم يلزمهم معرفة ما يعمل به تفصيلاً ليعملوا به. وما أخبروا به فليس عليهم معرفته؛ بل عليهم الإيمان به، وإن كان العلم به حسنًا أو فرضًا على الكفاية فليس فرضًا على الأعيان؛ بخلاف ما يعمل به. ففرض على كل إنسان معرفة ما يلزمه من العمل مفصلاً، وليس عليه معرفة العلميات مفصلاً))[1].

ويقول:((قد تبين أن الإيمان الذي أوجبه الله على عباده يتنوع ويتفاضل ويتباينون فيه تباينًا عظيمًا، فيجب على الملائكة من الإيمان ما لا يجب على البشر، ويجب على الأنبياء من الإيمان ما لا يجب على غيرهم، ويجب على العلماء ما لا يجب على غيرهم، ويجب على الأمراء ما لا يجب على غيرهم، وليس المراد أنه يجب عليهم من العمل فقط؛ بل ومن التصديق والإقرار. فإن الناس وإن كان يجب عليهم الإقرار المجمل بكل ما جاء به الرسول فأكثرهم لا يعرفون تفصيل كل ما أخبر به، وما لم يعلموه كيف يؤمرون بالإقرار به مفصلاً؟!،.... و " بالجملة " فلا يمكن المنازعة أن الإيمان الذي أوجبه الله يتباين فيه أحوال الناس ويتفاضلون في إيمانهم ودينهم بحسب ذلك))[2].

خامسًا: أن إخراج الرازي التصديق بصفات الله من ماهية الإيمان موافقة منه لقول جهم في الإيمان، ومخالفة لمذهبه الأشعري، فإن الأشعري جعل إثبات الصفات من الإيمان[3]. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: ((وجعل إثبات الصفات من الإيمان مما خالف فيه الأشعري جهمًا؛ فإن جهمًا غال في نفي الصفات بل وفي نفي الأسماء))[4].

سادسًا: أن إخراج الرازي جملة من العقائد عن ماهية الإيمان باطل، لأن العقائد داخلة في مسمى الإيمان، وحديث جبريل حجة في ذلك كما تقدم؛[5] ولهذا يقول ابن رجب-رحمه الله-:((وأما الإيمان؛ فقد فسره النبي ﷺ في هذا الحديث بالاعتقادات الباطنة، فقال: " أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت، وتؤمن بالقدر خيره وشره".

وقد ذكر الله في كتابه الإيمان بهذه الأصول الخمسة في مواضع؛ كقوله تعالى:﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ ﴾ البقرة: ٢٨٥. وقال تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ ... ﴾ الآية؛ البقرة: ١٧٧، وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝٤ ﴾ البقرة: ٣ - ٤)).[6]

---

(١) مجموعة الفتاوى١٧/٣٨٨.

(٢) مجموعة الفتاوى١٣/٥٢-٥٤.

(٣)انظر: التسعينية٢/٦٥٣-٦٥٤، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام١٣٥-١٣٦.

(٤) مجموعة الفتاوى٧/١٤٩.

(٥)والعجب أن حديث جبريل اتخذه الرازي عمدة له في إخراج الأعمال عن مسمى الإيمان؛ ثم تجده هنا يخرج جملة من العقائد عن مسمى الإيمان ويغفل عن دلالته الواضحة على دخولها في مسماه!!.

(٦)جامع العلوم والحكم، ١/١٠٢.

ويقول ابن حجر-رحمه الله-: ((الإيمان قول وفعل.... فأما القول فالمراد به النطق بالشهادتين، وأما العمل فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح، **ليدخل الاعتقاد والعبادات**))[1].

ويقول السعدي-رحمه الله-: ((الإيمان يشمل أقوال اللسان، وأعمال الجوارح، **والاعتقادات** والأخلاق، والقيام بحق الله، والإحسان إلى خلقه)). [2]

ويقول ابن تيمية -رحمه الله- :((**العقائد التي يعتقدها أهل السنة من الإيمان؛** مثل اعتقادهم أن الإيمان قول وعمل، وأن الله موصوف بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الله خالق كل شيء، وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه على كل شيء قدير، وأنهم لا يكفرون أهل القبلة بمجرد الذنوب، ويؤمنون بالشفاعة لأهل الكبائر، ونحو ذلك من عقود أهل السنة))[3]، **ولهذا كان مخالف الحق في مسائل الاعتقاد مبتدع، وكل مبتدع فاسق** [4]، يقول ابن تيمية-رحمه الله-:((البدعة: ما خالفت الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة من **الاعتقادات** والعبادات؛ كأقوال الخوارج والروافض والقدرية والجهمية))[5].

ويقول ابن القيم -رحمه الله- :((**فسق الاعتقاد: كفسق أهل البدع** الذين يؤمنون بالله ورسوله واليوم الآخر، ويحرمون ما حرم الله، ويوجبون ما أوجب الله، ولكن يُنفون كثيرًا مما أثبت الله ورسوله جهلاً وتأويلاً وتقليدًا للشيوخ، ويُثبتون ما لم يُثبته الله ورسوله كذلك، وهؤلاء كالخوارج المارقة، وكثير من الروافض والقدرية والمعتزلة وكثير من الجهمية الذين ليسوا غلاة في التجهم، وأما غالية الجهمية فكغلاة الرافضة ليس للطائفتين في الإسلام نصيب))[6].

إذا تقرر ذلك تبين أن مسائل الاعتقاد داخلة في ماهية الإيمان، ومخالف الحق فيها مبتدع، غير أن البدع تتفاوت رتبها، فبعضها يقدح في أصل الإيمان وهي البدع المكفرة، وآخر يقدح في كماله الواجب أو المستحب وهي ما يكون من البدع في مرتبة الكبيرة أو الصغيرة[7].

سابعًا: أن هذا القيد يناقض ما قرره الرازي في موطن آخر من أن الإيمان (اختص في استعمال الشرع بالتصديق بجميع ما قال الله وقال رسول الله ﷺ على سبيل التفصيل إن علم مفصلاً أنه قول الله أو قول الرسول، أو على سبيل الإجمال فيما لم يعلم)[8]؛ فقد بين أنه لا بد في الإيمان من التصديق بجميع ما جاء عن الله ورسوله الله ﷺ على سبيل

---

(١)فتح الباري لابن حجر١/٦٤.

(٢)كتاب التوضيح والبيان لشجرة الإيمان، ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ١٠/٩٦، وانظر منه، ١٠/٩٤.

(٣)مجموعة الفتاوى١٩/٣٠٦-٣٠٧.

(٤)انظر: الفسق والنفاق، لعبد العزيز العبد اللطيف، ١٣.

(٥) مجموعة الفتاوى، ١٨/٣٤٦.

(٦)مدارج السالكين لابن القيم،١/٣٦٢، ط. السنة المحمدية.

(٧) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، ٢/٧٢٤.

(٨) التفسير الكبير (مج٩ ج٢٥ص٣٣)، انظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٣٢).

التفصيل إن علم مفصلاً ، أو على سبيل الإجمال فيما لم يعلم؛ ومن المعلوم أنه يدخل في ذلك ما أخرجه بزعمه مــن ماهية الإيمان كاتصاف الله بالصفات والرؤية، وخلق الأفعال!!!

وبهذا البيان تبطل القيود التي أسس الرازي بها بنيانه لإثبات مذهبه في الحقيقة الشرعية للإيمان، ويظهر أنه بنى كلامه على شفا جرف هار، ونازع في أجلى من النهار، فما زادت قيوده المذهب إلا وهنًا وفسادًا، فأظهرت عوره، وأجلت اعتلاله واختلاله!

الجانب الخامس: في نقد موقف الرازي من النصوص الدالة على دخول العمل في مسمى الإيمان:

وجد الرازي النصوص المستفيضة تطلق على العمل اسم الإيمان فردها عن ظواهرها الصريحة وتكلف وتعسف في فهمها وتأويلها؛ ومن ذلك:

١-تأويل الرازي النص بأن المقصود منه الإقرار والتصديق، أو حمله على ســبيل الاســتعارة (المجاز):

والجواب: أن يُقال:

أولاً: إن تأويل الإيمان في الآيات بالتصديق وإخراج العمل عن مسماه غير صحيح، بل الآيات تدل دلالة ظاهرة على دخول العمل في مسمى الإيمان؛ بيان ذلك:

-أن قوله تعالى: ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۚ ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ ﴾ المجادلة: ٤، يفيد أن التزام أحكام الله، والعمل بها من الإيمان، يقول الإمام الطبري-رحمه الله- عند تفسيره للآية:((وقوله: ﴿ ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾المجادلة: ٤ ، يقول جلّ ثناؤه: هذا الذي فرضتُ على من ظاهر منكم ما فرضت في حال القدرة على الرقبة، ثم خففت عنه مع العجز بالصوم، ومع فقد الاستطاعة على الصوم بالإطعام، وإنما فعلته كي يُقر الناس بتوحيد الله ورسالة الرسول محمد ﷺ ، ويصدّقوا بذلك، **ويعملوا به**، وينتهوا عن قول الزور والكذب))[١].

ويقول الشيخ السعدي-رحمه الله- عند تفسيره للآية:((ذلك الحكم الذي بيناه لكم، ووضحناه لكم﴿ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾المجادلة: ٤، **وذلك بالتزام هذا الحكم وغيره من الأحكام، والعمل به، فإن التزام أحكام الله، والعمل بها من الإيمان، بل هي المقصودة**))[٢].

-**أن قوله تعالى**: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾البقرة: ١٤٣، المراد به نفس الصلاة إلى بيت المقدس، وقد أجمع المفسرون على ذلك[٣]، وعلى هذه فالآية دليل لمذهب أهل السنة والجماعة، في أن الإيمان تدخل فيه

---

(١) تفسير الطبري٢٢/٤٦٥.

(٢) تفسير السعدي٨٤٤.

(٣) انظر: تفسير الطبري٢/٦٥٠-٦٥٥، تفسير ابن كثير١/١٩٢.

أعمال الجوارح.[1] يقول الحليمي[2]-رَحِمَهُ اللَّهُ- تعليقًا على الآية: ((أجمع **المفسرون على أنه أراد صلاتكم إلى بيت المقدس،** فثبت أن الصلاة إيمان. وإذا ثبت ذلك فكل طاعة إيمان؛ إذ لم أعلم فارقًا فرّق في هذه التسمية بين الصلاة وسائر الطاعات))[3].

ويقول ابن حزم-رَحِمَهُ اللَّهُ- تعليقًا على الآية:((لم يزل أهل الإسلام قبل الجهمية والأشعرية والكرامية وسائر المرجئة **مجمعين على أنه تعالى إنما عنى بذلك صلاتهم إلى بيت المقدس** قبل أن ينسخ بالصلاة إلى الكعبة))[4].

ثانيًا: إن زعم الرازي أن الأعمال تسمى إيمانًا على سبيل الاستعارة والمجاز؛ لأن العمل ثمرة الإيمان ومقتضاه ولأنه دليل عليه، إنما هو سير على ركاب من سبقه من المرجئة، يقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((والمرجئة المتكلمون منهم والفقهاء منهم يقولون: إن الأعمال قد تسمى إيمانًا مجازًا؛ لأن العمل ثمرة الإيمان ومقتضاه؛ ولأنها دليل عليه، ويقولون: قوله ﷺ :" الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة، أفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق" مجاز))[5].

ويقول: المرجئة يقولون:((دلالة لفظ الإيمان على الأعمال مجاز؛ فقوله ﷺ :" الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة؛ أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق" مجاز، وقوله: "الإيمان: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله" إلى آخره؛ حقيقة، وهذا عمدة المرجئة والجهمية والكرامية وكل من لم يدخل الأعمال في اسم الإيمان)).[6]

وقد أخطأ الرازي ومن على شاكلته من المرجئة في ذلك؛ يقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ-:((أخطأ المرجئة في اسم الإيمان [حيث] جعلوا لفظ الإيمان حقيقة في مجرد التصديق، وتناوله للأعمال مجازًا)).[7]

والجواب على ذلك من مقامين: أحدهما: كلام عام في لفظ[الحقيقة والمجاز]، **والثاني:** ما يختص بهذا الموضع[8].

المقام الأول: كلام عام في لفظ: [الحقيقة والمجاز]: فيقال:

---

(١) انظر: تفسير السعدي٧١.

(٢)أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني، ولد في سنة ثمان وثلاثين وثلاث مئة وتوفي سنة ثلاث وأربع مئة، كان فقيهًا شافعيًا، قاضيًا، أحد الأذكياء الموصوفين، متفننًا، سيال الذهن، مناظرًا، طويل الباع في الأدب والبيان. انظر: سير أعلام النبلاء ٢٣١/١٧-٢٣٣، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٢ /٢٣٥.

(٣)كتاب المنهاج في شعب الإيمان،٣٧/١.

(٤)الفصل، ١٩٤/٣.

(٥) مجموعة الفتاوى،١٩٥/٧.

(٦)مجموعة الفتاوى٨٧/٧.

(٧)مجموعة الفتاوى١١٦/٧.

(٨) انظر: مجموعة الفتاوى٨٧/٧.

أولاً: إن المجاز اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة، لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم، بل ولا تكلم به أئمة اللغة والنحو، وإنما ظهر من قبل المتكلمين أوائل القرن الثالث، واشتهر في الرابع؛ ولهذا فإنه غير مسلم به بين أهل العلم، فقد أنكر كثير من أهل العلم اشتمال القرآن على المجاز، وأنكر آخرون اشتمال اللغة عليه.

ثانيًا: إن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز لا حقيقة له؛ وليس لمن فرق بينهما حد صحيح يميز به بين هذا وهذا؛ فعلم أن هذا التقسيم باطل، وهو تقسيم من لم يتصور ما يقول بل يتكلم بلا علم؛ فهم مبتدعة في الشرع مخالفون للعقل وذلك أنهم قالوا: " الحقيقة ": اللفظ المستعمل فيما وضع له. و" المجاز ": هو المستعمل في غير ما وضع له؛ فاحتاجوا إلى إثبات الوضع السابق على الاستعمال، وهذا يتعذر.

ثالثًا: إن التفريق بين الحقيقة والمجاز غير معقول، وفيه مفاسد شرعية، وهو إحداث في اللغة، وعلى هذا فالتفريق بينهما باطل عقلاً وشرعًا ولغة، فكيف يسوغ بعد هذا لمسلِم أن يجعل المجاز أصلاً يحكم به على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ؟!

رابعًا: إن إبطال تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز، فيه حماية للنصوص الشرعية، ومنع لإبطال معانيها بدعوى المجاز، كما صنع المبتدعة في نصوص الصفات وفي مسمى الإيمان.(1)

المقام الثاني: في الرد على احتجاج الرازي بالمجاز لإخراج العمل عن مسمى الإيمان:

أخطأ الرازي حين زعم أن اسم "الإيمان" حقيقة في مجرد التصديق، وأن تناوله للأعمال على سبيل الاستعارة والمجاز!، **وللجواب عن ذلك يُقال:**

أولاً: إن لم يصح التقسيم إلى حقيقة ومجاز فلا حاجة إلى هذا، وإن صح تقسيم الكلام إلى الحقيقة والمجاز: فهذا لا ينفعك، بل هو عليك لا لك؛ لأن الحقيقة هي اللفظ الذي يدل بإطلاقه بلا قرينة، والمجاز إنما يدل بقرينة، وقد تبين أن لفظ الإيمان حيث أطلق في الكتاب والسنة دخلت فيه الأعمال. (2)

ثانيًا: إن الأصل في كلام الله الحقيقة، والمجاز يحتاج إلى دليل، فعليك إقامة الدليل على وجود المجاز في الإيمان.(3)

ثالثًا: إن الله ﷻ بين أن تحقيق الإيمان وتصديقه يكون بالأعمال الظاهرة والباطنة؛ فقال في كتابه: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾الأنفال: ٢ - ٤، وهذا تأكيد بوصف الإيمان بذلك، والكلام إذا كان مؤكدًا تعين

---

(1)انظر: مجموعة الفتاوى٧/٨٧-١١٥، ١٢/٢٧٧، ٢٠/٤٥١-٤٥٨، الوعد الأخروي٢/٦٤٣، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٢٨٤.

(2) انظر: مجموعة الفتاوى٧/١١٦-١١٧.

(3)انظر: مجموعة الفتاوى٧/٤٤٠.

حمله على الحقيقة، وعلى هذا حتى من يقول بالمجاز فإنه لا يمكنه حمل النصوص الدالة على دخول الأعمال في الإيمان على مجاز للتأكيد الوارد في هذه الآية[1].

رابعًا: أن يُقال: إنك إذا سلمت أن الأعمال لوازم الإيمان الواجب الذي في القلب وموجباته، كان عدم اللازم موجبًا لعدم الملزوم، فيلزم من عدم هذا الظاهر عدم الباطن، فإذا اعترفت بهذا كان النزاع لفظيًا، غير أن إخراجك الأعمال عن مسمى الإيمان، وزعمك أن دخول الأعمال الظاهرة في اسم الإيمان مجاز من بدع الأقوال؛ واللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب، فليس لأحد أن يقول بخلاف قول الله ورسوله، لاسيما وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم، وإلى ظهور الفسق؛ فصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سببًا لخطأ عظيم في العقائد والأعمال. [2]

وإن قلت: ما هو حقيقة قول جهم وأتباعه من أنه يستقر الإيمان التام الواجب في القلب مع إظهار ما هو كفر وترك جميع الواجبات الظاهرة، قيل لك: فهذا يناقض قولك إن الظاهر لازم له وموجب له[3].

وبهذا يظهر أن الاعتماد على المجاز في تأويل كل نص يدل على دخول الأعمال في مسمى الإيمان غير صحيح.

٢-تأويل الرازي النص بأن المقصود منه الزجر والوعيد والتهديد، دون حقيقة النفي:

إن تأويل النص بأن المراد منه التهديد، والزجر، والوعيد، دون حقيقة نفي الإيمان، تأويل باطل؛ وهو مبني على أصل المرجئة في أن العمل خارج عن مسمى الإيمان، فالذنوب ونحوها لا تؤثر على الإيمان؛ لأنه مجرد ما في القلب، **وللجواب على هذا التأويل يلزم بيان التفسير الصحيح لنفي الإيمان في نصوص الوعيد؛ فيُقال:**

الذي عليه جماهير السلف وأهل الحديث وغيرهم: أن نفي الإيمان في النصوص الشرعية إنما هو لانتفاء بعض الواجبات فيه، وعليه فحيث نفى الله الإيمان عن شخص؛ فلا يكون إلا لنقص ما يجب عليه من الإيمان، ويكون من المعرضين للوعيد ليس من المستحقين للوعد المطلق[4].

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((وكذلك قوله ﷺ: " من غشنا فليس منا، ومن حمل علينا السلاح فليس منا"[5] ، كله من هذا الباب؛ **لا يقوله إلا لمن ترك ما أوجب الله عليه، أو فعل ما حرمه الله ورسوله**؛ فيكون قد ترك من الإيمان المفروض عليه ما ينفي عنه الاسم لأجله، فلا يكون من المؤمنين المستحقين للوعد السالمين من الوعيد. وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓا۟ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ النور: ٤٧ – ٥١،

---

(١) انظر: كتاب القاضي أبو يعلى وكتابه الإيمان، مع تعليق المحقق حاشية(٥)، صفحة ١٦٤-١٦٥.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٣٩٤-٣٩٥، ٧/٥٧٩.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٥٧٩.

(٤)انظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٣٧٠.

(٥)مسلم، كتاب الإيمان، باب قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم" من غشنا فليس منا"،١/ ٩٩.

فهذا حكم اسم الإيمان إذا أطلق في كلام الله ورسوله؛ فإنه يتناول فعل الواجبات، وترك المحرمات، ومن نفى الله ورسوله عنه الإيمان؛ فلا بد أن يكون قد ترك واجبًا أو فعل محرمًا، فلا يدخل في الاسم الذي يستحق أهله الوعد دون الوعيد؛ بل يكون من أهل الوعيد. وكذلك قوله تعالى: ﴿ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ﴿٧﴾ ﴾ الحجرات: ٧))[١].

ويقول:((الذي عليه جماهير السلف وأهل الحديث وغيرهم: أن نفي الإيمان لانتفاء بعض الواجبات فيه، والشارع دائمًا لا ينفي المسمى الشرعي إلا لانتفاء واجب فيه، و...المنفي في لفظ الشارع.. هو الكمال الواجب..فالشارع لم ينف الإيمان ولا الصلاة ولا الصيام ولا الطهارة، ولا نحو ذلك من المسميات الشرعية لانتفاء بعض مستحباتها؛ إذ لو كان كذلك لانتفى الإيمان عن جماهير المؤمنين، بل إنما نفاه لانتفاء الواجبات))[٢].

ويقول:((والمقصود هنا أن كل ما نفاه الله ورسوله من مسمى أسماء الأمور الواجبة؛ كاسم الإيمان والإسلام والدين والصلاة والصيام والطهارة والحج وغير ذلك؛ فإنما يكون لترك واجب من ذلك المسمى، ومن هذا قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ النساء: ٦٥، فلما نفى الإيمان حتى توجد هذه الغاية، دلّ على أن هذه الغاية فرض على الناس؛ فمن تركها كان من أهل الوعيد، لم يكن قد أتى بالإيمان الواجب الذي وعد أهله بدخول الجنة بلا عذاب، فإن الله إنما وعد بذلك من فعل ما أمر به، وأما من فعل بعض الواجبات وترك بعضها؛ فهو معرض للوعيد)).[٣]

وبهذا يتبين أن الشارع لا ينفي اسم مسمى أمر إلا إذا ترك بعض واجباته،[٤] ونفي الإيمان في كلام الشارع يقتضي الذم، فلا يُنفى إلا عمن له ذنب، فالشارع ينفي اسم الإيمان عن الشخص؛ لانتفاء كماله الواجب، وإن كان معه بعض أجزائه، فنفى عنه اسم الإيمان المطلق الذي يستحق به الثواب بلا عقاب، وإن كان معه أصل الإيمان الذي يخرج به من النار، وعليه فصاحب الذنب يكون معه أصل الإيمان دون حقيقته الواجبة، وهذا هو القول الحق في تفسير النفي الوارد في نصوص الوعيد، وهو وسط بين تفسير المرجئة الذين حملوا النص على التهديد والزجر دون حقيقة النفي وبين تفسير الخوارج والمعتزلة الذين حملوا النص على خروج الفاسق الملي من الإيمان بالكلية واستحقاقه الخلود في النار.

إذا تقرر ذلك فلا يجوز أن يُقال في معنى هذه النصوص: أن المقصود بها الوعيد والزجر دون حقيقة النفي كما يقوله الرازي ولا أن يُقال: صار من غير المسلمين؛ فيكون كافرًا كما تقوله الخوارج، **بل الصواب ما عليه عامة السلف الذين يقرون هذه النصوص، ويمرونها كما جاءت، ويكرهون أن تتأول تأويلات تخرجها عن مقصودها،**[٥]

---

(١) مجموعة الفتاوى٧/٤١-٤٢.

(٢) مجموعة الفتاوى١٨/٢٦٨.

(٣) مجموعة الفتاوى٧/٣٧.

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى٧/١٥.

(٥)انظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٣٧٠.

ويقررون أن اسم الإيمان ينصرف إطلاقه إلى المؤمنين الإيمان الواجب الذي به يستحقون الثواب بلا عقاب، والنفي في النصوص منصرف إلى نفي الإيمان الواجب؛ وارد على وجه الذم المعرض صاحبه للوعيد. [1]

يقول أبو عبيد القاسم بن سلام–رحمه الله– في معرض ذكره لمواقف الناس في نصوص الوعيد: ((قد كان الناس فيها على أربعة أصناف من التأويل؛ فطائفة: تذهب إلى كفر النعمة، وثانية: تحملها على التغليظ والترهيب، وثالثة: تجعلها كفر أهل الردة، ورابعة: تذهبها كلها وتردها.

فكل هذه **الوجوه عندنا مردودة غير مقبولة،** لما يدخلها من الخلل والفساد،...وأما القول الثاني: المحمول على التغليظ؛ فمن أفظع ما تئول على رسول الله ﷺ وأصحابه أن جعلوا الخبرَ عن الله وعن دينه وعيدًا لا حقيقة له، وهذا يؤول إلى إبطال العقاب، لأنه إن أمكن ذلك في واحدٍ منها، كان ممكنًا في العقوبات كلها ....**[والحق]: أن المعاصي والذنوب لا تزيل إيمانًا، ولا توجب كفرًا، ولكنها إنما تنفي من الإيمان حقيقته وإخلاصه الذي نعت الله به أهله واشترطه عليهم في مواضع من كتابه،** فقال:﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ... ﴾ التوبة: ١١١، إلى قوله:﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ ﴾ التوبة: ١١٢ ، وقال:﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾ ﴾ المؤمنون: ١ – ٢، إلى قوله:﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴿١٠﴾ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿١١﴾ ﴾ المؤمنون: ٩ – ١١، وقال:﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾ ﴾ الأنفال: ٢ – ٤،...فهذه الآيات التي شرحت وأبانت شرائعه المفروضة على أهله، ونفت عنه المعاصي كلها، ثم فسرته السنة بالأحاديث التي فيها خلال الإيمان في الباب الذي في صدر هذا الكتاب، فلما خالطت هذه المعاصي هذا الإيمان المنعوت بغيرها، قيل: ليس هذا من الشرائط التي أخذها الله على المؤمنين، ولا [الأمارات] التي يعرف بها أنه الإيمان، فنفت عنهم حينئذ حقيقته و لم يزل عنهم اسمه)). [2]

٣–تأويل الرازي النص بأن المقصود منه الأفاضل، والكُمل من الناس، أو كمال الإيمان وتمامه وشرائعه وثمراته:

مقتضى هذا التأويل: أن من لم يأت بالأعمال، فقد انتفى عنه الكمال، فلم يكن من الكمل الأفاضل، أي ليس من خواص المؤمنين وأفاضلهم!

فيقال: لفظ الكمال قد يراد به الكمال الواجب وقد يراد به الكمال المستحب؛ فمن قال: إن المنفي هو الكمال فإن أراد أنه نفي الكمال الواجب الذي يذم تاركه ويتعرض للعقوبة؛ فقد صدق. وإن أراد أنه نفي الكمال المستحب فهذا لم يقع قط في كلام الله ورسوله. [3]

---

(١)انظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام ٢٥٠–٢٥١.

(٢)كتاب الإيمان، ٧٤–٨٠.

(٣)انظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٣٧٣.

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-:(([كمال] المستحبات..ليس هذا الكمال هو المنفي في لفظ الشارع، بل المنفي هو الكمال الواجب، وإلا فالشارع لم ينف الإيمان ولا الصلاة ولا الصيام ولا الطهارة ولا نحو ذلك من المسميات الشرعية لانتفاء بعض مستحباتها؛ إذ لو كان كذلك لانتفى الإيمان عن جماهير المؤمنين، بل إنما نفاه لانتفاء الواجبات)).(1)

ويقول:((سائر الأحاديث التي يجعل فيها أعمال البر من الإيمان... إن نفى " الإيمان " عند عدمها؛ دلّ على أنها واجبة، وإن ذكر فضل إيمان صاحبها -ولم ينف إيمانه- دلّ على أنها مستحبة؛ فإن الله و رسوله لا ينفي اسم مسمى أمر -أمر الله به ورسوله- إلا إذا ترك بعض واجباته....فأما إذا كان الفعل مستحبًا في " العبادة " لم ينفها لانتفاء المستحب، فإن هذا لو جاز؛ لجاز أن ينفي عن جمهور المؤمنين اسم الإيمان والصلاة والزكاة والحج؛ لأنه ما من عمل إلا وغيره أفضل منه، وليس أحد يفعل أفعال البر مثل ما فعلها النبي ﷺ بل ولا أبو بكر ولا عمر.(2) فلو كان من لم يأت بكمالها المستحب يجوز نفيها عنه؛ لجاز أن ينفى عن جمهور المسلمين من الأولين والآخرين، وهذا لا يقوله عاقل... وكذلك قوله تعالى:﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ الحجرات: ١٥، يبين أن الجهاد واجب، وترك الارتياب واجب. والجهاد -وإن كان فرضًا على الكفاية- فجميع المؤمنين يخاطبون به ابتداء، فعليهم كلهم اعتقاد وجوبه والعزم على فعله إذا تعين؛ ولهذا قال النبي ﷺ "من مات و لم يغز و لم يحدث نفسه بغزو مات على شعبة نفاق"(3) رواه مسلم.(4) فأخبر أنه من لم يهم به؛ كان على شعبة نفاق. وأيضًا فالجهاد جنس تحته أنواع متعددة، ولا بد أن يجب على المؤمن نوع من أنواعه. وكذلك قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾الأنفال: ٢ - ٤، هذا كله واجب؛ فإن التوكل على الله واجب من أعظم الواجبات، كما أن الإخلاص لله واجب، وحب الله ورسوله واجب...وكذلك قوله:﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ

---

(١) مجموعة الفتاوى١٨/٢٦٨.

(٢)أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي، ولد بعد الفيل بثلاث عشرة سنة، وكان إليه السفارة في الجاهلية، وكان عند المبعث شديدًا على المسلمين، ثم أسلم فكان إسلامه فتحًا على المسلمين وفرجًا لهم من الضيق، شهد كل مشهد شهده رسول الله ﷺ، وتوفي رسول الله ﷺ وهو عنه راضٍ، ولي الخلافة بعد أبي بكر رضي الله عنه ببيعة من المسلمين، وفتحت الفتوح في عهده، قتله المجوسي أبو لؤلؤة سنة ثلاث وعشرين. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب٤٧٣-٤٨٠، أسد الغابة،٤/١٣٧-١٦٨، الإصابة في تمييز الصحابة٤/٢٧٩-٢٨٠.

(٣) مسلم، كتاب الإمارة، باب ذم من مات و لم يغز، و لم يحدث نفسه بالغزو٣/١٥١٧.

(٤)هو الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، النيسابوري، إمام أهل الحديث. كان مولده في السنة التي توفي فيها الشافعي، وهي سنة أربع ومائتين ،وكانت وفاته عشية يوم الأحد، ودفن يوم الاثنين لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور، ، فكان عمره سبعًا وخمسين سنة رحمه الله تعالى. وكان من كبار العلماء وأوعية العلم، وله مصنفات كثيرة منها: "كتاب المسند الصحيح" وقال: صنفته من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة، وهو تلو صحيح البخاري عند أكثر العلماء، جمع فيه اثني عشر ألف حديث، و" كتاب الأسامي والكنى "، و " كتاب أولاد الصحابة فمن بعدهم من المحدثين " ، و " كتاب ذكر أوهام المحدثين " ، و " كتاب تفضيل السنن " ، و " كتاب طبقات التابعين " ، و " كتاب أفراد الشاميين من الحديث " وغيرها، انظر: طبقات الحنابلة لأبي يعلى الحنبلي بتحقيق العثيمين٢/٤١٤-٤١٧، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي ١٢/١٧١-١٧٢، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان٥/١٩٤-١٩٥، البداية والنهاية لابن كثير ١١/٤٠-٤٢، تقريب التهذيب لابن حجر١/٩٣٨، الأعلام للزركلي٧/٢٢١-٢٢٢.

﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾النـور: ٦٢، دليل على أن الذهاب المذكور بدون استئذانه لا يجوز، وأنـه يجب أن لا يذهب حتى يستأذن، فمن ذهب و لم يستأذن كان قد ترك بعض ما يجب عليه من الإيمان))[١].

إذا تقرر ما سبق فزعم الرازي بأن الإتيان بالأعمال إنما هو كمال في نتائج الإيمان وثمراتـه، وأن الموصـوفين بالإتيان بها هم الكاملون من أهل الجنة، باطل، فإن قوله يقتضي أن النفي إنما وقع على الكمال المستحب من الإيمان، وهذا كما تقدم لم يقع في الشريعة أن ينفي الإيمان ويكون المقصود به ذلك!

وتأويل الرازي هذا مبني ظنه أن الإيمان الذي في القلب يكون تامًا بدون شيء من الأعمال؛ ولهـذا جعـل الأعمال ثمرة الإيمان ومقتضاه بمترلة السبب مع المسبب، و لم يجعلها لازمة له؛ والتحقيق: أن إيمان القلب التام يسـتلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر.[٢]

فإن سلّم الرازي أن الأعمال التي وصفها بأنها ثمرات الإيمان ومقتضاه وموجباته لازمه لإيمان القلب، وعـدم اللازم موجب لعدم الملزوم؛ فيلزم من عدم الأعمال عدم الإيمان الباطن، كان التراع لفظيًا، وإن لم يسلم بذلك بل أراد أن الإيمان في نفسه تام وإن لم توجد الأعمال، وأن الظاهر يقارن الباطن تارة ويفارقه أخرى، فليس بـلازم لـه ولا موجب ومعلول له؛ ولكنه دليل إذا وجد دلّ على وجود الباطن، وإذ عدم لم يدل عدمه على العدم –وهـو حقيقـة قوله– فهذا أولاً يناقض قوله: إن الأعمال موجب الإيمان ومقتضاه، وهو أيضًا خطأ عقلاً كما هو خطأ شرعًا؛ فـإن الأعمال الظاهرة الصالحة إذا كانت ثمرة للإيمان الباطن ومعلولة له وكان الإيمان موجبًا لها ومقتضيًا لها فإنـه حينئـذ يكون الموجب لازم لموجبه، والمعلول لازم لعلته، فإذا نقصت الأعمال الظاهرة الواجبة كان ذلك لنقص ما في القلب من الإيمان، فلا يتصور مع كمال الإيمان الواجب الذي في القلب أن تعدم الأعمال الظاهرة الواجبة؛ بل يلزم من وجود هذا كاملاً وجود هذا كاملاً، كما يلزم من نقص هذا نقص هذا؛ وعليه فتقدير إيمان تام في القلب بلا ظاهر من قول وعمل كتقدير موجب تام بلا موجبه وعلة تامة بلا معلولها وهذا ممتنع. [٣]

ثم إن قول الرازي إن الأعمال من شرائع الإيمان ومن أحكامه الواجب فعلها فيه لا أنها من نفس الإيمان، **جوابه أن يُقال**: إن شرائع الشيء منه، ولهذا يقال شريعة محمد ﷺ وشريعة موسى عليه السلام وذلك عبارة عن جميع أوامره ونواهيه، وذلك يدل على أن الأعمال من الإيمان فنقصها نقص منه، وعدمها بالكلية يدل على عدمه. [٤] ومن هنا يقول ابن حزم–رحمه الله–:((ومن العجب قولهم: إن الصلاة والصيام والزكاة ليست إيمانًا لكنها شرائع الإيمان!!....

[و]هذه تسمية لم يأذن الله تعالى بها، ولا رسوله ﷺ ولا أحدًا من الصحابة رضي الله عنهم بل..الإيمان...هو الشرائع والشرائع هي الإيمان...))[٥].

---

(١) مجموعة الفتاوى٧/١٤–١٨.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٢٠٤.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٥٧٩–٥٨٢.

(٤)انظر: كتاب القاضي أبو يعلى وكتابه الإيمان، ١٦٣–١٦٤.

(٥) الفصل٣/٢٢١–٢٢٢.

٤- إنكار الرازي لدلالة الآيات على الحصر:

والجواب: أن يُقال لفظة " إنما " للحصر عند جماهير العلماء، وهذا مما يعرف بالاضطرار من لغة العرب، كما تعرف معاني حروف النفي والاستفهام**!!**[(١)]

ثم يُقال: حصر الإيمان في مثل قوله تعالى:﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ ﴾ الحجرات: ١٥ ، الآية، وقوله:﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ﴾ النور: ٦٢، معناه إثبات الإيمان لهؤلاء ونفيه عن غيرهم؛ كما نفاه النبي ﷺ عمن نفاه عنه في الأحاديث؛ مثل قوله: " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن "، وكذلك قوله:" لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له".[(٢)] وهذه المواضع قد تنازع الناس في نفيها، والذي عليه جماهير السلف وأهل الحديث وغيرهم: أن نفي الإيمان لانتفاء بعض الواجبات فيه، والشارع دائمًا لا ينفي المسمى الشرعي إلا لانتفاء واجب فيه، وهذا لا يستلزم نفي أصل الإيمان؛ لأن الإيمان يتبعض فيذهب بعضه ويبقى بعضه[(٣)].

وعليه: فالحصر يفيد أن من فعل خلاف ذلك فقد ترك الواجب الذي لا يتم الإيمان الواجب إلا به، وإن كان معه بعض الإيمان. [(٤)]

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((إذا عرف مسمى الإيمان فعند ذكر استحقاق الجنة والنجاة من النار، وذم من ترك بعضه ونحو ذلك- يراد به الإيمان الواجب؛ كقوله:﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ الحجرات: ١٥، وقوله:﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ الأنفال: ٢، الآية. وقوله:﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ﴾النور: ٦٢ ، وقوله في الجنة:﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ﴾الحديد: ٢١، وقوله ﷺ :"لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن" فنفى عنه الإيمان الواجب الذي يستحق به الجنة، ولا يستلزم ذلك نفي أصل الإيمان وسائر أجزائه وشعبه))[(٥)].

وعلى هذا فقوله تعالى:﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ﴾النور: ٦٢، دليل على أن الذهاب المذكور بدون استئذانه لا يجوز، وأنه يجب أن لا يذهب حتى يستأذن، فمن ذهب و لم يستأذن كان قد ترك بعض ما يجب عليه من الإيمان؛ فلهذا نفى عنه الإيمان، فإن حرف " إنما " تدل على إثبات المذكور ونفي غيره[(٦)].

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى١٨/٢٦٤.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم(١٢٣٢٤)،١٠/٤٣٨، وصححه الألباني رحمه الله ، انظر:صحيح الترغيب والترهيب، ٣/١٥٦.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى١٨/٢٦٧-٢٦٨.

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى١١/٦٥٤.

(٥) مجموعة الفتاوى١٢/٤٧٧-٤٧٨.

(٦) مجموعة الفتاوى٧/١٨.

وقوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ ﴾ المؤمنون: ١٠ – ١١، يقتضي أن من لم يتصف بهذه الصفات لم يكن من الوارثين؛ لأن ظاهر الآية الحصر، ومن لم يكن من وارثي الجنة كان معرضًا للعقوبة إلا أن يعفو الله عنه[١]، إذ المؤمن المطلق المستحق لدخول الجنة بلا عقاب، هو المؤدي للفرائض المجتنب المحارم، فمن فعل الكبائر، أو ترك بعض الواجبات وفعل بعضها لم يكن من هؤلاء المؤمنين، إذ هو متعرض للعقوبة على ذلك[٢].

إذا تقرر ما سبق ظهر أنه لا بد من إثبات الحصر، وفهمه الفهم الصحيح، فلا يسوغ إنكار دلالة الآيات على الحصر لنفي دخول العمل في مسمى الإيمان، كما زعم الرازي، كما لا يسوغ أن يُقال إن المراد منه نفي أصل الإيمان كما زعمت الوعيدية، فكلا طرفي قصد الأمور ذميم!

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى٢٩/١٤٢.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى١١/٦٥٣.

المبحث الثاني: موقف الرازي من معنى الإسلام والعلاقة بينه وبين الإيمان

-عرض ونقد-

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الرازي من معنى الإسلام والعلاقة بينه وبين الإيمان.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من معنى الإسلام والعلاقة بينه وبين الإيمان على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

المطلب الأول: موقف الرازي من معنى الإسلام والعلاقة بينه وبين الإيمان.

أولاً: معنى الإسلام في اللغة وعرف الشرع عند الرازي:

أ-الإسلام في اللغة عند الرازي:

يرى الرازي أن أصل كلمة "إسلام" من الانقياد والخضوع والخُلُوص؛ فيقول: (**أصل هذه الكلمة من الانقياد**، قال الله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْۖ قَالَ أَسْلَمْتُ ﴾ البقرة: ١٣١، والإسلام إنما سمي إسلامًا لهذا المعنى)[1]، فـ(الإسلام عبارة عن الانقياد في أصل اللغة)[2]، (يُقال: **استسلم للشيء؛ إذا انقاد له وخضع**، ومعناه في الأصل: طلب السلامة بترك المنازعة)[3]، و(سلّم لأمر الله وأسلَم واسْتَسْلَم بمعنى واحد...إذ انقاد له وخضع، **وأصلها من قولك: سَلِم هذا لفلان إذا خَلَص له**، ومعناه: سلِم من أن ينازع فيه، وقولهم سلَّم لأمر الله وأسلَم له...حقيقة معناها: أخلَص نفسه لله وجعلها سالِة له خالِصة، وكذلك معنى اسْتَسلَم: استخلَص نفسه لله)[4].

وقد أكد ذلك بقوله:

(**وأما الإسلام؛ ففي معناه في أصل اللغة أوجه:**

الأول: أنه عبارة عن الدخول في الإسلام، أي: **في الانقياد والمتابعة**، قال تعالى:﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ ﴾النساء: ٩٤، أي: لمن صار منقادًا لكم ومتابعًا لكم .

والثاني: من أَسْلَم، أي: **دخل في السِّلم**، كقولهم: أَسْنَى، وأَقْحَط، وأصل السِّلم: السلامة.

الثالث: قال ابن الأنباري[5] : "المسلم معناه: المخلص لله عبادته، من قولهم: سَلِمَ

---

(١) التفسير الكبير(مج٢ ج٥ ص٢٠٦).

(٢)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ ص٢٠٨).

(٣)التفسير الكبير(مج٩ ج ٢٦ ص١٣٣).

(٤)التفسير الكبير(مج٩ ج ٢٦ ص١٥٧)، وانظر: (مج٣ ج٧ص٢١١-٢١٢)،(مج٤ ج ١٠ ص١٦٤-١٦٥)،(مج٨ج٢٣ص٣٤).

(٥)أبو بكر محمد بن أبي محمد القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة الأنباري، المقرئ النحوي، ولد يوم الأحد لإحدى عشرة ليلة خلت من رجب سنة إحدى وسبعين ومائتين. وتوفي ليلة عيد النحر ببغداد سنة ثمان وعشرين وثلثمائة، وقيل سنة سبع وعشرين وثلثمائة. سمع في صغره من الكديمي، وإسماعيل القاضي، وثعلب، وأخذ عن أبيه؛ فقد كان أبوه القاسم بن محمد الأنباري محدثًا إخباريًا علامة من أئمة الأدب، صنف كتبًا كثيرة؛ منها: كتاب غريب الحديث، والرد على من خالف مصحف عثمان، وكتاب الأمثال، وكتاب المقصور والممدود، وكتاب الزاهر، وكتاب المؤنث والمذكر، وأخذ الناس عنه، وهو شاب، كان علامة وقته في النحو و الأدب، وأكثر الناس حفظًا له، وكان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين، وأكثرهم حفظًا للغة. وكان صدوقًا ثقة دينًا خيرًا من أهل السنة، ألف الدواوين الكبار مع الصدق والدين، وسعة الحفظ، فقد كان يحفظ مائة وعشرين تفسيرًا بأسانيدها، انظر: طبقات النحويين واللغويين

=

الشيء لفلان، أي: خَلَص له"[1]، فالإسلام **معناه: إخلاص الدين والعقيدة لله تعالى**، هذا ما يتعلق بتفسير لفظ الإسلام في أصل اللغة[2]. وعلى هذا فالإسلام عنده(هو الاستسلام والانقياد والخضوع)[3].

ب-الإسلام في عرف الشرع عند الرازي:

يرى ابن الخطيب أن **الإسلام في عرف الشرع هو الإيمان**، فالمسلم والمؤمن واحد بحسب الاعتبار الشرعي.

يقول في تفسير قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾آل عمران: ١٩، (أما في عرف الشرع؛ فالإسلام: هو الإيمان، والدليل عليه وجهان:

الأول: هذه الآية؛ فإن قوله: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾آل عمران: ١٩، يقتضي أن يكون الدين المقبول عند الله ليس إلا الإسلام، فلو كان الإيمان غير الإسلام وجب أن لا يكون الإيمان دينًا مقبولاً عند الله، ولا شك في أنه باطل.

الثاني: قوله تعالى:﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ آل عمران: ٨٥ ، فلو كان الإيمان غير الإسلام لوجب أن لا يكون الإيمان دينًا مقبولاً عند الله تعالى**)**. [4]

ويقول في تفسير قوله تعالى:﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾آل عمران: ٨٥، (واعلم أن ظاهر هذه الآية يدل على أن **الإيمان هو الإسلام**[5]؛ إذ لو **كان الإيمان غير الإسلام وجب أن لا يكون الإيمان مقبولاً**، لقوله تعالى:﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ آل عمران: ٨٥، إلا أن ظاهر قوله تعالى: ﴿ ۞قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾ الحجرات: ١٤، يقتضي كون الإسلام مغايرًا للإيمان**!!** ووجه التوفيق بينهما: أن **تحمل الآية الأولى على العرف الشرعي**، والآية الثانية على الوضع اللغوي)**.**[6]

ويقول: (**المؤمن والمسلم واحد** عند أهل السنة)[7].

=

للزبيدي الأندلسي، ١٥٣-١٥٤، طبقات الحنابلة بتحقيق العثيمين٣/١٣٣-١٤٢،وفيات الأعيان٤/ ٣٤١-٣٤٣،سير أعلام النبلاء ١١/٧-٩، ط. دار إحياء التراث العربي.

(١) انظر:الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري، ط. دار الكتب العلمية، ص٨٣، ط. مؤسسة الرسالة، ١/١٠٦.

(٢) التفسير الكبير(مج٣ ج٧ ص٢٠٨).

(٣) التفسير الكبير(مج٣ ج٨ ص١٢٢).

(٤) التفسير الكبير(مج٣ ج ٧ ص٢٠٨)، وانظر: الفكر الأخلاقي عند فخر الدين الرازي، إعداد: الحسين عبد الفتاح، ٢١٦.

(٥)انظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١١ ص٧٥-٧٦).

(٦) التفسير الكبير(مج٣ ج٨ ص١٢٦)، وانظر: الفكر الأخلاقي عند فخر الدين الرازي، إعداد: الحسين عبد الفتاح، ٢١٦.

(٧) التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ ص١٤١).

وقد نقل مذهب القاضي القائل بالترادف -موافقًا له[1]- فقال في تفسير قوله تعالى:﴿ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتْنَا ۚ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ﴿١٢٦﴾ ﴾ الأعراف: ١٢٦، (احتج القاضي[2] بهذه الآية على أن الإيمان والإسلام واحد، فقال: إنهم قالوا أولاً:﴿ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا ﴾ الأعراف: ١٢٦، ثم قالوا ثانيًا:﴿ وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ﴾ الأعراف: ١٢٦، فوجب أن يكون هذا الإسلام هو ذاك الإيمان، وذلك يدل على أن أحدهما هو الآخر، والله أعلم).[3][4]

وعلى هذا فالحقيقة الشرعية للإسلام والإيمان-عنده- واحدة، **أي** أنهما مترادفان.

وبناءً على قوله بالترادف؛ فقد:

١- جعل الإسلام في القلب، و أخرج العمل الظاهر عن مسماه، فقال:

(الإسلام **عبارة عن المعرفة** [5] ، أو[6] مالا **بد فيه من المعرفة**).[7]

(الإسلام **عرض**[8] **قائم بالقلب وأنه لا يبقى زمانين**).[9]

(الإسلام **عرض قائم بالقلب والعرض لا يبقى**).[10]

وقال في تفسير قوله تعالى:﴿ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ ۚ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ الأنعام: ٧١ – ٧٢،(رئيس **أعمال القلوب: الإيمان بالله والإسلام له**، ورئيس أعمـال الجـوارح:

---

(١) هذه موافقة لفظية؛ لإخراج ابن الخطيب العمل عن مسمى الإيمان!

(٢) يقصد بالقاضي: القاضي عبد الجبار من المعتزلة، كما جرت عادته في التفسير.

(٣) التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ ص٢١٠).

(٤) لم أجد استدلال القاضي بهذه الآية على الترادف فيما وقفت عليه من كتبه؛ وإنما استدل على الترادف بآيات أخرى، انظر:متشـابه القرآن للقاضي عبد الجبار١/١٤٩-١٥٠، ٢/٦٢٤-٦٢٥، ٢/٦٢٨، ٢/٦٩٨، تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبـد الجبـار،٣٤٩، ٣٥٣، شرح الأصول الخمسة، ٧٠٥-٧٠٧، الأمالي في الحديث للقاضي عبد الجبار، (ق٢٥/ب).

(٥) انظر: التفسير الكبير (مج١١ ج٣٢ ص١٢٧)، و انظر: المطالب العالية٩/١٨٥، دراسة وتحقيق الجزء التاسع في القضاء والقدر مـن كتاب المطالب العالية، لنادية عبد الهادي عبد السلام٢٤٣، القضاء والقدر للرازي ١٥٧.

(٦) يظهر هنا عدم جزم ابن الخطيب بالتعريف!

(٧) التفسير الكبير(مج١١ ج٣٢ ص١٢٦)، ط.المطبعة الأميرية ٦/٦٤٣.

(٨)العرض مالا يقوم بنفسه ولا يوجد إلا في محل يقوم به، فهو الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع، أي محل، يقوم بـه، كـاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحله ويقوم به، انظر:التعريفات١٢٥، المعجم الفلسفي١١٨، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربيـة والفرنسـية والانكليزية واللاتينية، د.جميل صَلَيبا،٢/٦٨-٧٠، مصطلحات في كتب العقائد للحمد٦٢.

(٩) التفسير الكبير(مج٢ ج٤ ص٥٩).

(١٠)المطالب العالية ٩/١٦٥، دراسة وتحقيق الجزء التاسع في القضاء والقدر من كتاب المطالب العاليـة، لناديـة عبـد الهـادي عبـد السلام٢٢٤، القضاء والقدر للرازي ١٤٣.

الصلاة،... والله سبحانه لما بين أولاً أن الهدى النافع هو هدى الله، أردف ذلك الكلام **الكلي بذكر أشرف أقسامه على الترتيب وهو الإسلام الذي هو رئيس الطاعات الروحانية، والصلاة التي هي رئيسة الطاعات الجسمانية)**[1].

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾ ﴾ النساء: ١٢٥، (فاعلم أن دين الإسلام مبنيٌ على أمرين :**الاعتقاد والعمل**.

أما **الاعتقاد**؛ فإليه الإشارة **بقوله**: ﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ ﴾ النساء: ١٢٥، **وذلك لأن الإسلام هو الانقياد والخضوع**. والوجه أحسن أعضاء الإنسان، فالإنسان إذا **عرف بقلبه ربه وأقر بربوبيته وبعبودية نفسه فقد أسلم وجهه لله**.

وأما العمل؛ فإليه الإشارة بقوله:﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾ النساء: ١٢٥، ويدخل فيه فعل الحسنات وترك السيئات...

وأيضًا فقوله: ﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ ﴾ النساء: ١٢٥، يفيد الحصر.

معناه: أنه أسلم نفسه لله وما أسلم لغير الله، **وهذا تنبيه على أن كمال الإيمان**[2] **لا يحصل إلا عند تفويض جميع الأمور إلى الخالق، وإظهار التبري من الحول والقوة**...[فـ] أهل السنة[3] الذين فوضوا التدبير، والتكوين، والإبداع، والخلق إلى الحق سبحانه وتعالى، واعتقدوا أنه لا موجد ولا مؤثر إلا الله، فهم الذين أسلموا وجوههم لله،

---

(١) التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ ص٣٠).

(٢) **يظهر هنا أن كمال الإيمان عنده بما في القلب وليس بالعمل!!**وهذا بناءً على ظنّه أن الإيمان الذي في القلب يكون تامًا بدون شيء من الأعمال، فالإيمان عنده سبب للأعمال، وهو في نفسه تام وإن لم توجد؛ ولهذا جعل الأعمال ثمرة الإيمان ومقتضاه بمنزلة السبب مع المسبب، **لا أنها لازمة له؛ والتحقيق: أن إيمان القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة، فلا يتصور مع كمال الإيمان الواجب الذي في القلب أن تعدم الأعمال الظاهرة الواجبة؛ بل يلزم من وجود هذا كاملاً وجود هذا كاملاً، كما يلزم من نقص هذا نقص هذا**، وعليه فيمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر؛ لأن انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم، **وتقدير إيمان تام في القلب بلا ظاهر من قول وعمل كتقدير موجب تام بلا موجبه وعلة تامة بلا معلولها، وهذا ممتنع** .انظر: مجموعة الفتاوى ٢٠٤/٧، ٥٨٠/٧، مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه، د.خالد عبد اللطيف١١٠٣/٢-١١٠٤.

(٣) يقصد بهم الأشاعرة، وفيه إشارة لمذهبه الجبري ،في إبطال تأثير الأسباب والقوى. انظر في ذلك: موقف الرازي من القضاء والقدر في التفسير الكبير لأختي!

وعولوا بالكلية على فضل الله، وانقطع نظرهم عن كل شيء ما سوى الله[1]).[2]

وقال في تفسير قوله تعالى:﴿ ۞ وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٢٢﴾ ﴾ لقمان: ٢٢، (فقوله: ﴿ ۞ وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ **إشارة إلى الإيمان**، وقوله:﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾ إشارة إلى العمل الصالح؛ فتكون الآية في معنى قوله تعالى:﴿مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ﴾ الكهف: ٨٨).[3]

٢- سوى بين الإسلام والإيمان في التسمية، فجعل كلاً من الإسلام والإيمان اسمًا من أسماء الدين.

يقول في تفسير قوله تعالى:﴿ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٢﴾ ﴾ النصر: ٢، (دين الله هو الإسلام؛ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾آل عمران: ١٩، ولقوله: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴿٨٥﴾ ﴾ آل عمران: ٨٥، **وللدين أسماء** أخرى، منها: **الإيمان**. قال الله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾ الذاريات: ٣٥ – ٣٦)[4].

---

(١)هذا غاية ما يثبته الأشاعرة من التوحيد، وهو أجود ما اعتصموا به من الإسلام في أصولهم؛ حيث اعترفوا بأن الله خالق كل شيء ومربيه ومدبره؛ **لكنهم مع هذا قد غلوا وأنكروا ما خلقه الله من الأسباب، وأنكروا ما نطق به الكتاب والسنة من أن الله يخلق الأشياء بعضها ببعض، وعليه فنهاية ما يثبته هؤلاء الأشاعرة من التوحيد إذا سلموا من البدع، هو الإقرار والتصديق بأن الله خالق كل شيء وربه ومليكه؛ وليس التوحيد مجرد ذلك**؛ فقد كان عباد الأصنام مقرين بذلك، وكانوا مع هذا مشركين ؛ **بل التوحيد الذي ذكره الله في كتابه وأنزل به كتبه وبعث به رسله واتفق عليه المسلمون من كل ملة هو**: شهادة أن لا إله إلا الله، وهو عبادة الله وحده لا شريك له. وهذا هو الإسلام الذي لا يقبل الله من الأولين ولا من الآخرين دينًا غيره؛ فليست الإلهية هي الخلق أو القدرة على الخلق أو القدم كما يفسرها هؤلاء المبتدعون في التوحيد؛ إذ المشركون الذين شهد الله ورسوله بأنهم مشركون- من العرب وغيرهم- لم يكونوا يشكون في أن الله خالق كل شيء وربه، فلو كان هذا هو الإلهية؛ لكانوا قائلين إنه لا إله إلا هو؛ وهذا موضع عظيم جدًا ينبغي معرفته لما قد لُبس على طوائف من الناس أصل الإسلام؛ حتى أن كثيرًا منهم يظنون أن التوحيد المفروض هو الإقرار والتصديق بأن الله خالق كل شيء وربه، ولا يميزون بين الإقرار بتوحيد الربوبية الذي أقر به مشركو العرب، وبين توحيد الإلهية الذي دعاهم إليه رسول الله ﷺ، ولا يجمعون بين التوحيد القولي والعملي. والمقصود أن **أكثر المتكلمين لا يجعلون التوحيد إلا ما يتعلق بالقول والرأي واعتقاد ذلك دون ما يتعلق بالعمل والإرادة واعتقاد ذلك**؛ والتوحيد الذي لا بد منه لا يكون إلا بتوحيد الإرادة والقصد، وهو توحيد العبادة، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، أن يقصد الله بالعبادة ويريده بذلك دون ما سواه، **وهذا هو الإسلام؛** فإن الإسلام يتضمن أصلين: أحدهما: الاستسلام لله (أي: الانقياد والطاعة) والثاني: أن يكون ذلك له سالمًا فلا يشركه أحد في الإسلام له، وهذا هو الاستسلام لله دون ما سواه. انظر: كتاب الرد على الطوائف الملحدة ضمن الفتاوى الكبرى٥٦٣/٦-٥٦٧، الفتاوى الكبرى٥/٢٣٧-٢٣٨، جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن ﷺ من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ تعدل ثلث القرآن، لابن تيمية١٣٦-١٣٧، مدارج السالكين لابن القيم، ط.دار الكتاب العربي،٣٣٩/١، التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية، للفوزان، ٣٠-٣١، ٨٢.

(٢) التفسير الكبير(مج٤ ج١١ ص٥٦-٥٧).

(٣) التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ ص١٥٣).

(٤) التفسير الكبير(مج١١ ج٣٢ ص١٥٧).

٣- أخرج العمل عن مسمى الدين[1]، والإسلام والإيمان، وجعله من الآثار والنتائج!!

فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ٥ ﴾ البينة: ٥، (احتج من قال: الإيمان (عبارة) [2] عن مجموع القول والاعتقاد والعمل بهذه الآية،

---

(١) لذلك تجده وإن أقر بأن (الأصل في لفظ الدين الانقياد. يُقال: يا من دانت له الرقاب، أي انقادت)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ ص٥٣)، فقال:(اعلم أن الدين: هو الانقياد والخضوع) لوامع البينات، ١٤٤، أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط.ركابي،١١٢؛ **إلا أنه يجعله بمعنى الانقياد الكوني**؛ فيقول: (وأقول: الدين قد يعني به الانقياد، يقال: يا من دانت له الرقاب، أي: انقادت؛ فقوله: ﴿ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا ﴾ النحل: ٥٢، أي: انقياد كل ما سواه له لازم أبدًا؛ لأن انقياد غيره له معلل بأن غيره ممكن لذاته، والممكن لذاته يلزمه أن يكون محتاجًا إلى السبب في طرفي الوجود والعدم، والماهيات يلزمها الإمكان لزومًا ذاتيًا، والإمكان يلزمه الاحتياج إلى المؤثر لزوما ذاتيًا، ينتج أن الماهيات يلزمها الاحتياج إلى المؤثر لزومًا ذاتيًا؛ فهذه الماهيات موصوفة بالانقياد لله تعالى اتصافًا دائمًا واجبًا لازمًا ممتنع التغير،....وقوله: ﴿ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا ﴾ النحل: ٥٢، معناه أن هذا الانقياد وهذا الاحتياج حاصل دائمًا أبدًا، وهو إشارة إلى ما ذكرناه من أن الممكن حال بقائه لا يستغني عن المرجح والمخصص). التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ ص٤٩-٥٠)،**أما الانقياد بالطاعة والعبادة فلم يقرر أنها من معاني كلمة "الدين" الأصلية**، بل يرى أن حمل لفظ الدين على الطاعة والعبادة ليس بأولى من حمله على الحساب، وإنما تُسمى الطاعة دينًا؛ لأنها سبب الجزاء، لا لأنها من المعاني الأصلية للكلمة!! يقول:(لم يكن حمل هذا اللفظ[يعني الدين] على التعبد أولى من حمله على الحساب).التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ ص٥٣)ويقول:(أصل الدين في اللغة :الجزاء، ثم الطاعة تسمى دينًا؛ لأنها سبب الجزاء). التفسير الكبير (مج٣ ج٧ ص٢٠٨)، وانظر:(مج٨ج٢٣ص١٩٤)،(مج١١ ج٣١ ص٨٢)، (مج١١ ج٣٢ ص١٤٧). **ومن هنا فلا مانع عنده أن يعرف الدين بالمعرفة؛ بل ويرى أن الدين الذي اتفقت عليه الأنبياء هو المعرفة!** يقول:(المراد من الدين: ما لا يختلفون فيه من معرفة ذات الله تعالى وصفاته). التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ ص١٠٤).وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١١ ص١٣٩)، **والحق**: أن الطاعة من المعاني الأصلية لكلمة الدين، ذلك لأن الدين في أصل اللغة من جنس الانقياد والذل، يقال دَانَ له يَدِينُ دِينًا إذا انقاد وأطاع، فالدين هو العبادة والطاعة، وهو اسم لجميع ما يعبد به الله، يقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ-: ((..دين الله أن يدينه العباد ويدينون له فيعبدونه وحده ويطيعونه))الفتاوى الكبرى٥٦٦/٦، ويقول: ((الدين فعل ما أمر الله به وترك ما نهى عنه ... والذي أمر الله به نوعان: أحدهما: العمل الظاهر؛ وهو ما كان واجبًا أو مستحبًا، والثاني: العمل الباطن؛ وهو إخلاص الدين لله)).مجموعة الفتاوى٢٥٠/١٨، ويقول: ((العمل الصالح هو عبادة الله وحده لا شريك له وهو الدين)). مجموعة الفتاوى١٩ /١٧٠، ويقول:((فالدين: هو الطاعة والعبادة)). التدمرية لابن تيمية ١٦٩، وانظر: معجم مقاييس اللغة، مادة(دين)،٣١٩/٢-٣٢٠، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني٧٣٠/٣-٧٣١، مختار الصحاح، مادة(دين)،٢١٨، لسان العرب، مادة(دين)،٤٦٠/٤-٤٦٢، الداء والدواء لابن القيم،٤٧٦-٤٧٩، المعجم الوسيط، مادة(دان)،٣٠٧/٢.
وعليه؛ فمعنى قوله تعالى: ﴿ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا ﴾ النحل: ٥٢، أي: **وله الطاعة والإخلاص دائمًا ثابتًا واجبًا**، تفسير الطبري ٢٤٦/١٤، يقول الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ: ((قوله تعالى: ﴿ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا ﴾ النحل: ٥٢، الدين هنا: الطاعة. ومنه سميت أوامر الله ونواهيه دينًا. كقول: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ ﴾ آل عمران: ١٩، وقوله: ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينًا ﴾ المائدة: ٣ ، وقوله: ﴿ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ ﴾ آل عمران: ٨٥ ، والمراد بالدين في الآيات : طاعة الله بامتثال جميع الأوامر ، واجتناب جميع النواهي....وقوله: ﴿ وَاصِبًا ﴾ النحل: ٥٢، أي: دائمًا. أي له جلَّ وعلا: الطاعة والذل والخضوع دائمًا)) أضواء البيان للشنقيطي، ط.عالم الفوائد٣٣٧/٣-٣٣٩، ط.دار الكتب العلمية٢١٠/٣-٢١١، والدين الذي اتفقت عليه الأنبياء، ليس مجرد المعرفة، وإنما عبادة الله وحده لا شريك له، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ النحل: ٣٦، يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ:((فدين الرسل كلهم دين واحد، وهو دين الإسلام، وهو: عبادة الله وحده لا شريك له بما أمر به وشرعه)). مجموعة الفتاوى٢٧/ ١٤٩، وانظر كذلك: الداء والدواء، ٤٦٤.

(٢)في الطبعة المعتمدة للتفسير الكبير(عبادة) ، وهو خطأ، والتصحيح من ط.المطبعة الأميرية٥٩٩/٦، وَ ط. المطبعة البهية المصرية٤٨/٣٢، وَ ط. الآستانة٦٤٥/٨.

فقال: مجموع القول والفعل والعمل **هو الدين، والدين هو الإسلام، والإسلام هو الإيمان**؛ فإذًا مجموع القول والفعل والعمل هو الإيمان؛ لأنه تعالى ذكر في هذه الآية مجموع الثلاثة. ثم قال: ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ البينة: ٥، أي: وذلك المذكور هو دين القيمة، **وإنما قلنا: إن الدين هو الإسلام**؛ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾آل عمران: ١٩، **وإنما قلنا : إن الإسلام هو الإيمان**؛ لوجهين الأول: أن الإيمان لو كان غير الإسلام لما كان مقبولاً عند الله تعالى؛ لقوله تعالى:﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ آل عمران: ٨٥، لكن الإيمان بالإجماع مقبول عند الله، فهو إذًا عين الإسلام، والثاني: قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾ الذاريات: ٣٥ – ٣٦، فاستثناء المسلم من المؤمن يدل على أن الإسلام يصدق عليه، وإذا ثبتت هذه المقدمات، ظهر أن مجموع هذه الثلاثة؛ أعني: القول والفعل والعمل هو الإيمان، وحينئذ يبطل قول من قال: **الإيمان اسم لمجرد المعرفة**،[1] أو لمجرد الإقرار،[2] أولهما معًا.[3]

والجواب :[4] لم لا يجوز أن تكون الإشارة بقوله: ﴿ وَذَٰلِكَ ﴾ البينة: ٥، إلى الإخلاص فقط؟ والدليل عليه: أنا على هذا التقدير لا نحتاج إلى (الإضمار)[5]، وأنتم تحتاجون إلى الإضمار، فتقولون: المراد: وذلك المذكور، ولا شك أن عدم الإضمار أولى!، سلمنا أن قوله: ﴿ وَذَٰلِكَ ﴾ البينة: ٥، إشارة إلى مجموع ما تقدم، لكنه يدل على أن ذلك **المجموع هو الدين القيم، فلم قلتم : إن ذلك المجموع هو الدين**، وذلك لأن الدين غير ، والدين القيم**(غير)**[6]، فالدين **(القيم)**[7]: هو الدين الكامل (المستقل) [8] بنفسه، وذلك إنما يكون إذا كان الدين حاصلاً ، **وكانت آثاره ونتائجه معه حاصلة أيضًا**، وهي الصلاة والزكاة، **وإذا**

---

(١) وهو مذهب جهم في الإيمان وتبعه فيه الصالحي، والأشعري في أحد قوليه، انظر: مجرد مقالات الأشعري لابن فورك ١٥٤، الفرق بين الفرق٢١١، الفصل٢/١١١، الملل والنحل١/ ٩٩، ١٦٧، مجموعة الفتاوى٧ / ١٩٥ ، ٥٠٨-٥٠٩.

(٢) وهو مذهب الكرامية في الإيمان، انظر: المقالات١/٢٢٣، الفرق بين الفرق٢٢٣، الفصل٢/١١٢، الملل والنحل١/١٣٠، مجموعة الفتاوى٧ /١٩٥، ٥٠٩.

(٣) وهو مذهب مرجئة الفقهاء في الإيمان، كأبي حنيفة، انظر:الفقه الأكبر لأبي حنيفة ١٠، المقالات١/٢١٩-٢٢٠، شرح الفقه الأكبر للسمرقندي١٦، الفصل٢/١١١، منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبرللقاري٢٥٠-٢٥٤، مجموعة الفتاوى٧ /٥٠٩،١٩٥، أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة للخميس٣٥٤.

(٤) تأمل كيف يدافع عن المذاهب الظاهرة البطلان-مذهب الكرامية بالأخص-، لاشتراكها معه في أصله الفاسد(إخراج العمل عن مسمى الدين والإيمان)تعصبًا لما هو عليه!!

(٥)في الطبعة المعتمدة للتفسير الكبير (الإضمار أولى)، وهو خطأ، والتصحيح من ط.المطبعة الأميرية٦/٦٠٠، وَ ط. المطبعة البهية المصرية٣٢/٤٨،وَ ط. الآستانة٨/٦٤٦.

(٦)مابين قوسين ساقط من الطبعة المعتمدة للتفسير الكبير، ومستدرك من ط.المطبعة الأميرية٦/٦٠٠، وَ ط. المطبعة البهية المصرية٣٢/٤٨، وَ ط. الآستانة٨/٦٤٦.

(٧) مابين قوسين ساقط من الطبعة المعتمدة للتفسير الكبير، ومستدرك من ط.المطبعة الأميرية٦/٦٠٠، وَ ط. المطبعة البهية المصرية٣٢/٤٨، وَ ط.دار الفكر٣٢/٤٨، وَ ط. الآستانة٨/٦٤٦.

(٨)في الطبعة المعتمدة للتفسير الكبير (المستقبل) ، وهو خطأ، والتصحيح من ط.المطبعة الأميرية٦/٦٠٠، وَ ط. المطبعة البهية المصرية٣٢/٤٨، وَ ط. الآستانة٨/٦٤٦.

لم يوجد هذا المجموع، لم يكن الدين القيم حاصلاً، لكن لم قلتم: إن أصل الدين لا يكون حاصلاً، والنزاع ما وقع إلا فيه؟ والله أعلم)[1] .

وبناءً على إخراجه العمل عن مسمى الدين فقد زعم: (أن الدين **ما كان ناقصًا البتة؛ بل كان أبدًا كاملاً**)[2].

ورغم تقرير ابن الخطيب السابق بالترادف بين الإسلام والإيمان في العرف الشرعي، إلا أنك تجده يقرر أن الإسلام قد يُراد به معنى آخر ليس هو الإسلام والإيمان بل أمور أخرى -يجمعها تسليم القلب والجوارح-:

فقال في تفسير قوله تعالى:﴿ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾ ﴾ البقرة: ١٣١، (قوله:﴿ أَسْلِمْ ﴾البقرة: ١٣١، **ليس المراد منه الإسلام والإيمان**، بل أمور أخر: **أحدها**: **الانقياد لأوامر الله تعالى والمسارعة إلى تلقيها بالقبول وترك الإعراض بالقلب واللسان**، وهو المراد من قوله:﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾ البقرة: ١٢٨.

وثانيها: قال الأصم [3] ﴿أَسْلِمْ ﴾ البقرة: ١٣١، أي: **" أخلص عبادتك، واجعلها سليمة من الشرك وملاحظة الأغيار"**[4] .

وثالثها: استقم على الإسلام واثبت على التوحيد؛ كقوله تعالى:﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ محمد: ١٩.

ورابعها: أن الإيمان صفة القلب والإسلام صفة الجوارح، وأن إبراهيم عليه السلام كان **عارفًا بالله تعالى بقلبه**، وكلفه الله تعالى بعد ذلك **بعمل الجوارح والأعضاء بقوله:﴿أَسْلِمْ ﴾** البقرة: ١٣١)[5].

وعلى هذا فلفظ الإسلام عند الرازي له معنيان:

معنى **في العرف الشرعي هو الإيمان**، ومعنى آخر **ليس هو الإيمان والإسلام**، **بل هو معنى زائد عن الإسلام الذي هو ضد الكفر**.

---

(١)التفسير الكبير (مج١١ ج٣٢ ص٤٨) وفيه سقط و الإكمال من ط.المطبعة الأميرية٦/٦٠٠، وَ ط. المطبعة البهية المصرية٣٢/٤٨، وَ ط.دار الفكر٣٢/٤٨، وَ ط. الآستانة٨/٦٤٦. وانظر: معالم أصول الدين، ط. المكتبة الأزهرية للتراث، ١٣٩، المحصل، ط.مكتبة دار التراث، ٥٦٨-٥٦٩، مناقب الإمام الشافعي للرازي١٣٠-١٣١، المحصول في علم أصول الفقه، ط. المكتبة العصرية ١/١٦٣-١٦٩،ط.مؤسسة الرسالة،١/٣٠٣-٣١١، نهاية العقول(٢/ق٢٠٧/أ).

(٢) التفسير الكبير(مج٤ ج١١ ص١٣٨).

(٣)شيخ المعتزلة، أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان، فقيه معتزلي مفسر، ذهب إلى أن الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع الأمة عن بكرة أبيهم، وقصد بذلك الطعن على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فإنها كانت في أيام الفتنة، ولم يتفق عليها أهل العصر. وحكي عنه أنه قال: القرآن جسم مخلوق، وأنكر الأعراض أصلاً. وكان يقول كقول أستاذه هشام بن عمرو: الجنة والنار لم يخلقا إلى الآن، مات سنة إحدى ومئتين، وله تفسير، وكتاب خلق القرآن، وكتاب الحجة والرسل، وكتاب الحركات، والرد على الملحدة، والرد على المجوس، والأسماء الحسنى، وافتراق الأمة. انظر: سير أعلام النبلاء ٧ / ١١١، ط. دار إحياء التراث العربي، الوافي بالوفيات ١٠/١٦٩، الأعلام للزركلي ٣/ ٣٢٣.

(٤) تفسير أبي بكر الأصم، ٤٠.

(٥) التفسير الكبير(مج٢ ج٤ ص٧٢).

يؤيد ذلك قوله:(لفظ **الإسلام** إذا ذكر خاليًا عن الصلات **أفاد الإيمان**، أما إذا قرن بحرف اللام، كقوله: ﴿ مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾ البقرة: ١٢٨، فالمراد: **الاستسلام، والانقياد ،والرضا بكل ما قضاه الله**)[1].

وقوله:(**الإسلام** إما أن يكون المراد منه: **الدين** [2] **والاعتقاد** أو **الاستسلام والانقياد**....[فـ] **الإسلام** إذا أطلق يفيد **الإيمان والاعتقاد**، فأما إذا أضيف بحرف اللام كقوله:﴿ مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾ البقرة: ١٢٨، فالمراد: **الاستسلام له، والانقياد، والرضا بكل ما قدر، وترك المنازعة في أحكام الله تعالى وأقضيته**).[3]

وقوله في تفسير قوله تعالى:﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾ البقرة: ١٢٨،(قوله: ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ ﴾ البقرة: ١٢٨، يفيد الحصر. **أي: نكون مسلمين لك لا لغيرك، وهذا يدل على أن كمال سعادة العبد في أن يكون مسلمًا لأحكام الله تعالى وقضائه وقدره**، وأن لا يكون ملتفت الخاطر إلى شيء سواه)[4].

وقوله في تفسير قوله تعالى:﴿ ۞ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠١﴾ ﴾ يوسف: ١٠١، (كمال حال المسلم أن يستسلم لحكم الله تعالى على وجه يستقر قلبه على ذلك الإسلام، ويرضى بقضاء الله وقدره، ويكون مطمئن النفس منشرح الصدر منفسح القلب في هذا الباب، **وهذه الحالة زائدة على الإسلام الذي هو ضد الكفر؛ فالمطلوب هاهنا هو الإسلام بهذا المعنى**)[5] .

وقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾ ﴾ الأنعام: ١٦٣،(أي: المستسلمين لقضاء الله وقدره)[6][7] .

---

(١) المطالب العالية من العلم الإلهي، للرازي، ١١٦/٩، دراسة وتحقيق الجزء التاسع في القضاء والقدر من كتاب المطالب العالية، لنادية عبد الهادي عبد السلام٢٢٤، القضاء والقدر للرازي ١٤٣.

(٢) انظر: التفسير الكبير (مج٣ج٧ص٢٠٧-٢٠٨)،(مج٦ ج١٧ ص٦١).(مج١١ ج٣١ ص٨٢).

(٣) التفسير الكبير(مج٢ج٤ ص٥٨-٥٩).، وانظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١٢٥).

(٤)التفسير الكبير(مج٢ج٤ ص٦١).

(٥) التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ ص٢٢١).

(٦) التفسير الكبير(مج ٥ ج١٤ ص١١).

(٧)سائرُ الخلق -حتى الكفار- مستسلمون لقضائه تعالى وقدره، لا خروج لهم عنه، ولا امتناع لهم منه ، وهذا استسلام كوني لا ثواب فيه، بخلاف الاستسلام مع الإخلاص والعبادة طوعًا عن محبة ورضا، فإنه هو الاستسلام الشرعي الذي يحمد عليه العبد ويثاب، انظر: مجموع الفتاوى١٠/١٥٣-١٥٧، تفسير القرآن العظيم لابن كثير٣٧٨/١، تفسير السعدي١٣٧، شرح ثلاثة أصول للعثيمين٦٨-٦٩، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام٢٧١.

وقد رجح الرازي تفسير الإسلام بالاستسلام الكوني؛ فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾ ﴾ آل عمران: ٨٣، (الإسلام هو الاستسلام والانقياد والخضوع، إذا عرفت هذا؛ ففي خضوع كل من في السماوات والأرض لله وجوه؛ الأول: وهو **الأصح عندي: أن كل** ما سوى الله سبحانه ممكن لذاته، وكل ممكن لذاته فإنه لا يوجد إلا بإيجاده ولا يعدم إلا بإعدامه، فإذن كل ما سوى الله فهو منقاد خاضع لجلال الله في طرفي وجوده وعدمه، **وهذا هو نهاية الانقياد والخضوع. ثم** إن في هذا الوجه لطيفة أخرى؛ وهي: أن قوله: ﴿ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ ﴾ آل عمران: ٨٣، يفيد الحصر؛ أي: وله أسلم كل من في السماوات والأرض لا لغيره، فهذه =

ثانيًا:موقف الرازي من النصوص التي غايرت بين الإسلام والإيمان:

تجدر الإشارة إلى أن ابن الخطيب حين **نص على أن الإسلام في عرف الشرع هو الإيمان لم يرق له ذلك؛** لتأصيله الفاسد الذي أخرج فيه العمل عن مسماهما[1]، فجاء موقفه من النصوص التي غايرت بين الإسلام والإيمان مضطربًا ومتناقضًا[2]؛ **فتارة يحمل التغاير على المعنى اللغوي، ويجعل المعنى الشرعي للإسلام هو الإيمان، وتارة يضطر إلى إثبات التغاير بينهما في المفهوم**[3]، **فنص على أن (المؤمن إذا سمي مسلمًا لا يدل على اتحاد مفهوميهما)**[4] ، فـ**(الإسلام أعم**، لكن العام في صورة الخاص متحد مع الخاص، ولا يكون أمرًا آخر غيره ،....... **فالعام والخاص مختلفان في العموم متحدان في الوجود)**[5].

وعليه؛ فقد جعل الإتحاد بين الإسلام والإيمان في الوجود لا في المعنى والمفهوم**!!، فاتضح أن ما قرره –في موطن– من إثبات الترادف بين الإسلام والإيمان في المعنى نقضه –في موطن آخر– فأثبت التغاير بينهما في المعنى!**

وفيما يلي بيان ذلك:

=

الآية تفيد أن واجب الوجود واحد، وأن كل ما سواه فإنه لا يوجد إلا بتكوينه ولا يفنى إلا بإفنائه). **ولا يخفى أن الإسلام بهذا المعنى استسلام كوني لا يثاب عليه العبد، لأنه لا حيلة له فيه،** والمعنى الذي ذكره ابن الخطيب وإن كان صحيحًا؛ **لكن الصواب الذي عليه جمهور علماء السلف والخلف: أن هذا الافتقار والاستسلام الكوني أمر معلوم بالعقل، وما أثبته القرآن من استسلام المخلوقات وقنوتها أمر زائد على ذلك؛ إذ المراد بالاستسلام هنا استسلامهم له بالخضوع والذل، لا مجرد تصريف الرب لهم، وكونهم مَخلُوقِين، مُدَبــَرين مَقهُورين تحت المشيئة والقدرة؛ فإن ذلك لا يُقال فيه طوعًا وكرهًا؛ إذ الطَوع والكَره إنما يكون لما يفعله الفاعل طوعًا وكرهًا، أما ما لا فعل له فيه فلا يُقال له مُسلِم!!.** واستسلام الكائنات لله كلٌ بحسبه؛ أما المؤمن فيستسلم له طَوعًا، ويحبه ويطيع أمره، وأما الكافر فإنه يضطر إلى الاستسلام والإخلاص والخضوع له كرهًا عند الشدائد ونزول البلاء به–أي عند الرغبة والرهبة– فإذا زال عنه ذلك أعرض عن ربه، وعاد إلى شركه، قال تعالى:﴿ فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلْفُلْكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ العنكبوت: ٦٥، وقال :﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا ﴿٦٧﴾ ﴾ الإسراء: ٦٧، انظر: تفسير الطبري٥/٥٤٨–٥٤٩، معالم التنزيل للبغوي٤/٢٣٥، مجموع الفتاوى١/ ٤٤–٤٧، ٢/٤٠٤–٤٠٨، ١٤/ ٢٩–٣٤، فتح الباري لابن رجب١/١٣٣.

(١) حيث جعل العمل معنى زائدًا على الإسلام والإيمان، فهو من الثمرات والنتائج، أي من الكمال.

(٢) وهذا شأن من ترك الحق يُبتلى بالتناقض وتضارب الأقوال؛ لأن الضلال يتشعب ولا حد لشعبه، انظر:شرح مسائل الجاهلية للفوزان٢٨٧.

(٣) لذلك تجده في بداية كلامه عن الآيات التي غايرت بين الإسلام والإيمان غالبًا ما يورد إشكالاً: الإسلام هو الإيمان!، ثم يضطرًا إلى إثبات التغاير بينهما.

(٤)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ ص٢١٩).

(٥) التفسير الكبير(مج١٠ ج ٢٨ ص١٤٢).

أولاً: حمله التغاير على المعنى اللغوي،[1] أما في المعنى الشرعي: فالإسلام هو الإيمان–أي أنهما مترادفان–:

يقول في تفسير قولــه تعــالى:﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ آل عمران: ٨٥، (واعلم أن ظاهر هذه الآية يدل على أن **الإيمان هو الإسلام**، إذ لو كان **الإيمان غير الإسلام وجب أن لا يكون الإيمان مقبولاً**؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ آل عمران: ٨٥، **إلا أن ظاهر قوله تعالى:** ﴿ ۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾ الحجرات: ١٤ ، **يقتضي كون الإسلام مغايرًا للإيمان، ووجه التوفيق بينهما: أن تحمل الآية الأولى على العرف الشرعي، والآية الثانية على الوضع اللغوي**).[2]

ويقول في تفسير قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾آل عمران: ١٩، (**أما في عرف الشرع؛ فالإسلام: هو الإيمان**، والدليل عليه وجهان:

الأول: هذه الآية فإن قوله:﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾آل عمران: ١٩، يقتضي أن يكون الدين المقبول عند الله ليس إلا الإسلام، فلو كان الإيمان غير الإسلام وجب أن لا يكون الإيمان دينًا مقبولاً عند الله، ولا شك في أنه باطل.

الثاني: قوله تعالى:﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ آل عمران: ٨٥ ، فلو كان الإيمان غير الإسلام لوجب أن لا يكون الإيمان دينًا مقبولاً عند الله تعالى.

فإن قيل: قوله تعالى:﴿ ۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾ الحجرات: ١٤، **هذا صريح في أن الإسلام مغاير للإيمان !!**

قلنا: الإسلام عبارة عن الانقياد في أصل اللغة على ما بينا، والمنافقون انقادوا في الظاهر من خوف السيف، فلا جرم كان الإسلام حاصلاً في حكم الظاهر والإيمان [3] كان أيضًا حاصلاً في حكم الظاهر؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ﴾البقرة: ٢٢١، والإيمان الذي يمكن إدارة الحكم عليه هو الإقرار الظاهر، فعلى هــذا الإســلام والإيمان تارة يعتبران في الظاهر، وتارة في الحقيقة، والمنافق حصل له الإسلام الظاهر، و لم يحصل له الإسلام الباطن؛ لأن باطنه غير منقاد لدين الله، فكان تقدير الآية: لم تسلموا في القلب والباطن، ولكن قولوا أســلمنا في الظــاهر. والله أعلم)[4].

---

(١)انظر: الفكر الأخلاقي عند فخر الدين الرازي، إعداد: الحسين عبد الفتاح، ٢١٦.

(٢) التفسير الكبير(مج٣ ج٨ ص١٢٦)، وانظر: الفكر الأخلاقي عند فخر الدين الرازي، إعداد: الحسين عبد الفتاح، ٢١٦.

(٣)**معلوم أن الإسلام عبارة عن الانقياد في أصل اللغة** ؛ لكن ماذا عن الإيمان!! هل دخل الآن في مسماه الانقيــاد، أم أنــه التنــاقض والاضطراب!!

(٤)التفسير الكبير (مج٣ ج٧ ص٢٠٨).

ثانيًا: إثباته التغاير بين الإسلام والإيمان في المفهوم، فالإسلام أعمّ.[1]

وجاءت أقواله في إثبات التغاير على نمطين:

النمط الأول:إثبات التغاير في المفهوم والاتحاد في الوجود.

النمط الثاني:إثبات التغاير في المفهوم.

أ-إثباته التغاير في المفهوم والاتحاد في الوجود-

وفي هذه النصوص أشار إلى الترادف لكن حمله على الوجود:

يقول في تفسير قوله تعالى:﴿ ۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤﴾ ﴾ الحجرات: ١٤، (**المؤمن والمسلم واحد عند أهل السنة،** فكيف يفهم ذلك مع هذا؟!

نقول: **بين العام والخاص فرق!** فالإيمان لا يحصل إلا بالقلب، (**والانقياد قد يحصل بالقلب**)[2] وقد يحصل باللسان، **والإسلام أعم، لكن العام في صورة الخاص متحد مع الخاص، ولا يكون أمرًا آخر غيره، مثاله:** الحيوان أعم من الإنسان، لكن الحيوان في صورة الإنسان ليس أمرًا ينفك عن الإنسان (ويجوز)[3] أن يكون ذلك الحيوان حيوانًا ولا يكون إنسانًا، **فالعام والخاص مختلفان في العموم متحدان في الوجود فكذلك المؤمن والمسلم**)[4].

ويقول في تفسير قوله تعالى:﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾ الذاريات: ٣٥ - ٣٦، (والدلالة على أن **المسلم بمعنى المؤمن** ظاهرة!!، **والحق: أن المسلم أعم من المؤمن، وإطلاق العام على الخاص لا مانع منه، فإذا سمي المؤمن مسلمًا لا يدل على اتحاد مفهوميهما**[5] فكأنه تعالى قال: أخرجنا المؤمنين، فما وجدنا

---

(١)انظر: الفكر الأخلاقي عند فخر الدين الرازي، إعداد: الحسين عبد الفتاح، ٢١٦-٢١٧.

(٢)ساقط من الأصل والتتمة من تفسير اللباب في علوم الكتاب لابن عادل؛ حيث نقل قول ابن الخطيب في الآية، والسياق يقتضيه! انظر: تفسير اللباب١٧/٥٦٠.

(٣) في الأصل (**ولا** يجوز) والتصحيح من تفسير اللباب في علوم الكتاب لابن عادل؛ حيث نقل قول ابن الخطيب في الآية، والسياق يقتضيه! انظر: تفسير اللباب١٧/٥٦٠.

(٤) التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ ص١٤١-١٤٢)، وفيه سقط، والتتمة من تفسير اللباب١٧/٥٦٠، ومن هنا: فقد وهم من اعتمد على هذا النص في تقرير أن الإيمان عند الرازي -في جوهره وحقيقته- مجرد عمل لساني؛ لوجود بتر في النص كما تبين! انظر: الفكر الأخلاقي عند فخر الدين الرازي، إعداد: الحسين عبد الفتاح، ٢١٧.

(٥)في نظري: لا يُعد هذا ترجيحًا لمذهب التغاير على مذهب الترادف استقر عليه الرازي ولم يجنح إلى غيره لأمرين: **١**-أن ابن الخطيب نصر القول بالترادف في مطالبه في الجز التاسع الذي أتمه في المحرم سنة٦٠٦هـ"أي سنة وفاته". **٢**-أنه اكتفى بهذا التعليق، ولم يحاول إبطال أدلة القائلين بالترادف ولا بيان ضعفها؛ بل استدل بنفس الأدلة على الترادف!! فلئن دلّ ذلك على شيء -في نظري- فإنه يدل على اضطرابه، وتناقضه، وحيرته في المسألة، وعدم استقراره فيها على شيء. انظر: المطالب العالية من العلم الإلهي، للرازي، ٩/١١٦، دراسة وتحقيق الجزء التاسع في القضاء والقدر من كتاب المطالب العالية، لنادية عبد الهادي عبد السلام٢٢٤، التفسير الكبير(مج٢ ج٤ ص٧٢)،(مج٣ ج ٧ ص٢٠٨)،(مج٣ ج٨ ص١٢٦).

الأعم منهم إلا بيتًا من المسلمين، ويلزم من هذا أن لا يكون هناك غيرهم من المؤمنين، وهذا كما لو قال قائل لغيره: من في البيت من الناس؟ فيقول له: ما في البيت من الحيوانات أحد غير زيد، فيكون مخبرًا له بخلو البيت عن كل إنسان غير زيد).[(١)]

وقال في تفسير قوله تعالى:﴿ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ ﴾ التحريم: ٥،(﴿ مُسْلِمَٰتٍ ﴾ أي: **خاضعات لله بالطاعة** ﴿ مُّؤْمِنَٰتٍ ﴾ **مصدقات بتوحيد الله تعالى مخلصات**).[(٢)] ثم قال: (قوله: ﴿ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ ﴾ **يوهم التكرار، والمسلمات والمؤمنات على السواء؟!!** نقول: الإسلام هو التصديق باللسان[(٣)]، والإيمان هو التصديق بالقلب، وقد لا يتوافقان؛ فقوله: ﴿ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ ﴾ التحريم: ٥، تحقيق للتصديق بالقلب واللسان).[(٤)]

ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً ﴾ البقرة: ٢٠٨، (في الآية إشكال؛ وهو أن كثيرًا من المفسرين حملوا السِّلم على الإسلام؛ فيصير **تقدير الآية: يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في الإسلام، والإيمان هو الإسلام ومعلوم أن ذلك غير جائز!!**...... **وعندي فيه وجوه أخر**، أحدها: أن قوله:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ البقرة: ٢٠٨، إشارة إلى **المعرفة والتصديق بالقلب**، وقوله:﴿ ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً ﴾ البقرة: ٢٠٨، إشارة إلى **ترك الذنوب والمعاصي**، وذلك لأن المعصية مخالفة لله ولرسوله؛ فيصح أن يسمي تركها بالسّلم، أو يكون المراد منه :كونوا **منقادين لله في الإتيان بالطاعات وترك المحظورات**، وذلك لأن مذهبنا أن الإيمان باق مع الاشتغال بالمعاصي، وهذا تأويل ظاهر. وثانيها: أن يكون المراد من السّلم كون العبد راضيًا و لم يضطرب قلبه، على ما روي في الحديث: ''الرضا بالقضاء باب الله الأعظم''[(٥)]، وثالثها: أن يكون المراد **ترك الانتقام**، كما في قوله:﴿ وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغْوِ مَرُّواْ كِرَامًا ﴿٧٢﴾ ﴾ الفرقان: ٧٢ ، وفي قوله:﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ ﴾ الأعراف: ١٩٩)[(٦)].

ب-إثبات التغاير في المفهوم:

يقول في تفسير قوله تعالى:﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّۦنَ أَنْ ءَامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ المائدة: ١١١، (ذكر تعالى أنه لما ألقى ذلك الوحي في قلوبهم **آمنوا وأسلموا**، وإنما قدم ذكر الإيمان على الإسلام؛ لأن الإيمان صفة القلب والإسلام عبارة عن الانقياد والخضوع في الظاهر، يعني آمنوا بقلوبهم وانقادوا بظواهرهم).[(٧)]

---

(١) التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ ص٢١٩).

(٢) التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ ص٤٥).

(٣)الإسلام عبارة عن الانقياد في أصل اللغة، والتصديق ليس جزء مسماه؛ إذ حقيقة الإسلام الاستسلام فلا يُفهم من معنى التصديق الاستسلام، ولا من معنى الاستسلام التصديق!!، إلا أنه من الإسلام متابعة وانقياد باللسان دون القلب، ومنه متابعة وانقياد بالقلب واللسان. انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة،٢٦٢، طبقات الحنابلة بتحقيق الفقي ٣٠٢/٢، مجموعة الفتاوى٣٦٢/٧-٣٦٣، ٣٧٧.

(٤) التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ ص٤٥).

(٥)هذا ليس بحديث عن النبيّ ﷺ؛ بل أثر عن عبد الواحد بن زيد، ولفظه:''الرضا باب الله الأعظم''. أخرجه ابن أبي الدنيا في كتابه الرضا عن الله، ٢٧-٢٨، وأبو نعيم في حلية الأولياء، ١٥٦/٦.

(٦) التفسير الكبير (مج٢ ج٥ ص٢٠٨).

(٧) التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ ص١٢٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص٢١٠).

ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴾ يونس: ٨٤، (**الإسلام** عبـارة عـن الاستسلام، وهو إشارة إلى الانقياد للتكاليف الصادرة عن الله تعالى وإظهار الخضوع وترك التمرد، **وأما الإيمان**؛ فهو عبارة عن صيرورة القلب **عارفًا بأن واجب الوجود لذاته واحد، وأن ما سواه محدث مخلوق تحت تدبيره وقهـره وتصرفه**[1]).[2]

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِى ٱلْعُمْىِ عَن ضَلَٰلَتِهِمْ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ ﴾ النمل: ٨١، (فالمعنى ما يجدي إسماعك إلا الذين علم الله أنهم يؤمنون بآياته؛ أي: **يصـدقون بهـا**، ﴿ فَهُم مُّسْلِمُونَ ﴾ **أي: مخلصون**، من قوله: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ ﴾ البقرة: ١١٢، يعني: جعله سالمًا لله تعالى خالصًا له، والله أعلم).[3]

ولما ذكر حديث جبريل غاير بين الإسلام والإيمان؛ حيث فسر الإسلام بعمل الجوارح، قائلاً:(عمل الجوارح وهو الإسلام، فإن النبي ﷺ فسر الإسلام في خبر جبريـل عليه السلام بالأعمـال الظـاهرة).[4] و(الإيمـان صـفة القلب.....[وهو] شرط لسائر العبادات)[5] فـ(محل الإيمان هو القلب، وذلك يدل على مغـايرة الإيمـان لأعمـال الجوارح) [6].

ويقول: (**الإيمان من عمل القلب لا غير**)؛[7] إذ (الإيمان عمل باطن).[8] أما العبادة فـ(هي: التـذلل،و..في الشرع صارت اسمًا لكل طاعة الله)،[9] أي أن (العبادة عبارة عن كل فعل وترك يؤتى به لمجرد أمر الله تعالى بـذلك، وهذا يدخل فيه جميع أعمال القلوب وجميع أعمال الجوارح). [10]

---

(١)أفصح ابن الخطيب هنا عن مراده بالمعرفة، وقد عوّل عليها كثيرًا؛ حيث عرّف بها الدين والإسلام والإيمان !! ولا يخفى أن مجرد المعرفة بالصانع وأنه الخالق وأن ما سواه محدث مخلوق، لا يصير به الرجل مؤمنًا، بل لا تعطي إيمانًا ولا إسلامًا، إذ هي معرفة فطرية مشتركة بين جميع الفرق. والعجب أن ابن الخطيب أقر بأن أكثر الناس مقرين بالله، فقال:(أكثر هذا العالم مقرون بوجود الصانع القـادر، ويقـل في أصناف الكفار من يُنكره، والكل معترفون بأنه تعالى يفتح على الإنسان أبواب الخيرات..) التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٣٩) ، فكيـف يُعرف بها الدين والإسلام والإيمان!!

(٢) التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ ص١٤٦).

(٣) التفسير الكبير(مج٨ ج٢٤ ص٢١٦-٢١٧).

(٤)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ ص٢٥٤-٢٥٥).

(٥) نهاية العقول(٢/ق٢٠٦/ب).

(٦)نهاية العقول(٢/ق٢٠٦/ب).

(٧)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ ص١٤٢). وانظر: التفسير الكبير (مج١ ج٢ ص٢٣).

(٨)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ ص٢٦٥).

(٩)التفسير الكبير(مج١١ ج٣٢ ص٤٥).

(١٠)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ ص٩٤).وانظر:التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ ص١٣٤)، (مج١١ ج٣٢ ص١٠٧-١٠٨).

وقد ظهر **إثباته للتغاير بين الإسلام والإيمان** جليًا في كتابه الكاشف عن أصول الدلائل؛ حيث غاير بين الإسلام والإيمان في المفهوم، فعرّف الإسلام بقوله:(**الإسلام هو الانقياد لجميع ما ورد الشرع به والتزامه**).[١] وعرّف الإيمان؛ فقال:(**الإيمان هو التصديق**).[٢]

وبعد عرض موقف الرازي من النصوص التي غايرت بين الإسلام والإيمان، يتضح أن ابن الخطيب سلك في معنى الإسلام والعلاقة بينه وبين الإيمان مسلكي الأشاعرة [٣] !!

المسلك الأول:

الترادف بين الإسلام والإيمان، فالإسلام في العرف الشرعي هو الإيمان ، وله معاني أخرى؛ لكن هذه المعاني زائدة على الإسلام المقابل للكفر!.

وفي هذا المسلك فسر الإسلام الشرعي **بما في القلب، أي بالمعرفة، والاستسلام والانقياد الباطني**، أما العمل فهو خارج عن مسماه لأنه من الثمرات والنتائج(أي من الكمال).

المسلك الثاني:

التغاير بين الإسلام والإيمان في المفهوم، فالإسلام أعم.

وفي هذا المسلك فسر الإسلام الشرعي بالعمل والانقياد، **فالإسلام هو الانقياد لجميع ما ورد الشرع به والتزامه**.

---

(١)الكاشف عن أصول الدلائل وفصول العلل للرازي،٢١، وانظر: معالم أصول الدين، ط. المكتبة الأزهرية للتراث،١٥٢.

(٢)الكاشف عن أصول الدلائل،٢٢

(٣) اختلفت أقوال أساطين المذهب الأشعري في تعريف الإسلام والعلاقة بينه وبين الإيمان، فذهب بعضهم إلى القول بالتغاير؛ كالأشعري والباقلاني ،والجويني، والشعراني، و الباجوري ونسبه إلى الجمهور، على اعتبار أن الإسلام الشرعي هو أعمال الجوارح من الطاعات؛ كالتلفظ بالشهادتين والصلاة والزكاة وغير ذلك، فالإسلام هو الاستسلام والانقياد للحكم والمتابعة للأمر، أما الإيمان فهو التصديق، فمحل الإسلام الجوارح، ومحل الإيمان القلب،(انظر: اعتقاد أهل السنة أصحاب الحديث للأشعري٨٣، الإنصاف للباقلاني٥٦، تمهيد الأوائل للباقلاني،٣٩٠-٣٩١، مجرد مقالات الأشعري لابن فورك، ١٥٧، العقيدة النظامية للجويني٢٦٠، اليواقيت والجواهر للشعراني٣٧٣-٣٧٤، شرح جوهرة التوحيد للباجوري٦٧-٦٨)، وذهب الآخرون إلى الترادف كالسَّيالكوتي والنسفي والتفتازاني ونسبه إلى الجمهور، على اعتبار أن الأعمال ثمرات الإسلام وعلاماته، (انظر:شرح العقائد النسفية للتفتازاني١١٨-١١٩، شرح المقاصد للتفتازاني ٥/٢٠٦-٢١٠، حاشية السَّيالكوتي على شرح المواقف٨ /٣٥٥-٣٥٦، تبسيط العقائد الإسلامية لحسن أيوب٢٩) وجمع بين القولين د.عمر كامل في تهذيبه للسنوسية٢٠٥ قائلاً: (إن أريد بالإسلام الإذعان بالقلب والقبول والانقياد فهو مرادف للإيمان، وإن أريد به عمل الجوارح، مثل: الصلاة والصوم والحج ولفظ الشهادتين فهما متغايران!!!) ومن حقق النظر ظهر له أن الخلاف بينهم في أنهما مترادفان أم لا، خلاف في مفهوم الإسلام، هل هو عمل الجوارح ،أم أنه ما في القلب والعمل ثمرة وكمال!!!. انظر: اليواقيت والجواهر٣٧٤، الإيمان بين السلف والمتكلمين،د.أحمد الغامدي١٥٨-١٦٣.

وقد جمع بين المسلكين؛ فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ النمل: ٣١، (وأما قوله ﴿ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ النمل: ٣١، **فالمراد من المسلم: إما المنقاد أو المؤمن**)[1].

فلم يثبت له حال ولم يستقر على قرار[2] ، وصدق فيه قول شيخ الإسلام-رحمه الله- **((وأما الرازي فهو في الكتاب الواحد بل في الموضع الواحد منه ينصر قولاً، وفي موضع آخر منه أو من كتاب آخر ينصر نقيضه؛ ولهذا استقر أمره على الحيرة والشك))**[3].

(١)التفسير الكبير (مج٨ ج٢٤ ص١٩٥).

(٢) انظر: تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة، د.عفاف مختار، ٢/٧١٨-٧١٩، موقف شيخ الإسلام من الأشاعرة، د.عبد الرحمن المحمود،٢/٦٧٠.

(٣) منهاج السنة لابن تيمية ٥/٢٧٠.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من معنى الإسلام والعلاقة بينه وبين الإيمان على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

أولاً:ما ذكره ابن الخطيب من معانٍ لكلمة" الإسلام " في أصل اللغة صحيح موافق لما ذكرته كتب اللغة[1].

ثانيًا:بعد عرض تعريفات الرازي للإسلام في عرف الشرع يظهر جليًا أن ابن الخطيب لم يثبت في تعريفه للإسلام والعلاقة بينه وبين الإيمان على حال و لم يستقر على قرار؛ فقد سلك في ذلك مسلكي الأشاعرة!

المسلك الأول: مسلك الترادف، والنقد المتوجه عليه من وجوه:

الوجه الأول: المخالفة للأصل الذي يبني عليه الأشاعرة كلامهم في الأسماء الشرعية.

يرى الأشاعرة أن أسماء الدين هي أسماء لغة[2]، وعلى هذا الأصل يبني الأشاعرة الكلام في معاني الأسماء الشرعية، كالإسلام والإيمان والكفر، وقد خالف ابن الخطيب هذا الأصل، **وتظهر مخالفته من ناحيتين:**

الأولى: حين قال:(أما في عرف الشرع؛ فالإسلام هو الإيمان)، (الإسلام **عبارة عن المعرفة**، أو مالا **بد فيه من المعرفة**)، ولا يخفى أن هذه المعاني ليست من معاني الإسلام في أصل اللغة!![3] .

الثانية: بينما جعل الإخلاص والانقياد لأوامر الله والاستسلام بالجوارح معاني زائدة على الإسلام المقابل للكفر، فليست هي الإسلام في العرف الشرعي الذي هو الإيمان، رغم إقراره بأن الإسلام في أصل اللغة معناه الإذعان والانقياد والخضوع والإخلاص، وهذا تحكّمٌ ظاهر، ومخالفة للأصل الذي يبني عليه الأشاعرة كلامهم في هذه المسميات.

والحق ما يلي:

١- أن الأسماء الشرعية مبنية في أصلها على المعاني والاشتقاقات اللغوية، فالشارع لم ينقلها و لم يغيرها، ولكنه استعملها مقيدة بمعانٍ تخصها؛ إذ الشارع يتصرف في اللغة تصرف أهل العرف، فيستعمل اللفظ تارة فيما هو أعم من معناه في اللغة وتارة فيما هو أخص، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((والتحقيق أن الشارع لم ينقلها و لم يغيرها ولكن

---

(١)انظر: تأويل مشكل القرآن٢٦٢-٢٦٣، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٨/١، الصحاح، مادة(سلم)٥/١٩٥٠ -١٩٥٢، معجم مقاييس اللغة، مادة(سلم)، ٩٠/٣، الفائق١٩٥/٢، النهاية في غريب الأثر، مادة (سلم)٣٩٤/٢، مختار الصحاح، مادة(سلم)،٣١١، لسان العرب، مادة(سلم)، ٣٤٥/٦-٣٤٦، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، للسمين الحلبي، مادة(س ل م)، ٢١٥/٢، التعريفات، مادة(الإسلام)،٢٣، القاموس المحيط، مادة(السلم)،١٢٩/٤-١٣٠، كشاف اصطلاح الفنون، مادة(الإسلام)،٤٣/٤-٤٤، تاج العروس، مادة(سلم)،٣٧٢/٣٢-٣٧٣، ٣٨٤/٣٢-٣٨٧، الكليات، مادة(الإسلام)،١٧٠/١-١٧٢ ، مادة(الإيمان)،٣٧٠/١،المعجم الوسيط، مادة(سلم)،٤٤٦/١، معجم ألفاظ القرآن الكريم، مادة(س ل م)، ٥٨٥، المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته، مادة(سلم)،٢٤٣.

(٢)انظر: التقريب والإرشاد للباقلاني٣٨٧/١، مجرد المقالات١٥٣، شرح اللمع ١٨٣، البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي١٦١/٢.

(٣)انظر: الأسئلة والأجوبة المرضية على شرح الطحاوية، ضمن كتاب توضيح بعض المصطلحات العلمية في شرح العقيدة الطحاوية للخميس، ٢٧٥.

استعملها مقيدة لا مطلقة كما يستعمل نظائرها))[1]فـ((الشارع يتصرف في اللغة تصرف أهل العرف، يستعمل اللفظ تارة فيما هو أعم من معناه في اللغة وتارة فيما هو أخص))[2].

وعليه فيجب حمل الأسماء الشرعية على المعاني التي وردت مخصوصة في الشرع، **أي**: التي شرح المراد بها الله ورسوله، فلو أراد أحد أن يفسرها بغير ما بينه النبي ﷺ لم يقبل منه[3] ، وإهمال هذا الأساس في فهم مدلولات الأسماء يلغي حرمة الأسماء الشرعية، كما يفسد التصور في فهم مراد الله ورسوله،[4] وقد عدل أهل البدع عن ذلك، فطريقتهم إنما هي تفسير ألفاظ الكتاب والسنة برأيهم وبما فهموه وتأولوه من اللغة، والإعراض عن بيان الله ورسوله ، فهم يعتمدون على العقل واللغة وكتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رءوسهم[5] ولا شك أن الألفاظ الشرعية لها حرمة، ومن تمام العلم أن يبحث عن مراد الرسول ﷺ بها؛ ليثبت ما أثبته وينفي ما نفاه من المعاني؛ فإنه يجب علينا أن نصدقه في كل ما أخبر ونطيعه في كل ما أوجب وأمر[6]، والاسم إذا بين النبي ﷺ حد مسماه لم يلزم أن يكون قد نقله عن اللغة؛ بل المقصود أنه عرف مراده بتعريفه هو ﷺ كيفما كان الأمر[7]، إذ الأسماء التي علق الله بها الأحكام في الكتاب والسنة: منها ما عُرف حده ومسماه بالشرع أي بتبيين الله ورسوله: كاسم الإيمان، والإسلام، والكفر، والنفاق.[8] فمن حمل هذه الأسماء على غير مسماها، أو خصها ببعضه، أو أخرج منها بعضه فقد تعدى حدودها.[9]

ومن أعظم أسباب الغلط في فهم كلام الله ورسوله أن ينشأ الرجل على اصطلاح حادث؛ فيريد أن يفسر كلام الله بذلك الاصطلاح، ويحمله على تلك اللغة التي اعتادها!![10]،وهذا من الجهل بحدود ما أنزل الله على رسوله. وقد ذم الله تعالى في كتابه من ليس له علم بحدود ما أنزل الله على رسوله؛ فإن عدم العلم بذلك مستلزم **مفسدتين عظيمتين**:

إحداهما:أن يدخل في مسمى اللفظ ما ليس منه؛ فيحكم له بحكم المراد من اللفظ، فيساوي بين ما فرق الله بينهما.

والثانية:أن يخرج من مسمى اللفظ بعض أفراده الداخلة تحته؛ فيسلب عنه حكمه، فيفرق بين ما جمع الله بينهما.[11]

وإذا تقرر هذا؛ فإنه يجب الرجوع في مسميات الأسماء الشرعية إلى بيان الله ورسوله فإنه شافٍ كافٍ.[12]

---

(١) مجموعة الفتاوى٢٩٨/٧.

(٢)مجموعة الفتاوى٢٨٣/١٩.

(٣)مجموعة الفتاوى٧ /٢٨٦-٢٨٧.

(٤) انظر:قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام،٦٦.

(٥) انظر: مجموعة الفتاوى ٧ /١١٨-١١٩، ٢٨٦-٢٨٨.

(٦)انظر: مجموعة الفتاوى ١٢ / ١١٣-١١٤.

(٧)انظر: مجموعة الفتاوى ٢٣٦/١٩.

(٨)انظر: مجموعة الفتاوى ٢٣٥/١٩.

(٩)انظر:إعلام الموقعين لابن القيم١ /٢٠٢-٢٠٣، جهود الإمام ابن القيم في تقرير مسائل الإيمان، لهشام الحوسني ١٠٢/١

(١٠)انظر: مجموعة الفتاوى ١٠٦/١٢-١٠٧.

(١١)انظر: الرسالة التبوكية لابن القيم ١١، طبعة أخرى باسم زاد المهاجر إلى ربه٣٢-٣٣.

(١٢)انظر: مجموعة الفتاوى ٧ /٢٨٧.

٢–أن الإسلام في الأصل من باب العمل، عمل القلب والجوارح،[(١)] إذ الإسلام هو استسلام العبد لله، وخضوعه، وانقياده له، وذلك يكون بالعمل، [(٢)] وعلى هذا فالإسلام الشرعي المقابل للكفر هو عبادة الله وحده لا شريك له بما أمر به وشرع،[(٣)] فهو استسلام لله بالقلب مع الأعمال الظاهرة، أي أن الأعمال الظاهرة داخلة في مسماه،[(٤)] كما دلّ على ذلك نصوص كثيرة[(٥)] ، منها حديث جبريل، والحديث الذي سُئِل فيه النبيّ ﷺ **ما الإسلام ؟** فقال: "أن يسلم قلبك لله تعالى، وأن توجه وجهك إلى الله تعالى، وتصلي الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة، أخوان نصيران، لا يقبل الله ﷻ من أحد توبة أشرك بعد إسلامه"[(٦)] وفي رواية قال:" أن تقول أسلمت وجهي إلى الله ﷻ وتخليت، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة ".[(٧)] والمعنى: جعلت ذاتي منقادة لحكمه وسلمت لجميع ما يرد عليّ منه تعالى، و فيه دلالة على قبوله جميع أحكامه تعالى، و التخلي: التفرغ، و المراد البعد من الشرك، وترك جميع ما يعبد من دون الله.[(٨)]

وعليه؛ فلفظ الإسلام يجمع معنيين: أحدهما: الإخلاص لله، والثاني: الانقياد والاستسلام له[(٩)]، والاستسلام له يتضمن الاستسلام لقضائه وأمره ونهيه، فيتناول فعل المأمور، وترك المحظور والصبر على المقدور[(١٠)] ، والرضى بما شرعه والتحاكم إليه؛ إذ الرضى بالقضاء الديني الشرعي واجب وهو أساس الإسلام،[(١١)] فلا يثبت الإسلام الصحيح إلا بالتسليم لله ﷻ،[(١٢)] ولا يكفي فيه مجرد التصديق و المعرفة بل لا بد مع ذلك من الانقياد والاستسلام الطلبي،[(١٣)] كما

---

(١)انظر: مجموعة الفتاوى ٧ /٢٦٣.

(٢) جامع العلوم والحكم١/١٠٨

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى ٢٧ /٢٧٩.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى ٧ /٢٦٥-٢٦٦.

(٥) ذكرها المروزي في تعظيم قدر الصلاة ١/٢٠٩وما بعدها، وابن رجب في كتابه جامع العلوم١/١١٦وما بعدها، وحافظ حكمي في كتابه معارج القبول ٢/٧٢٣وما بعدها.

(٦)السائل هو معاوية بن حيدة ﷺ، والحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند، رقم(١٩٩٠٧)،١٥/١٠٣-١٠٤، والنسائي، كتاب الزكاة، باب من سأل بوجه الله ﷻ ،٥/٨٧، وحسنه الشيخ الألباني رحمه الله ، انظر: صحيح سنن النسائي،٢/٥٤٢.

(٧)أخرجه الإمام أحمد في المسند، رقم(١٩٩٢٠)،١٥/١٠٧-١٠٨، والنسائي، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة ،٥/٧، والحاكم في المستدرك برقم(٨٨٣٥)،٥/٦٥، وقال: '' هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه ''، وحسنه الشيخ الألباني–رحمه الله– انظر: صحيح سنن النسائي،٢/٥١١.

(٨) انظر: حاشية الإمام السندي على سنن النسائي٥/٨.

(٩) انظر:مجموعة الفتاوى ٧ /٦٣٥-٦٣٦، النبوات لابن تيمية ١/٣٤٦-٣٤٧.

(١٠)النبوات، ١/٣٤٧.

(١١)انظر: مدارج السالكين بين منازل﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ لابن القيم، ط.دار الكتاب العربي،٢/١٨٩، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم ٤/١٥٢٠-١٥٢١، مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، ط. رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ٢/٣٥١-٣٥٢، طبعة أخرى .تحقيق د.حسن علوي،٤/١٤٤٧-١٤٤٨.

(١٢)التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية للشيخ الفوزان ٨٢.

(١٣)انظر: ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة، للقرني،٤٧.

قـــــال تعــــــالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ النساء: ٦٥.

ومن هنا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله- ((فلمَّا بعث الله محمد ﷺ وختم به الرسل كان الإسلام لله لا يتم إلا بالدخول فيما جاء به من الشرع والمناهج والمناسك، وهو الإسلام الخالص؛ ولهذا قال ﷺ :" بُنِيَّ الإسلام على خمسٍ" الحديث. **فإن الإسلام الذي في القلب لا يتمُّ إلا بعمل الجوارح**، فكُنَّ مَبَانيَّ له ينبني عليها، فالمباني الظاهرة تَحمِل الإسلام الذي في القلب كما يحمل الجسدُ الروحَ، وكما تَحملُ العُمُدُ السقفَ، والقبةَ الأركانُ، فالإسلام الذي هو دين الله بُنِيَّ بمبعثِ محمد رسول الله ﷺ على هذه الأركان))[1] .

وإذا كان الأئمة قد أنكروا على من جعل الإسلام هو الإقرار،والإيمان هو العمل[2] ، بقولهم:

- ((قول من يقول: الإسلام مجرد الكلمة والأعمال الظاهرة ليست داخلة في مسمى الإسلام .....قول ضعيف مخالف لحديث جبريل وسائر أحاديث النبي ﷺ))[3]، إذ ((الإسلام المعروف في الشرع: هو الإتيان

(١) المجموعة العلية من كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، المجموعة الثانية، تحقيق:د.هشام الصيني، ص٧٧، جامع المسائل لابن تيمية، المجموعة السادسة، تحقيق: محمد شمس، ص٢٩.

(٢)هذا القول مروي عن الزهري، وحماد بن زيد، وابن أبي ذئب، وهو أحد الروايتين عن الإمام أحمد، كما رجحه الطبري، وفيه إشكال وذلك لمخالفته مخالفة ظاهرة لحديث جبريل الذي فسر فيه النبي ﷺ الإسلام بالشهادتين مع العمل الظاهر، وقد وجه شيخ الإسلام-رحمه الله- هذا القول؛ فقال: ((وأما ما ذكره أحمد في الإسلام فاتبع فيه الزهري حيث قال : فكانوا يرون الإسلام الكلمة والإيمان العمل...هذا على وجهين: فإنه قد يراد به الكلمة بتوابعها من الأعمال الظاهرة، وهذا هو الإسلام الذي بينه النبي ﷺ حيث قال: "الإسلام: أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت". وقد يراد به الكلمة فقط من غير فعل الواجبات الظاهرة، وليس هذا هو الذي جعله النبي ﷺ الإسلام......وأحمد إن كان أراد في هذه الرواية أن الإسلام هو الشهادتان فقط؛ فكل من قالها فهو مسلم، فهذه إحدى الروايات عنه، والرواية الأخرى: لا يكون مسلمًا حتى يأتي بها ويصلي؛ فإذا لم يصل كان كافرًا.......ومعلوم أنه على القول بكفر تارك المباني يمتنع أن يكون الإسلام مجرد الكلمة؛ بل المراد: أنه إذا أتى بالكلمة دخل في الإسلام، وهذا صحيح؛ فإنه يشهد له بالإسلام ولا يشهد له بالإيمان الذي في القلب)). مجموعة الفتاوى ٧/ ٢٥٨-٢٥٩، وقال أيضًا:((وأحمد بن حنبل وإن كان قد قال في هذا الموضع: إن الإسلام هو الكلمة؛ فقد قال في موضع آخر: إن الأعمال من الإسلام، وهو اتبع هنا الزهري رحمه الله؛ فإن كان مراد من قال ذلك: إنه بالكلمة يدخل في الإسلام و لم يأت بتمام الإسلام؛ فهذا قريب. وإن كان مراده: أنه أتى بجميع الإسلام وإن لم يعمل؛ فهذا غلط قطعًا؛ بل قد أنكر أحمد هذا الجواب، وهو قول من قال: يطلق عليه الإسلام وإن لم يعمل، متابعة لحديث جبريل؛ فكان ينبغي أن يذكر قول أحمد جميعه))، الفتاوى ٣٧٠/٧، وقال أيضًا:((ولما كان كل من أتى بالشهادتين صار مسلمًا متميزًا عن اليهود والنصارى تجري عليه أحكام الإسلام التي تجري على المسلمين .... فلهذا قال الزهري: الإسلام الكلمة. وعلى ذلك وافقه أحمد وغيره، وحين وافقه **لم يرد أن الإسلام الواجب هو الكلمة وحدها**؛ فإن الزهري أجل من أن يخفى عليه ذلك؛ ولهذا أحمد لم يجب بهذا في جوابه الثاني خوفًا من أن يظن أن الإسلام ليس هو إلا الكلمة)). الفتاوى ٤١٥/٧-١٤٦، وانظر: السنة للخلال٣/٦٠٤ ،٦٠٧، جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري،٣٩٢/٢١، سنن أبي داود ومعه كتاب معالم السنن للخطابي، ٤٣/٥، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ٤ /٨٩٢-٨٩٥، شرح صحيح مسلم للإمام النووي ٢٦٠/١، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد١٠٨/١ ،١١٠، الإمام ابن جرير الطبري ودفاعه عن عقيدة السلف لأحمد العوايشة، ٦٠٣-٦٠٤.

(٣)وهو قول ابن تيمية كما في الفتاوى٤ /٣٧٥.

بالشهادتين مع سائر الأركان الخمس))[1]؛ ولهذا فإن((الأعراب وغيرهم كانوا إذا أسلموا على عهد النبيﷺ ألزموا بالأعمال الظاهرة: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، و لم يكن أحد يُترك بمجرد الكلمة))[2].

- ((الأدلة الكثيرة تدلّ على أن الأعمال من الإسلام؛ بل النصوص كلها تدل على ذلك؛ فمن قال: إن الأعمال الظاهرة المأمور بها ليست من الإسلام فقوله باطل)) [3].

- ((من زعم أن الإسلام هو الإقرار وأن العمل ليس منه فقد خالف الكتاب والسنة))[4] ؛ ((فإن النصوص كلها تدل على أن الأعمال من الإسلام))[5].

فما بالك بمن زعم أن الإسلام مجرد ما في القلب، وأن الإخلاص، والانقياد للأوامر بالجوارح، وترك الإعراض بالقلب واللسان، **أمور أخرى ليست هي الإسلام والإيمان!!** فهو و أيم الله أشد مخالفة للكتاب والسنة.

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله- :((" **الإسلام** " الذي هو دين الله الذي أنزل به كتبه؛ وأرسل به رسله؛ وهو أن يسلم العبد لله رب العالمين؛ فيستسلم لله وحده لا شريك له ويكون سالمًا له بحيث يكون متألهًا له غير متأله لما سواه، كما بينته أفضل الكلام ورأس الإسلام: وهو **شهادة أن لا إله إلا الله**...ولفظ " الإسلام " يتضمن **الاستسلام والسلامة** التي هي الإخلاص، وقد عُلم أن الرسل جميعهم بعثوا بالإسلام العام المتضمن لذلك، كما قال تعالى:﴿ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ ﴾ المائدة: ٤٤، وقال موسى:﴿ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴿٨٤﴾ ﴾ يونس: ٨٤، وقال تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ﴾ البقرة: ١١٢، وقال الخليل لما قال له ربه: ﴿ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾ ﴾ البقرة: ١٣١، ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ ﴾ البقرة: ١٣٢،- أيضًا وصى بها بنيه - ﴿ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾ ﴾ البقرة: ١٣٢، وقال يوسف: ﴿ تَوَفَّنِى مُسْلِمًا ﴾ يوسف: ١٠١، ونظائره كثيرة))[6]، كـ((قوله عن إبراهيم وإسماعيل: ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ البقرة: ١٢٨ أي: منقادة مخلصة))[7] .

٣-زعمه أن الإسلام هو رئيس الطاعات الروحانية، وأنه قد يُراد به معنى آخر ليس الإسلام والإيمان؛ بل أمور أخرى؛ فيه تفضيلٌ لمقام الإسلام على مقام الإيمان، وهذا مخالفٌ للنصوص الشرعية-كحديث جبريل وغيره- التي تفيد أن مقام الإيمان أعلى من مقام الإسلام.

---

(١)وهو قول أبي مظفر السمعاني كما في كتاب تفسير القرآن له، ٣٠٢/١.

(٢)وهو قول ابن تيمية كما في الفتاوى ٤ /٢٥٨.

(٣)وهو قول ابن تيمية كما في الفتاوى ٤ /٣٧٠.

(٤)وهو قول محمد بن نصر المروزي كما في تعظيم قدر الصلاة له، ٣١٤/٢، ووافقه عليه ابن تيمية في الفتاوى، انظر: مجموعة الفتاوى٣٧٩/٤.

(٥)وهو قول ابن تيمية، في موافقة كلام المروزي السابق، مجموعة الفتاوى٣٧٩/٧، وانظر منه:٤١٥/٧.

(٦)مجموعة الفتاوى٦٢٣/٧-٦٢٤.

(٧)مجموعة الفتاوى٤٣١/٢.وانظر كذلك: الضوء المنير على التفسير، لابن القيم٤٠/٢.

الوجه الثاني: الكلام على قول الرازي: (الإسلام عبارة عن المعرفة)، والكلام عليه من جوانب:

الجانب الأول: المعرفة من باب علم القلب، والإسلام في الأصل من باب العمل(عمل القلب والجوارح)، وعليه، فقول ابن الخطيب الإسلام عبارة عن المعرفة، مخالفة ظاهرة للأصل [1] و إخراج ظاهر للعمل عن مسمى الإسلام.

الجانب الثاني: المعرفة التي يجعلها ابن الخطيب إسلامًا ودينًا وإيمانًا هي معرفة الصانع، أي: الإقرار بوجوده وأنه خالق العالم وأن ما سواه محدث مخلوق،[2] وهذا مبنيٌّ على أصلٍ فاسد: وهو أن العلم بوجوده تعالى استدلاليٌّ لا ضروري،[3] وعليه فأول واجب على العبيد هو النظر.[4][5] [6]

يقول ابن الخطيب: (المقصود من جميع الاستدلالات معرفة الصانع).[7]

ويقول: (لا جائز أن يقال العلم بوجود الإله ضروري)[8] بل(المرء مكلف بالنظر والاستدلال في معرفة ذات الصانع وصفاته، وما يجب، ويجوز، ويستحيل عليه) [9].

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى ٣٧٧/٧-٣٧٨، أعمال القلوب حقيقتها وأحكامها عند أهل السنة والجماعة وعند مخالفيهم، د.سهل العتيبي١٥١/١-١٥٥.

(٢) وهذا معلوم بالضرورة من عقيدة الأشاعرة، فهذه المعرفة هي الأساس عندهم؛ يؤيد ذلك أنهم إذا ذكروا ترتيب العقائد بدأوا أولاً بإثبات وجود الصانع، كما أنهم إذا نصبوا الأدلة نصبوها لمجرد إثبات وجود الصانع، وقول الرازي في تقرير ذلك أكثر من أن يحصى فهو مبثوث في مواطن عديدة في كتبه عمومًا وفي التفسير الكبير خصوصًا، وانظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، د. عبد الرحمن المحمود ٩٣٥/٣، مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه، د.خالد عبد اللطيف محمد نور٩٦/١.

(٣) انظر: فطرية المعرفة وموقف المتكلمين منها، د.أحمد بن سعد بن حمدان٢٠٢-٢٠٣، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، عبد الرحيم بن صمايل السلمي١٨٠، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله، خالد عبد اللطيف محمد نور،٣٢٢/١.

(٤)انظر: التفسير الكبير (مج٧ ج١٩ ص٢٠٥)، (مج١١ ج٣٢ ص١٥)، المحصل، ط.مكتبة دار التراث، ١٣٦.

(٥) مسألة إيجاب النظر العقلي لإثبات وجود الله المبنية على أن المعرفة ليست ضرورية فطرية؛ مسألة استقتها الأشاعرة من المعتزلة، يؤكد ذلك ما قاله أحد الأشاعرة-وشهد شاهد من أهلها- وهو أبو جعفر السمناني:((القول بإيجاب النظر بقية بقيت في المذهب من أقوال المعتزلة)). درء التعارض٤٠٧/٧، وقد كشف شيخ الإسلام -رحمه الله-عن السبب الذي لأجله قالت المعتزلة بإيجاب النظر بقوله: ((وهؤلاء الموجبون للنظر ينبون ذلك على أنه لا يمكن حصول المعرفة الواجبة إلا بالنظر، لاسيما القدرية منهم؛ فإنهم يمنعون أن يثاب العباد على ما يخلق فيهم)). درء التعارض٤٠٧/٧، والعجب أن هذا الأصل لا يوافقهم عليه الأشاعرة، ومع ذلك وافقوهم في إيجاب النظر!!! انظر: درء التعارض٤٦٠/٧-٤٦١، ٣٧٨/٨ ، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، ١٦٤، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله، ٣٢١/١. وانظر كذلك: شرح الأصول الخمسة٥٢-٥٤.

(٦) وهذا يوضح مدى ارتباط حد الإيمان والإسلام بمسألة أول الواجبات ووجوب النظر، وقد أشار إلى ذلك شيخ الإسلام-رحمه الله- حيث قال:((إن مسألة الإيمان والكفر والنفاق متعلقة بمسألة أول الواجبات ووجوب النظر وبالفاسق الملي وتكفير أهل البدع)). درء التعارض، ٤٣٦/٧.

(٧)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٢١٢).

(٨)التفسير الكبير (مج١ ج١ ص١٧٩).

(٩) التفسير الكبير(مج٧ ج١٩ ص٦٠).

ويقول:(لن يحصل العلم بالله إلا عند العلم بذاته المخصوصة، والعلم بما يجب، ويجوز، ويستحيل عليه، ولــن يحصل العلم بهذه الأمور إلا **عند العلم بالدلالة الدالة عليها**، **فيدخل فيه**: **العلم بحدوث العالم**، **والعلم بالأصول التي عليها يتفرع حدوث العالم**...) [(١)].

ويقول :(معرفة الله تعالى واجبة، ولا يمكن تحصيلها إلا بالنظر).[(٢)]

ويقول:(لا طريق إلى معرفة الله تعالى إلا بالنظر والاستدلال)[(٣)].

ومقصوده بالنظر النظر العقلي لإثبات وجود الله، يقول:(الدين الحق لا سبيل إليه إلا بالنظر، والنظر لا معنى له إلا ترتيب المقدمات (ليتوصل) [(٤)] بها إلى النتائج)[(٥)].

و يقول: (لا بد من الاستدلال على وجود الصانع بالدلائل العقلية[(٦)]، وأن التقليد ليس طريقًا ألبتة إلى تحصيل هذا الغرض)[(٧)].

---

(١)التفسير الكبير(مج٢ ج٥ ص٣٨-٣٩).

(٢)المحصل، ط.مكتبة دار التراث، ١٣٠.

(٣) التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٨٧) وانظر: التفسير الكبير (مج٥ ج١٣ ص٥٦).الإشارة في علم الكلام للرازي٢٥.

(٤)في الطبعة المعتمدة للتفسير الكبير (لتوصل)، وهو خطأ، والتصحيح من ط. الآستانة، ٣٠٤/٢.

(٥)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ ص١٢) وانظر: المحصل، ط.مكتبة دار التراث، ١٢١.

(٦)حصر ابن الخطيب الأدلة العقلية التي يستدل بها على وجود الله تعالى في أربعة مسالك هي:حدوث الأجسام وإمكانهـا، وحـدوث الصفات وإمكانها، يقول في تفسيره:(قد ذكرنا في هذا الكتاب، وفي الكتب العقلية، أن الدليل الدال على وجود الصـانع تعـالى ، إمـا الإمكان وإما الحدوث وكلاهما إما في الذوات وإما في الصفات ، فيكون مجموع الطرق الدالة على وجود الصانع أربعة ، وهي: إمكـان الذوات، وإمكان الصفات، وحدوث الذوات، وحدوث الصفات). التفسير الكبير (مج٦ ج١٧ ص٩)، وليس المقام مقام عرض لتفاصيل هذه الأدلة والرد عليها؛ فهذا مجال بحثٍ آخر..لكن يجدر بي نقل نقد شيخ الإسلام-رحمه الله-لهذه الطرق بقوله: ((لما ذكر أبو عبد الله بـن الخطيب الرازي في كتبه – الكبار والصغار-الطرق الدالة على إثبات الصانع لم يذكر طريقًا صحيحًا، وليس في كتبه وكتب أمثاله طريق صحيح لإثبات الصانع، بل عدلوا عن الطرق العقلية التي يعلمها العقلاء بفطرتهم؛ وهي التي دلتهم عليها الرسل، إلى طرق سلكوها مخالفة للشرع والعقل، لاسيما من سلك طريقة الوجوب والإمكان متابعـة لابـن سـينا؛ كـالرازي، فـإن هـؤلاء مـن أفسـد النـاس استدلالاً......والمقصود هنا أن الرازي ذكر أن ما يستدل به على إثبات الصانع: إما حدوث الأجسام، وإما حـدوث صـفاتها، وإمـا إمكانها، وإما إمكان صفاتها .... والاستدلال بحدوث الأجسام، وإمكانها، وإمكان صفاتها طرق فاسدة؛ فإن دلالة حدوثها مبنيـة علـى امتناع حوادث لا أول لها، ودلالة إمكانها مبنية على أن ما قامت به الصفات يمتنع أن يكون واجبًا بنفسه؛ لأنه مركب، ودلالـة إمكـان صفاتها مبنية على تماثلها، فلا بد لتخصيص بعضها بالصفات من مخصص، وهذه كلها طرق باطلة، ... وأما الاستدلال بحدوث الصفات، فهو الاستدلال بحدوث الأعراض. وهذه الطريق أجود ما سلكوه من الطرق مع أنها قاصرة؛ فإن مدارها على أنهم لم يعرفوا حدوث شيء من الأعيان، وإنما علموا حدوث بعض الصفات، وهذا يدل على أنه لا بد لها من محدث)).النبوات ٢٩٩/١-٣٠٣، وانظـر: النبـوات ٣٠٥/١-٣٠٧، وانظر للفائدة: فطرية المعرفة وموقف المتكلمين منها٢١٣-٢١٤، ٢٢٥-٢٣٥،حقيقة التوحيـد بـين أهـل السـنة والمتكلمين، ١٨٦-٢١١، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله،٣٥٤/١-٣٦٦.

(٧)التفسير الكبير(مج٢ ج٤ ص١٧٩).

ويقول: (معرفة الله تعالى يجب أن تكون استدلالية لا تقليدية)[1]، وذلك يـــدل (علـــى وجـــوب النظـــر والاستدلال، وعلى القول بفساد التقليد) [2]، و(فساد مذهب...المقلدة القائلين بأن طريق معرفة الله تعالى الكتـــاب والسنة)[3]، و (الحشوية[4] الذين يقولون نستفيد معرفة الله والدين من الكتاب والسنة)[5]، و(ينكرون النظر العقلي والبراهين العقلية)[6]؛ **وهذا فاسد** (لأن العلم بكون القرآن حجة موقوف على صحة التمسك بالدلائل العقليـــة)[7] كما أن (**الاحتياج إلى الكتاب إنما يكون في معرفة الأحكام والشرائع لا في معرفة ذات الله وصفاته**).[8]

وما ذُكر باطل لوجوه:

أولاً: أن هذه المعرفة التي يجعلها ابن الخطيب إسلامًا هي حقيقةٌ كونيةٌ يشترك فيها وفي شـــهودها ومعرفتـــها المؤمن والكافر والبر والفاجر، ومثل هذه المعرفة لا تفرق بين أهل الجنة والنار، ولا يصير بها العبد مسلمًا[9] ، ولهذا لم يَرد التكليف بمعرفة وجود الصانع، وإنما ورد بالشهادتين وإفراد الله بالعبادة، يقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللهُ-: ((مجرد المعرفة

---

(١)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ص٨٨).

(٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ ص١٩٧).وانظر: التفسير الكبير (مج٩ ج٢٦ ص١٤٣).

(٣)التفسير الكبير(مج٢ ج٤ ص٨٣).

(٤) انظر لمزه لأهل السنة والجماعة بالحشوية، إذ مسمى الحشوية في لغة الناطقين به ليس اسمًا لطائفة معينة لها رئيس قال مقالـــة فاتبعتـــه كالجهمية والكلابية والأشعرية، وإنما هو لفظ من الألفاظ التي أطلقها أهل الأهواء والبدع على أهل الأثر أهل السنة والجماعة، حين رأوا أن منهجهم التمسك بالكتاب والسنة في جميع مسائل الاعتقاد، ويُقصد به أسافل الناس أصحاب اللغو والزائد من الكلام، فهم إذا قـــالوا حشوية، صوروا في ذهن السامع قومًا قد حشوا في الدين ما ليس منه، وأدخلوه فيه، وهو حشو لا أصل له؛ فتنفر القلـــوب مـــن هـــذه الألقاب وأهلها، وأولُ من أطلق عليهم هذا اللفظ عمرو بن عبيد رئيس المعتزلة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية-رَحِمَهُ اللهُ-:((فأول من عـــرف أنه تكلم في الإسلام بهذا اللفظ عمرو ابن عبيد رئيس المعتزلة فقيههم وعابدهم، فإنه ذُكر له عن ابن عمر شيء يخالف قوله؛ فقال: كـــان ابن عمر حشويًا، نسبة إلى الحشو وهم العامة والجمهور....وأخذوا ذلك عن المعتزلة تلامذتهم من الأشعرية، فسموا من أقر بما ينكرونه من الصفات ومن يذم ما دخلوا فيه من بدع أهل الكلام والجهمية والإرجاء "حشويًا")). بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلاميـــة لابن تيمية ط.مجمع الملك فهد، ١٢٧/٢-١٣١، وانظر: بيان تلبيس الجهمية، ط.مجمع الملك فهد، ١٢٤/٢-١٢٧، منهاج السنة النبويـــة ٥٢٠/٢-٥٢٢، مجموعة الفتاوى٣ /١٨٦، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة٣/٩٥١-٩٥٣، تناقض أهـــل الأهـــواء والبـــدع في العقيدة١/٤٧٠-٤٧٤. ولا ضير فهذه علامة أهل البدع وهذا ديدنهم، وأهل السنة لا يلحقهم من ذلك شيء فضلاً من الله ومنة !!يقول أبو حاتم الرازي:((علامة أهل البدع: الوَقيعَةُ في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة: تسميتهم أهل السنة حَشْويَّة، يريدون بذلك إبطال الآثار)). شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١ /٢٠٠-٢٠١، وانظر: عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني ١١٠، ويقول الصابوني:((وعلامات البدع على أهلها بادية ظاهرة، وأظهر آياتهم وعلاماتهم: شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي ﷺ ، واحتقارهم لهـــم، واســـتخفافهم بهـــم، وتسميتهم إياهم حَشْوِيَّة،....اعتقادًا منهم في أخبار رسول الله ﷺ أنها بمعزل عن العلم، وأن العلم ما يلقيه الشيطان إليهم، مـــن نتـــائج عقولهم الفاسدة، ووساوس صدورهم المظلمة، وهواجس قلوبهم الخالية عن الخير، وكلماتهم وحججهم العاطلة، بل شـــبههم الداحضـــة الباطلة)). عقيدة السلف١٠٩.

(٥)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٢ ص٦٣)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص١١٥).

(٦)التفسير الكبير (مج٥ ج١٤ ص١٩)، وانظر: التفسير الكبير (مج٣ ج٧ ص١٥٥)، (مج٥ ج١٣ ص٦٢).

(٧)التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ص١٩).

(٨)أسرار التتريل، ط. ركابي ،٤٠. طبعة أخرى، ط. دار المسلم. ص٢١.

(٩)مجموعة الفتاوى ١٥٥/١٠-١٥٨.

بالصانع لا يصير به الرجل مؤمنًا؛ بل ولا يصير مؤمنًا بأن يعلم أنه رب كل شيء **حتى يشهد أن لا إلـه إلا الله**، ولا يصير مؤمنًا بذلك **حتى يشهد أن محمدًا رسول الله**)) [1] .

ثانيًا: المعرفة بوجود الله تعالى أمرٌ مركوزٌ في الفطر، مولودٌ عليه البشر، فهو من لوازم خلقهم ضروري فيهم[2]، وعليه فلو كان أول واجب على العباد هو المعرفة بوجود الله ﷻ، أو النظر الموصل إليها، لكان هذا تحصيل حاصل وهو ممتنع.[3]

ثالثًا: الذي دلت عليه النصوص أن أول واجب على العبيد الإقرار بالشهادتين المتضمنتين توحيد الله وإفراده بالعبودية، وبذلك بعثت الرسل، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ الأنبياء: ٢٥، وقال:﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾النحل: ٣٦، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((وليس فيما قصّ الله علينا من أخبار الرسل أن منهم أحدًا أوجبها[4]؛ بل هي حاصلة عند الأمم جميعهم. ولكن.....الرسل افتتحوا دعوتهم بالأمر بعبادة الله وحده دون ما سواه، كما أخبر الله عن نوح وهود وصالح وشعيب، وقومهم كانوا مقرين بالخالق؛ لكن كانوا مشركين يعبدون غيره، كما كانت العرب الذين بعث فيهم محمد ﷺ)) [5].

ويقول: ((والنبي ﷺ لم يدع أحدًا من الخلق إلى النظر ابتداءً، ولا إلى مجرد إثبات الصانع؛ بل أول ما دعاهم إليه الشهادتان، وبذلك أمر أصحابه، كما قال في الحديث المتفق على صحته لمعاذ بن جبل رضي الله عنه لما بعثه إلى اليمن : "إنك تأتي قومًا أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم "[6] وكذلك سائر الأحاديث عن النبي ﷺ))[7].

رابعًا: لو كانت معرفة وجود الله استدلالية لأمر النبي ﷺ بالدعوة إليها أولاً؛ فلما أمر بتوحيد الله بالعبادة أولاً دلّ على أن العباد مفطورون على وجود الله؛ لأنه لا يعقل أن يأمر بعبادته من لا يقربه؛ إذ لا يتصور تكليفهم بعبادته وهم لا يعرفون وجوده، وإلا لساغ لمعارضيه عند دعوتهم بقوله:﴿ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ النحل: ٣٦، أن يعترضوا بعدم معرفتهم له فكيف يأمرهم!! فلما لم يحدث ذلك دلّ على أن المعرفة كانت مستقرة عندهم، وأن أول واجب هو إفراد الله بالعبادة.[8]

---

(١) درء التعارض٨/١١-١٢.

(٢) انظر:درء التعارض٨/٤٨٢.

(٣) انظر: فطرية المعرفة وموقف المتكلمين منها٢٢٣، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين ١٥٨-١٥٩،مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه١/٦٢.

(٤) يقصد المعرفة.

(٥)مجموعة الفتاوى١٦/٣٣٢.

(٦)البخاري،كتاب الزكاة، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة، ص٢٨٩-٢٩٠، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام،١/٥٠-٥١.

(٧)درء التعارض٨/٦-٧.

(٨) انظر:مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه١/٧١.

خامسًا: الوصف بالإسلام لا يثبت إلا بالإقرار بالشهادتين أو ما يقوم مقامهما[1]؛ وعليه فمجرد المعرفة بوجود الله تعالى لا يصير بها العبد مسلمًا، بل لا يعطي إسلامًا ولا إيمانًا، ولا يدخل في شرائع الأنبياء، ولا يخرج من نحل أهل الكفر ومللهم ألبتة؛ فكيف يجعل هو الإسلام ويصير أول واجب على المكلف!!

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((فلا يكون مسلمًا إلا من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله، وهذه الكلمة بها يدخل الإنسان في الإسلام...ثم لا بد من التزام ما أمر به الرسول من الأعمال الظاهرة، كالمباني الخمس، ومن ترك من ذلك شيئًا نقص إسلامه بقدر ما نقص من ذلك))[2]؛((وهذا مما اتفق عليه أئمة الدين، وعلماء المسلمين، فإنهم مجمعون على ما عُلم بالاضطرار من دين الرسول، أن كل كافر فإنه يُدعى إلى الشهادتين، سواء كان معطلاً، أو مشركًا، أو كتابيًا، وبذلك يصير الكافر مسلمًا، ولا يصير مسلمًا بدون ذلك)) [3].

ويقول:((وقد اتفق المسلمون على أنه من لم يأت بالشهادتين فهو كافر)) [4].

ويقول ابن القيم-رحمه الله-:((أجمع المسلمون على أن الكافر إذا قال: « لا إله إلا الله. محمد رسول الله » فقد دخل في الإسلام)) [5] .

ويقول: ((ولهذا كان الصحيح أن أول واجب يجب على المكلف: شهادة أن لا إله إلا الله لا النظر،[6] ولا القصد إلى النظر،[7] ولا الشك،[8] كما هي أقوال لأرباب الكلام المذموم، فالتوحيد: أول ما يدخل به في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا، كما قال النبي ﷺ "من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة "[9] فهو أول واجب، وآخر واجب. فالتوحيد: أول الأمر وآخره)) [10].

خامسًا: المعرفة الواجبة معرفة وحدانية الله تعالى في الألوهية المتضمنة للربوبية، وهي الحقيقة الدينية الداخلة في عبادة الله تعالى ودينه وأمره الشرعي، وهذه المعرفة توجب الحياء من الله، والمحبة له، وتعلق القلب به، والشوق إلى

---

(١)انظر:مجموعة الفتاوى ١٥٨/٧.

(٢) مجموعة الفتاوى ٢٦٩/٧-٢٧٠.

(٣) درء التعارض ٧/٨.

(٤)مجموعة الفتاوى٧ /٣٠٢.

(٥) مدارج السالكين، ط.دار الكتاب العربي، ٤٢١/٣.

(٦) وهو قول الباقلاني، وأبو إسحاق الاسفرائيني انظر: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للباقلاني٢١،شرح جوهرة التوحيد٤٥.

(٧)وهو قول الجويني وابن فورك انظر: المواقف في علم الكلام ٣٢،شرح جوهرة التوحيد٤٥.

(٨)وهو قول أبي هاشم الجبائي انظر: المواقف في علم الكلام ٣٢، شرح جوهرة التوحيد٤٥.

(٩)أخرجه الإمام أحمد في المسند، رقم(٢١٩٣٣)، ١٦/ ١٧٤، وأبو داود، كتاب الجنائز، باب في التلقين، ٣١٨/٣، وأخرجه الحاكم في المستدرك، رقم(١٣٠٠)، ٤٩٧/١، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، وصححه الشيخ الألباني-رحمه الله-، انظر: صحيح سنن أبي داود، ط. المكتب الإسلامي، ٦٠٢/٢.

(١٠) مدارج السالكين، ط.دار الكتاب العربي، ٤١١/٣-٤١٢.

لقائه، وتستلزم العمل الظاهر[1]، وهذا هو المطلوب من العباد، يقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللهُ -:((المطلوب من العباد المعرفة الواجبة والعمل الواجب))[2]. ذلك أن مجرد علم القلب ومعرفته إن لم يقترن به عمل لم ينفع صاحبه، بل كل حقيقة باطنة لا يقوم صاحبها بشرائع الإسلام الظاهرة لا تنفع ولو كانت ما كانت، فلو تمزق القلب بالمحبة والخوف، و لم يتعبد بالأمر وظاهر الشرع لم ينجه ذلك من النار[3]، فلا يكون الرجل مسلمًا ظاهرًا حتى يظهر أصل الإسلام، وهو: شهادة أن لا إله إلا الله وشهادة أن محمدًا رسول الله، ولا يكون مسلمًا باطنًا حتى يقر بقلبه بذلك ؛ فينتفي عنه الشك ظاهرًا وباطنًا؛ مع وجود العمل الصالح [4]، ومن هنا يقول ابن القيم-رَحِمَهُ اللهُ -:((**ومن تأمل ما في السير والأخبار الثابتة من شهادة كثير من أهل الكتاب والمشركين له ﷺ بالرسالة، وأنه صادق، فلم تدخلهم هذه الشهادة في الإسلام، علم أن الإسلام أمر وراء ذلك، وأنه ليس هو المعرفة فقط، ولا المعرفة والإقرار فقط، بل المعرفة، والإقرار، والانقياد، والتزام طاعته ودينه ظاهرًا وباطنًا**))[5] .

سادسًا: زعمه أن أهل السنة والحديث أعرضوا عن النظر والتدبر والتفكر والاستدلال، وأهملوا دلالة العقل، واعتمدوا على التقليد باطل؛ فإن أهل السنة لا ينكرون النظر قدر ما ورد به الكتاب والسنة- لينال به المؤمن زيادة اليقين وثلج الصدر وسكون القلب- وإنما أنكروا طريقة أهل الكلام فيما أسسوا.[6] يقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللهُ:((ومن العجب: أن أهل الكلام يزعمون أن أهل الحديث والسنة أهل تقليد، ليسوا أهل نظر واستدلال، وأنهم ينكرون حجة العقل...فيقال لهم: ليس هذا بحق؛ فإن أهل السنة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن، هذا أصل متفق عليه بينهم. والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكر والتدبر في غير آية، ولا يعرف عن أحد من سلف الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها: أنه أنكر ذلك؛ بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة، من النظر والتفكر والاعتبار والتدبر وغير ذلك. ولكن وقع اشتراك في لفظ "النظر" و"الاستدلال" ولفظ "الكلام "، فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم وكلامهم واستدلالهم، فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال))[7] .

سابعًا: الطرق الدالة على وجود الله كثيرة، ولا يصح حصرها في النظر العقلي فقط، منها: آيات الأنبياء، وآيات الأنفس، وآيات الآفاق، وآيات المكذبين للرسل[8]، وهذا بعض ما يدل على وجوده تعالى، وإلا فما يدل على

---

(١) انظر:مجموعة الفتاوى١٠/١٥٧-١٥٨، ١١/٢٦٥-٢٦٦، الفوائد لابن القيم، ٢٤٨-٢٤٩، مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه١/٩٧.

(٢) جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن ﷺ من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن، لابن تيمية١٣٤.

(٣)انظر: الفوائد لابن القيم، ٢٠٧-٢٠٨.

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى٢٠/٨٦.

(٥) زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم، ٣/٦٣٨-٦٣٩.

(٦) انظر: فصول من كتاب الانتصار لأصحاب الحديث للسمعاني،٩٦-٩٧، صون المنطق ١٧١، أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة،د.منيف العتيبي١/٦٤.

(٧)مجموعة الفتاوى٤/٥٥-٥٦، نقض المنطق، لابن تيمية ٤٨ -٤٩.

(٨)انظر: الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي٣٣-٤٣، الرد على المنطقيين، لابن تيمية ١٥٠-١٥١، إيثار الحق على الخلق، لابن الوزير،٤٥-٦١.

وجود الله ﷻ كثير؛ لذلك لا ينبغي حصره في طريق واحد، لاسيما إذا كان ذلك الطريــق معتــاص، ويستلـــزم باطـــلاً؛ فإنه يجب رده، والإبقاء على النظر العقلي الصحيح[1].

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله -:((فطرق المعارف متنوعة في نفسها، والمعرفة بالله أعظم المعارف وطرقها أوســع وأعظم من غيرها، فمن حصرها في طريق معين بغير دليل يوجب نفيًا عامًا لما سوى تلك الطريق لم يقبل منه؛ فــإن النافي عليه الدليل كما أن المثبت عليه الدليل))[2] ويقول: ((إثبات الصانع له طرق كثيرة لا يمكن ضبط تفاصــيلها، وإن أمكن ضبط جملها))[3] .

ويقول: ((هؤلاء الذين قالوا: معرفة الرب لا تحصل إلا بالنظر، ثم قالوا: لا تحصل إلا بهذا النظــر هـــم مـــن أهـــل الكلام........وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وجمهور العلماء من المتكلمين وغيرهم على خطأ هؤلاء في إيجابهم هـــذا النظر المعين، وفي دعواهم أن المعرفة موقوفة عليه، إذ قد علم بالاضطرار من دين الرسول ﷺ أنه لم يوجب هذا على الأمة، ولا أمرهم به؛ بل ولا سلكه هو ولا أحد من سلف الأمة في تحصيل هذه المعرفة)) [4].

ثامنًا: الطريقة التي ألزم بها ابن الخطيب المكلفين وجعلها سبيلاً إلى معرفة الله والدين الحق، طريقة بدعية عقلية معتاصة على الفهم، نهايتها الإقرار بوجود الله،-فقد انتصب لإقامة مقاييس عقلية على توحيد الربوبية الذي لم ينازع في أصله أحد من بني آدم[5] – ومع هذا فطريقته تستلزم لوازم باطلة منها:

١-كون الشخص حال الاشتغال بالنظر العقلي(النظر والاستدلال) مقيمًا على الطاعة ولو كان على غير ملة الإسلام(أي: ولو لم ينطق بالشهادتين)، وعليه فلو مات الشخص في مدة النظر قبل قبول الإسلام مات مطيعًا لله مقيمًا على أمره لا بد من إدخاله الجنة، فجعل من لم ينطق بالشهادتين، واشتغل بالنظر مسلمًا مطيعًا لله مؤتمرًا بأمره في باب الدين!! [6] .

٢-الشك في وجود الله؛ وذلك لأن وجوب المعرفة مقيد بالشك[7]حتى يكون الناظر طالبًا للمعرفة، يقول ابن الخطيب:(الناظر يجب أن لا يكون عالمًا بالمطلوب؛ لأن النظر طلب، وطلب الحاصل محال)[8] .

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى ٣٥٧/٥-٣٦٤. وانظر: مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه ٧٤/١، ٨٢/١-٨٣.

(٢) درء التعارض٤٦/٨.

(٣)بيان تلبيس الجهمية،ط.مؤسسة قرطبة ٦١٩/١، مجموعة الفتاوى٩٤/٦-٥٠.

(٤)مجموعة الفتاوى ٣٣٠/١٦.

(٥) انظر:مجموعة الفتاوى ٣٧/٢-٣٨.

(٦) انظر:فصول من كتاب الانتصار لأصحاب الحديث للسمعاني،١٠٠، صون المنطق ١٧٣، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله٣١٩/١.

(٧) المواقف في علم الكلام٣٢.

(٨)المحصل، ط.مكتبة دار التراث، ١٢٩.

ويقول:(النظر في الشيء ينافي العلم به؛ لأن النظر طلب، والطلب حال حصول المطلوب محال، وينافي الجهـــل به؛ لأن الجاهل يعتقد كونه عالمًا به، وذلك الاعتقاد يصرفه عن الطلب)[1]؛ ولهذا فإن (الإنسان في أول ما يستدل فإنه لا ينفك قلبه عن شك وشبهة) [2].

وعليه فيلزم أن يكون الشخص شاكًا قبل النظر حتى يكون طالبًا للمعرفة، وبهذا أوجب على كل مكلف أن يحصل له الشك في وجود الله حتى يكون مسلمًا[3] ، فأتى بما يملأ الفم، وتقشعر منه جلود أهل الإسلام وتصطك منه المسامع، ومن هنا فقد قال ابن حزم–رحمه الله –:((وأما الأشعرية فإنهم أتوا بما يملأ الفم، وتقشعر منها جلود أهل الإسلام، وتصدأ منها المسامع، ويقطع ما بين قائلها وما بين الله عز وجل و.....ما سمعنا قط في الكفر والانسلاخ من الإسلام بأشنع من قول هؤلاء القوم: إنه لا يكون أحد مسلمًا حتى يشك في الله عز وجل))[4].

٣–عدم معرفة الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين بالله عز وجل، يقول شيخ الإسلام–رحمه الله –:((أن هذا الـــدليل لم يستدل به أحد من الصحابة والتابعين ولا من أئمة المسلمين، فلو كانت معرفة الرب عز وجل والإيمان به موقوفة عليه، للزم أنهم كانوا غير عارفين بالله ولا مؤمنين به، وهذا من أعظم الكفر باتفاق المسلمين))[5].

والحق أن الأصل هو عدم احتياج الناس للنظر العقلي التي تكون نتيجته المعرفة المجردة بوجود الله وبربوبيته، وإنما **يجب** النظر على من تنكست فطرته و لم يحصل العلم والإيمان إلا به، **شريطة أن يكون هذا النظر شرعيًا**[6]، **صحيحًا غـــير مستلزم للباطل**، ونوع وجوب هذا النظر من نوع وجوب الوسائل المؤدية إلى الغايات، فيجب عليه ليقوم بالواجب المقصود وهو عبادة الله وحده لا شريك له، فهو نظر شرعي نهايته عبادة الله وحده لا شريك له، وعليه فمن أنكـــر يلزمه النظر الشرعي، ومجرد النظر وحده لا يكفي بل لابد له من الإيمان بالله ورسوله والعمل الصالح، ليتحقق عندئذ إسلامه.[7]

---

(١) معالم أصول الدين، ط. المكتبة الأزهرية للتراث،٢١.

(٢) التفسير الكبير (مج٥ ج١٣ ص٤٥)، وانظر:أسرار التتريل وأنوار التأويل، للرازي، ط. ركابي، ٣٨٧.

(٣) انظر: درء التعارض٧/٤١٩–٤٢١، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين١٦٤–١٨٢،١٦٥، مسائل أصول الدين المبحوثـــة في علم أصول الفقه١/٩٤–٩٥.

(٤) الفصل٤/٤١، وانظر: درء التعارض٧/٤١٨.

(٥) بيان تلبيس الجهمية ط.مؤسسة قرطبة ١/٦١٩،مجموعة الفتاوى٦/٥٠.

(٦)النظر الشرعي: هو النظر فيما بعث به الرسول ﷺ من الآيات والهدى، والقرآن مملوء من ذكر الآيات العقلية التي يستدل بهـــا علـــى الخالق، ومن الأدلة التي في القرآن: الاستدلال على الخالق بخلق الإنسان، والاستدلال بالسحاب والمطر، والاستدلال بخلـــق الســـماوات والأرض، فهذه أدلة شرعية عقلية، شرعية لأن الشارع استدل بها وأمر أن يستدل بها، وعقلية لأنه بالعقل تعلم صحتها؛ ولهذا كان صفوة الأمة وخيارها المتبعون للرسول علمًا وعملاً يدعون إلى النظر والاستدلال والاعتبار بالآيات والأدلة والبراهين التي بعث الله بها رســـوله؛ لينال المؤمن بذلك زيادة اليقين وثلج الصدور وسكون القلب. انظر: فصول من كتاب الانتصار لأصـــحاب الحـــديث للســـمعاني٩٦، النبوات١/٢٩٠–٢٩٥ ،١/٣٠٧، صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للسيوطي١٧١، موقف ابن تيمية من الأشاعرة،١/٢٥٤–٢٥٦.

(٧) انظر: مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه١/٧٣، ١/١١٤، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيـــد الله ١/٣٢٢–٣٢٣.

يقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللَّهُ -:((والقرآن العزيز ليس فيه أن النظر أول الواجبات، ولا فيه إيجاب النظر على كل أحـــد، وإنما فيه الأمر بالنظر لبعض الناس، وهذا موافق لقول من يقول : إنه واجب على من لم يحصل له الإيمان إلا به، بل هو واجب على كل من لا يؤدي واجبًا إلا به، وهذا أصح الأقوال))[1].

ويقول في مفارقة الطريقة القرآنية للطريقة الكلامية :((إن الله أمر بعبادته التي هي كمال النفوس وصلاحها وغايتها ونهايتها، لم يقتصر على مجرد الإقرار به كما هو غاية الطريقة الكلامية، فلا وافقوا لا في الوسائل ولا في المقاصد، فإن الوسيلة القرآنية...فطرية قريبة موصلة إلى عين المقصود، وتلك قياسية بعيدة، ولا توصل إلا إلى نوع المقصود لا إلى عينه. وأما المقاصد، فالقرآن أخبر بالعلم به والعمل له، فجمع بين قوتي الإنسان العلمية والعملية....حيث قال:﴿اَعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ البقرة: ٢١، فالعبادة لا بد فيها من معرفته، والإنابة إليه، والتذلل له، والافتقار إليه، وهذا هو المقصود. والطريقة الكلامية، إنما تفيد مجرد الإقرار، والاعتراف بوجوده، وهذا إذا حصل من غير عبادة وإنابة كان وبالاً على صاحبه، وشقاء له...كإبليس اللعين؛ فإنه معترف بربه مقرٌ بوجوده؛ لكن لما لم يعبده كان رأس الأشقياء))[2]، والمقصود أن ((هذه الطرق فيها فساد كثير من جهة الوسائل والمقاصد، أما المقاصد: فإن حاصلها -بعد التعب الكثير والسلامة - خيرٌ قليل، فهي لحم جمل غث، على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل، ثم إنه يفوت بها من المقاصد الواجبة والمحمودة ما لا ينضبط...وأما الوسائل: فإن هذه الطرق كثيرة المقدمات، ينقطع السالكون فيها كثيرًا قبل الوصول، ومقدماتها في الغالب إما مشتبهة يقع التزاع فيها، وإما خفية لا يدركها إلا الأذكياء))[3]؛((ولهذا لا توجد هذه الطريق البعيدة في كلام أحد من السلف والأئمة، ولا ذكرت في القرآن؛ فإنها من باب تضييع الزمان، وإتعاب الحيوان في غير فائدة))[4]، لأنها ((استدلالٌ على الأظهر بالأخفى، وعلى الأقوى بالأضعف))[5]، ((ثم لها لوازم باطلة مخالفة للعقل والشرع))[6]، ((ولا ريب أن المؤمنين على عهد رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين لم يكونوا يؤمرون بالنظر الذي ذكره أهل الكلام المحدث))[7]، وعليه فـــ((الاستدلال الذي يدعون إليه، ويوجبونه، ويجعلونه أول الواجبات وأصل العلم: هو نظر واستدلال ابتدعوه، ليس هو المشروع؛ لا خبرًا ولا أمرًا، وهو استدلال فاسد لا يوصل إلى العلم))[8]،((والتحقيق ما عليه السلف؛ أنه ليس بواجب أمرًا، ولا هو صحيح خبرًا، بل هو باطل منهيٌّ عنه شرعًا))[9] ، ((فإن علماء المسلمين يعلمون بالاضطرار أن الرسول لم يدع الخلق بهذا النظر، ولا بهذا الدليل لا عامة الخلق ولا خاصتهم؛ فامتنع أن يكون هذا شرطًا في الإيمان والعلم))[10] .

---

(١) درء التعارض٨/٨، وانظر: درء التعارض٧/٤٠٥.

(٢) مجموعة الفتاوى٢ /١٢-١٣.

(٣)مجموعة الفتاوى٢ /٢٢.

(٤) درء التعارض٨/٨٨

(٥) درء التعارض٣/٩٦-٩٧

(٦) مجموعة الفتاوى١٦ /٢٧٢، وانظر: مجموعة الفتاوى١٦ /٢٦٧-٢٧٢، النبوات١/٢٦١-٢٧٦.

(٧)درء التعارض٧/٤٠٨.

(٨)النبوات١/٢٤٩-٢٥٠، وانظر تقرير ابن رشد لذلك: الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة،١٠٣.

(٩) النبوات١/٣٣٤.

(١٠)النبوات١/٢٥٥، وانظر: منهاج السنة٥/٩٤.

تاسعًا: تسمية قبول قول الرسول ﷺ تقليدًا، وأتباعه حَشْويَّة ومقلدة خطأٌ فاحش**!!**؛ إذ التقليد أخذ المرء قول من دون رسول الله ﷺ ممن لم يأمرنا الله ﷻ بإتباعه قط، ولا بأخذ قوله، وأما أخذ المرء قول رسول الله ﷺ الذي افترض علينا طاعته وألزمنا إتباعه، وتصديقه، وحذرنا من مخالفة أمره، وتوعدنا على ذلك أشد الوعيد، فليس تقليدًا، وما سماه أحدٌ قط من أهل الحق تقليدًا؛ بل هو إيمانٌ، وتصديقٌ، وإتباعٌ للحق، وطاعةٌ لله ﷻ، وأداء للمفترض، **فموه الرازي حين أطلق على الحق الذي هو إتباع الحق اسم التقليد الذي هو باطل**، والقرآن إنما ذم تقليد الآباء والكبراء والسادة في خلاف ما جاءت به الرسل، وأما إتباع الرسل؛ فهو الذي أوجبه على جميع الناس، فطاعتهم طاعة الله، وهي: عبادة الله وحده لا شريك له، وذلك هو دين الله وهو الإسلام، قال الله تعالى: ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ ﴾ الأعراف: ٣، وقال: ﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ ﴾ النور: ٥١، وقال: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ ﴾ الأحزاب: ٣٦، وقال: ﴿ فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ النور: ٦٣، وقال: ﴿ قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ ﴾ آل عمران: ٣١، وقال: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥ ﴾ النساء: ٦٥،

وعليه فمتبع الكتاب والسنة والمستدل بهما ليس مقلدًا، ولا فعله تقليدًا، بل هو متبع للدليل؛ لأن العلم النافع هو الذي جاء به الرسول دون مقدرات الأذهان ومسائل الخرص والألغاز التي ما أنزل الله بها من سلطان؛ **وإنما المقلد** من اتبع من لم يأمره الله تعالى بإتباعه، وبهذا يظهر أن ابن الخطيب قد أوقع اسم التقليد على ما ليس تقليدًا، فسقط تمويهه بذم التقليد.[1]

ورحم الله الإمام أحمد حين قال: ((الدين إنما هو كتاب الله ﷻ، وآثارٌ، وسننٌ، وروايات صحاحٌ عن الثقات بالأخبار الصحيحة القوية المعروفة، يُصدق بعضها بعضًا، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم، والتابعين وتابعي التابعين، ومن بعدهم من الأئمة المعروفين، المقتدى بهم، والمتمسكين بالسنة، والمتعلقين بالآثار، لا يعرفون بدعةً، ولا يُطعَن فيهم بكذب، ولا يُرمَون بخلافٍ، ولَيْسُوا بأصحاب قياسٍ ولا رأيٍ؛ لأن القياس في الدين باطلٌ[2] ، والرأي كذلك وأبطلُ منه، وأصحاب الرأيِ والقياسِ في الدين مُبتدعةٌ ضلالٌ؛ إلا أن يكونَ في ذلك أثرٌ عمن سلف من الأئمة الثقات. ومن زَعَمَ أنه لا يَرى التقليد، ولا يُقَلِّدُ دينَهُ أحدًا؛ فهو قولُ فاسقٍ عند الله ورسوله ﷺ ، إنما يُريدُ بذلك إبطال الأثرِ، وتعطيلَ العلمِ والسنةِ، والتفردَ بالرأيِ، والكلامَ، والبدعةَ، والخلافِ)).[3]

---

(١)انظر: الفصل٤/٣٦-٣٧، فصول من كتاب الانتصار لأصحاب الحديث٩٥-٩٦، درء التعارض ٧/٤٠٩-٤١٠، مجموعة الفتاوى ١٩ /٢٦٠-٢٦١، الصواعق المرسلة ٣/١١٨٠-١١٨١، إعلام الموقعين ٢/١٨٣، صون المنطق١٧٠-١٧١، مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه١/١٠٤.

(٢)أي: مع وجود النص من الكتاب والسنة.

(٣) طبقات الحنابلة، تحقيق: العثيمين١/٦٥.

عاشرًا: لقد فرق ابن الخطيب في التقليد بين أصول الدين وفروعه[1]؛ فجوز التقليد في فروع الدين، بينما زعم فساد التقليد وبطلانه في الأصول(معرفة وجود الله)!!

يقول:(التقليد في الفروع جائز عندنا)[2] بل (العامي يجب عليه تقليد العلماء في أحكام الحوادث)[3].

ويقول: (المعتبر في الأصول اليقين، وأنه لا يحصل بالتقليد. بخلاف الفروع؛ فإن البغية فيها الظن، ويمكن حصوله بالتقليد؛ ولذلك جاز للعامي أن يقلد في الفروع دون الأصول).[4]

ويقول:(لا يجوز التقليد في أصول الدين لا للمجتهد ولا للعوام).[5]

ويقول في تفسير قوله تعالى:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ ﴾ الأنعام: ٩٠، (لا يجوز حمل الهدى على الأصول؛ لأن التقليد فيها غير جائز، فوجب حمله على الفروع).[6]

وحاصل قوله: أن الأصول: ما لا يجوز فيها التقليد، والفروع:ما يجوز فيها التقليد.

وهذا التفريق بين البابين بدعة لا عهد للسلف بها، فأين سلفه في التفريق بين البابين[7] ؟!!

وقد نقد العلامة ابن القيم-رَحِمَهُ اللَّهُ- هذا التفريق من عدة أوجه[8] مفادها:

أ- أن في هذا التفريق دور ممتنع؛ ذلك لأنه قال: الأصول: ما لا يجوز التقليد فيه، فلو قيل له: وما الذي لا يجوز التقليد فيه؟ فسيقول: الأصول. وبهذا لم تُعرَف الأصول، ولم يعرف ما لا يجوز التقليد فيه؛ لأن كلاهما رجع إلى الآخر.

ب- أن هذا التفريق بين الأصول والفروع فاسد طردًا وعكسًا، وليس عليه دليل.

---

(١)يجدر التنبيه على أن تقسيم المتكلمين الدين إلى قسمين:(**أصول**:هي المسائل العلمية، **وفروع**:هي المسائل العملية) أصل من أصول ضلالهم؛ لأنهم قد بنوا على هذا التقسيم أحكامًا وضعوها بعقولهم وآرائهم، منها: إثبات الفروع بأخبار الآحاد دون الأصول، وأنه يكتفى من المكلفين في العلميات بمجرد العلم دون العمل، فظنوا أن الإيمان مجرد التصديق دون العمل، وغيرها من ضلالاتهم. وعليه فهذا التقسيم محدث باطل، لم يكن معروفًا في الصحابة والتابعين، فلم يقله أحد من السلف؛ بل أحدثه المتكلمون فأدخلوا على المسلمين من الشرور والشبهات والضلال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال. انظر: مجموعة الفتاوى٤/٥٦، ١٣/١٢٥-١٢٦، ٢٣/٣٤٦-٣٤٧، منهاج السنة٥/٨٧-٩٥، مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، ط.رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء، ٢/٤١٢-٤٢٢، طبعة أخرى، تحقيق د.حسن علوي٤/١٥٧٠-١٥٩١، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، لعثمان علي حسن،١/٢٤٦-٢٥١.

(٢)التفسير الكبير (مج١ ج٣ ص١٣٩-١٤٠).

(٣)التفسير الكبير (مج٤ ج١٠ ص٢٠٠).

(٤)المحصول في علم أصول الفقه للرازي، ط.المكتبة العصرية،٤/١٤٢٠، ط.مؤسسة الرسالة،٦/٨٥.

(٥)المحصول في علم أصول الفقه للرازي، ط.المكتبة العصرية،٤/١٤٢٢، ط.مؤسسة الرسالة،٦/٩١.

(٦)التفسير الكبير (مج٨ ج٢٣ ص٢١٢).وانظر: التفسير الكبير (مج٢ ج٦ ص١٩٦)، (مج١٠ ج٣٠ ص٨٠).

(٧) انظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، ط.رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء،٢/٤١٢، طبعة أخرى .تحقيق د.حسن علوي ٤/١٥٧٠، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، ١/١٢٨.

(٨) انظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، ط.رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء، ٢/٤٢١-٤٢٢ طبعة أخرى .تحقيق د.حسن علوي ٤/١٥٧٠، ٤/١٥٨٩-١٥٩١.

أما طردًا؛ فهو غير مطرد، فكثير من مسائل الفروع لا يجوز التقليد فيها: كوجوب الطهارة والصيام والصلاة والزكاة وتحريم الخمر والربا والفواحش والظلم.

وأما عكسًا؛ فهو غير منعكس، فإن كثيرًا من المسائل التي تسمى أصولاً، يجوز التقليد فيها للعاجز.

ج- أن التقليد: هو قبول قول الغير بغير حجة، ومن قبل قول غيره فيما يحكيه عن رسول الله ﷺ أنه جاء به، فإنما قبل قوله لأنه أسنده إلى رسول الله ﷺ، وهذا الإسناد حجة، فلا يصدق عليه ضابط التقليد (وهو قبول قول الغير بغير حجة).

د- أنه ليس كل من عرف الشيء بدليله يمكنه تقريره بجميع مقدماته، والتعبير عنه ودفع المعارض له.

ومن هنا:

-إن كان هذا العجز عن التقرير يسمى تقليدًا، فيصير جمهور الأمة مقلدين في التوحيد وإثبات الرسالة والمعاد، وهذا يفسد قوله بأنه (لا تقليد في الأصول).

- وإن كان هذا العجز عن التقرير لا يسمى تقليدًا، فيصير جمهور الأمة غير مقلدين في أكثر المسائل الطلبية العملية (الفقهية)، التي يحتاجون إليها، وهذا هو الحق؛ فإن جمهور الأمة مبني تعبداتها وتحريمها وتحليلها على ما علمته من نبيها بالضرورة، وأنه جاء به، ولو سئلت عن تقريره لعجز عنه أكثرهم، وهذا يفسد قوله (بأن الفروع ما يجوز التقليد فيه).

هـ- أن جمهور الأمة عاجزون عن تقرير كثير من المسائل العلمية الخبرية (ما يسمى أصولاً)، ولكنهم يجزمون بالتوحيد وأن الله تعالى فوق خلقه، وأن القرآن كلامه، وأنه يبعث من في القبور، ونحوها من المسائل، ولو سئل عن تقرير ذلك لعجز عنه أكثرهم ، وبالتالي يختل ما قرروه (أن الأصول لا يجوز التقليد فيها)، فهذه أصول ويقلد فيها جمهور الأمة.

ورحم الله شيخ الإسلام حين قال عن الأشعرية ((وأبطلوا التقليد، فكفروا آباءهم وأمهاتهم، وعوام المسلمين))[1]. ويقول: ((أولئك لما أوجبوا النظر الذي ابتدعوه، صارت فروعه فاسدة، إن قالوا: إنَّ من لم يسلكها كفر أو عصى[2] ، فقد عُرف بالاضطرار من دين الإسلام أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يسلكوا طريقهم، وهم خير الأمة. وإن قالوا: إنَّ من ليس عنده علم ولا بصيرة بالإيمان، بل قاله تقليدًا محضًا من غير معرفة يكون مؤمنًا، فالكتاب والسنة يخالف ذلك))[3] .

الوجه الثالث: الكلام على قول الرازي:(الإسلام عرض قائم بالقلب وأنه لا يبقى زمانين)، (الإسلام عرض قائم بالقلب والعرض لا يبقى):

---

(١)الرد على الطوائف الملحدة ضمن الفتاوى الكبرى٦/٦٤٩.

(٢)ذكر ابن حزم في كتابه الفصل: أن الأشعرية كلها -حاشا السمناني- تذهب إلى أنه لا يكون مسلمًا إلا من استدل وإلا فليس مسلمًا، انظر:الفصل٤/٣٥، وانظر كذلك: درء التعارض٧/٤٠٦.

(٣) النبوات١/٢٨٩.

أ- في هذا القول إخراج ظاهر للعمل عن مسمى الإسلام؛ حيث جعله عرضًا قائمًا بالقلب.

ب- حاصل قول الرازي: أن الإسلام(الذي في القلب) لا يبقى لأنه عرض؛ وبقاء العرض محال، وما يتوهم من بقائه فإنما هو بفنائه في كل آن وتجدد مثله.[1] أي: أن الله تعالى يخلق في قلب العبد الإسلام آلاف المرات في كل لحظة وحين؛ إذ الإسلام عرض قائم بالقلب، والعرض لا يبقى زمانين [2]؛ بل يفنى ويخلقه الله باستمرار!

وعليه فقوله باطل، ويلزم عليه لوازم فاسدة أبرزها:

١-أن الإسلام الذي في قلب الإنسان الآن، غير الإسلام قبل ذلك، وأنه لا ينفك يحدث له إسلامًا ثم يفنى، ثم إسلامًا ثم يفنى، وهكذا أبدًا، فالإنسان يبدل ألف ألف إسلامًا وأكثر في مقدار أقل من ساعة زمنية، وهذا من عجائبه!! وعلى هذا فلا زيادة في الإسلام الذي في القلب ولا نقصان بل فناء وتجدد [3].

٢- أن هذا القول يتنافى مع دعاء النبي ﷺ بتثبت القلب على الدين، فلا تثبيت هنا بل زوال وإعادة.

---

(١) انظر: النبراس شرح شرح العقائد، للفرهاري٢٥٢.

(٢)ذهب الأشعري ومتبعوه من محققي الأشاعرة إلى أن العرض لا يبقى زمانين؛ فالأعراض جملتها غير باقية عندهم بل هي على التقضي والتجدد، ينقضي واحد منها ويتجدد آخر مثله، وترتب على ذلك نظرية الخلق المستمر، وعلى هذا فالخلق المستمر عندهم يتمثل بخلق الأعراض التي تفنى في كل لحظة، وإدامة بقاء الأجسام بخلق الأعراض فيها؛ وإنما ذهبوا إلى ذلك لأنهم قالوا: بأن السبب المحوج إلى المؤثر هو الحدوث؛ فلزمهم استغناء العالم حال بقائه عن الصانع، بحيث لو جاز عليه العدم-تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا- لما ضر عدمه في وجوده. وهم أنكروا المعلوم بالحسّ، والمشاهدة، والضرورة العقليّة؛ من حدوث المحدثات المشهود حدوثها، وادعوا أنه إنما يُشهد حدوث أعراض لا حدوث أعيان، وهذا القول هو أصل علمهم ودينهم ومعقولهم الذي بنوا عليه حدوث العالم، وإثبات الصانع. انظر: المواقف في علم الكلام ١٠١، شرح المواقف للجرجاني٥ /٣٨-٣٩، وانظر: النبوات ١/٢٩٦، ٢/١٠٩٨-١٠٩٩، وقولهم باطل مخالف للحس والعقل، بل يوجب التزامه اعتقادات باطلة توجب مخالفة كثير مما جاء به الرسول مع مخالفة صريح المعقول!!، يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-:((الذين قالوا بأن العرض لا يبقى زمانين، خالفوا الحس وما يعلمه العقلاء بضرورة عقولهم؛ فإن كل أحد يعلم أن لون جسده الذي كان لحظة هو هذا اللون، وكذلك لون السماء، والجبال، والخشب والورق وغير ذلك، ومما ألجأهم إلى هذا؛ ظنهم ....، أو ظن من ظن منهم؛ أن الحوادث لا تحتاج إلى الله إلا حال إحداثها، لا حال بقائها، وقد قالوا: إنه قادر على إفنائها. فتكلفوا هذه الأقوال الباطلة، وهؤلاء لا يحتجون على بقاء الرب بافتقار العالم إليه بل بأنه قديم، وما وجب قدمه امتنع عدمه. وإلا فالباقي حال بقائه لا يحتاج إلى الرب عندهم)). مجموعة الفتاوى ١٦ /٢٧٥، ويقول: ((قول القائل: إن العرض الذي هو السواد والبياض والطول والقصر ونحو ذلك لا يبقى زمانين قول محدث في الإسلام، لم يقله أحد من السلف والأئمة، وهو قول مخالف لما عليه جماهير العقلاء من جميع الطوائف؛ بل من الناس من يقول: إنه معلوم الفساد بالاضطرار)). مجموعة الفتاوى ١٢ /٣١٨-٣١٩، و قد انتقدهم عليه جمع من العلماء لما له من لوازم باطلة منهم: وابن القيم وابن حزم ،انظر: كتاب الروح لابن القيم ١١١-١١٢، الفصل٥/٧٦-٧٧، ٥/١٠٧، وللاستزادة انظر: السببية عند أهل السنة والجماعة ومخالفيهم من خلال مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية، د. توفيق المحيش، ٢/٧٦٧-٧٦٨، ٢/٧٧٦-٧٨٤، موقف أهل السنة والجماعة من الأسباب وآراء المخالفين، ليلى نوري المغامسي٢/٤٦٥-٤٦٨، ٢/٤٧٢.

(٣) والحق أن ما في القلب من معرفة واستسلام يزيد وينقص، وأن الناس ليسوا متماثلين فيه، وقد سئل الإمام أحمد يرحمه الله عن معرفة الله ﷻ في القلب يتفاضل فيه؟ فال: ''نعم''، قيل ويزيد؟ قال:''نعم''.انظر: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة١/١٠٤-١٠٧، وانظر: مجموعة الفتاوى ٧ /٢٣٣-٢٣٤، ٤٠٤-٤٠٨، ٤١٣-٤١٤، النبوات١/٥٨٤.

٣- أن هذا القول يتنافى مع تقرير الإنسان لإسلامه، لأن الإسلام يزول فور وجوده، وبالتالي لا يصح لأحد أن يدعى الإسلام، إنما ينبغي له أن يقول: كنت مسلمًا، ولا أدرى ما سأصير عليه بعد ثوان، ولو سُئل عن شخص فلا يشهد له بالإسلام، إنما يقول: كان مسلمًا، ولا أدري هل بقي إسلامه أو زال، وعلى هذا فلا تصح شهادة شهود؛ لأنهم ربما كفروا بعد تحمل الشهادة، ولا عقد عقود، وفي هذا من الفساد ما لا يخفى على عاقل.

٤- أن الأعراب الذي قرر الله أنهم أسلموا في قوله: ﴿قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾الحجرات: ١٤، لم يسلموا في الحقيقة، بل ما زلوا يسلمون، ويسلمون، ويسلمون، ويسلمون، فلم يصبح إسلامهم ماضيًا، بل هو حاضر متجدد.

٥- أن الإسلام عرض يحل في القلب حال الحياة ويزول عنه بزوال الحياة؛ فإذا مات الإنسان فإنه يدخل قبره ولا إسلام لأنه قد زال عنه بمجرد الوفاة!! وهذا من أبشع الأقاويل[1] .

الوجه الرابع: الرد على دعوى الترادف بين الإسلام والإيمان، والرد عليها من جوانب:

الجانب الأول: الرد على زعمه بأن (الإسلام في عرف الشرع هو الإيمان)،(فالمسلم والمؤمن واحد)،و(المسلمات والمؤمنات على السواء)، وعلى هذا فالإسلام والإيمان سواء، ولا فرق بين المسلم والمؤمن إلا من جهة اللفظ، وهذا القول ضعيف ويدل على ضعفه أمور:

الأمر الأول:أن هذا القول فيه مخالفة صريحة لنصوص الكتاب والسنة:

أ-فقد أثبت الله في القرآن إسلامًا بلا إيمان[2]، فقال:﴿ ۞قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا ﴾ الحجرات: ١٤، وهذا يدل على نفي الإيمان عنهم وثبوت الإسلام لهم، وذلك يستلزم أن الإيمان أخص من الإسلام؛ لأن نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم. والمراد بنفي الإيمان في قوله:﴿لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ﴾ نفي كمال الإيمان، لا نفيه من أصله؛ فهم مسلمون مع أن إيمانهم غير تام، وهذا لا إشكال فيه عند أهل السنة والجماعة القائلين بأن الإيمان يزيد وينقص. [3]

كما أثبت النبيّ ﷺ إسلامًا بلا إيمان[4]، فقد ثبت في الصحيحين عن سعد بن أبي وقاص[5] رضي الله عنه أن رسول

---

(١) انظر: رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، لأبي نصر عبيد الله السجزي١٩٦.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٣٥٠-٣٥١، ٤٧٢-٤٧٧، زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، د.عبد الرزاق البدر٧٩.

(٣) انظر:أضواء البيان،ط.دار عالم الفوائد،٧/ ٦٧٤-٦٧٥. ط.دار الكتب العلمية٧/٤٢٢-٤٢٣.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى٧/٣٥٠-٣٥١، ٤٧٢-٤٧٧.

(٥)هو أبو إسحاق بن أبي وقاص: سعد بن مالك بن أهيب، ويقال له: ابن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري، كان سابع سبعة في الإسلام، أسلم بعد ستة، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وآخرهم موتًا، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، و أحد الستة أهل الشورى، وكان مجاب الدعوة مشهورًا بذلك. روى عن النبي ﷺ كثيرًا، وولي الكوفة لعمر رضي الله عنه، وهو الذي بناها ثم عزل، ووليها لعثمان. اختلف في وقت وفاته، فقيل: مات سنة إحدى وخمسين. وقيل: ست. وقيل غير ذلك. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب٢٧٥-٢٧٧، الإصابة في معرفة الصحابة، ٣/٨٣-٨٥.

الله ﷺ أعطى رهطًا -وسعد جالس- فترك رسول الله ﷺ رجلاً [1] هو أعجبهم إليّ فقلت: يا رسول الله ما لك عن فلان؟ فوالله إني لأراه مؤمنًا. فقال: " **أو مسلمًا** ". فسكت قليلاً، ثم غلبني ما أعلم منه، فعدت لمقالتي فقلت: ما لك عن فلان؟ فوالله إني لأراه مؤمنًا، فقال:" **أو مسلمًا**". ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقالتي، وعاد رسول الله ﷺ. ثم قال:" **يا سعد إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه خشية أن يكبه الله في النار**"[2].

فالآية والحديث حجة في الفرق بين الإسلام والإيمان من جهة أن المرء قد يتصف بإسلام يثاب عليه يمنعه من الخلود في النار، غير أنه لا يوصف بالإيمان المطلق الممدوح صاحبه،[3] وفيه دلالة على أن لكل من الإسلام والإيمان معنى يختص به، وأن مرتبة الإيمان أعلى[4] .

يقول الحافظ ابن حجر-رحمه الله-تعليقًا على حديث سعد:((وفي حديث الباب من الفوائد التفرقة بين حقيقتي الإيمان والإسلام)) [5].

ويقول شارح الطحاوية-رحمه الله-تعليقًا على الحديث:((فأثبت له اسم الإسلام وتوقف في اسم الإيمان، فمن قال هما سواء كان مخالفًا))[6].

---

(١)الرجل اسمه جُعيل بن سراقة الضمري رضي الله عنه، وهو من المهاجرين، انظر: فتح الباري لابن حجر١/١١٢-١١٣. وليس المقصود نفي الإيمان عنه مطلقًا، بل المعنى أن إطلاق المسلم على من لم يخبر حاله الخبرة الباطنة أولى من إطلاق المؤمن؛ لأن الإسلام معلوم بحكم الظاهر مطلع عليه، بخلاف الإيمان فإنه باطن في القلب لا يعلمه إلا الله، ويدل لذلك قوله ﷺ:" الإسلام علانية والإيمان في القلب"،-الحديث أخرجه: أحمد في مسنده برقم(١٢٣٢٢)،١٠/٤٣٧-٤٣٨، وضعف إسناده الألباني-رحمه الله-: انظر تعليقه على الحديث في تحقيقه لكتاب الإيمان لابن أبي شيبة، حاشية (١١)ص٢٧-، وفيه إرشاد إلى التوقف عن الثناء بالأمر الباطن دون الثناء بالأمر الظاهر، فوضح بهذا فائدة رد الرسول ﷺ على سعد، وأنه لا يستلزم محض الإنكار عليه، بل كان أحد الجوابين على طريق المشورة بالأولى، والآخر على طريق الاعتذار يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((فأجاب سعدًا بجوابين: " أحدهما ": أن هذا الذي شهدت له بالإيمان قد يكون مسلمًا لا مؤمنًا. " الثاني ": إن كان مؤمنًا وهو أفضل من أولئك، فأنا قد أعطي من هو أضعف إيمانًا؛ لئلا يحمله الحرمان على الردة؛ فيكبه الله في النار على وجهه، وهذا من إعطاء المؤلفة قلوبهم)). مجموعة الفتاوى ٧ /٤٧٤-٤٧٥، وانظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٢/٥٤٠-٥٤١، فتح الباري لابن رجب ١/١٣١-١٣٢، فتح الباري لابن حجر١/١١٣.

(٢)البخاري، واللفظ له،كتاب: الإيمان، باب: إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل، ٩، ومسلم ، كتاب الإيمان، باب: تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه، والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع،١/١٣٢-١٣٣.

(٣) انظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام٢٧٣.

(٤)انظر: ابن الحنبلي وكتابه الرسالة الواضحة ١/٣١٨، تفسير ابن كثير ٤/٢١٩، المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع ٥٧٤.

(٥)فتح الباري لابن حجر١/١١٣-١١٤.

(٦)شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق التركي والأرنؤوط٢/٥٣٤، وبتحقيق عميرة٢/٧٥.

ويقول ابن كثير[1] -رحمه الله-:((فرق النبي ﷺ بين المسلم والمؤمن، فدلّ على أن الإيمان أخص من الإسلام....ودلّ ذلك على أن ذاك الرجل كان مسلمًا ليس منافقًا؛ لأنه تركه من العطاء ووكله إلى ما هو فيه من الإسلام))[2] كما كان يعطي المؤلفة قلوبهم ويمنع المهاجرين والأنصار.[3][4]

ب- قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ الأحزاب: ٣٥، في الآية عطف للإسلام على الإيمان، والشيء لا يعطف على نفسه، فعلم أن الإسلام والإيمان اسمان لمعنيان، وأن الإيمان معنى زائد على الإسلام، خلافًا لمن قال:الإسلام والإيمان سواء[5]؛ إذ لو كان مسماهما واحدًا لكان هذا تكرارًا [6].

ج- في قوله تعالى:﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ ﴾ البقرة: ١٣٦، أمرنا أن نقول:﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾، وأمرنا أن نقول: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ فأمرنا باثنين، فكيف نجعلهما واحداً !!؟

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((بل أمرنا أن نقول: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾البقرة: ١٣٦، وأمرنا أن نقول: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾البقرة: ١٣٦، فأمرنا باثنين؛ فكيف نجعلهما واحدا ؟! وإذا جعلوا الإسلام والإيمان شيئًا واحدًا، فإما أن يقولوا: اللفظ مترادف فيكون هذا تكريرًا محضًا، ثم مدلول هذا اللفظ عين مدلول هذا اللفظ، وإما أن يقولوا: بل أحد اللفظين يدل على صفة غير الصفة الأخرى، كما في أسماء الله وأسماء كتابه؛ لكن هذا لا يقتضي الأمر بهما جميعًا، ولكن يقتضي أن يذكر تارة بهذا الوصف، وتارة بهذا الوصف؛ فلا يقول قائل: قد فرض الله عليك الصلوات الخمس، والصلاة المكتوبة وهذا هو هذا))[7].

---

(١)هو الشيخ الإمام العلامة الحافظ ،عماد الدين، ثقة المحدثين، عمدة المؤرخين، عَلَم المفسرين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء القرشي البصري، ثم الدمشقي، الشافعي، ولد في سنة إحدى وسبعمائة، من تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، إمام ذوي التسبيح والتهليل، وزعيم أرباب التأويل، سمع وجمع وصنف، وأطرب الأسماع بقوله وشنف، وحدث وأفاد، وطارت أوراق فتاويه إلى البلاد، واشتهر بالضبط والتحرير، وانتهت إليه رئاسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير، ذكره الذهبي في معجمه المختص فقال: ''الإمام المحدث المفتي البارع''، توفي سنة أربع وسبعين وسبعمائة ، له عدة مصنفات منها: تفسير القرآن العظيم، وكتاب التاريخ الكبير المسمى بالبداية والنهاية، وله جامع المسانيد، وغير ذلك من المؤلفات. انظر: إنباء الغمر بأبناء العمر١/٣٩-٤٠، الأعلام للزركلي ١ / ٣٢٠.

(٢)تفسير ابن كثير ٤/٢١٩

(٣) انظر:فتح الباري لابن رجب ١/١٣١-١٣٢.

(٤) هذا أحد الأقوال في تفسير الحديث، وهو الصحيح الذي عليه الجمهور؛ خلافًا لقول من يقول أنه منافق -كما نقل عن البخاري والمروزي، وقول من يقول: إن نفي الإيمان عنه بمعنى أنه ليس من خصوص المؤمنين ولا أفاضلهم ، كما يقوله أبو طالب المكي وغيره، وقد قرر شيخ الإسلام فساد هذا القول وأنه لا يعرف في كلام الشارع في عدة مواضع من فتاواه، انظر: (٧/١٤-١٥، ٣٦-٣٧، ٤١-٤٢، ٣٤٤-٣٤٥، ٥٢٤-٥٢٥، ٦٤٦-٦٤٧)، وانظر: تعظيم قدر الصلاة٢/٣٢٧-٣٢٨، قوت القلوب لأبي طالب المكي٣/٣٣٧، مجموعة الفتاوى ٧/٣٤٤-٣٤٥، ٤٧٥-٤٧٦، فتح الباري لابن رجب١/١٣١، فتح الباري لابن حجر١/١١١-١١٢.

(٥) انظر: الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لأبي القاسم الأصبهاني ١/٤٠٦-٤٠٧.

(٦)انظر: مجموعة الفتاوى ٧/٣٧٨، ٤٧٤.

(٧)مجموعة الفتاوى٧/٤١١.

د-قوله ﷺ: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم"[(١)]، ففرق النبي ﷺ بينهما، حيث فسر المسلم بأمر ظاهر: وهو سلامة الناس من لسانه ويده، والمؤمن بأمر باطن: وهو أن يأمنوه على دمائهم وأموالهم، وهذه الصفة أعلى من الأولى[(٢)]، وبين المسميين فرق،[(٣)] فمن قال هما سواء كان مخالفًا.

هـ – من أصرح الأدلة على أن مسمى الإسلام والإيمان ليس واحدًا، حديث جبريل المشهور، وسؤاله النبي ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان، فقد فرق النبيﷺ بين مسمى الإسلام ومسمى الإيمان، فجعل الإسلام هو الأعمال الظاهرة، والإيمان ما في القلب، وإجابته ﷺ لكلٍ بمعنى غير الآخر، صريحة بأن مسمى هذا ليس مسمى هذا، مما يدل على افتراقهما، وأن مسماهما ليس واحد.[(٤)]

و- لم يرد في النصوص الوعد بالجنة بلا عذاب على الإسلام المطلق، كما ورد في الإيمان المطلق،[(٥)] مما يدل على علوه، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((وأما الإسلام المطلق المجرد، فليس في كتاب الله تعليق دخول الجنة به كما في كتاب الله تعليق دخول الجنة بالإيمان المطلق المجرد))[(٦)]، ((فإن الله لم يعلق وعد الجنة إلا باسم الإيمان، لم يعلقه باسم الإسلام مع إيجابه الإسلام، وإخباره أنه دينه الذي ارتضاه، وأنه لا يقبل دينًا غيره، ومع هذا فما قال: إن الجنة أعدت للمسلمين، ولا قال: وعد الله المسلمين بالجنة؛ بل إنما ذكر ذلك باسم الإيمان، كقوله:﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ التوبة: ٧٢، فهو يعلقها باسم الإيمان المطلق أو المقيد بالعمل الصالح، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ۝٧ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾البينة: ٧ – ٨، ... والآيات في هذا المعنى كثيرة. فالوعد بالجنة، والرحمة في الآخرة، وبالسلامة من العذاب علق باسم الإيمان المطلق والمقيد بالعمل الصالح ونحو ذلك؛ وهذا -كما تقدم- أن المطلق يدخل فيه فعل ما أمر الله به ورسوله، و لم يعلق باسم الإسلام،..وهذا أيضًا مما استدل به من قال: إنه ليس كل مسلم من المؤمنين الموعودين بالجنة؛ إذ لو كان الأمر كذلك لكان وعد الجنة معلقًا باسم الإسلام كما علق باسم الإيمان، وكما علق باسم التقوى، واسم البر في مثل قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ۝٥٤﴾ القمر: ٥٤، وقوله:﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۝١٣﴾ الانفطار: ١٣، ... فلما لم يجر اسم الإسلام هذا المجرى، علم أن مسماه ليس

---

(١)أوله أخرجه البخاري، كتاب: الإيمان، باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، ص٦، ومسلم، كتاب: الإيمان، باب: بيان تفاضل الإسلام، وأي أموره أفضل ،٦٥/١، وأخرجه: أحمد في مسنده برقم(٨٩١٥)،٤٩/٩،و برقم(١٢٤٩٩)،٤٩٧/١٠-٤٩٨، وابن ماجه، كتاب: الفتن، باب: حرمة دم المؤمن٣٢٠/٤، وأخرجه الترمذي، أبواب: الإيمان عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في أن المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، وقال: ''حديث حسن صحيح''، ط. دار الغرب الإسلامي، ٣٧٠/٤-٣٧١، والنسائي، كتاب:الإيمان وشرائعه، باب: صفة المؤمن، ٤٧٨/٨-٤٧٩، والحاكم في المستدرك برقم(٢٢)٥٠/١، وقال: '' قد اتفقا على إخراج طرف حديث " المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"، و لم يخرجا هذه الزيادة وهي صحيحة على شرط مسلم، وفي هذا الحديث زيادة أخرى على شرطه مما لم يخرجاها ''،وصححه الألباني، انظر:صحيح سنن ابن ماجه٣٤٩/٢.

(٢)إذ من المعلوم أن من كان مأمونًا على الدماء والأموال ؛ كان المسلمون يسلمون من لسانه ويده، ولولا سلامتهم منه لما ائتمنوه، انظر: مجموعة الفتاوى٧/ ٧-٩، ٣٧٩.

(٣) انظر:الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري، لعبد الله بن سليمان العمر،٤٦٤/١.

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى ٢٥٩/٧-٢٦٠، ٣٦٠-٣٦١.

(٥)انظر:نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف، د.محمد بن عبد الله بن علي الوهيبي٨٠/١.

(٦)مجموعة الفتاوى٢٦١/٧.

ملازمًا لمسمى الإيمان كما يلازمه اسم البر والتقوى))[1]، ويقول:((الوعد الذي في القرآن بالجنة وبالنجاة من العذاب إنما هو معلق باسم الإيمان، وأما اسم الإسلام مجرداً فما علق به في القرآن دخول الجنة، لكنه فرضه وأخبر أنه دينه الذي لا يقبل من أحد سواه))[2]، ((لكن ليس في هذا ما يدل على أنه هو الإيمان؛ بل ولا يدل على أن بمجرد الإسلام يكون الرجل من أهل الجنة...؛فإن الله وعد المؤمنين بالجنة في غير آية، و لم يذكر هذا الوعد باسم الإسلام، وحينئذ؛ فمدحه وإيجابه ومحبة الله له تدل على دخوله في الإيمان، وأنه بعض منه، وهذا متفق عليه بين أهل السنة، كلهم يقولون: كل مؤمن مسلم، وكل من أتى بالإيمان الواجب فقد أتى بالإسلام الواجب))[3].

ز- لم يرد في النصوص الشرعية أن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله يدخل في مسمى الإسلام، كما ورد في دخول أعمال القلوب والجوارح في مسمى الإيمان، وإن كان يلزم الإسلام جنس التصديق،[4] يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((وأما قول من سوى بين الإسلام والإيمان....فليس كذلك، فإن الله ورسوله قد فسر الإيمان بأنه الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر[5]. وبين أيضًا أن العمل بما أمر به يدخل في الإيمان، و لم يسم الله الإيمان بملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت إسلامًا؛ بل إنما سمى الإسلام الاستسلام له بقلبه وقصده وإخلاص الدين والعمل بما أمر به، كالصلاة والزكاة خالصًا لوجهه، فهذا هو الذي سماه الله إسلامًا وجعله دينًا، وقال: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴿٨٥﴾ ﴾ آل عمران: ٨٥، و لم يدخل فيما خص به الإيمان، وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله ؛ بل ولا أعمال القلوب، مثل: حب الله ورسوله ونحو ذلك، فإن هذه جعلها من الإيمان، والمسلم المؤمن يتصف بها، وليس إذا اتصف بها المسلم المؤمن يلزم أن تكون من الإسلام، بل هي من الإيمان، والإسلام فرض، والإيمان فرض والإسلام داخل فيه))[6].

ح-لا يعرف في النصوص نفي الإسلام عمن ترك شيئًا من الواجبات أو فعل الكبائر كما ورد في الإيمان،[7] يقول ابن رجب-رحمه الله -:((وأما اسم الإسلام، فلا ينتفي بانتفاء بعض واجباته، أو انتهاك بعض محرماته، وإنما ينفى بالإتيان بما ينافيه بالكلية، ولا يعرف في شيء من السنة الصحيحة نفي الإسلام عمن ترك شيئًا من واجباته، كما ينفى

---

(١)مجموعة الفتاوى٧/٣٤٨.

(٢)مجموعة الفتاوى٧/٢٦٠.

(٣)مجموعة الفتاوى٧/٣٦٨، وانظر منه:٧/٤١٢.

(٤) انظر:نواقض الإيمان الاعتقادية١/٨٠.

(٥)وقد ذكر الله في كتابه الإيمان بهذه الأصول في مواضع، منها: قوله تعالى:﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ ﴾ البقرة: ٢٨٥، وقوله:﴿ ۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ البقرة: ١٧٧، انظر: جامع العلوم والحكم١/١٠٢.

(٦)مجموعة الفتاوى٧/٤٠٩-٤١٠.

(٧)انظر:نواقض الإيمان الاعتقادية١/٨٠.

الإيمان عمن ترك شيئًا من واجباته))[1]، فـــ ((تبين أن اسم الإسلام لا ينتفي إلا بوجود ما ينافيه، ويخرج عن الملـــة بالكلية)).[2]

فهذه النصوص والدلائل مبَيِّنَة لما اجتمعت عليه في معناها من الفرق بين الإسلام والإيمان؛[3] ولهذا يقول ابن حجـــر -رَحِمَهُ اللَّهُ-:((والذي يظهر من مجموع الأدلة أن لكل منهما حقيقة شرعية، كما أن لكل منهما حقيقة لغوية)).[4]

ويقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((إن أراد[5] أن الله جعل مسمى هذا مسمى هذا؛ فنصوص الكتاب والسنة تخالف ذلك)).[6] بل ((وجميع ما ذكره[7] من الحجة عن النبي ﷺ فإن فيها التفريق بين مسمى الإيمان والإسلام إذا ذكرا جميعًا، كما في حديث جبريل وغيره، وفيها- أيضًا- أن اسم الإيمان إذا أطلق دخل فيه الإسلام)).[8]

ويقول-رَحِمَهُ اللَّهُ- مبينًا أن القول بالترادف ليس عليه دليلٌ يُؤيده وليس له حجة يصح بها: ((قول من يقول: مسمى الإسلام والإيمان واحد..قول ضعيف مخالفٌ لحديث جبريل، وسائر أحاديث النبي ﷺ))[9]. ولهذا فإن من نصر هذا القول((لم يكن معه حجة على صحته)) [10].

الأمر الثاني: الإسلام عمل محض مع قول، فأصله من باب عمل القلب والجوارح، وأما الإيمان فهو قدر زائد لأنه طمأنينة ويقين[11]، فأصله من باب قول القلب المتضمن عمل القلب، والعمل تابع له ملازم له، يقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((وحقيقة الفرق: أن الإسلام دين. و" الدين "مصدر دان يدين دينًا: إذا خضع وذل، و "دين الإسلام" الذي ارتضاه الله وبعث به رسله هو الاستسلام لله وحده؛ فأصله في القلب هو الخضوع لله وحده بعبادته وحده دون ما سواه. فمن عبده وعبد معه إلهًا آخر لم يكن مسلمًا، ومن لم يعبده بل استكبر عن عبادته لم يكن مسلمًا، والإسلام هو الاستسلام لله، وهو الخضوع له، والعبودية له، هكذا قال أهل اللغة: أسلم الرجل إذا استسلم؛ فالإسلام في الأصل من باب العمل عمل القلب والجوارح. وأما الإيمان فأصله تصديق وإقرار ومعرفة، فهو من باب قول القلب المتضمن عمل القلب؛ والأصل فيه التصديق والعمل تابع له؛ فلهذا فسر النبي ﷺ" الإيمان " بإيمان القلب وبخضوعه، وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، وفسر " الإسلام " باستسلام مخصوص، هو المباني الخمس. وهكذا في سائر كلامه ﷺ

---

(١)جامع العلوم والحكم١/١١١.

(٢)جامع العلوم والحكم١/١١٢.

(٣) انظر: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، لابن الوزير٩/٢٦٧.

(٤)فتح الباري لابن حجر١/١٦٥.

(٥) يقصد الإمام محمد بن نصر المروزي، فهو أشهر من نصر القول بالترادف.

(٦)مجموعة الفتاوى٧/٤١٢.

(٧) يقصد الإمام محمد بن نصر المروزي.

(٨)مجموعة الفتاوى٧/٣٦٩.

(٩)مجموعة الفتاوى٧/٣٧٥.

(١٠)مجموعة الفتاوى٧/٣٧٥.

(١١)انظر: مجموعة الفتاوى٧/٤٢٤-٤٢٥.

يفسر الإيمان بذلك النوع، ويفسر الإسلام بهذا، وذلك النوع أعلى))[1] ((فإن الإيمان أصله معرفة القلب وتصديقه وقوله، والعمل تابع لهذا العلم والتصديق ملازم له، ولا يكون العبد مؤمنًا إلا بهما. وأما الإسلام فهو عمل محض مع قول. والعلم والتصديق ليس جزء مسماه، لكن يلزمه جنس التصديق، فلا يكون عمل إلا بعلم، لكن لا يستلزم الإيمان المفصل الذي بينه الله ورسوله، كما قال تعالى:﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ الحجرات: ١٥، وقوله :﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ﴾ الأنفال: ٢. وسائر النصوص التي تنفي الإيمان عمن لم يتصف بما ذكره، فإن كثيرًا من المسلمين مسلم باطنًا وظاهرًا، ومعه تصديق مجمل، و لم يتصف بهذا الإيمان))[2].

والخلاصة: أن الإيمان أصله القلب وكماله الواجب العمل الظاهر؛ إذ هو من جنس العلم، والعمل لازم لـــه، بخلاف الإسلام فإن أصله الظاهر وكماله الواجب القلب، إذ الإسلام الظاهر من جنس العمل، والعلم لازم لذلك.[3]

الأمر الثالث: أن من أتى بالإيمان المأمور فلا بد أن يكون قد أتى بالإسلام المتناول لجميع الأعمال الواجبـــة؛ لأن الإسلام داخل في الإيمان.

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((الإسلام فرض، والإيمان فرض، والإسلام داخل فيه، فمن أتى بالإيمان الذي أمر به، فلا بد أن يكون قد أتى بالإسلام المتناول لجميع الأعمال الواجبة))[4].

ويقول: ((من أتى بالإيمان الواجب فقد أتى بالإسلام))[5].

الأمر الرابع: أن من أتى بالإسلام لا يلزم أن يكون قد أتى بالإيمان-إلا بدليل منفصل-لأن الإيمان قدر زائـــد، فالإيمان هو الإسلام وزيادة[6].

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((ومن أتى بما يسمى إسلامًا لم يلزم أن يكون قد أتى بالإيمان إلا بدليل منفصل، كما علم أن من أثنى الله عليه بالإسلام من الأنبياء وأتباعهم إلى الحواريين كلهم كانوا مؤمنين كما كانوا مسلمين، كما قال الحواريون: ﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ آل عمران: ٥٢، وقال: ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّۦنَ أَنْ ءَامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ المائدة: ١١١))[7]، ((وإذا كان كذلك، فقد يكون الرجل مسلمًا يعبد الله ...كما أمر، ولا يعبد غيره ويخافه، ويرجوه؛ ولكن لم يخلص إلى قلبه أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ولا أن يكون الله ورسوله والجهاد في سبيله أحب إليه من جميع أهله وماله، وأن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، وأن يخاف الله لا يخاف غيره، وأن لا يتوكل إلا على الله؛ وهذه كلها من الإيمان الواجب، وليست من لوازم الإسلام؛ فإن الإسلام هو الاستسلام، وهو

---

(١)مجموعة الفتاوى٧/٢٦٣.

(٢)مجموعة الفتاوى٧/٣٧٧-٣٧٨، وانظر: مجموعة الفتاوى٧/٣٦٩-٣٧٠.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٣٣٨-٣٣٩، ٣٦٩-٣٧٠، ٥٥١-٥٥٣، ٦٣٧، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام٢٧٥-٢٧٨.

(٤)مجموعة الفتاوى٧/٤١٠، وانظر منه:٧/٦-٧.

(٥)مجموعة الفتاوى٧/٤١٢.

(٦) انظر:الاقتصاد في الاعتقاد، للحافظ عبد الغني المقدسي١٨٧.

(٧)مجموعة الفتاوى٧/٤١٠.

يتضمن الخضوع لله وحده، والانقياد له، والعبودية لله وحده، وهذا قد يتضمن خوفه ورجاءه. وأما طمأنينة القلب بمحبته وحده، وأن يكون أحب إليه مما سواهما، وبالتوكل عليه وحده، وبأن يحب لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه؛ فهذه من حقائق الإيمان التي تختص به، فمن لم يتصف بها لم يكن من المؤمنين حقًا وإن كان مسلمًا))[1] ؛ لأن ((الإسلام أن تعبد الله وحده لا شريك له مخلصًا له الدين...فلا يكون مسلمًا إلا من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله، وهذه الكلمة بها يدخل الإنسان في الإسلام...ثم لا بد من التزام ما أمر به الرسول من الأعمال الظاهرة، كالمباني الخمس، ومن ترك من ذلك شيئًا نقص إسلامه بقدر ما نقص من ذلك...وهذه الأعمال إذا عملها الإنسان مخلصًا لله تعالى فإنه يثيبه عليها، ولا يكون ذلك إلا مع إقراره بقلبه أنه لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فيكون معه من الإيمان هذا الإقرار، وهذا الإقرار لا يستلزم أن يكون صاحبه معه من اليقين ما لا يقبل الريب، ولا أن يكون مجاهدًا، ولا سائر ما يتميز به المؤمن عن المسلم الذي ليس بمؤمن، وخلق كثير من المسلمين باطنًا وظاهرًا معهم هذا الإسلام بلوازمه من الإيمان، ولم يصلوا إلى اليقين والجهاد، فهؤلاء يثابون على إسلامهم وإقرارهم بالرسول مجملاً، وقد لا يعرفون أنه جاء بكتاب، وقد لا يعرفون أنه جاءه ملك، ولا أنه أخبر بكذا، وإذا لم يبلغهم أن الرسول أخبر بذلك لم يكن عليهم الإقرار المفصل به، لكن لا بد من الإقرار بأنه رسول الله، وأنه صادق في كل ما يخبر به عن الله. ثم الإيمان الذي يمتاز به فيه تفصيل، وفيه طمأنينة ويقين، فهذا متميز بصفته وقدره في الكمية والكيفية؛ فإن أولئك معهم من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله وتفصيل المعاد والقدر ما لا يعرفه هؤلاء. وأيضًا، ففي قلوبهم من اليقين والثبات ولزوم التصديق لقلوبهم ما ليس مع هؤلاء، وأولئك هم المؤمنون حقًا، وكل مؤمن لا بد أن يكون مسلمًا؛ فإن الإيمان يستلزم الأعمال، وليس كل مسلم مؤمنًا هذا الإيمان المطلق؛ لأن الاستسلام لله والعمل له لا يتوقف على هذا الإيمان الخاص))[2]؛ ولذلك فإن ((الذي عليه جمهور سلف المسلمين: أن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنًا. فالمؤمن أفضل من المسلم)). [3]

ويقول: ((الإيمان أكمل وأفضل، وهذا هو الذي دلّ عليه الكتاب والسنة في غير موضع، وهو المأثور عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان))[4]. فـ((الأعمال داخلة في الإيمان، والإسلام...جزء من الإيمان،...وهذا موافق للكتاب والسنة))[5] .

والخلاصة: أن الإسلام داخل في الإيمان، فالإيمان هو الإسلام وزيادة، وعليه فالإيمان أعم من جهة نفسه(حقيقته) من الإسلام.[6]

الأمر الخامس: الإسلام عام يثبت الاسم به بالنطق بالشهادتين، بخلاف الإيمان؛ فإنه خاص يثبت الاسم به بالعمل مع التوحيد(أي بفعل المأمور الواجب وترك المحظور ظاهرًا وباطنًا) ولذا فهو اسم ثناء وتزكية ومدحة أوجب

---

(١)مجموعة الفتاوى٧/٤٢٦-٤٢٧.

(٢)مجموعة الفتاوى٧/٢٦٩-٢٧١. وانظر منه:٧/٢٧١-٢٨٢، ٤١٢-٤١٣.

(٣)المستدرك على مجموع الفتاوى، ١٢٨/١.

(٤)مجموعة الفتاوى٧/٤١٤، وانظر منه:٧/٣٧١.

(٥)مجموعة الفتاوى٧/٣٧٩.

(٦) انظر:مجموعة الفتاوى٧/١٠.

الله عليه الجنة بلا عذاب[1] ، وعليه فمن أتى بالكلمة فإنه يشهد له بالإسلام ولا يشهد له بالإيمان[2] وعلى هذا فاسم الإسلام يتناول:

١- من أظهر الإسلام، وليس معه شيء من الإيمان، وهو المنافق المحض، بخلاف اسم الإيمان فإنه لا يطلق عليه.

٢- كما يتناول الفاسق؛ فإنه يسمى مسلمًا لكن لا يستحق اسم الإيمان المطلق المعلق عليه الوعد بالجنة بلا عذاب، والنصرة، والسلامة من النار؛ لأن هذا الوعد إنما هو لمن فعل المأمور وترك المحظور، ومن فعل بعضًا وترك بعضًا فيثاب على ما فعله ويعاقب على ما تركه، لكن لا يدخل في اسم المؤمن المستحق للحمد والثناء دون الذم والعقاب.[3]

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((وقد اتفق العلماء على أن اسم المسلمين في الظاهر يجري على المنافقين؛ لأنهم استسلموا ظاهرًا، وأتوا بما أتوا به من الأعمال الظاهرة، بالصلاة الظاهرة، والزكاة الظاهرة، والحج الظاهر، والجهاد الظاهر، كما كان النبي يجري عليهم أحكام الإسلام الظاهر))[4]، لكنهم خارجون ((عن المؤمنين المستحقين للثواب باتفاق المسلمين، ولا يسمون بمؤمنين عند أحد من سلف الأمة وأئمتها))[5]، وعلى هذا ((" فالإسلام " يتناول من أظهر الإسلام وليس معه شيء من الإيمان، وهو المنافق المحض، و يتناول من أظهر الإسلام مع التصديق المجمل في الباطن، ولكن لم يفعل الواجب كله...وهم الفساق يكون في أحدهم شعبة نفاق))[6]، ((ومن كان فيه شعبة نفاق وأتى بالكبائر، فذاك من أهل الوعيد، وإيمانه ينفعه الله به، ويخرجه به من النار، ولو أنه مثقال حبة خردل؛ لكن لا يستحق به الاسم المطلق المعلق به وعد الجنة بلا عذاب. وتمام هذا أن الناس قد يكون فيهم من معه شعبة من شعب الإيمان، وشعبة من شعب الكفر أو النفاق، ويسمى مسلمًا))[7]، فتبين ((أن اسم الإسلام يتناول من هو من أهل الوعيد، وإن كان الله يثيبه على طاعته،......فهؤلاء مسلمون وليسوا مؤمنين، ومعهم إيمان؛ لكن معهم أيضًا ما يخالف الإيمان من النفاق؛ فلم تكن تسميتهم مؤمنين بأولى من تسميتهم منافقين))[8]؛ لذلك ((لا يطلق عليهم اسم الإيمان؛ لأن الإيمان المطلق هو الذي يستحق صاحبه الثواب ودخول الجنة، وهؤلاء ليسوا من أهله، وهم يدخلون في الخطاب بالإيمان؛ لأن الخطاب بذلك هو لمن دخل في الإيمان وإن لم يستكمله، فإنه إنما خوطب ليفعل تمام الإيمان؛...فالخطاب بـ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾[9] البقرة: ١٠٤، غير قوله :﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ﴾ الحجرات: ١٥، ونظائرها، فإن الخطاب بـ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ البقرة: ١٠٤))[10]، ((يدخل فيه " ثلاث

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٣١٨-٣٢٠.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٢٥٩.

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى٧/٢٥٧-٢٥٨، ٤٢٣-٤٢٥.

(٤)مجموعة الفتاوى٧/٣٥١.

(٥)مجموعة الفتاوى٧/٤٧٥.

(٦)مجموعة الفتاوى٧/٤٢٧.

(٧)مجموعة الفتاوى٧/٣٥٠، وانظر منه:٣٥٢.

(٨)مجموعة الفتاوى٧/٣٤٨-٣٤٩.

(٩) وقد ورد الخطاب بـ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ البقرة: ١٠٤، في تسعة وثمانين موضعًا من القرآن، وأول موضع هو الموضع المثبت.

(١٠)مجموعة الفتاوى٧/٢٤٠-٢٤١.

طوائف ": يدخل فيه المؤمن حقًا، ويدخل فيه المنافق في أحكامه الظاهرة، وإن كانوا في الآخرة في الدرك الأسفل من النار...ويدخل فيه الذين أسلموا وإن لم تدخل حقيقة الإيمان في قلوبهم؛ لكن معهم جزء من الإيمان والإسلام يثابون عليه))[1]، ((وإن لم يكن من المؤمنين حقًا، وحقيقته أن من لم يكن من المؤمنين حقًا، يقال فيه: إنه مسلم ومعه إيمان يمنعه الخلود في النار، وهذا متفق عليه بين أهل السنة، لكن هل يطلق عليه اسم الإيمان ؟ هذا هو الذي تنازعوا فيه. فقيل: يقال مسلم، ولا يقال مؤمن[2]. وقيل: بل يقال مؤمن[3] . والتحقيق أن يُقال: إنه مؤمن ناقص الإيمان، مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، ولا يعطى اسم الإيمان المطلق؛ فإن الكتاب والسنة نفيا عنه الاسم المطلق، واسم الإيمان يتناوله فيما أمر الله به ورسوله؛ لأن ذلك إيجاب عليه وتحريم عليه، وهو لازم له كما يلزمه غيره، وإنما الكلام في اسم المدح المطلق))[4].

ولهذا يقول ابن جرير الطبري-رحمه الله-:((ولا نقول: هم مؤمنون بالإطلاق...ونقول هم مسلمون بالإطلاق؛ لأن الإسلام اسم للخضوع والإذعان، فكل مذعن لحكم الإسلام ممن وحد الله وصدق رسوله ﷺ بما جاء به من عنده، فهو مسلم، ونقول: هم مسلمون فسقة عصاة لله ورسوله))[5].

والخلاصة: أن الإسلام أعم من ناحية أهله، على اعتبار أن اسم الإسلام يتناول كل من أتى بالشهادتين، بخلاف الإيمان؛ فإنه أخص من ناحية أهله على اعتبار أن الإيمان اسم المدح المطلق الذي يستحق صاحبه الحمد والثناء دون الذم والعقاب[6]؛ ولهذا كان من السلف من يقول "أنا مسلم" ويهاب أن يقول "أنا مؤمن" [7] .

الأمر السادس: القول بالترادف والمساواة بين الإسلام والإيمان مُذْهِبٌ للتفاوت والمقامات[8]، وهذا مخالف لنصوص الكتاب والسنة التي تبين أن الدين درجات، وأن الناس فيه على مراتب ، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((فالحق في ذلك ما بينه النبي ﷺ في حديث جبريل؛ فجعل الدين وأهله " ثلاث طبقات" : أولها: الإسلام، وأوسطها: الإيمان، وأعلاها: الإحسان، ومن وصل إلى العليا فقد وصل إلى التي تليها، فالمحسن مؤمن، والمؤمن مسلم، وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمنًا، وهكذا جاء القرآن فجعل الأمة على هذه الأصناف الثلاثة، قال تعالى﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ

---

(١)مجموعة الفتاوى٧/٢٤١، وانظر منه:٧/٤٢٢-٤٢٤.

(٢)هذا القول للإمام أحمد، انظر: تعظيم قدر الصلاة، ٢/٣١١، السنة للخلال٤/٩-١٠، مجموعة الفتاوى٧/٢٥٤-٢٥٧، ٣٦٩، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد ١/١١٢.

(٣) هذا القول للمروزي، انظر: تعظيم قدر الصلاة، ٢/٣١٧-٣١٩، ٢/٣٤١.

(٤)مجموعة الفتاوى٧/٢٤١، وانظر: ٧/٢٥٧-٢٥٨.

(٥) التبصير في معالم الدين لابن جرير الطبري،١٨٤.

(٦) انظر:مجموع الفتاوى٧/١٠، ٤٧٦.

(٧)فقد روي أن الحسن البصري ومحمد بن سيرين كانا يهابان : مؤمن ، ويقولان : مسلم، ومعنى هذا أنهما كانا يخافان أن يصفا أنفسهما بالإيمان لما فيه من التزكية، وخشية أن لا يكونا قد أتيا بالعمل على الوجه المطلوب، أما الإسلام فلأنه يطلق على من أتى بالشهادتين؛ فلهذا لا يهابان من الوصف به، انظر: الإبانة الكبرى-الكتاب الأول،((الإيمان))-٢/٨٧٥، السنة للخلال٤/١٣-١٤، الشريعة للآجري٢/٦٦٢،شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة٤/٨٩٥، جامع العلوم والحكم١/١٠٧، أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان٣/١١٣٥ وانظر: تعليق محقق كتاب الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، د.سعود الخلف، حاشية(٣)،٣/٧٥٣.

(٨)انظر:مجموعة الفتاوى٧/٣٣٢-٣٣٣.

عِبَادِنَاۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقُۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ ﴾ فاطر: ٣٢ ، **فالمسلم الذي لم يقم بواجب الإيمان هو الظالم لنفسه، والمقتصد هو المؤمن المطلق الذي أدى الواجب وترك المحرم، والسابق بالخيرات هو المحسن الذي عبد الله كأنه يراه))**[1]، ((والمقتصد والسابق كلاهما يدخل الجنة بلا عقوبة، بخلاف الظالم لنفسه. وهكذا من أتى بالإسلام الظاهر مع تصديق القلب، لكن لم يقم بما يجب عليه من الإيمان الباطن، فإنه معرض للوعيد)).[2]

وبهذا يتضح أن دعوى الترادف ضعيفة، فقد تجلى ضعفها لأجل:

١-مخالفتها الصريحة لنصوص الكتاب والسنة؛ بل ليس عليها دليلٌ يؤيدها ولا حجة تصح بها.[3]

٢-التغاير بين الإسلام والإيمان في الأصل.

٣-التغاير بين الإسلام والإيمان في العموم والخصوص.

٤-كما يلزم منها نفي التفاوت والتفاضل؛ ولهذا كان عامة أهل السنة على القول بالفرق بين الإسلام والإيمان[4]، بل قد بين شيخ الإسلام-رحمه الله- أنه لم يُنقل عن أحدٍ من السلف القول بالترادف[5]؛ فقال: ((لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا أئمة الإسلام المشهورين أنه قال: مسمى الإسلام هو مسمى الإيمان))[6] وعليه فـ ((هذا لا يُعرف عن أحد من السلف))[7].

وقال: ((ولا علمت أحدًا من المتقدمين خالف هؤلاء فجعل نفس الإسلام نفس الإيمان))[8].

الجانب الثاني: الرد على **تسوية الرازي بين الإسلام والإيمان في التسمية، وذلك حين جعل كلاً من الإسلام والإيمان اسمًا من أسماء الدين،** بقوله:(دين الله هو الإسلام، لقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾آل عمران: ١٩، ولقوله: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴿٨٥﴾ ﴾ آل عمران: ٨٥، **وللدين أسماء أخرى**، منها: **الإيمان**، قال الله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾ الذاريات: ٣٥ – ٣٦)؛ **فيقال:**

---

(١)مجموعة الفتاوى٧/٣٥٧-٣٥٨. وانظر منه:٧/٣٦٨.

(٢)مجموعة الفتاوى٧/١٠.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى ٧/٣٦٩، ٧/٣٧٥، ٧/٤١٢، الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري١/٤٥٤.

(٤)القول بالفرق بين الإسلام والإيمان جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما ، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، والزهري، وابن أبي ذئب، وحماد ابن زيد، وشريك، ومالك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وابن بطة وغيرهم. انظر: الإبانة الصغرى لابن بطة١٠٩-١١٠، السنة للخلال ٤/٩-١٥، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة٤ /٨٩٢-٨٩٥، مجموعة الفتاوى٧/٣٥٩، ٣٦٩، ٣٧٢، جامع العلوم والحكم١/١٠٧، أقوال الصحابة المسندة في مسائل الاعتقاد جمع ودراسة وتحقيق:د.هشام الصيني١/٨٠-٨٤، أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان، جمع ودراسة وتحقيق: د.عبد العزيز المبدل٣/١١٢٦-١١٣٧.

(٥) وذلك في معرض رده على الإمام محمد بن نصر المروزي، فهو أشهر من نصر هذا القول .

(٦)مجموعة الفتاوى٧/٣٦٥-٣٦٦.

(٧) مجموع الفتاوى٧/٣٦٥.

(٨)مجموعة الفتاوى٧/٣٥٩.

أولاً: الأصل أن باب الأسماء والمسميات في المصطلحات الشرعية موقوف على النص الشرعي، وقد جاءت النصوص بتسمية الإسلام دينًا، و لم تأت بتسمية الإيمان دينًا حتى نسميه بذلك، فالأولى الوقوف مع النص الشرعي؛ لأنه الأصل الحاكم.

ومن هنا فقد قال شيخ الإسلام-رحمه الله-:((وأما قوله : إن الله سمى الإيمان بما سمى به الإسلام، وسمى الإسلام بما سمى به الإيمان، فليس كذلك؛ فإن الله إنما قال:﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾آل عمران: ١٩، و لم يقل قط: إن الدين عند الله الإيمان))[1].

ويقول ابن القيم-رحمه الله-:((واسم دينه الإسلام الذي هو دين أنبيائه ورسله وملائكته، قال تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾ آل عمران: ٨٣))[2].

ويقول ابن رجب-رحمه الله-:((فالدين أخص باسم الإسلام؛ لأن الإسلام هو: الاستسلام والخضوع والانقياد وكذلك الدين، يُقال: دانه يدينه إذا قهره، ودان له إذا استسلم له وخضع وانقاد؛ ولهذا سمى الله الإسلام دينًا؛ فقال: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ آل عمران: ١٩، وقال:﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ آل عمران: ٨٥ ، وقال: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾المائدة: ٣))[3].

ثانيًا: أما الاستدلال بقوله تعالى:﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ الذاريات: ٣٥ – ٣٦، فغاية ما في الآية أن أهل البيت المخرج كانوا متصفين بالإيمان والإسلام، وليس فيها ما يدل على أن الإيمان اسمٌ للدين!![4]

الجانب الثالث: عرض الأدلة التي أوردها الرازي على الترادف والرد عليها.

أ- استدل ابن خطيب الريّ على الترادف بين الإسلام والإيمان بقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾آل عمران: ١٩، قائلاً: (**أما في عرف الشرع؛ فالإسلام هو الإيمان**، والدليل عليه ...هذه الآية؛ فإن قوله:﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾آل عمران: ١٩، يقتضي أن يكون الدين المقبول عند الله ليس إلا الإسلام؛ فلو كان الإيمان غير الإسلام وجب أن لا يكون الإيمان دينًا مقبولاً عند الله، ولا شك في أنه باطل).

كما استدل بقوله تعالى:﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ آل عمران: ٨٥، فقال:(واعلم أن ظاهر هذه الآية يدل على أن **الإيمان هو الإسلام**، إذ لو كان الإيمان غير الإسلام وجب أن لا يكون الإيمان مقبولاً لقوله تعالى:﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ آل عمران: ٨٥).

---

(١)مجموعة الفتاوى٣٧٧/٧.

(٢)أحكام أهل الذمة لابن القيم ١/ ٤١٩.

(٣)فتح الباري لابن رجب،٩٩/١.

(٤)انظر: تفسير البغوي٢٣٢/٤، تفسير ابن كثير٢٣٦/٤ ، شرح الطحاوية بتحقيق عميرة٧٥/٢،و بتحقيق د. التركي و الأرنؤوط ٥٣٥/٢، معارج القبول٧٥٦/٢.

واستدلاله ضعيف، وبيان ضعفه من وجوه:

الأول: المعارضة بما تقدم من الفوارق الجمّة بين الإسلام والإيمان، والتي دلت عليها نصوص الكتاب والسنة.[1]

الثاني: نفي دلالة الآيتين على الترادف بين الإسلام والإيمان، فليس في الآيتين ما يدل على أن الإسلام في عرف الشرع هو الإيمان؛ ذلك أن قوله تعالى﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾آل عمران: ١٩، إنما يدل على وجوب الإسلام، وأنه دين الله، وأن الله يحبه ويرضاه، وأنه ليس له دين غيره؛ لكن ليس في هذا ما يدل على أنه هو الإيمان[2].

وأما قوله تعالى:﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾آل عمران: ٨٥، فهو يقتضي أن كل من دان بغير دين الإسلام فعمله مردود، وهو خاسر في الآخرة، فيقتضي وجوب دين الإسلام وبطلان ما سواه؛ لكن لا يقتضي أن مسمى الدين هو مسمى الإيمان[3].

وعليه فغاية ما في الآيتين أن كل دين غير دين الإسلام باطل[4] ، فالإسلام دين أهل السماوات ودين أهل التوحيد من أهل الأرض، وهو يتناول كل شرعة قائمة بعث الله بها نبيًا مادمت شرعته قائمة غير منسوخة، وعليه فبعد بعثة محمد ﷺ اختص الإسلام بما جاء به، فلا إسلام بعد بعثته إلا بإتباعه؛ لأن شرعته ناسخة للشرائع السابقة؛ فمن ابتغى دينًا غير دينه، أو زعم أن مع دينه دينًا سواه قائمًا مقبولاً عند الله من يهودية أو نصرانية أو غيرهما؛ فهو مكذب لهاتين الآيتين[5] ، وعلى هذا فلا دلالة فيهما على الترادف.

الثالث: أما قوله: (لو كان الإيمان غير الإسلام وجب أن لا يكون الإيمان مقبولاً) **فمردود**؛ لأن الإيمان هو الإسلام وزيادة، فالإيمان يدخل فيه الإسلام[6] وجميع الإسلام من الإيمان [7] فكيف لا يكون مقبولاً عند الله**!!**

ومن هنا فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله-:((فإن الله إنما قال: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾آل عمران: ١٩، و لم يقل قط: إن الدين عند الله الإيمان؛ ولكن هذا الدين من الإيمان، وليس إذا كان منه يكون هو إياه))[8]؛ فـ((الآيات...تدل على وجوب الإسلام، وأنه دين الله، وأن الله يحبه ويرضاه، وأنه ليس له دين غيره، وهذا كله حق؛ لكن ليس في هذا ما يدل على أنه هو الإيمان؛ بل ولا يدل على أن بمجرد الإسلام يكون الرجل من أهل الجنة.... فإن الله وعد المؤمنين بالجنة في غير آية، و لم يذكر هذا الوعد باسم الإسلام، وحينئذ فمدحه وإيجابه ومحبة الله له تدل على

---

(١)انظر: العواصم والقواصم٩/٢٨٧.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٣٦٨.

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى٧/٤١١.

(٤) انظر:أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة٤٣٩.

(٥) انظر: التدمرية١٧٢-١٧٤، الضوء المنير على التفسير٢/٤٠، تقريب التدمرية ضمن مجموع فتاوى ابن عثيمين٤/٢١٨-٢١٩.

(٦)انظر: مجموعة الفتاوى٧/١٠.

(٧) تعظيم قدر الصلاة٢/٤٢٢.

(٨)مجموعة الفتاوى٧/٣٧٧.

دخوله في الإيمان، وأنه بعض منه، وهذا متفق عليه بين أهل السنة كلهم يقولون: كل مؤمن مسلم وكل من أتى بالإيمان الواجب فقد أتى بالإسلام الواجب، لكن النزاع في العكس))[1].

وحقيق بالتنبيه هنا أن ابن الخطيب بعد أن استدل بهاتين الآيتين على أن الإسلام في عرف الشرع هو الإيمان، عارضته آية الحجرات المثبتة للتغاير بين الإسلام والإيمان، فحمل الآية على العرف اللغوي، أي أنها في المنافقين، على اعتبار أن الإسلام المثبت لهم فيها هو الإسلام اللغوي الذي هو الاستسلام والانقياد في الظاهر دون القلب، وعلى هذا فالإسلام في العرف الشرعي هو الإيمان.

يقول:(**إلا أن ظاهر قوله تعالى:** ﴿ ۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾ الحجرات: ١٤، **يقتضي كون الإسلام مغايرًا للإيمان، ووجه التوفيق بينهما: أن تحمل الآية الأولى على العرف الشرعي**[2] ، **والآية الثانية على الوضع اللغوي**).

ويقول: (**فإن قيل قوله تعالى:**﴿ ۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾ الحجرات: ١٤، **هذا صريح في أن الإسلام مغاير للإيمان !!**

قلنا: **الإسلام عبارة عن الانقياد في أصل اللغة على ما بينا، والمنافقون انقادوا في الظاهر من خوف السيف، فلا جرم كان الإسلام حاصلاً في حكم الظاهر والإيمان كان أيضًا حاصلاً في حكم الظاهر**؛...والمنافق حصل له الإسلام الظاهر، و لم يحصل له الإسلام الباطن؛ لأن باطنه غير منقاد لدين الله، فكان تقدير الآية: لم تسلموا في القلب والباطن، ولكن قولوا أسلمنا في الظاهر).

وقد أيد حمله للآية على المنافقين بأمرين:

الأول: أن الله لم يصدقهم في الإسلام كما لم يصدقوا في الإيمان؛ لذلك لم يقل: «لم تؤمنوا ولكن أسلمتم»، وإنما قال:﴿ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم ﴾الحجرات: ١٧.

الثاني: أن الله لم يمن عليهم بالإسلام؛ لأن إسلامهم كان ضلالاً حيث كان نفاقًا، فما منّ به عليهم.

يقول ابن الخطيب: (قال: ﴿ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم ﴾الحجرات: ١٧، أي: الذي عندكم إسلام؛ ولهذا قال تعالى:﴿ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾ الحجرات: ١٤، و لم يقل «لم تؤمنوا ولكن أسلمتم» لئلا يكون تصديقًا لهم في الإسلام أيضًا كما لم يصدقوا في الإيمان)[3]، و(لم يقل: «يمن عليكم أن أسلمتم» بل قال: ﴿ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ ﴾الحجرات: ١٧، لأن إسلامهم كان ضلالاً حيث كان نفاقًا فما منّ به عليهم)[4] [5].

---

(١)مجموعة الفتاوى٣٦٨/٧.

(٢) يقصدقوله تعالى:﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ آل عمران: ٨٥.

(٣) التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ ص١٤٤).

(٤)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ ص١٤٤).

(٥) الجدير بالذكر أن ابن الخطيب ذكر في تفسيره لآية الحجرات احتمال كون الآية في المؤلفة قلوبهم وأن إيمانهم كان ضعيفًا!!، والإسلام بمعنى الانقياد قد حصل منهم؛ فنفيُ الإيمان عنهم هو نفي للإيقان، فهم قد قالوا قولاً و لم يخلصوا عملاً!!، لذا فقد أرشدهم الله إلى حقيقة

=

والتحقيق أن قوله ضعيف؛ ويتضح ذلك بأمرين:

الأول: منع كون الأعراب المذكورين في الآية منافقين.[1]

فقوله بأن الأعراب المذكورين في الآية منافقين غير مسلَّم؛ بل هؤلاء الأعراب المذكورين في الآية ليسوا بمنافقين -إذ لو كانوا كذلك لعُنِّفوا وفُضحوا كما ذُكر المنافقون في سورة براءة- ولا بمؤمنين الإيمان الواجب، وإنما دخل في قلوبهم تصديق ضعيف صح به إسلامهم، وهذا الإسلام يثابون عليه.

لكن لما لم يتحكم الإيمان في قلوبهم وادعوا لأنفسهم مقامًا أعلى مما وصلوا إليه، أدبوا في ذلك، فنفى الله عنهم الإيمان وأثبت لهم الإسلام.[2] [3]

الثاني: نقض استدلال الرازي بالآية على نفاقهم؛ بل الآية تدل على إسلامهم، ودلالتها على ذلك من وجوه:

الأول: السياق، فإن السورة من أولها إلى هذه الآية في النهي عن المعاصي وأحكام بعض العصاة، وليس فيها ذكر للمنافقين.

=

الإيمان بقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ الحجرات: ١٥، ولا شك أن ذكر الرازي لهذا الاحتمال غفلة منه عن مذهبه في الإيمان؛ ولهذا تجده في نهاية كلامه عن الآية ينقض الاحتمال السابق، ويقرر أن الآية في المنافقين وأن إسلامهم لم يكن لله، كما قرر ذلك في موضعين آخرين من تفسيره، انظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ ص١٤٢-١٤٤).وانظر كذلك: التفسير الكبير (مج٣ ج٧ ص٢٠٨)، (مج٣ ج٨ ص١٢٦).

(١) المقصود: منع كونهم منافقين نفاقًا محضًا؛ وإن كان فيهم شعبة نفاق؛ لاسيما وأن الاسم إذا أُطلق انصرف إلى الاسم المطلق!

(٢) هذا أحد الأقوال في تفسير الآية وهو الصحيح، وإليه ذهب ابن عباس رضي الله عنهما و إبراهيم النخعي وقتادة والزهري وحماد بن زيد وأحمد بن حنبل واختاره ابن جرير وابن كثير وابن تيمية وابن رجب ونقل أن أكثر المفسرين على ذلك، ثم قال: ((وهذا أصح الأقوال الثلاثة فيهم)). الفتاوى، ٣٤٤/٧-٣٤٥، والقول الثاني: أنهم منافقون وممن نصر هذا القول البخاري والمروزي والآية تدل على خلافه، والقول الثالث: أنه سماهم مسلمون لأن غيرهم أفضل منهم؛ بمعنى أن نفي الإيمان عنهم ليس على وجه الذم، وإنما على وجه التفضيل، وهذا من جنس قول المرجئة الذين يرون أن نفي الإيمان إنما يقع على نفي الكمال المستحب، وهذا القول فاسد لأن الشارع لا ينفي الإيمان عن العبد لترك مستحب بل لترك واجب، ونفي الإيمان المستحب لم يقع في كلام الله ورسوله قط، يقول ابن تيمية: ((فمن قال : إن المنفي هو الكمال فإن أراد أنه نفي " الكمال الواجب " الذي يذم تاركه ويتعرض للعقوبة ؛ فقد صدق. وإن أراد أنه نفي " الكمال المستحب " فهذا لم يقع قط في كلام الله ورسوله)) الفتاوى، ١٥/٧، ويقول: ((والشارع ﷺ لا ينفي الإيمان عن العبد لترك مستحب لكن لترك واجب))، الفتاوى، ٦٤٦/٧-٦٤٧، فيتبين بهذا أن نفي الإيمان في النصوص الشرعية لم يرد إلا على وجه الذم المعرض صاحبه للوعيد. انظر: تعظيم قدر الصلاة٣٢٧/٢، تفسير ابن جرير٣٩٢/٢١-٣٩٣، مجموعة الفتاوى٢٣٨/٧-٢٤٠، تفسير ابن كثير٢١٩/٤، فتح الباري لابن رجب١٢٦/١-١٢٧، جامع العلوم والحكم ١٠٩/١-١١٠، فتح الباري لابن حجر١١١/١-١١٢، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام٢٥٢-٢٥٣.

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى٢٣٨/٧، وما بعدها، تفسير ابن كثير٢١٩/٤، فتح الباري لابن رجب١٢٦/١-١٢٧.

الثاني: أنه قال:﴿ ۞قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ﴾ الحجرات: ١٤، و لم يقل: «قال المنافقون».

الثالث: أنه قال:﴿ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا ﴾ الحجرات: ١٤، فأمرهم أن يقولوا أسلمنا، والمنافق لا يؤمر بذلك.

الرابع: أنه قال:﴿ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ ﴾الحجرات: ١٤، فلم ينف دخول الإسلام في قلــوبهم، ولو كانوا منافقين لنفى عنهم الإسلام كما نفى الإيمان.

الخامس: أنه قال:﴿ وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ ﴾الحجرات: ١٤، و﴿ وَلَمَّا ﴾ إنما ينفي بها ما ينتظر ويكون حصــوله مترقبًا، وهذا يدلّ على أن دخول الإيمان منتظر منهم؛ فإن الذي يدخل في الإسلام ابتداءً لا يكون قد حصل في قلبــه الإيمان لكنه يحصل فيما بعد.

السادس: أن نفيّ الإيمان عنهم من جنس نفيه عن القاتل والزاني والسارق وغيرهم من فساق أهل الملة الذين لم يأتوا بالإيمان الواجب الذي يستحق صاحبه الجنة بلا عذاب، ونفي هذا الإيمان لا يقتضي ثبوت النفاق والكفر الذي يخلد صاحبه في النار-فهو نفي للإيمان المطلق[1] لا لمطلق الإيمان-.

السابع: أنه قال: ﴿ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔا ﴾الحجرات: ١٤، فدل علــى أنهــم إذا أطــاعوا الله ورسوله مع هذا الإسلام، آجرهم الله على الطاعة، والمنافق عمله حابط لا يثاب عليه.

الثامن: أنه قال: ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ ﴾ الحجرات: ١٥، و المعنى: أن المؤمنين حقًا هم من كانت هذه صفاهم لا أنتم؛ بل أنتم منفي عنكم ذلك.

التاسع: أنه قال: ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيۡكَ أَنۡ أَسۡلَمُواْۖ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسۡلَٰمَكُم ﴾الحجرات: ١٧، فأثبت لهم إسلامًا ونهاهم أن يمنوا بــه على رسوله، ولو لم يكن إسلامًا صحيحًا لقال: «لم تسلموا بل أنتم كاذبون»، كما كذب المنافقين في قولهم: ﴿ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ ﴾ المنافقون: ١، لمّـــا لم تطــابق شــهادتهم اعتقــادهم، فقـــال:﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ١ ﴾ المنافقون: ١.

العاشر: أنه قال: ﴿ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيۡكُمۡ أَنۡ هَدَىٰكُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ ﴾الحجرات: ١٧، ولو كانوا منافقين لما منّ عليهم.

الحادي عشر: أن قوله: ﴿ أَنۡ هَدَىٰكُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ ﴾الحجرات: ١٧، لا ينا في قوله :﴿ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ ﴾ الحجرات: ١٤، بيان ذلك: أنه نفى الإيمان المطلق، ومنّ عليهم بهدايتهم إلى الإسلام الذي هو متضمن لمطلق الإيمان. [2]

ومن هنا يقول ابن رجب-رحمه الله-:((وأما إذا نُفي الإيمان عن أحدٍ، وأثبت له الإسلام، كالأعراب الذين أخبر الله عنهم، فإنه **ينتفي رسوخ الإيمان في القلب، وتثبت لهم المشاركة في أعمال الإسلام الظاهرة مع نــوع إيمــان يُصحح لهم العمل**، إذ لولا هذا القدر من الإيمان لم يكونوا مسلمين، وإنما نُفي عنهم الإيمان؛ لانتفاء ذوق حقائقــه،

---

(١) الإيمان المطلق هو الذي يستحق صاحبه الثواب ودخول الجنة، بلا عذاب، انظر: مجموعة الفتاوى٧/٢٤٠.

(٢) هذه الأوجه وغيرها بسطها شيخ الإسلام ابن تيميه في مجموعــة الفتــاوى، انظــر:(٧/٢٣٨-٢٥٣، ٣٠٥-٣٠٦، ٣٤٤-٣٤٦، ٣٧٥-٣٧٦، ٤٧٦-٤٧٩)، وانظر: الضوء المنير على التفسير لابن القيم ٥/٤٢٧-٤٢٨، شرح العقيدة الطحاويــة بتحقيــق التركــي والأرنؤوط٢/٥٣٢-٥٣٣، وبتحقيق عميرة٢/٧٣، جامع العلوم والحكم١/١٠٩-١١٠، ١١٣، فتح الباري لابن رجب ١/١٢٦-١٢٧.

ونقص بعض واجباته، وهذا مبنيّ على أن التصديق القائم بالقلوب متفاضل، وهذا هو الصحيح؛...فإن إيمان الصديقين الذين يتجلى الغيب لقلوبهم حتى يصير كأنه شهادة، بحيث لا يقبل التشكيك ولا الارتياب، ليس كإيمان غيرهم ممن لم يبلغ هذه الدرجة بحيث لو شكك لدخله الشك))[1]، ولهذا كان ((الذين يخرجون من أهل التوحيد من النار،...يصح أن يُقال: لم يدخل الإيمان في قلوبهم لضعفه عندهم))[2].

فتقرر بهذا أن الآية ليست على العرف اللغوي، وأنها من أدلّ الدلائل على نقيض قول من يقول: إن الإسلام في العرف الشرعي هو الإيمان[3]، حيث نفى الله عن الأعراب الإيمان وأثبت لهم الإسلام، فدلّ على افتراقهما، ودلّ على إسلامهم لكن لم يبلغوا أن يكونوا مؤمنين[4].

ب- **كما أورد** أبو عبد الله الرازي استدلال القاضي على الترادف بقوله تعالى:﴿ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتْنَاۚ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ﴿١٢٦﴾ ﴾ الأعراف: ١٢٦، **ووجه الدلالة: أنهم** قالوا أولاً:﴿ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا ﴾ الأعراف: ١٢٦، ثم قالوا ثانيًا:﴿ وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ﴾ الأعراف: ١٢٦، فوجب أن يكون هذا الإسلام هو ذاك الإيمان وذلك يدل على أن أحدهما هو الآخر .

والاستدلال بالآية على الترادف استدلالٌ ضعيف؛ لأن هؤلاء كانوا مؤمنين مسلمين، ولا يلزم من ذلك الترادف بين الإيمان والإسلام، فغاية ما في الآية أن الله وصف السحرة بالإسلام والإيمان معًا[5]، وليس فيها ما يدل على أنهما اسمان لمفهوم واحد، ولا أن أحدهما هو الآخر؛ بل لو كانا مترادفين لكان هذا تكريرًا،[6] فبطل الاستدلال بالآية على الترادف.

ت- **كما أورد الرازي استدلالاً على الترادف -وأن الإسلام هو الإيمان-** قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾ الذاريات: ٣٥ – ٣٦، **ووجه الدلالة:** الاستثناء؛ فاستثناء المسلم من المؤمن، يدل على أن الإسلام يصدق عليه.

والجواب: أن الاحتجاج بالآية على الترادف احتجاجٌ ضعيف[7]؛ لوجوه:

---

(١)جامع العلوم والحكم١/١١٣-١١٤.

(٢)جامع العلوم والحكم١/١١٤.

(٣) انظر:مجموعة الفتاوى٧/٣٧٥-٣٧٦.

(٤) انظر: ابن الحنبلي وكتابه الرسالة الواضحة للشبل، ١/٣١٧.

(٥) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٢٦٢.

(٦) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٣٧٨.

(٧) انظر:معارج القبول٢/٧٥٦.

الأول: أن أهل البيت المخرج كانوا متصفين بالإيمان والإسلام، ولا يلزم من الاتصاف بهما الترادف[(١)] فاتفاق الاسمين هنا لخصوصية الحال، ولا يلزم ذلك في كل حال.[(٢)]

يقول ابن كثير-رحمه الله-:((احتج بهذه [الآية] من ذهب إلى رأي المعتزلة، ممن لا يفرق بين مسمى الإيمان والإسلام؛ لأنه أطلق عليهم المؤمنين والمسلمين. وهذا الاستدلال ضعيف؛ لأن هؤلاء كانوا قومًا مؤمنين، وعندنا أن كل مؤمن مسلم ولا ينعكس[(٣)] ، فاتفق الاسمان هاهنا لخصوصية الحال، ولا يلزم ذلك في كل حال))[(٤)] .

ويقول البغوي-رحمه الله-:((وصفهم الله تعالى بالإيمان والإسلام جميعًا؛ لأنه ما من مؤمن إلا وهو مسلم)).[(٥)]

الثاني: أنا لم نقل: إن الإسلام ضد[(٦)] الإيمان بحيث لا يجتمعان قطعًا، وإنما تصلح الآية حجة على من قال ذلك[(٧)]، وإنما قلنا: إنهما اسمان لمعنيين مختلفين[(٨)] ، فهما متغايران -بمعنى أنهما ليسا مترادفين بل بينهما فرق[(٩)]، وما هذه حاله لا يلزم من اجتماعه المماثلة ولا الاتحاد[(١٠)] .

الثالث:أنه يجوز أن يكون أهل ذلك البيت منهم مؤمن مخلص، ومنهم مسلم دونه في اليقين، فجاء حينئذٍ بأعم العبارتين[(١١)].

الرابع:في الآية وجه آخر، بيانه: أن الإخراج في قوله: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾ الذاريات: ٣٥، عبارة عن النجاة، فهو إخراج نجاة من العذاب، ولا ريب أن هذا مختص بالمؤمنين المتبعين للرسل ظاهرًا وباطنًا؛ لكن لما كان الموجود من المخرج (أي في واقع) : بيت من مسلمين، وإنما أوقع اسم الإسلام عليهم ووصفهم به دون الإيمان،

---

(١)انظر: تفسير البغوي٤/٢٣٢،تفسير ابن كثير٤/٢٣٦، شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق عميرة،٢/٧٥، و بتحقيق د. التركي و الأرنؤوط ٢/٥٣٥، معارج القبول٢/٧٥٦.

(٢)انظر:معارج القبول٢/٧٥٦.

(٣) مراده بعدم الانعكاس أنه ليس كل مسلم مؤمنًا، وهذا يراد به أحد أمرين:١-إما أن يراد به أنه ليس كل مسلم يكون مؤمنًا الإيمان المطلق الذي يستحق صاحبه الجنة بلا عذاب، وإن كان معه إيمانٌ يمنع الخلود في النار.٢-وإما أن يراد به ليس كل مسلم يكون مؤمنًا باطنًا، إذ قد يكون منافقًا. انظر: مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه٢/١١٤٣.

(٤) تفسير ابن كثير٤/٢٣٦.

(٥) تفسير البغوي٤/٢٣٢.

(٦) الضدان: أمران وجوديان، لا يمكن اجتماعهما في محل واحد، في وقت واحد، ولكنهما قد يرتفعان، كالسواد والبياض، فهما لا يجتمعان في نقطة واحدة معًا، وقد يرتفعان فيكون مكانهما الأصفر أو الأحمر، والضدان أحد أقسام تباين المقابلة، انظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي٤٣-٤٥.

(٧) انظر: العواصم والقواصم ٩/٣١٣.و انظر كذلك: مجموعة الفتاوى٧/٣٣٥-٣٣٦.

(٨) المختلفان: أمران متباينان في ذاتيهما، لكن ليس بينهما غاية المنافاة، بمعنى أنه يمكن اجتماعهما في ذات واحدة، كالسواد والحلاوة، فحقيقتهما مختلفتان، ولكن يمكن اجتماعهما في ذات واحدة كالتمرة السوداء، فهي جامعة بين الحلاوة والسواد، انظر:آداب البحث والمناظرة٤٢.

(٩)انظر: الإبانة الصغرى١٠٩-١١٠، مجموعة الفتاوى٧/٣٦٩.

(١٠)انظر: العواصم والقواصم ٩/٣١٣.

(١١) العواصم والقواصم٩/٣١٤.

فقال مسلمين –و لم يقل مؤمنين– في قوله تعالى: ﴿ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾ الذاريات: ٣٦؛ لأن امرأة لوط كانت من أهل هذا البيت، وهي مسلمة في الظاهر، فكانت في البيت الموجودين لا في القوم الناجيين، وقد أخبر سبحانه أنها كانت تدل قومها على أضيافه وقلبها معهم، فكانت من أهل البيت المسلمين ظاهرًا، وليست من المؤمنين الناجين.

وبهذا خرج الجواب عن السؤال المشهور، وهو: أن الإسلام أعمُّ من الإيمان، فكيف استثنَى الأعمَّ من الأخص، وقاعدة الاستثناء تقتضي العكس؟ وتبينَ أن المسلمين مُستثنَيْنَ مما وقع عليه فعل الوجود، والمؤمنين غير مستثنين منهم، بل هم الـــمُخرَجون الناجون[1] .

يقول شيخ الإسلام–رَحِمَهُ اللَّهُ–:((وقد ظن طائفة من الناس أن هذه الآية تقتضي أن مسمى الإيمـــان والإســـلام واحد....وليس كذلك؛...لأن الله أخبر أنه أخرج من كان فيها مؤمنًا، وأنه لم يجد إلا أهل بيت من المسلمين؛ وذلك لأن امرأة لوط كانت في أهل البيت الموجودين، و لم تكن من المخرجين الذين نجوا؛ بل كانت من الغابرين الباقين في العذاب، وكانت في الظاهر مع زوجها على دينه، وفي الباطن مع قومها على دينهم خائنة لزوجها تدل قومها علـــى أضيافه، كما قال الله تعالى فيهـــا: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا ﴾ التحريم: ١٠،......

والمقصود أن امرأة لوط لم تكن مؤمنة، و لم تكن من الناجين المخرجين، فلم تدخل في قوله: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾ الذاريات: ٣٥، وكانت من أهل البيت المسلمين وممن وجد فيه؛ ولهذا قـــال تعـــالى: ﴿ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾ الـــذاريات: ٣٦، وبهذا تظهر حكمة القرآن؛ حيث ذكر الإيمان لما أخبر بالإخراج، وذكر الإسلام لما أخـــبر بالوجود))[2] .

إذا تقرر ذلك، فقد بطل الاستدلال بالآية على الترادف.

الجانب الرابع: الرد على إخراج الرازي العمل عن مسمى الدين والإسلام والإيمان، وزعمه بأن الدين ما كان ناقصًا البتة؛ بل كان أبدًا كاملاً:

أ–مع موافقة ابن الخطيب لقول من قال بالترادف من السلف[3] والمعتزلة[4]، إلا أن هذه الموافقة موافقـــة لفظية؛ لمخالفته لهم مخالفة جذرية بإخراجه العمل عن مسمى الدين والإيمان، وجعله إياه من الآثار والنتائج!!

---

(١) انظر: الرسالة التبوكية ٨٢–٨٣، طبعة أخرى باسم زاد المهاجر ١٣٥–١٣٦، وانظر: تفسير القرآن الكريم، الحجرات– الحديد، لابن عثيمين ١٥٠–١٥١.

(٢)مجموعة الفتاوى٧/٤٧٣–٤٧٤.

(٣)انظر: تعظيم قدر الصلاة المروزي، حيث عقد بابًا في أن الإيمان والإسلام قول وعمل،١/٢٠٩ وما بعدها. وانظر من الكتاب نفســـه: ٢/٣١٢، ٣٢٧–٤٣٠،٣٢٨، الإيمان لابن منده، ١/٣٢١–٣٢٢، التمهيد لابن عبد البر، ٥/٧٨–٨٠، الإمام محمد بن نصـــر المـــروزي وجهوده في بيان عقيدة السلف والدفاع عنها، للنفيعي١٦٢–١٦٣ ،٢٠٠–٢١٠، عقيدة الإمام ابن عبد الـــبر، للغصـــن، ٤٥٤–٤٥٦، ٤٧٤–٤٧٥.

(٤)انظر:شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، ٧٠٥–٧٠٧، موقف شيخ الإسلام من المعتزلة، د.قدرية عبد الحميد،٥٩٠–٥٩٦.

يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ٥ ﴾ البينة: ٥، (احتج من قال: الإيمان (عبارة) عن مجموع القول والاعتقاد والعمل بهذه الآية، فقال: مجموع القول والفعل والعمل **هو الدين، والدين هو الإسلام، والإسلام هو الإيمان**؛ فإذًا مجموع القول والفعل والعمل هو الإيمان، لأنه تعالى ذكر في هذه الآية مجموع الثلاثة. ثم قال: ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ٥ ﴾ البينة: ٥، أي: وذلك المذكور هو دين القيمة **وإنما قلنا: إن الدين هو الإسلام**؛ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُ ﴾آل عمران: ١٩، **وإنما قلنا: إن الإسلام هو الإيمان**؛ لوجهين الأول: أن الإيمان لو كان غير الإسلام لما كان مقبولاً عند الله تعالى، لقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ ﴾ آل عمران: ٨٥، لكن الإيمان بالإجماع مقبول عند الله، فهو إذًا عين الإسلام، والثاني: قوله تعالى: ﴿ فَأَخۡرَجۡنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٣٥ فَمَا وَجَدۡنَا فِيهَا غَيۡرَ بَيۡتٖ مِّنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ٣٦ ﴾ الذاريات: ٣٥ – ٣٦، فاستثناء المسلم من المؤمن، يدل على أن الإسلام يصدق عليه، وإذا ثبتت هذه المقدمات، ظهر أن مجموع هذه الثلاثة؛ أعني القول والفعل والعمل هو الإيمان، وحينئذ يبطل قول من قال: **الإيمان اسم لمجرد المعرفة**، أو لمجرد الإقرار، أولهما معًا، **والجواب**: لم لا يجوز أن تكون الإشارة بقوله: ﴿ وَذَٰلِكَ ﴾ البينة: ٥، إلى الإخلاص فقط؟ والدليل عليه: أنا على هذا التقدير لا نحتاج إلى (الإضمار)، وأنتم تحتاجون إلى الإضمار، فتقولون: المراد: وذلك المذكور، ولا شك أن عدم الإضمار أولى، سلمنا أن قوله: ﴿ وَذَٰلِكَ ﴾ البينة: ٥، إشارة إلى مجموع ما تقدم، لكنه يدل على أن ذلك **المجموع هو الدين القيم، فلم قلتم: إن ذلك المجموع هو الدين**، وذلك لأن الدين غير، والدين القيم (**غير**)، فالدين (**القيم**) هو الدين الكامل (المستقل) بنفسه، وذلك إنما يكون إذا كان الدين حاصلاً، وكانت آثاره ونتائجه معه حاصلة أيضًا، وهي الصلاة والزكاة، **وإذا لم يوجد هذا المجموع، لم يكن الدين القيم حاصلاً، لكن لم قلتم: إن أصل الدين لا يكون حاصلاً**، والنزاع ما وقع إلا فيه؟! والله أعلم).

والحق الذي لا مرية فيه:

١- أن الأعمال داخلة في مسمى الدين والإيمان، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-: ((وأما " أهل السنة والجماعة " من الصحابة جميعهم، والتابعين، وأئمة أهل السنة وأهل الحديث، وجماهير الفقهاء....فاتفقوا على أن الإيمان والدين قول وعمل، هذا لفظ السلف من الصحابة وغيرهم))[(١)] فـ((الأعمال الصالحة كلها تدخل أيضًا في مسمى الدين والإيمان، ويدخل في القول قول القلب واللسان، وفي العمل عمل القلب والجوارح))[(٢)] .

ويقول ابن رجب-رحمه الله-:((الأعمال تدخل في مسمى الإسلام ومسمى الإيمان أيضًا))[(٣)].

(١)مجموعة الفتاوى١٢/٤٧١-٤٧٢.

(٢)مجموعة الفتاوى١٢/٤٧٢.

(٣) جامع العوم والحكم١/١٦٦، وانظر: معارج القبول٢/٧٥٨.

ويقول النووي[1]-رحمه الله-:((إن الطاعات تسمى إيمانًا ودينًا))[2].

ويقول حافظ حكمي[3]-رحمه الله-:((اعلم بأن الدين قول وعمل))[4]. ويقول:((الدين الذي بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه، ورضيه لأهل سمواته وأرضه، وأمر أن لا يُعبَدَ إلا به، ولا يقبَلُ من أحد سواه، ولا يرغَبُ عنه إلا من سَفِه نفسَه، ولا أحسنُ دينًا ممن التزمه واتبعه، هو: (قولٌ) أي: بالقلب واللسان، (وعملٌ) أي: بالقلب واللسان والجوارح)).[5]

٢- أن هذه الآية أحج آية على من أخرج العمل عن مسمى الدين والإيمان، فلو لم يكن عليهم من الدليل إلا قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ﴿٥﴾ ﴾ البينة: ٥، لكان كافيًا في الاستدلال[6]. يقول الإمام الشافعي-رحمه الله-:((ما يُحْتَجُّ عليهم-يعني أهل الإرجاء- بآية أحج من قوله عز وجل:﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ

---

(١)يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني، النووي، الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين: علامة بالفقه والحديث، مولده ووفاته في نوى (من قرى حوران، بسورية) وإليها نسبته، ولد في المحرم سنة إحدى وثلاثين وستمائة كان محققًا في علمه وفنونه، مدققًا في علمه وشؤونه، حافظًا لحديث رسول الله ﷺ، عارفًا بأنواعه من صحيحه وسقيمه، وغريب ألفاظه، واستنباط فقهه، حافظًا للمذهب وقواعده وأصوله وأقوال الصحابة والتابعين واختلاف العلماء ووفاقهم، سالكًا في ذلك طريقة السلف، قد صرف أوقاته كلها في أنواع العلم والعمل بالعلم، وكان يحاسب نفسه على الخطوة بعد الخطوة، مات في بلده نوى في رجب سنة سبع وسبعين وستمائة ودفن بها. من تصانيفه: كتاب رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، وكتاب الأربعون حديثًا النووية، وكتاب المنهاج في شرح مسلم، وكتاب التبيان في آداب حملة القرآن، وكتاب الأذكار، انظر: طبقات الشافعية لابن شهبة، ٢/١٩٤-٢٠٠، الأعلام للزركلي ٨/١٤٩-١٥٠.

(٢)شرح صحيح مسلم٢/٤٢٧.

(٣)الشيخ العلامة حافظ بن أحمد بن علي الحكمي، أحد علماء المملكة العربية السعودية السلفيين، ولد في شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤٢هـ، كان آية في الذكاء، عميق الفهم، سريع الحفظ لما يقرأ، على جانب كبير من الورع والكرم والعفة والتقوى، قويّ الإيمان، صداعًا بالحق، يأمر بالمعروف ويأتيه، وينهى عن المنكر ويبتعد عنه، لا تأخذه في الله لومة لائم، جُلّ وقته ملازم لتلاوة القرآن الكريم ، ومطالعة الكتب العلمية، بالإضافة إلى التدريس والتأليف والمذاكرة، توفي في الثامن عشر من شهر ذي الحجة سنة ١٣٧٧هـ بمكة المكرمة على إثر مرض ألمَّ به، وهو في ريعان شباب، إذ كان عمره آنذاك خمسًا وثلاثين سنة ونحو ثلاثة أشهر، ودفن بمكة المكرمة، له مؤلفات كثيرة منها: سلم الوصول، إلى علم الأصول في توحيد الله و اتباع الرسول ﷺ، معارج القبول، بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة، اللؤلؤ المكنون في أحوال الأسانيد والمتون، المنظومة الميمية في الوصايا والآداب العلمية. انظر: ترجمته في مقدمة كتابه معارج القبول بشرح سلم الوصول١/١٣-٢٨.

(٤)معارج القبول٢/٧٣٥.

(٥)معارج القبول٢/٧٣٥.

(٦) انظر:الانتصار في الرد على المعتزلة الأشرار٣/٧٦٠-٧٦١.

﴿ٱلْقَيِّمَةِ ۝٥﴾ البينة: ٥))[1]؛ ولهذا لما تكلم أناس وقالوا: إن الصلاة والزكاة ليستا من الدين، كان الرد عليهم بهذه الآية[2].

والعجب أن الرازي أقرَّ بأن هذه الآية أقوى دليل استدل به من يرى أن الأعمال من الدين، فقال في كتابه مناقب الإمام الشافعي بعد إيراده لقول الشافعي الآنف:(واعلم أنه لا دليل على هذا المذهب أقوى من ذلك).[3]

بل وأعجب من ذلك أنه في تفسيره لهذه الآية، وقبل إيراده للكلام السابق مباشرة بيّن أن الله ﷻ خطأ من حصّل العلم وأهمل العمل (وهم المرجئة الذين قالوا: لا يضر الذنب مع الإيمان، والله تعالى خطأهم في هذه الآية، وبين **أنه لا بد من العلم والإخلاص** في قوله: ﴿مُخْلِصِينَ﴾ البينة: ٥، **ومن العمل** في قوله: ﴿وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾البينة: ٥، ثم قال: ﴿وَذَٰلِكَ﴾ البينة: ٥، المجموع كله هو﴿دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ البينة: ٥، أي: البينة المستقيمة المعتدلة ، (فكما)[4] أن مجموع الأعضاء بدن واحد **كذا (هذا)**[5] **المجموع دين واحد)**[6]. ثم تجده بعد ذلك يتناقض فيحاول جاهدًا إبطال دلالة الآية**!!** فنعوذ بالله من عبد بلي بمخالفة الحق، وآثر هواه، ورد دين الله وشرائعه وسنة نبيه إلى نظره ورأيه واختياره، واستعمل اللجاج والخصومة؛ لكن ويأبى الله إلا أن يتم نوره[7] .

٣- إبطال ابن الخطيب لدلالة الآية على دخول العمل في مسمى الدين والإيمان **جعجعة لا طحن فيها؛** فقوله:(**والجواب** : لم لا يجوز أن تكون الإشارة بقوله : ﴿وَذَٰلِكَ﴾ البينة: ٥، إلى الإخلاص فقط؟ والدليل عليه: أنا على هذا التقدير لا نحتاج إلى (الإضمار)، وأنتم تحتاجون إلى الإضمار، فتقولون: المراد: وذلك المذكور، ولا شك أن عدم الإضمار أولى، سلمنا أن قوله: ﴿وَذَٰلِكَ﴾ البينة: ٥، إشارة إلى مجموع ما تقدم، لكنه يدل على أن ذلك **المجموع هو الدين القيم، فلم قلتم: إن ذلك المجموع هو الدين،** وذلك لأن الدين غير، والدين القيم(**غير**)، فالدين (**القيم**) هو الدين الكامل (المستقل) بنفسه، وذلك إنما يكون إذا

---

(١)انظر: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة –الكتاب الأول،((الإيمان))-٢/٨٢٦، آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم الرازي١٤٦-١٤٧، مناقب الشافعي للبيهقي١/٣٨٦-٣٨٧، مجموعة الفتاوى٧/٢٠٨-٢٠٩.

(٢)قال معقل بن عبيد الله العبسي: قدم علينا سالم الأفطس بالإرجاء فعرضه، فنفر منه أصحابنا نفارًا شديدًا ، وكان أشدهم نفارًا ميمون بن مهران، وعبد الملك بن مالك، فأما عبد الكريم فإنه عاهد الله أن لا يؤويه وإياه سقف بيت إلا المسجد، قال معقل: فحججتُ، فدخلتُ على عطاء بن أبي رباح في نفر من أصحابي، فإذا هو يقرأ سورة يوسف، قال: فسمعته قرأ هذا الحرف: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟﴾ يوسف: ١١٠، مخففة، قال: قلت: إن لي إليك حاجة؛ فأخلنا، ففعل، فأخبرته أن قومًا قبلنا قد أحدثوا وتكلموا، وقالوا: إن الصلاة والزكاة ليستا من الدين، قال: فقال: أوليس الله ﷻ يقول:﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ۝٥﴾ البينة: ٥، فالصلاة والزكاة من الدين، انظر: الإبانة الكبرى-الكتاب الأول،((الإيمان))-٢/٨٠٩-٨١٠.

(٣) مناقب الإمام الشافعي، للرازي١٣١.

(٤) في الطبعة المعتمدة(فكمال) والتصحيح من ط.المطبعة الأميرية٦/٥٩٩، وَ ط. المطبعة البهية المصرية٣٢/٤٧، والسياق يقتضيه!

(٥)في الطبعة المعتمدة (هو) والتصحيح من ط.المطبعة الأميرية٦/٥٩٩، وَ ط. المطبعة البهية المصرية٣٢/٤٧، وَ ط.دار الفكر٣٢/٤٧،والسياق يقتضيه!

(٦) التفسير الكبير(مج١١ ج٣٢ ص٤٧)بتصرف.

(٧)انظر: الإبانة الكبرى-الكتاب الأول،((الإيمان))-٢/٨٢٧.

كان الدين حاصلاً، وكانت آثاره ونتائجه معه حاصلة أيضًا، وهي الصلاة والزكاة، **وإذا لم يوجد هـذا المجموع، لم يكن الدين القيم حاصلاً، لكن لم قلتم: إن أصل الدين لا يكون حاصلاً**، والنزاع ما وقع إلا فيه؟ والله أعلم).

وقوله في موطن آخر:(أما قوله تعالى:﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴿٥﴾ ﴾ البينة: ٥، **فنقول: لا يمكن رجوعـه إلى مـا تقدم؛ لوجهين:**

أحدهما: أن "ذلك" لفظ الوحدان[1] ؛ فلا يجوز صرفه إلى الأمور الكثيرة.

والثاني: أنه من ألفاظ الذكران؛ فلا يجوز صرفه إلى إقامة الصلاة، وإذا كان كذلك: فلا بد من إضمار شيء آخر، وهو أن يقولوا: «ذلك الذي أمرتم به دين القيمة».

وإذا كان كذلك؛ فليسوا بأن يضمروا ذلك أولى منا بأن نضمر شيئًا آخر، وهو أن نقول: معنـاه: «أن ذلك الإخلاص أو ذلك التدين دين القيمة»، ويكون قوله تعـالى: ﴿ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾البينـة: ٥، دالاً علـى الإخلاص.

وإذا تعارض الاحتمالان: فعليهم الترجيح، وهو معنا، لأن إضمارهم يؤدي إلى تغيير اللغة، وإضـمارنا يؤدي إلى عدم التغيير)[2].

وما ذكره **غير مسلَّم**؛ بيان ذلك:

أولاً: أن رجوع اسم الإشارة المذكر المفرد إلى أشياء متعاطفة(أمور كثيرة)، وارد في مواطن كثيرة من القرآن، ومعروف في كلام العرب، فقد جرت العادة في كلام العرب الذي نزل به القرآن، وفي القرآن العظيم أن يكون اسم الإشارة بصيغة الإفراد، وترجع الإشارة إلى أشياء متعددة من اثنين فصاعدًا،[3] ومن ذلك:

- قوله تعـالى:﴿ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾البقـرة: ٦٨، أي:بين ذلك المذكور من الفارض والبكر، فأشار بـ«ذلك» إلى (اثنين).
- وقوله تعالى:﴿ وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴿٣٨﴾ ﴾ الفرقـان: ٣٨، فالإشـارة في قولـه:﴿ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ الفرقان: ٣٨، راجعة إلى عاد، وثمود، وأصحاب الرس، أي: بين ذلـك المـذكور[4]، فأشـار بـ«ذلك» إلى (أمور متعددة).
- وقوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴿٦٧﴾ ﴾ الفرقان: ٦٧، أي: بين ذلك المذكور من الإسراف والقتر، فأشار بـ«ذلك» إلى (اثنين).

---

(١) في المطبوع(الوجدان)بالجيم-وهو خطأ- وانظر: نهاية العقول(٢/ق٢٠٧/ب).

(٢)المحصول،ط.مؤسسة الرسالة١/٣١١، ط.المكتبة العصرية١/١٦٩.وانظر: نهاية العقول(٢/ق٢٠٧/ب-ق٢٠٨/أ).

(٣) انظر:العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، لمحمد لأمين الشنقيطي،١/٢٧١-٢٧٤.

(٤) أضواء البيان، ط.عالم الفوائد، ٣٥٩/٦، ط.دار الكتب العلمية٢١٨/٦.

●وقوله تعالى: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ الصف: ١١، أي: إيمانكم بالله ورسوله، وجهادكم في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم خيرٌ لكم،[1] فأشار بـ«ذلك» إلى (أمور متعددة).

●ومن أصرح الأدلة في ذلك؛ قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ الأنعام: ١٥١، فالإشارة مفردة، والمشار إليه كثير؛ لأنه شاملٌ لـ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ الأنعام: ١٥١، فالمعنى: ذلكم المذكور؛ لأن« ذا » إشارة إلى مفرد، والمشار إليه جماعة، وهذا معروف في كلام العرب أن يشيروا إلى التثنية أو الجمع بإشارة المفرد، والمقصود:(ذلكم المذكور). [2]

ونظيره من كلام العرب: قول الشاعر:

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى ... وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ[3]

أي: وكلا ذلك المذكور من الخير والشر، فأشار بـ«ذلك» إلى (اثنين). [4]

فاتضح أن كون الإشارة بصيغة الإفراد، ورجوعها إلى متعدد باعتبار المذكور، أسلوب عربي معروف.

---

(١) تفسير الطبري،٢٢/٦١٧.

(٢) انظر: العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير،٢/٥٠٠-٥٠١.

(٣)هذا البيت من قصيدة مطلعها:

يَا غُرَابَ الْبَيْنِ أَسْمَعْتَ فَقُلْ ... إِنَّمَا تَنْطِقُ شَيْئًا قَدْ فُعِلْ

أنشدها :عبد الله بن الزبعري بن قيس بن عدي، وهو أحد شعراء قريش المعدودين، كان يهجو المسلمين ويحرض عليهم كفار قريش في شعره، ثم أسلم بعد ذلك فقبل النبي ﷺ إسلامه، وقد قال هذه القصيدة في غزوة أحد-ولم يكن أسلم بعد- يفتخر بنصرة كفار قريش على المسلمين، والمدى: الغاية، والقبل: المواجهة والمقابلة، ومعنى البيت: أن كلاً من الخير والشر ملاقيه الإنسان في مستقبل أيامه. فرد عليه حسان بن ثابت رضي الله عنه في قصيدة مطلعها:

ذَهَبَتْ يَا ابْنَ الزِّبَعْرَى وَقْعَةٌ ... كَانَ مِنَّا الْفَضْلُ فِيهَا لَوْ عَدَلْ

وَلَقَدْ نِلْتُمْ وَنَلِنَا مِنْكُمُ ... وَكَذَاكَ الْحَرْبُ أَحْيَانًا دُوَلْ

انظر: السيرة النبوية لابن هشام ٣/١٣٦-١٣٨، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، لعبد الرحمن السهيلي٦/١٠٤-١٠٦، الأغاني للأصبهاني١٤/١٠-٢٤.

(٤) انظر: العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير،٢/٥٠٠-٥٠١ ،٥/٢١٤-٢١٥ أضواء البيان، ط.عالم الفوائد، ٦/٣٥٩-٣٦٠، ط.دار الكتب العلمية٦/٢١٨.

وقد أتى على هـــذا النســـق قولـــه تعـــالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ۝٥ ﴾ البينة: ٥، فالإشارة في الآية راجعة إلى جميع ما ذُكر، والمعنى ﴿ وَذَٰلِكَ ﴾ الذي أمروا به، هو ﴿ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ﴾ [(١)]، فـ«ذلك» عائدٌ إلى ما تقدم ذكره، وبهذا بطل قول ابن الخطيب **من أنه (لا يمكن رجوعه إلى ما تقدم).**

ثانيًا: أن المعرفة وحدها لا تكون دينًا، ولا إسلامًا، ولا إيمانًا؛ إذ لو كانت كذلك لصار إبليس وفرعون وأهل الكتاب والمشركون مسلمين مؤمنين[(٢)]، وللزم أن يكون الرجل مسلمًا ولو لم يتكلم بالشهادتين ولا أتى بشيء مـــن الأعمال المأمور بها،[(٣)] وبطلان هذا القول أظهر من أن يرد عليه.

ومن هنا فقد قال أبو عبيد-رحمه الله-:((ثم حدثت فرقة....ليست من أهل العلم ولا الدين، فقالوا: الإيمان معرفة بالقلوب بالله وحده، وإن لم يكن هناك قول ولا عمل! وهذا منسلخ عندنا من قول أهل الملل الحنفية؛ لمعارضته لكلام الله ورسوله ﷺ بالرد والتكذيب، ألا تسمع قوله: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ ﴾الآية، البقرة: ١٣٦؟ فجعل القول فرضًا حتمًا، كما جعل معرفته فرضًا، ولم يرض بأن يقول: اعرفوني بقلوبكم. ثم أوجب مع الإقرار الإيمان بالكتب والرسل كإيجاب الإيمان، ولم يجعل لأحد إيمانًا إلا بتصديق النبي ﷺ في كل ما جاء به، فقال:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ النساء: ١٣٦، وقال:﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ﴾ النساء: ٦٥، وقال: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡ ﴾البقرة: ١٤٦ – يعني: النبي ﷺ- فلم يجعل الله معرفتهم به إذ تركوا الشهادة له بألسنتهم إيمانًا...وزعمت هذه الفرقة: أن الله رضي عنهم بالمعرفة! ولو كان أمر الله ودينه على ما يقول هؤلاء ما عُرف الإسلامُ من الجاهلية، ولا فرقت الملل بعضها من بعض، إذ كان يرضى منهم بالدعوى على قلوبهم، غير إظهار الإقرار بما جاءت به النبوةُ، والبراءة مما سواها، وخلع الأنداد والآلهة بالألسنة بعد القلوب، ولو كان هذا يكون مؤمنًا، ثم شهد رجل بلسانه: أن الله ثانيَّ اثنين، كما يقول المجوس[(٤)] والزنادقة[(٥)]، أو ثالث ثلاثة كقول النصارى، وصلى

---

(١) تفسير البغوي٤/٦٦٢ ،وانظر: تفسيرالطبري٢٤/٥٥٤.

(٢)انظر: تعظيم قدر الصلاة٢/٤١٨-٤١٩، الانتصار في الرد على المعتزلة الأشرار٣/٧٩٥،شرح العقيدة الطحاوية، بتحقيق:د.التركي و الأرنؤوط٢/٥٠٦-٥٠٧، و بتحقيق عميرة ٢/٥١-٥٢، الإمام محمد بن نصر المروزي وجهوده في بيـــان عقيـــدة الســـلف والـــدفاع عنها١٥٦.

(٣) مجموعة الفتاوى٧/١٥٧-١٥٨.

(٤)المجوس: المجوسية ديانة وثنية ثنوية تقول بإلهين، النور والظلمة، فالنور مصدر الخير والظلمة مصدر الشر ، وهم عدة فرق، وقد نشأت المجوسية في بلاد الفرس، ومسائل المجوس كلها تدور على قاعدتين، إحداها: بيان سبب امتزاج النور بالظلمة، والثانية بيان سبب خـــلاص النور من الظلمة، وجعلوا الامتزاج مبدأً و الخلاص معادًا، ومن عقائدهم عبادة النار، والصلاة إلى الشمس، وعدم دفن المـــوتى في الأرض تعظيمًا لها، ولا يغتسلون بالماء تقديسًا له، إلا أن يستعملوا قبله بول البقر ونحوه، ولا يرون قتل الحيوانات ولا ذبحها، ويستحلون فـــروج المحارم. انظر: التبصير في الدين١٢٦، الملل ولنحل ١/٢٧٤-٢٨٩، تلبيس إبليس٧٨-٧٩، اعتقادات فـــرق المســـلمين والمشـــركين٨٦، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة٢/١١٣٩-١١٤١ .

(٥)الزندقة لفظ أعجمي معرب أُخذ من كلام الفرس، وكانت تطلق الزندقة على من يؤمن بكتاب المجوس، ثم توسعوا في استعمالها علـــى كل إنسان يتشكك في الدين، أو يجحد شيئًا مما ورد فيه، أو يقول بمقالة الكفار ويُؤمن ببعض عقائدهم، وقد انتشرت حركـــة الزندقـــة –المجوسية الأصل- في أول العصر العباسي، و تجلت في وضع الأحاديث المختلقة لإفساد الدين، وفي نظم الشعر الذي فيه مجاهرة بالتهتك =

للصليب، وعبدَ النيران، بعد أن يكون قلبه على المعرفة بالله، لكان يلزم قائل هذه المقالة أن يجعله مؤمنًا مستكملاً الإيمان؛ كإيمان الملائكة والنبيين! فهل يلفظ بهذا أحدٌ يعرف الله أو مؤمنٌ له بكتابٍ أو رسول ؟ وهذا عندنا كفرٌ لن يبلغه إبليسُ فمَن دونه من الكفار قط!))[1].

ثالثًا: تفسير الدين بالمعرفة قول مستحدث لم تعرفه العرب، ولا ذكره أئمة اللغة، و لم يرد في التفاسير المعتبرة؛ فالدين في الأصل فيه معنى: الإذلال والقهر، وفيه معنى: الذل والخضوع والطاعة والانقياد والاستسلام، يقال:دنته فدان، أي: قهرته فذل، ودان الله، أي: أطاع الله وأحبه وخافه، ودان لله، أي: خشع له وخضع وذلّ.[2]

وعليه فكلمة الدين عند العرب تشير إلى علاقة بين طرفين يعظم أحدهما الآخر، ويخضع له، ومادتها تدور على معنى لزوم الانقياد،[3] فالدين هو الطاعة اللازمة الدائمة،[4] وهو اسم لجميع ما يُعبد به الله[5].

يقول شيخ الإسلام–رحمه الله–:((..دين الله أن يدينه العباد ويدينون له فيعبدونه وحده ويطيعونه))[6]،((فالدين هو الطاعة والعبادة))[7].

ويقول: ((الدين فعل ما أمر الله به وترك ما نهى عنه...والذي أمر الله به نوعان: أحدهما: العمل الظاهر؛ وهو ما كان واجبًا أو مستحبًا، والثاني: العمل الباطن؛ وهو إخلاص الدين لله))[8].

ويقول: ((الدين: هو الطاعة والعبادة والخُلق، فهو الطاعة الدائمة اللازمة التي قد صارت عادةً وخُلُقًا، بخلاف الطاعة مرة واحدة؛ ولهذا فُسِّر الدين: بالعادة والخُلق، ويُفسر الخُلق: بالدين))،[9] وعليه فـ((الدين الحق: هو طاعة الله وعبادته، كما بَيَّنا أن الدين: هو الطاعة المعتادة التي صارت خُلُقًا)).[10]

=

والخلاعة، وبغض العرب والنيل منهم، والرفع من شأن العقل وتقديمه على النقل. انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة٢/١٠٦٥-١٠٦٦.

(١) كتاب الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام٥٩-٦٢.

(٢)انظر: معجم مقاييس اللغة،مادة(دين)،٢/٣١٩-٣٢٠، المفردات في غريب القرآن،مادة(دين)، ١٨١، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني٣/٧٣٠-٧٣١، مختار الصحاح، مادة(دين)،٢١٨،لسان العرب، مادة(دين)،٤/٤٦٠-٤٦٢، جامع الرسائل لابن تيمية، ٢/٢١٩، الداء والدواء لابن القيم،٤٧٦-٤٧٩، كشاف اصطلاحات الفنون، مادة(الدين)،٢/٣٠٥، المعجم الوسيط، مادة(دان)،٢/٣٠٧.

(٣) انظر:الدين، د.محمد عبد الله دراز ٣١-٣٢.

(٤) انظر: الداء والدواء٤٧٦.

(٥) انظر: عقائد الثلاث والسبعين فرقة١/٣٢٤، المعجم الوسيط٢/٣٠٧.

(٦)الفتاوى الكبرى٦/٥٦٦.

(٧)التدمرية لابن تيمية ١٦٩

(٨)مجموعة الفتاوى١٨/٢٤٩-٢٥٠.

(٩) جامع الرسائل لابن تيمية، ٢/٢١٨.

(١٠) جامع الرسائل لابن تيمية، ٢/٢٢٣.

ويقول: ((العمل الصالح هو عبادة الله وحده لا شريك له وهو الدين))[1].

إذا تقرر ما سبق فمن أين أتى الرازي بالتفريق بين الدين والدين القيم، وأن المعنى المذكور هو الدين القيم لا الدين !!.

رابعًا: أن معنى قوله تعالى:﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ۝ ﴾ البينة: ٥، أي: دين القائمين لله بالتوحيد، فهو الدين المستقيم الموصل إلى جنات النعيم، وما سواه فطرق موصلة إلى الجحيم.وعليه فالدين القيم هو: الدين الذي بعث الله به رسله، وشرعه لنفسه، ورضي به، وهو دين الأمة المستقيمة على الحق[2] .

وإنما أضاف الدين إلى القيمة، والدين هو القيم، وهو نعته لاختلاف اللفظين، فهو من إضافة الشيء إلى نفسه.[3]

يقول الفراء[4]–رحمه الله–:((﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ۝ ﴾ البينة: ٥ وهو مما يضاف إلى نفسه لاختلاف لفظيه)).[5]

خامسًا: أن أصل الدين هو عبادة الله وحده لا شريك له بما شرع.

يقول شيخ الإسلام–رحمه الله–:((**وأصل الدين** الذي بَعَث الله به رسله، وأنزل به كتبه: أن لا يُعبد إلا الله، وأن نعبده بما شرع، لا نعبده بالبدع)) [6].

ويقول: ((**وعبادة الله وحده هي أصل الدين**، وهو التوحيد الذي بعث الله به الرسل، وأنزل به الكتب، فقال تعالى:﴿ وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ۝ ﴾ الزخرف: ٤٥، وقال تعالى:﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ النحل: ٣٦، وقال تعالى:﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ۝ ﴾ الأنبياء: ٢٥)) [7].

ويقول: ((أصل الدين المقصود وهو توحيد الله وعبادته))[8].ومعقول في اللغة وعند العلماء أن عبادة الله هي:

---

(١)مجموعة الفتاوى١٩/١٧٠.

(٢)انظر: تفسير الطبري٢٤/٥٥٥، تفسير السمعاني٦/٢٦٤، تفسير البغوي٤/٦٦٢، تفسير السعدي٩٣٢.

(٣)انظر: تفسير الطبري٢٤/٥٥٤، تفسير البغوي٤/٦٦٢، فتح القدير للشوكاني٥/٥٨١.

(٤)أبو زكريا، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي مولاهم الكوفي النحوي، صاحب الكسائي. علامة، ثقة، إمامًا، شيخ النحاة، واللغويين والقراء، أمير المؤمنين في النحو، قال عنه سلمة: ''إني لأعجب من الفراء كيف يعظم الكسائي وهو أعلم بالنحو منه؟'' وورد عن ثعلب أنه قال: ''لولا الفراء، لما كانت عربية، ولسقطت؛ لأنه خلصها، ولأنها كانت تُتَنازَعُ ويَدَّعِيها كل أحد''. مات الفراء بطريق الحج سنة سبع ومئتين، وله ثلاث وستون سنة، رحمه الله، من تصانيفه: كتاب: " معاني القرآن ". انظر: سير أعلام النبلاء٧/٢٤٧-٢٤٨، ط. دار إحياء التراث العربي، البداية والنهاية١٠/٧٠١-٧٠٢.

(٥) معاني القرآن للفراء٣/٢٨٢.

(٦) الرد على الشاذلي لابن تيمية،١٧٩.

(٧)مجموعة الفتاوى٣/٣٩٧.

(٨)مجموعة الفتاوى٢٨/١٧٩.

التقرب إليه بطاعته، والاجتهاد في ذلك[1]، وعليه فإلغاء اعتبار الالتزام الظاهر (العمل) بالكلية من أصل الـدين هو عين ما قالت به المرجئة.[2]

والعجب من الرازي أن هذا المتفق عليه بين العباد الذي تطمئن إليه القلوب، وجاءت بإطلاقه النصوص أنكره، وذاك الذي ابتدعه، فلم يطلقه نص، ولا قاله إمام معتبر، ولا تصوره أحد إلا علم فساده بالبديهة، قاله وجعله **هو أصل الدين !!**.

سادسًا: إن سلمنا جدلاً أن المجموع في الآية هو دين القيم لا الدين؛ فما القول في قوله تعالى:﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخۡوَٰنُكُمۡ فِي ٱلدِّينِۗ ﴾التوبة: ١١.

وقوله :﴿ فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ وَخُذُوهُمۡ وَٱحۡصُرُوهُمۡ وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٖۚ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡۚ ﴾ التوبة: ٥.

وقولهﷺ :"ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن! قلن: **وما نقصان ديننا** وعقلنا يا رسول الله؟ قال: أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل؟ قلن: بلى، قال: فذلك من نقصان عقلها، **أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم؟ قلن: بلى، قال: فذلك من نقصان دينها** "[3]، وفي رواية مسلم: "**وتمكث الليالي ما تصلي، وتفطر في رمضان، فهذا نقصان الدين**"[4] فسمى الصلاة والصوم دينًا.

يقول ابن رجب-رحمه الله-تعليقًا على الحديث: ((فسر نقصان دينها بتركها الصوم والصلاة أيام حيضها؛ فـدل علـى دخول الصوم والصلاة في اسم الدين))[5] فأي بيان يكون أبين من هذا، وأي دليل على أن الدين قول وعمـل ، وأن الصلاة والزكاة من الدين يكون أدلّ من كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، وإجماع علماء المسلمين، وفقهائهم الذين لا تستوحش القلوب من ذكرهم، بل تطمئن إلى إتباعهم، واقتفاء آثارهم!![6] .

فظهر بذلك أن ما ذكره ابن الخطيب ليس جوابًا عن الاستدلال؛ بل هو التزام المخالفة لظاهر النص، فقوله لا يستند إلى أصلٍ شرعي، ولا حجة لغة، وإنما يتماشى مع مذهبه فقط، وهذا مخالف لمراد الله ومراد رسوله ﷺ.

سابعًا: الذي ألجأ ابن الخطيب إلى تعريف الدين والإسلام والإيمان بالمعرفة:

---

(١) تعظيم قدر الصلاة١/١٩٤.

(٢) انظر:ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة، للقرني ٥٠-٥٣.

(٣)البخاري،كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم،٦٥.

(٤)مسلم كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات وبيان إطلاق لفظ الكفر على غـير الكفـر بـالله؛ ككفـر النعمـة والحقوق،١/٨٦-٨٧.

(٥) فتح الباري لابن رجب١/٩٧.

(٦) انظر: الإبانة الكبرى-الكتاب الأول،((الإيمان))-٢/٦٨٤.

١-تأثره بالفلاسفة في أحد أصولهم الفاسدة، وهو: ظنهم **أن كمال الإنسان ونهايته هو مجـــرد أن يعلـــم**، والعبادة والأخلاق إنما هي وسائل محضة إلى مجرد العلم؛ ولهذا يرون ذلك ساقطًا عمن حصّل المقصود[١] .

ولا ريب أن تعريف ابن الخطيب الدين والإسلام والإيمان بالمعرفة تأثرٌ بهم؛ فقد ظنّ أن لب اللب ومقصود المقصود إنما هو معرفة الله تعالى، فالعلم هو المقصود وهو **النهاية**، **أما** العمل فوسيلة وهو البداية؛ **فليس هو بنفسه كمالٌ للنفس، ولا جزء من الموجب للسعادة بل هو متعة للنفس ووسيلة إلى كمالها**؛ فجعل الكمال في نفس العلم وإن لم يصدقه قول ولا عمل ولا غير ذلك مما هو من أصول الإيمان ولوازمه. [٢]

ولهذا تجده استخف بجنس العبادة والعمل، فأخرجها عن مسمى الدين والإيمان، لكون ذلك عنده إنمـــا هـــو وسيلة مقصودها تهذيب النفس وإعدادها للحصول على المطلوب الأصلي، وهو العلم؛ **حتى تصير تلك النفس سعيدة**.

يقول ابن الخطيب: (تكميل الروح بمعرفة الله تعالى).[٣] ويقول: (المقصود الأشرف من جميع الشرائع والعبادات، معرفة ذات الله ومعرفة صفاته ومعرفة أفعاله)،[٤] إذ (كمال السعادة ليس إلا في معرفة ذات الله تعالى، ومعرفة صفاته، ومعرفة أفعاله).[٥]

ويقول: (المقصود من الصلاة حصول ذكر القلب)،[٦] فـ(الصلاة وسيلة...والمقصود أشرف من الوسيلة).[٧]

ويقول:(تحقيق القول في هذا الباب: أن المقصود من العبادة أن تصير المواظبة على تلك الأعمال **سببًا لاستحكام ذكر الله تعالى في القلب، حتى تصير تلك الروح سعيدة بحصول تلك المعرفة فيها** ....، لأنا بينا أن المقصود من العبـــادة رسوخ معرفة الله تعالى في القلب).[٨]

ويقول: (المقصود من العبادة هو المعرفة...، فظهر أن لب اللب ومقصود المقصود إنما هو معرفة الله تعالى)،[٩] وعليه (فالعمل هو البداية والعلم...هو **النهاية**)،[١٠] ولا غرو فإن الله (أمر بالطاعة لغرض العلم)[١١] .

---

(١) انظر: رسالة ابن سينا في سر الصلاة ضمن مجموعة رسائل ابن سينا ٥-١٧، وانظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية١٤٤-١٤٥، الرد على الشاذلي١٩٢-٢٠٩، جامع الرسائل لابن تيمية، ١٨٤/٢، موقف شيخ الإسلام من آراء الفلاسفة ومنهجه في عرضـــها، د.صـــالح الغامدي٥٤١-٥٥٣.

(٢)الرد على المنطقيين لابن تيمية١٤٥-١٤٦، وانظر: لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات للرازي٦٢-٦٣.

(٣)التفسير الكبير(مج١١ ج٣١ ص١٤٨).

(٤)التفسير الكبير(مج١١ ج٣٢ ص١٧٦-١٧٧).وانظر: التفسير الكبير (مـــج٤ ج١١ ص٨)، (مـــج٥ ج١٣ ص٨٩)، (مـــج٥ ج١٤ ص٢٧)، (مج٧ ج٢٠ ص٢١٤)، أسرار التنزيل، ط. ركابي ، ٥٩٣.

(٥)التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص١٢٩). وانظر: التفسير الكبير (مج١٠ ج٢٨ ص٢٠).

(٦)التفسير الكبير(مج١ ج١ ص٢٧١).

(٧)التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص١٨٨).وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٤ ص٥)،(مج٤ ج١١ ص٢٢٠).

(٨)التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ ص٢٢٤).وانظر: التفسير الكبير(مج ١ ج١ ص١٨٣)،(مج٤ ج١٠ ص١٧٠-١٧١).

(٩) أسرار التنزيل و أنوار التأويل للرازي، ط. ركابي ، ٧٢٤.

(١٠) التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ ص٢٥٠).

(١١)التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٢٠٦).

ويقول:(الذكر باللسان إن لم تحصل معه المعرفة بالقلب فهو ساقط، وإن حصلت معه المعرفة فتلك المعرفة لا تحصل إلا بالفكر[يقصد بالنظر والاستدلال]، فالذكر يكمل بالفكر **والفكر غني في كـــمال** حاله عن الذكر)[1]، إذ (الحاصل بسبب الفكر[أي المعرفة] سبب للقوة والكمال).[2] (ولا شك أن أكمل السعادات وأعظم القربات؛ إنما هو معرفة الله تعالى).[3]

وهنا يُقال: ليُعْلَم أنه كما أن العلم بالله مقصود، فعبادة الله –أيضًا– مقصودة، فلا يكفي النفس مجرد أن تعرف الله دون أن تحبه وتعبده، فلا تكمل نفسٌ قط إلا بعبادة الله وحده لا شريك له، والعبادة تجمع معرفته ومحبتـــه والعبودية له، وبهذا بعث الله الرسل وأنزل الكتب[4] **وعليه فتحقيق الكمال الإنساني إنما يتم بأمرين مــتلازمين لا يمكن الفصل بينهما، هما معرفة الله تعالى وعبادته.**[5]

ومن هنا يقول شيخ الإسلام–رَحِمَهُ اللهُ–:((وهؤلاء المتفلسفة أمرهم على أصلين فاسدين: أحـــدهما: أن كمـــال الإنسان ونهايته هو مجرد أن يعلم الوجود على ما هو عليه، وجعلوا جنس الأخلاق والعبادات والأعمال ونحو ذلك، إنما يطلب لكونه وسيلة إلى المعرفة فقط، فهي تقصد قصد الوسائل فقط، كما تركب الإبل وتقطع المسافات لأجل الحج، ولهذا استخف هؤلاء بجنس المحبة والإرادة والعبادة والعمل، لكون ذلك عندهم إنما مقصوده تهذيب النفس وإعـــدادها لحصول ما هو عندهم العلم))[6]، ((فطائفة من الناس توافقهم على الأصل الأول دون الثاني، وهو من يظن أن كمال النفس وغايته هو مجرد العلم،و..هو قريب من مذهب جهم بن صفوان ومن وافقه،...الذي يجعل الإيمان مجرد العلـــم بالله))[7]. فـــ((قول جهم ومن وافقه : إن الإيمان مجرد العلم والتصديق، وهو بذلك وحده يستحق الثواب والسعادة، يشبه قول من قال من الفلاسفة المشائين[8] وأتباعهم:

---

(١)لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات للرازي٦٣.

(٢)لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات للرازي٦٣.

(٣)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ ص٧٠). وانظر: التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ ص٩٠)، شرح الإشارات٤٤٥، النفس وخلودها عند فخـــر الدين الرازي٣٧٤.

(٤) انظر: الرد على الشاذلي لابن تيمية،٢٠٥ ،الرد على المنطقيين لابن تيمية١٤٤-١٤٥،

(٥) انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح٦/٢٣-٣٢، موقف شيخ الإسلام من آراء الفلاسفة ومنهجـــه في عرضـــها، د.صـــالح الغامدي ٥٤٨ -٥٤٩.

(٦) الرد على الشاذلي١٩٢، وانظر منه:١٩٧.

(٧) الرد على الشاذلي ١٩٨.وانظر: جامع الرسائل لابن تيمية، ٢/١٨٤-١٨٥.

(٨)المقصود بهم أتباع أرسطو الذي عاش مابين٣٨٤-٣٢٢ق.م، وهو من أهل مقدونة من بلاد الروم من تلاميذ أفلاطون، سموا بـــذلك لأن أرسطو كان يعلم الحكمة وهو ماش تحت الرواق المظلل له من حر الشمس، وكان تلاميـــذه يمشـــون خلفـــه. انظـــر: موســـوعة الفلسفة١/٩٨-٩٩، معجم ألفاظ العقيدة للفالح٢٧٥.

إن سعادة الإنسان في مجرد أن يعلم الوجود على ما هو عليه[(١)][(٢)]،....**وليس صلاح الإنسان في مجرد أن يعلم الحق، دون ألا يحبه ويريده ويتبعه. كما أنه ليس سعادته في أن يكون عالما بالله، مقرًا بما يستحقه، دون أن يكون محبًا لله، عابدًا لله، مطيعًا لله))**،[(٣)] **((فكمال النفس ليس في مجرد العلم بل لا بد مع العلم بالله من محبته وعبادته والإنابة إليه))** [(٤)].

ويقول:((وأما حصول السعادة بمجرد ما يدَّعيه هؤلاء من العلم، أو العلم والأخلاق، فهذا باطل معلوم الفساد، مع أنه ليس لهم عليه دليل صحيح، ولما كان أصل هؤلاء: أن العبادات والأخلاق إنما هي وسائل إلى مجرد العلم، كان المصنفون على طريقتهم في الفلسفة كابن سينا[(٥)] والرازي في "المباحث المشرقية"[(٦)] وغيرها، يجعلون الكلام

---

(١) لكن جهمًا وأتباعه خيرٌ من الفلاسفة فإنهم جعلوا الكمال معرفة الله، والفلاسفة جعلوا الكمال معرفة الوجود المطلق، وعليه فقول جهم وأتباعه خيرٌ من قول الفلاسفة من جهتين: من جهة أن ما عندهم من العلم بالله أكثر وأصلح مما عند هؤلاء، ومن جهة أن الأعمال عندهم لها ثواب وعقاب، ومن جهة أن لهم من المعرفة بكتاب الله وملائكته ورسله وغير ذلك ما ليس لهؤلاء، ومع هذا فقد ذم السلف والأئمة جهمًا وأتباعه؛ فكيف يكون هؤلاء عند سلف الأمة وأئمتها!! انظر: الرد على الشاذلي١٩٨، الرد على المنطقيين١٤٥-١٤٦، جامع الرسائل لابن تيمية ١٨٤/٢-١٨٥.

(٢)انظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا٣٢/٤، النجاة في المنطق والإلهيات لابن سينا١٥٢/٢.

(٣)مجموعة الفتاوى٥٨٦/٧.

(٤)مجموعة الفتاوى٩٥/٢. وانظر: جامع الرسائل لابن تيمية ١٨٥/٢.

(٥)الفيلسوف، أبو علي، الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا، البلخي ثم البخاري، صاحب التصانيف في الطب والفلسفة والمنطق، كان ابن سينا آية في الذكاء، وهو رأس الفلاسفة الإسلاميين الذين مشوا خلف العقول، وخالفوا الرسول ﷺ، ولد في صفر سنة سبعين وثلاثمائة، وتوفي في شهر رمضان، سنة ثمان وعشرين وأربعمائة، وقد حصر الغزالي كلامه في مقاصد الفلاسفة، ثم رد عليه في تهافت الفلاسفة في عشرين مجلسًا له، كفره في ثلاث منها، وهي قوله: بقدم العالم، وعدم المعاد الجسماني، وأن الله لا يعلم الجزئيات، وبدعه في البواقي، ويقال: إنه تاب عند الموت فالله أعلم، صنف نحو مئة كتاب، بين مطول ومختصر، من مصنفاته: القانون، والشفا، والنجاة، والإشارات، وسلامان، وإنسان، وحي بن يقظان، وغير ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء ٢٤١/١٢-٢٤٣، ط. دار إحياء التراث العربي، البداية والنهاية ١٢/ ٤٨٨-٤٨٩، الأعلام للزركلي ٢٤١/٢-٢٤٢.

(٦) انظر: رسالة في أقسام العلوم العقلية(ضمن تسع رسائل في الحكمة)لابن سينا، ١٠٧-١٠٨، المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات للرازي٥٠٩/١-٥١١، لوامع البينات للرازي ٢٧٣. ويجدر التنبيه على أن الرازي في مباحثه المشرقية قال بقول الفلاسفة الذين غاية ما عندهم في العبادات، والأخلاق، والحكمة العملية، أنهم رأوا النفس فيها شهوة وغضب من حيث القوة العملية، ولها نظر من جهة القوة العلمية، فقالوا: كمال الشهوة في العفة، وكمال الغضب في الحلم والشجاعة، وكمال القوة النظرية في العلم، والتوسط في جميع ذلك بين الإفراط والتفريط هو العدل، وهذه الثلاث تطلب لتكميل النفس بالحكمة النظرية العلمية، فصار الكمال عندهم في تحقيق هذه الأمور: العفة، والشجاعة والعدل والعلم، وما ذكروه من الحكمة العملية، ليس فيها من الأعمال ما تسعد به النفوس، وتنجو من العذاب، كما أن ما ذكروه من الحكمة النظرية، ليس فيها الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر. فليس عندهم من العلم ما تهتدي به النفوس، ولا من الأخلاق ما هو دين حق، ولهذا لم يكونوا داخلين في أهل السعادة في الآخرة المذكورين في قوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢﴾ البقرة: ٦٢ ، وهم في تقريرهم هذا لم يثبتوا خاصية النفس التي هي محبة الله وتوحيده بل ولا عرفوا ذلك ،كما لم يكن عندهم من العلم بالله إلا قليل مع كثير من الباطل، والحق أن عبادة الله وحده لا شريك له هي الغاية التي فيها صلاح النفس؛ فلا صلاح للنفس ولا كمال لها إلا في ذلك، وبدون =

في الأخلاق والسياسات المترلية و البدنية تنتظمُ الكلامَ في الشرائع الإلهية التي جاء بها الأنبياء، كالمباني الخمس من الصلاة والزكاة والصيام والحج، فيجعلون هذه وأمثالها تتعلق بعلوم الأخلاق والسياسات. ومقصود ذلك إما سياسة الأخلاق، وإما سياسة العالم للعدل في الدنيا ودفع ظلم بعضهم عن بعض، **لا لأن ذلك يوجب السعادة في الآخرة، ولا جزء من الموجب للسعادة، ولا هو بنفسه كمالٌ للنفس، بل هو متعة للنفس ووسيلة إلى كمالها**))[1]، ((والمقصود هنا التنبيه على أصول أقوال الناس، ومنشأ ضلال الضالين؛ **لِيُعْرَف ذلك فيُزْهَد فيه، ويُرْغَب في الصراط المستقيم**، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين... **فليُعْلَم أنه كما أن العلم بالله مقصود، فمحبة الله –أيضًا– مقصودة، فلا يكفي النفس مجرد أن تعرف الله دون أن تحبه وتعبده، وهذا أصل ملة إبراهيم الخليل إمام** الحنفاء الذي اتخذه الله خليلاً.... وقد قال تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ الذاريات: ٥٦، والعبادة تتضمن كمال المحبة له وكمال الذل له، فلو قدر أن الإنسان عَلِم كلَّ عِلْم، و لم يكن مُحِبًا لله عابدًا له، كان شقيًا معذبًا، و لم يكن سعيدًا في الآخرة، ولا ناجيًا من عذاب الله. والله تعالى أرسل جميع الرسل يدعون إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وعبادته تتضمن محبته و تعظيمه ومعرفته))[2]، ((فلا بد من عِلم و لا بد من عمل، وأن يكون كلاهما موافقًا لما جاء به الرسول، فيجب العلم والعمل والاعتصام بالكتاب والسنة، ولهذا قال من **قال من السلف: الدين قولٌ وعملٌ وموافقة السنة. ولفظ بعضهم: لا ينفع قولٌ إلا بعمل، ولا ينفع قولٌ وعملٌ إلا بمتابعة السنة**[3]، وقد قال تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ فاطر: ١٠، ولهذا كان مذهب الصحابة وجماهير السلف من التابعين لهم بإحسان وعلماء المسلمين أن الإيمان قولٌ وعمل، أي قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح......وقد كان جهم ومن وافقه يقولون: إن الإيمان مجرد تصديق القلب أو مجرد معرفة القلب،...وهو من جنس أقوال الفلاسفة: إن كمال النفس في مجرد أن تعلم))[4]؛ ولهذا كان((قول الجهمية وهؤلاء الفلاسفة...متقاربان..في " مسائل الإيمان "))[5]، ((والحق المبين: **أن كمال الإنسان أن يعبد الله علمًا وعملاً** كما أمره ربه، وهؤلاء هم عباد الله، وهم المؤمنون والمسلمون، وهم أولياء الله المتقون، وحزب الله المفلحون، وجند الله الغالبون، وهم أهل العلم النافع والعمل الصالح، وهم الذين زكوا نفوسهم وكملوها، كملوا القوة النظرية العلمية، والقوة الإرادية العملية))[6] .

=

ذلك تكون فاسدة لا صلاح لها، انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية٦/٢٣-٣٢، موسوعة الفلسفة،د.عبد الرحمن بدوي١/١٢٣-١٢٤، موقف شيخ الإسلام من آراء الفلاسفة ومنهجه في عرضها، د.صالح الغامدي٥٤١- ٥٥٣.

(١)الرد على الشاذلي٢٠٣. وانظر: مجموعة الفتاوى٢/٩٤-٩٥.

(٢)الرد على الشاذلي٢٠٥.

(٣)انظر:الشريعة للآجري٢/٦٣٨-٦٣٩، أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة١/٦٤.

(٤)الرد على الشاذلي٢٠٨-٢٠٩، وانظر: ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، د.سفر الحوالي، ٢٦٨-٢٦٩.

(٥)مجموعة الفتاوى٧/٥٨٥-٥٨٦، وانظر: الرد على الشاذلي١٩٩.

(٦)مجموعة الفتاوى٢/٩٦-٩٧. وانظر: جامع الرسائل لابن تيمية ٢/١٨٨-١٨٩.

ويقول: ((إن الله **أمر بعبادته التي هي كمال النفوس وصلاحها** وغايتها ونهايتها، **لم يقتصر على مجرد الإقرار به))**[1].

٢-ظنه أن الدين الحق قائم على النظر والعلم فقط دون العمل والعبادة، وقد سلك في ذلك طريقة البحث والنظر والتفكر في الكلام والفلسفة من غير اعتبار بالكتاب والسنة!!

يقول الرازي:(**الدين الحق لا سبيل إليه إلا بالنظر**)[2] فلا بد أن (يقدم المرء على النظر والاستدلال،..ليفوز بالدين الحق)[3]. ويقول: (لا يمكن تصحيح الدين إلا بالدليل والنظر والاستدلال)[4]؛ لأن (معرفة الله تعالى واجبة، ولا يمكن تحصيلها إلا بالنظر).[5] ويقول:(لا طريق إلى معرفة الله تعالى إلا بالنظر والاستدلال)[6]. فإن(**الاحتياج إلى الكتاب إنما يكون في معرفة الأحكام والشرائع لا في معرفة ذات الله وصفاته**).[7]

والحق: أن الدين الحق لا سبيل إليه إلا بالعلم والعمل، ولابد أن يوزن العلم والعمل بالكتاب والسنة، ومن هنا يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-: ((فمن سلك طريقة العلم فقط، وأعرض عن إتباع السنة في علمه ولم يَزِنْه بالكتاب والسنة، وأعرض عن العمل الواجب، مثل أهل البدع والفجور من نُظَّار أهل الكلام والفلسفة؛ فقد زاغ من هذين الوجهين:))[8] ((من جهة اجتزائه بأحد الواجبين عن الآخر، ومن جهة خروجه في ذلك عن متابعة الكتاب والسنة. فإن الله بعث محمدًا بالحق، وهدى به الناسَ من الظلمات إلى النور، فأمرَ المؤمنين بما يُحَصِّل لهم الفلاح من العلم النافع والعمل الصالح، فكلٌّ من هذين واجب، وهذا معنى قول السلف: الإيمان قولٌ وعملٌ. فلا بدَّ من علمٍ ولابدَّ من عمل، وكلاهما واجب في الجملة، فمن ظنَّ أنه بالعلم ينال المطلوب بدون العمل الواجب فقد غلط. ومن ظنَّ أنه بالعمل ينال المطلوب بدون العلم الواجب فقد غلط. وكلٌّ منهما لا بدَّ أن يزن عمله وعلمه بالكتاب والسنة)) [9].

ب-الرد على زعم الرازي بأن(الدين ما كان ناقصًا البتة، بل كان أبدًا كاملاً):

لما تقرر عند ابن الخطيب أن الإيمان والدين هو المعرفة، وأن جميع الأعمال والأقوال الصالحة ليست داخلة في مسمى الدين والإيمان، جاء قوله: (الدين ما كان ناقصًا البتة، بل كان أبدًا كاملاً) متسقًا مع هذا المبدأ.

---

(١)مجموعة الفتاوى١٢/٢.

(٢)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ ص١٢) وانظر: المحصل، ط.مكتبة دار التراث، ١٢١.

(٣)التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ ص٩١).

(٤)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ ص٤٤) وانظر: التفسير الكبير (مج٩ ج٢٦ ص١٦٨).

(٥)المحصل، ط.مكتبة دار التراث، ١٣٠.

(٦) التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٨٧) وانظر: التفسير الكبير (مج٥ ج١٣ ص٥٦)، الإشارة في علم الكلام للرازي٢٥.

(٧)أسرار التنزيل، ط. ركابي، ٤٠. طبعة أخرى، ط. دار المسلم. ص٢١.

(٨) الرد على الشاذلي٢٩-٣٠.

(٩)الرد على الشاذلي٢٩.

والحق أن الأقوال و الأعمال الصالحة كلها تدخل في مسمى الدين والإيمان، [1] فالطاعات كلها دين[2]، ولما كانت الأعمال الشرعية فرضت شيئًا فشيئًا كان مسمى الدين والإيمان في أول الإسلام ليس هو مسماه في آخر زمان النبوة؛ بل مسماه في الآخر أكمل؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ المائدة: ٣، فأخبر أنه إنما أكمل الدين في آخر الإسلام في حجة النبيّ ﷺ[3]، ولهذا قال الإمام أحمد-رَحِمَهُ اللهُ-:((كان بدء الإيمان في أول الإسلام ناقصًا فجعل يتم))[4].

وزَعْمُ ابن الخطيب أنه ما كان ناقصًا البتة بل كان أبدًا كاملاً، يعني: أن الدين كان كاملاً قبل حجة الوداع بعشرين سنة، من أول ما نزل عليه الوحي بمكة، وهذا مخالف لما دل عليه الكتاب!![5]

يقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللهُ-:((فمسمى الإيمان والدين في أول الإسلام ليس هو مسماه في آخر زمان النبوة؛ بل مسماه في الآخر أكمل؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ المائدة: ٣))[6] .

وبعد مناقشة مسلك الترادف عند ابن الخطيب، **أود التنبيه على أن ابن الخطيب جمع في هذا المسلك بين القول بأن:**

١-الإسلام الشرعي هو الإيمان، فمسمى الإسلام والإيمان واحد.

٢-الأعمال الظاهرة ليست داخلة في مسمى الإسلام والإيمان والدين.

٣-المعرفة تجزئ عن القول والعمل.

فحاصل قوله: أن الإسلام والإيمان والدين شيء واحد هو المعرفة، فمن أتى بذلك فهو مؤمن تام الإيمان[7]؛ **فجاء بما يخالف الشرعة والمنقول، ويعلم بطلانه ببداهة العقول!!**

---

(١)انظر:مجموعة الفتاوى٤٧٢/١٢.

(٢)انظر:تعظيم قدر الصلاة١٩٤/١.

(٣)انظر: الإيمان لأبي عبيد١١-١٢، تعظيم قدر الصلاة١٩٧/١-٢٠٢، مجموعة الفتاوى٢٠٧/٧-٢٠٨، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام١٤٨.

(٤)انظر:مسائل الإمام أحمد برواية ابن هانئ،١٦٢/٢، المسائل المروية عن الإمام أحمد٩٨/١، وانظر: مجموعة الفتاوى٥١٨/٧-٥١٩، ٤٧٥/١٢.

(٥)انظر: تعظيم قدر الصلاة٢٠١/١، مجموعة الفتاوى/٧ ٢٠٧-٢٠٨.

(٦)مجموعة الفتاوى٤٧٥/١٢.

(٧) وهو حاصل قول الجهمية انظر: مجموعة الفتاوى٣٠٧/٧-٣٠٨، ٣٧٢، ٣٨٥.

المسلك الثاني: مسلك التغاير؛ بيانه، والنقد المتوجه عليه:

أ–بيانه:

أثبت ابن الخطيب التغاير بين الإسلام والإيمان في المفهوم، والاتحاد بينهما في الوجود- فالمؤمن والمسلم واحد ليس معنىً، ولكن وجودًا- وقد عبر عن ذلك بقوله: (**الإسلام أعم**، لكن العام في صورة الخاص متحد مع الخاص، ولا يكون أمرًا آخر غيره،..**فالعام والخاص مختلفان في العموم متحدان في الوجود فكذلك المؤمن والمسلم**).

وبقوله: (**والحق أن المسلم أعم من المؤمن، وإطلاق العام على الخاص لا مانع منه، فإذا سمي المؤمن مسلمًا لا يدل على اتحاد مفهوميهما**).

فـ(**الإسلام أعم**) لأن (**الإسلام هو الانقياد لجميع ما ورد الشرع به والتزامه**). و(الطاعات المعتبرة ، ..هي الإيمان والصلاة والزكاة)[1] و(**الإيمان هو التصديق**).

وعليه:

١- فالإسلام هو الانقياد بفعل كل طاعة، فهو شامل لكل الطاعات(التصديق (الإيمان)، الفروض، النوافل)

٢- الإيمان خصلة من خصال الإسلام.

يؤيد ذلك قوله:(**الإيمان لا يحصل إلا بالقلب**)، (**الإيمان من عمل القلب لا غير**)[2]، (**الإيمان صفة القلب**)[3]، لأنه (عمل باطن)[4]؛ **فهو**(**المعرفة والتصديق بالقلب**) **إذ** (**الإيمان** .. عبارة عن صيرورة القلب **عارفًا بأن واجب الوجود لذاته واحد، وأن ما سواه محدث مخلوق تحت تدبيره وقهره وتصرفه**). وعليه فـ(محل الإيمان هو القلب)[5].

أما (**الإسلام** [فهو]عبارة عن الاستسلام، وهو إشارة إلى الانقياد للتكاليف الصادرة عن الله تعالى، وإظهار الخضوع وترك التمرد)، فـ(الإسلام بمعنى الانقياد)[6]، (والانقياد قد يحصل بالقلب وقد يحصل باللسان) ، (فهو إسلام النفس لطاعة الله...بالانقياد والخضوع وإذلال النفس في طاعته وتجنب معاصيه)[7].أي: (الانقياد لله تعالى في جميع تكاليفه)،[8] بـ(**الإتيان بالطاعات وترك المحظورات**، وذلك لأن مذهبنا أن الإيمان باق مع الاشتغال بالمعاصي).

---

(١)التفسير الكبير(مج٧ج١٩ص١٢٥).

(٢)التفسير الكبير(مج١٠ج٢٨ص١٤٢)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ج٢ص٢٣)، (مج١٠ج٢٨ص١٤٠-١٤١).

(٣) التفسير الكبير(مج٢ج٥ص١٠٢)، وانظر:المسائل الخمسون في أصول الدين للرازي،٧٠.

(٤)التفسير الكبير(مج٩ ج ٢٥ ص٢٦٥).

(٥)التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ ص١٢٣). وانظر: التفسير الكبير(مج٦ ج ١٦ ص٧٧).أسرار التنزيل، ط. ركابي، ٧٠٧-٧٠٨.

(٦)التفسير الكبير(مج١٠ج٢٨ص١٤١).

(٧)التفسير الكبير(مج٢ج٤ص٣-٤).

(٨) التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ ص٣٤). وانظر: التفسير الكبير(مج٩ ج ٢٥ ص٢١٠).

وبناءً على تقريره السابق، فقد جعل الإسلام أعلى المقامات، يقول في تفسيره لقوله تعالى:﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ﴾آل عمران: ٢٠، (﴿أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ ﴾ آل عمران: ٢٠، **أي: أسلمت نفسي لله، وليس في العبادة مقام أعلى من إسلام النفس لله؛ فيصير كأنه موقوف على عبادته، عادل عن كل ما سواه)** [١].

وقد مثل ابن الخطيب العلاقة بين الإسلام والإيمان بالعلاقة بين الحيوان والإنسان؛ فقال: (مثاله: الحيوان أعم من الإنسان، لكن الحيوان في صورة الإنسان ليس أمرًا ينفك عن الإنسان، ويجوز أن يكون ذلك الحيوان حيوانًا ولا يكون إنسانًا، **فالعام والخاص مختلفان في العموم متحدان في الوجود؛ فكذلك المؤمن والمسلم)**.

وعليه:

١- فالإسلام أعم من الإيمان.

٢- لكن الإسلام في صورة الإيمان ليس أمرًا ينفك عن الإيمان، إذ لا يصح التقرب بفعل ما عدا الإيمان من الطاعات دون تقديم فعل الإيمان.

يقول ابن الخطيب: (الإيمان صفة القلب.....[وهو] شرط لسائر العبادات) ويقول:(اعلم أن عبادة الله مشروطة بتحصيل معرفة الله تعالى قبل العبادة)[٢].

٣- يجوز أن يكون ذلك الإسلام إسلامًا ولا يكون إيمانًا= كل إيمان إسلام ولا عكس.

٤- الإسلام والإيمان مختلفان في العموم متحدان في الوجود.

ب- النقد المتوجه عليه:

وهو من وجوه:

أولاً: قوله عن الإسلام والإيمان أنهما مختلفان في العموم متحدان في الوجود باطل؛ لأمرين:

١-لمخالفته للكتاب والسنة، فقد أثبت الله ﷻ ورسوله ﷺ في الوجود إسلامًا صحيحًا بلا إيمان، يقول الله تعالى:﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا ﴾ الحجرات: ١٤، وفي حديث سعد رضي الله عنه: "فقلت : يا رسول الله ما لك عن فلان؟ فو الله إني لأراه مؤمنًا!". فقال ﷺ: " **أو مسلمًا**".

فالآية والحديث حجة في الفرق بين الإسلام والإيمان من جهة أن المرء قد يتصف بإسلام يثاب عليه يمنعه من الخلود في النار، غير أنه لا يوصف بالإيمان المطلق الممدوح صاحبه.[٣]

---

(١)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ ص٢١٢).

(٢) التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ ص١٨٠-١٨١).، وانظر: التفسير الكبير (مج٣ ج٨ ص١٨٠).

(٣)انظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام٢٧٣.

٢-لما ينبني عليه من نفي التفاوت بين المسلمين في الإيمان، فهم فيه سواء! وذلك مبني على مذهبه في أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل بل هو شيء واحد يستوي فيه جميع العباد[١].

والحق أن الناس يتفاضلون في إيمانهم ودينهم، وقد دلّ على ذلك حديث جبريل الذي جعل فيه النبي ﷺ الدين وأهله ثلاث درجات: مسلم ثم مؤمن ثم محسن، فالمحسن مؤمن والمؤمن مسلم، **وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمنًا**[٢].

ثانيًا: قوله: (الإسلام: هو الانقياد لجميع ما ورد الشرع به والتزامه)، و(الإيمان: هو التصديق).

= الإسلام هو الانقياد بفعل كل طاعة، فهو شامل لكل الطاعات(التصديق (الإيمان)، الفروض، النوافل)، فالإيمان خصلة من خصال الإسلام، والإسلام أعلى المقامات.

وهذا باطل؛ لأمور:

١- لأنه جعل الإيمان خصلة من خصال الإسلام، وعليه فالطاعات كلها إسلام وليس فيها إيمان إلا التصديق، فلا تكون الشهادتان ولا الصلاة ولا الزكاة ولا غيرهن من الإيمان، وهذا مخالف للنصوص الدالة على أن الإسلام داخل في الإيمان[٣] .

٢- أن الإيمان أعلى رتبة من الإسلام؛ فالإيمان هو الإسلام وزيادة، والإسلام بعض الإيمان، فلا يكون الرجل مؤمنًا حتى يكون مسلمًا، فالإيمان أعم من جهة نفسه-حقيقته وحده- أخص من جهة أصحابه. يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((الإسلام داخل في الإيمان، فلا يكون الرجل مؤمنًا حتى يكون مسلمًا، كما أن الإيمان داخل في الإحسان فلا يكون محسنًا حتى يكون مؤمنًا))[٤].

ويقول: ((الإسلام عندهم-يقصد أهل السنة والجماعة- جزء من الإيمان، والإيمان عندهم أكمل، وهذا موافق للكتاب والسنة... والمرجئة يقولون: الإيمان بعض الإسلام، والإسلام أفضل))[٥].

وقد جاء في كتاب "زبدة البيان" في معرض شرحه مذاهب المرجئة في الإسلام ما نصه: ((مذاهب المرجئة أن الإسلام أفضل عندهم من الإيمان؛ لأن الإيمان عندهم عبارة عن التصديق فقط[٦] ، أو التصديق

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى١٣/٥٠-٥٥.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى٧/١٠.

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى٧/١٥٤-١٥٥، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد للدكتور عبد الله السند٤١٠.

(٤) مجموعة الفتاوى٧/١٥٥. وانظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية ٤٠٩.

(٥) مجموعة الفتاوى٧/٣٧٩.

(٦)وهو مذهب الأشاعرة و الماتريدية في الإيمان، وهو الذي استقر عليه المذهب الإرجائي في طوره الأخير، انظر: كتاب التوحيد، لأبي منصور الماتردي٣٨٠، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني ٣٨٩، كتاب الإرشاد للجويني١٥٨، العقيدة النظامية للجويني ٢٥٧، التمهيد في أصول الدين للنسفي الماتريدي١٤٦-١٤٧، تبصرة الأدلة في أصول الدين على طريقة الإمام أبي منصور الماتردي، لأبي المعين النسفي٢/٨٠٨، المواقف في علم الكلام للايجي٣٨٤، شرح جوهرة التوحيد٦٣.وانظر: ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، د.سفر الحوالي٢٨٦.

والإقرار ، أو الإقرار فقط...ولا يدخلون فيه الأعمال. والإسلام يشمل عنـــدهم التصـــديق والإقـــرار والعمل))[1].

٣- إن الإحسان أعلى المقامات، وقد دلّ على ذلك حديث جبريل عليه السلام، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((الحق في ذلك ما بينه النبي ﷺ في حديث جبريل؛ فجعل الدين وأهله ثلاث طبقات: أولها الإسلام، وأوسطها الإيمان، وأعلاها الإحسان، ومن وصل إلى العليا فقد وصل إلى التي تليها))[2].

ويقول: ((وأما " الإحسان " فهو أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أصحابه من الإيمان، " والإيمان " أعم من جهة نفسه وأخص من جهة أصحابه من الإسلام، فالإحسان يدخل فيه الإيمان، والإيمان يدخل فيه الإسلام، والمحسنون أخص من المؤمنين، والمؤمنون أخص من المسلمين))[3].

ثالثًا: قوله: (**الإيمان هو التصديق**):

وعليه: لا يكون مؤمنًا إلا من أتى بالإيمان كله، أي بالتصديق، وإلا فليس بمؤمن، فيلزمه أن يقول: إنه لا يكون مسلمًا إلا من أتى بالإسلام كله، لا ببعضه كما قال ذلك في الإيمان[4] .

رابعًا: قوله: (**الإسلام أعم**) لكن الإسلام في صورة الإيمان ليس أمرًا ينفك عن الإيمان، ويجوز أن يكون ذلك الإسلام إسلامًا ولا يكون إيمانًا = كل إيمان إسلام وليس كل إسلام إيمان.

وهنا يُقال:

١- إن كان المراد: أن كل إيمان هو الإسلام الذي أمر الله تعالى به فهذا يناقض جعله (**الإسلام هـــو الانقيـــاد لجميع ما ورد الشرع به والتزامه**).و(**الإيمان هو التصديق فقط**) حيث جعل الإيمان خصلة مـــن خصـــال الإسلام، و لم يجعله إياه!!

٢- وإن كان المراد: أن كل إيمان فهو إسلام، أي: هو طاعة لله تعالى، وهو جزء من الإسلام الواجب، فيُقـــال: فعلى هذا يكون الإسلام متعددًا بتعدد الطاعات، فتكون الشهادة وحدها إسلامًا والصلاة وحدها إسلامًا، وهكذا كل طاعة فهي وحدها إسلامًا!! [5]

---

(١) زبدة البيان في تنقيح حقيقة الإيمان وتحقيق زيادته والنقصان، للشيخ محمد الجوندلوي،٥٧، نقلاً من كتاب آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد للدكتور عبد الله السند٤٠٢.

(٢) مجموعة الفتاوى٧/٣٥٧-٣٥٨.

(٣) مجموعة الفتاوى٧/١٠.

(٤) انظر:نقد شيخ الإسلام على الباقلاني: مجموعة الفتاوى٧/١٥٤-١٥٦، الإمام أبو بكر الباقلاني وآراءه الاعتقادية، لجـــودي النتشـــة ١/١٩٥، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية ٤١٠.

(٥)انظر: مجموعة الفتاوى٧/١٥٥، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية ٤١٠. أبـــو بكـــر البـــاقلاني وآراءه الاعتقاديـــة ١/١٩٥-١٩٦.

خامسًا: قول الرازي عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ ﴾ البقرة: ٢٠٨، **(المراد منه:كونوا منقادين لله في الإتيان بالطاعات وترك المحظورات، وذلك لأن مذهبنا: أن الإيمان باق مع الاشتغال بالمعاصي).**

والكلام عليه من وجوه:

١- قوله: (وذلك لأن مذهبنا أن الإيمان باق مع الاشتغال بالمعاصي) **مبني على أصوله الفاسدة؛** لأنه يرى أن إيمان الفساق باقٍ كما كان، لم ينقص؛ بناءً على أن الإيمان هو مجرد التصديق والمعرفة، وهو لم يتغير و لم ينقص بالمعاصي، وإنما نقصت شرائع الإسلام، أي: الأعمال، فالنقص عنده لا يدخل إلا عليها!!

وهذا يعني أن الإسلام عنده أوسع من الإيمان، حيث يدخل فيه الإيمان والأعمال[١]، وهذا مخالف للنصوص الدالة على أن الإسلام داخل في الإيمان[٢] .

٢- يلزم على قوله هذا لوازم باطلة؛ منها:

أ- أن يكون الفساق (المشتغلون بالمعاصي) ليسوا مسلمين مع كونهم مؤمنين، وعلى هذا فقد جعل المؤمنين الكاملي الإيمان -عنده- ليسوا مسلمين !!

ب- إخراج الفساق من أهل القبلة من اسم الإسلام، وهذا شر من قول الخوارج والمعتزلة؛ إذ إخراجهم من اسم الإسلام أعظم شناعة من إخراجهم من اسم الإيمان، فوقع في أعظم مما عابه على الخوارج و المعتزلة!!

ج-أن يكون من ترك التطوعات ليس مسلمًا؛ إذ التطوعات طاعة لله ﷻ. [٣]

سادسًا: جعل الرازي الإيمان هو التصديق، وكل إيمان إسلام:

١- يلزم منه أن من صدق بقلبه و لم يتكلم بلسانه أن يكون مسلمًا؛ لأن الإيمان -عنده- إسلام فمن أتى به فقد أتى بالإسلام!!

وعلى هذا يكون الرجل مسلمًا ولو لم يتكلم بالشهادتين، ولا أتى بشيء من الأعمال المأمور بها، وهذا مما يُعلم بطلانه بالضرورة من دين الإسلام، بل عامة اليهود والنصارى يعلمون أن الرجل لا يكون مسلمًا حتى يأتي بالشهادتين، أو ما يقوم مقامهما.

٢- جعل ابن الخطيب كل **إيمان إسلام** لا يريد به إن أتى بالشهادتين ولا بشيء من المباني الخمسة، بل إن أتى بما هو طاعة، ولكنه **طاعة باطنة، وهي التصديق،** وليس هذا هو المسلم المعروف في الكتاب والسنة، ولا عند

---

(١)انظر: مجموعة الفتاوى٧/٦٧١، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد للدكتور عبد الله السند ٤٠١-٤٠٢.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى٧/١٥٤-١٥٦، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية ٤١٠، أبو بكر الباقلاني وآراءه الاعتقادية١/١٩٥.

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى٧/١٥٥-١٥٦، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية ٤١٠-٤١١.

الأئمة الأولين والآخرين، وعلى هذا فاستدلاله بآية الحجرات باطل؛ لأن الأعراب إنما أتوا بإسلام ظاهر نطقوا فيه بالشهادتين، فأثبت الله لهم الإسلام دون الإيمان. [1]

سابعًا: تمثيل الرازي للعلاقة بين الإسلام والإيمان بالعلاقة بين الحيوان والإنسان:

فكل إنسان حيوان، وليس كل حيوان إنسان. وعلى هذا: فكل إيمان إسلام وليس كل إسلام إيمان؛ **يقال فيه**:

١- هذا من حيث التمثيل والإطلاق، ولكن التفصيل ما ذُكر من أن الإيمان –عنده- خصلة من خصال الإسلام؛ إذ هو التصديق فقط، وليس هو جميع الإسلام.

٢- هذا القول: كل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنًا، يناقض ما ذهب إليه من أن الإسلام شامل لكل طاعة انقاد بها العبد من إيمان وتصديق وفرض ونفل، غير أنه لا يصح التقرب بفعل ما عدا الإيمان من الطاعات دون تقديم فعل الإيمان.

ووجه التناقض بين القولين من ناحيتين:

١- أن المسلم –عنده- هو المطيع لله، ولا تصح الطاعة من أحد إلا مع الإيمان، فيمتنع أن يكون أحد فعل شيئًا من الإسلام إلا وهو مؤمن، ولو كان ذلك أدنى الطاعات، وهذا يقتضي أن يكون كل مسلم مؤمن، وهذا يناقض ما قرره!!

٢- قرر أنه لا يصح التقرب بالطاعات عدا الإيمان دون تقديم الإيمان، فلا يصح إسلام بلا إيمان، بينما تجده يقرر: أنه قد يكون الإسلام إسلامًا ولا يكون إيمانًا!![2]

ثامنًا: احتجاجه بقوله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾ الحجرات: ١٤، لإثبات التغاير؛ حجة عليه: بيان ذلك:

لأنه لما أثبت لهم الإسلام مع انتفاء الإيمان دلّ ذلك على أن الإيمان ليس بجزء من الإسلام؛ إذ لو كان بعضه لما كانوا مسلمين إذ لم يأتوا به![3]

وبهذا التحقيق يتبين أن مسلك التغاير بين الإسلام والإيمان الذي سلكه ابن الخطيب، ومثل فيه للعلاقة بين الإسلام والإيمان بالعلاقة بين الحيوان والإنسان، فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمنًا، قد يظن من لا يعرف حقيقة الأمر أن هذا هو قول السلف الذي دلّ عليه الكتاب والسنة، والحق أن بينهما من التباعد أعظم مما بين قول السلف وقول المعتزلة في مسمى الإسلام و الإيمان!!

---

(١)نظر: مجموعة الفتاوى٧/١٥٦-١٥٧، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية ٤١١-٤١٢. أبو بكر الباقلاني وآراءه الاعتقادية١/١٩٥-١٩٦.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى٧/١٥٦-١٥٧، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية ٤١١-٤١٢،، أبو بكر الباقلاني وآراءه الاعتقادية١/١٩٦-١٩٧.

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى٧/١٥٦، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية ٤١٢، أبو بكر الباقلاني وآراءه الاعتقادية١/١٩٦

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-في معرض نقده لقول القائلين بالتغاير من الأشاعرة: ((فالمتأخرون الذين نصروا قول جهم في " مسألة الإيمان " يظهرون قول السلف...وذلك..موافق للسلف في مجرد اللفظ؛ وإلا فقولهم في غاية المباينة لقول السلف؛ ليس في الأقوال أبعد عن السلف منه. وقول المعتزلة والخوارج والكرامية في اسم الإيمان والإسلام أقرب إلى قول السلف من قول الجهمية؛ لكن المعتزلة والخوارج يقولون بتخليد العصاة، وهذا أبعد عن قول السلف من كل قول، فهم أقرب في الاسم وأبعد في الحكم؛ و الجهمية وإن كانوا في قولهم: بأن الفساق لا يخلدون أقرب في الحكم إلى السلف، فقولهم في مسمى الإسلام والإيمان وحقيقتهما أبعد من كل قول عن الكتاب والسنة، وفيه من مناقضة العقل والشرع واللغة ما لا يوجد مثله لغيرهم))[1].

وبعد نقد موقف ابن الخطيب من الإسلام والعلاقة بينه وبين الإيمان، وتتمة لنقده أعرض بإيجاز موقف السلف من ذلك:

موقف السلف من الإسلام والعلاقة بينه وبين الإيمان:

اختلف السلف -رحمهم الله تعالى- في مسمى الإسلام، والعلاقة بينه وبين الإيمان على قولين[2]:

القول الأول: قول من يرى أن الإسلام هو الإيمان، فهما اسمان لمسمى واحد، أي أنهما مترادفان، فكل مسلم مؤمن، وكل مؤمن مسلم، فإثبات أحدهما هو بعينه إثبات الآخر، ونفي أحدهما هو نفي الآخر[3].

القول الثاني: قول من فرق بين الإسلام والإيمان، وهذا قول كثير من السلف على اختلاف بينهم في صفة التفريق[4].

---

(١) مجموعة الفتاوى٧/١٥٨-١٥٩. وانظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية ٤١٣،أبو بكر الباقلاني وآراءه الاعتقادية١/١٩٧.

(٢) انظر في تفصيل ذلك: اعتقاد أهل السنة للحافظ أبي بكر الإسماعيلي ٤٦-٤٧، مجموع الفتاوى٧/٢٥٩-٢٦٠، شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق التركي والأرنؤوط٢/٥٣٠-٥٣١، وبتحقيق عميرة٢/٧١-٧٢، الهداية الربانية في شرح العقيدة الطحاوية لعبد العزيز الراجحي١/٤٩٤-٤٩٩، المنحة الإلهية في تهذيب شرح الطحاوية للغنيمي ١٤٦-١٤٨، الإيمان عند السلف وعلاقته بالعمل وكشف شبهات المعاصرين لمحمد آل خضير١/١٠٢، الإيمان بين السلف والمتكلمين، د.أحمد عطية الغامدي ٢٩ -٣٥، تعليق د.محمد الخميس على كتاب الاعتقاد للقاضي أبي يعلى الفراء،حاشية(٢)،صفحة٢٤.

(٣)أشهر من قال بهذا القول من السلف: الإمام البخاري، والمروزي، وابن حبان البستي، وابن منده، وابن عبد البر، وممن ذهب إلى الترادف أيضًا الماتريدية، والمعتزلة، وهذا القول فيه مخالفة صريحة لحديث جبريل الذي فرق فيه النبي ﷺ بين مسمى الإسلام ومسمى الإيمان، وقد اعترض على هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله-فقال: ((لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا أئمة الإسلام المشهورين أنه قال: مسمى الإسلام هو مسمى لإيمان)). مجموعة الفتاوى٧/٣٦٥-٣٦٦، وانظر منه:٧/٣٥٩، وانظر كذلك: تعظيم قدر الصلاة للمروزي، ٢/٣١٢، ٣٢٧-٣٢٨، ٤٣٠، صحيح ابن حبان،١/٣٧٤-٣٧٨، الإيمان لابن منده١/٣٢١-٣٢٢، التمهيد لابن عبد البر،٥/٧٨-٨٠، فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر،١/١١١-١١٢، وانظر: : كتاب التوحيد للماتريدي٣٩٤-٣٩٧، شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار، ٧٠٥، الماتريدية دراسة وتقويمًا، ٤٧٢-٤٧٩.

(٤) انظر: جامع العلوم والحكم١/١٠٧.

والذي عليه المحققون منهم: أن الإسلام والإيمان تختلف دلالتهما عند الإفراد والاقتران.[1]

فإذا ورد لفظ أحدهما في نصوص الشارع؛ فإنه يشمل معنى الآخر وحكمه، كما في حديث وفد عبد قـيس، حيث فسر النبي ﷺ الإيمان بأعمال الإسلام بقوله:" **أ تدرون ما الإيمان بالله وحده؟**" قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: "**شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس** ".

أما إذا وردا معًا في نص واحد؛ فإن لكل اسم منهما معنى يختص به، كما في حديث جبريل عليه السلام وسـؤاله النبي ﷺ عن الإسلام والإيمان والإحسان، فاجتماعهما في الذكر يقتضي افتراقهما في المعنى، وافتراقهما في الذكر يعني اجتماعهما في المعنى، وهذا ما عبر عنه العلماء بقولهم: إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا.[2]

وعليه: فإذا أفرد أحدهما شمل الدين كله أصوله وفروعه من الاعتقادات و الأقوال والأفعال، وأما إذا اقتـرن أحدهما بالآخر دلّ الإسلام على الأعمال الظاهرة، والإيمان على الاعتقادات الباطنة[3].

والإسلام يُسمى به المؤمن الكامل الإيمان، والمؤمن الناقص الإيمان. بل حتى المنافق يُسمى به في أحكام الدنيا؛ لأن أصل معنى الإسلام هو الاستسلام والانقياد، ومن حصل منه ذلك حُكم بإسلامه، وأجريت عليه أحكام المسلمين في الدنيا. وقد يكون صادقًا، وقد يكون كاذبًا، وحسابه على الله تعالى.

وأما الإيمان فلا يُسمى به المنافق أبدًا؛ لأن أصل الإيمان في القلب، والمنافق ليس في قلبه شـيء مـن أصـل الإيمان[4].

وعليه فكل مؤمن مسلم ، فإن من حقق الإيمان، ورسخ في قلبه، قام بأعمال الإسلام، كما قـال ﷺ: " ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب "، فلا يتحقـق القلب بالإيمان إلا وتنبعث الجوارح في أعمال الإسلام .

---

(١)إلى هذا التفصيل ذهب أبو بكر الإسماعيلي، والخطابي، والبغوي، وابن الصلاح، ، وشيخ الإسلام ، وابن أبي العز الحنفي، وابن رجب، وابن عثيمين وغيرهم. انظر: أعلام الحديث للخطابي١/ ٣٩، معالم السنن للخطابي٤/٣١٥، ٣٢٠-٣٢١، شرح السنة للبغـوي١/١٠-١١، شرح صحيح مسلم ١/٢٦٣، مجموعة الفتاوى٧/٣٦٠، ٥٧٥-٥٧٦، شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق التركي والأرنؤوط٢/٥٣١-٥٣٢، وبتحقيق عميرة٢/٧٢-٧٣، جامع العلوم والحكم لابن رجب١/١٠٥-١٠٧، فتح الباري لابن رجب١/١٢٩، مجموع فتاوى ابن عثيمين ١/٥٣، الهداية الربانية في شرح العقيدة الطحاوية١/٤٩٨-٤٩٩.

(٢)انظر: اعتقاد أهل السنة للحافظ أبي بكر الإسماعيلي ٦٤، أقوال الصحابة المسندة في مسائل الاعتقاد للصيني ١/٨٤، أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان، لعبد العزيز المبدل٣/١١٣٠-١١٣١، زيادة الإيمان ونقصانه للبدر٢٨٠، تعليق د.سعود الخلف علـى كتـاب القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان، حاشية (٢)، صفحة ٤٢١-٤٢٦.

(٣) انظر: معارج القبول بشرح سلم الوصول للحكمي،٢/٧٥٣، مجموع فتاوى ابن عثيمين ١/٤٩، ٥٣-٥٤، المسائل العقديـة الـتي حكى فيها ابن تيمية الإجماع إعداد: خالد الجعيد، علي العلياني، ناصر الجهني، ٥٦٨.

(٤) أعمال القلوب حقيقتها وأحكامها عند أهل السنة والجماعة وعند مخالفيهم، للدكتور سهل بن رفاع العتيبي،١/٦٧-٦٨.

وليس كل مسلم مؤمنًا، فإنه قد يكون الإيمان ضعيفًا، فلا يتحقق القلب به تحققًا تامًا مع عمل جوارحه بأعمال الإسلام، فيكون مسلمًا، وليس بمؤمن الإيمان التام[١]، **لكن** لابد في الإسلام من تصديق يحصل به أصل الإيمان، وإلا كان صاحبه منافقًا[٢]، **وعليه** فلا إسلام لمن لا إيمان له، ولا إيمان لمن لا إسلام له؛ إذ لا يخلو المسلم من إيمان به يصح إسلامه، ولا يخلو المؤمن من إسلام به يحقق إيمانه من حيث اشترط الله للأعمال الصالحة الإيمان؛ واشترط للإيمان الأعمال الصالحة؛ فقال في تحقيق ذلك: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ﴾ الأنبياء: ٩٤، وقال في تحقيق الإيمان بالعمل: ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُولَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾﴾ طه: ٧٥، فمن كان ظاهره أعمال الإسلام ولا يرجع إلى عقود الإيمان بالغيب، فهو منافق نفاقًا ينقل عن الملة، ومن كان عقده الإيمان بالغيب ولا يعمل بأحكام الإيمان وشرائع الإسلام، فهو كافر كفرًا لا يثبت معه توحيد[٣] .

فمثل الإسلام التام و الإيمان كمثل الروح والبدن، لا يوجد روح إلا مع البدن، ولا يوجد بدن حي إلا مع الروح، وليس أحدهما الآخر، فالإيمان كالروح والإسلام كالبدن، بمعنى أنهما متلازمان، لا أن مسمى أحدهما هو مسمى الآخر؛ وإسلام المنافقين كبدن الميت جسد بلا روح[٤] .

وعليه فالإسلام أعم من جهة أصحابه أخص من جهة نفسه، والإيمان أخص من جهة أصحابه أعم من جهة نفسه.

والذي يدل على ترجيح هذا القول أمور:

١- أنه تحقيق وافر بالتوفيق بين متفرقات نصوص الكتاب والسنة الواردة في الإيمان والإسلام[٥]، فبه تتفق النصوص الشرعية وتسلم من التعارض.

٢- أنه أبعد عن التعبيرات التي قد توهم اعتقادًا لم يقصده السلف، كإنكار الحقيقة الشرعية المستقلة لكل منهما، أو توهم تغايرهما وتضادّهما وتباينهما بحيث يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر.[٦]وأنه لا صلة، ولا ارتباط، ولا علاقة بينهما.

٣- يتضح هذا القول بتقرير أصل عظيم، وهو: أن الاسم الواحد تختلف دلالته بالإفراد والاقتران؛ فقد يكون عند الإفراد فيه عموم لمعنيين، وعند الاقتران لا يدل إلا على أحدهما؛ كلفظ الفقير والمسكين، إذا أفرد أحدهما تناول الآخر، وإذا جمع بينهما كان لكل واحد مسمى يخصه، فهكذا اسم الإسلام والإيمان. [٧]

---

(١)انظر: مجموعة الفتاوى٧/٩-١٠، جامع العلوم والحكم١/١٠٨-١٠٩.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٣٦٢-٣٦٣.

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى٧/٣٣٣، شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق التركي والأرنؤوط٢/٥٣٢، نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف للوهيبي، ١/٧٤-٧٥.

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٣٦٧-٣٦٨، ٣٣٠.

(٥) انظر:شرح صحيح مسلم للنووي١/٢٦٣.

(٦) انظر:الإيمان بين السلف والمتكلمين،٣٥-٣٦.

(٧) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٥٥١، جامع العلوم والحكم١/١٠٥-١٠٦.

٤- يعتبر هذا القول جامعًا لأقوال السلف عامة، وبه تنحل كثير من الإشكالات في هذا الباب، لاسيما إذا عُلم أن الخلاف بينهم دقيق ويسير، **لاتفاقهم على ما يلي**:

١- أن الدين لا بد فيه من قول وعمل، وعليه فيمتنع أن يكون الرجل مؤمنًا بالله ورسوله بقلبه أو بقلبه ولسانه و لم يؤد واجبًا ظاهرًا مع القدرة، ومن قال: بحصول الإيمان الواجب بدون فعل شيء من الواجبات،كان مخطئًا خطأ بينًا، وهذه بدعة الإرجاء التي أعظم السلف والأئمة الكلام في أهلها[١]، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-: ((فاتفقوا[أي: أهل السنة والجماعة] على أن الإيمان والدين قول وعمل)).[٢]

٢- أن جميع الإسلام من الإيمان[٣].

٣- أن الإيمان يزيد وينقص[٤]، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((أجمع السلف أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص))[٥]ويقول ((ولهذا كان المشايخ- أهل المعرفة والتحقيق السالكون إلى الله أقصد طريق- متفقين على الزيادة والنقصان في الإيمان))[٦] .

٤- أن المؤمن المستحق لوعد الله هو المسلم المستحق لوعد الله، **وبهذا الاعتبار** يصح أن يُقال:**كل مسلم مؤمن وكل مؤمن مسلم**، يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-:((المؤمن المستحق لوعد الله هو المسلم المستحق لوعد الله، فكل مسلم مؤمن وكل مؤمن مسلم، وهذا متفق على معناه بين السلف والخلف بل وبين فرق الأمة كلهم يقولون: إن المؤمن الذي وعد بالجنة لا بد أن يكون مسلمًا، والمسلم الذي وعد بالجنة لا بد أن يكون مؤمنًا، وكل من يدخل الجنة بلا عذاب من الأولين والآخرين فهو مؤمن مسلم))[٧].

٥- أن المسلم الممدوح هو المؤمن الممدوح ؛ وأن المذموم ناقص الإسلام والإيمان، وأن كل مؤمن فهو مسلم، وكل مسلم فلا بد أن يكون معه إيمان، يقول شيخ الإسلام -تعليقًا على ذلك-:((وهذا صحيح، وهو متفق عليه)).[٨]

٦- كل من أتى بالإيمان الواجب فقد أتى بالإسلام الواجب، فالإيمان مستلزم للإسلام، يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-:((وهذا متفق عليه بين أهل السنة كلهم يقولون: كل مؤمن مسلم وكل من أتى

---

(١)انظر: مجموعة الفتاوى٦٢١/٧، ٥٥٣-٥٥٤، وانظر: تعظيم قدر الصلاة٣١٤/٢.

(٢)مجموعة الفتاوى٤٧١/١٢-٤٧٢.

(٣) تعظيم قدر الصلاة٤٢٢/٢، مجموعة الفتاوى٣٧٧/٧.

(٤) انظر تقرير المروزي لذلك: تعظيم قدر الصلاة٣٩٠/٢، ٤٢٨/٢وما بعدها.

(٥)مجموعة الفتاوى٦٧٢/٧.

(٦)مجموعة الفتاوى٤٨١/٧.

(٧)مجموعة الفتاوى٣٦٦/٧.

(٨)مجموعة الفتاوى٣٦٥/٧.

بالإيمان الواجب فقد أتى بالإسلام الواجب لكن النزاع في العكس))[1]، ((فإن الإيمان مستلزم للإسلام باتفاقهم، وليس إذا كان الإسلام داخلا فيه يلزم أن يكون هو إياه))[2].

٧- كل مسلم يثاب على عبادته لابد أن يكون معه أصل إيمان[3] ، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((ولو قدر أن الإسلام يستلزم الإيمان الواجب؛ فغاية ما يقال: إنهما متلازمان، فكل مسلم مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وهذا صحيح إذا أريد: **أن كل مسلم يدخل الجنة معه الإيمان الواجب**. وهو متفق عليه إذا أريد: **أن كل مسلم يثاب على عبادته فلا بد أن يكون معه أصل الإيمان**، فما من مسلم إلا وهو مؤمن، وإن لم يكن هو الإيمان الذي نفاه النبي ﷺ عمن لا يحب لأخيه ما يحب لنفسه، وعمن يفعل الكبائر، وعن الأعراب وغيرهم)) [4].

٨- ما من مسلم إلا ومعه من الإيمان ما يمنعه من الخلود في النار[5] ، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((من لم يكن من المؤمنين حقًا يقال فيه: إنه مسلم، ومعه إيمان يمنعه الخلود في النار، وهذا متفق عليه بين أهل السنة))[6].

٩- مرتكب الكبيرة يدخل في خطاب الأمر والنهي، وتجري عليه ا لأحكام الدنيوية من الحقوق والحدود؛ كحقن الدم والمال والمواريث والعقوبات الدنيوية، ولكن لا يُطلق عليه اسم الإيمان باعتبار كماله الواجب، أي: اسم الثناء والتزكية الذي يستحق به دخول الجنة بلا عذاب[7] .

١٠- اسم الإسلام في الظاهر يجري على المنافقين؛ لأنهم استسلموا ظاهرًا، وأتوا بما أتوا به من الأعمال الظاهرة، بخلاف اسم الإيمان فإنه لا يجري عليهم [8] يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((**وقد اتفق العلماء** على أن اسم المسلمين في الظاهر يجري على المنافقين؛ لأنهم استسلموا ظاهرًا، وأتوا بما أتوا به من الأعمال الظاهرة، بالصلاة الظاهرة، والزكاة الظاهرة، والحج الظاهر، والجهاد الظاهر، كما كان النبيّ يجري عليهم أحكام الإسلام الظاهر))[9]، لكنهم ((لا يسمون بمؤمنين **عند أحد من سلف الأمة وأئمتها**))[10].

---

(١)مجموعة الفتاوى٧/٣٦٨، وانظر منه:٧/٤١٢.

(٢)مجموعة الفتاوى٧/٣٦٦.

(٣) انظر تقرير المروزي لذلك: تعظيم قدر الصلاة٢/٣١٥.

(٤)مجموعة الفتاوى٧/٣٦٧.

(٥)انظر تقرير المروزي لذلك: تعظيم قدر الصلاة٢/٣١٥-٣١٦.

(٦)مجموعة الفتاوى٧/٢٤١.

(٧)انظر: تعظيم قدر الصلاة٢/٣٣٦-٣٣٨، مجموعة الفتاوى٧/٤٢٣-٤٢٤.

(٨) انظر: الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري١/٤٥٦، وانظر تقرير المروزي لذلك: تعظيم قدر الصلاة٢/٣٢٧-٣٢٨.

(٩)مجموعة الفتاوى٧/٣٥١.

(١٠)مجموعة الفتاوى٧/٤٧٥.

١١– أول ما يؤمر به العبد للدخول في الإسلام الشهادتان، ومن فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقب البلوغ، يقول شيخ الإسلام–رحمه الله–:((والمقصود هنا أن السلف والأئمة متفقون على أن أول ما يؤمر به العباد الشهادتان ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلـــك عقب البلوغ)) (١).

(١) درء تعارض العقل والنقل٨/١١، وانظر: درء التعارض ٨/٧–٨.

وبعد مناقشة موقف الرازي من الإيمان والإسلام والعلاقة بينهما أخلص إلى ما يلي:

النتائج:

١– زعم الرازي أن الإيمان في اللغة موضوع لمطلق التصديق.

٢– رغم تقرير الرازي في أكثر من موطن أن الإيمان في اللغة موضوع لمطلق التصديق؛ إلا أنه غفل عن ذلك؛ فأقر بأن الإيمان في اللغة هو التصديق الذي معه أمن، وليس مجرد التصديق!

٣– الإيمان وإن تضمن التصديق فليس هو مرادفًا له.

٤– زعم الرازي أن الإيمان الشرعي: مجرد التصديق الذي في القلب؛ وإن لم يقترن به قول اللسان، ولم يقتض عملاً في القلب ولا عملاً في الجوارح!!

٥– أخرج الرازي النطق بالشهادتين والعمل عن الحقيقة الشرعية للإيمان.

٦– أدخل الرازي في مسمى الإيمان ما ليس منه؛ حيث أدخل فيه من ترك الشهادتين أو ترك العمل بالكلية!

٧– أدخل الرازي في مسمى لفظ الإيمان ما ليس منه فحكم له بحكم المراد من اللفظ!

٨– في جعل الرازي المقتصر على مجرد المعرفة والتصديق التارك لجنس المأمور به مؤمنًا مخالفة للسلف في الاسم والحكم جميعًا.

٩– إن الخطأ في الأسماء الشرعية؛ كالإسلام والإيمان والكفر والنفاق ليس كالخطأ في غيرها من الأسماء؛ لتعلق أحكام الدنيا والآخرة بها.

١٠– تصرف الشارع في الأسماء الشرعية كتصرف أهل العرف في بعض الأسماء اللغوية؛ فيستعمل اللفظ تارة فيما هو أعم من معناه في اللغة، وتارة فيما هو أخص.

١١– بيّن النبي ﷺ المراد بالأسماء الشرعية؛(الإيمان والإسلام والنفاق والكفر) بيانًا لا يحتاج معه إلى الاستدلال عليها بالاشتقاق وشواهد استعمال العرب ونحو ذلك!

١٢– يجب الرجوع في مسمى الأسماء الشرعية؛(الإيمان والإسلام والنفاق والكفر) إلى بيان الله ورسوله فإنه شافٍ كافٍ.

١٣– القول بأن الإيمان قول وعمل من شعائر السنة.

١٤– بيّن معنى الإيمان الكتاب والسنة وإجماع السلف.

١٥– إخراج النطق بالشهادتين من مسمى الإيمان بدعة لم يعرفها السلف.

١٦– أبعد الناس عن معرفة دين الإسلام وحقائقه من قال: إن الإيمان يتم والنجاة تحصل بدون شهادة أن لا إله إلا الله محمد رسول الله، فضلاً عن ترك سائر الأركان!

١٧- الشهادتان هما أصل الإيمان، وأفضل شعبه، ولا بد فيهما من العلم والعمل والإقرار بإجماع المسلمين.

١٨- إخراج الأعمال من مسمى الإيمان بدعة لم يعرفها السلف.

١٩- إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع.

٢٠- الظاهر والباطن متلازمان فلا يكون الظاهر مستقيمًا إلا مع استقامة الباطن، وإذا استقام الباطن فلابدّ أن يستقيم الظاهر.

٢١- فقه العلاقة بين الباطن والظاهر والقول والعمل مانع للغلط في مسائل الإيمان، وناقض مهم لمقالة الرازي في حقيقة الإيمان.

٢٢- إذا جمع الرازي بين القول بأن الأعمال ليست داخلة في مسمى الإيمان والإقرار بأنه لا يمكن أن يكون إيمانًا لا يتبعه عمل، كان الخلاف معه لفظيًا في الحكم لا في الاسم.

٢٣- إن من الواجب الالتزام بالمفاهيم الشرعية وما كان عليه السلف الصالح في قضايا الاعتقاد اسمًا وحكمًا حتى لا تبقى ذريعة للتحريف في دين الله!

٢٤- ما حكاه الرازي من إجماع على أن فساد جميع العبادات لا يكون فسادًا للإيمان مجرد دعوى لا حقيقة لها، وهو نظير الإجماعات الباطلة المدعاة في علم الكلام المخالفة للكتاب والسنة، وأقوال أهل العلم.

٢٥- شعب الإيمان ليست على مستوى واحد؛ بل منها ما هو ركن في الإيمان بزواله بالكلية يزول الإيمان، ومنها ما هو من الإيمان الواجب، بفواته ينقص الإيمان نقصًا يستحق صاحبه العقوبة، ومنها ما هو من الإيمان المستحب يفوت بفواته علو الدرجة.

٢٦- في التسوية بين شعب الإيمان في الأسماء والأحكام، مخالفة للكتاب والسنة، وخروج عن سبيل سلف الأمة، ودخول في عموم أهل الأهواء والبدع.

٢٧- استدل الرازي على مذهبه في ماهية الإيمان الشرعية بالنقل و اللغة والعقل.

٢٨- في استدلال الرازي على مذهبه في حقيقة الإيمان الشرعية بالعقل مخالفة منهجية.

٢٩- اختلف بيان الرازي لمعنى التصديق، حيث عرفه بالعلم تارة، و بالحكم الذهني الذي هو كلام النفس المغاير للعلم والاعتقاد تارة أخرى.

٣٠- خالف الرازي السلف في موقفه من مفهوم التصديق!

٣١- في تعريف الرازي للتصديق بالحكم الذهني(الكلام النفسي) المغاير للعلم والاعتقاد مخالفة لمذهبه الأشعري الذي يقرر أن التصديق قول في النفس يتضمن المعرفة!!

٣٢- قول الرازي في مسمى الإيمان، مستمد من قوله في مسألة الكلام، حيث حصر الكلام في المعنى النفسي دون الألفاظ، وحصر الإيمان في التصديق النفسي، و لم يُدخل فيه الأقوال ولا الأعمال.

٣٣- الإيمان عند الرازي مجرد تصديق ذهني لا يستلزم حالاً وجدانيًا ولا سلوكًا عمليًا!

٣٤- أخرج الرازي التصديق بصفات الله من شرائط الإيمان!

٣٥- في إخراج الرازي التصديق بصفات الله من شرائط الإيمان مخالفة لمذهبه الأشعري في الإيمان!

٣٦- وافق الرازي قول جهم في الإيمان حين أخرج التصديق بصفات الله من شرائط الإيمان!

٣٧- القيود التي وضعها الرازي لإثبات مذهبه في الإيمان، أظهرت عوره وأَجْلَت اعتلاله واختلاله!

٣٨- استشكال الرازي قول الشافعي في الإيمان مبنيّ على شبهته الفاسدة: أن الإيمان كل لا يتجزأ فإذا ذهب بعضه ذهب باقيه!

٣٩- ظن الرازي أن إدخال العمل في مسمى الإيمان يقتضي أنه إذا فعل المؤمن ذنبًا، وزال بعض إيمانه، لزم أن يزول كله فيُخلد في النار!

٤٠- زعم الرازي أن أهل السنة متناقضون حين جمعوا بين القول بدخول العمل في مسمى الإيمان، وعدم تكفير مرتكب الكبيرة.

٤١- قول أهل السنة في الإيمان متفق متناسق؛ لأنه مستقى من الكتاب والسنة.

٤٢- ذهب أهل السنة إلى ما دلت عليه النصوص من أن الإيمان شعب وأجزاء، وأنه يتبعض، فيذهب بعضه، ويبقى بعضه، وأن الفاسق الملي معه إيمان يخرج به من النار لكن لا يطلق عليه اسم الإيمان المطلق؛ بل هو مؤمن ناقص الإيمان، مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، وبذلك جمعوا بين القول بدخول العمل في مسمى الإيمان، وعدم تكفير مرتكب الكبيرة.

٤٣- تكلف الرازي وتعسف في فهم النصوص الدالة على إدخال العمل في مسمى الإيمان، فتأولها، ورد ظواهرها الصريحة .

٤٤- أخطأ الرازي في اسم الإيمان حيث جعل لفظ الإيمان حقيقة في مجرد التصديق، مجازًا في تناوله للأعمال.

٤٥- إفادة (إنما) للحصر معلوم بالاضطرار من لغة العرب.

٤٦- إنكار الرازي لدلالة (إنما) للحصر يظهر تحكمه في التعلق باللغة -في مسائل الأسماء والأحكام-!

٤٧- تأثر الرازي بأقوال الفرق في الإيمان.

٤٨- لم يثبت الرازي في تعريفه للإسلام والعلاقة بينه وبين الإيمان على حال و لم يستقر على قرار.

٤٩- سلك الرازي في تعريفه للإسلام والعلاقة بينه وبين الإيمان مسلكي الأشاعرة، وقد جمع بينهما في موطن!

٥٠- وقف الرازي من النصوص التي غايرت بين الإسلام والإيمان موقفًا مضطربًا ومتناقضًا.

٥١- وافق الرازي كتب اللغة فيما ذكره من معانٍ لكلمة" الإسلام " في أصل اللغة؛ إلا أن ذلك لم يسقه إلى إدخال العمل في مسمى الإسلام، وإنما جعل الإسلام مجرد المعرفة وذلك في مسلك الترادف!

٥٢- في مسلك الترادف خالف الرازي الأصل الذي يبني عليه الأشاعرة كلامهم في الأسماء الشرعية!

٥٣- تعريف الرازي الإسلام بالمعرفة، مبني على مذهبه في أول واجب على العبيد.

٥٤- في تعريف الرازي الإسلام بالمعرفة إدخال في مسمى لفظ الإسلام ما ليس منه.

٥٥- أدخل الرازي في مسمى لفظ الإسلام ما ليس منه فحكم له بحكم المراد من اللفظ؛ وذلك حين عرف الإسلام بالمعرفة!

٥٦- طبق الرازي القول بعدم بقاء الأعراض على الإسلام، فأوجب ذلك التزامه باعتقادات باطلة توجب مخالفة كثير مما جاء به الرسول مع مخالفة صريح المعقول!

٥٧- دعوى الترادف دعوى ضعيفة، وقد تجلى ضعفها لأجل: مخالفتها الصريحة لنصوص الكتاب والسنة، والتغاير بين الإسلام والإيمان في الأصل، والتغاير بين الإسلام والإيمان في العموم والخصوص، كما يلزم منها نفي التفاوت والتفاضل.

٥٨- عامة أهل السنة على القول بالفرق بين الإسلام والإيمان.

٥٩- القول بالترادف ليس عليه دليل يؤيده، وليس له حجة يصح بها.

٦٠- باب الأسماء والمسميات في المصطلحات الشرعية موقوف على النص الشرعي.

٦١- جاءت النصوص بتسمية الإسلام دينًا، و لم تأت بتسمية الإيمان دينًا.

٦٢- موافقة ابن الخطيب لقول من قال بالترادف من السلف والمعتزلة موافقة لفظية.

٦٣- إخراج الرازي العمل بالكلية من أصل الدين عين ما قالت به المرجئة.

٦٤- الإسلام الذي في القلب لا يتمُّ إلا بعمل الجوارح.

٦٥- تأثر الرازي بالفلاسفة في أحد أصولهم الفاسدة، وهو: ظنهم أن كمال الإنسان ونهايته هو مجرد أن يعلم.

٦٦- كمال الإنسان في أن يعبد الله علمًا وعملاً، كما أمره ربه.

٦٧- زعم الرازي أن الدين الحق قائم على النظر والاستدلال، وقد سلك في ذلك طريقة البحث والنظر في الكلام والفلسفة من غير اعتبار بالكتاب والسنة.

٦٨- الحق: أن الدين الحق لا سبيل إليه إلا بالعلم والعمل، ولا بد أن يوزن العلم والعمل بالكتاب والسنة.

٦٩- زعم الرازي أن الدين ما كان ناقصًا البتة بل كان أبدًا كاملاً.

٧٠- مسمى الدين في آخر زمان النبوة أكمل من مسماه في أول الإسلام.

٧١- جمع الرازي في مسلك الترادف بين القول: بأن الإسلام الشرعي هو الإيمان؛ فمسمى الإسلام والإيمان واحد، والأعمال الظاهرة ليست داخلة في مسمى الإسلام والإيمان والدين، والمعرفة تجزئ عن القول والعمل.

٧٢- أتى الرازي في مسلك الترادف بما يخالف الشرعة والمنقول، ويعلم بطلانه ببداهة العقول؛ إذ حاصل قوله: أن الإسلام والإيمان والدين شيء واحد هو المعرفة ،فمن أتى بذلك فهو مؤمن تام الإيمان!

٧٣- في مسلك التغاير: مثل الرازي العلاقة بين الإسلام والإيمان بالعلاقة بين الحيوان والإنسان.

٧٤- في مسلك التغاير: زعم الرازي أن الإسلام والإيمان مختلفان في العموم متحدان في الوجود.

٧٥- القول بأن الإسلام والإيمان مختلفان في العموم متحدان في الوجود، مخالف للكتاب والسنة، ومُذهِب للتفاوت والتفاضل بين الناس في الإيمان.

٧٦- في مسلك التغاير: جعل الرازي الإيمان خصلة من خصال الإسلام، والإسلام أعلى المقامات.

٧٧- الإيمان أعلى رتبة من الإسلام، والإحسان أعلى رتبة من الإيمان.

٧٨- احتجاج الرازي بآية الحجرات لإثبات التغاير حجة عليه.

٧٩- قد يظن من لا يعرف حقيقة الأمر أن مسلك التغاير بين الإسلام والإيمان الذي سلكه ابن الخطيب هو قول السلف الذي دلّ عليه الكتاب والسنة.

٨٠- قول الرازي في مسمى الإسلام والإيمان وحقيقتهما أبعد من كل قول عن الكتاب والسنة.

٨١- قول الرازي في مسمى الإسلام والإيمان وحقيقتهما فيه مناقضة للشرع والعقل واللغة.

٨٢- الإسلام في الأصل من باب العمل؛ فالعمل جزء من مسماه؛ سواءً اجتمع مع الإيمان، أو افترق عنه.

٨٣- التحقيق أن الإسلام والإيمان إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا.

٨٤- الخلاف بين السلف في الإسلام والعلاقة بينه وبين الإيمان دقيق ويسير، لاتفاقهم على أمور.

وبهذا يكتمل -بحمد الله وتوفيقه- عرض موقف الرازي من الإيمان والإسلام والعلاقة بينهما **ونقده وأنتقل بعد ذلك -بعون الله- إلى موقف الرازي من مسائل الإيمان والإسلام والأحكام المتعلقة بهما.**

الفصل الثاني: موقف الرازي من المسائل المتعلقة بالإيمان والإسلام والأحكام المترتبة عليهما

-عرض ونقد-

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: موقف الرازي من زيادة الإيمان ونقصانه -عرض ونقد- .

المبحث الثاني: موقف الرازي من الاستثناء في الإيمان والإسلام -عرض ونقد- .

المبحث الثالث: موقف الرازي من الأحكام المتعلقة بالإيمان والإسلام -عرض ونقد-

المبحث الرابع: موقف الرازي من مسألة إطلاق القول بخلق الإيمان أو نفيه -عرض ونقد-

المبحث الأول: موقف الرازي من زيادة الإيمان ونقصانه -عرض ونقد-

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الرازي من زيادة الإيمان ونقصانه.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من زيادة الإيمان ونقصانه على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

المطلب الأول: موقف الرازي من زيادة الإيمان ونقصانه.

يرى الرازي أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص؛ لأن الإيمان هو التصديق، والتصديق القلبي لا يُتصور فيه زيادة ولا نقصان؛ إذ زيادة التصديق ونقصانه يجعلانه في مرتبة الشك والظن، وهو غير مفيد في مقام الاعتقاد؛ لأنه إذا انخرم من التصديق شيء بطل الإيمان.

يقول:(الإيمان عندنا لا يزيد ولا ينقص؛ لأنه لما كان اسمًا لتصديق الرسول في كل ما علم بالضرورة مجيئه به، وهذا لا يقبل التفاوت، (فكان مسمى الإيمان غير قابل للزيادة والنقصان)(١)) (٢).

ويقول:(الإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان)(٣).

وعليه فمتى حصل للعبد حقيقة التصديق؛ فسواء عمل الطاعات أم ارتكب المعاصي فتصديقه لا تغير فيه أصلاً ولا تفاوت؛ لأن الواجب هو اليقين، وهو لا يقبل التفاوت؛ لأن التفاوت إنما هو لاحتمال النقض، وهو ولو بأبعد وجه ينافي اليقين، ومن ثم فلا يفضل تصديق تصديقًا، كما لا يفضل علم علمًا(٤).

يقول الرازي:(الإيمان لا يزيد بالطاعة ولا ينقص بالمعصية)(٥).

ويقول:(المعرفة لا تقبل الزيادة والنقصان)(٦)، إذ (العلم اليقيني لا يقبل التقوية؛ لأنه إن قارنه احتمال النقض، ولو على أبعد الوجوه: كان ظنًا لا علمًا. وإن لم يقارنه ذلك: لم يقبل التقوية)(٧).

ولما كان من المقرر عند الرازي أن التصديق (الإيمان) لا تغير فيه ولا تفاوت؛ فقد أنكر على من يرى أن زيادة الإيمان تكون عند حصول كثرة الدلائل وقوتها حيث يزول الشك، ويقوى اليقين، فيحصل بذلك زيادة الإيمان الذي هو التصديق(٨)،قائلاً :(لقائل أن يقول: المراد من هذه الزيادة: إما قوة الدليل أو كثرة الدلائل. أما قوة الدليل؛ فباطل. وذلك لأن كل دليل فهو مركب لا محالة من مقدمات، وتلك المقدمات إما أن يكون مجزومًا بها جزمًا مانعًا من النقيض أو لا يكون؛ فإن كان الجزم المانع من النقيض حاصلاً في كل المقدمات امتنع كون بعض الدلائل أقوى من بعض على هذا التفسير؛ لأن الجزم المانع من النقيض لا يقبل التفاوت. وأما إن كان الجزم المانع من النقيض غير حاصل إما في الكل أو في البعض فذلك لا يكون دليلاً بل أمارة، والنتيجة الحاصلة منها لا تكون علمًا بل ظنًا؛ فثبت بما ذكرنا

---

(١) في المحصل، ط. مكتبة دار التراث، ص٥٧١، بلفظ: (فمسمى الإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان).

(٢) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، وبذيله كتاب تلخيص المحصل، ٢٣٩، المحصل، ط. مكتبة دار التراث،٥٧٠-٥٧١.

(٣)محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، وبذيله كتاب تلخيص المحصل٢٣٩، المحصل، ط. مكتبة دار التراث،٥٧١.

(٤) وهذا قول بعض الأشاعرة؛ انظر: الإنصاف، ص٥٤-٥٥، ص٥٦، الإرشاد، ص١٥٩، شرح العقائد النسفية، ١٥٥، الإمام أبو بكر الباقلاني وآراؤه الاعتقادية، ٢٠٢/١-٢٠٣.

(٥) أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط. ركابي ١٠٠ ، لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات، ١٣٨.

(٦) مناقب الإمام الشافعي١٣٢.

(٧) المحصول في علم الأصول، ط. مؤسسة الرسالة ٤٠٠/٥، وانظر: المحصول في علم الأصول، ط. مؤسسة الرسالة،٧٦/٦-٧٨ التفسير الكبير(مج١، ج٣ص١٩٩)،(مج٣ ج٧ص٤٠).

(٨)نسب الرازي هذا القول لعامة أهل العلم، انظر: التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١١٨).

أن حصول التفاوت في الدلائل بسبب القوة محال. وأما حصول التفاوت بسبب كثرة الدلائل فالأمر كذلك؛ لأن الجزم الحاصل بسبب الدليل الواحد إن كان مانعًا من النقيض فيمتنع أن يصير أقوى عند اجتماع الدلائل الكثيرة؛ وإن كان غير مانع من النقيض لم يكن دليلاً بل كان أمارة و لم تكن النتيجة معلومة بل مظنونة؛ فثبت أن هذا التأويل ضعيف).[1]

وخلاصة القول: أن إنكار الرازي لتفاوت الإيمان؛(التصديق) مبني على ما تأصل عنده من أن اليقين لا يقبل التفاوت، ولهذا أنكر أن يكون لقوة الأدلة وكثرتها أثر في زيادة الإيمان أو نقصانه؛ يوضحه؛ أنه يزعم:

١- أنه إذا كانت الأدلة مركبة من مقدمات كلها يقينية فيمتنع أن يكون بعضها أقوى من بعض؛ لأن اليقين لا يقبل التفاوت!!

٢- وأيضًا إذا كان اليقين حاصلاً من دليل واحد فإنه يمتنع أن يكون اليقين أقوى عند اجتماع الأدلة الكثيرة لأن اليقين لا يقبل التفاوت!!

وعليه فلا أثر لقوة الأدلة أو لكثرتها في زيادة الإيمان ونقصانه! [2]

هذا وقد عد الرازي مسألة زيادة الإيمان ونقصانه فرع من تفسير الإيمان، والبحث فيها بحث لغوي!

فقال:(الإيمان عندنا لا يزيد ولا ينقص؛ لأنه لما كان اسمًا لتصديق الرسول في كل ما علم بالضرورة مجيئه به، وهذا لا يقبل التفاوت، (فكان مسمى الإيمان غير قابل للزيادة والنقصان)[3]. وعند المعتزلة[4] لما كان اسمًا لأداء العبادات ، كان قابلاً لهما. وعند السلف لما كان اسمًا للإقرار والاعتقاد والعمل، فكذلك. والبحث لغوي!)[5].

ولما كان القول بعدم تفاوت الإيمان يعارض الظاهر المتبادر من نصوص القرآن الكريم؛ فقد لجأ ابن الخطيب إلى تأويل الآيات بما لا يتفق مع ظاهرها؛ ليسلم له مذهبه، وفيما يلي بيان ذلك:

---

(١)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١١٨-١١٩).

(٢)انظر: تفسير الفخر الرازي للكفر في القرآن الكريم، ١/١٠٤-١٠٥.

(٣) في المحصل، ط. مكتبة دار التراث٥٧١، بلفظ:(فمسمى الإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان).

(٤) جاء في بعض كتب المعتزلة التصريح بزيادة الإيمان ونقصانه-كما في متشابه القرآن،١/ ٣١٢-٣١٣، المختصر في أصول الدين ضمن رسائل العدل والتوحيد، ٣٨٤-٣٨٥- إلا أنهم يرون أن زيادة الإيمان ونقصانه تكون باعتبار التكليف؛ فقد يكلف بعض الناس بما لم يكلف به الآخر؛ فالإيمان عندهم يزيد وينقص من هذا الوجه فقط!، وربما يؤولون النصوص المصرحة بزيادة الإيمان على أن المراد منها الزيادة في الألطاف أو الأدلة أو الثواب.-انظر: متشابه القرآن، ٢/٤٧١، ٤٨٧- وبهذا يعلم مفارقتهم لأهل السنة والجماعة في هذه المسألة، انظر: الإيمان بين السلف والمتكلمين، ١٢٩-١٣٢، زيادة الإيمان ونقصانه،٣٦٠-٣٦٢.

(٥) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، وبذيله كتاب تلخيص المحصل٢٣٩، المحصل، ط. مكتبة دار التراث٥٧٠-٥٧١.

موقف الرازي من النصوص التي تُثبت الزيادة والنقصان:

١-تأويل النص بأن المراد منه الزيادة والنقصان في ثمرات الإيمان وآثاره، أي الأعمال، إذ (لا قابل للزيادة والنقصان إلا الأعمال)(١):

- يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ إِلَّا مَلَٰٓئِكَةً ۙ وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا ﴾المدثر: ٣١، (**حقيقة الإيمان عندكم لا تقبل الزيادة والنقصان**، فما قولكم في هذه الآية؟! **الجواب: نحمله على ثمرات الإيمان وعلى آثاره ولوازمه**)(٢).
- ويقول:(الأعمال من ثمرات التصديق، فكل ما دلّ على أن الإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان كان مصروفًا إلى أصل الإيمان، وما دلّ على أنه قابل لهما فهو مصروف إلى الإيمان الكامل)(٣).
- ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ ﴾ آل عمران: ١٧٣، (الزيادة إنما وقعت في مراتب الإيمان، وفي شعائره؛ فصح القول بوقوع الزيادة في الإيمان مجازًا)(٤).
- ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ﴾الفتح: ٤، (ليس من ضرورة الإيمان بالأصول الإيمان بالفروع بمعنى الطاعة والانقياد، فقال: ﴿ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ﴾)(٥)أي:(ازدادوا بالفروع مع إيمانهم بالأصول)(٦).
- ويقول في قوله تعالى: ﴿ وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى ﴾مريم: ٧٦،(بالعبادات المترتبة على الإيمان)(٧).

٢-تأويل النص بأن المراد منه الثبات والدوام على الإيمان:

- يقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ ﴾ الصف: ١٠ – ١١، (الأمر بالإيمان كيف هو بعد قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ الصف: ١٠ ؟! فنقول:....يمكن أن يكون..كقوله: ﴿ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ التوبة: ١٢٤، ﴿ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا ﴾ الفتح: ٤ ، وهو الأمر بالثبات)(٨).

---

(١) مناقب الإمام الشافعي، ١٣٢.

(٢)التفسير الكبير (مج١٠ج٣٠ص٢٠٦).

(٣)محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، وبذيله كتاب تلخيص المحصل٢٣٩، المحصل، ط. مكتبة دار التراث٥٧١.

(٤)التفسير الكبير(مج٣ج٩ص١٠٠).

(٥)التفسير الكبير(مج١٠ج٢٨ص٨١).

(٦)التفسير الكبير(مج١٠ج٢٨ص٨١).

(٧)التفسير الكبير(مج٧ج٢١ص٢٤٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ج٢٨ص٥٩).

(٨)التفسير الكبير(مج١٠ج٢٩ص٣١٧).

٣–تأويل النص بأن المراد منه:

أ–دوام استحضار الدليل، لا زيادة التصديق و اليقين؛ لأنه لا يقبل التفاوت!

ب–زيادة التصديق بزيادة المؤمن به.

ج– تأويل الزيادة بالكشف والتجلي والمعرفة وقوة نور القلب.

وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾ الأنفال: ٢، **حيث قرر أن معنى الزيادة في الآية على وجوه:**

- **الوجه الأول: أن** (المراد من هذه الزيادة: الدوام وعدم الدوام؛ وذلك لأن بعض المستدلين لا يكون مستحضرًا للدليل والمدلول إلا لحظة واحدة، ومنهم من يكون مداومًا لتلك الحالة، وبين هذين الطرفين أوساط مختلفة ومراتب متفاوتة وهو المراد من الزيادة)[١]. فـ(التفاوت بالدوام وعدم الدوام حاصل في الاعتقاد...وهذا القدر يكفي في حصول التفاوت في الإيمان). [٢]

- (**والوجه الثاني من زيادة التصديق:** أنهم يصدقون بكل ما يتلى عليهم من عند الله، ولما كانت التكاليف متوالية في زمن الرسول ﷺ متعاقبة، فعند حدوث كل تكليف كانوا يزيدون تصديقًا وإقرارًا، ومن المعلوم أن من صدق إنسانًا في شيئين كان تصديقه له أكثر من تصديق من صدقه في شيء واحد، وقوله:﴿وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا﴾ الأنفال: ٢، معناه: أنهم كلما سمعوا آية جديدة أتوا بإقرار جديد، فكان ذلك زيادة في الإيمان والتصديق) [٣].

وقد أورد هذا التأويل عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡ﴾الفتح: ٤، فقال:(أمرهم بتكاليف شيئًا بعد شيء فآمنوا بكل وحد منها؛ مثلاً أمروا بالتوحيد فآمنوا وأطاعوا، ثم أمروا بالقتال والحج فآمنوا وأطاعوا، فازدادوا إيمانًا مع إيمانهم)[٤].

وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ١٢٤﴾ التوبة: ١٢٤، (أنها تزيدهم إيمانًا إذ لا بد عند نزولها من أن يقروا بها ويعترفوا بأنها حق من عند الله) [٥].

---

(١)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١١٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٨٠-٨١)، (مج١٠ ج٣٠ص٢٠٦-٢٠٧)، (مج١١ ج٣٢ص١٥٦-١٥٧).

(٢) التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٢٠)، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٨٠-٨١)، (مج١٠ ج٣٠ص٢٠٦-٢٠٧)، (مج١١ ج٣٢ص١٥٦-١٥٧).

(٣)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١١٩).

(٤)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٨٠).

(٥)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٢٣١).

- (وفي **الآية وجه ثالث**: وهو أن كمال قدرة الله وحكمته إنما تعرف بواسطة آثار حكمة الله في مخلوقاتـــه، وهذا بحر لا ساحل له، وكلما وقف عقل الإنسان على آثار حكمة الله في تخليق شيء آخر انتقل منـــه إلى طلب حكمة في تخليق شيء آخر، فقد انتقل من مرتبة إلى مرتبة أخرى أعلى منها وأشرف وأكمل، ولمـــا كانت هذه المراتب لا نهاية لها لا جرم **لا نهاية لمراتب التجلي**[1] **والكشف**[2] **والمعرفة**)[3].

وقد أورد هذا التأويل عند تفســـيره لقولـــه تعـــالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ٧٥ ﴾ الأنعام: ٧٥، فقال: (شمس المعرفة والعقل والتوحيد..لانهاية لتصاعدها ولا غاية لازديادهـــا، فقوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ الأنعام: ٧٥، إشارة إلى مراتب الدلائل والبينات، وقوله: ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ﴾ الأنعام: ٧٥، إشارة إلى درجات أنوار التجلي، وشروق شمس المعرفة والتوحيد)[4].

وقال عند تفسير قوله تعـــالى: ﴿ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٞۚ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞۚ وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ ٣٠ ﴾ النحـــل: ٣٠، (المراد أنهم لما أحسنوا؛ بمعنى: أنهم أتوا بالطاعات، فـــتح الله عليهم أبواب المكاشفات والمشاهدات[5] والألطاف، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى ﴾ محمد: ١٧)[6].

وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبۡلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ ﴾ النساء: ٩٤، (يعني إيمانكم كان مثل إيمانهم؛ في أنه إنما عُرف منه مجرد القول اللساني دون ما في القلب، أو في أنه كان في ابتداء الأمـــر حاصلاً بسبب ضعيف؛ ثم منَّ الله عليكم حيث قوي نور الإيمان في قلوبكم، وأعانكم على العمـــل بـــه والمحبة له)[7].

---

(١)التجلي: هو ما يظهر في القلوب من أنوار الغيوب. انظر: موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي ١٦٤.

(٢)المقصود بالكشف: الكشف عما وراء الحجب الحسية، العلوية منها والسفلية، و الاطلاع على حقائق الموجودات مـــن العـــرش إلى الفرش؛ إما بعين البصر، أو بعين البصيرة، أو بهما معًا، فيُنال بالكشف العلوم والمعارف، ويحصل لصاحب الكشف مالا يحصل لغيره مـــن العلوم والمعارف. انظر: موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي ٧٩٣-٧٩٥، المصادر العامة للتلقي عند الصوفية، عرض ونقد، لصادق سليم صادق٢٠٧، معجم ألفاظ العقيدة٣٣٣.

(٣)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١١٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٣٩).

(٤) التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص٤٦)، وانظر:(مج٥ ج١٥ص٧٥).

(٥)المقصود بالمشاهدات: الحضور بمعنى القرب، ويكون مقرونًا بعلم اليقين، وحقائقها، وهو من مصطلحات الصوفية، ويزعمون أنـــه في حال المشاهدة والقرب يخرج العبد إلى صفاء القلب بعلم اليقين، وصفاء القلب يرفعه مقامات في مشاهدة العين، حتى لا يخطر بقلبـــه إلا خاطر حق، فإن عصاه عصى الحق! انظر: موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، ٨٩٢-٨٩٥.

(٦)التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ص٢٤).

(٧)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٥).

٤-تأويل النص بأن المراد منه الزيادة في الثواب:

- **أورد الرازي قول من حمل الزيادة في الإيمان على الزيادة في الثواب دون إنكار،**[١] **فقال عند قوله تعالى:** ﴿ وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى ﴾مريم: ٧٦ ، (ومن الناس من حمل الزيادة في الهدى على الثواب، أي: ويزيد الله الذين اهتدوا ثوابًا على ذلك الاهتداء)[٢].

- **وقد ظهر من كلامه ما يؤيد هذا التأويل، حيث يقول عن المهاجرين:**(فضلهم يظهر؛ **لأن ثوابهم أعظم،** وقد قال تعالى:﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ﴾ الحديد: ١٠، فمعلوم أن من هاجر مع الرسول ﷺ، وفارق دياره وأهله لتقويته ونصرة دينه مع شدة قوة الكفار وظهور صولتهم، صار فعله كالسبب لقوة الدين، وعلى هذا الوجه عظم محل الأنصار حتى صار ذكرهم والثناء عليهم تاليًا لذكر المهاجرين لما آووه ونصروه)[٣].

٥-تأويل النص بأن المراد منه زيادة الألطاف والتوفيق والتسديد:

- **مع أن الرازي نسب هذا التأويل إلى المعتزلة، فقال:** (قالت المعتزلة:... هذا محمول على زيادة الألطاف كما ذكره في قوله:﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى ﴾ محمد: ١٧[٤])[٥]، **إلا أنك تجده يتأثر بهم، ويقول به!**

فقال عند تفسير قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٣﴾ ﴾ البقرة: ١٥٣؛:(يعني في النصر لهم، كما قال:﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ ﴾ البقرة: ١٣٧، فكأنه تعالى ضمن لهم إذا هم استعانوا على طاعاته بالصبر والصلاة، أن **يزيدهم توفيقًا وتسديدًا وألطافًا كما قال:**﴿ **وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى** ﴾مريم: ٧٦)[٦].

وهكذا فقد استعمل ابن الخطيب التأويل؛ ليسلم له مذهبه في عدم وقوع التفاوت في التصديق والإيمان والعلم، إرساءً لما تقرر عنده من أن التصديق متى انخرم منه أدنى شيء بطل الإيمان.

لكنه لم يطرد على ذلك، بل تجده في مواطن أخرى يضطرب وينقض ما قرره سابقًا؛ حيث:

١- يقرر وقوع التفاوت في التصديق والعلم واليقين والإيمان، ويُقر بأن لكثرة الأدلة وقوتها أثر في قوة اليقين وزيادته!!:

---

(١)ممن قال بهذا التأويل:القاضي عبد الجبار من المعتزلة، والباقلاني من الأشاعرة، انظر: الإنصاف، ٥٤-٥٥، متشابه القرآن، ٢/٤٨٧، الإمام أبو بكر الباقلاني وآراؤه الاعتقادية، ١/٢٠٣.

(٢)التفسير الكبير(مج٧ج٢١ص٢٤٨).

(٣)التفسير الكبير(مج٨ج٢٣ص٥٧).

(٤) انظر:متشابه القرآن ١/٦٢، ٢/٤٨٧.

(٥)التفسير الكبير(مج٣ج٧ص١٧-١٨).

(٦)التفسير الكبير(مج٢ج٤ص١٤٥)، وانظر: التفسير الكبير(مج٧ج٢٠ص٢٤).

- فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ۝١٧٣﴾ آل عمران: ١٧٣، (والمراد أنهم كلما **ازدادوا إيمانًا في قلوبهم**، أظهروا ما يُطابقه، فقالوا: حسبنا الله ونعم الوكيل)[١].

- وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ﴾ البقرة: ١٢٨، (المراد منه: **الزيادة في الإسلام**؛ كقوله: ﴿لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡ﴾الفتح: ٤، ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى﴾ محمد: ١٧، وقال إبراهيم: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي﴾البقرة: ٢٦٠ ، **فكأنهما دعواه بزيادة اليقين والتصديق، وطلب الزيادة لا ينافي حصول الأصل في الحال!**)[٢].

- ويقول عند تفسير قوله: ﴿لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡ﴾الفتح: ٤، (أنزل السكينة عليهم؛ فصبروا فرأوا عين اليقين بما علموا من النصر علم اليقين إيمانًا بالغيب، **فازدادوا إيمانًا مستفادًا من الشهادة، مع إيمانهم المستفاد من الغيب**)[٣].

- ويقول:(إنه لما قال: ﴿زَادَهُمۡ هُدٗى﴾ محمد: ١٧، **أفاد أنهم ازداد علمهم**)[٤].

- ويقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُواْ نُرِيدُ أَن نَّأۡكُلَ مِنۡهَا وَتَطۡمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعۡلَمَ أَن قَدۡ صَدَقۡتَنَا وَنَكُونَ عَلَيۡهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ۝١١٣﴾ المائدة: ١١٣، (أنهم طلبوا هذه الآية ليحصل لهم **مزيد الطمأنينة**، كما قال إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي﴾البقرة: ٢٦٠، فإن مشاهدة مثل هذه الآية لا شك أنها تورث الطمأنينة، ولهذا السبب قالوا: ﴿وَتَطۡمَئِنَّ قُلُوبُنَا﴾ المائدة: ١١٣)[٥]، أي:(**لتزداد يقينًا**؛ كما ازداد إبراهيم عليه السلام بمعاينة إحياء الموتى يقينًا)[٦]، حيث قال:(﴿وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي﴾البقرة: ٢٦٠، وذلك كلام عارف طالب لمزيد اليقين)[٧]، **ولا شك أن (لكثرة الدلائل وتواليها أثر عظيم في تقوية اليقين وإزالة الشبهات)**[٨]، **إذ (تكثير الدلائل وتقويتها مما يزيد في قوة اليقين، وطمأنينة النفس، وسكون الصدر)**[٩].

---

(١)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص١٠١).

(٢)التفسير الكبير(مج٢ ج٤ص٥٩).

(٣)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٨١).

(٤)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٥٩).

(٥)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ص١٢٩).

(٦)التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ص١٦٢).

(٧)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٣٩). وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ص١٣١)،(مج٥ ج١٣ص٤٥-٤٦)، (مج٧ ج٢١ص٢٨-٢٩)،(مج١٠ ج٢٨ص٢٣١)،(مج١٠ ج٢٠٦-٢٠٧)، نهاية الإيجاز، ١٢٤.

(٨) التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ص١٢٢).

(٩)التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ص١٦١). وانظر: التفسير الكبير (مج٥ ج١٣ص٤٥-٤٦)، (مج٥ ج١٤ص١٩٦)، (مج٦ ج١٧ص٧٤)، (مج١١ ج٣١ص٣).

٢- **كما قرر** (أن الإقرار باللسان له درجة واحدة، **أما الاعتقاد بالقلب فله درجات مختلفة بحسب قوة الاعتقاد وضعفه، وعدمه ودوامه، وكثرة تلك الاعتقادات وقلتها**)[١]،فـ (الناس في معارف التوحيد والنبوة والمعاد قسمان: أحدهما: الذين بلغوا في هذه المعارف إلى حيث صاروا كالمشاهدين لها، وهم أصحاب عين اليقين، والثاني: الذين ما بلغوا إلى ذلك الحد إلا أنهم وصلوا إلى درجة المستدلين، وهم أصحاب علم اليقين)[٢].

٣- بل وقرر:

أ- أن الإيمان يزيد بالطاعات، كما أن الكفر يزيد بالمعاصي، فقال في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴿١٣٧﴾ ﴾ النساء: ١٣٧، (دلت الآية على أن الكفر يقبل الزيادة والنقصان؛ **فوجب أن يكون الإيمان أيضًا كذلك؛** لأنهما ضدان متنافيان، فإذا قبل أحدهما التفاوت فكذلك الآخر)، فهم (ازدادوا كفرًا بسبب ذنوب أصابوها حال كفرهم، وعلى هذا التقدير لما كانت إصابة الذنوب وقت الكفر زيادة في الكفر؛ **فكذلك إصابة الطاعات وقت الإيمان يجب أن تكون زيادة في الإيمان!**)[٣].

ب-أن الاسم يُنفى عن الشيء لنقصه، فقال: (نفي الاسم عن الشيء لنقصه، كما قد روي من...قوله:" ليس بمؤمن من بات شبعانًا وجاره جائع")[٤].

وبهذا يظهر أن الرازي سلك في مسألة الزيادة والنقصان مسلكي الأشاعرة[٥]:

المسلك الأول: منع القول بزيادة الإيمان ونقصانه؛ لأن الإيمان هو التصديق الجازم البالغ حد اليقين، واليقين لا يقبل التفاوت؛ لأن التفاوت فيه إنما هو لاحتمال النقيض، واحتمال النقيض يُنافي اليقين[٦].

المسلك الثاني: أن الإيمان (الذي هو التصديق عنده) يزيد وينقص بحسب الذات الذي هو التصديق، وبحسب المتعلق وهو أفراد ما جاء به الرسول ﷺ مما يجب الإيمان به[٧]، وقد سلك هذا المسلك غفلة منه عن مسلكه الأول**!! بل قرر أن الإيمان يزيد بالطاعة كما أن الكفر يزيد بالمعصية، وأن الاسم يُنفى عن الشيء لنقصه، وهذا غفلة منه عن مذهبه الأشعري!**

---

(١) أسرار التنزيل، ط. ركابي، ص١٤٥، وانظر: لوامع البينات١٣٠، التفسير الكبير(مج١٠ج٢٨ص١٤٢).

(٢) التفسير الكبير(مج٥ج١٥ص١٠١-١٠٢).

(٣)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٧٨-٧٩).

(٤)التفسير الكبير(مج٢ ج٥ص٥٩).

(٥)اختلفت آراء الأشاعرة في هذه المسألة؛ فمنهم من منع القول بزيادة الإيمان(التصديق) ونقصانه ومنهم من أثبته! انظر في ذلك : الإيمان بين السلف والمتكلمين١٦٤-١٦٩.

(٦)ممن قال بذلك من الأشاعرة؛ الباقلاني، والجويني انظر: الإنصاف، ص٥٤-٥٥،ص٥٦، الإرشاد، ص١٥٩، الإمام أبو بكر الباقلاني وآراؤه الاعتقادية، ٢٠٢/١-٢٠٣

(٧)ممن قال بذلك من الأشاعرة؛ الإيجي؛ انظر:المواقف، ٣٨٨، وانظر: الإيمان بين السلف والمتكلمين، ١٦٤-١٦٦.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من زيادة الإيمان ونقصانه على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

خالف الرازي أهل السنة والجماعة في أمور مجملها ما يلي:

١- زعمه بأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص!

٢- زعمه بأن التصديق متى انخرم أو اختل منه شيء بطل الإيمان!

٣- زعمه بأن اليقين لا يقبل التفاوت!

٤- إنكاره التفاوت في الأدلة!

٥- زعمه بأن الأدلة لا تقبل التقوية!

٦- إنكاره زيادة اليقين عند حصول كثرة الدلائل وقوتها!

٧- إنكاره تأثير الطاعات والمعاصي على الإيمان!

٨- زعمه بأن البحث في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه بحث لغوي!

٩- تأويله للنصوص الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه.

وسيكون بعون الله الرد عليه من جوانب:

الجانب الأول: في بيان أن الإيمان يزيد وينقص، وذكر الأدلة على ذلك:

أصل أهل السنة أن الإيمان يزيد وينقص، وتفاضله عندهم من وجهين: من جهة أمر الرب ومن جهة فعل العبد.

أما وقوع التفاضل من جهة أمر الرب: فلأنه ليس الإيمان الذي أمر به شخص من المؤمنين هو الإيمان الذي أمر به كل شخص، فإن المسلمين في أول الأمر كانوا مأمورين بمقدار من الإيمان، ثم بعد ذلك أمروا بغير ذلك، وأمروا بترك ما كانوا مأمورين به؛ كالقبلة، فكان من الإيمان في أول الأمر: الإيمان بوجوب استقبال بيت المقدس، ثم صار من الإيمان: تحريم استقباله، ووجوب استقبال الكعبة، فقد تنوع الإيمان في الشريعة الواحدة.

وأيضًا فمن وجب عليه الحج والزكاة أو الجهاد يجب عليه من الإيمان أن يعلم ما أمر به، ويؤمن بأن الله أوجب عليه ما لا يجب على غيره إلا مجملاً، وهذا يجب عليه فيه الإيمان المفصل، وكذلك الرجل أول ما يسلم إنما يجب عليه الإقرار المجمل، ثم إذا جاء وقت الصلاة كان عليه أن يؤمن بوجوبها ويؤديها، فلم يتساو الناس فيما أمروا به من الإيمان؛ بل الإيمان الذي أوجبه الله على عباده يتنوع ويتفاضل ويتباينون فيه تباينًا عظيمًا، فيجب على الملائكة من الإيمان ما لا يجب على البشر، ويجب على الأنبياء من الإيمان ما لا يجب على غيرهم، ويجب على العلماء ما لا يجب على غيرهم، ويجب على الأمراء ما لا يجب على غيرهم، وليس المراد أنه يجب عليهم من العمل فقط؛ بل ومن التصديق والإقرار. فإن الناس وإن كان يجب عليهم الإقرار المجمل بكل ما جاء به الرسول؛ فأكثرهم لا يعرفون تفصيل كل ما أخبر به، وما لم يعلموه كيف يؤمرون بالإقرار به مفصلاً؟! وما لم يؤمر به العبد من الأعمال لا يجب عليه معرفته ومعرفة الأمر

به، فمن أمر بحج وجب عليه معرفة ما أمر به من أعمال الحج والإيمان بها، فيجب عليه من الإيمان والعمل ما لا يجب على غيره، وكذلك من أمر بالزكاة يجب عليه معرفة ما أمر الله به من الزكاة ومن الإيمان بذلك والعمل به ما لا يجب على غيره، فيجب عليه من العلم والإيمان والعمل ما لا يجب على غيره.

وبالجملة فلا يمكن المنازعة أن الإيمان الذي أوجبه الله يتباين فيه أحوال الناس ويتفاضلون في إيمانهم ودينهم بحسب ذلك؛ ولهذا قال النبي ﷺ في النساء: "ناقصات عقل ودين"، وقال في نقصان دينهن:"إنها إذا حاضت لا تصوم ولا تصلي"، وهذا مما أمر الله به، فليس هذا النقص دينًا لها تعاقب عليه، لكن هو نقص حيث لم تؤمر بالعبادة في هذا الحال، والرجل كامل حيث أمر بالعبادة في كل حال، فدلّ ذلك على أن من أمر بطاعة يفعلها كان أفضل ممن لم يؤمر بها وإن لم يكن عاصيًا، فهذا أفضل دينًا وإيمانًا وهذا المفضول ليس بمعاقب ومذموم، وبهذا يتبين تفاضل الإيمان في نفس الأمر به، وفي نفس الأخبار التي يجب التصديق بها.(١)

وأما وقوع التفاضل من جهة فعل العبد: فلأن الناس يتفاضلون في الإتيان بالإيمان مع استوائهم في الواجب، فليس إيمان السارق والزاني والشارب كإيمان غيرهم، ولا إيمان من أدى الواجبات كإيمان من أخل ببعضها، كما أنه ليس دين هذا وبره وتقواه مثل دين هذا وبره وتقواه؛ بل هذا أفضل دينًا وبرًا وتقوى، فهو كذلك أفضل إيمانًا(٢)، والتفاضل من هذه الجهة يكون من وجوه متعددة، منها:

١- زيادة الأعمال الظاهرة ونقصانها.

٢- زيادة أعمال القلوب ونقصها.

٣- إن نفس التصديق والعلم الذي في القلب يتفاضل باعتبار الإجمال والتفصيل؛ فليس تصديق من صدّق الرسول مجملاً من غير معرفة منه بتفاصيل أخباره كمن عرف ما أخبر به عن الله وأسمائه وصفاته والجنة والنار والأمم وصدقه في ذلك كله. وليس من التزم طاعته مجملاً ومات قبل أن يعرف تفصيل ما أمره به كمن عاش حتى عرف ذلك مفصلاً وأطاعه فيه.

٤- إن نفس العلم والتصديق يتفاضل ويتفاوت كما يتفاضل سائر صفات الحي؛ فالعلم والتصديق يكون بعضه أقوى من بعض وأثبت وأبعد عن الشك، وهذا أمر يشهده كل أحد من نفسه.

وأيضًا فإن التصديق المستلزم عمل القلب أكمل من التصديق الذي لا يستلزم عمله، فالعلم الذي يعمل به صاحبه أكمل من العلم الذي لا يعمل به، وإذا كان شخصان يعلمان أن الله حق ورسوله حق والجنة حق والنار حق، وهذا علمه أوجب له محبة الله وخشيته والرغبة في الجنة والهرب من النار، والآخر علمه لم يوجب له ذلك؛ فَعِلم الأول أكمل، والمعرفة نفسها تختلف بالإجمال والتفصيل، والقوة والضعف، ودوام الحضور والغفلة؛ فليست المفصلة المستحضرة الثابتة التي يثبت الله صاحبها بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة كالمجملة التي غفل عنها.

(١) انظر: مجموعة الفتاوى١٣/٥١-٥٥.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى١٣/٥٥.

5- أن التفاضل يحصل من هذه الأمور من جهة الأسباب المقتضية لها؛ فمن كان مستند تصديقه ومحبتـــه أدلـــة توجب اليقين وتبين فساد الشبهة العارضة لم يكن بمترلة من كان تصديقه لأسباب دون ذلك، بل من حصل له علوم ضرورية لا يمكنه دفعها عن نفسه لم يكن بمترلة من تعارضه الشبه ويريد إزالتها بالنظر والبحث.

6- أن التفاضل يحصل من جهة دوام استحضار الإنسان لأوامر الدين الحنيف، وذكرها والثبات عليها، وعـــدم الغفلة أو الإعراض عنها.

7- أن التفاضل يحصل من جهة أن الإنسان يكون مكذبًا ومنكرًا لأمور لا يعلم أن الرسول أخبر بها وأمر بها، ثم يتبين له بعد ذلك أن الرسول أخبر بها أو أمر بها، فيصدق بما كان مكذبًا به، ويعرف ما كان منكرًا له، وهذا تصديق جديد وإيمان جديد ازداد به إيمانه.

وبهذا يتبين أنه ليس فيما يقوم بالإنسان من جميع الأمور أعظم تفاضلاً وتفاوتًا من الإيمان، بل كل ما تقرر إثباته من الصفات والأفعال مع تفاضله؛ فالإيمان أعظم تفاضلاً منه. [1]

والقول بأن الإيمان يزيد وينقص من شعائر السنة،[2] يقول الإمام أحمد-رحمه الله-: ((والسنة فيه-أي في الإيمان- أن تقول: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص))[3].

ويقول:((أجمع تسعون رجلاً من التابعين وأئمة المسلمين وأئمة السلف وفقهاء الأمصار على أن السنة التي توفي عنها رسول الله ﷺ..-فذكر أمورًا منها-: والإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية))[4].

ويقول الثوري[5]-رحمه الله-:((قد خالفنا المرجئة في ثلاث،..-وذكر منها:-نحن نقول: يزيد ويـــنقص، وهـــم يقولون: لا يزيد ولا ينقص)). [6]

ولذا فإن الذي عليه أئمة أهل السنة والحديث أن الإيمان يزيد وينقص، والنقول متواترة عن السلف في ذلـــك؛

---

(1)انظر: مجموعة الفتاوى7/232-237، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، 429-439، زيادة الإيمان ونقصانه153-178.

(2)لا يرد على ذلك ما ورد عن الإمام مالك من إثبات الزيادة والتوقف عن لفظ النقصان، فقد وردت عنه رواية أخرى أثبت فيها زيادة الإيمان ونقصانه، وهذه الرواية هي المشهورة عند أصحابه، وقد وجه أهل العلم الرواية الأولى، بتوجيهات؛ منها: أنه كان متوقفًا في إطلاق لفظ النقصان على الإيمان لأنه وجد ذكر الزيادة في القرآن ولم يجد للنقص ذكرًا فتوقف عنه. للاستزادة؛ انظر: زيادة الإيمان ونقصانه، 289-301.

(3)السنة لأبي بكر بن الخلال3/566.

(4)طبقات الحنابلة، بتحقيق: العثيمين، 1/349-350، وانظر: مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي234، زيادة الإيمان ونقصانه 124.

(5)أبو عبد الله الثوري الكوفي المجتهد، شيخ الإسلام، إمام الحفاظ، سيد العلماء العاملين في زمانه، سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله، ولد سنة سبع وتسعين، ومات سنة ست وعشرين ومائة، كان ينكر على من يقول: العبادات ليست من الإيمان، من مصنفاته: الجامع الكبير والجامع الصغير في الحديث. انظر: سير أعلام النبلاء، 7/229-279، ط. مؤسسة الرسالة، طبقات الحفاظ، 95-96، الأعلام للزركلي 3/104-105.

(6)أخرجه البيهقي في الاعتقاد، 234.

فقد عقد الإمام اللالكائي-رحمه الله- بابًا بعنوان:((سياق ما دلّ أو فسر من الآيات من كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين من بعدهم من علماء أئمة الدين: أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية)) [(١)]
ثم ساق الآيات و الروايات على ذلك[(٢)].

ومثله الإمام ابن بطة-رحمه الله- فقد عقد بابًا بعنوان: ((باب زيادة الإيمان ونقصانه، وما دلّ على الفاضل فيه والمفضول)). [(٣)] ثم قال: ((اعلموا رحمكم الله: أن الله ﷻ تفضل بالإيمان على من سبقت له الرحمة في كتابه، ومن أحب أن يسعده، ثم جعل المؤمنين في الإيمان متفاضلين، ورفع بعضهم فوق بعض درجات، ثم جعله فيهم يزيد ويقوى بالمعرفة والطاعة، وينقص ويضعف بالغفلة والمعصية. وبهذا نزل الكتاب، وبه مضت السنة، **وعليه أجمع العقلاء من أئمة الأمة، ولا ينكر ذلك ولا يخالفه إلا مرجئ خبيث، قد مرض قلبه، وزاغ بصره، وتلاعبت به إخوانه من الشياطين، فهو من الذين قال الله ﷻ فيهم:﴿ وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴿٢٠٢﴾ ﴾** الأعراف: ٢٠٢)) [(٤)]، ثم ساق جملة من الآيات، والأحاديث، والأخبار عن الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين التي تدل على ذلك.

ومثلهما الإمام الآجري-رحمه الله- فقد عقد بابًا بعنوان:((ذكر ما دلّ على زيادة الإيمان ونقصانه)).[(٥)] ثم ساق الآيات، والروايات عن النبي ﷺ، وعن الصحابة، والتابعين في بيان أن الإيمان يزيد وينقص.[(٦)] وفيما يلي إيراد لبعض الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة والإجماع والعقل والحس.

الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه من الكتاب والسنة والإجماع والعقل والحس:

أ-الكتاب:

- قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾المائدة: ٣، وفيها دلالة على زيادة الإيمان من جهة أمر الرب. [(٧)]
- قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ﴾ الأنفال: ٢، فهذه الآية فيها نص واضح على زيادة الإيمان، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله- تعليقًا على الآية: ((وهذه زيادة إذا تليت عليهم الآيات؛ أي: وقت تليت، ليس هو تصديقهم بها عند النزول، وهذا أمر يجده المؤمن إذا تليت عليه الآيات، زاد في قلبه بفهم القرآن ومعرفة معانيه من علم الإيمان ما لم يكن؛

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ٥/٩٦٠.
(٢)انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ٥/٩٦٠-٩٨٠.
(٣)الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول(الإيمان)- ٢/٨٣١، وانظر منه: ٢/٨٣١-٨٦١.
(٤)الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول(الإيمان)- ٢/٨٣٢.
(٥)كتاب الشريعة، للآجري، ٢/٥٨٠.
(٦)انظر:الشريعة،٢/٥٨٠-٦١٠.
(٧)مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه٢/١١٥٤.

حتى كأنه لم يسمع الآية إلا حينئذ، ويحصل في قلبه من الرغبة في الخير والرهبة من الشر ما لم يكن؛ فزاد علمه بالله ومحبته لطاعته، وهذه زيادة الإيمان)).[1]

- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ فَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنٗاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ١٢٤﴾ التوبة: ١٢٤، فهذه الآية دلت على زيادة الإيمان من جهة أمر الرب، ومن جهة فعل العبد.[2] يقول شيخ الإسلام-رحمه الله- تعليقًا على الآية:((هذه الزيادة ليست مجرد التصديق بأن الله أنزلها، بل زادتهم إيمانًا بحسب مقتضاها؛ فإن كانت أمرًا بالجهاد أو غيره ازدادوا رغبة، وإن كانت نهيًا عن شيء انتهوا عنه فكرهوه؛ ولهذا قال:﴿وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ١٢٤﴾ التوبة: ١٢٤، والاستبشار غير مجرد التصديق))[3].

- قوله تعالى:﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ ٣٢﴾ فاطر: ٣٢، وفي هذه الآية دلالة ظاهرة على زيادة الإيمان ونقصانه، فقد قسم سبحانه المؤمنين إلى ثلاث طبقات؛ سابقون بالخيرات: وهم الذين أدوا الواجبات والمستحبات، وتركوا المحرمات والمكروهات؛ فهؤلاء هم المقربون، ومقتصدون: وهم الذين أدوا الواجبات وتركوا المحرمات، وظالمون لأنفسهم: وهم الذين تجرؤا على بعض المحرمات، وقصروا في بعض الواجبات مع بقاء أصل الإيمان معهم، فما أعظم التفاوت بين هذه الطبقات، وهذا من أكبر البراهين على زيادة الإيمان ونقصانه.[4]

إلى غير ذلك من الآيات الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه[5]...

ومما يجدر التنبيه عليه أن كل دليل دلّ على زيادة الإيمان فهو يدل على نقصانه؛ لأنه بثبوت الزيادة يثبت المقابل، فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة.[6]

يقول البيهقي[7]-رحمه الله-بعد أن ذكر جملة من الآيات المصرحة بزيادة الإيمان:((فثبت بهذه الآيات أن الإيمان قابل للزيادة، وإذا كان قابلاً للزيادة فعدمت الزيادة كان عدمها نقصانًا))[8].

(١) مجموعة الفتاوى٧/٢٢٨.

(٢)مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه٢/١١٥٤.

(٣)مجموعة الفتاوى٧/٢٢٨.

(٤)انظر: زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، للبدر، ٧٧.

(٥)انظر: ما جمعه د/عبد الرزاق البدر في كتابه زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، ٥٤-٨٢.

(٦)انظر: زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، ٥١-٥٤.

(٧)أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى، حافظ، فقيه، من أئمة الحديث، ولد سنة أربع وثمانين وثلثمائة، وتوفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، كان على سيرة العلماء، قانعًا من الدنيا باليسير، متجملاً في زهده وورعه، كثير التحقيق والإنصاف، حسن التصنيف، من مصنفاته: كتاب شعب الإيمان، وكتاب الخلافيات، وكتاب دلائل النبوة، وكتاب البعث والنشور، وغيرها. انظر: وفيات الأعيان١/٧٥-٧٦، البداية والنهاية١٢/٥٥٦، طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، ١/٢٢٦-٢٢٨، الأعلام للزركلي، ١/١١٦.

(٨) الجامع لشعب الإيمان للبيهقي١/١٢٧.

ويقول الشيخ ابن عثيمين[1] -رحمه الله-: ((وكل نص يدلّ على زيادة الإيمان فإنه يتضمن الدلالة على نقصه وبالعكس؛ لأن الزيادة والنقص متلازمان لا يعقل أحدهما بدون الآخر))[2].

ب-السنة:

- عن النبي ﷺ قال: "يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير".[3] فالحديث ظاهر في تفاضل أهل الإيمان، بحسب ما يقوم بالقلب، يقول ابن حجر-رحمه الله-: ((ففيه التفاوت في الإيمان القائم بالقلب من وزن الشعيرة والبرة والذرة))[4].
- عن النبي ﷺ قال: "إن أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا، وخياركم خياركم لنسائكم"[5]، فدلّ هذا القول على أن حسن الخلق إيمان، وأن عدمه نقصان إيمان، وأن المؤمنين متفاوتون في إيمانهم، فبعضهم أكمل إيمانًا من بعض[6].
- عن النبي ﷺ قال: "الإيمان بضع وسبعون، أو بضع وستون شعبة. فأفضلها قول لا إله إلا الله. وأدناها إماطة الأذى عن الطريق. والحياء شعبة من الإيمان". وفي هذا دليل على أن الإيمان فيه أعلى وأدنى، وإذا كان كذلك كان قابلاً للزيادة والنقصان.[7]

يقول السعدي-رحمه الله-تعليقًا على الحديث:((وهذا.. صريح في أن الإيمان يزيد وينقص بحسب زيادة هذه الشرائع والشعب، واتصاف العبد بها أو عدمه. ومن المعلوم أن الناس يتفاوتون فيها تفاوتًا كثيرًا. فمن زعم:

---

(١)أبو عبد الله محمد بن صالح بن محمد بن سليمان عثيمين الوهيبي التميمي، ولد بعنيزة؛ عام ١٣٤٧هـ، توفي بجدة عام ١٤٢١هـ، درّس في المسجد الحرام، وفي المعهد العلمي بعنيزة، كان عضوًا في هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، وكان -رحمه الله- مدرسة في الأخلاق، والفضائل، والزهد، والورع، مثالاً للعالم الذي لم تغره الشهرة، ولم يتغير من علو المكانة، من مؤلفاته: شرح لمعة الاعتقاد، القول المفيد شرح كتاب التوحيد، شرح الواسطية، وغيرها. انظر: كتاب١٤عامًا مع سماحة العلامة محمد بن صالح بن عثيمين.

(٢) فتح البرية بتلخيص الحموية، ضمن مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين٤/٩٣.

(٣)أخرجه البخاري، ص١٣، كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه، وقول الله تعالى: ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى ﴿١٣﴾﴾ الكهف: ١٣، ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ المدثر: ٣١، وقال:﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ المائدة: ٣؛ فإذا ترك شيئًا من الكمال فهو ناقص.

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري١/١٤٨.

(٥)أخرجه: أحمد في مسنده برقم(٧٣٩٦)،٧/٢٠٨، وقال الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- "إسناده صحيح" وبرقم(١٠٠٦٢)، ٩/٣٩٤-٣٩٥، وأبو داود، كتاب: السنة، باب: الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، ٥/٤٢، و الترمذي،: أبواب الرضاع، باب: ما جاء في حق المرأة على زوجها، وقال: "هذا حديث حسن صحيح" ط.دار الغرب الإسلامي، ٢/٤٥٤-٤٥٥، والحاكم في المستدرك برقم(١)،١/٤١، وقال: "هذا حديث صحيح لم يخرج في الصحيحين، وهو صحيح على شرط مسلم"، والألباني -رحمه الله-في سلسلة الأحاديث الصحيحة، ١/٥٧٣، برقم(٢٨٤).

(٦)المنهاج في شعب الإيمان للحليمي١/٦١، الجامع لشعب الإيمان للبيهقي١/١٢٩.

(٧) فتح البيان في مقاصد القرآن، ٤/٦.

أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فقد خالف الحس، مع مخالفته لنصوص الشارع كما ترى)).[1]

- عن النبي ﷺ قال:" لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن". ودلالة الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه ظاهرة، فالمؤمن قد يرتكب هذه المعاصي فينقص إيمانه، فيكون مؤمنًا ناقص الإيمان معـــه مـــطـــلـــق الإيـــمـــان.

يقول ابن عبد البر-رحمه الله- تعليقًا على الحديث: ((لم يرد به نفي جميع الإيمان عن فاعل ذلك؛ بدليل الإجماع على توريث الزاني والسارق وشارب الخمر إذا صلوا للقبلة، وانتحلوا دعوة الإسلام من قرابتهم المـــؤمنين الذين آمنوا بتلك الأحوال، وفي إجماعهم على ذلك مع إجماعهم على أن الكافر لا يرث المســـلم أوضـــح الدلائل على صحة قولنا: أن مرتكب الذنوب ناقص الإيمان بفعله ذلك، وليس بكافر كما زعمت الخوارج في تكفيرهم المذنبين))[2].

ويقول البيهقي-رحمه الله- تعليقًا على الحديث:((وإنما أراد – والله تعالى أعلم – وهو مؤمن مطلق الإيمان لكنه ناقص الإيمان بما ارتكب من الكبيرة وترك الانزجار عنها، ولا يوجب ذلك تكفيرًا بالله عز وجل – كما مضـــى شرحه – وكل موضع من كتاب أو سنة ورد فيه تشديد على من ترك فريضة أو ارتكب كبيرة، فإن المراد به نقصان الإيمان)).[3]

- عن النبي ﷺ قال: "إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا". ودلالة الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه واضحة، لأن الإنسان كلما ازداد علمًا بالله وتقوى له ازداد إيمانًا[4]. يقول ابن حجر-رحمه الله- تعليقًا على الحـــديث: ((إن فيه دليلاً ..على زيادة الإيمان ونقصانه؛ لأن قوله ﷺ: " أنا أعلمكم بالله " ظاهر في أن العلـــم بـــالله درجات، وأن بعض الناس فيه أفضل من بعض، وأن النبي ﷺ منه في أعلى الدرجات، والعلم بالله يتناول ما بصفاته وما بأحكامه وما يتعلق بذلك، فهذا هو الإيمان حقًا))[5].

إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه[6]..

ت-الإجماع:

ومن حكى الإجماع على ذلك:

شيخ الإسلام-رحمه الله-حيث قال:((وأجمع السلف أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص)).[7]

---

(١) التوضيح والبيان لشجرة الإيمان، ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي-رحمه الله-٩٦/١٠.

(٢)التمهيد لابن عبد البر٥/٧٥-٧٦.

(٣) الجامع لشعب الإيمان١/١٤٢.

(٤)زيادة الإيمان ونقصانه، ١٠١.

(٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري١/٩٩.

(٦)انظر: ما جمعه د/عبد الرزاق البدر في كتابه زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، ٨٣-١٢١.

(٧) مجموعة الفتاوى٧/٦٧٢.

وقال:((وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان منه عن الصحابة، و لم يعرف فيه مخالف من الصحابة)).[1]

وقال:((الصحابة قد ثبت عنهم أن الإيمان يزيد وينقص، وهو قول أئمة السنة))[2].

وقال:((وأما عامة السلف والأئمة؛ فعندهم أن إيمان العباد لا يتساوى بل يتفاضل، وإيمان السابقين الأولين أكمل من إيمان أهل الكبائر المجرمين)).[3]

وابن القيم-رحمه الله-حيث قال:((الإيمان عند جميع أهل السنة يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وقد حكاه الشافعي وغيره عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم وإضعاف المعاصي للإيمان أمر معلوم)).[4]

وقال في معرض حديثه عن الإيمان:((إنه بإجماع السلف: يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية)). [5]

وابن عبد البر-رحمه الله-حيث قال: ((وعلى أن الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية جماعة أهل الآثار والفقهاء أهل الفتوى بالأمصار)).[6]

ج-العقل:

ومن الحجج العقلية المذكورة في ذلك:

ما ذكره الإمام القاسم بن سلام-رحمه الله- حيث قال:((فإنا وجدنا الأمور كلها يستحق الناس بها أسماءها مع ابتدائها والدخول فيها، ثم يفضل فيها بعضهم بعضًا، وقد شملهم فيها اسم واحد، من ذلك:

- أنك تجد القوم صفوفًا بين مستفتح للصلاة، وراكع وساجد، وقائم وجالس، فكلهم يلزمه اسم المصلي، فيُقال لهم: مصلون، وهم مع هذا فيها متفاضلون.
- وكذلك صناعات الناس، لو أن قومًا ابتنوا حائطًا، وكان بعضهم في تأسيسه، وآخر قد نصفه، وثالث قد قارب الفراغ منه، قيل لهم جميعًا: بناة، وهم متباينون في بنائهم.
- وكذلك لو أن قومًا أمروا بدخول دارٍ، فدخلها أحدهم فلما تعتب الباب[7] أقام مكانه، وجاوزه الآخر بخطوات، ومضى الثالث إلى وسطها، قيل لهم جميعًا: داخلون، وبعضهم فيها أكثر مدخلاً من بعض، فهذا الكلام المعقول عند العرب السائر فيهم، فكذلك المذهب في الإيمان))[8].

---

(١) مجموعة الفتاوى٧/٢٢٤.

(٢) مجموعة الفتاوى١٣/٥٠-٥١.

(٣) مجموعة الفتاوى٦/٤٨٠.

(٤) مدارج السالكين٢/٢٤، ط. السنة المحمدية.

(٥) مدارج السالكين١/٤٢١، ط. السنة المحمدية.

(٦) التمهيد، ٥/٨١، وانظر: التمهيد ٥/٧٢، ٧٥.

(٧) تجاوز عتبة الباب ، والعَتَبة: خشبة الباب التي يوطأ عليها، انظر: لسان العرب، مادة(عتب)، ٩/٢٨.

(٨) كتاب الإيمان، للقاسم بن سلام٥٠-٥١، وقد ذكر مزيدًا من الحجج ٤٧-٥٠.

- أنه لو لم تتفاوت حقيقة الإيمان لكان إيمان آحاد الأمة بل المنهمكين في الفسق والمعاصي مساويًا لإيمان الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام، واللازم باطل فكذا الملزوم[1].

د-الحس:

إن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل حتى يكون في بعض الأحيان أعظم يقينًا وإخلاصًا منه في بعضها، فكذلك التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها[2].

وبهذا يظهر أن مسألة زيادة الإيمان ونقصانه وقوته وضعفه لا تقبل الاشتباه بوجه من الوجوه لا شرعًا، ولا عقلاً، ولا حسًا، ولا واقعًا.[3]

الجانب الثاني: في نقد شبهة الرازي التي اعتمد عليها في نفي زيادة الإيمان ونقصانه:

سبق البيان بأن الرازي أنكر زيادة الإيمان ونقصانه، بحجة عقلية بحتة؛ مفادها: أن الإيمان عبارة عن التصديق الجازم البالغ حد اليقين، واليقين لا يقبل التفاوت؛ لأن التفاوت فيه إنما هو لاحتمال النقض، واحتمال النقض (الذي هو الشك) ينافي اليقين، وعليه فإنه لا أثر لقوة الأدلة وكثرتها في زيادة الإيمان أو نقصانه، ومن حصل له التصديق؛ فسواءً أتى بالطاعات أو ارتكب المعاصي فتصديقه باق على حاله لا تغير فيه أصلاً. [4]

والجواب عمّا ذكره من وجوه:

الأول: أن زيادة الإيمان ثابتة في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، وإذا ثبتت الزيادة فالنقصان ثابت باللزوم، وعليه فإن إنكار زيادة الإيمان ونقصانه مخالفة صريحة للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة!

الثاني: أن يُقال: إن إنكار الرازي لتفاضل الإيمان مبني على أن الإيمان -عنده-واحد لا يقبل التعدد، فقد توهم أن الإيمان الواجب على جميع الناس نوع واحد؛ وذلك النوع من حيث هو لا يقبل التفاضل. وعليه: فالإيمان من حيث هو إيمان لا يقبل الزيادة والنقصان.

ومنشأ الغلط في هذه المسألة عائد إلى أصله البدعي المشهور الذي قرر فيه: أن الإيمان شيء واحد، لا يتبعض؛ بل إذا ذهب بعضه ذهب كله؛ فلما جعل الإيمان شيئًا واحدًا جعل الناس متساويين فيه من حيث ما يجب عليهم، ومن حيث ما يقع منهم، فلا يمكن أن يأتي أحد بإيمان لا يأت به الآخر، فالإيمان في حق الجميع واحد، وكل من آمن فقد أتى به.[5]

---

(١) تفسير الألوسي، ٩/١٦٥.

(٢)انظر: تفسير الألوسي، ٩/١٦٥.

(٣)التوضيح والبيان لشجرة الإيمان، ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي-رحمه الله-١٠/١٠٤.

(٤)انظر: الإيمان بين السلف والمتكلمين، ١٦٧، زيادة الإيمان ونقصانه، ٣٧٥.

(٥)آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية، ٤٢٨.

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((وأصل هؤلاء-يعني المرجئة- أن الإيمان لا يتبعض ولا يتفاضل؛ بل هو شيء واحد يستوي فيه جميع العباد فيما أوجبه الرب من الإيمان، وفيما يفعله العبد من الأعمال؛ فغلطوا في هذا وهذا)).[١]

وقد تقدم –بحمد الله– نقد دعوى أن الإيمان نوع واحد لا يتجزأ[٢]، وتقرير وقوع التفاضل من جهة أمر الرب تعالى ومن جهة فعل العبد، ويُضاف هنا:

أن يُقال: تصور الرازي بأن الإيمان من حيث هو إيمان لا يقبل التفاضل؛ تصورٌ لإيمان مطلق مجرد عن جميع القيود والصفات، وهذا أمر ذهني لا حقيقة له في الخارج، والموجود في الخارج إنما هو إيمان مضاف للمؤمنين؛ فهو إيمان معين يقبل التفاضل.[٣]

ومن هنا يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((وأما الجهمية فهو –يعني الإيمان–واحد عندهم لا يقبل التعدد؛ فيثبتون واحدًا لا حقيقة له)).[٤]

ويقول:((قولك: الإيمان من حيث هو؛ كما تقول: الإنسان من حيث هو إنسان، والحيوان من حيث هو حيوان، والوجود من حيث هو وجود، والسواد من حيث هو سواد، وأمثال ذلك لا يقبل الزيادة والنقصان والصفات؛ فتثبت لهذه المسميات وجودًا مطلقًا مجردًا عن جميع القيود والصفات، وهذا لا حقيقة له في الخارج، وإنما هو شيء يقدره الإنسان في ذهنه،....وهذا التقدير لا يكون إلا في الذهن كسائر تقدير الأمور الممتنعة؛ مثل: تقدير صدور العالم عن صانعين ونحو ذلك؛ فإن هذه المقدرات في الذهن. فهكذا تقدير إيمان لا يتصف به مؤمن؛ بل هو مجرد عن كل قيد. وتقدير إنسان لا يكون موجودًا ولا معدومًا؛ بل ما ثم إيمان إلا مع المؤمنين، ولا ثم إنسانية إلا ما اتصف بها الإنسان؛ فكل إنسان له إنسانية تخصه، وكل مؤمن له إيمان يخصه؛ فإنسانية زيد تشبه إنسانية عمرو، وليست هي هي. وإذا اشتركوا في نوع الإنسانية فمعنى ذلك أنهما يشتبهان فيما يوجد في الخارج، ويشتركان في أمر كلي مطلق يكون في الذهن. وكذلك إذا قيل: إيمان زيد مثل إيمان عمرو؛ فإيمان كل واحد يخصه. فلو قدر أن الإيمان يتماثل لكان لكل مؤمن إيمان يخصه، وذلك الإيمان مختص معين، ليس هو الإيمان من حيث هو هو؛ بل هو إيمان معين، وذلك الإيمان يقبل الزيادة، **والذين ينفون التفاضل في هذه الأمور يتصورون في أنفسهم إيمانًا مطلقًا أو إنسانًا مطلقًا أو وجودًا مطلقًا مجردًا عن جميع الصفات المعينة له، ثم يظنون أن هذا هو الإيمان الموجود في الناس، وذلك لا يقبل التفاضل، ولا يقبل في نفسه التعدد؛ إذ هو تصور معين قائم في نفس متصوره...وهكذا القائلون بأن الإيمان شيء واحد، وأنه متماثل في بني آدم، غلطوا في كونه واحدًا، وفي كونه متماثلاً**، كما غلطوا في أمثال ذلك من مسائل التوحيد والصفات والقرآن ونحو ذلك؛ فكان غلط جهم وأتباعه في الإيمان كغلطهم في صفات الرب الذي يؤمن به المؤمنون وفي كلامه وصفاته سبحانه وتعالى عمّا يقول الظالمون علوًا كبيرًا)).[٥]

---

(١) مجموعة الفتاوى١٣/٥٥.

(٢) راجع: صفحة ١٤٧-١٥٠من هذا البحث.

(٣)آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية، ٤٤٤.

(٤) مجموعة الفتاوى٧/٤٠٤.

(٥)مجموعة الفتاوى٧/٤٠٥-٤٠٧.

الثالث: **قول الرازي**: إن الإيمان عبارة عن التصديق الجازم البالغ حد اليقين، واليقين لا يقبل التفــاوت لأن التفاوت فيه إنما هو لاحتمال النقض واحتمال النقض(الذي هو الشك) ينافي اليقين، وعليه فإنه لا أثر لقــوة الأدلــة وكثرتها في زيادة الإيمان أو نقصانه، ومن حصل له التصديق فسواءً أتى بالطاعات أو ارتكب المعاصي فتصديقه بــاقٍ على حاله لا تغير فيه أصلاً. **جوابه؛ أن يقال:**

أولاً: لا نسلم أن الإيمان محصور في تصديق القلب، وقد أقمنا الأدلة على اشتمال الإيمان على الأقوال والأعمال، وعندئذ فتفاضل الناس في أقوالهم وأعمالهم أمر لا مفر من إثباته.[1]

ثانيًا: نفي التفاوت في العلم واليقين والتصديق باطل؛ فإن اليقين والتصديق يتفاوت في نفسه ومن الأدلة على ذلك:

١- أن الله تعالى ذكر أنواعًا من اليقين؛ وذكر أن حق اليقين أقوى من عين اليقين، وأن عين اليقين أقوى من علم اليقين، قال تعالى: ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴿٥﴾ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ﴿٦﴾ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ ﴿٧﴾ ﴾ التكاثر: ٥ - ٧، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴿٩٥﴾ ﴾ الواقعة: ٩٥، وسبب تفاوته اختلاف وسيلة العلم به[2].

٢- قول الله جلّ وعلا في جواب خليله إبراهيم عليه الصلاة والسلام لما طلب أن يريه الله إحياء الموتى ﴿ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾البقرة: ٢٦٠، أي: ليزداد يقيني، فأزداد إيمانًا إلى إيماني،[3] وهذا يدل على أن المعرفة المستلزمة لطمأنينة القلب أتم من المعرفــة التي تكــون دون ذلــك.[4] يقول ابن القيم-رَحِمَهُ اللهُ-:((وهذا إبراهيم خليل الله: يسأل ربه أن يريه كيف يحيى الموتى؟! وقد علم ذلك بخبر الله له، ولكن طلب أفضل المنازل؛ وهي: طمأنينة القلب)).[5]

٣- حديث الرسول ﷺ:" ليس الخبر كالمعاينة، إن الله ﷻ أخبر موسى بما صنع قومه في العجل فلم يلق الألواح، فلما عاين ما صنعوا ألقى الألواح فانكسرت "[6].فهو يدل على أن المعرفة الحاصلة بالمعاينة أكمل من المعرفة الحاصلة بالخبر الصادق،[7]يقول ابن تيمية-رَحِمَهُ اللهُ-:((ولهذا قال النبي ﷺ:

---

(١)انظر:مسائل أصول الدين، ١١٥٩/٢.

(٢)انظر:مسائل أصول الدين، ١١٦٢/٢-١١٦٣.

(٣)انظر: السنة لعبد الله بن الإمام أحمد٣٦٩/١، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول(الإيمان)- ٢ /٨٤٦، الشريعة ٦١٠/٢، شرح أصول اعتقاد أهل السنة٩٦٢/٥.

(٤)انظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام١٩١.

(٥)مفتاح دار السعادة١٠٩/١.

(٦)أخرجه: أحمد في مسنده برقم(١٨٤٢)،٤٢٤/٢، وبرقم(٢٤٤٧)،١١٤/٣، وقال الشيخ أحمد شاكر -رَحِمَهُ اللهُ- "إسناده صحيح"، والحاكم في المستدرك برقم(٣٣١٠)،٣٨٢/٢، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، وصححه الشيخ الألبــاني -رَحِمَهُ اللهُ-، انظر: صحيح الجامع الصغير، ٩٤٨/٢.

(٧)انظر:قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام ١٨٩.

" ليس الخبر كالمعاين"[1] فإن موسى لما أخبره ربه أن قومه عبدوا العجل لم يلق الألواح، فلما رآهم قد عبدوه ألقاها؛ وليس ذلك لشك موسى في خبر الله، لكن المخبَر وإن جزم بصدق المخبِر، فقد لا يتصور المخبر به في نفسه كما يتصوره إذا عاينه؛ بل يكون قلبه مشغولاً عن تصور المخبر به وإن كان مصدقًا به. ومعلوم أنه عند المعاينة يحصل له من تصور المخبر به ما لم يكن عند الخبر، فهذا التصديق أكمل من ذلك التصديق))[2].

وفي ذلك يقول المروزي-رحمه الله-:((التصديق يتفاوت في شدة اليقين والبصائر))[3]، ((ألم تسمع ما قال الله عز وجل لإبراهيم: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِن لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾البقرة: ٢٦٠، فأخبر أنه قد صدق، وأراد أن يزداد تصديقًا وبصيرة ويقينًا ليزداد قلبه طمأنينة، فلما عاين ذلك ازداد يقينًا وطمأنينة من غير شك، كان منه بأن الله يحيي الموتى، وكذلك قال النبي ﷺ:" ليس الخبر كالمعاينة")).[4]

٤- قول عبد الله بن مسعود[5] -رضي الله عنه-:"اللهم زدني إيمانًا ويقينًا وفقهًا"[6]، وقول عبد الله بن عمرو بن العاص[7] -رضي الله عنهما-:" من اليقين: يقين تجده شديدًا صلبًا لا يغيره شيء ولا يشركه الشيطان، ومن اليقين: يقين تجد فيه ضعفًا"[8]، وفيه دلالة ظاهرة على زيادة اليقين.

٥- قياس العلم والتصديق على سائر صفات الحي من القدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، بل وسائر الأعراض من الحركة والسواد والبياض ونحو ذلك، فكما تتفاوت هذه الصفات؛ فإن نظيرها الذي هو العلم و التصديق يتفاوت. يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((العلم والتصديق نفسه

---

(١)أخرجه بهذا اللفظ: الطبراني في المعجم الأوسط، برقم(٦٩٨٦) ٧/١٠٤، وقال الشيخ الألباني -رحمه الله-تعليقًا على هذا الحديث:"رواه أحمد وغيره بسند جيد بلفظ "ليس الخبر كالمعاينة ""، انظر: كتاب الإيمان لابن تيمية، بتخريج الألباني، ١٨٥، حاشية(١).

(٢) مجموعة الفتاوى٧/٢٣٤-٢٣٥.

(٣) تعظيم قدر الصلاة٢/٤٥٧.

(٤)تعظيم قدر الصلاة٢/٤٢٠.

(٥)عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، يُكنى بأبي عبد الرحمن، أحد المبشرين بالجنة، وأول من جهر بالقرآن بمكة، أخذ من في رسول الله ﷺ سبعين سورة، كان أعلم الصحابة بكتاب الله، قال عنه النبي ﷺ:" من سره أن يقرأ القرآن غضًا كما نزل؛ فليقرأ على قراءة ابن أم عبد "، كان يعرف في الصحابة بصاحب السواد والسواك، هاجر الهجرتين جميعًا، وصلى القبلتين، وشهد مع رسول الله ﷺ المشاهد كلها، وشهد اليرموك، وسيّره عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى الكوفة معلمًا ووزيرًا. مات رضي الله عنه بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب٤٠٧-٤١١، أسد الغابة٣/٣٨١-٣٨٧، الإصابة في تمييز الصحابة٤/١٢٩-١٣٠.

(٦) أخرجه عبد الله في السنة١/٣٦٨-٣٦٩، والخلال في السنة٤/٣٩، والآجري في الشريعة،٢/٥٨٥، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة٥/١٠١٣، وقال الحافظ في الفتح: "إسناده صحيح"،١/٦٨، وانظر: أقوال الصحابة المسندة في مسائل الاعتقاد، ١/١٢٦.

(٧)عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي، يكنى أبا محمد، وقيل: أبو عبد الرحمن، أسلم قبل أبيه، وكان فاضلاً عالمًا، استأذن النبي ﷺ في أن يكتب عنه، فأذن له، قال أبو هريرة رضي الله عنه: "ما كان أحد أحفظ لحديث رسول الله ﷺ مني إلا عبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه كان يكتب ولا أكتب"، مات رضي الله عنه بالشام سنة خمس وستين، وقيل غير ذلك. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب،٤٢١-٤٢٢، أسد الغابة،٣/٣٤٥-٣٤٨، الإصابة في تمييز الصحابة٤/١١١-١١٢.

(٨) تعظيم قدر الصلاة٢/٤٢١.

يكون بعضه أقوى من بعض، وأثبت وأبعد عن الشك والريب، وهذا أمر يشهده كل أحد من نفسه؛ كما أن الحس الظاهر بالشيء الواحد؛ مثل: رؤية الناس للهلال، وإن اشتركوا فيها؛ فبعضهم تكون رؤيته أتم من بعض، وكذلك سماع الصوت الواحد، وشم الرائحة الواحدة، وذوق النوع الواحد من الطعام، فكذلك معرفة القلب وتصديقه يتفاضل أعظم من ذلك من وجوه متعددة. والمعاني التي يؤمن بها من معاني أسماء الرب وكلامه يتفاضل الناس في معرفتها أعظم من تفاضلهم في معرفة غيرها)).[1]

ويقول:((نفس العلم والتصديق يتفاضل ويتفاوت كما يتفاضل سائر صفات الحي؛ من القدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، بل سائر الأعراض من الحركة والسواد والبياض ونحو ذلك؛ فإذا كانت القدرة على الشيء تتفاوت؛ فكذلك الإخبار عنه يتفاوت، وإذا قال القائل: العلم بالشيء الواحد لا يتفاضل، كان بمنزلة قوله: القدرة على المقدور الواحد لا تتفاضل، وقوله: ورؤية الشيء الواحد لا تتفاضل، ومن المعلوم أن الهلال المرئي يتفاضل الناس في رؤيته، وكذلك سمع الصوت الواحد يتفاضلون في إدراكه، وكذلك الكلمة الواحدة يتكلم بها الشخصان ويتفاضلون في النطق بها، وكذلك شم الشيء الواحد وذوقه يتفاضل الشخصان فيه. فما من صفة من صفات الحي وأنواع إدراكاته وحركاته، بل وغير صفات الحي إلا وهي تقبل التفاضل والتفاوت إلى ما لا يحصره البشر، حتى يقال: ليس أحد من المخلوقين يعلم شيئًا من الأشياء مثل ما يعلمه الله من كل وجه، بل علم الله بالشيء أكمل من علم غيره به كيف ما قدر الأمر، وليس تفاضل العلمين من جهة الحدوث والقدم فقط؛ بل من وجوه أخرى. والإنسان يجد في نفسه أن علمه بمعلومه يتفاضل حاله فيه كما يتفاضل حاله في سمعه لمسموعه، ورؤيته لمرئيه، وقدرته على مقدوره، وحبه لمحبوبه، وبغضه لبغيضه، ورضاه بمرضيه، وسخطه لمسخوطه، وإرادته لمراده، وكراهيته لمكروهه، ومن أنكر التفاضل في هذه الحقائق كان مسفسطًا)).[2]

٦- أن نفس التصديق متفاضل من جهات: **منها**؛ أن التصديق بما جاء به الرسول ﷺ قد يكون مجملاً وقد يكون مفصلاً؛ فليس تصديق من عرف القرآن ومعانيه، والحديث ومعانيه، وصدق بذلك مفصلاً، كمن صدّق أن محمدًا رسول الله ﷺ وأكثر ما جاء به لا يعرفه أو لا يفهمه. **ومنها**: أن التصديق المستقر المذكور أتم من العلم الذي يطلب حصوله مع الغفلة عنه. **ومنها**: أن التصديق نفسه يتفاضل كنهه؛ فليس ما أثنى عليه البرهان بل تشهد له الأعيان، وأميط عنه كل أذى وحسبان، حتى بلغ أعلى الدرجات؛ درجات الإيقان، كتصديق زعزعته الشبهات، وصدفته الشهوات، ولعب به التقليد، ويضعف لشبه المعاند العنيد، وهذا أمر يجده من نفسه كل منصف رشيد. ولهذا كان أهل المعرفة والتحقيق متفقين على الزيادة والنقصان في الإيمان والتصديق، كما هو مذهب أهل السنة والحديث في القديم والحديث.[3]

---

(١) مجموعة الفتاوى٧/٢٣٤.

(٢) مجموعة الفتاوى،٧/٥٦٤-٥٦٥.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى،٧/٤٨٠-٤٨١.

يقول ابن رجب-رحمه الله-:((التصديق القائم بالقلوب متفاضل، وهذا هو الصحيح، .. فإن إيمـــان الصديقين الذين يتجلى الغيب لقلوبهم حتى يصير كأنه شهادة، بحيث لا يقبـــل التشـــكيك ولا الارتياب، ليس كإيمان غيرهم ممن لم يبلغ هذه الدرجة بحيث لو شكك لدخله الشك)).[١]

٧- إن قول الرازي: اليقين لا يقبل التفاوت لأن التفاوت فيه إنما هو لاحتمال النقض. جوابه: المنع؛ فلا يسلّم له قوله، بل التفاوت لا يكون باحتمال النقيض بل بالقوة والضعف، ولليقين مراتب من أجلى البديهيات إلى أخفى النظريات، فما يعلم بداهة أقوى يقينًا مما يعلم نظرًا، وما يعلم بأدلة أوضح وأكثر وأشد يقينًا من غيره [٢]، وعليه فالتصديق له مراتب تتفاوت قوة وضعفًا وكلها فوق الشك، فالشك إذن ضد التصديق لا جزء منه، فإذا صار التصديق ضعيفًا فلا يقال: إن صـــاحبـــه وقع في الشك، ولا يقـــال للشاك: مصدِّق، فالشك والتصديق لا يجتمعـــان. [٣]

يقول الألوسي الحنفي[٤]:((مراتب اليقين متفاوتة: إلى علم اليقين وحق اليقين وعين اليقين مع أنه لا شك معها)).[٥]

ويقول صاحب المواقف[٦] مستدركًا على الرازي:((والحق: أن التصديق يقبل الزيادة والنقصـــان بوجهين: **الأول**: القوة والضعف. قولكم: الواجب اليقين، والتفاوت لاحتمال النقيض. قلنا: لا نسلّم أن التفاوت لذلك، ثم ذلك يقتضي أن يكون إيمان النبيّ وآحاد الأمة سواء، وأنـــه باطـــل إجماعًا، ولقول إبراهيم عليه السلام:﴿وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِي ﴾البقرة: ٢٦٠...

الثاني: التصديق التفصيلي في أفراد ما عُلم مجيئه به جزء من الإيمان يُثاب عليه ثوابه على تصديقه بالإجمال، والنصوص دالة على قبوله لهما)).[٧]

---

(١) جامع العلوم والحكم١/١١٣-١١٤.

(٢)انظر: الإيمان بين السلف والمتكلمين، ١٦٩.

(٣)انظر: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة،٤٠٢.

(٤)شهاب الدين، أبو الثناء: محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، مفسر، محدث، أديب، مفتي، من أهل بغداد، مولده ووفاته فيها، ولـــد سنة: ١٢١٧هـــ، وتوفي سنة:١٢٧٠هـــ، من مصنفاته: روح المعاني في التفسير، نشوة الشمول في السفر إلى إسلامبول، نشوة المـــدام في العود إلى دار السلام، غرائب الاغتراب. وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي٧ / ١٧٦-١٧٧، معجم المؤلفين٣/ ٨١٥-٨١٦.

(٥) تفسير الألوسي٩/١٦٥.

(٦)عضد الدين الإيجي، أبو الفضل: عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، من علماء الكلام، والأصول، له علم بالمعـــاني، والعربيـــة، وليَّ القضاء، وتوفي سنة: ٧٥٦ هـــ، من تصانيفه المواقف في علم الكلام، العقائد العضدية، الرسالة العضدية في علم الوضع، جواهر الكـــلام، شرح مختصر ابن الحاجب، المدخل في علم المعاني والبيان والبديع، وغيرها. انظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة،٣/٣٣-٣٥، الأعلام للزركلي٣/٢٩٥.

(٧) المواقف٣٨٨.

ويقول الشارح[1] في شرحه لكلام صاحب المواقف الآنف-:((...(والحق أن التصديق يقبل الزيادة والنقصان لوجهين:) **أي بحسب الذات وبحسب المتعلق؛** (الأول: القوة والضعف،) **فإن التصديق من الكيفيات النفسانية المتفاوتة قوة وضعفًا.** (قولكم: الواجب اليقين، والتفاوت) **لا يكون إلا** (لاحتمال النقيض. قلنا: لا نسلم أن التفاوت لذلك) **الاحتمال فقط، إذ يجوز أن يكون بالقوة والضعف بلا احتمال للنقيض،** (ثم ذلك) **الذي ذكرتموه** (يقتضي أن يكون إيمان النبي وآحاد الأمة سواء، وأنه باطل إجماعًا، ولقول:) **أي: ذلك الذي ذكرتموه ليس بصحيح لاقتضائه تلك المساواة، ولقول** (إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾البقرة: ٢٦٠،) **فإنه يدل على قبول التصديق اليقيني للزيادة كما سلف تقريره،...وعلى هذا فكون التصديق الإيماني قابلاً للزيادة واضحًا وضوحًا تامًا.**

(الثاني:) **من وجهي التفاوت، أعني ما هو بحسب المتعلق، أن يُقال:** (التصديق التفصيلي في أفراد ما علم مجيئه به جزء من الإيمان يثاب عليه ثوابه على تصديقه بالإجمال)، **يعني: أن أفراد ما جاء به متعددة، وداخلة في التصديق الإجمالي، فإذا علم واحد منها بخصوصه وصدق به كان هذا تصديقًا مغايرًا لذلك التصديق المجمل وجزءًا من الإيمان، ولا شك أن التصديقات التفصيلية تقبل الزيادة، فكذا الإيمان،** (والنصوص) **كنحو قوله تعالى:﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾** الأنفال: ٢، (دالة على قبوله لهما)، **أي: قبول الإيمان للزيادة والنقصان بالوجه الثاني، كما أن نص قوله:﴿وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾البقرة: ٢٦٠، دلّ على قبوله لهما بالوجه الأول))**[2].

٨- **إن قول الرازي: لا أثر لقوة الأدلة وكثرتها في زيادة الإيمان أو نقصانه،** باطل، وقد تقدم أنه بنى هذه النتيجة الفاسدة على مقدمتين فاسدتين:

أما المقدمة الأولى: فقد قرر فيها: أن الأدلة اليقينية لا تتفاوت من حيث القوة، ومن ثم فلا أثر لقوة الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه!! **والجواب أن يُقال:**

أ- إن هذه الحجة التي احتج بها الرازي على نفي تفاوت الأدلة كذب في وضعها، كما أنها باطلة في دلالتها، فهي مجرد عوى لا تستند إلى أصل عقلي و لا عادة عامة، بل تُخالف واقع الناس وأحوالهم، كيف وهي تقرر استحالة تفاوت الأدلة!! وقد قال ﷺ:"ليس الخبر

(١)أبو الحسن: علي بن محمد بن علي السيد الزين الحسيني الجرجاني الحنفي، المعروف بالسيد الشريف، ولد سنة: ٧٤٠هـ، وتوفي سنة: ٨١٦ هـ، فيلسوف، متكلم، من كبار العلماء بالعربية، له نحو خمسين مصنفًا، منها: التعريفات، شرح مواقف الإيجي، تحقيق الكليات، الكبرى والصغرى في المنطق، شرح التذكرة للطوسي، شرح الملخص، شرح هداية الحكمة، شرح حكمة العين، حكمة الإشراق، تحرير إقليدس للطوسي، وغيرها. انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، ٥/٣٢٨-٣٣٠، الأعلام للزركلي٥/ ٧.

(٢)شرح المواقف ٨/٣٦٠-٣٦١.

كالمعاين "، ويكفي في إبطالها اعتقاد واضعها نفسه ببطلانها، فقد بين الــرازي في تقريــره لوجوب النظر والاستدلال، بطلانها، حيث حكم عليها بالفساد.[1]

ب- إنه لا مانع من تفاوت الأدلة اليقينية من حيث القوة، مع أن الجزم الحاصل في المقــدمات المركبة منها مانع من النقيض؛ لأن مراتب اليقين متفاوتة إلى علم اليقين، وعين اليقين، وحق اليقين، مع أنه لا شك معها، فما المانع من تفاوت اليقين قوة وضعفًا كمــا في التصــديق بطلوع الشمس والتصديق بكروية الأرض.[2]

وأما المقدمة الثانية: فقد قرر فيها: أن كثرة الأدلة لا تزيد في اليقين ومن ثم فلا أثر لكثرة الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه**!! والجواب أن يُقال**: تصور هذه المقدمة كاف في فسادها[3]، فإن من المعلوم ضرورة أن لكثرة الأدلة وتضافرها أثر في زيادة اليقين، ولولا ذلك لما تعــددت الطــرق والبراهين التي جعلها الله وسائل لمعرفته، يقول القاضي أبو يعلى-رحمه الله-:((لا يمكن أن يكون من عرف الله عز وجل بعدة طرق، وأنواع أدلته، ولطائف صنعه، بمثابة من لم يعرفه إلا من طريق واحد، ولولا ذلك لم يفرق سبحانه بين أصناف أدلته:

فقال عز وجل: ﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ الواقعة: ٥٨ – ٥٩، وقال تعــالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ الروم: ٢٠، ومن آياته، ومــن آياتــه، ومــن آياته...إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون، وللعالمين، ولقوم يسمعون، ولقوم يعقلــون، ولقــوم يعلمون، ولقوم يؤمنون، ولقوم يعلمون، ﴿ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ الــذاريات: ٢١، وقال سبحانه: ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ ﴾ الغاشية: ١٧،... وأيضًا فجميع ما خلق الله من .. الأجســام العلوية والسفلية .. كلها يدل على الله سبحانه وعلى وحدانيته وربوبيته وصفاته، فلولا أن الفكر والاعتبار في كل شيء من المخلوقات التي ذكرناها وما عداه من آياته طريق إلى معرفته تعالى لم يكن لتعداد ذلك وجه بحال، ومحال أن يكون العارف بالله من جميع هذه الطريق كالعارف من طريق واحد وطريقين)).[4]

وعليه فلا مانع من زيادة الإيمان واليقين بسبب كثرة الأدلة، ومن نازع في ذلك فقد نــازع في أجلى من النهار!.

وقد بين جمع من أهل العلم أثر قوة الأدلة وكثرتها على زيادة الإيمان ونقصانه، يقــول شــيخ الإسلام-رحمه الله-:((إن التفاضل يحصل.. من جهة الأسباب المقتضية لها؛ فمن كان مستند تصديقه

---

(١)انظر: التفسير الكبير (مج١ ج٢ص٩٣-٩٦).

(٢)انظر: تفسير الفخر الرازي للكفر في القرآن الكريم١/١٠٧، وانظر: تفسير الألوسي٩/١٦٥، ٩/١٦٧.

(٣)كيف وقد أقر الرازي بخلافها، فقد قرر أن تنوع الآيات والبراهين الدالة على وجود الرب سبحانه، وتعدد طرق معرفته بما لا يُحصى كثرة مما يجعل تواليها مفيدًا للقوة والجزم! انظر: المطالب العالية١/٢١٦، وانظر: الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، ١٠٥.

(٤)القاضي أبو يعلى وكتابه الإيمان، ٤١٢-٤١٤.

ومحبته أدلة توجب اليقين، وتبين فساد الشبهة العارضة، لم يكن بمنزلة من كان تصديقه لأسباب دون ذلك، بل من جعل له علوم ضرورية لا يمكنه دفعها عن نفسه لم يكن بمنزلة من تعارضه الشبه ويريد إزالتها بالنظر والبحث، **ولا يستريب عاقل أن العلم بكثرة الأدلة وقوتها، وبفساد الشبه المعارضة لذلك، وبيان بطلان حجة المحتج عليها ليس كالعلم الذي هو الحاصل عن دليل واحد، من غير أن يعلم الشبه المعارضة له؛ فإن الشيء كلما قويت أسبابه وتعددت وانقطعت موانعه واضمحلت كان أوجب لكماله وقوته وتمامه)).**[1]

ويقول النووي-رحمه الله-:((**نفس التصديق يزيد بكثرة النظر وتظاهر الأدلة**؛ ولهذا يكون إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم بحيث لا تعتريهم الشبه، ولا يتزلزل إيمانهم بعارض، بل لا تزال قلوبهم منشرحة نيرة وإن اختلفت عليهم الأحوال. وأما غيرهم من المؤلفة ومن قاربهم ونحوهم فليسوا كذلك؛ فهذا مما لا يمكن إنكاره، ولا يتشكك عاقل في أن نفس تصديق أبي بكر الصديق رضي الله عنه لا يساويه تصديق آحاد الناس)).[2]

ويقول ابن حجر-رحمه الله-:((كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل، حتى إنه يكون في بعض الأحيان الإيمان أعظم يقينًا وإخلاصًا وتوكلاً منه في بعضها، وكذلك في **التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها**)).[3]

٩- أن إنكار الرازي لتأثير المعاصي والطاعات على زيادة الإيمان ونقصانه مبني على مذهبه الفاسد في إخراج الأعمال عن مسمى الإيمان، وظنه الفاسد بانتفاء التلازم بين الباطن والظاهر، والنصوص صريحة في أن الطاعات تزيد في الإيمان والتصديق، والمعاصي تُنقص من ذلك، فكلما ازداد الإنسان خيرًا ازداد إيمانه، وكلما عصى نقص إيمانه.[4]

يقول الشيخ ابن عثيمين-رحمه الله-: ((**ولزيادة الإيمان أسباب**؛ منها:.. فعل الطاعات، فإن الإيمان يزداد به بحسب حسن العمل وجنسه وكثرته..[ومنها] ترك المعصية خوفًا من الله عز وجل، وكلما قوي الداعي إلى فعل المعصية كان زيادة الإيمان بتركها أعظم...**وأما نقص الإيمان فله أسباب**:..[منها] فعل المعصية فينقص الإيمان بحسب جنسها وقدرها والتهاون بها...[ومنها] ترك الطاعة فإن الإيمان ينقص به، والنقص به على حسب تأكد الطاعة..)).[5]

ويقول ابن القيم-رحمه الله-:((وإضعاف المعاصي للإيمان أمر معلوم بالذوق والوجود؛ فإن العبد كما جاء في الحديث:"إذا أذنب نكت في قلبه نكتة سوداء، فإن تاب واستغفر صقل قلبه، وإن عاد

(١)مجموعة الفتاوى٧/٥٦٥-٥٦٦، وانظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام، ٢٠٣-٢٠٦.

(٢) شرح صحيح مسلم١/٢٦٤.

(٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري١/٦٥.

(٤)الفصل في الملل والأهواء والنحل٣/١٨٩.

(٥)فتح رب البرية بتلخيص الحموية ضمن مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد العثيمين، ٤/٩٥-٩٦. بتصرف.

فأذنب نكت فيه نكتة أخرى، حتى تعلو قلبه، وذلك الران الذي قال الله تعالى: ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ المطففين: ١٤"،[1] فالقبائح تسود القلب، وتطفئ نوره، والإيمان هو نور في القلب، والقبائح تذهب به أو تقلله قطعًا، فالحسنات تزيد نور القلب، والسيئات تطفئ نور القلب، وقد أخبر الله ﷻ أن كسب القلوب سبب للران الذي يعلوها، وأخبر أنه أركس المنافقين بما كسبوا؛ فقال: ﴿ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوا ﴾ النساء: ٨٨)).[2]

ويقول ابن تيمية -رحمه الله-: ((السيئات تضعف الإيمان واليقين)).[3] ولهذا قال عطاء بن رباح [4]-رحمه الله-: ((ليس إيمان من أطاع الله كإيمان من عصى الله)).[5]

على أن الرازي تناقض وأثبت الزيادة في الإيمان بسبب العمل الصالح غير أنه لم يثبت النقصان فيه بسبب المعاصي قط: ورحم الله ابن تيمية حين قال: ((المرجئة تنفر من لفظ النقص أعظم من نفورها من لفظ الزيادة؛ لأنه إذا نقص لزم ذهابه كله عندهم)).[6]

وبهذا البيان يتضح تهافت ما اعتمد عليه الرازي في نفي زيادة الإيمان ونقصانه.

الجانب الثالث: في نقد موقف الرازي من النصوص الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه:

فيقال: الدين إذا أحيل على تأويلات المتأولين انتقضت عراه كلها، ولا تشاء طائفة من طوائف أهل الضلال أن تتأول النصوص على مذاهبها إلا وجدت السبيل إليه،[7] وقد وجد الرازي النصوص المستفيضة تثبت زيادة الإيمان ونقصانه؛ فلم يجد مخرجًا منها إلا بأن يتكلف ويتعسف في فهمها، فرد ظواهرها الصريحة، وتأوّلها؛ ومن ذلك:

(١)أخرجه: أحمد في مسنده برقم(٧٩٣٩)،٨/٧١-٧٢، وقال الشيخ أحمد شاكر -رحمه الله- ''إسناده صحيح''، وابن ماجه، كتاب: الزهد، باب: ذكر الذنوب، ٤/٤٨٨-٤٨٩، و الترمذي،: أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة ويل للمطففين، وقال: ''هذا حديث حسن صحيح'' ط.دار الغرب الإسلامي، ٥/٣٥٩، والحاكم في المستدرك برقم (٣٩٦٦)، ٢/٦٠٨. وقال: ''هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه''. وحسنة الشيخ الألباني -رحمه الله-، انظر: صحيح الجامع الصغير، ١/٣٤٢-٣٤٣.

(٢)مدارج السالكين٢/٢٤-٢٥، ط. السنة المحمدية.

(٣)تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء، ١/٣٦٢.

(٤)عطاء بن أبي رباح الفهري مولاهم أبو محمد المكي؛ كان من أجلاء الفقهاء، وتابعي مكة وزهادها، ولد في أثناء خلافة عثمان، أدرك مائتي صحابي، كان ثقة فقيهًا عالمًا كثير الحديث، توفي سنة خمس عشرة ومائة، انظر: وفيات الأعيان٣/٢٦١-٢٦٣، سير أعلام النبلاء٥/٧٨-٨٨، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٤/٢٣٥.

(٥)أخرجه الإمام عبد الله في السنة، برقم(٧٣١)، ١/٣٤٥، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٥/١٠٢٨، وانظر: الفتاوى٧/٢٠٧.

(٦) مجموعة الفتاوى٧/٤٠٤.

(٧) الصواعق المرسلة١/١٥٦-١٥٧.

١- تأويل الرازي النص بأن المراد منه الزيادة والنقصان في ثمـــرات الإيمـــان وآثـــاره، أي: الأعمال، إذ (لا قابل للزيادة والنقصان إلا الأعمال):

والجواب: أن يُقال:

أولاً: إن جعله الزيادة راجعة إلى الأعمال دون التصديق تحكم في النص بلا دليل؛ سوى تصور خاطئ، وهو: ظنه أن التصديق متى انخرم منه أدنى شيء بطل الإيمان، وقد سبق البيان بأن التصديق يقبل الزيادة والنقصـــان دون أن يكون قبوله لذلك يقتضي شكًا أو كفرًا، بل إنه يكون تصديقًا دون تصديق، وهذا أمر يحسه كل أحد من نفسه، فإن تصديق المرء ببعض الأمور يختلف من وقت لآخر قوة وضعفًا بحسب قوة الأدلة والبراهين.[١]

ثانيًا: إن نتيجة هذا التأويل هي الخلوص إلى ما قرروه من أن الإيمان الباطن قد يكون تامًا دون أن يظهر على الجوارح آثاره من الطاعات والقربات،[٢] يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-: ((وقول القائل: الطاعات ثمرات التصديق الباطن، يراد به شيئان: يراد به أنها لوازم له، فمتى وجد الإيمان الباطن وجدت، وهذا مذهب السلف وأهل السنة. ويراد به أن الإيمان الباطن قد يكون سببًا، وقد يكون الإيمان الباطن تامًا كاملاً وهي لم توجد، وهذا قول المرجئة مـــن الجهميـــة وغيرهم)).[٣]

ثالثًا: إن التفاضل في الأعمال متفق عليه،[٤] وإنما النزاع في دخول الأعمال في مسمى الإيمـــان، وفي تفاضـــل تصديق القلب ويقينه، وقصر الرازي التفاضل على الأعمال إنما هو سير على ركاب من سبقه من المرجئة، يقول شيخ الإسلام -رحمه الله- في حكايته لأقوال المرجئة: ((قالوا:..وإيمان الخلق متماثل لا متفاضل، وإنما التفاضل في غير الإيمان من الأعمال، و..الأعمال ليست من الإيمان)). [٥]

ويقول عن المرجئة:((هؤلاء يقولون: التفاضل إنما هو في الأعمال، وأما الإيمان الذي في القلوب فلا يتفاضل، **وليس الأمر كما قالوه بل جميع ذلك يتفاضل**)).[٦]

---

(١)انظر: زيادة الإيمان ونقصانه٤٠٩-٤١٠.

(٢)انظر: زيادة الإيمان ونقصانه٤٠٩.

(٣) مجموعة الفتاوى٧/٣٦٣.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى٦/٤٧٩.

(٥) مجموعة الفتاوى١٨/٢٧١.

(٦) مجموعة الفتاوى٧/٤٠٨.

٢- تأويل الرازي النص بأن المراد منه الثبات والدوام على الإيمان:

والجواب:

إن حاصل هذا التأويل: أنه ليس المراد بالزيادة في النصوص زيادة حقيقة التصديق في نفسه، بل زيادة أعداده؛ وهذا بالاستمرار والثبات عليه، وهذا التأويل مبني على قول الأشاعرة إن التصديق عرض، والأعراض لا تبقى إلا بتجدد الأمثال، فهي لا تقبل الزيادة والنقصان، وإنما الذي يقبل الزيادة والنقصان الأجسام. [١]

فيُقال:

أولاً: إن تأويل نصوص الزيادة بالدوام والثبات على الإيمان باطل، بل هو تحريف محض، وحقيقة هذا التأويل تفسير زيادة الإيمان بزيادة زمنه بسبب الثبات والاستمرار عليه، ومعلوم أن ما ثبت على حاله إذا طالت مدته لا يُقال له قد زاد، لأنه حقيقة ثابتة لم تحصل بها زيادة. نعم لا شك أن من داوم وثبت على الإيمان يكثّر طاعاته وعباداته لله تعالى فمن هذه الناحية يزيد إيمانه في ذاته ويقوى يقينه. [٢]

يقول القاضي أبو يعلى-رحمه الله-:((فإن قيل: نحمل قوله:﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ﴾الفتح: ٤، على أنهم يزدادوا ثبوتًا على إيمانهم وتمسكًا به وعزيمة على استدامته ؟! قيل: حقيقة الزيادة لا يُعقل منها الثبوت على الشيء، وإنما يُعقل منها الزيادة في ذاته)). [٣]

ويقول الألوسي-رحمه الله-: ((إن حصول المثل بعد انعدام الشيء لا يكون زيادة فيه)). [٤]

ثانيًا: أنه لو سلم قولك للزم منه ألا يفضل رسول الله ﷺ على أدنى أفراد أمته إلا باستمرار الإيمان لا بزيادة اليقين والأعمال. وبطلانه لا يخفى على الحمقى فضلاً عن العقلاء. [٥]

ثالثًا: قد تقدم أن الأعراض تقبل الزيادة، وعليه فالإيمان والتصديق يقبل الزيادة كسائر الأعراض.

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((إن نفس العلم والتصديق يتفاضل ويتفاوت كما يتفاضل سائر صفات الحي من القدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام، بل سائر الأعراض من الحركة والسواد والبياض ونحو ذلك،...فما من صفة من صفات الحي وأنواع إدراكاته وحركاته بل وغير صفات الحي إلا وهي تقبل التفاضل والتفاوت إلى ما لا يحصره البشر)). [٦]

---

(١) انظر: الإرشاد للجويني، ١٥٩-١٦٠، شرح المقاصد، ٢١٤/٥، وقد ذكر هذا التأويل أيضًا الماتريدي في كتابه تأويلات أهل السنة، ٣٣٢/٢، وانظر: القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان،٣٩٩، زيادة الإيمان ونقصانه، ٤٠٥.

(٢) أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة٤٠٧-٤٠٨.

(٣) القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان،٤٠٣.

(٤) تفسير الألوسي١٦٦/٩.

(٥) أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة ٤٠٧-٤٠٨، وانظر: زيادة الإيمان ونقصانه٤٠٥-٤٠٧، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ٤٤٩-٤٥٠.

(٦) مجموعة الفتاوى٥٦٤/٧-٥٦٥.

٣- تأويل الرازي النص بأن المراد منه: دوام استحضار الدليل، لا زيادة التصديق و الـــيقين؛ لأنه لا يقبل التفاوت!

والجواب أن يُقال:

إن كان مراده بالدليل أدلة أهل الكلام التي أورثتهم الشك والحيرة والاضطراب والتردد في آخر المطاف، فقوله باطل، ولا يُحمل كلام الله تعالى على مثله.

وإن كان مراده دوام استحضار الأدلة الصحيحة؛ فإن هذا لا ينفي زيادة الإيمان ونقصانه، وتفاوته في نفسه، ذلك أن استحضار الأدلة وعدم الغفلة عنها يستلزم زيادة الإيمان والتصديق واليقين ضرورة، وعليه فنفي حقيقة الزيادة وتأويلها بدوام استحضار الدليل غير صحيح؛ لأن الإيمان الذي ينجم عن النظر والتفكر في الأدلة بعد تحقـــق أصـــل الإيمان يعد في الحقيقة زيادة إيمان، فما سماه الرازي هنا دوام استحضار هو في واقع الأمر زيادة إيمان وإن سُمي بغـــير اسمه، فظهر أن ما نفاه أولاً أثبته آخرًا.

٤- تأويل الرازي النص بأن المراد منه: زيادة المؤمن به.

حاصل هذا التأويل: إثبات الزيادة في الإيمان حال نزول الآيات فلما اكتمل الدين لم تعد هناك زيادة، أي أن الزيادة في حق الصحابة ﭫ، فالقرآن كان يترل في كل وقت فيؤمنون به، ويكون تصديقهم الثاني زيادة على الأول وأما في حقنا فلا؛ لأنه انقطع الوحي! [١].

وهذا التأويل من الرازي إنما هو سير على ركاب من سبقه من المرجئة، يقول شيخ الإسلام-ﭬ- في حكاية قولهم:((وقالوا: نحن نسلم أن الإيمان يزيد؛ بمعنى: أنه كان كلّما أنزل الله آية وجب التصديق بها، فانضم هذا التصديق إلى التصديق الذي كان قبله؛ لكن بعد كمال ما أنزل الله ما بقي الإيمان يتفاضل عندهم، بل إيمان الناس كلهم سواء؛ إيمان السابقين الأولين كأبي بكر وعمر وإيمان أفجر الناس)).[٢]

والجواب أن يُقال:

أولاً: هذا الذي فهمه الرازي ومن على شاكلته من المرجئة مردود بأن الصحابة ﭫ قد أثبتوا زيادة الإيمان ونقصانه بعد موت النبي ﷺ ونزول القرآن كله، فأثبتوا الزيادة بعد كمال الدين.[٣]

---

(١) انظر: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة٤٠٥-٤٠٦، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٤٢٦-٤٢٧.

(٢) مجموعة الفتاوى٧/١٩٥.

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى، ٧/٢٢٥.

فهذا عمير بن حبيب الخطمي[1] رضي الله عنه يقول: "الإيمان يزيد وينقص"، قيل له: وما زيادته ونقصانه؟ قال: "إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فتلك زيادته؛ وإذا غفلنا ونسينا فتلك نقصانه" . [2]

وهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لأصحابه: "هلموا نزدد إيمانًا، فيذكرون الله". [3]

وهذا معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول لرجل من إخوانه: "اجلس بنا نؤمن ساعة؛ فيجلسان فيذكران الله ويحمدانه". [4]

ثانيًا: أن يُقال: إنك إذا سلمت أن المؤمن أولاً يؤمن إيمانًا إجماليًا ثم إذا جاء فرض جديد؛ فيؤمن به فيزداد إيمانه بالتفصيل، فقد اعترفت بزيادة الإيمان ونقصانه وهذا هو المطلوب.

فإن المسلمين من غير الصحابة لا يعرفون أحكام الإسلام دفعة واحدة؛ بل يعرفونها تدريجيًا شيئًا فشيئًا، فيلزم من قولك هذا أن إيمانهم أيضًا يزيد وينقص، فلا وجه للتخصيص بالصحابة.

ثالثًا: إنه قد ورد النص الشرعي بزيادة الإيمان بدون إتيان شرع جديد؛ كما في قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ ﴾ آل عمران: ١٧٣.[5]

يقول ابن أبي العز الحنفي-رحمه الله-:((وكيف يُقال:.. أن الزيادة باعتبارها زيادة المؤمن به؟ فهل في قول الناس: ﴿ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ ﴾ آل عمران: ١٧٣، زيادة مشروع؟ وهل في إنزال السكينة في قلوب المؤمنين زيادة مشروع؟ وإنما أنزل الله السكينة في قلوب المؤمنين مرجعهم من الحديبية ليزدادوا طمأنينة ويقينًا، ويؤيد ذلك قوله تعالى:﴿ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ﴾آل عمران: ١٦٧، وقال تعالى:﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ

(١)عمير بن حبيب بن حباشة، وقيل: حماشة، بن جويبر الأنصاري الخطمي، صحابي جليل، ممن بايع تحت الشجرة، من أقواله:"إذا أراد أحدكم أن يأمر بالمعروف أو ينهى عن المنكر، فليوطن نفسه قبل ذلك على الأذى، ليوقن بالثواب، فإنه من يوقن بالثواب من الله تعالى لا يجد مس الأذى". انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب،٤٨٨، أسد الغابة،٢٧٧، الإصابة في تمييز الصحابة٥/٣٠-٣١.

(٢)الإيمان لابن أبي شيبة٣٠، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول(الإيمان)- ٢ /٨٤٥، السنة لعبد الله بن الإمام أحمد١/٣١٥، السنة للخلال٤/٤٧، الشريعة،٢/٥٨٣-٥٨٤. وانظر: أقوال الصحابة المسندة في مسائل الاعتقاد، ١/١٣٤.

(٣)الإيمان لابن أبي شيبة٧١، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول(الإيمان)- ٢ /٨٤٧، السنة للخلال٤/٤٠، الشريعة، ٢/٥٨٥، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة٦/١٠١٢، وانظر: أقوال الصحابة المسندة في مسائل الاعتقاد، ١/٨٧.

(٤)الإيمان لأبي عبيد٤٤، الإيمان لابن أبي شيبة٧١، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول(الإيمان)- ٢ /٨٤٧، السنة لعبد الله بن الإمام أحمد ١/٣٦٨، السنة للخلال٤/٣٩، شرح أصول اعتقاد أهل السنة٦/١٠١٤، وقال الألباني-رحمه الله-إسناده صحيح على شرط الشيخين، انظر: تحقيق الألباني لكتاب الإيمان لأبي عبيد، حاشية(١)، صفحة٤٤، وانظر: أقوال الصحابة المسندة في مسائل الاعتقاد، ١/١٤٥.

(٥) انظر:أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة٤٠٦-٤٠٧.

فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ فَزَادَتۡهُمۡ رِجۡسًا إِلَىٰ رِجۡسِهِمۡ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كَٰفِرُونَ ﴿١٢٥﴾ ﴾ التوبة: ١٢٤ – ١٢٥)).[1]

٥- تأويل الرازي النص بأن المراد منه: الزيادة بالكشف والتجلي والمعرفة وقوة نور القلب، لا زيادة التصديق و اليقين؛ لأنه لا يقبل التفاوت!

والجواب:

حاصل هذا التأويل: أن المراد من نصوص الزيادة والنقصان في الإيمان ازدياد نور القلب ومعرفته بالتجلي والكشف.

والجواب عنه؛ أن يُقال:

أولاً: إن حمل نصوص زيادة الإيمان ونقصانه على ازدياد نور القلب ومعرفته بالتجلي والكشف حمل للنصوص على المجاز بدون تعذّر الحقيقة.

ثانيًا: إن زيادة نور الإيمان وضعفه يلزم منهما قوة الإيمان وضعفه وزيادته ونقصانه، وذلك أنه إذا لم تحدث الزيادة والنقصان في الإيمان لم تحدث القوة والضعف في نوره، فقوة نور الإيمان وضعفه لأجل قوة الإيمان نفسه وضعفه وهذا أمر واضح لا يخفى على ذي لب.

ثالثًا: إن هذا اعتراف بزيادة الإيمان، فإن الإيمان نور يجعله الله في قلب من شاء من عباده؛ فسواء قيل: إن الإيمان يزيد وينقص، أو نور الإيمان يزيد وينقص، فلا مشاحة بالتعبير إذا كانت الحقيقة واحدة.

رابعًا: إن تأويله هذا هو في الحقيقة غفلة عن مذهبه في أن المعرفة لا تزيد، فقد نص فيه على أنه لا نهاية لمراتب المعرفة!!

وخلاصة القول: إن زيادة نور الإيمان وضعفه في القلب يلزم منها قوة الإيمان وضعفه وزيادته ونقصانه، وذلك لأنه إذا لم تحدث الزيادة والنقصان في الإيمان لم تحدث القوة والضعف في نوره، فقوة نور الإيمان في القلب أو ضعفه لأجل زيادة الإيمان نفسه وضعفه! فعاد نفيه لزيادة الإيمان إلى إثباته، واتضح أن ما نفاه أولاً أثبته آخرًا!

فتبين بهذا أن هذا التأويل ناقض لأصل مذهبه، في نفي التفاضل في الإيمان.[2]

٦- تأويل الرازي النص بأن المراد منه الزيادة في الثواب:

والجواب أن يُقال:

أولاً: إن النصوص دلت على زيادة الإيمان في نفسه، ومعلوم أن ثواب الإيمان ليس بإيمان؛ لأن الثواب جزاء

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية٢/٥٢٢، تحقيق: التركي، و الأرنؤوط.

(٢)انظر: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة ٤٠٨، الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري، ١/٢٩٥.

على عمل الطاعة، وليس هو الطاعة كما أن العقاب على المعصية ليس هو المعصية. [1]

يقول القاضي أبو يعلى-رَحِمَهُ اللَّهُ-: ((وأما التأويل الثاني: وأنه يحمل على زيادة الثواب، فلا يصح أيضًا؛ لأنهم وصفوا الإيمان بالزيادة والنقصان، والإيمان عبارة عن الأفعال، فلا يصح حمله على زيادة ثواب الأعمال!

وجواب آخر وهو: أن قول السلف يقتضي الزيادة والنقصان في الإيمان، وثواب الإيمان ليس بإيمان)).[2]

ثانيًا: إن زيادة الثواب من أعظم الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه؛ وقد ميز الله عَزَّ وَجَلَّ بين درجات الجنة وجعلها درجات بعضها أرفع من بعض؛ لأن المؤمنين ليسوا سواء في إيمانهم بالله، بل بعضهم أعظم وأشد وأقوى إيمانًا من بعض! [3]

فالتفاضل في الآخرة بالثواب كان بسبب تفاضل المؤمنين في الدنيا بحسب ما فيهم من إيمان وأعمال، وهذا من أعظم الأدلة على القول بزيادة الإيمان ونقصانه وتفاضل أهله فيه[4]، وأن الإيمان ليس شيئًا واحدًا يتساوى فيه الناس.[5]

وعليه فتفاضل درجات المؤمنين فيما بينهم فضلاً عن غيرهم فيه الرد على من نفى الزيادة والنقصان في الإيمان وجعله شيئًا واحدًا؛ إذ لو كان كذلك لما كان لكونهم درجات عند الله بإيمانهم أي معنى! [6]

يقول القاضي أبو يعلى-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((**الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية نفسه وثوابه**.......خلافًا للأشعرية في قولهم: يزيد وينقص ثوابه لا نفسه، والدلالة على ما ذكرنا قوله:﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ الأنفال: ٢)).[7]

٧- تأويل الرازي النص بأن المراد منه زيادة الألطاف والتوفيق والتسديد:

سبق البيان بأن الرازي أول الزيادة في قوله تعالى: ﴿ وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى ﴾مريم: ٧٦، بزيادة التوفيق والتسديد والألطاف.

والجواب: أن يُقال: التصريح بزيادة الهدى دليل على زيادة الإيمان، وعليه فإن الآيات الدالة على زيادة الهدى هي نظير الآيات الدالة على زيادة الإيمان،[8] وحقيقة الزيادة لا يعقل منها زيادة التوفيق والتسديد والألطاف، وإنما هو زيادة الإيمان في ذاته. يقول ابن كثير-رَحِمَهُ اللَّهُ- عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى ﴿١٣﴾ ﴾ الكهف: ١٣، ((استدل بهذه

---

(١) انظر: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، ٤٠٨-٤٠٩. زيادة الإيمان ونقصانه-٤٠٨-٤٠٩.

(٢)القاضي أبي يعلى وكتابه مسائل الإيمان ص٤٠٧.

(٣) انظر: زيادة الإيمان ونقصانه٦٤-٦٦، الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري، ٣١٧.

(٤) انظر: الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري،٢٧٣/١.

(٥) انظر: الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري،٣١٤/١.

(٦) انظر: الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري،٢٦٩/١.

(٧)كتاب مختصر المعتمد في أصول الدين للقاضي أبي يعلى الفراء، القسم الثاني، ١٤٢-١٤٤.

(٨)زيادة الإيمان ونقصانه٥٩-٦٠.

الآية وأمثالها غير واحد من الأئمة؛ كالبخاري وغيره ممن ذهب إلى زيادة الإيمان وتفاضله، وأنه يزيد وينقص؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴾ الكهف: ١٣، كما قال: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ ﴾ محمد: ١٧، وقال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴾ التوبة: ١٢٤، وقال: ﴿لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ ﴾الفتح: ٤، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على ذلك)).[1]

ويقول ابن جرير -رحمه الله-عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى ﴾ مريم: ٧٦،((يقول تعالى ذكره: ويزيد الله من سلك قصد المحجة، واهتدى لسبيل الرشد، فآمن بربه، وصدّق بآياته، فعمل بما أمره به، وانتهى عما نهاه عنه ﴿هُدًى ﴾: بما يتجدّد له من الإيمان بالفرائض التي يفرضها عليه، والأعمال التي يوجبها عليه، فيصدق بوجوبها عليه، ويقرّ بلزوم فرضها إياه، ويعمل بها، فذلك زيادة من الله في اهتدائه بآياته؛ هدى على هداه، وذلك نظير قوله: ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ التوبة: ١٢٤)).[2]

وعليه فحمل الزيادة في هذه النصوص على زيادة الألطاف والتوفيق والتسديد تعسف في فهم النصوص وصرف لها عن ظاهرها!

وبهذا يتبين تهافت تأويلات الرازي للنصوص الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه، ويتضح أن القول الحق في هذه المسألة هو ما دلّ عليه الكتاب والسنة وما عليه سلف الأئمة من أن الإيمان يزيد وينقص.

الجانب الرابع: في نقد ما زعمه الرازي من أن البحث في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه بحث لغوي!

والجواب: أن يُقال: ليس الخلاف لغويًا كما توهمه الرازي في قوله:(والبحث لغوي). **بيان ذلك**:

١- أن النفي والإثبات قد تواردا على معنى واحد وهو التصديق؛[3] فإن ثمة من قال: بأن الإيمان هو التصديق، أثبت أن الإيمان يزيد وينقص بحسب ذاته وبحسب متعلقه كما تقدم، كما أن السلف القائلين بدخول الأعمال في مسمى الإيمان لا يرون أن الزيادة والنقصان متعلقة بالأعمال فقط، بل بالتصديق والأعمال، فالتفاضل عندهم يدخل فيما يؤمر به المكلف من أمر ونهي، وفيما يقع منه من قول وعمل ظاهر وباطن كما تقدم.

ومن هنا يقول الألوسي -رحمه الله-: ((والحق أن الخلاف حقيقي، وأن التصديق يقبل التفاوت بحسب مراتبه فما المانع من تفاوته قوة وضعفًا، كما في التصديق بطلوع الشمس، والتصديق بحدوث العالم، وقلة وكثرة كما في التصديق الإجمالي والتصديق التفصيلي المتعلق بالكثير)).[4]

(١) تفسير ابن كثير،٧٤/٣.

(٢) تفسير ابن جرير، ٦١٦/١٥.

(٣) انظر: تفسير الفخر الرازي للكفر في القرآن الكريم، ١٠٤/١، الإيمان بين السلف والمتكلمين، ١٦٥.

(٤) تفسير الألوسي١٦٧/٩.

٢- أن نفي الزيادة والنقصان يُناقض القرآن والسنة، وفيه مخالفة صريحة ومعارضة واضحة للنصوص المصرحة بتفاضل الإيمان، وعليه فكيف يكون الخلاف لغويًا وليس حقيقيًا وهو قول بخلاف النصوص الشرعية!

٣- إذا كان الخلاف لغويًا وليس حقيقيًا كما زعم الرازي؛ فلم التكلف في تأويل النصوص وصرفها عن ظاهرها، أفلا أراح المسلمين من هذا الغثاء؟!

٤- ثم كيف يصح أن يكون الخلاف لغويًا وليس حقيقيًا وهم يرون أن الإيمان شيء واحد يتساوى فيه الناس، فإيمان الأنبياء، والصديقين، كإيمان الفجرة الفاسقين سواءً بسواء!!

٥- أن نفي تفاضل الإيمان، ذريعة إلى ظهور الفسق، والتكاسل في أداء الطاعات والمبادرة إلى الخيرات، والتهاون في المعاصي؛ لأنه إذا كان لا تفاضل بين الناس في الإيمان، ولا أثر للطاعات والمعاصي عليه؛ فهل يُنتظر بعد ذلك من الناس الإقبال على أمور الدين ومتطلباته علمًا وعملاً، وترك المحرمات!

٦- ثم كيف يكون الخلاف لغويًا وليس حقيقيًا وقد كفّر بعض من نفى التفاضل في الإيمان من قال: إن الإيمان يزيد وينقص، وبدّعوه، وحرموا تزويجه، وزعموا أنه ليس له في الإسلام نصيب!!. [(١)]

وبهذا يظهر أن الخلاف في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه خلاف حقيقي، فالبون بين من نفى تفاضل الإيمان وبين أهل السنة والجماعة المثبتين لذلك شاسع، والهوة عميقة، ولا مهاودة في الأمر إلا أن يخوضوا في حديث غيره، أو يعيدوا الأمر إلى نصابه.[(٢)]

ولله در سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز[(٣)] -رحمه الله- حين قال:((الصواب الذي عليه أهل السنة والجماعة أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة أكثر من أن تُحصر،...وليس **الخلاف بينهم وبين أهل السنة فيه لفظيًا، بل هو لفظي ومعنوي، ويترتب عليه أحكام كثيرة يعلمها من تدبر كلام أهل السنة وكلام المرجئة، والله المستعان**)). [(٤)]

---

(١) انظر:سلام الأحكم على سواد الأعظم ، ١٩٤، ١٩٦-١٩٧، وانظر: الماتريدية دراسة وتقويم، ٤٦٣.

(٢) انظر فيما سبق: زيادة الإيمان ونقصانه٤٣٣-٤٤٩.

(٣)هو شيخ الإسلام والمسلمين في هذا العصر، الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله آل باز، ولد في الرياض عام/١٣٣٠هـ، وتوفي في الطائف؛ فجر الخميس، لسبع وعشرين ليلة خلت من شهر محرم، عام/١٤٢٠هـ، محدث فقيه، كان مفتي عام المملكة العربية السعودية، ورئيس المجمع الفقهي، كان رحمه الله حسن الخلق، كريمًا، عابدًا، عالمًا، إمامًا، زهدًا، ورعًا حريصًا على نشر عقيدة السلف الصالح، نذر نفسه لخدمة الإسلام والمسلمين، ونصرة قضاياهم، من مصنفاته: العقيدة الصحيحة وما يضادها، وجوب العمل بسنة رسول الله ﷺ وكفر من أنكرها، وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه، التحذير من البدع، وغيرها. انظر: كوكبة من أئمة الهدى ومصابيح الدجى، للقريوتي،١٣٩- ١٧٩.

(٤) تعليقٌ على العقيدة الطحاوية، ضمن مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، للشيخ عبد العزيز بن باز،حاشية(٢)، ٢/٨٣.

المبحث الثاني: موقف الرازي من الاستثناء في الإيمان والإسلام

-عرض ونقد-

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الرازي من الاستثناء في الإيمان والإسلام.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من الاستثناء في الإيمان والإسلام على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

المطلب الأول: موقف الرازي من الاستثناء في الإيمان والإسلام.

الاستثناء في الإيمان أن يقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله، أو أنا مؤمن أرجو، أو نحو ذلك من الصيغ التي تُشعِر بعدم القطع[(١)].

وقد ذكر ابن الخطيب في تفسيره الاختلاف في مسألة الاستثناء، فقال:(اختلفوا في أنه هل يجوز للرجل أن يقول أنا مؤمن حقًا أم لا؟! فقال أصحاب الشافعي: الأولى أن يقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله، ولا يقول: أنا مؤمن حقًا. [(٢)] وقال أصحاب أبي حنيفة–رَحِمَهُ اللَّهُ– الأولى أن يقول أنا مؤمن حقًا، ولا يجوز أن يقول أنا مؤمن إن شاء الله[(٣)])[(٤)].

ثم قرر وقوع الاستثناء في الإيمان، وذكر المحامل التي يُحمل عليها، **فقال:** (أكثر أصحابنا[(٥)] قالوا: أنا مؤمن إن شاء الله، لا لقيام الشك، بل إما للتبرك، أو للصرف إلى العاقبة)[(٦)]، وقال:(نقول: إن قوله: أنا مؤمن إن شاء الله ليس لأجل الشك، فيه وجوه:

الأول: أن كون الرجل مؤمنًا أشرف صفاته، وأعرف نعوته وأحواله، فإذا قال: أنا مؤمن، فكأنه مدح نفسه بأعظم المدائح، **فوجب أن يقول إن شاء الله**؛ ليصير هذا سببًا لحصول الانكسار في القلب، وزوال العجب. روي أن أبا حنيفة–رَحِمَهُ اللَّهُ–قال لقتادة: [(٧)] لِمَ تستثني في إيمانك؟! قال: إتباعًا لإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ في قوله:﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوۡمَ ٱلدِّينِ ﴿٨٢﴾ ﴾ الشعراء: ٨٢، فقال أبو حنيفة –رَحِمَهُ اللَّهُ–: هلاّ اقتديت به في قوله:﴿ أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ ﴾البقرة: ٢٦٠[(٨)].

---

(١) انظر: الفتاوى، ٤٢٩/٧، ٦٦٦. وانظر: موقف شيخ الإسلام من الأشاعرة، ١٣٧٠/٣، زيادة الإيمان ونقصانه، للبدر٤٥٣، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام،٢٢٢.

(٢)انظر:كتاب الإنصاف للباقلاني، ٥٧، كتاب الإرشاد للجويني، ١٦٠.

(٣)انظر:التوحيد للماتريدي، ٣٨٨–٣٨٩، سلام الأحكم على سواد الأعظم، ١٩٤، وانظر: أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، ٤١٥ وما بعدها، الماتريدية دراسة وتقويمًا، ٤٦٨ وما بعدها.

(٤)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٢١).

(٥) يقصد الأشاعرة.

(٦) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، وبذيله كتاب تلخيص المحصل٢٤٠، المحصل، ط. مكتبة دار التراث، ٥٧١، وانظر: معالم أصول الدين، ط. المكتبة الأزهرية، ١٤٠–١٤١، ط. دار الفكر اللبناني، ٩٧، مناقب الإمام الشافعي١٥٠.

(٧)أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن عزيز السدوسي البصري، الأكمه، ولد سنة ستين، وكان تابعيًا فقيهًا من أوعية العلم، وممن يضرب به المثل في قوة الحفظ، عالمًا بالتفسير، وباختلاف العلماء، رأسًا في العربية والغريب وأيام العرب، وأنسابها، توفي سنة ثماني عشرة ومئة. انظر: سير أعلام النبلاء، ٢٦٩/٥–٢٨٣ ط. مؤسسة الرسالة، البداية والنهاية٣٦٤/٩–٣٦٥.

(٨) روى هذه القصة ابن الخطيب البغدادي في تاريخه، ٤٧٧/١٥–٤٧٨، وانظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية، ١/ ١٠٧.

وأقول: كان لقتادة أن يجيب ويقول: إنه بعد أن قال:﴿ بَلَىٰ ﴾، قال:﴿ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ﴾البقرة: ٢٦٠، فطلب مزيد الطمأنينة[١]، وهذا يدل على أنه **لا بد من قول إن شاء الله**)[٢]، فـ(الغرض منه هضم النفس وكسرها)[٣].

(**الثاني**: أنه تعالى ذكر في هذه الآية[٤] **أن الرجل لا يكون مؤمنًا إلا إذا كان موصوفًا بالصفات الخمسة**[٥]: وهي الخوف من الله، والإخلاص في دين الله، والتوكل على الله، والإتيان بالصلاة والزكاة لوجه الله تعالى، وذكر في أوّل الآية ما يدل على الحصر، وهو قوله: إنما المؤمنون الذين هم كذا وكذا، وذكر في آخر الآية قوله:﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾الأنفال: ٤، وهذا أيضًا يفيد الحصر، فلما دلّت هذه الآية على هذا المعنى، ثم إن الإنسان لا يمكنه القطع على نفسه بحصول هذه الصفات الخمس، لا جرم **كان الأولى أن يقول: إن شاء الله**. روى أن الحسن سأله رجل وقال: أمؤمن أنت؟! فقال: الإيمان إيمانان؛ فإن كنت تسألني عن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر؛ فأنا مؤمن، وإن كنت تسألني عن قوله:﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ الأنفال: ٢، فو الله لا أدري أمنهم أنا أم لا؟![٦])[٧]، فالله (تعالى شرف قومًا بقوله:﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾الأنفال: ٤، والمقصود منه: كونهم كاملين في نتائج الإيمان وثمراته، فقولنا: أنا مؤمن إن شاء الله، عائد إلى كمال الإيمان، وذلك الكمال هو فعل الطاعات، والاجتناب عن المحرمات...فقولنا: إن شاء الله، عائد إلى الشك في حصول هذه الكمالات)[٨].

(**الثالث**: أن القرآن العظيم دلّ على أن كل من كان مؤمنًا كان من أهل الجنة، فالقطع بكونه مؤمنًا يوجب القطع بكونه من أهل الجنة، وذلك لا سبيل إليه، فكذا هذا....والمقصود أنه كما لا سبيل إلى القطع بأنه من أهل الجنة، **فكذلك لا سبيل إلى القطع بأنه مؤمن**.

الرابع: أن الإيمان عبارة عن التصديق بالقلب وعن المعرفة، وعلى هذا فالرجل إنما يكون مؤمنًا في الحقيقة عند ما يكون هذا التصديق وهذه المعرفة حاصلة في القلب، حاضرة في الخاطر، فأما عند زوال هذا المعنى؛ فهو إنما يكون مؤمنًا بحسب حكم الله أما في نفس الأمر فلا!

إذا عرفت هذا لم يبعد أن يكون المراد بقوله إن شاء الله عائدًا إلى استدامة مسمى الإيمان، واستحضار معناه أبدًا دائمًا من غير حصول ذهول وغفلة عنه، وهذا المعنى محتمل.

---

(١) **كيف له أن يجيب بذلك واليقين والتصديق –على حد زعمك– لا يزيد؟! فكفى بجوابك دحضًا لمذهبك في نفي زيادة الإيمان ونقصانه!**

(٢)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٢١).

(٣)التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ص٩٣)، وانظر: مناقب الإمام الشافعي١٤٨.

(٤) يقصد قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ.... ﴾، الأنفال: ٢.

(٥) يظهر هنا قوله بحصر حقيقة الإيمان على من أتى بهذه الصفات، وهو خلاف ما يقرره من حمل الآية على حالة الكمال !!.

(٦) أخرجه البيهقي في كتابيه: شعب الإيمان برقم(٧٥) ١/١٦٨-١٦٩، والاعتقاد، ٢٣٣-٢٣٤، وانظر:أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان، ٣/١٢٥٦.

(٧)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٢١-١٢٢).

(٨)مناقب الإمام الشافعي١٤٩.

الخامس: أن أصحاب الموافاة يقولون: شرط كونه مؤمنًا في الحال حصول الموافاة على الإيمان، وهذا الشرط لا يحصل إلا عند الموت ويكون مجهولاً، والموقوف على المجهول مجهول، فلهذا السبب **حسن أن يُقال**: **أنا مؤمن إن شاء الله**)[1]؛ إذ (الموافاة شرط في صحة الإيمان)[2]. [3]

(**السادس**: أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله عند الموت، والمراد: صرف هذا الاستثناء إلى الخاتمة والعاقبة، فإن الرجل وإن كان مؤمنًا في الحال إلا أن بتقدير أن لا يبقى ذلك الإيمان في العاقبة كان وجوده كعدمه، و لم تحصل فائدة أصلاً،[4] فكان المقصود من ذكر هذا الاستثناء هذا المعنى) [5]. أي:(بقاء الإيمان عند الخاتمة)[6].

(**السابع**: أن ذكر هذه الكلمة لا ينافي حصول الجزم والقطع، ألا ترى أنه تعالى قـــال:﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ ۖ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ الفتح: ٢٧، وهو تعالى متره عن الشك والريب، فثبت أنه تعالى إنما ذكر ذلك تعليمًا منه لعباده هذا المعنى، فكذا هاهنا الأولى ذكر هذه الكلمة الدالة على تفويض الأمور إلى الله حتى يحصـــل ببركة هذه الكلمة دوام الإيمان) [7].فـــ(المقصود منه التأدب بذكر الله تعالى في جميع الأمور)[8].

(**الثامن**: أن جماعة من السلف ذكروا هذه الكلمة، ورأينا لهم ما يقويه في كتاب الله؛ وهو قوله تعالى:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾الأنفال: ٤، وهم المؤمنون في علم الله وفي حكمه، وذلك يدل على وجود جمع يكونون مؤمنين، وعلى وجود جمع لا يكونون كذلك، **فالمؤمن يقول إن شاء الله حتى يجعله الله ببركة** هذه الكلمة من القسم الأول لا مـــن القسم الثاني) [9].

ومع أن الرازي ذكر أن من المحامل التي يُحمل عليها الاستثناء الموافاة، وجعلها شرطًا في صحة الإيمان، فقال: (شرط حصول الإيمان أن لا يصدر الكفر عنه في وقت قط، فإذا كانت الخاتمة على الكفر علمنا أن الذي صدر عنـــه أولاً ما كان إيمانًا)[10].

---

(١)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٢٢).

(٢)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ص٣٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٣٧).

(٣)ترتب على القول بأن الإيمان إيمان الموافاة: الزعم بأن إبليس كافر من أوّل الأمر؛ لأنه لما كان ختم إبليس على الكفر عُلم أنه ما كان مؤمنًا قط.!! انظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٣٧-٢٣٨).

(٤)لأن (الموافاة شرط الانتفاع بالطاعات)، التفسير الكبير(مج١١ ج٣١ص١٨٦).

(٥)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٢٢).

(٦)التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ص٩٣)، وانظر: مناقب الإمام الشافعي للرازي،١٥٠.

(٧)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٢٢-١٢٣).

(٨)مناقب الإمام الشافعي للرازي،١٤٩.

(٩)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٢٣).

(١٠)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٣٧).

إلا أنك تجده يتناقض فينقد القول بالموافاة قائلاً:(من اعتبر الموافاة؛ وهو: أن شرط حصول الإيمان أن لا يموت على الكفر، فلو مات على الكفر علمنا أن ما أتى به أولاً كان **كفرًا**؛ **وهذا قول ظاهر السقوط!!**)[1].

هذا وقد تطرق الرازي لذكر حجج القائلين بالمنع من الاستثناء، ثم أجاب عنها، فقال:(أما القائلون: أنه لا يجوز ذكر هذه الكلمة؛ فقد احتجوا على صحة قولهم بوجوه:

الأول: أن المتحرك يجوز أن يقول: أنا متحرك، ولا يجوز أن يقول: أنا متحرك إن شاء الله، وكذا القول في القائم والقاعد؛ فكذا هاهنا وجب أن يكون المؤمن مؤمنًا، ولا يجوز أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، وكما أن خروج الجسم عن كونه متحركًا في المستقبل لا يمنع من الحكم عليه بكونه متحركًا حال قيام الحركة به، فكذلك احتمال زوال الإيمان في المستقبل لا يقدح في كونه مؤمنًا في الحال.

الثاني: أنه تعالى قال:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗا ﴾الأنفال: ٤، فقد حكم تعالى عليهم بكونهم مؤمنين حقًا، فكان قوله إن شاء الله يوجب الشك فيما قطع الله عليه بالحصول، وذلك لا يجوز!

والجواب عن الأول: أن الفرق بين وصف الإنسان بكونه مؤمنًا وبين وصفه بكونه متحركًا حاصل من الوجوه الكثيرة التي ذكرناها، وعند حصول الفرق يتعذر الجمع.

وعن الثاني: أنه تعالى حكم على الموصوفين بالصفات المذكورة بكونهم مؤمنين حقًا، وذلك الشرط مشكوك فيه، والشك في الشرط يوجب الشك في المشروط، **فهذا يقوي عين مذهبنا**)[2] **وأنه (لا بد من قول إن شاء الله)**[3]وعدم قطع القول بالإيمان.

وهكذا فقد قرر الرازي وقوع الاستثناء في الإيمان، وذكر المحامل التي يُحمل عليها، وأجاب عن حجج المانعين، إلا أنك تجده تأثر بهم: فذكر أن (من كان مذهبه أن الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، لم يجز له أن يقول: إن شاء الله!)[4].

هذا وقد عد الرازي الخلاف في مسألة الاستثناء في الإيمان لفظيًا ، وليس معنويًا؛ فقال:(من قال: إن الإيمان عبارة عن مجموع الأمور الثلاثة يلزمه وقوع الشك في الإيمان، **ومن قال العمل خارج عن مسمى الإيمان يلزمه نفي الشك عن الإيمان**، وعند هذا ظهر أن الخلاف ليس إلا في اللفظ فقط)[5].

وبيان ذلك:(أن الإيمان عند الشافعي ﵁ عبارة عن مجموع الاعتقاد والإقرار والعمل، ولا شك أن كون الإنسان آتيًا بالأعمال الصالحة أمر مشكوك فيه، والشك في أحد أجزاء الماهية يوجب الشك في حصول تلك الماهية، فالإنسان وإن كان جازمًا بحصول الاعتقاد والإقرار إلا أنه لما كان شاكًا في حصول العمل كان هذا القدر يوجب

---

(١)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص١٢٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٤ص١٦٧)،(مج٢ ج٦ص٣٦-٣٧).

(٢)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٢٣).

(٣)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٢١).

(٤) مناقب الإمام الشافعي ١٥٠.

(٥)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٢١).

كونه شاكًا في حصول الإيمان، وأما عند أبي حنيفة رحمه الله فلما كان الإيمان اسمًا للاعتقاد والقول، وكان العمل خارجًا عن مسمى الإيمان، لم يلزم من الشك في حصول الأعمال الشك في الإيمان)[1].

وقال في موطن آخر:(الإيمان لما كان عند الشافعي هو مجموع الأمور الثلاثة؛ وهي القول والعمل والاعتقاد، وكان حصول الشك في العمل يقتضي حصول الشك في أحد أجزاء هذه الماهية، فيصح الشك في حصول الإيمان.

وأما عند أبي حنيفة رضي الله عنه، فلما كان الإيمان عبارة عن الاعتقاد المجرد[2] لم يكن الشك في العمل موجبًا لوقوع الشك في الإيمان، فظهر أنه ليس بين الإمامين رضي الله عنهما مخالفة في المعنى)[3].

كما تطرق الرازي إلى مسألة الاستثناء في الإسلام، وذكر حجة المانعين منه، بلا إنكار مقرًا لهم، فقال عند تفسيره لقوله تعالى:﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ فصلت: ٣٣ ، (اختلف الناس في أن الأولى أن يقول الرجل: أنا المسلم، أو الأولى أن يقول: أنا مسلم إن شاء الله، فالقائلون بالقول الأول احتجوا على صحة قولهم بهذه الآية؛ فإن التقدير: ومن أحسن قولاً ممن قال: إني من المسلمين، فحكم بأن هذا القول أحسن الأقوال، **ولو كان قولنا: إن شاء الله معتبرًا في كونه أحسن الأقوال لبطل ما دلّ عليه ظاهر هذه الآية)**[4].

---

(١)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٢١). وانظر: التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ص٩٣)، مناقب الإمام الشافعي،١٤٩-١٥٠.

(٢)هذا ليس حد الإيمان عند أبي حنيفة، بل عند أصحابه الماتريدية، فتأمل!!

(٣) معالم أصول الدين، ط. المكتبة الأزهرية، ١٤١، ط. دار الفكر اللبناني، ٩٧. وانظر: مناقب الإمام الشافعي١٤٩-١٥٠، التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ص٩٣).

(٤)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص١٢٦).

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من الاستثناء في الإيمان والإسلام على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

قبل البدء في نقد موقف الرازي من الاستثناء في الإيمان تجدر الإشارة إلى أن السلف رحمهم الله تعالى جعلوا ترك الاستثناء أول الإرجاء[1]، فإن الجهمية والمرجئة إنما جزموا بالإيمان لأنهم يرون أن الإيمان شيء متماثل في جميع أهله؛ مِثل كون كل إنسان له رأس؛ فيقول أحدهم: أنا مؤمن حقًا، وأنا مؤمن عند الله ونحو ذلك؛ كما يقول الإنسان: لي رأس حقًا، وأنا لي رأس في علم الله حقًا؛ فمن جزم به على هذا الوجه فقد أخرج الأعمال الباطنة والظاهرة عن مسمى الإيمان؛ وهذا منكر من القول وزور عند الصحابة والتابعين ومن اتبعهم من سائر المسلمين.[2]

ولهذا يقول الإمام أحمد-رحمه الله-:((من لم ير الاستثناء في الإيمان، فهو مرجئ)).[3]

ويقول الأوزاعي-رحمه الله-:((ثلاث كلهن بدعة: أنا مؤمن، مستكمل الإيمان، وأنا مؤمن حقًا، وأنا مؤمن من عند الله عز وجل)).[4]

كما كره السلف رحمهم الله سؤال الرجل لغيره أمؤمن أنت؟! وعدوا ذلك من البدع.

سئل الأوزاعي-رحمه الله-:((في الرجل يسأل: أمؤمن أنت؟!))؛ فقال:((إن المسألة عما تسأل عنه بدعة، والشهادة به تعمق لم نكلّفه في ديننا، ولم يشرعه نبينا، ليس لمن يسأل عن ذلك فيه إمام، القول به جدل، والمنازعة فيه حدث، ولعمري ما شهادتك لنفسك بالتي توجب لك تلك الحقيقة إن لم تكن كذلك، ولا تركك الشهادة لنفسك بها بالتي تخرجك من الإيمان إن كنت كذلك)).[5]

وقد بين شيخ الإسلام-رحمه الله-سبب ذلك فقال: ((وقد كان أحمد وغيره من السلف..يكرهون سؤال الرجل لغيره: أمؤمن أنت؟ ويكرهون الجواب؛[6] لأن هذه بدعة أحدثها المرجئة ليحتجوا بها لقولهم؛ فإن الرجل يعلم من نفسه أنه ليس بكافر؛ بل يجد قلبه مصدقًا بما جاء به الرسول، فيقول: أنا مؤمن، فيثبت أن الإيمان هو التصديق؛ لأنك تجزم بأنك مؤمن، ولا تجزم بأنك فعلت كل ما أمرت به؛ فلما علم السلف مقصدهم صاروا يكرهون الجواب أو يفصلون في الجواب)).[7]

---

(١) السنة للخلال، ٥٩٨/٣، وانظر: الشريعة٦٦٤/٢.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى٣٧٥/٧، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٤٦٠.

(٣)طبقات الحنابلة، تحقيق العثيمين، ٥٦/١، سير أعلام النبلاء، ط.مؤسسة الرسالة، ٣٠٢/١١.

(٤) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، -الكتاب الأول(الإيمان)-٨٩٩/٢، الشريعة، ٦٨٧/٢-٦٨٨.

(٥)الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، -الكتاب الأول(الإيمان)-٨٨١/٢، الشريعة٦٧٣/٢-٦٧٤.

(٦)انظر: السنة للخلال، ٦٠١/٣-٦٠٢.

(٧) مجموعة الفتاوى٤٤٨/٧-٤٤٩.

هذا وقد انقسم الناس إزاء مسألة الاستثناء في الإيمان إلى ثلاثة أقسام، فمنهم من أوجبه، ومنهم من حرمه، ومنهم من أجاز الأمرين باعتبارين، وهذا أصح الأقوال. يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((وأما الاستثناء في الإيمان بقول الرجل: أنا مؤمن إن شاء الله، فالناس فيه على ثلاثة أقوال: منهم من يوجبه، ومنهم من يحرمه، ومنهم من يجوز الأمرين باعتبارين؛ وهذا أصح الأقوال)).[1]

ويقول: ((صار الناس في الاستثناء على ثلاثة أقوال: قول: أنه يجب الاستثناء، ومن لم يستثن كان مبتدعًا. وقول: أن الاستثناء محظور؛ فإنه يقتضي الشك في الإيمان. والقول الثالث: -أوسطها وأعدلها- أنه يجوز الاستثناء باعتبار وتركه باعتبار)).[2]

وفيما يلي بيان وجوه جواز الاستثناء ووجوه منعه عند السلف:

أولاً: الوجوه التي يجوز فيها الاستثناء عند أهل السنة والجماعة:

١- أن يكون المراد من الاستثناء البعد عن تزكية النفس والشهادة لها بتحقيق الإيمان المطلق المتضمن فعل جميع ما أمر الله به وترك كل ما نهى الله عنه، فإن من شهد لنفسه بذلك فقد زكاها ووصفها بأكمل الصفات، وهذا منهي عنه، فقد قال تعالى:﴿ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴾ النجم: ٣٢ . يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-:((الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله؛ وترك المحرمات كلها؛ فإذا قال الرجل: أنا مؤمن بهذا الاعتبار؛ فقد شهد لنفسه بأنه من الأبرار المتقين، القائمين بفعل جميع ما أمروا به، وترك كل ما نهوا عنه، فيكون من أولياء الله؛ وهذا من تزكية الإنسان لنفسه وشهادته لنفسه بما لا يعلم، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة لكان ينبغي له أن يشهد لنفسه بالجنة إن مات على هذه الحال، ولا أحد يشهد لنفسه بالجنة؛ فشهادته لنفسه بالإيمان كشهادته لنفسه بالجنة إذا مات على هذه الحال؛ وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون، وإن جوزوا ترك الاستثناء بمعنى آخر)).[3]
ويقول:((واستثنوا خوفًا من تزكية النفس)).[4]

ويقول الآجري-رحمه الله-:((من صفة أهل الحق، ممن ذكرنا من أهل العلم: الاستثناء في الإيمان، لا على جهة الشك، نعوذ بالله من الشك في الإيمان، ولكن خوف التزكية لأنفسهم من الاستكمال للإيمان، لا يدري أهو ممن يستحق حقيقة الإيمان أم لا؟ وذلك أن أهل العلم من أهل الحق إذا سئلوا: أمؤمن أنت؟ قال: آمنت بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والجنة والنار، وأشباه هذا، فالناطق بهذا، والمصدق به بقلبه مؤمن، وإنما الاستثناء في الإيمان لا يدري أهو ممن يستوجب ما نعت الله عز وجل به المؤمنين من حقيقة الإيمان أم لا؟ هذا طريق الصحابة والتابعين لهم بإحسان، عندهم أن الاستثناء في الأعمال، لا يكون في القول، والتصديق بالقلب، وإنما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان،

---

(١) مجموعة الفتاوى٧/٤٢٩.

(٢) مجموعة الفتاوى١٣/٤٠-٤١.

(٣) مجموعة الفتاوى٧/٤٤٦.

(٤) مجموعة الفتاوى٨/٤٢٧.

والناس عندهم على الظاهر مؤمنون، به يتوارثون، وبه يتناكحون، وبه تجري أحكام ملة الإسلام، ولكن الاستثناء منهم على حسب ما بينّاه لك، وبينه العلماء من قبلنا. روي في هذا سنن كثيرة، وآثار تدل على ما قلنا)).[(١)]

٢- أن يكون الاستثناء باعتبار قبول العمل، فهو لا يدري أتقبل منه ما عمله أم لا؟! فيستثنى شكًا في القبول، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((ومراد السلف من ذلك الاستثناء: إما لكونه لا يقطع بأنه فعل الواجب كما أمر الله ورسوله، فيشك في قبول الله لذلك فاستثنى ذلك)).[(٢)]

ويقول:((وخوف من خاف من السلف أن لا يتقبل منه؛ لخوفه أن لا يكون أتى بالعمل على وجهه المأمور، وهذا أظهر الوجوه في استثناء من استثنى منهم في الإيمان، وفي أعمال الإيمان، كقول أحدهم: أنا مؤمن إن شاء الله، وصليت إن شاء الله؛ لخوف أن لا يكون آتى بالواجب على الوجه المأمور به، لا على جهة الشك فيما بقلبه من التصديق)).[(٣)]

٣- أن يكون الاستثناء خوفًا من سوء الخاتمة، وعدم علمه بالعاقبة، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((ومراد السلف من ذلك الاستثناء:...للشك في العاقبة)).[(٤)] ويقول:((واستثنوا أيضًا لعدم علمهم بالعاقبة)).[(٥)]
ويقول ابن بطة-رحمه الله-:((يصح الاستثناء أيضًا من وجه آخر يقع على مستقبل الأعمال، ومستأنف الأفعال وعلى الخاتمة، وبقية الأعمار، ويريد إني مؤمن إن ختم الله لي بأعمال المؤمنين)).[(٦)]

٤- أن يكون الاستثناء فيما يعلم وجوده ويتيقنه ولا يشك فيه، فقد قيل للإمام أحمد-رحمه الله-: يستثنى في الإيمان؟ قال:((نعم، أقول: أنا مؤمن إن شاء الله، أستثني على اليقين، لا على الشك، ثم قال: قال الله عز وجل: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ ﴾ الفتح: ٢٧، فقد علم تبارك وتعالى أنهم داخلون المسجد الحرام)).[(٧)] قال ابن تيمية -رحمه الله- معلقًا على كلام أحمد-رحمه الله-: ((فقد بين أحمد في كلامه أنه يستثني مع تيقنه بما هو الآن موجود فيه، يقوله بلسانه وقلبه لا يشك في ذلك، ويستثني لكون العمل من الإيمان؛ وهو لا يتيقن أنه أكمله بل يشك في ذلك، فنفى الشك وأثبت اليقين فيما يتيقنه من نفسه، وأثبت الشك فيما لا يعلم وجوده، وبيّن أن الاستثناء مستحب لهذا الثاني الذي لا يعلم هل أتى به أم لا؟!، وهو جائز أيضًا لما يتيقنه، فلو استثنى لنفس الموجود في قلبه جاز، كقول النبيّ صلى الله عليه وسلم: "والله إني لأرجو أن أكون

---

(١) الشريعة٢/٦٥٦-٦٥٧.
(٢) مجموعة الفتاوى٣/٢٨٩.
(٣) مجموعة الفتاوى٧/٤٩٦. وانظر: مجموعة الفتاوى٨/٤٢٧.
(٤) مجموعة الفتاوى٣/٢٨٩.
(٥) مجموعة الفتاوى٨/٤٢٧.
(٦)الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول(الإيمان)- ٢/٨٦٥.
(٧)السنة للخلال، ٣/٥٩٥-٥٩٦.

أخشاكم لله"[1]، وهذا أمر موجود في الحال ليس بمستقبل، وهو كونه أخشانا؛ فإنه لا يرجو أن يصير أخشانا لله؛ بل هو يرجو أن يكون حين هذا القول أخشانا لله)).[2]

ثانيًا: الوجوه التي يمنع فيها الاستثناء عند أهل السنة والجماعة:

١- أن يكون الاستثناء للشك في أصل الإيمان. يقول الشيخ العثيمين-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((إن كان الاستثناء صادرًا عن شك في وجود أصل الإيمان؛ فهذا محرم بل كفر)). [3]

ويقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((أحمد وغيره من السلف كانوا يجزمون ولا يشكون في وجود ما في القلب من الإيمان..ويجعلون الاستثناء عائدًا إلى الإيمان المطلق المتضمن فعل المأمور)). [4]

ويقول:((الاستثناء في الإيمان مأثور عن ابن مسعود[5]، وغيره من السلف والأئمة، لا شكًا فيما يجب عليهم الإيمان به فإن الشك في ذلك كفر)).[6]

٢- الاستثناء في الإيمان حين إنشائه.[7] يقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((**وأما الإنشاء فلم يستثن فيه أحد، ولا شرع الاستثناء فيه**؛ بل كل من آمن وأسلم آمن وأسلم جزمًا بلا تعليق...وما أعرف أحدًا أنشأ الإيمان فعلقه على المشيئة، فإذا علقه فإن كان مقصوده: أنا مؤمن إن شاء الله، أنا أومن بعد ذلك، فهذا لم يصر مؤمنًا، مثل الذي يُقال له: هل تصير من أهل دين الإسلام؟! فقال: أصير إن شاء الله، فهذا لم يسلم، بل هو باقٍ على الكفر. وإن كان قصده: إني قد آمنت، وإيماني بمشيئة الله صار مؤمنًا، لكن إطلاق اللفظ يحتمل هذا وهذا، فلا يجوز إطلاق مثل هذا اللفظ في الإنشاء ... **والذين استثنوا لم يستثنوا في الإنشاء كما تقدم، كيف وقد أمروا أن يقولوا:**﴿ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ ﴾ البقرة: ١٣٦، وقال تعالى:﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ﴾ البقرة: ٢٨٥، فأخبر أنهم آمنوا، فوقع الإيمان منهم قطعًا بلا استثناء. وعلى كل أحد أن يقول: آمنا بالله وما أنزل إلينا كما أمر الله بلا استثناء، وهذا متفق عليه بين المسلمين، ما استثنى أحد من السلف قط في مثل هذا، وإنما الكلام إذا أخبر عن نفسه بأنه مؤمن كما يخبر عن نفسه بأنه بر تقي، فقول القائل له: أنت مؤمن، هو عندهم كقوله: هل أنت بر تقي؟ فإذا قال: أنا بر تقي، فقد زكى نفسه. فيقول: إن شاء الله، وأرجو أن أكون كذلك، **وذلك أن الإيمان التام يتعقبه قبول الله له، وجزاؤه عليه، وكتابة الملك له؛ فالاستثناء**

---

(١)أخرجه مسلم، كتاب الصيام، باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب، ٧٨١/٢.

(٢)مجموعة الفتاوى٤٥٢/٧، انظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام، ٣٢٩-٢٤٠.

(٣) فتح البرية بتلخيص الحموية ضمن مجموعة فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين،٩٧/٤.

(٤) مجموعة الفتاوى٤٥٠/٧.

(٥)انظر: الإيمان لأبي عبيد ٣٥، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول(الإيمان)- ٨٧٠/٢، الشريعة٦٥٧/٢-٦٥٨، ٦٦٤/٢-٦٦٥، وانظر: أقوال الصحابة المسندة في مسائل الاعتقاد، ١٦٢/١.

(٦) مجموعة الفتاوى٤٢٧/٨.

(٧) انظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام، ٢٣٧.

يعود إلى ذلك...)).[1]

٣- أن يجر الاستثناء إلى بدعة، ومنه الاستثناء في الأشياء الموجودة الآن إذا كانت في علم الله تتغير فيستثني في صفاهما الموجودة الآن[2]. يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((والمقصود هنا أن الاستثناء في الإيمان لما علل بمثل تلك العلة طرد أقوام تلك العلة في الأشياء التي لا يجوز الاستثناء فيها بإجماع المسلمين، بناء على أن الأشياء الموجودة الآن إذا كانت في علم الله تتبدل أحوالها؛ فيستثنى في صفاهما الموجودة في الحال، ويُقال: هذا صغير إن شاء الله؛ لأن الله قد يجعله كبيرًا، ويقال: هذا مجنون إن شاء الله؛ لأن الله قد يجعله عاقلاً، ويقال للمرتد: هذا كافر إن شاء الله لإمكان أن يتوب، وهؤلاء الذين استثنوا في الإيمان بناء على هذا المأخذ ظنوا هذا قول السلف)).[3]

وبهذا يتبين أن حكم الاستثناء متعلق بدوافعه ومراد المستثني به، فالتباين في حكمه راجع إلى اختلاف المأخذ والوجه الذي يقع عليه، فمن المآخذ ما هو صحيح ومنها ما هو باطل وبدعة، يقول شارح الطحاوية-رحمه الله-: ((وأما من يجوز الاستثناء وتركه، فهم أسعد بالدليل من الفريقين، وخير الأمور أوسطها: فإن أراد المستثني الشك في أصل إيمانه منع من الاستثناء، وهذا مما لا خلاف فيه. وإن أراد أنه مؤمن من المؤمنين الذين وصفهم الله في قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾ ﴾ الأنفال: ٢ - ٤، وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ الحجرات: ١٥، فالاستثناء حينئذ جائز، وكذلك من استثنى وأراد عدم علمه بالعاقبة، وكذلك من استثنى تعليقًا للأمر بمشيئة الله، لا شكًا في إيمانه، وهذا القول في القوة كما ترى)).[4]

ومن هنا فإنه يجب على من استثنى أن يعرف كيف يستثني، ولأي شيء وقع عليه الاستثناء، لئلا يظن المخالف أن استثناءه من قبل الشك[5].

إذا تقرر ما سبق فقد خالف الرازي أهل السنة والجماعة في أمور مجملها ما يلي:

١- اضطرابه في مسألة الاستثناء في الإيمان، فهو بين مثبتٍ له ونافٍ.

٢- بعض المآخذ والوجوه التي حمل عليها الاستثناء في الإيمان.

٣- زعمه أن الخلاف في مسألة الاستثناء في الإيمان خلاف لفظي.

وسيكون بعون الله الرد عليه من جوانب:

---

(١) مجموعة الفتاوى١٣/٤٤-٤٥.

(٢) انظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام، ٢٣٦.

(٣) مجموعة الفتاوى٧/٤٣٤-٤٣٥.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية٢/٥٣٨-٥٣٩، تحقيق: التركي، الأرنؤوط.

(٥) ابن الحنبلي وكتابه الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة٢/٦٥٨.

الجانب الأول: في نقد المآخذ والوجوه التي يُحمل عليها الاستثناء في الإيمان عند الرازي.

وافق الرازي ومن على شاكلته من الأشاعرة أهل السنة والجماعة في مسألة الاستثناء في الإيمان من جهة، وخالفهم من جهة أخرى، أما جهة الموافقة فهي قوله بالاستثناء، وأما جهة المخالفة فهي أن بعض المآخذ التي بني عليها الاستثناء مخالفة لمآخذ السلف[1].

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللهُ-:((وأبو الحسن الأشعري نصر قول جهم في الإيمان، مع أنه نصر المشهور عن أهل السنة من أنه يستثنى في الإيمان، فيقول: أنا مؤمن إن شاء الله)).[2] ويقول:((وأما الأشعري، فالمعروف عنه، وعن أصحابه: أنهم يوافقون جهمًا في قوله في الإيمان، وأنه مجرد تصديق القلب أو معرفة القلب، لكن قد يظهرون مع ذلك قول أهل الحديث، ويتأولونه، ويقولون بالاستثناء))[3] ثم علق-رَحِمَهُ اللهُ- على هذا الموقف من الأشعري بقوله:((وهو دائمًا ينصر في المسائل التي فيها النزاع بين أهل الحديث وغيرهم قول أهل الحديث، لكنه لم يكن خبيرًا بمآخذهم، فينصره على ما يراه هو من الأصول التي تلقاها عن غيرهم، فيقع في التناقض ما ينكره هؤلاء وهؤلاء)).[4]

وفيما يلي بيان ذلك:

١- حمل الرازي الاستثناء على مأخذ هضم النفس وكسرها؛ إذ كون الرجل مؤمنًا أشرف الصفات وأفضل النعوت، فإذا قال: أنا مؤمن؛ فكأنه مدح نفسه بأعظم المدائح، فوجب أن يقول إن شاء الله.

فيُقال: هذا المأخذ راجع إلى البعد عن تزكية النفس، والإعجاب بحالها، وقد وافق الرازي أهل السنة والجماعة من حيث الجملة في قوله بوجوب الاستثناء بناء على هذا المأخذ، يقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللهُ- في معرض حديثه عن مآخذ الاستثناء عند السلف:((المأخذ الثالث: أن ذلك تزكية للنفس، وقد قال الله: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾النجم: ٣٢ ، وهذا يصلح للاستحباب، وإلا فإخبار الرجل بصفته التي هو عليها جائز، وإن كانت مدحًا وقد يصلح للإيجاب)).[5]

إلا أن هذا المأخذ إنما يتأتى على مذهب السلف في الإيمان الذين جعلوا الإيمان نية وقول وعمل، وإلا فأي تزكية في مجرد التصديق أو المعرفة، فإن مجرد ذلك لا يكون إيمانًا فضلاً عن أن يكون تزكية!!

٢- حمل الرازي الاستثناء على أن الرجل لا يكون مؤمنًا إلا إذا كان موصوفًا بالصفات الخمسة المذكورة في آية الأنفال، ثم إن الإنسان لا يمكنه القطع على نفسه بحصول هذه الصفات الخمس، فلا جرم كان

---

(١)انظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٤٧٥-٤٨٨.

(٢) مجموعة الفتاوى٧/١٢٠.

(٣) النبوات١/٥٨٠.

(٤) مجموعة الفتاوى٧/١٢٠.

(٥) مجموعة الفتاوى٧/٦٦٨.

الأولى أن يقول: إن شاء الله، فقولنا: أنا مؤمن إن شاء الله، عائد إلى كمال الإيمان، وذلك لأن الكمال هو فعل الطاعات، والاجتناب عن المحرمات، فظهر أن قول: إن شاء الله، عائد إلى الشك في حصول هذا الكمال.

فيُقال: هذا المأخذ راجع إلى أن اسم الإيمان عند الإطلاق شامل لفعل كل ما أمر الله به، والبعد عن كل ما نهى الله عنه، أي: أنه راجع إلى الكمال الواجب، ولا يدعي مسلم عاقل أنه أتى بذلك كله على التمام، وهذا كما تقدم مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون في الإيمان، لأن الإيمان عندهم قول وعمل، والقول كل يجزم أنه أتى به، أما العمل فلا؛ إذ الناس يتفاوتون في القيام به تفاوتًا عظيمًا، يقول شيخ الإسلام–رَحِمَهُ اللهُ– في معرض حديثه عن مآخذ الاستثناء عند السلف:((المأخذ الثاني: أن الاسم عند الإطلاق يقتضي الكمال؛ وهذا غير معلوم للمتكلم..فإخبار الرجل عن نفسه أنه كامل الإيمان خبر بما لا يعلمه..وهذا مأخذ يصلح لوجوب الاستثناء)).[1]

ويقول:((والمأخذ الثاني في الاستثناء: أن الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله؛ وترك المحرمات كلها؛ فإذا قال الرجل: أنا مؤمن بهذا الاعتبار؛ فقد شهد لنفسه بأنه من الأبرار المتقين، القائمين بفعل جميع ما أمروا به، وترك كل ما نهوا عنه، فيكون من أولياء الله، وهذا من تزكية الإنسان لنفسه، وشهادته لنفسه بما لا يعلم، ولو كانت هذه الشهادة صحيحة، لكان ينبغي له أن يشهد لنفسه بالجنة إن مات على هذه الحال، ولا أحد يشهد لنفسه بالجنة؛ فشهادته لنفسه بالإيمان كشهادته لنفسه بالجنة إذا مات على هذه الحال؛ وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون)).[2]

وقد سأل رجل الإمام أحمد–رَحِمَهُ اللهُ– قائلاً: قيل لي: أمؤمن أنت؟ قلتُ: نعم. هل علي في ذلك شيء؟ هل الناس إلا مؤمن وكافر، فغضب أحمد، وقال:((هذا كلام الإرجاء، وقال الله عَزَّ وَجَلَّ:﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ﴾ التوبة: ١٠٦ ، من هؤلاء؟، ثم قال أحمد: أليس الإيمان قولاً وعملاً؟ قال الرجل: بلى، قال: فجئنا بالقول؟ قال: نعم، قال: فجئنا بالعمل؟ قال: لا، قال: فكيف تعيب أن يقول إن شاء الله ويستثني؟! [3].

وكتب أحمد في هذه المسألة: ((أن الإيمان قول وعمل، فجئنا بالقول ولم نجئ بالعمل، فنحن مستثنون بالعمل))[4].

فظهر أن هذا المأخذ إنما يتأتى على قول السلف الذين يرون أن الأعمال من الإيمان، أما من أخرج الأعمال عن مسمى الإيمان وجعله تامًا بدونها فلا يتأتى على قوله هذا المأخذ، وعليه فإما أن يلتزم الرازي بدخول الأعمال في مسمى الإيمان، وإما أن يقر بتناقض قوله واضطرابه.

---

(١) مجموعة الفتاوى٧/٦٦٨.

(٢) مجموعة الفتاوى٧/٤٤٦.

(٣)السنة للخلال٣/٥٩٧.

(٤)السنة للخلال٣/٥٩٧.

٣- حمل الرازي الاستثناء على أن القطع بالإيمان قطع بالجنة، فكما لا سبيل إلى القطع بأنه من أهل الجنة، فكذلك لا سبيل إلى القطع بأنه مؤمن.

فيُقال: هذا كسابقه إنما يتأتى على قول السلف في الإيمان وأنه قول وعمل واعتقاد.

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله- :((والمأخذ الثاني في الاستثناء: أن الإيمان المطلق يتضمن فعل ما أمر الله به عبده كله؛ وترك المحرمات كلها؛ فإذا قال الرجل: أنا مؤمن بهذا الاعتبار فقد شهد لنفسه ... بالجنة إن مات على هذه الحال، ولا أحد يشهد لنفسه بالجنة؛ فشهادته لنفسه بالإيمان كشهادته لنفسه بالجنة إذا مات على هذه الحال؛ وهذا مأخذ عامة السلف الذين كانوا يستثنون)).(١) أما من لم يتكلم بالإيمان ولا أطاع الله طاعة ظاهرة فإنه لا يصح أن يُسمى مؤمنًا فضلاً عن أن يقطع لنفسه بالإيمان!!

٤- حمل الرازي الاستثناء على أن الإيمان عبارة عن التصديق بالقلب وعن المعرفة، والاستثناء فيه عائد إلى استدامة مسمى الإيمان، واستحضار معناه أبدًا دائمًا من غير حصول ذهول وغفلة عنه!!

فيُقال: أولاً: إن هذا المأخذ مبني على مذهبه في الأعراض، وأنها لا تبقى زمانين، وعلى هذا فالتصديق والمعرفة لا يبقى زمانين، بل هو ثابت في بعض الأوقات، زائل في بعضها!، وقد تقدم بيان فساد ذلك،(٢) وما بني على فاسد فهو فاسد.

ثانيًا: قول الرازي: الرجل إنما يكون مؤمنًا في الحقيقة عند ما يكون هذا التصديق وهذه المعرفة حاصلة في القلب، حاضرة في الخاطر، فأما عند زوال هذا المعنى فهو إنما يكون مؤمنًا بحسب حكم الله أما في نفس الأمر فلا! يظهر منه أن الاستثناء يعود لمعنى الذهول والغفلة عن التصديق والمعرفة، وهذا في الحقيقة استثناء صادر عن الشك في وجود أصل الإيمان، وهذا محرم بل كفر، يقول الشيخ العثيمين-رحمه الله- :((إن كان الاستثناء صادرًا عن شك في وجود أصل الإيمان؛ فهذا محرم بل كفر)). (٣)

ثالثًا: إن سلف الأمة لم يقولوا بالاستثناء لأجل هذا المأخذ، فليس هذا مأخذهم قطعًا، فظهر أن هذا المأخذ مأخذ باطل مبتدع لا يصح الاستثناء من أجله.

٥- حمل الرازي الاستثناء على أن ذكر هذه الكلمة لا ينافي حصول الجزم والقطع، فهذه الكلمة دالة على تفويض الأمور إلى الله حتى يحصل ببركتها دوام الإيمان.

فيُقال: هذا المأخذ راجع إلى أن الاستثناء يكون في الأمور المتيقنة، وفيما هو مقطوع به، وهذا كما تقدم مأخذ من مآخذ السلف الذين كانوا يستثنون في الإيمان، وفيه رد على المرجئة الذين يظنون أن الاستثناء فيما هو مقطوع به شك.

---

(١) مجموعة الفتاوى٧/٤٤٦.

(٢) راجع صفحة٢٠٤-٢٠٦، وَصفحة ٢٨٧من هذا البحث.

(٣) فتح البرية بتلخيص الحموية ضمن مجموعة فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين،٤/٩٧.

لكن بقي أن يقال: إن هذا المأخذ لا يساير أصول الرازي؛ فإنه زعم أن الإيمان عرض والأعراض لا تبقى زمانين، وعلى هذا فالاستثناء في الإيمان يكون لأجل احتمال الذهول عنه، لا لأجل الجزم والقطع بالإيمان؛ فظهر أن الرازي نقض في مأخذه هذا ما قرره في مأخذ سابق، فإما أن يقول بأحدهما أو يقر باضطرابه وتناقضه!

٦- حمل الرازي الاستثناء على:

أ- أن جماعة من السلف ذكروا هذه الكلمة، ورأينا لهم ما يقويه في كتاب الله؛ وهو قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗا ﴾الأنفال: ٤، وهم المؤمنون في علم الله وفي حكمه، وذلك يدل على وجود جمع يكونون مؤمنين، وعلى وجود جمع لا يكونون كذلك.

ب- أن الموافاة شرط في صحة الإيمان؛ فشرط كونه مؤمنًا في الحال حصول الموافاة على الإيمان، وهذا الشرط لا يحصل إلا عند الموت، ويكون مجهولاً، والموقوف على المجهول مجهول، فلهذا السبب **حسن أن يُقال: أنا مؤمن إن شاء الله.**

ت- أن المراد: صرف هذا الاستثناء إلى الخاتمة والعاقبة، فإن الرجل وإن كان مؤمنًا في الحال إلا أن بتقدير أن لا يبقى ذلك الإيمان في العاقبة كان وجوده كعدمه، و لم تحصل فائدة منه أصلاً، لأن الموافاة شرط الانتفاع بالطاعات؛ فالإيمان الذي هو علم الفوز وآية النجاة إيمان الموافاة؛ فكان المقصود من ذكر هذا الاستثناء هذا المعنى.

ويرجع ما سبق إلى أن المؤمن الحقيقي هو المؤمن في علم الله وفي حكمه، وهو الذي يوافي على الإيمان.

فيُقال: يصدق على هذه المآخذ قول شيخ الإسلام -رحمه الله- عن الأشاعرة حيث قال: ((فهؤلاء لما اشتهر عندهم عن أهل السنة أنهم يستثنون في الإيمان، ورأوا أن هذا لا يمكن إلا إذا جعل الإيمان هو ما يموت العبد عليه، وهو ما يوافي به العبد ربه، ظنوا أن الإيمان عند السلف هو هذا، فصاروا يحكون هذا عن السلف، وهذا القول لم يقل به أحد من السلف، ولكن هؤلاء حكوه عنهم بحسب ظنهم؛ لما رأوا أن قولهم لا يتوجه إلا على هذا الأصل)).[(١)]

والأشاعرة لما قالوا بالموافاة انقسموا إلى فريقين-وقد جمع الرازي في هذه المآخذ بين قول الفريقين وقال بهما-:

الفريق الأول: الذين جعلوا الموافاة شرطًا في صحة الإيمان وحقيقته في الحال، وكونه معتدًا به عند الله تعالى، وهؤلاء يوجبون الاستثناء في الحال، وإلى هذا ذهب الأشعري[(٢)].

(١) مجموعة الفتاوى٧/٤٣٦.

(٢)انظر: مجرد مقالات الأشعري،١٦٥-١٦٦، أصول الدين للبغدادي، ٢٦٥.

الفريق الثاني من الأشاعرة: الذين لم يجعل الموافاة شرطًا في كون الإيمان إيمانًا حقيقيًا في الحال، بل شرطًا في استحقاق الثواب عليه، وعلى هذا فهم يستثنون في المآل لا الحال، وإلى هذا ذهب كثير من الأشاعرة، وخالفوا شيخهم الأشعري في هذه المسألة[1] .

وقد نقل ذلك عنهم شيخ الإسلام–رحمه الله– فقال:((وقد ذكرنا اختلاف أقوالهم – يعني الأشاعرة – في الموافاة، وأن ذلك هل هو شرط في صحة الإيمان وحقيقته في الحال، وكونه معتدًا عند الله به وفي حكمه، فمن قال: إن ذلك شرط فيه **يستثنون في الإطلاق في الحال**، لا أنهم يشكون في حقيقة التوحيد والمعرفة، لكنهم يقولون: لا يدري أي الإيمان الذي نحن موصوفون به في الحال، هل هو معتد به عند الله؟!، على معنى أنا ننتفع به في العاقبة، ونجتني من ثماره))،[2] إذ ((الإيمان هو ما مات عليه الإنسان، والإنسان إنما يكون عند الله مؤمنًا وكافرًا باعتبار الموافاة، وما سبق في علم الله أنه يكون عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به. قالوا: والإيمان الذي يتعقبه الكفر، فيموت صاحبه كافرًا ليس بإيمان، كالصلاة التي يفسدها صاحبها قبل الكمال، وكالصيام الذي يفطر صاحبه قبل الغروب، وصاحب هذا هو عند الله كافر؛ لعلمه بما يموت عليه، وكذلك قالوا في الكفر، وهذا المأخذ هو مأخذ كثير من المتأخرين..ممن يريد أن ينصر ما اشتهر عن أهل السنة والحديث من قولهم: أنا مؤمن إن شاء الله، ويريد أن الإيمان لا يتفاضل، ولا يشك الإنسان في الموجود، وإنما يشك في المستقبل))[3].

ومنهم ((من..لم يجعل الموافاة على الإيمان شرطًا في كونه إيمانًا حقيقيًا في الحال، وإن جعل ذلك شرطا في استحقاق الثواب عليه...وهو اختيار أبي إسحاق الإسفرائيني[4]،..وأبي المعالي[5]، فإنه قال: الإيمان ثابت في الحال قطعًا لا شك فيه، ولكن الإيمان الذي هو علم الفوز وآية النجاة إيمان الموافاة، فاعتنى السلف به، وقرنوه بالاستثناء، ولم يقصدوا الشك في الإيمان الناجز [6]))،[7]((ومن صار إلى هذا القول: يجعل الإيمان صفة يشتق منها اسم المؤمن، وهو المعرفة والتصديق، كما أن العالم مشتق

---

(١)انظر: كتاب الإرشاد، ١٦٠.

(٢) مجموعة الفتاوى٧/٤٣٧.

(٣) مجموعة الفتاوى٧/٤٢٩-٤٣٠.

(٤)أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفرائيني الشافعي الأشعري، مجتهد عالم بالفقه والأصول،كان يلقب بركن الدين، توفي سنة ثماني عشرة وأربع مئة، من مؤلفاته: جامع الحلى في أصول الدين، والرد على الملحدين. انظر:سير أعلام النبلاء،١٧/٣٥٣-٣٥٥، ط. مؤسسة الرسالة، الوافي بالوفيات٦/٦٩-٧٠، طبقات الشافعية لابن شهبة ١/١٥٨-١٦٠.

(٥)أبو المعالي: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني الشافعي الأشعري، الملقب بإمام الحرمين، ولد سنة تسع عشرة وأربع مئة، وتوفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة، فقيه أصولي متكلم، من مصنفاته: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، البرهان في أصول الفقه، الشامل في أصول الدين، الإرشاد في أصول الدين، وغيرها. انظر: وفيات الأعيان٣ / ١٦٧-١٧٠، سير أعلام النبلاء١٨/٤٦٨-٤٧٧،ط.مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي ٤/١٦٠.

(٦)انظر: كتاب الإرشاد، ١٦٠.

(٧) مجموعة الفتاوى٧/٤٤٠-٤٤١.

من العلم، فإذا عرفت ذلك من نفسي قطعت به كما قطعت بأني عالم وعارف ومصدق، فإن ورد في المستقبل ما يزيله خرج إذ ذاك عن استحقاق هذا الوصف، ولا يقال: تبينا أنه لم يكن إيمانًا مأمورًا به، بل كان إيمانًا مجزيًا، فتغير، وبطل))[1].

فهذا الفريق من الأشاعرة لا يستثني لأجل الحال، وإنما يستثني لأجل المستقبل؛ لأن مذهبه أن الإيمان الحاضر لا يحتاج لربطه بالمشيئة؛ لصحته، بخلاف الإيمان في المستقبل، فإنه لا يدري بم يختم له به.

وما تقدم يكشف أن الأشاعرة اشتركوا في أصل، وافترقوا في تفاصيله، فهم يقولون بالاستثناء؛ تعليلاً بالموافاة، ونسبوا ذلك إلى السلف، محتجين بأن المؤمن هو من سبق في علم الله وفي حكمه أنه يختم له بالإيمان، والكافر من سبق في علم الله وفي حكمه أنه كافر، وأنه لا اعتبار بما كان قبل ذلك.[2]

والكلام على ذلك من وجوه:

أولاً: الرد على دعواهم أن القول بالموافاة قول السلف ومأخذهم في الاستثناء:
والجواب عن ذلك أن يُقال:

إن السلف لما قالوا بالاستثناء لم يكن مقصودهم الموافاة، وإنما مقصودهم أن الإيمان المطلق يتضمن فعل المأمورات، فقوله: أنا مؤمن، كقوله: أنا ولي الله، وأنا من الأبرار، ونحو ذلك. يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((وأما الموافاة، فما علمت أحدًا من السلف علل بها الاستثناء، ولكن كثير من المتأخرين يعلل بها من أصحاب الحديث، من أصحاب أحمد ومالك[3] والشافعي وغيرهم، كما يعلل بها نظارهم، كأبي الحسن الأشعري، وأكثر أصحابه، لكن ليس هذا قول سلف أصحاب الحديث))[4]. ويقول:((وعند هؤلاء لا يعلم أحد أحدًا مؤمنًا إلا إذا علم أنه يموت عليه، وهذا قاله كثير من أهل الكلام..ووافقهم على ذلك كثير من أتباع الأئمة، لكن ليس هذا قول أحد من السلف، لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم، ولا كان أحد من السلف الذين يستثنون في الإيمان يعللون بهذا، لا أحمد ولا من قبله)).[5]

---

(١) مجموعة الفتاوى٧/٤٤١.

(٢) آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٤٨٠-٤٨١.

(٣)أبو عبد الله، مالك ابن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو، الأصبحي المدني، إمام دار الهجرة، ولد سنة ثلاث وتسعين، وتوفي سنة تسع وسبعين بعد المائة، من مؤلفاته: الموطأ، قال عنه الإمام أحمد: ''هو إمام في الحديث، وفي الفقه''، وقال ابن معين:''مالك من حجج الله على خلقه''. من أقواله: ''الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وبعضه أفضل من بعض''، انظر: سير أعلام النبلاء، ٨/٤٨-١٣٥، ط. مؤسسة الرسالة، البداية والنهاية١٠/٦٠٢-٦٠٣.

(٤) مجموعة الفتاوى٧/٤٣٩.

(٥) مجموعة الفتاوى٧/٤٣٢.

وليس لهم أن يحتجوا بما ورد من أن رجلاً قال عند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : إني مؤمن، فقيل لابن مسعود: إن هذا يزعم أنه مؤمن، قال: "فاسألوه أفي الجنة هو أو في النار؟" فسألوه فقال: الله أعلم، فقال له عبد الله: "فهلا وكلت الأولى كما وكلت الآخرة".[1]

فقد وجه هذا القول شيخ الإسلام-رحمه الله- فقال:((وابن مسعود رضي الله عنه لم يكن يخفى عليه أن الجنة لا تكون إلا لمن مات مؤمنًا، وأن الإنسان لا يعلم على ماذا يموت، فإن ابن مسعود أجل قدرًا من هذا، وإنما أراد: سلوه هل هو في الجنة إن مات على هذه الحال؟ كأنه قال: سلوه أيكون من أهل الجنة على هذه الحال؟ فلما قال: الله ورسوله أعلم، قال: أفلا وكلت الأولى كما وكلت الثانية؟ يقول: هذا التوقف يدل على أنك لا تشهد لنفسك بفعل الواجبات وترك المحرمات. فإنه من شهد لنفسه بذلك شهد لنفسه أنه من أهل الجنة إن مات على ذلك))[2]فتبين أن:((السلف لم يكن هذا مقصودهم-يعني الموافاة- وإنما مقصودهم أن الإيمان المطلق يتضمن فعل المأمورات، فقوله: أنا مؤمن، كقوله: أنا ولي الله، وأنا مؤمن تقي، وأنا من الأبرار، ونحو ذلك))[3].

فالغلط هنا الزعم بأن السلف يعللون الاستثناء بالموافاة، وأما كون خوف العاقبة من مآخذ الاستثناء التي قال بها السلف فهذا حق، وإنما الباطل أن يدعي أن الموافاة هي مأخذ السلف في ذلك، وفرق بين المأخذين كبير، فخوف العاقبة أمر محمود، والقول بالموافاة بدعة وضلالة، إذ هي مبنية على أصل فاسد، وهو أن المؤمن الحقيقي هو من سبق في علم الله وفي حكمه أنه يختم له بالإيمان، والكافر من سبق في علم الله وفي حكمه أنه كافر، وأنه لا اعتبار بما كان قبل ذلك، بل وجوده كعدمه، وعليه فمن علم الله أنه يموت مؤمنًا لم يزل وليًا لله؛ فالصحابة رضي الله عنهم ما زالوا محبوبين لله وإن كانوا عبدوا الأصنام مدة من الدهر، وإبليس ما زال الله يبغضه وإن كان لم يكفر بعد، فالكفر الذي كان عند الصحابة رضي الله عنهم وجوده كعدمه، والإيمان الذي كان عند إبليس وجوده كعدمه، وأما أهل السنة والجماعة فيثبتون الصفات الاختيارية، ويقولون: إذا كان كافرًا فهو عدو لله، ثم إذا آمن واتقى صار وليًا لله. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَآءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِٱلۡمَوَدَّةِ ﴾ الممتحنة: ١، إلى قوله: ﴿ ۞ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجۡعَلَ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَ ٱلَّذِينَ عَادَيۡتُم مِّنۡهُم مَّوَدَّةٗۚ وَٱللَّهُ قَدِيرٞۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٧﴾ ﴾ الممتحنة: ٧، وكذلك كان، فإن هؤلاء أهل مكة الذين كانوا يعادون الله ورسوله قبل الفتح، آمن أكثرهم، وصاروا من أولياء الله ورسوله، والولاية والعداوة وإن تضمنت محبة الله ورضاه وبغضه وسخطه، فهو سبحانه يرضى عن الإنسان ويحبه بعد أن يؤمن ويعمل صالحًا، وإنما يسخط عليه ويغضب بعد أن يكفر،كما قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُواْ مَآ أَسۡخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُواْ رِضۡوَٰنَهُۥ ﴾ محمد: ٢٨ ، فأخبر أن الأعمال أسخطته، وكذلك

---

(١)الإيمان لأبي عبيد ٣٥، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول(الإيمان)- ٨٧٠/٢، الشريعة٦٥٧/٢-٦٥٨، ٦٦٤/٢-٦٦٥، وانظر: أقوال الصحابة المسندة في مسائل الاعتقاد، ١٦٢/١.

(٢) مجموعة الفتاوى٤١٧/٧-٤١٨.

(٣) مجموعة الفتاوى٤١٧/٧.

قال: ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ ﴾ الزخرف: ٥٥، قال المفسرون: أغضبونا،[١] وكذلك قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَشۡكُرُواْ يَرۡضَهُ لَكُمۡۗ ﴾ الزمر: ٧، وفي الحديث الصحيح الذي في البخاري، عن النبي ﷺ أنه قال: يقول الله تعالى:"من عادى لي وليًا فقد بارزني بالمحاربة، وما تقرب إلى عبدي بمثل أداء ما افترضت عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، فبي يسمع، وبي يبصر، وبي يبطش، وبي يمشي، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته، ولابد له منه"،[٢] فأخبر أنه لا يزال يتقرب إليه المؤمن بالنوافل حتى يحبه، ثم قال: فإذا أحببته كنت كذا، وكذا، وهذا يبين أن حبه لعبده إنما يكون بعد أن يأتي بمحابّه، والقرآن دلّ على مثل ذلك.[٣]

وبهذا يعلم تعلق هذه المسألة بمسألة الصفات الاختيارية لله ﷻ ، كالرضا والسخط ومخالفة الرازي ومن على شاكلته من الأشاعرة للسلف في ذلك!![٤]

ثانيًا: إن ربط الأشاعرة للاستثناء بالموافاة سواء منهم من جعلها شرطًا في صحة الإيمان أو ليست شرطًا؛ قول محدث لم يقل به أحد من السلف، وهو مبني على أصلهم الفاسد في فهم الإيمان وحقيقته، وأنه التصديق فقط فمن أتى به عُد إيمانه تامًا كاملاً يستحق به الفوز برضا الله، ودخول جنته والنجاة من عذابه إن مات عليه، وإنما اختلفوا في حكم هذا الإيمان إن حصل له ما غيره إلى الكفر فذهب من جعل الموافاة شرطًا في الصحة إلى أن ذلك الإيمان لا عبرة به، فالإيمان الذي يموت صاحبه على الكفر ليس بإيمان، وصاحبه ليس بمؤمن أصلاً، وذهب من لم يجعلها شرطًا في صحة الإيمان إلى أن ذلك الإيمان إيمان صحيح مجزٍ، بل كامل تام؛ فإذا ورد في المستقبل ما يزيله إلى الكفر تغير وبطل، وخرج عن استحقاق وصف الإيمان؛ والإيمان في كلا القولين هو ما يموت العبد عليه ويوافي به ربه، وقد قال الرازي بالقولين!![٥].

ثالثًا: جعل الرازي الإيمان الذي هو علم الفوز وآية النجاة إيمان الموافاة، فيكون القطع بالإيمان قطع بالجنة. يُقال فيه: هذا إنما يجيء على قول من يجعل الإيمان متناولاً لأداء الواجبات وترك المحرمات، فمن مات على هذا كان من أهل الجنة، وأما على قول الجهمية، وهو القول الذي نصرته فإنه يموت على الإيمان قطعًا، ويكون كامل الإيمان عندك، وهو مع هذا قد يكون من أهل الكبائر

---

(١) انظر: تفسير الطبري، ٦١٧/٢٠، تفسير القرآن للسمعاني، ١١٠/٥، تفسير البغوي، ١٠٣/٤.

(٢) البخاري، كتاب الرقاق، باب التواضع، ص١٣٧٢.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى٤٤١/٧-٤٤٦، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٤٨٠-٤٨٤.

(٤)انظر قول الرازي في أزلية صفة المحبة والرضا والولاية والسخط، ونفي ارتباط الأسباب من أعمال العباد بها: التفسير الكبير (مج٧ ج٢١ ص٩٦)، (مج٨ ج٢٢ ص٩٨)، لوامع البينات، ١٥٩-١٦٠، ٣١٣، ٣٤٨، وانظر: موقف الرازي من آيات الصفات في التفسير الكبير،١٠٠٦/٢-١٠٠٧، ١٠٩٠-١٠٩١.

(٥) انظر: زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه٥١٤.

الذين يدخلون النار، فلا يلزم إذا وافى بالإيمان أن يكون من أهل الجنة، وهذا اللازم لقولك يدل على فساده.[1]

رابعًا: أنه يلزم على هذا المأخذ لوازم فاسدة؛ منها:

١- أن يستثني في الكفر أيضًا؛ لأن ما ذكره يطرد في الإيمان والكفر سواء، وهذا اللازم فاسد، وهو دالٌ على فساد ملزومه، وجماهير الأئمة على أنه لا استثناء في الكفر، والاستثناء فيه بدعة لم تعرف عن السلف.[2]

٢- أن لا يقطع بقبول الله لتوبة التائب[3]، وقد التزم ذلك الرازي،[4] يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-:((ولهذا صار الذين لا يرون الاستثناء لأجل الحاضر، بل للموافاة، لا يقطعون بأن الله يقبل توبة التائب، كما لا يقطعون بأن الله تعالى يعاقب مذنبًا، فإنهم لو قطعوا بقبول توبته لزمهم أن يقطعوا له بالجنة، وهم لا يقطعون لأحد من أهل القبلة لا بجنة ولا بنار إلا من قطع له النص، وإذا قيل: الجنة هي لمن أتى بالتوبة النصوح من جميع السيئات. قالوا: ولو مات على هذه التوبة لم يقطع له بالجنة، وهم لا يستثنون في الأحوال، بل يجزمون بأن المؤمن مؤمن تام الإيمان، ولكن عندهم الإيمان عند الله هو ما يوافي به، فمن قطعوا له بأنه مات مؤمنًا لا ذنب له قطعوا له بالجنة، فلهذا لا يقطعون بقبول التوبة؛ لئلا يلزمهم أن يقطعوا بالجنة، وأما أئمة السلف؛ فإنما لم يقطعوا بالجنة؛ لأنهم لا يقطعون بأنه فعل المأمور وترك المحظور، ولا أنه أتى بالتوبة النصوح، وإلا فهم يقطعون بأن من تاب توبة نصوحًا قبل الله توبته)).[5]

٣- يلزم كذلك على قول الرازي جواز الاستثناء في الأشياء الموجودة الآن، بناء على أنها إذا كانت في علم الله تتبدل أحوالها؛ فيستثنى في صفاتها الموجودة في الحال. فيقال: هذا صغير إن شاء الله؛ يعني: أن الله قد يجعله كبيرًا في المستقبل، وهذا مجنون إن شاء الله؛ يعني: أن الله تعالى قادر على أن يجعله عاقلا في المستقبل، وقد التزم بذلك بعض الطوائف فصاروا لا يقطعون بشيء.[6]

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٤٣٨، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٤٨٤-٤٨٥.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى٧/٤٣٢، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٤٨٥-٤٨٦.

(٣)انظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٤٨٦.

(٤) راجع: توقف الرازي في قبول توبة التائب ووعيد الفاسق الملي، في المبحث الثالث: موقف الرازي من الفاسق الملي –اسمه وحكمه-. صفحة ٣٩٧-٤٠١ من هذا البحث.

(٥) مجموعة الفتاوى٧/٤١٨.

(٦)وهذه بدعة المرازقة أتباع عثمان بن مرزوق وقد سئل شيخ الإسلام-رحمه الله- عنهم؛ فمما قال فيهم: ((إن جماعات ينتسبون إلى الشيخ عثمان بن مرزوق، ويقولون: أشياء مخالفة... وذلك مثل قولهم: ولا نقول قطعًا، ونقول نشهد أن محمدًا رسول الله ولا نقطع، ونقول: إن السماء فوقنا، ولا نقطع...فإذا قال: أشهد ولا أقطع؛ كان جاهلاً؛ والجاهل عليه أن يرجع؛ ولا يصر على جهله؛ ولا يخالف ما عليه علماء المسلمين؛ فإنه يكون بذلك مبتدعًا جاهلاً ضالاً)). مجموعة الفتاوى٧/٦٨٠-٦٨٢، وانظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام، ٢٣٩.

قال شيخ الإسلام-رحمه الله-:((ومأخذ هذا القول طرده طائفة ممن كانوا في الأصل يستثنون في الإيمان إتباعًا للسلف، وكانوا قد أخذوا الاستثناء عن السلف...ثم صار كثير من هؤلاء بآخرة يستثنون في كل شيء، فيقول: هذا ثوبي إن شاء الله، وهذا حبل إن شاء الله، فإذا قيل لأحدهم: هذا لا شك فيه؟، قال: نعم لا شك فيه، لكن إذا شاء الله أن يغيره غيره، فيريدون بقولهم: إن شاء الله جواز تغييره في المستقبل، وإن كان في الحال لا شك فيه، كأن الحقيقة عندهم التي لا يستثنى فيها ما لم تتبدل))[1]، وفي حكم هؤلاء يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((وإذا قال القائل: هذا حجر، ولا أقطع بأن هذا حجر، فهذا مخطئ، لكن إن كان مراده أني إذا قطعت بأنه حجر فقد جعلت الله عاجزًا عن تغييره؛ فإنه يُقال له: بل هو الآن حجر قطعًا، والله قادر على تغييره، وإن كان مراده بقوله: إن شاء الله؛ أن الله قادر على تغييره فهذا المعنى صحيح؛ وإن كان شاكًا في كونه حجرًا فهذا متجاهل يعزر على ذلك)).[2] وقال: ((وهذه الطائفة المتأخرة تنكر أن يُقال: قطعًا في شيء من الأشياء، مع غلوهم في الاستثناء، حتى صار هذا اللفظ منكرًا عندهم، وإن قطعوا بالمعنى، فيجزمون بأن محمدًا رسول الله، وأن الله ربهم، ولا يقولون: قطعًا))[3]، وقد ((أجمع المسلمون على شهادة أن لا إله الله وأن محمدًا رسول الله، وأن ذلك حق يجزم به المسلمون ويقطعون به ولا يرتابون، وكل ما علمه المسلم وجزم به فهو يقطع به، وإن كان الله قادرًا على تغييره، فالمسلم يقطع بما يراه ويسمعه، ويقطع بأن الله قادر على ما يشاء، وإذا قال المسلم: أنا أقطع بذلك، فليس مراده أن الله لا يقدر على تغييره، بل من قال إن الله لا يقدر على مثل إماتة الخلق، وإحيائهم من قبورهم، وعلى تسيير الجبال، وتبديل الأرض غير الأرض؛ فإنه يُستتاب فإن تاب وإلا قتل)).[4] ((والمقصود هنا: أن الاستثناء في الإيمان لما علل مثل تلك العلة، طرد أقوام تلك العلة في الأشياء التي لا يجوز الاستثناء فيها بإجماع المسلمين)).[5]

خامسًا: أن الرازي بقوله هذا كشف عن تناقضه في باب الإيمان؛ إذ تراه لما تكلم عن مسألة مسمى الإيمان وأن العمل ليس منه عرف الإيمان بأنه التصديق؛ محتجًا باللغة، تأييدًا لمذهبه، ولما تكلم عن الاستثناء، وأنه يجب الإتيان به في الإيمان، جعل الإيمان الحقيقي: هو ما مات عليه الإنسان، فالمؤمن هو ما كان في علم الله وحكمه أنه مؤمن، ولم يلتفت إلى اللغة، وهذا تناقض؛ لأنه جعل في مسألة الاستثناء: مسمى الإيمان ما ادعاه أنه مسماه في الشرع، وعدل عن اللغة، فهلا فعل هذا في الأعمال؟![6]

---

(١) مجموعة الفتاوى٧/٤٣٢-٤٣٣.

(٢) مجموعة الفتاوى٤/٥٤١-٥٤٢.

(٣) مجموعة الفتاوى٧/٤٣٤.

(٤) مجموعة الفتاوى٣/٢٨٩.

(٥) مجموعة الفتاوى٧/٤٣٤. وانظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٤٨٧-٤٨٨.

(٦)انظر: مجموعة الفتاوى٧/١٤٣، ٤٤٠، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٤٨٨.

سادسًا: أنه لا علاقة بين قول الرازي ومن على شاكلته من الأشاعرة في استثنائهم باعتبار الموافاة، وبين مأخذ السلف في الاستثناء بالعاقبة؛ لأمور أهمها ما يلي:

١- أن الإيمان عند السلف حقيقة تتناول الاعتقاد والقول والعمل، وعند هؤلاء إنما هو التصديق فقط.

٢- أن هؤلاء جعلوا حد الإيمان الشرعي(الحقيقي) هو ما يوافي به العبد ربه، وهو قول محدث لم يقل به أحد من السلف.

٣- أن هؤلاء يرون أن محبة الله ورضاه وسخطه صفات قديمة لذات الله، فمن علم الله أنه يموت مؤمنا لم يزل وليًا لله؛ ومن علم أنه يموت كافرًا لم يزل عدوًا لله، وأما أهل السنة والجماعة فيثبتون الصفات الاختيارية، ويقولون: إذا كان كافرًا فهو عدو لله، ثم إذا آمن واتقى صار وليًا لله.

٤- أن هؤلاء يعدون الإيمان الذي يوافي به العبد ربه تامًا؛ لأنه عندهم التصديق فقط، وليس هذا من قول السلف في شيء.

٥- أن هؤلاء عندهم لا يعلم أحد أحدًا مؤمنًا إلا إذا عُلم أنه يموت على الإيمان، و لم يقل بهذا أحد من السلف.

٦- أن الإيمان عندهم لا يتفاضل ولا يُشك في الموجود منه، وإنما يُشك في المستقبل، وعند السلف الإيمان يتفاضل، ويزيد وينقص، ولا يدعي أحد منهم أن إيمانه الموجود تام كامل. [١]

الجانب الثاني: في نقد ما زعمه الرازي من أن الخلاف في مسألة الاستثناء في الإيمان خلاف لفظي!

والجواب؛ أن يُقال: ليس الخلاف لفظيًا كما توهمه الرازي، **بيان ذلك**:

١- أن منع القول بالاستثناء مخالف لما ورد عن الصحابة من القول به، ومن ذلك: ما روي أن عائشة[٢] رضي الله عنها قالت:" أنتم المؤمنون إن شاء الله". [٣] فالقول بتحريمه وتكفير قائله تجرؤ على صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين!

٢- أن ترك القول بالاستثناء أوّل الإرجاء؛ فإنه مبني على أن الإيمان حقيقة واحدة؛ هي التصديق!

---

(١)انظر:زيادة الإيمان ونقصانه، حاشية(١)، صفحة٥١٥.

(٢)الصديقة بنت الصديق: أم المؤمنين عائشة بنت عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو القرشي التميمي، تكنى بأم عبد الله، ولدت بعد المبعث بأربع سنين أو خمس، وتوفيت سنة سبع وخمسين من الهجرة، تزوجها رسول الله ﷺ وهي بنت ست وقيل سبع، ودخل بها وهي بنت تسع، كانت رضي الله عنها أفقه الناس، وأعلم الناس، وأحسن الناس رأيًا في العامة، قال عنها النبي ﷺ:"فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام". انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب٩١٨-٩٢١، أسد الغابة،١٨٦/٧-١٨٩، الإصابة في تمييز الصحابة١٣٩/٨-١٤٠.

(٣)الإيمان لأبي شيبة٣٣، وانظر: أقوال الصحابة المسندة في مسائل الاعتقاد، ١/ ١٧٧.

٣- أنه إذا كان الخلاف لفظيًا؛ فلماذا نبذ المرجئة والجهمية من قال في الإيمان بقول الصحابة والتـــابعين واستثنى فيه وسموه شكاكًا؛ وهل هذا إلا دلالة على صريح المخالفة والمباينة بين القولين؟!

يقول ابن القيم -رحمه الله-: ((وكذلك المرجئة سموا من قال في الإيمان بقول الصـــحابة والتـــابعين، واستثنى فيه؛ فقال: أنا مؤمن إن شاء الله، شكاكًا. وهكذا شأن كل مبتدع وملحد، وهذا ميراث من تسمية كفار قريش لرسول الله وأصحابه الصبأة، وصار هذا ميراثًا منهم لكل مبطل وملحد ومبتدع، يلقب الحق وأهله بالألقاب الشنيعة المنفرة)). (١)

٤- أنه إذا كان الخلاف لفظيًا وليس حقيقيًا كما زعم الرازي؛ فلم اعترض الرازي على المـــانعين مـــن الاستثناء وأجاب عن شبههم!

٥- ثم كيف يكون الخلاف لفظيًا وليس حقيقيًا وقد كفر بعض من نفى الاستثناء في الإيمان من قال: أنا مؤمن إن شاء الله، وبدعوه، ولم يجوزوا الصلاة خلفه، ولا أكل ذبيحته، وزعموا أنه خارج من أمر الله!!. (٢)

٦- أن الماتريدية(٣) لم يرتضوا ما ذهب إليه الأشاعرة من إيجاب الاستثناء باعتبار الموافاة؛ فالطائفتان وإن كان بينهما اتفاق في أنه لا يُقال: أنا مؤمن إن شاء الله للشك في إثبات إيمان الحال، فـــإن بينـــهما خلافًا في جواز إطلاق الاستثناء بالنظر إلى إيمان المآل والموافاة؛ فلـــم يجـــوزه الماتريديـــة وأوجبـــه الأشاعرة، وعلل الماتريدية عدم تجويزه؛ بأن النفس قد تعتاد التردد في إيمان الحال بسبب ترددها في ثبوت الإيمان واستمراره، وهذه مفسدة قد تجر آخر الحياة إلى الاعتياد به خصوصًا والشيطان متبتل بالإنسان لا شغل له سواه؛ فيجب حينئذ تركه.(٤)

فإيمان الموافاة الذي يوجب الأشاعرة الاستثناء نظرًا إليه لا يجيز الماتريدية الاستثناء لأجله؛ فكيـــف يُقال بعدئذ الخلاف بينهما لفظي، ومن المعلوم أن بعض الماتريدية لا يجيز الصلاة خلف المستثني، ولا أكل ذبيحته، ويعدونه شاكًا في إيمانه دون تمييز منهم بين إيمان موافاة أو غيره، ولهذا تعقب أحدهم

---

(١)الصواعق المرسلة، ٣/٩٥٠، وانظر:جهود الإمام ابن القيم -رحمه الله- في تقرير مسائل الإيمان، ٣٥٦/١.

(٢) انظر: حاشية زين الدين قاسم على المسايرة، ٢٣٠/٢، سلام الأحكم على سواد الأعظم ، ١٩٤.

(٣)فرقة كلامية، تنتسب إلى أبي منصور الماتريدي، مصدرهم في التلقي قائم على العقل، أثبتوا لله تعالى ثمان صفات، وزعموا أن العقل دلّ عليها دون غيرها، ذهبت الماتريدية إلى أن الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، وقال بعضهم: إنه هو التصديق بالقلب والإقـــرار باللســـان، ومنعوا زيادته ونقصانه، وقالوا بتحريم الاستثناء فيه، كما قالوا بترادف الإيمان والإسلام وعدم الفرق بينهما، وحكموا بصحة إيمان المقلد مع الإثم على تركه للنظر والاستدلال، وترى الماتريدية أن مرتكب الكبيرة فاسق، وليس بكافر، وتزعم أن فسقه ليس له أثر على الإيمان، وبين الماتريدية والأشاعرة توافق كبير لانبثاق كلتا الفرقتين من الكلابية. انظر: كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي، كتاب أصول الدين للبغدادي، كتاب الماتريدية دراسة وتقويمًا، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة١/٩٥-١٠٦.

(٤)انظر: حاشية زين الدين قاسم على المسايرة،٢/ ٢٣٨، المسامرة في شرح المسايرة،٢٣١/٢-٢٣٢.

على قول الرازي بأن الخلاف لفظي قائلاً:((إن قوله: وظهر أن الخلاف في اللفظ فقط؛ ليس كذلك! بل ظهر أن هذا من رد المختلف إلى المختلف، ومثله ليس نزاعًا لفظيًا!)). [1]

وعلى كلٍ فإن كلتا الطائفتين قد غلطتا فيما ذهبتا إليه، و لم تُصب أي واحدة منهما الحق، وإنما الذي أصاب الحق في ذلك وناله هم أهل السنة والجماعة[2].

وبهذا يظهر أن الخلاف في هذه المسألة حقيقي، فالبون بين من نفى الاستثناء في الإيمان وبين أهل السنة والجماعة المثبتين لذلك شاسع، والهوة عميقة، خاصة أن قولهم قد أدى إلى ما أدى إليه من انحراف ظاهر، وضلال بين، وصار ذريعة إلى البدع.

ولله در سماحة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني[3] -رحمه الله- حين قال:((ليس الخلاف بين المذهبين اختلافًا صوريًا....فإن الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من الإيمان لاتفقوا معهم على أن الإيمان يزيد وينقص وأن زيادته بالطاعة ونقصانه بالمعصية،...**ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صوريًا..وهم بناء على مذهبهم هذا لا يجوزون لأحدهم -مهما كان فاجرًا فاسقًا-أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى، بل يقول: أنا مؤمن حقًا..وبناء على ذلك كله اشتطوا في تعصبهم، فذكروا أن من استثنى في إيمانه فقد كفر! وفرعوا عليه أنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالمرأة الشافعية! وتسامح بعضهم-زعموا- فأجاز ذلك دون العكس، وعلل ذلك بقوله: تنزيلاً لها بمنزلة أهل الكتاب! وأعرف شخصًا من شيوخ الحنفية خطب ابنته رجل من شيوخ الشافعية فأبى، قائلاً...لولا أنك شافعي! فهل بعد هذا مجال للشك في أن الخلاف حقيقي!)).** [4]

(١) حاشية زين الدين قاسم على المسايرة،٢/٢٣٧.

(٢) انظر: زيادة الإيمان ونقصانه٥٣١-٥٣٢.

(٣)محدث العصر ريحانة الشام المحدث الإمام أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن نوح نجاتي بن آدم الألباني، ولد سنة١٣٣٢هـ، وتوفي سنة١٤٢٠هـ، كان -رحمه الله-شديد الغيرة على السنة النبوية، شديد الحب لها، شديد التمسك بها، تقيًا ورعًا، لا تأخذه في الحق لومة لائم، من مؤلفاته: تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، التوسل أنواعه وأحكامه، وغيرها. انظر: كوكبة من أئمة الهدى ومصابيح الدجى١٨٣-٢٧٦، كتاب الإمام المجدد العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني.

(٤) العقيدة الطحاوية، شرح وتعليق-الشيخ محمد ناصر الألباني، ط. مكتبة المعارف،٦٦-٦٨، وَ ط. المكتب الإسلامي حاشية(٢) صفحة ٤٢-٤٣.

الجانب الثالث: في نقد موقف الرازي من الاستثناء في الإسلام:

قبل الشروع في نقد موقف الرازي من الاستثناء في الإسلام تجدر الإشارة إلى أن المشهور عند السلف رحمهم الله أنه لا يستثنى في الإسلام، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((والمشهور عند أهل الحديث أنه لا يستثنى في الإسلام، وهو المشهور عن أحمد رضي الله عنه؛[1] وقد رُوي عنه فيه الاستثناء)).[2]

وإنما كان السلف لا يستثنون في الإسلام لأسباب أهمها:

١- ورود ما يرشد إلى عدم الاستثناء في الإسلام في نصوص الشرع المطهر؛ كما في آية الحجرات وحديث سعد، وكما في قوله:﴿وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ فصلت: ٣٣، فهذه النصوص فيها إشارة إلى جواز قول: أنا مسلم بلا استثناء، وآية الحجرات واضحة صريحة في الدلالة على ذلك؛ ولهذا احتج بها على ذلك غير واحد من أهل العلم. يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((وهذه الآية مما احتج بها أحمد بن حنبل وغيره على أنه يستثنى في الإيمان دون الإسلام، وأن أصحاب الكبائر يخرجون من الإيمان إلى الإسلام،...[وقد سئل] أحمد بن حنبل عن رأيه في: أنا مؤمن إن شاء الله؟ فقال: أقول: مؤمن إن شاء الله، وأقول: مسلم ولا أستثني، [وقيل] لأحمد: تفرق بين الإسلام والإيمان؟ فقال..: نعم، [فقيل] له: بأي شيء تحتج؟ قال.:﴿ ۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا ﴾ الحجرات: ١٤[3])).[4]

٢- أن الإسلام هو أقل مراتب الدين، فليس وراءه إلا الكفر، فمن لم يكن مسلمًا فهو كافر، وأما من لم يكن مؤمنًا فقد يكون مسلمًا؛ ولذلك يستثنى في الإيمان دون الإسلام.

٣- أن كل من نطق بالشهادتين صار بذلك مسلمًا له ما للمسلمين، وعليه ما عليهم، ويكون متميزًا عن اليهود والنصارى، تجري عليه أحكام الشرع الجارية على المسلمين، وهذا القدر كل أحد يجزم به بلا استثناء. يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((ولما كان كل من أتى بالشهادتين صار مسلمًا متميزًا عن اليهود والنصارى تجري عليه أحكام الإسلام التي تجري على المسلمين، كان هذا مما يجزم به بلا استثناء فيه)).[5]

وقد تضافرت أقوال الأئمة على عدم الاستثناء في الإسلام، ومن ذلك:

---

(١)انظر: السنة للخلال، ٦٠٢/٣-٦٠٣، الشريعة٦٦٣/٢.

(٢) مجموعة الفتاوى٤٣/١٣.

(٣)انظر: السنة للخلال، ٦٠٤/٣.

(٤) مجموعة الفتاوى٢٥٣/٧، بتصرف.

(٥) مجموعة الفتاوى٤١٥/٧.

– ما روي عن الحسن البصري ومحمد بن سيرين[1] أنهما كانا يقولان مسلم ويهابان مؤمن.[2]

– أنه قيل للإمام أحمد: تقول: نحن المؤمنون؟ قال: ((نقول نحن المسلمون))، وقيل له: تقول: إنا مؤمنون؟ قال:((لا، ولكن نقول: إنا المسلمون)).[3]

وعنه أنه قال:((أقول:مسلم، ولا أستثني))[4]، وقال: ((لا يستثني إذا قال: أنا مسلم)).[5]

أما ما ذكره شيخ الإسلام–رحمه الله– عن الإمام أحمد–رحمه الله– من أن له رواية أخرى بوقوع الاستثناء في الإسلام؛ فمرد ذلك إلى أن للإمام أحمد–رحمه الله– روايتين في معنى الإسلام؛ إحداهما: أنه الكلمة،[6] والأخرى: أنه الأعمال الظاهرة كلها؛[7] فإن أُريد بالإسلام الكلمة فلا استثناء، وإن أُريد به الأعمال الظاهرة كلها فلا بد من الاستثناء؛ لأن الجزم بفعلها وإتمامها كالجزم بالإيمان سواء بسواء.[8]

يقول شيخ الإسلام–رحمه الله–:((ثم هؤلاء منهم من يقول: الإسلام مجرد القول والأعمال ليست من الإسلام، والصحيح: أن الإسلام هو الأعمال الظاهرة كلها، وأحمد إنما منع الاستثناء فيه على قول الزهري[9]: هو الكلمة[10]...وأما على جوابه الآخر الذي لم يختر فيه قول من قال: الإسلام الكلمة، فيستثنى في الإسلام كما يستثنى الإيمان؛ فإن الإنسان لا يجزم بأنه قد فعل كل ما أمر به من الإسلام، وإذا قال النبي ﷺ:" المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"، و"بني الإسلام على خمس"، فجزمه بأنه فعل الخمس بلا نقص كما أمر كجزمه بإيمانه، فقد قال تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾ البقرة: ٢٠٨، أي: الإسلام كافة، أي: في جميع شرائع الإسلام. وتعليل أحمد وغيره من

---

(١)أبو بكر: محمد بن سيرين البصري، الأنصاري بالولاء، كان أبوه مولى لأنس ابن مالك رضي الله عنه، وكانت أمه صفية مولاة أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، وكانت ولادته لسنتين بقيتا من خلافة عثمان، تابعي جليل أدرك ثلاثين صحابيًا،كان فقيهًا، عالمًا، ورعًا أديبًا، كثير الحديث، صدوقًا، حجة، شهد له أهل العلم والفضل بذلك، وتوفي تاسع شوال يوم الجمعة سنة عشر ومائة بالبصرة.انظر: وفيات الأعيان،٤/١٨١-١٨٣، سير أعلام النبلاء،٤/٦٠٦-٦٢٢، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٦/١٥٤.

(٢)الإبانة الكبرى–الكتاب الأول،((الإيمان))-٢/٨٧٥، السنة للخلال٤/١٣-١٤، الشريعة للآجري٢/٦٦٢،شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة٤/٨٩٥، جامع العلوم والحكم١/١٠٧، أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان٣/١١٣٥.

(٣) السنة للخلال٣/٦٠٢-٦٠٣، الشريعة٢/٦٦٣.

(٤) السنة للخلال٣/٦٠٤.

(٥)الإبانة الكبرى–الكتاب الأول،((الإيمان))-٢/٨٧٦.

(٦)انظر: السنة للخلال٣/٦٠٤ ،٦٠٧، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ٤/٨٩٢-٨٩٥، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد،١/١٠٨، ١١٠.

(٧)انظر: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد،١/١١٢-١١٣.

(٨) انظر فيما سبق: زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، ٤٩٥-٤٩٩.

(٩)أبو بكر: محمد بن مسلم بن عبد الله ابن شهاب الزهري، من قريش، ولد سنة خمسين، وتوفي سنة أربع أو ثلاث وعشرين ومائة، تابعي، من أهل المدينة، كان إمامًا علمًا، وهو أول من دون الحديث، ويعد أحد أكابر الحفاظ والفقهاء، فقد كان يحفظ ألفين ومئتي حديث، نصفها مسند. انظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٣٢٦- ٣٥٠، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٧/ ٩٧.

(١٠)انظر: السنة للخلال٣/٦٠٤ ،٦٠٧، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ٤ /٨٩٢-٨٩٥، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد١/١٠٨ ،١١٠.

السلف ما ذكروه في اسم الإيمان يجيء في اسم الإسلام، فإذا أريد بالإسلام الكلمة؛ فلا استثناء فيه كما نص عليه أحمد وغيره، وإذا أريد به من فعل الواجبات الظاهرة كلها؛ فالاستثناء فيه كالاستثناء في الإيمان، **ولما كان كل من أتى بالشهادتين صار مسلمًا متميزًا عن اليهود والنصارى، تجري عليه أحكام الإسلام التي تجري على المسلمين، كان هذا مما يجزم به بلا استثناء فيه؛ فلهذا قال الزهري: الإسلام الكلمة. وعلى ذلك وافقه أحمد وغيره، وحين وافقه لم يرد أن الإسلام الواجب هو الكلمة وحدها، فإن الزهري أجل من أن يخفى عليه ذلك؛ ولهذا أحمد لم يجب بهذا في جوابه الثاني خوفًا من أن يظن أن الإسلام ليس هو إلا الكلمة))**[1].

إذا تقرر ما سبق تبين أن وقوع الاستثناء في الإسلام مرتبط بمعنى الإسلام؛ وقد تقدم أن للرازي قولين في معنى الإسلام؛ أحدهما: أنه مرادف للإيمان، فالإسلام هو الإيمان والآخر: أن (الإسلام هو الانقياد لجميع ما ورد الشرع به والتزامه).

وهنا يقال: إذا كان الإسلام–عند الرازي– هو الإيمان؛ فلأي معنى منع الرازي الاستثناء في الإسلام وأوقعه في الإيمان؟!.

وإذا كان الإسلام–عند الرازي– هو الأعمال كلها؛ فقد تبين أنه يُستثنى فيه؛ لأن الإنسان لا يجزم بأنه قد فعل كل ما أمر به من الإسلام!!

وقد أقر الرازي بأن الاستثناء يكون لأجل الشك في العمل؛ فلأي معنى منع الاستثناء في الإسلام إذًا؟!

ثم إن السلف لم يستثنوا في الإسلام لأنه أدنى مراتب الدين؛ لكن الإسلام عند الأشاعرة أفضل من الإيمان فكيف يمنعون الاستثناء فيه ويجوزون الاستثناء في الإيمان!!

وبهذا يظهر صدق كلام شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–حين قال: ((المتأخرون الذين نصروا قول جهم في مسألة الإيمان يظهرون قول السلف في .. الاستثناء ..وذلك .. موافق للسلف في مجرد اللفظ؛ وإلا فقولهم في غاية المباينة لقول السلف؛ ليس في الأقوال أبعد عن السلف منه)) [2].

---

(١) مجموعة الفتاوى٧/٤١٥.

(٢) مجموعة الفتاوى٧/١٥٨.

المبحث الثالث: موقف الرازي من الأحكام المتعلقة بالإيمان والإسلام

-عرض ونقد-

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الرازي من الأحكام المتعلقة بالإيمان والإسلام.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من الأحكام المتعلقة بالإيمان والإسلام على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

المطلب الأول: موقف الرازي من الأحكام المتعلقة بالإيمان والإسلام.

يرى الرازي أن الحكم بالإسلام والإيمان والكفر حكم شرعي، يقول: (الحكم بالإسلام والكفر شرعي). [١] وقد قرر أن إقرار اللسان يُسمى تصديقًا على حكم الظاهر، وذلك هو الإيمان الذي يُحكم به بين الخلق، أما في الحقيقة فالإيمان: هو تصديق القلب.

وعليه فإذا صدق المرء بلسانه حُكم بإيمانه على ما ظهر من لفظه، إذ الحكم لما يظهر؛ لأن الباطن لا يُوصل إليه، فيجري ما عندنا على الظاهر والله يتولى السرائر. [٢]

يقول:(الإسلام هو التصديق باللسان)[٣] فـ(يُقال في الظاهر لمن أظهر الشهادتين: إنه انتهى عن الكفر)[٤] و(ذلك إنما يؤثر في حقن الدم)[٥]؛ لأنه (إنما يُحكم بالظاهر)[٦]، إذ (عمل القلب غير معلوم واجتناب الظن واجب)[٧]، (فإن لم يسمع لا يُحكم به؛ لأن العقيدة لا اطلاع لنا عليها، فالقول دليل لنا، وأما الله تعالى فهو عالم الأسرار). [٨]

وقد أكد ذلك المعنى بقوله: (الإيمان الذي يمكن إدارة الحكم عليه هو الإقرار الظاهر)[٩]،وبهذا يكون (الإسلام حاصلاً في حكم الظاهر والإيمان..أيضًا حاصلاً في حكم الظاهر)[١٠].

وبقوله: (الإيمان الحقيقي عند الله هو الذي يقترن به الإخلاص، أما في الظاهر فلا سبيل إليه إلا بإقرار الظاهر)،[١١] وعليه فـ(من أظهر الإيمان وجب إجراء حكم المؤمنين عليه). [١٢]

ويقول: (اعلم أن الإيمان لابد له من أمرين؛ **أحدهما**: وهو **الأصل**: **حصول المعرفة في القلب...وثانيها**: الإقرار باللسان بالتوحيد...والسبب في أنه لابد من هذا القول؛ هو أن **للإيمان أحكامًا بعضها يتعلق بالباطن وبعضها بالظاهر، فما يتعلق بالباطن فهو أحكام الآخرة، وذلك متفرع على العلم الذي هو باطن عن الخلق، وما يتعلق بالظاهر فهو أحكام الدنيا**، ولا يمكن إقامتها إلا بعد معرفتنا أنه مسلم، ولا معرفة إلا بالقول باللسان، **فصارت المعرفة**

---

(١) عصمة الأنبياء، للرازي، ٧٢.

(٢) وقد سرى في ذلك على مذهبه الأشعري، انظر:مجرد مقالات الأشعري، ١٥٥.

(٣)التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ ص٤٥)، وانظر: معالم أصول الدين، ط. المكتبة الأزهرية للتراث، ١٥٢.

(٤)التفسير الكبير (مج٢ ج٥ ص١٣٢).

(٥)التفسير الكبير (مج٢ ج٥ ص١٣٢).

(٦)التفسير الكبير (مج١٠ ج٢٨ ص١٤١)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٦٧)، (مج٤ ج١٠ ص٦٠)، (مج٥ ج١٥ ص١٨٨).

(٧)التفسير الكبير (مج١٠ ج٢٨ ص١٤١).

(٨)التفسير الكبير (مج ١٠ج٢٩ ص٢٠٢).

(٩) التفسير الكبير (مج٣ ج٧ ص٢٠٨).

(١٠)التفسير الكبير (مج٣ ج٧ ص٢٠٨).

(١١)التفسير الكبير (مج١ ج٢ ص٦٧).

(١٢)التفسير الكبير (مج١ ج٢ ص٦٧).

ركنًا أصليًا في حق الله تعالى، والقول ركنًا شرعيًا في حق الخلق، وإليه الإشارة بقوله تعالى:﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ﴾ البقرة: ٢٢١)[1] .

وبناءً على ما سبق فقد جعل الرازي للإسلام والإيمان حكمين: أخرويًا ودنيويًا، أما الأخروي فقد علقه بالباطن، وأما الدنيوي فقد علقه بالظاهر، فالقول باللسان ركنٌ شرعيٌ في حق الخلق لإجراء الأحكام الدنيوية، وليس للنجاة في الآخرة!

وعلى ذلك رتب ابن الخطيب الأحكام:

- **فمن أقر بالشهادتين، فهو في الظاهر من المسلمين؛ لأن قلبه لا يُطلع عليه، ومن ثم أجريت عليه أحكام الدنيا، فيسلم من الجزية والقتال والسبيّ، وتحل له المناكحة والموارثة والذبيحة، ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين.**

يقول ابن الخطيب: (الكافر إذا تكلم بكلمة الشهادة...إن كان ظاهرًا؛ أمن في نفسه، ودمه، وأهله، وحرمه في الدنيا)[2].

ويقول:(كل من نطق بهذه الكلمة نال من بركتها نصيبًا، وأحرز من فوائدها حظًا؛ فإن طلب بها الدنيا نال الأمن والسلامة من آفاتها).[3]

- **من حصّلَّ العرفان التام في القلب، حصلت له النجاة عند الله في الآخرة، وإن عومل في الدنيا معاملة الكفار؛ لأن المعرفة والتصديق هي الأصل والأساس في دخول الجنة، فبها يخرج الإنسان من الكفر، ويكون عاقبته لأجلها الجنة إن مات عليها[4] ، فمدار النجاة على التصديق فقط.**

يقول ابن الخطيب: **(معرفة الله تعالى هي الأصل)**.[5]

ويقول في تفسير قوله تعالى:﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٤٧﴾ ﴾ طه: ٤٧، (قد فسرنا السّلام: بالسّلامة، فظاهره يقتضي حصول السّلامة لكل من اتبع الهدى، **والعارف بالله قد اتبع الهدى فوجب أن يكون صاحب السّلامة**).[6]

---

(١)أسرار التتريل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ١٨٢، طبعة أخرى، ط. دار المسلم، ١٣٠.

(٢)التفسير الكبير (مج٩ ج٢٦ ص٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١١ ص٦).

(٣) لوامع البينات،١٣٠، وانظر: أسرار التتريل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ١٤٤، طبعة أخرى، ط. دار المسلم، ١١٢-١١٣.

(٤)وهذا سيرًا على مذهبه الأشعري! وانظر تقرير البغدادي لذلك: أصول الدين٢٦٨، وكذلك الغزالي في إحياء علوم الدين٢/ ١٥. بل قد نص السيالكوتي بأن ((**الإيمان** يطلق على ما هو **الأساس والأصل في دخول الجنة** وهو **التصديق وحده!!**)). حاشية السيالكوتي على شرح المواقف ضمن كتاب شرح المواقف٨/٣٦٢.

(٥)التفسير الكبير (مج٨ ج٢٢ ص١٠٦).

(٦)التفسير الكبير (مج٨ ج٢٢ ص٦٢).

ويقول:(**الروح**..لما زال عنه الكفر **وحصل فيه الإيمان، فقد وصل إلى مراتب السعادات** اللائقة بها).[1] ولا غرو فـــإن(أكمل أنواع التزكية هو تزكية القلب عن ظلمة الكفر).[2]

ويقول: (**الإيمان المجرد مفيد للنجاة** دون رفع الدرجات).[3] ويقول: (**الإيمان وحده** سبب مستقل **باقتضاء تكفير السيئات وإعطاء** الحسنات).[4] وعليه فـــ(**العبد بمجرد الإيمان يستوجب الرحمة والمغفرة من الله**).[5]

ومن ثم فيشمل هذا الحكم كل من (حصل له العرفان التام، والدليل عليه قوله عليه الصلاة والسلام: "يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان")؛[6] فيشمل كل من وجد منه التصديق، وعدم منه النطق والعمل سواءً في ذلك:

١- من (عرف الله بدليله ثم لما تم النظر مات فجأة، فهذا **مؤمن قطعًا**).[7] (لأنه أدى ما وجب عليه، و لم يجد مهلة التلفظ بهذه الكلمة). [8]

٢- (من عرف الله ومضى عليه من الوقت ما يمكنه التلفظ بالكلمة، ولكنه قصر فيه).[9]فهو(**مؤمن لأجل أنه حصل له العرفان التام، وفاسق لأجل أنه كان مأمورًا بذكر هـــذه الكلمـــة ولم يذكرها**).[10]

فالحكم في الصورتين أنهما من المؤمنين[11]؛ لأن الإيمان هو التصديق المحض، واللسان ترجمان الإيمان **فلا بد أن يكون الإيمان موجودًا بتمامه** قبل اللسان حتى يترجمه اللسان[12]، كما أن

---

(١)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ ص١٣)، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ ص١٧١).

(٢)التفسير الكبير (مج١١ ج٣١ ص١٤٧).

(٣)التفسير الكبير (مج٩ ج٢٥ ص١٠٣).

(٤)التفسير الكبير (مج٤ ج١٢ ص٤٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ ص٣٣).

(٥)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ ص٢٠١).

(٦) لوامع البينات١٢٩.

(٧)التفسير الكبير (مج١ ج٢ ص٥٩)، وانظر: التفسير الكبير (مج٨ ج٢٢ ص٩-١٠)، أسرار التتريل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ١٤٣، طبعة أخرى، ط. دار المسلم، ١١١، لوامع البينات، ١٢٨.

(٨)أسرار التتريل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ١٤٣، طبعة أخرى، ط. دار المسلم، ١١١، وانظر: التفسير الكـــبير (مـــج١ ج٢ ص٥٩)، (مج١ ج٢ ص٢٧)، لوامع البينات، ١٢٨.

(٩)التفسير الكبير (مج٨ ج٢٢ ص١٠).

(١٠)أسرار التتريل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ١٤٣، طبعة أخرى، ط. دار المسلم، ١١١، وانظر: التفسير الكبير (مـــج١ ج٢ ص٥٩)، (مج١ ج٢ ص٢٧)، لوامع البينات ١٢٨-١٢٩.

(١١)انظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٢٧)، وقد نسب ذلك للغزالي ووافقه عليه. وانظر قول الغزالي في:إحياء علوم الدين١٥/٢.

(١٢)إحياء علوم الدين ١٥/٢، وانظر: التفسير الكبير (مج٨ ج٢٢ ص١٠).

(الامتناع عن النطق يجري مجرى **المعاصي** التي يؤتى بها مع الإيمان)،[1] و يجري(مجرى امتناعه من الصلاة والزكاة، **وكيف يكون من أهل النار وقد قال** عليه السلام: " **يخرج من النار** من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان " وقلب هذا الرجل مملوء من الإيمان).[2] ولما كان (الإيمان الذي هو أعلى الحسنات درجة يذهب الكفر الذي هو أعلى درجة في العصيان، فلأن يقوى **على المعصية التي هي أقل السيئات درجة** كان أولى، فإن لم يفد إزالة العقاب بالكلية فلا أقل من أن يفيد إزالة العذاب الدائم المؤبد). [3]فإن (أحدًا من المؤمنين لا يبقى في النار مخلدًا).[4] بل(كل من له عقيدة حقة يرحمه الله ويرزقه الله دائمًا).[5]

يؤيد ما سبق:

- قوله تعالى: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أُعِدَّتۡ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ﴾ الحديد: ٢١ فـ(**فيه أعظم رجاء وأقوى أمل**، إذ ذكر أن **الجنة أعدت لمن آمن بالله ورسله؛ ولم يذكر مع الإيمان شيئًا آخر**، و..لفظ الإيمان إذا عدي بحرف الباء، فإنه باق على مفهومه الأصلي **وهو التصديق**.... فإن قيل: فيلزمكم أن تقطعوا بحصول الجنة لجميع العصاة، وأن تقطعوا بأنه لا عقاب لهم؟ قلنا: نقطع بحصول الجنة لهم، ولا نقطع بنفي العقاب عنهم؛ لأنهم إذا عذبوا مدة ثم **نقلوا إلى الجنة وبقوا فيها أبد الآباد، فقد كانت الجنة معدة لهم**).[6]

-أن(المرأة إذا بلغت عارفة بالله [ولما][7] بلغت حاضت، ثم عند انقطاع حيضها ماتت، أو الرجل بلغ عارفًا بالله، وقبل أن تجب عليه الصلاة والزكاة مات، فهما بالاتفاق من أهل الثواب، فدلّ ذلك على أن استحقاق الأجر والثواب لا يتوقف على حصول الأعمال، وأيضًا من مذهبنا أن الله تعالى قد يثيب المؤمن الفاسق الخالي عن جميع الأعمال) . [8]

- أنه (لا شك أن أكمل السعادات وأعظم القربات؛ إنما هو معرفة الله تعالى)[9]. **وعليه فإن (درجة ثواب الإيمان أعظم** بكثير من درجة ثواب سائر الأعمال)[10] ؛ (وذلك أن العمل

---

(١) التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٢٧).

(٢)التفسير الكبير (مج٨ ج٢٢ ص١٠).

(٣)التفسير الكبير (مج٦ ج١٨ ص٧٤).

(٤)التفسير الكبير (مج٣ ج٩ ص١٥٠)، وانظر: التفسير الكبير (مج١ ج١ ص٢٦١)، (مج٨ ج٢٢ ص٦٢)، (مج١١ ج٣١ ص١٦).

(٥)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ ص٢٠١).

(٦)التفسير الكبير (مج١٠ ج٢٩ ص٢٣٥)، وانظر:التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ ص٢٥١)، (مج١٠ ج٢٩ ص٢١٦).

(٧) في الأصل(وكما) ولعل الصواب ما أثبته!

(٨)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ ص٩٧). وانظر: أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ٤٩-٥٠، طبعة أخرى، ط. دار المسلم،٣٢-٣٣.

(٩)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ ص٧٠-٧١).

(١٠)التفسير الكبير(مج١١ ج٣١ ص١٨٦).

كلما كان أشرف وأعلى درجة، وجب أن يكون أكثر ثوابًا، **ومعلوم أن معرفـــة الله تعـــالى ومحبته أعلى شأنًا وأعظم درجة من سائر الأعمال، فوجب أن يكون أوفى ثوابًا وأعلى درجة من سائر الأعمال**).[1] وعلى هذا فإن (الآتي بالإيمان والمواظب على التوحيد والتقديس.. قد أتى **بأعظم الصالحات وبأحسن الطاعات**، فوجب أن يدخل الجنة).[2][3] فثبـــت (أن مجـــرد الإيمان سبب لحصول الغفران؛ إما من الابتداء، وهو بأن يعفو عنهم ولا يدخلهم النار، أو بأن يدخلهم النار ويعذبهم مدة، ثم يعفو عنهم ويخرجهم من النار).[4] أي أن (الإيمان..يوجـــب النجاة).[5]

●من وجد منه التصديق بالقلب والشهادة باللسان، دون الأعمال، أمن في الدنيا ونجا في الآخرة؛ لأن العمل ليس ركنًا في الإيمان، و لا يتوقف عليه استحقاق الأجر والثواب.[6] **!!**

يقول ابن الخطيب: (إذا حصل العرفان بالقلب والإقرار باللسان؛ فهذا الإقرار إن كان اختياريًا فصاحبه **مؤمن حقًا** بالاتفاق)[7]

ويقول:(**كل من قال هذه الكلمة**[8] **واعتقدها كان من المسلمين**، و..الأصل في حال **كل مســـلم بـــراءة الذمة**، وعدم توجه مطالبة الغير عليه في نفسه وماله، فيدل على **أن الأصل في نفسه حرمة القتل** إلا لدليل منفصـــل، **والأصل في ماله حرمة الأخذ** إلا لدليل منفصل).[9]

ويقول:(كل من نطق بهذه الكلمة[10] نال من بركتها نصيبًا، وأحرز من فوائدها حظًا؛ فإن طلب بها الدنيا نال الأمن والسلامة من آفاتها، **ولئن قصد بها الآخرة جمع بين الحظين، وأحرز بها السعادة في الدارين**).[11]

---

(١)التفسير الكبير (مج٥ ج١٤ ص٢٧).

(٢)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ ص٦٩).

(٣) وقد سبقه إلى هذا البغدادي في أصول الدين٢٦٨ حيث قال:(الطاعات عندنا أقسام: **أعلاها** يصير بها المطيع عند الله مؤمنًا، ويكون عاقبته لأجلها الجنة إن مات عليها. **وهي معرفة أصول الدين** في العدل، والتوحيد، والوعد والوعيد، والنبوات والكرامـــات، ومعرفـــة أركان شريعة الإسلام، **وبهذه المعرفة يخرج عن الكفر**).!

(٤)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ ص١٤٦).

(٥)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ ص٧٠).

(٦)انظر تقرير الأشاعرة لذلك: أصول الدين للبغدادي٢٦٨-٢٦٩، إحياء علوم الدين٢/١٤-١٥.

(٧)التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٥٨).

(٨)يقصد: لا إله إلا الله.

(٩)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ ص١٦٠).

(١٠)يقصد: لا إله إلا الله.

(١١) لوامع البينات،١٣٠، وانظر: أسرار التتريل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ١٤٤، طبعة أخرى، ط. دار المسلم، ١١٢-١١٣.

ويقول: (الكافر إذا تكلم بكلمة الشهادة إن كان عن صدق أمن عذاب الدنيا والآخرة).[١] إذ (العدل أنه يخرج من النار كل من قال واعتقد أنه لا إله إلا الله)[٢]

ويقول: (يخرج من النار من قال لا إله إلا الله على سبيل الإخلاص).[٣]

ويقول: (استحقاق الأجر والثواب لا يتوقف على حصول الأعمال،)[٤] ؛ (لأن من تاب عن كفره و لم يدخل وقت الصلاة، أو كانت المرأة حائضًا فإنه لا يجب عليها الصلاة، والزكاة أيضًا غير واجبة، وكذا الصوم، فهاهنا لو مات في ذلك الوقت كان من أهل النجاة مع أنه لم يصدر عنه عمل، فلم يجز توقف الأجر على العمل الصالح)[٥] كما أن (من مذهبنا أن الله تعالى قد يثيب المؤمن الفاسق الخالي عن جميع الأعمال)[٦] وعليه فـ (من قال لا إله إلا الله..يدخل الجنة وإن لم يعمل عملاً).[٧] أي أن (كل من قال لا إله إلا الله فله رزقٌ كريم).[٨]

- **من وجد منه التصديق والقول والعمل، وارتكب بعض الكبائر، فهو فاسق لا تقبل شهادته، ويقام عليه الحد إذا ارتكب ما يوجبه[٩] وإذا مات في الحد يُغسل، ويُكفن، ويُصلى عليه، ويدفن في مقابر المسلمين، و لا يخلد في النار؛ لأنه مؤمن.**[١٠]

يقول ابن الخطيب: (شهادة الفاسق لا تقبل)[١١] ويقول: مرتكب (الزنا والقتل .. يجب عليه الحد والقصاص).[١٢] و(إذا مات في الحد يُغسل ويُكفن ويُصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين). [١٣]

---

(١)التفسير الكبير (مج٩ ج٢٦ ص٩).

(٢)التفسير الكبير (مج٧ ج٢٠ ص١٠٢).

(٣)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ ص٢٢٢).

(٤)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ ص٩٧).وانظر: أسرار التتريل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ٤٩-٥٠، طبعة أخرى، ط. دار المسلم، ٣٢-٣٣.

(٥)التفسير الكبير (مج٧ ج٢١ ص٢٣٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ ص١٣٦).

(٦)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ ص٩٧).

(٧)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ ص٢٠٢)، وانظر: التفسير الكبير(مج٧ ج١٩ ص١٩٢)، (مج١٠ ج٢٩ ص٢١٦)، (مج٩ ج٢٧ ص١٠٠).

(٨)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ ص٢٠١).

(٩)انظر: التفسير الكبير (مج١ ج٣ ص١٦٠)، (مج٤ ج١١ ص٢١٧-٢١٨)، (مج٤ ج١١ ص٢٢٩)، (مج٨ ج٢٢ ص٩٠-٩١)، (مج٨ ج٢٤ ص٦٥).

(١٠)وهذه مسألة الفاسق المليّ-اسمه وحكمه-، وسيأتي الكلام عنها في مبحث مستقل إن شاء الله، راجع: صفحة ٣٨١ وما بعدها من هذا البحث.

(١١)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ ص١٢٠)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٣ ص٨)، (مج٢ ج٤ ص٤٢)، (مج٨ ج٢٣ ص١٥٧-١٥٨)، (مج٨ ج٢٣ ص١٦٠-١٦٣)، (مج٩ ج ٢٦ ص١٠٢)، (مج١٠ ج٢٨ ص ١٣٧).

(١٢)التفسير الكبير (مج٢ ج٦ ص٨٣).

(١٣)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ ص١٤٧).

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾ ﴾ النساء: ١٢٤، (اعلم أن هذه الآية من أدل الدلائل على أن صاحب الكبيرة لا يبقى مخلدًا في النار، بل ينقل إلى الجنة؛ وذلك لأنا بينا **أن صاحب الكبيرة مؤمن،** وإذا ثبت هذا فنقول: إن صاحب الكبيرة إذا كان **قد صلّى، وصام، وحج، وزكى وجب بحكم هذه الآية أن يدخل الجنة،** ولزم بحكم الآيات الدالة على وعيد الفساق أن يدخل النار، فإما أن يدخل الجنة ثم ينقل إلى النار فذلك باطل بالإجماع، أو **يدخل النار ثم ينقل إلى الجنة فذلك هو الحق الذي لا محيد عنه،** والله أعلم)[1].

- **من وجد منه التصديق بالقلب والشهادة باللسان والعمل الصالح؛ سلم من النار، وكان مستقره الجنة، وله الولاية والنصرة، فإن زاد في النوافل والأعمال الصالحة يكون له رفعة في الدرجة و زيادة في الكرامة والولاية**[2].

ومن هنا فقد قرر ابن الخطيب أن (العمل الصالح له مع الإيمان أثر)[3]، ذلك أن(**درجات أهل الثواب متفاوتة...على حسب تفاوت أعمال الخلق؛** لأنه تعالى قال: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾ ﴾ الزلزلة: ٧ – ٨، فلما تفاوتت مراتب الخلق في أعمال المعاصي والطاعات؛ وجب أن تتفاوت مراتبهم في درجات العقاب والثواب)[4]، فـ(هم درجات عند الله على **حسب أعمالهم**)[5]، وعلى هذا فمن **جمع بين الإيمان والعمل الصالح** (فالله تعالى **يجمع له بين المغفرة والرزق الكريم**)[6] (والجنة له على أعماله الصالحة، قال تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ التوبة: ١١١، وقال: ﴿ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾ ﴾ النازعات: ٤٠ – ٤١)[7].

وقد أكد ذلك المعنى كثيرًا، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾ آل عمران: ٥٧،(وأما الحكم فيمن آمن وعمل الصالحات، **فهو أن يوفيهم أجورهم**)[8] .

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَخْبَتُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ هود: ٢٣،(بين أنّ من حصل له هذه الصفات الثلاثة؛ فهم أصحاب الجنة، ويحصل لهم الخلود في الجنة)[9].

---

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ ص٥٥)، وانظر:التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ ص١٠٣).

(٢)انظر تقرير الأشاعرة لذلك في: أصول الدين للبغدادي٢٦٨-٢٦٩، إحياء علوم الدين١٤/٢.

(٣)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ ص١٨٢).

(٤)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ ص٧٦).

(٥)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ ص٧٦)، وانظر:التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ ص٢٤).

(٦)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ ص٤٧).

(٧)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ ص٢٠١).

(٨)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ ص٧٢)، وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٦ ص٤٠).

(٩)التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ ص٢٠٩).

ويقول: (قال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِي رَوۡضَاتِ ٱلۡجَنَّاتِۖ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمۡۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ ﴿٢٢﴾﴾ الشورى: ٢٢، فهذا يدل على أن روضات الجنات ووجدان كل ما يريدونه **إنما كان جزاءً على الإيمان والأعمال الصالحات**)[1].

ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنٗا قَدۡ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلۡعُلَىٰ ﴿٧٥﴾ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ ﴿٧٦﴾﴾ طه: ٧٥ – ٧٦، (ذكر أن **من أتى بالإيمان والأعمال الصالحات كانت له الدرجات العلى** ثم فسرها فقال: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ طه: ٧٦، وفي الآية تنبيه على حصول العفو لأصحاب الكبائر، لأنه تعالى **جعل الدرجات العلى من الجنة لمن أتى ربه بالإيمان والأعمال الصالحة**، فسائر الدرجات التي هي غير عالية لا بد وأن تكون لغيرهم، (و)[2] ما هم إلا العصاة من أهل الإيمان..و..لما دلت هذه الآية على **أن الدرجات العالية هي جزاء من تزكى؛ أي: تطهر عن الذنوب**، وجب بحكم ذلك الخطاب أن الدرجات التي لا تكون عالية أن لا تكون جزاء من تزكى، فهي لغيرهم ممن يكون قد أتى بالمعاصي وعفا الله بفضله ورحمته عنهم).[3]

ويقول في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِي رَوۡضَاتِ ٱلۡجَنَّاتِۖ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمۡۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ ﴿٢٢﴾﴾ الشورى: ٢٢، (ثم إنه تعالى ذكر...أحوال أهل الثواب، وهو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِي رَوۡضَاتِ ٱلۡجَنَّاتِۖ﴾ الشورى: ٢٢؛ لأن روضة الجنة أطيب بقعة فيها، وفي الآية تنبيه على أن الفساق من أهل الصلاة كلهم في الجنة، إلا **أنه خص الذين آمنوا وعملوا الصالحات بروضات الجنات؛ وهي البقاع الشريفة من** الجنة، فالبقاع التي دون تلك الروضات لا بد وأن تكون مخصوصة بمن كان دون أولئك الذين آمنوا وعملوا الصالحات)[4].

(واعلم أن هذه الآيات دالة على .. **أن الله سبحانه رتب على الإيمان وعمل الصالحات روضات الجنات**)[5]

ويقول (الإيمان والعمل الصالح يوجبان أمرين؛ هما: الغفران والإكرام، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ ﴿٤﴾﴾ سبأ: ٤)[6]

ويقول:(ثواب المسلم الذي لم يعص أكثر من ثواب من عصى).[7]

---

(١)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ ص١٦٣).

(٢)مابين قوسين ساقط من الطبعة المعتمدة للتفسير الكبير، ومستدرك من ط. المطبعة البهية المصرية٢٢/٩١، وَ ط.دار الفكر٢٢/٩١.

(٣)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٢ ص٩١).

(٤)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ ص١٦٣).

(٥)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ ص١٦٤).

(٦)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ ص٦١).

(٧)التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ ص٩٢).

كما قرر أن من اجتنب الكبائر كفر الله عنه الصغائر، وغفرها له، فقال:(مجتنب الكبائر...ذنبه الصغير مغفور)[1] [2]بل إنه تعالى **يخصه (في الأحوال الظاهرة**...بالعلو والفتح والنصر والظفر، كما قال: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ المنافقون: ٨، وكما قال: ﴿ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ﴾ التوبة: ٣٣)[3]، (فقد وعد الله الذين آمنوا..وعملوا الصالحات، أي: الذين **جمعوا بين الإيمان والعمل الصالح** أن يستخلفهم في الأرض؛ فيجعلهم الخلفاء والغالبين والمالكين كما استخلف عليها من قبلهم،...وأنه يمكن لهم دينهم، وتمكينه ذلك: هو أن يؤيدهم بالنصرة، والإعزاز، ويبدلهم من بعد خوفهم من العدو أمنًا؛ بأن ينصرهم عليهم، فيقتلوهم، ويأمنوا بذلك شرهم)[4]**(وأما في أحوال الآخرة**؛ فالثواب، والمنافع الدائمة، والتعظيم من الله)[5].

كما أنهم يأمنون يوم القيامة، يقول الرازي: (كل من أتى بهذا **الإيمان** وبهذا **العمل**، فإنه يرد القيامة من غير خوف ولا حزن)[6]، ويقول: **(من آمن بالله وعمل صالحًا** فإنهم بعد الحشر لا ينالهم خوف ولا حزن؛ ولهذا قال أهل التحقيق: إنهم يوم القيامة آمنون من الأهوال)[7]، ويقول:(فمن..أتى بالإيمان الذي هو عمل القلب، والإصلاح الذي هو عمل الجسد، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون).[8]

وتكون لهم الولاية لأن (**ولي الله** من يكون **آتيًا بالاعتقاد الصحيح المبني على الدليل**، ويكون **آتيًا بالأعمال الصالحة** على وفق ما وردت به الشريعة)[9].

والخلاصة: أن الرازي رتب على مجرد التصديق والمعرفة تكفير السيئات، ومن ثم الرحمة، والرزق أي:النجاة في العاقبة، وعلى العمل الصالح رفع الدرجات، وزيادة الثواب، وقد أكد هذا المعنى كثيرًا في تفسيره؛ وذلك في معرض مقابلته بين جزاء الإيمان وجزاء العمل الصالح:

فقال في تفسير قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ ۝١٥ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآيِٕ ٱلْأٓخِرَةِ فَأُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلْعَذَابِ مُحْضَرُونَ ۝١٦ ﴾ الروم: ١٥ – ١٦، (ذكر **في المؤمن العمل الصالح** و لم يذكر في

---

(١)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ ص٩). وانظر: التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ ص١٥٣-١٥٤).

(٢)هذا يناقض ما قرره الرازي في موطن آخر من أن مرتكب الصغيرة تحت المشيئة!! راجع: صفحة٤٠٥ من هذا البحث.

(٣)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ ص١٥٣-١٥٤).

(٤)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٤ ص٢٤)، وانظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٩ ص٦٨)، (مج٥ ج١٥ ص١٤٣)، (مج٦ ج١٦ ص١٥٧-١٥٨)، (مج٧ ج٢٠ ص٢٤).

(٥)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ ص١٥٤). وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١١ ص١٨١)، (مج٥ ج١٥ ص٢١٢)، (مج٦ ج١٦ ص١٣١)، (مج٦ ج١٧ ص٤١)، (مج٧ ج١٩ ص١٢٢)، (مج٧ ج١٩ ص١١٥)، (مج١١ ج٣٢ ص١١).

(٦)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ ص٥٤).

(٧)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ ص١٣).

(٨)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ ص٢٢٩). وانظر:التفسير الكبير(مج٣ ج٧ ص٤٨)، (مج٦ ج١٧ ص١٢٧).

(٩)التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ ص١٢٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ ص٨٥) (مج ٧ ج٢١ ص٨٩).

الكافر العمل السيئ؛ لأن العمل الصالح معتبر مع الإيمان، **فإن الإيمان المجرد مفيد للنجاة دون رفع الدرجات**، ولا يبلغ **المؤمن الدرجة العالية إلا بإيمانه وعمله الصالح**).[1]

ويقول:(**وللمؤمن مغفرة ورزق كريم**، وإن لم يكن في الكرامة مثل رزق **الذي عمل صالحًا** [2]).[3]

ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٦﴾﴾آل عمران: ١٦، (اعلم أنه تعالى حكى عنهم أنهم قالوا: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا﴾ آل عمران: ١٦، ثم إنهم قالوا بعد ذلك: ﴿فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ آل عمران: ١٦، **وذلك يدل على أنهم توسلوا بمجرد الإيمان إلى طلب المغفرة**، والله تعالى حكى ذلك **عنهم في معرض المدح لهم والثناء عليهم، فدل هذا على أن العبد بمجرد الإيمان يستوجب الرحمة والمغفرة من الله**.... فإن قيل: أليس أنه تعالى اعتبر جملة الطاعات في حصول المغفرة حيث أتبع هذه الآية بقوله:﴿ ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ آل عمران: ١٧؟

قلنا: تأويل هذه الآية ما ذكرناه، وذلك لأنه تعالى جعل **مجرّد الإيمان وسيلة إلى طلب المغفرة**، ثم ذكر بعدها صفات المطيعين، وهي كونهم صابرين صادقين، ولو كانت هذه الصفات شرائط لحصول هذه **المغفرة لكان ذكرها قبل طلب المغفرة أولى، فلما رتب طلب المغفرة على مجرد الإيمان ثم ذكر بعد ذلك هذه الصفات، علمنا أن هذه الصفات غير معتبرة في حصول أصل المغفرة، وإنما هي معتبرة في حصول كمال الدرجات**).[4]

ويقول في تفسير قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَنَجۡزِيَنَّهُمۡ أَحۡسَنَ ٱلَّذِي كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٧﴾﴾ العنكبوت: ٧، (ذكر الله من أعمال العبد نوعين: **الإيمان والعمل الصالح**، وذكر في مقابلتهما من أفعال الله أمرين: **تكفير السيئات والجزاء بالأحسن** حيث قال: ﴿لَنُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَنَجۡزِيَنَّهُمۡ أَحۡسَنَ﴾ العنكبوت: ٧، **فتكفير السيئات في مقابلة الإيمان، والجزاء بالأحسن في مقابلة العمل الصالح**، وهذا يقتضي أمورًا: **الأول: المؤمن لا يخلد في النار**؛ لأن بإيمانه تكفر سيئاته؛ فلا يخلد في العذاب. **الثاني: الجزاء الأحسن المذكور** هاهنا غير الجنة؛ وذلك **لأن المؤمن بإيمانه يدخل الجنة إذ تكفر سيئاته، ومن كفرت سيئاته أدخل الجنة**، فالجزاء الأحسن يكون غير الجنة، وهو ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، ولا يبعد أن يكون هو **الرؤية. الأمر الثالث: هو أن الإيمان يستر قبح الذنوب في الدنيا؛ فيستر الله عيوبه في الأخرى، والعمل الصالح يحسن حال الصالح في الدنيا؛ فيجزيه الله الجزاء الأحسن في العقبى**، فالإيمان إذن لا يبطله العصيان، بل هو يغلب المعاصي ويسترها ويحمل صاحبها على الندم، والله أعلم).[5]

---

(١)التفسير الكبير (مج٩ ج٢٥ ص١٠٣).

(٢) **في النص دلالة واضحة على أن من لم يعمل لم يَحكم بكفره، بل صح إيمانه–عنده–، وعلى هذا فلا يخلد في النار؛ بل له مغفرة ورزق كريم!!**

(٣)التفسير الكبير (مج٩ ج٢٥ ص٢٤٢).

(٤)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ ص٢٠١).

(٥)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ ص٣٤)، وانظر: أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط.ركابي، ١٣٠-١٣١، ١٤٨-١٦٢، ٦٠٣-٦٠٤.

ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ۝٧ ﴾ فاطر: ٧، (قد ذُكـر تفسـيره مرارًا، وبُين فيه: أن **الإيمان في مقابلته المغفرة** فلا (يؤبد) [(١)] مؤمن في النار، **والعمل الصالح في مقابلته الأجر الكبير**). [(٢)]

ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُواْ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ۝٢ ﴾ محمد: ٢، (قد ذكرنا مرارًا أن الله تعالى كلما **ذكر الإيمان والعمل الصالح رتب عليهما المغفرة والأجر**؛ كما قال: ﴿ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝٥٠ ﴾ الحج: ٥٠، وقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ ﴾ العنكبوت: ٧، وقلنا: **بأن المغفرة ثواب الإيمان، والأجر على العمل الصالح**. فنقول هاهنا :جزاء ذلك قوله: ﴿ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ ﴾ محمد: ٢، **إشارة إلى ما يثيب على الإيمان**، وقوله: ﴿ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ۝٢ ﴾ محمد: ٢، **إشارة إلى ما يثيب على العمل الصالح**). [(٣)] أي (أن الله رتب أمرين على أمرين، فمن **آمن كفر سيئاته، ومن عمل صالحًا أصلح باله**). [(٤)]

ويقول: (وقد عُلم بما ذكرنا مرارًا أن قوله: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ الفتح: ٢٩، **لبيان ترتب المغفرة على الإيمان، فإن كل مؤمن يغفر له**، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ النساء: ٤٨، **والأجر العظيم على العمل الصالح**، والله أعلم). [(٥)]

ويقول:(فقال: ﴿ لِّيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝٤ ﴾ سبأ: ٤، ذكـر فـيهم أمرين: **الإيمان والعمل الصالح**، وذكر لهم أمرين: **المغفرة والرزق الكريم، فالمغفرة جزاء الإيمان؛ فكل مؤمن مغفور له**، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ النساء: ٤٨، وقوله عليه السلام:.."يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من إيمان"، **والرزق الكريم من العمل الصالح**). [(٦)]

ويقول:(**الروح**..لما زال عنه الكفر **وحصل فيه الإيمان، فقد وصل إلى مراتب السعادات** اللائقة بها)، [(٧)](لكن الإيمان مع العمل الصالح يفيد سعادتين). [(٨)]

ولئن كان ما ذكره الرازي من أن حصول أصل المغفرة مرتب على مجرد التصديق والمعرفة بعيدًا عن الحق، إلا أن الرازي أبعد النجعة؛ بل زاد الطين بلة حين زعم أن النجاة من النار واستيجاب الدرجات؛ إنما يكون بمجرد المعرفة وإن لم يتعلم شيئًا من الفقه أصلاً ألبتة ولم يعمل.!!

---

(١)في الطبعة المعتمدة للتفسير الكبير (يؤبده)، وهو خطأ، والتصحيح من ط. الآستانة، ٣١/٧.

(٢)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ ص٥-٦).

(٣)التفسير الكبير (مج١٠ ج٢٨ ص٣٨).

(٤)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ ص٣٨).

(٥)التفسير الكبير (مج١٠ ج٢٨ ص١٠٩).

(٦)التفسير الكبير (مج٩ ج٢٥ ص٢٤١).

(٧)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ ص١٣)، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ ص١٧١).

(٨)التفسير الكبير (مج١٠ ج٢٨ ص٢٠١).

يقول:(**الإنسان لا يكون من أهل النجاة والدرجات إلا مع هذا العلم، وقد يكون من أهل النجاة وإن لم يتعلم شيئًا من الفقه أصلاً البتة**، أما أنه لابد في النجاة من علم الأصول؛ فلأن الجاهل بالله العليّ وصفاته لا يكون من أهل النجاة[١]بالإجماع، **وأما أنه قد تحصل النجاة بدون الفقه؛** فلأن الإنسان قبل البلوغ لا يكون مكلفًا بشيء مـــن الأعمال؛ فإذا بلغ وقت الضحوة؛ ففي هذه الساعة لم يجب عليه شيء من الصلوات، والزكوات، والصيامات وسائر العبادات؛ فلو مات في هذه الساعة مع المعرفة والتوحيد لقي الله مؤمنًا حقًا. ولو قدرنا أنّ هذا الذي بلغ كان امرأة ثمّ لما بلغت حاضت، وبقيت مدة أخرى في البلوغ وهي غير مكلفة لا بالصلاة، ولا بالصيام ولا بالقراءة، فإذا انقضـــى زمان حيضها ماتت، فهي قد لقيت حضرة الله تعالى مؤمنة حقًا، **فعلمنا أنّ النجاة واستيجاب الدرجات لا يتوقف على الفقه، وهي موقوفة على معرفة الأصول**).[٢]

ويقول: (العمدة العظمى والمترلة الكبرى في حصول السعادات **معرفة الله تعالى بذاته وبصفاته**[٣]، وفي حصول **الشقاوة فقدان هذه المعرفة**)[٤].

ويقول:(معرفة ذات الله تعالى وصفاته وأفعاله ..لا شك أن ذلك أشرف الأمور...لأن من عرف هذه الأشياء **استوجب الثواب العظيم، والتحق بالملائكة، ومن جهلها استوجب العقاب العظـيم، والتحـق بالشـياطين**).[٥]
ويقول:(من **عرف هذه المطالب**[٦] **استحق الثواب العظيم، وتخلص عن العقاب العظيم**، وصار من زمرة الملائكـة المقربين في جوار رب العالمين، ومن جهلها صار محرومًا من الثواب العظيم، مستوجبًا للعقاب الأليم، وصار من زمرة الأبالسة والشياطين، وبقي في دركات الضلالة أبد الآباد ودهر الداهرين).[٧]

بقي أن أشير إلى أن الرازي –في مواطن من تفسيره– نقض ما سبق، فقرر أنه (لا يحصل لأحد فضـيلة ولا منقبة إلا إذا آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا).[٨] وأن **النجاة معلقة بالعمل مع التصديق**، حيث قال عند تفسير قوله تعـالى:﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾ ﴾ البقرة: ٢١٤،(واعلم أن تقدير الآية: أم حسبتم أيها المؤمنون أن تدخلوا الجنة **بمجرد الإيمان بي وتصديق رسولي دون أن تعبدوا الله بكل ما تعبدكم به**، وابتلاكم بالصبر عليه، وأن ينـالكم مـن أذى

---

(١) هذا يتناقض مع القيود التي وضعها الرازي في تعريفة للإيمان؛ حيث لم يدخل العلم بالصفات في الإيمان فتأمل!!

(٢)أسرار التتريل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ٤٩-٥٠، طبعة أخرى، ط. دار المسلم، ٣٢-٣٣.

(٣) هذا يتناقض مع القيود التي وضعها الرازي في تعريفة للإيمان؛ حيث لم يدخل العلم بالصفات في الإيمان فتأمل!!

(٤)التفسير الكبير (مج٧ ج١٩ ص١٢٦).

(٥)التفسير الكبير (مج١ ج٢ ص٨٧-٨٨).

(٦) يقصد: ذات الله وصفاته وقدسه وعظمته.

(٧)أسرار التتريل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ٤٩، طبعة أخرى، ط. دار المسلم، ٣٢-٣٣.

(٨)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ ص٥٣).

الكفار، ومن احتمال الفقر والفاقة، ومكابدة الضر والبؤس في المعيشة، ومقاساة الأهوال في مجاهدة العدو؛ كما كان كذلك من قبلكم من المؤمنين).[1]

ويقول عند تفسيره لقوله تعـالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾ ﴾ آل عمران: ١٤٢، (قال ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ ﴾ آل عمران: ١٤٢، **بمجرد تصديقكم الرسول قبل أن يبتليكم الله بالجهاد وتشديد المحنة**، والله أعلم).[2]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَٱذْكُرُوٓا۟ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾ الأعراف: ٦٩،(لا بد في الآية من إضمار والتقدير: **واذكروا آلاء الله واعملوا عملاً يليق بتلك الإنعامات لعلكم تفلحون؛ وإنما أضمرنا العمل؛ لأن الصلاح الذي هو الظفر بالثواب لا يحصل بمجرد التذكر، بل لا بد له من العمل**).[3]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴿٣﴾ ﴾ العصر: ٣،(هذه الآية فيها وعيد شديد؛ وذلك لأنه تعالى حكم بالخسار على جميع الناس إلا من كان آتيًا بهذه الأشياء الأربعة، وهي: **الإيمان، والعمل الصالح، والتواصي بالحق، والتواصي بالصبر**، فدلّ ذلك على **أن النجاة معلقة بمجموع هذه الأمور**).[4]

ويقول عند تفسيره لقوله تعـالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ ﴾ الصف: ١٠ - ١١،(فإن من **آمن وعمل صالحًا؛ فله الأجر**، والربح الوافر، واليسار المبين، **ومن أعرض عن العمل الصالح؛ فله التحسر والخسران المبين**).[5]

- **من أقر باللسان واعتقد بالقلب من غير دليل، وهم (الذين ضموا إلى القول باللسان الاعتقاد بالقلب على سبيل التقليد).[6] وهذه المسألة هي مسألة إيمان المقلد.**

لما قرر الرازي أن (أحوال القلب أربعة؛ وهي: **الاعتقاد المطابق المستفاد عن الدليل وهو العلم، والاعتقاد المطابق المستفاد لا عن الدليل وهو اعتقاد المقلد**، والاعتقاد الغير المطابق وهو الجهل، وخلو القلب عن كل ذلك)[7]، وذهب إلى أن(المراد من الإيمان **الاعتقاد المبني على الدليل**)[8] ، وأن (الدين الحق لا سبيل إليه إلا بالنظر)[9]، لـ(أنه

---

(١)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ ص١٩).

(٢)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ ص٢٠).

(٣)التفسير الكبير (مج٥ ج١٤ ص١٥٨)، وانظر: التفسير الكبير (مج٤ ج١١ ص٥٢)، (مج٤ ج١١ ص٥٥).

(٤)التفسير الكبير (مج١١ ج٣٢ ص٨٩). وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ ص٣١٧).

(٥)التفسير الكبير (مج١٠ ج٢٩ ص٣١٦).

(٦)أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ١٤٤، طبعة أخرى، ط. دار المسلم، ١١٣، لوامع البينات شرح أسماء الله والصفات، ١٣٠.

(٧)التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٥٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ ص٧٧)، الملخص في الحكمة والمنطق للرازي(ق٢٣٢/ب).

(٨)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٢ ص٩٧).

(٩)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ ص١٢) وانظر: المحصل ط.مكتبة دار التراث،١٢١وما بعدها.

لا يمكن تصحيح الدين إلا بالدليل والنظر والاستدلال)[1]. **بيّن (أن التقليد غير كاف في الـــدين)**[2]، وأن (**القـــول بالتقليد باطل**)[3]،(**وأنه لا بد من النظر والاستدلال**) [4].

فقال: (**التقليد غير جائز**، ولا بد من النظر والاستدلال)[5]، وقال: (**النظر والاستدلال واجب**، و..**التقليـــد مذموم**)[6] .

وقال:(**التقليد أمر باطل لا عبرة به** ولا التفات إليه)[7] ؛ ولهذا (**وجب على العاقل أن يجد ويجتهد في النظر والاستدلال، ويترك طريقة أهل الجهل والتقليد**)[8]؛ لأن (طريقة التقليد **طريقة مهجورة**)[9]، و(التقليد **عبث عـــديم الفائدة**)[10]؛ بل (التقليد **يوجب الذم العظيم والعقاب** الشديد)[11] .

وقد أكد هذا المعنى كثيرًا في تفسيره[12] :

---

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ ص٤٤).

(٢)التفسير الكبير (مج٥ ج١٥ ص٢٢٨).

(٣)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ ص١٧٨).

(٤)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ ص٢٢٨).

(٥)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ ص٧٧).

(٦)التفسير الكبير(مج٧ ج١٩ ص٢٠٥).

(٧)التفسير الكبير (مج٣ ج٩ ص١٣٨).

(٨)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ ص١٥٩).

(٩)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٢ ص١٥٤).

(١٠)التفسير الكبير(مج٢ ج٥ ص٨).

(١١)التفسير الكبير (مج٩ ج٢٧ ص٢٠٢).

(١٢) انظر تقريره لوجوب النظر والاستدلال، وذمه للتقليد، وذكره لمترلة المستدل: التفسير الكبير(مـــج١ ج١ ص٢٥٥)، (مـــج١ ج٢ ص٨٧-٩١)، (مج١ ج٢ ص٩٦)، (مج١ ج٢ ص٩٧)، (مج١ ج٣ ص١٤٠)، (مج١ ج٣ ص١٣٨)، (مج١ ج٣ ص١٦٥)، (مـــج٢ ج٤ ص١٢٤)، (مج٢ ج٦ ص١٤)، (مج٢ ج٥ ص٧)، (مج٢ ج٤ ص٧٥-٧٦)، (مج٣ ج٧ ص٢٣-٢٤)، (مـــج٣ ج٩ ص١٣٨)، (مج٣ ج٩ ص١٤٩)، (مج٤ ج١١ ص١٠٥)، (مج٤ ج١٢ ص٢٢٤)، (مج٤ ج١٠ ص١٢٠)، (مج٤ ج١٢ ص١٦٤)، (مج٤ ج١٠ ص١٩٧)، (مج٤ ج١٢ ص١٥٧)، (مج٥ ج١٥ ص٢٢٧)، (مج٥ ج١٣ ص٥٦)، (مـــج٥ ج١٤ ص٧٢)، (مـــج٥ ج١٤ ص٩١)، (مج٥ ج١٥ ص٧٠)، (مج٥ ج١٥ ص٢٢٨)، (مج٦ ج١٧ ص١٦٩)، (مج٦ ج١٧ ص١٩٥)، (مج٦ ج١٧ ص١٦٩)، (مج٦ ج١٧ ص١٥-١٦)، (مج٦ ج١٦ ص٧٧)، (مج٧ ج٢١ ص٢٢٦)، (مـــج٧ ج١٩ ص٦٠-٦١)، (مـــج٨ ج٢٣ ص١١)، (مـــج٨ ج٢٣ ص٨٨)، (مج٨ ج٢٤ ص١٥)، (مج٨ ج٢٤ ص٨٦)، (مج٨ ج٢٢ ص١٠٤)، (مج٨ ج٢٤ ص١٤٢)، (مـــج٩ ج٢٧ ص٦٥-٦٦)، (مج٩ ج٢٧ ص٢٦٠)، (مج٩ ج٢٦ ص٢٦١)، (مج١٠ ج٢٨ ص٣)، (مج١٠ ج٣٠ ص٢٨٤)، (مج١٠ ج٢٨ ص١٥٧). وانظـــر تقريره لبطلان التقليد وفساده: التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص١١٥)، (مج١ ج٢ ص٩١)، (مج١ ج٢ ص١٩٩)، (مـــج١ ج٣ ص٢٨)، (مج١ ج٣ ص١٣٩-١٤٠)، (مج١ ج٣ ص٧٦)، (مج٢ ج٤ ص٨٣)، (مج٢ ج٤ ص٧٥-٧٦)، (مـــج٢ ج٤ ص٣١)، (مـــج٢ ج٥ ص٦-٧)، (مج٢ ج٤ ص٣)، (مج٢ ج٤ ص٧٨)، (مج٢ ج٤ ص٩٠)، (مج٢ ج٤ ص١٧٩)، (مـــج٢ ج٦ ص١٩٦)، (مـــج٣ ج٧ ص١٥٥)، (مج٣ ج٩ ص٣٣)، (مج٤ ج١٢ ص١٥٧)، (مج٤ ج١٠ ص١٩٧)، (مـــج٤ ج١٢ ص١١١)، (مـــج٥ ج١٣ ص٢٣)، (مج٥ ج١٣ ص٢٥)، (مج٥ ج١٣ ص٦٢)، (مج٥ ج١٣ ص٥٥-٥٦)، (مج٥ ج١٤ ص١٩)، (مج٥ ج١٤ ص٢٢١)، (مج٥ ج١٤ ص٥٦)، (مج٥ ج١٤ ص٦٦)، (مج٥ ج١٤ ص١٤٩)، (مـــج٥ ج١٤ ص٧٢)، (مـــج٥ ج١٤ ص٩١)، (مـــج٥ ج١٤ ص١٦٢)،

=

فقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ النساء: ٨٢، (دلت **الآية على وجوب النظر والاستدلال، وعلى القول بفساد التقليد**).[(١)]

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿١٨﴾ ﴾ الزمر: ١٧ – ١٨، (واعلم أن هذه الآية تدل على فوائد: الفائدة الأولى: **وجوب النظر والاستدلال**؛ وذلك لأنه تعالى بين أن الهداية والفلاح مرتبطان بما إذا سمع الإنسان أشياء كثيرة؛ فإنه يختار منها ما هو الأحسن الأصوب، ومن المعلوم أن تمييز الأحسن الأصوب عمّا سواه لا يحصل بالسماع؛ لأن السماع صار قدرًا مشتركًا بين الكل؛ لأن قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ ﴾ الزمر: ١٨، يدل على أن السماع قدر مشترك فيه. فثبت أن تمييز الأحسن عمّا سواه لا يتأتى بالسماع، وإنما يتأتى بحجة العقل. **وهذا يدل على أن الموجب لاستحقاق المدح والثناء متابعة حجة العقل، وبناء الأمر على النظر والاستدلال**).[(٢)]

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ ﴾ القصص: ٥٠، (هذا من أعظم الدلائل على **فساد التقليد، وأنه لا بد من الحجة والاستدلال**).[(٣)]

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴿١٥﴾ ﴾ الكهف: ١٥، (يعني أن الحكم بثبوت الشيء مع عدم الدليل عليه ظلم وافتراء على الله وكذب عليه، وهذا من أعظم الدلائل على **فساد القول بالتقليد**).[(٤)]

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ الأنعام: ١١٩، (دلت هذه الآية على أن القول في الدين بمجرد **التقليد حرام**؛ لأن القول **بالتقليد قولٌ بمحض الهوى والشهوة، والآية دلت على أن ذلك حرام**).[(٥)]

=

(مج٥ ج ١٥ص٧٧)، (مج٦ ج١٧ ص٢١٨)، (مج٦ ج١٧ ص١٥٥)، (مج٦ ج١٦ ص١٣١)، (مج٧ج٢١ ص١٤٠)، (مج٧ ج٢١ ص٢٢٥)، (مج٨ ج٢٢ ص٦٣)، (مج٨ ج٢٤ ص٢٠٢)، (مج٨ ج٢٢ ص٥٦)، (مج٨ ج٢٣ ص١١٥)، (مج٨ ج٢٣ ص١٢٨)، (مج٨ ج٢٤ ص١٥)، (مج٨ ج٢٤ ص١٤٢)، (مج٨ ج٢٤ ص٢١٠-٢١١)، (مج٨ ج٢٣ ص٢١٢)، (مج٨ ج٢٤ ص١٩٥)، (مج٨ ج٢٣ ص٦٦)، (مج٩ ج٢٦ ص١٧٨)، (مج٩ ج٢٦ ص٢٢٥)، (مج٩ ج٢٦ ص٢٢٦)، (مج٩ ج٢٦ ص٢٢٧)، (مج٩ ج٢٦ ص١٤٣)، (مج٩ ج٢٧ ص٦٨)، (مج٩ ج٢٧ ص٦٢)، (مج٩ ج٢٧ ص٢٠٦)، (مج١٠ ج٣٠ ص٨٠)، أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط.ركابي، ٦٤، ٩٦، ٤٢٠، ٤٣١، ٤٤٥. نهاية الإيجاز،٢٤٢.

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ ص١٩٧).

(٢)التفسير الكبير (مج٩ ج٢٦ ص٢٦١).

(٣)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٤ ص٢٦١).

(٤)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ ص٩٨).

(٥)التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ ص١٦٧).

وقال عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَنْ لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ ﴿١٦﴾ ﴾ طه: ١٦(هذا من أعظم الدلائل على **فساد التقليد؛ لأن المقلد متبع للهوى لا الحجة**).[1] (**فوجب أن يكون القول بالتقليد باطلاً**).[2]

وقال: (﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ ﴾ فاطر: ١٩، يعني: **وما يستوي المستدل والجاهل المقلد**).[3]

وقال عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُّبِينٌ ﴿١٥٦﴾ فَأْتُوا بِكِتَابِكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٥٧﴾ ﴾ الصافات: ١٥٦ – ١٥٧،(واعلم أنه تعالى لما طالبهم بما يدل على صحة مذهبهم؛ **دلّ ذلك على أن التقليد باطل، وأن الدين لا يصح إلا بالدليل**).[4]

وقال عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ البقرة: ٨٠، (وهذه الآية تدل على فوائد: أحدها: أنه تعالى لما عاب عليهم القول الذي قالوه لا عن دليل؛ **علمنا أن القول بغير دليل باطل**).[5]

وقال عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ **أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ** ﴿٦٨﴾ ﴾ يونس: ٦٨،(هذه الآية يُحتَج بها في **إبطال التقليد في أصول الديانات**).[6]

وقال: (قوله تعالى:﴿ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٦٩﴾ ﴾ البقرة: ١٦٩، يتناول جميع المذاهب الفاسدة؛ **بل يتناول مقلد الحق**؛ لأنه وإن **كان مقلدًا للحق، لكنه قال ما لا يعلمه**، فصار مستحقًّا للذم لاندراجه تحت الذم في هذه الآية).[7] كل ذلك يدل (على **وجوب النظر والاستدلال، وعلى القول بفساد التقليد**)[8].

فَعُلِم بهذا أنه يرى (أن الاعتقاد التقليدي لا يكون علمًا)[9] ، و(أن صاحب التقليد لا يكون عارفًا ولا عالمًا)[10]، (وهل يكون مؤمنًا؟)[11]، (وهل يكون مسلمًا؟)[12].

---

(١)التفسير الكبير (مج٨ ج٢٢ ص٢٤).

(٢)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ ص٢٠٧).

(٣)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ ص٧٩).

(٤)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ ص١٦٨).

(٥)التفسير الكبير (مج١ ج٣ ص١٤٤).

(٦)التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ ص١٣٤).

(٧)التفسير الكبير (مج٢ ج٥ ص٥).

(٨)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ ص١٩٧).وانظر : التفسير الكبير (مج٩ ج٢٦ ص١٤٣).

(٩)أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ١٤٤، طبعة أخرى، ط. دار المسلم، ١١٣، لوامع البينات شرح أسماء الله والصفات، ١٣٠.

(١٠)أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ١٤٥، طبعة أخرى، ط. دار المسلم، ١١٣، لوامع البينات شرح أسماء الله والصفات، ١٣٠.

(١١)لوامع البينات شرح أسماء الله والصفات، ١٣٠.

(١٢)أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ١٤٥، طبعة أخرى، ط. دار المسلم، ١١٣.

الواقع أن لابن الخطيب ثلاثة أقوال في هذه المسألة:

١ – حَكَمَ بكفر تارك النظر، وعليه فإيمان المقلد لا ينفع ألبتة، فمن أقر بالله من غير علم فهو غير مؤمن[(١)].

يقول: (**الكفر** قسمان: أحدهما: فعل؛ وهو الإشراك والقول به، **والثاني: ترك؛ وهو عدم النظر والإيمان**).[(٢)]

ويقول:(ترك **الفكر كفر**)[(٣)]؛ لأن (ضد الفكر الجهل، والجاهل بالله كافر)[(٤)]، وعليه فـ(من **لا يعرف الله تعالى، وأقر به فإنه لا يكون مؤمنًا**)[(٥)] لأن (الجاهل بالله لا يكون مؤمنًا)[(٦)] ، و(من عرف الله تعالى، وأقر به لا بدّ وأن يكون مؤمنًا).[(٧)]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾ ﴾ الزخرف: ٨٦، (بيّن الله تعالى أن الشهادة لا تنفع إلا إذا حصل معها العلم، **والعلم عبارة عن اليقين الذي** لو شكك صاحبه فيه لم يتشكك، **وهذا لم يحصل إلا عند الدليل، فثبت أن إيمان المقلد لا ينفع ألبتة**)[(٨)] .

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ﴿٣٩﴾ ﴾ النساء: ٣٩، (احتج القائلون بأن الإيمان يصح على سبيل التقليد بهذه الآية، فقالوا: إن قوله تعالى ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا۟ ﴾ النساء: ٣٩ مشعر بأن الإتيان بالإيمان في غاية السهولة، ولو كان الاستدلال معتبرًا لكان في غاية الصعوبة، فإنا نرى المستدلين تفرغ أعمارهم ولا يتم استدلالهم، فدل هذا على أن التقليد كاف، **أجاب المتكلمون: بأن الصعوبة في التفاصيل، فأما الدلائل على سبيل الجملة فهي سهلة. واعلم أن في هذا البحث غورًا**).[(٩)]

---

(١) وكل ما نُقل عنه من نصوص تبوح ببطلان التقليد، وفساده، وعدم الاكتفاء به في الدين تدل على كفر المقلد– في نظره– يؤيد ذلك ما ذكره البيجوري في معرض إيراده للأقوال في إيمان المقلد من حيث الصحة وعدمها حيث قال:(الأول: عدم الاكتفاء بالتقليد، بمعنى:**عدم صحة التقليد**، فيكون **المقلد كافرًا**، وعليه السنوسي)تحفة المريد،٥٠. وانظر قول السنوسي في كتاب حواشي الحامدي على شرح الكبرى ٣٩–٤٢، ٤٩. وممن ذهب إلى القول بعدم صحة إيمان المقلد وكفره من الأشاعرة: الباقلاني والجويني، كما نُسب إلى الأشعري، انظر: الشامل في أصول الدين٢٢–٢٣، شرح المقاصد٥/٢١٨، حواشي الحامدي على شرح الكبرى ٣٩، وانظر: أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة،د.منيف العتيبي١/٩٥–٩٧.

(٢)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ ص١٢٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج١ ص٢٦٢)، (مج١ ج١ ص٢٦٣)، (مج٢ ج٥ ص٢٠٣)، (مج٧ ج١٩ ص١٢١)، (مج١١ ج٣٢ ص١٤٥)، شرح الإشارات، ٤٤٤.

(٣)لوامع البينات شرح أسماء الله والصفات٦٢.

(٤)لوامع البينات شرح أسماء الله والصفات٦٢.

(٥)التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٦٠).

(٦)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٢ ص٢١٤).

(٧)التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٦٠).

(٨)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ ص٢٣٣).

(٩)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ ص١٠٠).

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ ﴾ العنكبوت: ٨، (فقوله: ﴿ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ﴾ العنكبوت: ٨ **يعني التقليد في الإيمان ليس بجيد**).[1]

وعلى هذا فالمقلد كافر، ومعنى كونه كافرًا إنما هو بالنسبة **لعدم النجاة في الدار الآخرة**؛ لأن من ذهب إلى عدم صحة إيمان المقلد من الأشاعرة لا يقولون إنه في الدنيا يعامل معاملة الكفار؛ بل يعامل معاملة المسلمين باتفاقهم!![2]

٢- ذكر أن في المسألة خلافًا مشهورًا، من غير أن يتعرض لترجيح مذهبي ولا تصحيح اختياري:

فقال في تفسيره: (من أقر باللسان واعتقد بالقلب من غير دليل؛ فهو مقلد، والاختلاف في صحة إيمانه مشهور).[3] وقال في أسرار التنزيل:(صاحب التقليد لا يكون عارفًا ولا عالمًا، وهل يكون مسلمًا؟ فيه الخلاف المشهور بين الأمة)[4] . وقال في لوامع البينات :(صاحب التقليد لا يكون عارفًا ولا عالمًا، وهل يكون مؤمنًا؟ فيه الخلاف المشهور).[5]

٣- حَكَمَ بإيمان المقلد، وألحق به صورة!:

يقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ۝٢ ﴾ النصر: ٢، **(قال جمهور الفقهاء وكثير (من المتكلمين)**[6] : **إن إيمان المقلد صحيح**،[7] واحتجوا بهذه الآية ، قالوا: إنه تعالى حكم بصحة إيمان أولئك الأفواج، وجعله من أعظم المنن على محمد عليه السلام، ولو لم يكن إيمانهم صحيحًا لما ذكره في هذا المعرض، ثم إنا نعلم قطعًا أنهم ما كانوا عالمين حدوث الأجساد بالدليل، ولا إثبات كونه تعالى منزهًا عن الجسمية والمكان والحيز،[8] ولا إثبات كونه تعالى عالمًا بجميع المعلومات التي لا نهاية لها، ولا إثبات قيام المعجز التام على يد محمد ﷺ، ولا إثبات أن

---

(١)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ ص٣٦).

(٢) وفي هذا يقول الدسوقي:((واعلم أن الخلاف في المقلد في كفره وعدم كفره، إنما هو بالنسبة لنجاته وعدمها في الآخرة؛ لأنه في الدنيا لا قائل بأنه يعامل معاملة الكافر؛ بل يعامل معاملة المسلمين فيها اتفاقًا)) حاشية الدسوقي٦٥، وانظر:حواشي الحامدي على شرح الكبرى٣٧، أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة، ٩٨/١.

(٣)التفسير الكبير (مج٨ ج٢٢ ص١٠)، وانظر:التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٥٩).

(٤)أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ١٤٥، طبعة أخرى، ط. دار المسلم، ١١٣.

(٥)لوامع البينات شرح أسماء الله والصفات، ص١٣٠.

(٦) في الأصل(من المتكلمون) وهو خطأ، ولعله تصحيف!

(٧) انظر:شرح المقاصد ٢١٨/٥، وانظر: أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة٩٧/١.

(٨)الحيز عبارة عن المكان أو تقدير المكان، وقد اتخذ المتكلمون هذا اللفظ ذريعة لنفي الصفات الإلهية، أو بعضها، فقالوا: إن هذه الصفات لا تقوم إلا بجسم متحيز، ولو ثبتت لله، للزم أن يكون له حيز، ومكان وهذا منتفٍ عندهم، ولفظ الحيز كغيره من الألفاظ المجملة التي لم ترد في الكتاب ولا في السنة لا بنفي ولا إثبات، لذا فإن أهل السنة لا ينفون هذا اللفظ ولا يُثبتونه، بل يسألون عن مراد قائله، فإن أراد به أن الله متصف بالصفات بائن عن خلقه، فهذا حق، وإن أريد به أن المخلوقات تحيط به فهذا باطل. انظر: المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين،٩٦، معجم ألفاظ العقيدة،١٥٧.

قيام المعجز كيف يدل على الصدق.[١] والعلم بأن أولئك الأعراب ما كانوا عالمين بهذه الدقائق ضروري ، **فعلمنا أن إيمان المقلد صحيح...)**.[٢]

ويقول:(المصيبون في الاعتقاد: فإما أن يكون اعتقادهم عن الدليل أو عن التقليد، فإن كان الأول: فهم ناجون بالاتفاق، وإن كان الثاني: فالمتكلمون قديمًا وحديثًا اختلفوا فيه، **والصحيح عندنا أنهم من أهل النجاة**[٣] ؛ **وإلا يلزمنا تكفير أكثر الصحابة والتابعين** رضي الله عنهم ، فإنا نعلم بالضرورة أن الأكثرين منهم ما كانوا عالمين بهذه الأدلة، ولأنه كان عليه السلام يحكم بإسلام كل من يقبل دينه من غير أن يبحث معه في أدلة الإسلام، **ولو لم يصح الإسلام إلا بالدليل** لكان من الواجب عليه أن لا يحكم بإسلامهم إلا بعد أن يعلم منهم **كونهم معتقدين لأصول الدين والإسلام بالدليل**)[٤] .

ويقول:(صاحب العقائد المطابقة الغير البرهانية؛ أعني: المقلد، فلم أجد لهم فيه نصًا، **ولعل الأولى الحكم بالسلامة)**.[٥]

ويقول:(**أصحاب اليمين:** وهم الذين اعتقدوا تلك الأشياء[٦] **اعتقادًا قويًا تقليديًا**).[٧]

أما الصورة التي ألحقها الرازي بإيمان المقلد؛ فهي: حكم من اعتقد تقليدًا وسكت عن الإقرار؛ مضطرًا كان أو مختارًا !!

يقول: (الاعتقاد التقليدي مع السكوت اضطراريًا كان أو اختياريًا وحكمه)[٨] أنه مؤمن[٩] (إذا حكمنا بإيمان المقلد)[١٠].

---

(١) في النص دلالة واضحة على تعريف المقلد –عنده-: وهو الذي قبل قول الرسول ﷺ من غير أن يعلم حدوث الأجساد بالدليل، ولا إثبات كونه تعالى منزهًا عن الجسمية والمكان والحيز، ولا إثبات كونه تعالى عالـمًا بجميع المعلومات التي لا نهاية لها، ولا إثبات قيام المعجز التام على يد محمد ﷺ، ولا إثبات أن قيام المعجز كيف يدل على الصدق.وانظر للفائدة: أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة١/٨٤-٨٥.

(٢)التفسير الكبير(مج١١ ج٣٢ ص١٥٦-١٥٧). وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٢٤).

(٣) في النص دلالة واضحة على أن النجاة عنده موقوفة على مجرد الإصابة في الاعتقاد!!

(٤)نهاية العقول(٢/ق٢١٦/ب).

(٥)الملخص في الحكمة والمنطق للرازي(ق٢٣٢/ب).

(٦)يقصد:معرفة واجب الوجود بذاته، وأفعاله وصفاته.

(٧)لباب الإشارات والتنبيهات، للرازي١٨٥،موسوعة مصطلحات الإمام فخر الدين الرازي، د.سميح دغيم،٧٠٠.

(٨)التفسير الكبير (مج١ ج٢ ص٥٩).

(٩)**حيث حكم له بحكم من حصل له العرفان القلبي وسكت عن الإقرار مضطرًا كان أو مختارًا**، فالمضطر: كمن عرف الله بدليله ثم لما تمم النظر مات فجأة، وأما المختار: فهو كمن عرف الله بدليله ثم إنه لم يأت بالإقرار تقصيرًا منه. فالحكم –عنده- في الصورتين أنهما من المؤمنين؛ لأن الإيمان هو التصديق المحض واللسان ترجمان الإيمان **فلا بد أن يكون الإيمان موجودًا بتمامه** قبل اللسان، وقد تقدم ذكره. وهذا يؤكد على أن النجاة عنده موقوفة على التصديق والاعتقاد فقط. انظر: التفسير الكبير (مج١ ج٢ ص٥٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٢٧).

(١٠)التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٥٩).

والجدير بالذكر أن ابن الخطيب قد تطرق في معرض ذكره لهذه المسألة للكلام على من خلا قلبه عن جميع الاعتقادات وكان في مهلة النظر، فذهب إلى:

١- أن من كان في مهلة النظر وكان قلبه خاليًا من الاعتقاد، **ووجد منه الإقرار الاختياري** (لم يلزمه الكفر؛ لكنه **فعل ما لا يجوز حيث أخبر عما لا يدري أنه هل هو صادق فيه** أم لا!!!!!)[1] .

٢- أن من كان في مهلة النظر وكان قلبه خاليًا من الاعتقاد ووجد منه الإقرار الاضطراري (**لم يكفر صاحبه**؛ لأن توقفه إذا كان في مهلة النظر، وكان يخاف على نفسه من ترك الإقرار؛ لم يكن عمله قبيحًا**!!!**)[2].

٣- أن من كان في مهلة النظر وكان قلبه خاليًا من الاعتقاد وخلي لسانه عن الإقرار، فقد أتى بالواجب**!!** يقول: (القلب الخالي مع اللسان الخالي فهذا إن كان في مهلة النظر فذاك هو الواجب**!!!**)[3].

---

(١)التفسير الكبير (مج١ ج٢ ص٥٩).

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٥٩-٦٠).

(٣)التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٦٠).

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من الأحكام المتعلقة بالإيمان والإسلام على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

موقف الرازي من الأحكام المتعلقة بالإسلام والإيمان مخالف للحق الذي دلّ عليه الكتاب والسنة، واتبعه سلف الأمة، بيان ذلك؛ أن الرازي:

١-علق النجاة من النار على مجرد المعرفة والتصديق؛ فجعل ذلك بمجرده مانعًا من الخلود في النار!

٢- لم يجعل النطق بالشهادتين والعمل ركنًا من أصل الإيمان الذي لا نجاة من الخلود في النار إلا به.

٣-ربط الحكم الشرعي-الإيمان والكفر-بأمر عقلي-وهو النظر والاستدلال العقلي المبتدع، وذلك في مسألة التقليد وإيمان المقلد، وهذا مع مخالفته الصريحة للنصوص؛ هو مخالف لما قرره الرازي من أن الحكم بالإيمان أو الكفر حكم شرعي!

على أن الرازي وافق الحق -من حيث الجملة- فيما قرره من:

١- حكم الفاسق الملي، وسيأتي الكلام عليه في فصل مستقل-إن شاء الله تعالى-.

٢- حكم من جمع بين الاعتقاد والقول والعمل وأن مستقره الجنة بلا عذاب، وهذه المسألة متفق عليها بين جميع الطوائف، يقول الغزالي:((من جمع بين هذه الثلاثة[يقصد: عقد القلب، وشهادة اللسان، وعمل الأركان] فلا خلاف في أن مستقره الجنة)).[1]

ويقول شيخ الإسلام-رحمه الله-: ((أصحاب اليمين مع السابقين المقربين، **كلهم مؤمنون موعودون بالجنة بلا عذاب**، وكل من كان كذلك **فهو مؤمن باتفاق المسلمين من أهل السنة وأهل البدع**)). [2]

ويقول: ((المؤمن المستحق لوعد الله هو المسلم المستحق لوعد الله .. وهذا متفق على معناه بين السلف والخلف؛ بل وبين فرق الأمة، كلهم يقولون: إن المؤمن الذي وعد بالجنة لا بد أن يكون مسلمًا، والمسلم الذي وعد بالجنة لا بد أن يكون مؤمنًا، وكل من يدخل الجنة بلا عذاب من الأولين والآخرين فهو مؤمن مسلم)). [3]

٣- قرر أن الوصف بالإسلام يثبت بالنطق بالشهادتين، وأن الأحكام الدنيوية إنما تجري على الظاهر، وهذا حق. يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: ((لا يكون مسلمًا إلا من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله، وهذه الكلمة بها يدخل الإنسان في الإسلام...ثم لا بد من التزام ما أمر به الرسول من الأعمال الظاهرة؛ كالمباني الخمس)). [4]

---

(١)إحياء علوم الدين ١٤/٢.

(٢) مجموعة الفتاوى، ٣٣٧/٧.

(٣) مجموعة الفتاوى، ٣٦٦/٧.

(٤) مجموعة الفتاوى، ٢٦٩/٧.

ويقول:((أجمع المسلمون على أن الكافر إذا أراد إن يسلم يُكتفى منه بالإقرار بالشهادتين)). [١]

ويقول:((الإيمان الذي عُلقت به أحكام الدنيا هو الإيمان الظاهر وهو الإسلام؛ فالمسمى واحد في الأحكام الظاهرة)). [٢]

إلا أن النطق بالشهادتين ركن أصيل في الإيمان، وليس هو مجرد شرط لإجراء الأحكام الدنيوية كما زعم الرازي، على أن أهل السنة يفرقون بين ما يلزم لثبوت وصف الإسلام للمعين ابتداءً وبين ما يلزم لبقاء ذلك الوصف، فالإسلام يثبت ابتداء بالكلمة التي هي الإقرار، لكن الإقرار بدون العمل لا يكفي لبقاء وصف الإسلام، إذ الشهادتان لها مقتضيات، والالتزام بمقتضياتها شرط لبقاء وصف الإسلام في أحكام الدنيا، وشرط للنجاة في الآخرة.

وعلى هذا فإن النطق بالشهادتين والالتزام الظاهر بالعمل من أصل الدين، وهو شرط للنجاة في الآخرة، وترك ذلك بالكلية كفر أكبر مخرج عن الملة، وليس كما عده الرازي من أنه معصية! [٣]

وقد تقدم بيان أن من الغلط ظن الظان أن ما في القلب من الإيمان المقبول يمكن تخلف القول الظاهر والعمل الظاهر عنه،[٤] وأنه لا تكفي المعرفة والتصديق بل لابد من الانقياد الظاهر. [٥]

هذا مجمل ما خالف ووافق الرازي فيه أهل السنة والجماعة، ثم الكلام بعد ذلك على وقفات:

الوقفة الأولى: في نقد بناء الرازي الأحكام على المعرفة المجردة، وتفريقه بين المعرفة والنطق والعمل.

فيقال: مجرد المعرفة بالله تعالى لا تكفي لأن يصير الرجل مؤمنًا بل لابد من النطق بالشهادتين.[٦] يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: ((والشهادة تتضمن الإقرار بالصانع تعالى وبرسوله؛ لكن مجرد المعرفة بالصانع لا يصير به الرجل مؤمنًا؛ بل ولا يصير مؤمنًا بأن يعلم أنه رب كل شيء حتى يشهد أن لا إله إلا الله، ولا يصير مؤمنًا بذلك حتى يشهد أن محمدًا رسول الله)). [٧]

فلا ينفع اعتقاد التوحيد دون النطق، ولا النطق دون الاعتقاد، بل لا بد من الجمع بينهما، يقول النووي-رحمه الله- تعليقًا على قوله ﷺ لأبي هريرة[٨] رضي الله عنه: "يا أبا هريرة ..اذهب بنعلي هاتين؛ فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد

---

(١)درء التعارض، ٤٣٧/٧.

(٢) مجموعة الفتاوى، ٧/ ٤١٦.

(٣)انظر: ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة، للقرني، ٦١-٦٨، نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف، للوهيبي، ٢٣٦/١-٢٣٧.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى، ٥٥٤/٧.

(٥)راجع: صفحة ١٢٠، وما بعدها من هذا البحث.

(٦)انظر: المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع، ٥٦٢.

(٧)درء التعارض، ١١/٨-١٢.

(٨)عبد الرحمن بن صخر الأزدي الدوسي، اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافًا كثيرًا لا يحاط به، ولا يضبط في الجاهلية والإسلام، اشتهر بكنيته، وقد كُني بها لهرة كان يحملها في كمه، أسلم أبو هريرة عام خيبر، وشهدها مع رسول الله ﷺ ثم لزمه وواظب عليه رغبة في العلم، راضيًا بشبع بطنه، فكانت يده مع يد رسول الله ﷺ وكان يدور معه حيث دار، فكان من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ، وقد شهد =

أن لا إله إلا الله مستيقنًا بها قلبه فبشره بالجنة"[1]: ((وفي هذا دلالة لمذهب أهل الحق؛ أنه لا ينفع اعتقاد التوحيد دون النطق، ولا النطق دون الاعتقاد، بل لا بد من الجمع بينهما)). [2]

فكلمة التوحيد سبب مقتضٍ لدخول الجنة، والنجاة من النار، إلا أن الأمر ليس على إطلاقه فإن لِلا إله إلا الله حقوقًا وواجبات، فمن أدها استحق دخول الجنة، ومن لم يؤدها لم يكن مستحقًا لدخولها،[3] وقد قيل للحسن البصري -رحمه الله-: ((إن أُناسًا يقولون: من قال لا إله إلا الله دخل الجنة، فقال: من قال لا إله إلا الله فأدى حقها وفرضها دخل الجنة)). [4]

إذا تقرر ذلك فإن زعم الرازي أن المرء يكون مؤمنًا في الباطن، وأن مجرد معرفة القلب وتصديقه يكون إيمانًا يوجب الثواب يوم القيامة بلا قول ولا عمل ظاهر باطل شرعًا وعقلاً؛[5] فمن صدق بقلبه و لم يتكلم بلسانه؛ فإنه لا يتعلق به شيء من أحكام الإيمان لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولا يدخل في خطاب الله لعباده بقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ البقرة: ١٠٤ .[6]

وأما ما احتج به -على أن تصديق القلب المجرد (الإيمان عنده) به تحصل النجاة،- من قوله ﷺ:"يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان".

ووجه استدلاله به: أنه أخرج من النار قومًا جاءوا بتصديق مجرد، لا عمل معه ولا نطق؛ فدل على أن ذلك ليس ركنًا في الإيمان، إذ الركن لا يحتمل السقوط إلا بانتفاء الحقيقة، وهؤلاء حقيقة الإيمان ثابتة لهم، بل إن قلبهم طافح بالإيمان!! [7].

فالجواب: أن يُقال: إنه لا حجة بحال في هذا الحديث لمن زعم أن من صدق بقلبه ناجٍ عند الله، وإن لم يشهد بلسانه، إذ روايات الحديث -فضلاً عن الأصل القطعي الثابت- دالة على أن هؤلاء من الجهنميين، والجهنميون هم من أهل شهادة أن لا إله إلا الله قطعًا، فالإجماع قائم على أنه لا يدخل الجنة كافر قط، ولا شفاعة له بحال، و على أن من امتنع عن شهادة أن لا إله إلا الله ليس بمؤمن لا في أحكام الدنيا ولا في أحكام الآخرة كما قد سبق نقله، فمن الخطأ

=

له رسول الله ﷺ بأنه حريص على العلم والحديث، توفي سنة سبع وخمسين رضي الله عنه. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب٨٦٢-٨٦٤، أسد الغابة،٤٥٧/٣، الإصابة في تمييز الصحابة١٩٩/٧-٢٠٧.

(١)أخرجه: مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعًا، ٥٩/١-٦٠.

(٢)شرح صحيح مسلم للنووي،٣٥٠/١.

(٣)انظر: جامع العلوم والحكم، ٥٢٢/١، المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع، ٥٧٧.

(٤)نقله عنه ابن رجب في جامع العلوم والحكم، ٥٢٢/١، وانظر: شرح صحيح مسلم للنووي،٣٣٤/١.

(٥)انظر: مجموعة الفتاوى، ١٤/ ١٢١.

(٦)مجموعة الفتاوى، ٧/ ١٤٠.

(٧)انظر: ظاهرة الإرجاء، ٥٠٩.

البيّن استدلال الرازي بقوله ﷺ في الحديث: "من كان في قلبه مثقال ذرة " على أن من ترك الشهادة، أومن قدر على الشهادة فأخرها فمات، يكون امتناعه عن النطق بمترله امتناعه عن الصلاة، فيكون غير مخلد في النار.

فإن مثل هذا القول لا يعارض به الإجماع، وقياسه تارك الشهادتين على الممتنع عن الصلاة قياس فاسد من وجوه كثيرة؛ منها : أن الشهادة أعظم من الصلاة، إذ لا تصح الصلاة ولا غيرها بدونها، ومنها: أن الإجماع على تكفير الممتنع عن الصلاة ثابت عن الصحابة.[1]

وقد سبق إيراد رواية أنس[2] رضي الله عنه التي فيها : "يخرج من النار من قال لا إله إلا الله ، وفي قلبه وزن شعيرة من خير ... الحديث"، ورواية أبي هريرة رضي الله عنه التي فيها "يا أبا هريرة ..اذهب بنعلي هاتين فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنا بها قلبه فبشره بالجنة"" وظهر فيها بجلاء أن قول لا إله إلا الله – قيد لابد منه –.

إذا تبين هذا لم يبق في هذه الرواية حجة للرازي على ما زعمه من أن من صدق بقلبه ناجٍ عند الله، وإن لم يشهد بلسانه، وبقي الكلام على نجاة تارك العمل بالكلية.

فيقال: قد تقدم أن تارك العمل بالكلية كافر، ولا يرد على ذلك حديث: "فيخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قط"[3]، وحديث: " أدخلهم الله الجنة بغير عمل عملوه "[4]، لأمور:

الأول: إن"هذه اللفظة: " لم يعملوا خيرًا قط"، من الجنس الذي تقول العرب بنفي الاسم عن الشيء لنقصه عن الكمال و التمام، فمعنى هذه اللفظة على هذا الأصل لم يعملوا خيرًا قط على التمام والكمال، لا على ما أوجب عليه وأمر به، [5] وهذا التوجيه يشهد له حديث المسيء صلاته ، حين قال له النبي ﷺ: "ارجع فصل فإنك لم تصل"[6]، فنفى صلاته مع وقوعها، والمراد نفي صحة أدائها. [7]

الثاني: أن هناك حالات عارضة أو خاصة يكون فيها تارك جنس العمل غير مخلد في النار، وقد لا يدخلها أصلاً، وهذه الحالات لا تناقض الأصول الكلية والقواعد القطعية في الشرع ولا تعارضها، بل غايتها – أن تعلق الحكم

---

(١) انظر: الشريعة ٢/٦٤٤-٦٥٥، شرح أصول اعتقاد أهل السنة٤/٨٩٦-٩١٠.

(٢)أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد الأنصاري الخزرجي النجاري البصري، خادم رسول الله ﷺ، يكنى أبا حمزة، من المكثرين في الرواية عن رسول الله ﷺ، توفي سنة إحدى وتسعين، وكان عمره مائة سنة وثلاث سنين، وقيل غير ذلك. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب٥٣-٥٤، أسد الغابة،١/٢٩٤-٢٩٧، الإصابة في تمييز الصحابة١/٧١-٧٣.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، ١/١٧٠.

(٤) أخرجه البخاري، ص١٥٦٠، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى:﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ القيامة: ٢٢ – ٢٣، ومسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، ١/١٧١.

(٥)انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة٢/٧٣٢.

(٦) أخرجه البخاري، ص١٥٨، كتاب الأذان، باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة، ومسلم، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها، ١/٢٩٨.

(٧)انظر: ظاهرة الإرجاء، ٥١٣-٥١٥.

وتخصصه بوجه من وجوه التخصيص، وذلك خلاف ما فعلته المرجئة، حين عارضت ذلك بمثل قولهم: إن الذي أسلم ثم مات عقب ذلك قبل أن يعمل يسمي مؤمنًا؛ فلا يكون العمل ركنًا في الإيمان ولا جزءًا من ماهيته!!

فيقال: قد تقدم أن العمل ركن، لكنه قد يحتمل السقوط في الحالات العارضة، ولا يناقض سقوطه الأصل، فمن لم يتمكن من العمل لا يجب عليه العمل، لكن هذا لا يؤثر على أن العمل في ذاته ركن، ولو أنه عزم على ألا يعمل لكان مؤاخذًا وإن لم يتمكن من إدراك وقت وجوب العمل.

وأما قولهم: الركن لا يحتمل السقوط بحال، ففاسد، فإن القيام في الصلاة ركن، والعاجز عنه يصلي قاعدًا، دون أن يؤثر ذلك على كون القيام في ذاته ركنًا أو جزءًا من ماهية الصلاة. [١]

وبهذا يظهر أن تعليق الرازي اسم الإيمان وحكمه على مجرد المعرفة والتصديق مخالفة لأهل السنة والجماعة في الاسم والحكم جميعًا، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((ليس مجرد التصديق بالباطن هو الإيمان عند عامة المسلمين إلا من شذ من أتباع جهم...وأتباع جهم يخالفون في الاسم والحكم جميعًا)).[٢]

الوقفة الثانية: في أن المعرفة المجردة فطرية، والزعم أن بمجردها يستحق الثواب تأثر بالفلاسفة.

قد تقدم أن المعرفة بوجود الله تعالى أمرٌ مركوزٌ في الفطر، مولودٌ عليه البشر، فهو من لوازم خلقهم ضروري فيهم، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((من المعروف عند السلف والخلف أن جميع الجن والإنس معترفون بالخالق مقرون به، مع أن جمهور الخلق لا يعرفون النظر الذي يذكره هؤلاء، فعلم أن أصل الإقرار بالصانع والاعتراف به مستقر في قلوب جميع الإنس والجن، وأنه من لوازم خلقهم ضروري فيهم...من لوازم خلقهم))[٣].

ويقول:((الإقرار بالصانع فطري ضروري بديهي؛ لا يجب أن يتوقف على النظر والاستدلال)).[٤]

وإذا كان كذلك فإن الخلق لم يُثابوا على مجرد المعرفة، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((إنه لما خلقهم على معرفة....لم يثابوا على ذلك أعني: معرفة الربوبية)).[٥]

وتعليق الثواب على مجرد المعرفة تأثر بالفلاسفة، يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-: ((قول جهم ومن وافقه: إن الإيمان مجرد العلم والتصديق، وهو بذلك وحده يستحق الثواب والسعادة، يشبه قول من قال من الفلاسفة المشائين وأتباعهم: إن سعادة الإنسان في مجرد أن يعلم الوجود على ما هو عليه[٦]،....**وليس صلاح الإنسان في مجرد أن يعلم**

---

(١)انظر: ظاهرة الإرجاء٥١٦، ٤٣٣، وانظر منه:حاشية(١)،(٢)، صفحة٤٣٣.

(٢) مجموعة الفتاوى٧/٥٥٠.

(٣)درء التعارض٨/٤٨٢.

(٤)تلبيس الجهمية،٢/٤٧٣ ، ط.قرطبة.

(٥)درء التعارض٨/٤٩٧.

(٦)انظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا٤/٣٢، النجاة في المنطق والإلهيات لابن سينا٢/١٥٢.

الحق، دون ألا يحبه ويريده ويتبعه. كما أنه ليس سعادته في أن يكون عالما بالله، مقرًا بما يستحقه، دون أن يكون محبًا لله، عابدًا لله، مطيعًا لله))[1].

ويقول: ((**فليُعْلَم أنه كما أن العلم بالله مقصود، فمحبة الله-أيضًا-مقصودة، فلا يكفي النفس مجرد أن تعرف الله دون أن تحبه وتعبده**، ...وقد قال تعالى:﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ الذاريات: ٥٦، والعبادة تتضمن كمال المحبة له وكمال الذل له، فلو قدر أن الإنسان عَلِم كلَّ عِلْم، و لم يكن مُحِبًا لله عابدًا له، كان شقيًا معذبًا، و لم يكن سعيدًا في الآخرة، ولا ناجيًا من عذاب الله. والله تعالى أرسل جميع الرسل يدعون إلى عبادة الله وحده لا شريك له، وعبادته تتضمن محبته و تعظيمه ومعرفته))[2]، ((فلا بد من عِلم و لا بد من عمل، وأن يكون كلاهما موافقًا لما جاء به الرسول، فيجب العلم والعمل والاعتصام بالكتاب والسنة، **ولهذا قال من قال من السلف: الدين قولٌ وعملٌ وموافقة السنة. ولفظ بعضهم: لا ينفع قولٌ إلا بعمل، ولا ينفع قولٌ وعملٌ إلا بمتابعة السنة**[3] ، وقد قال تعالى:﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾فاطر: ١٠، ولهذا كان مذهب الصحابة وجماهير السلف من التابعين لهم بإحسان وعلماء المسلمين أن الإيمان قولٌ وعمل، أي: قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح))[4].

إذا تقرر ذلك فإن تعليق الثواب والنجاة على مجرد معرفة الصانع، وعدم الاعتداد بعبادته، وما يجب على المرء علمه وعمله، والتهوين من ذلك والزعم بأن الإنسان قد يكون من أهل النجاة وإن لم يتعلم شيئًا من الفقه أصلاً البتة، أمر باطل.

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-: ((إنه يجب على كل مكلف أن يعلم ما أمر الله به، فيعلم ما أمر بالإيمان به، وما أمر بعلمه؛ بحيث لو كان له ما تجب فيه الزكاة؛ لوجب عليه تعلم علم الزكاة، ولو كان له ما يحج به؛ لوجب عليه تعلم علم الحج، وكذلك أمثال ذلك. ويجب على عموم الأمة علم جميع ما جاء به الرسول ﷺ، بحيث لا يضيع من العلم الذي بلغه النبي ﷺ أمته شيء، وهو ما دلّ عليه الكتاب والسنة، لكن القدر الزائد على ما يحتاج إليه المعين فرض على الكفاية؛ إذا قامت به طائفة سقط عن الباقين)).[5]

بل إن العقائد قد يكتفى فيها بالجمل بخلاف الشرائع المأمور بها؛ فإنه لا يكتفى فيها بالجمل؛ بل لا بد من تفصيلها علمًا وعملاً. يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((اعتقاد وجوب.. الواجبات على التعيين من الإيمان لا يكفي فيها الاعتقاد العام؛ كما في الخبريات من أحوال الجنة والنار، والفرق بينهما: **أن الأفعال المأمور بها المطلوب فيها الفعل لا يكفي فيها الاعتقاد العام، بل لا بد من اعتقاد خاص؛ بخلاف الأمور الخبرية؛ فإن الإيمان المجمل بما جاء به الرسول**

---

(١)مجموعة الفتاوى٥٨٦/٧.

(٢)الرد على الشاذلي٢٠٥.

(٣)انظر:الشريعة للآجري٦٣٨/٢-٦٣٩، أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة٦٤/١.

(٤)الرد على الشاذلي٢٠٨-٢٠٩، وانظر: ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، د.سفر الحوالي،٢٦٨-٢٦٩.

(٥) مجموعة الفتاوى٣٢٨/٣-٣٢٩.

من صفات الرب وأمر المعاد يكفي فيه ما لم ينقض الجملة بالتفصيل، ولهذا اكتفوا في هذه العقائد بالجمل .. بخلاف الشرائع المأمور بها؛ فإنه لا يكتفي فيها بالجمل؛ بل لا بد من تفصيلها علمًا وعملاً)).(١)

الوقفة الثالثة: في نقد احتجاج الرازي بالآيات على وجوب النظر.

لما تقرر عند الرازي أن معرفة الله نظرية، وأنه لا سبيل لتحصيلها إلا بالنظر والاستدلال العقلي، أوجب النظر على كل أحد، وحكم على تاركه بالتقليد، مستدلاً على ذلك بجملة من الآيات.

فيقال: إن هذه الآيات لا حجة فيها، لأمور:

أولاً: أن من لم يشترط النظر في الأدلة لم ينكر أصل النظر، وإنما:

١- أنكر النظر في طرق المتكلمين التي ابتدعوها وحرروها؛ لما تشتمل عليه تلك الأدلة من الباطل.

٢- أنكر عليهم إيجاب النظر على كل احد حتى من سلمت فطرته.

٣- أنكر عليهم توقف الإيمان بالله على وجود النظر في تلك الطرق الكلامية.

ثانيًا: أنه لا يلزم من كون الشارع قد رغب في النظر وحث على التفكير؛ جعله شرطًا في الإيمان، وقصر طريق معرفة الله وسائر العقائد عليه.

ثالثًا: القول بأن ترك النظر تقليد محرم، والتقليد لا يفيد العلم، **قول فاسد**؛ وهذا القول إنما يتأتى في حق من قلّد غير الرسول، وأما من قلّد الرسول فيما أخبر به عن ربه؛ فقد حصل العلم، ولا يُسمى مقلدًا، بل يُسمى متبعًا.(٢)

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-: ((التقليد المحرم بالنص والإجماع: أن يعارض قول الله ورسوله بما يخالف ذلك كائنًا من كان المخالف لذلك)).(٣)

ويقول: ((إن علماء المسلمين يعلمون بالاضطرار أن الرسول لم يدع الخلق بهذا النظر، ولا بهذا الدليل؛ لا عامة الخلق ولا خاصتهم، فامتنع أن يكون هذا شرطًا في الإيمان والعلم، وقد شهد القرآن والرسول لمن شهد له من الصحابة وغيرهم بالعلم، وأنهم عالمون بصدق الرسول، وبما جاء به، وعالمون بالله؛ وبأنه لا إله إلا الله، ولم يكن الموجب لعلمهم هذا الدليل المعين؛ كما قال تعالى: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٦﴾ ﴾ سبأ: ٦، وقال: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾آل عمران: ١٨ ، وقال: ﴿ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ ﴾ الرعد: ١٩، وقد وصف باليقين والهدى والبصيرة في غير موضع؛ كقوله: ﴿ وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ ﴾ البقرة: ٤، وقوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾البقرة: ٥، وقوله: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾ يوسف: ١٠٨، وأمثال ذلك، فتبين أن النظر والاستدلال الذي أوجبه هؤلاء، **وجعلوه أصل الدين ليس مما أوجبه الله**

(١) مجموعة الفتاوى٢٠/٩٩.

(٢) انظر: أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة١/١١٢-١١٤.

(٣) مجموعة الفتاوى١٩/٢٦٢.

ورسوله)).[1]((والمقصود أن هذه الطريق الكلامية التي ابتدعتها الجهمية والمعتزلة، وأنكرها سلف الأمة وأئمتها صارت عند كثير من النظار المتأخرين هي دين الإسلام، بل يعتقدون أن من خالفها فقد خالف دين الإسلام، مع أنه لم ينطق بما فيها من الحكم والدليل لا آية من كتاب الله، ولا خبر عن رسول الله ﷺ، ولا أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان؛ فكيف يكون دين الإسلام، بل أصل أصول دين الإسلام؛ مما لم يدل عليه لا كتاب ولا سنة ولا قول أحد من السلف؟!)). [2]

ولله در ابن حجر -رحمه الله- حين قال:((والعجب أن من اشترط ذلك-يعني النظر- من أهل الكلام ينكرون التقليد، وهم أوّلُ داع إليه، حتى استقر في الأذهان أن من أنكر قاعدة من القواعد التي أصلوها فهو مبتدع، ولو لم يفهمها و لم يعرف مأخذها، وهذا هو محض التقليد، فآل أمرهم إلى تكفير من قلد الرسول عليه الصلاة والسلام في معرفة الله تعالى، والقول بإيمان من قلدهم، وكفى بهذا ضلالاً!!)).[3]

وبهذا يتبين أن المتكلمين هم أحق بالوصف بالتقليد، فقد وقعوا في التقليد الذي ذمه الله تعالى من وجهين:

الأول: أنهم أعرضوا عن كتاب الله ورسوله واعتمدوا على أهوائهم وأرائهم الفاسدة.

الثاني: أنهم قلدوا شيوخهم وأكابرهم فيما زعموه من النظر والاستدلال، فحقيقة الأمر إذًا أنهم هم الذين وقعوا في التقليد الذي حرمه الله تعالى ورسوله، وأما من رجع إلى الكتاب والسنة فقد أخذ العلم من معينه الصافي وأصاب عين الدليل.[4]

وقد فصّل السمعاني-رحمه الله- وأجاد في نقد قول المتكلمين بإيجاب النظر، وتسمية تاركه مقلدًا؛ فقال:

((وأما لفظ التقليد فلا نعرفه جاء في شيء من الأحاديث وأقوال السلف فيما يرجع إلى الدين، وإنما ورد الكتاب والسنة بالاتباع.

وقد قالوا: إن التقليد قبول قول الغير من غير حجة، وأهل السنة إنما اتبعوا قول رسول الله ﷺ، وقوله نفس الحجة، فكيف يكون هذا قبول قول الغير من غير حجة؟!

فإن المسلمين قد قامت لهم الدلائل السمعية على نبوة رسول الله ﷺ؛ لما نقل إلينا أهل الإتقان والثقات من الرواة -ما لا يعد كثرة- من المعجزات والبراهين والدلالات التي ظهرت عليها، وقد نقلها أصحاب الحديث في كتبهم ودونوها، وليس المقصود من ذكرها في هذا الموضع بيانها بتفاصيلها، وإنما قصدنا بيان طريق أهل السنة.

فلما صحت عندهم نبوته، ووجدوا صدقه في قلوبهم؛ وجب عليهم تصديقه فيما أنبأهم من الغيوب، ودعاهم إليه من وحدانية الله ﷻ وإثبات صفاته وسائر شرائط الإسلام.

---

(١) النبوات١/٢٥٥-٢٥٦.

(٢)منهاج السنة النبوية ١/٣١٥-٣١٦.

(٣) فتح الباري ١٣/٤٤٦.

(٤) انظر: الماتريدية دراسة وتقويمًا، ٤٨٤.

وعلى أننا لا ننكر النظر قدر ما ورد به الكتاب والسنة؛ لينال المؤمن بذلك زيادة اليقين وثلج الصدر وسكون القلب، وإنما أنكرنا طريقة أهل الكلام فيما أسسوا؛ فإنهم قالوا: أول ما يجب على الإنسان النظر المؤدي إلى معرفة الباري ﷻ.

وهذا قول مخترع لم يسبقهم إليه أحد من السلف وأئمة الدين، ولو أنك تدبرت جميع أقوالهم وكتبهم لم تجد هذا في شيء منها، لا منقولاً من النبي ﷺ ولا من الصحابة، وكذلك من التابعين بعدهم.

وكيف يجوز أن يخفى عليهم أول الفرائض وهم صدر هذه الأمة والسفراء بيننا وبين رسول الله ﷺ؟!

ولئن جاز أن يخفى الفرض الأوّل على الصحابة والتابعين حتى لم يبينوه لأحد من هذه الأمة مع شدة اهتمامهم بأمر الدين، وكمال عنايتهم؛ حتى استخرجه هؤلاء بلطيف فطنتهم وزعمهم؛ فلعله خفي عليهم فرائض أخر!!

ولئن كان هذا جائزًا؛ فلقد ذهب الدين واندرس؛ لأنا إنما نبني أقوالنا على أقوالهم، فإذا ذهب الأصل فكيف يمكن البناء عليه؟!

نعوذ بالله من قول يؤدي إلى هذه المقالة الفاحشة القبيحة، التي تؤدي إلى الانسلاخ من الدين، وتضليل الأئمة الماضين.

هذا وقد تواترت الأخبار أن النبي ﷺ كان يدعو الكفار إلى الإسلام والشهادتين: قال ﷺ لمعاذ رضي الله عنه حين بعثه إلى اليمن:" ادعهم إلى شهادة ألا إله إلا الله"، وقال أيضًا: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله".

وقال أيضًا:" إذا نازلتم أهل حصن أو مدينة فادعوهم إلى شهادة ألا إله إلا الله"،[1] ومثل هذا كثير.

---

(١) لم أجد حديثًا بهذا اللفظ؛ على أنه قد وردت أحاديث كثيرة في وصية الرسول ﷺ لأمراء جيشه بدعوة الكفار أولاً إلى الإسلام، ومن ذلك ما أخرجه مسلم؛ عن بريدة رضي الله عنه قال:"كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميرًا على جيش أو سرية، أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرًا، ثم قال:" اغزوا باسم الله في سبيل الله. قاتلوا من كفر بالله. اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدًا. وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال؛ فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم. ثم **ادعهم إلى الإسلام،** فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم. ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين؛ فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين. فإن هم أبوا فسلهم الجزية؛ فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم. فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم. وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه، فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك؛ فإنكم أن تخفروا ذممكم وذمم أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله. وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك؛ فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا". مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث، ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها، ٣/١٣٥٧-١٣٥٨.

ولم يرو أنه دعاهم إلى النظر والاستدلال، وإنما يكون حكم الكافر في الشرع أن يدعى إلى الإسلام، فإن أبى وسأل النظرة والإمهال لا يجاب إلى ذلك، ولكنه إما أن يُسلم أو يُعطي الجزية أو يُقتل، وفي المرتد إما أن يُسلم أو يُقتل، وفي مشركي العرب على ما عرف.

وإذا جعلنا الأمر على ما قاله أهل الكلام لم يكن الأمر على هذا الوجه، ولكن ينبغي أن يقال له –أعني الكافر–: عليك النظر والاستدلال لتعرف الصانع بهذا الطريق، ثم تعرف الصفات بدلائلها وطرقها، ثم مسائل كثيرة إلى أن يصل الأمر إلى النبوات!!

ولا يجوز على طريقهم الإقدام على هذا الكافر بالقتل والسبي إلا بعد أن يذكر له هذا ويمهل؛ لأن النظر والاستدلال لا يكون إلا بمهلة، خصوصًا إذا طلب الكافر ذلك، وربما لا يتفق النظر والاستدلال في مدة يسيرة فيحتاج إلى إمهال الكفار مدة طويلة تأتي على سنين؛ ليتمكنوا من النظر على التمام والكمال، وهو خلاف إجماع المسلمين!!

وقد حكي عن أبي العباس بن سريج[1] أنه قال: لو أن رجلاً جاءنا، وقال: إن الأديان كثيرة فخلوني أنظر في الأديان؛ فما وجدت الحق فيه قبلته، وما لم أجد فيه تركته؛ لم نخله، وكلفناه الإجابة إلى الإسلام، وإلا أوجبنا عليه القتل.

وقد جعل أهل الكلام من تخلف ناظرًا فيه وفي غيره من الأديان مقيمًا على الطاعة، مؤتمرًا بأمره، محمودًا في فعله، وهذا جهل عظيم في الإسلام، وينبغي على قولهم إذا مات في مدة النظر والمهلة قبل قبول الإسلام أنه مات مطيعًا لله، مقيمًا على أمره، لابد من إدخاله الجنة كما يدخل المسلمون!!

وقد جعلوا غير المسلم مطيعًا لله، مؤتمرًا بأمره في باب الدين، وأوجبوا إدخاله الجنة، وقد قال تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ آل عمران: ٨٥ ، ...

ومن قبيح ما يلزمهم في اعتقادهم: أنا إذا بنينا الحق على ما قالوا، وأوجبنا طلب الدين بالطريق الذي ذكروه؛ وجب من ذلك تكفير العوام بأجمعهم؛ لأنهم لا يعرفون إلا الاتباع المجرد.

ولو عُرض عليهم طريق المتكلمين في معرفة الله تعالى ما فهمه أكثرهم، فضلاً من أن يصير فيه صاحب استدلال وحجاج ونظر.

وإنما غاية توحيدهم التزام ما وجدوا عليه سلفهم وأئمتهم في عقائد الدين، والعض عليها بالنواجذ، والمواظبة على وظائف العبادات، وملازمة الأذكار بقلوب سليمة طاهرة عن الشبهات والشكوك، تراهم لا يحيدون عما اعتقدوه وإن قطعوا إربًا إربًا، فهنيئًا لهم هذا اليقين، وطوبى لهم هذه السلامة، فإذا كفروا هؤلاء الناس وهم السواد الأعظم

---

(١)أبو العباس: أحمد بن عمر بن سريج البغدادي الشافعي، من أهل بغداد مولدًا ووفاة، ولد سنة٢٤٩هـ، وتوفي سنة٣٠٦هـ، كان فقيه الشافعية في عصره، وكان يلقب بالباز الأشهب، له نحو ٤٠٠ مصنف، منها: الأقسام والخصال، الودائع لمنصوص الشرائع، من أقواله: "قلّ ما رأيت من المتفقهة من اشتغل بالكلام فأفلح، يفوته الفقه ولا يصل إلى معرفة الكلام". انظر: وفيات الأعيان١/٦٦-٦٧، سير أعلام النبلاء، ط.مؤسسة الرسالة، ١٤/٢٠١-٢٠٤، الأعلام للزركلي١/١٨٥.

وجمهور الأمة؛ فما هذا إلا طي بساط الإسلام، وهدم منار الدين وأركان الشريعة وأعلام الإسلام، وإلحاق هذه الدار -أعني دار الإسلام- بدار الكفر، وجعل أهليهما بمنزلة واحدة.

ومتى يوجد في الألوف من المسلمين على الشرط الذي يراعونه لتصحيح معرفة الله تعالى؟! أَوَلا يجد مسلم أَلَمَ هذه المقالة القبيحة الشنيعة في قلبه؟! بل لو تقطع حسرات من عظيم ما اخترعوه في الدين وموهوه على الناس كان جديرًا بذلك.

وإن قالوا: إنا لا نكفر العوام؛ فقد ناقضوا أصولهم حين أثبتوا حقيقة المعرفة والإيمان بغير طريقها على أصولهم.

وأظن أن من قال عنهم ذلك؛ فإنما هو سلوك طريق التقية، ورد تشنيع الناس عليهم، وإلا فاعتقادهم وطريقتهم في أصولهم ما ذكرنا)). [1]

وقد صدق السمعاني -رحمه الله- فقد اخترع الرازي في الدين، فأخرج من اسم الكفر من خلا قلبه عن جميع الاعتقادات وكان في مهلة النظر!!

الوقفة الرابعة: في نقد موقف الرازي من إيمان المقلد.

البحث في هذه المسألة كان نتيجة لإيجاب الرازي النظر والاستدلال على كل مكلف، فإنه لما جعل النظر العقلي أوّل الواجبات وأصل العلم اختلف موقفه في حكم من آمن و لم ينظر ويستدل[2] على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يصح إيمانه، ويكون كافرًا.

الثاني: أنه يكون مقلدًا لا علم له بدينه، لكنه ينفعه هذا التقليد ويصير به مؤمنًا.

الثالث: ذكر أن في مسألة إيمان المقلد خلافٌ مشهور، من غير أن يتعرض لترجيح مذهبي ولا تصحيح اختياري!

وهذه الأقوال باطلة؛ لأنها قد بنيت على أصل باطل؛ وهو أن النظر والاستدلال أصل العلم والإيمان، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((والمقصود هنا: أن هؤلاء جعلوا هذا أصل دينهم وإيمانهم، وجعلوا النظر في هذا الدليل هو النظر الواجب على كل مكلف، وأنه من لم ينظر في هذا الدليل؛ فإما أنه لا يصح إيمانه فيكون كافرًا على قول طائفة منهم، وإما أن يكون عاصيًا على قول آخرين، وإما أن يكون مقلدًا لا علم له بدينه، لكنه ينفعه هذا التقليد، ويصير به مؤمنًا غير عاص.

والأقوال الثلاثة باطلة؛ لأنها مفرعة على أصل باطل، وهو أن النظر الذي هو أصل الدين والإيمان، هو هذا النظر في هذا الدليل؛ فإن علماء المسلمين يعلمون بالاضطرار أن الرسول لم يدع الخلق بهذا النظر، ولا بهذا

---

(١)فصول من كتاب الانتصار لأصحاب الحديث، للسمعاني، ٩٦-١٠٩.

(٢)انظر: الماتريدية دراسة وتقويمًا،٤٨٠.

الدليل، لا عامة الخلق، ولا خاصتهم، فامتنع أن يكون هذا شرطًا في الإيمان والعلم)).[1]

والحق أن كل من اعتقد بقلبه اعتقادًا لا يشك فيه، و قال بلسانه لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإن كل ما جاء به حق، وبرئ من كل دين سوى دين محمد ﷺ ، وانقاد وأطاع، فإنه مسلم مؤمن، ليس عليه غير ذلك.[2]

ثم إن جعل الإيمان والكفر متعلقًا بأمر عقلي لا أصل له عن سلف الأمة وأئمتها؛ إذ الإيمان والكفر هما من الأحكام التي ثبتت بالرسالة؛ فبالأدلة الشرعية يميز بين المؤمن والكافر؛ لا بالأدلة العقلية.

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((الكفر حكم شرعي، وإنما يثبت بالأدلة الشرعية، ومن أنكر شيئًا لم يدل عليه الشرع بل علم بمجرد العقل، لم يكن كافرًا؛ وإنما الكافر من أنكر ما جاء به الرسول)).[3]

ويقول:((الكفر والفسق أحكام شرعية، ليس ذلك من الأحكام التي يستقل بها العقل، فالكافر من جعله الله ورسوله كافرًا، والفاسق من جعله الله ورسوله فاسقًا، كما أن المؤمن والمسلم من جعله الله ورسوله مؤمنًا ومسلمًا...فكون الرجل مؤمنًا وكافرًا وعدلاً وفاسقًا هو من المسائل الشرعية لا من المسائل العقلية، فكيف يكون من خالف ما جاء به الرسول ليس كافرًا، ومن خالف ما ادعى غيره أنه معلوم بعقله كافرًا؟!)).[4]

على أن ربط الرازي الحكم الشرعي-الإيمان والكفر-بأمر عقلي_وهو النظر والاستدلال العقلي يناقض ما قرره من أن مسائل الأسماء والأحكام مسائل سمعية محضة لا مجال للعقل فيها، وأن الكفر والإيمان أحكام شرعية!!

---

(١)النبوات١/٢٥٥.

(٢)انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل٤/٣٥.

(٣) مجموعة الفتاوى١٧/٧٨.

(٤)منهاج السنة٥/٩٢-٩٣.

المبحث الرابع:

موقف الرازي من مسألة إطلاق القول بخلق الإيمان أو نفيه -عرض ونقد-

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الرازي من مسألة إطلاق القول بخلق الإيمان أو نفيه.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من مسألة إطلاق القول بخلق الإيمان أو نفيه على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

المطلب الأول: موقف الرازي من مسألة إطلاق القول بخلق الإيمان أو نفيه.

لما انتهى الكلام على الإيمان، وما يتعلق به، وما يترتب عليه من الزيادة والنقصان، أختم الكلام بذكر موقف ابن الخطيب من هذه المسألة.

أطلق الرازي القول بخلق الإيمان؛ فقال:(الإيمان مخلوق لله تعالى)[1] وقال:(أشرف المخلوقات هو الإيمان).[2] ويقول: (الإيمان أشرف الـــمُحْدثات).[3]

ويقول في تفسيره لقوله تعالى:﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾المائدة: ٣،(واعلم أن هذه الآية ..دالة على أن **خالق الإيمان هو الله تعالى،** وذلك لأنا نقول: الدين الذي هو الإسلام نعمة، وكل نعمة فمن الله، فيلزم أن يكون دين الإسلام من الله[4]، إنما قلنا: إن الإسلام نعمة؛ لوجهين: الأول: الكلمة المشهورة علـــى لسان الأمة، وهي قولهم: الحمد لله على نعمة الإسلام، والوجه الثاني: أنه تعالى قال في هذه الآيـــة:﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ المائدة: ٣، ذكر لفظ النعمة مبهمة، والظاهر أن المراد بهذه النعمة ما تقدم ذكره وهو الدين)[5].

ويقول: (الإيمان نعمة، وكل نعمة فهي من الله تعالى؛ لقوله ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾النحل: ٥٣؛ ينتج: أن الإيمان من الله، وإنما قلنا: إن الإيمان نعمة؛ لأن المسلمين مطبقون على قولهم: الحمد لله على نعمة الإيمان، وأيضًا فالنعمة عبارة عن كل ما يكون منتفعًا به، وأعظم الأشياء في النفع هو الإيمان، فثبت أن الإيمان نعمة، وإذا ثبت هذا فنقول: وكل نعمة فهي من الله تعالى؛ لقوله تعالى:﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾النحل: ٥٣)[6]، (وإنما يصدق القول بأن هذه النعمة مـــن الله تعالى، إذا كان **ابتداء حدوثها من الله**)[7].

---

(١)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٢ ص١٨٠).

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج١ ص٢٢٦).

(٣)التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ ص١٨١).

(٤) يظهر من النص أن الإسلام والإيمان عنده مترادفان!

(٥)التفسير الكبير (مج٤ ج١١ ص١٣٩-١٤٠).وانظر: التفسير الكبير (مـــج١ ج١ ص٢٦٠)، (مـــج٢ ج٦ ص٢٠٥)، (مـــج٣ ج٧ ص١٨)، (مج٣ ج٨ ص٨)، (مج٥ ج١٣ ص١٥٣)، (مج٦ ج١٧ ص١٦٨).

(٦)التفسير الكبير (مج٧ ج٢٠ ص٥٠)، وانظر:المطالب العالية٩/١٧٥-١٧٦، القضاء والقدر للرازي١٥٠.

(٧) المطالب العالية٩/١٧٦، القضاء والقدر للرازي١٥٠.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من مسألة إطلاق القول بخلق الإيمان أو نفيه على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

فيقال:الكلام على هذه المسألة من وجوه:

الوجه الأول: في بيان أن إطلاق القول بخلق الإيمان أو نفيه بدعة:

القول في الإيمان مخلوق أو غير مخلوق بدعة لم يقله أهل العلم قبلنا؛[١] فإن الإيمان لفظ مشترك، فيه صفات الله وكلامه، وفيه فعل العبد. وصفات الله تعالى وكلامه غير مخلوق، وفعل العبد مخلوق.[٢] ولذا فإن المنصوص الصريح عن الإمام أحمد، وأعيان أصحابه: منع القول بأن الإيمان مخلوق، وتبديع من قال بأنه غير مخلوق[٣]؛ فقد روي عن الإمام أحمد-رَحِمَهُ اللهُ-أنه سئل عن ذلك؛ فقال: ((من قال: مخلوق، فهو جهمي، ومن قال: إنه غير مخلوق، فقد ابتدع، وأنه يُهجر حتى يَرجع))[٤].

وقال أبو إسحاق بن شاقلا[٥]-رَحِمَهُ اللهُ-: ((فلا جائز أن يقال: إنه مخلوق؛ لأن...الصلاة من الإيمان، وفيها القرآن، فيكون قائل ذلك كافرًا، ولا جائز أن يقال: إنه غير مخلوق؛ لأن رسول الله ﷺ قال:"وأدناه إماطة الأذى عن الطريق"، ومن قال: إماطة الأذى عن الطريق غير مخلوقة؛ فقد زعم أن أفعال العباد غير مخلوقة...فلا جائز أن يقال: مخلوق، ولا غير مخلوق؛ ولأنه لم يقله أهل العلم قبلنا)).[٦]

---

(١) انظر: الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية،٤٥١، مجموعة الفتاوى٥/٧٨.

(٢)انظر: تعليق محقق كتاب الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة، حاشية(٢)ص٦٦، الإمام محمد بن نصر المروزي وجهوده في بيان عقيدة السلف والدفاع عنها١٢٩، آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية، لمحمد الشايع٦٧٤.

(٣) انظر في ذلك: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الثالث-٢/٢٩٧-٣٠٠، المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين، للقاضي أبو يعلى٨٥-٨٨، القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان٤٥٩-٤٦١، طبقات الحنابلة، تحقيق العثيمين٣/٣١٩، ابن الحنبلي وكتابه الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة٢/٦٣٥-٦٤٠، تاريخ الإسلام للذهبي ٥/١٠٣٣، ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ٣/٥٥، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، للسفاريني الحنبلي١/٤٤٦، شرح العقيدة السفارينية، لابن مانع ١٩٨-٢٠٠،المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة ١/٢٥٧-٢٦٠.

(٤)طبقات الحنابلة، تحقيق العثيمين٣/٣١٩، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة١/٢٥٨.

(٥)إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا، أبو إسحاق البغدادي البزار، شيخ الحنابلة وفقيههم.كان إمامًا في الأصول والفروع، وكان رجلاً جليل القدر، حسن الهيئة، كثير الرواية، حسن الكلام في الفقه، غير أنه لم يطل له العمر. مات في رجب سنة تسع وستين وثلاث مئة، وله أربع وخمسون سنة. انظر: تاريخ بغداد٦/٥٠٧ ،طبقات الحنابلة بتحقيق العثيمين ٣/٢٢٧-٢٤٦، تاريخ الإسلام للذهبي٨/٣٠٠، الوافي بالوفيات٥/٢٠٥.

(٦) المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين، للقاضي أبو يعلى، ٨٧، وانظر: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد١/٢٥٩.

وقال القاضي أبو يعلى-رحمه الله-: ((واعلم أنه لا يجوز إطلاق القول في الإيمان أنه مخلوق أو غير مخلوق؛ لأن من قال مطلقًا إنه مخلوق؛ أوهم أن كلام الله وأسماءه وصفاته مخلوقة، ومن قال إنه غير مخلوق؛ أوهم أن أفعال العباد قديمة غير مخلوقة))[1]. ولهذا عد الذهبيّ[2]-رحمه الله- القول في خلق الإيمان وعدمه((من مسائل الفضول، والسكوت أولى))؛[3] بل((الخوض في ذلك لا يجوز))[4].

وقد قرر ذلك المعنى شيخ الإسلام -رحمه الله-حيث قال: ((فإن السلف والأئمة - الإمام أحمد وغيره - لم يقل أحد منهم .. إن الإيمان قديم ولا أنه غير مخلوق...ولكن منعوا من إطلاق القول بأن الإيمان مخلوق؛ ... لما يدخل في ذلك من صفات الله تعالى))[5] وقال: ((منع أحمد أن يقال: الإيمان مخلوق، وقال: لا إله إلا الله من القرآن)).[6]

ولما كان كلا الإطلاقان -إطلاق القول بخلق الإيمان أو نفيه- يحتمل حقًا وباطلاً- كان لابد من أن يستفصل القائل عن مراده؛ وذلك جريًا على قاعدة الاستفصال عن مراد الإطلاقات التي لم ترد في الكتاب أو السنة لا بنفي ولا إثبات.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:((الواجب أن نثبت ما أثبته الكتاب والسنة، وننفي ما نفى الكتاب والسنة، واللفظ المجمل الذي **لم يرد في الكتاب والسنة لا يُطلق في النفيّ والإثبات حتى يتبين المراد به،** كما إذا قال القائل: الرب متحيز أو غير متحيز، أو هو في جهة أو ليس في جهة؟! قيل: هذه الألفاظ مجملة لم يرد بها الكتاب والسنة لا نفيًا ولا إثباتًا، و لم ينطق أحدٌ من الصحابة والتابعين لهم بإحسان بإثباتها ولا نفيها...وكذلك...إذا قال : الإيمان مَخْلُوقٌ أو غَيْرُ مَخْلُوق ؟ قيل له: ما تريد " بالإيمان " ؟ أتريد به شيئًا من صفات الله وكلامه، كقوله:﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ الصافات: ٣٥[7] و" إِيمَانُهُ " الذي دلّ عليه اسمه الْمُؤْمِنُ، فهو غَيْرُ مَخْلُوقٍ. أو تريد شيئًا من أفعال العباد

---

(١) القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان، ٤٥٩، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة١/٢٥٨.

(٢)هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز، أبو عبد الله الذهبي الشافعي، شمس الدين، الحافظ الهمام، مفيد الشام، ومؤرخ الإسلام، ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة، كان آية في نقد الرجال، عمدة في الجرح والتعديل، إمامًا في القراءات، له دربة بمذاهب الأئمة وأربابا المقالات، قائمًا بين الخلف بنشر السنة ومذهب السلف، له مصنفات كثيرة منها: تاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء، وميزان الاعتدال في نقد الرجال، وكان قد أضر قبل موته بأربع سنين أو أكثر بماء نزل في عينيه و لم يزل بصره ينقص قليلاً قليلاً إلى أن تكامل عدمه، توفي في ثالث ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبع مئة، بدمشق. انظر: أعيان العصر وأعوان النصر /٢٨٨-٢٩٦، غاية النهاية في طبقات القرآء ٢/٦٥، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٣/٣٣٦-٣٣٨.

(٣)سير أعلام النبلاء،٩/٢٠٤.

(٤)سير أعلام النبلاء،١٠/٥١.

(٥) مجموعة الفتاوى٨/٤٢٢-٤٢٣.

(٦)مجموعة الفتاوى١٢/٧٧-٧٨.

(٧)وقد وردت﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ الصافات: ٣٥، -هكذا- في موضعين من القرآن، وأول موضع هو الموضع المثبت، والثاني في سورة محمد؛ آية ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۗ ﴾ محمد: ١٩.

وصفاهم، فالعباد كلهم مَخْلُوقُونَ، وجميع أفعالهم وصفاهم مَخْلُوقَةٌ، ولا يكون للعبد الْمُحْدَثِ الْمَخْلُوقِ صفة قديمة غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، ولا يقول هذا من يتصور ما يقول! فإذا حصل الاستفسار، والتفصيل ظهر الهدى، وبان السبيل))[1] .

الوجه الثاني: في بيان مخالفة الرازي للسلف في أصول هذه المسألة:

خالف الرازي السلف في تقريره لهذه المسألة، ذلك أن مبنى هذه المسألة على أصلين:

أحدهما: « أن أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ »[2] كما نص على ذلك الأئمة أحمد وغيره من أئمة أهل السنة والجماعة[3].

وعلاقة ذلك بالإيمان واضحة جلية حيث أن الإيمان قول وعمل؛ قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، ولا شك أن ذلك صفة من صفات المكلف يقوم به ويصدر عنه، وما يقوم بالمكلف ويصدر عنه فهو مخلوق؛[4] **لكن الرازي وإن أقر بخلق الأعمال إلا أنه لا يدخل أفعال العباد ضمن الإيمان أصلاً، فالأفعال عنده خارجة عن مسمى الإيمان.**

ومن هنا يقول العلامة محمد السفاريني الحنبلي[5]-رحمه الله- :((فكل من أدخل الأعمال في الإيمان فلا يسوغ له إطلاق اسم الحدوث ولا القدم على الإيمان؛ بل لا بد من هذا التفصيل، وأما من لم يدخل الأعمال فيه كالأشاعرة، فيقولون الإيمان عندهم مخلوق، وهذا لا يتمشى على أصولنا))[6] .

والأصل الثاني: «مسألة تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ وَقِرَاءَتُهُ وَاللَّفْظُ بِهِ » هل يقال: إنه مخلوق أو غير مخلوق؟[7]

---

(١) مجموعة الفتاوى٧/٦٦٣-٦٦٤، وانظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام٢٦٢-٢٦٤.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى١٢/٤٣١-٤٣٢، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام٢٦٠.

(٣) انظر: السنة للخلال٣/٥٤٤-٥٤٩،المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد ١/١٤٧-١٥٧،وقد حكى شيخ الإسلام إجماع السلف على ذلك فقال: ((" أفعال العباد " مخلوقة باتفاق سلف الأمة وأئمتها، كما نص على ذلك سائر أئمة الإسلام : الإمام أحمد ومن قبله وبعده)).مجموع الفتاوى٨/٤٠٦، وانظر: المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع٨٣١-٨٣٤.

(٤) انظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام، ٢٦٠-٢٦١.

(٥)محمد بن أحمد بن سالم السفاريني، النابلسي، شمس الدين، أبو العون، من كبار علماء الحنابلة المتأخرين ورؤسائهم،كان كثير التأليف، جيد التصنيف، ناصرًا للسنة، قامعًا للبدعة، قوّالاً بالحق، مقبلاً على شأنه، ملازمًا لنشر علوم الحديث، عالم بالحديث والأصول والأدب، ولد في سفارين (من قرى نابلس) سنة: أربع عشرة ومائة وألف، وتوفي فيها سنة: ثمان وثمانين ومائة وألف، له باع طويل في علم التاريخ، وحفظ لما وقع في الأزمان السالفة، من مصنفاته: البحور الزاخرة في علوم الآخرة، غذاء الألباب شرح منظومة الآداب،كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام، لوائح الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية المضية في عقد أهل الفرقة المرضية وغيرها، انظر: ثبت الإمام السفاريني الحنبلي٨-١٠، تاج العروس مادة (سفر)١٢/٤٧، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، ٤/٣١-٣٢، عجائب الآثار للجبرتي ١/٦٣٨-٦٤١، السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة٢/٨٣٩-٨٤٦ ، الرسالة المستطرفة ٩٨، الأعلام للزركلي ٦ / ١٤ .

(٦)لوامع الأنوار البهية، للسفاريني الحنبلي١/٤٤٦.

(٧) انظر: مجموعة الفتاوى١٢/٤٣١-٤٣٢، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام٢٦٠.

و المنصوص الصريح عن الإمام أحمد، وأعيان أصحابه، وسائر أئمة السنة والحديث أنهم لا يقولون مخلوقة ولا غير مخلوقة،[1] ولا يقولون: التِّلَاوَةُ هِيَ الْمَتْلُوُّ مُطْلَقًا وَلَا غَيْرُ الْمَتْلُوِّ مُطْلَقًا؛ وذلك أن "التِّلَاوَةَ وَالْقِرَاءَةَ " كاللفظ، قد يراد به:

- مصـــدر تَلَا يَتْلُو تِلَاوَةً، وَقَرَأَ يَقْرَأُ قِرَاءَةً، وَلَفَظَ يَلْفِظُ لَفْظًا. ومسمى المصدر: هو فعل العبد وحركاته. وهذا المراد باســـم التِّـــلَاوَةِ، وَالْقِرَاءَةِ، وَاللَّفْظِ مخلوق. وليس ذلك هو الْقَوْلُ الْمَسْمُوعُ: الذي هو الْمَتْلُوُّ.
- وقد يراد باللَّفْظِ الْمَلْفُوظُ، وَبالتِّـــلَاوَةِ الْمَتْلُوُّ، وَبالْقِرَاءَةِ الْمَقْرُوءُ. وهو الْقَوْلُ الْمَسْمُوعُ، وذلك هو الْمَتْلُوُّ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقُرْآنَ الْمَتْلُوَّ: الَّذِي يَتْلُوهُ الْعَبْدُ وَيَلْفِظُ بِهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ.
- وقد يراد بذلك مجموع الأمرين.

فلا يجوز إطلاق الخلق على الجميع، ولا نفي الخلق عن الجميع؛[2] لما في هذين الإطلاقين من افتئات وتجوز، وخشية أن يدخل القرآن ضمن المخلوق، أو أن تخرج أعمال العباد عن جملة المخلوقات.

والرازي مخالف للسلف في هذا الأصل؛ إذ خلاصة مذهبه في القرآن موافق لأقوال اللفظيـــة؛[3] الـــذين يقولون: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، وهؤلاء عدهم أئمة السنة من الجهمية[4]، ويظهر ذلك جليًا في قوله:(الموصـــوف بالإنزال والتنزيل..هو هذه الحروف، ولا نزاعَ في كونها مُحْدَثة مخلوقة، والله أعلم).[5] وقوله:(الكلام المسموع الذي هو مركب من الحروف والأصوات ..نحن نقول بكونه محدثًا مخلوقًا. والله أعلم).[6]

فظهر أن إطلاقه القول بأن الإيمان مخلوق باطل؛ فقد وقع في عدة محاذير:

الأول: أنه أطلق القول بخلق الإيمان، والإيمان لفظ مشترك، فيه صفات الله وكلامه، وفيه فعل العبد. وصفات الله تعالى وكلامه غير مخلوق، وفعل العبد مخلوق.

الثاني: أنه أخرج الأعمال عن مسمى الإيمان، وبالتالي أصبحت عبارة الإيمان مخلوق لا تشتمل الأعمال!!

---

(١) انظر في ذلك: السنة للخلال٧/٦٣-١١٧، حادي الأرواح لابن القيم،٢/ ٨٣٧ ، المسائل والرسائل المرويـــة عـــن الإمـــام أحمـــد ١/٢٣٠-٢٥٢.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى١٢/٣٧٣-٣٧٤، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام٢٦٠-٢٦٢.

(٣)هذه الفرقة من فرق الجهمية في مسألة القرآن كما قال الإمام أحمد -رحمه الله-:''الجهمية على ثلاث ضروب: فرقة قالوا: القرآن مخلوق، وفرقة قالوا: كلام الله، وتقف، وفرقة قالوا: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، فهم عندي في المقالة واحد ''.السنة للخلال٥/١٢٥، وانظر: الســـنة للخلال٥/١٢٦-١٢٧، ٧/٦٣-٨٩، كتاب الشريعة للآجري١/٥٣٢-٥٣٩. المســـائل والرســـائل المرويـــة عـــن الإمـــام أحمـــد في العقيدة١/٢٣٢-٢٤٥.

(٤) انظر:موقف ابن تيمية من الأشاعرة٣/١٣٠٧، موقف الرازي من آيات الصفات في التفسير الكبير٢/٨٣٩.

(٥) التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ ص١٥).

(٦)التفسير الكبير (مج٧ ج٢٠ ص٣٣)، وانظر: التفسير الكبير (مج١ ج١ص٣١-٣٢)، (مج٧ ج٢١ ص٢١٨)، (مج٩ ج٢٧ ص١٨٧-١٨٨)، نهاية العقول، (١/ق٢١٧/أ-ب).

الثالث: أن خلاصة مذهبه في القرآن موافق لأقوال اللفظية الذين يقولون: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة؛ وبالتالي أصبحت عبارة الإيمان مخلوق مشتملة على كلام الله تعالى.

الوجه الثالث: في نقد ما استدل به الرازي على مذهبه في إطلاق القول بخلق الإيمان:

سبق البيان بأن الرازي احتج على خلق الإيمان؛ بقوله: (الإيمان نعمة، وكل نعمة فهي من الله تعالى؛ لقوله ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾النحل: ٥٣، ينتج: أن الإيمان من الله، وإنما قلنا: إن الإيمان نعمة؛ لأن المسلمين مطبقون على قولهم: الحمد لله على نعمة الإيمان، وأيضًا فالنعمة عبارة عن كل ما يكون منتفعًا به، وأعظم الأشياء في النفع هو الإيمان، فثبت أن الإيمان نعمة، وإذا ثبت هذا فنقول: وكل نعمة فهي من الله تعالى؛ لقوله تعالى:﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ النحل: ٥٣) وعليه فـ(خالق الإيمان هو لله تعالى).

والجواب أن يقال:

هذا الاستدلالٌ استدلالٌ باطل؛ لأنه مبنيٌّ على أن معنى كل نعمة فمن الله = كل نعمة مخلوقة.

وهذا غير مسلم!؛ لأن القرآن نعمة، والذي يدل على أنه نعمة:

- قول الله تعالى:﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا ۜ ۝١ ﴾ الكهف: ١.
- وقول الحسن-رَحِمَهُ اللَّهُ-: ((لك الحمد بالإسلام، ولك **الحمد بالقرآن**، ولك الحمد بالأهل والمال))[١].

والقرآن كلام الله ،وهو بالاتفاق غير مخلوق[٢]، فظهر أنه ليس كل نعمة مخلوقة؛ وعليه فلا يلزم من كون الإيمان نعمة صحة إطلاق القول بخلقه!

---

(١)أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الشكر لله ﷻ، ١/ ١٣حديث(١١)، ٢/ ٦٣ حديث(١٥٨)، ج٢/٧٦ حديث(١٩٧)، والبيهقي في الجامع لشعب الإيمان، ٥/٣٢٢ حديث(٤٢٦٦)، وانظر: عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، لابن القيم٢٧٣، ٢٤١.

(٢)فقد حكى شيخ الإسلام الإجماع على ذلك؛ فقال: ((وهذا قول السلف قاطبة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين أن القرآن كلام الله ليس بمخلوق)) منهاج السنة٢/٢٤٦. وقال: ((فإن الأئمة والسلف اتفقوا على أن القرآن كلام الله غير مخلوق)) منهاج السنة النبوية ٥/٤١٦، وانظر:شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية بتحقيق: سعيد بن نصر،٢٥. وانظر كذلك: المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع٤٧٨-٤٩١. وقد ساق الإمام البيهقي نقولات كثيرة عن عدة علماء كلهم يقولون:''القرآن كلام الله ليس بمخلوق''، ثم قال: ((وهو مذهب كافة أهل العلم قديمًا وحديثًا)) الاعتقاد للبيهقي ١٠٦-١١٢.

وبعد مناقشة موقف الرازي من مسائل الإيمان والإسلام والأحكام المتعلقة بهما أخلص إلى ما يلي:

النتائج:

١- نفى الرازي زيادة الإيمان ونقصانه!

٢- زعم الرازي أن التصديق متى اختل منه شيء انخرم الإيمان!

٣- زعم الرازي أن اليقين لا يقبل التفاوت!

٤- أنكر الرازي وقوع التفاوت في الأدلة!

٥- أنكر الرازي أن يكون لكثرة الدلائل وقوتها أثر في زيادة اليقين!

٦- اضطرب الرازي؛ فقرر وقوع التفاوت في التصديق والعلم واليقين والإيمان.

٧- اضطرب الرازي؛ فقرر أن لكثرة الدلائل وقوتها أثر في قوة اليقين وزيادته!!

٨- غفل الرازي عن مذهبه في نفي زيادة الإيمان ونقصانه؛ فأثبت زيادة الإيمان(التصديق) ونقصانه بحسب الذات وبحسب المتعلق!

٩- أنكر الرازي تأثير الطاعات والمعاصي على الإيمان!

١٠- غفل الرازي عن مذهبه في نفي تأثير الطاعات على الإيمان؛ فأثبت زيادة الإيمان بالطاعات.

١١- فرّ الرازي من إثبات تأثير المعاصي على نقص الإيمان.

١٢- توهم الرازي أن الإيمان الواجب على جميع الناس نوع واحد؛ فظن أن ذلك النوع من حيث هو لا يقبل التفاضل!

١٣- ظنّ الرازي أن الإيمان الذي يجب على شخص يجب مثله على كل شخص؛ فالإيمان الذي فرضه الله على العباد متماثل في حقهم -عنده-!.

١٤- ظن الرازي أن الإيمان واحد لا يقبل التعدد ولا التفاضل؛ فأثبت وحدًا لا حقيقة له.

١٥- زعم الرازي أن التفاضل إنما هو في الأعمال، وأما الإيمان الذي في القلوب فلا يتفاضل!

١٦- زعم الرازي أن البحث في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه بحث لغوي!

١٧- تكلّف الرازي وتعسف في فهم النصوص الدالة على تفاضل الإيمان، فتأولها، ورد ظواهرها الصريحة.

١٨- أصل أهل السنة أن الإيمان يزيد وينقص، وتفاضله عندهم من وجهين: من جهة أمر الرب ومن جهة فعل العبد.

١٩- التفاضل عند أهل السنة والجماعة يدخل فيما يؤمر به المكلف من أمر ونهي، وفيما يقع منه من قول وعمل ظاهر وباطن.

٢٠- دلّ على زيادة الإيمان ونقصانه الكتاب والسنة والإجماع والعقل والحس.

٢١- مسألة زيادة الإيمان ونقصانه وقوته وضعفه لا تقبل الاشتباه بوجه من الوجوه لا شرعًا، ولا عقلاً، ولا حسًا، ولا واقعًا.

٢٢- اضطراب الرازي في مسألة الاستثناء في الإيمان، فهو بين مثبت له ونافٍ.

٢٣- خالف الرازي أهل السنة والجماعة في بعض المآخذ والوجوه التي حمل عليها الاستثناء في الإيمان.

٢٤- بعض المآخذ والوجوه التي حمل الرازي الاستثناء في الإيمان عليها لا تساير أصول مذهبه!.

٢٥- في منع الرازي الاستثناء في الإيمان مخالفة لمذهبه الأشعري!

٢٦- وافق الرازي قول جهم حين منع الاستثناء في الإيمان!

٢٧- زعم الرازي أن الخلاف في مسألة الاستثناء في الإيمان خلاف لفظي.

٢٨- ترك الاستثناء في الإيمان أول الإرجاء.

٢٩- كره السلف رحمهم الله سؤال الرجل لغيره أمؤمن أنت؟! وعدوا ذلك من البدع.

٣٠- الناس في الاستثناء على ثلاثة أقوال، أوسطها وأعدلها أنه يجوز الاستثناء باعتبار وتركه باعتبار.

٣١- يجب على من استثنى أن يعرف كيف يستثني، ولأي شيء وقع عليه الاستثناء، لئلا يظن المخالف أن استثناءه من قبل الشك.

٣٢- منع الرازي الاستثناء في الإسلام.

٣٣- وقوع الاستثناء في الإسلام مرتبط بمعنى الإسلام.

٣٤- موافقة الرازي للسلف في مسألة الاستثناء موافقة لفظية؛ وإلا فقوله في غاية المباينة لقول السلف؛ ليس في الأقوال أبعد عن السلف منه.

٣٥- قرر الرازي أن الحكم بالإسلام والكفر شرعي.

٣٦- قرر الرازي أن الوصف بالإسلام يثبت بالنطق بالشهادتين، و أن الأحكام الدنيوية إنما تجري على الظاهر.

٣٧- علق الرازي النجاة من النار على مجرد المعرفة والتصديق.

٣٨- جعل الرازي مجرد المعرفة والتصديق مانعًا من الخلود في النار!

٣٩- لم يجعل الرازي النطق بالشهادتين والعمل ركنًا من أصل الإيمان الذي لا نجاة من الخلود في النار إلا به.

٤٠- حكم الرازي على من جمع بين الاعتقاد والقول والعمل بأن مستقره الجنة بلا عذاب.

٤١- زعم الرازي أن الإيمان المجرد مفيد للنجاة دون رفع الدرجات، ولا يبلغ المؤمن الدرجة العالية إلا بإيمانه وعمله الصالح.

٤٢- أبعد الرازي النجعة وزاد الطين بلة حين زعم أن استيجاب الدرجات إنما يكون بمجرد المعرفة وإن لم يتعلم شيئًا من الفقه أصلاً ألبتة و لم يعمل.!!

٤٣- زعم الرازي أن مجرد معرفة القلب وتصديقه يكون إيمانًا يوجب الثواب يوم القيامة بلا قول ولا عمل ظاهر زعمٌ باطل شرعًا وعقلاً.

٤٤- علق الرازي اسم الإيمان وحكمه على مجرد المعرفة والتصديق فخالف أهل السنة والجماعة في الاسم والحكم جميعًا.

٤٥- في قول الرازي إن الإيمان مجرد العلم والتصديق، وهو بذلك وحده يستحق الثواب مشابهة لقول الفلاسفة.

٤٦- تناقض الرازي؛ فقرر أنه لا يحصل لأحد فضيلة ولا منقبة إلا إذا آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا، وأن النجاة معلقة بالعمل مع التصديق!

٤٧- الإيمان المنجي في أحكام الآخرة لا بد فيه من تحقيق الالتزام بالشريعة ظاهرًا وباطنًا.

٤٨- للرازي في حكم من آمن و لم ينظر ويستدل ثلاثة أقوال.

٤٩- اضطرب الرازي في حكم إيمان المقلد!.

٥٠- مسألة حكم إيمان المقلد تظهر تناقض الرازي في مسائل الأسماء والأحكام.

٥١- زعم الرازي أن مسائل الأسماء والأحكام مسائل سمعية محضة لا مجال للعقل فيها، وأن الكفر والإيمان أحكام شرعية، لكنه تناقض فربط الحكم الشرعي-الإيمان والكفر-بأمر عقلي-وهو النظر والاستدلال العقلي.

٥٢- اخترع الرازي في الدين، فأخرج من اسم الكفر من خلا قلبه عن جميع الاعتقادات وكان في مهلة النظر!!

٥٣- تعليق الإيمان والكفر بأمر عقلي لا أصل له عن سلف الأمة وأئمتها.

٥٤- الإيمان والكفر من الأحكام التي ثبتت بالرسالة.

٥٥- يميز بين المؤمن والكافر بالأدلة الشرعية؛ لا بالأدلة العقلية.

٥٦- مسألة الإيمان والكفر والنفاق متعلقة بمسألة أول الوجبات.

٥٧- علق الرازي مسألة الإيمان والكفر والنفاق بمسألة النظر والاستدلال.

٥٨- القول بخلق الإيمان لم يرد في الكتاب ولا في السنة لا بنفي ولا بإثبات؛ فإطلاق القول به من البدع الحادثة في الإسلام.

٥٩- وقع الرازي في عدة محاذير حين أطلق القول بخلق الإيمان.

وبهذا يكتمل -بحمد الله وتوفيقه- عرض موقف الرازي من مسائل الإيمان والإسلام والأحكام المتعلقة بهما ونقده، وبه يتم الكلام عن موقف الرازي من أسماء المدح الشرعية والمسائل والأحكام المتعلقة بها، وأنتقل بعد ذلك -بعون الله- إلى بيان موقف الرازي من أسماء الذم الشرعية والمسائل والأحكام المتعلقة بها، مبتدئة بموقفه من الفسق.

الباب الثاني: موقف الرازي من أسماء الذم الشرعية والمسائل والأحكام المتعلقة بها

-عرض ونقد-

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: موقف الرازي من الفسق والمسائل والأحكام المتعلقة به -عرض ونقد-.

الفصل الثاني: موقف الرازي من النفاق والمسائل والأحكام المتعلقة به -عرض ونقد-

الفصل الثالث: موقف الرازي من الكفر وأنواعه والأحكام المتعلقة به -عرض ونقد-

الفصل الأول:

موقف الرازي من الفسق والمسائل والأحكام المتعلقة به -عرض ونقد-.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: موقف الرازي من معنى الفسق وأقسامه.

المبحث الثاني: موقف الرازي من تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر، وحد الكبيرة والصغيرة.

المبحث الثالث: موقف الرازي من الفاسق الملي -اسمه وحكمه-.

المبحث الرابع: نقد موقف الرازي من الفسق والمسائل والأحكام المتعلقة به على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

المبحث الأول: موقف الرازي من معنى الفسق وأقسامه.

أولاً: معنى الفسق لغة وشرعًا عند الرازي:

أ-الفسق لغة عند الرازي:

يرى الرازي (أن الفِسْقَ والفُسُوق واحد، وهما مصدران لفَسَقَ يَفْسُقُ).[1]

و أصل معنى كلمة "فسق" عند الرازي: الخروج عن الشيء، وهو من الخروج المُضِر، وزيد في الاستعمال كونه الخروج عن الطاعة، يقول:

(الفُسوق: هو الخروج عن الطاعة، على ما عُلم في قول القائل: فَسَقَتْ الرطبة، إذا خَرَجت، وغير ذلك؛ لأن الفُسوق هو الخروج، زيد في الاستعمال كونه الخروج عن الطاعة).[2]

ويقول:

(أما قوله تعالى: ﴿ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾ البقرة: ٥٩، فالفِسق من الخروج المُضِّر، يُقال: فَسَقَتْ الرطبة، إذا خَرَجت من قشرها).[3]

وقد أكد هذا المعنى؛ فقال:

(الفِسق في اللغة: خروج الإنسان عمّا حُدّ له. قال الله تعالى: ﴿ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ﴾ الكهف: ٥٠، وتقول العرب للنواة إذا خرجت من الرطبة عند سقوطها: فَسَقَتْ النواة)[4] فـ (الفسوق: هو الخروج عن الطاعة).[5]

كما نقل قول الفراء في ذلك؛ فقال:(قال الفراء: ﴿ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ﴾ الكهف: ٥٠، أي: خَرَجَ عن طاعته،

---

(١)التفسير الكبير(مج٢ ج٥ص١٦٤).

(٢)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص١٢٤-١٢٥).

(٣)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص٩١).

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص٢٠٠).

(٥)التفسير الكبير(مج٢ ج٥ص١٦٤).

والعرب تقول: فَسَقَتْ الرطبة من قشرها؛ أي: خرجت، وسُميت الفأرة فُوَيْسِقَة؛ لخروجها مـــن جحرهـــا مـــن البابين)؛[1](لأجل المضرة[2]).[3]

(وقال رؤبة[4] :

يَهْـــوِينَ فِــــي نَجْـــدٍ وَغَـــوْرًا غَـــائِرًا   فَوَاسِــــقًا عَـــــنْ قَصْـــــدِهَا جَـــــوَائِرًا[5]).[6]

ب–الفسق شرعًا عند الرازي:

يرى الرازي أن الفسق في (الشرع: عبارة عن الخروج من طاعة الله إلى معصيته).[7] وعلى هذا فوصف القوم بكونهم (فاسقين؛ لأجل أنهم خرجوا عن طاعة الله تعالى).[8]

وقد أكد هذا المعنى مرارًا، فقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمْ﴾ البقـــرة: ٢٨٢، (عام في جميع التكليف. والمعنى: وإن تفعلوا شيئًا مما نهيتكم عنه، أو تتركوا شيئًا مما أمرتكم به فإنه فسوق بكم. أي: خـــروج عن أمر الله تعالى وطاعته).[9]

ويقول: (قال المفسرون: قولهم:﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾ المائدة: ٢٤...إن قالوه على وجه التمرد عن الطاعة؛ فهو فِسق).[10]

---

(١)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ص١٣٧)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص١٤٧).

(٢) انظر:معاني القرآن للفراء،١٤٧/٢.

(٣)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص١٤٧).

(٤) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي، راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، كان أكثر مقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يحتجون بشعره، ويقولون بإمامته في اللغة، مات في البادية، سنة خمس وأربعين ومائة. انظر: وفيات الأعيان، ٢/ ٣٠٣–٣٠٤، الأعلام للزركلي ٣ / ٣٤.

(٥)هذان بيتان من مشطور الرجز لرؤبة، ويعني بقوله: يهوين في غور: أي: يسرعن تارة في مكان مرتفع، وتارة في غور: أي: في مكـــان كثير الانخفاض. فواسقًا عن قصدها: الفواسق: الإبل المنعدلة عن قصد نجد، والمعنى: خوارج عن جهتها التي كانـــت تقصـــدها، وعليـــه فالشاهد هو قوله: فواسقًا لأنه بمعنى خوارج . انظر: ديوان رؤبة بن العجاج، ١٩١، مجموع أشعار العرب ١٩٠/٣، العذب النمير مـــن مجالس الشنقيطي في التفسير، ٢٨٦/١–٢٨٧.

(٦)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ص١٣٧).

(٧)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص٩١).

(٨)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص٣٦).

(٩)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١١٩).

(١٠)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٢٠٠).

وقال في تفسير قوله تعالى:(﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ الأعراف: ١٠٢، أي: وإن الشأن والحديث وجـــدنا أكثرهم فاسقين، خارجين عن الطاعة، صارفين عن الدين).[١]

ويقول في تفسيره لقوله تعالى:(﴿ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ التوبة: ٢٤، أي: الخارجين عن طاعتـــه إلى معصيته).[٢]

ويقول في تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾ ﴾ الإســراء: ١٦، (..قال الأكثرون: معناه أنه تعالى يأمرهم بالطاعات والخيرات، ثم إنهم يخالفون ذلك الأمر ويفسقون...[إذ]الفِسق عبارة عن الإتيان بضد المأمور به،...فثبت أن الحق ما ذكره الكل، وهو أن المعنى: **أمرناهم بالأعمال الصالحة؛ وهي الإيمان والطاعة، والقوم خالفوا ذلك الأمر عنادًا، وأقدموا على الفسق**).[٣]

ويقول:(﴿ فَفَسَقُوا۟ فِيهَا ﴾ الإسراء: ١٦، أي: خرجوا عما أمرهم الله).[٤]

ويقول: (الفُسوق عبارة عن مخالفة أمر الله).[٥]

ويقول: (لا معنى للفِسق إلا ترك المأمورات وفعل المنهيات، والله أعلم).[٦]

ويقول: (وأما الفِسق: فهو المعاصي)،[٧] وعليه؛ فمعنى قوله:(﴿ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ النور: ٥٥، أي: العاصون).[٨]

ثانيًا:موقف الرازي من أقسام الفسق:

قرر أهل العلم أن الفِسق أعم من الكفر، فالفاسق يشمل الكافر والعاصي؛[٩] لأن الفِسق: هو فعل المحظورات وترك المأمورات، وفعل المحظورات قد يكون كفرًا، وقد لا يكون، وكذلك الشأن بالنسبة لترك الأمر، فقد يكون الأمر المتروك تركه كفر، وقد لا يكون كذلك، وعليـــه فـــقـــد يُطلق الفِسق ويُراد به الكفر، وقد يُطلق ويُراد به العصيان

---

(١)التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ص١٨٩).
(٢)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٩)، وانظر:التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص١١٨).
(٣)التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ص١٧٤-١٧٥).
(٤)التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ص١٧٥).
(٥)التفسير الكبير(مج٢ ج٥ص١٦٤). وانظر:التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص١٣١).
(٦)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٢٥).
(٧)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٢٥). وانظر: التفسير الكبير (مج١ ج١ص٢٦١)،(مج١ ج١ص٢٦٣)،(مج٢ ج٥ص١٦٤-١٦٥).
(٨)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٤ص٢٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص١٣١).
(٩)تفسير ابن كثير١/٦٥، وانظر: الفسق والنفاق، د.عبد العزيز العبد اللطيف،٧.

وما دون الكفر.[1] أي أن الفسق قسمان: قسمٌ مخرجٌ من الدين، وهو الفسق المقتضي للخروج من الإيمان، وقسمٌ غير مخرج من الإيمان،[2] وكل منهما يندرج تحته نوعان: فسق من جهة العمل وفسق من جهة الاعتقاد.[3]

والمتتبع لأقوال الرازي يجد أنه مع إقراره بعموم لفظ الفسق، بقوله: (كل كافر فاسق ولا ينعكس..[فـ]ذكر الفاسق يأتي على الكافر وغيره)، [4] وعلى هذا فيدخل (تحت قوله: ﴿ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ المنافقون:٦..الكافرون والمنافقون والمستكبرون)؛[5] **إلا أنه خالف السلف في أمور:**

١- لم يقسم الفسق إلى فسق أكبر مخرج عن الملة، وفسق غير مخرج عن الملة.

٢- كما أن الفسق عنده مختص بجهة القول والعمل - دون الاعتقاد- والكفر مختص بالاعتقاد، وعليه فالوصف بالفاسق عنده يكون (في المقر التارك)،[6] وأما الوصف بالكفر فيكون(في الجاحد).[7]

يقول: (النفس اللوامة إما أن تكون كافرة بالقيامة مع عظم أمرها، وإما أن تكون فاسقة مقصرة في العمل). [8]

وهذا مبني على مذهبه الفاسد في الإيمان؛ فقد خصه بالقلب، وجعل (من عرف الله ومضى عليه من الوقت ما يمكنه التلفظ بالكلمة، ولكنه قصر فيه)،[9](فاسق؛ لأجل أنه كان مأمورًا بذكر هذه الكلمة ولم يذكرها)[10] .

كما جعل تارك العمل فاسقًا؛ فقال: (فإن اختل قيد العمل فهم الفسقة)،[11] **وقال: (كل من أخطأ في**

(١) انظر:جهود الإمام ابن القيم في تقرير مسائل الإيمان٢/٥٦٦.

(٢) انظر:مدارج السالكين، ط.دار الكتاب العربي،١/٣٦٧، تفسير السعدي٤٧.

(٣)انظر: مدارج السالكين، ط.دار الكتاب العربي ،١/٣٦٩، الفسق والنفاق، د.عبد العزيز العبد اللطيف٨-١٣، جهود الإمام ابن القيم في تقرير مسائل الإيمان٢/٥٦٦-٥٧٢.

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص٢٠٠).

(٥)التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ص١٦). وانظر:التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص١٨٢)،(مج١٠ ج٢٨ص١١٩)،(مج١٠ ج٣٠ص١٥).

(٦)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ص١٠)، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ص٢٣٩).

(٧)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ص١٠).

(٨)التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ص٢١٦).

(٩)التفسير الكبير (مج٨ ج٢٢ ص١٠).

(١٠)أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط. ركابي،١٤٣، ط.أخرى؛ ط. دار المسلم ١١١، وانظر: التفسير الكبير (مج١ ج٢ ص٥٩)، (مج١ ج٢ ص٢٧)، لوامع البينات ١٢٨-١٢٩.

(١١)التفسير الكبير(مج١ ج١ص٢٦٣).

الأعمال الظاهرة..هم الفساق)،[1] **وقال:(الفسق: وهو ذنب الجوارح).**[2]

لكنه لم يطرد على ذلك؛ بل:

تجده في موطن يخص الفسق بالمعاصي القولية فحسب! [3] وذلك في تفسير لقوله تعالى:﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ﴿٧﴾﴾ الحجرات: ٧، حيث قال:

(ما الفرق بين الأمور الثلاثة؛ وهي الكفر والفسوق والعصيان؟! **فنقول:** هذه أمور ثلاثة في مقابلة الإيمان الكامل؛ لأن الإيمان الكامل المزين هو أن يجمع التصديق بالجنان والإقرار باللسان والعمل بالأركان.[والذي يدل على ذلك أمور:]

أحدها: قوله تعالى:﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ﴾ الحجرات: ٧، **وهو: التكذيب في مقابلة التصديق بالجنان**[4]، **والفسوق: هو الكذب.**

وثانيها: هو ما قبل هذه الآية، وهو قوله تعالى:﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ﴾ الحجرات: ٦، سمي من كذب فاسقًا، فيكون الكذب فسوقًا.

ثالثها: ما ذكره بعد هذه الآية، وهو قوله تعالى:﴿بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ الحجرات: ١١، **فإنه يدل على أن الفسوق أمر قولي؛** لاقترانه بالاسم...

ورابعها: وجه معقول: وهو أن الفُسوق: هو الخروج عن الطاعة، على ما عُلم في قول القائل: فَسَقَتْ الرطبة إذا خرجت. وغير ذلك؛ لأن الفُسوق: هو الخروج. زيد في الاستعمال كونه الخروج عن الطاعة؛ **لكن الخروج لا يكون له ظهور بالأمر القلبي؛ إذ لا اطلاع على ما في القلوب لأحد إلا لله تعالى، ولا يظهر بالأفعال؛ لأن الأمر قد يترك إما لنسيان أو سهو، فلا يعلم حال التارك والمرتكب أنه مخطئ أو متعمد. وأما الكلام؛ فإنه حصول العلم بما عليه حال المتكلم؛** فالدخول في الإيمان والخروج منه يظهر بالكلام؛ **فتخصيص الفسوق بالأمر القولي أقرب**، وأما العصيان: فترك الأمر؛ وهو بالفعل أليق. فإذا عُلم هذا ففيه ترتيب في غاية الحسن:

وهو أنه تعالى كره إليكم الكفر؛ وهو الأمر الأعظم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ لقمان: ١٣، ثم قال تعالى:﴿وَالْفُسُوقَ﴾ الحجرات: ٧، **يعني ما يظهر لسانكم** أيضًا ،ثم قال:﴿وَالْعِصْيَانَ﴾ الحجرات: ٧، وهو دون

---

(١)التفسير الكبير(مج١ ج١ص٢٦١).

(٢)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٢٥).

(٣)وهذه مناقضة لما قرره في الإيمان؛ لأنه قرر أن تارك العمل فاسق! راجع: صفحة٨٤-٨٦، من هذا البحث.

(٤) في النص يظهر حصر الرازي للكفر بتكذيب القلب!

الكل، و لم يترك عليكم الأمر الأدنى؛ وهو العصيان. وقال بعض الناس: الكفر ظاهر، والفسوق: هو الكبيرة، والعصيان:هو الصغيرة. **وما ذكرناه أقوى**[1])[2].

كما تجده في مواطن أخرى يجعل الفسق مختصًا بجهة المعاصي العملية فحسب! ،[3] فيقول: (وأما باب الفساق فليس .. بسبب ترك الاعتقاد ولا بسبب ترك القول ، بل ليس إلا بسبب ترك العمل).[4]

ويقول: (**الشرك قد يكون في العمل دون القول والاعتقاد**، فيسمى **فسقًا وعصيانًا**؛ وذلك لأن المعصية فعل لا يكون لله بل يكون للنفس؛ فالفاسق مشرك بالله بفعله! غاية ما في الباب أن **الشرك بالفعل لا يوجب الخلود**؛ لأن أصل **المرء قلبه ولسانه**، فإذا لم يوجد منهما إلا التوحيد يَزولُ الشرك البدني بسببهما).[5]

ولّما لم يقسم الرازي الفسق إلى فسق أكبر مخرج عن الملة، وفسق غير مخرج عن الملة، وكان الفسق–عنده– أدنى حالاً من الكفر مطلقًا، جعل وصف الكافر بالفاسق ؛ لأجل أنه ليس عدلاً في دينه؛ لا لأنه في نفسه فاسق فسوق كفر!

يقول في تفسيره لقوله تعالى:﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۗ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم ۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿١١٠﴾ ﴾ آل عمران: ١١٠، (الوصف إنما يذكر للمبالغة، **فأي مبالغة تحصل في وصف الكافر بأنه فاسق؟!**

والجواب: الكافر قد يكون عدلاً في دينه، **وقد يكون فاسقًا في دينه؛ فيكون مردودًا عند الطوائف كلهم**؛ لأن المسلمين لا يقبلونه لكفره، والكفار لا يقبلونه لكونه فاسقًا فيما بينهم. فكأنه قيل: أهل الكتاب فريقان: منهم من آمن، والذين ما آمنوا فهم فاسقون في أديانهم، فليسوا ممن يجب الاقتداء بهم ألبتة عند أحد من العقلاء).[6]

وقال في تفسيره لقوله تعالى:﴿ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾ التوبة: ٨٤ (وفيه سؤالات:

السؤال الأول:

الفسق أدنى حالاً من الكفر، ولما ذكر في تعليل هذا النهي كونه كافرًا؛ فما الفائدة في وصفه بعد ذلك بكونه فاسقًا؟!

---

(١) لم يطرد الرازي على ذلك؛ بل تجده في موطن آخر يذكر أن الفسوق هو الكبائر، والعصيان هو الصغائر!! انظر: التفسير الكبير (مج٤ ج١٠ص٧٤).

(٢)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص١٢٤–١٢٥).

(٣)وهذه مناقضة لما قرره في الإيمان؛ لأنه قرر أن تارك القول فاسق! راجع: صفحة٨١–٨٤، من هذا البحث.

(٤)التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ص٢٠٣).

(٥)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص١٢٨).

(٦)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١٨١).

والجواب:

أن الكافر قد يكون عدلاً في دينه، وقد يكون فاسقًا في دينه خبيثًا ممقوتًا عند قومه، والكــذب، والنفــاق، والخداع، والمكر، والكيد أمر مستقبح في جميع الأديان. فالمنافقون لما كانوا موصوفين بهذه الصفات وصفهم الله تعالى بالفسق بعد أن وصفهم بالكفر تنبيهًا على أن طريقة النفاق طريقة مذمومة عند كل أهل العالم).[1]

وقال في تفسيره لقوله تعــالى:﴿ كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُم بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ ﴿٨﴾ ﴾ التوبة: ٨ (وفيه سؤالان:

السؤال الأول: (**الموصوفون**)[2] **بهذه الصفة كفار، والكفر أقبح وأخبث من الفسق، فكيف يحسن وصفهم بالفسق في معرض المبالغة في الذم؟!**

السؤال الثاني: أن الكفار كلهم فاسقون، فلا يبقى لقوله: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ ﴿٨﴾ ﴾ التوبة: ٨ فائدة؟!

والجواب عن الأول: أن الكافر قد يكون عدلاً في دينه، وقد يكون فاسقاً خبيث النفس في دينه. فالمراد هاهنا أن هؤلاء الكفار الذين من عادتهم نقض العهود ﴿أَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ في دينهم وعند أقوامهم، وذلك يوجب المبالغة في الذم.

والجواب عن الثاني: عين ما تقدم؛ لأن الكافر قد يكون محترزًا عن الكذب، ونقض العهد، والمكر، والخديعة. وقد يكون موصوفًا بذلك. ومثل هذا الشخص يكون مذمومًا عند جميع الناس، وفي جميع الأديان. فالمراد بــقــولــه: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ ﴿٨﴾ ﴾ التوبة: ٨: أن أكثرهم موصوفون بهذه الصفات المذمومة).[3]

والخلاصة:

أن الفاسق عند الرازي هو(الذي ارتكب الكبيرة سواء كان كافرًا أو لم يكن؛ لأن هذا الاسم يطلق على الكافر وعلى من لا يكون كذلك إذا كان مرتكبًا للكبيرة)، [4] **لا أن الفسق فسقان: فسق أكبر مخرج عن الملــة وفسق أصغر غير مخرج عن الملة!!**

إذا تقرر ما سبق؛ فإن سبب الوصف بالفسق عند الرازي هو ارتكاب الكبائر أو الإصرار على الصغائر، وقد اتضح ذلك من قوله:

(اسم "الفاسق"-في عرف الشرع- **مختص بالمسلم المقدم على الكبيرة).**[5]

---

(١)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٥٣).

(٢) في الأصل (الموصوفين) وهو خطأ؛ ولعله تصحيف!

(٣)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص٢٣١).

(٤)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٢٤٤).

(٥) المحصول في علم الأصول، ط.مؤسسة الرسالة، ٣٩٧/٤-٣٩٨.

وقوله:(أما قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤﴾ النور: ٤ فاعلم أنه يدل على أمرين: الأول: أن القذف من جملة الكبائر؛ **لأن اسم الفسق لا يقع إلا على صاحب الكبيرة.** الثاني: أنه[١] اسم لمن يستحق العقاب..).[٢]

ويقول:(صاحب الصغيرة تجاوز أمر الله ولا يوصف بالفسق؛.. لأن..**الفِسق إنما يقال إذا عظم التعدي).**[٣]

ويقول: (الصغير إلى الصغير إذا انضم صار كبيرًا). [٤] وعليه فـ (الصغائر..من يصّر عليه يصير ظالمًا فاسقًا، وبالمرة الواحدة لا يتصف بالظلم والفسق).[٥] وقد (قيل: لا صغيرة مع الإصرار، ولا كبيرة مع الاستغفار).[٦][٧]

وبعد بيان موقف الرازي من معنى الفسق، وأقسامه يأتي ذكر موقف الرازي من تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر، وحد الكبيرة، والصغيرة، وذلك في المبحث التالي:

---

(١) أي: الفسق

(٢)التفسير الكبير(مج٨ج٢٣ص١٦٣)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ج٣ص٩٢).

(٣)التفسير الكبير(مج١ج٣ص٢٠٠).

(٤)التفسير الكبير(مج١٠ج٢٨ص٢١٨).

(٥)التفسير الكبير(مج١٠ج٢٨ص١٣٣).

(٦)التفسير الكبير(مج٨ج٢٣ص١٨٠).

(٧)ثبت هذا القول عن ابن عباس ﷺ موقوفًا عليه عند ابن جرير الطبري في تفسيره، ٢٤٥/٨، وابن أبي حاتم في تفسيره٣/٩٣٤، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١١١٠/٦، وجاء من قول أنس ﷺ قال الحافظ العراقي في تخريج الإحياء:"وروى الديلمي في "مسند الفردوس" عن أنس قوله:" لا صغيرة مع إصرار". **وإسناده جيد** ". المغني عن حمل الأسفار في الأسفار للحافظ العراقي، ٩٩١/٢، تخريج الحافظ العراقي بهامش كتاب إحياء علوم الدين ١٧١/١١، وانظر: الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري٢/١٠٢٤-١٠٢٥.

المبحث الثاني: موقف الرازي من تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر، وحد الكبيرة والصغيرة.

أولاً: موقف الرازي من تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر:

قرر ابن الخطيب (أن الذنوب على قسمين؛ بعضها صغائر وبعضها كبائر)،[1] وحكى اتفاق المسلمين على ذلك.

يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾ ﴾ الكهف: ٤٩ (دلت الآية على إثبات صغائر وكبائر في الذنوب، وهذا **متفق عليه بين المسلمين**).[2]

وقد ذكر الأدلة على تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر، وذلك في معرض رده على من قال: إن الذنوب كلها كبائر، حيث قال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ ﴾ النساء: ٣١، (من الناس من قال جميع الذنوب والمعاصي كبائر...**واعلم أن هذا القول ضعيف لوجوه:**

الحجة الأولى: هذه الآية؛ فإن الذنوب لو كانت بأسرها كبائر لم يصح الفصل بين ما يكفر باجتناب الكبائر وبين الكبائر.

الحجة الثانية: قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴿٥٣﴾ ﴾ القمر: ٥٣، وقوله: ﴿ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ﴾ الكهف: ٤٩ .

الحجة الثالثة: أن الرسول عليه الصلاة والسلام نص على ذنوب بأعيانها أنها كبائر كقوله: "الكبائر: الإشراك بالله، واليمين الغموس، وعقوق الوالدين، وقتل النفس"[3]، وذلك يدلّ على أن منها ما ليس من الكبائر.

الحجة الرابعة: قوله تعالى: ﴿ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ ﴾ الحجرات: ٧، وهذا صريح في أن المنهيات أقسام ثلاثة: أولها: الكفر، وثانيها: الفسوق، وثالثها: العصيان. فلا بد من فرق بين الفسوق وبين العصيان ليصح العطف، وما ذاك إلا لما ذكرنا من الفرق بين الصغائر وبين الكبائر؛ فالكبائر هي: الفسوق. والصغائر هي: العصيان).[4]

---

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٧٤).

(٢)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ص١٣٥).

(٣) البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب اليمين الغموس ﴿ وَلَا تَتَّخِذُوٓا۟ أَيْمَٰنَكُمْ دَخَلًۢا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌۢ بَعْدَ ثُبُوتِهَا ﴾ النحل: ٩٤، ﴿ دَخَلًۢا ﴾: مكرًا وخيانة، ص ١٤٠٣، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، ٩١/١.

(٤)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٧٣-٧٤).

كما أكد على تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر، وذلك حين أورد حجج من ذهب إلى عدم التقسيم ورد عليها، فقال في ذكره لحججهم؛ احتجوا بوجهين: (**أحدهما: كثرة نعم من عُصى، والثاني: إجلال من عصى.**

فإن اعتبرنا الأول؛ فنعم الله غير متناهية، كما قال: ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ ﴾ النحل: ١٨.

وإن اعتبرنا الثاني؛ فهو أجل الموجودات وأعظمها. وعلى التقديرين وجب أن يكون عصيانه في غاية الكبر؛ فثبت أن كل ذنب فهو كبيرة.

والجواب من وجهين:

الأول: كما أنه تعالى أجل الموجودات وأشرفها، فكذلك هو أرحم الراحمين، وأكرم الأكرمين، وأغنى الأغنياء عن طاعات المطيعين وعن ذنوب المذنبين، وكل ذلك يوجب خفة الذنب.

الثاني: **هب أن الذنوب كلها كبيرة من حيث أنها ذنوب**؛ ولكن بعضها أكبر من بعض، وذلك يوجب التفاوت ..**[فـ] ثبت أن الذنوب على قسمين بعضها صغائر وبعضها كبائر**).[1] وعلى هذا؛ فالقول بأن(كل ذنب كبيرة ..قد أبطلناه). [2]

وبعد أن أثبت الرازي تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر بالأدلة ورد على المخالفين وأبطل قولهم، ذكر اختلاف المسلمين في حد الكبيرة والصغيرة.

فقال: (إثبات صغائر وكبائر في الذنوب..هذا متفق عليه بين المسلمين، إلا أنهم اختلفوا في تفسيره). [3]

وقال: (إذا ثبت أن الذنوب على قسمين: بعضها صغائر وبعضها كبائر، فالقائلون بذلك فريقان: منهم من قال: الكبيرة تتميز عن الصغيرة في نفسها وذاتها، ومنهم من قال: هذا الامتياز إنما يحصل لا في ذواتها؛ بل بحسب حال فاعليها).[4]

ومن هنا يأتي عرض موقف الرازي من تعريف الكبيرة والصغيرة.

ثانيًا:موقف الرازي من تعريف الكبيرة والصغيرة

ذكر الرازي اختلاف الناس في تعريف الكبيرة، وبيان حدها الذي يمكن به تميزها عن الصغيرة، وأنهم على قسمين:

---

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٧٤).

(٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٧٥).

(٣)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ص١٣٥).

(٤)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٧٤).

القسم الأول:(من قال: الكبيرة تتميز عن الصغيرة في نفسها وذاتها)؛ [١] وهؤلاء اختلفوا في حد الكــبيرة[٢] على أقوال[٣] :

١- (كل ما جاء في القرآن مقرونًا بذكر الوعيد؛ فهو كبيرة. نحو: قتل النفس المحرمة، وقذف المحصنة، والزنا، والربا، وأكل مال اليتيم، والفرار من الزحف). [٤]

٢- (الكبائر: ما أوعد الله عليه بالنار صريحًا وظاهرًا). [٥]

٣- (افتتحوا سورة النساء؛ فكل شيءٍ نهى الله عنه حتى ثلاث وثلاثين آية؛ فهو كبيرة). [٦]

٤- (كل عمد فهو كبيرة). [٧]

٥- (الكبائر: ما يكفر مستحله). [٨]

٦- (الكبائر: مالا يغفر الله لفاعله إلا بعد التوبة).[٩]

وقد ضعف الرازي كل هذه الأقوال، قائلاً: (واعلم أن هذه الأقوال ضعيفة)[١٠] إذ (كل هذه التعريفات تعريف الشيء بما هو مثله في الخفاء أو فوقه!!). [١١]

أما القسم الثاني: (وهو قول من يقول: الكبائر تمتاز عن الصغائر بحسب اعتبار أحوال فاعليهـــا)، [١٢] أي أن: (الكبيرة: ما يزيد عقابه على ثواب فاعله، والصغيرة: ما ينقص عقابه عن ثواب فاعله)، [١٣] **وقد نسب الرازي هذا**

---

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٧٤).

(٢)انظر:التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٧٤-٧٥).

(٣) انظر الأقوال في حد الكبيرة: شرح صحيح مسلم للنووي٢/٤٤٣-٤٤٦، الفتاوى الكبرى٥/١٣٠-١٣٥، كتاب الكبائر للذهبي ٦، مدارج السالكين، ط.دار الكتاب العربي،١/٣٢٧-٣٣٧، فتح الباري لابن حجر١٠/٥٢٥-٥٢٧، الزواجر عن اقتراف الكبائر١/٤-٨، كتاب الكبائر للشيخ محمد بن عبد الوهاب٣، نواقض الإيمان الاعتقادية١/١٠٣-١١٢، ١/١٣٩-١٤٠، فسق الأعمال أحكامه ودلالاته الشرعية ١٠٦ -١١٣، الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري٢/١٠٣٩-١٠٤٦.

(٤)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٧٤).

(٥)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٧-٨).

(٦)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٧٤).

(٧)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٧٤).

(٨)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٨).

(٩)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٨).

(١٠)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٧٤).

(١١)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٨).

(١٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٧٥).

(١٣)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ص١٣٥).

القول إلى المعتزلة، وضعفه، فقال: (وأما القول الثاني: وهو قول من يقول: الكبائر تمتاز عن الصغائر بحسب اعتبار أحوال فاعليها..وهذا قول جمهور المعتزلة). [1]

وقال: (فقالت المعتزلة: الكبيرة: ما يزيد عقابه على ثواب فاعله، والصغيرة: ما ينقص عقابه عن ثواب فاعله[2]...وذلك عندنا باطل لوجوه كثيرة ذكرناها .. في إبطال القول بالإحباط والتكفير)، [3](فثبت أن هذا الذي ذهبت المعتزلة إليه في الفرق بين الصغيرة والكبيرة قولٌ باطل. وبالله التوفيق). [4]

وإذا كانت هذه الأقوال كلها ضعيفة في نظر الرازي، فما المعنى الذي اختاره؟!

الحقيقة أن الرازي عرض مذهبه قائلاً: (إثبات صغائر وكبائر في الذنوب..هذا متفق عليه بين المسلمين إلا أنهم اختلفوا في تفسيره.....[و] **الحق عندنا أن الطاعات محصورة في نوعين: التعظيم لأمر الله والشفقة على خلق الله. فكل ما كان أقوى في كونه جهلاً بالله كان أعظم في كونه كبيرة، وكل ما كان أقوى في كونه إضرارًا بالغير كان أكثر في كونه ذنبًا أو معصية فهذا هو الضبط**). [5]

وعلى هذا فمدار حد الكبيرة عند الرازي على المعرفة والتعظيم، فكل ما كان أقوى في كونه جهلاً بالله فهو كبيرة.

لكن الرازي لم يطرد على هذا التعريف-كعادته- بل:

١- **نفى انقسام الذنوب إلى كبائر وصغائر**، حيث ذهب إلى ما ذهب إليه جمهور الأشاعرة من أن كل ذنب يعصى الله به: كبيرة؛[6] لأن كل مخالفة لله فهي بالنسبة إلى جلاله كبيرة، كما أن نعم الله كثيرة، ومخالفة المنعم أمر كبير. [7]

يقول: (الكبائر: جمع كبيرة و..نقول:..**السيئة من العبد الذي أنعم الله عليه بأنواع النعم: كبيرة**، ولولا فضل

---

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٧٥).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار٦٣٢، الإيمان بين السلف والمتكلمين١٣٣-١٣٤، موقف شيخ الإسلام من المعتزلة في مسائل العقيدة٦٠٢.

(٣)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ص١٣٥).

(٤)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٧٦).

(٥)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ص١٣٥).

(٦) وهذا يدل على اضطرابه؛ لأنه أبطل قول من يقول: الذنوب كلها كبائر، وأثبت بالأدلة انقسام الذنوب إلى صغائر وكبائر!!

(٧) ذكر هذا القول عن الأشاعرة ابن القيم رحمه الله في مدارج السالكين، ط.دار الكتاب العربي ٣٢٢/١، وابن حجر رحمه الله في الفتح٥٢٥/١٠، وابن حجر الهيتمي رحمه الله في كتابه: الزواجر عن اقتراف الكبائر٤/١، وقال: ((اعلم أن جماعة من الأئمة أنكروا أن في الذنوب صغيرة، وقالوا: بل سائر المعاصي كبائر، منهم: الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، والقاضي أبو بكر الباقلاني، وإمام الحرمين في " الإرشاد "، وابن القشيري في " المرشد " **بل حكاه ابن فورك عن الأشاعرة** واختاره في تفسيره؛ فقال: ''معاصي الله تعالى عندنا كلها كبائر، وإنما يُقال لبعضها صغيرة وكبيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر منها''، ثم أوّل الآية الآتية: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ ﴾ النساء: ٣١، **بما ينبو عنه ظاهرها**)) .وانظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني٤٠٤، الإرشاد للجويني١٥٦-١٥٧.

الله لكان الاشتغال بالأكل والشرب والإعراض عن عبادته سيئة، ولكن الله غفر بعض السيئات وخفف بعضها).[1]

ويقول: (**كل معصية إذا نظرت إلى جانب الله تعالى وما يجب أن يكون عليه فهي: كبيرة وفاحشة**).[2]

وبهذا التعريف يظهر أن الرازي قد قال بعين ما ضعفه، فصرح بأن الذنوب كلها كبائر، واحتج بنفس الحجج التي أبطلها، وفي ذلك نفيٌ لانقسام الذنوب إلى صغائر و كبائر.

٢- جمع في نص واحد بين القول بأن الذنوب كلها كبائر، وتقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر حيث:

- ذكر أن الأصل في كل معصية أن تكون كبيرة لأن نعم الله كثيرة ومخالفة المنعم سيئة عظيمة.
- وعرف الصغيرة بأنها: كل ذنب لم يعد العقلاء فاعله تاركًا للتعظيم.
- كما قرر أن كل ذنب كبيرة إلا ما علم المكلف أو ظن خروجه بفضل الله وعفوه عن الكبائر. وعلى هذا فالكبائر أمر نسبي راجع إلى علم المكلف وظنه، وهذا يختلف باختلاف الأوقات والأشخاص، أي أن الذنب الواحد قد يكون كبيرة عند صدوره من شخص، وصغيرة عند صدوره من آخر!!

يقول الرازي: (وقد ذكرنا أن الكبائر هي التي مقدارها عظيم،...وعلى هذا فنقول على ما قلنا: **إن الأصل في كل معصية أن تكون كبيرة؛ لأن نعم الله كثيرة ومخالفة المنعم سيئة عظيمة، غير أن الله تعالى حط عن عباده الخطأ والنسيان؛ لأنهما لا يدلان على ترك التعظيم**، إما لعمومه في العباد أو لكثرة وجوده منهم؛ كالكذبة، والغيبة مرة أو مرتين، والنظرة، والقبائح التي فيها شبهة؛ فإن المجتنب عنها قليل في جميع الأعصار، ولهذا قال أصحابنا: إن استماع الغناء الذي مع الأوتار يفسق به، وإن استمعه من أهل بلدة لا يعتدون أمر ذلك لا يفسق!! **فعادت الصغيرة إلى ما ذكرنا من أن العقلاء إن لم يعدوه تاركًا للتعظيم لا يكون مرتكبًا للكبيرة**، وعلى هذا تختلف الأمور باختلاف الأوقات والأشخاص، فالعالم المتقي إذا كان يتبع النساء أو يكثر من اللعب يكون مرتكبًا للكبيرة، والدلّال، والباعة، والمتفرغ الذي لا شغل له لا يكون كذلك!! وكذلك اللعب وقت الصلاة، واللعب في غير ذلك الوقت، **وعلى هذا كل ذنب كبيرة إلا ما علم المكلف أو ظن خروجه بفضل الله وعفوه عن الكبائر**).[3]

٣- ذهب إلى أنه تعالى لم يميز جملة الكبائر عن جملة الصغائر، وعلى هذا فالذنوب التي لم ينص على كونها كبيرة مع كونها كبيرة **لا ضابط لها، فالكبائر لا تعلم أصلاً بضابط**؛ بل أبهمت كليلة القدر !! والحكمة في إخفائها: أن يمتنع العبد من الوقوع فيها خشية أن يكون كبيرة .

---

(١)التفسير الكبير(مج١٠ج٢٩ص٧).

(٢)التفسير الكبير(مج١٠ج٢٩ص٨).

(٣)التفسير الكبير(مج١٠ج٢٩ص٨).

يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ ﴾ النساء: ٣١، (**إنه تعالى لم يميز جملة الكبائر عن جملة الصغائر؛ لأنه تعالى لما بين في هذه الآية أن الاجتناب عن الكبائر يوجب تكفير الصغائر؛ فإذا عرف العبد أن الكبائر ليست إلا هذه الأصناف المخصوصة، عرف أنه متى احترز عنها صارت صغائره مكفرة، فكان ذلك إغراء له بالإقدام على تلك الصغائر، والإغراء بالقبيح لا يليق بالجملة. أما إذا لم يميز الله تعالى كل الكبائر عن كل الصغائر، ولم يعرف في شيءٍ من الذنوب أنه صغيرة، ولا ذنب يقدم عليه إلا ويجوز كونه كبيرة، فيكون ذلك زاجرًا له عن الإقدام عليه.. ونظير هذا في الشريعة إخفاء الصلاة الوسطى في الصلوات، وليلة القدر في ليالي رمضان، وساعة الإجابة في ساعات الجمعة، ووقت الموت في جميع الأوقات**. والحاصل أن هذه القاعدة تقتضي أن لا يبين الله تعالى في شيء من الذنوب أنه صغيرة، وأن لا يبين أن الكبائر ليست إلا كذا وكذا، فإنه لو بين ذلك لكان ما عداها صغيرة، فحينئذ تصير الصغيرة معلومة، ولكن يجوز أن يبين في بعض الذنوب أنه كبيرة. روي أنه ﷺ قال:" ما تعدون الكبائر؟" فقالوا :الله ورسوله أعلم، فقال:" الإشراك بالله، وقتل النفس المحرمة، وعقوق الوالدين، والفرار من الزحف، والسحر، وأكل مال اليتيم، وقول الزور، وأكل الربا، وقذف المحصنات الغافلات"[(١)] ..).[(٢)] وعلى هذا فـ (ما كان من جملة الكبائر فلا شك في وجوب الاحتراز عنه، وما لم يُعلم كونه من الكبائر؛ فإنه لا يؤمن كون العقاب مستحقًا به، وحينئذ يجب الاحتراز عنه).[(٣)]

هذه أقوال ابن الخطيب في حد الكبيرة، وعلى أية حال لما كان الفاسق المليّ –عنده– هو (المسلم المقدم على الكبيرة).[(٤)] فما موقفه من اسمه، وحكمه !! هذا ما سيتم عرضه في المبحث التالي:

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ؛ وإنما وجدته بلفظ: "اجتنبوا السبع الموبقات" في البخاري كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾ ﴾ النساء: ١٠، ص٥٦١–٥٦٢، ومسلم كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، ٩٢/١. وبلفظ: أن رجلاً سأله فقال: يا رسول الله ما الكبائر؟! فقال:" هن تسع" عند أبي داود، كتاب الوصايا، باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم، ١٩٩/٣، وحسنه الألباني، انظر:صحيح سنن أبي داود، ط.مكتبة المعارف، ٢٠٩/٢.

(٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٧٦–٧٧).

(٣)التفسير الكبير(مج٢ ج٥ص٢١٠).

(٤)المحصول في علم الأصول، ط.مؤسسة الرسالة، ٣٩٧/٤–٣٩٨، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٢٤٤).

المبحث الثالث: موقف الرازي من الفاسق الملي –اسمه وحكمه–.

الكلام في ذلك له شقان:

أحدهما: موقفه من تسميته وصفته في الدنيا.

والثاني: موقفه من حكمه في الآخرة، وفيما يلي عرض ذلك:

أولاً: موقف الرازي من اسم مرتكب الكبيرة ووصفه في الدنيا:

أ–موقف الرازي من ثبوت اسم الإيمان للفاسق الملي:

ذكر ابن الخطيب احتلاف أهل القبلة في اسم الفاسق الملي، وذكر ضمن ذلك مذهبه والأدلة عليه، يقول:

(الفاسق: هو الخارج عن الطاعة،..واختلف أهل القبلة في أنه هل هو مؤمن أو كافر؟!
فعند أصحابنا: أنه مؤمن، وعند الخوارج: أنه كافر[(١)]، وعند المعتزلة: أنه لا مؤمن ولا كافر).[(٢)]

ويقول:(**مرتكب الكبيرة من أهل الصلاة مؤمن**، وذهبت الخوارج إلى أنه كافر،.. وذهب الحسن البصري إلى أنه منافق،[(٣)] وذهبت المعتزلة إلى أنه لا مؤمن ولا كافر؛ بل له منزلة بين المنزلتين[(٤)].[(٥)]

والدليل على أنه مؤمن: النقل والعقل.[(٦)]

أما العقل: فهو أن المؤمن[من] اتصف بالإيمان؛ كما أن الأسود من اتصف بالسواد، والفاسق متصف بالإيمان؛ لأن الإيمان هو التصديق على ما مرّ، والفاسق متصف بالتصديق...

---

(١)انظر: مقالات الإسلاميين، (١/١٧٠، ٢٠٤)، التنبيه والرد للملطي٤٤، مجموعة الفتاوى٣/١٨٣، الموجز لأبي عمار الأباضي، (٢/٧٩–٨٠، ١٠٠، ١٦٢)، الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية٣٣٦–٣٤٥.

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص١٤٧). وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٣٨).

(٣)انظر: الفصل٣/٢٢٩، مجموعة الفتاوى٧/٥٢٤.

(٤)انظر: التنبيه والرد ٤٤، كتاب العدل والتوحيد ونفي التشبيه عن الواحد الحميد للقاسم الرسي ضمن رسائل العدل والتوحيد، ٢٨٤، شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار، ١٣٩–١٤٠، ٦٩٧، ٧٠١، تنزيه القرآن عن المطاعن ٧٢–٧٣، مجموعة الفتاوى٣/١٨٣، طريق الهجرتين٢/٨٣٥–٨٣٦، الإيمان بين السلف والمتكلمين١٣٦–١٣٩، الأصول الخمسة عند المعتزلة وموقف السلفيين منها١٠٩ – ١١٥، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها٢٥٦–٢٥٨، موقف شيخ الإسلام من المعتزلة في مسائل العقيدة ٩٧، ٦٠٧– ٦٠٨.

(٥) انظر: المحصل، ط. مكتبة دار التراث ٥٧٠، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين وبذيله كتاب تلخيص المحصل ص٢٣٩، التفسير الكبير (مج٦ ج١٦ص١٣٥).

(٦)هذه مخالفة منهجية !!

وأما النقل: فالآيات الدالة على أن الإيمان يبقى مع المعاصي، وأن الطاعة مضافة إلى الإيمان).[1] وعلى هـذا (فالمؤمن الذي أطاع الله سبعين سنة ثم شرب قطرة من الخمر؛..هو مؤمن قد عمل الصالحات،... **وقولهم: خرج عن كونه مؤمنًا..باطل؛ للدلائل الدالة على أن صاحب الكبيرة مؤمن؛** مثـل: قولـه:﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ ﴾ الحجرات: ٩ إلى قوله: ﴿ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ الحجرات: ٩، **سمى الباغي حال كونه باغيًا مؤمنًا،**[2] وقال:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِى ٱلْقَتْلَى ﴾ البقرة: ١٧٨، **سمى صاحب القتل العمد العدوان مؤمنًا،**[3] وقال:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ تُوبُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ التحريم: ٨، **سماه مؤمنًا حال ما أمره بالتوبة، فثبت أن صاحب الكبيرة مؤمن)؛**[4] و **يدل على ذلك** أيضًـا؛ (قوله تعالى:﴿ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ ﴾ المجادلة: ٢٢، جعل الإيمان صفة القلب، ولو كان صفة الجوارح لكـان هـذا الكلام محالاً، فثبت بهذه الوجوه: **أن العبد لا يكفر بفعل معصية الكبائر)؛**[5] لأن من (عرف الله وأحبه طول عمـره **أولى بأن يبقى عليه اسم المؤمن).** [6]

وقد رد الرازي على كل من خالفه في إثبات مسمى الإيمان للفاسق الملي ، فرد على كل من:

أولاً: المعتزلة:

وهم الذين قالوا: الفاسق (يخرج عن الإيمان ولا يدخل في الكفر، وهو في منزلة بين المنزلتين).[7]

وقد رد الرازي عليهم من جانبين؛ الأول: في إخراجهم الفاسق الملي عن مسمى الإيمان. الثاني: في قولهم بالمنزلة بين المنزلتين.

أولاً: رد الرازي على المعتزلة في إخراجهم الفاسق الملي عن مسمى الإيمان:

يقول عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ﴾ النساء: ٩٢، (قال أبو هـاشم[8] -وهو أحد رؤساء المعتزلة- تقدير الآية: وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنًا فيبقى مؤمنًا، إلا أن يقتله خطأ فيبقى حينئذٍ مؤمنًـا.

---

(١)نهاية العقول(٢/ق٢١٧/أ).

(٢)انظر:التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص١٢٨).

(٣) انظر: المسائل الخمسون في أصول الدين٧٠.

(٤)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٥٣)، وانظر: نهاية العقول(٢/ق٢٠٦/ب)، معالم أصول الدين،ط.دار الفكر اللبناني٩٦، المحصـل، ط. مكتبة دار التراث ٥٧٠، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين وبذيله كتاب تلخيص المحصل ص٢٣٨، مناقب الإمام الشافعي١٤٥-١٤٦.

(٥)المسائل الخمسون في أصول الدين٧٠.

(٦)التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ص١٣٩)، وانظر: أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط.ركابي،١٠٢.

(٧)معالم أصول الدين ط.دار الفكر اللبناني ٩٦.

(٨)أبو هاشم الجبّائي، شيخ المعتزلة و ابن شيخهم، عبد السلام ابن محمد بن عبد الوهاب البصري، كان يصرح بخلق القـرآن ، ويقـول بخلود الفاسق في النار، وأن التوبة لا تصح مع الإصرار على الذنب، وكذا لا تصح مع العجز عن الفعل، ويقول: من كذب ثم خـرس، ثم تاب لم تصح توبته، له طائفة تعرف بالبهشمية، انفرد هو وأبوه عن أصحابهما بمسائل، وانفرد كل منهما عن الآخر بمسائل مـذكورة في كتب الكلام، مات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. انظر: العبر في خـبر مـن غـبر١٢/٢، تـاريخ الإسـلام٤٤٤/٧-٤٤٥، الـوافي بالوفيات٥٥/٤، ٢٦٣/١٨-٢٦٤.

قال: والمراد أن قتل المؤمن للمؤمن يخرجه عن كونه مؤمنًا، إلا أن يكون خطأ فإنه لا يخرجه عن كونه مؤمنًا.[1]
واعلم أن هذا الكلام بناء على أن الفاسق ليس بمؤمن؛ وهو أصل باطل، والله أعلم).[2]

وقال عند قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ۖ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٤٠﴾ ﴾ غافر: ٤٠، (قالت المعتزلة: إنه تعالى شرط فيه كونه مؤمنًا، **وصاحب الكبيرة عندنا ليس بمؤمن، فلا يدخل في هذا الوعد!**[3]

والجواب: أنا بينا..**أن صاحب الكبيرة مؤمن**، فسقط هذا الكلام).[4]

وقال عند قوله تعالى: ﴿ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾ ﴾ النور: ١٧، (استدلت المعتزلة بقوله: ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾ ﴾ النور: ١٧، على أن ترك القذف من الإيمان، وعلى أن فعل القذف لا يبقى معه الإيمان؛ لأن المعلق على الشرط عدم عند عدم الشرط.[5]

والجواب: هذا معارض بقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ ﴾ النور: ١١، أي: منكم أيها المؤمنون، فدلّ ذلك على أن القذف لا يوجب الخروج عن الإيمان، وإذا ثبت التعارض حملنا هذه الآية على التهييج في الاتعاظ و الانزجار).[6]

ويقول عند قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ ﴾ الحديد: ١٢، (احتج الكعبي[7] على **أن الفاسق ليس بمؤمن**، فقال: لو كان مؤمنًا لدخل تحت هذه البشارة، ولو كان كذلك لقطع بأنه من أهل الجنة، ولما لم يكن كذلك **ثبت أنه ليس بمؤمن**.

والجواب: أن الفاسق قاطع بأنه من أهل الجنة؛ لأنه إما أن لا يدخل النار، أو إن دخلها لكنه سيخرج منها، وسيدخل الجنة، ويبقى فيها أبد الآباد، فهو إذن قاطع بأنه من أهل الجنة، فسقط هذا الاستدلال).[8]

---

(١) ذكر نحو هذا الاستدلال القاضي عبد الجبار في كتابه:تنزيه القرآن عن المطاعن، ١٠٠.

(٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٢٢٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٥ص٥٤)، المسائل الخمسون في أصول الدين٦٩-٧٠،

(٣)انظر تقرير المعتزلة لذلك في:شرح الأصول الخمسة٧٠٢-٧٠٣، ٧١٠-٧١١، متشابه القرآن(١/٩٨، ٢٧١-٢٧٢، ٣٢٩)، (٢/٤٩٤، ٥١٦، ٥٦١-٥٦٢، ٦١١، ٦٢٣، ٦٥٠، ٦٩٥).

(٤)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٦٩-٧٠).

(٥) انظر: متشابه القرآن٢/٥٢٢-٥٢٣.

(٦)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ص١٨١).

(٧)أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكَعْبي البَلْخي، من معتزلة بغداد، ومن كبار المتكلمين، صاحب مقالات، منها: أن الله سبحانه وتعالى ليست له إرادة، وأن جميع أفعاله واقعة منه من غير إرادة ولا مشيئة منه لها، وقوله مخالف لصريح النقل و العقل، يُعد الكعبي رأس طائفة من المعتزلة يقال لهم الكعبية، توفي مستهل شعبان سنة سبع عشرة وثلثمائة. انظر: وفيات الأعيان٣/٤٥، البداية والنهاية٦/١٩٥-١٩٦، طبقات المعتزلة لابن المرتضى٨٨-٨٩.

(٨)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٢٢٣)، وانظر: المسائل الخمسون في أصول الدين٧٠، التفسير الكبير (مج٢ ج٥ص٥٤)، (مج٢ ج٥ص١٠١)، (مج٣ ج٧ص٩٩)، (مج٣ ج٩ص١٤١-١٤٤)، (مج١٠ ج٣٠ص٤٧-٤٨)، (مج١٠ ج٣٠ص٩٢)، =

ويقول عند قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۖ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥٢﴾ ﴾ آل عمران: ١٥٢، (قال: ﴿ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥٢﴾ ﴾ آل عمران: ١٥٢، وهو راجع إلى ما تقدم من ذكر نعمه سبحانه وتعالى بالنصر أولاً ثم بالعفو عن المذنبين ثانيًا.

وهذه الآية دالة على أن صاحب الكبيرة مؤمن؛ لأنا بيّنا أن هذا الذنب كان من الكبائر، ثم إنه تعالى سماهم المؤمنين، فهذا يقتضي **أن صاحب الكبيرة مؤمن بخلاف ما تقوله المعتزلة. والله أعلم**).[1]

وقال عند قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ الأنعام: ٨٢،(إنه تعالى شرط في الإيمان الموجب للأمن عدم الظلم، ولو كان ترك الظلم أحد أجزاء مسمى الإيمان لكان هذا التقييد عبثًا، فثبت **أن الفاسق مؤمن، وبطل به قول المعتزلة**).[2]

ويقول: احتجت المعتزلة على مذهب أنفسهم بـــ(قوله ﷺ :" لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن"، و قوله ﷺ :" لا إيمان لمن لا أمانة له" ، وقوله :"الإيمان بضعٌ وسبعون بابًا؛ أعلاها: شهادة أن لا إلــه إلا الله، وأدناهــا: إماطة الأذى عن الطريق "، وقوله ﷺ :"الحياء من الإيمان"[3] [4]).[5]

(**والجواب** عما ذكروه:..معارضة تلك الأحاديث بالأحاديث الواردة في كون الفاسق مؤمنًا، وأنه يدخل الجنة؛

=

(مج١١ج٣١ص٨٤-٨٥)، نهاية العقول(٢/ق٢٠٦/ب- ق٢٠٨/ب) ، المحصل، ط. مكتبة دار التراث ٥٦٨-٥٦٩، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين وبذيله كتاب تلخيص المحصل، ٢٣٨.

(١)التفسير الكبير(مج٣ج٩ص٣٩).

(٢)التفسير الكبير(مج٥ج١٣ص٦٠).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب الحياء، ص١٢٩٨، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها، وفضيلة الحياء، وكونه من الإيمان، ٦٣/١.

(٤) انظر استدلالات المعتزلة في: الأمالي في الحديث، نظم الفوائد وتقريب المراد للرائد، للقاضي عبد الجبار،(ق١٥/ب- ق١٩/أ)، (ق٢٧/ب)، (ق١٣٩/أ)، (ق١٤١/ب)، (ق١٧١/ب)، (ق١٧٣/أ)، (ق١٧٥/أ)، (ق١٧٩/ب)، (ق١٨١/أ)، (ق٢٠٧/أ-ب).

(٥) نهاية العقول(٢/ق٢٠٧/ب).

حتى قال عليه السلام للسائل عن ذلك :"وإن رغم أنف أبي الدرداء[1] "[2]).[3]

ثانيًا: رد الرازي على المعتزلة في قولهم بالمنزلة بين المنزلتين:

يقول عند تفسير قوله تعالى:﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١٠٧﴾ ﴾ آل عمـران: ١٠٦ – ١٠٧، (**احتج أصحابنا بهـذه الآية على أن المكلف إما مؤمن وإما كافر، وأنه ليس هاهنا منزلة بين المنزلتين كما يذهب إليه المعتزلة.**

فقالوا: إنه تعالى قسم أهل القيامة إلى قسمين: منهم من يبيض وجهه وهم المؤمنون، ومنهم من يسود وجهه وهم الكافرون، و لم يذكر الثالث. فلو كان هاهنا قسم ثالث لذكره الله تعالى، قالوا: وهذا أيضًا متأكد بقوله تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ ﴿٣٨﴾ ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ ﴿٣٩﴾ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ﴿٤٠﴾ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ ﴿٤١﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ ﴿٤٢﴾ ﴾ عبس: ٣٨ – ٤٢..).[4]

ويقول عند قوله تعـالى: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴿٤﴾ ﴾ يونس: ٤، (احتج أصحابنا بهذه الآية على أنه لا واسطة بين أن يكون المكلف مؤمنًا وبين أن يكون كافرًا؛ لأنه تعالى اقتصر في هذه الآية على ذكر هذين القسمين).[5]

ويقول: (قال تعالى:﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ الجاثية: ٣١، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: ذكر الله المؤمنين والكافرين و لم يذكر قسمًا ثالثًا، **وهذا يدل على أن مذهب المعتزلة إثبات المنزلتين باطل).**[6]

ثانيًا: رد على الخوارج:

وهم الذين زعموا أن مرتكب الكبيرة يخرج عن الإيمان ويدخل في الكفر؛ لأن كل معصية كفر.

---

(١)أبو الدرداء، عويمر بن عامر بن مالك بن زيد بن قيس بن أُمية بن عامر بن عدي الأنصاري الخزرجي، مشهور باسمه وكنيته معًا، كان فقيهًا عاقلاً فاضلاً حَكيمًا، من الذين أوتوا العلم، آخى رسول الله ﷺ بينه وبين سلمان الفارسي رضي الله عنه ، شهد أبـو الـدرداء رضي الله عنه الخندق وما بعدها من المشاهد، واختلف في شهوده أُحدًا. توفي سنة اثنتين وثلاثين بدمشق في خلافة عثمان رضي الله عنه، انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٧٩٨–٨٠٠، أسد الغابة٦/٩٤–٩٥، الإصابة في تمييز الصحابة٥/٤٦.

(٢) أخرج الإمام أحمد في مسنده برقم(٨٦٦٨)،٨/٣٨٧، عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ –وهو يقص على المنبر:﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾ ﴾ الرحمن: ٤٦؛ فقلت: وإن زنى وإن سرق يا رسول الله؟! فقال رسول الله ﷺ: الثانيـة﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾ ﴾ الـرحمن: ٤٦؛ فقلت الثانية: وإن زنى وإن سرق يا رسول الله؟! فقال النبي ﷺ: الثالثة ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ ﴿٤٦﴾ ﴾ الرحمن: ٤٦؛ فقلت الثالثة: وإن زنى وإن سرق يا رسول الله؟! فقال: "نعم، وإن رغم أنف أبي الدرداء"، وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله:''إسناده صحيح جدًا''.

(٣)نهاية العقول(٢/ق٢٠٨/ب).

(٤)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١٧١).

(٥)التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ص٣٢).

(٦)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٢٧٣)، وانظر: نهاية العقول(٢/ق٢١٨/أ- ق٢١٩/ب).

يقول الرازي:(الخوارج..قالوا: الفاسق يخرج عن الإيمان..و..يدخل في الكفر، واحتجوا بقوله تعالى:﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ المائدة: ٤٤، **وهو في غاية البعد**).[1]

ويقول عند قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ البقرة: ٣٤،(المعصية..عندنا لا توجب الكفر..**أما عند الخوارج: فكل معصية كفر**،[2] وهم تمسكوا بهذه الآية، قالوا: إن الله تعالى كفر إبليس بتلك المعصية، فدلّ على أن المعصية كفر.

الجواب: إن قلنا: إنه كافر من أول الأمر فهذا السؤال زائل.[3] وإن قلنا: إنه كان مؤمنًا، فنقول: إنه إنما كفر لاستكباره، واعتقاده كونه محقًا في ذلك التمرد، واستدلاله على ذلك بقوله:﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾ الأعراف: ١٢، والله أعلم)[4]

وقال عند قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَـٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَـٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿٦﴾ وَٱلْخَـٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴿٧﴾ وَيَدْرَؤُاْ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَـٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴿٨﴾ وَٱلْخَـٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿٩﴾ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ النور: ٦ – ١٠،(**احتج أصحابنا بهذه الآية على بطلان قول الخوارج في أن الزنا والقذف كفر؛ من وجهين:**

الأول: أن الرامي إن صدق فهي زانية، وإن كذب فهو قاذف، فلا بد على قولهم من وقوع الكفر من أحدهما وذلك يكون ردة، فيجب على هذا أن تقع الفرقة ولا لعان أصلاً، وأن تكون فرقة الردة حتى لا يتعلق بذلك توارث ألبتة.

الثاني: أن الكفر إذا ثبت عليها بلعانه؛ فالواجب أن تقتل لا أن تجلد أو ترجم؛ لأن عقوبة المرتد مباينة للحد في الزنا).[5]

ويقول عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ۚ أُوْلَـٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٨﴾﴾ النساء: ١٨، (المسألة الخامسة: أنه تعالى عطف على الذين يتوبون عند مشاهدة الموت الكفار، والمعطوف مغاير للمعطوف عليه، فهذا يقتضي **أن الفاسق من أهل الصلاة ليس بكافر، ويبطل به قول الخوارج إن الفاسق كافر**).[6]

ويقول: (أما الخوارج فقد تمسكوا بـــ..قوله تعالى:﴿ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ المؤمنون: ١٠٢، إلى قوله تعالى:﴿أَلَمْ تَكُنْ ءَايَـٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ المؤمنون: ١٠٥، وهم الكفار، والفاسق يخف ميزانه فكان كافرًا

---

(١)كتاب معالم أصول الدين،ط.دار الفكر اللبناني ص٩٦-٩٧، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ص٥-٦).

(٢) انظر:مقالات الإسلاميين١/١٦٨.

(٣)هذا الجواب مبنيٌ على مذهبه في الموافاة!

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٣٨).

(٥)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ص١٧١).

(٦)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٨٥)، (مج٦ ج١٦ص٣٧)، (مج١٠ ج٣٠ص٢٣٩)، (مج١١ ج٣١ص٦٥).

مكذبًا)، [1]وبـــ(أن الولاية والعداوة ضدان لا واسطة بينهما؛ فكما أن ولاية الله تعالى تكون إيمانًا، فكذلك عداوتـــه يجب أن تكون كفرًا).[2] [3] (**والجواب عن ما ذكروه:** ..أن قوله﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴾ المؤمنون: ١٠٣، هو الذي يكون خفيفًا في كل شيء، وعندنا أن الفاسق ليس كذلك؛ فإن ثواب إيمانه يثقل في الميزان).[4] (وقوله: إن الولاية والعداوة ضدان؛ قلنا: لم لا يجوز إثبات متوسط بين الضدين!).[5]

ومع أن الرازي في النص السابق رد على الخوارج في نفيهم الولاية عن الفاسق الملي، إلا أنك تجده يتأثر بهم؛ فينفي الولاية عن من ارتكب الكبائر؛ يقول: (قوله:﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا ﴾ آل عمران: ١٢٢، لا يـــدل على أن معصية وقعت منهما؛ **وأيضًا فبتقدير أن يُقال: إن ذلك معصية؛ لكنها من باب الصغائر لا من باب الكبائر؛ بدليل قوله تعالى:**﴿ وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا ﴾آل عمران: ١٢٢؛ **فإن ذلك الهمّ لو كان من باب الكبائر لما بقيت ولاية الله لهما!**).[6]

ثالثًا: رد على الحسن البصري:

والذي ذهب إلى أن الفاسق الملي(منافق؛ لقوله عليه السلام:" آية المنافق ثلاث ".[7]).[8]

يقول الرازي: (وأما الذين زعموا أن الفاسق منافق فقد احتجوا بـــ..قوله عليه السلام:" آية المنافق ثلاث: إذا وعد أخلف، وإذا حدث كذب و إذا ائتمن خان").[9]

(**والجواب عن الحديث الذي تمسك به من جعل الفاسق منافقًا: أنه من أخبار الآحاد،** (وأنه)[10] متـــروك العمل بظاهره بالإجماع؛ لأن من وعد غيره بأن يخلع عليه خلعة نفيسة، فإذا لم يفعل ذلك لم يكفر بالاتفاق).[11]

وقال:(الفاسق..لا يمكن أن يُقال المراد منه المنافق؛ لأن الصحيح أن المنافق كافر؛ قال تعـــالى:﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١ ﴾ المنافقون: ١).[12]

وبهذا يتبين أن الرازي أثبت اسم الإيمان المطلق للفاسق الملي، وأبطل التكفير بالمعاصي مطلقًا.

---

(١)نهاية العقول(٢/ق٢١٧/أ)

(٢)نهاية العقول(٢/ق٢١٧/ب)

(٣)انظر استدلالات الخوارج في: الفصل٣/٢٣٠، الموجز لأبي عمار الأباضي(٢/٧٨-٨٣، ١٠٢-١٠٥).

(٤)نهاية العقول(٢/ق٢١٨/ب).

(٥)نهاية العقول(٢/ق٢١٩/أ)، وانظر منه: (٢/ق٢١٧/أ-ق٢١٩/أ)،

(٦)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص٢٠٧).

(٧) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة المنافق، ص١١، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق، ١/٧٨.

(٨) المحصل ط.مكتبة دار التراث، ٥٧٠.

(٩)نهاية العقول(٢/ق٢١٧/ب)

(١٠) في الأصل (ولأنه) ولعل الصواب ما أثبته!.

(١١)نهاية العقول(٢/ق٢١٩/أ).

(١٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٩).

هذا وقد سوّى الرازي بين ارتكاب المحرمات وترك المأمورات -من النطق بالشهادتين والإتيان بـــالفرائض-، فجعل ترك الفرائض المأمور بها ذنبًا بمنزلة ركوب المناهي، وصاحبه مؤمنًا.

يقول: (**الامتناع عن النطق يجري مجرى المعاصي التي يؤتى بها مع الإيمان**)،[١] **و يجري(مجرى امتناعه من الصلاة والزكاة، وكيف يكون من أهل النار وقد قال** ﷺ: " يخرج من النار من كان في قلبه مثقـــال ذرة مـــن الإيمان " وقلب هذا الرجل مملوء من الإيمان).[٢]

وقد أكد على هذا المعنى كثيرًا في كتبه؛ يقول: (فإن اختل قيد العمل فهم الفسقة)،[٣]

ويقول: (كل من أخطأ في الأعمال الظاهرة..[فـــ]هم الفساق).[٤]

ويقول:(الفسق: وهو ذنب الجوارح).[٥]

ويقول عن من عرف الله و لم ينطق بالشهادتين: إنه (**فاسق؛ لأجل أنه كان مأموراً بذكر هـــذه الكلمـــة ولم يذكرها**).[٦] والقول بـــ(أن الفاسق ليس بمؤمن..باطل)؛[٧](لأن فساق أهل الصلاة يؤمنون بالله تعالى، **فإن الإيمان هو التصديق**)،[٨] و لأن الله (أثبت الإيمان مع الكبائر).[٩] ويقول: (صاحب الكبيرة مؤمن).[١٠]

وقال:(العبد لا يكفر بارتكان المعاصي؛كالخمر والزنا والقتل بغير الحق وغيرها).[١١]

وقال:(العبد لا يكفر بفعل معصية الكبائر).[١٢] وقال:(ثبت أن العاصي لا يكفر).[١٣]

---

(١) التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٢٧).

(٢)التفسير الكبير (مج٨ ج٢٢ ص١٠).

(٣)التفسير الكبير(مج١ج١ص٢٦٣).

(٤)التفسير الكبير(مج١ج١ص٢٦١).

(٥)التفسير الكبير(مج١٠ج٢٨ص٢٥).

(٦)أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط. ركابي ١٤٣، ط.أخرى؛ ط. دار المسلم ١١١، وانظر: التفسير الكبير (مج١ ج٢ ص٥٩)، (مـــج١ ج٢ ص٢٧)، لوامع البينات ١٢٨-١٢٩.

(٧)التفسير الكبير(مج٤ج١٠ص٢٢٨).

(٨)نهاية العقول (٢/ق٢١٩/أ).

(٩) معالم أصول الدين، ط.دار الفكر اللبناني،٩٦.

(١٠)التفسير الكـــبير(مـــج٤ج١١ص٥٥)،(مـــج٩ج٢٧ص٧٠)، المســـائل الخمســـون في أصـــول الـــدين٧٠، وانظـــر: التفســـير الكبير(مج١ج٣ص٥٩-٦٤)، (مج٤ج١١ص٨٩)، الأربعين ط.دار الجيل٤١١.

(١١)المسائل الخمسون في أصول الدين٦٩.

(١٢)المسائل الخمسون في أصول الدين٧٠.

(١٣)التفسير الكبير(مج١ج٣ص١٧٣).

وقال: (**المعصية** عند المعتزلة **وعندنا لا توجب الكفر، أما عندنا؛ فلأن صاحب الكبيرة مؤمن**، وأما عند المعتزلة؛ فلأنه وإن خرج عن الإيمان فلم يدخل في الكفر[1]).[2]وقال:(**مذهبنا أن الإيمان باقٍ مع الاشتغال بالمعاصي**).[3]

وقال: (الإيمان يبقى مع المعصية)،[4] (وذلك **يدل على أن الفسق لا يزيل الإيمان**)[5] وعلى هذا فـ(**صاحب الكبيرة عندنا مؤمنٌ مطيعٌ بإيمانه عاصٍ بفسقه**)؛[6] لأن (الذنب الذي بالجسد لا بالقلب[7] **لا يخرج بل قد يزيد في الإيمان**[8] والذي بالقلب يخاف منه الخروج عن ربقة الإيمان).[9]

وبهذا يظهر أن الفاسق عند الرازي مؤمن؛ لأن الفِسْق لا يُضاد الإيمان، لأن التضاد بين الشيئين لا يكون إلا إذا وجدا في محل واحد، والمعصية التي بها يكون الفسق محلها الجوارح، والإيمان عنده محله القلب فقط. وما يوجد بالجوارح لا يجوز أن ينفي ما يوجد بالقلب لأنه غير مضاد له. إذ قد يعص الله تعالى من هو مصدق بقلبه بالله ورسله، فصح بذلك اجتماع الفسق والإيمان، وعلى هذا فالإيمان الذي هو التصديق القلبي موجود في الفاسق الذي عصى الله تعالى بعمل قبيح صدر عن الجوارح.[10]

وهذا مبني على مذهبه القائل بأن الإيمان هو التصديق القلبي، وأن أعمال الجوارح إنما هي ثمرات ذلك التصديق القلبي، وليست ركنًا في الإيمان، ولا جزءًا من مفهومه، وعلى هذا فمرتكب الكبيرة عنده إيمانه باقٍ كما كان لم ينقص ولم يتغير، وإنما نقصت شرائع الإيمان وثمراته.

ومع أن الصبغة العامة للتفسير الكبير هي الهجوم على المعتزلة وانتقاد مذهبهم؛ إلا أنك تجد الرازي بتأثر بهم فينفي اسم الإيمان عن مرتكب الكبيرة!

---

(١) انظر:العدل والتوحيد ونفي التشبيه عن الله الواحد الحميد للقاسم الرسي ضمن رسائل العدل والتوحيد، ٢٨٤، شرح الأصول الخمسة١٤٠.

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٣٨).

(٣) التفسير الكبير (مج٢ ج٥ ص٢٠٨).

(٤)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص٢٥٢).

(٥)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص٢٥٢)، وانظر: أسرار التتريل وأنوار التأويل، ط. ركابي ١٠٣.

(٦)المحصل، ط. مكتبة دار التراث ٥٧٠، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين وبذيله كتاب تلخيص المحصل ص٢٣٩، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ص٩٢).

(٧)فيه دلالة على مذهبه في أن الفسق مختص بجهة العمل!

(٨)وهذا يتناقض مع ما نص عليه بقوله:(الإيمان عندنا لا يزيد ولا ينقص؛ لأنه لما كان اسمًا لتصديق الرسول في كل ما علم بالضرورة مجيئه به. وهذا لا يقبل التفاوت. فمسمى لإيمان لا يقبل الزيادة والنقصان) المحصل، ط.مكتبة دار التراث٥٧٠-٥٧١، وبقوله: (الإيمان لا يزيد بالطاعة ولا ينقص بالمعصية)لوامع البينات١٣٨، **وإذا كان الإيمان–عنده– لا يزيد بالطاعة فكيف يزيد بالمعصية!!**

(٩)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص٩٨).

(١٠)انظر:كتاب تمهيد الأوائل٣٩٥-٣٩٧، الإيمان بين السلف والمتكلمين١٧٢-١٧٣.

يقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوۡمٗا نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ وَهَمُّواْ بِإِخۡرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٍۚ أَتَخۡشَوۡنَهُمۡۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَوۡهُ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١٣ ﴾ التوبة: ١٣، (قوله: ﴿ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ التوبة: ١٣، معناه: أنكم إن كنتم مؤمنين بالإيمان وجب عليكم أن تقدموا على هذه المقاتلة، ومعناه: **أنكم إن لم تقدموا عليها وجب أن لا تكونوا مؤمنين!**).[1]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَيَٰقَوۡمِ أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ٨٥ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِحَفِيظٖ ٨٦ ﴾ هود: ٨٥ – ٨٦، (قال: ﴿ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴾ هود: ٨٦، وإنما شرط الإيمان في كونه خيرًا لهم؛ لأنهم إن كانوا مؤمنين مقرين بالثواب والعقاب عرفوا أن السعي في تحصيل الثواب وفي الحذر من العقاب خير لهم من السعي في تحصيل ذلك القليل. **واعلم أن المعلق بالشرط عدم عند عدم الشرط؛ فهذه الآية تدلّ بظاهرها على أن من لم يحترز عن هذا التطفيف فإنه لا يكون مؤمنًا!**)[2]

ويقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿ ۞ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا يَوۡمَ ٱلۡفُرۡقَانِ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ ٤١ ﴾ الأنفال: ٤١، (قال في آخر الآية: ﴿ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ ﴾ الأنفال: ٤١، يعني: إن كنتم آمنتم بالله فاحكموا بهذه القسمة، وهو يدل على أنه متى لم يحصل الحكم بهذه القسمة، **لم يحصل الإيمان بالله!**)[3].

ب–موقف الرازي من ثبوت اسم التقوى للفاسق الملي:

أطلق الرازي اسم المتقي على الفاسق الملي، لأنه اتقى الشرك، (فحقيقة التقوى وماهيتها حاصلة عند حصول الاتقاء عن الشرك وعرف القرآن مطابق لذلك).[4]

يقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٖ ٥١ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٖ ٥٢ يَلۡبَسُونَ مِن سُندُسٖ وَإِسۡتَبۡرَقٖ مُّتَقَٰبِلِينَ ٥٣ ﴾ الدخان: ٥١ – ٥٣ ، (اعلم أنه تعالى لما ذكر الوعيد في الآيات المتقدمة ذكر الوعد في هذه الآيات؛ فقال: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ الدخان: ٥١، **قال أصحابنا: كل من اتقى الشرك فقد صدق عليه اسم المتقي فوجب أن يدخل الفاسق في هذا الوعد**).[5]

---

(١)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص٢٣٥).

(٢)التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ص٤٢–٤٣).

(٣)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٦٥).

(٤)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٩٩). وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٦ص١٦١)، (مج٩ ج٢٥ص١٤٠)، (مج٩ ج٢٦ص٢٨١)، (مج١٠ ج٢٨ص١٠٣)،(مج١٠ ج٢٨ص١٧٦)،(مج١٠ ج٢٨ص٢٠١)،(مج١٠ ج٣٠ص٣٨)،(مج١٠ ج٣٠ص٢٨٢)، أسرار التتريل، ط. ركابي، ١٠١.

(٥)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٢٥٢).

وقد رد على القاضي حين سلب هذا الوصف من الفاسق الملي:

يقول عند تفسير قوله ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾ ﴾ مريم: ٧٢، (قال القاضي[١]: الآية دالة على قولنا في الوعيد؛ لأن الله تعالى بين أن الكل يردونها، ثم بين صفة من ينجو وهم المتقون، **والفاسق لا يكون متقيًا،** ثم بين تعالى أن من عدا المتقين يذرهم فيها جثيًا، فثبت أن الفاسق يبقى في النار أبدًا).[٢]

والجواب: أن (المتقي: هو الذي اتقى الشرك بقول لا إله إلا الله).[٣] وهذا (هو الحق الذي يشهد الدليل بصحته؛ وذلك لأن من آمن بالله وبرسله صح أن يُقال إنه متق عن الشرك، ومن صدق عليه أنه متق عن الشرك صدق عليه أنه متق؛ لأن المتقي جزء من المتقي عن الشرك، ومن صدق عليه المركب صدق عليه المفرد، **فثبت أن صاحب الكبيرة متق،** وإذا ثبت ذلك وجب أن يخرج من النار لعموم قوله: ﴿ ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ ﴾مريم: ٧٢، **فصارت هذه الآية التي توهموها دليلاً من أقوى الدلائل على فساد قولهم).**[٤]

ويقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴿٦١﴾ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا ۖ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿٦٢﴾ تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا ﴿٦٣﴾ ﴾ مريم: ٦١ – ٦٣، (قال القاضي[٥]: فيه دلالة على أن الجنة يختص بدخولها من كان متقيًا، **والفاسق المرتكب للكبائر لا يوصف بذلك.**

والجواب: الآية تدل على أن المتقي يدخلها، وليس فيها دلالة على أن غير المتقي لا يدخلها. **وأيضًا فصاحب الكبيرة متق عن الكفر، ومن صدق عليه أنه متق عن الكفر؛ فقد صدق عليه أنه متق؛ لأن المتقي جزء من مفهوم قولنا المتقي عن الكفر، وإذا كان صاحب الكبيرة يصدق عليه أنه متق وجب أن يدخل تحته،** فالآية بأن تدل على أن صاحب الكبيرة يدخل الجنة أولى من أن تدل على أنه لا يدخلها).[٦]

ويقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٦٠﴾ وَيُنَجِّي ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ الزمر: ٦٠ – ٦١، (قال القاضي[٧]: المراد به من اتقى كل الكبائر إذ لا يوصف بالاتقاء المطلق إلا من كان هذا حاله؛ فيقال له: أمرك عجيب جدًا فإنك قلت: لما تقدم قوله تعالى: ﴿ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾ الزمر: ٥٧، وجب أن يحمل قوله: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ ﴾ الزمر: ٦٠، على الذين قالوا: ﴿ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي ﴾ الزمر: ٥٧؛ فعلى هذا القانون لما تقدم قوله: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ ﴾ الزمر: ٦٠ ، ثم قال تعالى بعده: ﴿ وَيُنَجِّي ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ بِمَفَازَتِهِمْ ﴾الزمر: ٦١؛

---

(١) يقصد القاضي عبد الجبار من المعتزلة، على ما جرت عادته في التفسير.

(٢)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ص٢٤٤-٢٤٥).

(٣)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ص٢٤٥).

(٤)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ص٢٤٥).

(٥) يقصد القاضي عبد الجبار من المعتزلة، على ما جرت عادته في التفسير.

(٦)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ص٢٣٨).

(٧) يقصد القاضي عبد الجبار من المعتزلة، على ما جرت عادته في التفسير.

وجب أن يكون المراد هم الذين اتقوا ذلك الكذب؛ فهذا يقتضي أن كل من لم يتصف بذلك الكذب أنه يدخل تحت ذلك الوعد المذكور بقوله: ﴿ وَيُنَجِّي ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ بِمَفَازَتِهِمۡ ﴾ الزمر: ٦١، **وأن يكون قولــك:**﴿ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ ﴾ الزمــر: ٦١ **المراد منه: من اتقى كل الكبائر فاسداً**؛ فثبت أن التعصب يحمل الرجل العاقل على الكلمات المتناقضة؛ بل الحق أن تقول: المتقي هو الآتي بالاتقاء، والآتي بالاتقاء في صورة واحدة آت بمسمى الاتقاء؛ وبهذا الحرف قلنا الأمر المطلق لا يفيد التكرار، ثم ذلك الاتقاء غير مذكور بعينه في هذه اللفظة؛ فوجب حمله على الاتقاء عن الشيء الذي سبق ذكره وهذا هو الكذب على الله تعالى؛ فثبت أن ظاهر الآية يقتضي أن من اتقى عن تلك الصفة وجب دخوله تحت هـــذا الوعد الكريم).(١)

ويقول عند تفسير قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ﴾ الحجر: ٤٥، (في قوله:﴿ إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ الحجر: ٤٥، قولان:

القول الأول: قال الجبائي وجمهور المعتزلة القائلون بالوعيد: المراد بالمتقين: هم الذين اتقوا جميع المعاصي، قالوا: لأنه اسم مدح فلا يتناول إلا من يكون كذلك، (٢)

والقول الثاني:..أن المراد: الذين اتقوا الشرك بالله تعالى والكفر به.

وأقول: هذا القول هو الحق الصحيح، والذي يدل عليه هو: أن المتقى هو الآتي بالتقوى مرة واحدة، كما أن الضارب هو الآتي بالضرب مرة واحدة، والقاتل هو الآتي بالقتل مرة واحدة، فكما أنه ليس من شرط الوصف كونه ضاربًا وقاتلاً كونه آتيًا بجميع أنواع الضرب والقتل، فكذلك ليس من شرط صدق الوصف بكونه متقيًا كونه آتيًا بجميع أنواع التقوى، والذي يقوي هذا الكلام أن الآتي بفرد واحد من أفراد التقوى يكون آتيًا بالتقوى؛ لأن كل فرد من أفراد الماهية فإنه يجب كونه مشتملاً على تلك الماهية، فالآتي بالتقوى يجب أن يكون متقيًا، فثبت أن الآتي بفرد واحد من أفراد التقوى يصدق عليه كونه متقيًا...فثبت أن قوله: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ﴾ الحجر: ٤٥، يتناول جميع القائلين بلا إله إلا الله محمد رسول الله قولاً واعتقادًا سواءً كانوا من **أهل الطاعة أو من أهل المعصية**. وهذا تقريرٌ بيّن، وكلامٌ ظاهر).(٣)

ومع أن الرازي ذكر في أكثر من موضع دخول أهل الكبائر في اسم المتقين، إلا أنك تجده ينقض ما ســبق فينفي عن الفاسق اسم التقوى!

وذلك عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ الأنعــام: ٣٢، حيث قال: (ثم قـــال تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾ فبيّن أن هذه الخيرية إنما تحصل لمن كان **من المتقين من المعاصي والكبائر**، فأما الكافر **والفاسق فلا**).(٤)

---

(١)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٩).

(٢)انظر في ذلك: متشابه القرآن(٢/٤٨٦، ٥٩٣، ٦٦٣)، شرح الأصول الخمسة٧١٠-٧١١.

(٣)التفسير الكبير(مج٧ ج١٩ص١٩١-١٩٢). وانظر: التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ص٢٣)،(مج٨ ج٢٣ص٣٧)،(مج٩ ج٢٧ص٩).

(٤)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ص٢٠٣).

كما تجده يتأثر بالوعيدية فيما ذهبوا إليه من أنه تعالى لا يقبل حسنة إلا ممن اتقاه مطلقًا فلم يأت بكبيرة؛[(١)] فيخالف بذلك ما قرره سابقًا من أن أهل الكبائر داخلين في اسم " المتقين "؛ لأنهم اتقوا الشـرك؛ فوجـب أن طاعتهم مقبولة!!

يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ۞ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوۡمَيۡنِ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۖ لِمَنِ ٱتَّقَىٰۗ ﴾ البقرة: ٢٠٣، (أما قوله تعالى: ﴿لِمَنِ ٱتَّقَىٰۗ ﴾ البقرة: ٢٠٣، ففيه وجوه؛

أحدها: أن الحاج يرجع مغفورًا له؛ بشرط أن يتقي الله فيما بقي من عمره و لم يرتكب ما يستوجب به العذاب. ومعناه: التحذير من الاتكال على ما سلف من أعمال الحج؛ فبين تعالى أن عليهم مع ذلك ملازمة التقوى، ومجانبة الاغترار بالحج السابق.

وثانيها: أن هذه المغفرة إنما تحصل لمن كان متقيًا قبل حجه؛ كما قال تعالى:﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ٢٧ ﴾ المائدة: ٢٧؛ **وحقيقته: أن المصر على الذنب لا ينفعه حَجة، وإن كان قد أدى الفرض في الظاهر.**

وثالثها: أن هذه المغفرة إنما تحصل لمن كان متقيًا عن جميع المحظورات حال اشتغاله بالحج؛ كما روي في الخبر من قوله عليه الصلاة والسلام: "من حج فلم يرفث و لم يفسق".[(٢)]

واعلم أن الوجه الأول من هذه الوجوه التي ذكرناها إشارة إلى اعتباره في الحال، والتحقيق أنه لا بد من الكل). [(٣)]

ج–موقف الرازي من ثبوت اسم الإحسان للفاسق الملي

أطلق الرازي اسم المحسن على الفاسق الملي، لأن(كل من حصل له الإقرار والمعرفة كان من المحسنين).[(٤)]

وقد رد على المعتزلة الذين سلبوا هذا الوصف عن الفاسق الملي:

يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٥٦ ﴾ الأعراف: ٥٦، (قالت المعتزلة: الآية تدل على أن رحمة الله قريب من المحسنين، فلما كان كل هذه الماهية حصل للمحسنين؛ وجب أن لا يحصل منها نصيب لغير المحسنين، فوجب أن لا يحصل شيء من رحمة الله في حق الكافرين، والعفو عن العذاب رحمة، والتخلص من النار بعد الدخول فيها رحمة، فوجب أن لا يحصل ذلك لمن لم يكن

---

(١)انظر:متشابه القرآن، ٣٣٦/١-٣٣٨، مجموعة الفتاوى، ٣٢٢/١٠.

(٢)أخرجه البخاري،كتاب الحج، باب فضل الحج المبرور، ص٣٠٣، ومسلم، كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة، ٩٨٤/٢.

(٣)التفسير الكبير (مج٣ ج٥ ص١٩٥).

(٤)التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ص١٣٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص١٤٠)،(مج١٠ ج٢٨ص٢٠١).

من المحسنين، **والعصاة وأصحاب الكبائر ليسوا محسنين، فوجب أن لا يحصل لهم العفو عن العقاب، وأن لا يحصل لهم الخلاص من النار.** [1]

(و) [2]الجواب: أن من آمن بالله وأقر بالتوحيد والنبوة؛ فقد أحسن[3]...

إذا ثبت هذا؛ فنقول: كل من حصل له الإقرار والمعرفة كان من المحسنين، ودلت هذه الآية على أن رحمة الله قريب من المحسنين، فوجب بحكم هذه الآية أن تصل إلى صاحب الكبيرة من أهل الصلاة رحمة الله، وحينئذ تنقلب هذه الآية حجة عليهم، فإن قالوا: المحسنون هم الذين أتوا بجميع وجوه الإحسان. فنقول: هذا باطل؛ لأن المحسن من صدر عنه مسمى الإحسان، وليس من شرط كونه محسنًا أن يكون آتيًا بكل وجوه الإحسان. كما أن العالم هو الذي له العلم، وليس من شرطه أن يحصل جميع أنواع العلم، فثبت بهذا أن السؤال الذي ذكروه ساقط، وأن الحق ما ذهبنا إليه). [4]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ جَنَّٰتٍ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٨٥ ﴾ المائدة: ٨٥ ، **(الآية دالة على أن المؤمن الفاسق لا يبقى مخلداً في النار، وبيانه من وجهين:**

الأول: أنه تعالى قال: ﴿ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ المائدة: ٨٥ ، **وهذا الإحسان لا بدّ وأن يكون هو الذي تقدم ذكره من المعرفة،** وهو قوله: ﴿ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّۖ ﴾ المائدة: ٨٣ ، **ومن الإقرار به،** وهو قوله: ﴿ فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ ﴾ المائدة: ٨٥، وإذ كان كذلك، **فهذه الآية دالة على أن هذه المعرفة وهذا الإقرار يوجب أن يحصل له هذا الثواب. وصاحب الكبيرة له هذه المعرفة وهذا الإقرار، فوجب أن يحصل له هذا الثواب،** فإما أن ينقل من الجنة إلى النار، وهو باطل بالإجماع. أو يُقال: يعاقب على ذنبه ثم ينقل إلى الجنة؛ وذلك هو المطلوب). [5]

ومع أن الرازي أثبت دخول أهل الكبائر في اسم الإحسان، إلا أنك **تجده ينقض ما سبق فينفي عن الفاسق اسم المحسن! حيث يقول:** (المحسن: هو الذي يجتنب كبائر الإثم)، [6] وعليه (فالذين أحسنوا: هم الذين اجتنبوا، ولهم الحسنى. **وبهذا يتبين المسيء والمحسن؛ لأن من لا يجتنب كبائر الإثم يكون مسيئًا، والذي يجتنبها يكون محسنًا).** [7]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ٦٠ ﴾ الرحمن: ٦٠، (أي: هل جزاء من أتى بالفعل الحسن إلا أن يؤتى في مقابلته بفعل حسن! لكن الفعل الحسن من العبد ليس كل ما يستحسنه هو؛ بل الحسن هو ما استحسنه الله منه، **فإن الفَاسِق ربما يكون الفِسق في نظره حسنًا وليس بحسن،** بل الحسن ما طلبه الله منه). [8]

---

(١)انظر قول المعتزلة: متشابه القرآن (٢/٥٦١-٥٦٢، ٦١٤-٦١٥، ٦٥٤).

(٢)ساقطة من الطبعة المعتمدة، والتصحيح من ط.المطبعة البهية١٣/١٣٦، والسياق يقتضيه!

(٣) انظر تقرير الباقلاني أيضًا لذلك: تمهيد الأوائل٤٠٨-٤٠٩.

(٤)التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ص١٣٦).

(٥)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ص٦٩).

(٦)لتفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص١١).

(٧)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٦).

(٨)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص١٣١).

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَبَٰرَكۡنَا عَلَيۡهِ وَعَلَىٰٓ إِسۡحَٰقَۚ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحۡسِنٞ وَظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ مُبِينٞ ﴿١١٣﴾ ﴾ الصافات: ١١٣، (دخل تحت قوله: ﴿ مُحۡسِنٞ ﴾ **الأنبياء والمؤمنون**، وتحت قوله : ﴿ ظَالِمٞ ﴾ الكافر و**الفاسق**).[١]

كما تجده يسرد القولين بلا ترجيح! وذلك عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ۞وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٞۚ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞۚ وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ لَهُمۡ فِيهَا مَا يَشَآءُونَۚ كَذَٰلِكَ يَجۡزِي ٱللَّهُ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٣١﴾ ﴾ النحل: ٣٠ – ٣١، **حيث قال:** (وفي المراد بقوله: ﴿ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ﴾ النحل: ٣٠ ، **قولان:**

أما الذين يقولون: إن أهل لا إله إلا الله يخرجون من النار، فإنهم يحملونه على قول لا إله إلا الله مع الاعتقاد الحق.

وأما المعتزلة الذين يقولون: إن فساق أهل الصلاة لا يخرجون من النار[٢] **يحملون قوله:** ﴿ أَحۡسَنُواْ ﴾ النحل: ٣٠، **على من أتى بالإيمان وجميع الواجبات واحترز عن كل المحرمات**).[٣]

ثانيًا: موقف الرازي من حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة:

تعرف هذه المسألة بمسألة وعيد أصحاب الكبائر، وقد ذكر ابن الخطيب اختلاف أهل القبلة في وعيدهم، وذكر ضمن ذلك مذهبه، وقبل الشروع في إيراد ذلك؛ أود أن أشير إلى أمرين:

الأمر الأول: أن الرازي بنى هذه المسألة على مذهبه الفاسد في التحسين والتقبيح؛ حيث صدر حديثه عنها بقوله:(مباحث هذا الأصل..بأسرها فرع الحسن والقبح؛ فمن أحكم ذلك الأصل سهل عليه الكلام في فروعه).[٤]و(عندنا أنه يحسن منه تعالى أن يغفر أو يعذب أي شخص كان؛ فلما كان كذلك لا جرم حسن تعليقه على المشيئة).[٥]

وقول الرازي بأنه يجوز أن يعفو الله عن أي شخص كان، ويجوز أن يعذب أي شخص كان؛ قولٌ فاسد مبني على جعل الثواب والعقاب بلا حكمة ولا عدل ولا وضع للأشياء مواضعها. وعلى مذهبه يجوز أن يعذب ويغفر بلا موازنة؛ بل يعفو عن شر الناس ويعذب خير الناس على سيئة صغيرة ولا يغفرها له!! وهذا فيه وصف للرب بما يوجب الظلم والسفه. وهو سبحانه قد شهد أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائمًا بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم.[٦]

الأمر الثاني: أن الرازي لم يطرد على قول واحد في هذه المسألة؛ بل سلك فيها مسلكين:

---

(١)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص١٥٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ص٧٧).

(٢) انظر: متشابه القرآن١/١٨٣، ٢/٥٦١-٥٦٢.

(٣)التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ص٢٤).

(٤) نهاية العقول(٢/ق١٨٥/ب).

(٥) نهاية العقول(٢/ق١٨٨/ب).

(٦) انظر: مجموعة الفتاوى، ١٤/٣٤٦.

المسلك الأول: القطع بالعفو عن بعض أهل المعاصي، مع القطع بمنع التخليد للعصاة – إذا عذبوا .

ويظهر هذا المسلك في قوله: (اختلف أهل القبلة في وعيد أصحاب الكبائر، **فمن الناس من قطع بوعيدهم**،...

ومن الناس من قطع بأنه لا وعيد لهم؛ وهو قول شاذ....

والقول الثالث: أنا نقطع بأنه سبحانه وتعالى يعفو عن بعض المعاصي، ولكنا نتوقف في حق كل أحد على التعيين أنه هل يعفو عنه أم لا! **ونقطع بأنه تعالى إذا عذب أحدًا منهم مدة فإنه لا يعذبه أبدًا؛ بل يقطع عذابه**).[1]

وقوله: (الذين **سلموا أن الفاسق من أهل الصلاة يدخل النار** اختلفوا؛ **فقال أهل السنة**[2]: **إن الله تعالى يعفو عن البعض، والذين يدخلهم النار لا بد وأن يخرجهم منها**، وقالت المعتزلة: عذاب الفاسق مؤبدًا[3]).[4]

وقوله: (وأما مذهب أهل السنة والجماعة[5] في هذا الباب: **فهو أنا نقطع بأن الله تعالى سيعفو عن بعض الفساق**، لكنا لا نقطع على شخص معين من الفساق بأن الله تعالى لا بد و أن يعفو عنه، **ونعلم أنه لا يعاقب أحدًا من الفساق دائمًا**).[6]

وقوله: (اتفقت الأمة على أن من مات على الكفر فإن الله يعذبه أبدًا، **واختلفوا في أصحاب الكبائر من أهل الصلاة على وجوه، ولا بد من ضبط المذاهب على طريق التقسيم:**

فنقول: إما أن ندعي القطع بأن الله تعالى يعذب كل واحد من أهل الكبائر من أهل الصلاة، أو ندعي القطع بأن الله لا يعذبهم، أو ندعي القطع بأن الله تعالى يعذب البعض ويعفو عن البعض، أو لا ندعي القطع بشيء من هذه الأقسام بل نتوقف في الكل، فهذه أقسام أربعة:

فالقسم الأول: وهو القطع بأن الله تعالى يعذب كل واحد من أهل القبلة **فهو أيضًا على قسمين**؛ لأنه إما أن يُقال: إن الله يخلدهم في العذاب، أو يُقال: إنه تعالى يعذبهم ولكن لا يخلدهم. والأول مذهب كل المعتزلة، والثاني مذهب الخالدي[7] منهم.

---

(١)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٤٤-١٤٥). وانظر:كتاب الشفاعة العظمى للرازي، ٦٠.

(٢) يقصد بهم الأشاعرة.

(٣)انظر في ذلك: كتاب العدل والتوحيد ونفي التشبيه عن الله الواحد الحميد للقاسم الرسي ضمن رسائل العدل والتوحيد، ٢٨٤، متشابه القرآن (٩٧/١، ٣٨٥)، ٥٣٢/٢، شرح الأصول الخمسة٦٦٦-٦٦٧، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين٥٥، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ٥٠، الأصول الخمسة عند المعتزلة وموقف السلفيين منها، ٩٤-١٠٧.

(٤) معالم أصول الدين، ط.دار الفكر اللبناني٩٣-٩٥.

(٥) يقصد بهم الأشاعرة.

(٦) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين٧١.

(٧)الخالدي: هو أبو الطيب محمد بن إبراهيم بن شهاب، أحد شيوخ المعتزلة، وله أتباع يسمون الخالدية، كان فقيهًا متكلمًا، وكان يميل إلى الإرجاء ويتشدد فيه، فهو من مرجئة القدرية، وقد نسب الرازي إلى الخالدي القول بأن الله تعالى يدخل العصاة نار جهنم، لكنه لا =

وأما القسم الثاني؛ فهو مذهب المرجئة الخالصة[1] .

وأما القسم الثالث؛ **فهو مذهب أكثر أهل السنة**، وهم اتفقوا على أنا لا نعلم الآن أن الله تعالى عن أي كبيرة يعفو، واتفقوا أيضًا أن الله تعالى لا يخلد عقوبة أحد من هؤلاء.

وأما القسم الرابع: وهو أنا لا نقطع بشيء من هذه الأقسام فقد يميل إليه كثير من أصحابنا،[2] ...

وإذا عرفت هذا التفصيل **فنحن نختار القسم الثالث، ونبين أولاً: القطع على أن الله تعالى يعفو عن بعض الكبائر وإن كنا لا نعلم أنه عن أي كبيرة يعفو**،...ثم نشرع في **المسألة الثانية: في بيان القطع على أن الله تعالى لا يخلد عقوبة الفساق، ثم نجيب عن شبه الخصوم فيها**؛ وحينئذ يحصل لنا بالجواب عن تلك الشبه تصحيح القسم الرابع وهو مذهب من توقف في جملة هذه الأقسام).[3]

ومن هنا يأتي ذكر المسلك الثاني الذي سلكه ابن الخطيب:

وهو عدم القطع بشيء، بل التوقف في الكل! ويعرف هذا المسلك بمذهب المرجئة الواقفة!

المسلك الثاني: مسلك المرجئة الواقفة:

ويظهر هذا المسلك بجلاء في قوله:(العاصي الذي ليس بكافر، وكانت معصيته كبيرة، فللأمة فيه ثلاثة أقوال:

أحدهما: قول من قطع بأنه لا يعاقب. وهذا قول .. المرجئة الخالصة.

وثانيهما: قول من قطع بأنه يعاقب. وهو قول المعتزلة والخوارج.[4]

=

يتركهم فيها بل يخرجهم ويدخلهم الجنة؛ بينما ذكر البغدادي عنه أنه من الواقفة في وعيد مرتكب الكبائر، وأنه أجاز من الله تعالى مغفرة ذنوبهم من غير توبة، انظر: الفرق بين الفرق١١٦، الملل والنحل ١٦٢/١، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، ٧١، طبقات المعتزلة لابن المرتضى١١٠.

(١) انظر:مقالات الإسلاميين٢٣١/١.

(٢)نسب ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ هذا القول للقاضي أبو بكر الباقلاني فقال :((وكثير من متكلمة المرجئة تقول: لا نعلم أن أحدًا من أهل القبلة من أهل الكبائر يدخل النار، ولا أن أحدًا منهم لا يدخلها؛ بل يجوز أن يدخلها جميع الفساق، ويجوز أن لا يدخلها أحد منهم، ويجوز دخول بعضهم. ويقولون: من أذنب وتاب لا يقطع بقبول توبته؛ بل يجوز دخول أن يدخل النار أيضًا؛ فهم يقفون في هذا كله ولهذا سمو الواقفة، وهذا قول القاضي أبي بكر وغيره من الأشعرية)) منهاج السنة٢٨٤/٥، وانظر: منهاج السنة ٤٦٢/٣-٤٦٣، شرح العقيدة الأصفهانية، ط.مكتبة الرشد٢٣٥، شرح الأصبهانية، ط. مكتبة دار المنهاج ٦٧٢-٦٧٣، وانظر قول الباقلاني في تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل٤٠٣-٤٠٤، ٤٠٩، وانظر كذلك: مقالات الإسلاميين (٢٣٠/١، ٢٢٦)، طريق الهجرتين٨٣٧/٢، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام٥٠٩، ٥١٩-٥٢٠.

(٣)نهاية العقول(٢/ق١٨٦/أ-ب).

(٤) انظر:مقالات الإسلاميين١٦٨/١.

وثالثهما: **قول من لم يقطع بالعفو ولا بالعقاب. وهو قول أكثر الأمة، وهو المختار**.[1]

وحقيقة هذا المذهب: التوقف في دخول الفساق النار، وعدم القطع بقبول توبة الفاسق؛ فعند أصحاب هـــذا المذهب **قد تقبل توبة الفاسق من ذنبه، وقد يعذب عليه، وقد يدخل الفساق كلهم النار، وقد يدخلها بعضـــهم، وقد لا يدخلها أحد منهم**، فلم يجزموا بنفوذ الوعيد في حق أحدٍ من الفساق؛ بل شككوا في نفوذ الوعيد في أهـــل القبلة جملة.

و جاء هذا المذهب مقابلاً لمذهب الوعيدية في مرتكب الكبيرة، فلما قالوا أولئك: لا بد أن يدخل النار كـــل فاسق، وأوجبوا العذاب في حق أهل الكبائر؛ لشمول نصوص الوعيد لهم، قابلهم الواقفة فقالوا: لا نعلم هل يدخلها فاسق أم لا، فلم يجزموا بنفوذ الوعيد في حق أحدٍ من أرباب الكبائر!

ولما ناظرهم الوعيدية بعموم آيات الوعيد وأحاديثه، ضاق عطنهم فعارضوهم بنصوص الوعد! ووقفوا في أخبار الوعيد خاصة؛ بحجة أن العموم عندهم لا يفيد القطع، وأنهم لا يقولون بصيغ العموم؛ وإنما التزموا ذلك لئلا يـــدخل جميع المؤمنين في نصوص الوعيد! [2]

وهذا ما اتضح من قول الرازي: (**المسألة الثانية: في بيان القطع على أن الله تعالى لا يخلد عقوبة الفساق ثم نجيب عن شبه الخصوم فيها، وحينئذ يحصل لنا بالجواب عن تلك الشبه تصحيح القسم الرابع وهو مذهب مـــن توقف في جملة هذه الأقسام**).

وقد ظهر هذا المذهب في أثناء تفسير الرازي لبعض الآيات؛ **حيث لم يجزم بالعفو ولا بالعقاب؛ بل جعل العفو مرجوًا، و جَوز أن يعفو الله عن الجميع، أو يُعذب الجميع، أو يعفو عن البعض ويعذب البعض، كما لم يجزم بقبول توبة الفاسق!!**

وفيما يلي عرض لبعض النصوص التي تدل على هذا المسلك:

يقول في كتابه الأربعين في معرض ذكره للدلائل على العفو:(الحجة الخامسة: أن يتمسك بالدلائل الـــتي..في قطع العفو، فإن عارضوا[3] بآيات الوعيد، قلنا: الترجيح ،..ولما كانت..الترجيحات ظنية، لا جرم **رجونا العفو، وما قطعنا به!**). [4]

---

(١) الأربعين في أصول الدين، ط.دار الجيل٣٨٣، و ط.مجلس دارة المعارف العثمانية،٣٩٠.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى ٤٤١/٦، ٤٨١/١٢-٤٨٢، ١٣٩/١٣، ٣٤٦/١٤-٣٤٧، ١٩/١٦، الفتاوى الكـــبرى ٦٣٩/٦، منـــهاج السنة٥/٢٩٣-٢٩٤، المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية١٢٩/١، طريق الهجرتين٨٣٧/٢، آراء المرجئة في مصـــنفات شيخ الإسلام٥١٩-٥٢٢.

(٣) أي: المعتزلة.

(٤)الأربعين ط.دار الجيل ، ٤٠٣، و ط.مجلس دارة المعارف العثمانية،٤١٢.

ويقول في تفسيره: (**نحن لا نقطع بالغفران؛ بل نرجو الغفران**؛ ونقول: إن بتقدير أن يعذب الله عليها فذلك العذاب منقطع غير دائم). [١]

ويقول:(القول بأن الله رحيم كريم **قد يعفو عن العقاب** أولى من القول بأنه لا يعفو عنه البتة).[٢] وهذا يدل(على رجاء العفو لأهل الكبائر).[٣]

ويقول عند تفسير قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ الأنعام: ٨٢، (تمسك المعتزلة بها)؛ [٤] فقالوا: إنه (تعالى شرط في حصول الأمن حصول الأمرين: الإيمان وعدم الظلم؛ فوجب أن لا يحصل الأمن للفاسق، وذلك يوجب حصول الوعيد له[٥]).[٦]

و(**الجواب**: أن وعيد الفاسق من أهل الصلاة **يحتمل أن يعذبه الله، ويحتمل أن يعفو عنه**. وعلى كلا التقديرين فالأمن زائل والخوف حاصل، فلم يلزم من عدم الأمن **القطع بحصول العذاب**. والله أعلم).[٧]

ويقول عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ البقرة: ٨٠،(قال الجبائي: **دلت الآية على أنه تعالى لم يكن وعد موسى ولا سائر الأنبياء بعده على أنه تعالى يخرج أهل المعاصي والكبائر من النار بعد التعذيب**؛ لأنه لو وعدهم بذلك لما جاز أن ينكر على اليهود هذا القول. وإذا ثبت أنه تعالى ما دلهم على ذلك، وثبت أنه تعالى دلهم على وعيد العصاة إذا كان بذلك زَجْرهم عن الذنوب، فقد وجب أن يكون عذابهم دائمًا على ما هو قول الوعيدية، وإذا ثبت ذلك في سائر الأمم وجب ثبوته في هذه الأمة؛ لأن حكمه تعالى في الوعد والوعيد لا يجوز أن يختلف في الأمم إذ كان قدر المعصية من الجميع لا يختلف. **واعلم أن هذا الوجه في نهاية التعسف....فإنه تعالى ربما لم يقل ذلك لموسى إلا أنه سيفعله يوم القيامة؛ وإنما رد على اليهود وذلك لأنهم جزموا به من غير دليل. فكان يلزمهم أن يتوقفوا فيه وأن لا يقطعوا لا بالنفي ولا بالإثبات**). [٨]

ولهذا تجد الرازي في بعض النصوص لا يقطع بدخول أحد من أهل الكبائر النار؛ بل يجوز أن لا يدخل النار أحدٌ من أهل التوحيد، ويزعم أن أهل الكبائر قد يدخل جميعهم الجنة من غير عذاب، فيقول: (القول في وعيد الفساق

---

(١)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص٤٤).

(٢)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص٢٦١).

(٣)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٤٦).

(٤)التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص٦٠).

(٥) انظر قول المعتزلة: تنزيه القرآن عن المطاعن،١٢٨.

(٦)التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص٦٠).

(٧)التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص٦١).

(٨)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٤٣).

من أهل الصلاة مما يجب الاعتناء به، وذلك من وجهين: **أحدهما: بيان أنه يجوز من الله تعالى أن يعفو عنهم.** وثانيهما: أن يقطع بأنه لا يخلد الفساق في النار).(١)

ويقول:(**صاحب الكبيرة قد يدخل الجنة**). (٢) ويقول: (مذهبنا أن الله تعالى قد يثيب المؤمن الفاسق الخالي عن جميع الأعمال). (٣) ويقول عند تفسير قوله تعالى:﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾ البقرة: ٢٨٤، (الأصحاب قد احتجوا بهذه الآية على **جواز غفران ذنوب أصحاب الكبائر**؛ وذلك لأن المؤمن المطيع مقطوع بأنه يثاب ولا يعاقب، والكافر مقطوع بأنه يعاقب ولا يثاب، وقوله: ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾ البقرة: ٢٨٤، رفع للقطع واحد من الأمرين، فلم يبق إلا أن يكون ذلك نصيبًا للمؤمن يرثه المذنب بأعماله).(٤)

ويقول عند قوله تعالى:﴿ فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِ قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ﴿١٥﴾ لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ النَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴿١٦﴾ ﴾ الزمر: ١٥ – ١٦،(دلت الآية على أن المرتب على المعصية ليس حصول العقاب؛ **بل الخوف من العقاب، وهذا يطابق قولنا: إن الله تعالى قد يعفو عن المذنب والكبيرة،** فيكون اللازم عند حصول المعصية هو الخوف من العقاب لا نفس حصول العقاب!).(٥)

ويقول في قوله تعالى:﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ ﴾ الزمر: ٥٣، جوابًا على قول المعتزلة: (..لو كان المراد من أول الآية أنه تعالى غفر جميع الذنوب قطعًا لما أمر عقيبه بالتوبة، ولما خوفهم بنزول العذاب عليهم من حيث لا يشعرون!

وأيضًا؛ قال: ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾ الزمر: ٥٦، ولو كانت الذنوب كلها مغفورة، فأي حاجة به إلى أن يقول:﴿ يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ ﴾ الزمر: ٥٦؟!

وأيضًا؛ فلو كان المراد ما يدل عليه ظاهر لفظ الآية لكان ذلك إغراء بالمعاصي، وإطلاقًا في الإقدام عليها، وذلك لا يليق بحكمة الله، وإذا ثبت هذا وجب أن يحمل على أن يقال: المراد منه التنبيه على أنه لا يجوز أن يظن العاصي أنه لا مخلص له من العذاب البتة، فإن من اعتقد ذلك فهو قانط من رحمة الله، إذ لا أحد من العصاة المذنبين إلا ومتى تاب زال عقابه وصار من أهل المغفرة والرحمة، فمعنى قوله:﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ الزمر: ٥٣؛ أي: بالتوبة والإنابة(٦))(٧). **فنقول:(قوله: لو صارت الذنوب بأسرها مغفورة لما أمر بالتوبة، فالجواب: أن عندنا التوبة واجبة**

(١) نهاية العقول(٢/ق١٨٥/ب)، وانظر: المحصول، ط.مؤسسة الرسالة ٢ / ٢٠٢، ط.المكتبة العصرية٢/٣٨٢.

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٦٣).

(٣)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ ص٩٧). وانظر: أسرار التتريل، ط. ركابي، ٤٩-٥٠، طبعة أخرى، ط. دار المسلم.ص٣٢-٣٣.

(٤)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٢٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ص٥٧).

(٥)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص٢٥٥)، وانظر: التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ص٤٤).

(٦) انظر استدلال المعتزلة:متشابه القرآن ٢/٥٩٥-٥٩٦، تتريه القرآن عن المطاعن٣٢٢.

(٧)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٣).

وخوف العقاب قائم، فإنا لا نقطع بإزالة العقاب بالكلية، بل نقول: لعله يعفو مطلقًا، ولعله يعذب بالنار مدة ثم يعفو بعد ذلك، وبهذا الحرف يخرج الجواب عن بقية الأسئلة، والله أعلم).[1]

ويقول: (**الذين يعملون السوء على سبيل العمد ثم يتوبون؛ فهؤلاء ما أخبر الله عنهم أنه يقبل توبتهم، وما أخبر عنهم أنه يرد توبتهم؛ بل تركهم في المشيئة كما أنه تعالى ترك مغفرتهم في المشيئة** حيث قال: ﴿وَيَغْفِرُ مَادُونَ ذَالِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ النساء: ٤٨). [2]

ولا يحق إغفال الإشارة إلى أن الرازي قد جمع بين هذين المسلكين؛ فقال عن وعيد الفاسق:إن (أمره موقوف، أو هو يدخل النار أولاً ثم يدخل الجنة!!!).[3]

وبعد عرض مسلكي الرازي في مسألة وعيد أصحاب الكبائر؛ يأتي ذكر أدلته على المسلك الأول.

وقد بين ابن الخطيب أن الكلام فيه يشتمل على مسألتين؛ **إحداهما: في القطع بالعفو عن بعض أهل الكبائر، والأخرى: في القطع على أن الله تعالى لا يخلد عقوبة الفساق.**[4]

ومن هنا يأتي ذكر أدلته على هاتين المسألتين- القطع بالعفو عن بعض أهل الكبائر، وأن وعيد الفساق منقطع-.

أولاً: أدلة الرازي على القطع بالعفو عن بعض أهل الكبائر:

لما حملت المعتزلة أدلة العفو عن مرتكب الكبيرة على التائب[5] **أبطل الرازي ذلك**[6] مبينًا: (**أن المسلمين أجمعوا على أنه إذا تاب لم يعاقب**)؛[7] (لأن الدليل دلّ على أنه إذا حصلت التوبة لم يبق..الوعيد). [8]

(١)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٣)، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ص٤٧-٤٨).

(٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٨).

(٣) التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ ص٢٦).

(٤)انظر: التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٤٥-١٦٢)، نهاية العقول(٢/ق**١٨٦/أ-ب**)، معالم أصول الدين، ط.دار الفكر اللبناني٩٣-٩٥.

(٥) انظر: كتاب العدل والتوحيد ونفي التشبيه عن الله الواحد الحميد للقاسم الرسي ضمن رسائل العدل والتوحيد، ٢٧٩ -٢٨١، متشابه القرآن ٢/٥٩٥-٥٩٦، تنزيه القرآن عن المطاعن٣٢٢.

(٦)انظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص٣٨-٣٩)،(مج٣ ج٩ص٥٢)،(مج٤ ج١٠ص١٢٤-١٢٥)،(مج٩ ج٢٧ص٣٣-٣٤).

(٧)التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص١٦٨). وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٦ص٨٣)،(مج٣ ج٧ص١٨٣-١٨٤)، (مج٣ ج٨ص١٠٥)،(مج٣ ج٩ص٢٢٨-٢٢٩)،(مج٤ ج١٠ص٩١).

(٨)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص٢٢٨).

فـ(**التوبة مقبولة عن جميع الذنوب؛ سواءً كانت كفرًا، أو قتلاً عمدًا، أو غصبًا للأموال**).[1] و (السيئات بأسرها مشتركة في أن التوبة منها توجب الغفران).[2]؛ **وعلى هذا فالله (تعالى قد يغفر الذنوب من غير توبة في حق أهـــل الإيمان**، والدليل عليه أنه قال: ﴿يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ إبراهيم: ١٠، **وعد بغفران بعض الذنوب مطلقًا من غير اشتراط التوبة؛ فوجب أن يغفر بعض الذنوب مطلقًا من غير التوبة**، وذلك البعض ليس هو الكفر لانعقاد الإجماع على أنه تعالى لا يغفر الكفر إلا بالتوبة عنه والدخول في الإيمان؛ فوجب أن يكون البعض الذي يغفر له من غير التوبة هو (ما عدا)[3] الكفر من الذنوب....فثبت..**أنه تعالى يغفر بعض ذنوبه من غير توبة**)؛[4] **وهذا أليق بلفظ العفو؛ لأن (العفو عبارة عن إسقاط العقاب عمن يحسن عقابه)**. [5]

يقول الرازي: (العفو عن الكبائر واقع)[6] و لكنه (تعالى يخص بالعفو والرحمة من يشاء)،[7] فمن (ارتكـــب كبيرة..كان حكمه في المشيئة).[8]

ويقول:(لا نقطع بحصول العفو عن جميع المذنبين؛ بل نقطع بحصول العفو في الجملة، وأما في حق كل واحد بعينه فذلك مشكوك فيه، ألا ترى أنه تعالى قال:﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ النساء: ٤٨، فقطع بغفران ما سوى الشـــرك لكن لا في حق كل أحد؛ بل في حق من يشاء). [9]

ويقول: (**مذهبنا أنا نقطع بحصول العفو عن الكبائر في الجملة**؛ فأما في حق كل واحد من النـــاس فـــذلك مشكوك فيه؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ النســـاء: ٤٨؛ فقطع بحصول المغفرة في الجملة؛ إلا أنه ســـبحانه

---

(١)التفسير الكبير (مـــج٤ ج١١ص٣٧)، وانظـــر:التفســـير الكـــبير(مـــج١ ج١ص٢٥٦)،(مـــج١ ج٣ص٢٢)،(مـــج٢ ج٤ ص١٦٥-١٦٦)،(مـــج٢ ج٥ص٤٩)،(مـــج٢ ج٥ص١٠١)،(مـــج٢ ج٥ص١٣٢)،(مـــج٢ ج٥ص١٨٢)،(مـــج٢ ج٦ص٨١)، (مج٣ ج٨ص١٣٠)،(مج٤ ج١٠ص٣-٤)،(مج٤ ج١٠ص١٦٢)،(مـــج٤ ج١٠ص٢٣٦)، (مـــج٤ ج١١ص٤)، (مـــج٤ ج١١ص٢٢٩-٢٣٠)،(مـــج٥ ج١٣ص٥)، (مـــج٥ ج١٥ص١٦٢)، (مـــج٦ ج١٦ص١٨٤-١٨٦)، (مـــج٦ ج١٨ص٤٨)، (مـــج٧ ج١٩ص٦٥)، (مج٧ ج٢٠ص١٣٣)،(مج٨ ج٢٢ص٩٥)،(مج٨ ج٢٣ص١٦٣)، (مج٨ ج٢٣ص١٩٣)، (مج٨ ج٢٤ص١١٢)، (مج١٠ ج٢٩ ص٩)، (مج١١ ج٣١ص١٢١)،(مج١١ ج٣٢ص١٦١)،(مج١١ ج٣٢ص١٦٣)، لوامع البينات، ٢١٠، ٣٢٣، معالم أصول الدين، ط. دار الفكر اللبناني٩٨.

(٢)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٣).

(٣) في الطبعة المعتمدة للتفسير الكبير(ما عد)، وهو خطأ والتصحيح من ط. الأستانة، ٥/٣٣٠.

(٤)التفسير الكـــبير(مـــج٧ ج١٩ص٩٤)، وانظـــر: التفســـير الكـــبير(مـــج٣ ج٩ص١٤٦-١٤٧)، (مـــج٤ ج١٠ص١٢٤-١٢٥)، (مج٤ ج١١ص١٤)،(مج٧ ج١٩ص١١-١٢)،(مج٩ ج٢٧ص٢٧)،(مج٩ ج٢٧ص٣٣-٣٤)،(مج١١ ج٣١ص١٢٢).

(٥)الأربعين،٣٩٩، ط.دار الجيل، التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥٥)، وانظر: المحصل، ط. مكتبة دار التراث ٥٦٥، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين وبذيله كتاب تلخيص المحصل،٢٣٧.

(٦)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص٥٢).

(٧)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٥٢). وانظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٣٢)،(مج٤ ج١١ص٢٣٠)،(مج١٠ ج٢٨ص٩٠).

(٨)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ص٥٧).

(٩)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٩٢)، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٧٢)، لوامع البينات، ١٣٨.

وتعالى لم يقطع بحصول هذا الغفران في حق كل أحد؛ بل في حق من شاء. وإذا كان كذلك كان الخوف حاصلاً فلا يكون الإغراء حاصلاً، والله أعلم)[1]

ويقول:(مذهبنا أن صاحب الكبيرة إذا كان مؤمنًا بالله ورسوله يجوز في حقه أن يعفو الله عنه ويجوز أن يعاقبه الله، وأمره في البابين موكل إلى الله؛ ثم بتقدير أن يعاقبه الله فإنه لا يخلد في النار بل يخرجه منها). [2]

وقد ذكر الأدلة على القطع بالعفو عن بعض فساق أهل الملة؛ فقال:

(**أما أصحابنا الذين قطعوا بالعفو في حق البعض وتوقفوا في البعض**، فقد احتجوا من القرآن بآيات:

الحجة الأولى: الآيات الدالة على كون الله تعالى عفوًا غفورًا: كقوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ الشورى: ٢٥، وقوله تعالى:﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾ ﴾ الشورى: ٣٠، وقوله:﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ﴿٣٢﴾ ﴾ الشورى: ٣٢، إلى قوله:﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ ﴾ الشورى: ٣٤، وأيضًا: **أجمعت الأمة على أن الله يعفو عن عباده**،[3] **وأجمعوا على أن من جملة أسمائه العفو**.

فنقول: العفو إما أن يكون عبارة عن إسقاط العقاب عمّن يحسن عقابه أو عمّن لا يحسن عقابه، وهذا القسم الثاني باطل؛ لأن عقاب من لا يحسن عقابه قبيح، ومن ترك مثل هذا الفعل لا يُقال إنه عفا. ألا ترى أن الإنسان إذا لم يظلم أحدًا لا يُقال إنه عفا عنه، إنما يُقال له عفا إذا كان أن له أن يعذبه فتركه؛ ولهذا قال:﴿ وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ البقرة: ٢٣٧؛ ولأنه تعالى قال: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ الشورى: ٢٥، **فلو كان العفو عبارة عن إسقاط العقاب عن التائب؛ لكان ذلك تكريرًا من غير فائدة، فعلمنا أن العفو عبارة عن إسقاط العقاب عمن يحسن عقابه، وذلك هو مذهبنا**.[4]

الحجة الثانية: الآيات الدالة على كونه تعالى غافرًا وغفورًا وغفارًا: قال تعالى:﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ ﴾ غافر: ٣، وقال:﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ﴾ الكهف: ٥٨، وقال:﴿ وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ ﴾ طه: ٨٢، وقال:﴿ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ ﴾ البقرة: ٢٨٥، والمغفرة ليست عبارة عن إسقاط العقاب عمن لا يحسن عقابه، فوجب أن يكون ذلك عبارة عن إسقاط العقاب عمن يحسن عقابه، وإنما قلنا إن الوجه الأول باطل؛ لأنه تعالى يذكر صفة المغفرة في معرض الامتنان على العباد، ولو حملناه على الأول لم يبق هذا المعنى؛ لأن ترك القبيح لا يكون منة على العبد؛ بل كأنه أحسن إلى نفسه،

---

(١)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص٢٤١)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٤٥)،(مج٦ ج١٦ص١٩٢).

(٢)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٩٤)، وانظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٩٩-١٠٠).

(٣) حكى الرازي أيضًا الإجماع على ذلك في نهاية العقول(٢/ق١٩٣/ب).

(٤)ذكر هذه الحجة في مواطن أخرى من تفسيره في معرض رده على المعتزلة، انظر: التفسير الكبير(مج١ ج٣ص٧٧)،(مج١ ج٣ص١٥٥-١٥٦)،(مج٨ ج٢٢ص٩٧)،(مج٩ ج٢٧ص٣-٤)،(مج٩ ج٢٧ص٢٨-٢٩)،(مج٩ ج٢٧ص٣٣-٣٤)،(مج٩ ج٢٧ص٣٧).

فإنه لو فعله لاستحق الذم واللوم والخروج عن حد الإلهية، فهو بترك القبائح لا يستحق الثناء من العبد؛[1] ولما بطل ذلك تعين حمله على الوجه الثاني وهو المطلوب...

الحجة الثالثة: الآيات الدالة على كونه تعالى رحمانًا رحيمًا، والاستدلال بها: أن رحمته سبحانه إما أن تظهر بالنسبة إلى المطيعين الذين يستحقون الثواب أو إلى العصاة الذين يستحقون العقاب؛ والأول باطل.[2]...

أما القسم الثاني: وهو أن رحمته إنما تظهر بالنسبة إلى من يستحق العقاب، فإما أن تكون رحمته لأنه تعالى ترك العذاب الزائد على العذاب المستحق، وهذا باطل؛ لأن ترك ذلك واجب، والواجب لا يسمى رحمة...فبقي أنه إنما يكون رحيمًا لأنه ترك العقاب المستحق، وذلك لا يتحقق في حق صاحب الصغيرة، ولا في حق صاحب الكبيرة بعد التوبة؛ لأن ترك عقابهم واجب، فدلّ على أن رحمته إنما حصلت لأنه ترك عقاب صاحب الكبيرة قبل التوبة ....

الحجة الرابعة: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ النساء: ٤٨.

فنقول: ﴿لِمَن يَشَآءُ ﴾ **لا يجوز أن يتناول صاحب الصغيرة، ولا صاحب الكبيرة بعد التوبة**، فوجب أن يكون المراد منه صاحب الكبيرة قبل التوبة؛ وإنما قلنا لا يجوز حمله على الصغيرة ولا على الكبيرة بعد التوبة؛ **لوجوه:**

أحدها: أن قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ النساء: ٤٨، معناه: أنه لا يغفره تفضلاً، لا أنه لا يغفره استحقاقًا، دلّ عليه العقل والسمع. وإذا كان كذلك لزم أن يكون معنى قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ النساء: ٤٨، أي: ويتفضل بغفران ما دون ذلك الشرك؛ حتى يكون النفي والإثبات متوجهين إلى شيء واحد.

ألا ترى أنه لو قال: فلان لا يتفضل بمائة دينار، ويعطي ما دونها لمن استحق. لم يكن كلامًا منتظمًا. ولما كان غفران صاحب الصغيرة وصاحب الكبيرة بعد التوبة مستحقًا، امتنع كونهما مرادين بالآية.

وثانيها: أنه لو كان قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ النساء: ٤٨، أنه يغفر المستحقين: كالتائبين، وأصحاب الصغائر. لم يبق لتمييز الشرك مما دون الشرك معنى؛ لأنه تعالى كما يغفر ما دون الشرك عند الاستحقاق ولا يغفره عند عدم الاستحقاق، فكذلك يغفر الشرك عند الاستحقاق ولا يغفره عند عدم الاستحقاق، فلا يبقى للفصل والتمييز فائدة.

---

(١)ما أغر هؤلاء بالله! ولله در ابن المبارك رحمه الله حين قال: ((لأن أحكي كلام اليهود والنصارى أحب إلي من أن أحكي كلام الجهمية)). نقض الدارمي على بشر المريسي١/١٤٣-١٤٤، السنة لعبد الله ابن الإمام أحمد رقم(٢٣)،١/١١١، وصححه ابن القيم رحمه الله في اجتماع الجيوش الإسلامية،٢/١٣٥.

(٢)لا غنى لأحدٍ عن عفو الله ومغفرته ورحمته وكرمه،!! وفي الحديث؛ قال رسول الله ﷺ:" لن ينجي أحدًا منكم عمله" قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟! قال: "ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة" أخرجه البخاري في كتاب الرقائق، باب القصد والمداومة على العمل، ص١٣٦٥، ومسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى، ٤/٢١٦٩. يقول شيخ الإسلام رحمه الله: ((فتبين بهذا الحديث أنه لا بد من عفو الله وتجاوزه عن العبد؛ وإلا فلو ناقشه على عمله لما استحق به الجزاء...فلا بد من العمل المأمور به، ولا بد من رجاء رحمة الله وعفوه وفضله، وشهود العبد لتقصيره، ولفقره إلى فضل ربه، وإحسان ربه إليه. وقد قال سفيان بن عيينة: "كانوا يقولون: ينجون من النار بالعفو، ويدخلون الجنة بالرحمة، ويتقاسمون المنازل بالأعمال)) جامع الرسائل١/١٥٠-١٥١.

وثالثها: أن غفران التائبين وأصحاب الصغائر واجب، والواجب غير معلق على المشيئة؛ لأن المعلق على المشيئة هو الذي إن شاء فاعله فِعْله يفعله، وإن شاء تركه يتركه، فالواجب: هو الذي لا بد من فعله شاء أو أبى، والمغفرة المذكورة في الآية معلقة على المشيئة، فلا يجوز أن تكون المغفرة المذكورة في الآية مغفرة التائبين وأصحاب الصغائر.

واعلم أن هذه الوجوه بأسرها مبينة على قول المعتزلة من أنه يجب غفران صاحب الصغيرة وصاحب الكبيرة بعد التوبة،[1][2] وأما نحن فلا نقول ذلك!

ورابعها: أن قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ النساء: ٤٨، **يفيد القطع بأنه يغفر كل ما سوى الشرك، وذلك يندرج فيه الصغيرة، والكبيرة بعد التوبة وقبل التوبة؛ إلا أن غفران كل هذه الثلاثة يحتمل قسمين: لأنه يحتمل أن يغفر كلها لكل أحد، وأن يغفر كلها للبعض دون البعض. فقوله:** ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ النساء: ٤٨، **يدل على أنه تعالى يغفر كل هذه الثلاثة. ثم قوله:** ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ النساء: ٤٨، **يدل على أنه تعالى يغفر كل تلك الأشياء لا للكل بل للبعض.[3] وهذا الوجه هو اللائق بأصولنا....**

الحجة الخامسة: أن نتمسك بعمومات الوعد، وهي كثيرة في القرآن، **ثم نقول: لما وقع التعارض فلا بد من الترجيح أو من التوفيق، والترجيح معناه من وجوه:**

أحدها: أن عمومات الوعد أكثر، والترجيح بكثرة الأدلة أمر معتبر في الشرع، وقد دللنا على صحته في أصول الفقه.

وثانيها: أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ هود: ١١٤، يدل على أن الحسنة إنما كانت مذهبة للسيئة لكونها حسنة على ما ثبت في أصول الفقه، فوجب بحكم هذا الإيماء أن تكون كل حسنة مذهبة لكل سيئة، ترك العمل به في حق الحسنات الصادرة من الكفار؛ فإنها لا تذهب سيئاتهم، فيبقى معمولاً به في الباقي.

---

(١)ذكر الرازي هذه الحجج في مواطن من تفسيره في معرض رده على المعتزلة، انظر: التفسير الكبير(مج٣ج٩ص٥٢)، (مج٣ج٩ص١٤٦-١٤٧)، (مج٤ج١٠ص١٢٤-١٢٥)، (مج٤ج١١ص١٤)، (مج٧ج١٩ص١١-١٢)، (مج٧ج١٩ص٩٣-٩٤)، (مج٧ج١٩ص١٣٣-١٣٥)، (مج٨ج٢٣ص٤٧)، (مج٩ج٢٧ص٢٧)، (مج٩ج٢٧ص٣٣-٣٤)، (مج٩ج٢٧ص١٦٨-١٦٩)،(مج١٠ج٢٩ص٢٢٥)،(مج١٠ج٣٠ص١٨٨)،(مج١١ج٣١ص١٢٢).

(٢)انظر قول المعتزلة: كتاب العدل والتوحيد ونفي التشبيه عن الله الواحد الحميد للقاسم الرسي ضمن رسائل العدل والتوحيد، ٢٧٨، ٢٨٠-٢٨١، ٢٨٦-٢٨٧، متشابه القرآن (١/١٦٢، ١٨٣، ١٨٩)، ٢/٦٢٢، المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار ضمن رسائل العدل والتوحيد، ٣٧١-٣٧٢.

(٣) لا يحق إغفال الإشارة إلى أن الرازي في هذا النص جعل التائب من الذنب تحت المشيئة؛ فناقض ما قرره سابقًا من أن التوبة مقبولة من الذنوب بأسرها!!! واستدلاله بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ النساء: ٤٨ ، على عدم القطع بقول التوبة، وأن صاحب الذنب تحت المشيئة و إن تاب، لا حجة فيه؛ فإن التائب ممن شاء الله تعالى أن يغفر له كما أخبر بذلك في مواضع كثيرة من كتابه. انظر: جامع العلوم والحكم، ١/٤١٨-٤١٩. ومثل ذلك يُقال في الصغائر؛ فإنها مغفورة –قطعًا- باجتناب الكبائر بوعد الله السابق وقوله الحق؛ وهذا مقتضى قوله تعالى: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ النساء: ٣١.

وثالثها: قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا﴾ الأنعام: ١٦٠، ثم إنه تعالى زاد على العشرة، فقال: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ﴾ البقرة: ٢٦١، ثم زاد عليه، فقال: ﴿وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾ البقرة: ٢٦١، وأما في جانب السيئة، فقال: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا﴾ الأنعام: ١٦٠، وهذا في غاية الدلالة على أن جانب الحسنة (راجح) [1] عند الله تعالى على جانب السيئة.

ورابعها: أنه تعالى قال في آية الوعد في سورة النساء: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٗاۚ وَمَنۡ أَصۡدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلٗا ١٢٢﴾ النساء: ١٢٢، فقوله: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٗاۚ﴾ النساء: ١٢٢، إنما ذكره للتأكيد، ولم يقل في شيء من المواضع وعيد الله حقًا. أما قوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ﴾ ق: ٢٩ الآية، يتناول الوعد والوعيد.

وخامسها: قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ سُوٓءًا أَوۡ يَظۡلِمۡ نَفۡسَهُۥ ثُمَّ يَسۡتَغۡفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ١١٠ وَمَن يَكۡسِبۡ إِثۡمٗا فَإِنَّمَا يَكۡسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا ١١١﴾ النساء: ١١٠ - ١١١، والاستغفار: طلب المغفرة، وهو غير التوبة. فصرح هاهنا بأنه سواء تاب أو لم يتب فإذا استغفر غفر الله له،[2] ولم يقل: ومن يكسب إثمًا فإنه يجد الله معذبًا معاقبًا؛ بل قال: ﴿فَإِنَّمَا يَكۡسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦۚ﴾ النساء: ١١١، فدل هذا على أن جانب الحسنة راجح. ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ وَإِنۡ أَسَأۡتُمۡ فَلَهَاۚ﴾ الإسراء: ٧، ولم يقل: وإن أسأتم أسأتم لها؛ (فكأنه) [3] تعالى أظهر إحسانه بأن أعاده مرتين، وستر عليه إساءته بأن لم يذكرها إلا مرة واحدة. وكل ذلك يدل على أن جانب الحسنة راجح.

وسادسها: أنا قد دللنا على أن قوله تعالى: ﴿وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ النساء: ٤٨، **لا يتناول إلا العفو عن صاحب الكبيرة،** ثم إنه تعالى أعاد هذه الآية في السورة الواحدة مرتين، والإعادة لا تحسن إلا للتأكيد. ولم يذكر شيئًا من آيات الوعيد على وجه الإعادة بلفظ واحد لا في سورة واحدة ولا في سورتين، فدل على أن عناية الله بجانب الوعد على الحسنات والعفو عن السيئات أتم.

وسابعها: أن عمومات الوعد والوعيد **لما تعارضت فلا بد من صرف التأويل إلى أحد الجانبين، وصرف التأويل إلى الوعيد أحسن من صرفه إلى الوعد؛ لأن العفو عن الوعيد مستحسن في العرف، وإهمال الوعد مستقبح في العرف، فكان صرف التأويل إلى الوعيد أولى من صرفه إلى الوعد.**

---

(١)في الطبعة المعتمدة(راجع) والتصحيح من ط الآستانة١/٥٩٨، والسياق يقتضيه!

(٢) نص كثير من أهل العلم على أن الاستغفار المجرد عن التوبة عملٌ لا قيمة له، ويرى الإمام ابن القيم رحمه الله أن التوبة والاستغفار من الألفاظ التي تتنوع دلالتها باعتبار التجريد والاقتران، فإذا اجتمعت افترقت، وإذا افترقت اجتمعت، والتحقيق أن الاستغفار عبادة مستقلة عن التوبة، يمكن أن يقع معها وبدونها، والتوبة إنما تعتبر لكماله لا لصحته، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :((الذنوب يزول موجبها بأشياء : أحدها:التوبة، و الثاني: الاستغفار من غير توبة؛ فإن الله تعالى قد يغفر له إجابة لدعائه وإن لم يتب، فإذا اجتمعت التوبة والاستغفار فهو الكمال...)) مجموعة الفتاوى١٠/٦٥٥، وانظر: مدارج السالكين، ط.دار الكتاب العربي، ١/٣١٤-٣١٥، موانع إنفاذ الوعيد٥٢-٥٣، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام٤٢٥-٤٢٧.

(٣)في الطبعة المعتمدة (فكأنها)، والتصحيح من ط. المطبعة البهية المصرية ٣/١٥٩، والسياق يقتضيه!

وثامنها: أن القرآن مملوء من كونه تعالى غافرًا غفورًا غفارًا، وأن له الغفران والمغفرة، وأنه تعالى رحيم كريم، وأن له العفو والإحسان والفضل والإفضال، والأخبار الدالة على هذه الأشياء قد بلغت مبلغ التواتر، وكل ذلك مما يؤكد جانب الوعد. وليس في القرآن ما يدل على أنه تعالى بعيد عن الرحمة والكرم والعفو، **وكل ذلك يوجب رجحان جانب الوعد على جانب الوعيد.**

وتاسعها: أن هذا الإنسان أتى بما هو أفضل الخيرات وهو الإيمان! ولم يأت بما هو أقبح القبائح وهو الكفر؛ بل أتى بالشر الذي هو في طبقة القبائح ليس في الغاية، والسيد الذي له عبد ثم أتى عبده بأعظم الطاعات وأتى بمعصية متوسطة، فلو (رجح)[1] المولى تلك المعصية المتوسطة على الطاعة العظيمة لعُد ذلك السيد لئيمًا مؤذيًا، فكذا هاهنا!! فلما لم يجز ذلك على الله؛ ثبت أن الرجحان لجانب الوعد.

وعاشرها: قال يحيى بن معاذ الرازي[2] : ''**إلهي إذا كان توحيد ساعة يهدم كفر خمسين سنة، فتوحيد خمسين سنة كيف لا يهدم معصية ساعة !! إلهي لما كان الكفر لا ينفع معه شيء من الطاعات، كان مقتضى العدل أن الإيمان لا يضر معه شيء من المعاصي؛ وإلا فالكفر أعظم من الإيمان! (فإن لم يكن)[3] كذلك فلا أقل من رجاء العفو**''.[4] **وهو كلام حسن!!!**[5].

الحادي عشر: أنا قد بينا بالدليل أن قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ النساء: ٤٨، لا يمكن حمله على الصغيرة ولا على الكبيرة بعد التوبة، فلو لم تحمله على الكبيرة قبل التوبة لزم تعطيل الآية. **أما لو خصصنا عمومات الوعيد بمن يستحلها لم يلزم منه إلا تخصيص العموم**، ومعلوم أن التخصيص أهون من التعطيل ...

الحجة السادسة: أنا قد دللنا على أن تأثير **شفاعة محمد** ﷺ في إسقاط العقاب، **وذلك يدل على مذهبنا في هذه المسألة**.[6]

---

(١)في النسخة المعتمدة(راجع) والتصحيح من ط. الآستانة١/٥٩٩، والسياق يقتضيه!

(٢)أبو زكريا يحيى بن معاذ بن جعفر الرازي، واعظ، زاهد، أحد رجال الطريقة، مات في نيسابور، سنة ثمان وخمسين ومائتين. انظر: وفيات الأعيان٦/١٦٥-١٦٨، الأعلام للزركلي ٨/ ١٧٢.

(٣)في النسخة المعتمدة (فإن يكن) والتصحيح من ط. الآستانة١/٥٩٩، والسياق يقتضيه! ، وانظر: الأربعين، ط.دار الجيل، ٣٩٥.

(٤)انظر: قوت القلوب،٣/٦٩.

(٥)ذكر الرازي هذه الحجة في موطن آخر من تفسيره، انظر: التفسير الكبير(مج٣ج٧ص٢٢٠)، (مج٥ج١٥ص١٦٣).

(٦)انظر كلام الرازي في الشفاعة، ورده على المخالفين فيها: التفسير الكبير(مج١ج١ص٢٣٩)، (مج١ج٣ص٥٥-٦٦)، (مج١ج٣ص١٦١)، (مج٢ج٤ص٣١)، (مج٢ج٦ص١٤٧)، (مج٢ج٦ص١٩٧-١٩٨)، (مج٢ج٦ص٢٠٠)، (مج٢ج٦ص٢٠٦)، (مج٣ج٧ص١٠-١١)، (مج٣ج٧ص٦٦)، (مج٣ج٧ص٧٠)، (مج٣ج٧ص١٣٨)، (مج٣ج٨ص٥٠)، (مج٣ج٨ص١٣٣)، (مج٣ج٩ص٦٥)، (مج٣ج٩ص١٤٣-١٤٤)، (مج٤ج١١ص٥٤)، (مج٤ج١١ص٨٧)، (مج٤ج١٢ص١٣٧)، (مج٤ج١٢ص٢٣٣)، (مج٧ج١٩ص١٣٣-١٣٤)، (مج٧ج١٩ص١٥٤)، (مج٧ج٢٠ص١٢٦-١٢٧)، (مج٧ج٢١ص٣١-٣٢)، (مج٧ج٢٢ص١٣٤)، (مج٧ج٢١ص٢٥٢-٢٥٣)، (مج٨ج٢٢ص١٠)، (مج٨ج٢٢ص١١٨-١١٩)،(مج٨ج٢٢ص١٦٠)، (مج٨ج٢٤ص١٥٢)، (مج٩ج٢٥ص١٧١)، (مج٩ج٢٥ص٢٥٥)، (مج٩ج٢٦ص٣٣)، (مج٩ج٢٦ص٢٦٣)، (مج٩ج٢٦ص٢٨٥)، (مج٩ج٢٧ص٣٣-٣٤)، (مج٩ج٢٧ص٣٧)، (مج٩ج٢٧ص٥٠-٥٢)، (مج٩ج٢٧ص٧٤)، (مج٩ج٢٧ص٢٣٣)، (مج٩ج٢٧ص٢٥١)،

=

الحجة السابعة: قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ ﴾ الزمر: ٥٣، وهو نص في المسألة.

فإن قيل: هذه الآية إن دلت فإنما تدل على القطع بالمغفرة لكل العصاة، وأنتم لا تقولون بهذا المذهب. فما تدل الآية عليه لا تقولون به، وما تقولون به لا تدل الآية عليه!! سلمنا ذلك؛ لكن المراد بها: أنه تعالى يغفر جميع الذنوب مع التوبة، وحمل الآية على هذا المحمل أولى؛ لوجهين: أحدهما: أنا إذا حملناها على هذا الوجه فقد حملناها على جميع الذنوب من غير تخصيص. الثاني: أنه تعالى ذكر عُقيب هذه الآية قوله تعالى:﴿ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمۡ وَأَسۡلِمُواْ لَهُۥ مِن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ ﴾ الزمر: ٥٤، والإنابة: هي التوبة، فدلّ على أن التوبة شرط فيه.

والجواب عن الأول: أن قوله:﴿ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ ﴾ الزمر: ٥٣، **وعد منه بأنه تعالى سيسقطها في المستقبل، ونحن نقطع بأنه سيفعل في المستقبل ذلك، فإنا نقطع بأنه تعالى سيخرج المؤمنين من النار لا محالة، فيكون هذا قطعًا بالغفران لا محالة.**

وبهذا ثبت أنه لا حاجة في إجراء الآية على ظاهرها على قيد التوبة. فهذا تمام الكلام في هذه المسألة، وبالله التوفيق). [1]

ثانيًا: أدلة الرازي على أن وعيد الفساق منقطع.

قرر ابن الخطيب أنه تعالى وإن عذب الفساق من أهل الصلاة، إلا أنه لا يتركهم في النار؛ بل يخرجهم منها.

يقول: (العصاة من أهل الشهادة لا يخلدون في النار أبدًا)،[2] ويقول: (وعيد أصحاب الكبائر منقطع عندنا خلافًا للمعتزلة)، [3] ويقول: (الله تعالى لا يخلد عقوبة أحدٍ من عصاة أهل الصلاة).[4]

=

(مج١٠ج٢٨ص٧٨)، (مج١٠ج٢٨ص٨٢)، (مج١٠ج٢٨ص٢٥١)، (مج١٠ج٢٨ص٢٧٢)، (مج١٠ج٢٨ص٣٠٢)، (مج١٠ج٢٨ص٣٠٥-٣٠٧)، (مج١٠ج٢٩ص١١٨-١١٩)، (مج١٠ج٢٩ص١٤٣)، (مج١٠ج٢٩ص١٤٨)، (مج١٠ج٣٠ص٤٧-٤٨)، (مج١٠ج٣٠ص٢١١)، (مج١١ج٣١ص٢٢-٢٣)، (مج١١ج٣١ص٢٤)، (مج١١ج٣١ص٨٤-٨٥)، (مج١١ج٣١ص٢١٢)، (مج١١ج٣٢ص٤)، (مج١١ج٣٢ص١٢٦)، (مج١١ج٣٢١٢٧)، نهاية العقول(٢/ق١٩٠/أ- ق١٩٣/ب)،الأربعين ط.دار الجيل، ٤١١-٤١٥، معالم أصول الدين، ط.دار الفكر اللبناني٩٥، المسائل الخمسون٦٩، كتاب الشفاعة العظمى للرازي، ٣٨-٥٧، لوامع البينات،٢١٤، أسرار التنزيل،ط.ركابي، ٧١-٧٢، ١٣١، وانظر كذلك: السمعيات في فكر الإمام الرازي من خلال تفسيره مفاتح الغيب؛ لسعاد مسلَّم محمد حمَّاد،٢٦٢-٢٨١.

(١)التفسير الكبير(مج١ج٣ص١٥٥-١٦٢)، وانظر: الأربعين ط.دار الجيل ٣٩٨-٤٠٤، نهاية العقول (٢/ق١٨٦/ب- ق١٩٧/ب)، كتاب الشفاعة العظمى، ٨٣-٩٣، الفكر الأخلاقي عند فخر الدين الرازي، ٣٥٠-٣٥١.

(٢)المسائل الخمسون،٦٧.

(٣)المحصل، ط. مكتبة دار التراث ٥٦٣، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين وبذيله كتاب تلخيص المحصل،٢٣٥.

(٤) نهاية العقول(٢/ق١٩٧/ب).

وقد استدل على ذلك بالكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل[1]:

فقال: (والدليل عليه) [2]:

١- (قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝٨ ﴾ الزلزلة: ٧ – ٨، ولا بد (من الجمع) [3]بين العمومين؛ فإما أن يُقال: صاحب الكبيرة يدخل الجنة بإيمانه ثم يدخل النار. وهو باطل بالاتفاق، (أو لا يدخل أحدهما وهو باطل أيضًا!!)[4] أو يدخل النار بكبيرته ثم يدخل الجنة بإيمانه؛ وهو الحق.

٢- وأيضًا قوله: ﴿ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ﴾ غافر: ٤٠) [5].

٣- و(دليل ثالث؛ قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ ﴾ النساء: ٤٨.

٤- وكذا قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ ﴾ الرعد: ٦، وكلمة ﴿ عَلَىٰ ﴾ للحال؛ يُقال: رأيت الأمير على أكله، أي: حال أكله. فالآية تقتضي حصول المغفرة حال اشتغال العبد بالظلم، وهو يدل على حصول المغفرة قبل التوبة).[6]

٥- و(قوله تعالى: ﴿ ۞ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ الزمر: ٥٣،

وجه الاستدلال:

أن قوله: ﴿ يَا عِبَادِيَ ﴾ يقتضي تخصيص هذا الخطاب بأهل الإيمان؛ فإن عادة القرآن جارية بتخصيص لفظ العباد بالمؤمنين، وقوله: ﴿ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ الزمر: ٥٣، يفيد القطع بوجود هذا الغفران، **وعندنا أن كل ذلك محمول على القطع بأن الله تعالى يُخرج جميع أهل الإيمان من النار**).[7]

٦- أن الله أينما ذكر عقاب الفُساق من أهل الإيمان ذكره بلفظ الخلود ولم يذكر معه التأبيد، والخلود لا يفيد الدوام؛ **فدلّ على أن عقاب الفساق منقطع**. يقول الرازي:(أينما ذكر الثواب قال: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴾ المائدة: ١١٩، وأينما ذكر عقاب الفساق من أهل الإيمان ذكر لفظ الخلود ولم يذكر معه التأبيد).[8] ويقول: (اعلم

---

(١) وهذه مخالفة منهجية!

(٢)المسائل الخمسون،٦٧.

(٣)(للجمع)في ط. محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين وبذيله كتاب تلخيص المحصل،٢٣٥.

(٤)ما بين قوسين ساقط من المحصل، ط. مكتبة دار التراث ٥٦٢، ومستدركة من محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين وبذيله كتاب تلخيص المحصل،٢٣٥.

(٥)المحصل، ط. مكتبة دار التراث ٥٦٢، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين وبذيله كتاب تلخيص المحصل،٢٣٥، وانظر: المسائل الخمسون في أصول الدين٦٨.

(٦)المحصل، ط. مكتبة دار التراث ٥٦٥، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين وبذيله كتاب تلخيص المحصل،٢٣٦، وانظر:المسائل الخمسون،٦٧، معالم أصول الدين، ط.دار الفكر اللبناني٩٤.

(٧)معالم أصول الدين، ط.دار الفكر اللبناني٩٤، وانظر: المسائل الخمسون،٦٧.

(٨)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ص١٣٨).

أنه تعالى في أكثر آيات الوعد ذكر: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ﴾ النساء: ١٢٢، ولو كان الخلود يفيد التأبيد والدوام للزم التكرار، وهو خلاف الأصل. فعلمنا أن الخلود عبارة عن طول المكث لا عن الدوام؛ **وأما في آيات الوعيد فإنه يذكر الخلود ولم يذكر التأبيد إلا في حق الكفار، وذلك يدل على أن عقاب الفساق منقطع**).[١]

٧- (قال عليه السلام:"يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان").[٢]

٨- (**أجمع المسلمون على كونه تعالى عفوًا**، والعفو لا يتحقق إلا عند إسقاط العذاب المستحق، وعند الخصم ترك العقاب على الصغيرة قبل التوبة، وعلى الكبيرة بعدها واجب؛[٣] فلا يبقى للعفو معنى إلا إسقاط العقاب على الكبيرة قبل التوبة).[٤]

٩- (أن **صريح العقل**[٥] **شاهد بأن** ...**القول بأن الله رحيم كريم قد يعفو عن العقاب** أولى من القول بأنه لا يعفو عنه البتة).[٦]

١٠- (أن المؤمن يستحق بإيمانه وسائر طاعاته الثواب، ويستحق بفسقه العقاب على قول الخصم.[٧] والقول بزوال استحقاق الثواب باطل...فثبت..أن استحقاق الثواب باقٍ مع استحقاق العقاب، وإذا ثبت هذا وجب حصولهما؛ فإما أن يدخل الجنة مدة ثم ينتقل إلى النار، وهو باطل بالاتفاق. وإما أن يدخل النار مدة ثم ينتقل إلى الجنة وهو الحق)؛ [٨]

وقد فصّل ابن الخطيب هذا الدليل، وبين أنه معتمده في هذه المسألة، فقال:

(مذهبنا: أنه تعالى وإن عذب الفساق من أهل الصلاة، إلا أنه لا يتركهم في النار دائمًا مؤبدًا بل يخرجهم إلى الجنة...

---

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٥١)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص١٣١)، (مج٤ ج١٠ص١٣٧)، (مج٦ ج١٦ص١٧)، (مج٩ ج٢٧ص٢٢٦)، نهاية العقول(٢/ق١٩٩/أ-ب).

(٢)المسائل الخمسون،٦٧، ويجدر التنبيه إلى أن الرازي رغم أنه احتج بهذا الحديث على أن وعيد الفساق منقطع؛ إلا أنه في موطن من تفسيره ضعف اعتراض الأصحاب على المعتزلة بهذا الحديث قائلاً :(أما الحديث فيقال: القرآن متواتر فلا يعارضه خبر الواحد)!! التفسير الكبير(مج٨ ج٢٢ص٩٠).

(٣)انظر قول المعتزلة: كتاب العدل والتوحيد ونفي التشبيه عن الله الواحد الحميد للقاسم الرسي ضمن رسائل العدل والتوحيد، ٢٧٨، ٢٨٠-٢٨١، ٢٨٦-٢٨٧، متشابه القرآن١/١٦٢، المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار ضمن رسائل العدل والتوحيد،٣٧١-٣٧٢.

(٤)المحصل، ط. مكتبة دار التراث ٥٦٥، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين وبذيله كتاب تلخيص المحصل،٢٣٧.

(٥) في استدلال الرازي بالعقل على مسألة انقطاع وعيد الفاسق المليّ مخالفة منهجية!

(٦)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص٢٦١).

(٧)انظر قول المعتزلة: كتاب المختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار ضمن رسائل العدل والتوحيد،٣٧٠-٣٧١. الأصول الخمسة عند المعتزلة وموقف السلفيين منها، ٩٤-١٠٣.

(٨)معالم أصول الدين، ط.دار الفكر اللبناني٩٤، وانظر: المحصل، ط. مكتبة دار التراث ٥٦٣-٥٦٥، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين وبذيله كتاب تلخيص المحصل،٢٣٥-٢٣٦، الفكر الأخلاقي عند فخر الدين الرازي، ٣٤٩.

والمعتمد لنا في هذه المسألة: إن هذا الفاسق إما أن لا يكون مستحقًا للعقاب، أو يكون مستحقًا للعقاب؛ لكنه مع ذلك مستحق للثواب. ومتى كان كذلك وجب أن يكون العقاب منقطعًا.

بيان المقدمة الأولى: إن هذا الفاسق قبل أن صدر عنه هذا الفسق، كان من أهل الثواب بحكم إيمانه وسائر طاعاته. أما عندنا فبحكم الوعد...

وإذا صدر عنه الفسق بعد ذلك؛ فإما أن يصير بسبب ذلك الفسق مستحقًا للعقاب أو لا يصير كـذلك؛ فإن لم يصر مستحقًا للعقاب، فنقول: كان هذا الإنسان على هذا التقدير مستحقًا للثواب، و لم يصر بسبب هذا الفعل مستحقًا للعقاب، فوجب أن لا يعاقب، فضلاً عن أن يكون عقابه دائمًا!!

وأما إن قلنا: إنه صار بفسقه مستحقًا للعقاب؛ فنقول: استحقاق العقاب لا يزيل ما كان ثابتًا لـه مـن استحقاق الثواب. وإذا كان كذلك، وجب أن لا يكون عذابه دائمًا.

وإنما قلنا: إن العقاب الطارئ لا يزيل الثواب المتقدم؛ لأنه لو أزاله لكان إما أن يُقال الموازنة معتبرة أو غـير معتبرة.

وأعني بالموازنة: أن يُقال: كان الثواب عشرة أجزاء، والعقاب الطارئ خمسة أجزاء. فسقط الخمسة بالخمسة، وبقي له من الثواب خمسة خالية عن المعارض.

وأما عدم الموازنة فهو أن الطارئ يسقط السابق بقدره، ولا يسقط الطارئ البتة؛ بل يبقى بحاله.[1]

و..**القول بالموازنة باطل** ...وأما القول الثاني..وهو **إثبات القول بالإحباط مع القول بعدم الموازنة، فهـذا أيضًا باطل؛ لوجهين:**

الأول: إن هذا يقتضي أن من عبد الله تعالى من أول عمره إلى آخره بأعظم الطاعات، ثم شرب جرعة خمر، أن يكون حاله وحال من لم يعبد الله قط على السوية؛ لأن عقاب شرب هذه الجرعة أبطل ثـواب جميـع تلـك الطاعات، و لم يسقط البتة من عقاب هذا الشرب شيء. ومعلوم أن ذلك باطل في بداهة العقول.

والثاني: قوله تعالى:﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾ ﴾ الزلزلة: ٧، فإذا كان عقاب الفسق أحـبط ثـواب الطاعات المتقدمة، و لم يُحبط بسبب ثواب تلك الطاعات شيء من عقاب هذه المعصية، فقد ضاعت تلك الخـيرات بالكلية. وذلك يناقض قوله تعالى:﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾ ﴾ الزلزلـة: ٧؛...فوجـب القـول بفسـاد الإحباط....

إذا ثبت هذا فنقول: **ثبت أن المؤمن إذا أتى بالفسق؛ فهو إما أن لا يستحق على فسـقه عقابـًا، أو أن يستحق عليه عقابـًا؛ لكن هذا الاستحقاق لا يزيل ما كان ثابتًا قبل ذلك من استحقاق الثواب. وإذا ثبت هذا وجب إيصال هذا الثواب والعقاب إليه؛ فإما أن يوصل إليه ثواب إيمانه في الجنة، ثم ينقل إلى النار وهـو باطـل**

---

(١) القول بالموازنة مذهب "أبي هاشم" من المعتزلة، والقول بالإحباط مع عدم الموازنة مذهب "أبي علي الجبائي".انظر: شرح الأصـول الخمسة٦٢٨-٦٣٠، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منهم٢٤٩-٢٥٠، موانع إنفاذ الوعيد للسعدي، ١٨٣.

بالإجماع. وإما أن يوصل عقاب فسقه إليه في النار، ثم ينقل إلى الجنة، وذلك هو المطلـوب)؛[1] (فثبـت بهـذه الوجوه: **أن العصاة من أهل الإيمان لا يخلدون في النار**).[2]

وقد أكد الرازي على هذا المعنى كثيرًا؛ فقال عند تفسيره لقوله تعـالى: ﴿ ۞ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٧١﴾ ﴾ آل عمران: ١٧١، (**الآية عندنا دالة على العفو عن فساق أهل الصلاة**؛ لأنه بإيمانه استحق الجنـة، فلو بقي بسبب فسقه في النار مؤبدًا مخلدًا لما وصل إليه أجر إيمانه، فحينئذ يضيع أجر المؤمنين على إيمـانهم، وذلـك خلاف الآية).[3]

ويقول عند تفسيره لقولـه تعـالى: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِى سَبِيلِى وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ ﴿١٩٥﴾ ﴾ آل عمران: ١٩٥، (..**الآية دالة على أن أحدًا من المؤمنين لا يبقى في النار مخلدًا**؛ والدليل عليه: أنه بإيمانه استحق ثوابًا وبمعصيته استحق عقابًا؛ فلا بد من وصولهما إليه بحكم هذه الآية، والجمع بينهما محال؛ فإمـا أن يقدم الثواب ثم ينقله إلى العقاب وهو باطل بالإجماع، أو يقدم العقاب ثم ينقله إلى الثواب وهو المطلوب).[4]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾ ﴾ البقرة: ٢٨١، (**أصحابنا يتمسكون بها في القطع بعدم الخلود**؛ لأنه لما آمن فلا بد وأن يصل ثواب الإيمان إليه، ولا يمكن ذلك إلا بأن يخرج من النار ويدخل الجنة).[5]

ويقول عند تفسيره لقوله تعـالى: ﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴿١٩٣﴾ ﴾ آل عمـران: ١٩٣، (..**دلت هذه الآية على أن مجرد الإيمان سبب لحصول الغفران**؛ إما مـن الابتداء؛ وهو بأن يعفو عنهم ولا يدخلهم النار، أو بأن يدخلهم النار ويعذبهم مدة ثم يعفو عنهم ويخرجهم من النار. فثبت دلالة هذه الآية من هذين الوجهين على حصول العفو).[6]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾ ﴾ النساء: ١٢٤، (هذه الآية من **أدلّ الدلائل على أن صاحب الكبيرة لا يبقى مخلدًا في النار**؛ بل ينقل إلى الجنة وذلك لأنا بينا أن صاحب الكبيرة مؤمن، وإذا ثبت هذا فنقول: إن صاحب الكبيرة إذا كان قد صلّى وصام وحـج وزكى وجب بحكم هذه الآية أن يدخل الجنة، ولزم بحكم الآيات الدالة على وعيد الفساق أن يدخل النار؛ فإمـا أن

---

(١)الأربعين ط.دار الجيل، ٤٠٥-٤٠٧، و ط.مجلس دارة المعارف العثمانية،٤١٣-٤١٩. وانظر: المحصل، ط. مكتبة دار التراث ٥٦٢-٥٦٥، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين وبذيله كتاب تلخيص المحصل،٢٣٥-٢٣٦،نهاية العقول (٢/ق١٩٧/أ- ق١٩٨/ب)، الفكـر الأخلاقي عند فخر الدين الرازي، ٣٤٥-٣٤٧.

(٢)المسائل الخمسون،٦٨.

(٣)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص٩٦-٩٧).

(٤)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص١٥٠).

(٥)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٠٥).

(٦)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص١٤٦-١٤٧)، وانظر: أسرار التتريل،ط.ركابي، ٤٦٦.

يدخل الجنة ثم ينقل إلى النار؛ فذلك باطل بالإجماع، أو يدخل النار ثم ينقل إلى الجنة؛ فذلك هو الحق الذي لا محيد عنه، والله أعلم)[1]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾﴾ المائدة: ٧٢، (**احتج أصحابنا على أن عقاب الفساق لا يكون مخلدًا**، قالوا: وذلك لأنه تعالى جعل أعظم أنواع الوعيد والتهديد في حق المشركين هو أن الله حرم عليهم الجنة، وجعل مأواهم النار، وأنه ليس لهم ناصر ينصرهم، ولا شافع يشفع لهم؛ فلو كان حال الفساق من المؤمنين كذلك لما بقي لتهديد المشركين على شركهم بهذا الوعيد فائدة).[2]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿۞ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٥﴾﴾ الرعد: ٥، (قوله تعالى: ﴿وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ الرعد: ٥، والمراد منه التهديد بالعذاب المخلد المؤبد، واحتج أصحابنا رحمهم الله تعالى على أن العذاب المخلد ليس إلا للكفار بهذه الآية؛ فقالوا: قوله: ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ الرعد: ٥، يفيد أنهم هم الموصوفون بالخلود لا غيرهم، **وذلك يدل على أن أهل الكبائر لا يخلدون في النار**).[3]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ الأعراف: ٣٦، (**تمسك أصحابنا بهذه الآية على أن الفاسق من أهل الصلاة لا يبقى مخلدًا في النار**؛ لأنه تعالى بين أن المكذبين بآيات الله والمستكبرين عن قبولها هم الذين يبقون مخلدين في النار، وكلمة ﴿هُمْ﴾ تفيد الحصر؛ فذلك يقتضي أن من لا يكون موصوفًا بذلك التكذيب والاستكبار لا يبقى مخلداً في النار، والله أعلم).[4]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿٨٦﴾﴾ المائدة: ٨٦، (الآية **دالة على أن المؤمن الفاسق لا يبقى مخلدًا في النار**؛..

فقوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿٨٦﴾﴾ المائدة: ٨٦، يفيد الحصر، أي: أولئك أصحاب الجحيم لا غيرهم، والمصاحب للشيء هو الملازم له الذي لا ينفك عنه؛ فهذا يقتضي تخصيص هذا الدوام بالكفار فصارت هذه الآية .. **من أقوى الدلائل على أن الخلود في النار لا يحصل للمؤمن الفاسق**).[5]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا ۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾﴾ البقرة: ١٦٧، (أما قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾﴾ البقرة: ١٦٧؛ **فقد احتج**

---

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٥٥).

(٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ص٥٩).

(٣)التفسير الكبير(مج٧ ج١٩ص٩-١٠)، وانظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٩٤).

(٤)التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ص٧٠).

(٥)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ص٦٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١٩٣).

به الأصحاب على أن أصحاب الكبيرة من أهل القبلة يخرجون من النار، فقالوا: إن قوله:﴿وَمَاهُم﴾ تخصيص لهم بعدم الخروج على سبيل الحصر؛ فوجب أن يكون عدم الخروج مخصوصًا بهم).[1]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٣٦﴾ يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴿٣٧﴾ ﴾ المائدة: ٣٦ – ٣٧، (**احتج أصحابنا بهذا الآية على أنه تعالى يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله على سبيل الإخلاص**؛ قالوا:

لأنه تعالى جعل هذا المعنى من تهديدات الكفار وأنواع ما خوفهم به من الوعيد الشديد، ولولا أن هذا المعنى مختص بالكفار؛ وإلا لم يكن لتخصيص الكفار به معنى، والله أعلم.

ومما يؤيد هذا الذي قلناه؛ قوله : ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ﴾ المائدة: ٣٧، وهذا يفيد الحصر؛ فكان المعنى ولهم عذاب مقيم لا لغيرهم).[2]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ وَفِى ٱلنَّارِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ التوبة: ١٧، (**احتج أصحابنا بهذه الآية على أن الفاسق من أهل الصلاة لا يبقى مخلدًا في النار من وجهين:**

الأول: أن قوله:﴿وَفِى ٱلنَّارِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴾ التوبة: ١٧، يفيد الحصر؛ أي: هم فيها خالدون لا غيرهم؛ ولما كان هذا الكلام وارد في حق الكفار ثبت أن الخلود لا يحصل إلا للكافر.

الثاني: أنه تعالى جعل الخلود في النار جزاء للكفار على كفرهم؛ ولو كان هذا الحكم ثابتًا لغير (الكفار)[3] لما صح تهديد الكافر به).[4]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٤٠﴾ ﴾ النساء: ٤٠، (**احتج أصحابنا بهذه الآية على أن المؤمنين يخرجون من النار إلى الجنة**؛ فقالوا:

لا شك أن ثواب الإيمان، والمداومة على التوحيد، والإقرار بأنه هو (الموصوف)[5] بصفات الجلال والإكرام، والمواظبة على وضع الجبين على تراب العبودية مائة سنة أعظم ثوابًا من عقاب شرب الجرعة من الخمر؛ فإذا حضر هذا الشارب يوم القيامة وأسقط عنه قدر عقاب هذا المعصية من ذلك الثواب العظيم فضل له من الثواب قدر عظيم؛[6]

---

(١)التفسير الكبير(مج٢ ج٤ص٢١٢).

(٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٢٢٢)، وانظر:التفسير الكبير (مج٧ ج٢٠ص١٠٢).

(٣) في الطبعة المعتمدة (الله) والتصحيح من ط. المطبعة الأميرية ٤٢٣/٣، وَ ط. الآستانة، ٦٠٢/٤، والسياق يقتضيه!

(٤)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٨–٩).

(٥)في الطبعة المعتمدة للتفسير الكبير (الموصول)، وهو خطأ، والتصحيح من ط. الآستانة، ٣٢٧/٣، والسياق يقتضيه!

(٦)هذا يناقض ما قرره الرازي من أن العمل الصالح والعمل السيئ إذا حصلا بقي كل واحد منهما كما كان؛ من غير أن يتأثر أحدهما بالآخر! انظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص١٠٣)،(مج٦ ج١٦ص١٧٦).

فإذا أدخل النار بسبب ذلك القدر من العقاب؛ فلو بقي هناك لكان ذلك ظلمًا وهو باطل[١]؛ فوجب القطع بأنه يخرج إلى الجنة).[٢]

ويقول:(المذنب يكون في غاية الخوف، وربما يدخل النار ويتألم مدة، ثم يخلصه الله تعالى عن ذلك العذاب بشفاعة الرسول ﷺ).[٣]

وبهذه الأدلة وغيرها[٤] أبطل الرازي ما ذهب إليه المعتزلة من أن عقاب الفاسق مؤبد؛ بل قرر أن فساق أهل القبلة مرضي عنهم من جهة إيمانهم، كما أنهم يندرجون في نصوص الوعد، وعلى ذلك فهم يدخلون الجنة قطعًا.

يقول: (**أما الذي يقوله المعتزلة من أن عقابه مؤبد فهو باطل**؛ لأن مدة تلك المعصية منقطعة، والعزم على الإتيان بها أيضًا ليس دائمًا؛ بل منقطعًا؛ فمقابلته بعقاب دائم يكون على خلاف قوله:﴿ مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ﴾ غافر: ٤٠).[٥]

كما أنا (بينا أن الدلائل الكثيرة في القرآن دلّت على أنه تعالى لا يخلد أهل لا إله إلا الله محمد رسول الله في النار، وإذا أخرجهم من النار وجب أن يدخلهم الجنة. فكان هذا وعدًا من الله تعالى لهم بأن يدخلهم في جنّات عدن؛ إما من غير دخول النار، وإما بعد أن يدخلهم النار).[٦]

ويقول: (الفاسق..مرتضى من حيث أنه مؤمن)[٧] ، وعلى ذلك فنحن (لا نسلم أن كونه مغضوبًا عليه بفسقه ينافي كونه مرضيًا عنه لجهة إيمانه).[٨]

ويقول: (مذهبنا أن الفساق من أهل الصلاة **يخرجون من النار ويدخلون الجنة**).[٩]

---

(١) هذا يُناقض مذهب الرازي في مسألة تنزيه الله عن الظلم؛ حيث ذهب إلى أن الظلم محال لذاته غير مقدور، بينما تجده يقرر هنا أن إبقاء المؤمن في النار يُعد ظلمًا، ومعلوم أن إبقاء المؤمن في النار مقدور! انظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص١٠٢)، (مج٦ ج١٧ص٧٥)،(مج٨ ج٢٢ص١٧٧)، وانظر للفائدة: موقف الرازي من القضاء والقدر في التفسير الكبير، - مبحث: موقف الرازي من مسألة تنزيه الله عن الظلم!- ٢/ ٦٨٧-٦٩٩.

(٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص١٠٣).

(٣)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٠).

(٤)انظر: التفسير الكبير(مج١ ج١ص٢٥١)،(مج١ ج١ص٢٨٥)،(مج٣ ج٧ص٩٤)،(مج٣ ج٧ص٢١٨-٢٢٠)، (مج٥ ج١٤ص٤٢)،(مج٦ ج١٨ص٦٦-٦٧)،(مج٦ ج١٨ص٧٤)،(مج٧ ج٢٠ص١٨)،(مج٨ ج٢٢ص٦٢)،(مج٨ ج٢٢ص٩٠-٩١)،(مج٨ ج٢٤ص١٠٩)،(مج٩ ج٢٥ص٣٤)،(مج٩ ج٢٦ص٤)،(مج٩ ج٢٦ص٦)،(مج٩ ج٢٧ص١٢)،(مج١٠ ج٣٠ص٦٦)،(مج١٠ ج٣٠ص٢٨٣)،(مج١١ ج٣١ص٥١)،(مج١١ ج٣٢ص١١٨).

(٥)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٦٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص١٨٢).

(٦)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٣٧).

(٧) نهاية العقول(٢/ق١٩٣/أ).

(٨)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ص١٧٢).

(٩)التفسير الكبير(مج٧ ج١٩ص١١٠).

ويقول: (ثبت أن الجنة يدخلها .. الفساق من أهل القبلة بعد العفو)[1] (فإن قيل : فيلزمكم أن تقطعوا بحصول الجنة لجميع العصاة، وأن تقطعوا بأنه لا عقاب لهم؟!

قلنا: نقطع بحصول الجنة لهم، ولا نقطع بنفي العقاب عنهم، لأنهم إذا عذبوا مدة ثم نقلوا إلى الجنة وبقوا فيها أبد الآباد، فقد كانت الجنة معدة لهم).[2] وعلى هذا (فمن يؤمن ويعمل السيئات...له مترلة بين المترلتين لا على ما يقوله المعتزلة؛ بل هو في الأول في العذاب، ولكن ليس من المحضرين دوام الحضور. وفي الآخرة هو في الرياض، ولكنه ليس من المحبورين غاية الحبور، كل ذلك بحكم الوعد).[3]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ تَرَى ٱلظَّـٰلِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا۟ وَهُوَ وَاقِعٌۢ بِهِمْ ۗ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ فِى رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ ۖ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٢﴾ ﴾ الشورى: ٢٢، (في الآية تنبيه على أن الفساق من أهل الصلاة كلهم في الجنة؛ إلا أنه خص الذين آمنوا وعملوا الصالحات بروضات الجنات وهي البقاع الشريفة من الجنة، فالبقاع التي دون تلك الروضات لا بد وأن تكون مخصوصة بمن كان دون أولئك الذين آمنوا وعملوا الصالحات).[4]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ ﴿٥١﴾ فِى جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٥٢﴾ يَلْبَسُونَ مِن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَقَـٰبِلِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾ الدخان: ٥١ - ٥٣ (اعلم أنه تعالى لما ذكر الوعيد في الآيات المتقدمة ذكر الوعد في هذه الآيات؛ فقال: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ الدخان: ٥١، **قال أصحابنا: كل من اتقى الشرك؛ فقد صدق عليه اسم المتقي؛ فوجب أن يدخل الفاسق في هذا الوعد).**[5]

ويقول: (صاحب الكبيرة .. مندرج تحت حكم الوعد).[6]

ويقول:(يجب أن لا يبقى المؤمن مخلدًا في النار)؛[7] وعلى هذا فـ(العاصي المؤمن..يعذب أيامًا ثم يعفى عنه، ويتخلص إلى رحمة الله تعالى).[8]

---

(١)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ص٨٢).

(٢)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٢٣٥)، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص١٧٤)،(مج١٠ ج٢٨ص٢٤٥).

(٣)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص١٠٣)، وانظر:التفسير الكبير(مج١١ ج٣١ص١٥٩-١٦٠).

(٤)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص١٦٣).

(٥)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٢٥٢).

(٦)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٦٣)، وانظر: التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٩).

(٧)التفسير الكبير(مج١ ج١ص٢٦١).

(٨)التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ص٢٧). وانظر: التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص١٤١).

هذا وقد رد الرازي على من خالفه في حكم الفاسق الملي؛ فرد على كل من:

أولاً: المرجئة الخالصة الذين قطعوا بنفي العقاب عن أهل الكبائر[1] :

فقال:(أما الذين قطعوا بنفي العقاب عن أهل الكبائر؛ فقد احتجوا بوجوه:

الأول: قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلۡخِزۡيَ ٱلۡيَوۡمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾ النحل: ٢٧، وقوله تعالى:﴿ إِنَّا قَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡنَآ أَنَّ ٱلۡعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٤٨﴾ ﴾ طه: ٤٨، دلّت هذه الآية على أن ماهية الخزي والسوء والعذاب مختصة بالكافر، فوجب أن لا يحصل فرد من أفراد هذه الماهية لأحد سوى الكافرين.

الثاني: قوله تعالى:﴿ ۞ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ ﴾ الزمر: ٥٣، حكم تعالى بأنه يغفر كل الذنوب، و لم يعتبر التوبة ولا غيرها. **وهذا يفيد القطع بغفران كل الذنوب.**

الثالث: قوله تعالى:﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلۡمِهِمۡۖ ﴾ الرعد: ٦، وكلمة ﴿عَلَىٰ﴾ تفيد الحال، كقولك: رأيت الملك على أكله، أي: رأيته حال اشتغاله بالأكل، فكذا هاهنا وجب أن يغفر لهم الله حال اشتغالهم بالظلم، وحال الاشتغال بالظلم يستحيل حصول التوبة منهم؛ فعلمنا أنه يحصل الغفران بدون التوبة، ومقتضى هذه الآية أن يغفر للكافر؛ لقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ﴿١٣﴾ ﴾ لقمان: ١٣، إلا أنه ترك العمل به هناك؛ فبقي معمولاً به في الباقي، والفرق أن الكفر أعظم حالاً من المعصية.

الرابع: قوله تعالى:﴿ فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾ لَا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى ﴿١٥﴾ ٱلَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١٦﴾ ﴾ الليل: ١٤ – ١٦، وكل نار فإنها متلظية لا محالة؛ فكأنه تعالى قال: إن النار لا يصلاها إلا الأشقى الذي هو المكذب المتولي.)[2]

الخامس:(قوله تعالى:﴿ كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ﴿٨﴾ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ فَكَذَّبۡنَا وَقُلۡنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٍ ﴾ الملك: ٨ – ٩، أخبر الله تعالى أن كل فوج يدخل النار؛ فإنهم يقولون:﴿ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ ﴾ الملك: ٩، ولكن كذبناه.

وهذا صريح في أن كل من دخل النار كان مكذبًا بأنبياء الله تعالى؛ فيقتضي أن من لم يكن كذلك لم يدخل النار). [3]

(**السادس:** قوله تعالى:﴿ وَهَلۡ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ ﴿١٧﴾ ﴾ سبأ: ١٧، وهذا بناء المبالغة؛ فوجب أن يختص بالكافر الأصلي.

السابع: أنه تعالى بعدما أخبر أن الناس صنفان: بيض الوجوه وسودهم، قال:﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾ آل عمران: ١٠٦، فذكر أنهم الكفار.

---

(١)انظر: مقالات الإسلاميين(١/٢٢٧-٢٢٨، ٢٣١)، الفصل ٣/٢٣٠.

(٢)التفسير الكبير(مج١ج٣ص١٥٤)، وانظر: الأربعين ط.دار الجيل ٣٨٣-٣٨٦.

(٣)الأربعين ط.دار الجيل ٣٨٤، وانظر:التفسير الكبير(مج١١ج٣١ص٢٠٣).

والثامن: أنه تعالى بعدما جعل الناس ثلاثة أصناف: السابقون، وأصحاب الميمنة، وأصحاب المشأمة؛ بين أن السابقين وأصحاب الميمنة في الجنة، وأصحاب المشأمة في النار، ثم بين أنهم كفار؛ بقولـه: ﴿ وَكَانُوا يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾ الواقعة: ٤٧).[1]

التاسع:(صاحب الكبيرة لا يخزى. وكل من أدخل النار فقد أخزي؛ فصاحب الكبيرة لا يدخل النار. وإنما قلنا: إن صاحب الكبيرة لا يخزى؛ لأنه مؤمن، والمؤمن لا يخزى. وإنما قلنا: إنه مؤمن؛ لقوله تعالى:﴿ وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ الحجرات: ٩، سماهم مؤمنين حال ما وصفهم بالبغي.

وإنما قلنا: إن المؤمن لا يخزى؛ لقوله تعالى:﴿ إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾ النحل: ٢٧، ولقوله:﴿ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ ﴾ التحريم: ٨، ولقوله حكاية عن المؤمنين:﴿ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ آل عمران: ١٩٤، ثم قال تعالى: ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ ﴾ آل عمران: ١٩٥، فثبت أن صاحب الكبيرة مؤمن، وثبت أن المؤمن لا يخزى؛ فيلزم أن صاحب الكبيرة لا يخزى.

وإنما قلنا: إن كل من أدخل النار فقد أخزي؛ لقوله تعالى:﴿ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ ﴾ آل عمران: ١٩٢، ولما ثبتت هاتان المقدمتان، **لزم القطع بأن صاحب الكبيرة لا يدخل النار**).[2]

(**العاشر: العمومات الكثيرة الواردة في الوعد**؛ نحو: قولـه: ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾ ﴾ البقرة: ٤ - ٥، فحكم بالفلاح على كل من آمن. وقال:﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ البقرة: ٦٢، فقوله:﴿ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾ البقرة: ٦٢، نكرة في الإثبات؛ فيكفي فيه الإثبات بعمل واحد. وقال:﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ ﴾ النساء: ١٢٤...

والجواب عن هذه الوجوه: أنها معارضة بعمومات الوعيد، والكلام في تفسير كل واحد من هذه الآيات يجيء في موضعه إن شاء الله تعالى).[3]

ويقول عند قوله تعالى:﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾ ﴾ الأعراف: ٨ - ٩، (**المرجئة الذين يقولون: المعصية لا تضر مع الإيمان،**[4] **تمسكوا بهذه الآية**، وقالوا: إنه تعالى حصر أهل موقف القيامة في قسمين؛ أحدهما: الذين رجحت كفة حسناتهم، وحكم عليهم بالفلاح. والثاني: الذين رجحت كفة سيئاتهم وحكم عليهم بأنهم أهل الكفر الذين كانوا يظلمون بآيات الله؛ **وذلك يدل على أن المؤمن لا يعاقب البتة!**

---

(١)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥٤)، وانظر: الأربعين ط.دار الجيل ٣٨٣-٣٨٦.

(٢)الأربعين ط.دار الجيل ٣٨٥، وانظر:التفسير الكبير(مج١١ ج٣١ص٢٠٣).

(٣)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥٥). وانظر: كتاب الشفاعة العظمى، ٨٠-٨٢.

(٤) انظر:مقالات الإسلاميين١/٢٢٨، الفصل٤/٢٠٥، البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، ٤٠.

ونحن نقول في الجواب: أقصى ما في الباب أنه تعالى لم يذكر هذا القسم الثالث في هذه الآية؛ إلا أنه تعالى ذكره في سائر الآيات. فقال: ﴿وَيَغْفِرُ مَادُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ النساء: ٤٨، والمنطوق راجح على المفهوم؛ فوجب المصير إلى إثباته. وأيضًا فقال تعالى في هذا القسم: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم﴾ الأعراف: ٩، ونحن نسلم أن هذا لا يليق إلا بالكافر، وأما العاصي المؤمن فإنه يعذب أيامًا ثم يعفى عنه ويتخلص إلى رحمة الله تعالى، فهو في الحقيقة ما خسر نفسه؛ بل فاز برحمة الله أبد الآباد من غير زوال وانقطاع، والله أعلم[1] .

ويقول عند قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾ ﴾ آل عمران: ١٣١، (ظاهر قوله: ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾ ﴾ آل عمران: ١٣١ يقتضي أنها ما أعدت إلا للكافرين، وهذا يقتضي القطع بأن أحدًا من المؤمنين لا يدخل النار، وهو على خلاف سائر الآيات؟

والجواب من وجوه:

الأول: أنه لا يبعد أن يكون في النار دركات؛ أعد بعضها للكفار وبعضها للفساق؛ فقوله: ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾ ﴾ آل عمران: ١٣١، إشارة إلى تلك الدركات المخصوصة التي أعدها الله للكافرين، وهذا لا يمنع ثبوت دركات أخرى في النار أعدها الله لغير الكافرين.

الثاني: أن كون النار معدة للكافرين لا يمنع دخول المؤمنين فيها؛ لأنه لما كان أكثر أهل النار هم الكفار فلأجل الغلبة لا يبعد أن يُقال إنها معدة لهم، كما أن الرجل يقول لدابة ركبها (لحاجة)[2] من الحوائج: إنما أعددت هذه الدابة للقاء المشركين؛ فيكون صادقًا في ذلك، وإن كان هو قد ركبها في تلك الساعة لغرض آخر، فكذا هاهنا.

الوجه الثالث في الجواب: أن القرآن كالسورة الواحدة؛ **فهذه الآية دلت على أن النار معدة للكافرين، وسائر الآيات دالة أيضًا على أنها معدة لمن سرق وقتل وزنى وقذف**، ومثاله: قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ﴿٨﴾ ﴾ الملك: ٨، وليس لجميع الكفار يُقال ذلك. وأيضًا قال تعالى: ﴿ فَكُبۡكِبُواْ فِيهَا هُمۡ وَٱلۡغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ ﴾ الشعراء: ٩٤، إلى قوله: ﴿ إِذۡ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾ ﴾ الشعراء: ٩٨، وليس هذا صفة جميعهم؛ ولكن لما كانت هذه الشرائط مذكورة في سائر السور كانت كالمذكورة هاهنا؛ فكذا فيما ذكرناه، والله أعلم.

الوجه الرابع: أن قوله: ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾ ﴾ آل عمران: ١٣١، **إثبات كونها معدة لهم ولا يدل على الحصر**؛ كما أن قوله في الجنة: ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾ ﴾ آل عمران: ١٣٣، لا يدل على أنه لا يدخلها سواهم من الصبيان، والمجانين، والحور العين.

الوجه الخامس: أن المقصود من وصف النار بأنها ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ﴾ آل عمران: ١٣١، تعظيم الزجر؛ وذلك لأن المؤمنين الذين خوطبوا باتقاء المعاصي إذا علموا بأنهم متى فارقوا التقوى أدخلوا النار المعدة للكافرين، وقد تقرر في

---

(١)التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ص٢٧). وانظر: التفسير الكبير(مج٨ ج٢٤ص١٠٩).

(٢) في الطبعة المعتمدة (الحاجة)، والتصحيح من ط. المطبعة البهية المصرية ٣/٩، والسياق يقتضيه!

عقولهم عظم عقوبة الكفار. كان انزجارهم عن المعاصي أتم، وهذا بمنزلة أن يخوف الوالد ولده بأنك إن عصيتني أدخلتك دار السباع، ولا يدل ذلك على أن تلك الدار لا يدخلها غيرهم، فكذا هاهنا).[١]

ويقول عند قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٥ ﴾ البقرة: ٥، (أما المرجئة؛ فقد احتجوا بأن الله حكم بالفلاح على الموصوفين بالصفات المذكورة في هذه الآية؛ فوجب **أن يكون الموصوف بهذه الأشياء مفلحًا وإن زنى، وسرق، وشرب الخمر**. وإذا ثبت في هذه الطائفة تحقق العفو ثبت في غيرهم ضرورة إذ لا قائل بالفرق).[٢]

(**والجواب عن قول المرجئة:** أن وصفهم بالتقوى يكفي في نيل الثواب؛ لأنه يتضمن اتقاء المعاصي واتقاء ترك الواجبات. والله أعلم).[٣]

ويقول عند قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ ١٩٢ ﴾ آل عمران: ١٩٢، (**احتجت المرجئة بهذه الآية في القطع على أن صاحب الكبيرة لا يخزى، وكل من دخل النار فإنه يخزي؛ فيلزم القطع بأن صاحب الكبيرة لا يدخل النار** ...

والجواب عنه: ... أن قوله: ﴿ يَوۡمَ لَا يُخۡزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥۖ ﴾التحريم: ٨، لا يدل على نفي الإخزاء مطلقًا؛ بل يدل على نفي الإخزاء حال كونهم مع النبي، وذلك لا ينافي حصول الإخزاء في وقت آخر).[٤]

ويقول عند قوله تعالى: ﴿ فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ ١٤ لَا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى ١٥ ٱلَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ١٦ ﴾ الليل: ١٤ – ١٦،(**واعلم أن المرجئة يتمسكون بهذه الآية في أنه لا وعيد إلا على الكفار....**

فإن قيل: فما الجواب عنه على قولكم؛ فإنكم لا تقطعون بعدم وعيد الفساق؟!

الجواب من وجهين:

الأول: ...هو أن معنى ﴿ لَا يَصۡلَىٰهَآ ﴾ الليل: ١٥: لا يلزمها، في حقيقة اللغة يُقال: صلى الكافر النار إذا لزمها مُقاسيًا شدتها وحرها، وعندنا أن هذه الملازمة لا تثبت إلا للكافر؛ أما الفاسق فإما أن لا يدخلها أو إن دخلها تخلص منها.

الثاني: أن يخص عموم هذا الظاهر بالآيات الدالة على وعيد الفساق).[٥]

---

(١)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص٣-٤).

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٣٥).

(٣)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٣٥).

(٤)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص١٤٢-١٤٣).

(٥)التفسير الكبير(مج١١ ج٣١ص٢٠٢-٢٠٣).

ومع أن الرازي قرر أن (**العفو عن الوعيد مستحسن في العرف، وإهمال الوعد مستقبح في العرف**)؛ [1] فـ(الوفاء بالوعد كرم، وإهمال الوعيد وحمله على التأويل بالتعريض جود وإحسان)؛[2] (لأن الوعد حق عليه، والوعيد حق له، ومن أسقط حق نفسه؛ فقد أتى بالجود والكرم، ومن أسقط حق غيره؛ فذلك هو اللؤم). [3]

وقال في معرض رده على المعتزلة:(لم لا يجوز أن يُقال: الله تعالى وإن أخبر عن الوعيد إلا أنه لا يفعل الوعيد؛ فإنا كما نعلم بالضرورة أن إنجاز الوعد حسن؛ نعلم أن إخلاف الوعيد أحسن...وإذا كان كذلك لم يمكنكم القطع بأنه تعالى لا يخلف الوعيد). [4]

إلا أنك تجده ينقض ما سبق، وذلك في معرض رده على المرجئة!

فيقول عند قوله تعالى:﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾ ﴾ ق: ٢٩،(لا خلف في إيعاد الله تعالى كما لا إخلاف في ميعاد الله! **وهذا يرد على المرجئة؛ حيث قالوا: ما ورد في القرآن من الوعيد؛ فهو تخويف لا يحقق الله شيئًا منه، وقالوا: الكريم إذا وعد أنجز ووفى، وإذا أوعد أخلف وعفا**[5])!!.[6]

هذا وقد قابل الرازي بين قول المرجئة والخوارج في وعيد الفاسق الملي؛ وحكم عليه بالفساد.

فقال عند قوله تعالى:﴿ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩٠﴾ ﴾ البقرة: ٩٠، (قال قوم: قوله تعالى: ﴿ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩٠﴾ ﴾ البقرة: ٩٠، **يدل على أنه لا عذاب إلا للكافرين**؛ ثم بعد تقرير هذه المقدمة احتج بهذه الآية فريقان:

أحدهما: الخوارج، قالوا: ثبت بسائر الآيات أن الفاسق يعذب، وثبت بهذه الآية أنه لا يعذب إلا الكافر، فيلزم أن يُقال الفاسق كافر.

وثانيها: المرجئة، قالوا: ثبت بهذه الآية أنه لا يعذب إلا الكافر، وثبت أن الفاسق ليس بكافر، فوجب القطع بأنه لا يعذب. **وفساد هذين القولين لا يخفى**).[7]

وقال عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ﴿٤٠﴾ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ ﴿٤١﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَفَرَةُ ٱلْفَجَرَةُ ﴿٤٢﴾ ﴾ عبس: ٤٠ – ٤٢، (**اعلم أن المرجئة والخوارج تمسكوا بهذه الآية:**

أما المرجئة؛ فقالوا: إن هذه الآية دلت على أن أهل القيامة قسمان: أهل الثواب، وأهل العقاب، ودلت على أن أهل العقاب هم الكفرة، وثبت بالدليل أن الفساق من أهل الصلاة ليسوا بكفرة، وإذا لم يكونوا من الكفرة كانوا من أهل الثواب، **وذلك يدل على أن صاحب الكبيرة من أهل الصلاة ليس له عقاب.**

---

(١)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥٩).

(٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٥٤).

(٣)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٨٤).

(٤)نهاية العقول(٢/ق١٩٧/أ)، وانظر:نهاية العقول(٢/ق١٩٩/أ).

(٥) انظر:مقالات الإسلاميين١/٢٢٨.

(٦)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص١٧٠)، وانظر: الخمسون في أصول الدين٦٣.

(٧)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٨٥).

وأما الخوارج فإنهم قالوا: دلّت سائر الدلائل على أن صاحب الكبيرة يعاقب، ودلّت هذه الآية على أن كل من يعاقب فإنه كافر، فيلزم أن كل مذنب فإنه كافر.

والجواب: أكثر ما في الباب أن المذكور هاهنا هو هذا الفريقان، وذلك لا يقتضي نفي الفريق الثالث، والله أعلم[1] .

ويقول: (القول بأن الله تعالى لا يؤاخذ عبده على شيء من الذنوب مساهلة عظيمة، والقول بأنه تعالى يخلد في النار عبده العارف بالمعصية الواحدة تشديد عظيم، والعدل أنه يخرج من النار كل من قال واعتقد أنه لا إلــه إلا الله).[2]

لكن الرازي لم يلبث أن تأثر بقول المرجئة الخالصة، فتجده:

١- يذكر قول المرجئة الخالصة في نفي حصول العذاب لغير الكافر من غير إنكار، مخالفًا بذلك عادته**!!**

يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾ آل عمران: ١٠٦، (قال تعالى: ﴿ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾ آل عمران: ١٠٦، قالت المرجئة: الآيــة تدل على أن كل نوع من أنواع العذاب وقع معللاً بالكفر، وهذا ينفي حصول العذاب لغير الكافر).[3]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُخْزِيهِمْ وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾ النحـل: ٢٧، (المرجئة احتجوا بهذه الآية على أن العذاب مختص بالكافر، قالوا: لأن قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾ النحل: ٢٧، يدل على أن ماهية الخزي والسوء في يوم القيامة مختصة بالكافر، وذلــك ينفي حصول هذه الماهية في حق غيرهم، وتأكد هذا بقــول موســى عليه السلام: ﴿ إِنَّا قَدْ أُوحِىَ إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٤٨﴾ ﴾ طه: ٤٨).[4]

٢- يقرر أن ظواهر بعض الآيات تدل على القطع بأن الفاسق المصر لا يدخل النار**!!**

يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ۖ كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ ﴾ الملك: ٨، (احتجــت المرجئة على أنه لا يدخل النار أحد إلا الكفار بهذه الآية، قالوا : لأنه تعالى حكى عن كل من ألقي في النار أنهم قالوا : كذبنا النذير ، وهذا يقتضي أن من لم يكذب الله ورسوله لا يدخل النار.

واعلم أن ظاهر هذه الآية يقتضي القطع بأن الفاسق المصر لا يدخل النار[5] .

---

(١)التفسير الكبير(مج١١ ج٣١ص٦٥).

(٢)التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ص١٠٢).

(٣)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١٧٣).

(٤)التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ص٢١)، وانظر: التفسير الكبير (مج٩ ج٢٦ص٢٨١).

(٥)التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ص٦٤).

٣- يقرر أن من لم يكن مكذبًا بآيات الله لا يلحقه الوعيد أصلاً!!

يقول عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلۡعَذَابُ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ﴿٤٩﴾ ﴾ الأنعام: ٤٩، (قال القاضي[١]: إنه تعالى علل عذاب الكفار بكونهم فاسقين، وهذا يقتضي أن يكون كل فاسق كذلك!

فيقال له: هذا معارض بما أنه خص الذين كذبوا بآيات الله بهذا الوعيد؛ وهذا **يدل على أن من لم يكن مكذبًا بآيات الله أن لا يلحقه الوعيد أصلاً**).[٢]

٤- يقرر أن صاحب الكبيرة لا يعذب!

يقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ مَّا يَفۡعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمۡ إِن شَكَرۡتُمۡ وَءَامَنتُمۡۚ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴿١٤٧﴾ ﴾ النساء: ١٤٧، (**دلّت هذه الآية على أنه لا يعذب صاحب الكبيرة**؛ لأنا نفرض الكلام فيمن شكر وآمن، ثم أقدم على الشرب أو الزنا؛ فهذا وجب أن لا يعاقب، بدليل قوله تعالى:﴿ مَّا يَفۡعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمۡ إِن شَكَرۡتُمۡ وَءَامَنتُمۡۚ ﴾ النساء: ١٤٧).[٣]

ويقول:(الرحمن الرحيم الذي لم يتضرر بجنايات عبيده مع عنايته بعباده؛ **كيف يستجيز أن يحرق المؤمن الذي** واظب على شهادة أن لا إله إلا الله سبعين سنة بالنار؟!). [٤]

٥- يتأثر بالمرجئة في زعمهم أن النار ما أعدت إلا للكافرين، وهذا يقتضي القطع بأن أحدًا من المؤمنين لا يدخل النار!!

يقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ البقرة: ٢٤، (أما قوله: ﴿أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ البقرة: ٢٤ ؛ فإنه يدل على أن هذه النار الموصوفة معدة للكافرين، **وليس فيه ما يدل على أن هناك نيرانًا أخرى غير موصوفة بهذه الصفات معدة لفساق أهل الصلاة**).[٥]

٦- وقد ظهر جليًا تأثره بالمرجئة الخالصة في موفقه من نصوص الوعيد؛ حيث قرر أن الخلف في الوعيد كرم، وحمل الوعيد على التهديد والانزجار دون الحقيقة، وخص الوعيد بالكفار . [٦]

---

(١) يقصد القاضي عبد الجبار من المعتزلة، على ما جرت عادته في التفسير.

(٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ص٢٢٩-٢٣٠).

(٣)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٨٩).

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج١ص٢٣٥).

(٥)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص١٢٢).

(٦) راجع: موقف الرازي من نصوص الوعيد، صفحة٤٣٣، وما بعدها من هذا البحث.

ثانيًا: المعتزلة الذين قطعوا بالوعيد الدائم لأهل الكبائر :

ذكر الرازي أن المعتزلة تمسكوا في مسألة وجوب إنفاذ الوعيد بعمومات القرآن والأخبار؛ يقول:(أما المعتزلة فإنهم عولوا على العمومات الواردة في هذا الباب)؛[1] (**أما القرآن:** فمجموع ما يتمسكون به من الآيات محصور في..**أنواع:**

أحدها: أنهم تمسكوا بلفظ ﴿مَنْ﴾ في معرض الشرط؛ وزعموا أنه يفيد العموم.

وثانيها: أنهم تمسكوا بصيغة الجمع مع دخول حرف التعريف فيها.

وثالثها: تمسكوا بصيغة﴿ٱلَّذِينَ ﴾). [2]

و((**النوع**) [3] **الرابع من العمومات:** قوله تعالى:﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُواْ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ آل عمران: ١٨٠).[4]

و(**النوع الخامس من العمومات:** لفظة: ﴿كُلُّ ﴾)[5] .

و(**النوع السادس:** ما يدل على أنه سبحانه لا بد وأن يفعل ما توعدهم به).[6]

(**أما النوع الأول:** فآيات؛ إحداها: قوله تعالى في آية المواريث ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ﴾ النساء: ١٣، إلى قوله: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَـٰلِدًا فِيهَا ﴾ النساء: ١٤، وقد علمنا أن من ترك الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والجهاد، وارتكب شرب الخمر، والزنا، وقتل النفس المحرمة، فهو متعد لحدود الله، فيجب أن يكون من أهل العقاب. وذلك لأن كلمة ﴿مَنْ﴾ في معرض الشرط تفيد العموم على ما ثبت في أصول الفقه، فمتى حمل الخصم هذه الآية على الكافر دون المؤمن كان ذلك على خلاف الدليل...

فإن قِيل: إن قوله تعالى:﴿وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ ﴾ النساء: ١٤، جمع مضاف، والجمع المضاف عندكم يفيد العموم؛ كما لو قِيل: ضربت عبيدي فإنه يكون ذلك شاملاً لجميع عبيده، **وإذا ثبت ذلك اختصت هذه الآية بمن تعدى جميع حدود الله، وذلك هو الكافر لا محالة دون المؤمن!**

قلنا: الأمر وإن كان كما ذكرتم نظرًا إلى اللفظ؛ لكنه وجدت قرائن تدل على أنه ليس المراد هاهنا تعدي جميع الحدود؛ **أحدها:** أنه تعالى قدم على قوله: ﴿وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ ﴾ النساء: ١٤، قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ﴾ النساء: ١٣؛ فانصرف قوله: ﴿وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ ﴾ النساء: ١٤، إلى تلك الحدود.

---

(١)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٤٥).

(٢)الأربعين ط.دار الجيل ٣٨٦

(٣)في الطبعة المعتمدة (النواع)، والتصحيح من ط. المطبعة البهية المصرية ١٤٩/٣، والسياق يقتضيه!

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٤٩).

(٥)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٤٩).

(٦)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٤٩).

وثانيها: أن الأمة متفقون على أن المؤمن مزجور بهذه الآية عن المعاصي، ولو صح ما ذكرتم لكان المؤمن غير مزجور بها.

وثالثها: أنا لو حملنا الآية على تعدي جميع الحدود لم يكن للوعيد بها فائدة؛ لأن أحدًا من المكلفين لا يتعدى جميع حدود الله؛ لأن في الحدود ما لا يمكن الجمع بينها في التعدي لتضادها، فإنه لا يتمكن أحد من أن يعتقد في حالة واحدة مذهب الثنوية[1] والنصرانية، وليس يوجد في المكلفين من يعصي الله بجميع المعاصي.

ورابعها: قوله تعالى في قاتل المؤمن عمدًا: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا ﴾ النساء: ٩٣، دلت الآية على أن ذلك جزاؤه؛ فوجب أن يحصل له هذا الجزاء؛ لقوله تعالى: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ النساء: ١٢٣.

وخامسها: قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ الأنفال: ١٥، إلى قوله: ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٦﴾ ﴾ الأنفال: ١٦ .

وسادسها: قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾ ﴾ الزلزلة: ٧ – ٨.

وسابعها: قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ النساء: ٢٩، إلى قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ۚ ﴾ النساء: ٣٠ .

وثامنها: قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿٧٤﴾ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾ ﴾ طه: ٧٤ – ٧٥، **فبين تعالى أن الكافر والفاسق من أهل العقاب الدائم؛ كما أن المؤمن من أهل الثواب.**

وتاسعها: قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ﴿١١١﴾ ﴾ طه: ١١١، **وهذا يوجب أن يكون الظالم من أهل الصلاة داخلاً تحت هذا الوعيد.**

وعاشرها: قوله تعالى بعد تعداد المعاصي: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ ﴾ الفرقان: ٦٨ – ٦٩، **بين أن الفاسق كالكافر في أنه من أهل الخلود؛ إلا من تاب من الفساق أو آمن من الكفار.**

والحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴿٨٩﴾ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ ... ﴾ النمل: ٨٩ – ٩٠ الآية، **وهذا يدل على أن المعاصي كلها متوعد عليها كما أن الطاعات كلها موعود عليها.**

والثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ ﴾ النازعات: ٣٧ – ٣٨.

---

(١)الثنوية إحدى فرق المجوس اللذين يرون أن العالم له إلهان: إله ظلمة، وإله نور، وتعرف هذه الفرقة: بأصحاب الاثنين الأزليين، لأنهم يزعمون أن الظلمة والنور أزليان، قديمان، فقالوا: بتساويهما في القدم، بخلاف المجوس فإنهم قالوا بحدوث الظلام، وذكروا سبب حدوثه. انظر: الملل والنحل١/٢٩٠، المواعظ والاعتبار٢/٣٤٤، كشاف اصطلاحات الفنون، مادة (ث ن ى)،١/٢٥٥، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة٢/١٠٣٢.

والثالثة عشرة: قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ ...﴿٢٣﴾ ﴾ الجن: ٢٣ الآية، **ولم يفصل بين الكافر والفاسق.**

والرابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ ... ﴾ البقرة: ٨١ الآية؛ فحكي في أول الآية قول المرجئة من اليهود، فقال: ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾ البقرة: ٨٠، ثم إن الله كذبهم فيه، ثم قال: ﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾ ﴾ البقرة: ٨١؛ فهذه هي الآيات التي تمسكوا بها في المسألة لاشتمالها على صيغة ﴿ مَنْ ﴾ في معرض الشرط و.... هذه الصيغة تفيد العموم.

النوع الثاني من دلائل المعتزلة: التمسك في الوعيد بصيغة الجمع المعرفة بالألف واللام؛ وهي في آيات:

إحداها: قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾ ﴾ الانفطار: ١٤،...و..معناه: إن الذين فجروا فهم في الجحيم، وذلك يفيد العموم .

الآية الثانية في هذا الباب: قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴿٨٥﴾ وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا ﴿٨٦﴾ ﴾ مريم: ٨٥ – ٨٦، ولفظ المجرمين صيغة جمع معرفة بالألف واللام.

وثالثها: قوله تعالى: ﴿ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا ﴿٧٢﴾ ﴾ مريم: ٧٢ .

ورابعها: قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ ﴾ النحل: ٦١، بين أنه يؤخر عقابهم إلى يوم آخر، وذلك إنما يصدق أن لو حصل عقابهم في ذلك اليوم.)[1]

وخامسها: (قوله تعالى: ﴿ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٢٧٠﴾ ﴾ البقرة: ٢٧٠، ولو شفع عليه السلام للفساق الظالمين لأنفسهم لكان ناصرًا لهم؛ لأن من يمنع من وصول المضرة إلى الغير فهو ناصره).[2]

(**النوع الثالث من العمومات صيغ الجموع المقرونة بحرف**(﴿ ٱلَّذِينَ ﴾)[3]؛ **فأحدها:** ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ ﴾ المطففين: ١ – ٢.

وثانيها: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ النساء: ١٠.

وثالثها: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ النساء: ٩٧، **فبين ما يستحق على ترك الهجرة وترك النصرة؛ وإن كان معترفاً بالله ورسوله.**

ورابعها: قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ يونس: ٢٧، **ولم يفصل في الوعيد بين الكافر وغيره.**

وخامسها: قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ التوبة: ٣٤.

---

(١)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٤٩). وانظر: الأربعين ط.دار الجيل ٣٨٦-٣٩٠،

(٢) نهاية العقول(٢/ق١٩١/ب)، وانظر: الأربعين ط.دار الجيل ٤١٤.

(٣)في جميع الطبعات (**الذي**)، ولعل الصواب ما أثبته!، وانظر: الأربعين، ط.دار الجيل، ٣٩٠.

وسادسها: قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ النساء: ١٨، **ولو لم يكن الفاسق من أهل الوعيد والعذاب لم يكن لهذا القول معنى؛ بل لم يكن به إلى التوبة حاجة.**

وسابعها: قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوْ يُصَلَّبُوٓاْ ﴾ المائدة: ٣٣ ؛ **فبين ما على الفاسق من العذاب في الدنيا والآخرة.**

وثامنها: قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ آل عمران: ٧٧.

(النوع)[1] **الرابع من العمومات:** قوله تعالى: ﴿ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُواْ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ آل عمران: ١٨٠، توعد على منع الزكاة .

النوع الخامس من العمومات: لفظة ﴿ كُلُّ ﴾ وهو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِى ٱلْأَرْضِ لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ ﴾ يونس: ٥٤؛ فبين ما يستحق الظالم على ظلمه.

النوع السادس: ما يدل على أنه سبحانه لا بد وأن يفعل ما توعدهم به، وهو قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا تَخْتَصِمُواْ لَدَىَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾ ﴾ ق: ٢٨ – ٢٩، بيّن أنه لا يبدل قوله في الوعيد.

والاستدلال بالآية من وجهين:

أحدهما: أنه تعالى جعل العلة في إزاحة العذر تقديم الوعيد، أي: بعد تقديم الوعيد لم يبق لأحد علة ولا مخلص من عذابه.

والثاني: قوله تعالى: ﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ ﴾ ق: ٢٩، وهذا صريح في أنه تعالى لا بد وأن يفعل ما دلّ اللفظ عليه؛ **فهذا مجموع ما تمسكوا به من عمومات القرآن.**[2])[3]

أما عمومات الأخبار التي عول عليها المعتزلة فكثيرة جدًا،[4] **وهي على نوعين:** بعضها وردت بصيغة "من" في معرض الشرط،[5] وبعضها وردت لا بصيغة " من ".[6] وفيما يلي عرض لبعضها:

---

(١)في الطبعة المعتمدة (النواع)، والتصحيح من ط. المطبعة البهية المصرية ١٤٩/٣، والسياق يقتضيه!

(٢)انظر استدلالات المعتزلة بالقرآن على الوعيد: متشابه القرآن:(١/٩٠-٩١، ٩٧، ١٣٦، ١٦٠-١٦١، ١٧٧، ١٧٨-١٧٩، ١٨٢،١٨٣، ١٨٧-١٨٩، ٢٠١-٢٠٢، ٢٠٥، ٢٢٣-٢٢٥، ٢٢٦، ٢٦٠، ٢٧١-٢٧٢، ٢٧٤ ٣١٧، ٣٣٦، ٣٤٤-٣٤٦، ٣٦٣، ٣٧٦)،(٢/٤١٢، ٤٤٢، ٤٩٣-٤٩٤، ٤٩٩، ٥٢١-٥٢٢، ٥٢٣-٥٢٤، ٥٣٢، ٥٥٠، ٥٦١، ٥٩٠، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٥-٥٩٦، ٥٩٧، ٦٠٠، ٦٠٤، ٦٠٥-٦٠٦، ٦٠٩، ٦١٨، ٦٢٢، ٦٢٦، ٦٥٠، ٦٦٠، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٨، ٦٨٢، ٦٨٦، ٦٩٢، ٦٩٩، ٧٠١، ٧٠٣).

(٣)التفسير الكبير(مج١ج٣ص١٤٩). وانظر: الأربعين ط.دار الجيل ٣٨٦-٣٩٠،كتاب الشفاعة العظمى للرازي،٦١-٧١.

(٤)انظر:التفسير الكبير(مج١ج٣ص١٤٩-١٥٢)، الأربعين ط.دار الجيل ٣٨٦-٣٩٠.

(٥)انظر:التفسير الكبير(مج١ج٣ص١٤٩-١٥١)، الأربعين ط.دار الجيل ٣٨٦-٣٩٠.

(٦)انظر:التفسير الكبير(مج١ج٣ص١٥١-١٥٢)، الأربعين ط.دار الجيل ٣٨٦-٣٩٠.

فمن النوع (الأول المذكور بصيغة "من ")[1] :

١- (قال رسول الله ﷺ: "من أكل بأخيه أكلة أطعمه الله من نار جهنم، ومن أخذ بأخيه كسوة كساه الله من نار جهنم، ومن قام مقام رياء وسمعة أقامه الله يوم القيامة مقام رياء وسمعة "،[2]

وهذا نص في وعيد الفاسق، ومعنى أقامه: أي: جازاه على ذلك). [3]

٢- (قال عليه السلام: "من ظلم قيد شبر من أرض، طوقه يوم القيامة من سبع أرضين"[4]) .[5]

٣- (قال رسول الله ﷺ: "المؤمن من أمنه الناس، والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هاجر السوء، والذي نفسي بيده لا يدخل الجنة عبد لا يأمن جاره بوائقه".

وهذا الخبر يدل على وعيد الفاسق الظالم، ويدل على أنه غير مؤمن ولا مسلم على ما يقوله المعتزلة من المترلة بين المترلتين).[6]

٤- (عن رسول الله ﷺ :" من سلك طريقًا يطلب به علمًا سهل الله له طريقًا من طرق الجنة، ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه".[7]

وهذا نص في أن الثواب لا يكون إلا بالطاعة، والخلاص من النار لا يكون إلا بالعمل الصالح).[8]

٥- (قال رسول الله ﷺ: " كل مسكر خمر، وكل خمر حرام، ومن شرب الخمر في الدنيا ولم يتب منها لم يشربها في الآخرة".[9]

وهو صريح في وعيد الفاسق، وأنه من أهل الخلود؛ لأنه إذا لم يشربها لم يدخل الجنة لأن فيها ما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين).[10]

---

(١)التفسير الكبير(مج١ ج٣ ص١٤٩).

(٢)أخرجه: أبو داود، كتاب الأدب، باب: في الغيبة، ٥/١٢٤-١٢٥، والحاكم في المستدرك، برقم(٧٢٤٦) ، ٤/٢٣٣، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه "، وصححه الألباني رحمه الله، انظر:صحيح الأدب المفرد، ١٠٧، صحيح سنن أبي داود، ط.مكتبة المعارف، ٣/١٩٧-١٩٨.

(٣)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٤٩).

(٤)أخرجه البخاري، كتاب المظالم، باب: إثم من ظَلَمَ شيئًا من الأرض، ص٤٨٦، ومسلم، كتاب المساقاة، باب: تحريم الظلم، وغصب الأرض وغيرها، ٣/١٢٣١-١٢٣٢.

(٥)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٤٩-١٥٠).

(٦)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥٠).

(٧)أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر، ٤/٢٠٧٤.

(٨)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥٠).

(٩)أخرجه مسلم، كتاب الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر، وأن كل خمر حرام، ٣/١٥٨٧.

(١٠)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥٠).

٦- (قال عليه الصلاة والسلام؛ في الصلاة: "من حافظ عليها كانت له نورًا وبرهانًا ونجاة يوم القيامة، ومن لم يحافظ عليها لم تكن له نورًا ولا برهانًا ولا نجاة ولا ثوابًا، وكان يوم القيامة مع قارون وهامان وفرعون وأبي بن خلف[(١)] ".[(٢)]

وهذا نص في أن ترك الصلاة يحبط العمل، ويوجب وعيد الأبد).[(٣)]

٧- (قال ﷺ:"من لقي الله مدمن خمر لقيه كعابد وثن"، [(٤)]**ولما ثبت أنه لا يكفر**، علمنا أن المراد منه إحباط العمل).[(٥)]

٨- (عن أبي ذر[(٦)] قال ﷺ:" ثلاثةٌ لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم يوم القيامة، ولا يزكيهم، ولهم **عذاب أليم"**، قلت يا رسول الله: من هم، خابوا وخسروا؟! قال:" المسبل، والمنان، والمنفق سلعته بالحلف كاذبًا".[(٧)] يعني بالمسبل: المتكبر الذي يسبل إزاره، **ومعلوم أن من لم يكلمه الله ولم يرحمه وله عذاب أليم؛ فهو من أهل النار، ووروده في الفاسق نص في الباب**).[(٨)]

٩- (قال عليه الصلاة والسلام:"من تعلم علمًا مما يبتغي به وجه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضًا من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة".[(٩)]

---

(١)أبيّ بن خلف بن وهب بن حذافة الجمحي، كان فظًا سيء المخالطة؛ قال لعقبة بن أبي معيط: ألم يبلغني أنك جالست محمدًا وسمعت منه ؟ وجهي من وجهك حرام إلا أن تتفل في وجهه. ففعل ذلك عدو الله عقبة لعنه الله؛ فأنزل الله:﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِى لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾ ﴾ الفرقان: ٢٧ - ٢٨ والتي بعدها، أُسر يوم بدر؛ وافتُديّ، وكان يلقى رسول الله ﷺ بمكة؛ فيقول: يا محمد إن عندي العود – فرسًا- أعلفه كل يوم فرقًا من ذرة، أقتلك عليه؛ فيقول رسول الله ﷺ:" بل أنا أقتلك إن شاء الله"؛ فقتله ﷺ يوم أحد. انظر: البداية والنهاية، ٤/٤١١-٤١٢، صحيح السيرة النبوية، ٢٠٠.

(٢)أخرجه:أحمد في مسنده، برقم(٦٥٧٦)٦/١٥٠، وقال الهيثمي:"رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط، ورجال أحمد ثقات". بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، برقم(١٦١١)٢/٢١، وضعفه الألباني رحمه الله، انظر: ضعيف الترغيب والترهيب،١/١٦٤.

(٣)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥٠).

(٤)أخرجه:أحمد في مسنده، برقم(٢٤٥٣)٣/١١٧، وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله:"إسناده ضعيف"، وابن ماجه ،كتاب الأشربة، باب: مدمن الخمر،٤/٦١-٦٢، وحسنه الشيخ الألباني رحمه الله، انظر:صحيح سنن ابن ماجه،٢/٢٤١.

(٥)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥٠).

(٦)جندب بن جنادة بن قيس بن عمرو الغفاري، من كبار الصحابة وفضلائهم، قديم الإسلام، كان زاهدًا، قال عنه النبي ﷺ: "يرحم الله أبا ذر، يعيش وحده، ويموت وحده، ويُحشر وحده"، توفي سنة إحدى وثلاثين أو اثنين وثلاثين. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب٨٠٠-٨٠٢، أسد الغابة،٦/٩٦-٩٨، الإصابة في تمييز الصحابة٧/٦٠-٦٣.

(٧) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب: بيان غلظ تحريم إسبال الإزار والمن بالعطية وتنفيق السلعة بالحلف، وبيان الثلاثة الذين لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم،١/١٠٢.

(٨)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥٠).

(٩)أخرجه:أحمد في مسنده، برقم(٨٤٣٨)٨/٣١٩، وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله:"إسناده صحيح"، وابن ماجه ،كتاب السنة، باب: الانتفاع بالعلم والعمل به،١/١٦٤، و أبو داود، كتاب العلم، باب: في طلب العلم لغير الله تعالى، ٤/٤٧-٤٨، والحاكم في المستدرك، =

ومن لم يجد عرف الجنة فلا شك أنه في النار؛ لأن المكلف لا بد وأن يكون في الجنة أو في النار).[1]

١٠- (قال عليه السلام:" من حلف على يمين كاذبًا ليقطع بها مال أخيه؛ لقي الله وهو عليه غضبان، وذلك لأن الله تعالى يقول:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا ... ﴾ آل عمران: ٧٧، إلى آخر الآية ".[2]

وهذا نص في الوعيد، ونص في أن الآية واردة في الفساق كورودها في الكفار).[3]

أما النوع الثاني من استدلالات المعتزلة بالأخبار فهو (العمومات الإخبارية الواردة لا بصيغة "من" وهي كثيرة جدًا)؛[4]

ومنها:

١- (قال عليه السلام: "إن الله خلق الرحم فلما فرغ من خلقه، قامت الرحم فقالت: هذا مقام العائذ من القطيعة، قال: "نعم، ألا ترضين أن أصل من وصلك، وأقطع من قطعك؟!" قالت: بلى، قال:" فهو ذاك" قال رسول الله ﷺ: " فاقرؤوا إن شئتم:﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ ٢٢ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمۡ وَأَعۡمَىٰٓ أَبۡصَٰرَهُمۡ ٢٣ ﴾ محمد: ٢٢ - ٢٣ ".[5] وهذا نص في وعيد قاطع الرحم...).[6]

٢- (قال عليه السلام لبعض الحاضرين: "ما حق الله على العباد، قالوا: الله ورسوله أعلم! قال :" أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا". قال: "فما حقهم على الله إذا فعلوا ذلك؟!" قال:" أن يغفر لهم ولا يعذبهم".[7]

ومعلوم أن المعلق على الشرط عدم عند عدم الشرط؛ فيلزم أن لا يغفر لهم إذا لم يعبدوه).[8]

=

برقم(٢٨٨)، ١٥٠/١، وقال:"هذا حديث صحيح سنده ، ثقات رواته على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، وصححه الشيخ الألباني -رحمه الله-، انظر: صحيح سنن أبي داود، ط.مكتبة المعارف، ٤١٢/٢.

(١)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥٠-١٥١).

(٢)أخرجه: البخاري،كتاب المساقاة، باب:الخصومة في البئر والقضاء فيها، ص ٤٦٥، ومسلم، كتاب:الإيمان، باب: وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة بالنار، ١٢٣/١.

(٣)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥١).

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥١).

(٥)أخرجه: البخاري، كتاب التفسير، باب:﴿ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرۡحَامَكُمۡ ﴾ محمد: ٢٢، ص ١٠٣٥، ومسلم، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: صلة الرحم، وتحريم قطيعتها، ١٩٨٠/٤-١٩٨١.

(٦)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥١-١٥٢).

(٧)أخرجه: البخاري، كتاب الاستئذان، باب: من أجاب بلبيك وسعديك، ص ١٣٢٨، ومسلم، كتاب الإيمان، باب: الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعًا، ٥٨/١.

(٨)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥٢).

٣- (قال رسول الله ﷺ: "إذا اقتتل المسلمان بسيفيهما، فقتل أحدهما صاحبه؛ فالقاتل والمقتول في النار" فقال[١] يا رسول الله: هذا القاتل فما بال المقتول؟! قال: "إنه كان حريصًا على قتل صاحبه"[٢][٣] .....

هذا مجموع استدلال المعتزلة بعمومات القرآن والأخبار).[٤]

وقد أجاب الرازي عن هذه الكلمات قائلاً: (واعلم أن أصحابنا أجابوا عن هذه الكلمات من وجوه:

(**أحدها**: لا نسلم أن صيغة "من" في معرض الشرط تفيد العموم، ولا نسلم أن صيغة الجمع إذا كانت معرفة بالألف واللام، كانت للعموم[٥]). [٦]

والثاني: (سلمنا: أن هذه الصيغ موضوعة للعموم؛ ولكنها.. تفيد العموم ظنًا، وإذا كان كذلك لم يجز التمسك بها في هذه المسألة)؛[٧] فـ(دلالة هذه الألفاظ على الاستغراق دلالة ظنية محتملة، لا قطعية. إذا ثبت هذه فنقول: إنه لا يجوز التمسك بهذه الألفاظ في هذه المسألة، لأن المسألة قطعية، والتمسك فيها بالدليل الظني باطل)[٨] كما (أن أكثر هذه العمومات نازلة في حق الكفار..ونحن وإن كنا نعتقد بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، إلا أنا نعتقد أن دلالته في غير محل السبب، ليست دلالة قوية قاطعة، بل دلالة ظنية ضعيفة. وإذا كان كذلك، لم تكن دلالتها على

---

(١) السائل، هو الصحابي الجليل:أبو بكرة ﷺ، واختلف في اسمه، فقيل: نفيع بن مسروح ، وقيل: اسمه نفيع بن الحارث، انظر: صحيح البخاري، ص١٠، صحيح مسلم٤/٢٢١٣-٢٢١٤، الاستيعاب في معرفة الأصحاب،٧٨٢، معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني ٥/٢٦٨٠.

(٢)أخرجه: البخاري،كتاب الإيمان، باب: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ﴾ الحجرات: ٩، فسماهم المؤمنين، ص١٠، ومسلم،كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: إذا تواجه المسلمان بسيفيهما، ٤/٢٢١٣-٢٢١٤.

(٣)انظر استدلالات المعتزلة بالأخبار على الوعيد: الأمالي في الحديث، للقاضي عبد الجبار، (ق٣٣/ب)، (ق٣٥/أ)، (ق٦١/ب)، (ق٧٧/ب)، (ق٧٩/أ)، (ق٨٥/ب)، (ق٨٧/أ)، (ق١٠٥/ب)، (ق١٠٩/أ)، (ق١٢٣/أ)، (ق١٢٧/أ-ب)، (ق١٢٩/ب)، (ق١٦١/أ)، (ق١٧١/ب)، (ق١٧٣/أ)، (ق١٧٥/أ)، (ق١٧٩/ب)، (ق٢٠٣/ب)، (ق٢٠٧/أ-ب)، (ق٢١١/ب)، (ق٢١٣/أ)، (ق٢١٥/ب)، (ق٢١٧/أ)، (ق٢٢١/أ)، (ق٢٢٧/ب).

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥٢). وانظر: كتاب الشفاعة العظمى للرازي، ٧١-٧٧.

(٥) العجب أن مذهب الرازي في أصول الفقه هو: أن هذه الألفاظ للعموم؛ يقول في المحصول:(اختلف الناس في صيغة "كل" وَ "جميع" وَ "أي" وَ "ما "وَ "من "في المجازاة والاستفهام؛ فذهبت المعتزلة وجماعة من الفقهاء إلى أنها للعموم فقط **وهو المختار**، وأنكرت الواقفية ذلك)، المحصول ، ط.مؤسسة الرسالة، ٢/٣١٥، ويقول في كتابه المعالم في أصول الفقه:(المسألة الثانية: **في بيان أن لفظة "من" وَ"ما" في معرض الشرط والاستفهام للعموم**، ويدل عليه وجهان:.. المسألة الثالثة: **في أن الجمع المعرف يفيد العموم**، ويدل عليه وجوه:..) المعالم في أصول الفقه، ٤٢-٤٤، وانظر: المحصول، ط.مؤسسة الرسالة، ٢/٣١٧، ٣٢٥، الكاشف عن المحصول، ٤/٢٤٦ وما بعدها. لكنك تجده في مسألة الوعيد لم يُسلّم للعموم صيغة؛ وقد ساق جواب الأصحاب مؤيدًا له؛ وهذا يدل على أن حب الإنسان لمذهبه وتعصبه له قد يلقيه فيما لا ينبغي من الاضطراب والتناقض!!

(٦)الأربعين ط.دار الجيل ٣٩٠-٣٩١.

(٧)الأربعين ط.دار الجيل ٣٩١.

(٨)الأربعين ط.دار الجيل ، ٣٩٢.

الاستغراق قوية صالحة لأن يتمسك بها في هذه المسألة القطعية). [1] بالإضافة إلى (أن الآيات التي تمسكتم بها في عدم العفو، لابد أن تكون عامة في الأحوال والأشخاص، وإذا لم تكن عامة في الأحوال والأشخاص لم يتم استدلالكم بها. والآيات التي تمسكنا بها في العفو، لابد أن تكون خاصة في الأحوال و الأشخاص؛ فإنا لا نثبت العفو لكل شـخص. وإذا ثبت هذا، لزم القطع بأن دلائلكم عامة ودلائلنا خاصة، والخاص مقدم على العام، فوجب القطع بأن الآيات الدالة على العفو مقدمة على هذه العمومات). [2]

والثالث: أنا (لا نسلم أنه تعالى يوعد الفساق مطلقًا؛ بل ذلك الوعيد عندنا مشروط بشرط عدم العفو؛ كما أنه بالاتفاق مشروط بشرط عدم التوبة)؛[3] وعليه (فنحن نخصص هذا العموم فيما إذا حصل العفو؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ النساء: ٤٨).[4] (فنقول: **أجمعنا على أن هذا الوعيد مختص بعدم التوبة**؛ لأن الدليل دلّ على أنه إذا حصلت التوبة لم يبق هذا الوعيد؛ فكذا يجوز أن يكون مشروطًا بعدم العفو؛ فإن بتقدير قيام الدلالـة علـى حصول العفو امتنع بقاء هذا الوعيد عند حصول العفو، ونحن قد ذكرنا الدلائل الكثيرة على حصول العفو).[5]

والرابع: (إن عمومات الوعد معارضة بعمومات الوعيد، وهي كثيرة في القرآن؛ كقوله تعـالى﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ ﴾ الزلزلـة: ٧، وبالجملة : فالقرآن مملوء منها. وإذا عرفت هذا فنقول: عمومات الوعد راجحة على عمومات الوعيد..).[6]

والخامس: أنا (إن سلمنا أن التمسك بآيات الوعيد أولى من التمسك بآيات الوعد؛ ولكن لم لا يجوز أن يُقال: الله تعالى وإن أخبر عن الوعيد إلا أنه لا يفعل الوعيد؛ فإنا كما نعلم بالضرورة أن إنجاز الوعد حسن نعلم أن إخلاف الوعيد أحسن...وإذا كان كذلك لم يمكنكم القطع بأنه تعالى لا يخلف الوعيد). [7]

والخلاصة: (أن صيغ العموم ليست قاطعة في الاستغراق؛ بل ظاهرة فيها محتملة للخصوص)،[8] كما أن (هذه العمومات نزلت في حق الكفار فلا تكون قاطعة في العمومات؛ فإن قيل: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، قلنا: هب أنه كذلك؛ ولكن لما رأينا كثيرًا من الألفاظ العامة وردت في الأسباب الخاصة والمراد تلك الأسباب الخاصة فقط،

---

(١)الأربعين ط.دار الجيل ، ٣٩٣.

(٢)الأربعين ط.دار الجيل ، ٣٩٣.

(٣)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٨٣).

(٤)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٢٤٠)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥٧-١٥٩)،(مج٢ ج٦ص٨)، (مـج٣ ج٧ص١٨٣-١٨٤)، (مج٣ ج٩ص٧٣-٧٤)،(مج٣ ج٩ص٢٠١-٢٠٢)،(مج٤ ج١١ص٢١٧-٢١٨)،(مج٧ ج١٩ص٥٤)،(مج٨ ج٢٤ص٥٥-٦٥).

(٥)التفسير الكبير (مج٤ ج٩ ص٢٢٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٤٤-١٤٦)، (مـج٣ ج٨ص١٠٥)، (مـج٣ ج٩ص٥٢)، (مج٣ ج٩ص٦٥)،(مج٥ ج١٣ص١٦٨).

(٦)الأربعين ط.دار الجيل ، ٣٩٣.

(٧)نهاية العقول(٢/ق١٩٧/أ)، وانظر: نهاية العقول(٢/ق١٩٩/أ).

(٨)المحصل، ط.مكتبة دار التراث، ٥٦٦، وانظر: المسائل الخمسون، ٦٨.

علمنا أن إفادتها للعموم لا يكون قويًا) [1](وإذا كان كذلك لم يمكن التمسك بها في القطع على الوعيد، وأيضًا؛ فهي معارضة بآيات الوعد). [2](ولا بد من الترجيح، وهو معنا من وجوه:

الأول: أن الوفاء بالوعد أدخل في الكرم من الوفاء بالوعيد.

والثاني: أنه قد اشتهر في الأخبار أن رحمة الله سابقة على غضبه وغالبة عليه؛[3] فكان ترجيح عمومات الوعد أولى.

الثالث: وهو أن الوعيد حق الله تعالى والوعد حق العبد، وحق العبد أولى بالتحصيل من حق الله تعالى). [4]

وتأسيسًا على ما تقدم ذكره يأتي عرض موقف الرازي من نصوص الوعيد.

موقف الرازي من نصوص الوعيد:

يرى الرازي أن (إلحاق التأويل بعمومات الوعيد أولى من إلحاقه بعمومات الوعد؛ لأن الوفاء بالوعد كرم وإهمال الوعيد وحمله على التأويل بالتعريض جودٌ وإحسان)،[5] ومن هنا فقد كان موقفه من نصوص الوعيد ما يلي:

أ- حمل النص على أن المراد منه التهديد والترهيب، أي: أنه ورد مورد الزجر والتغليظ وظاهره غير مراد.

يقول عند قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ البقرة: ٢٧٩،(**المراد: المبالغة في التهديد دون نفس الحرب**).[6]

ويقول: (ظاهر قوله: ﴿ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ﴾ النساء: ٥٩؛ يقتضي أن من لم يطع الله والرسول لا يكون مؤمنًا، وهذا يقتضي أن يخرج المذنب عن الإيمان؛ لكنه محمول على التهديد).[7]

ويقول عند قوله تعالى: (﴿ فَٱعْبُدُوا۟ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْخَـٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٥﴾ لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ۚ ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥ ۚ يَـٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴿١٦﴾ ﴾ الزمر: ١٥ - ١٦،(دلت الآية على أن المرتب على

---

(١)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥٣-١٥٤).

(٢)المحصل، ط.مكتبة دار التراث، ٥٦٦.

(٣)والحديث أخرجه: البخاري،كتاب التوحيد، باب: قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ ﴾ الصافات: ١٧١، ص١٥٦٤، ولفظه: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: " لما قضى الله الخلق كتب عنده فوق عرشه :إن رحمتي سبقت غضبي"، ومسلم،كتاب التوبة، باب: في سعة رحمة الله تعالى، وأنها سبقت غضبه، ٤/٢١٠٨.

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٥٣)، وانظر: الأربعين، ط.دار الجيل، ٣٩٣-٣٩٨، كتاب الشفاعة العظمى، ٧٧-٧٩.

(٥)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٥٤).

(٦)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٠٠).

(٧)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص١٥٢)، وانظر: التفسير الكبير(مج١١ ج٣١ص١١٢).

المعصية ليس حصول العقاب بل الخوف من العقاب، وهذا يطابق قولنا: إن الله تعالى قد يعفو عن المذنب والكبيرة، فيكون اللازم عند حصول المعصية هو الخوف من العقاب لا نفس حصول العقاب).[(١)]

ويقول عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ البقرة: ٢٤٩، (قوله:﴿فَلَيْسَ مِنِّي﴾ البقرة: ٢٤٩، **كالزجر**؛ يعني: ليس من أهل ديني وطاعتي).[(٢)]

ويقول عند قوله تعالى: ﴿يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَن تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾﴾ النور: ١٧، (استدلت المعتزلة بقوله: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ النور: ١٧، على أن ترك القذف من الإيمان، وعلى أن فعل القذف لا يبقى معه الإيمان؛ لأن المعلق على الشرط عدم عند عدم الشرط.[(٣)]

والجواب: هذا معارض بقوله:﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ﴾ النور: ١١، أي: منكم أيها المؤمنون؛ فدلّ ذلك على أن القذف لا يوجب الخروج عن الإيمان، وإذا ثبت التعارض حملنا هذه الآية على التهييج في الاتعاظ والانزجار).[(٤)]

ب- حمل الوعيد في حق المستحل؛ لأنه كافر:

يقول: (لو خصصنا عمومات الوعيد بمن يستحلها لم يلزم منه إلا تخصيص العموم، ومعلوم أن التخصيص أهون من التعطيل).[(٥)]

ويقول عند قوله تعالى:﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾﴾ البقرة: ٢٧٥ - ٢٧٦، (**ظاهر قوله تعالى**:﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ البقرة: ٢٧٥، **يدل على أن الوعيد إنما يحصل باستحلالهم الربا دون الإقدام عليه وأكله مع التحريم!! وعلى هذا التقدير لا يثبت بهذه الآية كون الربا من الكبائر**.[(٦)]

فإن قيل: مقدمة الآية تدل على أن قيامهم يوم القيامة متخبطين كان بسبب أنهم أكلوا الربا!.

---

(١)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص٢٥٥)، وانظر: التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ ص١٩).

(٢)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ص١٨٠).

(٣) انظر: متشابه القرآن٢/٥٢٢-٥٢٣.

(٤)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ص١٨١).

(٥)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٦٠).

(٦) لم يطرد الرازي على ما زعمه من أن أكل الربا ليس من الكبائر؛ **بل إنه استدل بآية آل عمران على أن أكل الربا من الكبائر، كما نفى الفلاح بالكلية عن آكله!**؛ فقال عند قوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٣٠﴾﴾ آل عمران: ١٣٠، (قال تعالى:﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٣٠﴾﴾ آل عمران: ١٣٠، اعلم أن اتقاء الله في هذا النهي واجب، وأن الفلاح يتوقف عليه، **فلو أكل ولم يتق زال الفلاح، وهذا تنصيص على أن الربا من الكبائر لا من الصغائر!!**). التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص٢-٣).

قلنا: إن قوله:﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ البقرة: ٢٧٥، **صريح في أن العلة لذلك التخبط هـــو هـــذا القول والاعتقاد فقط**؛ وعند هذا يجب تأويل مقدمة الآية، وقد بينا أنه ليس المراد من الأكل نفس الأكل، وذكرنـــا عليه وجوهًا من الدلائل، فأنتم حملتموه على التصرف في الربا **ونحن نحمله على استحلال الربا واستطابته؛ وذلـــك لأن الأكل قد يعبر به عن الاستحلال؛ يُقال: فلان يأكل مال الله قضمًا (وخضمًا[1]) [2] أي: يستحل التصرف فيه، وإذا حملنا الأكل على الاستحلال صارت مقدمة الآية مطابقة لمؤخرها؛ فهذا ما يدل عليه لفظ الآية)**.[3]

و(أما قوله تعالى: ﴿ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ البقرة: ٢٧٥، ففيه وجوه للمفسرين؛ **إلا أن الذي أقوله: إن هذه الآية مختصة بمن ترك استحلال الربا من غير بيان أنه ترك أكل الربا أو لم يترك!!**

والدليل عليه مقدمة الآية ومؤخرها:

أما مقدمة الآية؛ فلأن قوله:﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ ﴾ البقرة: ٢٧٥، ليس فيه بيان أنه انتهى عن ماذا، فلا بد وأن يصرف ذلك المذكور إلى السابق، وأقرب المذكورات (إلى) [4] هذه الكلمة ما حكى الله (عنهم) [5] أنهم قـــالوا: ﴿ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ البقرة: ٢٧٥، فكان قوله:﴿ فَٱنتَهَىٰ ﴾ البقرة: ٢٧٥، عائدًا إليه، فكان المعنى: فانتهى عن هذا القول.

وأما مؤخرة الآية؛ فقوله: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ ﴾ البقرة: ٢٧٥، ومعناه: (فمـــن)[6] **عاد إلى الكلام المتقدم: وهو استحلال الربا**(بقولهم:﴿ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ البقرة: ٢٧٥، فثبت أن قوله:﴿ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ البقرة: ٢٧٥، يعني: أن من انتهى **عن استحلال الربا**) [7] فَأَمْرُه إِلَى اللَّهِ؛ ثم هذا الإنسان إما أن يُقال: إنه كما انتهى عن استحلال الربا انتهى أيضًا عن أكل الربا أو ليس كذلك؛ فإن كان الأول: كان هذا الشخص مقرًا بدين الله عالـــمًا بتكليف الله؛ فحينئذ يستحق المدح والتعظيم والإكرام؛ لكن قوله:﴿ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ البقرة: ٢٧٥، ليس كذلك؛ لأنه يفيد أنه تعالى إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، فثبت أن هذه الآية لا تليق بالكافر ولا بالمؤمن المطيع؛ فلم يبق إلا أن يكون مختصًا بمن أقر بحرمة الربا ثم أكل الربا؛ فهاهنا أمره لله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، وهو كقولـــه:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ النساء: ٤٨؛ فيكون ذلك دليلاً ظاهرًا على صحة قولنا أن العفو من الله مرجو.

---

(١)(القَضْمُ): الأكل بأطْراف الأسْنان، و(الخَضْمُ): الأكْلُ بجميع الفَم. وعليه فالقَضْم دون الخَضْمُ. انظر: مختار الصحاح، مـــادة(خ ض م)١٧٩، ومادة(ق ض م)٥٤٠.

(٢)في الطبعة المعتمدة(**خصمًا**) والتصحيح من مخطوط للتفسير الكبير(١/ق١٦٨/أ)، رقم/فرعي:(١٥٩٢٣)، والسياق يقتضيه!

(٣)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٩١).

(٤)فيما وقفت عليه من نسخ للتفسير(في)، والتصحيح من مخطوط للتفسير الكبير(١/ق/١٦٩-ب)، رقم/فرعي:(١٥٩٢٣)، والسـياق يقتضيه!

(٥)مابين قوسين ساقط من النسخ المطبوعـة الـتي وقفـت عليهـا، والتتمـة مـن مخطـوط للتفسـير الكـبير(١/ق/١٦٩-ب)، رقم/فرعي:(١٥٩٢٣)، والسياق يقتضيه!

(٦)مابين قوسين ساقط من النسخ المطبوعـة الـتي وقفـت عليهـا، والتتمـة مـن مخطـوط للتفسـير الكـبير(١/ق/١٦٩-ب)، رقم/فرعي:(١٥٩٢٣)، والسياق يقتضيه!

(٧)مابين قوسين ساقط من النسخ المطبوعـة الـتي وقفـت عليهـا، والتتمـة مـن مخطـوط للتفسـير الكـبير(١/ق/١٦٩-ب)، رقم/فرعي:(١٥٩٢٣)، والسياق يقتضيه!

أما قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾﴾ البقرة: ٢٧٥، فالمعنى: ومن عاد **إلى استحلال الربا حتى يصير كافرًا**).[1] و(قوله: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾﴾ البقرة: ٢٧٦؛ فاعلم أن الكفّار: فعَّال من الكفر، ومعنـــاه من كان ذلك منه عادة، والعرب تسمي المقيم على الشيء بهذا؛ فتقول: فلانٌ فعَّال للخير، أَمَّارٌ به. والأثيم: فَعِيل بمعنى فاعل، وهو الآثم، وهو أيضًا مبالغة في الاستمرار على اكتساب الآثام والتمادي فيه؛ **وذلك لا يليق إلا بمن ينكر تحريم الربا فيكون جاحدًا ..**).[2]

ويقول عند قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٣٠﴾ وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾﴾ آل عمران: ١٣٠ – ١٣١، (قال: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾﴾ آل عمران: ١٣١، وفيه سؤالات:

الأول: أن النار التي أعدت للكافرين تكون بقدر كفرهم، وذلك أزيد مما يستحقه المسلم بفسقه، فكيف قال: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿١٣١﴾﴾ ؟! **والجواب**: تقدير الآية: **اتقوا أن تجحدوا تحريم الربا؛ فتصيروا كافرين**).[3]

ج-تخصيص الوعيد بالكفار، وإخراج العصاة من نصوص الوعيد:

الوعيدية والمرجئة على طرفيّ نقيض؛ فبينما غلت الوعيدية؛ وأخرجت العصاة من نصوص الوعد، وأدرجتهم في نصوص الوعيد، عارضهم الرازي والمرجئة، فقصروا وأخرجوهم من نصوص الوعيد، وأدخلوهم في نصوص الوعـــد. ويظهر ذلك فيما يلي:

يقول الرازي عند قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾﴾ النساء: ١٣ – ١٤، (قالت المعتزلة: **هذه الآية تدل على أن فساق أهل الصلاة يبقون مخلدين في النار؛ وذلك لأن قوله: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ﴾ النساء: ١٤، إما أن يكون مخصوصًا بمن تعدى في الحدود التي سبق ذكرها وهي حدود المواريث، أو يدخل فيها ذلك وغيره، وعلى التقديرين يلزم دخول من تعدى في المواريث في هذا الوعيد؛ وذلك عام فيمن تعدى وهو من أهل الصلاة أو ليس من أهل الصلاة؛ فدلت هذه الآية على القطع بالوعيد، وعلى أن الوعيد مخلد.**

ولا يُقال هذا الوعيد مختص بمن تعدى حدود الله، وذلك لا يتحقق إلا في حق الكافر؛ فإنه هو الذي تعـــدى جميع حدود الله! فإنا نقول: هذا مدفوع من وجهين:

الأول: أنا لو حملنا هذه الآية على تعدي جميع حدود الله خرجت الآية عن الفائدة؛ لأن الله تعالى نهى عـــن اليهودية والنصرانية والمجوسية، فتعدي جميع حدوده هو أن يترك جميع هذه النواهي، وتركها إنما يكـــون بـــأن يـــأتي اليهودية والمجوسية والنصرانية معًا وذلك محال؛ فثبت أن تعدي جميع حدود الله محال، فلو كان المراد من الآية ذلـــك لخرجت الآية عن كونها مفيدة؛ فعلمنا أن المراد منه: أي حد كان من حدود الله.

---

(١)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٩٣-٩٤). وانظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٩٩-١٠٠).

(٢)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٩٦).

(٣)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص٣).

الثاني: هو أن هذه الآية مذكورة عقيب آيات قسمة المواريث؛ فيكون المراد من قوله ﴿وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ﴾ النساء: ١٤، تعدى حدود الله في الأمور المذكورة في هذه الآيات، وعلى هذا التقدير يسقط هذا السؤال؛ هذا منتهى تقرير المعتزلة [(١)].....

فنقول: ....هذا العموم مخصوص بالكافر، ويدل عليه وجهان:

الأول: أنا إذا قلنا لكم: ما الدليل على أن كلمة ﴿مَن﴾ في معرض الشرط تفيد العموم، قلتم: الدليل عليه أنه يصح الاستثناء منه، والاستثناء يخرج من الكلام ما لولاه لدخل فيه؛ فنقول: إن صح هذا الدليل؛ فهو يدل على أن قوله: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ النساء: ١٤، **مختص بالكافر**؛ لأن جميع المعاصي يصح استثناؤها من هذا اللفظ، فيقال: ومن يعص الله ورسوله إلا في الكفر وإلا في الفسق، وحكم الاستثناء إخراج ما لولاه لدخل. **فهذا يقتضي أن قوله: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ﴾** النساء: ١٤، **في جميع أنواع المعاصي والقبائح، وذلك لا يتحقق إلا في حق الكافر.**

وقوله: الإتيان بجميع المعاصي محال؛ لأن الإتيان باليهودية والنصرانية معًا محال؛ فنقول: ظاهر اللفظ يقتضي العموم إلا إذا قام مخصص عقلي أو شرعي، وعلى هذا التقدير يسقط سؤالهم، ويقوي ما ذكرناه .

الوجه الثاني في بيان أن هذه الآية مختصة بالكافر: أن قوله: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ النساء: ١٤، يفيد كونه فاعلاً للمعصية والذنب، وقوله: ﴿وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ﴾ النساء: ١٤، لو كان المراد منه عين ذلك للزم التكرار، وهو خلاف الأصل؛ **فوجب حمله على الكفر.**

وقوله: بأنا نحمل هذه الآية على تعدي الحدود المذكورة في المواريث. قلنا: هب أنه كذلك؛ إلا أنه يسقط ما ذكرناه من السؤال بهذا الكلام؛ **لأن التعدي في حدود المواريث تارة يكون بأن يعتقد أن تلك التكاليف والأحكام حق وواجبة القبول إلا أنه يتركها، وتارة يكون بأن يعتقد أنها واقعة لا على وجه الحكمة والصواب، فيكون هذا هو الغاية في تعدي الحدود. وأما الأول فلا يكاد يطلق في حقه أنه تعدى حدود الله**، وإلا لزم وقوع التكرار كما ذكرناه؛ **فعلمنا أن هذا الوعيد مختص بالكافر الذي لا يرضى بما ذكره الله في هذه الآية من قسمة المواريث**، فهذا ما يختص بهذه الآية من المباحث). [(٢)]

ويقول عند قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧﴾ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٨﴾﴾ النساء: ١٧ – ١٨، (تعلقت الوعيدية بهذه الآية على صحة مذهبهم من وجهين:

الأول: قالوا إنه تعالى قال: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌۚ﴾ النساء: ١٨، فعطف الذين يعملون السيئات على الذين يموتون وهم كفار، والمعطوف

---

(١) انظر: متشابه القرآن ١/١٧٨-١٧٩.

(٢)التفسير الكبير(مج٣ج٩ص٢٨-٢٢٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ج٣ص١٤٤-١٦٢)، (مج٤ج١١ص٥٢-٥٤)، (مج٦ج١٧ص٨٠-٨١)،(مج٩ج٢٦ص١٣١)،(مج٩ج٢٧ص٢٢٦)،(مج٩ج٢٧ص٢٥١)، المحصل، ط. مكتبة دار التراث ٥٦٩، معالم أصول الدين، ط.دار الفكر اللبناني،٩٥، نهاية العقول(٢/ق١٩٩/ب)، (٢/ق٢١٨/أ-ب)، (٢/ق٢١٩/أ).

مغاير للمعطوف عليه؛ فثبت أن الطائفة الأولى ليسوا من الكفار، ثم إنه تعالى قال في حق الكل :﴿أُولَٰئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٨﴾﴾ النساء: ١٨؛ **فهذا يقتضي شمول هذا الوعيد للكفار والفساق.**

الثاني: أنه تعالى أخبر أنه لا توبة لهم عند المعاينة، فلو كان يغفر لهم مع ترك التوبة لم يكن لهذا الإعلام معنى.[١]

والجواب: ...نقول: الضمير يجب أن يعود إلى أقرب المذكورات، وأقرب المذكورات من قوله:﴿أُولَٰئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٨﴾﴾ النساء: ١٨، هو قوله:﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ النساء: ١٨، **فلم لا يجوز أن يكون قوله: ﴿أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٨﴾﴾** النساء: ١٨، **عائدا إلى الكفار فقط!**

وتحقيق الكلام فيه: أنه تعالى أخبر عن الذين لا يتوبون إلا عند الموت أن توبتهم غير مقبولة، ثم ذكر الكافرين بعد ذلك؛ فبين أن إيمانهم عند الموت غير مقبول. ولا شك أن الكافر أقبح فعلاً وأخس درجة عند الله من الفاسق، فلا بد وأن يخصه بمزيد إذلالٍ وإهانةٍ؛ فجاز أن يكون قوله:﴿ أُولَٰئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٨﴾﴾ النساء: ١٨، **مختصاً بالكافرين، بيانًا لكونهم مختصين بسبب كفرهم بمزيد العقوبة والإذلال**).[٢]

ويقول عند قوله تعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ النساء: ١٠، (قالت المعتزلة: الآية دالة على وعيد كل من فعل هذا الفعل سواء كان مسلمًا أو لم يكن؛ لأن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا﴾ النساء: ١٠، عام يدخل فيه الكل؛ فهذا يدل على القطع بالوعيد. وقوله: ﴿وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ النساء: ١٠، **يوجب القطع على أنهم إذا ماتوا على غير توبة يصلون هذا السعير لا محالة.**[٣]

والجواب عنه .. نقول: **لم لا يجوز أن يكون هذا الوعيد مخصوصًا بالكفار**؛ لقوله تعالى:﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٥٤﴾﴾ البقرة: ٢٥٤).[٤]

ويقول عند قوله تعالى:﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣٠﴾﴾ النساء: ٣٠، (قالت المعتزلة: هذه الآية دالة على القطع بوعيد أهل الصلاة، قالوا: وقوله: ﴿فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا﴾ النساء: ٣٠، وإن كان لا يدل على التخليد؛ إلا أن كل من قطع بوعيد الفساق قال بتخليدهم، فيلزم من ثبوت أحدهما ثبوت الآخر لأنه لا قائل بالفرق.[٥]

والجواب عنه: ...**أن الذي نقوله هاهنا أن هذا مختص بالكفار**؛ لأنه قال:﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا ﴾ النساء: ٣٠، ولا بد من الفرق بين العدوان وبين الظلم دفعًا للتكرير؛ فيحمل الظلم على ما إذا كان قصده التعدي على تكاليف الله، ولا شك أن من كان كذلك كان كافرًا، لا يُقال: أليس أنه وصفهم بالإيمان؛ فقال:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

---

(١) انظر: متشابه القرآن ١/١٨٠-١٨١، تنزيه القرآن عن المطاعن، ٨٦.

(٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٨-٩).

(٣)انظر: متشابه القرآن ١/١٧٨.

(٤)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص٢٠١).

(٥)انظر: متشابه القرآن ١/١٨٢-١٨٣

ءَامَنُوٓاْ ﴾ النساء: ٢٩، فكيف يمكن أن يُقال المراد بهم الكفار؛ لأنا نقول: مذهبكم أن من دخل تحت هذا الوعيد لا يكون مؤمنًا ألبته، فلا بد على هذا المذهب أن تقولوا أنهم كانوا مؤمنين، ثم لما أتوا بهذه الأفعال ما بقوا على وصف الإيمان، فإذا كان لا بد لكم من القول بهذا الكلام، فلم لا يصح هذا الكلام منا أيضًا في تقرير ما قلناه، والله أعلم).(١)

ويقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦۚ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴿٢٣﴾ ﴾ الجن: ٢٣، (استدل جمهور المعتزلة بهذه الآية على أن فساق أهل الصلاة مخلدون في النار، وأن هذا العموم يشملهم كشموله الكفار، قالوا: وهذا الوعيد مشروط بشرط أن لا يكون هناك توبة ولا طاعة أعظم منها، قالوا: وهذا العموم أقوى في الدلالة على هذا المطلوب من سائر العمومات؛ لأن سائر العمومات ما جاء فيها قوله: ﴿ أَبَدًا ﴾ فالمخالف يحمل الخلود على المكث الطويل، أما هاهنا: فقد جاء لفظ الأبد؛ فيكون ذلك صريحًا في إسقاط الاحتمال الذي ذكره المخالف.(٢)

والجواب: ...أن قوله: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ الجن: ٢٣؛ **إنما يتناول من عصى الله ورسوله بجميع أنواع المعاصي، وذلك هو الكافر**. ونحن نقول: بأن الكافر يبقى في النار مؤبدًا، وإنما قلنا: إن قوله: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ الجن: ٢٣؛ إنما يتناول من عصى الله بجميع أنواع المعاصي؛ لأن قوله: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ ﴾ الجن: ٢٣؛ يصح استثناء جميع أنواع المعاصي عنه، مثل أن يُقال: ومن يعص الله إلا في الكفر وإلا في الزنا، وإلا في شرب الخمر، ومن مذهب القائلين بالوعيد أن حكم الاستثناء إخراج ما لولاه لكان داخلاً تحت اللفظ. وإذا كان كذلك، وجب أن يكون قوله: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ ﴾ الجن: ٢٣؛ متناولاً لمن أتى بكل المعاصي، **والذي يكون كذلك هو الكافر، فالآية مختصة بالكافر على هذا التقدير ، فسقط وجه الاستدلال بها**.

فإن قيل: كون الإنسان الواحد آتيًا لجميع أنواع المعاصي محال؛ لأن من المحال أن يكون قائلاً بالتجسم، وأن يكون مع ذلك قائلاً بالتعطيل، وإذا كان ذلك محالاً فحمل الآية عليه غير جائز!.

قلنا: تخصيص العام بدليل العقل جائز، فقولنا: ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ ﴾ الجن: ٢٣؛ يفيد كونه آتيًا بجميع أنواع المعاصي، ترك العمل به في القدر الذي امتنع عقلاً حصوله؛ فيبقى متناولاً للآتي بجميع الأشياء التي يمكن الجمع بينها. ومن المعلوم أن الجمع بين الكفر وغيره ممكن؛ فتكون الآية مختصة به).(٣)

ويقول عند قوله تعالى: ﴿ إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ ﴾ النساء: ٣١، (احتج أبو القاسم الكعبي بهذه الآية على القطع بوعيد أصحاب الكبائر، فقال: قد كشف الله بهذه الآية الشبهة في الوعيد؛ لأنه تعالى بعد أن قدم ذكر الكبائر بين أن من اجتنبها يكفر عنه سيئاته، وهذا يدل على أنهم إذا لم يجتنبوها فلا تكفر، ولو جاز أن يغفر تعالى لهم الكبائر والصغائر من غير توبة لم يصح هذا الكلام .(٤)

---

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ ص٧٢-٧٣).

(٢)انظر: متشابه القرآن ٢/٦٦٨.

(٣)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص١٦٥-١٦٧).

(٤)ذكر نحو هذا الاستدلال القاضي عبد الجبار، انظر: متشابه القرآن١/١٨٣، تنزيه القرآن عن المطاعن، ٩٠.

والجواب:(...أن هذه الكبائر قد يكون فيها ما يكون كبيرًا بالنسبة إلى شيء ويكون صغيرًا بالنسبة إلى شيء آخر، وكذا القول في الصغائر؛ **إلا أن الذي يحكم بكونه كبيرًا على الإطلاق هو الكفر**، وإذا ثبت هذا فلم لا يجوز أن يكون المراد بقوله:﴿ إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ ﴾ النساء: ٣١، **الكفر**؛ وذلك لأن الكفر أنواع كثيرة، منها: الكفر بالله، وبأنبيائه، وباليوم الآخر، وشرائعه. **فكان المراد أن من اجتنب عن الكفر كان ما وراءه مغفورًا**، وهذا الاحتمال منطبق موافق لصريح قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ النساء: ٤٨، وإذا كان هذا محتملاً بل ظاهرًا سقط استدلالهم بالكلية. وبالله التوفيق).[(١)]

د- تأويل النص بأن اللفظ لفظ الخبر، ومعناه النهي: أي ينبغي للمؤمن ألا يفعل ذلك:

يقول الرازي عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾ ﴾ آل عمران: ٢٨، (**المعنى..أن من كان مؤمنًا فلا ينبغي أن يتخذ الكافر وليًا، واعلم أن معنى النهي ومعنى الخبر يتقاربان**؛ لأنه متى كانت صفة المؤمن أن لا يوالي الكافر كان لا محالة منهيًا عن موالاة الكافر، ومتى كان منهيًا عن ذلك كان لا محالة من شأنه وطريقته أن لا يفعل ذلك).[(٢)]

هـ-إنكار صيغ العموم أو الزعم بأن صيغ العموم لا تفيد القطع بالوعيد:

يقول الرازي في معرض لجاجه مع المعتزلة:(والجواب عما ذكروه أولاً؛ وهو التمسك بالعمومات. أن نقول: **أولاً: لا نسلم للعموم صيغة**).[(٣)]

ويقول عند قوله تعالى:﴿ ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾ ﴾ الأعراف: ٥٥، (اعلم أن كل من خالف أمر الله تعالى ونهيه فقد اعتدى وتعدى؛ فيدخل تحت قوله:﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾ ﴾ الأعراف: ٥٥، وقد بينا أن من لا يحبه الله فإنه يعذبه؛ فظاهر هذه الآية يقتضي أن كل من خالف أمر الله ونهيه فإنه يكون معاقبًا.

والمعتزلة تمسكوا بهذه الآية على القطع بوعيد الفساق، وقالوا: لا يجوز أن يُقال المراد منه الاعتداء في رفع الصوت بالدعاء، وبيانه من وجهين:

الأول: أن لفظ﴿ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ الأعراف: ٥٥، لفظ عام دخله الألف واللام فيفيد الاستغراق؛ غايته: أنه إنما ورد في هذه الصورة؛ لكنه ثبت أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

الثاني: أن رفع الصوت بالدعاء ليس من المحرمات؛ بل غايته أن يُقال: الأولى تركه، وإذا لم يكن من المحرمات لم يدخل تحت هذا الوعيد.

والجواب المستقصى:...أن التمسك بهذه العمومات لا يفيد القطع بالوعيد).[(٤)]

---

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٧٧-٧٩)، وقد قال بذلك الباقلاني، انظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل،٤٠٣-٤٠٤.

(٢)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١٢).

(٣)نهاية العقول(٢/ق١٩٦/أ)، وانظر: نهاية العقول(٢/ق١٩٦/أ-ب)، (٢/ق١٩٩/أ)، (٢/ق٢١٨/أ)، (٢/ق٢١٩/أ).

(٤)التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ص١٣٢-١٣٣).

ويقول عند قوله تعالى:﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٢٧٠﴾﴾ البقرة: ٢٧٠، (المعتزلة تمسكوا بهذه الآية في نفي الشفاعة عن أهل الكبائر، قالوا: لأن ناصر الإنسان من يدفع الضرر عنه؛ فلو اندفعت العقوبة عنهم بشفاعة الشفعاء لكان أولئك أنصارًا لهم، وذلك يبطل قوله تعالى:﴿وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٢٧٠﴾﴾ البقرة: ٢٧٠ [(١)]).[(٢)]

والجواب: (.. بينا أن اللفظ العام لا يكون قاطعًا في الاستغراق بل ظاهرًا على سبيل الظن القوي؛ فصار الدليل ظنيًا، والمسألة ليست ظنية؛ فكان التمسك بها ساقطًا).[(٣)]

ويقول: (**لا يمكن التمسك بشيء من صيغ العموم على القطع بالاستغراق**؛ لاحتمال أن المراد منها هو الخاص..**وإذا ثبت ذلك ظهر أن استدلال المعتزلة بعمومات الوعيد على القطع بالوعيد في نهاية الضعف**، والله أعلم).[(٤)]

و- الزعم بأن عمومات الوعيد وعمومات الوعد متعارضة، ومن ثمَّ ترجيح وتغليب نصوص الوعد:

يقول:(اعلم أنه ليس للمعتزلة...كلام يلتفت إليه إلا المعارضة بعمومات الوعيد، **ونحن نعارضها بعمومات الوعد**). [(٥)]

ويقول عند قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴿١٥﴾ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٦﴾﴾ الأنفال: ١٥ - ١٦، (احتج القاضي[(٦)] بهذه الآية على القطع بوعيد الفساق من أهل الصلاة؛ وذلك لأن الآية دلّت على أن من انهزم إلا في هاتين الحالتين استوجب غضب الله ونار جهنم، قال: وليس للمرجئة أن يحملوا هذه الآية على الكفار دون أهل الصلاة كصنعهم في سائر آيات الوعيد؛ لأن هذا الوعيد مختص بأهل الصلاة.[(٧)]

واعلم .. أن الاستدلال بهذه الظواهر لا يفيد إلا الظن، وقد ذكرنا..أنها معارضة بعمومات الوعد وذكرنا أن الترجيح بجانب عمومات الوعد من الوجوه الكثيرة).[(٨)]

---

(١)انظر استدلال المعتزلة بالآيات على نفي الشفاعة عن أهل الكبائر: متشابه القرآن (١/٩٠-٩١، ١٧٧، ٣٦٣)، (٢/٤٤٢، ٤٩٣-٤٩٤، ٤٩٩، ٥٢٢، ٥٢٤، ٥٦١، ٥٩٢، ٥٩٧، ٦٠٠، ٦٠٤، ٦٠٥-٦٠٦، ٦٦٥، ٦٨٦).

(٢)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٧٠).

(٣)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٧١).

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٣٩-٤٠). وانظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٤٧-٤٨)،(مج٨ ج٢٤ص٦٤-٦٥).

(٥)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص١٢٥)، وانظر: نهاية العقول(٢/ق١٩٩/أ).

(٦)يقصد القاضي عبد الجبار من المعتزلة، على ما جرت عادته في التفسير.

(٧)انظر: متشابه القرآن، ١/٣١٧.

(٨)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٣٨). وانظر: التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ص١٢٦-١٢٧)،(مج٨ ج٢٤ص٦٤-٦٥)،الأربعين، ط.دار الجيل٣٩٣-٣٩٨.

ويقول عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١١٦﴾ ﴾ النساء: ١١٦، (اعلم أن هذه الآية مكررة في هذه السورة، وفي تكرارها فائدتان:

الأولى: أن عمومات الوعيد وعمومات الوعد متعارضة في القرآن، وأنه تعالى ما أعاد آية من آيات الوعيد بلفظ واحد مرتين، وقد أعاد هذه الآية [وهي] دالة على العفو والمغفرة بلفظ واحد في سورة واحدة، وقد اتفقوا على أنه لا فائدة في التكرير إلا التأكيد؛ فهذا يدل على أنه تعالى خص جانب الوعد والرحمة بمزيد التأكيد، **وذلك يقتضي ترجيح الوعد على الوعيد.**

والفائدة الثانية:...إنه أكد ذلك بأن شرح أن أمر الشرك عظيم عند الله، فقال: ﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١١٦﴾ ﴾ النساء: ١١٦، يعني: ومن لم يشرك بالله لم يكن ضلاله بعيدًا، فلا جرم لا يصير محرومًا عن رحمتي.

وهذه المناسبات دالة قطعًا على دلالة هذه الآية على أن ما سوى الشرك مغفور قطعًا سواء حصلت التوبة أو لم تحصل!)؛[1] لكنه (تعالى وإن كان يغفر الذنوب قطعًا، ويعفو عنها قطعًا؛ إلا أن هذا العفو والغفران يقع على وجهين: تارة يقع ابتداءً، وتارة يعذب مدة في النار ثم يخرجه من النار ويعفو عنه؛ **ففائدة التوبة إزالة هذا العقاب**).[2]

ويقول عند قوله تعالى: ﴿ ۞ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ النحل: ١١١، (قال القاضي[3] : هذه الآية من أقوى ما يدل على ما نذهب إليه في الوعيد؛ لأنها تدل على أنه تعالى يوصل إلى كل أحد حقه من غير نقصان، ولو أنه تعالى أزال عقاب المذنب بسبب الشفاعة لم يصح ذلك.[4]

والجواب: لا نزاع أن ظاهر العمومات يدل على قولكم؛ **إلا أن مذهبنا أن التمسك بظواهر العمومات لا يفيد القطع،** وأيضًا **فظواهر الوعيد معارضة بظواهر الوعد ثم .. إن جانب الوعد راجح على جانب الوعيد من وجوه كثيرة.** والله أعلم)[5]

ويقول عند قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾ ۞ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ الأنبياء: ٢٦ – ٢٩، (قال القاضي عبد الجبار: قوله: ﴿ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ الأنبياء: ٢٩، يدل على أن كل ظالم يجزيه الله جهنم كما توعد الملائكة به، وذلك يوجب القطع على أنه تعالى لا يغفر لأهل الكبائر في الآخرة.

والجواب:

---

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٤٥-٤٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٢-٣)،(مج١١ ج٣١ص٢٦)،(مج١١ ج٣١ص١٢٢).

(٢)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٥).

(٣) يقصد القاضي عبد الجبار من المعتزلة، على ما جرت عادته في التفسير.

(٤) انظر: متشابه القرآن٢/٦٠٠.

(٥)التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ص١٢٦-١٢٧).

أقصى ما في الباب أن هذا العموم مشعر بالوعيد، وهو معارض بعمومات (الوعد)[1]).[2]

ويقول عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿١٣٤﴾ ﴾ الأنعام: ١٣٤، (الوعد مخصوص بالإخبار عن الثواب، وأما الوعيد فهو مخصوص بالإخبار عن العقاب. **فقوله:** ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ ﴾ الأنعام: ١٣٤، **يعني: كل ما تعلق بالوعد بالثواب فهو آت لا محالة؛ فتخصيص الوعد بهذا الجزم يدل على أن جانب الوعيد ليس كذلك.** ويقوي هذا الوجه آخر الآية، وهو أنه قال: ﴿وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿١٣٤﴾ ﴾ الأنعام: ١٣٤؛ يعني: لا تخرجون عن قدرتنا وحكمنا؛ فالحاصل أنه لما ذكر الوعد جزم بكونه آتيًا، ولما ذكر الوعيد ما زاد على قوله: ﴿وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴿١٣٤﴾ ﴾ الأنعام: ١٣٤، **وذلك يدل على أن جانب الرحمة والإحسان غالب**).[3]

ويقول عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿٧٤﴾ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُولَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾ ﴾ طه: ٧٤ – ٧٥، (استدلت المعتزلة بهذه الآية في القطع على وعيد أصحاب الكبائر، قالوا: صاحب الكبيرة مجرم، وكل مجرم فإن له جهنم؛ لقوله: ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا ﴾ طه: ٧٤، وكلمة ﴿مَن﴾ في معرض الشرط تفيد العموم؛ بدليل: أنه يجوز استثناء كل واحد منها، والاستثناء يخرج من الكلام ما لولاه لدخل..).[4]

والجواب: (..أن نقول: **عموم هذا الوعيد معارض بما جاء بعده من عموم الوعد،** وهو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُولَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾ ﴾ طه: ٧٥. وكلامنا فيمن أتى بالإيمان والأعمال الصالحة، ثم أتى بعد ذلك ببعض الكبائر.

فإن قيل: عقاب المعصية يحبط ثواب الطاعة. **قلنا: لم لا يجوز أن يُقال ثواب الإيمان يدفع عقاب المعصية!.**

فإن قالوا: لو كان كذلك لوجب أن لا يجوز لعنه وإقامة الحد عليه! **قلنا:** أما اللعن (فغير)[5] جائز عندنا.[6] وأما إقامة الحد عليه؛ فقد تكون على سبيل المحنة، كما في حق التائب. وقد تكون على سبيل التنكيل.

---

(١) في الطبعة المعتمدة (**الوعيد**)، وهو خطأ، والتصحيح من ط.المطبعة الأميرية، ٤/٥٠١، والسياق يقتضيه!

(٢)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٢ص١٦١).

(٣)التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص٢٠٢). وانظر: التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٢٨-٢٩).

(٤)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٢ص٩٠).

(٥)في الطبعة المعتمدة (الغير)، والتصحيح من ط. المطبعة الأميرية ٤/٤٥٨، والسياق يقتضيه!

(٦)لعن العصاة –جملة– جاء ذكره في القرآن والسنة؛ كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾ ﴾ النساء: ٩٣؛ لذا لم يختلف العلماء في جواز لعن الفاسق غير المعين، وقد نقل ابن العربي المالكي الإجماع عليه؛ حيث قال: ((وأما لعن العاصي مطلقاً؛ فيجوز إجماعاً)).أحكام القرآن لابن العربي المالكي: ١/٥٠- ٥١؛ وأما لعن المعين؛ فالجمهور من السلف على عدم جواز لعن الفاسق المعين، للحديث عن عمر بن الخطاب ﷺ: أن رجلاً على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبد الله، وكان يُلقَّب حمارًا، وكان يُضحِك رسول الله ﷺ، وكان النبي ﷺ قد جلده في الشراب، فأُتي به يومًا، فأَمَرَ به فجُلِدَ، فقال رجلٌ من القوم: اللهمَّ العنه، ما أكثر ما يؤتى به؟! فقال النبي ﷺ: " لا تلعنوه، فوالله ما علمت إلاّ أنه يحبّ الله ورسوله". أخرجه البخاري في: كتاب الحدود، باب ما يُكره من لعن شارب الخمر، وأنه ليس بخارجٍ من الملّة، ص١٤٢٣، يقول ابن تيمية رحمه الله في توجيه الحديث السابق: ((نهى النبي ﷺ عن لعنة هذا المعين الذي كان يكثر شرب الخمر معلِّلاً ذلك بأنه يحب الله ورسوله مع أنه ﷺ لعن شارب الخمر =

قالت المعتزلة: قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ المائدة: ٣٨، فالله تعالى نص على أنه يجب عليه إقامة الحد على سبيل التنكيل، وكل من كان كذلك استحال أن يكون مستحقًا للمدح والتعظيم، وإذا لم يبق ذلك لم يبق الثواب كما قلنا؛ فدلّنا ذلك على أن عقاب الكبيرة أولى بإزالة ثواب الطاعة المتقدمة من الطاعات بدفع عقاب الكبيرة الطارئة. هذا منتهى كلامهم في مسألة الوعيد.(١)

قلنا: حاصل الكلام يرجع إلى أن النص الدال على إقامة الحد عليه على سبيل التنكيل صار معارضًا للنصوص الدالة على كونه مستحقًا للثواب، فلم كان ترجيح أحدهما على الآخر أولى من العكس؛ وذلك لأن المؤمن كان ينقسم إلى السارق وغير السارق، فالسارق ينقسم إلى المؤمن وإلى غير المؤمن، فلم يكن لأحدهما مزية على الآخر في العموم والخصوص، فإذا تعارضا تساقطا.

ثم نقول: **لا نسلم أن كلمة من في إفادة العموم قطعية؛ بل ظنية ومسألتنا قطعية فلا يجوز التعويل على ما ذكرته).(٢)**

ويقول عند قوله تعالى: ﴿ لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ ٱلْمِيعَادَ ﴿٢٠﴾ ﴾ الزمر: ٢٠، (في الآية دقيقة شريفة؛ وهي: أنه تعالى في كثير من آيات الوعد صرح بأن هذا وعد الله، وأنه لا يخلف وعده، ولم يذكر في آيات الوعيد ألبتة مثل هذا التأكيد والتقوية؛ **وذلك يدل على أن جانب الوعد أرجح من جانب الوعيد بخلاف ما يقوله المعتزلة**.

فإن قالوا: أليس أنه قال في جانب الوعيد: ﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾ ﴾ ق: ٢٩ ؟!(٣)

قلنا: قوله: ﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ ﴾ ق: ٢٩، ليس تصريحًا بجانب الوعيد؛ بل هو كلام عام يتناول القسمين- أعني: الوعد والوعيد- فثبت أن الترجيح الذي ذكرناه حق، والله أعلم).(٤)

ويقول:(احتج الخصم بعمومات الوعيد، **وهي معارضة بعمومات الوعد، والترجيح لهذا الجانب؛ لأن المساهلة في الوعيد كرم، وفي الوعد لؤم).**(٥)

=

مطلقًا، فدلَّ ذلك على أنه يجوز أن يُلعن المطلق، ولا تجوز لعنة المعين الذي يحب الله ورسوله، ومن المعلوم أنَّ كل مؤمن لا بدَّ أن يحب الله ورسوله)).منهاج السنة النبوية، ٥٦٩/٤-٥٧٠، ويقول: ((وقد نهى عن لعنة هذا المعين؛ لأن اللعنة من " باب الوعيد " فيحكم به عمومًا، وأما المعين فقد يرتفع عنه الوعيد لتوبة صحيحة، أو حسنات ماحية، أو مصائب مكفرة، أو شفاعة مقبولة، أو غير ذلك من الأسباب التي ضررها يرفع العقوبة عن المذنب)).الفتاوى،٦٦/٣٥-٦٧.

(١) انظر: متشابه القرآن٢٢٣/١-٢٢٥.

(٢)التفسير الكبير(مج٨ج٢٢ص٩٠-٩١).

(٣) انظر: نتشابه القرآن٦٢٦/٢، تنزيه القرآن عن المطاعن٣٥٢.

(٤)التفسير الكبير(مج٩ج٢٦ص٢٦٣-٢٦٤)، وانظر: التفسير الكبير (مج١ج٣ص١٥٩).

(٥) معالم أصول الدين، ط.دار الفكر اللبناني،٩٥.

ويقول:(إذا عارضنا عمومات الوعد بعمومات الوعيد **وجب أن يكون الترجيح بجانب عمومات الوعد، وذلك يهدم قواعد المعتزلة**).[1]

ز- إبطال القول بالإحباط، وعلى هذا فالفسق لا يحبط الطاعات:

قرر الرازي أن القول بالإحباط باطل؛[2] وعلى هذا فالعمل الصالح والعمل السيئ إذا حصلا بقي كل واحد منهما كما كان؛ من غير أن يتأثر أحدهما بالآخر!

يقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠٢﴾ ﴾ التوبة: ١٠٢، (العمل الصالح والعمل السيئ إذا حصلا بقي كل واحد منهما كما كان على مذهبنا؛ فإن عندنا القول بالإحباط باطل؛ والطاعة تبقى موجبة للمدح والثواب، والمعصية تبقى موجبة للذم والعقاب. فقوله تعالى: ﴿خَلَطُواْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا ﴾ التوبة: ١٠٢؛ فيه تنبيه على نفي القول بالمحابطة، وأنه بقي كل واحد منهما كما كان من غير أن يتأثر أحدهما بالآخر، ومما يعين هذه الآية على نفي القول بالمحابطة؛ أنه تعالى وصف العمل الصالح والعمل السيئ بالمخالطة، والمختلطان لا بد وأن يكونا باقيين حال اختلاطهما؛ لأن الاختلاط صفة للمختلطين، وحصول الصفة حال عدم الموصوف محال؛ فدل على بقاء العملين حال الاختلاط).[3]

ولما ورد الوعيد بحبوط ثواب العمل المعين في آيات من القرآن؛ تأول ابن الخطيب النصوص بأن المراد منها:

أن الشخص **أتى بالعمل من الابتداء على نعت البطلان**، فيكون العمل باطلاً منذ وجد، لا أن الثواب أزيل بعد ثبوته.

يقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنًّا وَلَآ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٦٢﴾ ﴾ البقرة: ٢٦٢، (قالت المعتزلة: الآية دالة على أن الكبائر تحبط ثواب فاعلها؛ وذلك لأنه تعالى بيّن أن هذا الثواب إنما يبقى إذا لم يوجد المن والأذى؛ لأنه لو ثبت مع فقدهما ومع وجودهما لم يكن لهذا الاشتراط فائدة [4] .

أجاب أصحابنا: بأن المراد من الآية: أن حصول المن والأذى يخرجان الإنفاق من أن يكون فيه أجر وثواب أصلاً، من حيث يدلان على أنه إنما أنفق لكي يمن، و لم ينفق لطلب رضوان الله، ولا على وجه القربة والعبادة، فلا جرم بطل الأجر).[5]

---

(١)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٧٠).

(٢)انظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص١٢٧-١٢٨)،(مج٣ ج٧ص٢١٩-٢٢٠)،(مج٣ ج٨ص١٩٥-١٩٦)، (مج٤ ج١٠ص٧٦)، (مج٤ ج١١ص٢٢٩)،(مج٧ ج٢١ص١٣٥)، نهاية العقول(٢/ق٢٠٢/أ)، (٢/ق٢١٨/ ب)، المحصل، ط. مكتبة دار التراث ٥٦٥، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين وبذيله كتاب تلخيص المحصل،٢٣٦، الفكر الأخلاقي عند فخر الدين الرازي، ٣٤٥-٣٤٧.

(٣)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٧٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص١٠٣).

(٤)انظر:متشابه القرآن، ١٣٦/١.

(٥)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٤٧)، وانظر في إبطال تأويله المذكور: كتاب الوعد الأخروي شروطه وموانعه؛ للسعدي، ٧٤٣/٢.

ويقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفۡوَانٍ عَلَيۡهِ تُرَابٞ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٞ فَتَرَكَهُۥ صَلۡدٗاۖ لَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّمَّا كَسَبُواْۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢٦٤﴾ ﴾ البقرة: ٢٦٤، (قال القاضي[(١)]: إنه تعالى أكد النهي عن إبطال الصدقة بالمن والأذى، وأزال كل شبهة للمرجئة؛ بأن بيّن أن المراد **أن المن والأذى يبطلان الصدقة**، ومعلوم أن الصدقة قد وقعت وتقدمت فلا يصح أن تبطل؛ **فالمراد: إبطال أجرها وثوابها**؛ لأن الأجر لم يحصل بعد، وهو مستقبل؛ فيصح إبطاله بما يأتيه من المن والأذى[(٢)] .... **وأما أصحابنا فإنهم قالوا ليس المراد بقوله: ﴿لَا تُبۡطِلُوٓاْ﴾** البقرة: ٢٦٤، **النهي عن إزالة هذا الثواب بعد ثبوته؛ بل المراد به: أن يأتي بهذا العمل باطلاً، وذلك لأنه إذا قصد به غير وجه الله تعالى؛ فقد أتى به من الابتداء على نعت البطلان.....**

فنقول: قوله تعالى: ﴿ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ ﴾ البقرة: ٢٦٤، **يحتمل أمرين:**

أحدهما: لا تأتوا به باطلاً، وذلك أن ينوي بالصدقة الرياء والسمعة؛ فتكون هذه الصدقة حين وجدت حصلت باطلة، وهذا التأويل لا يضرنا ألبتة .

الوجه الثاني: أن يكون المراد بالإبطال: أن يؤتي بها على وجه يوجب الثواب؛ ثم بعد ذلك إذا اتبعت بالمن والأذى؛ صار عقاب المن والأذى مزيلاً لثواب تلك الصدقة، وعلى هذا الوجه ينفعهم التمسك بالآية، فلم كان حمل اللفظ على هذا الوجه الثاني أولى من حمله على الوجه الأول؟!). [(٣)](واعلم أن الله تعالى ذكر ..[ما] يطابق الاحتمال الأول وهو قوله: ﴿كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾ البقرة: ٢٦٤؛ إذ من المعلوم أن المراد من كونه عمل هذا باطلاً: أنه دخل في الوجود باطلاً، لا أنه دخل صحيحًا ثم يزول؛ لأن المانع من صحة هذا العمل هو الكفر، والكفر مقارن له؛ فيمتنع دخوله صحيحًا في الوجود؛ فهذا المثل يشهد لما ذهبنا إليه من التأويل). [(٤)] وعلى هذا فـ(المقصود من الإبطال الإتيان به باطلاً؛ لا أن المقصود الإتيان به صحيحًا، ثم إزالته وإحباطه بسبب المن والأذى).[(٥)]

ومما يؤكد ذلك: أن المعتزلة (حملوا الإحباط في تلك الآيات على إحباط ثواب الأعمال،[(٦)] وذلك مما لا يتم إلا بإضمار شيء في هذه الآيات، وهو على خلاف الأصل؛ وأما نحن فلا نحتاج إلى ذلك على مذهبنا؛ فإن من أتى بفعل يستحق به العقاب وكان يمكنه أن يأتي به على وجه يستحق به الثواب؛ فإنه يُقال: إنه أبطل حقه و أحبطه، وإذا كان كذلك سقط ما ذكروه؛ فهذا هو الكلام في الجواب عما تمسكوا به من إثبات الإحباط). [(٧)]

---

(١) يقصد القاضي عبد الجبار من المعتزلة، على ما جرت عادته في التفسير.

(٢) انظر: تتريه القرآن عن المطاعن ٥٣، متشابه القرآن، ١٣٦/١.

(٣)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٤٩-٥٢).

(٤)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٥٢-٥٣).

(٥)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٥٣). وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٤٩)،(مج١٠ ج٢٨ص٧٢).

(٦)انظر:متشابه القرآن (١٣٦/١، ٣٣٦، ٣٧٦)، (٦١٨/٢، ٦٢٢، ٦٩٩).

(٧)نهاية العقول(٢/ق٢٠٥/أ).

وقد أكد الرازي على بطلان القول بالإحباط؛ فقال في معرض رده على المعتزلة: (لم قلتم إن الوعد بالثواب لا يليق بحال من يخرج من النار؛ **فإن عندنا المحابطة باطلة، ويجوز الجمع بين استحقاق الثواب والعقاب**).[1]

وقال عند تفسيره لقوله تعـــالى:﴿ قُلۡ أَنفِقُواْ طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمۡ إِنَّكُمۡ كُنتُمۡ قَوۡمًا فَٰسِقِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾ التوبــة: ٥٣، (قال تعالى:﴿إِنَّكُمۡ كُنتُمۡ قَوۡمًا فَٰسِقِينَ ﴾ التوبة: ٥٣، وهذا إشارة إلى أن عدم القبول معلل بكونهم فاسقين.

قال الجبائي: دلت الآية على أن الفسق يحبط الطاعات؛ لأنه تعالى بين أن نفقتهم لا تقبل البتة، وعلل ذلـــك بكونهم فاسقين. ومعنى التقبل: هو الثواب والمدح، وإذا لم يتقبل ذلك كان معناه أنه لا ثواب ولا مدح، فلما علـــلّ ذلك بالفسق دلّ على أن الفسق يؤثر في إزالة هذا المعنى .

ثم إن الجبائي أكد ذلك بدليلهم المشهور في هذه المسألة، وهو أن الفسق يوجب الذم والعقـــاب الـــدائمين، والطاعة توجب المدح والثواب الدائمين، والجمع بينهما محال؛ فكان الجمع بين حصول استحقاقهما محالاً.[2]

واعلم أنه كان الواجب عليه أن لا يذكر هذا الاستدلال بعد ما أزال الله هذه الشبهة على أبلغ الوجوه وهو قوله:﴿ وَمَا مَنَعَهُمۡ أَن تُقۡبَلَ مِنۡهُمۡ نَفَقَٰتُهُمۡ إِلَّآ أَنَّهُمۡ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ ﴾ التوبة: ٥٤؛ **فبين تعالى بصريح هذا اللفظ أنـــه لا مؤثر في منع قبول هذه الأعمال إلا الكفر**، وعند هذا يصير هذا الكلام من أوضح الدلائل **على أن الفسق لا يحبط الطاعات**).[3] **فقد (دلّ صريح هذه الآية على أنه لا تأثير للفسق من حيث إنه فسق في هذا المنع**، وذلك صريح في بطلان قول المعتزلة على ما لخصناه وبيناه).[4]

وقال عند تفسيره لقوله تعـــالى:﴿ وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَلَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗاۖ وَإِن كَانَ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٍ أَتَيۡنَا بِهَاۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ الأنبياء: ٤٧ (زعم الجبائي أن من استحق مائة جزء من العقاب فأتى بطاعة يستحق بها خمســـين جزء من الثواب فهذا الأقل يتحبط بالأكثر ويبقى الأكثر كما كان.[5]

واعلم أن هذه الآية تبطل قوله؛ لأن الله تعالى تمدح بأن اليسير من الطاعة لا يسقط، ولو كان الأمر كما قال الجبائي لسقطت الطاعة من غير فائدة).[6]

كما ذكر الأدلة على نفي الإحباط؛ فقال عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتۡبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنّٗا وَلَآ أَذٗى لَّهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٢٦٢﴾ ﴾ البقرة: ٢٦٢،(احتج أصحابنا بهذه الآية على نفـــي

---

(١)التفسير الكبير(مج٨ج٢٢ص٢٢٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ج٣ص٢٩-٣٠)،(مج١ج٣ص١٦٨).

(٢)ذكر نحو هذا الاستدلال القاضي عبد الجبار في كتابه: متشابه القرآن، ١/٣٣٦-٣٣٨.

(٣)التفسير الكبير(مج٦ج١٦ص٨٨-٨٩).

(٤)التفسير الكبير(مج٦ج١٦ص٨٩).

(٥) انظر:شرح الأصول الخمسة ٦٢٨-٦٣٠، المعتزلة وأصولهم الخمسة٢٤٩، موانع إنفاذ الوعيد١٨٣.

(٦)التفسير الكبير(مج٨ج٢٢ص١٧٧)، وانظر: التفسير الكبير (مج٤ج١٠ص١٠٢-١٠٣)،(مج٩ج٢٦ص٢٥٢).

الإحباط؛ وذلك لأنها تدل على أن الأجر حاصل لهم على الإطلاق؛ فوجب أن يكون الأجر حاصلاً لهم بعد فعل الكبائر، وذلك يبطل القول بالإحباط).[1]

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْ ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢﴾ ﴾ النور: ٢٢، (احتج أصحابنا بهذه الآية على بطلان المحابطة، وقالوا: إنه سبحانه وصفه بكونه من المهاجرين في سبيل الله بعد أن أتى بالقذف، وهذه صفة مدح؛ فدلّ على أن ثواب كونه مهاجرًا لم يحبط بإقدامه على القذف).[2]

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾البقرة: ٢٨٦، (احتج أصحابنا بهذه الآية على فساد القول بالمحابطة، قالوا: لأنه تعالى أثبت كلا الأمرين على سبيل الجمع، فبيّن أن لها ثواب ما كسبت وعليها عقاب ما اكتسبت، **وهذا صريح في أن هذين الاستحقاقين يجتمعان، وأنه لا يلزم من طريان أحدهما زوال الآخر**).[3]

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُواْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُوْلَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٥٢﴾ ﴾ النساء: ١٥٢، (تمسك أصحابنا بهذه الآية في إثبات العفو وعدم الإحباط؛ فقالوا: إنه تعالى وعد من آمن بالله ورسله بأن يؤتيهم أجورهم، والمفهوم منه: يؤتيهم أجورهم على ذلك الإيمان؛ وإلاّ لم تصلح هذه الآية لأن تكون ترغيبًا في الإيمان، وذلك يوجب القطع بعدم الإحباط، والقطع بالعفو وبالإخراج من النار بعد الإدخال فيها).[4]

ويقول: (القول بالإحباط باطل)؛[5] (فإنا نعلم بالضرورة أن ثواب توحيد سبعين سنة أزيد من عقاب شرب جرعة من الخمر، والمنازع فيه مكابر؛ فبتقدير القول بصحة المحابطة يمتنع سقوط كل ثواب الإيمان بعقاب شرب جرعة من الخمر، وكان يحيى بن معاذ –رحمة الله عليه– يقول: '' ثواب إيمان لحظة يسقط كفر سبعين سنة؛ فثواب إيمان سبعين سنة كيف يعقل أن يحبط بعقاب ذنب لحظة ''. **ولا شك أنه كلام ظاهر**).[6]

لكن الرازي ما لبث أن تناقض؛ وأثبت وقوع الإحباط في ثواب الأعمال؛ فقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴿٦﴾ ﴾ المدثر: ٦،(معناه: إذا أعطيت شيئًا فلا ينبغي أن تمن عليه؛ بسبب أنك تستكثر تلك العطية، **فإن المنَّ محبط لثواب العمل**، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ ﴾ البقرة: ٢٦٤).[7]

---

(١)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٤٧).
(٢)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ص١٩٠).
(٣)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٤٢).
(٤)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٩٣-٩٤).
(٥)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٣٧).
(٦)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٢٢٠).
(٧)التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ص١٩٥).

ويقول: (الإنسان إذا أتى بالطاعات في تلك الأوقات وأعرض عن المعاصي فيها؛ فبعد انقضاء تلك الأوقات لو شرع في القبائح والمعاصي **صار شروعه فيها سببًا لبطلان ما تحمله من العناء والمشقة في أداء تلك الطاعات في تلك الأوقات**، والظاهر من حال العاقل أن لا يرضى بذلك؛ فيصير ذلك سببًا لاجتنابه عن المعاصي بالكلية).[1]

ويقول عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾ ﴾ البقرة: ١٩٥، (**يحتمل أن يكون المراد: وأنفقوا في سبيل الله، ولا تلقوا ذلك الإنفاق في التهلكة والإحباط؛ وذلك بأن تفعلوا بعد ذلك الإنفاق فعلاً يحبط ثوابه**؛ إما بتذكير المنة أو بذكر وجوه الرياء والسمعة، ونظيره قوله تعالى:﴿ وَلَا تُبْطِلُوٓاْ أَعْمَٰلَكُمْ ﴿٣٣﴾ ﴾ محمد: ٣٣).[2]

ومع أن الصبغة العامة للتفسير الكبير هي الهجوم على المعتزلة، وانتقاد مذهبهم إلا أنك تجد الرازي:

١- في معرض رده على المعتزلة يضعف بعض الأدلة التي نصبها لتأسيس مذهبه في الوعيد، ويقتصر على معارضة عمومات الوعيد بعمومات الوعد،[3] أو تخصيص عمومات الوعيد بالعفو.[4]

٢- يعرض قول المعتزلة دون أدنى اعتراض عليه، مخالفًا بذلك عادته،[5] ومن ذلك:

قوله عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ ﴿٣﴾ ﴾ العصر: ٣، (**احتج القاطعون بوعيد الفساق بهذه الآية**، قالوا: الآية دلت على أن الإنسان في الخسارة مطلقًا، ثم

---

(١)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٥٢).

(٢)التفسير الكبير(مج٢ ج٥ص١٣٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص١٤٨-١٤٩)، (مج٢ ج٤ص٧)، (مج٣ ج٧ص٢١٥)، (مج٣ ج٧ص١٤٨)، (مج٩ ج٢٥ص١٧٨)، (مج١٠ ج٢٨ص١١٠)، أسرار التنزيل،ط.ركابي،٨٩-٩١.

(٣)انظر: التفسير الكبير(مج٨ ج٢٢ص٩٠-٩١).

(٤)انظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٨٣-١٨٤)،(مج٤ ج١٠ص٢٤٠)،(مج٧ ج١٩ص٥٤).

(٥)وقد جرت عادته في التفسير: **١-أن يضع قول المعتزلة ويرد عليه**، انظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص١٣١)، (مج١ ج٣ص١٤٣-١٦٣)، (مج٣ ج٧ص٢١٨-٢١٩)، (مج٣ ج٧ص٣٨-٣٩)، (مج٣ ج٩ص٧٣-٧٤)، (مج٣ ج٩ص١٤١-١٤٢)، (مج٣ ج٩ص١٤٣-١٤٤)، (مج٤ ج١٠ص١٠٣)، (مج٤ ج١٠ص١٣٧)، (مج٤ ج١١ص٥٢-٥٤)، (مج٤ ج١٢ص٥٤)، (مج٥ ج١٤ص٤٤)، (مج٥ ج١٤ص٨٦)، (مج٦ ج١٦ص١٩٢)، (مج٦ ج١٨ص١٦٥)، (مج٧ ج٢١ص٢٣٨)، (مج٨ ج٢٤ص٥٨)، (مج٨ ج٢٤ص١١١-١١٢)، (مج٩ ج٢٦ص٢٦٣)، (مج٩ ج٢٧ص٥)، (مج٩ ج٢٧ص٢٣)، (مج٩ ج٢٧ص٦٩-٨٠)، (مج٩ ج٢٧ص٢٧٢-٢٧٣)، (مج١١ ج٣١ص٨٤-٨٥).

٢-أو يضع أقوالهم ويبين أن الرد عليهم قد تقدم، انظر: التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٦٣)، (مج٣ ج٧ص٨٤)، (مج٣ ج٧ص١٤٢-١٤٣)، (مج٣ ج٧ص٢٢٠)، (مج٣ ج٨ص١٩٥-١٩٦)، (مج٣ ج٩ص٣٨-٣٩)، (مج٣ ج٩ص١١٥)، (مج٤ ج١٠ص٢٣٧-٢٣٨)، (مج٤ ج١١ص٢١٧-٢١٨)، (مج٤ ج١١ص٢٢٩)، (مج٥ ج١٥ص١١٧)، (مج٥ ج١٤ص٨٢-٨٣)، (مج٦ ج١٦ص٦١-٦٢)، (مج٦ ج١٧ص٢١٧)، (مج٧ ج٢٠ص١٢٦-١٢٧)، (مج٧ ج٢١ص١٧٤)، (مج٨ ج٢٢ص١١٤)، (مج٨ ج٢٢ص١٢٠)، (مج٨ ج٢٣ص٦٦)، (مج٨ ج٢٣ص١٧٤)، (مج٨ ج٢٣ص١٨٤)، (مج٨ ج٢٣ص١٩٣)، (مج٨ ج٢٤ص٧٠-٧١) (مج٨ ج٢٤ص٧٦)، (مج٩ ج٢٧ص١٢-١٣)، (مج١٠ ج٢٩ص٢٩٢)، (مج١١ ج٣١ص٨٦)، (مج١١ ج٣١ص٨٩)، (مح١١ ج٣١ص١٣١).

٣-**أو يضع أحد القولين- أعني: الأشاعرة(الأصحاب)، والمعتزلة- ثم يردف القول الآخر بعده**، انظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٠٥)، (مج٥ ج١٥ص٢٠٣)، (مج٨ ج٢٣ص٥٧).

استثنى : ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ العصر: ٣، والمعلق على الشرطين مفقود عند فقد أحدهما، فعلمنا أن من لم يحصل له الإيمان والأعمال الصالحة لا بد وأن يكون في الخسار في الدنيا وفي الآخرة، ولما كان المستجمع لهاتين الخصلتين في غاية القلة، وكان الخسار لازمًا لمن لم يكن مستجمعًا لهما كان الناجي أقل من الهالك، ثم لو كان الناجي أكثر كان الخوف عظيمًا حتى لا تكون أنت من القليل، كيف والناجي أقل؟ أفلا ينبغي أن يكون الخوف أشد!).[(١)]

وقوله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ آل عمران: ١٣٢، (**قالت المعتزلة:** هذه الآية دالة على أن حصول الرحمة موقوف على طاعة الله وطاعة الرسول ﷺ؛ وهذا عام، **فيدل الظاهر على أن من عصى الله ورسوله في شيء من الأشياء أنه ليس أهلاً للرحمة، وذلك يدل على قول أصحاب الوعيد**).[(٢)]

وقوله:(وأما بيان الوجوه المنافية للإخلاص فهي .. أقسام: ...رابعها: وهو أن يخلص تلك الطاعات عن الكبائر حتى تصير مقبولة، **وهذا القول إنما يعتبر على قول المعتزلة**).[(٣)]

٣- يقرر أن العبرة بعموم اللفظ، وعلى هذا فيصلح أن يتمسك المعتزلة بذلك في القطع بوعيد أصحاب الكبائر، يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٤﴾﴾ البقرة: ١٧٤، (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب؛ فالآية وإن نزلت في اليهود لكنها عامة في حق كل من كتم شيئًا من باب الدين يجب إظهاره؛ **فتصلح لأن يتمسك بها القاطعون بوعيد أصحاب الكبائر. والله اعلم**).[(٤)]

٤- يقرر أن المعلق على الشرط عدم عند عدم الشرط، ويستدل بذلك على سلب اسم الإيمان عن الفاسق: فمع أن الرازي ضعف الاستدلال بهذه القاعدة بقوله في معرض رده على المعتزلة في قولهم بالقطع بالوعيد: (إما أن تستدلوا به من حيث أن المعلق بكلمة « إن » على الشيء عدم عند عدم ذلك الشيء؛ وهذا أيضًا ضعيف..).[(٥)]

إلا أنك تجده يقرر هذه القاعدة ويستدل بها على سلب اسم الإيمان عن الفاسق؛ فيقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ أَوْفُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٨٥﴾ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿٨٦﴾﴾ هود: ٨٥ – ٨٦، (﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ هود: ٨٦، وإنما شرط

---

(١)التفسير الكبير(مج١١ ج٣٢ص٨٨-٨٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٩٢)، (مج٩ ج٢٦ص٢٢٠-٢٢١)، (مج١٠ ج٢٨ص١٣).

(٢)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص٤).

(٣)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص٢٤٠).

(٤)التفسير الكبير(مج٢ ج٥ص٢٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١٠٥)، (مج٣ ج٩ص٣٠-٣١)، (مج٣ ج٩ص٧٤)، (مج٤ ج١٠ص٢٣٨-٢٣٩).

(٥)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٧٧).

الإيمان في كونه خيرًا لهم؛ لأنهم إن كانوا مؤمنين مقرين بالثواب والعقاب عرفوا أن السعي في تحصيل الثواب وفي الحذر من العقاب خير لهم من السعي في تحصيل ذلك القليل.

واعلم أن المعلق بالشرط عدم عند عدم الشرط؛ فهذه الآية تدل بظاهرها على أن من لم يحترز عن هذا التطفيف فإنه لا يكون مؤمناً!!)[(١)]

٥- إلى أن قال بقول المعتزلة الوعيدية:

- **حيث قرر أنه (لا خلف في إيعاد الله تعالى كما لا إخلاف في ميعاد الله)**، [(٢)] [(٣)] وهذا يقتضي أن الوعيد ثابت جزمًا من غير شرط العفو!

يقول عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾ ﴾ الأنعام: ١١٥، (الصفة الثانية من صفات كلمة الله: كونها صدقًا ...

واعلم أن هذا الكلام كما يدل على أن الخلف في وعد الله تعالى محال؛ **فهو أيضًا يدل على أن الخلف في وعيده محال** ؛.... **وذلك لأن وعد الله ووعيده كلمة الله؛ فلما دلّت هذه الآية على أن كلمة الله يجب كونها موصوفة بالصدق (عُلِم)** [(٤)] **أن الخلف كما أنه ممتنع في الوعد فكذلك ممتنع في الوعيد)**.[(٥)](لأن الوعيد قسم من أقسام الخبر؛ فإذا جوز على الله الخلف فيه؛ فقد جوز الكذب على الله، وهذا خطأ عظيم؛ بل يقرب من أن يكون كفرًا؛ فإن العقلاء أجمعوا على أنه تعالى منزه عن الكذب، ولأنه إذا جوز الكذب على الله في الوعيد لأجل..أن الخلف في الوعيد كرم؛ فلم لا يجوز الخلف في القصص والأخبار لغرض المصلحة!!

ومعلوم أن فتح هذا الباب يفضي إلى الطعن في القرآن وكل الشريعة). [(٦)]

ويقول: (**إنه سبحانه وتعالى واجب الصدق، وممتنع الكذب من الوعد والوعيد وغيرهما**.

قال بعض الناس: إن خلف الوعيد يقتضي المدح لله تعالى، وذلك جائز على الله تعالى. **والدليل على فساد مذهبهم وصحة ما ذكرناه: أن من جاز الخلف في كلامه؛ ففي أي كلام تكلم به يحتمل فيه الكذب قطعًا؛ لتجويز الخُلف في كلامه، وإذا ثبت هذا في الوعيد؛ ثبت الخلاف في الوعد ويرتفع الوثوق عن وعده ووعيده وبعث الرسل؛ وهذا لا يقوله مُسلِم!!!)**.[(٧)]

---

(١)التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ص٤٢-٤٣).

(٢)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص١٧٠)، وانظر: التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٢٠٩)،(مج٩ ج٢٥ص٣٠).

(٣)انظر تقرير المعتزلة لذلك: شرح الأصول الخمسة ١٢٥، ١٣٦-١٣٧، متشابه القرآن(١/٢٦٠، ٢٧٤)،(٢/٥٩٢، ٥٩٣، ٦٢٦)، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة،٣٥٠.

(٤)في الطبعة المعتمدة للتفسير (على) والتصحيح من ط. الآستانة، ٤/١٩٦، والسياق يقتضيه!

(٥)التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص١٦١).

(٦)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٢٣٩).

(٧) الخمسون في أصول الدين٦٣.

ويقول: (**مصالح العالم لا تستقيم إلا بتهديد المذنبين، وإذا حصل هذا التهديد فلا بد من التحقيق دفعًا للكذب**).[(١)]

ويقول في معرض حديثه عن (السلوب العائدة إلى الأفعال، وهو أنه لا يفعل كذا وكذا؛ فالقرآن مملوء منه،....

وعاشرها: أنه لا يخلف وعده ووعيده، قال تعالى:﴿ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾ ﴾ ق: ٢٩).[(٢)]

-اشترط اجتناب الكبائر في كل وعد في القرآن؛ وهذا يقتضي عدم دخول فساق أهل الملة في الوعد[(٣)] !

يقول:(لا بد من شرط اجتناب الكبائر في كل وعد في القرآن).[(٤)]

-قرر أن الجنة لا تنال إلا بالانتهاء عن جميع المعاصي والاشتغال بكل الطاعات.

يقول:(المغفرة والجنة لا ينالان إلا بالانتهاء عن جميع المعاصي والاشتغال بكل الطاعات)[(٥)] .

-قرر أن العاصي خالد في النار ![(٦)]

يقول: (**المقدم على ترك الواجب أو فعل المنهي عمدًا وإن فعله مع الخوف؛ إلا أنه يكون مع ذلك عاصيًا مستحقًا للعن والذم والخلود في النار**).[(٧)]

-قرر أن إحياء مائة ليلة من القدر لا يخلص عن العذاب المستحق بتطفيف حبة واحدة! وعلى هذا فالشخص بالكبيرة الواحدة يستحق الوعيد؛ ولو كان له حسنات كثيرة عظيمة[(٨)] **!!**

يقول: (أنه تعالى توعد صاحب الكبيرة بالدخول في النار، **وأن إحياء مائة ليلة من القدر لا يخلصه عن ذلك العذاب** المستحق بتطفيف حبة واحدة، (فهذا)[(٩)] فيه إشارة إلى تعظيم حال الذنب والمعصية).[(١٠)]

---

(١)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١٧٤).

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج١ص١٣٨).

(٣)انظر تقرير المعتزلة لذلك: متشابه القرآن ٣٢٩/١، (٤٩٤/٢، ٥١٦، ٦١٤-٦١٥)، شرح الأصول الخمسة٦٣٠.

(٤)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ص٥٧).

(٥)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٢٣٤).

(٦)انظر تقرير المعتزلة لذلك: العدل والتوحيد ونفي التشبيه عن الله الواحد الحميد ضمن رسائل العدل والتوحيد٢٨٤، متشابه القرآن ٩٧/١، ٢٧١-٢٧٢).

(٧)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٣). وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص١٧٧)، (مج٣ ج٧ص١٠٥)، (مج٣ ج٨ص١٧)، (مج٣ ج٨ص٢٠٧)، (مج٣ ج٩ص٣)، (مج٦ ج١٦ص١٢٠)، (مج٦ ج١٨ص٧١)، (مج٨ ج٢٣ص١٩٠)، (مج٩ ج٢٥ص١٢٦)، (مج١٠ ج٢٩ص٢٣٤)، (مج١١ ج٣٢ص١١٦).

(٨) انظر تقرير المعتزلة بأن مرتكب الكبائر لابد أن يجازى عليها، متشابه القرآن ٢٠٥/١، وأن ما يستحقه المرء على الكبيرة من العقاب يحبط ثواب طاعاته، شرح الأصول الخمسة٦٣٢.

(٩) في الطبعة المعتمدة للتفسير الكبير(فلهذا)، وهو خطأ، والتصحيح من ط.الآستانة، ٦٣١/٨، والسياق يقتضيه!

(١٠)التفسير الكبير(مج١١ ج٣٢ص٣١).

-**نفي الشفاعة يوم القيامة**؛ يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴾ البقرة: ٤٨، (**في الآية أعظم تحذير عن المعاصي، وأقوى ترغيب في تلافي الإنسان ما يكون منه من المعصية بالتوبة؛ لأنه إذا تصور أنه ليس بعد الموت استدراك ولا شفاعة ولا نصرة ولا فدية؛ علم أنه لا خلاص له إلا بالطاعة**،.. والآية وإن كانت في بني إسرائيل؛ فهي في المعنى مخاطبة للكل؛ لأن الوصف الذي ذكر فيها وصف لليوم، وذلك يعم كل من يحضر في ذلك اليوم).[1]

- صحح قول المعتزلة في أن العقاب المستحق للإنسان يسقط بوجود أمرين: التوبة وعمل طاعة أعظم من تلك المعصية!!

فمع أن الرازي اعترض على قول المعتزلة:(الوعيد مشروط بأن لا يكون معه توبة ولا طاعة أعظم من تلك المعصية[2])[3] **قائلا: (لم لا يجوز لنا أن نزيد فيه شرط عدم العفو؟!)**[4]؛ يقول: (قالت المعتزلة: إن قوله: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ ﴾ يونس: ١٥، مشروط بما يكون واقعًا بلا توبة ولا طاعة أعظم منها.

ونحن نقول فيه تخصيص ثالث: وهو أن لا يعفو عنه ابتداء؛ لأن عندنا يجوز من الله تعالى أن يعفو عن أصحاب الكبائر).[5]

إلا أنك تجده عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ ٢ وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ ٣ ﴾ المطففين: ١ - ٣، **يصحح قولهم؛ حيث يقول**: (الذم إنما لحقهم بمجموع أنهم يأخذون زائدًا ، ويدفعون ناقصًا، ثم اختلف العلماء، فقال بعضهم: هذه الآية دالة على الوعيد، فلا تتناول إلا إذا بلغ التطفيف حد الكثير، وهو نصاب السرقة، وقال آخرون؛ بل ما يصغر ويكبر دخل تحت الوعيد، لكن بشرط **أن لا يكون معه توبة ولا طاعة أعظم منها، وهذا هو الأصح!!!)**[6] .

---

(١)التفسير الكبير (مج١ ج٣ ص٥٥)، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص١١٨-١١٩).

(٢) انظر:شرح الأصول الخمسة ٦٤٢-٦٤٣، الأصول الخمسة عند المعتزلة وموقف السلفيين منها١٠٣، موانع إنفاذ الوعيد١٨٣.

(٣)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص٢٠١-٢٠٢).

(٤)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص٢٠١).

(٥)التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ص٥٧)، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٢١٧-٢١٨).

(٦)التفسير الكبير(مج١١ ج٣١ص٨٨-٨٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٥ص١٨٧-١٨٨)،(مج١١ ج٣٢ص١٠٤).



بسم الله الرحمن الرحيم



موقف الرازي من مسائل الأسماء والأحكام في التفسير الكبير

دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة

إعداد الطالبة:

إيلاف بنت يحيى إمام

الرقم الجامعي:(٤٣٧٨٠١٣٠)

إشـــراف:

فضيلة الأستاذ الدكتور/



الفصل الدراسي الثاني

عام١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

الجزء الثاني

المبحث الرابع: نقد موقف الرازي من الفسق والمسائل والأحكام المتعلقة به على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

مسألة الفاسق المليّ هي قلب أبواب الإيمان ومسائله؛ إذ الخلاف في الفاسق المليّ أول خلاف وقع في الأمـــة؛ وعليه تباينت الأسماء والأحكام عند الفرق. [1]

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-: ((فأوّل مسألة فرقت بين الأمة مسألة الفاسق المليّ؛ فأدرجته الخوارج في نصوص الوعيد والخلود في النار وحكموا بكفره، ووافقتهم المعتزلة على دخوله في نصوص الوعيد وخلوده في النار؛ لكـــن لم يحكموا بكفره)).[2]

ويقول:((الفاسق المليّ..هذا مما تنازع الناس في اسمه وحكمه. والخلاف فيه أوّل خلاف ظهر في الإســـلام في مسائل " أصول الدين ")).[3]

ومن خلال ما سبق عرضه يتبين ما يلي:

أولاً: أن ما ذكره ابن الخطيب من معانٍ لكلمة " الفسق " في أصل اللغة صحيحٌ موافق لمـــا ذكرتـــه كتـــب اللغة[4].

ثانيًا: وافق الرازي أهل السنة والجماعة -في الجملة- حين لم يخرج الفاسق المليّ عن مسمى الإيمان .

ثالثًا: وافق الرازي أهل السنة والجماعة -في الجملة- في مسلكه الذي ذهب فيه إلى القطع بأن الله تعالى يعذب بعض فساق أهل الملة ويعفو عن البعض.

رابعًا: وافق الرازي أهل السنة والجماعة -في الجملة- في القطع بمنع التخليد للعصاة - إذا عذبوا.

---

(١)انظر:قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام، ١٩.

(٢)الاستقامة، لابن تيمية، ٣٠٦.

(٣)مجموعة الفتاوى، ٧/ ٤٧٩.

(٤)انظر: معاني القرآن للفراء، ١٤٧/٢، الزاهر في معاني كلمات الناس، ط.دار الكتب العلمية، ٩٣، معجم مقاييس اللغة لابن فـــارس، مادة (فسق)،٥٠٢/٤، المفردات في غريب القرآن، مادة (فسق)،٣٨٢، لسان العرب لابن منظور، مادة(فسق)،٢٦٢/١٠-٢٦٣، المعجم الوسيط، مادة(فسق)،٦٨٨/٢-٦٨٩، وانظر: الفسق وأحكامه عند أهل السنة والمخالفين، إعداد: ريما الشيخ، ١٣-١٦، فسق الأعمـــال أحكامه ودلالاته الشرعية، تأليف: عبد الله العسكر،٢٥-٢٨.

خامسًا: تبين من العرض السابق أن الرازي أثبت أن الفسق عبارة عن الخروج من طاعة الله إلى معصيته؛ إلا أن إثباته لذلك يُعد مشابهة لفظية لأهل السنة والجماعة؛ لما يلي:

أ- لإخراجه من مسمى لفظ الفسق بعض أفراده الداخلة تحته؛ حيث خص الفسق تارة بجهة القول والعمل دون الاعتقاد، وتارة أخرى بجهة القول فحسب، وتارة ثالثة بجهة العمل فحسب!!

ب- لإدخاله في مسمى لفظ الفاسق المليّ ما ليس منه؛ حيث أدخل فيه من ترك الشهادتين أو ترك العمل بالكلية!

إذا تقرر ذلك؛ فقد خالف الرازي أهل السنة والجماعة في أمورٍ مجملها ما يلي:

١- إخراجه من مسمى لفظ الفسق بعض أفراده الداخلة تحته؛ فسلب بذلك عنه حكمه!

٢- إدخاله في مسمى لفظ الفاسق المليّ ما ليس منه فحكم له بحكم المراد من اللفظ!

٣- جعله ترك المأمور به -من النطق بالشهادتين والفرائض- ذنبًا بمنزلة فعل المنهي عنه!

٤- عدم تقسيمه الفسق إلى فسقين؛ فسق أكبر مخرج عن الملة، وفسق غير مخرج عن الملة؛ بل جعله نوعًا واحدًا.

٥- اضطرابه وتناقضه في مسألة تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر.

٦- اضطرابه وتناقضه في حد الكبيرة والصغيرة.

٧- إثباته اسم الإيمان المطلق للفاسق الملي.

٨- إبطاله التكفير بالمعاصي مطلقًا.

٩- إثباته اسم التقوى للفاسق الملي.

١٠- إثباته اسم الإحسان للفاسق الملي.

١١- إبطاله مذهب الحسن البصري في تسمية الفاسق الملي بالمنافق، ورده لحديث "آية المنافق ثلاث".[(١)]

١٢- بناؤه مسألة وعيد أصحاب الكبائر على مذهبه الفاسد في الحسن والقبح.

١٣- اضطرابه في مسألة وعيد أصحاب الكبائر.

١٤- جعله حكم مرتكب الصغيرة والكبيرة قبل التوبة وبعدها تحت المشيئة!

١٥- موقفه من نصوص الوعيد.

---

(١) وسيأتي الكلام على ذلك في فصل النفاق-إن شاء الله- راجع: صفحة٥٤٨-٥٤٩ من هذا البحث.

١٦- تأثره بقول المرجئة الخالصة في مسألة وعيد أصحاب الكبائر!

١٧- تأثره بقول الوعيدية في مسألة وعيد أصحاب الكبائر!

وسيكون -بعون الله- الرد عليه من وجوه:

الوجه الأول: في بيان حقيقة الفسق وأنواعه:

الفسق في عرف الاستعمال الشرعي: الخروج من طاعة الله ﷻ؛ فيقع على من خرج بكفر، وعلى من خرج بعصيان.[1] وهو في كتاب الله نوعان: فسوق كفر يخرج عن الإسلام، وفسوق لا يخرج عن الإسلام.

ففسوق الكفر؛ كقوله تعالى عن إبليس:﴿ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ﴾ الكهف: ٥٠؛ فكان ذلك الفسق منه كفرًا، و قوله تعالى:﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾ ﴾ البقرة: ٢٦، وقوله:﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَآ أُعِيدُوا۟ فِيهَا ﴾ السجدة: ٢٠؛ فهذا كله فسوق كفر.

وأما الفسوق الذي لا يخرج عن الإسلام؛ فكقوله تعالى:﴿ وَإِن تَفْعَلُوا۟ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ۗ ﴾ البقرة: ٢٨٢، وقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ ﴾ الحجرات: ٦. [2]

وقد تظافرت أقوال أهل العلم على ذلك:

يقول ابن عباس رضي الله عنهما :"**كل شيء نسبه الله إلى غير أهل الإسلام من اسم**؛ مثل: خاسر، ومسرف، وظالم، **ومجرم، وفاسق، فإنما يعني به الكفر، وما نسبه إلى أهل الإسلام فإنما يعني به الذنب**" .[3]

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما وطاوس[4] وعطاء وغير واحد من أهل العلم أنهم قالوا: "كفر دون كفر وفسوق دون فسوق".[5]

---

(١)انظر: تفسير القرطبي،١/١٧٠، تفسير السعدي٤٧، الفسق والنفاق، ٦-٧.

(٢) انظر:مدارج السالكين، ط.دار الكتاب العربي، ١/٣٦٧-٣٦٨، تفسير السعدي٤٧، الفسق والنفاق، ٨، جهود الإمام ابن القيم في تقرير مسائل الإيمان٢/٥٦٦-٥٦٩، الفسق وأحكامه عند أهل السنة والمخالفين، ٢٩.

(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره،١/٤٤٢، وابن أبي حاتم في تفسيره، ٨/ ٢٦٧٤، والسيوطي في الدر المنثور،١/ ٢٢٨، وعزاه إلى ابن جرير وابن أبي حاتم.

(٤)أبو عبد الرحمن: طاوس بن كيسان الخولاني الهمداني اليماني، من أبناء الفرس، أحد الأعلام التابعين، سمع ابن عباس وأبا هريرة رضي الله عنهما، أدرك خمسين من أصحاب رسول الله ﷺ كان ثقة، مستجاب الدعوة، من عباد أهل اليمن، من أكابر التابعين، تفقهًا في الدين، وروايـة للحديث، وتقشفًا في العيش، وجرأة على وعظ الخلفاء والملوك، توفي سنة ستة ومائة. انظر: وفيات الأعيان٢/٥٠٩-٥١١، سير أعلام النبلاء٥/٣٨-٤٩، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٣/٢٢٤.

(٥)سنن الترمذي، ط. مصطفى الحلبي، ٥/٢١، كتاب الإيمان، باب ما جاء سباب المؤمن فسوق.

يقول ابن القيم -رحمه الله- تعليقًا على هذا القول: ((وهذا الذي قاله عطاء بين في القرآن لمن فهمه؛ فإن الله سبحانه سمى... الكافر فاسقًا، كما في قوله: ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ ﴾ البقرة: ٢٦ - ٢٧ الآية، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾ ﴾ البقرة: ٩٩، وهذا كثير في القرآن.

ويسمي المؤمن فاسقًا، كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟ أَن تُصِيبُوا۟ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾ ﴾ الحجرات: ٦.....وليس الفاسق كالفاسق، وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤﴾ ﴾ النور: ٤، وقال عن إبليس: ﴿ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ﴾ الكهف: ٥٠ وقال: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ﴾ البقرة: ١٩٧، وليس الفسوق كالفسوق.....

فانظر كيف انقسم..الفسوق..إلى ما هو كفر ينقل عن الملة، وإلى ما لا ينقل عنها)).[١]

ويقول-رحمه الله-: ((هدى الله أهل السنة للطريقة المثلى والقول الوسط الذي هو في المذاهب كالإسلام في الملل؛ فها هنا كفر دون كفر، ونفاق دون نفاق، وشرك دون شرك، وفسوق دون فسوق، وظلم دون ظلم))[٢]فـ((الكفر كفران، والظلم ظلمان، والفسق فسقان)).[٣]

ويقول المروزي-رحمه الله-: ((قالوا[٤]..الفسق فسقان: فسق ينقل عن الملة، وفسق لا ينقل عن الملة؛ فيسمى الكافر فاسقًا، والفاسق من المسلمين فاسقًا.

ذكر الله إبليس؛ فقال: ﴿ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ﴾ الكهف: ٥٠، **وكان ذلك الفسق منه كفرًا**، وقال الله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ﴾ السجدة: ٢٠، **يريد الكفار**؛ دلّ على ذلك قوله: ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَآ أُعِيدُوا۟ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ السجدة: ٢٠.

وسمي القاذف من المسلمين فاسقًا، ولم يخرجه من الإسلام، قال الله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا۟ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا۟ لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤﴾ ﴾ النور: ٤، وقال الله: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ﴾ البقرة: ١٩٧؛ فقالت العلماء في تفسير الفسوق هاهنا: هي المعاصي)).[٥]

ويقول ابن رجب -رحمه الله-: ((**الفسق قد يكون ناقلاً عن الملة؛ كما قال في حق إبليس:** ﴿ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ﴾ الكهف: ٥٠، وقال: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَآ أُعِيدُوا۟ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ السجدة: ٢٠.

---

(١) الصلاة وحكم تاركها، ٣٣-٣٤.

(٢) الصلاة وحكم تاركها،٣٣.

(٣) الصلاة وحكم تاركها،٣٤.

(٤) يقصد: أصحاب الحديث الموافقين للإمام أحمد.

(٥) تعظيم قدر الصلاة، ٢/٣٠٩، وذكره ابن تيمية في مجموعة الفتاوى، ٧/ ٣٢٨.

وقد لا يكون الفسق ناقلاً عن الملة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌۚ وَإِن تَفۡعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمۡۗ﴾ البقرة: ٢٨٢، **وقوله في الذين يرمون المحصنات:** ﴿وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤﴾ النور: ٤، وقوله: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ﴾ البقرة: ١٩٧، **وفسرت الصحابة الفسوق في الحج بالمعاصي كلها**)).[1]

ويقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله-: ((الفسق..في اصطلاح الشرع: الخروج عن طاعة الله. والخروج عن طاعة الله جنس تحته نوعان:

أحدهما: الخروج الذي هو أكبر أنواع الخروج وأعظمها، وهو الخروج عن طاعة الله بالكفر الصُّراح. هذا أكبر أنواع الفسق...

النوع الثاني من أنواع الفسق: هو خروج دون خروج، وفسق دون فسق؛ بأن يخرج الإنسان عن طاعة الله إلى المعصية خروجًا لا ينقله من اسم الإسلام إلى الكفر، كارتكاب الكبيرة؛ ومنه بهذا المعنى قوله في القاذفين: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤﴾ النور: ٤؛ فهذا القذف خروج عن طاعة الله، و لم يبلغ بصاحبه الكفر؛ بدليل قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡۚ﴾ النور: ١١، و لم ينقلهم عن اسم المسلمين بسبب قذفهم)). [2]

ويقول الشيخ الفوزان[3] -حفظه الله-:((الفسق لغة: الخروج. والمراد به شرعًا: الخروج عن طاعة اللّه، وهو يشمل الخروج الكلي؛ فيقال للكافر: فاسق. والخروج الجزئي؛ فيقال للمؤمن المرتكب لكبيرة من كبائر الذنوب: فاسق.

فالفسق فسقان: فسق ينقل عن الملة، وهو الكفر، فيسمى الكافر فاسقًا، فقد ذكر اللّه إبليس، فقال: ﴿فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓۗ﴾ الكهف: ٥٠، وكان ذلك الفسق منه كفرًا ... ويُسمى مرتكب الكبيرة من المسلمين فاسقًا، و لم يخرجه فسقه من الإسلام، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٤﴾ النور: ٤)).[4]

وها هنا أمرٌ مهم لا بد من التنويه به؛ وهو أن كلاً من الفسق الذي ينقل عن الملة والفسق الذي لا ينقل عن الملة قد يكون صادرًا من جهة أعمال العبد، وقد يكون صادرًا من جهة اعتقاداته؛ أي أن:

---

(١)فتح الباري لابن رجب، ١/١٤٦.

(٢) العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، ١/٢٨٧.

(٣)صالح بن فوزان بن عبد الله من آل فوزان، ولد عام ١٣٥٤هـ ، يعمل عضوًا في اللجنة الدائمة للإفتاء والبحوث العلمية، وعضوًا في هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، وعضو في المجمع الفقهي بمكة المكرمة التابع لرابطة العالم الإسلامي من مؤلفاته: شرح مسائل الجاهلية، الإيمان بالملائكة وأثره في حياة الأمة، مسائل في الإيمان، التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية، حقيقة التصوف، وغيرها.

(٤) عقيدة التوحيد وبيان ما يضادها، ٩٥.

الفسق الأكبر الذي ينقل عن الملة، قد يكون اعتقاديًا؛ كفسق أصحاب البدع الكفرية؛ مثل: غلاة الجهمية والرافضة، وكفسق المنافقين نفاقًا أكبرًا ، قال تعالى:﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٦٧﴾﴾ التوبة: ٦٧.

وقد يكون عمليًا؛ كفسق إبليس، وفسقه إنما كان بتركه للسجود وامتناعه عن طاعة ربه، قال تعالى:﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ﴾ الكهف: ٥٠

وكذلك الفسق الأصغر الذي لا ينقل عن الملة، قد يكون اعتقاديًا؛ كفسق أهل البدع الذين لم تصل بدعتهم إلى الكفر؛ كالخوارج والأشاعرة والمعتزلة.

وقد يكون عمليًا؛ كالفسق الذي يحصل بارتكاب الكبائر التي ليست بكفر، أو الإصرار على الصغائر. [(١)]

يقول ابن قدامة[(٢)]-رحمه الله-: ((الفسوق نوعان: أحدهما: من حيث الأفعال،.. والثاني: من جهة الاعتقاد)).[(٣)]

ويقول ابن القيم -رحمه الله-: ((وأما الفسوق؛ فهو في كتاب الله نوعان: ...فسوق كفر يخرج عن الإسلام، وفسوق لا يخرج عن الإسلام.....

والفسوق الذي تجب التوبة منه أعم من الفسوق الذي ترد به الرواية والشهادة، وكلامنا الآن فيما تجب التوبة منه، وهو قسمان: فسق من جهة العمل، وفسق من جهة الاعتقاد.

ففسق العمل نوعان: مقرون بالعصيان ومفرد.....وفسق الاعتقاد: كفسق أهل البدع الذين يؤمنون بالله ورسوله واليوم الآخر، ويحرمون ما حرم الله، ويوجبون ما أوجب الله؛ ولكن ينفون كثيرًا مما أثبت الله ورسوله جهلاً وتأويلاً وتقليدًا للشيوخ، ويثبتون ما لم يثبته الله ورسوله كذلك؛ وهؤلاء كالخوارج المارقة، وكثير من الروافض، والقدرية، والمعتزلة، وكثير من الجهمية الذين ليسوا غلاة في التجهم. وأما غالية الجهمية: فكغلاة الرافضة؛ ليس للطائفتين في الإسلام نصيب؛ ولذلك أخرجهم جماعة من السلف من الثنتين والسبعين فرقة، وقالوا: هم مباينون للملة)).[(٤)]

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى، ٦٩٩/١١، مدارج السالكين، ط.دار الكتاب العربي، ٣٦٩/١-٣٧٠، كتاب الفسق والنفاق٩-١٤، فسق الأعمال أحكامه ودلالاته الشرعية٩١-٩٧، جهود الإمام ابن القيم في تقرير مسائل الإيمان٥٧٠/٢-٥٧٣.

(٢)أبو محمد: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي، مولده سنة إحدى وأربعين وخمس مئة في شعبان، ووفاته يوم الفطر، سنة عشرين وست مئة، كان إمام الحنابلة بجامع دمشق، وكان ثقة حجة نبيلاً، غزير الفضل، نزهًا، ورعًا عابدًا، على قانون السلف، عليه النور والوقار، ينتفع الرجل برؤيته قبل أن يسمع كلامه، وله المؤلفات الغزيرة، منها: المغني، والكافي، مختصر الهداية، القدر، مسألة العلو، الاعتقاد، ذم التأويل ، فضائل الصحابة. انظر: سير أعلام النبلاء٢٢/١٦٥-١٧٣، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي ٦٧/٤.

(٣) المغني لابن قدامة، ١٦٥/٩.

(٤) مدارج السالكين، ط.دار الكتاب العربي، ٣٦٧/١-٣٧٠.

وبهذا البيان يتضح: أن الفسق في الدين؛ إنما هو الانعدال عن القصد، والميل عن الاستقامة؛[1] والخروج عن طاعة الله إلى معصيته؛[2] فهو اسم للمعاصي كلها. [3]

كما يتبين: أن الفسق يقع في الجانب الاعتقادي والجانب العملي؛ وقد يكون فسقًا أكبر، وقد يكون فسقًا أصغر، وهذا هو الحق الذي دلّ عليه الدليل؛ **وبه يبطل ما قرره الرازي من جعل الفسق كله نوعًا واحدًا، وحصره الفسق على جهة القول أوجهة العمل أو كلتيهما –دون الاعتقاد.**

الوجه الثاني: في بيان انقسام الذنوب إلى صغائر وكبائر، وذكر حد الكبائر والصغائر.

سبق البيان بأن الرازي قسم الذنوب إلى صغائر وكبائر؛ واستدل على ذلك بالكتاب والسنة والإجماع، ورد على من خالفه وأبطل قوله؛ وقد وافق السلف في إثباته لذلك؛ إلا أنه لم يطرد على ذلك؛ بل تناقض وأبطل التقسيم الذي أثبته، واحتج بنفس حجج المخالفين التي نقضها؛ وذلك في معرض حديثه عن الكبائر! حيث قرر أن الأصل في كل معصية أن تكون كبيرة؛ لأن نعم الله كثيرة، ومخالفة المنعم سيئة عظيمة. وسيكون بعون الله الرد عليه من جوانب:

الجانب الأول: إثبات انقسام الذنوب إلى صغائر وكبائر.

انقسام الذنوب إلى صغائر وكبائر أمر مستقر في الشرع، فقد دلّت عليه النصوص الشرعية،[4] و ذهب إليه جمهور أهل العلم، وحكى ابن القيم –رحمه الله– الإجماع عليه؛[5] فقال: ((**النصوص وإجماع السلف** على انقسام الذنوب إلى صغائر وكبائر)).[6]

وقال:((**دلّ القرآن والسنة وإجماع الصحابة والتابعين بعدهم والأئمة** على أن من الذنوب كبائر وصغائر)).[7]

وقال:((والذنوب تنقسم إلى صغائر وكبائر؛ **بنص القرآن والسنة وإجماع السلف وبالاعتبار**.

---

(١) تفسير الطبري، ١٥/ ٢٩١.

(٢)تفسير السعدي، ٢٧٧.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى، ٢٦/ ١٠٧

(٤) انظر: جهود الإمام ابن القيم في تقرير مسائل الإيمان٢/٦٠٢.

(٥) انظر: نواقض الإيمان الاعتقادية، ١/١٠٣.

(٦) مدارج السالكين، ط.دار الكتاب العربي، ١/٣٢٣.

(٧)الداء والدواء، ٢٨٩.

قال الله تعال: ﴿ إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ النساء: ٣١، وقال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ ﴾ النجم: ٣٢، وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: "الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن؛ إذا اجتنبت الكبائر"[1])).[2]

وقد أكد على هذا المعنى أهل العلم؛ يقول القرطبي [3]-رحمه الله- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ ﴾ النساء: ٣١؛ ((لما نهى تعالى في هذه السورة عن آثام هي كبائر، **وعد على اجتنابها التخفيف من الصغائر، ودلّ هذا على أن في الذنوب كبائر وصغائر، وعلى هذا جماعة أهل التأويل وجماعة الفقهاء**)).[4]

ويقول النووي -رحمه الله-: ((**ذهب الجماهير من السلف والخلف من جميع الطوائف إلى انقسام المعاصي إلى صغائر وكبائر**، وهو مروي أيضًا عن ابن عباس رضي الله عنهما. **وقد تظاهر على ذلك دلائل من الكتاب والسنة واستعمال سلف الأمة وخلفها**)). [5]

ويقول الشنقيطي -رحمه الله-: ((قوله تعالى: ﴿ إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ ﴾ النساء: ٣١ الآية. وقوله: ﴿ إِلَّا ٱللَّمَمَ ﴾ النجم: ٣٢ ؛ **يدل على عدم المساواة، وأن بعض المعاصي كبائر، وبعضها صغائر**)). [6]

وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع؛ فقد نص الشارع على ذنوب بأعيانها أنها كبائر، كما جعل في المنهيات صغائر وكبائر، وفرق بينهما في الحكم فجعل تكفير السيئات مشروطًا باجتناب الكبائر.[7]

يقول النووي -رحمه الله-:((سمى الشرع ما تكفره الصلاة ونحوها صغائر، وما لا تكفره كبائر)). [8]

كما فرّق بين الفسوق والعصيان. فالكبائر هي الفسوق، والصغائر العصيان؛ يقول الإمام أحمد تعليقًا على قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ﴾ الحجرات: ٧، ((وفَصَل بين الفسوق

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر، ٢٠٩/١.

(٢) مدارج السالكين، ط.دار الكتاب العربي، ٣٢١/١-٣٢٢.

(٣)أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي، من كبار المفسرين، كان ورعًا متعبدًا، طارحًا للتكلف، توفي سنة إحدى وسبعين وست مائة، من مصنفاته: الجامع لأحكام القرآن، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، التذكرة بأحوال الموتى وأحوال الآخرة، وغيرها. انظر: الوافي بالوفيات للصفدي٨٧/٢-٨٨، الأعلام للزركلي ٣٢٢/٥.

(٤)تفسير القرطبي، ١٠٤/٥.

(٥)شرح صحيح مسلم للنووي، ٤٤٤/٢.

(٦)أضواء البيان، ط.دار عالم الفوائد، ٢١٣/٧ .

(٧)فتح الباري لابن حجر، ٥٢٦/١٠.

(٨)شرح صحيح مسلم للنووي، ٤٤٤/٢.

والعصيان، وفي ذلك دلالة على أن من المعاصي ما لا يفسق به، وإنما يفسق بارتكاب ما يكون منها من الكبـــائر، أو الإصرار على ما يكون منها من الصغائر، واجتناب جميع ذلك من الإيمان)).[1]

وقد فُهم من النصوص أن نفي الإيمان والجنة لا يكون إلا عن كبيرة. أما الصغائر فلا تنفي هـــذا الاســـم والحكم عن صاحبها بمجردها. فعرف أن هذا النفي لا يكون لفعل صغيرة بل لفعل كبيرة.[2] **ولو كانت الذنوب كلها كبائر لم يسغ ذلك.**

ومن هنا قال البيهقي-رحمه الله-:((أما الفرق بين الصغائر والكبائر فلا بد منه في أحكام الدنيا والآخرة على مـــا جاء به الكتاب والسنة)).[3]

ولهذا عد العلماء قول من ذهب إلى أن الذنوب لا تنقسم إلى صغائر وكبائر قولٌ فاسد مخـــالف للقـــرآن والأحاديث.

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: ((ومن قال: إنها سميت كبائر بالنسبة إلى ما دونها، وأن ما عصى الله بـــه فهـــو كبيرة؛ فإنه يوجب أن لا تكون الذنوب في نفسها تنقسم إلى كبائر وصغائر. **وهذا خلاف القرآن؛** فـــإن الله قـــال: ﴿ ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ ﴾ النجم: ٣٢، وقـــال:﴿ وَٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾ الشورى: ٣٧، وقال:﴿ إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ ﴾ النســاء: ٣١، وقـــال:﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلۡكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحۡصَىٰهَاۚ ﴾ الكهف: ٤٩، وقال: ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسۡتَطَرٌ ﴿٥٣﴾ ﴾ القمر: ٥٣، **والأحاديث كثيرة في الـــذنوب الكبائر)).**[4]

ويقول ابن أبي العز -رحمه الله-:((ومن قال: إنها سميت كبائر بالنسبة إلى ما دونها، أو كل ما نهى الله عنه فهـــو كبيرة؛ يقتضي أن الذنوب في نفسها لا تنقسم إلى صغائر وكبائر! **وهذا فاسد؛ لأنه خلاف النصوص الدالة علـــى تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر)).**[5]

ومن هنا فقد عدّ ابن حجر -رحمه الله- القول بنفي التقسيم قول شاذ؛ فقال: ((ذهب الجمهور إلى أن من الذنوب كبائر، ومنها صغائر، وشذت طائفة.. فقالوا: المعاصي كلها كبائر، وإنما يُقال لبعضها صغيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر منها، كما يقال القبلة المحرمة صغيرة بإضافتها إلى الزنا وكلها كبائر، قالوا: لا ذنب عندنا يغفر واجبًا باجتناب ذنب آخر بل كل ذلك كبيرة، ومرتكبه في المشيئة غير الكفر، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ النساء: ٤٨.....وأجابوا عن..قوله تعالى:﴿ إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ ﴾ النساء: ٣١، أن المراد الشرك...

(١) نقله عنه البيهقي في كتابه الجامع لشعب الإيمان، ١/١٠٠.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى، ١١/٦٥٤.

(٣) الجامع لشعب الإيمان للبيهقي،١/ ٤٦٤.

(٤)مجموعة الفتاوى، ١١/٦٥٦-٦٥٧.

(٥)شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق التركي والأرنؤوط، ٢/٥٦٤.

وظنّ بعض الناس أن الخلاف لفظي؛ فقال: التحقيق أن للكبيرة اعتبارين: فبالنسبة إلى مقايسة بعضها لبعض فهي تختلف قطعًا، وبالنسبة إلى الآمر الناهي فكلها كبائر اهـ. **والتحقيق أن الخلاف معنوي، وإنما جرى إليه الأخذ بظاهر الآية، والحديث الدال على أن الصغائر تكفر باجتناب الكبائر)).** [1]

وعده ابن عاشور[2] -رحمه الله- قولاً واهيًا؛ لمخالفته للأدلة، ولأنه يترتب على إثبات انقسام الذنوب أحكامًا تكليفية ومسائل في أصول الدين؛ وبناءً على نفي التقسم فإن الأحكام ستكون صائرة على ارتكاب أي معصية؛ وهذا غير سائغ!!

يقول: ((من قال: الذنوب كلّها سواء إن كانت عن عمد. وعن أبي إسحاق الإسفرائيني أنّ الذنوب كلّها سواء مطلقًا، ونفَى الصغائر. **وهذان القولان واهيان؛** لأنّ الأدلّة شاهدة بتقسيم الذنوب إلى قسمين، ولأنّ ما تشتمل عليه الذنوب من المفاسد متفاوت أيضًا، وفي الأحاديث الصحيحة إثبات نوع الكبائر وأكبر الكبائر.

ويترتّب على إثبات الكبائر والصغائر أحكام تكليفية: منها المخاطبة بتجنّب الكبيرة تجنّبا شديدًا، ومنها وجوب التوبة منها عند اقترافها، ومنها أنّ ترك الكبائر يعتبر توبة من الصغائر، ومنها سلب العدالة عن مرتكب الكبائر، ومنها نقض حكم القاضي المتلبّس بها، ومنها جواز هجران المتجاهر بها، ومنها تغيير المنكر على المتلبّس بها.

وتترتّب عليها مسائل في أصول الدين: منها تكفير مرتكب الكبيرة عند طائفة من الخوارج، التي تُفرّق بين المعاصي الكبائر والصغائر؛ واعتباره منزلة بين الكفر والإسلام عند المعتزلة، خلافًا لجمهور علماء الإسلام)). [3]

وقد رد أهل العلم على من احتج على نفي تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر؛ بحجة أن الذنوب كلها قبيحة جدًا بالنسبة إلى جلال الله تعالى؛ مبينين أن ذلك لا يقوم حجة على نفي التقسيم؛ إذ الآيات والأحاديث الدالة على ثبوت انقسام الذنوب إلى صغائر وكبائر كثيرة وشهيرة؛ كما أن الصغيرة مع كونها قبيحة بالنسبة إلى جلال الله تعالى؛ لكنها أقل قبحًا بالنسبة إلى الكبيرة، كما أنها متيسرة التكفير.

---

(١)فتح الباري لابن حجر، ١٠/٥٢٥-٥٢٦.

(٢)محمد الطاهر بن عاشور، علم من أعلام العصر، وركن من أركان الحركة الإصلاحية، ولد بتونس سنة١٢٩٦هـ، وتوفي بها سنة١٣٩٣ هـ، كان رئيس المفتين المالكيين بتونس، وشيخ جامع الزيتونة وفروعه، بتونس، وهو من أعضاء المجمعين العربيين في دمشق والقاهرة، له مصنفات من أشهرها: مقاصد الشريعة الإسلامية، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، التحرير والتنوير، الوقف وآثاره في الإسلام. انظر: الأعلام للزركلي ٦/ ١٧٤، من أعلام الزيتونة: شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور-حياته وآثاره-، ص٥، وما بعدها.

(٣)تفسير التحرير والتنوير، لابن عاشور، ٥/٢٧.

يقول النووي -رَحِمَهُ اللهُ-:((**سمى الشرع ما تكفره الصلاة ونحوها صغائر، وما لا تكفره كبائر.. ولا يخرجها هذا عن كونها قبيحة بالنسبة إلى جلال الله تعالى؛ فإنها صغيرة بالنسبة إلى ما فوقها لكونها أقل قبحًا، ولكونها متيسرة التكفير**)).[1]

ويقول ابن حجر -رَحِمَهُ اللهُ- تعليقًا على حديث: " ألا أنبئكم بأكبر الكبائر (ثلاثًا)؟! قالوا: بلى يا رسول الله. قال:" الإشراك بالله، وعقوق الوالدين- وجلس وكان متكئًا- فقال:" ألا وقول الزور". قال: فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت. [2] :((**في الحديث انقسام الذنوب إلى كبير وأكبر، ويؤخذ منه ثبوت الصغائر**؛ لأن الكبيرة بالنسبة إليها أكبر منها؛ والاختلاف في ثبوت الصغائر مشهور، وأكثر ما تمسك به من قال ليس في الذنوب صغيرة كونه نظر إلى عظم المخالفة لأمر الله ونهيه، فالمخالفة بالنسبة إلى جلال الله كبيرة؛ **لكن لمن أثبت الصغائر أن يقول: وهي بالنسبة لما فوقها صغيرة؛ كما دلّ عليه حديث الباب، وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع**)).[3]

وبهذا يتبين أن القول المتوجه والذي تعضده الأدلة هو القول بتقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر، وبه يبطل قول من زعم أن كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة .

الجانب الثاني: في ذكر تعريف الكبائر والصغائر عند السلف.

إذا ثبت انقسام المعاصي إلى صغائر وكبائر؛ فقد اختلف أهل العلم في ضبطها اختلافًا كثيرًا واسعًا،[4] وأحسن ما قيل في ضبط ما لم يرد فيه نص بكونه كبيرة؛ أن الكبائر: ما تعلق به أحد الحدين، و الصغائر ما دون الحدين؛ والمراد بالحدين: عقوبة الدنيا والآخرة، فكل ذنب جعلت له عقوبة خاصة؛ إما في الدنيا، أو في الآخرة فهو كبيرة، أما الذنب الذي نهي عنه فقط فهو صغيرة.

إذ تقرر ذلك فإن كل ذنب نص على كبره، أو عظمه، أو توعد عليه بعقاب خاص، أو علق عليه حد، أو شدد النكير عليه بنفي إيمان، أو ترتيب لعنة، أو غضب عليه؛ فهو من الكبائر.[5]

---

(١)شرح صحيح مسلم للنووي، ٢/٤٤٤.

(٢)أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزور، ص٥٢٨، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، ٩١/١.

(٣)فتح الباري لابن حجر، ٥/٣٤٨.

(٤) انظر:شرح صحيح مسلم للنووي، ٢/٤٤٤-٤٤٦، مجموعة الفتاوى، ١١/٦٥٠-٦٦٠، مدارج السالكين، ط.دار الكتاب العربي، ٣٢٧/١-٣٣٧، فتح الباري لابن حجر، ٤٥٣/١، ١٠/٥٢٥-٥٢٧، نواقض الإيمان الاعتقادية، ١٠٩/١-١١٢، الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري، ١٠٣٩/٢-١٠٤٦.

(٥) انظر: مجموعة الفتاوى، ١١/٦٥٠-٦٥١، مدارج السالكين، ط.دار الكتاب العربي، ٣٣٦/١-٣٣٧، فتح الباري لابن حجر، ٥٢٦/١٠-٥٢٧، تفسير السعدي١٧٦، أضواء البيان، ط.دار عالم الفوائد، ٢١٣/٧، تفسير القرآن الكريم، الحجرات- الحديد، لابن عثيمين، ٢٣١.

ولعل هذا التعريف أقرب التعاريف للصواب لعدة اعتبارات من أهمها:

١- أن هذا التعريف أشمل التعاريف؛ فإنه يدخل فيه كل ما ثبت في النص أنه كبيرة: كالشرك، والقتل، والزنا، والسحر، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات، وغير ذلك من الكبائر التي فيها عقوبات مقدرة مشروعة، ويدخل فيه أيضًا ما ورد فيه وعيد خاص؛ كالفرار من الزحف، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، وعقوق الوالدين، واليمين الغموس، وشهادة الزور، ويدخل فيه كذلك كل ذنب توعد صاحبه بأنه لا يدخل الجنة ولا يشم رائحة الجنة، وما قيل فيه: من فعله فليس منا، وما ورد من نفي الإيمان عن من ارتكبه؛ فكل من نفى الشارع عنه الإيمان والجنة أو كونه من المؤمنين فهو من أهل الكبائر؛ لأن هذا النفي لا يكون لترك مستحب ولا لفعل صغيرة بل لفعل كبيرة.

٢- أنه مأثور عن السلف من الصحابة والتابعين بخلاف غيره من الضوابط؛ فإنها لا تعرف عن أحد من الصحابة والتابعين والأئمة؛ وإنما قالها بعض من تكلم في شيء من الكلام أو التصوف بغير دليل شرعي.

٣- أن هذا الضابط مرجعه إلى ما ذكره الله ورسوله في الذنوب؛ فهو حد يتلقى من خطاب الشارع، وما سوى ذلك ليس متلقى من كلام الله ورسوله؛ بل هو قولُ رأي القائل وذوقه من غير دليل شرعي، والرأي والذوق[1] بدون دليل شرعي لا يجوز.

٤- أن هذا الضابط يمكن الفرق به بين الكبائر والصغائر بخلاف غيره.

٥- أن الله قال: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ ﴾ النساء: ٣١؛ فقد وعد مجتنب الكبائر بتكفير السيئات واستحقاق الوعد الكريم، وكل من وعد بغضب الله أو لعنته أو نار أو حرمان جنة أو ما يقتضي ذلك؛ فإنه خارج عن هذا الوعد، فلا يكون من مجتنبي الكبائر. وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد، لم تكن سيئاته مكفرة عنه باجتناب الكبائر؛ إذ لو كان كذلك لم يكن له ذنب يستحق أن يعاقب عليه، والمستحق أن يقام عليه الحد له ذنب يستحق العقوبة عليه. والمقصود: أنه لا يستحق هذا الوعد الكريم من أوعد بغضب الله ولعنته وناره، وكذلك من استحق أن يقام عليه الحد.

٦- أن هذا " الضابط " يسلم من القوادح الواردة على غيره.[2]

---

(١)مصطلح صوفي، يُعبر به الصوفية عما يجدونه من ثمرات التجلي، ونتائج الكشوفات، وبالذوق يُفرق المرء -عندهم- بين الحق والباطل من غير نظر في كتاب أو غيره، فالذوق من مصادر التلقي عند الصوفية، وهو حال يفجأ الولي في قلبه، ونور يحصل فيه بسبب تجلي الله تعالى فيه، وهو أول مقامات العارفين، لوجدان لذة الحقيقة. انظر: موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، ٣٧٢-٣٧٤، المصادر العامة للتلقي عند الصوفية-عرضًا ونقدًا-٣٩٣-٤٦٢.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى، ١١/٦٥٠-٦٥٦، شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق التركي والأرنؤوط، ٢/٥٦٣-٥٦٤، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام،٤٩١-٤٩٣، نواقض الإيمان الاعتقادية، ١/١١١-١١٢، الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري، ٢/١٠٤٥

الجانب الثالث: في نقد تعريفات الرازي للكبائر والصغائر.

لم يطرد الرازي على ضابط معين لحد الكبيرة؛ بل تعددت أقواله في ذلك، وجملة ما قاله لا يُعرف عن أحد من الصحابة والتابعين والأئمة؛ وإنما قال قولاً برأيه وذوقه من غير دليل شرعي.

وما قاله لا يخلو من اعتراض، بل هو باطل؛ وفيما يلي بيان ذلك:

١- جعل الرازي الضابط في حد الكبيرة المعرفة والتعظيم؛ فكل ما كان أقوى في كونه جهلاً بالله كان أعظم في كونه كبيرة، وكل ما كان أقوى في كونه إضرارًا بالغير كان أكثر في كونه ذنبًا أو معصية.

فيقال:

هذا الضابط لا يمكن الفرق به بين الكبائر والصغائر؛ لأن ما يسد باب المعرفة والتعظيم هو من الأمور النسبية والإضافية؛ فقد يسد باب المعرفة والتعظيم عن زيد ما لا يسد عن عمرو، وليس لذلك حد محدود.

كما أنه يقتضي أن يكون شرب الخمر، وأكل الخنزير والميتة والدم، وقذف المحصنات – ليس من الكبائر! وهذا فاسد. [1]

٢- جمع الرازي في نص واحد بين القول بأن الذنوب كلها كبائر، وتقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر حيث:

- ذكر أن الأصل في كل معصية أن تكون كبيرة؛ لأن نعم الله كثيرة ومخالفة المنعم سيئة عظيمة.
- وعرف الصغيرة بأنها: كل ذنب لم يعد العقلاء فاعله تاركًا للتعظيم.
- قرر أن كل ذنب كبيرة إلا ما علم المكلف أو ظن خروجه بفضل الله وعفوه عن الكبائر. وعلى هذا فالكبائر أمر نسبي راجع إلى علم المكلف وظنه، وهذا يختلف باختلاف الأوقات والأشخاص، أي أن الذنب الواحد قد يكون كبيرة عند صدوره من شخص، وصغيرة عند صدوره من آخر.

فيقال:

قد جمع الرازي في هذا القول بين عدد من المخالفات: فتقريره أن الأصل في كل معصية أن تكون كبيرة- يقتضي أن الذنوب في نفسها لا تنقسم إلى صغائر وكبائر! وهذا فاسد، لأنه خلاف النصوص الدالة على تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر؛ وقد تقدم الكلام على ذلك.

كما أن هذا الضابط لا يمكن الفرق به بين الكبائر والصغائر، ويكفي في فساده أن تكون الكبائر والصغائر أمر نسبي راجع إلى علم المكلف وظنه، ومعلوم أن هذا يختلف باختلاف الأوقات والأشخاص، وعلى هذا فإن الذنب الواحد قد يكون كبيرة عند صدوره من شخص، وصغيرة عند صدوره من آخر!!

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى، ١١/٦٥٦، شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق التركي والأرنؤوط، ٢/٥٦٤.

٣- أما ما قرره الرازي من أن الله تعالى لم يميز جملة الكبائر عن جملة الصغائر، فالكبائر لا تعلـــم أصـــلاً بضابط بل أبهمت كليلة القدر؛ فغير مسلم؛ لأنه ورد عن السلف وصف للكبيرة وبيان لمعناها؛ وعليـــه فمن خفي عليه تحديد معنى الكبيرة فلا يعني ذلك أنه لا حد لها؛ [١] بل الصحيح أن لها حدًا معلومًا. [٢]

يقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ-: ((ومن قال: إنها مبهمة أو غير معلومة؛ فإنما أخبر عن نفسه أنه لا يعلمها)). [٣]

ويقول أبو العز الحنفي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: ((ومن قال: إنها لا تعلم أصلاً، أو إنها مبهمة؛ فإنما أخبر عن نفســـه أنـــه لا يعلمها، فلا يمنع أن يكون قد علمها غيره)). [٤]

وأما قياس إخفاء تمييز الكبائر عن الصغائر على إخفاء تمييز الصلاة الوسطى في الصلوات، وليلة القدر في ليالي رمضان، وساعة الإجابة في ساعات الجمعة فقياس مع الفارق!

وقد جود ابن عاشور رَحِمَهُ اللَّهُ الرد عليه؛ فقال:

((فمن العجائب أن يقول قائل: إنّ الله لم يميّز الكبائر عن الصغائر ليكون ذلك زاجرًا للناس عن الإقدام على كلّ ذنب، ونظير ذلك إخفاء الصلاة الوسطى في الصلوات، وليلة القدر في ليالي رمضان، وساعة الإجابة في ساعات الجمعة، هكذا حكاه الفخر في التفسير، وقد تبيّن ذهول هذا القائل،..لأنّ الأشياء التي نظَّروا بها ترجـــع إلى فضـــائل الأعمال التي لا يتعلّق بها تكليف؛ فإخفاؤها يقصد منه الترغيب في توخّي مَظانّها ليكثر الناس من فعل الخير، ولكـــن إخفاء الأمر المكلّف به إيقاع في الضلالة، فلا يقع ذلك من الشارع)). [٥]

وبهذا البيان يبطل ما قرره الرازي في حديثه عن الكبائر والصغائر.

الوجه الثالث: الرد على الرازي في إثباته اسم الإيمان المطلق للفاسق الملي ووصفه له بـــالمتقي والمحسن!

سبق البيان بأن الرازي أثبت اسم الإيمان المطلق للفاسق الملي ووصفه بالمتقي والمحسن، وسيكون -بعون الله- الرد عليه من جوانب:

---

(١) انظر: فسق الأعمال أحكامه ودلالاته الشرعية، ١٩٠.

(٢) الزواجر عن اقتراف الكبائر، ٦/١.

(٣)مجموعة الفتاوى، ٦٥٧/١١.

(٤)شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق التركي والأرنؤوط، ٥٦٤/٢.

(٥)تفسير التحرير والتنوير، لابن عاشور، ٢٧/٥.

الجانب الأول: الرد على الرازي في إثباته اسم الإيمان المطلق للفاسق الملي.

من المقرر عند أهل السنة والجماعة أن اسم الإيمان إذا أطلق في كلام الله ورسوله؛ فإنه يتناول فعل الواجبات وترك المحرمات. ومن نفى الله ورسوله عنه الإيمان؛ فلا بد أن يكون قد ترك واجبًا أو فعل محرمًا، فلا يدخل في الاسم الذي يستحق أهله الوعد دون الوعيد؛ بل يكون من أهل الوعيد. [١]

وعلى هذا فالمؤمن المطلق في باب الوعد والوعيد هو المستحق لدخول الجنة بلا عقاب، وهو المؤدي للفرائض المجتنب المحارم؛ فهؤلاء هم المؤمنون عند الإطلاق، ومن فعل الكبائر لم يكن من هؤلاء المؤمنين، إذ هو متعرض للعقوبة على تلك الكبيرة. [٢]

وإثبات الرازي اسم الإيمان المطلق للفاسق المليّ مبني على تصوره الفاسد لمفهوم الإيمان، وأنه في نفسه شيء واحد لا يتبعض؛ بل إذا ذهب بعضه ذهب كله، وعلى هذا فإيمان الفاسق المليّ –عنده– باق كما كان؛ فلا تذهب الكبائر وترك الواجبات الظاهرة شيئًا من الإيمان؛ إذ لو ذهب شيء منه لم يبق منه شيء. وأدلته مسوقة لإثبات ذلك؛[٣] وقد تقدم أن مذهبه مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف؛ فإن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص.[٤]

---

(١)مجموعة الفتاوى، ٤٢/٧.

(٢)مجموعة الفتاوى، ٦٥٣/١١.

(٣)دليل الرازي العقلي الذي قرر فيه: أن المؤمن من اتصف بالإيمان كما أن الأسود من اتصف بالسواد، والفاسق متصف بالإيمان؛ لأن الإيمان هو التصديق، والفاسق متصف بالتصديق، وعليه فمرتكب الكبيرة مؤمن بإطلاق. دليل باطل، فهو مبني على إنكاره لدخول العمل في مسمى الإيمان، وإنكاره لزيادة الإيمان ونقصانه، وجوابه أن يقال: **أولاً**: أجمع السلف على أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص؛ وعلى هذا فمجرد التصديق لا يكفي في وصف العبد بالإيمان.

ثانيًا: اتصاف المرء بالإيمان لا يعني أن له مطلق الإيمان وتمامه؛ لأن الإيمان يتفاوت، ويزيد وينقص.

ثالثًا: إن دليله العقلي حجة عليه لا له؛ فقد تقدم أن نفس التصديق يتفاضل ويتفاوت كما تتفاضل سائر صفات الحي من القدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام؛ بل سائر الأعراض من الحركة والسواد والبياض ونحو ذلك؛ فالسواد والبياض يقبل الاشتداد والضعف؛ بل عامة الصفات التي يتصف بها الموصوفون تقبل التفاضل؛ ومن أنكر التفاضل في هذه الحقائق كان مسفسطًا. وإذا ثبت التفاضل ثبت أن مرتكب الكبيرة وإن كان معه أصل الإيمان إلا أنه لا يصح أن يُثبت له اسم الإيمان على الإطلاق.

وأما بالنسبة لأدلة الرازي النقلية التي استدل بها على بقاء اسم الإيمان للفاسق الملي، فيُقال: قد وردت أدلة صحيحة تدل على أن الكبائر ترفع الإيمان المطلق، كما وردت أدلة تدل على أن الكبائر لا ترفع الإيمان، غير أن الرازي عارض بينهما، ونظر بعين عوراء فاقتصر على إعمال الأدلة التي تدل على بقاء اسم الإيمان للفاسق المليّ، والحق: الجمع بين الأدلة وإعمالها، فيقال: من مجموع النصوص يتبين أن الكبائر إنما ترفع الإيمان المطلق، أما مطلق الإيمان وأصله فإن الكبائر لا ترفعه، ولهذا كله لا يصح أن يُثبت اسم الإيمان للفاسق الملي على الإطلاق كما هو مذهب الرازي، ولا أن يُسلب عنه اسم الإيمان على الإطلاق كما هو مذهب الوعيدية، والحق الذي تدل عليه النصوص هو إطلاق اسم الإيمان على مرتكب الكبيرة إطلاقًا مقيدًا، فيقال: مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، أو يُقال: مؤمن ناقص الإيمان. انظر: مجموعة الفتاوى٤٠٧/٧، ٥٦٤/٧، موانع إنفاذ الوعيد١٨٦–١٨٧.

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى، ٤٧٩/٦–٤٨٠، ٦٧١/٧.

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: ((منشأ التراع في " الأسماء والأحكام " في الإيمان والإسلام؛ أهم لما ظنوا أنه لا يتبعض؛ قال أولئك:[1] فإذا فعل ذنبًا زال بعضه فيزول كله فيخلد في النار. فقالت الجهمية والمرجئة: قد علمنا أنه ليس يخلد في النار، وأنه ليس كافرًا مرتدًا؛ بل هو من المسلمين، وإذا كان من المسلمين وجب أن يكون مؤمنًا تام الإيمان، ليس معه بعض الإيمان؛ لأن الإيمان عندهم لا يتبعض؛ فاحتاجوا أن يجعلوا الإيمان شيئًا واحدًا يشترك فيه جميع أهل القبلة، فقال فقهاء المرجئة: هو التصديق بالقلب والقول باللسان، فقالت الجهمية:...الذي لا بد منه تصديق القلب... وأنكر كل هذه الطوائف أنه ينقص، والصحابة قد ثبت عنهم أن الإيمان يزيد وينقص، وهو قول أئمة السنة)).[2]

ويقول: ((بعض الناس قال: إن إيمان الخلق مستو، فلا يتفاضل إيمان أبي بكر وعمر وإيمان الفساق؛ بناء على أن التصديق بالقلب واللسان، أو بالقلب، وذلك لا يتفاضل.

وأما عامة السلف والأئمة فعندهم أن إيمان العباد لا يتساوى؛ بل يتفاضل، وإيمان السابقين الأولين أكمل من إيمان أهل الكبائر المجرمين. ثم التراع مبني على الأصلين:

أحدهما: العمل، هل يدخل في مطلق الإيمان ؟ فإن العمل يتفاضل بلا نزاع. فمن أدخله في مطلق الإيمان قال : يتفاضل.

و..**الأصل الثاني...هو**: أن ما في القلب من الإيمان هل يتفاضل؟...و..المشايخ - أهل المعرفة والتحقيق السالكون إلى الله أقصد طريق- متفقين على الزيادة والنقصان في الإيمان والتصديق، كما هو مذهب أهل السنة والحديث في القديم والحديث)).[3]

ويقول:((المرجئة تزعم أن الإيمان لا ينقص..[و] مذهب أهل السنة المتبعون للسلف الصالح: أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية)).[4]

إذا تقرر ذلك فإن إيمان الفاسق المليّ ليس باقيًا كما كان؛ إذ ليس إيمانه مستقرًا ظاهرًا، واسم المؤمن عند الإطلاق إنما ينصرف إلى من يكون إيمانه باقيًا على حاله عاملاً عمله.[5] **ولهذا قال عطاء بن رباح -رحمه الله-: ((ليس إيمان من أطاع الله كإيمان من عصى الله)).**[6]

---

(١)يقصد الخوارج.

(٢)مجموعة الفتاوى، ١٣/٥٠-٥١.

(٣)مجموعة الفتاوى، ٦/٤٧٩-٤٨١.

(٤)الاستقامة، ٤٣٨.

(٥) انظر: مجموعة الفتاوى، ٧/٦٧٥.

(٦)أخرجه الإمام عبد الله في السنة، برقم(٧٣١)، ١/٣٤٥، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٥/١٠٢٨، وانظر: الفتاوى٧/٢٠٧.

وقول الرازي في إثبات اسم الإيمان المطلق للفاسق الملي مقابل لقول الوعيدية من الخوارج والمعتزلة الذين يقولون: إن صاحب الكبائر الذي لم يتب منها ليس معه شيء من الإيمان؛ وكلا القولين ناكب عن الحق حائد عن الصراط المستقيم، وهما على طرفي نقيض.

وأدلة كل منهم وحججه إنما تنهض على بطلان خطأ الطائفة الأخرى لا على إبطال ما أصابوا فيه؛ فكل دليل صحيح للرازي إنما يدل على أن الفاسق الملي لم يُعدم الإيمان، فلا يُسلب عنه مطلق الإيمان، وهذا حق؛ ولكن ليس معه دليل صحيح يثبت اسم الإيمان المطلق للفاسق الملي.

وكل دليل صحيح تقيمه الوعيدية فإنما يدل على نفي تمام الإيمان أو الإيمان المطلق عن الفاسق الملي، وليس معهم دليل صحيح ينفي عن الفاسق الملي مطلق الإيمان. فأدلة الرازي متظافرة على من نفى عن الفاسق المليّ مطلق الإيمان، وأدلة الوعيدية متظافرة على من أثبت اسم الإيمان المطلق للفاسق الملي، وأهل السنة وحزب الرسول وعسكر الإيمان لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء؛ بل هم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه وهم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه؛ فكل حق مع طائفة من الطوائف فهم يوافقونهم فيه، وهم براء من باطلهم، فمذهبهم جمع حق الطوائف بعضه إلى بعض وقال به ونصره، ونفى باطل كل طائفة من الطوائف وكسره.

ولذا فإن القول الحق هو القول الوسط وهو قول المحققين من أهل السنة والجماعة[1]: وهو أن فساق أهل الملة لا يُسلبون اسم الإيمان على الإطلاق، ولا يُعطونه على الإطلاق. فالفاسق: ليس بمؤمن حقًا؛ بل هو مؤمن ناقص الإيمان، مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته.[2]

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: ((والتحقيق أن يُقال: إنه مؤمن ناقص الإيمان، مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، ولا يعطى اسم الإيمان المطلق؛ فإن الكتاب والسنة نفيا عنه الاسم المطلق، واسم الإيمان يتناوله فيما أمر الله به ورسوله؛ لأن ذلك إيجاب عليه وتحريم عليه وهو لازم له كما يلزمه غيره، وإنما الكلام في اسم المدح المطلق)).[3]

ويقول -رحمه الله-: ((ومن أصول أهل السنة: أن الدين والإيمان قول وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، كما يفعله الخوارج؛ بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي، كما قال سبحانه وتعالى في آية القصاص: ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ البقرة: ١٧٨، وقال: ﴿ وَإِن

---

(١)اتفق أهل السنة والجماعة على أن الفاسق المليّ مؤمن ناقص الإيمان، ولولا ذلك لما عذب؛ لكن هل يطلق عليه اسم مؤمن؟ هذا هو الذي تنازعوا فيه. فقيل: يُقال مسلم، ولا يُقال مؤمن. وقيل: بل يُقال مؤمن. والتحقيق أن يُقال: إنه مؤمن ناقص الإيمان، مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، ولا يعطى اسم الإيمان المطلق. انظر: مجموعة الفتاوى، ٢٤١/٧، ٣٥٤/٧-٣٥٥.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى، ٦٧٣/٧.

(٣)مجموعة الفتاوى، ٢٤١/٧. و انظر: مجموعة الفتاوى، ٧/ ٢٥٧-٢٥٨، ٣٥٤/٧-٣٥٥.

﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ ﴾ الحجرات: ٩ - ١٠.

ولا يسلبون الفاسق الملي اسم الإيمان بالكلية ولا يخلدونه في النار كما تقوله المعتزلة؛ بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان في مثل قوله تعالى: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ النساء: ٩٢، وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ الأنفال: ٢، وقوله ﷺ: " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن".

ويقولون: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته؛ فلا يعطى الاسم المطلق ولا يسلب مطلق الاسم)). [(١)]

ويقول ابن القيم -رحمه الله-: ((الإيمان المطلق لا يطلق إلا على الكامل الكمال المأمور به، ومطلق الإيمان يطلق على الناقص والكامل؛ ولهذا نفى النبي ﷺ الإيمان المطلق عن الزاني وشارب الخمر والسارق ولم ينف عنه مطلق الإيمان، فلا يدخل في قوله: ﴿ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٨﴾ ﴾ آل عمران: ٦٨، ولا في قوله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ﴾ المؤمنون: ١، ولا في قوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ الأنفال: ٢، إلى آخر الآيات، ويدخل في قوله: ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ النساء: ٩٢، وفي قوله: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ ﴾ الحجرات: ٩........

والمقصود: الفرق بين الإيمان المطلق ومطلق الإيمان؛ فالإيمان المطلق يمنع دخول النار، ومطلق الإيمان يمنع الخلود فيها)). [(٢)] فـ((إذا قيل: هل الفاسق مؤمن أم غير مؤمن؛ فهو على هذا التفصيل، والله تعالى أعلم. فبهذا التحقيق يزول الإشكال ..في مسألة الفاسق الملي هل هو مؤمن أم لا؟)). [(٣)]

وعلى هذا فإن الفاسق الملي يجوز أن يُقال: هو مؤمن باعتبار، ويجوز أن يُقال: ليس مؤمنًا باعتبار؛ [(٤)] فاسم الإيمان يثبت له باعتبار أصله، وينتفى عنه باعتبار حقيقته وتمامه، وعلى هذا فإنه يدخل في خطاب الأمر والنهي وفي أحكام الدنيا، ولا يدخل في خطاب الوعد بالجنة بلا عذاب، والنصرة؛ لأن هذا الوعد إنما هو لمن فعل المأمور وترك المحظور.

إذا تقرر ما سبق فإن الفاسق المليّ لا يدخل في اسم المؤمن المستحق للحمد والثناء دون الذم والعقاب؛ لأنه قد نقص إيمانه نقصًا استحق معه الوعيد، واسم الإيمان يثبت له باعتبار تعلقه بحكم معين وينفى عنه باعتبار تعلقه بحكم

---

(١) مجموعة الفتاوى، ٣/١٥١-١٥٢.

(٢) بدائع الفوائد، ٤/١٣٢٤-١٣٢٦.

(٣) بدائع الفوائد، ٤/١٣٢٧.

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى، ٧/٥٢٥، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام ٣١٥.

آخر؛ [1] فإذا سئل عن أحكام الدنيا، كعتقه في الكفارة؛ قيل: هو مؤمن، وكذلك إذا سئل عن دخوله في خطاب المؤمنين. وأما إذا سئل عن حكمه في الآخرة؛ قيل: ليس هذا النوع من المؤمنين الموعودين بالجنة؛ بل معه إيمان يمنعه الخلود في النار، ويدخل به الجنة بعد أن يعذب في النار إن لم يغفر الله له ذنوبه. [2]

ومن هنا فإن مرتكب الكبيرة لم يعدم الإيمان المفرق بينه وبين الكافر، والذي به يستحق ألا يخلد في النار، وبه ترجى له الشفاعة والمغفرة ،وبه يستحق المناكحة والموارثة؛ لكن عدم الإيمان الذي به يستحق السلامة من العذاب، ويستحق به تكفير السيئات وقبول الطاعات وكرامة الله ومثوبته، وبه يستحق أن يكون محمودًا مرضيًا.[3]

يقول أبو عبيد القاسم بن سلام –رحمه الله–: ((المعاصي والذنوب لا تزيل إيمانًا، ولا توجب كفرًا، ولكنها إنما تنفي من الإيمان حقيقته وإخلاصه الذي نعت الله به أهله، واشترطه عليهم في مواضع من كتابه؛ فقال: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَۚ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ.... ﴾ التوبة: ١١١، إلى قوله: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١١٢ ﴾ التوبة: ١١٢، وقال: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ١ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ ٢ ﴾ المؤمنون: ١ – ٢، إلى قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمۡ يُحَافِظُونَ ٩ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡوَٰرِثُونَ ١٠ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡفِرۡدَوۡسَ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ١١ ﴾ المؤمنون: ٩ – ١١، وقال: ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ لَّهُمۡ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمۡ وَمَغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ ٤ ﴾ الأنفال: ٢ – ٤)).[4]

ويقول شيخ الإسلام –رحمه الله–: ((وأهل السنة والجماعة متفقون على أنه لا يكفر المسلم بمجرد الذنب كما يقوله الخوارج ولا أنه يخرج من الإيمان بالكلية كما يقوله المعتزلة؛ لكن ينقص الإيمان ويمنع كماله الواجب)).[5]((ونحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون على أنه لا يكفر بالذنب؛ فإنما نريد به المعاصي؛ كالزنا والشرب)).[6]

ويقول: ((أئمة المسلمين أهل المذاهب الأربعة وغيرهم –مع جميع الصحابة والتابعين لهم بإحسان– متفقون على أن المؤمن لا يكفر بمجرد الذنب كما تقوله الخوارج؛ ولا يُسلب جميع الإيمان كما تقوله المعتزلة)).[7]((وكل أهل

(١) انظر: مجموعة الفتاوى، ٧/٤١٩–٤٢٤، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام ٢٥٥– ٢٥٨.

(٢) مجموعة الفتاوى، ٧/ ٣٥٤–٣٥٥.

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى، ٧/٦٧٤–٦٧٦، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام ٢٥٥.

(٤)كتاب الإيمان، للقاسم بن سلام، ٧٨–٨٩.

(٥)الاستقامة لابن تيمية، ٤٣٨.

(٦)مجموعة الفتاوى، ٧/٣٠٢.

(٧)مجموعة الفتاوى، ٦/٤٧٩.

السنة متفقون على أنه قد سلب كمال الإيمان الواجب، فزال بعض إيمانه الواجب؛ لكنه من أهل الوعيد، وإنما ينازع في ذلك من يقول: الإيمان لا يتبعض من الجهمية والمرجئة؛ فيقولون: إنه كامل الإيمان)). [1]

ويقول:((أهل السنة والجماعة ..يذكرون[في] مسائل الأسماء والأحكام والوعد والوعيد..أن المؤمن لا يكفر بمجرد الذنب، ولا يخلد في النار؛ خلافًا للخوارج والمعتزلة، ويحققون القول في الإيمان، ويثبتون الوعيد لأهل الكبائر مجملاً؛ خلافًا للمرجئة)). [2]

والقصد: أن الرازي نازع أهل السنة في اسم مرتكب الكبيرة لا في حكمه؛ فقال في الحكم يجوز أن يكون صاحب الكبيرة مثابًا معاقبًا، محمودًا مذمومًا-هذا على أحد مذهبيه، أما في مذهبه الآخر؛ فقد وقف في نفوذ الوعيد؛ فلم يجزم بنفوذ الوعيد في حق أحد من أرباب الكبائر[3]- هذا في حكمه في الآخرة. أما في اسمه في الدنيا فمنع التبعيض في الإيمان، وذهب إلى أنه لا يجوز أن يكون معه بعض الإيمان دون بعض. [4]

ومذهب أهل السنة القول بجواز التبعيض في الاسم والحكم، فيكون مع الرجل بعض إيمان لا كله، ويثبت له من حكم أهل الإيمان وثوابهم بحسب ما معه، كما يثبت له من العقاب بحسب ما عليه،[5] فهو في الدنيا إذا فعل كبيرة مؤمن ناقص الإيمان وفي الآخرة تحت مشيئة الله؛ إن شاء عذبه وإن شاء غفر له، مع أنه لا بد من الوعيد المجمل لأهل الكبائر، فيدخل بعضهم النار لكن لا يخلدون فيها. [6]

وبهذا يتبين أن الرازي مخالف لأهل السنة والجماعة في إثبات اسم الإيمان المطلق للفاسق الملي، يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: ((وأما الجهمية والمرجئة فنازعوا في الاسم لا في الحكم؛ فقالوا يجوز أن يكون مثابًا معاقبًا محمودًا مذمومًا؛ لكن لا يجوز أن يكون معه بعض الإيمان دون بعض)). [7]

ويقول -رحمه الله-: ((والمرجئة تقول هو مؤمن تام الإيمان لا نقص في إيمانه؛ بل إيمانه كإيمان الأنبياء والأولياء. وهذا نزاع في الاسم. ثم تقول فقهاؤهم ما تقوله الجماعة في أهل الكبائر: فيهم من يدخل النار، وفيهم من لا يدخل، كما دلّت على ذلك الأحاديث الصحيحة، واتفق عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان. فهؤلاء لا ينازعون أهل السنة والحديث في حكمه في الآخرة، وإنما ينازعونهم في الاسم، وينازعون أيضا فيمن قال و لم يفعل)). [8]

---

(١)مجموعة الفتاوى، ٢٥٨/٧.

(٢)شرح العقيدة الأصفهانية، ط.مكتبة الرشد٤٠، شرح الأصبهانية، ط. مكتبة دار المنهاج ٤٣-٤٥.

(٣)هذا المذهب مخالف لمذهب أهل السنة والجماعة؛ وسيأتي الكلام عليه بإذن الله، راجع: صفحة٤٨٨-٤٩٥ من هذا البحث.

(٤)انظر:موقف ابن تيمية من الأشاعرة، ١٣٥٢/٣، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٥٠٧-٥٠٩، ٥١٧-٥١٩.

(٥)انظر:شرح الأصبهانية، ط. مكتبة دار المنهاج، ٦٧٣، موقف ابن تيمية من الأشاعرة، ١٣٥٢/٣-١٣٥٣.

(٦)انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، ١٣٥٣/٣.

(٧)شرح الأصبهانية، ط. مكتبة دار المنهاج، ٦٧٢.

(٨)منهاج السنة، ٢٨٤/٥.

ويقول: ((وأما أهل السنة والجماعة، والصحابة، والتابعون لهم بإحسان؛ وسائر طوائف المسلمين مـــن أهـــل الحديث والفقهاء وأهل الكلام من مرجئة الفقهاء والكرامية..والأشعرية .. فيقولون: إن الشخص الواحد قد يعذبه الله بالنار ثم يدخله الجنة؛ كما نطقت بذلك الأحاديث الصحيحة، وهذا الشخص الذي له سيئات عذب بها، وله حسنات دخل بها الجنة، وله معصية وطاعة باتفاق؛ فإن هؤلاء الطوائف لم يتنازعوا في حكمه؛ لكن تنازعوا في اسمه. فقالـــت المرجئة: -جهميتهم وغير جهميتهم-: هو مؤمن كامل الإيمان. وأهل السنة والجماعة على أنه مؤمن ناقص الإيمـــان، ولولا ذلك لما عذب، كما أنه ناقص البر والتقوى باتفاق المسلمين. وهل يطلق عليه اسم مؤمن ؟ هذا فيه القـــولان، والصحيح التفصيل؛ فإذا سئل عن أحكام الدنيا؛ كعتقه في الكفارة، قيل: هو مؤمن، وكذلك إذا سئل عن دخوله في خطاب المؤمنين. وأما إذا سئل عن حكمه في الآخرة، قيل: ليس هذا النوع من المؤمنين الموعودين بالجنة؛ بل معه إيمان يمنعه الخلود في النار ويدخل به الجنة بعد أن يعذب في النار إن لم يغفر الله له ذنوبه، ولهذا قال من قال: هـــو مـــؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، أو مؤمن ناقص الإيمان)). (1)

الجانب الثاني: الرد على الرازي في جعله ترك المأمور به -من النطق بالشهادتين والفرائض- ذنبًا بمترلة فعل المنهي عنه!

سبق البيان بأن الرازي سمى تارك المأمور -من النطق بالشهادتين، والفرائض- فاسقًا؛ وزعم أن ذلك التـــرك يجري مجرى المعاصي التي يؤتى بها مع الإيمان؛ وهذا القول ناشئ عن جعله الإيمان هو التصديق دون ارتبـــاط القـــول والعمل معه، والكلام على ذلك في مقامات:

المقام الأول: الرد على تسويته بين ترك المأمور به وفعل المنهي عنه.

ذهب أهل السنة والجماعة إلى أن جنس ترك المأمور به ليس بمترلة جنس فعل المنهي عنه.

يقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ الله-:((قاعدة في أن جنس فعل المأمور به أعظم من جنس ترك المنهي عنه، وأن جنس ترك المأمور به أعظم من جنس فعل المنهي عنه، وأن مثوبة بني آدم على أداء الواجبات أعظم من مثوبتهم على تـــرك المحرمات، وأن عقوبتهم على ترك الواجبات أعظم من عقوبتهم على فعل المحرمات)). (2)

والقول بأن ترك الفرائض من غير جحود بمترلة المعاصي من غير استحلال هو مذهب المرجئة؛ يقـــول ابـــن عيينة-رَحِمَهُ الله-: ((المرجئة..سموا ترك الفرائض ذنبًا بمترلة ركوب المحارم، وليس بسواء؛ لأن ركوب المحارم مـــن غـــير استحلال معصية، وترك الفرائض متعمدًا من غير جهل ولا عذر هو كفر، وبيان ذلك: في أمر آدم صلوات الله عليه،

(1)مجموعة الفتاوى، ٣٥٤/٧-٣٥٥.

(2)مجموعة الفتاوى، ٨٥/٢٠، وانظر تفصيل الكلام على هذه القاعدة، مجموعة الفتاوى، ٨٦/٢٠-١٢٨، الفوائد، لابن القـــيم، ١٧١-١٨٥.

وإبليس، وعلماء اليهود؛ أما آدم فنهاه الله ﷻ عن أكل الشجرة وحرمها عليه؛ فأكل منها متعمدًا ليكون ملكًا أو يكون من الخالدين؛ فسمي عاصيًا من غير كفر، وأما إبليس لعنه الله فإنه فرض عليه سجدة واحدة فجحدها متعمدًا؛ فسمي كافرًا، وأما علماء اليهود فعرفوا نعت النبي ﷺ وأنه نبيّ رسول كما يعرفون أبناءهم، وأقروا به باللسان، و لم يتبعوا شريعته؛ فسماهم الله ﷻ كفارًا.

فركوب المحارم مثل ذنب آدم عليه السلام وغيره من الأنبياء، وأما ترك الفرائض جحودًا فهو كفر مثل كفر إبليس لعنه الله، وتركهم على معرفة من غير جحود فهو كفر مثل كفر علماء اليهود، والله أعلم)). [(١)]

المقام الثاني:الرد على الرازي في تسميته تارك النطق بالشهادتين فاسقًا.

اتفق المسلمون على أنه من لم يأت بالشهادتين فهو كافر، [(٢)] يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-:((فأما "الشهادتان" إذا لم يتكلم بهما مع القدرة فهو كافر باتفاق المسلمين، وهو كافر باطنًا وظاهرًا عند سلف الأمة وأئمتها وجماهير علمائها، وذهبت طائفة من المرجئة وهم جهمية المرجئة: كجهم، والصالحي، وأتباعهما إلى أنه إذا كان مصدقًا بقلبه كان كافرًا في الظاهر دون الباطن، و..هذا القول..قول مبتدع في الإسلام لم يقله أحد من الأئمة، وقد تقدم أن الإيمان الباطن يستلزم الإقرار الظاهر؛ بل وغيره، وأن وجود الإيمان الباطن تصديقًا وحبًا وانقيادًا بدون الإقرار الظاهر ممتنع)). [(٣)]

ولو كان تارك الشهادتين العارف بقلبه فاسقًا مليًا للزم أن يكون أبو طالب[(٤)] فاسقًا مليًا يرجى له الخروج من النار!! وقد أخبر ﷺ عنه أنه "يجعل في ضحضاح من النار يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه". [(٥)]

ومن هنا يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-:((من صدق بقلبه و لم يتكلم بلسانه؛ فإنه لا يُعلق به شيء من أحكام الإيمان، لا في الدنيا ولا في الآخرة)). [(٦)]

---

(١) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في السنة، ١/٣٤٧-٣٤٨.

(٢)مجموعة الفتاوى، ٧/ ٣٠٢.

(٣)مجموعة الفتاوى، ٧/ ٦٠٩.

(٤)أبو طالب: عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، من قريش، والد علي رضي الله عنه وعم النبي ﷺ وكافله ومربيه وناصره، كان من أبطال بني هاشم ورؤسائهم، ومن الخطباء العقلاء الأباة، نشأ النبي ﷺ في بيته، وسافر معه إلى الشام في صباه، ولما أظهر الدعوة إلى الإسلام همَّ أقرباؤه (بنو قريش) بقتله، فحماه أبو طالب وصدهم عنه، فدعاه النبي ﷺ إلى الإسلام، فامتنع خوفًا من أن تعيره العرب بتركه دين آبائه، ووعد بنصرته وحمايته، مات قبل الهجرة بثلاثة أعوام. انظر: الأعلام للزركلي ٤/١٦٦.

(٥)أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، ص٧٩٤، ومسلم، كتاب الإيمان، باب شفاعة النبي ﷺ لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، ١/١٩٥.

(٦)مجموعة الفتاوى، ٧/ ١٤٠.

المقام الثالث: الرد على الرازي في تسميته تارك العمل المفروض -تركًا مطلقًا- فاسقًا.

ذهب أهل السنة والجماعة إلى أن ترك العمل المفروض متفاوت، فقد يكون كفرًا، وقد يكون فسقًا، وذلك بحسب ما ترك من العمل؛(١) إذ الإيمان أصل له شعب متعددة، وهذه الشعب؛ منها ما يزول الإيمان بزوالها إجماعًا، ومنها ما لا يزول بزوالها إجماعًا.(٢)

وقد عد أهل العلم رحمهم الله ترك العمل بالكلية مخرجًا لصاحبه عن الإيمان؛ بل هو سبب للحكم عليه بالكفر، ويتضح ذلك بجمع من الأمور؛ هي كما يلي:

الأول: أن العمل عند أهل السنة والجماعة ركن من أركان الإيمان؛ فبزواله بالكلية يزول الإيمان،(٣) يقول الشافعي -رحمه الله-: ((كان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم: أن الإيمان قول وعمل ونية، ولا يجزئ واحد من الثلاثة بالآخر)). (٤)

وعلى هذا فإن الاعتقاد والقول لا يجزئان عند عدم العمل،(٥) يقول الإمام الآجري-رحمه الله-:((فالأعمال بالجوارح تصديق على الإيمان بالقلب واللسان؛ فمن لم يصدق الإيمان بعمله بجوارحه، مثل: الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام ، والحج، والجهاد وأشباه هذه، ورضي لنفسه بالمعرفة والقول دون العمل؛ لم يكن مؤمنًا، ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان [تركه] للعمل تكذيبًا منه لإيمانه، وكان العمل بما ذكرنا تصديقًا منه لإيمانه؛ فاعلم ذلك.

هذا مذهب علماء المسلمين قديمًا وحديثًا، فمن قال غير هذا فهو مرجئٌ خبيثٌ، احذره على دينك. والدليل على هذا قول الله عز وجل: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ٥ ﴾ البينة: ٥)).(٦)

ويقول-رحمه الله-:((اعلموا رحمنا الله وإياكم أن الذي عليه علماء المسلمين: أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح، ثم اعلموا أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقًا، ولا تجزيء معرفة بالقلب، ونطق باللسان، حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الخصال الثلاث كان مؤمنًا، دلّ على ذلك القرآن، والسنة، وقول علماء المسلمين)). (٧)

ويقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: الرجل ((لا يكون مؤمنًا إلا إذا التزم بالعمل مع الإقرار؛ وإلا فلو أقر ولم يلتزم العمل لم يكن مؤمنًا. وهذا..دليل على وجوب الأمرين: الإقرار والعمل، وهو يدل على أن كلاً منهما من الدين، وأنه

---

(١)انظر:الفسق وأحكامه عند أهل السنة والمخالفين، ٣٢٨.

(٢)انظر: شرح الطحاوية بتحقيق التركي والأرنؤوط، ٥١٩/٢.

(٣)تحدث عن هذه المسألة باستفاضة الشيخ محمد بن محمود آل خضير في كتابه: الإيمان عند السلف وعلاقته بالعمل وكشف شبهات المعاصرين، ٤٣٤/١-٣٧٩، ١/٢-١٠٠.

(٤)شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي، ٩٥٧/٥.

(٥)انظر:الفسق وأحكامه عند أهل السنة والمخالفين، ٣٣٢-٣٣٣.

(٦) كتاب الأربعين حديثًا، للآجري، ١١٣.

(٧)الشريعة للآجري، ٦١١/٢.

لا يكون مطيعًا لله، ولا مستحقًا للثواب، ولا ممدوحًا عند الله ورسوله إلا بالأمرين جميعًا، وهو حجة على من يجعل الأعمال خارجة عن الدين والإيمان جميعًا)).[1]

ويقول: ((الإيمان عند أهل السنة و الجماعة: قول و عمل؛ كما دلّ عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه السلف، و على ما هو مقرر في موضعه؛ فالقول: تصديق الرسول، و العمل: تصديق القول. فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمنًا، والقول الذي يصير به مؤمنًا قول مخصوص، وهو الشهادتان، فكذلك العمل..

فإن حقيقة الدين: هو الطاعة والانقياد، وذلك إنما يتم بالفعل لا بالقول فقط؛ فمن لم يفعل لله شيئًا فما دان لله دينًا، ومن لا دين له فهو كافر)).[2]

ولهذا عد العلماء قول من يقول: لا يكفر تارك العمل تركًا مطلقًا مادام مقرًا بوجوبه من أقوال المرجئة.

يقول إسحاق بن راهويه[3]-رحمه الله-:((غلت المرجئة حتى صار من قولهم: إن قومًا يقولون: من ترك الصلوات المكتوبات، وصوم رمضان، والزكاة، والحج، وعامة الفرائض من غير جحود لها لا نكفره، يرجى أمره إلى الله بعد؛ إذ هو مقر؛ فهؤلاء الذين لا شك فيهم)). يعني: أنهم مرجئة. [4]

ويقول الحميدي[5]-رحمه الله-: ((أخبرت أن قومًا يقولون: إن من أقر بالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، و لم يفعل من ذلك شيئًا حتى يموت. أو يصلي مسند ظهره مستدبر القبلة حتى يموت؛ فهو مؤمن ما لم يكن جاحدًا، إذا علم أن تركه ذلك في إيمانه إذا كان يقر الفروض واستقبال القبلة، فقلت: هذا الكفر بالله الصراح، وخلاف كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وفعل المسلمين، قال الله جل وعز: ﴿حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴿٥﴾﴾ البينة: ٥)). [6] وقال الإمام أحمد-رحمه الله-: ((من قال هذا فقد كفر بالله، ورد على الله أمره، وعلى الرسول ما جاء به)).[7]

---

(١)مجموعة الفتاوى لابن تيمية، ٧/ ٣٨٩.

(٢)شرح العمدة، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ٨٦/٢.

(٣)إسحاق بن إبراهيم بن مخلد التميمي ثم الحنظلي المروزي، أبو يعقوب ابن راهويه، عالم خراسان في عصره، وأحد كبار الحفاظ، وسبب تلقيبه (ابن راهويه) أن أباه ولد في طريق مكة؛ فقال أهل مرو: راهويه! أي ولد في الطريق، كان إسحاق ثقة في الحديث، وكان مع حفظه إمامًا في التفسير، رأسًا في الفقه، من أئمة الاجتهاد، أخذ عنه الإمام أحمد ابن حنبل والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم، ولد في سنة إحدى وستين ومائة، وتوفي ليلة نصف شعبان سنة ثمان وثلاثين ومائتين. انظر: سير أعلام النبلاء١١/ ٣٥٨-٣٨٣، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٢٩٢/١.

(٤)نقله عنه ابن رجب في فتح الباري، ٢٣/١.

(٥)أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله بن أسامة القرشي الأسدي الحميدي المكي، صاحب المسند، إمام حافظ، فقيه، ثقة كثير الحديث، وهو شيخ البخاري، ورئيس أصحاب ابن عيينة، مات بمكة سنة تسع عشرة ومئتين. انظر:سير أعلام النبلاء١٠/٦١٦-٦٢١، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٨٧/٤.

(٦)أخرجه الخلال في السنة، ٥٨٦/٢-٥٨٧، وانظر: مجموعة الفتاوى، ٢٠٩/٧.

(٧)أخرجه الخلال في السنة، ٥٨٧/٢، وانظر: مجموعة الفتاوى، ٢٠٩/٧.

الثاني: أن الترك المطلق للعمل يُعد توليًا عن الطاعة، وقد نفى الله الإيمان عمن قال بلسانه وقلبه إذا لم يعمل.

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: (("التولي" ليس هو التكذيب؛ بل هو التولي عن الطاعة، فإن الناس عليهم أن يصدقوا الرسول فيما أخبر، ويطيعوه فيما أمر. وضد التصديق التكذيب، وضد الطاعة التولي؛ فلهذا قال:﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٣٢﴾ ﴾ القيامة: ٣١ – ٣٢، وقد قال تعالى:﴿ وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَا أُولَٰئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ النور: ٤٧، فنفى الإيمان عمن تولى عن العمل، وإن كان قد أتى بالقول)). [(١)]

الثالث: أن من اعترف أن الله ربه وخالقه ؛ وأنه مفتقر إليه محتاج إليه عرف العبودية المتعلقة بربوبية الله، فإن وقف عند هذه الحقيقة وعند شهودها و لم يقم بما أمر به من الحقيقة الدينية التي هي عبادته المتعلقة بإلهيته وطاعة أمره وأمر رسوله كان من جنس إبليس وأهل النار. [(٢)]

الرابع: أن تصور مثل هذا من الأمور الممتنعة– خاصة إذا عدم المانع من وجود العمل–[(٣)]

يقول شيخ الإسلام–رحمه الله–:((جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وإن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع)). [(٤)]

ويقول:((من الممتنع أن يكون الرجل مؤمنًا إيمانًا ثابتًا في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج، ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته؛ فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة، لا مع إيمان صحيح؛ ولهذا إنما يصف سبحانه بالامتناع من السجود الكفار؛ كقوله: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٤٢﴾ خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾ القلم: ٤٢ – ٤٣)). [(٥)]

وانطلاقًا من هذا يقول الخطابي[(٦)]–رحمه الله–: ((قد يكون المرء مستسلمًا في الظاهر غير منقاد في الباطن، ولا يكون صادق الباطن غير منقاد في الظاهر)). [(٧)]

---

(١)مجموعة الفتاوى، ٧/ ١٤٢، وانظر: مجموعة الفتاوى، ٧/٦١١–٦١٣.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى، ١٠/ ١٥٦–١٥٧.

(٣)انظر:الفسق وأحكامه عند أهل السنة والمخالفين، ٣٣٣–٣٣٤.

(٤)مجموعة الفتاوى، ٧/ ٦١٦.

(٥)مجموعة الفتاوى، ٧/٦١١، وانظر: مجموعة الفتاوى ٧/٢١٨، ٧/٦٢١.

(٦)أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي؛ كان فقيهاً أديباً محدثاً، ولد سنة بضع عشرة وثلاث مئة، وكانت وفاته سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة بمدينة بست، من مصنفاته: غريب الحديث، معالم السنن في شرح سنن أبي داود، أعلام السنن في شرح البخاري، شأن الدعاء، إصلاح غلط المحدثين، وغير ذلك. انظر: وفيات الأعيان٢/٢١٤–٢١٦، سير أعلام النبلاء١٧/٢٣–٢٧، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٢/٢٧٣.

(٧)نقلها البغوي في شرح السنة،١/ ١١، وانظر: ظاهرة الإرجاء، ٤٤٠.

الخامس: أنه لم يكن في واقع الجيل الأول ولا في تصوره وجود لمؤمن السريرة كافر العلانيـــة، أي: التـــارك للإيمان بجوارحه المؤمن بقلبه، كما تزعم المرجئة، وهذا مما يدل على فساد هذا التصور. [1]

فقد سئل عبد الله بن مسعود ﵁؛ فقيل له: أنشدك بالله أتعلم أن الناس كانوا على عهد رســـول الله ﷺ على ثلاثة أصناف: مؤمن السريرة مؤمن العلانية، وكافر السريرة كافر العلانية، ومؤمن العلانية كافر السريرة ؟! فقال عبد الله: " اللهم نعم ". [2]

وبهذا البيان يظهر ما في هذا القول من السفسطة العقلية والمخالفة في الأحكام الدينية، وبه يبطل ما زعمـــه الرازي من أن تارك المأمور به –المقتصر على معرفة القلب و تصديقه– فاسقٌ مليٌّ.

الجانب الثالث: الرد على نفي الرازي التكفير بالمعاصي مطلقًا:

وافق الرازي أهل السنة والجماعة في عدم تكفير مرتكب الكبيرة إلا أنه خالفهم من ناحيتين:

الأولى: نفيه تأثير المعاصي في نقص الإيمان.

الثانية: عدم تكفيره بالمعاصي مطلقًا، وهذا مبني على مذهبه في الإيمان؛ فقد حصره على مجرد التصديق القلبي، وأخرج العمل عن مفهومه؛ فنفى أن يكون من القول أو العمل ما هو كفر في نفسه.

والحق أن من الذنوب القولية والعملية ما يكفر صاحبه به؛ كسب الله ورسوله ﷺ، والاستهزاء بالدين، وما في معنى هذا من الأقوال، وكالسجود للصنم، ورمي المصحف وإهانته، وتقلد الصليب، ومـــا في معـــنى هـــذا مـــن الأعمال.[3]

يقول ابن تيمية –﵀–:((إن سب الله أو سب رسوله كفر ظاهرًا و باطنًا؛ سواء كان السّاب يعتقد أن ذلك محرم، أو كان مستحلاً له، أو كان ذاهلاً عن اعتقاده، هذا مذهب الفقهاء و سائر أهل السنة القائلين بأن الإيمان قول وعمل)). [4]

ويقول ابن القيم –﵀–: ((يكفر بفعل شعبة من شعبه؛ كالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف)). [5]

---

(١)انظر: ظاهرة الإرجاء، ٤٤٠.

(٢) الأثر أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الإيمان،٥٢–٥٣، والطبراني في مسند الشاميين، برقم(١٤٤٣)، ٢/٣٣٣–٣٣٤، و فيه أن السائل هو أبو مسلم، كما ذكره أبو عبيد في كتابه الإيمان، ٣٩، وضعفه الشيخ الألباني–﵀–: انظر كتاب الإيمان لابن أبي شيبة، حاشية(٦٢) ص٥٣.

(٣) انظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام، ٣٧٦.

(٤) الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ، ٣/٩٥٥.

(٥)الصلاة وحكم تاركها، ٣٠–٣١.

ويقول-رَحِمَهُ اللهُ-:((السجود للصنم، والاستهانة بالمصحف، وقتل النبيّ وسبه يضاد الإيمان)). [(١)]

وبهذا يظهر أن من الأقوال والأفعال ما هو كفر في نفسه؛ وقد أجمع أهل العلم على ذلك، وممن نقل الإجماع الإمام إسحاق بن راهويه-رَحِمَهُ اللهُ- حيث قال:((ومما أجمعوا على تكفيره، وحكموا عليه كما حكموا على الجاحد؛ فالمؤمن الذي آمن بالله تعالى، ومما جاء من عنده، ثم قتل نبيًا، أو أعان على قتله، وإن كان مقرًا، ويقول: قتل الأنبياء محرم فهو كافر، وكذلك من شتم نبيًا، أو رد عليه قوله من غير تقية ولا خوف)). [(٢)]

ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول بأنا لا نكفر أحدًا بذنب، بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب. فالذنوب فيها مكفر وغير مكفر، وفرق بين النفي العام ونفي العموم، والواجب إنما هو نفي العموم، مناقضة لقول الخوارج الذين يكفرون بكل ذنب،[(٣)] والمرجئة الذين لا يكفرون بذنب مطلقًا.

يقول ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ-: ((ومن أصول أهل السنة: أن الدين والإيمان قول وعمل؛ قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.**وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر**)). [(٤)]

يقول الشيخ ابن عثيمين-رَحِمَهُ اللهُ- شارحًا لقوله: ((أهل القبلة هم المسلمون، وإن كانوا عصاة؛ لأنهم يستقبلون قبلة واحدة، وهي الكعبة. فالمسلم عند أهل السنة والجماعة لا يكفر بمطلق المعاصي والكبائر.

وتأمل قول المؤلف: بمطلق المعاصي، و لم يقل: بالمعاصي والكبائر؛ لأن المعاصي منها ما يكون كفرًا، وأما مطلق المعصية، فلا يكون كفرًا.

والفرق بين الشيء المطلق ومطلق الشيء: أن الشيء المطلق؛ يعني: الكمال، ومطلق الشيء؛ يعني: أصل الشيء.

فالمؤمن الفاعل للكبيرة عنده مطلق الإيمان؛ فأصل الإيمان موجود عنده، لكن كماله مفقود؛ فكلام المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ- دقيق جدًا)). [(٥)]

وبهذا يظهر بطلان قول كل من: الوعيدية من جهة أنهم يكفرون بمطلق الذنب، و الرازي وسائر المرجئة من جهة أنهم لا يكفرون بذنب مطلقًا، والحق أن بعض الذنوب تكون كفرًا يضاد الإيمان،[(٦)] إذ المعاصي والذنوب منها ما يُصادم أصل الإسلام وينافيه، ومنها مادون ذلك. [(٧)]

---

(١)الصلاة وحكم تاركها، ٣١.

(٢)نقله عنه المروزي في تعظيم قدر الصلاة، ٥٦٦/٢.

(٣)انظر: شرح الطحاوية بتحقيق التركي والأرنؤوط، ٤٨٣/٢، شرح العقيدة الطحاوية للبراك، ٢١٤-٢١٥.

(٤)مجموعة الفتاوى، ١٥١/٣-١٥٢.

(٥)شرح العقيدة الواسطية، لابن عثيمين، ٢٣٧/٢-٢٣٨.

(٦)انظر: قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام، ٣٧٤.

(٧) انظر: الدرر السنية٤٨٠/١.

الجانب الرابع: الرد على الرازي في إثباته اسم المتقى والمحسن للفاسق المليّ.

يرى الرازي دخول أهل الكبائر في:

١- اسم المتقين؛ لأن اسم التقوى ثابت لمن اتقى الشرك، فكل من اتقى الشرك؛ فقد صدق عليه اسم المتقي، والفاسق قد اتقاه.

٢- اسم المحسنين؛ لأن اسم الإحسان ثابت لكل من حصل له الإقرار والمعرفة.

وهذا جهل بحقيقة التقوى والإحسان؛ فإن التقوى اسم لأداء الواجبات وترك المحرمات، كما بيّن الله حدها في قوله: ﴿ ۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ - إلى قوله - ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾ البقرة: ١٧٧.[1] والإحسان في الشرائع الظاهرة والباطنة: أن تعبد اللّه فيها كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك.[2] كما فسره النبي ﷺ، فمقام الإحسان يقتضي القيام بعبودية الله تعالى على أكمل وجوهها، ومقام التقوى يقتضي فعل الواجبات وترك المحرمات، وهذا لا يحصل لعموم المسلمين فكيف يوصف به الفاسق الملي!!

ولمزيد بيان لبطلان ما ذهب إليه من إثبات اسم المتقي والمحسن للفاسق المليّ أسوق هذه الجوانب:

الجانب الأول: ما يدل على بطلان إثبات اسم المتقي للفاسق المليّ.

الجانب الثاني: ما يدل على بطلان إثبات اسم المحسن للفاسق المليّ.

الجانب الثالث: الرد على شبهة الرازي التي استند عليها في إثبات اسم المتقي والمحسن للفاسق المليّ.

أولاً: ما يدل على بطلان إثبات اسم المتقي للفاسق الملي.

القول بأن المتقي من اتقى الشرك خلاف القرآن؛ فإن الله تعالى علّق دخول الجنة باسم التقوى، فقال :﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى ظِلَٰلٍ وَعُيُونٍ ﴿٤١﴾ وَفَوَٰكِهَ مِمَّا يَشْتَهُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾ المرسلات: ٤١ - ٤٢، وهل الوعد بالجنة بلا عذاب معلق على مجرد ترك الشرك، وإن فعل كل ما حرم الله عليه، وترك كل ما أمر الله به![3]

وقال:﴿ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾ المائدة: ٢٧، وما زال السلف يخافون من هذه الآية، ولو أريد بها من يتقي الكفر لم يخافوا.[4]

وقال:﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾ ﴾ البقرة: ٢٨١، فهل اتقاء ذلك هو مجرد ترك الشرك، وإن فعل كل ما حرم الله عليه، وترك كل ما أمر الله به؟!

---

(١)انظر: مجموعة الفتاوى، ٣٩/٢٧، ٢٧٩/٢٩.

(٢) انظر: تفسير السعدي، ٦٤١.

(٣) انظر: منهاج السنة، ٢٨٨/٥، مجموعة الفتاوى، ٣٤٨/٧، ٤٩٥/٧.

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى، ٤٩٥/٧.

وقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ الأحزاب: ٧٠ – ٧١، فهم قد آمنوا واتقوا الشرك؛ فلم يكن الذي أمرهم به بعد ذلك مجرد ترك الشرك.

وقال: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ الطلاق: ٢ – ٣، ومعلوم أنه ليس المراد بالتقوى هنا مجرد تقوى الشرك.

وقص عن مريم أنها قالت: ﴿ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾ ﴾ مريم: ١٨، و لم ترد به الشرك؛ بل أرادت التقي الذي يتقي فلا يقدم على الفجور.

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴿٢٠١﴾ وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴿٢٠٢﴾ ﴾ الأعراف: ٢٠١ – ٢٠٢، فمن كان الشيطان لا يزال يمده في الغي، وهو لا يتذكر ولا يبصر، كيف يكون من المتقين؟!

و قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴾ آل عمران: ١٠٢، أفيقول مسلم: إن قطاع الطريق الذين يسفكون دماء الناس، ويأخذون أموالهم؛ اتقوا الله حق تقاته لكونهم لم يشركوا، وإن أهل الفواحش وشرب الخمر وظلم الناس اتقوا الله حق تقاته ؟! وقد قال السلف: حق تقاته؛ أن يطاع فلا يعصى، وأن يشكر فلا يكفر، وأن يذكر فلا ينسى.

وبالجملة فكون المتقين هم الأبرار الفاعلون للفرائض المجتنبون للمحارم، هو من العلم العام الذي يعرفه المسلمون خلفًا عن سلف، والقرآن والأحاديث تقتضي ذلك.[1]

فاسم التقوى اسم ثناء وتزكية، والله ورسوله وجماهير المسلمين سموا الأشياء بما غلب عليها من الأسماء؛ فسموا الزاني فاسقًا، والقاذف فاسقًا، وشارب الخمر فاسقًا، و لم يسموا واحدًا من هؤلاء متقيًا؛ وقد أجمع المسلمون أن فيه أصل التقوى- وذلك أنه يتقي أن يكفر أو يشرك بالله شيئًا، وكذلك يتقي الله أن يترك الغسل من الجنابة، أو الصلاة، ويتقي أن يأتي أمه، فهو في جميع ذلك متق- كما أجمعوا على أنهم لا يسمونه متقيًا إذا كان يأتي بالفجور؛ فلما أجمعوا أن أصل التقى ثابت فيه، وأنه قد يزيد فيه فرعًا بعد الأصل؛ كتورعه عن إتيان المحارم، ثم لا يسمونه متقيًا مع إتيانه بعض الكبائر؛ بل سموه فاسقًا وفاجرًا مع علمهم أنه قد أتى ببعض التقى؛ دلّ على أن الاسم لا يثبت بمجر الاتقاء عن الكفر والشرك.[2]

يقول الطبري -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ﴾ البقرة: ٢، ((أولى التأويلات بقول الله جل ثناؤه: ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ البقرة: ٢، تأويلُ من وصَف القومَ بأنهم الذين اتَّقوا اللهَ تبارك وتعالى في ركوب ما نهاهم عن ركوبه، فتجنبوا معاصِيَه، واتَّقوْه فيما أمرهم به من فرائضِه، فأطاعوه بأدائها.

(١) انظر: منهاج السنة، ٥/٢٨٨-٢٩٢، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٥٢٨-٥٢٩.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى، ٧/٣٢١-٣٢٢.

وذلك أنّ الله جل ثناؤه أبهم وصَفهم بالتقوَى، فلم يحصُرْ تقواهم إياه على بعضٍ ما هو جل ثناؤه أهلٌ له منهم دون بعض. فليس لأحد من الناس أن يحصُر معنى ذلك على وَصْفهم بشيء من تَقوى الله ﷻ دون شيء، إلا بحجـــة يجبُ التسليمُ لها؛ لأن ذلك –من صفة القوم –لو كان محصورًا على خاصّ من معاني التقوى دون العامّ منها لم يدعِ الله جل ثناؤه بيانَ ذلك لعباده: إما في كتابه، وإما على لسان رسوله ﷺ ، إذْ لم يكن في العقل دليلٌ علـــى اســـتحالة وصفهم بعموم التقوى.

فقد تبيّن إذن بذلك فسادُ قول من زعم أن تأويل ذلك إنما هو: الذين اتَّقَوُا الشرك ... لأنه قد يكون كذلك، وهو فاسقٌ غيرُ مستَحِق أن يكون من المتقين)). [1]

ومن هنا يقول شيخ الإسلام –رَحِمَهُ اللهُ–: ((إطلاق لفظ المتقين والمراد به من ليس بكافر، لا أصل له في خطاب الشارع، فلا يجوز حمله عليه)). [2]

ولا يَلزم من كون الفاسق المليّ غير مستَحِق لأن يكون من المتقين نفي قبول عمله بإطلاق!

ذلك أن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٢٧﴾ المائدة: ٢٧، المراد منه: ممن اتقاه في ذلك العمل؛ بأن يكـــون عملاً صالحًا خالصًا لوجه الله تعالى، وأن يكون موافقًا للسنة، فليس المراد به الخلو من الذنوب، ولا مجرد الخلو مـــن الشرك؛ بل من اتقاه في عمل قبله منه، وإن كانت له ذنوب أخرى. [3]

ومن هنا يقول ابن تيمية–رَحِمَهُ اللهُ–: ((تنازع الناس في قوله: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٢٧﴾ المائدة: ٢٧، فعلى قول الخوارج والمعتزلة لا تقبل حسنة إلا ممن اتقاه مطلقًا فلم يأت كبيرة، وعند المرجئة إنما يتقبل ممن اتقى الشرك، فجعلوا أهل الكبائر داخلين في اسم " المتقين "، وعند أهل السنة والجماعة يتقبل العمل ممن اتقى الله فيه؛ فعمله خالصًـــا لله موافقًا لأمر الله، فمن اتقاه في عمل تقبله منه، وإن كان عاصيًا في غيره، ومن لم يتقه فيه لم يتقبله منه، وإن كان مطيعًا في غيره)). [4]

ويقول –رَحِمَهُ اللهُ–:((والناس لهم في هذه الآية؛ وهي قوله تعالى:﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٢٧﴾ المائـــدة: ٢٧، ثلاثـــة أقوال: طرفان ووسط؛ فالخوارج والمعتزلة يقولون: لا يتقبل الله إلا ممن اتقى الكبائر، وعندهم صاحب الكبيرة لا يقبل منه حسنة بحال. والمرجئة يقولون: من اتقى الشرك. والسلف والأئمة يقولون: لا يتقبل إلا ممن اتقاه في ذلك العمل؛ ففعله كما أمر به خالصًا لوجه الله تعالى...فصاحب الكبائر إذا اتقى الله في عمل من الأعمال تقبل الله منه)) . [5]

---

(١)تفسير الطبري، ٢٣٩/١.

(٢)مجموعة الفتاوى، ٤٩٥/٧.

(٣)انظر:منهاج السنة، ٢٩٦/٥، مجموعة الفتاوى، ٤٩٥/٧، ٦٦٢/١١.

(٤)مجموعة الفتاوى، ٣٢٢/١٠.

(٥)منهاج السنة، ٢١٦/٦-٢١٧.

ثانيًا: ما يدل على بطلان إثبات اسم المحسن للفاسق الملي.

مرتبة الإحسان أعلى مراتب الدين وأعظمها، وأهلها هم السابقون في الخيرات المقربون في علو الدرجات، يقول ابن القيم -رحمه الله-: ((مقام الإحسان..هو أن تعبد الله كأنك تراه، ولا مشهد للعبد في الدنيا أعلى من هذا))؛ [1] فـ((منزلة الإحسان..هي لب الإيمان وروحه وكماله)). [2]

ويقول-رحمه الله-: ((جعل النبي إحسان العبودية أعلى مراتب الدين وهو الإحسان، فقال في حديث جبريل وقد سأله عن الإحسان: أن تعبد الله كأنك تراه؛ فإن لم تكن تراه، فإنه يراك)). [3]

والإحسان قد يكون واجبًا وقد يكون مستحبًا، يقول ابن رجب-رحمه الله- -تعليقًا على حديث "إن الله كتب الإحسان على كل شيء"[4]- :((هذا الحديث يدل على وجوب الإحسان في كل شيء من الأعمال، لكن إحسان كل شيء بحسبه، فالإحسان في الإتيان بالواجبات الظاهرة والباطنة: الإتيان بها على وجه كمال واجباتها، فهذا القدر من الإحسان فيها واجب، وأما الإحسان فيها بإكمال مستحباتها فليس بواجب. والإحسان في ترك المحرمات: الانتهاء عنها، وترك ظاهرها وباطنها، كما قال تعالى:﴿وَذَرُوا۟ ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾ الأنعام: ١٢٠. فهذا القدر من الإحسان فيها واجب)). [5]

والقول بأن كل من حصل له الإقرار والمعرفة محسن خلاف السنة؛ فإن النبي ﷺ عرف الإحسان بقوله:" أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك"، يقول ابن رجب:((إحسان الإسلام: أن تقع طاعات المسلم على أكمل وجوهها وأتمها، بحيث يستحضر العامل في حال عمله قرب الله منه واطلاعه عليه، فيعمل له على المراقبة والمشاهدة لربه بقلبه. وهذا هو الذي فسر النبي ﷺ به الإحسان في حديث سؤال جبريل عليه السلام)). [6]

وعلى هذا فالمقصود بالإحسان: الإحسان في العبادة وليس مجرد الإقرار والمعرفة، وقد سبق أن تارك العمل بالكلية لا يكون مؤمنًا فضلاً عن أن يكون محسنًا!!

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: ((الإحسان يجمع كمال الإخلاص لله، ويجمع الإتيان بالفعل الحسن الذي يحبه الله)). [7]

---

(١)مدارج السالكين، ط.السنة المحمدية، ٢/ ٥٦.

(٢)مدارج السالكين، ط.السنة المحمدية، ٢/٤٥٩.

(٣)مدارج السالكين، ط.السنة المحمدية، ١/١٠٣.

(٤)مسلم ،كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل، وتحديد الشفرة، ٣/١٥٤٨.

(٥) جامع العلوم والحكم،١/٣٨١-٣٨٢.

(٦)فتح الباري، لابن رجب، ١/١٦١-١٦٢.

(٧)مجموعة الفتاوى، ٧/٦٢٢.

وفساق أهل الملة لا يطلق عليهم اسم الإحسان؛ لأن الإحسان إذا باشر القلب منعه عن المعاصي، فمن عبد الله كأنه يراه لم يكن كذلك إلا لاستيلاء ذكره ومحبته وخوفه ورجائه على قلبه، بحيث يصير كأنه يشاهده، وذلك يحول بينه وبين إرادة المعاصي فضلاً عن مواقعتها.

وعلى هذا فمن عقوبات الكبائر أنها تخرج العبد من دائرة الإحسان، وتمنعه ثواب المحسنين؛ فإذا خرج من دائرة المحسنين فاته خير عظيم، [1] لكن لا يخرج بذلك من دائرة عموم المسلمين.[2]

فمن استقام على الإسلام إلى موته عصمه الإسلام من الخلود في النار؛ وإن دخلها بذنوبه، بخلاف من استقام على الإحسان إلى الموت فإنه لا يدخل النار؛ بل يصل إلى الجنة، وينعم بالنظر إلى وجه الله الكريم؛ كما قال تعالى: ﴿ ۞ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ ﴾ يونس: ٢٦، وقد فسر النبي ﷺ الزيادة بالنظر إلى وجه الله ﷻ في الجنة[3][4]، وهذا مناسب لجعله جزاءً لأهل الإحسان؛ لأن المحسن كان يعبد ربه في الدنيا على وجه الحضور والمراقبة، كأنه يراه بقلبه وينظر إليه في حال عبادته، فكان جزاء ذلك النظر إلى الله عيانًا في الآخرة.[5]

يقول السعدي -رحمه الله- عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ۞ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ ﴾ يونس: ٢٦، ((أي: للذين أحسنوا في عبادة الخالق، بأن عبدوه على وجه المراقبة والنصيحة في عبوديته، وقاموا بما قدروا عليه منها، وأحسنوا إلى عباد الله بما يقدرون عليه من الإحسان القولي والفعلي، من بذل الإحسان المالي، والإحسان البدني، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتعليم الجاهلين، ونصيحة المعرضين، وغير ذلك من وجوه البر والإحسان. فهؤلاء الذين أحسنوا لهم﴿ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾ وهي الجنة الكاملة في حسنها ﴿ وَزِيَادَةٞ ﴾ وهي النظر إلى وجه الله الكريم، وسماع كلامه، والفوز برضاه والبهجة بقربه)).[6]

إذا تقرر ذلك فإن احتجاج الرازي بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٥٦ ﴾ الأعراف: ٥٦، وبقوله تعالى: ﴿ فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٨٥ ﴾ المائدة: ٨٥ ، على دخول أهل الكبائر في مسمى الإحسان -بحجة خروجهم من النار- لا ينهض دليلا على ذلك!

يقول شيخ الإسلام تعليقًا على قوله تعالى ﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٥٦ ﴾ الأعراف: ٥٦، ((قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٥٦ ﴾ الأعراف: ٥٦، له دلالة بمنطوقه، ودلالة بإيمائه، وتعليله بمفهومه.

---

(١)انظر: الداء والدواء، لابن القيم، ١٧٤.

(٢)انظر: الداء والدواء، لابن القيم، ١٧٧.

(٣)مسلم، كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، ١/١٦٣.

(٤)انظر: فتح الباري، لابن رجب، ١/٢١٥.

(٥)انظر: جامع العلوم والحكم، ١/١٢٦.

(٦) تفسير السعدي، ٣٦٢.

فدلالته بمنطوقه على قرب الرحمة من أهل الإحسان، ودلالته بإيمائه وتعليله على أن هذا القرب مستحق بالإحسان، وهو السبب في قرب الرحمة منهم، ودلالته بمفهومه على بعده من غير المحسنين.

فهذه ثلاث دلالات لهذه الجملة، وإنما اختص أهل الإحسان بقرب الرحمة؛ لأنها إحسان من الله ﷻ أرحم الراحمين، وإحسانه تبارك وتعالى إنما يكون لأهل الإحسان؛ لأن الجزاء من جنس العمل، وكلما أحسنوا بأعمالهم أحسن إليهم برحمته، **وأما من لم يكن من أهل الإحسان فإنه لما بَعُدَ عن الإحسان بَعُدَت عنه الرحمة، بُعْد ببُعد، وقُرْب بِقُرب،** فمن تقرب إليه بالإحسان تقرب الله إليه برحمته، ومن تباعد عن الإحسان تباعد الله عنه برحمته.

والله سبحانه يحب المحسنين، ويبغض من ليس من المحسنين، ومن أحبه الله فرحمته أقرب شيء منه، ومن أبغضه الله فرحمته أبعد شيء منه، **والإحسان هاهنا: هو فعل المأمور به، سواء كان إحسانًا إلى الناس أو إلى نفسه،** فأعظم الإحسان؛ الإيمان، والتوحيد، والإنابة إلى الله تعالى، والإقبال إليه، والتوكل عليه، وأن يعبد الله كأنه يراه إجلالاً، ومهابة، وحياء، ومحبة، وخشية. فهذا هو مقام " الإحسان " كما قال النبي ﷺ وقد سأله جبريل عليه السلام عن الإحسان؛ فقال: أن تعبد الله كأنك تراه "، فإذا كان هذا هو الإحسان؛ فرحمته قريب من صاحبه، وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان؟! **يعني: هل جزاء من أحسن عبادة ربه إلا أن يحسن ربه إليه**)).[1]

ويقول ابن كثير -رحمه الله- عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ الأعراف: ٥٦، ((**أي: إن رحمته مُرْصَدة للمحسنين، الذين يتبعون أوامره ويتركون زواجره،** كما قال تعالى:﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾ الأعراف: ١٥٦)).[2]

ويقول الطبري -رحمه الله- عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ فَأَثَابَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُوا۟ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ المائدة: ٨٥، ((يقول تعالى ذكره: فجزاهم الله بقولهم:﴿ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨٣﴾ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٤﴾ ﴾ المائدة: ٨٣ - ٨٤ - ﴿ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ المائدة: ٨٥، يعني:

بساتين تجري من تحت أشجارها الأنهار، ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾المائدة: ٨٥، يقول: دائمًا فيها مكثهم، لا يخرجون منها، ولا يحوَّلون عنها.

﴿ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ المائدة: ٨٥، يقول: وهذا الذي جَزَيتُ هؤلاء القائلين بما وصفتُ عنهم من قيلهم على ما قالوا من الجنات التي هم فيها خالدون، جزاءُ كل محسنٍ في قِيله وفِعله.

و"إحسان المحسن" في ذلك، **أن يوحِّد الله توحيدًا خالصًا محضًا لا شرك فيه، ويقرّ بأنبياء الله وما جاءت به من عند الله من الكتب، ويؤدِّي فرائضَه، ويجتنب معاصيه)).** [3]

---

(١)مجموعة الفتاوى، ١٥/٢٧-٢٨.

(٢)تفسير ابن كثير، ٢/٢٢٢.

(٣)تفسير الطبري، ٨/٦٠٥-٦٠٦.

والخلاصة: أن اسميّ التقوى والإحسان من أسماء الثناء والتزكية التي قد أوجب الله عليها الرحمة والجنة، فهما من الأسماء التي استحقت بها الجنة بلا عذاب؛[1] قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾ ﴾ القمر: ٥٤، وقال:﴿ ۞ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا ۖ ﴾ الرعد: ٣٥، وقال: ﴿ قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۚ كَانَتْ لَهُمْ جَزَآءً وَمَصِيرًا ﴿١٥﴾ ﴾ الفرقان: ١٥، وقال: ﴿ ۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ ﴾ يونس: ٢٦، وقال: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴿٦٠﴾ ﴾ الرحمن: ٦٠ ، والفاسق لا تطلق عليه هذه الأسماء لأنه متوعد بالعقاب.

ثالثًا: الرد على شبهة الرازي التي استند عليها في إثبات اسم المتقي والمحسن للفاسق الملي.

فيقال:

إن من أصول أهل السنة والجماعة أنه لا يلزم من القيام بالجزء التسمية بالكل؛ وعليه فإنه لا يلزم من قيام جزء ما من الإيمان أو التقوى أو الإحسان بالعبد أن يُسمى مؤمنًا أو متقيًا أو محسنًا؛ وإن كان ما قام به إيمانًا و إحسانًا وتقوى، فإن من صدر منه خلة من خلال الإيمان أو التقوى أو الإحسان لا يستحق اسم الإيمان أو التقوى أو الإحسان بإطلاق، ولا يمنع ذلك أن يسمى جزء الإيمان إيمانًا، وجزء التقوى تقوى، وجزء الإحسان إحسانًا! [2]

والشبهة التي أوردها الرازي ولبّس بها في إثبات اسم المتقي والمحسن للفاسق الملي خلاصتها: أن اسم التقوى والإحسان يصدق على من أتى بأي فرد من أفراده. وليس كذلك؛ فإنه لا يلزم من ثبوت جزء ما من التقوى والإحسان -للفاسق- أن يُسمى متقيًا ومحسنًا؛ كما أن الرجل قد يكون معه جزء من العلم والفقه ولا يسمى به عالمًا فقيهًا، ومعه معرفة بعض مسائل الطب ولا يُسمى بذلك طبيبًا، ومعه جزء من الشجاعة والجود ولا يسمى بذلك شجاعًا ولا جوادًا؛ فكذلك من يكون معه شيء من التقوى والإحسان لا يسمى بذلك متقيًا ولا محسنًا.[3]

إذ التقوى والإحسان من الأسماء والأفعال المطلقة التي قد يكون العموم فيها من جهة عموم الكلّ لأجزائه[4] لا من جهة عموم الجنس لأنواعه.[5] [6]

---

(١)انظر: مجموعة الفتاوى، ٢٥٨/٧، ٣٤٨/٧، ١٣٣/٢٠.

(٢)انظر: الصلاة وحكم تاركها، ٣٦.

(٣)انظر: روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لابن القيم، ٣٦٦-٣٦٧، الصلاة وحكم تاركها، ٣٦.

(٤)عموم الكل لأجزائه: ما لا يصدق فيه الاسم العام، ولا أفراده على جزئه. ومثاله : قوله تعالى:﴿ فَٱغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ المائدة: ٦ فإن اسم الوجه يعم الخد، والجبين، والجبهة ونحو ذلك، وكل واحد من هذه الأجزاء ليس هو الوجه؛ فإذا غسل بعض هذه الأجزاء لم يكن غاسلاً للوجه لانتفاء المسمى بانتفاء جزئه .انظر: اقتضاء الصراط المستقيم، ١٧٠/١.

(٥)عموم الجنس لأنواعه: ما يصدق فيه نفس الاسم العام على أفراده. كما يعم قوله ﷺ:" لا يقتل مسلم بكافر " جميع أنواع القتل المسلم والكافر. -والحديث أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب فكاك الأسير، ص٦١٨-، انظر: اقتضاء الصراط المستقيم، ١٧٠/١، ١٧٢.

(٦)انظر: اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية، ١٧٠/١.

وعلى هذا التقدير لكي يكون العبد متقيًا ومحسنًا عليه الإتيان بجميع أجزاء التقوى، والإحسان، الواجبة، ولو أتى ببعضها لم يكن متقيًا ولا محسنًا؛ لانتفاء معنى التقوى والإحسان المطلق الذي يشتمل على كل أنواع فعل الطاعات الواجبة، وترك المعاصي والسيئات.

وتحقيق الفرق بين كلام الرازي والقول الحق: أن الرازي جعل اسم التقوى والإحسان من باب مطلق الاسم، الذي يصدق على أدنى شيء من التقوى والإحسان، بينما أهل السنة يجعلونه من الاسم المطلق، الذي يشمل جميع أنواع التقوى والإحسان وانتفاء أضدادها.

الوجه الرابع: الرد على مسلك الوقوف والذي سلكه الرازي في مسألة وعيد أصحاب الكبائر!

سبق البيان بأن الرازي حين قصد مناقضة المعتزلة –الذين أوجبوا نفوذ الوعيد بأهل الكبائر؛ وقالوا: إن من دخل النار لا يخرج منها لا بشفاعة ولا غيرها. بل يكون عذابه مؤبدًا؛ فصاحب الكبيرة أو من رجحت سيئاته عندهم لا يرحمه الله أبدًا. بل يخلده في النار– أسرف فسلك مسلك المرجئة الواقفة **الذين توقفوا في قبول توبة التائب، وتوقفوا في لحوق الوعيد في حق أحد من أهل القبلة**، وقالوا: لا ندري ما يفعل بمن فعل السيئات؟! فيجوز: أن يعفو عن الجميع. ويجوز: أن يعذب الجميع. [(١)]

وهذا القول من الأقوال المبتدعة؛ فإن نصوص الكتاب والسنة مع اتفاق سلف الأمة وأئمتها متطابقة على أن من أهل الكبائر من يعذب، وأنه لا يبقى في النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان. [(٢)]

يقول شيخ الإسلام –رحمه الله–:((قول من وقف في أهل الكبائر من غلاة المرجئة؛ وقال: لا أعلم أن أحدًا منهم يدخل النار، .. من الأقوال المبتدعة؛ بل السلف والأئمة متفقون على ما تواترت به النصوص من أنه لا بد أن يدخل النار قوم من أهل القبلة، ثم يخرجون منها)). [(٣)]

ويقول –رحمه الله–: ((ليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين باطنًا وظاهرًا بما جاء به الرسول وما تواتر عنه؛ أنهم من أهل الوعيد، وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها، ولا يخلد منهم فيها أحد، ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء؛ ولكن " الأقوال المنحرفة ": قول من يقول بتخليدهم في النار، كالخوارج والمعتزلة. وقول غلاة المرجئة الذين يقولون: ما نعلم أن أحدًا منهم يدخل النار؛ بل نقف في هذا كله)). [(٤)]

---

(١)انظر:مجموعة الفتاوى، ٣٤٦/١٤–٣٤٧، ١٩١/١٨.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى، ١٩١/١٨–١٩٢.

(٣)مجموعة الفتاوى، ٥٠١/٧.

(٤)مجموعة الفتاوى، ٢٩٧/٧.

ولهذا كان من إجماعات أهل السنة والجماعة في أهل الكبائر: أن قوماً منهم يعذبون، وقوماً منهم يغفر لهم، و لم يقل أحد من السلف: إن جميع أهل الكبائر قد يغفر لهم، بل أجمعوا على أن قدرًا منهم يعذبون، وهذا صريح في نصوص الشفاعة، وهذا هو تحقيق الوعيد، وغفرانه سبحانه وتعالى لجملة منهم هو تحقيق الوعد.

ولمزيد بيان لبطلان مسلك الوقوف الذي سلكه الرازي في مسألة وعيد أصحاب الكبائر أسوق هذين الجانبين:

الجانب الأول: في بيان أن توقف الرازي في عصاة الموحدين، منقوض بتظافر النصوص على خلافه؛ إذ أنها دلّت على قبول الله تعالى توبة من تاب من عباده، وكذلك دلّت على أن من العصاة من سيدخل النار قطعًا ومنهم من يغفر له. [1]

وفيما يلي إيراد الأدلة الدالة على ذلك من:

أ–الكتاب:

فقد دلّت الآيات على قبول الله لتوبة التائب، وعلى أن من العصاة من سيدخل النار قطعًا، ومنهم من يغفر له:

- ومّما يدل على قبول التوبة:

قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٤﴾ ﴾ التوبة: ١٠٤، وقوله: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ الشورى: ٢٥، وقوله: ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ ﴾ غافر: ٣، وقوله: ﴿ ۞ قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ ﴾ الزمر: ٥٣، ففي الآيات دلالة واضحة على أن من ارتكب ذنبًا، سواء كان شركًا فما دونه، ثم تاب منه؛ فإن الله يقبل توبته، وهذا يدل على بطلان توقف الرازي في قبول توبة الله على المذنبين. [2]

- ومما يدلّ على أن من العصاة من سيدخل النار قطعًا، ومنهم من يغفر له:

قول الله تعالى في آيتين من كتابه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ ﴾ النساء: ٤٨، ١١٦؛ فقوله تعالى: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ ﴾ النساء: ٤٨، ١١٦، يدلّ على أن المغفرة حاصلة للبعض ممن يشاء الله، ومن لم يشأ أن يغفر له، فهو معذب. وهذا يدل على بطلان ما زعمه الرازي من أنه يجوز أن لا يغفر لأحد.

---

(١)انظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٥٢٤.

(٢)انظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٥٢٨، وانظر مزيد من الأدلة على القطع بقول توبة التائب: جامع العلوم والحكم، ٤١٦/١-٤١٨.

و قوله تعالى: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾ النساء: ٤٨، ١١٦، يدل على بطلان ما زعمه الرازي من أنه يجوز أن يغفر لكل أحد.(١)

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: ((في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ﴾ الزمر: ٥٣ - ٥٤، وقد ذكرنا في غير موضع أن هذه الآية في حق التائبين.

وأما آيتا النساء، قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ النساء: ٤٨ ، ١١٦، فلا يجوز أن تكون في حق التائبين، كما يقوله من يقوله من المعتزلة؛ فإن التائب من الشرك يغفر له الشرك أيضًا بنصوص القرآن واتفاق المسلمين.

وهذه الآية فيها تخصيص وتقييد(٢) وتلك الآية فيها تعميم وإطلاق(٣) هذه خص فيها الشرك بأنه لا يغفره، وما عداه لم يجزم بمغفرته؛ بل علقه بالمشيئة، فقال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ النساء: ٤٨ ، ١١٦.

وقد ذكرنا -في غير موضع- أن هذه(٤) كما ترد على الوعيدية من الخوارج والمعتزلة ،**فهي ترد أيضًا على المرجئة الواقفية الذين يقولون: يجوز أن يعذب كل فاسق فلا يغفر لأحد، ويجوز أن يغفر للجميع.**

فإنه قد قال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ النساء: ٤٨، ١١٦؛ فأثبت أن ما دون ذلك هو مغفور لكن لمن يشاء، فلو كان لا يغفره لأحد بطل قوله :﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ﴾، ولو كان يغفره لكل أحد بطل قوله: ﴿لِمَن يَشَآءُ﴾؛

فلما أثبت أنه يغفر ما دون ذلك، وأن المغفرة هي لمن يشاء؛ دلّ ذلك على وقوع المغفرة العامة مما دون الشرك، لكنها لبعض الناس. وحينئذ فمن غُفر له لم يُعذب، ومن لم يُغفر له عُذب، وهذا مذهب الصحابة والسلف والأئمة؛ وهو القطع بأن بعض عصاة الأمة يدخل النار، وبعضهم يغفر له)) (٥).

ويقول-رحمه الله-:((وقد دلّ على فساد قول " الطائفتين "(٦) قول الله تعالى في آيتين من كتابه:

وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ النساء: ٤٨، ١١٦، فأخبر تعالى أنه لا يغفر الشرك، وأخبر أنه يغفر ما دونه لمن يشاء، **ولا يجوز أن يراد بذلك التائب، كما يقوله من يقوله من المعتزلة؛ لأن الشرك يغفره الله لمن تاب، وما دون الشرك يغفره الله أيضًا للتائب، فلا تعلق بالمشيئة.**

---

(١)انظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٥٢٧.

(٢)يقصد آية النساء.

(٣)يقصد آية الزمر.

(٤)يقصد آية النساء.

(٥)مجموعة الفتاوى، ١٦/١٨-١٩.

(٦)يقصد الوعيدية والواقفة من المرجئة.

ولهذا لما ذكر المغفرة للتائبين قال تعالى: ﴿ ۞ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ ﴾ الزمر: ٥٣. فهنا عمّم المغفرة وأطلقها، **فإن الله يغفر للعبد أي ذنب تاب منه، فمن تاب من الشرك غفر الله له، ومن تاب من الكبائر غفر الله له، وأي ذنب تاب العبد منه غفر الله له.**

ففي آية التوبة[١] عمّم وأطلق، وفي تلك الآية[٢] خصص وعلق؛ فخص الشرك بأنه لا يغفره، وعلق ما سواه على المشيئة، ومن الشرك التعطيل للخالق، وهذا يدل على فساد قول من يجزم بالمغفرة لكل مذنب. ونبه بالشرك على ما هو أعظم منه؛ كتعطيل الخالق. أو يجوز ألا يعذب بذنب! فإنه لو كان كذلك لما ذكر أنه يغفر البعض دون البعض، ولو كان كل ظالم لنفسه مغفورًا له بلا توبة ولا حسنات ماحية لم يعلق ذلك بالمشيئة. وقوله تعالى: ﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ النساء: ٤٨، ١١٦، **دليل على أنه يغفر البعض دون البعض، فبطل النفي والوقف العام)).** [٣]

ب–السنة:

دلت الأحاديث على قبول توبة التائب، وعلى أن من العصاة من سيدخل النار قطعًا، ومنهم من يغفر له.

- أما الدليل على قبول التوبة؛ فقوله ﷺ: "إن الله يقبل التوبة من عباده"،[٤] وقوله: "ويتوب الله على من تاب".[٥]
- وأما الدليل على أن من العصاة من سيدخل النار قطعًا ومنهم من يغفر له. فهذا مما تواترت به السنن عن النبي ﷺ؛ فقد أخبر ﷺ بدخول كثير من أهل الكبائر النار، وخروجهم منها، كما أخبر بالشفاعة لأهل الكبائر،[٦] ومن ذلك؛ قوله ﷺ: "يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان".

---

(١)يقصد آية الزمر.

(٢)يقصد آية النساء.

(٣)مجموعة الفتاوى، ١١/١٨٤–١٨٥.

(٤)أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٩﴾ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٠﴾ ﴾ النور: ١٩ – ٢٠،﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢﴾ ﴾ النور: ٢٢، ص١٠٠٩.

(٥)أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب ما يتقى من فتنة المال، وقول الله تعالى:﴿ إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌۚ ﴾ التغابن: ١٥، ص١٣٦٠، ومسلم، كتاب الزكاة، باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثًا، ٢/٧٢٥.

(٦)انظر: مجموعة الفتاوى، ١١/١٨٤.

وقوله ﷺ:" شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي"،[1] وقوله ﷺ:"ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً، لا يشركون بالله شيئًا إلا شفعهم الله فيه"[2] وظاهر الحديث يدلّ على أنهم قد يشفعون فيمن استحق النار فلا يدخلها. [3]

وقوله ﷺ: " أمر بقوم من أمتي قد أمر بهم إلى النار؛ فيقولون: يا محمد: ننشدك الشفاعة، قال: فآمر الملائكة أن يقفوا بهم، قال: فأنطلق وأستأذن على الرب ﷻ، فيؤذن لي، فأسجد، وأقول: رب: قوم من أمتي قد أمرت بهم إلى النار، قال: فيقول: انطلق فأخرج من شاء الله أن تخرج، ثم ينادي الباقون يا محمد: ننشدك الشفاعة، فأرجع إلى الرب، فأستأذن، فيؤذن لي، فأسجد، فيقول: ارفع رأسك، سل تعط، واشفع تشفع. فأقوم فأثني على الله بثناء لم يثن عليه أحد، ثم أقول: قوم من أمتي قد أمر بهم إلى النار، فيقول: انطلق فأخرج منهم من قال لا إله إلا الله، فأقول: ومن كان في قلبه مثقال حبة من إيمان؟! قال: فيقول: يا محمد ليست تلك لك، تلك لي، قال: فأنطلق فأخرج من شاء الله أن أخرج، قال: ويبقى قوم فيدخلون النار...". [4] وهذا السياق يقتضي تعدد الشفاعة، فيمن أمر بهم إلى النار ثلاث مرات أن لا يدخلوها، ويكون معنى قوله: فأخرج: أنقذ؛ بدليل قوله بعد ذلك: ويبقى قوم فيدخلون النار، والله تعالى أعلم. [5]

وإخباره ﷺ بأن أهل التوحيد يخرجون من النار بعد دخولها، وإخباره بالشفاعة لأهل الكبائر، فيه رد على توقف الرازي في وعيد أهل الكبائر.

ومن هنا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ((تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في أنه يخرج أقوام من النار بعد ما دخلوها، وأن النبي ﷺ يشفع في أقوام دخلوا النار. وهذه الأحاديث حجة على الطائفتين:

" الوعيدية " الذين يقولون: من دخلها من أهل التوحيد لم يخرج منها.

وعلى " المرجئة الواقفة " الذين يقولون: لا ندري هل يدخل من أهل التوحيد النار أحد، أم لا؟!)). [6]

---

(١)أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم(١٣١٥٥)،١٢٠/١١، وابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة، ٥٢٣/٤، وأبو داود، كتاب السنة، باب في الشفاعة، ٧٠/٥، والترمذي، أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، باب ما جاء في الشفاعة، ط. دار الغرب الإسلامي، ٢٣١/٤، وقال: ''هذا حديث حسن صحيح غريب''. والحاكم في مستدركه، برقم(٢٢٨)، ١٢٨/١-١٢٩، وقال: ''هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذا اللفظ''، وصححه الشيخ الألباني -رحمه الله-، انظر: صحيح سنن أبي داود، ط. مكتبة المعارف، ١٦٠/٣.

(٢)مسلم، كتاب الجنائز، باب من صلى عليه أربعون شفعوا فيه، ٦٥٥/٢.

(٣) موانع إنفاذ الوعيد، ١٤١.

(٤)عزاه ابن كثير -رحمه الله- إلى كتاب الأهوال لابن أبي الدنيا، انظر: النهاية في الفتن والملاحم، ٢٠٥/٢-٢٠٦.

(٥)النهاية في الفتن والملاحم، ٢٠٦/٢.

(٦)مجموعة الفتاوى، ٤٨٦/٧.

ويقول: ((وهذا المعنى[يقصد خروج أهل التوحيد من النار] مستفيض عن النبي ﷺ؛ بل متواتر في أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما .. . وفيها الرد على طائفتين :

على الخوارج والمعتزلة الذين يقولون: إن أهل التوحيد يخلدون فيها، وهذه الآية [1] حجة عليهم، وعلى من حكي عنه من غلاة المرجئة: أنه لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد.

فإن إخباره بأن أهل التوحيد يخرجون منها بعد دخولها تكذيب لهؤلاء وأولئك. وفيه رد على من يقول: يجوز أن لا يدخل الله من أهل التوحيد أحدًا النار " كما يقوله طائفة من ..مرجئة أهل الكلام المنتسبين إلى السنة **وهم الواقفة من أصحاب أبي الحسن وغيرهم ... فإن النصوص المتواترة تقتضي دخول بعض أهل التوحيد وخروجهم))**. [2]

ج- الإجماع:

وقد نقل الإجماع على قبول توبة التائب، وعلى أن من العصاة من سيدخل النار قطعًا ومنهم من يغفر له؛ شيخ الإسلام -رحمه الله- ، **فقال في حكايته الإجماع على قبول توبة التائب:** ((أئمة السلف .. يقطعون بأن من تاب توبة نصوحًا قبل الله توبته)). [3]

وقال: ((القرآن قد دلّ على أن الله يغفر الذنوب جميعًا لمن تاب، وهذا متفق عليه بين المسلمين)). [4]

وقال: ((الكبائر تكفرها التوبة منها بالكتاب، والسنة، وإجماع الأمة)). [5]

وقال: ((قد دلّت نصوص الكتاب والسنة: على أن عقوبة الذنوب تزول عن العبد بنحو عشرة أسباب؛ أحدها: **التوبة، وهذا متفق عليه بين المسلمين.** قال تعالى:﴿ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ ﴾ الزمر: ٥٣، وقال تعالى:﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٠٤﴾ ﴾ التوبة: ١٠٤، وقال تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ الشورى: ٢٥، وأمثال ذلك)). [6]

---

(١)يقصد قوله تعالى:﴿ وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى ﴿١١﴾ ٱلَّذِي يَصْلَى ٱلنَّارَ ٱلْكُبْرَىٰ ﴿١٢﴾ ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿١٣﴾ ﴾ الأعلى: ١١ - ١٣.

(٢)مجموعة الفتاوى، ١٦/١٩٦.

(٣)مجموعة الفتاوى، ٧/٤١٨.

(٤)مجموعة الفتاوى، ١٢/٤٨٣.

(٥)مجموعة الفتاوى، ١٨/٣٤١.

(٦)مجموعة الفتاوى، ٧/٤٨٧-٤٨٨.

وقال في حكاية الإجماع على أن من العصاة من سيدخل النار قطعًا ومنهم من يغفر له: ((ونصوص الكتاب والسنة مع اتفاق سلف الأمة وأئمتها متطابقة على أن من أهل الكبائر من يعذب، وأنه لا يبقى في النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان)). [1]

وقال: ((السلف والأئمة متفقون على ما تواترت به النصوص من أنه لا بد أن يدخل النار قوم من أهل القبلة، ثم يخرجون منها)). [2]

وقال: ((**مذهب الصحابة والسلف والأئمة؛..القطع بأن بعض عصاة الأمة يدخل النار، وبعضهم يغفر له**)). [3]

وقال: ((أن الله لم يغفر ذنوب جميع أمته[4]؛ **بل قد ثبت أن من أمته من يعاقب بذنوبه؛ إما في الدنيا وإما في الآخرة. وهذا مما تواتر به النقل، وأخبر به الصادق المصدوق، واتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، وشوهد في الدنيا من ذلك ما لا يحصيه إلا الله**)). [5]

هذا وسلوك الرازي مسلك الوقوف في الوعيد، يلزم منه تعطيل نصوص الوعيد!!

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: ((**فقيل للواقفة..عندكم يجوز أن لا يحصل الوعيد بأحد من أهل القبلة؛ فيلزم تعطيل نصوص الوعيد، ولا تبقى لا خاصة ولا عامة** .. وأهل السنة والحديث وأئمة الإسلام المتبعون للصحابة.. لا يقولون بتخليد أحد من أهل القبلة في النار، كما تقول الخوارج والمعتزلة؛ لما ثبت عن النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة أنه يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، وإخراجه من النار من يخرج بشفاعة نبينا ﷺ فيمن يشفع له من أهل الكبائر من أمته. وهذه أحاديث كثيرة مستفيضة متواترة عند أهل العلم بالحديث، **ولا يقولون إنا نقف في الأحكام المطلقة؛ بل نعلم أن الله يدخل النار من يدخله من أهل الكبائر، وناس آخرون لا يدخلونها لأسباب...وإنما قد نقف في الشخص المعين؛ فلا نشهد له بجنة ولا نار إلا عن علم**)). [6]

وبهذا يظهر أن مذهب المرجئة الواقفة- الذين لا يقطعون بدخول أحد من أهل الكبائر النار، ويزعمون أن أهل الكبائر قد يدخل جميعهم الجنة من غير عذاب -مذهب مخالف للكتاب، والسنة المتواترة عن النبي ﷺ ، ولإجماع سلف الأمة وأئمتها. [7]

---

(١)مجموعة الفتاوى، ١٨/١٩١-١٩٢.

(٢)مجموعة الفتاوى، ٧/٥٠١.

(٣)مجموعة الفتاوى، ١٦/١٨-١٩، وانظر: منهاج السنة، ٣/٤٦٣، المستدرك على مجموع الفتاوى، ١/١٢٨-١٢٩.

(٤)يقصد أمة الرسول ﷺ.

(٥)مجموعة الفتاوى، ١٠/٣١٥-٣١٦.

(٦)منهاج السنة، ٥/٢٩٤-٢٩٥.

(٧)انظر: مجموعة الفتاوى، ١١/١٨٤.

الجانب الثاني: في بيان أن مسلك الوقوف الذي سلكه الرازي يعد أعظم بدعة، وأعظم مخالفة للسلف والأئمة من قول الوعيدية.

وقد بين ذلك شيخ الإسلام -رحمه الله-؛ فقال: ((أنتم[1] في مسائل الأسماء والأحكام قابلتم المعتزلة تقابل التضاد حتى رددتم بدعتهم ببدع تكاد أن تكون مثلها؛ بل هي من وجه منها ومن وجه دونها، فإن المعتزلة جعلوا الإيمان اسمًا متناولاً لجميع الطاعات؛ القول والعمل، ومعلوم أن هذا قول السلف والأئمة.

وقالوا: إن الفاسق الملي لا يسمى مؤمنًا ولا كافرًا، وقالوا: إن الفساق مخلدون في النار لا يخرجون منها بشفاعة ولا غيرها، وهم في هذا القول مخالفون للسلف والأئمة، فخلافهم في الحكم للسلف، وأنتم وافقتم الجهمية في الإرجاء والجبر فقلتم: الإيمان مجرد تصديق القلب، وإن لم يتكلم بلسانه، وهذا عند السلف والأئمة شر من قول المعتزلة .

ثم إنكم قلتم: إنا لا نعلم هل يدخل أحد منهم النار أو لا يدخلها أحد منهم؛ فوقفتم وشككتم في نفوذ الوعيد في أهل القبلة جملة، ومعلوم أن هذا من أعظم البدع عند السلف والأئمة؛ فإنهم لا يتنازعون أنه لا بد أن يدخلها من يدخلها من أهل الكبائر.

فأولئك قالوا: لا بد أن يدخلها كل فاسق، وأنتم قلتم: لا نعلم هل يدخلها فاسق أم لا ؟! فتقابلتم في هذه البدعة، وقولكم أعظم بدعة من قولهم، وأعظم مخالفة للسلف والأئمة .

وعلى قولكم: لا نعلم شفاعة النبي ﷺ في أهل النار؛ لأنه لا يعلم هل يدخلها أم لا ؟! وقولكم إلى إفساد الشريعة أقرب من قول المعتزلة)). [2]

وبهذا الاعتبار يعد الرازي مخالفًا لأهل السنة والجماعة في الاسم والحكم جميعًا؛ حيث ذهب إلى أن الإيمان هو التصديق، وأثبت لأهل الكبائر اسم الإيمان المطلق، وتوقف في لحوق الوعيد بهم؛ فلم يجزم بنفوذ الوعيد في حق أحدٍ من أرباب الكبائر!!

الوجه الخامس: نقد موقف الرازي من نصوص الوعيد:

سبق البيان بأن الرازي أوّل نصوص الوعيد بتأويلات مستكرهة؛ **بحجة أن إلحاق التأويل بعمومات الوعيد أولى من إلحاقه بعمومات الوعد؛ لأن الوفاء بالوعد كرم، وإهمال الوعيد وحمله على التأويل بالتعريض جودٌ وإحسان؛** وسيكون -بعون الله- الرد عليه من جوانب:

---

(١)يقصد الأشاعرة.

(٢)الفتاوى الكبرى، ٦/٦٣٩-٦٤٠.

الجانب الأول: بيان الموقف الحق من نصوص الوعد والوعيد.

مسألة الوعد والوعيد من أكبر مسائل العلم، وأهل البدع افترقوا فيها إلى طائفتين:

فالوعيدية من الخوارج والمعتزلة نظروا إلى نصوص الوعيد، وأوّلوا نصوص الوعد.

والمرجئة نظروا إلى نصوص الوعد، وأوّلوا نصوص الوعيد، فصاروا في طرفي نقيض. وخالفوا الطريق القويم.

فإن كثيرًا من الناس يتأوّلون النصوص المخالفة لقولهم؛ وقصدهم بذلك دفع المحتج عليهم بهذه النصوص وهذا خطأ؛ لأنه ينبغي للمسلم أن يقدر قدر كلام الله ورسوله، فجميع ما قاله الله ورسوله يجب الإيمان به.

فليس لنا أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض، وليس الاعتناء بمراد الشارع في أحد النصين دون الآخر بأولى من العكس، فإذا كان النص الذي وافقه يعتقد أنه اتبع فيه مراد الشارع؛ فكذلك النص الآخر الذي تأوّله؛ فيكون أصل مقصوده معرفة ما أراده الشارع بكلامه؛ [1] ولهذا نهى الأئمة عن تأويل نصوص الوعد والوعيد بتأويلات تخرجها عن ظاهرها المقصود بها.

ومن هنا كان أهل السنة وعامة علماء السلف، يؤمنون بالوعد والوعيد، ويقرون بالنصوص الواردة في هذا الباب على ما دلّت عليه من المعاني، ويمرونها صريحة كما أتت، وأنها حق على ظاهرها اللائق بها، ويجمعون بينها، ويفسرون بعضها ببعض من غير تبديل شيء منها، أو تأويلها بتأويلات تخرجها عن مقصود الشرع- كما يصنعه من يحرفها ويسمي تحريفه تأويلاً- [2] وينهون عن تأويلات الجهمية ويردونها ويبطلونها؛ لأن مضمونها تعطيل النصوص عما دلّت عليه.[3]

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله- عن مذهب السلف في أحاديث الوعيد: ((عامة علماء السلف يقرون هذه الأحاديث ويمرونها كما جاءت، ويكرهون أن تتأول تأويلات تخرجها عن مقصود رسول الله ﷺ ، وقد نُقل كراهة تأويل أحاديث الوعيد : عن..أحمد بن حنبل..وجماعة كثيرة من العلماء)).[4]

ويقول -رحمه الله-: ((نصوص أحمد والأئمة قبله بينة في أنهم كانوا يبطلون تأويلات الجهمية، ويقرون النصوص على ما دلت عليه من معناها، ويفهمون منها بعض ما دلّت عليه، كما يفهمون ذلك في سائر نصوص الوعد والوعيد والفضائل وغير ذلك.

---

(١)انظر:مجموعة الفتاوى، ٧/٣٦-٣٧.

(٢)انظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٣٥٥-٣٥٦.

(٣)مجموعة الفتاوى، ١٣/٢٩٥.

(٤)مجموعة الفتاوى، ٧/٦٧٤.

وأحمد قد قال في غير أحاديث الصفات: تمر كما جاءت، وفي أحاديث الوعيد مثل قوله:"من غشنا فليس منا" وأحاديث الفضائل، ومقصوده بذلك: أن الحديث لا يحرف كلمه عن مواضعه كما يفعله من يحرفه، ويسمي تحريفه تأويلاً بالعرف المتأخر. فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل)).[١]

وليس معنى هذا أن كل وعد ووعيد مطلق يلزم كل معين، فأهل السنة والجماعة لا يوجبون العذاب في حق كل من أتى كبيرة، ولا يشهدون لمسلم بعينه بنار ولا بجنة إلا عن دليل؛[٢] لأن نصوص الوعيد نصوص مطلقة عامة، وقد جاءت نصوص فسرتها وقيدتها، وبينت أن لحوقها بالمعين لا بد فيه من توفر شروط وانتفاء موانع في حقه، فالوعيد سبب مقتض للعذاب، والسبب يتوقف تأثيره على وجود شرطه وانتفاء مانعه.[٣]

ومن أسباب زوال الوعيد: التوبة، والاستغفار، والحسنات الماحية، والدعاء والأعمال الصالحة التي تهدى للميت، والشفاعة، والمصائب، وما يحصل في القبر من الفتنة والضغطة والروعة، وأهوال القيامة، ورحمة الله وعفوه ومغفرته، فكل وعيد فإنه قد يدفع بأحد هذه الأسباب.[٤]

وكذلك نصوص الوعد نصوص مطلقة عامة، وجاءت نصوص بينتها وفسرتها وقيدتها بقيود ثقال؛ كالإخلاص، واليقين، والموت عليها، وجاءت مشروطة بانتفاء الموانع من دخول الجنة؛ وأعظمها أن يموت كافرًا الكفر المحبط –والعياذ بالله– أو أن تكثر ذنوبه وترجح على حسناته، أو أن يعقب العمل ما يبطله كالمن والأذى.[٥]

وبهذه السبيل جمع أهل السنة بين نصوص الوعد ونصوص الوعيد، فآمنوا بالكتاب كله، ولم يكونوا كغيرهم الذين آمنوا ببعض النصوص وتركوا بعضها بحسب أهوائهم؛ وإيمانهم بجميع تلك النصوص– وعدًا ووعيدًا– أورثهم وسطية في باب الوعيد بين المرجئة والوعيدية ؛ فكانوا بذلك وسط بين نفاة الوعيد وبين موجبيه.[٦]

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–: ((أهلُ الاستقامةِ في الإسلام المعتصمون بالحكمةِ النبوية والعصمة الجماعية، متوسطون في باب..الأسماء والأحكام بين من أخرجَ أهل المعاصي من الإيمان بالكلية؛ كالخوارج وأهل

---

(١)مجموعة الفتاوى، ١٣/٢٩٥.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى، ١٢/٤٨٠، منهاج السنة، ٥/٢٩٥.

(٣)انظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٣٦٣.

(٤)انظر: منهاج السنة، ٦/٢٠٥–٢٣٩، مجموعة الفتاوى، ٧/٤٨٧–٥٠١، مجموعة الفتاوى، ١٢/٤٨٠، التحفة العراقية في الأعمال القلبية، ٣٦٦–٣٦٧، المستدرك على مجموع الفتاوى، ١/١٢٣–١٢٤، مدارج السالكين، ط. مطبعة السنة المحمدية، ١/٣٩٦–٣٩٧، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٣٦٤، موانع إنفاذ الوعيد –دراسة لأسباب سقوط الوعيد في الآخرة– د. عيسى السعدي، وهي رسالة علمية قيمة في الباب، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام٤٢٢–٤٥٢.

(٥)آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٣٦٤، وانظر: المستدرك على مجموع الفتاوى، ١/١٢٤، الوعد الأخروي شروطه وموانعه، د. عيسى السعدي، وهي في الأصل رسالة علمية قيمة في الباب.

(٦)انظر:أبحاث في الاعتقاد، ٢٤.

المنزلة، وبين من جَعَلَ إيمان الفُسَّاق كإيمان الأنبياء والصديقين؛ كالمرجئة والجهمية. وفي باب الوعيد والثواب والعقاب بين الوعيديين الذين لا يقولون بشفاعة نبينا لأهل الكبائر، وبين المرجئة الذين لا يقولون بنفوذ الوعيد)).[1]

ويقول-رحمه الله-: ((أهل السنة...في " باب الأسماء والأحكام والوعد والوعيد " وسط بين الوعيدية؛ الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخلدين في النار، ويخرجونهم من الإيمان بالكلية، ويكذبون بشفاعة النبي ﷺ. وبين المرجئة الذين يقولون: إيمان الفساق مثل إيمان الأنبياء، والأعمال الصالحة ليست من الدين والإيمان، ويكذبون بالوعيد والعقاب بالكلية. فيؤمن أهل السنة والجماعة بأن فساق المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله، وليس معهم جميع الإيمان الواجب الذي يستوجبون به الجنة، وأنهم لا يخلدون في النار؛ بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان، أو مثقال خردلة من إيمان، وأن النبي ﷺ ادخر شفاعته لأهل الكبائر من أمته)).[2]

ويقول-رحمه الله-: ((الكتاب والسنة مشتمل على نصوص الوعد والوعيد، كما أن ذلك مشتمل على نصوص الأمر والنهي، وكل من النصوص يفسر الآخر ويبينه، فكما أن نصوص الوعد على الأعمال الصالحة مشروطة بعدم الكفر المحبط؛ لأن القرآن قد دلّ على أن من ارتد فقد حبط عمله، فكذلك نصوص الوعيد للكفار والفساق مشروطة بعدم التوبة؛ لأن القرآن قد دلّ على أن الله يغفر الذنوب جميعًا لمن تاب، وهذا متفق عليه بين المسلمين؛ فكذلك في مورد النزاع.

فإن الله قد بيّن بنصوص معروفة أن الحسنات يذهبن السيئات، وأن من يعمل مثقال ذرة خيرًا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرًا يره، وأنه يجيب دعوة الداعي إذا دعاه، وأن مصائب الدنيا تكفر الذنوب، وأنه يقبل شفاعة النبي ﷺ في أهل الكبائر، وأنه لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، كما بيّن أن الصدقة يبطلها المن والأذى، وأن الربا يبطل العمل، وأنه إنما يتقبل الله من المتقين؛ أي في ذلك العمل ونحو ذلك. فجعل للسيئات ما يوجب رفع عقابها، كما جعل للحسنات ما قد يبطل ثوابها؛ لكن ليس شيء يبطل جميع السيئات إلا التوبة،كما أنه ليس شيء يبطل جميع الحسنات إلا الردة.

وبهذا تبين أنا نشهد بأن ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ النساء: ١٠، **على الإطلاق والعموم، ولا نشهد لمعين أنه في النار؛ لأنا لا نعلم لحوق الوعيد له بعينه؛ لأن لحوق الوعيد بالمعين مشروط بشروط وانتفاء موانع، ونحن لا نعلم ثبوت الشروط وانتفاء الموانع في حقه، وفائدة الوعيد: بيان أن هذا الذنب سبب مقتض لهذا العذاب، والسبب قد يقف تأثيره على وجود شرطه وانتفاء مانعه.**

يبين هذا: أنه قد ثبت أن النبي ﷺ لعن الخمر، وعاصرها ومعتصرها، وحاملها والمحمولة إليه، وشاربها وساقيها، وبائعها ومبتاعها، وآكل ثمنها،[3] وثبت عنه في صحيح البخاري عن عمر أن رجلاً كان يكثر شرب الخمر،

---

(١)جامع المسائل لابن تيمية، ٩٠/٣.

(٢)مجموعة الفتاوى،٣٧٤/٣-٣٧٥.

(٣)الحديث أخرجه: أحمد في مسنده، برقم(٥٧١٦)٢٠١/٥-٢٠٢، وقال الشيخ أحمد شاكر-رحمه الله-:"إسناده صحيح"، وابن ماجه،كتاب الأشربة، باب: لعنت الخمر على عشرة أوجه، ٦٤/٤، و أبو داود، كتاب الأشربة، باب: العنب يعصر للخمر، ٥٥/٤، =

فلعنه رجل، فقال النبي ﷺ:" لا تلعنه ؛ فإنه يحب الله ورسوله ". [1] فنهى عن لعن هذا المعين وهو مدمن خمر؛ لأنه يحب الله ورسوله، وقد لعن شارب الخمر على العموم). [2]

ويقول-رحمه الله-:((نصوص الوعيد من الكتاب والسنة كثيرة جدًا، والقول بموجبها واجب على وجه العموم والإطلاق من غير أن يعين شخص من الأشخاص؛ فيقال: هذا ملعون ومغضوب عليه أو مستحق للنار، لاسيما إن كان لذلك الشخص فضائل وحسنات؛... لما تقدم أن موجب الذنب يتخلف عنه بتوبة، أو استغفار، أو حسنات ماحية، أو مصائب مكفرة، أو شفاعة، أو لمحض مشيئته ورحمته.

فإذا قلنا بموجب قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾ ﴾ النساء: ١٠، وقوله تعالى:﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿١٤﴾ ﴾ النساء: ١٤، وقوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣٠﴾ ﴾ النساء: ٢٩ - ٣٠، إلى غير ذلك من آيات الوعيد. أو قلنا بموجب قوله ﷺ: ..."لعن الله السارق "،[3] أو " لعن الله آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه "،[4] ... أو " من أحدث في المدينة حدثًا أو آوى محدثًا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين"،[5] أو .." من غشنا فليس منا " ..أو " لا يدخل الجنة قاطع"،[6] إلى غير ذلك من أحاديث الوعيد. **لم يجز أن نعين شخصًا ممن فعل بعض هذه الأفعال، ونقول: هذا المعين قد أصابه هذا الوعيد؛ لإمكان التوبة وغيرها من مسقطات العقوبة، ولم يجز أن نقول: هذا يستلزم لعن المسلمين، ولعن أمة محمد ﷺ ، أو لعن الصديقين، أو الصالحين؛ لأنه يُقال: الصديق والصالح متى صدرت منه بعض هذه الأفعال فلا بد من مانع يمنع لحوق الوعيد به مع قيام سببه ... واعلم أن هذه السبيل هي التي يجب سلوكها؛ فإن ما سواها طريقان خبيثان:**

=

والترمذي، أبواب البيوع، باب النهي أن يتخذ الخمر خلاً،ط.دار الغرب الإسلامي، ٥٦٧/٢-٥٦٨، وقال:"هذا حديث غريب من حديث أنس، وقد رُوي نحو هذا؛ عن ابن عباس، وابن مسعود، وابن عمر عن النبيّ ﷺ "، والحاكم في المستدرك، برقم(٢٢٨٩) وَ رقم(٢٢٩٠)، ٣٩/٢-٤٠، وقال:"هذا حديث صحيح الإسناد، وشاهده حديث عبد الله بن عمر ولم يخرجاه"، وصححه الشيخ الألباني-رحمه الله-، انظر: صحيح سنن أبي داود، ط.مكتبة المعارف، ٤١٧/٢.

(١)البخاري في: كتاب الحدود، باب ما يُكره من لعن شارب الخمر، وأنه ليس بخارجٍ من الملّة، ص١٤٢٣.

(٢)مجموعة الفتاوى، ٤٨٢/١٢-٤٨٤. وانظر: مدارج السالكين، ط.مطبعة السنة المحمدية، ٣٩٦/١-٣٩٧.

(٣)البخاري، كتاب الحدود، باب لعن السارق إذا لم يُسَمَّ، ص١٤٢٤، ومسلم، كتاب الحدود، باب حد السرقة ونصابها، ١٣١٤/٣.

(٤)مسلم، كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا ومؤكله، ١٢١٩/٣.

(٥)البخاري، كتاب فضائل المدينة، باب حرم المدينة، ص٣٧٠، ومسلم، كتاب الحج، باب فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها، وبيان حدود حرمها. ٩٩٤/٢.

(٦)البخاري، كتاب الأدب، باب إثم القاطع، ص١٢٧٤، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم، وتحريم قطيعتها، ١٩٨١/٤.

أحدهما: القول بلحوق الوعيد لكل فرد من الأفراد بعينه، ودعوى أن هذا عمل بموجب النصوص، وهذا أقبح من قول الخوارج المكفرين بالذنوب، والمعتزلة وغيرهم، وفساده معلوم بالاضطرار، وأدلته معلومة في غير هذا الموضع.

الثاني : ترك القول والعمل بموجب أحاديث رسول الله ﷺ ؛ ظنًا أن القول بموجبها مستلزم للطعن فيما خالفها. وهذا الترك يجر إلى الضلال واللحوق بأهل الكتابين الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله والمسيح ابن مريم.. ويفضي إلى طاعة المخلوق في معصية الخالق، **ويفضي إلى قبح العاقبة، وسوء التأويل المفهوم من فحوى قوله تعالى:** ﴿ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾ النساء: ٥٩)).[1]

الجانب الثاني: الرد على تأويلات الرازي لنصوص الوعيد:

١-الرد على الرازي في حمله النص على أن المراد منه التهديد والترهيب؛ أي أنه ورد مورد الزجر والتغليظ:

هذا التأويل منهج المرجئة؛ فالمرجئة كلما سمعوا حديثًا فيه تخويف، قالوا: هذا تهديد.[2] يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: ((يقول..غالية المرجئة: إن الوعيد الذي جاءت به الكتب الإلهية إنما هو تخويف للناس لتنزجر عما نهيت عنه من غير أن يكون له حقيقة، بمنزلة ما يخوف العقلاء الصبيان والبله بما لا حقيقة له لتأديبهم، وبمنزلة مخادعة المحارب لعدوه إذا أوهمه أمرًا يخافه؛ لينزجر عنه، أو ليتمكن هو من عدوه، وغير ذلك)).[3]

والحق أن قول من حمل الوعيد على سبيل التهديد دون الحقيقة في غاية الفساد؛ [4] إذ ليس في الكتاب ولا في السنة وعيد إلا وله حقيقة، وأما مجرد التخويف الذي معناه أنه لا حقيقة له، فيُنَزَّه الشارع عنه، لأن حقيقته الوهم، ولا يمكن أن يتأثر المخاطب إذا عرف أن هذا الوعيد ليس له حقيقة؛ ولأجل ذلك استعظم هذا التأويل القاسم بن سلام وأبطله.

يقول -رحمه الله- في معرض ذكره لمواقف الناس في نصوص الوعيد: ((قد كان الناس فيها على أربعة أصناف من التأويل؛ فطائفة: تذهب إلى كفر النعمة، وثانية: تحملها على التغليظ والترهيب، وثالثة: تجعلها كفر أهل الردة، ورابعة: تذهبها كلها وتردها.

---

(١) مجموعة الفتاوى، ٢٠/٢٨٧-٢٨٩.

(٢)انظر: السنة لعبد الله بن أحمد، ١/٣٧٧.

(٣)مجموعة الفتاوى، ١٩/١٥٠.

(٤)انظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعلامة أبي الطيب مع شرح ابن قيم الجوزية، ٤/٤٥٦.

فكل هذه الوجوه عندنا مردودة غير مقبولة، لما يدخلها من الخلل والفساد،... وأما القول الثاني: المحمول على التغليظ؛ فمن أفظع ما تُأوّل على رسول الله ﷺ وأصحابه أن جعلوا الخبرَ عن الله وعن دينه وعيدًا لا حقيقة له، وهذا يؤول إلى إبطال العقاب، لأنه إن أمكن ذلك في واحدٍ منها، كان ممكنًا في العقوبات كلها)). [1]

هذا وكيف يُعقل أن يكون الوعيد للزجر دون الحقيقة وقد أقسم الله عليه في كتابه وأخبر أنه واقع!!

يقول ابن القيم –رحمه الله–: ((الْمُقْسَم عليه يراد بالقَسَم توكيده وتحقيقه)). [2]((إذا عرف هذا؛ فهو سبحانه يقسم على أصول الإيمان التي يجب على الخلق معرفتها: تارة يقسم على التوحيد، وتارة يقسم على أن القرآن حق، وتارة على أن الرسول حق، وتارة على الجزاء والوعد والوعيد، وتارة على حال الإنسان..))؛[3] ((وأما القسم على الجزاء والوعد والوعيد؛ ففي مثل قوله:﴿ وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ۝١ ﴾ الذاريات: ١، إلى آخر القسم، ثم ذكر تفصيل الجزاء وذكر الجنة والنار، وذكر أن في السماء رزقكم وما توعدون، ثم قال:﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ۝٢٣ ﴾ الذاريات: ٢٣. ومثل قوله:﴿ وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝١ ﴾ المرسلات: ١، إلى قوله: ﴿ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ ۝٧ ﴾ المرسلات: ٧. ومثل:﴿ وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ ﴾ الطور: ١ – ٢، إلى قوله:﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٌ ۝٧ مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٍ ۝٨ ﴾ الطور: ٧ – ٨)).[4]

وهذا التأويل من الرازي ومن على شاكلته من المرجئة إنما نشأ من اضطراب في العقيدة، وهو شبيه بأقوال الملاحدة والمتفلسفة والقرامطة[5]،[6] ومن آثاره السيئة التهوين من ارتكاب المعاصي، وقد وضح ذلك شيخ الإسلام –رحمه الله–؛ حيث قال في حق مرتكب الكبيرة: ((نفس التصديق المفرق بينه وبين الكافر لم يعدمه؛ لكن هذا التصديق لو بقي على حاله لكان صاحبه مصدقًا بأن الله حرم هذه الكبيرة، وأنه توعد عليها بالعقوبة العظيمة، وأنه يرى الفاعل ويشاهده، وهو سبحانه وتعالى مع عظمته وجلاله وعلوه وكبريائه يمقت هذا الفاعل؛ **فلو تصور هذا حق التصور لامتنع صدور الفعل منه، ومتى فعل هذه الخطيئة فلا بد من أحد " ثلاثة أشياء "؛ إما اضطراب العقيدة؛ بأن يعتقد بأن الوعيد ليس ظاهره كباطنه، وإنما مقصوده الزجر كما تقوله المرجئة ...)).** [7]

وقال–رحمه الله–:((قول من يقول: ما ثم عذاب أصلاً؛ وإنما هو تخويف لا حقيقة له ..هذا شبيه بما تقول الملاحدة المتفلسفة والقرامطة ونحوهم: من أن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم خاطبوا الناس بإظهار أمور من الوعد والوعيد

---

(١) كتاب الإيمان، ٧٤-٧٦.

(٢)التبيان في أيمان القرآن، لابن القيم، ٥.

(٣)التبيان في أيمان القرآن، لابن القيم، ٨.

(٤)التبيان في أيمان القرآن، لابن القيم، ٩.

(٥)فرقة باطنية هدامة تنتسب إلى حمدان بن الأشعث، الملقب بقرمط؛ لقصر قامته وساقه، ظاهرُ الفرقة التشيع لآل البيت والانتساب إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، وحقيقتها الإلحاد والإباحية وهدم الأخلاق والقضاء على الدولة الإسلامية، انظر: الحركات الباطنية في العالم الإسلامي١٣٥-١٦٨، الموسوعة الميسرة في الأديان١/٣٧٨-٣٨٢.

(٦)انظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٣٧٣.

(٧)مجموعة الفتاوى، ٧/٦٧٤-٦٧٥.

لا حقيقة لها في الباطن، وإنما هي أمثال مضروبة لتفهم حال النفس بعد المفارقة، وما أظهروه لهم من الوعد والوعيد -وإن كان لا حقيقة له- فإنما يعقل لمصلحتهم في الدنيا؛ إذ كان لا يمكن تقويمهم إلا بهذه الطريقة.

وهذا القول مع أنه معلوم الفساد بالضرورة من دين الرسل؛ فلو كان الأمر كذلك لكان خواص الرسل الأذكياء يعلمون ذلك، وإذا علموه زالت محافظتهم على الأمر والنهي كما يصيب خواص ملاحدة المتفلسفة والقرامطة...**فإن البارع منهم في العلم والمعرفة يزول عنه عندهم الأمر والنهي، وتباح له المحظورات، وتسقط عنه الواجبات**..فلو كان -والعياذ بالله- دين الرسل كذلك لكان خواصه قد عرفوه، وأظهروا باطنه، وكان عند أهل المعرفة والتحقيق من جنس دين الباطنية، ومن المعلوم بالاضطرار أن الصحابة الذين كانوا أعلم الناس بباطن الرسول وظاهره، وأخبر الناس بمقاصده ومراداته؛ كانوا أعظم الأمة لزومًا لطاعة أمره -سرًا وعلانيةً- ومحافظة على ذلك إلى الموت، وكل من كان منهم إليه وبه أخص وبباطنه أعلم -كأبي بكر وعمر- كانوا أعظمهم لزومًا للطاعة سرًا وعلانية، ومحافظة على أداء الواجب، واجتناب المحرم باطنًا وظاهرًا)). [1]

وأما احتجاجهم بقوله تعالى:﴿ لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ النَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ الزمر: ١٦؛ على أن الوعيد شيء يخوفكم به؛ فجوابه: أن يُقال: التخويف إنما يكون تخويفًا إذا كان هناك مخوف يمكن وقوعه بالمخوف، فإن لم يكن هناك ما يمكن وقوعه امتنع التخويف؛ لكن يكون حاصله إيهام الخائفين بما لا حقيقة له، كما توهم الصبي الصغير. ومعلوم أن مثل هذا لا يحصل به تخويفٌ للعقلاء المميزين؛ لأنهم إذا علموا أنه ليس هناك شيء مخوف زال الخوف.[2]

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: ((وقد يحتج بعض الجُهال بقوله:﴿ ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ ﴾ الزمر: ١٦، قال: فالوعيد شيء يخوفكم به))؛ [3] **والجواب**: أن يُقال: ((الآيات التي خوف الله بها عباده تكون سببًا في شر ينزل بالناس؛ فمن اتقى الله بفعل ما أُمر به وُقي ذلك الشر. **ولو كان مما لا حقيقة له أصلاً لم يخف أحد؛ إذا علم أنه لا شر في الباطن، وإنما يبقى التخويف للجاهل الفدم**[4] **كما يفزع الصبيان بالخيال.**

وقد قال تعالى:﴿ ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ الزمر: ١٦؛ فخوف العباد مطلقًا، وأمرهم بتقواه؛ لئلا ينزل المخوف، وأرسل الرسل مبشرين ومنذرين، والإنذار: هو الإعلام بما يُخاف منه، وقد وجدت المخوفات في الدنيا، وعاقب الله على الذنوب أممًا كثيرة؛ كما قصّه في كتابه، وكما شوهد من الآيات، وأخبر عن دخول أهل النار النار في غير موضع من القرآن.

---

(١)مجموعة الفتاوى، ٧/٥٠٢-٥٠٣.

(٢)مجموعة الفتاوى، ٧/٥٠٢.

(٣)منهاج السنة، ٥/٢٨٧، وانظر:آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٣٧٤.

(٤)الفَدْم من الناس العَيِيُّ عن الحجة والكلام مع ثقل ورخاوة وقلة فهم، وهو أيضًا الغليظ السمين الأحمق الجافي، والثاء لغة فيه، وحكى يعقوب أن الثاءَ بدل من الفاء، والجمع فِدام، والأُنثى فَدْمَة وثَدْمة، لسان العرب، مادة (فدم)، ١٠/٢٠٣، وانظر:مختار الصحاح مادة (ف د م) ٤٩٤.

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ فاطر: ٢٨؛ **ولو كان الأمر كما يتوهمه الجاهل؛ لكان إنما يخشاه من عباده الجهال الذين يتخيلون ما لا حقيقة له))**.[(١)]

إذا تقرر ما سبق فإن زعم الرازي ومن على شاكلته من المرجئة أن نصوص الوعيد إنشاء لمجرد التخويف لا غير باطل من وجوه:

الوجه الأول: أن الوعيد إنما يكون تخويفًا لنزول العذاب ووقوعه.

الوجه الثاني: أنه إذا فهم أن الوعيد لمجرد التخويف لم يبق للتخويف فائدة؛ فالتخويف يقتضي وجود مخوف منه، وإلا فلا تخويف!

الوجه الثالث: أن هذا القول باطل بأحكام الدنيا من القصاص، وقطع يد السَّارق، ونحوها.

الوجه الرابع: أنه يلزم من هذا القول بطلان العفو مطلقًا؛ لأنه إذا قيل بأن النصوص ذُكرت لأجل التخويف فقط؛ فهذا يقتضي أن المؤاخذة غير موعودة أصلاً؛ فيكف يتحقق العفو عن شيء غير موعود به أصلاً!

الوجه الخامس:على أن القول بأن نصوص الوعيد إنشاءات للزجر لا أخبار، عدول عن الحقيقة بلا موجب.

الوجه السادس: هذا القول يمكن أن يُعارض بمثله في الوعد؛ فيُقال: إنه لإنشاء الترغيب في العمل الصالح فيجوز فيه الخلف! فلمّا بطل هذا بطل ذاك بلا فرق.[(٢)]

٢–الرد على الرازي في حمله الوعيد في حق المستحل؛ لأنه كافر:

والجواب أن يقال: قول من يقول هذا الوعيد في حق المستحل لها؛ لأنه كافر، وأما من فعلها معتقدًا تحريمها فلا يلحقه هذا الوعيد، قول فاسد؛[(٣)] وهو عدول عن الحقيقة بلا موجب، وقد أنكر الإمام أحمد –رحمه الله– هذا القول؛ وقال: ((لو استحل ذلك و لم يفعله كان كافرًا؛ والنبيّ إنما قال: من فعل كذا وكذا)).[(٤)]

٣–الرد على الرازي في تخصيصه الوعيد بالكفار، وإخراجه العصاة من نصوص الوعيد:

الذي ألجأ ابن الخطيب إلى تخصيص الوعيد بالكفار؛ أنه لم يمكنه حمل نصوص الوعيد على العموم، و رأى أن الكفار أحق بالوعيد فخصصهم به!!

والحق أن الوعيد مشترك؛ فإن نصوص الوعيد مثل قوله: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١﴾ الهمزة: ١، وقوله: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣﴾ المطففين: ١ – ٣، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ

---

(١)منهاج السنة، ٥/٢٩٩–٣٠٠، وانظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٣٧٤.

(٢)انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار،١٤٨/٢، مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه، ٢/١١٩٢–١١٩٣.

(٣)انظر: مدارج السالكين، ط. مطبعة السنة المحمدية، ٣٩٥/١.

(٤) نقله عنه ابن القيم في مدارج السالكين، ط. مطبعة السنة المحمدية، ٣٩٥/١.

ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ البقرة: ٢٧٨ – ٢٧٩ لم يشترط فيها الكفر؛ بل هي في حق المتدين بالإسلام؛ لكن هناك موانع من إنفاذه.

وتخصيص ابن الخطيب الوعيد بالكفار جاء في مقابل قول الوعيدية الذين رأوا أن نصوص الوعيد عامة؛ فأوجبوا نفوذ الوعيد في حق كل العصاة، وكلا القولين خطأ.

يقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللَّهُ-: ((الوعيدية –من الخوارج والمعتزلة- يوجبون العذاب في حق أهل الكبائر؛ لشمول نصوص الوعيد لهم؛ مثل قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾ ﴾ النساء: ١٠، و تجعل المعتزلة إنفاذ الوعيد أحد " الأصول الخمسة " التي يكفرون من خالفها؛ ويخالفون أهل السنة والجماعة في وجوب نفوذ الوعيد فيهم، وفي تخليدهم؛ ولهذا منعت الخوارج والمعتزلة أن يكون لنبينا ﷺ شفاعة في أهل الكبائر– في إخراج أهل الكبائر من النار. وهذا مردود بما تواتر عنه من السنن في ذلك؛ كقوله ﷺ: "شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي"، وأحاديثه في إخراجه من النار من قد دخلها...

وكان ما أوقعهم في ذلك أنهم سمعوا نصوص الوعيد فرأوها عامة؛ فقالوا: يجب أن يدخل فيها كل من شملته، وهو خبر، وخبر الله صدق؛ فلو أخلف وعيده كان كإخلاف وعده، والكذب على الله محال. فعارضهم غالية المرجئة بنصوص الوعد؛ فإنها قد تتناول كثيرًا من أهل الكبائر؛ فعاد كل فريق إلى أصله الفاسد.

فقال الأولون: نصوص الوعد لا تتناول إلا مؤمنًا، وهؤلاء ليسوا مؤمنين. وقال الآخرون: نصوص الوعيد لا تتناول إلا كافرًا، وكل من القولين خطأ؛ فإن النصوص – مثل قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا ﴾ النساء: ١٠، **لم يشترط فيها الكفر؛ بل هي في حق المتدين بالإسلام. وقوله: " من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة" لم يشترط فيه فعل الواجبات؛ بل قد ثبت في الصحاح "وإن زنى وإن سرق وإن شرب الخمر".**[(١)]

فهنا اضطرب الناس؛ فأنكر قوم من المرجئة العموم. وقالوا: ليس في اللغة عموم؛ وهم الواقفية في العموم من المرجئة، وبعض الأشعرية والشيعية؛ وإنما التزموا ذلك لئلا يدخل جميع المؤمنين في نصوص الوعيد.

وقالت المقتصدة: بل العموم صحيح، والصيغ صيغ عموم؛ لكن العام يقبل التخصيص؛ وهذا مذهب جميع الخلائق من الأولين والآخرين إلا هذه الشرذمة. قالوا: فمن عفي عنه كان مستثنى من العموم....

وبهذا تبين أنا نشهد بأن ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾ ﴾ النساء: ١٠، على الإطلاق والعموم، ولا نشهد لمعين أنه في النار؛ لأنا لا نعلم لحوق الوعيد له بعينه؛ لأن لحوق الوعيد بالمعين

---

(١)البخاري، كتاب الرقاق، باب المكثرون هم المقلون، وقوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ هود: ١٥ – ١٦، ص١٣٦١، ومسلم، كتاب الزكاة، باب الترغيب في الصدقة، ٢/٦٨٨-٦٨٩.

مشروط بشروط وانتفاء موانع، ونحن لا نعلم ثبوت الشروط وانتفاء الموانع في حقه، وفائدة الوعيد: بيـــان أن هـــذا الذنب سبب مقتض لهذا العذاب، والسبب قد يقف تأثيره على وجود شرطه وانتفاء مانعه)).[1]

٤- الرد على الرازي في تأويله النص بأن اللفظ لفظ الخبر، ومعناه النهي: أي ينبغي للمؤمن ألا يفعل ذلك.

سبق البيان بأن الرازي حمل قوله تعالى: ﴿ لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾ ﴾ آل عمران: ٢٨، على مجرد النهي، وعلى هذا فالنص مجرد وعيد لا يتضمن نفي الإيمان حقيقة.

والجواب أن يُقال:

هذا التأويل باطل مستكره،[2] لأنه:

١- مبني على أصل المرجئة في أن العمل خارج عن مسمى الإيمان، فالذنوب ونحوها لا تؤثر على الإيمان لأنه مجرد ما في القلب، فليس من الذنوب ما يكون كفرًا.

٢- فيه إلغاء للدلالة الشرعية لهذا النص إذ الزعم بأن المراد بالنص النهي لا حقيقة انتفاء الإيمان، نفي لدلالة الآية بالكلية؛ لأن معنى الآية -على قوله- محمول على مجرد النهي فلا تتضمن الدلالة على أن من ارتكب الكبيرة المكفرة لا يكون مؤمنًا، بل المعنى إن من شأن المؤمن أن لا يرتكب هذه الكبيرة، لكن من ارتكبها لا يكون بذلك قد بطل إيمانه، ولا ريب أن تأويل الآية على أن المراد بها مجرد النهي لا نفي الإيمان حقيقة تخريج لا يحتمله النص.

٣- وعلى التسليم بأن المراد منها النهي والوعيد؛ فإن ذلك لا يعني نفي أن تكون دالة على نفي الإيمان، وأن من ارتكب هذه المعصية -وهي: الموالاة المطلقة التامة للكفار-فليس بمؤمن بنص الآية.[3]

يقول الإمام الطبري-رَحِمَهُ اللهُ- عند تفسيره لقوله تعـــالى: ﴿ لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾ ﴾ آل عمران: ٢٨،((هذا نهـــيٌ مـــن الله عَزَّ وَجَلَّ المؤمنين أن يتخذوا الكفارَ أعوانًا وأنصارًا وظهورًا، ولذلك كسر﴿ يَتَّخِذِ ﴾ ؛ لأنه في موضع جـــزمٍ بالنـــهي، ولكنـــه كسر"الذال" منه، للساكن الذي لقيه وهي ساكنة.

ومعنى ذلك:

---

(١)مجموعة الفتاوى، ١٢/٤٨٠-٤٨٤.

(٢) انظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٣٧٣.

(٣) انظر: ضوابط التكفير، ١٨٢-١٨٣، ١٨٥.

لا تتخذوا، أيها المؤمنون، الكفارَ ظَهْرًا وأنصارًا تُوالونهم على دينهم، وتُظاهرونهم على المسلمين من دون المؤمنين، وتدلُّونهم على عوراتهم، فإنه مَنْ يفعل ذلك﴿ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾آل عمران: ٢٨، يعني بذلك: فقد برئ من الله، وبرئ الله منه، بارتداده عن دينه ودخوله في الكفر، ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾آل عمران: ٢٨، إلا أن تكونوا في سلطانهم فتخافوهم على أنفسكم، فتظهروا لهم الولاية بألسنتكم، وتضمروا لهم العداوة، ولا تشايعوهم على ما هم عليه من الكفر، ولا تعينوهم على مُسلم بفعل)). [١]

ويقول الشيخ السعدي–رحمه الله– عند تفسيره للآية: ((هذا نهي من الله تعالى للمؤمنين عن موالاة الكافرين بالمحبة والنصرة والاستعانة بهم على أمر من أمور المسلمين، وتوعد على ذلك فقال: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾ آل عمران: ٢٨، أي: فقد انقطع عن الله، وليس له في دين الله نصيب، لأن موالاة الكافرين لا تجتمع مع الإيمان، لأن الإيمان يأمر بموالاة الله وموالاة أوليائه المؤمنين المتعاونين على إقامة دين الله وجهاد أعدائه، قال تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ التوبة: ٧١، فمن والى الكافرين من دون المؤمنين– الذين يريدون أن يطفؤا نور الله ويفتنوا أولياءه– خرج من حزب المؤمنين، وصار من حزب الكافرين، قال تعالى:﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ﴾ المائدة: ٥١، وفي هذه الآية دليل على الابتعاد عن الكفار وعن معاشرتهم وصداقتهم، والميل إليهم والركون إليهم، وأنه لا يجوز أن يولى كافر ولاية من ولايات المسلمين، ولا يستعان به على الأمور التي هي مصالح لعموم المسلمين.

قال الله تعالى: ﴿ إلا أن تتقوا منهم تقاة﴾ آل عمران: ٢٨، أي: تخافوهم على أنفسكم فيحل لكم أن تفعلوا ما تعصمون به دماءكم من التقية باللسان وإظهار ما به تحصل التقية. ثم قال تعالى: ﴿ ويحذركم الله نفسه ﴾ آل عمران: ٢٨، أي: فلا تتعرضوا لسخطه بارتكاب معاصيه فيعاقبكم على ذلك)). [٢]

٥–الرد على الرازي في إنكاره لصيغ العموم أو زعمه بأن صيغ العموم لا تفيد القطع بالوعيد:

سبق البيان بأن الرازي أنكر صيغ العموم تارة، وادعى أنها لا تفيد القطع بالوعيد تارة أخرى، وقد قصد بذلك تعطيل أدلة الوعيد عن استدلال المعتزلة والخوارج بها؛ لكنه بذلك رد باطلاً بأبطل منه، وبدعة بأقبح منها؛ فكان كمن رام أن يبني قصرًا فهدم مصرًا. [٣]

فإن العلم بحصول العموم من صيغه ضروري من اللغة والشرع والعرف، وعلى هذا فإنكاره يعد جحدًا للضروريات أو سلبًا لمعرفتها!! [٤]

---

(١) تفسير الطبري، ٥/٣١٥–٣١٦.

(٢) تفسير السعدي، ١٢٧–١٢٨.

(٣)انظر: مدارج السالكين، ط. مطبعة السنة المحمدية، ١/٣٩٥.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى، ٦/٤٤١.

كما أن إنكار العموم يستلزم تعطيل الشرع جملة؛ بل تعطيل عامة الأخبار،[1] فإنه إذا أبطل العمـــوم بطـــل مقصود عامة القرآن؛[2] ولهذا قال شمس الأئمة السرخسي-رَحِمَهُ اللَّهُ- [3]:((إنكار العموم بدعة حدثت في الإسلام بعـــد القرون الثلاثة)).[4]

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ-: ((وأما العموم اللفظي؛ فما أنكره -أيضًا- إمام ولا طائفة لها مذهب مستقر في العلم، ولا كان في القرون الثلاثة من ينكره؛ وإنما حدث إنكاره بعد المائة الثانية، وظهر بعد المائة الثالثـــة.

وأكبر سبب إنكاره: إما من المجوزين للعفو من أهل السنة، ومن أهل المرجئة من ضاق عطنه لما ناظره الوعيدية بعموم آيات الوعيد وأحاديثه؛ فاضطره ذلك إلى أن جحد العموم في اللغة والشرع؛ فكانوا فيما فروا إليه مـــن هـــذا الجحد كالمستجير من الرمضاء بالنار، ولو اهتدوا للجواب السديد للوعيدية: من أن الوعيد في آية وإن كان عامًا مطلقًا فقد خصص وقيد في آية أخرى - جريًا على السنن المستقيمة -)).[5]

ويقول:((أنكر قوم من المرجئة العموم، وقالوا: ليس في اللغة عموم وهم الواقفية في العموم من المرجئة، وبعض الأشعرية والشيعية؛ وإنما التزموا ذلك لئلا يدخل جميع المؤمنين في نصوص الوعيد.

وقالت المقتصدة: بل العموم صحيح، والصيغ صيغ عموم؛ لكن العام يقبل التخصيص، وهذا مذهب جميـــع الخلائق من الأولين والآخرين إلا هذه الشرذمة. قالوا: فمن عفي عنه كان مستثنى من العموم)) .[6]

وبهذا يظهر أن دعوى الرازي التي قرر فيها: أن الاستدلال بنصوص الوعيد مبني على ثبوت العموم، وليس في اللغة ألفاظ عامة؛ دعوى واهية باطلة!!

وأما دعواه بأن العموم لا يفيد القطع بالوعيد لاحتمال الخصوص؛ فجوابه أن يُقال:

أولاً: هذا كلامٌ لا توجيه له؛ فإن هذا القدر الذي ذكرته لا يخلو: إما أن يكون مانعًا من الاستدلال بالعموم أو لا يكون. فإن كان مانعًا فهو مذهب منكري العموم من الواقفة والمخصصة، وهو مذهب سخيف لم ينتسب إليه.

وإن لم يكن مانعًا من الاستدلال؛ فهذا كلام ضائع، غايته أن يقال: دلالة العموم أضعف من غيره من الظواهر، وهذا لا يقر؛ فإنه ما لم يقم الدليل المخصص وجب العمل بالعام.

---

(١)انظر: مدارج السالكين، ط. مطبعة السنة المحمدية، ٣٩٥/١.

(٢) انظر: الصواعق المرسلة، ٦٩٠/٢.

(٣)أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي، كان إمامًا علامة فقيهًا أصوليًا من كبار الأحناف، توفي سنة ٤٨٣هـــ، من مؤلفاته: المبسوط، شرح الجامع الكبير للإمام محمد، شرح مختصر الطحاوي. انظر: الجواهر المضـــية في طبقـــات الحنفيـــة٧٨/٣-٨٢، الأعـــلام للزركلي٣١٥/٥.

(٤)نقله عنه ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ- في الصواعق المرسلة، ٦٩٠/٢.

(٥)مجموعة الفتاوى، ٤٤٠/٦-٤٤١.

(٦)مجموعة الفتاوى، ٤٨١/١٢-٤٨٢.

ثم يُقال ثانيًا: من الذي سلّم لك أن العموم المجرد الذي لم يظهر له مخصص دليل ضعيف لا يفيد القطع؟ أم من الذي سلّم أن أكثر العمومات مخصوصة ؟! فإن هذا الكلام من أكذب الكلام وأفسده. بل القرآن من أوله إلى آخره غالب عموماته محفوظة؛ لا مخصوصة. [1] ودعوى التخصيص في الألفاظ العامة يبطل مقصودها وفائدة الخطاب بها.[2]

ومن هنا يقول ابن القيم -رحمه الله-: ((**إن القدح في دلالة العام باحتمال الخصوص .. يبطل حجج الله على خلقه بآياته ويبطل أوامره ونواهيه وفائدة أخباره**))[3] وقد ((ادعى قوم من أهل التأويل في كثير من [الـ]عمومات..التخصيص وذلك في باب الوعد والوعيد، وفي باب القضاء والقدر.

أما باب الوعيد؛ فإنه لما احتج عليهم الوعيدية بقوله:﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ ﴾ النساء: ٩٣، وبقوله:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ النساء: ١٠، وأمثال ذلك؛ لجأوا إلى دعوى الخصوص، وقالوا: هذا في طائفة معينة، ولجأوا إلى هذا القانون؛ وقالوا: الدليل اللفظي العام مبني على مقدمات منها؛ عدم التخصيص!! وانتفاؤه غير معلوم...

وهكذا تجد كل أصحاب مذهب من المذاهب إذا ورد عليهم عام يخالف مذهبهم ادعوا تخصيصه، وقالوا: أكثر عمومات القرآن مخصوصة؛ **وليس ذلك بصحيح بل أكثرها محفوظة باقية على عمومها.**

فعليك بحفظ العموم؛ فإنه يخلصك من أقوال كثيرة باطلة، وقد وقع فيها مدعو الخصوص بغير برهان من الله وأخطأوا من جهة اللفظ والمعنى:

أما من جهة اللفظ: فلأنك تجد النصوص التي اشتملت على وعيد أهل الكبائر مثلاً في جميع آيات القرآن خارجة بألفاظها مخرج العموم المؤكد المقصود عمومه ؛كقوله:﴿وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴿١٩﴾ ﴾ الفرقان: ١٩، وقوله:﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ ﴾ الأنفال: ١٦، ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ ﴾ النساء: ٩٣، و﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾ ﴾ الزلزلة: ٧ – ٨، وقد سمى النبي ﷺ هذه الآية "جامعة فاذة"[4]؛ أي: عامة فذة في بابها.

وقوله:﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴿٧٤﴾ وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ ﴿٧٥﴾ ﴾ طه: ٧٤ – ٧٥، وقوله:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ﴾ النساء: ١٠، وقوله:﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ الفرقان: ٦٨،

---

(١)انظر: مجموعة الفتاوى، ٦/٤٤١-٤٤٢.

(٢)انظر: الصواعق المرسلة، ٢/٦٨٦، ٦٨٧-٦٨٨.

(٣)الصواعق المرسلة، ٢/٦٨٣

(٤) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ ﴾ الزلزلة: ٧، يُقال:﴿ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾، أوْحَى إليها، وَوَحى لها، وَوَحى إليها؛ وَاحد. ص ١٠٧٧-١٠٧٨، ولفظه: فسئل رسول الله ﷺ عن الحمر، قال: " ما أنزل الله علي فيها إلا هذه الآية الفاذة الجامعة:﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾ ﴾ الزلزلة: ٧ – ٨" ومسلم، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة، ٢/٦٨٠-٦٨٢.

وأضعاف أضعاف ذلك من عمومات القرآن المقصود عمومها؛ التي إذا أبطل عمومها بطل مقصود عامة القرآن؛ ولهذا قال شمس الأئمة السرخسي: إنكار العموم بدعة حدثت في الإسلام بعد القرون الثلاثة.

وأما خطؤهم من جهة المعنى: فلأن الله سبحانه إنما علق الثواب والعقاب على الأفعال المقتضية له اقتضاء السبب لمسببه، وجعلها عللاً لأحكامها، والاشتراك في الموجب يقتضي الاشتراك في موجبه، والعلة إذا تخلف عنها معلولها من غير انتفاء شرط أو وجود مانع فسدت؛ بل يستحيل تخلف المعلول عن علته التامة وإلا لم تكن تامة؛ ولكن غلط ها هنا طائفتان من أهل التأويل:

الوعيدية؛ حيث حجرت على الرب تعالى بعقولها الفاسدة أن يترك حقه ويعفو عن من يشاء من أهل التوحيد، وأوجبوا عليه أن يعذب العصاة ولا بد، وقالوا: إن العفو عنهم وترك تعذيبهم إخلال بحكمته وطعن في خبره!!

وقابلتهم الطائفة الأخرى؛ فقالوا: لا نجزم بثبوت الوعيد لأحد!! فيجوز أن يعذب الله الجميع، وأن يعفو عن الجميع، وأن ينفذ الوعيد في شخص واحد يكون هو المراد من ذلك اللفظ، ولا نعلم هل هذه الألفاظ للعموم أو للخصوص!!

وهذا غلو في التعطيل، والأول غلو في التقييد، والصواب غير المذهبين؛ وأن هذه الأفعال سبب لما علق عليها من الوعيد، والسبب قد يتخلف عن مسببه لفوات شرط أو وجود مانع، والموانع متعددة؛ منها ما هو متفق عليه بين الأمة كالتوبة النصوح، ومنها الحسنات الماحية، والمصائب المكفرة، وما يلحق العبد بعد موته من ثواب تسبب إلى تحصيله، أو دعاء، أو استغفار له، أو صدقة عنه، ومنها شفاعة بإذن الله فيها لمن أراد أن يشفع فيه، ومنها رحمة تدركه من أرحم الراحمين يترك بها حقه قبله ويعفو عنه، **وهذا لا يخرج العموم عن مقتضاه وعمومه، ولا يحجر على الرب تعالى حجر الوعيدية)).** [1]

٦-الرد على الرازي في زعمه بأن عمومات الوعيد وعمومات الوعد متعارضة، ومن ثَمَّ ترجيحه وتغليبه نصوص الوعد:

إن مما ينبغي اعتقاده ضرورة الاتفاق بين نصوص الكتاب والسنة، ونفي التعارض والاختلاف بينها،[2] فالأدلة النقلية الصحيحة يصدق بعضها بعضًا، ولا يُؤتى أحد إلا من غلط في الفهم، أو سوء في القصد، ولو كانت الأدلة النقلية متعارضة لكان ذلك مدعاة إلى اختلاف من كانت هذه الأدلة سببًا لهدايتهم وجمع كلمتهم. [3]

والاختلاف إنما مصدره ترك ما جاء به الكتاب والسنة الصحيحة، وإتباع الأهواء والاقتناع بالمبادئ، ثم محاولة تقريرها وإخضاع ما ورد من النصوص الصريحة لها!

---

(١)الصواعق المرسلة، ٢/٦٨٨-٦٩١.

(٢)انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، ١/٣١٣.

(٣)انظر: الجبر والاختيار في الفكر الإسلامي، للشيبي،١٦٣.

وعلى هذا فدعوى التعارض بين الأدلة النقلية باطلة، وصدق الله إذ يقول:﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ النساء: ٨٢.[١]

إذا تقرر ذلك؛ فإن سلف الأمة وأئمتها متفقون على الإيمان بوعد الله ووعيده الذي نطق به الكتاب والسنة؛[٢] فلا بد من إعمال النصوص من الجانبين ولا سبيل لتعطيل أحدها، أو ادعاء التعارض بينها؛ فالنصوص الدالة على عذاب أهل الكبائر صحيحة متواترة؛ ولكن لها شروط وموانع يتوقف لحوق الوعيد عليها، وكذلك نصوص الوعد يتوقف مقتضاها على شروطها وانتفاء موانعها،[٣] وعلى هذا فيجب الإيمان بجميع النصوص، والتسليم لها، والانقياد لها انقيادًا تامًا وعدم إعمال الآراء الفاسدة فيها.

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: ((لا ريب أن الكتاب والسنة فيهما وعد ووعيد، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًاۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾ ﴾ النساء: ١٠، وقال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْۚ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًاۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣٠﴾ ﴾ النساء: ٢٩ – ٣٠، ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة.

والعبد عليه أن يصدق بهذا وبهذا، لا يؤمن ببعض ويكفر ببعض فهؤلاء..أرادوا أن يصدقوا بالوعد ويكذبوا بالوعيد....والمعتزلة: أرادوا أن يصدقوا بالوعيد دون الوعد وكلاهما أخطأ.

والذي عليه أهل السنة والجماعة الإيمان بالوعد والوعيد؛ فكما أن ما توعد الله به العبد من العقاب قد بين سبحانه أنه بشروط: بأن لا يتوب؛ فإن تاب تاب الله عليه. وبأن لا يكون له حسنات تمحو ذنوبه؛ فإن الحسنات يذهبن السيئات. و بألا يشاء الله أن يغفر له؛ فإن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء. فهكذا الوعد له تفسير وبيان؛ فمن قال بلسانه: لا إله إلا الله، وكذب الرسول؛ فهو كافر باتفاق المسلمين، وكذلك إن جحد شيئًا مما أنزل الله.

فلا بد من الإيمان بكل ما جاء به الرسول، ثم إن كان من أهل الكبائر؛ فأمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له؛ فإن ارتد عن الإسلام ومات مرتدًا كان في النار؛ فالسيئات تحبطها التوبة، والحسنات تحبطها الردة، ومن كان له حسنات وسيئات؛ فإن الله لا يظلمه، بل من يعمل مثقال ذرة خيرًا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرًا يره. والله تعالى قد يتفضل عليه ويحسن إليه بمغفرته ورحمته.

ومن مات على الإيمان فإنه لا يخلد في النار. فالزاني والسارق لا يخلد في النار بل لا بد أن يدخل الجنة؛ فإن النار يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان)). [٤]

---

(١)انظر: الجبر والاختيار في الفكر الإسلامي، للشيبي،١٦٣.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى، ٨/٤٥٢.

(٣)انظر: طريق الهجرتين،١/ ٤٢٨-٤٢٩.

(٤)مجموعة الفتاوى، ٨/٢٧٠-٢٧١.

ويقول ابن القيم -رحمه الله- — في نصوص الوعيد-: ((هذه النصوص وأمثالها مما ذكر فيه المقتضى للعقوبة، ولا يلزم من وجود مقتضى الحكم وجوده؛ فإن الحكم إنما يتم بوجود مقتضيه وانتفاء مانعه.

وغاية هذه النصوص الإعلام بأن كذا سبب للعقوبة ومقتضٍ لها، وقد قام الدليل على ذكر الموانع؛ فبعضها بالإجماع، وبعضها بالنص. فالتوبة مانع بالإجماع، والتوحيد مانع بالنصوص المتواترة التي لا مدفع لها، والحسنات العظيمة الماحية مانعة، والمصائب الكبار المكفرة مانعة، وإقامة الحدود في الدنيا مانع بالنص.

ولا سبيل إلى تعطيل هذه النصوص؛ فلا بد من إعمال النصوص من الجانبين، ومن هاهنا قامت الموازنة بين الحسنات والسيئات اعتبارًا بمقتضى العقاب ومانعه، وإعمالاً لأرجحها...

وعلى هذا بناء مصالح الدارين ومفاسدهما، وعلى هذا بناء الأحكام الشرعية والأحكام القدرية، وهو مقتضى الحكمة السارية في الوجود، وبه ارتباط الأسباب ومسبباتها خلقًا وأمرًا...

ومن هاهنا يُعلم انقسام الخلق إلى من يدخل الجنة ولا يدخل النار وعكسه، ومن يدخل النار ثم يخرج منها، ويكون مكثه فيها بحسب ما فيه من مقتضى المكث في سرعة الخروج وبطئه)). [1]

وبهذا تبطل دعوى الرازي التي قرر فيها أن نصوص الوعد والوعيد متعارضة.

وأما ترجيحه وتغليبه نصوص الوعد على نصوص الوعيد بحجة أن المساهلة في الوعيد كرم وفي الوعد لؤم؛ **فمقتضاه:**

القول بأن إخلاف الوعيد لا يذم بل يمدح، وعلى هذا فالله تعالى يجوز عليه إخلاف الوعيد، ولا يجوز عليه خلف الوعد.

والفرق بينهما: أن الوعيد حقه؛ فإخلافه عفو وهبة وإسقاط، وذلك موجب كرمه وجوده وإحسانه، والوعد حق عليه أوجبه على نفسه، والله لا يخلف الميعاد. [2]

وهذا القول ضعيف، فقد أخبر سبحانه أنه لا يبدل القول لديه؛ والمراد بذلك: قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾﴾ السجدة: ١٣، ووعده لأهل الإيمان بالجنة، وأن هذا لا يبدل ولا يخلف. [3] قال ابن عباس رضي الله عنهما: "يريد: ما لوعدي خلف لأهل طاعتي ولا أهل معصيتي". [4]

ولهذا كان التحقيق الجمع بين نصوص الوعد والوعيد وتفسير بعضها ببعض من غير تبديل شيء منها.

---

(١)مدارج السالكين، ط. مطبعة السنة المحمدية، ١/٣٩٦-٣٩٧، وانظر:جهود الإمام ابن القيم-رحمه الله-في تقرير مسائل الإيمان، ٢/٦٣٠-٦٣١.

(٢) انظر: مدارج السالكين، ط. مطبعة السنة المحمدية، ١/٣٩٦.

(٣)انظر: الفوائد، ١٦، جهود الإمام ابن القيم -رحمه الله- في تقرير مسائل الإيمان، ٢/٦٣٢.

(٤)نقله عنه ابن القيم في الفوائد، ١٦.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: ((إخلاف ميعاده تبديل لكلماته، وهو سبحانه لا مبدل لكلماته. يبين ذلك:

قوله تعالى: ﴿ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾ ﴾ ق: ٢٨ – ٢٩؛ فأخبر سبحانه أنه قدم إليهم بالوعيد، وقال: ﴿ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ ﴾ ق: ٢٩، وهذا يقتضي أنه صادق في وعيده، أيضًا وأن وعيده لا يبدل. و..هذه الآية تضعف جواب من يقول: إن إخلاف الوعيد جائز؛ فإن قوله: ﴿ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ ﴾ ق: ٢٩، بعد قوله: ﴿ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾ ﴾ ق: ٢٨؛ دليل على أن وعيده لا يبدل، كما لا يبدل وعده. لكن التحقيق الجمع بين نصوص الوعد والوعيد، وتفسير بعضها ببعض من غير تبديل شيء منها، كما يجمع بين نصوص الأمر والنهي من غير تبديل شيء منها)). [١]

٧-الرد على الرازي في إبطاله القول بالإحباط، وزعمه أن الفسق لا يحبط الطاعات:

سبق البيان بأن الرازي أبطل القول بالموازنة والإحباط، و زعم أن العمل الصالح والعمل السيئ إذا حصلا بقي كل واحد منهما كما كان، من غير أن يتأثر أحدهما بالآخر! ولم ير في النصوص الدالة على الإحباط دليلاً على إبطال بعض الحسنات ببعض المعاصي؛ بل أولها بأن المراد: أن الشخص إنما أتى بالعمل من الابتداء على نعت البطلان، فيكون العمل باطلاً منذ وجد، لا أن الثواب أزيل بعد ثبوته.

وقد أنكر الرازي القول بالإحباط والموازنة ظنًا منه أن في القول به موافقة لرأي الوعيدية[٢] وهذا باطل؛ لأمرين:

الأمر الأول: أنه قد دلّ القرآن والسنة وإجماع السلف على الموازنة وإحباط الحسنات بالسيئات؛ فلا يضرب كتاب الله بعضه ببعض، ولا يرد القرآن بمجرد كون المعتزلة قالوه -فعل أهل الهوى والتعصب- بل نقبل الحق ممن قاله، ويرد الباطل على من قاله.

فأما الموازنة: فمذكورة في سورة الأعراف، قال تعالى: ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾ ﴾ الأعراف: ٨ – ٩.

والأنبياء، قال تعالى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ الأنبياء: ٤٧.

والمؤمنين، قال تعالى: ﴿ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿١٠٣﴾ تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ ﴿١٠٤﴾ ﴾ المؤمنون: ١٠٢ – ١٠٤.

---

(١)مجموعة الفتاوى، ١٤/٤٩٧-٤٩٨، وانظر: الفوائد، لابن القيم، ١٦.

(٢)انظر:الوعد الأخروي، شروطه وموانعه، ٢/٧٤١.

والقارعة، قال تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٦﴾ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٨﴾ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ﴿٩﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴿١٠﴾ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ﴿١١﴾ ﴾ القارعة: ٦ – ١١. [(١)]

وأما الإحباط: فقد قال الله تعالى: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوٓاْ أَعْمَٰلَكُمْ ﴿٣٣﴾ ﴾ محمد: ٣٣، وتفسير الإبطال هاهنا بالردة؛ لأنها أعظم المبطلات، لا لأن المبطل ينحصر فيها.

وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ ﴾ البقرة: ٢٦٤؛ فهذان سببان عرضا بعدُ للصدقة فأبطلاها.

وقال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٢﴾ ﴾ الحجرات: ٢.

وفي الصحيح عن النبي ﷺ قال: "من ترك صلاة العصر فقط حبط عمله"[(٢)].[(٣)]

الأمر الثاني: أن إحباط الثواب بالكبيرة لا يستلزم إحباط الإيمان وموافقة الوعيدية على ما أنكرته عليهم الأمة.[(٤)]

يقول ابن تيمية –رحمه الله–: ((الخوارج والمعتزلة..يقولون: إنه من فعل كبيرة أحبطت جميع حسناته، وأهل السنة والجماعة لا يقولون بهذا الإحباط))؛[(٥)] فإنه ((قد ثبت بالكتاب والسنة المتواترة الموازنة بين الحسنات والسيئات؛ فلو كانت الكبيرة تحبط الحسنات لم تبق حسنة توزن معها)).[(٦)]

ويقول:((والمعتزلة[على] أن الكبيرة تحبط الحسنات حتى الإيمان .. وما ادعته المعتزلة مخالف لأقوال السلف؛ فإنه سبحانه ذكر حد الزاني وغيره، ولم يجعلهم كفارًا حابطي الأعمال، ولا أمر بقتلهم كما أمر بقتل المرتدين.. فعلم أنهم لم يحبط إيمانهم كله... وثبت من وجوه كثيرة: " يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان "، ولو حبط لم يكن في قلوبهم شيء منه)).[(٧)] فـ((كتاب الله ﷻ يفرق بين حكم السارق والزاني.. وبين حكم الكفار في " الأسماء والأحكام "، والسنة المتواترة عن النبي ﷺ ، وإجماع الصحابة يدل على ذلك)).[(٨)]

---

(١)انظر: مدارج السالكين، ط. مطبعة السنة المحمدية، ١/٢٧٨.

(٢)البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب من ترك صلاة العصر، ص١١٤.

(٣)انظر: مدارج السالكين، ط. مطبعة السنة المحمدية، ١/٢٧٨، الوابل الصيب، لابن القيم، ٢٠-٢٣.

(٤)انظر:الوعد الأخروي، شروطه وموانعه، ٢/٧٤١.

(٥)مجموعة الفتاوى، ١١/٦٦١.

(٦)منهاج السنة، ٥/٢٩٦.

(٧)مجموعة الفتاوى، ١٠/٦٣٧-٦٣٨.

(٨)مجموعة الفتاوى، ١٠/٣٢٢.

ويقول: ((المعتزلة...يقولون بحبوط جميع الحسنات بالكبيرة. وأما الصحابة وأهل السنة والجماعة فعلى أن..الكبيرة الواحدة لا تحبط جميع الحسنات؛ ولكن قد يحبط ما يقابلها عند أكثر أهل السنة، ولا يحبط جميع الحسنات إلا الكفر، كما لا يحبط جميع السيئات إلا التوبة)). (1)

ويقول ابن رجب -رحمه الله-: ((الآثار عن السلف في حبوط بعض الأعمال بالكبيرة كثيرة جدًا يطول استقصاؤها...

وأما من زعم أن القول بإحباط الحسنات بالسيئات قول الخوارج والمعتزلة خاصة؛ فقد أبطل فيما قال، و لم يقف على أقوال السلف الصالح في ذلك. نعم المعتزلة والخوارج أبطلوا بالكبيرة الإيمان كله، وخلدوا بها في النار. وهذا هو القول الباطل الذي تفردوا به في ذلك)). (2)

ويقول:((أكثر السلف والأمة على القول بحبوط العمل بالكبائر، وإمرار الأحاديث الواردة فيه على ما جاءت من غير تعسف في تأويلاتها؛ لأن العمل إذا أطلق لم يدخل فيه الإيمان؛ وإنما يراد به أعمال الجوارح، وبهذا فارق قول السلف قول الخوارج؛ فإنهم أحبطوا بالكبيرة الإيمان والعمل، وخلدوا بها في النار، وهذا قول باطل)). (3)

وأما ما زعمه الرازي من أن العمل الصالح والعمل السيئ إذا حصلا بقي كل واحد منهما كما كان؛ من غير أن يتأثر أحدهما بالآخر! فباطل؛ لأنه قد دلّ الدليل على أن الحسنات سبب مقتض للثواب، والسيئات سبب مقتض للعقاب، وقد يتعارض المقتضيان؛ فتقع المحابطة بينهما، إما بمجرد فعل المحبط، وإما بطريق الموازنة. (4)

والإحباط قسمان: إحباط كلي عام، و إحباط جزئي خاص،

والإحباط الكلي العام؛ نوعان:

الأول: إحباط جميع الحسنات، وهذا لا يكون إلا بالردة، قال تعالى:﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾ ﴾ البقرة: ٢١٧.

الثاني: إحباط جميع السيئات، وهذا لا يكون إلا بالتوبة النصوح، (5) يقول ابن تيمية -رحمه الله-: ((ومعلوم أن التوبة هي جماع الرجوع من السيئات إلى الحسنات، ولهذا لا يحبط جميع السيئات إلا التوبة.

والردة هي جماع الرجوع من الحسنات إلى السيئات، ولهذا لا يحبط جميع الحسنات إلا الردة عن الإيمان)). (6)

---

(١)مجموعة الفتاوى، ٣٢١/١٠-٣٢٢، وانظر: منهاج السنة، ٢٩٨/٥.

(٢)فتح الباري، لابن رجب، ٢٠٠/١-٢٠١.

(٣)فتح الباري لابن رجب، ٣٠٧/٤، [بتصرف يسير] وانظر: الوعد الأخروي، شروطه وموانعه، ٧٤١/٢-٧٤٢.

(٤)انظر: موانع إنفاذ الوعيد، ٦٥.

(٥)انظر: موانع إنفاذ الوعيد، ٦٥-٦٦.

(٦)الاستقامة، ٣٢٧.

ويقول: ((إن الله قد..جعل للسيئات ما يوجب رفع عقابها، كما جعل للحسنات ما قد يبطل ثوابها؛ لكن ليس شيء يبطل جميع السيئات إلا التوبة، كما أنه ليس شيء يبطل جميع الحسنات إلا الردة)). [1]

والإحباط الجزئي الخاص، نوعان أيضًا:

الأول: إحباط بعض الحسنات ببعض السيئات؛ كإحباط الصدقة بالمن والأذى.

الثاني: إحباط بعض السيئات ببعض الحسنات، ومن الأدلة على ذلك:

قوله تعالى: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴿١١٤﴾ ﴾ هود: ١١٤، وقوله ﷺ: "الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن إذا اجتنب الكبائر"، ويعرف هذا النوع من الإحباط بالتكفير أو بمكفرات الذنوب. [2]

يقول ابن القيم –رحمه الله– مبينًا أقسام الإحباط: ((دل القرآن والسنة والمنقول عن الصحابة أن السيئات تحبط الحسنات، كما أن الحسنات يذهبن السيئات، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ ﴾ البقرة: ٢٦٤، وقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٢﴾ ﴾ الحجرات: ٢، ....وآيات الموازنة في القرآن على هذا؛ فكما أن السيئة تذهب (بحسنة) [3] أكبر منها، فالحسنة يحبط أجرها بسيئة أكبر منها...

والحبوط نوعان: عام وخاص؛ فالعام حبوط الحسنات كلها بالردة، والسيئات كلها بالتوبة. والخاص حبوط السيئات والحسنات بضعها ببعض، وهذا حبوط مقيد جزئي، وقد تقدم دلالة القرآن، والسنة، والآثار، وأقوال الأئمة عليه.

ولما كان الكفر والإيمان كل منهما يبطل الآخر ويذهبه؛ كانت شعبة [كل] (واحد) [4] منهما لها تأثير في إذهاب بعض شعب الآخر؛ فإن عظمت الشعبة ذهب في مقابلتها شعب كثيرة)). [5]

وأما تأويل الرازي لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا ۖ لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦٤﴾ ﴾ البقرة: ٢٦٤، بأن المراد: أن العمل أُتي به من الابتداء على نعت البطلان، لا أن الثواب أزيل بعد ثبوته؛ **فباطل لوجوه:**

---

(١)مجموعة الفتاوى، ٤٨٣/١٢، وانظر: مجموعة الفتاوى، ٣٢١/١٠-٣٢٢، ٧٠٠/١١، منهاج السنة، ٢٩٨/٥.

(٢)انظر: موانع إنفاذ الوعيد،٦٦-٦٧.

(٣)في الأصل (بالحسنة)؛ ولعل الصواب ما أثبته!

(٤)في الأصل (واحدة)؛ ولعل الصواب ما أثبته!

(٥)الصلاة وحكم تاركها، ٣٩-٤٠.

الأول: أن النص المذكور صريح في إثبات الإحباط بالكبيرة، ولا يمكن رفع دلالته إلا بتأويل متكلف!

الثاني: أن المعنى الذي ذكره مخالف لظاهر الآية مخالفة تامة؛ لأنها تدل على تعلق النهي بإبطال العمل بعد ثبوت أجره، والمثل المذكور في الآية مصداق لذلك؛ لأنه جعل الوابل مزيلاً للتراب بعد ثبوته، فكذا المن والأذى يجب أن يكونا مزيلين للثواب بعد حصوله. [1]

يقول ابن القيم-رحمه الله- -تعليقًا على قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفۡوَانٍ عَلَيۡهِ تُرَابٞ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٞ فَتَرَكَهُۥ صَلۡدٗاۖ لَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّمَّا كَسَبُواْۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢٦٤﴾ ﴾ البقرة: ٢٦٤، - ((فهذان سببان عرضا بعد للصدقة فأبطلاها. شبه سبحانه بطلانها بالمن والأذى بحال المتصدق رياءً في بطلان صدقة كل واحد منهما)). [2] ((وقوله تعالى.. ممثلاً لقبح الرياء المبطل للعمل، والمن والأذى المبطل للصدقات بـــ"صفوان" وهو الحجر الأملس. "عليه تراب" غبار قد لصق به. فأصابه مطر شديد فأزال ما عليه من التراب؛ فتركه صلدًا أملس لا شيء عليه.

وهذا المثل في غاية المطابقة لمن فهمه؛ فـــ" الصفوان" وهو الحجر، كقلب المرائي والمان والمؤذي. و"التراب" الذي لصق به ما تعلق به من أثر عمله وصدقته. و"الوابل" المطر الذي به حياة الأرض؛ فإذا صادفها لينة قابلة نبت فيها الكلأ، وإذا صادف الصخور والحجارة الصم لم ينبت فيها شيئًا؛ فجاء هذا الوابل إلى التراب الذي علـــى الحجـــر؛ فصادفه رقيقًا؛ فأزاله؛ فأفضى إلى حجر غير قابل للنبات)). [3]

الثالث: أن هذا التأويل مخالف لما ذكره المفسرون المعتمدون؛ فقد ذكروا أن النهي متعلق بإبطال الثواب بعد حصوله، و لم يذكر أحد منهم أنه متعلق بالإتيان بالعمل من الابتداء على نعت البطلان!! [4]

وبهذا البيان يظهر بطلان موقف الرازي من نصوص الوعيد

---

(١)انظر:الوعد الأخروي، شروطه وموانعه، ٧٤٣/٢.

(٢)مدارج السالكين، ط. مطبعة السنة المحمدية، ٢٧٨/١.

(٣)مدارج السالكين، ط. مطبعة السنة المحمدية، ٢٤٠/١-٢٤١.

(٤)انظر: تفسير الطبري، ٦٥٨/٤-٦٦٣، تفسير البغوي، ٢٨٤/١-٢٨٥، تفسير ابن كثير، ٣١٨/١. وانظر: الوعد الأخروي، شروطه وموانعه، ٧٤٣/٢.

وبعد مناقشة موقف الرازي من الفسق والمسائل والأحكام المتعلقة به أخلص إلى ما يلي:

النتائج:

١- الخلاف في الفاسق الملي أول خلاف وقع في الأمة، وعليه تباينت الأسماء والأحكام عند الفرق.

٢- ما ذكره ابن الخطيب من معانٍ لكلمة " الفسق " في أصل اللغة صحيحٌ موافق لما ذكرته كتب اللغة.

٣- إثبات الرازي لكون الفسق عبارة عن الخروج من طاعة الله إلى معصيته يُعد مشابهة لفظية لأهل السنة والجماعة.

٤- أخرج الرازي من مسمى لفظ الفسق بعض أفراده الداخلة تحته؛ فسلب بذلك عنه حكمه؛ ففرق بين ما جمع الله بينهما!

٥- أدخل الرازي في اسم الفاسق الملي من ترك الشهادتين أو ترك الفرائض!

٦- أدخل الرازي في مسمى لفظ الفاسق الملي ما ليس منه فحكم له بحكم المراد من اللفظ؛ فساوى بين ما فرق الله بينهما!

٧- جعل الرازي ترك المأمور به -من النطق بالشهادتين والفرائض- ذنبًا بمنزلة فعل المنهي عنه!

٨- في جعل الرازي المقتصر على مجرد المعرفة و التصديق التارك لجنس المأمور به فاسقًا مليًا خارجًا من النار مخالفة في الاسم والحكم جميعًا.

٩- لم يقسم الرازي الفسق إلى فسق أكبر مخرج عن الملة، وفسق غير مخرج عن الملة؛ بل جعله نوعًا واحدًا.

١٠- أن الذنوب تنقسم إلى صغائر وكبائر، وقد تظاهر على ذلك دلائل من الكتاب والسنة واستعمال سلف الأمة وخلفها.

١١- قسم الرازي الذنوب إلى صغائر وكبائر واستدل على ذلك بالكتاب والسنة والإجماع ورد حجج المخالفين؛ ثم تناقض فنفى تقسيم الذنوب إلى صغائر وكبائر مستندًا على عين الحجج التي أبطلها!!!

١٢- اضطراب الرازي وتناقض في مسألة تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر.

١٣- لما نفى الرازي تقسيم المعاصي إلى كبائر وصغائر -بجعله المعاصي كلها كبائر- أوقع اسم الفاسق الملي على من ارتكب أي معصية؛ ومن ثم فالأحكام المترتبة على ارتكاب الكبيرة صائرة عنده على من ارتكب الصغيرة.

١٤- اضطراب الرازي وتناقض في حد الكبيرة والصغيرة.

١٥- وافق الرازي أهل السنة والجماعة في الجملة حين لم يخرج الفاسق الملي عن مسمى الإيمان .

١٦– أثبت الرازي اسم الإيمان المطلق للفاسق الملي.

١٧– استدل الرازي على ثبوت اسم الإيمان للفاسق الملي بالعقل والنقل.

١٨– في استدلال الرازي على ثبوت اسم الإيمان للفاسق الملي بالعقل مخالفة منهجية.

١٩– قرر الرازي أن مرتكب الكبيرة مؤمن، وأن الكبائر قد تجامع الإيمان؛ لانفكاك محلهما؛ فمحل الإيمان القلب، ومحل المعاصي الجوارح.

٢٠– أخرج الرازي الأعمال عن مسمى الإيمان لاستشكاله بقاء الإيمان مع المعصية.

٢١– قابل الرازي بدعة الوعيدية في مسألة نفي الإيمان عن الفاسق الملي ببدعة، ورد باطلهم بباطل.

٢٢– فر الرازي من بدعة الوعيدية القائلين بنفي الإيمان عن صاحب الكبيرة؛ فأثبت ضدها وهو الإيمان الكامل، و لم يجعل للعمل تأثيرًا على مسماه.

٢٣– قرر الرازي أن الفاسق الملي إيمانه باقٍ كما كان؛ لأن الإيمان مجرد التصديق وهو لم يتغير و لم ينقص وإنما نقصت شرائع الإيمان وثمراته.

٢٤– اسم الإيمان عند الرازي لا يتبعض وإنما يتبعض الحكم؛ لذلك نفى أن يكون في الاسم مترلة بين المترلتين وأثبتها في الحكم.

٢٥– أئمة السنة والجماعة على إثبات التبعيض في الاسم والحكم، فيكون مع الرجل بعض الإيمان لا كله، ويثبت له من حكم أهل الإيمان وثواهم بحسب ما معه، كما يثبت له من العقاب بحسب ما عليه.

٢٦– التحقيق أن اسم الإيمان يثبت للفاسق الملي باعتبار أصله، وباعتبار دخوله في خطاب الأمر والنهي، وأحكام الدنيا.

٢٧– التحقيق أن اسم الإيمان ينفى عن الفاسق الملي باعتبار حقيقته وتمامه، وباعتبار دخوله في خطاب المدح والثواب دون الذم والعقاب.

٢٨– اجتماع الطاعات والمعاصي في العبد لا يمتنع على أصل الرازي؛ لأهما عنده مرتبطة بالأعمال وهي ليست من الإيمان.

٢٩– أبطل الرازي التكفير بالمعاصي مطلقًا.

٣٠– أجمع أهل العلم على أن من الأعمال والأقوال ما هو كفر في نفسه.

٣١– أثبت الرازي اسم التقوى للفاسق الملي.

٣٢– أثبت الرازي اسم الإحسان للفاسق الملي.

٣٣- الوعد المطلق بالجنة لم يعلق باسم الإسلام كما علق باسم "الإيمان" و باسم " التقوى " وباسم "الإحسان".

٣٤- أبطل الرازي مذهب الحسن البصري في تسمية الفاسق الملي بالمنافق، ورد حديث "آية المنافق ثلاث".

٣٥- اضطرب الرازي في مسألة وعيد أصحاب الكبائر.

٣٦- سلك الرازي في مسألة وعيد أصحاب الكبائر مسلكين، الأول القطع بالعفو عن بعض أهل الكبائر مع القطع بتعذيب بعضهم، الثاني: التوقف في الجميع؛ وعدم الجزم بشيء -لا بعفو ولا بعقاب-، وقد جمع بين هذين المسلكين في موطن!.

٣٧- اجتمع المسلكان في أن وعيد الفساق منقطع؛ وافترقا في القطع بحصول العفو والعقاب عن بعض أهل الكبائر.

٣٨- وافق الرازي أهل السنة والجماعة في الجملة في مسلكه الذي ذهب فيه إلى القطع بأن الله تعالى يعذب البعض ويعفو عن البعض.

٣٩- وافق الرازي أهل السنة والجماعة في الجملة في القطع بمنع التخليد للعصاة – إذا عذبوا.

٤٠- استدل الرازي على انقطاع وعيد الفاسق الملي؛ بالكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل.

٤١- في استدلال الرازي على انقطاع وعيد الفاسق الملي بالعقل مخالفة منهجية!

٤٢- أثبت الرازي شفاعة الرسول ﷺ في حق فساق الأمة خلافًا للمعتزلة.

٤٣- قرر الرازي أن مرتكب الكبيرة يجتمع فيه الثواب والعقاب والحمد والذم خلافًا للوعيدية.

٤٤- قرر الرازي أن مرتكب الكبيرة غير التائب لابد أن يدخل الجنة؛ فهو مندرج تحت الوعد خلافًا للوعيدية.

٤٥- أثبت الرازي العفو عن أصحاب الكبائر غير التائبين خلافًا للوعيدية.

٤٦- قرر الرازي أن مرتكب الكبيرة إذا دخل النار لا يخلد فيها، خلافًا للوعيدية.

٤٧- في رد الرازي على الوعيدية في مسألة خروج الفاسق الملي من النار مخالفة ظاهرة لمذهبه في مسألة تنزيه الله عن الظلم.

٤٨- بنى الرازي مسألة وعيد أصحاب الكبائر على مذهبه الفاسد في الحسن والقبح.

٤٩- جعل الرازي حكم مرتكب الصغيرة والكبيرة قبل التوبة وبعدها تحت المشيئة!

٥٠- قرر الرازي أن فائدة التوبة إزالة العقاب؛ لكنه تناقض حين جعل حكم مرتكب الكبيرة بعد التوبة تحت المشيئة!

٥١- مسلك الوقوف الذي سلكه الرازي في وعيد أصحاب الكبائر يعد أعظم بدعة، وأعظم مخالفة للسلف والأئمة من قول الوعيدية.

٥٢- توقف الرازي في عصاة الموحدين، منقوض بتظافر النصوص على خلافه؛ إذ أنها دلّت على قبول الله تعالى توبة من تاب من عباده، وكذلك دلّت على أن من العصاة من سيدخل النار قطعًا، ومنهم من يغفر له.

٥٣- خالف الرازي أهل السنة والجماعة في موقفه من نصوص الوعيد.

٥٤- المعارضة بين نصوص الوعد والوعيد باطلة، والحق الجمع بين نصوص الوعد والوعيد وتفسير بعضها ببعض من غير تبديل شيء منها ولا تحريفها.

٥٥- قرر الرازي أن صيغ العموم في نصوص الوعيد ليست قطعية؛ بل ظنية ومسألة وعيد أصحاب الكبائر قطعية؛ وعلى هذا فلا يجوز التعويل على هذه النصوص في هذه المسألة.

٥٦- وقف الرازي في أخبار الوعيد خاصة؛ بحجة أنه لا يقول بصيغ العموم أو أن العموم لا يفيد القطع.

٥٧- ما قرره الرازي في أصول الفقه يناقض ما قرره في مسائل الاعتقاد؛ حيث أثبت في أصول الفقه صيغ العموم ، و لم يسلم للعموم صيغة في مسألة الوعيد!!

٥٨- في تقرير الرازي أن مسألة وعيد أصحاب الكبائر قطعية؛ فلا يجوز التعويل فيها على عمومات نصوص الوعيد مخالفة منهجية!

٥٩- نقد الرازي المرجئة الخالصة؛ ثم تأثر بهم وقال بقولهم!

٦٠- نقد الرازي الوعيدية؛ ثم تأثر بهم وقال بقولهم!

وبهذا يكتمل -بحمد الله وتوفيقه- عرض موقف الرازي من الفسق والمسائل والأحكام المتعلقة به ونقده، وأنتقل بعد ذلك -بعون الله- إلى موقف الرازي من النفاق.

الفصل الثاني: موقف الرازي من النفاق والمسائل والأحكام المتعلقة به -عرض ونقد-

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف الرازي من معنى النفاق، والمسائل المتعلقة به.

المبحث الثاني: موقف الرازي من الأحكام المتعلقة بالنفاق.

المبحث الثالث: نقد موقف الرازي من معنى النفاق، والمسائل المتعلقة به على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

المبحث الأول: موقف الرازي من معنى النفاق، والمسائل المتعلقة به.

معنى النفاق عند الرازي:

قرر الرازي أن (النفاق اسم إسلامي[1] اختلف في اشتقاقه على وجوه:

الأول: قال أبو عبيدة[2]: هو من نافِقاء اليَرْبوع ؛ وذلك لأن جحر اليربوع له بابان: القاصِعَاءِ والنّافِقاءِ؛ فإذا طلب من أيهما كان خرج من الآخر. فقيل للمنافق أنه منافق؛ لأنه وضع لنفسه طريقين: إظهار الإسلام وإضمار الكفر، فمن أيهما طلبته خرج من الآخر.

الثاني: قال ابن الأنباري: المنافق من النَّفَق وهو السَّرَب، ومعناه: أنه يَتستر بالإسلام؛ كما يتستر الرجل في السَّرَب. [3]

الثالث: أنه مأخوذ من النّافِقاء؛ لكن على غير هذا الوجه الذي ذكره أبو عبيدة: وهو أن النّافِقاء جحر يحفره اليربوع في داخل الأرض؛ ثم إنه يرقق بما فوق الجحر، حتى إذا رابه ريب؛ دفع التراب برأسه وخرج؛ فقيل للمُنافِق مُنافِق؛ **لأنه يضمر الكفر في باطنه؛ فإذا فتشته رمى عنه ذلك الكفر، وتمسك بالإسلام**).[4]

---

(١)معنى كلمة اسم إسلامي: اسم شرعي؛ وبهذا يظهر أن الرازي تناقض في هذا الموضع؛ لأنه نفى الأسماء الشرعية سابقًا، وأثبتها هنا؛ ولعلّ سبب تناقضه: أنه نقل هذا الموضع عن بعض أهل اللغة، الذين نصوا على أن النفاق اسم إسلامي، فتابعهم في هذا اللفظ، علمًا بأنه لم يستعمل هذا اللفظ (اسم إسلامي) في تفسيره إلا في هذا الموضع مما يدل على أنه ناقل، ولكنه لم يفطن إلى أن ذلك مناقض لمذهبه في نفي الأسماء الشرعية؛ ولعل استعمال كلمة (اسم إسلامي) ساهمت في جعله يذهل عن تناقضه في هذه المسألة، بخلاف ما لو استعملت كلمة (اسم شرعي). ومن الكتب التي نصت على أن النفاق اسم إسلامي: الفروق اللغوية،٥٤٧، النهاية في غريب الأثر والحديث لابن الأثير، مادة(نفق)،٥/٩٨، لسان العرب، مادة(نفق) ١٤/٢٤٤، المزهر في علوم العربية ١/٣٠١، تاج العروس، مادة(نفق) ٢٦/٤٣١.

(٢)أبو عبيدة: معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري، النحوي، من أئمة العلم بالأدب واللغة، شيخ أبي عبيد القاسم بن سلام، مولده ووفاته في البصرة، كانت ولادته في رجب سنة عشر ومائة، ومات سنة تسع ومائتين، و تصانيفه تقارب مائتي تصنيف: فمنها؛ كتاب مجاز القرآن الكريم، وكتاب غريب القرآن، وكتاب معاني القرآن، وكتاب غريب الحديث، وغيرها، كان علي بن المديني إذا ذكر أبا عبيدة، يُحسن ذكره، ويُصحح روايته، ويقول: ''كان لا يحكي عن العرب إلا الشيء الصحيح''. انظر ترجمته: وفيات الأعيان٥/٢٣٥-٢٤٣، سير أعلام النبلاء٩/٤٤٥-٤٤٧، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام٧/٢٧٢.

(٣)انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، ط.دار الكتب العلمية، ١٠١-١٠٢.

(٤)التفسير الكبير(مج٣ج٩ص٨٤)، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ج١٢ص٢٠٧)، تفسير الفخر الرازي للكفر في القران الكريم،١/١٧٨-١٧٩.

وعلى هذا فـ(النفاق: إظهار الإيمان مع إبطان الكفر)[1] والمنافق (باطنه خلاف ظاهره)[2] لأنه (يظهر الإيمان ويضمر الكفر).[3]

وقد ذكر الرازي هذا المعنى بعبارات متعددة في صفحات تفسيره:

فقال: المنافق: هو (الذي يظهر الحق ويضمر الباطل)[4]، وقال: (المنافق: هو المظهر للإيمان المبطن للكفر)[5]، وقال:(المنافقون: يظهرون الإيمان ويسرون الكفر)[6]، وقال: (المنافق: هو الذي يستر كفره وينكره بلسانه).[7]

وقال: المنافقون: هم (الذين يؤمنون باللسان دون القلب)[8] فـ(لسانهم مخالف لقلبهم؛ فهم وإن كانوا يظهرون الإيمان باللسان؛ لكنهم يضمرون في قلوبهم الكفر).[9]

وقال: المنافقون: هم (الذين قالوا بأفواههم آمنا و لم تؤمن قلوبهم).[10]

وقال: (التكذيب قد يكون بالقلب دون اللسان؛ كما في المنافقين)[11] وعلى هذا (فمن ليس له التصديق فهو منافق).[12]

ومع تقرير الرازي–المخالف لمذهبه في الأسماء الشرعية– أن (النفاق اسم إسلامي) إلا أنك تجده يعلق الحكم بالنفاق بمسألة النظر والاستدلال العقلي المبتدع:

فيحكم بالنفاق على كل من:

١– الشخص الذي حصل له بالدليل العرفان القلبي وأقر باللسان مضطرًا !

٢– الشخص الذي حصل له الاعتقاد التقليدي وأقر باللسان مضطرًا!

---

(١)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٧٣).

(٢)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٦).

(٣)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص٣٩).

(٤)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص٢٣٠).

(٥)التفسير الكبير(مج١١ ج٣٢ص١١٥)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٦٤-٦٥)، (مج٣ ج٩ص١٠٥)، (مج٣ ج٩ص١٣٢)، (مج٤ ج١٠ص٢٠٠)،(مج٤ ج١١ص٧٨)،(مج٤ ج١١ص٨٣-٨٤)،(مج٨ ج٢٣ص١٤)،(مج٩ ج٢٥ص٢٠٢)،(مج١٠ ج٢٩ص٢٢٨).

(٦)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٥١)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٦١)، (مج٦ ج١٦ص٩٦)، (مج٨ ج٢٤ص٢٠)، (مج١٠ ج٣٠ص١٣-١٤)،(مج١٠ ج٣٠ص٢١).

(٧)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٣٤).

(٨)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٠٤).

(٩)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص٨٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٨٣-٨٤)،(مج٥ ج١٥ص١٤٤)،(مج١٠ ج٢٩ص٢٦٧).

(١٠)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٢٣٢).

(١١)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٩٥)، وانظر:التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ص١٢).

(١٢)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٢ص١٠-١١).

٣- الشخص الذي حصل له الإنكار القلبي وأقر باللسان مضطرًا !

٤- الشخص الذي حصل له الإنكار القلبي وأقر باللسان مختارًا!

٥- الشخص الذي حصل له الإقرار اللساني مع خلو الاعتقاد القلبي!

يقول الرازي:(اعلم أن الكلام في **حقيقة النفاق** لا يتخلص إلا بتقسيم نذكره؛ فنقول:

أحوال القلب أربعة: وهي: الاعتقاد المطابق المستفاد عن الدليل؛ وهو العلم، والاعتقاد المطابق المستفاد لا عن الدليل؛ وهو اعتقاد المقلد، والاعتقاد الغير المطابق؛ وهو الجهل، وخلو القلب عن كل ذلك؛ فهذه أقسام أربعة.

وأما أحوال اللسان؛ فثلاثة: الإقرار والإنكار والسكوت؛ فيحصل من تركيباتها اثنا عشر قسمًا.

النوع الأول: ما إذا حصل العرفان القلبي؛ فهاهنا إما أن ينضم إليه الإقرار باللسان، أو الإنكار باللسان، أو السكوت.

القسم الأول: ما إذا حصل العرفان بالقلب والإقرار باللسان؛ فهذا الإقرار إن كان اختياريًا فصاحبه مؤمن حقًا بالاتفاق، **وإن كان اضطراريًا وهو ما إذا عرف بقلبه ولكنه يجد من نفسه أنه لولا الخوف لما أقر بل أنكر؛ فهذا يجب أن يعد منافقًا؛ لأنه بقلبه منكر مكذب، فإذا كان باللسان مقرًا مصدقًا وجب أن يعد منافقًا؛ لأنه بقلبه منكر مكذب بوجوب الإقرار** ....

النوع الثاني: أن يحصل في القلب الاعتقاد التقليدي؛ فإما أن يوجد معه الإقرار أو الإنكار أو السكوت.

القسم الأول: أن يوجد معه الإقرار، ثم ذلك الإقرار إن كان اختياريًا؛ فهذا هو المسألة المشهورة من أن المقلد هل هو مؤمن أم لا!

وإن كان اضطراريًا فهذا يفرع على الصورة الأولى؛ فإن حكمنا في الصورة الأولى بالكفر فهنا هنا لا كلام، وإن حكمنا هناك بالإيمان وجب أن يحكم ها هنا بالنفاق؛ لأن في هذه الصورة لو كان القلب عارفًا لكان هذا الشخص منافقًا فبأن يكون منافقًا عند التقليد كان أولى....

النوع الثالث: الإنكار القلبي؛ فإما أن يوجد معه الإقرار اللساني أو الإنكار اللساني أو السكوت.

القسم الأول: أن يوجد معه الإقرار اللساني؛ فذلك الإقرار إن كان اضطراريًا فهو المنافق.

وإن كان اختياريًا؛ فهو مثل أن يعتقد -بناءً على شبهة- أن العالم قديم، ثم بالاختيار أقر باللسان أن العالم محدث، وهذا غير مستبعد؛ لأنه إذا جاز أن يعرف بالقلب ثم ينكر باللسان **وهو كفر الجحود والعناد**؛ فلم لا يجوز أن **يجهل بالقلب؛ ثم يقر باللسان فهذا القسم أيضًا من النفاق**[1] ...).[2]

و(**أما الإقرار باللسان فإن وجد خاليًا عن الاعتقاد بالقلب فذلك هو المنافق**).[3]

هذا وقد ختم الرازي تقسيمه السابق بذكر تعريفٍ جامع للنفاق؛ فقال:

(فهذه هي الأقسام الممكنة في هذا الباب، وقد ظهر منه **أن النفاق ما هو، وأنه الذي لا يطابق ظاهره باطنه سواءً كان في باطنه ما يضاد ما في ظاهره أو كان باطنه خاليًا عما يشعر به ظاهره**).[4]

وقد حكم الرازي على المنافق بالكفر؛ فقال: (لفظ الكفار يتناول المنافقين)[5] لأن (المنافق الذي يظهر الإيمان ويضمر الكفر كافر)،[6] وقال:(المنافق كافر)،[7] وقال: (المنافق..لو كان مؤمنًا لما سماه الله كافرًا).[8]

وقال:(**إنه تعالى حقق كون المنافقين مثل الكافرين في الكفر**؛ فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤٠﴾﴾ النساء: ١٤٠).[9]

وبناء على ذلك:

١- قرر أن النفاق في القلب، وهو عبارة عن الكفر الذي هو الجهل.

٢- جعل النفاق كله نوعًا واحدًا هو الكفر المخرج عن الملة.

---

(١) يظهر من النص أن الرازي يعلق أسماء الدين على تصورات وتخيلات غير موجودة؛ بل هي مستبعدة الحصول؛ إذ كيف يكون المرء منكرًا بقلبه مقرًا بلسانه **في حال الاختيار!!**

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٥٨-٦٠)، وانظر: تفسير الفخر الرازي للكفر في القران الكريم، ١/١٥٨-١٥٩، ١/ ١٧٣-١٧٤، ١/١٧٧-١٧٨.

(٣)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٢ص٩).

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٦٠)، تفسير الفخر الرازي للكفر في القران الكريم،١/١٧٩.

(٥)التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ص٤٨).

(٦)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص٣٩).

(٧)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٤٧)، وانظر:التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٦٠)، (مج١ ج٢ص٦١)، (مج١ ج٢ص٦٢-٦٣)، (مج٣ ج٨ص٩٥)، (مج٣ ج٩ص٨٦)، (مج٣ ج٩ص١١١)، (مج٤ ج١٠ص٩)، (مج٤ ج١٠ص٢١٩)، (مج٤ ج١١ص٨١-٨٢)، (مج٤ ج١١ص٨٥-٨٦)، (مج٦ ج١٦ص١٢١)، (مج٦ ج١٦ص١٢٥)، (مج٦ ج١٦ص١٣١)، (مج٦ ج١٦ص١٣٩)، (مج٤ ج١٦ص١٥٠)، (مج٤ ج١٦ص١٦٥)، (مج٦ ج١٦ص٢٣١-٢٣٢)، (مج٨ ج٢٣ص١٣-١٤)، (مج٨ ج٢٤ص٢١)، (مج٩ ج٢٥ص١٩٠)،(مج١٠ ج٢٨ص٨٣-٨٤)،(مج١٠ ج٢٩ص٢٢٧)،(مج١٠ ج٢٩ص٢٦٧)،(مج١٠ ج٢٩ص٢٨٨).

(٨)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص٥٣).

(٩)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٨٢).

٣- حصر النفاق في النفاق الاعتقادي ؛ و لم يجعل من الأعمال ما يعد نفاقًا.

٤- نفي أن يكون العمل من الأسباب المفضية للنفاق.

يقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿ ۞ وَمِنْهُم مَّنْ عَاهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُواْ بِهِۦ وَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾ التوبة: ٧٥ – ٧٧، **(لا يجوز إسناد إعقاب النفاق إلى...البخل والتولي والإعراض؛ لأن حاصل هذه الثلاثة كونه تاركًا لأداء الواجب، وذلك لا يمكن جعله مؤثرًا في حصول النفاق في القلب؛ لأن ذلك النفاق عبارة عن الكفر وهو جهل، وترك بعض الواجب لا يجوز أن يكون مؤثرًا في حصول الجهل في القلب)**[(١)] **كما أن (هذا البخل والتولي والإعراض قد يوجد في حق كثير من الفساق مع أنه لا يحصل معه النفاق!!).**[(٢)]

ويقول:(السهو عن الصلاة و.. فعل المراءاة و..منع الماعون..كل ذلك من باب الذنوب، ولا يصير المرء به منافقًا) [(٣)].

ويقول عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ ﴿٥٤﴾ ﴾ التوبة: ٥٤، (إن هذا المعنى إنما أثر في منع قبول الطاعات؛ لأن هذا المعنى **يدل على أنه لا يصلي طاعة لأمر الله؛ وإنما يصلي خوفًا من مذمة الناس، وهذا القدر لا يدل على الكفر!! أما لما ذكره الله تعالى بعد أن وصفهم بالكفر؛ دلّ على أن الكسل إنما كان لأنهم يعتقدون أنه غير واجب وذلك يوجب الكفر!!).**[(٤)]

ولهذا تجده يجعل النفاق مقصورًا على مجرد مخالفة الوجود الذهني للوجود اللفظي من غير أن يستلزم حالاً وجدانيًا أو سلوكًا عمليًا.

ويظهر ذلك في قوله: حقيقة (النفاق في القلب)[(٥)] و(حقيقة الإيمان بالقلب)، [(٦)] و (المنافقون هم الكاذبون)؛[(٧)] لأنهم أضمروا غير ما أظهروا، (فإن من أخبر عن شيء واعتقد بخلافه فهو كاذب، لما أن الكذب باعتبار المخالفة بين الوجود اللفظي والوجود الذهني، كما أن الجهل باعتبار المخالفة بين الوجود الذهني، والوجود الخارجي).[(٨)]

---

(١)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٤١).

(٢)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٤٢).

(٣)التفسير الكبير(مج١١ ج٣٢ص١١٤).

(٤)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٩٠)، وانظر: التفسير الكبير(مج١١ ج٣٢ص١١٤-١١٥).

(٥)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٤١)، وانظر: التفسير الكبير(مج٨ ج٢٤ص٢٠-٢١).

(٦)التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ص١٢).

(٧)التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ص١٢).

(٨)التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ص١٢).

ولأجل أن النفاق –عند الرازي– كله نوعٌ واحدٌ هو الكفر المخرج عن الملة، والأعمال ليست منه ولا سبيلاً إليه؛ لم يرتض مذهب الحسن البصري في تسمية الفاسق الملي منافقًا، ورد حديث "آية المنافق ثلاث".

يقول: (الذين زعموا أن الفاسق منافق؛ فقد احتجوا بـ..قوله عليه السلام:" آية المنافق ثلاث: إذا وعد أخلف، وإذا حدث كذب، و إذا ائتمن خان").[1] (والجواب عن الحديث الذي تمسك به من جعل الفاسق منافقًا:

أنه من أخبار الآحاد، (وأنه)[2] **متروك العمل بظاهره بالإجماع؛ لأن من وعد غيره بأن يخلع عليه خلعة نفيسة، فإذا لم يفعل ذلك لم يكفر بالاتفاق).** [3]

ويقول:(**الفاسق..لا يمكن أن يُقال المراد منه المنافق؛ لأن الصحيح أن المنافق كافر**؛ قال تعالى:﴿ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ المنافقون: ١).[4]

بل قرر أن المكلف لا يمكن أن ينفك عن الإيمان والكفر؛ وعلى هذا فلا يقوم بالمكلف إيمان ونفاق؛ بل المتهمون بالنفاق– عنده– كلهم على نوع وحد، وهم أصحاب النفاق المحض الخالص!

يقول عند تفسير قوله تعالى﴿ وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْۚ وَقِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ قَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدۡفَعُواْۖ قَالُواْ لَوۡ نَعۡلَمُ قِتَالٗا لَّٱتَّبَعۡنَٰكُمۡۗ هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِۚ ﴾ آل عمران: ١٦٧، (**المكلف لا يمكن أن ينفك عن الإيمان والكفر؛ فلما دلّت الآية على القرب لزم حصول الكفر).**[5]

كما زعم أن المنافق كافر منذ كان؛ فنفى بذلك أن يكون من المنافقين من كان مؤمنًا ثم لّما نزلت المحنة نافق بعد إيمانه!

يقول: (**المنافقون لم يكونوا إلا على الكفر الثابت الدائم**).[6]

ويقول عند قوله تعالى:﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ ﴾ الحج: ١١، (**السؤال الثاني: إذا كانت الآية في المنافق فما معنى قوله:** ﴿ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ ﴾ الحج: ١١، **وهو في الحقيقة لم يسلم حتى ينقلب ويرتد؟!**

---

(١)نهاية العقول(٢/ق٢١٧/ب)

(٢) في الأصل (ولأنه) ولعل الصواب ما أثبته!

(٣)نهاية العقول(٢/ق٢١٩/أ).

(٤)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٩).

(٥)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص٨٦).

(٦)التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ص١٤).

والجواب: **المراد أنه أظهر بلسانه خلاف ما كان أظهره؛ فصار يذم الدين عند الشدة، وكان من قبل يمدحه، وذلك انقلاب في الحقيقة**).[1]

ويقول عند قوله تعالى: ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّواْ بِمَا لَمْ يَنَالُواْ وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ فَإِن يَتُوبُواْ يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ وَإِن يَتَوَلَّوْاْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿٧٤﴾ ﴾ التوبة: ٧٤، (فأما قوله: ﴿وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ ﴾ التوبة: ٧٤، **فلقائل أن يقول: إنهم أسلموا؛ فكيف يليق بهم هذا الكلام؟!**

والجواب من وجهين:

الأول: المراد من الإسلام السِّلْم الذي هو نقيض الحَرْب؛ لأنهم لما نافقوا فقد أظهروا الإسلام وجنحوا إليه، فإذا جاهروا بالحرب وجب حربهم.

والثاني: أنهم أظهروا الكفر بعد أن أظهروا الإسلام).[2]

ويقول عند قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ التوبة: ٦٥ - ٦٦، (قوله: ﴿قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ التوبة: ٦٦، يدل على أحكام:......

الحكم الرابع: يدل على أن الكفر إنما حدث بعد أن كانوا مؤمنين؛ ولقائل أن يقول القوم لما كانوا منافقين فكيف يصح وصفهم بذلك ؟!

قلنا: قال الحسن[3]: المراد كفرتم بعد إيمانكم الذي أظهرتموه، وقال آخرون: ظهر كفركم للمؤمنين بعد أن كنتم عندهم مسلمين، والقولان متقاربان).[4]

ومع أن الرازي حكم على المنافقين بالكفر، وقرر أن المنافقين (مثل الكافرين في الكفر)؛[5] إلا أنه فرق بين المنافق والكافر؛ فذكر:

١ - أن المنافق (**باطنه خلاف ظاهره**).[6]أما **الكافر** فإنه (ما أظهر شيئًا بخلاف باطنه).[7]

---

(١)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ص١٤).

(٢)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٣٦-١٣٧).

(٣)يقصد الحسن البصري، وقد بحثت عن قوله؛ لكن لم أجده!

(٤)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٢٤).

(٥)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٨٢).

(٦)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٥٩-٦٠).

(٧)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٥٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص٣٩).

٢- أن كفر المنافق أشد قبحًا من كفر الكافر الأصلي.

يقول: (إن طريقة الكفار وإن كانت خبيثة إلا أن طريقة النفاق أخبث منها؛ ولذلك فإنه تعالى ذم الكفار في أول سورة البقرة في آيتين، وذم المنافقين في بضع عشرة آية؛ وما ذاك إلا أن طريقة النفاق أخبث من طريقة الكفار)؛[١] لأن (كثرة الاقتصاص بخبرهم تدل على أن الاهتمام بدفع شرهم أشد من الاهتمام بدفع شر الكفار؛ وذلك يدل على أنهم أعظم جرمًا من الكفار)؛[٢] (ثم إن المنافق اختص بمزيد أمور منكرة؛ **أحدها**: أنه قصد التلبيس، والكافر الأصلي ما قصد ذلك. **وثانيها**: أن الكافر (على) [٣] طبع الرجال، والمنافق على طبع الخنوثة. **وثالثها**: أن الكافر ما رضي لنفسه بالكذب؛ بل استنكف منه و لم يرض إلا بالصدق، والمنافق رضي بذلك، **ورابعها**: أن المنافق ضم إلى كفره الاستهزاء بخلاف الكافر الأصلي؛ ولأجل غلظ كفره قال تعالى:﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ النساء: ١٤٥).[٤]

٣- أن عذاب المنافق أشد من عذاب الكافر.

يقول:(المنافق أشد عذابًا من الكافر؛ لأنه مثله في الكفر وضم إليه نوع آخر من الكفر[٥] وهو الاستهزاء بالإسلام وبأهله، وبسبب أنهم لما كانوا يظهرون الإسلام يمكنهم الاطلاع على أسرار المسلمين ثم يخبرون الكفار بذلك؛ فكانت تتضاعف المحنة من هؤلاء المنافقين. فلهذه الأسباب جعل الله عذابهم أزيد من عذاب الكفار).[٦]

ولا يحق إغفال الإشارة إلى أن الرازي قد زعم في تفسيره أنه لم يبق من المنافقين أحدٌ بعد النبي ﷺ؛ وأنه ما ثَمَّ إلا كافر مجاهر أو مؤمن تقي طاهر !!!

يقول:(بعد النبي ﷺ لم يبق من المنافقين على النفاق أحد على مذهب أهل السنة[٧]).[٨]

ويقول:(أهل السنة[٩] اتفقوا على أن أمر العرب في زمان النبي ﷺ ظهر، **ولم يبق إلا كافر مجاهر أو مؤمن تقي طاهر**)[١٠]

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٨٦).

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٦٠).

(٣)في الطبعة المعتمدة (عى)، والتصحيح من ط. المطبعة البهية المصرية ٢/٦٠، والسياق يقتضيه!

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٦٠)، وانظر: التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٢٥-١٢٦)،(مج١٠ ج٣٨-٨٤)، تفسير الفخر الرازي للكفر في القران الكريم، ١/١٧٩-١٨٠.

(٥)يظهر من النص أن الكفر أنواع، وليس محصورًا في القلب فقط كما زعم!!

(٦)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٨٧).

(٧)يقصد الأشاعرة!

(٨)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٩٢).

(٩)يقصد الأشاعرة!

(١٠)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٩٢).

ولهذا تجده يتشبث بقول من حمل أحاديث النفاق في المنافقين خاصة الذين كانوا على عهد النبي ﷺ انتصارًا لمذهبه واغترارًا ببدعته، فيقول:(قال عطاء بن أبي رباح حدثني جابر بن عبد الله[1] أنه ﷺ إنما ذكر قوله: "ثلاث من كن فيه فهو منافق"[2]؛ في المنافقين خاصة الذين حدثوا النبي ﷺ فكذبوه، وائتمنهم على سره فخانوه، ووعدوا أن يخرجوا معه فأخلفوه[3]) [4].

كما ذكر أنه قد أتى رجلٌ الحسن[5] وأنكر عليه قوله :" ثلاث من كن فيه ، فهو منافق" ، قائلاً (له: إن أولاد يعقوب حدثوه في قولهم: أكله الذئب، وكذبوه. ووعدوه في قولهم: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ⑫﴾ يوسف: ١٢ ؛ فأخلفوه. وائتمنهم أبوهم على يوسف؛ فخانوه. فهل نحكم بكونهم منافقين؟! فتوقف الحسن رحمه الله[6])[7] .

بقي أن أشير إلى أن الرازي ناقض جملة مما قرره سابقًا؛ حيث:

١- أبطل قول من ذهب إلى أن النفاق والكفر لا يدخل إلا في أفعال القلوب!

يقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ⑥⑤ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ⑥⑥ ﴾ التوبة: ٦٥-

---

(١)جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي، يكنى أبا عبد الله، أحد المكثرين عن النبي ﷺ شهد العقبة الثانية مع أبيه وهو صغير ولم يشهد الأولى، غزى مع رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة، مات سنة أربع وسبعين رضي الله عنه، انظر:الاستيعاب في معرفة الأصحاب،١١٤-١١٥، أسد الغابة،٤٩٢/١-٤٩٤، الإصابة في تمييز الصحابة٢٢٢/١-٢٢٣.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده برقم(١٠٨٦٧)، ج٩/٦٠٦مرفوعًا إلى النبيّ ﷺ ، والنسائي، كتاب الإيمان وشرائعه، باب علامة المنافق، موقوفًا على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ٤٩٢/٨، وقال الألباني -رحمه الله-:''صحيح الإسناد موقوف'' صحيح سنن النسائي ١٠٣٣/٣.

(٣)هذه الحادثة ضعيفة؛ أخرجها العقيلي في الضعفاء،٢/ ١٢٩٦،و ابن عدي في الكامل للضعفاء، ٣٢٣/٧ — ٣٢٤؛ برواية محمد المحرم عن عطاء، وأنه قال: حدثني جابر، عن النبي ﷺ أنه قال: "هذا الحديث في المنافقين، هم الذين حدثوا النبي ﷺ فكذبوه، وائتمنهم فخانوه، ووعدوه أن يخرجوا معه فأخلفوه، وقال ابن عدي: ''محمد المحرم هذا هو قليل الحديث، ومقدار ماله لا يتابع عليه''، وقال عنه البخاري : ''منكر الحديث''، وقال عنه يحيى بن معين: ''ليس بشيء''. انظر: التاريخ الكبير للبخاري٢٤٨/١ ترجمة (٧٩٠)، والضعفاء للعقيلي،٢/ ١٢٩٦، والكامل لابن عدي ٣٢٢/٧ ،كما ضعفها ابن رجب في جامع العلوم والحكم ٤٨٠/٢-٤٨١.

(٤)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٤٣).

(٥)يعني: الحسن البصري.

(٦)هذه الحادثة ضعيفة؛ أخرجها ابن عدي في الكامل للضعفاء، ٣٢٣/٧-٣٢٤؛ برواية محمد المحرم عن عطاء، وفيه أن الحسن رجع لقول عطاء، وقال:''صدق عطاء، هذا الحديث في هذا، أي: في المنافقين خاصة''، كما ضعفها ابن رجب في جامع العلوم والحكم ٤٨٠/٢- ٤٨١.

(٧)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٤٣).

٦٦، (يدل على أن قولهم الذي صدر منهم كفر في الحقيقة، وإن كانوا منافقين من قبل)؛[١] وهو (يدل على بطلان قول من يقول الكفر لا يدخل إلا في أفعال القلوب).[٢]

٢- جعل العمل سببًا في حصول النفاق!

يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ۞ وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾ التوبة: ٧٥ -٧٧، (ظاهر هذه الآية يدل على أن نقض العهد، وخلف الوعد يورث النفاق؛ فيجب على المسلم أن يبالغ في الاحتراز عنه؛ فإذا عاهد الله في أمر فليجتهد في الوفاء به).[٣]

ويقول: (قال تعالى: ﴿ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾ التوبة: ٧٧، والمعنى: أنه تعالى عاقبهم بتحصيل ذلك النفاق في قلوبهم؛ **لأجل أنهم أقدموا قبل ذلك على خلف الوعد وعلى الكذب**).[٤] **(فلعله حين عاهد الله تعالى بهذا العهد كان مسلمًا؛ ثم لما بخل بالمال، ولم يف بالعهد صار منافقًا؛ ولفظ الآية مشعر بما ذكرناه حيث قال:** ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا ﴾ التوبة: ٧٧).[٥]

٣- جعل البخل وترك الصلاة والمراءاة، وغيرها من صفات المنافقين!

يقول عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴿١﴾ ﴾ الكوثر: ١، (اعلم أن هذه السورة على اختصارها فيها لطائف:

إحداها: أن هذه السورة كالمقابلة للسورة المتقدمة، وذلك لأن في السورة المتقدمة **وصف الله تعالى المنافق بأمور أربعة: أولها: البخل،** وهو المراد من قوله: ﴿ يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ﴿٢﴾ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿٣﴾ ﴾ الماعون: ٢ - ٣.

الثاني: ترك الصلاة، وهو المراد من قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾ ﴾ الماعون: ٥.

والثالث: المراءاة في الصلاة، هو المراد من قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ﴿٦﴾ ﴾ الماعون: ٦.

والرابع: المنع من الزكاة، وهو المراد من قوله: ﴿ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴿٧﴾ ﴾ الماعون: ٧).[٦]

---

(١)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٢٤).

(٢)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٢٤).

(٣)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٤٢).

(٤)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٤٤).

(٥)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٣٩).

(٦)التفسير الكبير(مج١١ ج٣٢ص١١٧)، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٩٩-١٠٠)،(مج٤ ج١٠ص١٨٥)،(مج٤ ج١١ص٨٣-٨٤)،(مج٤ ج١٢ص٣١).

ويقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ ﴾ التوبة: ٧١، (ذكر هذه الأمور الخمسة التي بها يتميز المؤمن من المنافق؛ **فالمنافق على ما وصفه الله تعالى في الآية المتقدمة يأمر بالمنكر وينهى عن المعروف**، والمؤمن بالضد منه. **والمنافق لا يقوم إلى الصلاة إلا مع نوع من الكسل**، والمؤمن بالضد منه. **والمنافق يبخل بالزكاة وسائر الواجبات**، كما قال ﴿ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ﴾ التوبة: ٦٧، والمؤمنون يؤتون الزكاة. **والمنافق إذا أمره الله ورسوله بالمسارعة إلى الجهاد؛ فإنه يتخلف بنفسه ويثبط غيره كما وصفه الله بذلك**، والمؤمنون بالضد منهم).[1]

٤- قرر أن النفاق يحصل بعد الإيمان؛ فخالف بذلك ما ذهب إليه سابقًا من أن المنافق كافر منذ كان!

يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥۚ بَلْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ النور: ٥٠، (قوله: ﴿ أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ النور: ٥٠، إشارة إلى النفاق، وقوله : ﴿ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ ﴾ النور: ٥٠، **إشارة إلى أنه حدث هذا الشك والريب بعد تقرير الإسلام في القلب**)[2].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ۞ وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُواْ بِهِۦ وَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾ ﴾ التوبة: ٧٥ – ٧٧، **(السؤال الأول: المنافق كافر؛ والكافر كيف يمكنه أن يعاهد الله تعالى؟!**

والجواب:...لعله حين عاهد الله تعالى بهذا العهد كان مسلمًا، ثم لما بخل بالمال، ولم يف بالعهد صار منافقًا، ولفظ الآية مشعر بما ذكرناه؛ حيث قال: ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا ﴾ التوبة: ٧٧).[3]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٦٦﴾ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ ﴾ آل عمران: ١٦٦ - ١٦٧، (في الآية حذف، تقديره: وليعلم إيمان المؤمنين، ونفاق المنافقين؛ فإن قيل: لم قال: ﴿ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٦٦﴾ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ ﴾ آل عمران: ١٦٦ - ١٦٧، و لم يقل: وليعلم المنافقين ؟!

قلنا: الاسم يدل على تأكيد ذلك المعنى، والفعل يدل على تجدده. وقوله: ﴿ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ آل عمران: ١٦٦، يدلّ على كونهم مستقرين على إيمانهم متثبتين فيه؛ وأما ﴿ نَافَقُواْ ﴾ آل عمران: ١٦٧، **فيدل على كونهم إنما شرعوا في الأعمال اللائقة بالنفاق في ذلك الوقت**).[4]

---

(١)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٣١)، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ص٢٥)، (مج٦ ج١٦ص٧٦)، (مج٦ ج١٦ص١٢٦)، (مج٦ ج١٦ص٢٣٣-٢٣٤)، (مج٩ ج٢٧ص٢٢٨)، (مج١٠ ج٢٨ ص٧٠).

(٢)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٤ص٢١).

(٣)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٣٩).

(٤)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص٨٤).

المبحث الثاني: موقف الرازي من الأحكام المتعلقة بالنفاق.

قرر الرازي أن المنافق تُجرى عليه أحكام المسلمين في الدنيا؛ لأنه أظهر الإسلام.

يقول: المنافقون (يظهرون من أنفسهم أنهم يؤمنون).[1] و(من أظهر الإيمان وجب إجراء حُكـــم المـــؤمنين عليه)؛[2] لأن (أحكام الشرع مبنية على الظواهر؛ كما قال عليه السلام: " نحن نحكم بالظاهر"[3]).[4]

ويقول: المنافقون (لما أظهروا الإسلام..ظفروا بحقن دمائهم، وسلامة أموالهم عن الغنيمة، وأولادهم عن السبي، وظفروا بغنائم الجهاد، وسائر أحكام المسلمين).[5]

وقد أكد على هذا المعنى في تفسيره؛ فقال مجيبًا على سؤال طرحه: (أليس أن المنافق يُصلى عليه إذا أظهر الإيمان مع قيام الكفر فيه؟

والجواب: أن التكاليف مبنية على الظاهر، قال عليه الصلاة والسلام:" نحن نحكم بالظاهر والله تعالى يتـــولى السرائر").[6]

ويقول: المنافقون (**لا يحل قتلهم مع إظهارهم الإيمان**).[7]

أما إذا أظهر المنافق كفره؛ فقد قرر الرازي أنه يعامل معاملة الكفار، يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ ۞ فَمَا لَكُمْ فِي ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓاْۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُۖ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا ﴿٨٨﴾ ﴾ النساء: ٨٨، (**معنى الآية**: أنه ردهم إلى أحكام الكفار من الذلّ والصغار والسبي والقتل ﴿ بِمَا كَسَبُوٓاْ ﴾ النساء: ٨٨، **أي**: بما أظهروا من

---

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٢٠٠)، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص١٧٨).

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٦٧).

(٣)هذا الحديث جزم الحافظ العراقي بأنه لا أصل له؛ فقال:''لم أجد له أصلاً، وكذا قال المزي لما سُئل عنه''. المغني عن حمل الأسفار،١٠٩٧/٢، وهو وإن لم يثبت من وجه معتبر؛ لكن ورد معناه في عدة أحاديث، منها حديث أم سلمة رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ أنه قال: " إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض؛ فأقضي على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئًا فلا يأخذه؛ فإنما أقطع له قطعة من النار". أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب موعظة الإمام للخصوم، ص١٥٠٣، و مسلم،كتاب الأقضية، باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة ١٣٣٧/٣. و لمزيد من الإيضاح؛ انظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس١٩٢/١-١٩٤.

(٤)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص١٦٢).

(٥)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٧٣)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٦٣)،(مج١ ج٢ص٧٠).

(٦)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٥٤).

(٧)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٨٧).

الارتداد بعدما كانوا على النفاق؛ **وذلك أن المنافق ما دام يكون متمسكًا في الظاهر بالشهادتين لم يكن لنا سبيل إلى قتله؛ فإذا أظهر الكفر فحينئذ يجري الله تعالى عليه أحكام الكفار**).[1]

ويقول عند تفسيره لقوله تعـالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ وَعِظۡهُمۡ وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا ﴿٦٣﴾ ﴾ النساء: ٦٣، (المراد بالقول البليغ: التخويف بعقاب الدنيا، وهو أن يقول لهم: إن ما في قلـوبكم مـن النفاق والكيد معلوم عند الله، ولا فرق بينكم وبين سائر الكفار؛ وإنما رفع الله السيف عنكم لأنكم أظهرتم الإيمـان؛ فإن واظبتم على **هذه الأفعال القبيحة ظهر للكل بقاؤكم على الكفر وحينئذ يلزمكم السيف**)؛[2] وعلى هذا فإن المنافقين (**نفاقهم إذا ظهر كانوا كسائر المشركين في كونهم حربًا للمؤمنين**).[3]

ويقول عند تفسيره لقوله تعـالى: ﴿ يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدۡ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلۡكُفۡرِ وَكَفَرُواْ بَعۡدَ إِسۡلَٰمِهِمۡ وَهَمُّواْ بِمَا لَمۡ يَنَالُواْۚ وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنۡ أَغۡنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضۡلِهِۦۚ فَإِن يَتُوبُواْ يَكُ خَيۡرٗا لَّهُمۡۖ وَإِن يَتَوَلَّوۡاْ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۚ وَمَا لَهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٖ ﴿٧٤﴾ ﴾ التوبة: ٧٤، (قال: ﴿ وَإِن يَتَوَلَّوۡاْ ﴾ التوبة: ٧٤، أي: عن التوبة، ﴿ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمٗا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾ التوبة: ٧٤، أما عذاب الآخرة فمعلوم؛ **وأما العذاب في الدنيا؛ فقيل: المراد به أنه لما ظهر كفرهم بين الناس صـاروا مثل أهل الحرب؛ فيحل قتالهم، وقتلهم، وسبي أولادهم وأزواجهم، واغتنام أموالهم**).[4]

ويقول عند تفسـيره لقولـه تعـالى: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٖ مِّنۡهُم مَّاتَ أَبَدٗا وَلَا تَقُمۡ عَلَىٰ قَبۡرِهِۦٓۖ إِنَّهُمۡ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُواْ وَهُمۡ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾ التوبة: ٨٤، (هذه الآيات دالة على أن المقصود منعه من أن يصلي على أحد منهم منعًا كليًا دائمًا.....

ثم إنه تعالى علل المنع من الصلاة عليه والقيام على قبره بقوله: ﴿ إِنَّهُمۡ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُواْ وَهُمۡ فَٰسِقُونَ ﴾ التوبة: ٨٤).[5]

لكن يبقى السؤال كيف يظهر نفاقهم ومن ثم يُحكم عليهم بالنفاق وتجرى عليهم أحكامه الدنيوية –على مذهب الرازي– والأعمال ليست داخلة في مسمى الإيمان والكفر والنفاق!! بل النفاق– عنده– مقصور علـى مجرد مخالفة التصور الذهني، للوجود الخارجي من غير أن يستلزم حالاً وجدانيًا أو سلوكًا عمليًا!!

أما في أحكام الآخرة؛ فقد قرر الرازي أن حكم المنافق مثل حكم الكافر؛ لكن المنافق أشد عـذابًا مـن الكافر .

---

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٢١٩).

(٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص١٥٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص١٥٩)،(مج٦ ج١٦ص٩٤)،(مج٦ ج١٦ص١٣٤-١٣٥).

(٣)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٨٧).

(٤)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٣٧)، وانظر: التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ص١٤).

(٥)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٥٣).

يقول: (إنه تعالى حقق كون المنافقين مثل الكافرين في الكفـــر؛ فقـــال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤٠﴾﴾ النساء: ١٤٠، **يريد:** كما أنهم اجتمعوا على الاستهزاء بآيات الله في الدنيا؛ فكذلك يجتمعـــون في عـــذاب جهنم يوم القيامة).[1]

ويقول عند تفسير قوله تعالى: ﴿ بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾﴾ النساء: ١٣٨؛ (إنه تعالى بيّن أنه **لا يغفر لهـــم كفرهم** ولا يهديهم إلى الجنة؛ ثم قال: وكما لا يوصلهم إلى دار الثواب؛ فإنه مع ذلك **يوصلهم إلى أعظـــم أنـــواع العقاب**، وهو المراد من قوله: ﴿ بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾﴾ النساء: ١٣٨).[2]

ويقول:(**المنافق أشد عذابًا من الكافر**؛ لأنه مثله في الكفر وضم إليه نوع آخر من الكفر: وهو الاســـتهزاء بالإسلام وبأهله، وبسبب أنهم لما كانوا يظهرون الإسلام يمكنهم الاطلاع على أسرار المسلمين ثم يخـــبرون الكفـــار بذلك؛ فكانت تتضاعف المحنة من هؤلاء المنافقين. **فلهذه الأسباب جعل الله عذابهم أزيد من عذاب الكفار**). [3]

---

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٨٢)، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٨٣)،(مج٤ ج١١ص٢٣٤).

(٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٧٩-٨٠)، وانظر: التفســـير الكـــبير(مـــج١ ج٢ص٧٧)، (مـــج٣ ج٩ص٥٦)، (مـــج٤ ج١١ص٨٣)، (مج٤ ج١٢ص٥٤)، (مج٦ ج١٦ص٨٧-٨٩)، (مـــج٦ ج١٦ص٩١)، (مـــج٦ ج١٦ص١٢٥-١٢٦)، (مـــج٦ ج١٦ص١٢٧-١٢٩)، (مـــــج٦ ج١٦ص١٣٠-١٣١)، (مـــــج٦ ج١٦ص١٥٠)، (مـــــج٦ ج١٦ص١٥٩)، (مـــــج٦ ج١٦ص١٧٣-١٧٤)، (مج٨ ج٢٣ص١٤)،(مج٨ ج٢٣ص١٨٣).

(٣)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٨٧).

المبحث الثالث: نقد موقف الرازي من النفاق والمسائل المتعلقة به على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

أولاً:ما ذكره ابن الخطيب في اشتقاق لفظ " النفاق " صحيح، موافق لما ذكرته كتب اللغة [(1)].

ثانيًا: وافق الرازي أهل السنة والجماعة من حيث الجملة فيما ذكره من التفريق بين النفاق والكفر، والأحكام المتعلقة بالنفاق.

ثالثًا: تبين من العرض السابق أن الرازي أثبت أن النفاق إظهار الإيمان و الحق، وإضمار الكفر والباطل؛ إلا أن إثباته لذلك يُعد مشابهة لفظية لأهل السنة والجماعة؛ لإنكاره دور العمل في النفاق بالكلية؛ فليس هو -عنده- محلاً للنفاق.

إذا تقرر ذلك فقد خالف الرازي أهل السنة والجماعة في أمورٍ مجملها ما يلي:

١- ربطه الحكم بالنفاق بمسألة النظر والاستدلال العقلي المبتدع.

٢- تقريره أن النفاق في القلب، وإخراجه العمل عن مسماه.

٣- جعله النفاق كله نوعًا واحدًا؛ هو الكفر المخرج عن الملة.

٤- حصره النفاق في النفاق الاعتقادي.

٥- جعله النفاق مقصورًا على مجرد مخالفة الوجود الذهني للوجود اللفظي من غير أن يستلزم حالاً وجدانيًا أو سلوكًا عمليًا.

٦- نفيه كون العمل من الأسباب المفضية للنفاق.

٧- إبطاله مذهب الحسن في تسمية الفاسق الملي بالمنافق، ورده لحديث "آية المنافق ثلاث".

٨- تقريره أن المكلف لا يمكن أن ينفك عن الإيمان والكفر؛ وعلى هذا فالمتهمون بالنفاق- على زعمه- كلهم نوع واحد؛ هم أصحاب النفاق المحض الخالص!

---

(١) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد، ٢/٢٨٣-٢٨٤، الزاهر في معاني كلمات الناس، ط.دار الكتب العلمية، ١٠١-١٠٢، معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة (نفق)،٥/٤٥٤-٤٥٥، المفردات في غريب القرآن، مادة (نفق)،٥٠٤، النهاية في غريب الأثر والحديث لابن الأثير، مادة(نفق)،٥/٩٨، لسان العرب لابن منظور، مادة(نفق)،١٤/٢٤٣-٢٤٤، مجموعة الفتاوى٧/٣٠٠، تاج العروس، مادة(نفق)،٢٦/٤٣١-٤٣٢، المعجم الوسيط، مادة(نفق)،٢/٩٤٢.

٩- زعمه أن المنافق كافر منذ كان؛ وعلى هذا فلا يكون من المنافقين من كان مؤمنًا؛ ثم لّما نزلت المحنة نافق بعد إيمانه!

١٠- زعمه أنه لم يبق نفاق بعد زمن النبي ﷺ .

وسيكون -بعون الله- الرد عليه من وجوه:

الوجه الأول: الرد على ربط الرازي الحكم بالنفاق بمسألة النظر والاستدلال العقلي:

والكلام على ذلك من جوانب:

الجانب الأول: تقدم البيان بأن دليل النظر والاستدلال العقلي دليل بدعي حادث التزم أصحابه باطلاً من القول،[١] وتعليق الحكم بالنفاق عليه اتهام لعموم الأمة، بل وأفاضلها من الصحابة والتابعين الذين لم يتلوثوا بصنعة الكلام بالنفاق!

الجانب الثاني: في ربط الرازي الحكم بالنفاق بمسألة النظر والاستدلال العقلي مخالفة منهجية!

بيان ذلك: أن الرازي قد زعم أن مسائل الأسماء والأحكام مسائل سمعية محضة لا مجال للعقل فيها، وعلى هذا فالنفاق والكفر والإيمان أحكام شرعية، فكيف يربط الحكم الشرعي- النفاق والكفر -بأمر عقلي؛ وهو النظر والاستدلال العقلي!!

الجانب الثالث: الأسماء والأحكام الشرعية إنما تثبت بالأدلة الشرعية، ولا تثبت بشيء لم يدل عليه الشرع؛ بل علم بمجرد العقل!

فاسم الإيمان والإسلام والنفاق والكفر إنما عرف حدّه ومسماه بالشرع؛ فقد بينه الله ورسوله، وعلّق به الأحكام في الكتاب والسنة، وعلى هذا فالنفاق حكم شرعي، والمنافق من جعله الله ورسوله منافقًا؛ كما أن المؤمن والمسلم من جعله الله ورسوله مؤمنًا ومسلمًا. [٢]

ومن أعظم أسباب الغلط في فهم كلام الله ورسوله، أن ينشأ الرجل على اصطلاح حادث؛ فيريد أن يفسر كلام الله بذلك الاصطلاح ويحمله على تلك اللغة التي اعتادها؛[٣] ولذا فإن من أصول السلف: أن السنة والأحاديث النبوية هي المبينة للأحكام القرآنية، وما يُراد من النصوص الواردة في كتاب الله، في: باب معرفة حدود ما أنزل الله؛ كمعرفة المؤمن، والكافر، والفاجر، والبر، والمنافق. [٤]

---

(١) راجع: صفحة ١٩٩-٢٠٤، وَ٣٤٨-٣٥٢ من هذا البحث!.

(٢)انظر: منهاج السنة ٩٢/٥-٩٣، مجموعة الفتاوى، ٢٨٦/٧-٢٨٧، ١٩/ ٢٣٥، ٧٨/١٧.

(٣) مجموعة الفتاوى، ١٠٦/١٢-١٠٧.

(٤) انظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية، ٤٧٧/١.

إذا تقرر ذلك فإنه يجب الرجوع في مسميات هذه الأسماء إلى بيان الله ورسوله؛ حتى يعرف من الذي يستحق ذلك الاسم الشرعي ممن لا يستحقه، وما تستحقه مسميات تلك الأسماء من الأحكام.[1]

وعلى هذا فكون الرجل مؤمنًا ومنافقًا وكافرًا هو من المسائل الشرعية لا من المسائل العقلية، ولا يسوغ ربط الحكم بالنفاق بمسألة عقلية حادثة.

الوجه الثاني: في بيان حقيقة النفاق:

النفاق في الشرع: إظهار الدين وإبطان خلافه، وإبطان ما يخالف الدين إما أن يكون كفرًا أو فِسقًا؛ فإذا أظهر أنه مؤمن وأبطن الكفر؛ فهذا هو النفاق الأكبر الذي أوعد صاحبه بأنه في الدرك الأسفل من النار. وإن أظهر أنه صادق أو موف أو أمين، وأبطن الكذب والغدر والخيانة ونحو ذلك؛ فهذا هو النفاق الأصغر الذي يكون صاحبه فاسقًا.[2]

وعلى هذا فالنفاق الأكبر أو نفاق الكفر: هو ما كان بعدم تصديق القلب وعمله مع الانقياد ظاهرًا رئاء الناس، كنفاق ابن سلول[3] وحزبه الذين قال الله تعالى فيهم :﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ البقرة: ٨ - ١٠. وغيرها من الآيات.[4]

وأما النفاق الأصغر أو نفاق الفسق: فهو نوع من الاختلاف بين السريرة والعلانية مما هو دون الكفر؛ كالرياء الذي لا يكون في أصل العمل[5] أو أن يظهر الإنسان علانية صالحة كأن يُظهر أنه صادق أو موف أو أمين، ويُبطن ما يخالف ذلك من الكذب والغدر والخيانة، [6] وكإظهار مودة الغير والقيام بخدمته مع إضمار بغضه والإساءة إليه ونحو ذلك.[7]

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم، ١/ ٣٧٢.

(٢)انظر: مجموعة الفتاوى١١/ ١٤٣، وانظر كذلك: النفاق والمنافقون في ضوء السنة النبوية المطهرة، ١/٢٣-٢٥، النفاق والزندقة وأثرهما في مواجهة الدعوة الإسلامية، ٦-٨.

(٣)عبد الله بن أبيّ بن مالك بن الحارث ابن عبيد الخزرجي، أبو الحباب، المشهور بابن سلول، وسلول جدته لأبيه، من خزاعة، رأس المنافقين في الإسلام، كان سيد الخزرج في آخر جاهليتهم، أظهر الإسلام بعد وقعة بدر، تقية، ولما تهيأ النبي ﷺ لوقعة أحد، انعزل أبيّ وكان معه ثلاثمائة رجل، فعاد بهم إلى المدينة، توفي في السنة التاسعة من الهجرة. انظر: الأعلام للزركلي٤/٦٥.

(٤) انظر:أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة، لحافظ حكمي، ١٦٩.

(٥) نواقض الإيمان الاعتقادية٢/١٥٧.

(٦) انظر:جامع العلوم والحكم٢/٤٨١

(٧) نواقض الإيمان الاعتقادية٢/١٥٧.

والنفاق الأصغر وسيلةٌ وذريعةٌ إلى النفاق الأكبر، كما أن المعاصي بريد الكفر؛ فكما يُخشى على من أصـــرّ على المعصية أن يُسلَب الإيمان عند الموت، كذلك يُخشى على من أصرّ على خصال النفاق أن يُسلَب الإيمان، فيصير منافقًا خالصًا. [1]

ومن هنا كان الصحابة ومن بعدهم من السلف الصالح يخافون على أنفسهم النفاق، ويشتد قلقهم وجـــزعهم منه. فالمؤمن يخاف على نفسه النفاق الأصغر، ويخاف أن يغلب ذلك عليه عند الخاتمة، فيخرجه إلى النفاق الأكبر، لأن دسائس السوء الخفية توجب سوء الخاتمة.[2]

وفي هذا ردٌ على المرجئة الذين يزعمون أن المؤمن يقطع لنفسه بكمال الإيمان، وأن إيمانه كإيمـــان جبريـــل و ميكائيل، وأنه لا يخاف على نفسه النفاق العملي مادام مؤمنًا. [3]

إذا تقرر ما سبق؛ فحقيقة النفاق عند السلف: الاختلاف بين الظاهر والباطن؛ وعلامة ذلك ما يظهر مـــن القول أو الفعل بخلاف ما في القلب.[4]

وقد روي عن بعض السلف –رحمهم الله- جملة من الآثار تدل على حقيقة النفاق لمن اتصف بها؛[5] كقـــول عمر ﷺ : " إن أخوف ما أخاف عليكم المنافق العليم، قالوا: وكيف يكون المنافق عليمًا ؟! قال: يتكلم بالحكمة، ويعمل بالجور، أو قال: بالمنكر "،[6] وعن حذيفة[7] ﷺ أنه قال: "المنافق: الذي يصف الإسلام، ولا يعمل به"[8] .

---

(١)جامع العلوم والحكم٢/٤٩٢-٤٩٣، وانظر: فتح الباري لابن حجر، ١/١٦٠.

(٢)انظر:جامع العلوم والحكم، ١/١٧٤، النفاق والمنافقون في ضوء السنة النبوية المطهرة، ١/٢٦-٢٩.

(٣)انظر: فتح الباري لابن رجب١/١٩٢، فتح الباري لابن حجر١/١٥٩.

(٤)انظر: الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري٢/٨٦٢.

(٥)انظر: الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري٢/٨٦٣-٨٦٤.

(٦)بنحوه: أخرجه الفريابي في كتابه صفة النفاق ،٤٠، وأورده المروزي في تعظيم قدر الصلاة، ٢/٣٧٨.

(٧)حذيفة بن اليمان: هو أبو عبد الله حذيفة بن حسل، ويقال: حسيل، بن جابر بن عمرو بن ربيعة بن جروة، العبسي القطيعي، واليمان لقب أبيه حسل بن جابر، شهد حذيفة وأبوه حسيل وأخوه صفوانﷺ أحدًا وقتل أباه يومئذ بعض المسلمين وهو يحسبه من المشركين، و لم يشهد بدراً؛ لأن المشركين أخذوا عليه الميثاق أن لا يقاتلهم، فسأل رسول الله ﷺ: هل يقاتل أم لا؟ فقال: "بل نفي لهم، ونستعين الله عليهم "، كان حذيفة من كبار أصحاب النبي ﷺ، وهو معروف في الصحابة بصاحب سر رسول الله ﷺ، كان موته بعد قتل عثمـــان ﷺ بأربعين ليلة، سنة ست وثلاثين.انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب،١٣٨، أسد الغابـــة،١/٧٠٦-٧٠٨، الإصـــابة في تمييـــز الصحابة١/٣٣٢-٣٣٣.

(٨)أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة١/٣٨٠، و الفريابي في كتابه صفة النفاق ،٦٦، والطبري في تهذيب الآثار، مسند عبد الله بن عباس ﷺ، ٢/٦٤٢، وأبو بكر الخلال في السنة، ٥/٧٠، وابن بطة في الإبانة الكبرى، الكتاب الأول (الإيمان)٢/٦٩١ ، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة ، ٢/٣٧٦، وانظر: أقوال الصحابة المسندة في مسائل الاعتقاد، ٣/١١٤٥-١١٤٦.

وقال أناس لابن عمر[1] رضي الله عنهما: إنا ندخل على سلطاننا، فنقول لهم بخلاف ما نتكلم إذا خرجنا من عندهم، قال: " كنا نعدها نفاقًا".[2]

وقال إبراهيم التيمي[3] -رحمه الله-: ((ما عرضت قولي على عملي إلا خشيت أن أكون مكذبًا[4]))؛ [5] ومراده: أن المؤمن يصف الإيمان بقوله، وعمله نقص عن وصفه، فيخشى على نفسه أن يكون عملُه مُكذِّبًا لقوله.[6]

وقال الحسن البصري -رحمه الله-:((من النفاق اختلاف اللسان والقلب، واختلاف السر والعلانية، واختلاف الدخول والخروج)). [7]

ويقول ابن رجب -رحمه الله-: ((النفاق هو اختلاف السر والعلانية)). [8]

ويقول النووي -رحمه الله-:((وأصل النفاق: إظهار ما يكتم خلافه من الشر)). [9]

ويقول ابن القيم -رحمه الله-:((أساس النفاق: أن يخالف الظاهر الباطن)).[10]

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: ((ما يستقر في القلب من إيمان ونفاق لا بد أن يظهر موجبه في القول والعمل...**وأساس النفاق الذي بني عليه: أن المنافق لا بد أن تختلف سريرته وعلانيته وظاهره وباطنه؛ ولهذا يصفهم**

---

(١)أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أسلم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم، وكانت هجرته قبل هجرة أبيه، أوّل مشاهده الخندق، وشهد غزوة مؤتة واليرموك، وفتح مصر، وإفريقية، كان من أئمة المسلمين، كثير الاتباع لآثار رسول الله ﷺ، توفي رضي الله عنه سنة ثلاث وسبعين. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب٤١٩-٤٢١، أسد الغابة ٣/٣٣٦-٣٤١، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/١٠٧-١٠٩.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب ما يكره من ثناء السلطان، وإذا خرج قال غير ذلك، ص١٥٠٦.

(٣)أبو أسماء: إبراهيم بن يزيد التيمي، كان شابًا صالحًا عابدًا قانتًا لله عالمًا فقيهًا إمامًا قدوة كبير القدر واعظًا مشتغلاً بالحديث، قتله الحجاج بن يوسف، أو مات في سجنه سنة ٩٢هـ ولم يبلغ أربعين سنة. انظر: سير أعلام النبلاء٥/٦٠-٦٢، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٢/٩٥.

(٤) قوله " مُكذبًا " يُروى بفتح الذال، يعني: خشيت أن يكذبني من رأى عملي مخالفًا لقولي؛ فيقول: لو كنت صادقًا ما فعلت خلاف ما تقول، ويُروى بكسر الذال وهي رواية الأكثر، ومعناه: أنه مع وعظه الناس لم يبلغ غاية العمل. انظر: فتح الباري لابن حجر١/١٥٨.

(٥) أورده البخاري في صحيحه معلقًا في كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، ص١٤ وهذا التعليق وصله في تاريخه عن أبي نعيم عن سفيان الثوري عن أبي حيان التيمي عن إبراهيم المذكور، انظر: التاريخ الكبير١/ ٣٣٥، وأخرجه الفريابي في كتابه صفة النفاق، ٧٩.

(٦) فتح الباري لابن رجب، ١/ ١٩٣.

(٧)أخرجه الفريابي في كتابه صفة النفاق،٥٤، وأبو بكر الخلال في السنة، ٥/٧٢، وابن بطة في الإبانة الكبرى، -الكتاب الأول- (الإيمان)٢/٦٩٠ .

(٨) جامع العلوم والحكم لابن رجب، ٢/ ٤٩٤.

(٩)شرح صحيح مسلم، ١٧/٧٣.

(١٠)إغاثة اللهفان، لابن القيم ١/٤٤٧، وانظر:جهود الإمام ابن القيم -رحمه الله- في تقرير مسائل الإيمان٢/٥٠٣.

الله في كتابه بالكذب كما يصف المؤمنين بالصدق؛ قال تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴾ البقرة: ١٠، وقال: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ المنافقون: ١، وأمثال هذا كثير. وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾ الحجرات: ١٥، وقال: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ البقرة: ١٧٧- إلى قوله - ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ البقرة: ١٧٧)).[١]

وعلى هذا فالنفاق كالإيمان يدخل في القول والعمل؛ فكما أن مسمى الإيمان عند السلف قولٌ وعمل؛ فكذلك حقيقة النفاق هي اختلاف بين القول والعمل.

إذ حقيقة النفاق عدم التلازم بين الظاهر والباطن، أو القول والفعل؛ بخلاف الإيمان الذي يستلزم حصوله تحقق التصديق والقول والعمل ظاهرًا وباطنًا. [٢]

فلابد للعبد من تحقيق التصديق والقول والعمل ظاهرًا وباطنًا؛ أما إذا تخلف أحدهما فلا يُعد ذلك إيمانًا؛ وهذا ما عليه أهل النفاق. [٣]

وقد ربط الحافظ ابن حجر -رحمه الله- بين حقيقة الإيمان والنفاق أثناء شرحه لحديث "آية المنافق ثلاث"؛ فقال: ((ووجه الاقتصار على هذه العلامات الثلاث أنها منبهة على ما عداها، **إذ أصل الديانة منحصر في ثلاث: القـول، والفعل، والنية**. فنبه على فساد القول بالكذب، وعلى فساد الفعل بالخيانة، وعلى فساد النية بالخلف؛ لأن خلف الوعد لا يقدح إلا إذا كان العزم عليه مقارنًا للوعد، أما لو كان عازمًا ثم عرض له مانع أو بدا له رأي؛ فهذا لم توجد منه صورة النفاق)).[٤]

كما بيّن الإمام ابن القيم -رحمه الله- حقيقة النفاق في مقابل الإيمان عند ذكره لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴾ النساء: ٦١، فقال:((فجعل الإعراض عما جاء به الرسول، والالتفات إلى غيره؛ هو حقيقة النفاق؛ كما أن حقيقة الإيمان هو تحكيمه وارتفاع الحرج عن الصدور بحكمه والتسليم لما حكم به رضىً، واختيارًا ومحبة؛ فهذا حقيقة الإيمان، وذلك الإعراض حقيقة النفاق)). [٥]

---

(١) مجموعة الفتاوى، ٧/٦٢٠.

(٢)انظر: الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري٢/٨٥١.

(٣)انظر: الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري٢/٨٤٤.

(٤)فتح الباري لابن حجر، ١/١٢٩.

(٥)مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، ط. رئاسة إدارات البحوث العلمية،٢/٣٥٣، طبعة أخرى. تحقيق د.حسن علوي٤/١٤٤٩-١٤٥٠، وانظر: الصارم المسلول، ٢/٨١.

وجاء عن قتادة -رحمه الله- في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾﴾ فصلت: ٣٣، قوله: ((هذا عبد صدّق قولَه عملُه، ومولجَه مخرجُه، وسرَّه علانيته، وشاهدَه مغيبُه، وإن المنافق عبد خالف قولَه عملُه، ومولجَه مخرجُه، وسرَّه علانيتُه، وشاهدَه مغيبُه)).[1]

وبهذا البيان يبطل ما قرره الرازي من جعل النفاق مقصورًا على مجرد مخالفة الوجود الذهني للوجود اللفظي من غير أن يستلزم حالاً وجدانيًا أو سلوكًا عمليًا.

الوجه الثالث: في بيان أن النفاق نوعان، وبعض النفاق كفر دون بعض:

ذهب السلف -رحمهم الله- إلى أن النفاق قسمان: قسم قد يجتمع مع الإيمان، وآخر ينافي الإيمان منافاة الضد للضد؛ فمتى حصل انتفى الإيمان؛ والعبرة في هذا التقسيم من ناحية بقاء أصل الإيمان مع النفاق أو انتفائه، فإن اجتمع النفاق مع أصل الإيمان كان ذلك النفاق الأصغر الذي لا يخرج من الملة، وهو نفاق دون نفاق، وسماه العلماء بالنفاق العملي؛ وإن حصل النفاق الذي لا يجتمع مع الإيمان بحال بل يناقضه و يضاده، فذلك النفاق الأكبر الذي يخرج من الملة، ويُسمى بالنفاق الاعتقادي.[2]

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: ((والنفاق يطلق على النفاق الأكبر الذي هو إضمار الكفر، وعلى النفاق الأصغر الذي هو اختلاف السر والعلانية في الواجبات)).[3]

ويقول-رحمه الله-: ((وكل واحد من الإيمان والكفر والنفاق له دعائم وشعب؛ كما دلّت عليه دلائل الكتاب والسنة ....

فمن النفاق ما هو أكبر، يكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار؛ كنفاق عبد الله بن أبي وغيره؛ بأن يظهر تكذيب الرسول، أو جحود بعض ما جاء به، أو بغضه، أو عدم اعتقاد وجوب اتباعه، أو المسرة بانخفاض دينه، أو المساءة بظهور دينه. ونحو ذلك: مما لا يكون صاحبه إلا عدوا لله ورسوله...فهذا ضرب النفاق الأكبر.

وأما النفاق الأصغر: فهو النفاق في الأعمال ونحوها؛ مثل: أن يكذب إذا حدث، ويخلف إذا وعد، ويخون إذا ائتمن، أو يفجر إذا خاصم. ففي الصحيحين عن النبي ﷺ قال: " آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان". وفي رواية صحيحة: " وإن صلى، وصام، وزعم أنه مسلم "،[4] وفي الصحيحين عن عبد

(١) أخرجه الطبري في تفسيره،٢٠/٤٢٩-٤٣٠، والسيوطي في الدر المنثور، وعزاه إلى عبد بن حميد عن قتادة ،١٣/١١١، وانظر: الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري١/٢٠١.

(٢)انظر: الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري٢/٨٧٠-٨٧١.

(٣)مجموعة الفتاوى،١١/ ١٤٠

(٤)أخرجه:مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق، ١/٧٨-٧٩.

الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال:" أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر". [1]

ومن هذا الباب: الإعراض عن الجهاد، فإنه من خصال المنافقين. قال النبي ﷺ:" من مات و لم يغز، و لم يحدث نفسه بالغزو، مات على شعبة من نفاق". رواه مسلم)).[2]

ويقول-رحمه الله-: ((والنفاق كالكفر نفاق دون نفاق؛ ولهذا كثيرًا ما يُقال: كفر ينقل عن الملة، وكفر لا ينقل. **ونفاق أكبر ونفاق أصغر**؛ كما يُقال: الشرك شركان: أصغر وأكبر)).[3]

ويقول-رحمه الله-: ((النفاق ينقسم إلى أكبر وأصغر)).[4]

وقد تظافرت أقوال العلماء على ذلك:

يقول الحسن البصري -رحمه الله-:((النفاق نفاقان: نفاق تكذيب لمحمد ﷺ؛ فذلك لا يغفر، ونفاق خطايا وذنوب يُرجى لصاحبه)).[5]

ويقول الإمام البغوي -رحمه الله-:((والنفاق ضربان؛ **أحدهما:** أن يُظهر صاحبه الإيمان وهو مسر للكفر؛ كالمنافقين على عهد رسول الله ﷺ. **والثاني:** ترك المحافظة على حدود أمور الدين سرًا، ومراعاتها علنًا؛ فهذا يُسمى منافقًا؛ ولكنه نفاق دون نفاق)). [6]

ويقول ابن القيم -رحمه الله-: ((**وكذا النفاق نفاقان: نفاق اعتقاد، ونفاق عمل**؛ فنفاق الاعتقاد هو الذي أنكره الله على المنافقين في القرآن، وأوجب لهم الدرك الأسفل من النار. ونفاق العمل؛ كقوله في الحديث الصحيح: "آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان". وفي الصحيح أيضًا:" أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر، وإذا ائتمن خان"؛ **فهذا نفاق عمل قد يجتمع مع أصل الإيمان**؛ لكن إذا استحكم وكمل فقد ينسلخ صاحبه عن الإسلام بالكلية وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم؛ فإن الإيمان ينهى المؤمن عن هذه الخلال، فإذا كملت في العبد و لم يكن له ما ينهاه عن شيء منها؛ فهذا لا يكون إلا منافقًا خالصًا)).[7]

---

(١)أخرجه: البخاري، كتاب المظالم، باب إذا خاصم فجر، ص٤٨٧، و مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق، ٧٨/١.

(٢)مجموعة الفتاوى، ٤٣٤/٢٨-٤٣٦.

(٣)مجموعة الفتاوى، ٧/ ٥٢٤.

(٤) جامع المسائل، ٧٤/٦، المجموعة العلية، ١٢٢/٢.

(٥)أخرجه الطبري في تهذيب الآثار، مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ٦٤٠/٢، والسيوطي في الدر المنثور، وعزاه إلى أبي الشيخ عن الحسن، ٤٣٠/٧، وبنحوه: أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى،-الكتاب الأول- (الإيمان)٦٩٩/٢ .

(٦)شرح السنة للبغوي، ٧٦/١.

(٧)الصلاة وحكم تاركها، ٣٤-٣٥.

ويقول-رَحِمَهُ اللَّهُ-: ((**وأما النفاق:** فالداء العضال الباطن، الذي يكون الرجل ممتلئًا منه، وهو لا يشعر؛ فإنه أمر خفي على الناس، وكثيرًا ما يخفى على من تلبس به؛ فيزعم أنه مصلح وهو مفسد.

وهو نوعان: أكبر وأصغر؛ فالأكبر: يوجب الخلود في النار في دركها الأسفل. وهو أن يُظهر للمسلمين إيمانه بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر؛ وهو في الباطن منسلخ من ذلك كله مكذب به، لا يؤمن بأن الله تكلم بكلام أنزله على بشر جعله رسولاً للناس يهديهم بإذنه، وينذرهم بأسه، ويخوفهم عقابه)).[1]

ويقول ابن رجب -رَحِمَهُ اللَّهُ-:((النفاق..في الشرع ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: النفاق الأكبر: وهو أن يظهر الإنسان الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويبطن ما يناقض ذلك كله أو بعضه، وهذا هو النفاق الذي كان على عهد النبي ﷺ ، ونزل القرآن بذم أهله وتكفيرهم، وأخبر أن أهله في الدرك الأسفل من النار.

والثاني: النفاق الأصغر: وهو نفاق العمل، وهو أن يظهر الإنسان علانية صالحة، ويبطن ما يخالف ذلك)).[2]

ويقول-رَحِمَهُ اللَّهُ-: ((النفاق: أصغر وأكبر؛ فالنفاق الأصغر: هو نفاق العمل...وهو باب النفاق الأكبر؛ فيخشى على من غلب عليه خصال النفاق الأصغر في حياته أن يخرجه ذلك إلى النفاق الأكبر حتى ينسلخ من الإيمان بالكلية، كما قال تعالى:﴿ فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ ﴾ الصف: ٥، وقال:﴿ وَنُقَلِّبُ أَفۡـِٔدَتَهُمۡ وَأَبۡصَٰرَهُمۡ كَمَا لَمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٖ ﴾ الأنعام: ١١٠)).[3]

ويقول الحافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللَّهُ-: ((النفاق لغة: مخالفة الباطن للظاهر، فإن كان في اعتقاد الإيمان فهو نفاق الكفر؛ وإلا فهو نفاق العمل، ويدخل فيه الفعل والترك وتتفاوت مراتبه)).[4]

ويقول السعدي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:((النفاق: إظهار الخير، وإبطان الشر، فيدخل فيه النفاق الاعتقادي والنفاق العملي)).[5]

على أنه لا يلزم عند إطلاق القول بالنفاق العملي؛ أن المراد بذلك النفاق الأصغر فقط؛ بل قد يكون هذا العمل من النفاق الأكبر[6] كما جاء في قوله تعالى:﴿ أَفَمَنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقۡوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٍ خَيۡرٌ أَم مَّنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٖ فَٱنۡهَارَ بِهِۦ فِي نَارِ جَهَنَّمَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٩ لَا يَزَالُ بُنۡيَٰنُهُمُ ٱلَّذِي بَنَوۡاْ رِيبَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمۡۗ وَٱللَّهُ

---

(١)مدارج السالكين، ط. دار الكتاب العربي، ١/٣٥٤-٣٥٥، وانظر: مدارج السالكين، ط. دار الكتاب العربي، ١/٣٤٧.

(٢) جامع العلوم والحكم٢/٤٨١.

(٣)فتح الباري لابن رجب، ١/١٩٥.

(٤)فتح الباري لابن حجر، ١/١٢٨.

(٥)تفسير السعدي، ٩٤٤، وانظر: تفسير السعدي، ٤٢، عقيدة التوحيد وبيان ما يضادها، للفوزان، ٨٨-٩٠.

(٦) انظر: الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري٢/٩٢٠-٩٢١، نواقض الإيمان الاعتقادية٢/١٥٢-١٥٣.

﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١١٠﴾﴾ التوبة: ١٠٩ - ١١٠، يقول ابن رجب -رحمه الله-: ((ومن أعظم خصال النفاق العملي: أن يعمل الإنسان عملاً، ويظهر أنه قصد به الخير، وإنما عمله ليتوصل به إلى غرض له سيئ؛ فيتم له ذلك، ويتوصل بهذه الخديعة إلى غرضه، ويفرح بمكره وخداعه وحَمْدِ الناس له على ما أظهره، وتوصل به إلى غرضه السيئ الذي أبطنه، وهذا قد حكاه الله في القرآن عن المنافقين واليهود؛ فحكى عن المنافقين أنهم: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ ۖ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ التوبة: ١٠٧)).[1]

وبهذا البيان يتبين: أن النفاق يقع في الجانب العلمي والجانب العملي؛ وقد يكون نفاقًا أكبر، وقد يكون نفاقًا أصغر[2]، فالنفاق على ضروب؛ نفاق كفر، ونفاق قلب ولسان وأفعال وهي دون ذلك[3]. وهذا هو الحق الذي دلّ عليه الدليل؛ **وبه يبطل ما قرره الرازي من جعل النفاق كله نوعًا واحدًا هو الكفر المخرج عن الملة، وحصره النفاق في الاعتقاد، دون العمل!**

الوجه الرابع: في بيان أنواع المنافقين:

قبل الشروع في بيان أنواع المنافقين يحق التقديم ببيان أن من أصول أهل السنة والجماعة التي فارقوا بها من عداهم من أهل الزيغ والضلال: أن النفاق يتبعض، وأن الرجل قد يجتمع فيه إيمان ونفاق، وإيمان وكفر، ويكون إلى أحدهما أقرب منه إلى الآخر فيكون من أهله.

وقد دلّ على هذا الأصل الكتاب، والسنة، والفطرة، والإجماع، وآثار الصحابة.

يقول ابن القيم -رحمه الله-:((وهاهنا أصل آخر: وهو أن الرجل قد يجتمع فيه كفر وإيمان، وشرك وتوحيد، وتقوى وفجور، ونفاق وإيمان؛ وهذا من أعظم أصول أهل السنة، وخالفهم فيه غيرهم من أهل البدع؛ كالخوارج والمعتزلة والقدرية ...**وقد دلّ عليه القرآن والسنة والفطرة وإجماع الصحابة**)).[4]

أما الأدلة من الكتاب على هذا الأصل:

١- فقوله تعالى:﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ۚ﴾ آل عمران: ١٦٧؛ دلت الآية على أن الرجل قد يجتمع فيه إيمان ونفاق، وإيمان وكفر، ويكون إلى أحدهما أقرب منه إلى الآخر؛ فيكون من أهله.[5]

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- تعليقًا على قوله تعالى:((﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٦٦﴾ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا ۚ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوِ ادْفَعُوا ۖ قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَاكُمْ ۗ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ

---

(١)جامع العلوم والحكم ٤٩٣/٢.

(٢) انظر:قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام٢٩٦، نواقض الإيمان الاعتقادية١٥٢/٢-١٥٣.

(٣) كتاب الإيمان لابن بنده٥٨٢/٢.

(٤)الصلاة وحكم تاركها لابن القيم، ٣٥.

(٥) انظر:مجموعة الفتاوى، ٢٧٩/٧-٢٨٠، مدارج السالكين، ط.مطبعة السنة المحمدية، ٢٨٢/١.

لِلْإِيمَٰنِ ﴾ آل عمران: ١٦٦ - ١٦٧؛ فقد جعل هؤلاء إلى الكفر أقرب منهم للإيمان؛ فعلم أنهم مخلطون وكفرهم أقوى، وغيرهم يكون مخلطًا وإيمانه أقوى)).[١]

٢- وقوله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤﴾ ﴾ الحجرات: ١٤، فأثبت لهم إسلامًا وطاعة لله ورسوله مع نفي الإيمان المطلق عنهم.[٢]

وأما الأدلة من السنة:

ففي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال : " أربعٌ من كن فيه كان منافقًا، أو كانت فيه خصلة من أربعة كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها؛ إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا عاهد غدر وإذا خاصم فجر ". وقال: " آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان". وفي صحيح مسلم: "وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم" .

فبين النبي ﷺ أن من كان فيه خصلة من هذه الخصال ففيه خصلة من النفاق حتى يدعها،[٣] وفيه دلالة على أن النفاق له شعب ودعائم؛ كما أن للإيمان شعبًا ودعائم،[٤] وأن من الناس من يكون فيه إيمان وفيه شعبة من نفاق؛[٥] وحينئذ فقد يجتمع في الإنسان إيمان ونفاق؛[٦] ولكن إذا استحكم النفاق وكَمُل؛ فقد ينسلخ صاحبه عن الإسلام بالكلية، وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم؛ لأن الإيمان ينهى المؤمن عن هذه الخلال؛ فإذا كملت في العبد و لم يكن له ما ينهاه عن شيء منها فهذا لا يكون إلا منافقًا خالصًا.[٧]

وأما دلالة الإجماع: فقد نقل الإجماع على هذا الأصل الأئمة:

يقول ابن تيمية -رحمه الله-: ((ولهذا كان الصحابة والسلف يقولون: إنه يكون في العبد إيمان ونفاق)).[٨]

ويقول-رحمه الله-: ((وهذا كثير في كلام السلف؛ يبينون أن القلب قد يكون فيه إيمان ونفاق، والكتاب والسنة يدلان على ذلك)).[٩]

---

(١) مجموعة الفتاوى، ١١/١٧٤-١٧٥.

(٢)انظر:كتاب الصلاة وحكم تاركها،٣٥، شرح العقيدة الطحاوية، بتحقيق التركي والأرنؤوط ، ٢/ ٥٤٧ .

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى، ١١/١٧٤.

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى،٣/٢١٦.

(٥) انظر: مجموعة الفتاوى، ٧/٣٥٠، ١١/١٧٣.

(٦) انظر: مجموعة الفتاوى، ٧/ ٣٥٣، ٧/٥٢٠، ٨/ ٥١٣، ١٠/١٠٥، ١٣/ ٥٥، الصلاة وحكم تاركها، ٣٥-٣٦، شرح رياض الصالحين، لابن عثيمين٢/٤٩٤.

(٧)انظر: الصلاة وحكم تاركها، ٣٤-٣٥، جهود الإمام ابن القيم -رحمه الله- في تقرير مسائل الإيمان٢/٥٠٦.

(٨) مجموعة الفتاوى، ٧/ ٣٠٣.

(٩) مجموعة الفتاوى، ٧/ ٣٠٤-٣٠٥.

ويقول: ((اعتقادهم[1] أنه لا يجتمع في الإنسان بعض الإيمان وبعض الكفر، أو ما هو إيمان وما هو كفر...مخالف لـ...إجماع السلف الذي ذكره غير واحد من الأئمة))[2].

ويقول ابن القيم -رحمه الله-: ((وهذا على أصول أهل السنة أظهر؛ **فإنهم متفقون على أن الشخص الواحد يكون فيه ولاية لله وعداوة من وجهين مختلفين**، ويكون محبوبًا لله مبغوضًا له من وجهين أيضًا؛ **بل يكون فيه إيمان ونفاق، وإيمان وكفر**، ويكون إلى أحدهما أقرب منه إلى الآخر فيكون من أهله؛ كما قال تعالى:﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾ آل عمران: ١٦٧)).[3]

وأما الدلالة على هذا الأصل من آثار الصحابة :

فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أنه قال في مرض موته :" زوجوا فلانًا فلانة - ابنة له - فإني كنت قلت له فيها قولاً شبيهًا بالعدة، وإني أكره أن ألقى **الله بثلث النفاق** ".[4] وفيه دلالة على أن النفاق يتبعض.

وعن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: " القلوب أربعة : قلب أجرد [5] كأنما فيه سراج يزهر؛ فذلك قلب المؤمن، وقلب أغلف[6] فذلك قلب الكافر، وقلب مُصْفَح[7] فذلك قلب المنافق، **وقلب فيه إيمان ونفاق، ومثل الإيمان فيه كمثل شجرة يسقيها ماء طيب، ومثل النفاق فيه كمثل قرحة يمدها قيح ودم، فأيما غلب عليه غلبه**".[8]

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله- تعليقًا على ذلك:((والقلوب يعرض لها الإيمان والنفاق، فتارة يغلب هذا، وتارة يغلب هذا))؛[9] ((كما قال حذيفة بن اليمان: القلوب أربعة: قلب أجرد فيه سراج يزهر فذلك قلب المؤمن. وقلب

---

(١) يقصد: الجهمية.

(٢)مجموعة الفتاوى، ٧/ ٤٠٤-٤٠٥. وانظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، ١٣٥٣/٣، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٣٢٤.

(٣) مدارج السالكين، ط.مطبعة السنة المحمدية، ٢٨١/١-٢٨٢.

(٤)أخرجه الطبري في تهذيب الآثار، مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنه، ٦٤١/٢، وبنحوه أخرجه: الفريابي في كتابه صفة النفاق، ٣٥، ٣٦، و المروزي في تعظيم قدر الصلاة، ٣٧٤/٢.

(٥)أجرد: التَجريدُ: التعريةُ؛ وقلب أجرد؛ أي: ليس فيه غلٌّ ولا غشٌّ؛ فهو على أصل الفطْرة، فنُور الإيمان فيه يُزْهر، انظر: مختار الصحاح، مادة (ج ر د)٩٩، النهاية في غريب الأثر والحديث لابن الأثير، مادة (جرد)،٢٥٦/١.

(٦)قلب أغلف أي: لا يعي لعدم فهمه؛ كأنه حجب عن الفهم، كما يُحجب السكين ونحوه بالغلاف، انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، مادة (غلف)، ٥٠/٢.

(٧)المُصْفَح: الذي له وجْهان يَلْقى أهلَ الكُفْر بوجْهٍ وأهلَ الإيمان بوجْه، وصَفْحُ كل شيء : وجهُه وناحيتُه، ، النهاية في غريب الأثر والحديث لابن الأثير، مادة (صفح)، ٣٤/٣.

(٨)أخرجه ابن أبي شيبة في كتاب الإيمان، ٤٤-٤٥، وعبد الله بن أحمد في السنة١/ ٣٧٧- ٣٧٨، وابن بطة في الإبانة الكبرى، - الكتاب الأول- (الإيمان)٦٩٦/٢، وقال الألباني -رحمه الله- في تعليقه على كتاب الإيمان لابن أبي شيبة، ص٤٥: ‘‘حديث موقوف صحيح’’. وانظر: أقوال الصحابة المسندة في مسائل الاعتقاد، ٩٣/١، ١١٤٥/٣.

(٩) مجموعة الفتاوى، ١٠/ ٧٦٨.

أغلف فذلك قلب الكافر–و الأغلف: الذي يُلف عليه غلاف؛ كما قال تعالى عن اليهود:﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ ﴾ النساء: ١٥٥– ... وقلب منكوس فذلك قلب المنافق. وقلب فيه مادتان: مادة تمده للإيمان ومـــادة تمـــده للنفاق؛ فأيهما غلب كان الحكم له)).[١]

ويقول –رَحِمَهُ ٱللَّهُ–: ((وهذا الذي قاله حذيفة يدلّ عليه قوله تعالى:﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ﴾ آل عمران: ١٦٧؛ **فقد كان قبل ذلك فيهم نفاق مغلوب، فلما كان يوم أحد غلب نفاقهم؛ فصاروا إلى الكفر أقرب**...وهـــذا كثير في كلام السلف يبينون أن القلب قد يكون فيه إيمان ونفاق، والكتاب والسنة يدلان على ذلك؛ فإن الـــنبي ﷺ ذكر شعب الإيمان وذكر شعب النفاق، وقال: "من كانت فيه شعبة منهن كانت فيه شعبة من النفاق حتى يـــدعها". وتلك الشعبة قد يكون معها كثير من شعب الإيمان؛ ولهذا قال:" ويخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان" فعلم أن من كان معه من الإيمان أقل القليل لم يخلد في النار، وأن من كان معه كثير من النفاق؛ فهو يعذب في النـــار على قدر ما معه من ذلك ثم يخرج من النار)).[٢] ((والمقصود أن خير المؤمنين في أعلى درجات الجنة، والمنـــافقون في الدرك الأسفل من النار؛ وإن كانوا في الدنيا مسلمين ظاهرًا تجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة؛ فمن كان فيه إيمان ونفاق يسمى مسلمًا؛ إذ ليس هو دون المنافق المحض، وإذا كان نفاقه أغلب لم يستحق اسم الإيمان؛ بل اسم المنـــافق أحق به، فإن ما فيه بياض وسواد، وسواده أكثر من بياضه؛ هو باسم الأسود أحق منه باسم الأبيض، كما قال تعالى: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ﴾ آل عمران: ١٦٧)).[٣]

وبفوات هذا الأصل نشأ الإرجاء؛ وشبهة من منع أن يجتمع في الرجل كفر وإيمان؛ وقال: ما ثم إلا مؤمن محض أو كافر محض![٤]

يقول شيخ الإسلام –رَحِمَهُ ٱللَّهُ–: ((والأصل الذي منه نشأ التراع اعتقاد من اعتقد أن من كان مؤمنًا لم يكن معه شيء من الكفر والنفاق ... فهذا كان أصل الإرجاء)).[٥]

إذا تقرر ما سبق عُلِم أن المتهمين بالنفاق ليسوا عل نوع واحد؛ بل فيهم المنافق المحض، وفيهم من فيه إيمان ونفاق، وفيهم من إيمانه غالب وفيه شعبة من النفاق؛ وعلى هذا فإطلاق النفاق لا يستلزم أن يكون هو النفـــاق المخرج من الملة؛ بل قد يكون نفاقًا دون نفاق؛ وهو الذي يجتمع مع أصل الإيمان، ويعتبر من تَلبس به من أهـــل الذنوب والمعاصي.[٦]

---

(١)مجموعة الفتاوى، ١٠/ ٤٥٢، وانظر: الفتاوى الكبرى، ١٩٣/١، مجموعة الفتاوى، ١٠/ ١٠٦.

(٢) مجموعة الفتاوى، ٣٠٤/٧–٣٠٥.

(٣)مجموعة الفتاوى، ٣٥٢/٧.

(٤) مجموعة الفتاوى، ٧/ ٥١٢.

(٥)مجموعة الفتاوى، ١٣/ ٤٨.

(٦)انظر:الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري٩٤٢/٢.

يقول شيخ الإسلام ابن تيميه -رحمه الله-:((ولهذا لم يكن المتهمون بالنفاق نوعًا واحدًا؛ بل فيهم المنافق المحض، وفيهم من فيه إيمان ونفاق، وفيهم من إيمانه غالب وفيه شعبة من النفاق)).[1]

ويقول: ((وبتحقق هذا المقام يزول الاشتباه في هذا الموضع، ويعلم أن في المسلمين قسمًا ليس هو منافقًا محضًا في الدرك الأسفل من النار، وليس هو من المؤمنين الذين قيل فيهم: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ الحجرات: ١٥، ولا من الذين قيل فيهم: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾الأنفال: ٤؛ فلا هم منافقون، ولا هم من هؤلاء الصادقين المؤمنين حقًا، ولا من الذين يدخلون الجنة بلا عقاب؛ بل له طاعات ومعاص، وحسنات وسيئات، ومعه من الإيمان ما لا يخلد معه في النار، وله من الكبائر ما يستوجب دخول النار. وهذا القسم قد يسميه بعض الناس: الفاسق الملي)).[2]

ومن هنا يتبين وجه تسمية الفاسق بالمنافق؛ يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: ((الفاسق... يسمى منافقًا النفاق الأصغر لا النفاق الأكبر. والنفاق يطلق على النفاق الأكبر: الذي هو إضمار الكفر، وعلى النفاق الأصغر: الذي هو اختلاف السر والعلانية في الواجبات))،[3] ((ومن هذا الباب؛ ما يُروى عن الحسن البصري ونحوه من السلف؛ أنهم سموا الفساق منافقين؛ فجعل أهل المقالات هذا قولاً مخالفًا للجمهور؛ إذا حكوا تنازع الناس في الفاسق الملي؛[4] هل هو كافر؟ أو فاسق ليس معه إيمان؟ أو مؤمن كامل الإيمان؟ أو مؤمن بما معه من الإيمان، فاسق بما معه من الفسق؟ أو منافق. والحسن - رحمه الله تعالى - لم يقل ما خرج به عن الجماعة؛ لكن سماه منافقًا على الوجه الذي ذكرناه. والنفاق كالكفر نفاق دون نفاق؛ ولهذا كثيرًا ما يُقال: كفر ينقل عن الملة وكفر لا ينقل، ونفاق أكبر ونفاق أصغر؛ كما يقال: الشرك شركان: أصغر وأكبر)).[5]

كما يتبين أن من الناس من غلب النفاق عليه حتى كان الحكم له، وصار منافقًا خالصًا؛ وأنه لا يلزم أن يكون أهل النفاق الأكبر كلهم في الأصل كفارًا أظهروا الإسلام وأبطنوا التكذيب —كما قرر الرازي-؛ بل إن كان بعضهم كذلك؛ لكن منهم من عرف الحق وصدق به وآمن؛ لكنه لما حلّت المحن، وبسبب ضعف الإيمان؛ وقع في الحيرة والتذبذب حتى ضعف فيه الانقياد والالتزام بالعمل بما آمن به؛ فتحول إلى النفاق الأكبر.[6]

---

(١)مجموعة الفتاوى، ٧/ ٥٢٣، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام ٢٩٧.

(٢)مجموعة الفتاوى، ٧/ ٤٧٨-٤٧٩.

(٣) مجموعة الفتاوى، ١١/ ١٤٠.

(٤) استنكر ابن حزم تسمية الفاسق الملي بالمنافق ورد على أصحاب هذا القول؛ ومثله القاضي أبو يعلى، انظر: الفصل، ٢٣٠/٣، ٢٤٣/٣-٢٤٦، القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان، ٣٥٥- ٣٦٤.

(٥) مجموعة الفتاوى، ٥٢٤/٧، وانظر: آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٤٩٤-٤٩٥، قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام، ٣١٧.

(٦)انظر:الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري،٨٨١/٢-٨٨٢، ٨٩٠/٢، ٩٣٩/٢-٩٤٠.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في هذا الشأن :((لما قدم النبي ﷺ المدينة أسلم عامة أهلها، فلما جاءت المحنة والابتلاء نافق من نافق. فلو مات هؤلاء قبل الامتحان لماتوا على الإسلام ودخلوا الجنة، و لم يكونوا من المؤمنين حقًا الذين ابتلوا فظهر صدقهم، قـــال تعـــالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ ۝٣﴾ العنكبوت: ١ – ٣، وقال تعـــالى: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِۗ﴾ آل عمران: ١٧٩، وقال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ ۝١١﴾ الحج: ١١؛ **ولهذا ذم الله المنافقين بأنهم دخلوا في الإيمان ثم خرجوا منـــه** بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١ ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةً فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾ المنافقون: ١ – ٢،- إلى قوله -﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَهُمۡ لَا يَفۡقَهُونَ ۝٣﴾ المنـــافقون: ٣، وقال في الآية الأخرى:﴿ يَحۡذَرُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيۡهِمۡ سُورَةٞ ﴾التوبـــة: ٦٤ – إلى قولـــــه – ﴿قُلۡ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمۡ تَسۡتَهۡزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعۡتَذِرُواْ قَدۡ كَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡۚ إِن نَّعۡفُ عَن طَآئِفَةٖ مِّنكُمۡ نُعَذِّبۡ طَآئِفَةَۢ بِأَنَّهُمۡ كَانُواْ مُجۡرِمِينَ ۝٦٦﴾ التوبة: ٦٥ – ٦٦؛ **فقد أمره أن يقول لهم: قد كفرتم بعد إيمـــانكم. وقول من يقول عن مثل هذه الآيات: إنهم كفروا بعد إيمانهم بلسانهم مع كفرهم أولاً بقلـــوبهم، لا يصـــح؛ لأن الإيمان باللسان مع كفر القلب قد قارنه الكفر، فلا يقال: قد كفرتم بعد إيمانكم؛ فإنهم لم يزالوا كافرين في نفـــس الأمر، وإن أريد أنكم أظهرتم الكفر بعد إظهاركم الإيمان؛ فهم لم يظهروا للناس إلا لخواصهم، وهم مع خواصهم ما زالوا هكذا؛ بل لما نافقوا وحذروا أن تنزل سورة تبين ما في قلوبهم من النفاق، وتكلموا بالاســـتهزاء صـــاروا كافرين بعد إيمانهم، ولا يدل اللفظ على أنهم ما زالوا منافقين........**

فتبين أن من المنافقين من كان آمن ثم كفر باطنًا، وهذا مما استفاض به النقل عند أهل العلـــم بالحـــديث والتفسير والسير: أنه كان رجال قد آمنوا ثم نافقوا، وكان يجري ذلك لأسباب: منها أمر القبلة لما حولت؛ ارتد عن الإيمان لأجل ذلك طائفة، وكانت محنة امتحن الله بها الناس. قال تعـــالى: ﴿وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِۚ وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۗ﴾ البقرة: ١٤٣... وكذلك أيضًا لما انهزم المسلمون يوم أحد، وشج وجه النبي ﷺ، وكسرت رباعيته؛ ارتدّ طائفة نافقوا. قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ۝١٣٩ إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٞ مِّثۡلُهُۥۚ وَتِلۡكَ ٱلۡأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيۡنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعۡلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمۡ شُهَدَآءَۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝١٤٠ وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَيَمۡحَقَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ۝١٤١﴾ آل عمران: ١٣٩ – ١٤١.

وقـــال تعـــالى:﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَلِيَعۡلَمَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝١٦٦ وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْۚ وَقِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ قَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدۡفَعُواْۖ قَالُواْ لَوۡ نَعۡلَمُ قِتَالٗا لَّٱتَّبَعۡنَٰكُمۡۗ هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِۚ يَقُولُونَ بِأَفۡوَٰهِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡۚ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يَكۡتُمُونَ ۝١٦٧﴾ آل عمران: ١٦٦ – ١٦٧؛ **فقوله** :﴿وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْ ﴾آل عمـــران: ١٦٧ **ظاهر فيمن أحدث نفاقًا؛ وهو يتناول من لم ينـــافق قبل، ومن نافق ثم جدد نفاقًا ثانيًا.**

وقوله: ﴿هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِۚ﴾ آل عمـــران: ١٦٧، **يبين أنهم لم يكونوا قبل ذلك أقرب منهم؛ بل إما أن يتساويا، وإما أن يكونوا للإيمان أقرب، وكذلك كان؛ فإن ابن أبيّ لما انخذل عن النبي ﷺ يوم أحد، انخزل معه ثلث الناس، قيل: كانوا نحو ثلاثمائة، وهؤلاء لم يكونوا قبل ذلك كلهم منافقين في الباطن؛ إذ لم يكن لهم داع إلى النفاق......**

وفي الجملة: ففي الأخبار عمن نافق بعد إيمانه ما يطول ذكره هنا؛ فأولئك كانوا مسلمين، وكان معهم إيمان هو الضوء الذي ضرب الله به المثل، فلو ماتوا قبل المحنة والنفاق ماتوا على هذا الإسلام الذي يثابون عليه، و لم يكونوا من المؤمنين حقًا الذين امتحنوا فثبتوا على الإيمان، ولا من المنافقين حقًا الذين ارتدوا عن الإيمان بالمحنة. وهذا حال كثير من المسلمين في زماننا أو أكثرهم؛ إذا ابتلوا بالمحن التي يتضعضع[1] فيها أهل الإيمان ينقص إيمانهم كثيرًا، وينافق أكثرهم أو كثير منهم، ومنهم من يظهر الردة إذا كان العدو غالبًا؛ وقد رأينا ورأى غيرنا من هذا ما فيه عبرة. وإذا كانت العافية أو كان المسلمون ظاهرين على عدوهم كانوا مسلمين، وهم مؤمنون بالرسول باطنًا وظاهرًا؛ لكن إيمانًا لا يثبت على المحنة)).[2]

وبهذا البيان يتضح أن المتهمين بالنفاق ليسوا عل نوع واحد، وأنه قد يقوم بالمكلف إيمان ونفاق فأيهما غلب كان الحكم له، كما يتبين وجه تسمية الفاسق بالمنافق، وهذا هو الحق الذي دلّ عليه الدليل؛ وبه يبطل ما قرره الرازي من جعل المتهمين بالنفاق كلهم نوعًا واحدًا؛ فما ثم إلا مؤمن محض أو منافق كافر محض، والمنافق مكذب كافر من الأصل؛ كما يبطل إنكاره تسمية الفاسق منافقًا!

الوجه الخامس: في وجود المنافقين في كل زمان.

سبق البيان بأن الرازي يرى أنه لم يبق نفاق بعد زمن النبي ﷺ، فما ثم إلا كافر مجاهر أو مؤمن تقي طاهر، وقد تشبث بما وقع بين الحسن وعطاء من حمل أحاديث النفاق في المنافقين خاصة الذين كانوا على عهد النبي ﷺ انتصارًا لمذهبه واغترارًا ببدعته.

وما ذكره باطل مردود؛ ويدل على بطلانه ما يلي:

أولاً: مخالفته لأقوال الصحابة وأحوالهم.

لما تقرر عند الصحابة رضي الله عنهم أن النفاق هو اختلاف السر والعلانية؛ خافوا على أنفسهم منه؛[3] فكانوا يشفقون منه، ولا يأمنونه على أنفسهم؛ فقد كان أبو الدرداء رضي الله عنه إذا فرغ من التشهد- في الصلاة -يتعوذ بالله من النفاق، ويكثر التعوذ منه، فقال له أحدهم: ومالك- يا أبا الدرداء-أنت والنفاق؟! فقال: "دعنا عنك، دعنا عنك، فو الله إن الرجل ليقلب عن دينه في الساعة الواحدة فيُخلع منه".[4]

وسمع رجل أبا الدرداء يتعوذ من النفاق في صلاته، فلما سلم، قال له: ما شأنك وشأن النفاق؟ فقال: "اللهم غفرًا – ثلاثًا – لا يأمن البلاء، من يأمن البلاء؟! والله إن الرجل ليفتن في ساعة واحدة، فينقلب عن دينه".[5]

---

(١)الضَّعْضَعَةُ: الخُضُوعُ والتذلُّلُ؛ انظر: مختار الصحاح، مادة (ضعع)،٣٨١، ، لسان العرب، مادة (ضعع)، ٦١/٨.

(٢) مجموعة الفتاوى، ٢٧١/٧-٢٨١، وانظر: جامع المسائل، ٧١/٦-٧٥، المجموعة العلية، ١١٨/٢-١٢٣.

(٣) انظر: جامع العلوم والحكم، ٤٩٤/٢.

(٤)أخرجه: الفريابي في كتابه صفة النفاق، ٦٧، والسائل هو: جبير بن نفير.

(٥)أخرجه: الفريابي في كتابه صفة النفاق، ٦٨، والبيهقي في شعب الإيمان، ٢٥٨/٢-٢٥٩، والسائل هو: جبير بن نفير.

وكان عمر رضي الله عنه يسأل حذيفة رضي الله عنه عن نفسه؛[1] إذ كان يخاف على نفسه في الحال من النفاق الأصغر؛[2] لأنه وسيلة وذريعة إلى النفاق الأكبر؛ فإن من أصر على نفاق المعصية خُشي عليه أن يفضي به إلى نفاق الكفر.[3]

وعن ابن أبي مليكة[4] -رحمه الله- قال: ((أدركت ثلاثين من أصحاب محمد ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول إنه على إيمان جبريل وميكائيل))؛[5]

يقول ابن حجر -رحمه الله- بعد أن ذكر أسماء الصحابة الذين أدركهم ابن أبي مليكة: ((**وقد جزم بأنهم كانوا يخافون النفاق في الأعمال، ولم ينقل عن غيرهم خلاف ذلك؛ فكأنه إجماع**، وذلك لأن المؤمن قد يعرض عليه في عمله ما يشوبه مما يخالف الإخلاص. ولا يلزم من خوفهم من ذلك وقوعه منهم، بل ذلك على سبيل المبالغة منهم في الورع والتقوى رضي الله عنهم، و...قوله: "ما منهم أحد يقول إنه على إيمان جبريل وميكائيل"، أي: لا يجزم أحد منهم بعدم عروض النفاق لهم كما يجزم بذلك في إيمان جبريل)).[6]

وفي هذا الشأن يقول ابن القيم -رحمه الله-: ((وبحسب إيمان العبد ومعرفته، يكون خوفه أن يكون من أهل هذه الطبقة؛ ولهذا اشتد خوف سادة الأمة وسابقيها على أنفسهم أن يكونوا منهم)).[7]

ويقول الحسن -رحمه الله-: ((إن القوم لما رأوا هذا النفاق يغول[8] الإيمان لم يكن لهم همٌّ غير النفاق)).[9]

وروي عنه أنه ((كان يحلف بالله الذي لا إله إلا هو: ما مضى مؤمن قط، ولا بقي إلا وهو من النفاق مشفق،

---

(1)أخرجه: الخلال في السنة، ٤/١١١، ٥/٦٧، وقد ذكره صاحب كنز العمال، ٣٤٤/١٣ وعزاه إلى رستة. وانظر: البداية والنهاية، ٢٢/٥.

(2) انظر: جامع العلوم والحكم٢/٤٩٢.

(3) فتح الباري لابن حجر، ١/١٦٠، وانظر: جامع العلوم والحكم٢/٤٩٢-٤٩٣.

(4)عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة التيمي المكي، إمام، حجة، حافظ، قاض، من رجال الحديث الثقات، مات سنة سبع عشرة ومائة. انظر: سير أعلام النبلاء٥/٨٨-٩٠، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي ٤/١٠٢.

(5)أورده البخاري في صحيحه معلقًا في كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، ص١٤، وأبو بكر الخلال في السنة، ٣/٦٠٧-٦٠٨، وبنحوه أخرجه الطبري في تهذيب الآثار، مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنه، ٢/ ٦٧٦، وابن بطة في الإبانة الكبرى، -الكتاب الأول- (الإيمان)٢/٧٥٥، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة ، ٢/٣٧٩، وانظر: أقوال الصحابة المسندة في مسائل الاعتقاد، ١٤٤٨/٣.

(6)فتح الباري لابن حجر، ١/١٥٩.

(7)طريق الهجرتين، ٢/٨٩٢ .

(8)غاله الشيءُ غَوْلاً واغْتاله: أهلكه، وأخذه من حيث لم يَدْر، لسان العرب، مادة(غول)، ١٠/١٤٦.

(9)أخرجه: الفريابي في كتابه صفة النفاق ،٧٢، وأبو بكر الخلال في السنة، ٥/٦٨.

ولا مضى منافق قط، ولا بقي إلا وهو من النفاق آمن))؛[1] وكان يقول: ((من لم يخف النفاق ، فهو منافق)).[2]

ويذكر عنه:((ما خافه إلا مؤمن ولا أمنه إلا منافق)).[3]

وقال محمد بن سيرين-رحمه الله-: ((لم يكن شيء أخوف على من قال هذا القول من هذه الآيــة: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ ﴾ البقرة: ٨)).[4]

وسئل الإمام أحمد -رحمه الله-: ما تقول فيمن لا يخاف على نفسه النفاق ؟ فقال: ((ومن يــأمن علــى نفســه النفاق؟!)).[5]

والقصد أن النفاق مخوف على عامة الناس؛[6] والآثار عن السلف في هذا كثيرة جدًا،[7] وفيهــا تكــذيب للدعوى الباطلة والشبهة الخاسرة التي يرفعها الرازي ومن على شاكلته من المرجئة، وهي نفيهم لوجود النفاق في هذه الأمة،[8] وزعمهم أن النفاق إنما كان في العهد الأول فقط، أما اليوم فلا نفاق، وإنما كفر وإيمان فقط.

وليس لهم أن يحتجوا بما أخرجه البخاري -رحمه الله- عن حذيفة رضي الله عنه أنه قال: "إنما كان النفاق على عهد النبي ﷺ ؛ فأما اليوم فإنما هو الكفر بعد الإيمان".[9]

فقد وجه الحافظ ابن حجر -رحمه الله- هذا القول قائلاً: ((والذي يظهر: أن حذيفة لم يرد نفي الوقوع، وإنما أراد نفي اتفاق الحكم؛ لأن النفاق إظهار الإيمان وإخفاء الكفر، ووجود ذلك ممكن في كل عصر، وإنما اختلف الحكم؛ لأن النبي ﷺ كان يتألفهم ويقبل ما أظهروه من الإسلام، ولو ظهر منهم احتمال خلافه، وأما بعده: فمن أظهر شيئًا فإنه يؤاخذ به، ولا يترك لمصلحة التآلف؛ لعدم الاحتياج إلى ذلك)).[10]

---

(١)أخرجه: الفريابي في كتابه صفة النفاق، ٧٤، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة ،٣٧٨/٢، وبنحوه أخرجه:أبو بكر الخلال في الســنة، ٧٤/٥-٧٥، وابن بطة في الإبانة الكبرى، -الكتاب الأول- (الإيمان)٧٥٧/٢-٧٥٨ والبيهقي في شعب الإيمان، ٢٥٩/٢.

(٢)أخرجه: الفريابي في كتابه صفة النفاق، ٧٤، وبنحوه أخرجه أبو بكر الخلال في السنة، ٧٥/٥، وابن بطة في الإبانــة الــكبــرى، -الكتاب الأول- (الإيمان)٧٥٧/٢-٧٥٨ ، والبيهقي في شعب الإيمان، ٢٥٩/٢.

(٣)أورده البخاري في صحيحه معلقًا في كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر،ص١٤.

(٤)أخرجه: الفريابي في كتابه صفة النفاق، ٧٥، وانظر: تاريخ الإسلام للذهبي، ٦١٠/٤.

(٥)مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن هانئ٢/ ١٧٦. كما أورده ابن رجب، انظر: فتح الباري لابن رجب،١/ ١٩٤-١٩٥، جامع العلوم والحكم٤٩٣/٢.

(٦) انظر: مجموعة الفتاوى،١٣/ ٤١.

(٧) انظر في ذلك: كتاب صفة المنافق للفريابي، صفحة:٦٧، وما بعدها.

(٨) انظر: التنبيه والرد، ١٣٣.

(٩) كتاب الفتن، باب إذا قال عند قوم شيئًا؛ ثم خرج فقال بخلافه، ص١٤٩٣.

(١٠) فتح الباري لابن حجر، ٩٢/١٣.

أضف إلى ذلك: أن حذيفة رضي الله عنه قد نصّ على وقوع النفاق بعد عهد النبوة في عدة أقوال، ومن ذلك قوله رضي الله عنه :

"المنافقون الذين فيكم اليوم شرّ من المنافقين الذين كانوا على عهد الرسول ﷺ "فقلنا: يا أبا عبد الله، وكيف ذاك ؟! قال: إن أولئك كانوا يسرون نفاقهم، وإن هؤلاء يعلنون".[(١)]

ثانيًا: أقوال أهل العلم الدالة على وجود النفاق في كل زمان.

لقد أكد أهل العلم على وجود النفاق في كل زمان، يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-: ((المظهرون للإسلام فيهم مؤمن ومنافق، والمنافقون كثيرون في كل زمان، و..الإنسان قد يكون عنده شعبة من نفاق وكفر، وإن كان معه إيمان؛ كما قال النبي ﷺ في الحديث المتفق عليه:" أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا حدث كذب، وإذا ائتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر"؛ فأخبر أنه من كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق)). [(٢)]

ويقول -رحمه الله- :((وكل واحد من الإيمان والكفر والنفاق له دعائم وشعب، كما دلّت عليه دلائل الكتاب والسنة ... فمن النفاق ما هو أكبر يكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار؛ كنفاق عبد الله بن أبيّ وغيره؛ بأن يظهر تكذيب الرسول، أو جحود بعض ما جاء به، أو بغضه، أو عدم اعتقاد وجوب إتباعه، أو المسرة بانخفاض دينه، أو المساءة بظهور دينه، ونحو ذلك؛ مما لا يكون صاحبه إلا عدوًا لله ورسوله. **وهذا القدر كان موجودًا في زمن رسول الله ﷺ وما زال بعده؛ بل هو بعده أكثر منه على عهده؛ لكون موجبات الإيمان على عهده أقوى. فإذا كانت مع قوتها وكان النفاق معها موجودًا؛ فوجوده فيما دون ذلك أولى.** وكما أنه ﷺ كان يعلم بعض المنافقين، ولا يعلم بعضهم؛ كما بينه قوله:﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ ﴾ التوبة: ١٠١، كذلك خلفاؤه بعده وورثته، قد يعلمون بعض المنافقين ولا يعلمون بعضهم. **وفي المنتسبين إلى الإسلام من عامة الطوائف منافقون كثيرون، في الخاصة والعامة)).** [(٣)]

ويقول: ((..من كان مسلمًا في الظاهر، وهو منافق في الباطن؛ وهم كثيرون في المتظاهرين بالإسلام قديمًا وحديثًا..)). [(٤)] ويقول ابن القيم -رحمه الله-: ((كاد القرآن أن يكون كله في شأنهم، لكثرتهم على ظهر الأرض، وفي أجواف القبور، فلا خلت بقاع الأرض منهم؛ لئلا يستوحش المؤمنون في الطرقات، وتتعطل بهم أسبابُ المعايش،

---

(١)أخرجه: الفريابي في كتابه صفة النفاق، ٥٦، وأبو بكر الخلال في السنة، ٥/٧١-٧٢، وابن بطة في الإبانة الكبرى، -الكتاب الأول- (الإيمان)٢/٦٩٠ .

(٢) مجموعة الفتاوى، ١٠/ ١٠٥.

(٣) مجموعة الفتاوى، ٢٨/ ٤٣٣-٤٣٤.

(٤) مجموعة الفتاوى، ١٠/ ٧٦٨.

وتخطفهم الوحوش والسباع في الفلوات. سمع حذيفة رضي الله عنه رجلاً يقول: اللهم أهلك المنافقين، فقال:" يا ابن أخي، لو هلك المنافقون لاستوحشتم في طرقاتكم من قلة السالك"[١])).[٢] [٣]

وعلى هذا فالنفاق موجود وواقع، خلافًا لمن أنكره من طوائف المرجئة، ولهذا رد السلف الصالح على هؤلاء المرجئة قولهم هذا، وأنكروا عليهم أشد الإنكار، وشنعوا بهم.

قيل للحسن البصري -رحمه الله-: إن قومًا يزعمون أن لا نفاق، ولا يخافون النفاق، فقال الحسن: ((والله؛ لأن أكون أعلم أني بريء من النفاق أحبّ إليّ من طِلاع [٤] الأرض ذهبًا)).[٥]

وقال سفيان الثوري-رحمه الله-: ((**خلاف ما بيننا وبين المرجئة ثلاث:** نقول: الإيمان قول وعمل؛ وهم يقولون: الإيمان قول ولا عمل، ونقول: الإيمان يزيد وينقص؛ وهم يقولون: لا يزيد ولا ينقص، **ونحن نقول: النفاق؛ وهم يقولون: لا نفاق**)). [٦]

ويقول الشيخ عبد الله أبو بطين[٧]-رحمه الله- -في معرض إنكاره على من زعم أنه لا يوجد نفاق بعد زمان النبي ﷺ -: ((وأما قول من قال: إن النفاق لا يوجد إلا في أفضل القرون، فهذا جاهل بحقيقة النفاق، ضال أو معاند فاجر،.....وهذا النافي للنفاق عن جميع الأمة، قائل بغير علم، كاذب، وما يدريه أنه ليس في الأمة حاضرها وباديها منافق، لأن من أظهر الإسلام وهو يشك في البعث بعد الموت، أو في رسالة محمد ﷺ فهو منافق نفاقًا أكبر؛ وهل اطلع هذا المتخرص على قلوب الأمة، شرقًا وغربًا؟ وهل يأمن على نفسه من النفاق، بأن يزيغ قلبه إذا زاغ عن الحق؟ ﴿ فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ ﴾ الصف: ٥.

وقد أثنى الله سبحانه على الراسخين في العلم، بسؤالهم إياه أن لا يزيغ قلوبهم، في قولهم: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا وَهَبۡ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةًۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ ﴿٨﴾ ﴾ آل عمران: ٨؛ ومن دعاء النبي ﷺ: "يا مقلب القلوب، ثبت قلبي على دينك".....

(١) لم أجده عن حذيفة رضي الله عنه بهذا اللفظ ؛ وإنما بلفظ: "لو هلكوا ما انتصفتم من عدوكم".أخرجه: الفريابي في كتابه صفة النفاق، ٥٦، وأبو بكر الخلال في السنة، ٧٥/٥، وابن بطة في الإبانة الكبرى، الكتاب الأول (الإيمان)٦٩٨/٢ .

(٢) مدارج السالكين، ط.مطبعة السنة المحمدية، ٣٥٨/١.

(٣) انظر: الفسق والنفاق،٣٦-٣٨.

(٤) طِلاع الشيء: ملؤه؛ انظر:لسان العرب، مادة(طلع)، ١٨٤/٨.

(٥)أخرجه: الفريابي في كتابه صفة النفاق، ٦٦-٦٧، وأبو بكر الخلال في السنة، ٧٧/٥، وابن بطة في الإبانة الكبرى، -الكتاب الأول- (الإيمان)٧٥٨/٢. والسائل:هو طريف بن شهاب.

(٦)أخرجه: الفريابي في كتابه صفة النفاق، ٧٨، وانظر: تاريخ الإسلام للذهبي، ٩٣٠/٥.

(٧)عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين، ولد سنة ١١٩٤هـ، وتوفي سنة ١٢٨٢ هـ، فقيه الديار النجدية في عصره، ولي قضاء الطائف، ثم قضاء عنيزة وبلدان القصيم، من مؤلفاته: مختصر بدائع الفوائد، مختصر إغاثة اللهفان، الانتصار للحنابلة، تأسيس التقديس في كشف شبهات ابن جرجيس، ومجموعة رسائل وفتاوى. انظر: الأعلام للزركلي٤/ ٩٧، علماء نجد خلال ثمانية قرون٤/٢٢٥-٢٤٤.

ويكفي في بطلان قول هذا إثباته ..النفاق، في أفضل قرون الأمة، ونفي ذلك عن القرون التي وصفها ﷺ بأنها شر إلى يوم القيامة؛[1] ويفضح شبهة هذا، وشبهة من قال إنه يستحيل وجود الكفر في أرض العرب: ما ثبت في صحيح مسلم، من حديث أنس، عن النبي ﷺ قال: "ليس من بلد إلا سيطوله الدجال إلا مكة والمدينة، وما من نقب من أنقابهما إلا وعليه الملائكة حافين تحرسهما، فينْزل السبخة[2] ، فترجف المدينة ثلاث رجفات، يخرج الله تعالى منها كل كافر ومنافق"[3]

فأخبر ﷺ أن في المدينة إذ ذاك كفارًا ومنافقين، موجودين قبل خروج الدجال، فإذا كان هذا حال المدينة، فغيرها أولى وأحرى، والله أعلم)) [4].

ثالثًا: الرد على تشبث الرازي بما وقع بين الحسن وعطاء من حمل أحاديث النفاق في المنافقين خاصة الذين كانوا على عهد النبي ﷺ :

فيقال: وأما تشبث الرازي بما وقع بين الحسن وعطاء؛ فمردود؛ لعدم صحة الرواية!.

يقول ابن رجب -رحمه الله-:((وهذا الحديث قد حمله طائفة ممن يميل إلى الإرجاء على المنافقين الذين كانوا على عهد النبي ﷺ؛ فإنهم حدثوا النبي ﷺ فكذبوه، وائتمنهم على سره فخانوه، ووعدوه أن يخرجوا معه في الغزو فأخلفوه، وقد روى محمد المُحْرِم[5] هذا التأويل عن عطاء، وأنه قال: حدثني به جابر، عن النبي ﷺ ،[6] وذكر أن الحسن رجع إلى قول عطاء هذا لما بلغه عنه. **وهذا كذب، والمحرم شيخ كذاب معروف بالكذب.**

---

(١)أخرجه البخاري، كتاب الشهادات باب لا يشهد على شهادة جور إذا أُشهد، ولفظه: عن النبي ﷺ قال: "خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته"ص٥٢٨، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ٤/١٩٦٢-١٩٦٣.

(٢)السبخة: الأرض الرملية التي لا تنبت لملوحتها؛ والمقصود هنا: سبخة الجُرُف وهي مكان بطريق المدينة من جهة الشام على ميل وقيل على ثلاثة أميال، وتقع الآن في الجزء الشمالي الغربي من المدينة، انظر: فتح الباري لابن حجر،١٣/١١٥.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب فضائل المدينة، باب لا يدخل الدجال المدينة، ص٣٧١-٣٧٢، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قصة الجساسة، ٤/٢٢٦٥.

(٤)الدرر السنية في الأجوبة النجدية، ١٠/٤١١-٤١٥. وللاستزادة في ذلك؛ انظر: النفاق والمنافقون في ضوء السنة النبوية المطهرة، ١/٣٦-٣٨.

(٥)محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي المكي، يُقال له: محمد المحرم: روى عن عطاء وابن أبي مليكة، ضعفه يحيى بن معين، وقال البخاري: ''منكر الحديث''، وقال النسائي: ''متروك''. انظر: لسان الميزان٧/٢٢٧-٢٢٩.

(٦)رواه العقيلي في الضعفاء،٢/ ١٢٩٦، وابن عدي في الكامل للضعفاء،٧/٣٢٣ – ٣٢٤؛ برواية محمد المحرم عن عطاء، وأنه قال: حدثني به جابر، عن النبي – ﷺ –وقال:''محمد المحرم هذا هو قليل الحديث، ومقدار ماله لا يتابع عليه''، وقال عنه البخاري: ''منكر الحديث''، وقال عنه يحيى بن معين:'' ليس بشيء''، انظر: التاريخ الكبير للبخاري١/٢٤٨ ترجمة (٧٩٠)، الضعفاء للعقيلي،٢/ ١٢٩٦، والكامل لابن عدي ٧/٣٢٢.

وقد رُوي عن عطاء من وجهين آخرين ضعيفين: أنه أنكر على الحسن قوله: "ثلاث من كن فيه؛ فهو منافق". وقال: "قد حدث إخوة يوسف فكذبوا، ووعدوا فأخلفوا، وائتمنوا فخانوا؛ و لم يكونوا منافقين". **وهذا لا يصح عن عطاء، والحسن لم يقل هذا من عنده؛ وإنما بلغه عن النبي ﷺ. فالحديث ثابت عنه ﷺ لا شك في ثبوته وصحته.**

والذي فسره به أهل العلم المعتبرون: أن النفاق في اللغة: هو من جنس الخداع والمكر، وإظهار الخير، وإبطان خلافه، وهو في الشرع ينقسم إلى قسمين: أحدهما: النفاق الأكبر؛ وهو أن يظهر الإنسان الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، ويبطن ما يناقض ذلك كله أو بعضه ...والثاني: النفاق الأصغر؛ وهو نفاق العمل، وهو أن يظهر الإنسان علانية صالحة، ويبطن ما يخالف ذلك)).[1]

رابعًا: معرفة بطلان الأصل الذي بنى عليه الرازي إنكار وجود النفاق بعد زمان النبي ﷺ:

لا شك أن معرفة بطلان الأصل الذي بنى عليه المبتدعة قولهم في غاية الأهمية؛ إذ أن بطلان الأصل يلزم منه بطلان ما بني عليه، **وإنكار الرازي وجود النفاق بعد زمان النبي ﷺ وتصريحه بأنه لم يبق بعد زمانه عليه السلام إلا كافر مجاهر أو مؤمن تقي طاهر؛ مبني على:**

١- إنكاره أن النفاق يجامع الإيمان؛ يوضحه:

٢- مذهبه الفاسد في الإيمان؛ والذي يرى فيه أن الإيمان شيء واحد إذا ثبت بعضه ثبت جميعه، وإذا زال بعضه زال جميعه، فلا يجتمع -عنده- في العبد إيمان وكفر أو نفاق أصغر.

وهذا الأصل الفاسد اشترك فيه جميع المرجئة؛ فحملهم على إنكار وجود النفاق بعد زمن النبي ﷺ.

ولذا لما جاء رجل من المرجئة إلى أيوب السختياني[2] -رحمه الله- وقال: إنما هو الكفر والإيمان؛ قال له أيوب: ((أرأيت قوله: ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ التوبة: ١٠٦، أمؤمنون هم أم كفار؟!)) فسكت الرجل؛ فقال أيوب: ((اذهب فاقرأ القرآن، فكل آية في القرآن فيها ذكر النفاق فإني أخافها على نفسي)).[3]

---

(١) جامع العلوم والحكم، ٢/٤٨٠-٤٨١.

(٢)أبو بكر: أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري، سيد فقهاء عصره، تابعي، من النساك الزهاد، من حفاظ الحديث،كان ثبتًا، ثقة، كثير العلم، حجة، عدلاً، ولد عام توفي ابن عباس، سنة ثمان وستين، وتوفي سنة إحدى وثلاثين ومائة بالبصرة. انظر: سير أعلام النبلاء٦/١٥-٢٦، ط. مؤسسة الرسالة، الأعلام للزركلي٢/٣٨.

(٣)أخرجه: الفريابي في كتابه صفة النفاق،٧٧، والطبري في تهذيب الآثار، مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ٢/ ٦٧٦، وابن بطة في الإبانة الكبرى، -الكتاب الأول- (الإيمان)٢/٧٥٤.

فقد كشف هذا الأثر سبب إنكار أولئك المرجئة للنفاق، فهذا المرجئ يقول: إنما هو الكفر والإيمان، ومقصوده: أن الإيمان شيء واحد إذا ثبت بعضه ثبت جميعه، وإذا زال بعضه زال جميعه، فلا يجتمع -عندهم - في العبد إيمان وكفر أو نفاق أصغر، ولذا: احتج عليه أيوب بالآية الكريمة: ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ التوبة: ١٠٦؛ فهذا صنف جمعوا بين إيمان ومعاصٍ، وخلطوا عملاً صالحًا وآخر سيئًا، فأمْرهم إلى الله تعالى، فليسوا من أهل الإيمان المطلق التام، كما أنهم ليسوا كفارًا مطلقًا.

وقد غلط المرجئة في ذلك، فليس الإيمان شيئًا أو شعبة واحدة؛ بل إن الإيمان شعب متعددة -كما في حديث شعب الإيمان -وكذلك الكفر والنفاق شعب متعددة، ويجتمع في العبد إيمان ونفاق.[(١)] ويدل لذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال: " ثلاث من كن فيه؛ فهو منافق: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان "، قال رجل: يا رسول الله ذهبت اثنتان وبقيت واحدة ؟! قال: " فإن عليه شعبة من نفاق ما بقي فيه منهن شيء ".[(٢)] قال الذهبيّ -رحمه الله-: ((وفيه دليل على أن النفاق يتبعض ويتشعب، كما أن الإيمان ذو شعب ويزيد وينقص)).[(٣)] وقال شيخ الإسلام -رحمه الله- :((وكل واحد من الإيمان والكفر والنفاق له دعائم وشعب، كما دلّت عليه دلائل الكتاب والسنة)).[(٤)]

٣- إخراجه أعمال القلوب والجوارح عن مسمى الإيمان، فالإيمان -عنده- معرفة أو تصديق بلا عمل. وهذا لا يعدّ إيمانًا صحيحًا ولا مقبولاً، إذ التصديق بلا نية أو عمل؛ نفاق.[(٥)]

ومن هنا يقول الإمام ابن بطة-رحمه الله-:((كل من ترك شيئًا من الفرائض التي فرضها الله عز وجل في كتابه، أو أكدها رسول الله ﷺ في سنته على سبيل الجحود لها والتكذيب بها، فهو كافر بيّن الكفر، لا يشك في ذلك عاقل يؤمن بالله واليوم الآخر. **ومن أقر بذلك وقاله بلسانه، ثم تركه تهاونًا ومجونًا أو معتقدًا لرأي المرجئة ومتبعًا لمذاهبهم، فهو تارك الإيمان ليس في قلبه منه قليل ولا كثير، وهو في جملة المنافقين الذين نافقوا رسول الله ﷺ، فنزل القرآن بوصفهم وما أعد لهم، وإنهم في الدرك الأسفل من النار، نستجير بالله من مذاهب المرجئة الضالة))**[(٦)].

---

(١) انظر: الفسق والنفاق، ٣٨-٣٩.

(٢) أخرجه: الفريابي في كتابه صفة النفاق،٢٧، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة، ٣٧٣/٢، وقال الذهبي في السير:"هذا حديث حسن الإسناد". سير أعلام النبلاء، ط.مؤسسة الرسالة، ١١/ ٣٦٢.

(٣)سير أعلام النبلاء، ط.مؤسسة الرسالة، ١١/ ٣٦٣، وانظر: سير أعلام النبلاء، ط.مؤسسة الرسالة ، ٥١٠/١٢.

(٤)مجموعة الفتاوى، ٢٨/ ٤٣٣-٤٣٤.

(٥)انظر: مجموعة الفتاوى، ١٧١/٧ .

(٦) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية-الكتاب الأول-(الإيمان)٧٦٤/٢.

ويقول شيخ الإسلام -رَحِمَهُ اللَّهُ-: ثبت ((كون الإيمان قولاً وعملاً كما تقدم، ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمنًا إيمانًا ثابتًا في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج، ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، **فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة، لا مع إيمان صحيح**)).[1]

وبهذا يتبين أن جعل الرازي الإيمان مجردًا عن الأعمال سبب في إنكار النفاق، والله أعلم.[2]

وبما سبق يتضح بطلان ما ذهب إليه الرازي ومن على شاكلته من المرجئة من أنه لا وجود للنفاق بعد زمان النبي ﷺ، وما ثم إلا كافر مجاهر أو مؤمن تقي طاهر!!

---

(١)مجموعة الفتاوى، ٦١١/٧.

(٢) انظر: الفسق والنفاق، ٤٠.

وبعد مناقشة موقف الرازي من النفاق والمسائل والأحكام المتعلقة به؛ أخلص إلى ما يلي:

النتائج:

١- ما ذكره ابن الخطيب في اشتقاق لفظ " النفاق " موافق لما ذكرته كتب اللغة.

٢- في تقرير الرازي أن النفاق اسم إسلامي مخالفة لمذهبه في الأسماء الشرعية!

٣- أثبت الرازي أن النفاق إظهار الإيمان والحق وإضمار الكفر والباطل.

٤- إثبات الرازي لكون النفاق إظهار الإيمان والحق وإضمار الكفر والباطل، مشابهة لفظية لأهل السنة والجماعة؛ لإنكاره دور العمل في النفاق بالكلية؛ فليس هو –عنده- محلاً للنفاق.

٥- قرر الرازي أن النفاق في القلب، وأخرج العمل عن مسماه؛ لكنه ما لبث أن تناقض فأبطل قول من ذهب إلى أن النفاق لا يدخل إلا في أفعال القلوب!

٦- حصر الرازي النفاق في النفاق الاعتقادي.

٧- النفاق على ضروب؛ نفاق كفر، ونفاق قلب ولسان وأفعال وهي دون ذلك.

٨- النفاق الأصغر وسيلة وذريعة إلى النفاق الأكبر.

٩- يخشى على من أصرّ على خصال النفاق أن يسلب الإيمان، فيصير منافقًا خالصًا.

١٠- جعل الرازي النفاق مقصورًا على مجرد مخالفة الوجود الذهني للوجود اللفظي من غير أن يستلزم حالاً وجدانيًا أو سلوكًا عمليًا.

١١- نفي الرازي كون العمل من الأسباب المفضية للنفاق؛ لكنه ما لبث أن تناقض فقرر أن العمل سبب في حصول النفاق!

١٢- ربط الرازي الحكم بالنفاق بمسألة النظر والاستدلال العقلي المبتدع.

١٣- في ربط الرازي الحكم بالنفاق بمسألة النظر والاستدلال العقلي مخالفة منهجية.

١٤- الأسماء والأحكام الشرعية إنما تثبت بالأدلة الشرعية، ولا تثبت بشيء لم يدل عليه الشرع؛ بل علم بمجرد العقل!

١٥- كون الرجل مؤمنًا ومنافقًا وكافرًا هو من المسائل الشرعية لا من المسائل العقلية، وعلى هذا فلا يسوغ ربط الحكم بالنفاق بمسألة عقلية حادثة.

١٦- جعل الرازي النفاق كله نوعًا واحدًا هو الكفر المخرج عن الملة.

١٧- أبطل الرازي مذهب الحسن في تسمية الفاسق الملي بالمنافق، ورد حديث "آية المنافق ثلاث".

١٨- إبطال الرازي لتسمية الفاسق بالمنافق مبنيٌ على جعله النفاق نوعًا هو الكفر المحض!

١٩- قرر الرازي أن المكلف لا يمكن أن ينفك عن الإيمان والكفر؛ وعلى هذا فالمتهمون بالنفاق- على زعمه- كلهم نوع واحد؛ هم أصحاب النفاق المحض الخالص!

٢٠- زعم الرازي أن المنافق كافر منذ كان؛ لكنه ما لبث أن تناقض فأثبت حصول النفاق بعد الإيمان!

٢١- زعم الرازي أنه لم يبق نفاق بعد زمن النبي ﷺ .

٢٢- تشبث الرازي في إنكاره وجود النفاق بعد زمان النبي ﷺ بما وقع بين الحسن وعطاء؛ من حمل أحاديث النفاق على المنافقين خاصة الذين كانوا على عهد النبي ﷺ مردود؛ لعدم صحة الرواية.

٢٣- إبطال الرازي لوجود النفاق بعد زمان النبي ﷺ مبنيٌّ على مذهبه الفاسد في الإيمان!

٢٤- أن النفاق موجود وواقع، خلافًا لمن أنكره كالرازي ومن على شاكلته من المرجئة!

٢٥- وافق الرازي أهل السنة والجماعة من حيث الجملة فيما ذكره من تفريق بين النفـاق والكفـر، وأحكام متعلقة بالنفاق.

وبهذا يكتمل -بحمد الله وتوفيقه- عرض موقف الرازي من النفاق والمسائل والأحكام المتعلقة به ونقده، وأنتقل بعد ذلك -بعون الله- إلى موقف الرازي من الكفر.

الفصل الثالث: موقف الرازي من الكفر وأنواعه والأحكام المتعلقة به -عرض ونقد-

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: موقف الرازي من الكفر -عرض ونقد- .

المبحث الثاني: موقف الرازي من الشرك -عرض ونقد- .

المبحث الثالث: موقف الرازي من الأحكام المتعلقة بالكفر والشرك.

المبحث الرابع: موقف الرازي من الردة والأحكام المتعلقة بها -عرض ونقد-

المبحث الأول:

موقف الرازي من الكفر

-عرض ونقد-

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الرازي من معنى الكفر، والمسائل المتعلقة به.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من معنى الكفر والمسائل المتعلقة به على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

المطلب الأول: موقف الرازي من معنى الكفر، والمسائل المتعلقة به.

أ- الكفر في اللغة عند الرازي:

قرر الرازي أن الكفر لغة بمعنى: الستر والتغطية والجحد؛ فقال: (الكفر في اللغة: هو الستر)[1].

وقال: (الكفر..الستر والتغطية)[2]، **ومنه:** قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾ آل عمران: ١١٥، (فسمي منع الجزاء كفرًا؛ لأنه بمترلة الجحد والستر)[3]، وقوله:﴿ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٨٩﴾ ﴾ الإسراء: ٨٩، (أي: جحودًا للحق)[4].

ومنه: (تكفير السيئات:...فـ ..التكفير:..هو التغطية، يُقال: رجل مُكفَّر بالسلاح؛ أي: مغطى به ...

وقال لبيد[5]:

.... فِي لَيْلَـةٍ كَفَـرَ النُّجُـومَ ظَلاَمُهَـا [6] [7]). [8]

(**ومنه يُقال:** كَفَّرَ عن يمينه، أي: سَتَرَ ذنب الحنث بما بذل من الصدقة.والكَفَّارة: ستَّارة لما حصل من الذنب). [9]

---

(١)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١٩١)، وانظر: المحصول في علم الأصول، ط.مؤسسة الرسالة، ٣٢/٦.

(٢)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٣١٥)، وانظر: التفسير الكبير (مج٢ص٤ص١٦٧)،(مج١٠ ج٢٩ص٤٠).

(٣)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١٩١).

(٤)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ص٥٥)،وانظر: التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ص١٦).

(٥) أبو عقيل لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، من أهل عالية نجد، أدرك الإسلام، ووفد على النبي ﷺ، ويعد من الصحابة، ومن المؤلفة قلوبهم، ترك الشعر، قائلاً: قد أبدلني الله بالشعر سورة البقرة وآل عمران، سكن الكوفة، وعاش عمرًا طويلاً توفي سنة ٤١هـ. انظر: طبقات فحول الشعراء١/١٣٥-١٣٦، جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام١/٣٤٧-٣٤٨، الأعلام للزركلي ٢٤٠/٥.

(٦)يروى أيضًا بلفظ:

.... فِي لَيْلَةٍ كَفَرَ النُّجُومَ غَمَامُهَا.

انظر: جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام١/٣٤٧-٣٦٥، ديوان لبيد بن ربيعة العامري١٧٢.

(٧)عجز بيت صدره:

يَعْلُو طَرِيقَةَ مَتْنِهَا مُتَوَاتِرًا ....

من معلقة للبيد؛ مطلعها:

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا.

انظر: جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام١/٣٤٧-٣٦٥، ديوان لبيد بن ربيعة العامري١٧٢.

(٨)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص١٤٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٧٥)، الكاشف عن أصول الدلائل٦١.

(٩)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٧٥).

(والكفور: هو الجاحد للنعمة)،[1] **ومنه قوله تعالى:** ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾﴾ الشعراء: ١٩، (أي: قتلته، وأنت بذاك من الكافرين بنعمتي).[2]

وعليه فالكفر يُطلق (على الكفر الذي يقابل الإيمان، أو على الكفران الذي يقابل الشكر)[3]؛ (فيحتمل أن يكون المراد منه: الكفر الراجع إلى الاعتقاد،.. ويحتمل أن يكون المراد: كفران النعمة)[4]، إلا(أن لفظ الكفر إذا أطلق انصرف إلى الكفر في الدين)[5].

ب-الكفر في عرف الشرع عند الرازي:

قرر الرازي أن لفظة الكفر لفظة اختلف فيها اختلافًا شديدًا، فقد صعب على المتكلمين ذكر حد الكفر. يقول: (لفظة الإيمان والكفر قد اختلفوا فيهما اختلافًا شديدًا)[6]. ويقول: (اعلم أنه صعب على المتكلمين ذكر حد الكفر)[7].

وقد بين الرازي الحقيقة الشرعية للكفر قائلاً: (وتحقيق القول فيه: أن.. **الكفر عدم تصديق الرسول في شيء مما علم بالضرورة مجيئه به،** ومثاله: من أنكر وجود الصانع[8]، أو كونه عالًما قادرًا مختارًا، أو كونه واحدًا، أو كونه منزهًا عن النقائص والآفات، أو أنكر نبوة محمد ﷺ أو صحة القرآن الكريم، أو أنكر الشرائع التي علمنا بالضرورة

---

(١)التفسير الكبير(مج١٠ج٣٠ص٢٥٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ج١٢ص٨)،(مج٨ج٢٤ص٢٦).

(٢)التفسير الكبير(مج٨ج٢٤ص١٢٥).

(٣)التفسير الكبير(مج٧ج١٩ص٨٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ج٢ص٦٧)، (مج١ج٣ص٨٧)، (مج٤ج١٠ص٩٩)، (مج٤ج١١ص١٨٦)، (مج٤ج١٢ص٦)، (مج٤ج١٢ص٨)، (مج٤ج١٢ص١٥٢)، (مج٥ج١٥ص١٨١-١٨٢)،(مج٦ج١٥ص١٥-١٦)، (مج٦ج١٧ص١٩١-١٩٢)، (مج٧ج١٩ص١٢٣)، (مج٧ج١٩ص٢٢٦)، (مج٧ج٢٠ص٧٩-٨٠)، (مج٧ج٢٠ص٨١-٨٢)، (مج٧ج٢٠ص٩٤-٩٥)، (مج٧ج٢٠ص١٩٤)، (مج٧ج٢١ص١٠-١١)، (مج٧ج٢١ص١٢٥)، (مج٨ج٢٢ص٩٦)، (مج٨ج٢٣ص٦٣)، (مج٨ج٢٤ص٢٦)، (مج٨ج٢٤ص٩٩)، (مج٩ج٢٥ص١٦)، (مج٩ج٢٥ص٩٢)، (مج٩ج٢٦ص١٠١)، (مج٩ج٢٦ص٢٤٢)، (مج٩ج٢٧ص٨٢-٨٣)، (مج١٠ج٢٨ص١٦٥-١٦٦)، (مج١٠ج٢٩ص١٧٠)، (مج١٠ج٢٩ص٣١٥-٣١٦)، (مج١٠ج٣٠ص٢٣٩)، (مج١٠ج٣٠ص٢٥٨)، (مج١١ج٣١ص٥٩).

(٤)التفسير الكبير(مج٩ج٢٦ص٢٤٢)، وانظر: التفسير الكبير(مج٧ج١٩ص٨٦)،(مج٧ج١٩ص٨٨)،(مج٧ج١٩ص١٣٠).

(٥)التفسير الكبير(مج٤ج١٢ص٦).

(٦)التفسير الكبير(مج١ج١ص٢٨).

(٧)التفسير الكبير(مج١ج٢ص٣٧).

(٨) إيراد الرازي لمسألة وجود الله ضمن المسائل المعلومة بالضرورة غفلة ظاهرة عن مذهبه في أن معرفة الله نظرية، وإيجابه للنظر والاستدلال!

كونها من دين محمد ﷺ؛ كوجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج وحرمة الربا والخمر، فذلك يكون كافرًا؛ لأنه ترك تصديق الرسول فيما علم بالضرورة أنه من دينه) [1].

وقد أكد الرازي على هذا المعنى مرارًا، فقال:(الكفر عبارة عن إنكار ما عُلم بالضرورة مجيء الرسول به)[2].

وقال: (الأصح في تعريف الكفر..هو: أنه تكذيب الرسول في شيء مما جاء به، ونعني بالتكذيب: إما نفس التكذيب، أو ما عُلم من الدين ضرورة دلالته على التكذيب)[3].

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ﴾ الحجرات: ٧، (﴿ٱلْكُفْرَ﴾ وهو: التكذيب)[4]، وقال:(الكفر ليس إلا التكذيب)[5]، وقال:(من معايب الكذب أن الكفر منه لا من سائر الذنوب)[6] .

وقال: عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ النحل: ١٠٥، (ظاهر الآية يدل على أن الكاذب المفتري الذي لا يؤمن بآيات الله، والأمر كذلك؛ لأنه لا معنى للكفر إلا إنكار الإلهية ونبوة الأنبياء، وهذا الإنكار مشتمل على الكذب والافتراء)[7]، (وقوله:﴿إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ﴾ سبأ: ٣٣، أي: ننكره)[8].

---

(١)التفسير الكبير(مج١ج٢ص٣٧-٣٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ج١ص٣١)، (مج١ج١ص٢١٨)، (مج٢ج٦ص٣٤)، (مج٤ج١٠ص٥٢)،(مج٤ج١٢ص٢٠٥)،(مج٥ج١٣ص٢٤)،(مج٦ج١٦ص٦٥).

(٢)محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، وبذيله كتاب تلخيص المحصل،٢٤٠، المحصل، ط. مكتبة دار التراث،٥٧٢. وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ج٣٠ص٢٣٩).

(٣) نهاية العقول(٢/ق٢٠٩/ب).

(٤)التفسير الكبير(مج١٠ج٢٨ص١٢٤)، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ج٢٨ص٧١)،(مج١٠ج٢٩ص٢٦٢).

(٥)التفسير الكبير(مج٤ج١٠ص١٧٢).

(٦)التفسير الكبير(مج٦ج١٦ص٢٢٢).

(٧)التفسير الكبير(مج٧ج٢٠ص١١٩-١٢٠).

(٨)التفسير الكبير(مج٩ج٢٥ص٢٦٠)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ج١ص٢٤٧)، (مج١ج٢ص١٢٦)، (مج١ج٢ص١٧٠)، (مج١ج٣ص١٨٤)، (مج١ج٣ص١٨٦)، (مج١ج٣ص١٩٣)، (مج٢ج٥ص١٨٩)، (مج٣ج٧ص٢١٤)، (مج٣ج٨ص٩١)، (مج٣ج٨ص١٢٨)، (مج٣ج٨ص١٣٠)، (مج٤ج١٠ص١٣٤)، (مج٤ج١١ص٣٥)، (مج٤ج١١ص٩٣)، (مج٤ج١١ص٩٧)، (مج٤ج١١ص٩٨)، (مج٤ج١٢ص٨)، (مج٤ج١٢ص١٠)، (مج٤ج١٢ص٤٥)، (مج٤ج١٢ص١٦٠)، (مج٤ج١٢ص١٥٧)، (مج٤ج١٢ص٢٠٣-٢٠٤)، (مج٥ج١٤ص٦)، (مج٥ج١٤ص٢٧)، (مج٥ج١٤ص٧٥-٧٦)، (مج٥ج١٤ص١٩٠)، (مج٥ج١٥ص١٨١-١٨٢)، (مج٦ج١٦ص٨)، (مج٦ج١٦ص٣٣)، (مج٦ج١٧ص١٩٨)، (مج٦ج١٦ص٥٦)، (مج٦ج١٦ص٢٣١-٢٣٢)، (مج٦ج١٨ص١٥-١٦)، (مج٦ج١٨ص١٦٤)، (مج٦ج١٨ص٢٢٦)، (مج٧ج١٩ص٩)، (مج٧ج١٩ص٥١-٥٢)، (مج٧ج١٩ص١١٥)، (مج٧ج٢٠ص٥١)، (مج٧ج٢٠ص٨٠)، (مج٧ج٢٠ص٩٤-٩٥)، (مج٧ج٢٠ص١١٩-١٢٠)، (مج٧ج٢٠ص١٨٢)، (مج٧ج٢١ص٥٥)، (مج٧ج٢١ص٨٩-٩٠)، ،(مج٨ج٢٣ص٦٣)، (مج٨ج٢٢ص٨٢)، (مج٨ج٢٤ص٢٦)، (مج٨ج٢٤ص٩٩)، (مج٩ج٢٥ص٥٠)، (مج٩ج٢٥ص٧٦-٧٧)، (مج٩ج٢٥ص٧٩-٨٠)، (مج٩ج٢٥ص٩٣-٩٤)، (مج٩ج٢٥ص٢٥٩)، (مج٩ج٢٥ص٢٦٧)، (مج٩ج٢٦ص١٣٥)، (مج٩ج٢٦ص٢٤٢)،

=

وبناء على حصر الرازي الكفر في إنكار وتكذيب ما عُلم بالضرورة مجيء الرسول به، فقد:

١- قرر أن محل الكفر في القلب، وهو عبارة عن حصول العقائد الباطلة.

يقول الرازي:(محل الكفر هو القلب)[١]، ويقول:(محل المعرفة والكفر القلب)[٢]، ويقول:(حصول العقائد الباطلة وذلك هو حصول الكفر)[٣].

٢- قرر أن ترك جنس المأمور مع وجود التصديق لا يكون كفرًا.

فقال: (ليس من ضرورة الإيمان بالأصول الإيمان بالفروع بمعنى الطاعة والانقياد)[٤]

وقال:(الإيمان عبارة عن التصديق بالقلب والإقرار باللسان[٥] وهما حاصلان عند عدم (إيتاء)[٦] الزكاة؛ فلم يلزم حصول الكفر بسبب عدم إيتاء الزكاة)[٧].

وقال: (من ترك الصلاة سنين، أو حبس غيره عن الصلاة سنين لا أكفره).[٨]

وقال:(من ترك الصلاة طول عمره لا يكفر)[٩].

ويقول:(السهو عن الصلاة بمعنى الترك لا يكون نفاقًا ولا كفرًا)[١٠].

٣- جوّز أن يكون هناك إباء واستكبار عن الطاعة مع عدم الكفر!!

=

(مج٩ص٢٧ص٧٠)، (مج١٠ج٢٨ص٦٧)، (مج١٠ج٢٨ص١٦٦-١٦٧)، (مج١٠ج٢٩ص٧٠-٧١)، (مج١٠ج٢٩ص٢٦٢)، (مج١٠ج٢٩ص٣١٥-٣١٦)،(مج٣٠ج٣٠ص١٨٤)،(مج١٠ج٣٠ص٢٠٠)،(مج١٠ج٣٠ص٢٣٩)،(مج١٠ج٣٠ص٢٥٨)، (مج١١ج٣١ص٣)،(مج١١ج٣١ص٨٤)،(مج١١ج٣٢ص٦٧).

(١)التفسير الكبير(مج٥ج١٥ص١٧٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج٩ج٢٦ص٢٤)،(مج١٠ج٢٨ص٢٥).

(٢)التفسير الكبير(مج٦ج١٦ص٧٧). وانظر: التفسير الكبير(مج٤ج١٠ص١٧٢)، (مج٤ج١٢ص٣٢)، (مج٦ج١٦ص٢٢٢)، (مج٩ج٢٦ص٢٤).

(٣)التفسير الكبير(مج٥ج١٤ص٤٢)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ج١ص٢٦٩).

(٤)التفسير الكبير(مج١٠ج٢٨ص٨١).

(٥) يظهر هنا تأثره في تعريف الإيمان بمرجئة الفقهاء، ولما تأثر بهم في تعريف الإيمان تأثر بهم في تعريف الكفر، فعرفه بإنكار القلب وإنكار اللسان. انظر: التفسير الكبير(مج١ج٢ص٥٩-٦٠)،(مج٤ج١٢ص٦). انظر: منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر٤٥١.

(٦)في الطبعة المعتمدة (إيتام) وهو خطأ، والتصحيح من ط.دار الفكر، ١٠١/٢٧.

(٧)التفسير الكبير(مج٩ج٢٧ص١٠٠).

(٨)التفسير الكبير(مج١١ج٣١ص٢١٣).

(٩)التفسير الكبير(مج١١ج٣٢ص٤٩).

(١٠)التفسير الكبير(مج١١ج٣٢ص١١٤)، وانظر:التفسير الكبير(مج٣ج٨ص١٧٣).

فقال: (يجوز أن يوجد الإباء والاستكبار مع عدم الكفر)[1].

٤- أخرج من حد الكفر إنكار وتكذيب ما عُلم بالاستدلال-على مذهبه- أو بخبر الواحد.

فقال: (فأما الذي يعرف بالدليل أنه من دينه؛ مثل: كونه عالمًا بالعلم أو لذاته، وأنه مرئي أو غير مرئي، وأنه خالق أعمال العباد أم لا؛ فلم ينقل بالتواتر القاطع لعذر مجيئه عليه السلام بأحد القولين دون الثاني؛ بل إنما يعلم صحة أحد القولين وبطلان الثاني بالاستدلال. فلا جرم لم يكن إنكاره ولا الإقرار به داخلاً في ماهية الإيمان؛ فلا يكون موجبًا للكفر.

والدليل عليه: أنه لو كان ذلك جزء ماهية الإيمان لكان يجب على الرسول ﷺ أن لا يحكم بإيمان أحد إلا بعد أن يعرف أنه هل يعرف الحق في تلك المسألة؟، ولو كان الأمر كذلك لاشتهر قوله في تلك المسألة بين جميع الأمة، ولنقل ذلك على سبيل التواتر؛ فلما لم ينقل ذلك دلّ على أنه عليه السلام ما وقف الإيمان عليها، وإذا كان كذلك وجب أن لا تكون معرفتها من الإيمان ولا إنكارها موجبًا للكفر، ولأجل هذه القاعدة لا يكفر أحد من هذه الأمة ولا نكفر أرباب التأويل.

وأما الذي لا سبيل إليه إلا برواية الآحاد؛ فظاهر أنه لا يمكن توقف الكفر والإيمان عليه. فهذا قولنا في حقيقة الكفر)[2].

٥- نفي التكفير نفيًا عامًا، فقال: (لا يكفر أحد من هذه الأمة، ولا نكفر أرباب التأويل)[3].

وقال:(لا يكفر أحد من أهل القبلة؛ لأن كونهم منكرين لما جاء به الرسول غير معلوم ضرورة، بل نظرًا)[4].

وقال في نهايته:(**المسألة الثالثة**: في أن مخالف الحق من أهل الصلاة هل يكفر أم لا؟!

قال الشيخ أبو الحسن الأشعري رحمه الله في أول كتاب مقالات الإسلاميين: "اختلف المسلمون بعد نبيهم عليه السلام في أشياء ضلل بعضهم بعضًا، وتبرأ بعضهم عن بعض، فصاروا فرقًا متباينين، إلا أن الإسلام يجمعهم ويعمهم"[5]، فهذا مذهبه، وعليه أكثر الأصحاب، ومن الأصحاب من كفر المخالف،..**والذي نختاره ألا نكفر أحدًا من أهل القبلة**)[6].

---

(١)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢٣٥).

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٣٨)، وانظر: نهاية العقول(٢/ق٢١٦/أ).

(٣)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٣٨).

(٤)محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، وبذيله كتاب تلخيص المحصل،٢٤٠، المحصل، ط. مكتبة دار التراث،٥٧٢. وانظر: معالم أصول الدين، ٩٩، ط. دار الفكر.

(٥) انظر: مقالات الإسلاميين١/٣٤.

(٦) نهاية العقول(٢/ق٢١٠/ ب). وانظر: نهاية العقول(٢/ق٢١٦/ب)، التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٨-٩).

٦- جعل الكفر كله نوعًا واحدًا هو الكفر المخرج عن الملة، وقرر أن المكلف لا يمكن أن ينفك عن الإيمان والكفر؛ وعلى هذا فلا يقوم بالمكلف إيمان وكفر.

يقول عند تفسير قوله تعالى﴿ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾ آل عمران: ١٦٧، (المكلف لا يمكن أن ينفك عن الإيمان والكفر؛ فلمّا دلّت الآية على القرب لزم حصول الكفر).[١]

٧- حصر الكفر في الكفر الاعتقادي؛ ولم يجعل من الأعمال والأقوال ما يعد كفرًا؛ بل نفى أن يكون من الأعمال والأقوال ما هو كفرًا في نفسه، وكان له فيما ورد من وصف لبعض الأعمال والأقوال بالكفر تخريجان:

التخريج الأول: أن ما ورد من وصف للأقوال والأعمال بالكفر إنما هو لكونه دليلاً على التكذيب والإنكار وعلامة وأمارة عليه، لا أنه كفر بمجرده، وعليه فمن حكم الشرع بكفره فذلك دليل على انتفاء التصديق منه، الذي هو حقيقة الإيمان عند الرازي[٢].

يقول:(فإن قيل: يبطل ما ذكرتم من جهة العكس بلبس الغيار، وشد الزنار،[٣] وأمثالهما فإنه كفر، مع أن ذلك شيء آخر سوى ترك تصديق الرسول ﷺ فيما عُلم بالضرورة مجيئه به؟!

قُلنا: هذه الأشياء في الحقيقة ليست كفرًا؛ لأن التصديق وعدمه أمر باطن لا اطلاع للخلق عليه، ومن عادة الشرع أنه لا يبني الحكم في أمثال هذه الأمور على نفس المعنى؛ لأنه لا سبيل إلى الاطلاع، بل يجعل لها معرفات وعلامات ظاهرة، ويجعل تلك المظان الظاهرة مدارًا للأحكام الشرعية، (ولبس)[٤] الغيار وشد الزنار من هذا الباب، فإن الظاهر أن من يصدق الرسول عليه السلام فإنه لا يأتي بهذه الأفعال، فحيث أتى بها دلّ على عدم التصديق، فلا جرم الشرع يفرع الأحكام عليها، **لا أنها في أنفسها كفر؛** فهذا هو الكلام الملخص في هذا الباب، والله أعلم)[٥].

وقال: (**فإن قيل:**...لبس الغيار وشد الزنار على طريق الاختيار، وشتم الأنبياء، وإلقاء المصحف في القاذورات كل ذلك [أمور] مقتضية للكفر فلا يخلو إما أن يكون فعل الأمور المنهي عنها تكذيبًا للرسول، أو لا يكون.

والأول: يقتضي أن يكون فعل المعاصي تكذيبًا؛ فتكون المعصية كفرًا، وهو مذهب الخوارج.

والثاني: يقتضي حصول الكفر بغير التكذيب وذلك يقدح في الحد؛ لأن العكس واجب في الحدود؟! **والجواب:**.......

---

(١)التفسير الكبير(مج٣ج٩ص٨٦). وانظر: التفسير الكبير(مج٣ج٨ص١٣١)، (مج٣ج٩ص٨٦)، (مج٤ج١٢ص٨)، (مج٩ج٢٧ص٢٤٦)، (مج٩ج٢٧ص٢٧٣).

(٢) انظر: آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية، ٦٨٨، ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة٢٠٥.

(٣) الغيار علامة أهل الذمة، والزنار علامة المجوس، انظر: قطر المحيط٢/١٥٤٦، مادة (غار).

(٤)في الطبعة المعتمدة (وليس)، وهو خطأ، والتصحيح من ط. الأستانة١/٢٦٠.

(٥)التفسير الكبير(مج١ج٢ص٣٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج١١ج٣٢ص١١٣-١١٥).

إنا إنما نكفر بلبس الغيار، والاستخفاف بالقرآن لأجل أنا علمنا بالضرورة من دينه عليه السلام أنه كان يجعل هذه الأشياء أدلة على الكفر، فلا جرم استدللنا بصدورها عن الإنسان على كونه مكذبًا له عليه السلام، بخلاف سائر المعاصي فإنا لا نعلم من دينه عليه السلام كونها أدلة على الكفر، بل قد دللنا أنها تُجامع الإيمان، فظهر الفرق)[1].

التخريج الثاني: تأويل النص بصرف مناط التكفير إلى الاستحلال، أو التكذيب أو إنكار الوجوب، فيعود الكفر إلى ما قام بالقلب من الاعتقاد، دون الأعمال والأقوال.

يقول الرازي: (السحر الذي هو كفر:..هو اعتقاد إلهية الكواكب، والاستعانة بها في إظهار المعجزات وخوارق العادات؛ فهذا السحر كفر)[2].

وقال: (لا نزاع بين الأمة في **أن من اعتقد أن الكواكب هي المدبرة** لهذا العالم، وهي الخالقة لما فيه من الحوادث والخيرات والشرور؛ فإنه يكون كافرًا على الإطلاق، وهذا هو النوع الأول من السحر.

أما النوع الثاني: وهو **أن يعتقد** أنه قد يبلغ روح الإنسان في التصفية والقوة إلى حيث يقدر بها على إيجاد الأجسام والحياة والقدرة وتغيير البنية والشكل؛ فالأظهر إجماع الأمة أيضًا على تكفيره ....

وأما سائر الأنواع التي عددناها **من السحر فلا شك أنه ليس بكفر**)؛ [3] **(فإذا أتى الساحر بشيء من ذلك فإن اعتقد أن إتيانه به مباح كفر؛ لأنه حكم على المحظور بكونه مباحًا)**[4].

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾ آل عمران: ٩٧، **(الأكثرون .. حملوا هذا الوعيد على من ترك اعتقاد وجوب الحج .. وهذا القول هو الأقوى)**[5].

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾﴾ البقرة: ٢٧٦ ، (أما قوله: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾﴾ البقرة: ٢٧٦، فاعلم أن الكفار: فَعَّال من الكفر، ومعناه: من كان ذلك منه عادة، والعرب تسمي المقيم على الشيء بهذا؛ فتقول: فلان فَعَّال للخير، أَمَّار به. والأثيم: فعيل بمعنى فاعل، وهو: الآثم، وهو أيضًا مبالغة في الاستمرار على اكتساب الآثام والتمادي فيه، **وذلك لا يليق إلا بمن ينكر تحريم الربا فيكون جاحدًا**.

---

(١) نهاية العقول(٢/ق٢١٠/أ-ب).

(٢) التفسير الكبير(مج١ ج٣ص٢١٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٦٦-٦٧)، (مج١ ج٢ص١٦٨)، (مج١ ج٣ص١٨٨)، (مج١ ج٣ص٢٠٥-٢٢١)،(مج٣ ج٧ص١٩)، (مج٣ ج٨ص١١)، (مج٤ ج١١ص١١٦)، (مج٤ ج١١ص١٣٦)، (مج٥ ج١٣ص٤٧)، (مج٥ ج١٤ص١١٠)، (مج٦ ج١٦ص٢٨-٣١)، (مج٦ ج١٦ص٣٣)، (مج٦ ج١٧ص٦٦)، (مج٦ ج١٧ص١٥٥)، (مج٧ ج٢١ص٩٦)، (مج٨ ج٢٣ص٧٨-٧٩)، (مج٨ ج٢٤ص٣٩).

(٣)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص٢١٤-٢١٥).

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص٢١٥).

(٥)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١٥٤-١٥٥)، وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٥ص١٦٦)،(مج٦ ج١٦ص٥٧)،(مج١١ ج٣٢ص١١٣).

وفيه وجه آخر: وهو أن يكون **الكفّار راجعًا إلى (المستحل)**[1] والأثيم يكون راجعًا إلى من يفعله مع اعتقاد التحريم فتكون الآية جامعة للفريقين)[2].

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ١٣٠ وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ١٣١ ﴾ آل عمران: ١٣٠ – ١٣١، (قال: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ١٣١ ﴾ آل عمران: ١٣١، **وفيه سؤالات:**

الأول: أن النار التي أعدت للكافرين تكون بقدر كفرهم، وذلك أزيد مما يستحقه المسلم بفسقه؛ فكيف قال: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِيٓ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ١٣١ ﴾ آل عمران: ١٣١؟!

والجواب: تقدير **الآية اتقوا أن تجحدوا تحريم الربا فتصيروا كافرين)**.[3]

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٞ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُحِلُّونَهُۥ عَامٗا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامٗا لِّيُوَاطِـُٔواْ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ فَيُحِلُّواْ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُۚ زُيِّنَ لَهُمۡ سُوٓءُ أَعۡمَٰلِهِمۡۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٣٧ ﴾ التوبة: ٣٧، (إنما كان ذلك سببًا لزيادة الكفر؛ لأن الله تعالى أمرهم بإيقاع الحج في الأشهر الحرم؛ ثم إنهم بسبب هذه الكبيسة أوقعوه في غير هذه الأشهر، وذكروا لأتباعهم أن هذا الذي عملناه هو الواجب، **وأن إيقاعه في الشهور القمرية غير واجب؛ فكان هذا إنكارًا منهم لحكم الله مع العلم به وتمردًا عن طاعته، وذلك يوجب الكفر بإجماع المسلمين؛** فثبت أن عملهم في ذلك النسيء يوجب زيادة في الكفر).[4]

وقال:(احتج الجبائي بهذه الآية على فساد قول من يقول الإيمان مجرد الاعتقاد والإقرار، قال: لأنه تعالى بين أن هذا العمل زيادة في الكفر، والزيادة على الكفر يجب أن تكون إثمامًا، فكان ترك هذا التأخير إيمانًا، وظاهر أن هذا الترك ليس بمعرفة ولا بإقرار؛ فثبت أن غير المعرفة والإقرار قد يكون إيمانًا[5]).[6] **والجواب**:(هذا الاستدلال ضعيف؛ لأنا بينا أنه تعالى لما أوجب عليهم إيقاع الحج في شهر ذي الحجة مثلاً من الأشهر القمرية؛ فإذا اعتبرنا السنة الشمسية فربما وقع الحج في المحرم مرة، وفي صفر أخرى؛ فقولهم بأن هذا الحج صحيح يجزى، وأنه لا يجب عليهم إيقاع الحج في شهر ذي الحجة؛ إن كان منهم بحكم علم بالضرورة كونه من دين إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام؛ **فكان هذا كفرًا بسبب عدم العلم وبسبب عدم الإقرار)**.[7]

---

(١) في الطبعة المعتمدة (المستحيل)، وهو خطأ، والتصحيح من ط. الآستانة٢/٥٣٨.

(٢)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٩٦).

(٣)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص٣).

(٤)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٥٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص٢٣٣)،(مج١٠ ج٢٩ص٣١٢).

(٥) انظر قول المعتزلة: متشابه القرآن١/٣٢٨، ١/٣٥٠.

(٦)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٥٧).

(٧)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٥٧).

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ البقرة: ٨٤ - ٨٥، (أما قوله: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ البقرة: ٨٥؛ فقد اختلف العلماء فيه على وجهين:

أحدهما: إخراجهم كفر وفداؤهم إيمان..ولم يذمهم على الفداء، وإنما ذمهم على المناقضة إذ أتوا ببعض الواجب وتركوا البعض، وقد تكون المناقضة أدخل في الذم. لا يقال: هب أن ذلك الإخراج معصية؛ فلم سماها كفرًا مع أنه ثبت أن العاصي لا يكفر؛ لأنا نقول: **لعلهم صرحوا أن ذلك الإخراج غير واجب، مع أن صريح التوراة كان دالاً على وجوبه**).[(١)]

وقال عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾ آل عمران: ٢٨، (فإن قيل: إنه تعالى قال: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ آل عمران: ٢٨، وهذه صفة الكافر!؟

قلنا: معنى الآية: فليس من ولاية الله في شيء، وهذا لا يوجب الكفر في تحريم موالاة الكافرين، ..

واعلم..أن موالاة الكفار بمعنى: الركون إليهم، والمعونة، والمظاهرة، والنصرة إما بسبب القرابة أو بسبب المحبة مع اعتقاد أن دينه باطل؛ فهذا لا يوجب الكفر؛ إلا أنه منهي عنه؛ لأن الموالاة بهذا المعنى قد تجره إلى استحسان طريقته والرضا بدينه؛ وذلك يخرجه عن الإسلام؛ فلا جرم هدد الله تعالى فيه؛ فقال: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ آل عمران: ٢٨)[(٢)].

ومن كلا التخريجين يتضح بجلاء أن الرازي لم يُقسم الكفر إلى كفر أصغر وكفر أكبر، بل الكفر عنده كفر واحد هو الكفر الأكبر، ومحله القلب، والأعمال والأقوال إنما هي أمارة عليه، وليست هي في نفسها كفرًا.

ولما حقق الرازي القول في الكفر وأنه عدم التصديق أو التكذيب والإنكار القلبي لما عُلم بالضرورة مجيء الرسول به؛ ضعّف حد القاضي الباقلاني في الكفر، فقال:(حقيقة الكفر: حده القاضي-رحمه الله- بأنه الجحد بالله تعالى، وربما فسر الجحد بالجهل، وربما قال: الجحد متضمن للجهل[(٣)])، **وهذا ضعيف:**

---

(١)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٧٣-١٧٤)، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ص٢٣٩).

(٢)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١١)، وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٥ص١٦٦)،(مج٣ ج٧ص٩٦)،(مج٣ ج٨ص١١)،(مج٣ ج٨ص١٥٤-١٥٥)،(مج٣ ج٩ص٣)،(مج٤ ج١١ص١٣٦)،(مج٦ ج١٦ص٥٦-٥٧)،(مج٦ ج١٦ص٩٠)،(مج١٠ ج٢٨ص١٦٦-١٦٧)،(مج١٠ ج٣٠ص٤٢)،(مج١٠ ج٣٠ص٢٣٩)،(مج١١ ج٣٢ص١١٣-١١٥)،(مج١١ ج٣٢ص١٤٠-١٤١)، نهاية الإيجاز،١٣٦.

(٣) انظر:تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للباقلاني، ٣٩٤.

لأنه (إن كان المراد بالجهل بالله تعالى بوجوده، فهو خطأ؛ لأنه يلزم أن كل ما لا يكون جهـلاً بـالله أن لا يكون كفرًا؛ لأن الحد واجب الانعكاس، فكان يلزم أن لا يكون الجهل بقدمه وكونه قادرًا عالمًا حيًا، والجهل بنبـوة محمد عليه السلام كفرًا.

وإن أراد به الجهل به تعالى سواء كان جهلاً بذاته أو بصفة من صفاته؛ فهو أيضًا خطأ طردًا وعكسًا، أمـا الطرد فلأن أصحابنا اختلفوا في كثير من صفات الله تعالى، ولا شك أن الحق في كل مسألة منها واحد، والمخالف له يكون جاهلاً بصفات الله تعالى، فيلزمنا تكفير أصحابنا...

فثبت أنا لو حكمنا بأن الجهل بشيء من صفات الله يكون كفرًا يلزمنا تكفير أئمتنا ومشايخنا، وأنه غير جائز.

وأما العكس؛ فهو أن إنكار نبوته عليه السلام [و]إنكار كون القرآن معجزًا وإنكار ما عُلم كونـه مـن ديننـا بالضرورة كل ذلك كفر..مع أن شيئًا منها ليس جهلاً بالله تعالى)(1). (وهذا يدل على أن الكفر ليس هو الجهل بالله تعالى)(2).

فثبت أن (الأصح في تعريف الكفر..هو:أنه تكذيب الرسول في شيء مما جاء به، ونعني بالتكذيب: إما نفس التكذيب، أو ما عُلم من الدين ضرورة دلالته على التكذيب)(3)، وأن (تعريفات الناس للكفر.. هي بأسرها ضعيفة)(4).

هذا وقد علق الرازي الحكم بالكفر وعدمه بمسألة النظر والاستدلال:

١- فحكم بكفر تارك النظر؛ حيث قال: (**الكفر** قسمان: أحدهما: فعل وهو الإشراك والقول به، **والثاني: ترك وهو عدم النظر والإيمان**).(5) وقال:(ترك **الفكر كفر**)(6)؛ لأن (ضد الفكر الجهل، والجاهل بالله كافر)(7).

٢- أخرج من مسمى الكفر من خلا قلبه عن جميع الاعتقاد **وكان في مهلة النظر، فذهب إلى:**

أ- أن من كان في **مهلة النظر، وكان قلبه خالٍ من الاعتقاد، ووجد منه الإقرار الاختياري (لم يلزمه**

---

(1) نهاية العقول(٢/ق٢٠٨/ب-ق٢٠٩/أ-ب).

(2)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٨٠).

(3) نهاية العقول(٢/ق٢٠٩/ب).

(4)نهاية العقول(٢/ق٢٠٨/ب).

(5)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ ص١٢٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج١ ص٢٦٢)، (مـج١ ج١ ص٢٦٣)، (مـج٢ ج٥ ص٢٠٣)، (مج٧ ج١٩ ص١٢١)، (مج١١ ج٣٢ ص١٤٥)، شرح الإشارات، ٤٤٤.

(6)لوامع البينات شرح أسماء الله والصفات٦٢.

(7)لوامع البينات شرح أسماء الله والصفات٦٢، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٥٨-٦٠)،(مـج١ ج٢ص٩١)،(مـج٨ ج٢٢ص٩-١٠)،(مج٨ ج٢٣ص٦٦)،(مج٩ ج٢٥ص١٢٩)،(مج١١ ج٣٢ص١٤٥).

الكفر؛ لكنه فعل ما لا يجوز حيث أخبر عما لا يدري أنه هل هو صادق فيه أم لا!!!!!)[1] .

ﮌ-أن من كان في **مهلة النظر، وكان قلبه خالٍ من الاعتقاد، ووجد منه الإقرار الاضطراري (لم يكفر صاحبه**؛ لأن توقفه إذا كان في مهلة النظر، وكان يخاف على نفسه من ترك الإقرار؛ لم يكن عمله قبيحًا**!!!)** [2].

ﮍ-أن من كان في **مهلة النظر، وكان قلبه خالٍ من الاعتقاد، وخلى لسانه عن الإقرار، فقد أتى بالواجب!!** يقول: (القلب الخالي مع اللسان الخالي فهذا إن كان في مهلة النظر فذاك هو الواجب**!!!**، **وإن كان خارجًا عن مهلة النظر وجب تكفيره)** [3].

كما تطرق الرازي إلى ذكر طوائف الكفار ؛ فقال: (اعلم أن طوائف الكفار كانوا فرقًا كثيرين:)[4]

(**فالأول**: الدهرية[5] الذين كانوا يقولون:﴿ وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ﴾ الجاثية: ٢٤، والله تعالى أبطل قولهم بأنواع الدلائل.

والثاني: الذين ينكرون القادر المختار، والله تعالى أبطل قولهم بحدوث أنواع النبات وأصناف الحيوانات مع اشتراك الكل في الطبائع وتأثيرات الأفلاك، وذلك يدل على وجود القادر.

والثالث: الذين أثبتوا شريكًا مع الله تعالى، وذلك الشريك إما أن يكون علويًا أو سفليًا؛ أما الشريك العلوي؛ فمثل من جعل الكواكب مؤثرة في هذا العالم، والله تعالى أبطله..، وأما الشريك السفلي؛ فالنصارى قالوا بإلهية المسيح، وعبدة الأوثان قالوا بإلهية الأوثان، والله تعالى أكثر من الدلائل على فساد قولهم[6].

الرابع: الذين طعنوا في النبوة؛ وهم فريقان: **أحدهما**: الذين طعنوا في أصل النبوة، وهم الذين حكى الله عنهم أنهم قالوا:﴿ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٤﴾ ﴾ الإسراء: ٩٤، **والثاني**: الذين سلموا أصل النبوة، وطعنوا في نبوة محمد ﷺ، وهم اليهود والنصارى، والقرآن مملوء من الرد عليهم.

ثم إن طعنهم من وجوه: تارة بالطعن في القرآن، فأجاب الله بقوله:﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾ البقرة: ٢٦، وتارة بالتماس سائر المعجزات؛ كقوله:﴿ وَقَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ ﴾ الإسراء:

---

(١)التفسير الكبير (مج١ ج٢ ص٥٩).

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٥٩-٦٠).

(٣)التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٦٠).

(٤)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ص٢٠٣).

(٥)فرقة إلحادية تنكر الخالق سبحانه، وتحيل الأمر والنهي، وتنكر الرسالة، وتجعل الطين قديم، وتجحد العقاب والثواب. انظر: التبصير في الدين١٢٥، عقائد الثلاث والسبعين فرقة٧٦٧/٢، معجم ألفاظ العقيدة١٧٧.

(٦) انظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٤ص٨١)،(مج٣ ج٨ص١٨٢)،(مج٦ ج١٦ص٣٣-٣٥)،(مج٧ ج٢١ص٧٧-٧٨)،(مج٩ ج٢٥ص٧٣-٧٥)،(مج٩ ج٢٦ص١٦٧)،(مج٩ ج٢٧ص٢٠٢-٢٠٣)،(مج١٠ ج٢٨ص٢٦٢-٢٦٣)،(مج١٠ ج٢٩ص٣١٩).

٩٠، وتارة بأن هذا القرآن نزل نجمًا نجمًا؛ وذلك يوجب تطرق التهمة إليه، فأجاب الله تعالى عنه بقولـــه:﴿ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ﴾ الفرقان: ٣٢ .

الخامس: الذين نازعوا في الحشر والنشر، والله تعالى أورد على صحة ذلك، وعلى إبطال قول المنكرين أنواعًا كثيرة من الدلائل.

السادس: الذين طعنوا في التكليف، تارة بأنه لا فائدة فيه، فأجاب الله عنه بقوله:﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ الإسراء: ٧، وتارة بأن الحق هو الجبر، وأنه ينافي صحة التكليف، وأجاب الله تعالى عنه بأنه:﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ الأنبياء: ٢٣)[١].

السابع: المنافقون. فقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ ﴾ آل عمران: ١٥٦، (على إطلاقه فيدخل فيه كل كافر يقول مثل هذا القول، سواء كان منافقًا أو لم يكن)[٢]، وعليه فإن (اليهود و..المنافقين و..المشركين ..كلهم من الذين كفروا)[٣].

ولما كان الشرك عند الرازي أحد أقسام الكفر، فمن طوائف الكفار المشركون؛ بين الرازي العلاقة بينـــهما؛ فقال عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨﴾ ﴾ الصف: ٨، (لفظ الكافر أعم من لفظ المشرك، والمراد من الكافرين هاهنا: اليهود والنصارى والمشركون)[٤] إذ الكفار(هم جميـــع مخـــالفي الإســـلام والإرسال)[٥]، وعليه فإن (المشركين .. أخص من الكافرين)[٦].

إلا أن الرازي لم يطرد على ذلك، بل ذكر أن (لفظ المشركين.. يتناول جميع الكفار)[٧].

---

(١)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص٩٠).

(٢)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص٥٣).

(٣)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص١٣٢)، وانظر:أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط.ركابي، ٦٠-٦٢، معالم أصول الـــدين،٧٢-٧٣، ط.دار الفكر اللبناني، عجائب القرآن٢١-٢٣، نهاية العقول(٢/ق٢١٦/أ-ب)، التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٨١-٨٢)، (مج٤ ج١٢ص٢٠٣-٢٠٤)، (مج٥ ج١٤ص٧٨)، (مج٦ ج١٦ص٢٧-٣٣)، (مج٦ ج١٦ص٣١-٣٥)، (مج٦ ج١٦ص١٤٧-١٤٨)، (مج٦ ج١٧ص٢٠٣-٢٠٤)، (مـــج٧ ج١٩ص٥٢)، (مـــج٧ج١٩ص٧٧)، (مـــج٧ج١٩ص١١٥)، (مـــج٩ ج٢٥ص٨٠-٨١)، (مـــج٩ ج٢٥ص٢٥٩)، (مج٩ ج٢٧ص١٠١)، (مج١٠ ج٢٩ص٢٦٧)، (مج١٠ ج٢٩ص٢٨٨)، (مج١٠ ج٢٩ص٣١٥-٣١٦).

(٤)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٣١٥).

(٥)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٣١٦).

(٦)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٣١٦)، وانظر: التفسير الكـــبير(مـــج١ ج٢ص١٣٢)، (مـــج١ ج٣ص٢٢٥)، (مـــج٢ ج٥ص١٣٣)، (مج٣ ج٨ص١٢٨)، (مج٤ ج١١ص١٢)، (مج٤ ج١٢ص٧٩)، (مـــج٥ ج١٤ص٧٨)، (مـــج٧ ج١٩ص٥٢)، (مـــج٧ ج١٩ص١١٥)، (مج٩ ج٢٥ص١٢٩)، (مج٨ ج٢٣ص٩٥)، (مج٨ ج٢٤ص٢٦١)، (مج٩ ج٢٥ص٥٠)، (مج٩ ج٢٥ص٩٢)، (مـــج٩ ج٢٥ص١٢٨)، (مـــج٩ ج٢٥ص١٢٩)، (مـــج٩ ج٢٥ص٢٥٣)، (مـــج٩ ج٢٥ص٢٥٩-٢٦٠)، (مـــج٩ ج٢٥ص٢٦٧)، (مـــج٩ ج٢٦ص٢٤)، (مج١٠ ج٢٨ص٣٦)،(مج١٠ ج٢٨ص٧٢)،(مج١٠ ج٢٨ص١٢٤-١٢٥)،(مج١٠ ج٢٨ص٢٠٠)،(مج١٠ ج٢٩ص٣١٥).

(٧)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٢٤).

بقي أن أشير إلى أن الرازي ناقض جملة مما قرره سابقًا؛ حيث:

١- أبطل قول من ذهب إلى أن الكفر لا يدخل إلا في أفعال القلوب!

يقول: قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ التوبة: ٦٥ - ٦٦، (يدل على بطلان قول من يقول الكفر لا يدخل إلا في أفعال القلوب).[١]

٢- أثبت أن الكفر قد يكون بالقول، أو بالفعل، فبعض الأقوال والأفعال كفر في نفسها، وهذا مناقض لحصره الكفر في التكذيب القلبي:

يقول: قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَائِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ التوبة: ٦٥ - ٦٦، (يدل على أن قولهم الذي صدر منهم كفر في الحقيقة)[٢].

ويقول:(سجود العبادة لغير الله كفر)[٣].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ ﴾ البقرة: ١٤٣، (دلّت الآية على أن من ظهر كفره ... فإنه لا يعتد به في الإجماع؛ لأن الله تعالى إنما جعل الشهداء من وصفهم بالعدالة والخيرية، ولا يختلف في ذلك الحكم من..**كفر بقوله أو فعل**)[٤].

ويقول: (الكفر إما بالقلب أو باللفظ الظاهر في أمر القلب أو بالفعل الظاهر)[٥].

---

(١)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٢٤). وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٩٥)،(مج١ ج٣ص١٩٨)،(مج١ ج٣ص٢٤٤)، (مج٣ ج٨ص١١)، (مج٣ ج٩ص٣٠)، (مج٤ ج١٠ص١٣٤)، (مج٤ ج١١ص٨١-٨٢)، (مج٤ ج١١ص٩٣)، (مج٦ ج١٦ص١٨)، (مج٦ ج١٧ص١٥٦)،(مج٦ ج١٨ص٢٩)،(مج٨ ج٢٣ص١٨٣)،(مج٨ ج٢٤ص٢١)،(مج٨ ج٢٤ص٧٧)،(مج٩ ج٢٦ص٢٤٦).

(٢)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٢٤).

(٣)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٢١٢). وانظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٩ص٢٥).

(٤)التفسير الكبير(مج٢ ج٤ص١٠٢).

(٥)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٢٠٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٥)، (مج١ ج٣ص١٧٩)، (مج١ ج٣ص١٨٤)، (مج١ ج٣ص١٨٦)، (مج١ ج٣ص٢٣٥)، (مج٢ ج٤ص٣١)، (مج٢ ج٦ص٣٣)، (مج٣ ج٨ص١٨٢)، (مج٣ ج٨ص١٩٤)، (مج٣ ج٩ص٨٦)، (مج٤ ج١٠ص٥٠)، (مج٤ ج١٠ص٥٤)، (مج٤ ج١٠ص٧٣)، (مج٤ ج١٠ص١٧٤)، (مج٤ ج١١ص٤٨)، (مج٤ ج١١ص٧٩)، (مج٤ ج١١ص٢٠٠)، (مج٤ ج١١ص٩٧-٩٨)، (مج٥ ج١٣ص٥٠)، (مج٥ ج١٣ص١٣٦)، (مج٥ ج١٤ص٢٠٢)، (مج٦ ج١٦ص٣٣-٣٦)، (مج٦ ج١٦ص١٢٣-١٢٤)، (مج٦ ج١٧ص١٥٥)، (مج٧ ج١٩ص١٦٢-١٦٣)، (مج٧ ج٢٠ص١٢٠-١٢٥)، (مج٧ ج٢٠ص١٩٤)، (مج٧ ج٢١ص٧٧)، (مج٧ ج٢١ص١٠٣-١٠٤)، (مج٨ ج٢٣ص٥٠)، (مج٨ ج٢٣ص٧٨-٧٩)، (مج٨ ج٢٣ص١٧٣-١٧٤)، (مج٨ ج٢٤ص١٤٠)، (مج٩ ج٢٥ص٣٩)، (مج٩ ج٢٦ص١٧٧)،

=

٣- خالف قوله في التكفير، فكفر الخوارج، والروافض، والمشبهة[١]، والمجسمة[٢]، وكفر بالتأويل:

يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ البقرة: ١٤٣، (**دلت الآية على أن من ظهر كفره..نحو: المشبهة والخوارج والروافض،** فإنه لا يعتد به في الإجماع؛ لأن الله تعالى إنما جعل الشهداء من وصفهم بالعدالة والخيرية، ولا يختلف في ذلك الحكم من ..كفر بقوله أو فعل، ومن كفر برد النص، **أو كفر بالتأويل)**[٣]. ويقول:(المجسمة كفار)[٤].

٤- مع أنه أخرج من حد الكفر من أنكر ما علم -على مذهبه- بالاستدلال؛ إلا أنك تجده يُكفر من يُنكر بعض الصفات، أو يُنكر الرؤية، أو يُثبت النزول، أو الاستواء، ونحوها من الصفات الخبرية، أو يُثبت أن القرآن المتلو أو المكتوب هو عين كلام الله!

يقول الرازي:(صفات الإله ومن أنكرها كفر، وهي أربعة: الحياة والقدرة والإرادة والعلم، وأما السمع والبصر والكلام القائم به من ينكرها يكون مبتدعًا لا كافرًا)[٥].

=

(مج٩ ج٢٦ص٢٠٨)، (مج٩ ج٢٦ص٢٢٦)، (مج١٠ ج٣٠ص١٤٥)، (مج١١ ج٣١ص١٢٢)، (مج١١ ج٣١ص٢١٣)، أسرار التتريل،ط.ركابي، ٣٨٩، ٣٩٤-٣٩٥، نهاية الإيجاز،١٧٩.

(١) التشبيه: إثبات مشابهة الشيء للشيء، وهو اعتقاد أن صفات الله تشبه صفات المخلوقين أو ذاتهم، ولم يرد هذا اللفظ في القرآن الكريم، وإنما ورد -في معرض النفي- لفظ التمثيل، و الفرق بين التمثيل والتشبيه: أن المماثلة: هي مساواة الشيء لغيره من كل وجه، والمشابهة: هي مساواة الشيء لغيره في أكثر الوجوه، وقد وقع في التمثيل والتشبيه الذين بالغوا في إثبات الصفات حتى شبهوا الخالق بالمخلوق، **ويطلق أهل البدع اسم المشبهة على أهل السنة، فهذا الاسم يلمز به المعتزلة والجهمية والأشاعرة وغيرهم، السلف، وأول من أطلق هذا اللقب على السلف الجهمية**، يقول الإمام أحمد-رحمه الله- عن الجهم:((زعم أن من وصف الله بشيء مما وصف به نفسه في كتابه أو حدث عنه رسوله، كان كافرًا، وكان من المشبهة))، الرد على الزنادقة والجهمية،٢٤. انظر: تناقض أهل الأهواء والبدع١/٤٧١-٤٧٢، مصطلحات في كتب العقائد٧-٨، معجم ألفاظ العقيدة٩٩-١٠١.

(٢) هذا الاسم يلمز به أهل البدع والأهواء السلف أهل السنة والجماعة لأنهم أثبتوا لله ما أثبته لنفسه في كتابه، وما أثبته له رسوله ﷺ، **ولفظ التجسيم والجسم لفظ مبتدع**؛ لم يرد في الكتاب، ولا في السنة لا بنفي ولا إثبات، ولا جاء عن أحد من سلف الأمة وأئمتها فيه نفي ولا إثبات أصلاً، وحينئذ فإطلاق القول بنفيه أو إثباته ليس من مذهب أهل السنة والجماعة، والواجب الاستفصال عن المراد بهذا اللفظ المجمل؛ فإن أراد به معنى موافق للكتاب والسنة أثبت المعنى دون اللفظ، وإن أراد به معنى مخالف للكتاب والسنة نفي المعنى واللفظ جميعًا. انظر: مجموعة الفتاوى٥/٢٩٨-٣٠٧، معجم ألفاظ العقيدة٨٠-٨١.

(٣)التفسير الكبير(مج٢ ج٤ص١٠٢)، وانظر:التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٢١٨-٢١٩).

(٤) معالم أصول الدين،٩٩، ط. دار الفكر، وانظر: التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص٢٧٨)، أساس التقديس١٤٢، المحصول في علم الأصول،٤/ ٣٩٦، ط. مؤسسة الرسالة.

(٥)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص٩٠)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٤٤)،(مج٢ ج٤ص١٧٨-١٧٩)،(مج٢ ج٤ص١٩٨)،(مج١١ ج٣١ص١٨)،(مج٦ ج١٨ص١٩٩)،(مج٧ ج١٩ص٩)،(مج٧ ج٢٠ص٢١٨)،(مج٨ ج٢٢ص٢١٥)، (مج٩ ج٢٦ص٢٧٣)،(مج١٠ ج٢٩ص٢٠٦)،(مج١١ ج٣٢ص٦٩).

ويقول:(واعلم أن من ينكر جواز رؤية الله تعالى، يلزمه أن ينكر جواز رؤية جبريل عليه السلام، وفيه إنكار الرسالة وهو كفر، وفيه ما يكاد أن يكون كفرًا).[1]

ويقول:(قال فرعون:﴿ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ يونس: ٩٠؛ فكأنه آمن بالإله الموصوف بالجسمية والحلول[2] والنزول، وكل من اعتقد ذلك كان كافرًا؛ فلهذا السبب ما صح إيمان فرعون!!).[3]

ويقول:(حشوية المسلمين يقولون: إن من قرأ كلام الله فالذي يقرؤه هو عين كلام تعالى، وكلام الله تعالى مع أنه صفة الله يدخل في لسان هذا القارئ، وفي لسان جميع القراء، وإذا كتب كلام الله في جسم فقد حلّ كلام الله تعالى في ذلك الجسم، فالنصارى إنما أثبتوا الحلول والاتحاد[4] في حق عيسى، وأما هؤلاء الحمقى فأثبتوا كلمة الله في كل إنسان قرأ القرآن، وفي كل جسم كتب فيه القرآن، فإن صح في حق النصارى أنهم لا يؤمنون بالله بهذا السبب؛ وجب أن يصح في حق هؤلاء الحروفية[5] والحلولية أنهم لا يؤمنون بالله، فهذا تقرير هذا السؤال؟!

والجواب:.. مذهب الحلولية والحروفية فنحن نكفرهم قطعًا؛ فإنه تعالى كفر النصارى بسبب أنهم اعتقدوا حلول كلمة "الله" في عيسى، وهؤلاء اعتقدوا حلول كلمة "الله" في ألسنة جميع من قرأ القرآن، وفي جميع

---

(١)التفسير الكبير(مج ١٠ ج٢٨ص٢٩٠).

(٢)الحلول: إثبات لموجودين حل أحدهما في الآخر، وهو اصطلاح يراد منه: حلول الله عز وجل في مخلوقاته أو بعض مخلوقاته؛ وينقسم إلى قسمين: حلول عام: وهو اعتقاد أن الله تعالى قد حلّ في كل شيء، فهو في كل مكان، وهذا قول الجهمية ومن على شاكلتهم، وحلول خاص: وهو اعتقاد أن الله تعالى قد حلّ في بعض المخلوقات، وذلك كاعتقاد بعض فرق النصارى في عيسى عليه السلام، واعتقاد بعض الصوفية في شيوخهم، **ويطلق على القائلين بالحلول**: **الحلولية**، والقول بالحلول قول باطل مخالف للعقل والشرع، وهو من أعظم الكفر والإلحاد. انظر: مصطلحات في كتب العقائد٤٠-٤٧، معجم ألفاظ العقيدة١٥١-١٥٢.

(٣)التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ص١٥٥).

(٤)الاتحاد: كون الشيئين شيئًا واحدًا، وهو اصطلاح يراد به: اتحاد الله عز وجل بمخلوقاته، أو ببعض مخلوقاته، أي: اعتقاد أن وجود الكائنات أو بعضها هو عين وجود الله تعالى، وهو على قسمين: الاتحاد العام: وهو اعتقاد كون الوجود هو عين الله تعالى، بمعنى أن الخالق متحد بالمخلوقات جميعها، وهذا هو معنى وحدة الوجود، **والقائلون به يسمون الاتحادية**، وأهل وحدة الوجود كابن الفارض وابن العربي وغيرهم، واتحاد خاص: وهو اعتقاد أن الله تعالى اتحد ببعض المخلوقات دون بعض، والقائلون بذلك نزهوه من الاتحاد بالأشياء القذرة القبيحة، وقالوا: إنه اتحد بالأنبياء أو الصالحين أو الفلاسفة أو غيرهم، فصاروا هم عين وجود الله تعالى، والقول بالاتحاد قول باطل مخالف للعقل والشرع وهو من أعظم الكفر والإلحاد. انظر: مصطلحات في كتب العقائد٤٠-٤٧، معجم ألفاظ العقيدة١٨-٢١. .

(٥)يلمز الرازي وغيره من أهل البدع والأهواء السلف أهل السنة والجماعة بهذا الاسم لقولهم: إن كلام الله بحرف وصوت، وأن الذي يقرؤه المسلمون ويكتبونه في مصاحفهم هو كلام الله. انظر: مجموعة الفتاوى١٢/١٩٨-٢٠٠.

الأجسام التي كتب فيها القرآن؛ فإذا كان القول بالحلول في حق الذات الواحدة يوجب التكفير؛ فلأن يكون القول بالحلول في حق جميع الأشخاص والأجسام موجبًا للقول بالتكفير كان أولى).[1]

٣- مع أنه ضعّف حد القاضي الباقلاني في الكفر وبيّن (أن الكفر ليس هو الجهل بالله تعالى)[2]، إلا أنك تجده يُعرف الكفر بالجهل، فيقول: (الكفر..هو جهل، وترك بعض الواجب لا يجوز أن يكون مؤثرًا في حصول الجهل في القلب)[3]. ويقول: (الجاهل بالله كافر)[4].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ آل عمران: ٧٩ - ٨٠، (قال الجبائي: الآية دالة على فساد قول من يقول الكفر بالله هو الجهل به، والإيمان بالله هو المعرفة به؛ وذلك لأن الله تعالى حكم بكفر هؤلاء، وهو قوله تعالى: ﴿ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ ﴾ آل عمران: ٨٠، ثم إن هؤلاء كانوا عارفين بالله تعالى؛ بدليل قوله: ﴿ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ آل عمران: ٧٩ ، وظاهر هذا يدل على معرفته بالله، فلمّا حصل الكفر هاهنا مع المعرفة بالله، دلّ ذلك على أن الإيمان به ليس هو المعرفة، والكفر به تعالى ليس هو الجهل به.

والجواب: أن قولنا الكفر بالله هو الجهل به لا نعني به مجرد الجهل بكونه موجودًا، بل نعني به الجهل بذاته وبصفاته السلبية وصفاته الإضافية، [و] أنه لا شريك له في المعبودية، فلما جهل هذا فقد جهل بعض صفاته)[5].

---

(١)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٢٨-٢٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص٢٠٠)، (مج٥ ج١٤ص١٠٤-١٠٥)، (مج٥ ج١٤ص١٠٨)،(مج٩ ج٢٥ص١٦٨-١٦٩)، الإشارة في علم الكلام، ٢٠، معالم أصول الدين، ط. المكتبة الأزهرية للتراث، ٦٧.

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٨١).

(٣)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص١٤١)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج١ص٢٦٢)، (مج١ ج٣ص٧٥)، (مج١ ج٣ص١٨٤)، (مج٢ ج٤ص١٣٩)، (مج٢ ج٥ص٢٠٣)، (مج٥ ج١٣ص١٧١)، (مج٦ ج١٦ص٥٧)، (مج٦ ج١٦ص١٦٥)، (مج٦ ج١٧ص٢١٨)، (مج٧ ج١٩ص٨٦-٨٧)، (مج٧ ج١٩ص١٢١)، (مج٧ ج٢٠ص٩٥)، (مج٧ ج٢٠ص٢٣٨)، (مج٨ ج٢٢ص٢١٤)، (مج٨ ج٢٣ص٦٣)، (مج٨ ج٢٤ص٨٥).

(٤)لوامع البينات شرح أسماء الله والصفات٦٢، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٥٨-٦٠)،(مج١ ج٢ص٩١)،(مج٨ ج٢٢ص٩-١٠)،(مج٨ ج٢٣ص٦٦)،(مج٩ ج٢٥ص١٢٩)،(مج١١ ج٣٢ص١٤٥).

(٥)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١١٤)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٠٣)،(مج٦ ج١٨ص٢٧).

٥- مع أنه حصر حد الكفر وحقيقته في عدم التصديق، الذي هو التكذيب والإنكار القلبي، إلا أنك تجده يقرر أنواعًا أخرى من الكفر غير التكذيب القلبي، منها؛ كفر الجحود والعناد مع العلم، كفر الشك، كفر الاستكبار، كفر الرد.

يقول: (**كفر الجحود والعناد**):(أن يعرف بالقلب ثم ينكر باللسان)[١].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾ ﴾ البقرة: ٩٩، (أما قوله:﴿ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾ ﴾ البقرة: ٩٩، ففيه مسائل:

المسألة الأولى: الكفر بها من وجهين: **أحدهما**: جحودها مع العلم بصحتها، **والثاني**: جحودها مع الجهل، وترك النظر فيها، والإعراض عن دلائلها، وليس في الظاهر تخصيص؛ فيدخل الكل فيه)[٢].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿٥٦﴾ ﴾ النساء: ٥٦، (اعلم أنه تعالى..بين ما يعم الكافرين من الوعيد، فقال:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ﴾ النساء: ٥٦، وفي الآية مسائل:

المسألة الأولى: يدخل في الآيات كل ما يدلّ على ذات الله وأفعاله وصفاته وأسمائه، والملائكة، والكتب، والرسل، **وكفرهم بالآيات ليس يكون بالجحد؛ لكن بوجوه: منها: أن ينكروا كونها آيات، ومنها: أن يغفلوا عنها فلا ينظروا فيها، ومنها: أن يلقوا الشكوك والشبهات فيها، ومنها: أن ينكروها مع العلم بها على سبيل العناد والحسد**).[٣]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِى كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُوا۟ خَٰسِرِينَ ﴿٢١﴾ ﴾ المائدة: ٢١،(لا ترجعوا عن الدين الصحيح إلى الشك في نبوّة موسى عليه السلام؛ وذلك لأنه عليه السلام لما أخبر أن الله تعالى جعل تلك الأرض لهم كان هذا وعدًا بأن الله تعالى ينصرهم عليهم، **فلو لم يقطعوا بهذه النصرة صاروا شاكين في صدق موسى عليه السلام؛ فيصيروا كافرين بالإلهية والنبوّة**)[٤].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ كَلَّآ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ لِءَايَٰتِنَا عَنِيدًا ﴿١٦﴾ ﴾ المدثر: ١٦، (في هذه الآية إشارة إلى أمور كثيرة من صفاته:

أحدها: أنه كان معاندًا في جميع الدلائل الدالة على التوحيد، والعدل، والقدرة، وصحة النبوة، وصحة البعث، وكان هو منازعًا في الكل، منكرًا للكل.

---

(١)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٥٨-٥٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٢ص٥٨)، (مج٤ ج١٠ص١٢٠)، (مج٩ ج٢٥ص٨٠)، (مج٩ ج٢٥ص٢٥٣).

(٢)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص٢٠٠)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٣ص٤١).

(٣)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص١٣٤).

(٤)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص١٩٨).

وثانيها: أن كفره كان كفر عناد، كان يعرف هذه الأشياء بقلبه إلا أنه كان ينكرها بلسانه، وكفر المعاند أفحش أنواع الكفر).[1]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾﴾ المدثر: ٢٢،(اعلم أن قوله: ﴿عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾﴾ المدثر: ٢٢، يدلّ على أنه كان عارفًا في قلبه صدق محمد ﷺ إلا أنه كان يكفر به عنادًا).[2]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ المدثر: ٢٤ – ٢٥، (اعلم أن هذا الكلام يدل على أن الوليد[3] إنما كان يقول هذا الكلام عنادًا منه؛ لأنه روي عنه أنه لما سمع من رسول الله ﷺ:حم السجدة، وخرج من عند الرسول عليه السلام، قال: سمعت من محمد كلامًا ليس من كلام الإنس، ولا من كلام الجن، وإن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وأنه يعلو ولا يعلى عليه[4].

فلما أقر بذلك في أول الأمر؛ علمنا أن الذي قاله هاهنا: من أنه قول البشر، إنما ذكره على سبيل العناد والتمرد لا على سبيل الاعتقاد)[5].

ويقول: (**الكبر مع العلم يكون كفر عناد؛ فيكون أقبح)**[6].

ويقول عن إبليس[7] :(إنه إنما كفر لاستكباره واعتقاده كونه محقًا في ذلك التمرد، واستدلاله على ذلك بقوله: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾ الأعراف: ١٢)[8].

---

(١)التفسير الكبير(مج١٠ج٣٠ص١٩٩-٢٠٠).

(٢)التفسير الكبير(مج١٠ج٣٠ص٢٠١).

(٣)أبو عبد شمس: الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو ابن مخزوم، من زعماء قريش، كان ممن حرم الخمر في الجاهلية، وضرب ابنه هشامًا على شربها، أدرك الإسلام وهو شيخ هرم، فعاداه وقاوم دعوته، هلك بعد الهجرة بثلاثة أشهر، ودفن بالحجون، وهو والد سيف الله خالد ابن الوليد. انظر: الأعلام للزركلي ١٢٢/٨.

(٤) انظر: تفسير الطبري٢٣/٤٢٨-٤٣٠.

(٥)التفسير الكبير(مج١٠ج٣٠ص٢٠٢).

(٦)التفسير الكبير(مج١١ج٣٢ص٥٠).

(٧) حقيق بالتنبيه هنا أن الرازي اضطرب في حقيقة كفر إبليس، وفرعون، فتارة يرجعه إلى الجهل بالله، وتارة يرجعه إلى الاستكبار، انظر: التفسير الكبير(مج١ج٢ص٢٣٨)، (مج١ج٣ص٧٢-٧٣)، (مج٥ج١٤ص٣٩)، (مج٦ج١٨ص٥٣-٥٤)، (مج٧ج٢١ص٣)، (مج٧ج٢١ص٩)، (مج٨ج٢٢ص٦٣-٦٤)، (مج٨ج٢٢ص١٢٤-١٢٥)، (مج٨ج٢٤ص١٢٧-١٢٨)، (مج٨ج٢٤ص٢٥٢)، (مج٩ج٢٥ص٢٣٥)،(مج٩ج٢٥ص٢٥٣)،(مج٩ج٢٦ص٢٣٣)،(مج٩ج٢٧ص٦٥-٦٦)،(مج٩ج٢٧ص٢٣٣)،(مج١١ج٣١ص٤١)، أسرار التنزيل،ط.ركابي، ٤٨٧-٤٨٩.

(٨)التفسير الكبير(مج١ج٢ص٢٣٨).

وقال:(إبليس كان عارفًا بربه؛ إلا أنه وقع في الكفر بسبب الكبر والحسد)[1][2].

٦- قرر أن من لم يحج بعد الوجوب؛ فإنه يوصف بالكفر، كما قرر أن منع المال الواجب كفر.

يقول:(الكنود: هو الكفور، والذي لم يحج بعد الوجوب موصوف بذلك، كما في قوله تعـالى:﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ إلى قوله:﴿وَمَن كَفَرَ ﴾ آل عمران: ٩٧) .[3]

ويقول:(كثير المنع للمال الواجب..من الكفر)[4].

٧- عرض قول من كفر تارك الصلاة بلا إنكار؛ فقال عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ ۞ فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ﴿٥٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴿٦٠﴾ ﴾ مريم: ٥٩ – ٦٠،(احتج بعضهم بقوله:﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ ﴾ مريم: ٦٠، على أن تارك الصلاة كافر)[5].

٨- عرض قول المعتزلة في أن الكفر من الأسماء الشرعية بلا إنكار، فقال عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٦١﴾ ﴾ البقرة: ١٦١، (القائلون بأن الكفر من الأسماء الشرعية وما بقي على الوضع الأصلي وهم المعتزلة؛ احتجوا بقوله تعالى: ﴿وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾ البقـرة: ١٦١، والله تعالى وصفهم حال موتهم بأنهم كفار، ومعلوم أن الكفر بمعنى الستر والتغطية لا يبقى فيهم حـال الموت؛ لأن التغطية لا تحصل إلا في حق الحي الفاهم[6])[7].

---

(١)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ص٣).

(٢) وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٧٩)، (مج١ ج٣ص٥٠)، (مج١ ج٣ص١١٧-١١٨)، (مج٢ ج٤ص١٠٧)، (مج٢ ج٥ص٩٨)، (مج٣ ج٧ص٩)، (مج٣ ج٧ص٢٨)، (مج٣ ج٧ص٣٩)، (مج٤ ج١٠ص٨١)، (مج٤ ج١٠ص٩٩)، (مج٤ ج١٠ص١٣٤)، (مج٤ ج١٠ص١٧٢)، (مج٤ ج١٢ص٢٣٨)، (مج٤ ج١٢ص١٥٧)، (مج٥ ج١٤ص٧٠)، (مج٥ ج١٤ص١٥٦)، (مج٥ ج١٤ص٢٣٠)، (مج٧ ج٢١ص١٢٦)، (مج٨ ج٢٢ص٣٦)، (مج٨ ج٢٤ص٣٩)، (مج٨ ج٢٤ص٧٦)، (مج٩ ج٢٥ص٩٤)، (مج٩ ج٢٥ص١٢٩)، (مج٩ ج٢٥ص١٦٨-١٦٩)،(مج٩ ج٢٥ص١٩٠)،(مج٩ ج٢٥ص٢٤٢-٢٤٣)،(مج٩ ج٢٧ص٢٧٤)،(مج١٠ ج٢٨ص١٦٦-١٦٧)،(مج١٠ ج٢٩ص٧٠).

(٣)التفسير الكبير(مج١١ ج٣٢ص٦٤)، وانظر: التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص٨٢).

(٤)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص١٦٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص١٥٥).

(٥)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ص٢٣٥).

(٦) انظر قول المعتزلة: المختصر في أصول الدين ضمن رسائل العدل والتوحيد ٣٨٠-٣٨١.

(٧)التفسير الكبير(مج٢ ج٤ص١٦٧).

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من الكفر والمسائل المتعلقة به على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

أولاً: ما ذكره الرازي في معنى لفظ " الكفر " في اللغة صحيح موافق لما ذكرته كتب اللغة [1].

ثانيًا: تبين من العرض السابق أن حد الرازي لحقيقة الكفر فرع عن حده لحقيقة الإيمان؛ فهو عندما حصر الإيمان في القلب، حصر الكفر في القلب، وأنكر أن يكون من الأعمال والأقوال ما يعد كفرًا في نفسه.

وقد خالف الرازي أهل السنة والجماعة في أمورٍ مجملها ما يلي:

١- ربطه الحكم بالكفر بمسألة النظر والاستدلال.

٢- تقريره أن الكفر في القلب، وإخراجه الأعمال والأقوال عن مسماه.

٣- جعله الكفر كله نوعًا واحدًا هو الكفر المخرج عن الملة.

٤- حصره الكفر في التكذيب والإنكار القلبي لما عُلم بالضرورة مجيء الرسول به ﷺ.

٥- تقريره أن المكلف لا يمكن أن ينفك عن الإيمان والكفر؛ وعلى هذا فلا يقوم بالمكلف إيمان وكفر.

٦- إخراجه من مسمى لفظ الكفر بعض أفراده الداخلة تحته، حيث:

أ- حصر الكفر وخصه بالإنكار والتكذيب القلبي لما علم بالضرورة فحسب!!.

ب- أخرج من مسمى الكفر من ترك الشهادتين أو ترك العمل بالكلية ما دام قد أتى بالتصديق القلبي المجرد!

ج- أخرج من مسمى الكفر من خلا قلبه عن جميع الاعتقاد وكان في مهلة النظر.

٧- إدخاله في مسمى لفظ الكفر ما ليس منه؛ حيث:

أ- حكم بكفر تارك النظر العقلي.

ب- حكم بكفر من أثبت بعض الأمور التي يجب على كل مسلم أن يعتقدها كالنزول، والاستواء، وغيرها.

٨- نفيه التكفير نفيًا عامًا.

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة (كفر)،٥/١٩١-١٩٢، المفردات في غريب القرآن، مادة (كفر)،٤٣٥-٤٣٨، تاج العروس، مادة(كفر)،١٤/٥٠-٦٥، المعجم الوسيط، مادة(كفر)،٢/٧٩١-٧٩٢.

٩- موقفه مما ورد من وصف لبعض الأعمال والأقوال بالكفر!

١٠- اضطرابه وتناقضه في مسألة التكفير.

١١- اضطرابه وتناقضه في حد الكفر حيث تأثر بقول مرجئة الفقهاء، و بالباقلاني، في حد الكفر،كما ذكر أنوعًا من الكفر غير التكذيب القلبي لما علم بالضرورة مجيء الرسول به!.

وسيكون -بعون الله- الرد عليه من وجوه:

الوجه الأول: في بيان حقيقة الكفر وأنواعه:

الكفر في الشرع: ضد الإيمان ونقيضه، فكما أن الإيمان تصديق وقول وعمل، فكذلك الكفر قد يكون اعتقادًا أو قولاً أو عملاً؛ فقد يكون تكذيبًا في القلب، فيناقض قول القلب -الذي هو التصديق-، وقد يكون عملاً في القلب كبغض الله تعالى، أو آياته، أو رسوله ﷺ، فيناقض الحب الإيماني، الذي هو آكد أعمال القلوب وأهمها، وقد يكون قولاً ظاهرًا، فيناقض قول اللسان، وقد يكون عملاً ظاهرًا كالإعراض عن دين الله تعالى، والتولي عن طاعة الله ورسوله ﷺ، فيناقض عمل الجوارح القائم على الانقياد والخضوع والقبول لدين الله تعالى.[١]

يقول السعدي-رحمه الله-:((الإيمان والكفر ضدان؛ متى ثبت أحدهما ثبوتًا كاملاً انتفى الآخر))[٢].

ويقول ابن القيم-رحمه الله-:((الكفر والإيمان متقابلان إذا زال أحدهما خلفه الآخر))[٣].

ويقول شيخ الإسلام-رحمه الله-: ((الكفر: عدم الإيمان، باتفاق المسلمين، سواء اعتقد نقيضه وتكلم بـــه، أو لم يعتقد شيئًا و لم يتكلم)). [٤]

ويقول: ((الكفر عدم الإيمان بالله ورسله، سواء كان معه تكذيب أو لم يكن معه تكذيب، بل شك وريب، أو إعراض عن هذا كله حسدًا أو كبرًا، أو اتباعًا لبعض الأهواء الصارفة عن اتباع الرسالة)).[٥]

ويقول ابن حزم-رحمه الله- عن الكفر: ((هو في الدين: صفة من جحد شيئًا مما افترض الله تعالى الإيمان به بعد قيام الحجة عليه ببلوغ الحق إليه؛ بقلبه دون لسانه، أو بلسانه دون قلبه، أو بهما معًا، أو عمل عملاً جاء النص بأنه مخرج له بذلك عن اسم الإيمان))[٦] .

---

(١) انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية، ٣٨.

(٢) الإرشاد إلى معرفة الأحكام، ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ السعدي١٢/٥٥٦.

(٣)الصلاة وحكم تاركها،٣٠.

(٤)مجموعة الفتاوى٢٠/٨٦ .

(٥)مجموعة الفتاوى١٢/٣٣٥، وانظر: مجموعة الفتاوى ٣/٣١٥ .

(٦)الإحكام في أصول الأحكام ١/٤٩-٥٠. وانظر: المحلى١/٤٠.

ويقول ابن حجر-رحمه الله-:((الكفر يكون بالقول والفعل من غير اعتقاد، وقد يكون باعتقاد)).[1]

إذا تقرر ما سبق اتضح أن الكفر لا ينحصر في الاعتقاد وحسب بل قد يكون بالقول أو العمل مع تصديق القلب.

ومما يدل على أن الكفر قد يكون بالقول مع تصديق القلب:

١- قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾التوبة: ٦٥ – ٦٦، فقد أخبر أنهم كفروا بعد إيمانهم –مع قولهم: إنا تكلمنا بالكفر من غير اعتقاد له؛ بل كنا نخوض ونلعب وبين أن الاستهزاء بآيات الله كفر [2] .

يقول ابن حزم –رحمه الله– تعليقًا على هذه الآية:((نص تعالى على أن الاستهزاء بالله تعالى أو بآياته أو برسول من رسله كفر مخرج عن الإيمان، و لم يقل تعالى في ذلك: إني علمت أن في قلوبكم كفرًا؛ بل جعلهم كفارًا بنفس الاستهزاء، ومن ادعى غير هذا؛ فقد قول الله تعالى ما لم يقل، وكذب على الله تعالى))[3].

ويقول شيخ الإسلام–رحمه الله– تعليقًا على هذه الآية:((هذا نص في أن الاستهزاء بالله و بآياته و برسوله كفر؛ فالسب المقصود بطريق الأولى، و قد دلت هذه الآية على أن كل من تنقص رسول الله ﷺ جادًا أو هازلاً؛ فقد كفر)).[4]

٢- وقوله تعالى: ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ ﴾ التوبة: ٧٤، فقد نص تعالى على أن من الكلام ما هو كفر[5].

٣- وقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ﴾النساء: ١٤٠ ، فنص تعالى أن من الكلام في آيات الله تعالى ما هو كفر بعينه مسموع.[6]

هذا و لم يختلف أهل العلم بأن في القرآن التسمية بالكفر، والحكم بالكفر على من نطق بأقوال معلومة [7]؛ فمن ذلك: ما جاء في قوله تعالى:﴿ لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ ﴾المائدة: ٧٣؛ فعند ظهور لفظ الكفر فلا يحتاج فيه

(١) فتح الباري لابن حجر،٣٩٧/١٢.

(٢) مجموعة الفتاوى٢٢٠/٧.

(٣) الفصل٢٠٤/٣.

(٤) الصارم المسلول٧٠/٢.

(٥) الفصل٢٠٤/٣.

(٦)الفصل٢٠٤/٣.

(٧)انظر: المحلى لابن حزم ٤١١/١١.

إلى نية، ولا نظر لاعتقاد[1]؛ يقول ابن نجيم[2]-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((إن من تكلم بكلمة الكفر هازلاً، أو لاعبًا كفر عند الكل، ولا اعتبار باعتقاده))[3] .

ومما يدل على أن الكفر قد يكون بالعمل وإن وجد التصديق:

١- قوله تعالى: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ ﴾ المائدة: ٥١، فالتولي المطلق التام للكفار، يناقض الإيمان بالكلية.[4]

يقول الشيخ السعدي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:((التولي،..إن كان توليًا تامًا، صار ذلك كفرًا مخرجًا عن دائرة الإسلام، وتحت ذلك من المراتب ما هو غليظ، وما هو دون ذلك)).[5]

ويقول ابن حزم -رَحِمَهُ اللَّهُ-: ((صح أن قوله تعالى:﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ ﴾ المائدة: ٥١، إنما هو على ظاهره بأنه كافر من جملة الكفار فقط، وهذا حق لا يختلف فيه اثنان من المسلمين)).[5]

ويقول الشيخ عبد العزيز بن باز-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((وقد أجمع علماء الإسلام على أن من ظاهر الكفار على المسلمين، وساعدهم عليهم بأي نوع من المساعدة؛ فهو كافر مثلهم، كما قال سبحانه:﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ ﴾ المائدة: ٥١، وقال تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَابَآءَكُمۡ وَإِخۡوَٰنَكُمۡ أَوۡلِيَآءَ إِنِ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡكُفۡرَ عَلَى ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ التوبة: ٢٣)).[6]

٢- قوله تعالى:﴿ قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾ آل عمران: ٣٢، وقوله تعالى:﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعۡنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٞ مِّنۡهُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ النور: ٤٧. وفيه دلالة على أن ترك جنس العمل الظاهر بالكلية، والتولي عن الطاعة كفر يناقض الإيمان بالكلية.

يقول ابن تيمية-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((التولي هو: التولي عن الطاعة، كما قال تعالى:﴿ قُل لِّلۡمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ سَتُدۡعَوۡنَ إِلَىٰ قَوۡمٍ أُوْلِي بَأۡسٖ شَدِيدٖ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ فَإِن تُطِيعُواْ يُؤۡتِكُمُ ٱللَّهُ أَجۡرًا حَسَنٗاۖ وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ كَمَا تَوَلَّيۡتُم مِّن قَبۡلُ يُعَذِّبۡكُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا ﴿١٦﴾ ﴾ الفتح: ١٦، وقال تعالى: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٣٢﴾ ﴾ القيامة: ٣١ – ٣٢، فعلم أن التولي ليس هو التكذيب، بل هو التولي عن الطاعة، فإن الناس عليهم أن يصدقوا الرسول فيما أخبر، ويطيعوه فيما أمر، وضد التصديق التكذيب، وضد الطاعة التولي،

---

(١) انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية، ٩٥.

(٢)ابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم بن محمد، فقيه حنفي، من علماء مصر، توفي سنة٩٧٠هـ، له تصانيف، منها: الأشباه والنظائر في أصول الفقه، والبحر الرائق في شرح كنز الدقائق في الفقه، انظر: شذرات الذهب، ٥٢٣/١٠، الأعلام للزركلي ٦٤/٣.

(٣)البحر الرائق ٢١٠/٥.

(٤) انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية، ٣٨١، وما بعدها.

(٥)تفسير السعدي٨٥٧.

(٥) المحلى ١٣٨/١١.

(٦) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، تأليف: عبد العزيز بن باز،٢٦٩/١.

فلهذا قال: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴿٣١﴾ وَلَٰكِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٣٢﴾ ﴾ القيامة: ٣١ – ٣٢، وقد قال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾ النور: ٤٧، فنفي الإيمان عمن تولى عن العمل، وإن كان قد أتى بالقول)).[١]

ويقول:((الكفر يكون بتكذيب الرسول ﷺ فيما أخبر به، أو الامتناع عن متابعته مع العلم بصدقه، مثل كفر فرعون واليهود ونحوهم)).[٢]

ويقول: ((من قال أو فعل ما هو كفر؛كفر بذلك و إن لم يقصد أن يكون كافرًا؛ إذ لا يكاد يقصد الكفر أحد إلا ما شاء الله)).[٣]

وقد ذكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب –رحمه الله– جملة من المكفرات القولية والعملية، فقال:((هذه فصول وكلمات، نقلتها من كلام العلماء المجتهدين، أصحاب الأئمة الأربعة، الذين هم أئمة أهل السنة والدين، **في بيان بعض الأفعال والأقوال المكفرة للمسلم، المخرجة له من الدين، وأن تلفظه بالشهادتين، وانتسابه إلى الإسلام، وعمله ببعض شرائع الدين، لا يمنع من تكفيره وقتله، وإلحاقه بالمرتدين..**)).[٤]

ويقول إسحاق بن راهويه–رحمه الله–: ((ومما أجمعوا على تكفيره، وحكموا عليه كما حكموا على الجاحد؛ فالمؤمن الذي آمن بالله تعالى، ومما جاء من عنده، ثم قتل نبيًا، أو أعان على قتله، وإن كان مقرًا، ويقول: قتل الأنبياء محرم فهو كافر، وكذلك من شتم نبيًا، أو رد عليه قوله من غير تقية ولا خوف)). [٥]

ويقول ابن القيم–رحمه الله–:((إذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصدق؛ فهذا موضع المعركة بين المرجئة وأهل السنة؛ فأهل السنة مجمعون على زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب؛ وهو محبته وانقياده، كما لم ينفع إبليس وفرعون وقومه واليهود والمشركين الذين كانوا يعتقدون صدق الرسول؛ بل ويقرون به سرًا وجهرًا، ويقولون: ليس بكاذب؛ ولكن لا نتبعه ولا نؤمن به)) [٦].

ويقول–رحمه الله–:((شعب الإيمان قسمان: قولية وفعلية، وكذلك شعب الكفر نوعان: قولية وفعلية، ومن شعب الإيمان القولية شعبة يوجب زوالها زوال الإيمان؛ فكذلك من شعبه الفعلية ما يوجب زوالها زوال الإيمان، وكذلك

---

(١)مجموعة الفتاوى ١٤٢/٧.

(٢)درء التعارض ٢٤٢/١ .

(٣)الصارم المسلول،٣٣٩/٢.

(٤) الدرر السنية١٤٩/١٠، وما بعدها.

(٥)نقله عنه المروزي في تعظيم قدر الصلاة، ٥٦٦/٢.

(٦) الصلاة وحكم تاركها، ٣١، وانظر: جهود الإمام ابن القيم في تقرير مسائل الإيمان،٣٦٩/١.

شعب الكفر القولية والفعلية؛ فكما يكفر بالإتيان بكلمة الكفر اختيارًا وهي شعبة من شعب الكفر، فكذلك يكفر بفعل شعبة من شعبه؛ كالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف؛ **فهذا أصل**))[1].

ويقول-رحمه الله-:((الكفر وإن اختلفت شعبه فيجمعه خصلتان: **الأولى**: تكذيب الرسول في خبره، **والثانية**: عدم الانقياد لأمره؛ كما أن الإيمان يرجع إلى أصلين: **الأولى**: طاعة الرسول فيما أمر، **والثانية**: تصديقه بما أخبر))[2].

ويقول-رحمه الله-: ((**وها هنا أصل آخر**، و[هو] أن الكفر نوعان: كفر عمل، وكفر جحود وعناد، فكفر الجحود: أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحودًا وعنادًا من أسماء الرب وصفاته وأفعاله وأحكامه، وهذا الكفر يضاد الإيمان من كل وجه، وأما كفر العمل، فينقسم إلى ما يضاد الإيمان، وإلى ما لا يضاده، فالسجود للصنم، والاستهانة بالمصحف، وقتل النبي وسبه يضاد الإيمان))[3].

هذا وقد ذهب السلف -رحمهم الله- إلى أن الكفر قسمان: قسم قد يجتمع مع الإيمان، وآخر ينافي الإيمان منافاة الضد للضد؛ فمتى وجد انتفى الإيمان؛ والعبرة في هذا التقسيم من ناحية بقاء أصل الإيمان مع الكفر أو انتفائه.

فإن اجتمع الكفر مع أصل الإيمان؛ كان ذلك الكفر الأصغر الذي لا يخرج من الملة، وهو كفر دون كفر، وصاحبه لا يخرج من ملة الإسلام؛ ولكنه ناقص الإيمان، وحكمه حكم العصاة من المسلمين.

وإن حصل الكفر الذي لا يجتمع مع الإيمان بحال؛ بل يناقضه ويضاده، فذلك الكفر الأكبر الذي يخرج من الملة، وصاحبه خارج من ملة الإسلام، وفي الآخرة من المخلدين في النار.

وهذا أصل من أصول أهل السنة والجماعة؛ أورده محمد بن نصر المروزي-رحمه الله-، وحكاه عن علماء أهل الحديث قائلاً:((الكفر ضد الإيمان، إلا أن الكفر كفران: -كفر هو جحد بالله، وبما قال، فذلك ضد الإقرار بالله، والتصديق به، وبما قال، وكفر هو عمل ضد الإيمان الذي هو عمل...

و..[إن] للكفر فروعًا، دون أصله، لا تنقل صاحبه عن ملة الإسلام، كما [أن] للإيمان من جهة العمل فرعًا للأصل، لا ينقل تركه عن ملة الإسلام))[4]، فـ((الكفر كفران: أحدهما ينقل عن الملة، والآخر لا ينقل عنها)).[5]

ويقول الشيخ محمد الشنقيطي-رحمه الله-:((واعلم أن تحرير المقام في هذا البحث أن الكفر.. ربما أطلق في الشرع مرادًا به المعصية تارة، والكفر المخرج من الملة أخرى))[6].

---

(١) الصلاة وحكم تاركها، ٣٠-٣١.

(٢)أحكام أهل الذمة٢/٨٣٥-٨٣٦.

(٣)الصلاة وحكم تاركها،٣١.

(٤)تعظيم قدر الصلاة ٢/٣٠٤-٣٠٦، بتصرف يسير.

(٥)تعظيم قدر الصلاة ٢/٣٠٩-٣١٠.

(٦)أضواء البيان، ط. دار الكتب العلمية٢/٨١.

ويقول ابن القيم-رحمه الله-:((فأما الكفر فنوعان: كفر أكبر وكفر أصغر؛ فالكفر الأكبر: هو الموجب للخلود في النار، والأصغر: موجب لاستحقاق الوعيد دون الخلود، كما..في الحديث " اثنتان في أمتي هما بهم كفر: الطعن في النسب، والنياحة"[1] وقوله في السنن:"من أتى امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد"[2]..وقوله: "لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض" [3]...**والقصد: أن المعاصي كلها من نوع الكفر الأصغر**...

وأما الكفر الأكبر فخمسة أنواع: كفر تكذيب، وكفر استكبار وإباء مع التصديق، وكفر إعراض، وكفر شك، وكفر نفاق.

فأما كفر التكذيب: فهو اعتقاد كذب الرسل، وهذا القسم قليل في الكفار، فإن الله تعالى أيد رسله وأعطاهم من البراهين والآيات على صدقهم ما أقام به الحجة وأزال به المعذرة، قال الله تعالى عن فرعون وقومه: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ النمل: ١٤، وقال لرسوله ﷺ: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾ الأنعام: ٣٣، وإن سمي هذا كفر تكذيب أيضًا فصحيح، إذ هو تكذيب باللسان.

وأما كفر الإباء والاستكبار: فنحو كفر إبليس، فإنه لم يجحد أمر الله ولا قابله بالإنكار، وإنما تلقاه بالإباء والاستكبار، ومن هذا كفر من عرف صدق الرسول، وأنه جاء بالحق من عند الله، ولم ينقد له إباءً واستكبارًا، وهو الغالب على كفر أعداء الرسل، كما حكى الله تعالى عن فرعون وقومه:﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ ﴿٤٧﴾﴾ المؤمنون: ٤٧، وقول الأمم لرسلهم:﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ إبراهيم: ١٠، وقوله:﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ ﴿١١﴾﴾ الشمس: ١١، وهو كفر اليهود؛ كما قال تعالى:﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ البقرة: ٨٩، وقال:﴿يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾ البقرة: ١٤٦، وهو كفر أبي طالب أيضًا، فإنه صدقه ولم يشك في صدقه، ولكن أخذته الحمية، وتعظيم آبائه، أن يرغب عن ملتهم ويشهد عليهم بالكفر.

وأما كفر الإعراض: فأن يعرض بسمعه وقلبه عن الرسول، لا يصدقه ولا يكذبه، ولا يواليه ولا يعاديه، ولا يصغي إلى ما جاء به ألبتة...

وأما كفر الشك: فإنه لا يجزم بصدقه ولا بكذبه، بل يشك في أمره، وهذا لا يستمر شكه إلا إذا ألزم نفسه الإعراض عن النظر في آيات صدق الرسول ﷺ جملة؛ فلا يسمعها ولا يلتفت إليها، وأما مع التفاته إليها ونظره فيها:

---

(١) مسلم، كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة١/٨٢.

(٢) أخرجه أحمد في المسند، برقم(١٠١٢١)،٩/٤٠٧، وابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب النهي عن إتيان الحائض، ١/٣٥٤، والترمذي، أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في كراهية إتيان الحائض، وقال: "لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم عن أبي تميمة الهجيمي عن أبي هريرة.."،١/٢٤٣، ط. دار الكتب العلمية، وصححه الشيخ الألباني-رحمه الله-، انظر: صحيح سنن الترمذي١/٤٤.

(٣) البخاري، كتاب العلم، باب الإنصات للعلماء، ٣١، مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان معنى قول النبي ﷺ "لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض"،١/٨١-٨٢.

فإنه لا يبقى معه شك؛ لأنها مستلزمة للصدق ولاسيما بمجموعها، فإن دلالتها على الصدق؛ كدلالة الشمس على النهار.

وأما كفر النفاق: فهو أن يظهر بلسانه الإيمان وينطوي بقلبه على التكذيب؛ فهذا هو النفاق الأكبر....

وكفر الجحود نوعان: كفر مطلق عام، وكفر مقيد خاص.

فالمطلق: أن يجحد جملة ما أنزله الله وإرساله الرسول.

والخاص المقيد: أن يجحد فرضًا من فروض الإسلام، أو تحريم محرم من محرماته، أو صفة وصف الله بها نفسه، أو خبرًا أخبر الله به عمدًا أو تقديمًا لقول من خالفه عليه لغرض من الأغراض، وأما جحد ذلك جهلاً أو تأويلاً يعذر فيه صاحبه: فلا يكفر صاحبه به)).[(١)]

ويقول الشيخ حافظ الحكمي-رحمه الله-: ((الكفر كفران، كفر أكبر يخرج من الإيمان بالكلية.. وكفر أصغر ينافي كمال الإيمان ولا ينافي مطلقه)) [(٢)] ، و((أنواع الكفر[الأكبر] لا تخرج عن أربعة: كفر جهل وتكذيب، وكفر جحود، وكفر عناد واستكبار، وكفر نفاق؛ فأحدهما يخرج من الملة بالكلية، وإن اجتمعت في شخص فظلمات بعضها فوق بعض والعياذ بالله من ذلك؛ لأنها إما أن تنتفيَ هذه الأمور كلها -قول القلب وعمله وقول اللسان وعمل الجوارح- أو ينتفيَ بعضها:

فإن انتفت كلها اجتمع أنواع الكفر غير النفاق، قال الله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴿٦﴾ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿٧﴾ ﴾ البقرة: ٦ – ٧.

وإن انتفى تصديق القلب مع عدم العلم بالحق؛ فكفر الجهل والتكذيب، قال الله تعالى:﴿ بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥۚ ﴾ يونس: ٣٩، وقال تعالى:﴿ أَكَذَّبۡتُم بِـَٔايَٰتِي وَلَمۡ تُحِيطُواْ بِهَا عِلۡمًا أَمَّاذَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾ النمل: ٨٤.

وإن كتم الحق مع العلم بصدقه؛ فكفر الجحود والكتمان، قال الله تعالى:﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗاۚ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴿١٤﴾ ﴾ النمل: ١٤، وقال تعالى:﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ ﴾ البقرة: ٨٩، وقال تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۖ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنۡهُمۡ لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴿١٤٦﴾ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ ﴿١٤٧﴾ ﴾ البقرة: ١٤٦ – ١٤٧.

وإن انتفى عمل القلب من النية والإخلاص والمحبة والإذعان مع انقياد الجوارح الظاهرة؛ فكفر نفاق، سواء وجد التصديق المطلق أو انتفى، وسواء انتفى بتكذيب أو شك، قال الله تعالى:﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ ﴿٨﴾ ﴾ البقرة: ٨، إلى قوله:﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿٢٠﴾ ﴾ البقرة: ٢٠.

---

(١) مدارج السالكين١/٣٣٥-٣٣٨، ط. السنة المحمدية.

(٢)أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة، ١٦٦.

وإن انتفى عمل القلب وعمل الجوارح مع المعرفة بالقلب والاعتراف باللسان؛ فكفر عناد واستكبار، ككفر إبليس، وكفر غالب اليهود الذين شهدوا أن الرسول حق و لم يتبعوه،....وكفر من ترك الصلاة عنادًا واستكبارًا، ومحال أن ينتفي انقياد الجوارح بالأعمال الظاهرة مع ثبوت عمل القلب، قال النبي ﷺ: "إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب"))[1].

ويقول الشيخ صالح الفوزان–حفظه الله–:((الكفر نوعان: **النوع الأول:** كفر أكبر يخرج من الملة،.. **النوع الثاني:** كفر أصغر لا يخرج من الملة،..وهو الذنوب التي وردت تسميتها في الكتاب والسنة كفرًا، وهي لا تصل إلى حد الكفر الأكبر....

وملخص الفروق بين الكفر الأكبر والكفر الأصغر:

١- أن الكفر الأكبر يخرج من الملة ويحبط الأعمال، والكفر الأصغر لا يخرج من الملة ولا يحبط الأعمال، لكن ينقصها بحسبه، ويعرض صاحبها للوعيد.

٢- أن الكفر الأكبر يخلد صاحبه في النار، والكفر الأصغر إذا دخل صاحبه النار فإنه لا يخلد فيها. وقد يتوب اللّه على صاحبه فلا يدخله النار أصلاً.

٣- أن الكفر الأكبر يبيح الدم والمال، والكفر الأصغر لا يبيح الدم والمال.

٤- أن الكفر الأكبر يوجب العداوة الخالصة بين صاحبه وبين المؤمنين، فلا يجوز للمؤمنين محبته وموالاته؛ ولو كان أقرب قريب. وأما الكفر الأصغر؛ فإنه لا يمنع الموالاة مطلقًا، بل صاحبه يحب ويوالى بقدر ما فيه من الإيمان، ويبغض ويعادى بقدر ما فيه من العصيان))[2] .

وإذا ثبت أن الكفر شعب متعددة، وأن له مراتب، فمنه ما يخرج من الملة، ومنه ما لا يخرج من الملة، فإنه يمكن أن يجتمع في الرجل كفر– غير ناقل من الملة– وإيمان. وهذا أصل عظيم عند أهل السنة، وقد خالفهم فيه أهل البدع، مع أن النصوص القرآنية والأحاديث النبوية والإجماع أدلة ظاهرة على هذا الأصل. [3]

وإذا تقرر ما سبق؛ فلا يلزم من قيام شعبة من شعب الكفر بالعبد، أن يصير كافرًا الكفر المطلق، حتى تقوم به حقيقة الكفر، كما أنه ليس كل من قام به شعبة من شعب الإيمان يصير مؤمنًا، حتى يقوم به أصل الإيمان[4][5].

---

(١) معارج القبول٢/٧٤١-٧٤٢. وانظر: أعلام السنة المنشورة، ١٦٧-١٧٢.

(٢) عقيدة التوحيد٨٤-٨٧.

(٣) راجع صفحة٥٤٥-٥٤٨، من هذا البحث.

(٤) انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية ٤٦.

(٥) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم١/٢١١، الصلاة وحكم تاركها، ٣٦.

يقول ابن القيم-رحمه الله-:((الكفر ذو أصل وشعب، فكما أن شعب الإيمان إيمان، فشعب الكفر كفر، والحياء شعبة من الإيمان، وقلة الحياء شعبة من شعب الكفر، والصدق شعبة من شعب الإيمان، والكذب شعبة من شعب الكفر، والصلاة والزكاة والحج والصيام من شعب الإيمان، وتركها من شعب الكفر، والحكم بما أنزل الله من شعب الإيمان، والحكم بغير ما أنزل الله من شعب الكفر، والمعاصي كلها من شعب الكفر، كما أن الطاعات كلها من شعب الإيمان))[1].

ويقول-رحمه الله-: ((المعاصي كلها شعب من شعب الكفر، كما أن الطاعات كلها شعب من شعب الإيمان، فالعبد تقوم به شعبة أو أكثر من شعب الإيمان، وقد يسمى بتلك الشعبة مؤمنًا وقد لا يسمى، كما أنه قد يسمى بشعبة من شعب الكفر كافرًا وقد لا يطلق عليه هذا الاسم))[2].

ويقول-رحمه الله-:((إن الرجل قد يجتمع فيه كفر وإيمان .. فإذا .. فعل ما سماه رسول الله ﷺ كفرًا، وهو ملتزم للإسلام وشرائعه؛ فقد قام به كفر وإسلام))[3].

ويقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((الإيمان: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه، والكفر: اسم جامع لكل ما يبغضه الله وينهى عنه، وإن كان لا يكفر العبد إذا كان معه أصل الإيمان، وبعض فروع الكفر من المعاصي، كما لا يكون مؤمنًا إذا كان معه أصل الكفر، وبعض فروع الإيمان))[4]، و((فَرق بين الكفر المعرف باللام، كما في قوله ﷺ:" ليس بين العبد وبين الكفر أو الشرك، إلا ترك الصلاة"[5]، وبين كفر منكر في الإثبات. وفرق أيضًا بين معنى الاسم المطلق، إذا قيل: كافر أو مؤمن، وبين المعنى المطلق للاسم في جميع موارده؛ كما في قوله: " لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض" فقوله " يضرب بعضكم رقاب بعض " تفسير الكفار في هذا الموضع، وهؤلاء يسمون كفارًا تسمية مقيدة، ولا يدخلون في الاسم المطلق إذا قيل: كافر، ومؤمن))[6].

وبهذا البيان يتبين أن الكفر يتعلق بالاعتقاد والقول والعمل؛ وأنه شعب متفاوتة، وقد يكون كفرًا أكبر يناقض الإيمان وينافيه، وقد يكون كفرًا أصغر ينقص الإيمان لكن لا ينقضه بل يجتمع معه، فيقوم بالمكلف إيمان وكفر، وهذا هو الحق الذي دلّ عليه الدليل؛ وبه يبطل ما قرره الرازي من جعل الكفر كله نوعًا واحدًا هو الكفر المخرج عن الملة، وحصره الكفر في الاعتقاد، دون القول والعمل!

---

(١)الصلاة وحكم تاركها، ٣٠.

(٢) الصلاة وحكم تاركها٣٦.

(٣) الصلاة وحكم تاركها٣٥-٣٦.

(٤) مجموعة الفتاوى ٢٨٢/١٥-٢٨٣.

(٥) النسائي، كتاب الصلاة، باب الحكم في تارك الصلاة٢٥١/١، وصححه الشيخ الألباني-رحمه الله-، انظر: صحيح سنن النسائي١٠١/١.

(٦) اقتضاء الصراط المستقيم٢١١/١-٢١٢.

الوجه الثاني: في نقد حد الرازي للكفر:

سبق البيان بأن الرازي حصر حقيقة الكفر الشرعية في عدم تصديق الرسول في شيء مما علم بالضرورة مجيئه به، فالكفر عنده هو: التكذيب والإنكار لما عُلم بالضرورة مجيء الرسول به؛ فلم يحد الكفر بحده الذي دلّ عليه الكتاب والسنة؛ بل أخرج من حد الكفر إنكار وتكذيب ما عُلم بالاستدلال -على مذهبه- أو بخبر الواحد، كما أخرج الأعمال والأقوال عن مسماه؛ فهي عنده أمارة على الكفر لا أنها كفر في ذاتها.

فيُقال:

أولاً: إن القول بذلك فرع عن قوله في الإيمان؛ وأنه مجرد التصديق لما عُلم بالضرورة مجيء الرسول به، وإخراجه الأقوال والأعمال عن مسماه، وهو باطل -كما سبق- فما هو فرع له كذلك.

ثانيًا: إن إخراجه من حد الكفر إنكار وتكذيب ما عُلم بالاستدلال -على مذهبه- أو بخبر الواحد، مبني على مذهبه الباطل في تقرير مسائل الاعتقاد، وما بُني على باطل فهو باطل.

ثالثًا: إن إنكار ما زعم الرازي أن طريق إثباته الاستدلال العقلي من مسائل الاعتقاد والتكذيب به؛ كالعلم بالصفات، والقدر، والرؤية ونحو ذلك؛ كله داخل في مسمى الكفر، فمن قامت عليه الحجة في هذه المسائل ثم أنكرها حمية أو عنادًا واستكبارًا؛ فقد كفر، ولا زال الأئمة يكفرون من أنكر جملة من هذه المسائل بعد قيام الحجة عليه.

فقد سئل الإمام الشافعي-رحمه الله- عن صفات الله تعالى وما يؤمن به، فقال:((**لله تعالى أسماء وصفات جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ أمته، لا يسع أحدًا من خلق الله قامت عليه الحجة ردها، لأن القرآن نزل بها، وصح عن رسول الله ﷺ القول بها فيما روى عنه العدول، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر، فأما ما قبل ثبوت الحجة عليه فمعذور بالجهل؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا بالرَّويّة والفكر، ولا يكفر بالجهل بها أحدًا إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها**))(1).

ويقول ابن القيم-رحمه الله-: ((وها هنا أصل آخر، وهو أن الكفر نوعان: كفر عمل، وكفر جحود وعناد، فكفر الجحود: أنه يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحودًا وعنادًا من أسماء الرب وصفاته وأفعاله وأحكامه، وهذا الكفر يضاد الإيمان من كل وجه))(2).

ويقول-رحمه الله-: ((الإيمان بالصفات وتعرّفها هو أساس الإسلام، وقاعدة الإيمان، وثمرة شجرة الإحسان، فمن جحد الصفات؛ فقد هدم أساس الإسلام والإيمان، وثمرة شجرة الإحسان)).(3)

---

(1) صفة العلو لله الواحد القهار٨٤-٨٥.

(2)الصلاة وحكم تاركها، ٣١.

(3) مدارج السالكين٣/٣٤٧، ط. السنة المحمدية.

ويقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((ولهذا كان السلف والأئمة يتكلمون في تكفير الجهمية النفاة بما لا يتكلمون به في تكفير غيرهم من أهل الأهواء والبدع؛ وذلك لأن الإيمان: إيمان بالله وإيمان للرسول، فإن الرسول أخبر عن الله بما أخبر به من أسماء الله وصفاته، ففي الإيمان خبر ومخبر به، فالإيمان للرسول تصديق خبره، والإيمان بما أخبر به والإقرار بذلك والتصديق به؛ ولهذا كان من الناس من يجعل الكفر بإزاء المخبر به؛ كجحد الخالق وصفاته، ومنهم من يجعله بإزاء الخبر وهو تكذيب الرسول، وكلا الأمرين حق؛ فإن الإيمان والكفر يتعلق بهذا وبهذا، وكلام الجهمية نفاة الصفات مناقض لخبر الرسول الصادق، ونفي لما هو ثابت لله من صفات كماله)).[1]

ويقول:((القول بأن الله تعالى فوق العالم معلوم بالاضطرار من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة بعد تدبر ذلك...ولهذا كان السلف مطبقين على تكفير من أنكر ذلك، لأنه عندهم معلوم بالاضطرار من الدين)).[2]

ويقول ابن خزيمة[3]-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((من لم يقر بأن الله على عرشه، استوى فوق سبع سماواته، بائن من خلقه، فهو كافر يستتاب، فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وألقي على مزبلة؛ لئلا يتأذى بريحه أهل القبلة وأهل الذمة)). [4][5]

ويقول القاضي عياض[6]-رَحِمَهُ اللَّهُ-: ((فأما من نفى صفة من صفات الله تعالى الذاتية، أو جحدها مستبصرًا في ذلك؛ كقوله: ليس بعالم، ولا قادر، ولا مريد، ولا متكلم، وشبه ذلك من صفات الكمال الواجبة له تعالى، فقد نص أئمتنا على الإجماع على كفر من نفى عنه تعالى الوصف بها، وأعراه عنها))[7].

ويقول الإمام أحمد-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((من قال إن الله لا يرى في الآخرة؛ فقد كفر)).[8]

---

(١) درء تعارض العقل والنقل٥/٢٥٧-٢٥٨.

(٢) درء تعارض العقل والنقل٧/٢٦-٢٧.

(٣)أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي النيسابوري الشافعي، إمام نيسابور في عصره،كان فقيهًا مجتهدًا، عالمًا بالحديث، لقب بإمام الأئمة، مولده ووفاته بنيسابور، ولد سنة: ثلاث وعشرين ومئتين، وتوفي سنة إحدى عشرة وثلاث مئة، تزيد مصنفاته على ١٤٠؛ منها: كتاب التوحيد وإثبات صفة الرب، صحيح ابن خزيمة. انظر: سير أعلام النبلاء، ط.مؤسسة الرسالة ١٤/ ٣٦٥-٣٨٢، الأعلام للزركلي ٦/٢٩.

(٤) مختصر العلو للعلي الغفار٢٢٥-٢٢٦.

(٥) للاستزادة؛ انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية١١٧-١٣٠.

(٦)أبو الفضل: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، كان مولد سنة ست وسبعين وأربعمائة، وتوفي سنة أربع وأربعين وخمسمائة، وكان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم، من مصنفاته: شرح صحيح مسلم، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع. انظر: وفيات الأعيان٣/٤٨٣-٤٨٥، الأعلام للزركلي ٥/٩٩.

(٧) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، ٢/٢٧٦-٢٧٧.

(٨) الشريعة٢/٩٨٦.

ويقول ابن تيمية-رحمه الله-:((والــذي عليه جمهور السلف: أن من جحد رؤية الله في الدار الآخرة؛ فهو كافر، فإن كان ممن لم يبلغه العلم في ذلك عــرف ذلك، كما يعرف من لم تبلغه شرائــع الإسلام، فإن أصر على الجحود بعد بلوغ العلم له؛ فهو كافر)).[1]

ويقول الشيخ محمد العثيمين-رحمه الله-:((الإنكار نوعان:

الأول: إنكار تكذيب؛ وهذا كفر بلا شك، فلو أن أحدًا أنكر اسمًا من أسماء الله، أو صفة من صفاته الثابتة في الكتاب والسنة، مثل أن يقول: ليس لله يد، أو أن الله لم يستو على عرشه، أو ليس له عين؛ فهــو كــافر بإجمــاع المسلمين؛ لأن تكذيب خبر الله ورسوله كفر مخرج عن الملة بالإجماع.

الثاني: إنكار تأويل، وهو أن لا ينكرها؛ ولكن يتأولها إلى معنى يخالف ظاهرها، وهذا نوعان:

١– أن يكون للتأويل مسوغ في اللغة العربية؛ فهذا لا يوجب الكفر.

٢– أن لا يكون مسوغ في اللغة العربية؛ فهذا حكمه الكفر؛ لأنه إذا لم يكن مسوغ، صار في الحقيقة تكذيبًا، مثل أن يقول: المراد من قوله تعالى:﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ القمر: ١٤، تجري بأراضينا، فهذا كافر؛ لأنه نفاها نفيًــا مطلقًا؛ فهو مكذب، ولو قال في قوله تعالى:﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ المائدة: ٦٤، المراد بيده: السماوات والأرض؛ فهو كافر أيضًا؛ لأنه لا مسوغ له في اللغة العربية، ولا هو مقتضى الحقيقة الشرعية؛ فهو منكر ومكذب، لكن إن قال: المراد باليد النعمة، أو القوة، فلا يكفر؛ لأن اليد في اللغة تُطلق بمعنى النعمة)).[2]

رابعًا: إن خبر الواحد إذا تحققت شروط قبوله والعمل به؛ فله حكم المتواتر، وعليه فجاحده يُعد جاحدًا لشيء مما أتى به رسول الله ﷺ، وجاحد شيء مما أتى به رسول الله ﷺ ومنكره قاصدًا عالمًا، كافر.

فقد جاء في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ما نصه: ((إذا ثبت حديث الآحاد عن الرسول ﷺ كان حجة فيما دلّ عليه اعتقادًا وعملاً بإجماع أهل السنة، ومن أنكر الاحتجاج بأحاديث الآحاد بعد إقامة الحجــة عليه؛ فهو كافر)).[3]

وجاء فيها أيضًا:((أحاديث الآحاد الصحيحة قد تفيد اليقين إذا احتفت بالقرائن، وإلا أفادت غلبة الظــن، وعلى كلتا الحالتين يجب الاحتجاج بها في إثبات العقيدة وسائر الأحكام الشرعية))[4].

---

(١) مجموعة الفتاوى٦/٤٨٦.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد٢/١٨٣-١٨٤.

(٣) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء٥/١٣.

(٤) فتاوى اللجنة الدائمة٤/٢٨٨.

ويقول ابن حزم-رحمه الله-:((فإن الأمة مجمعة بلا خلاف على أن خبر التواتر عن رسول الله ﷺ لا يحل لأحد أن يعارضه بنظر، وخبر الواحد إذا صح عند القائلين به؛ كخبر التواتر عن رسول الله ﷺ في وجـــوب الطاعـــة ولا فرق))[(١)].

ويقول ابن عبد البر الأندلسي -رحمه الله- وهو يتكلم عن خبر الآحاد وموقف العلماء منه:((وكلهم يدين بخـــبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعًا ودينًا في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة))[(٢)].

ويقول ابن القيم-رحمه الله-: ((وقد ذهب جماعة من أصحاب أحمد وغيرهم إلى تكفير من يجحد ما ثبـــت بخـــبر الواحد العدل، و... الكلام في الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول، وعملت بموجبه، وأثبتت به صفات الرب وأفعاله))[(٣)].

ويقول -رحمه الله- في معرض رده على من لم يحتج بخبر الآحاد في العقائد من أهل البدع:((لم تزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام، ولم ينقل عن أحد منهم ألبتة أنه جوز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الإخبار عن الله وأسمائه وصفاته))[(٤)].

والعجب من الرازي؛ فإنه قرر أن الكفر حكم شرعي فقال: (الحكم بالإسلام والكفر شرعي) [(٥)]، ثم إنـــه لم يعتد فيه بأخبار الآحاد على الرغم من إقراره بأن خبر الواحد حجة في الأحكام الشرعية وهذه مناقضة ظاهرة!! [(٦)] .

خامسًا: إن تقييد الرازي لحد الكفر الشرعي بإنكار وتكذيب ما عُلم بالضرورة، يُناقض ما قرره في مـــوطن آخر من أن(الكفر..هو:.. تكذيب الرسول في شيء مما جاء به)[(٧)]، فقد بين أن الكفر يكون بتكذيب الرسول في أي شيء جاء به، ومن المعلوم أنه يدخل في ذلك ما أخرجه بزعمه من حد الكفر كإنكار اتصاف الله بالصفات، والرؤية، وإنكار ما ثبت بأحاديث الآحاد!!!

سادسًا: إن الرازي حصر الكفر في التكذيب والإنكار القلبي (عدم التصديق القلبي)؛ وهذا باطل، فإن الكفـــر كما تقدم لا ينحصر في ذلك، بل الكفر يكون بقول اللسان وعمل الجوارح، كما يكون باعتقاد القلب وعمله.[(٨)]

---

(١)الإحكام في أصول الأحكام، ٤/١٢١.

(٢) التمهيد١/٧.

(٣) مختصر الصواعق المرسلة٤/١٤٨٧-١٤٨٨، ط. أضواء السلف.

(٤) مختصر الصواعق المرسلة٤/١٥٧٠، ط. أضواء السلف.

(٥) عصمة الأنبياء، للرازي، ٧٢.

(٦) انظر: المعالم في أصول الفقه٨٣-٨٤، المحصول في علم الأصول٤/٣٥٣، ط. مؤسسة الرسالة.

(٧) نهاية العقول(٢/ق٢٠٩/ب).

(٨) انظر: جهود الإمام ابن القيم في تقرير مسائل الإيمان،١/٣٦٧.

يقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((الكفر لا يختص بالتكذيب؛ بل لو قال: أنا أعلم إنك صادق؛ لكن لا أتبعك بل أعاديك وأبغضك وأخالفك ولا أوافقك لكان كفره أعظم؛ فـــ...الكفر يكون تكذيبًا، ويكون مخالفة ومعاداة وامتناعًا بلا تكذيب))[1].

ويقول-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((تكذيـــب الرسول كفر، وبغضه وســـــبه وعداوته، مع العلم بصدقه في الباطن كفر عند الصحابة، والتابعين لهـــم بإحسان وأئمة العلم، وسائر الطوائف إلا الجهم ومـــن وافقـــه كالصـــالحي والأشـــعري، وغيرهم))[2].

ويقول-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((الكفر أعم من التكذيب؛ فكلٌّ من كذب الرسول كافر، وليس كل كافر مكذبًا؛ بل مـــن يعلم صدقه ويقر به، وهو مع ذلك يبغضه أو يعاديه كافر، ومن أعرض فلم يعتقد لا صدقه ولا كذبه كـــافر ولـــيس بمكذِّب))[3].

ويقول-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((الكفر أعم من التكذيب؛ يكون تكذيبًا و جهلاً، و يكون استكبارًا و ظلمًـــا؛ و لهـــذا لم يوصف إبليس إلا بالكفر والاستكبار دون التكذيب، ولهذا كان كفر من يَعلم مثل: اليهود و نحوهم من جنس كفـــر إبليس))[4].

ويقول-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((كفر إبليس وفرعون واليهود ونحوهم لم يكن أصله من جهة عدم التصديق والعلم؛ فإن إبليس لم يخبره أحد بخبر؛ بل أمره الله بالسجود لآدم فأبى واستكبر وكان من الكافرين، فكفره بالإباء والاستكبار وما يتبـــع ذلك؛ لا لأجل تكذيب. وكذلك فرعون وقومه جحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلمًا وعلوًا، وقال له موســـى:﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ الإسراء: ١٠٢))[5].

وبحصر الرازي الكفر في التكذيب القلبي أخطأ من وجهين:

الأول: ظنه أن كل من كفره الشارع، فإنما كفره لانتفاء تصديق القلب بالرب تبارك وتعالى،[6]وهذا الظـــن باطل لمخالفته للشرع والعقل والحس وإجماع العقلاء.

يقول شيخ الإسلام بعد أن ذكر أن من أغلاط الجهمية ظنهم أن من حكم الله بكفرهم؛ فلزوال التصديق من قلوبهم:((وهذا مكابرة للعقل والحس))[7]، ويقول: ((وهذا أمر خالفوا به الحس والعقل والشرع وما أجمـــع عليـــه

(١) مجموعة الفتاوى٧/٢٩٢.

(٢) منهاج السنة٥/٢٥١-٢٥٢.

(٣) التسعينية٢/٦٧٤.

(٤) الصارم المسلول٣/٩٦٨.

(٥) مجموعة الفتاوى٧/٥٣٤.

(٦) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٣٦٤، وانظر: مجموعة الفتاوى٧/٥٥٧-٥٥٨.

(٧) مجموعة الفتاوى٧/٥٨٣.

طوائف بني آدم السليمي الفطرة وجماهير النظار؛ فإن الإنسان قد يعرف أن الحق مع غيره، ومع هذا يجحد ذلك لحسده إياه، أو لطلب علوه عليه، أو لهوى النفس، ويحمله ذلك الهوى على أن يعتدي عليه، ويرد ما يقول بكل طريق، وهو في قلبه يعلم أن الحق معه، وعامة من كذب الرسل علموا أن الحق معهم وأنهم صادقون، لكن إما لحسدهم، وإما لإرادتهم العلو والرياسة، وإما لحبهم دينهم الذي كانوا عليه، وما يحصل لهم به من الأغراض؛ كأموال ورياسة وصداقة أقوام وغير ذلك، فيرون في اتباع الرسل ترك الأهواء المحبوبة إليهم، أو حصول أمور مكروهة إليهم، فيكذبونهم ويعادونهم، فيكونون من أكفر الناس؛ كإبليس وفرعون، مع علمهم بأنهم على الباطل، والرسل على الحق.

ولهذا لا يذكر الكفار حجة صحيحة تقدح في صدق الرسل، إنما يعتمدون على مخالفة أهوائهم، كقولهم لنوح: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴿١١١﴾﴾ الشعراء: ١١١، ومعلوم أن اتباع الأرذلين له لا يقدح في صدقه؛ لكن كرهوا مشاركة أولئك، كما طلب المشركون من النبي ﷺ إبعاد الضعفاء؛ كسعد بن أبي وقاص وابن مسعود..ونحوهم، وكان ذلك بمكة..فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ ۖ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٢﴾ وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾﴾ الأنعام: ٥٢ – ٥٣، ومثل قول فرعون: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ ﴿٤٧﴾﴾ المؤمنون: ٤٧ ، وقول فرعون: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴿١٨﴾ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ ٱلَّتِى فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾﴾ الشعراء: ١٨ – ١٩، ومثل قول مشركي العرب: ﴿إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَآ ۚ﴾ القصص: ٥٧ ، قال الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا﴾ القصص: ٥٧، ومثل قول قوم شعيب له: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟ ۖ﴾ هود: ٨٧، ومثل قول عامة المشركين: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾﴾ الزخرف: ٢٣. وهذه الأمور وأمثالها ليست حججًا تقدح في صدق الرسل، بل تبين أنها تخالف إرادتهم وأهواءهم وعاداتهم، فلذلك لم يتبعوهم، وهؤلاء كلهم كفار، بل أبو طالب وغيره كانوا يحبون النبي ﷺ ويحبون علو كلمته، وليس عندهم حسد له، وكانوا يعلمون صدقه، ولكن كانوا يعلمون أن في متابعته فراق دين آبائهم وذم قريش لهم، فما احتملت نفوسهم ترك تلك العادة، واحتمال هذا الذم، فلم يتركوا الإيمان لعدم العلم بصدق الإيمان به؛ بل لهوى النفس، فكيف يُقال: إن كل كافر إنما كفر لعدم علمه بالله؟!))[1]، ثم قال شيخ الإسلام:((ونحن والناس كلهم يرون خلقًا من الكفار يعرفون في الباطن أن دين الإسلام حق، ويذكرون ما يمنعهم من الإيمان؛ إما معاداة أهلهم، وإما مال يحصل لهم من جهتهم يقطعونه عنهم، وإما خوفهم إذا آمنوا أن لا يكون لهم حرمة عند المسلمين كحرمتهم في دينهم، وأمثال ذلك من أغراضهم التي يبينون أنها المانعة لهم من الإيمان، مع علمهم بأن دين الإسلام حق ودينهم باطل. وهذا موجود في جميع الأمور التي هي حق، يوجد من يعرف بقلبه أنها حق، وهو في الظاهر يجحد ذلك ويعادي أهله؛ لظنه أن ذلك يجلب له منفعة ويدفع عنه مضرة. قال تعالى: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ۚ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَأَصْبَحُوا۟

---

(١) مجموعة الفتاوى٧/١٩١-١٩٣.

خَسِرِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾ المائدة: ٥١ – ٥٣، والمفسرون متفقون على أنها نزلت بسبب قوم ممن كان يظهر الإسلام وفي قلبه مرض، خاف أن يغلب أهل الإسلام فيوالي الكفار من اليهود والنصارى وغيرهم للخوف الذي في قلوبهم؛ لا لاعتقادهم أن محمدًا كاذب واليهود والنصارى صادقون، وأشهر النقول في ذلك: أن عبادة بن الصامت(١) قال: ''يا رسول الله إن لي موالي من اليهود، وإني أبرأ إلى الله من ولاية يهود''، فقال: عبد الله بن أبي: ''لكني رجل أخاف الدوائر، ولا أبرأ من ولاية يهود''؛ فنزلت هذه الآية (٢)))(٣).

ويقول –رَحِمَهُ الله–:((ونصوص القرآن في غير موضع تدلّ على أن الكفار كانوا في الدنيا مصدقين بالرب حتى فرعون الذي أظهر التكذيب كان في باطنه مصدقًا. قال تعالى:﴿ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ النمل: ١٤، وكما قال موسى لفرعون:﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ ﴾ الإسراء: ١٠٢، ومع هذا لم يكن مؤمنًا؛ بل قال موسى:﴿ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾ ﴾ يونس: ٨٨، قال الله:﴿ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا ﴾ يونس: ٨٩، ولما قال فرعون:﴿ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ يونس: ٩٠، قال الله:﴿ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٩١﴾ ﴾ يونس: ٩١. فوصفه بالمعصية، ولم يصفه بعدم العلم في الباطن؛ كما قال:﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ المزمل: ١٦، وكما قال عن إبليس:﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧٤﴾ ﴾ ص: ٧٣ – ٧٤ ، فلم يصفه إلا بالإباء والاستكبار ومعارضته الأمر، لم يصفه بعدم العلم، وقد أخبر الله عن الكفار في غير موضع أنهم كانوا معترفين بالصانع في مثل قوله:﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ الزخرف: ٨٧))(٤).

الثاني: إنكاره لأنواع الكفر الأخرى الثابتة بدلالة النصوص، فمن المعلوم أنه ليس كل كافر لا بد أن يكون مكذبًا للرسول ﷺ، بل قد يكون كافرًا من جهة إعراضه عن الالتزام بالشريعة، أو بغضه لها، أو كراهيته للرسول ﷺ(٥) وقد تقدم أن كفر إبليس وفرعون واليهود ونحوهم، بل وغالب الأمم الكافرة، لم يكن أصله من جهة عدم التصديق والعلم، فإن إبليس مثلاً لم يخبره أحد بخبر، بل أمره الله بالسجود لآدم فأبى واستكبر، وكان من الكافرين؛ فكفره بالإباء والاستكبار وما يتبع ذلك(٦).(٧)

ولذا يقول ابن القيم –رَحِمَهُ الله–: ((وهذان القسمان –يقصد كفر الجحود والعناد، وكفر الإعراض– أكثر المتكلمين ينكرونهما، ولا يثبتون من الكفر إلا الأول –يقصد كفر التكذيب أو الجهل–، ويجعلون الثاني والثالث –يقصد كفر الجحود، والإعراض– كفرًا لدلالته على الأول لا لأنه في ذاته كفر، فليس عندهم الكفر إلا مجرد الجهل،

---

(١) أبو الوليد: عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم الخزرجي الأنصاري السالمي، كان من النقباء، وشهد العقبة الأولى والثانية، وشهد بدرًا والمشاهد كلها، توفي سنة أربع وثلاثين رضي الله عنه . انظر: الاستيعاب٤٦٩، أسد الغابة،١٥٨/٣–١٦٠، الإصابة٢٧/٤–٢٨.

(٢) انظر: دلائل النبوة للبيهقي١٧٤/٣–١٧٥.

(٣) مجموعة الفتاوى١٩٣/٧–١٩٤.

(٤) مجموعة الفتاوى١٥١/٧–١٥٢.

(٥) انظر: ضوابط التكفير٢٠٥.

(٦) انظر: مجموعة الفتاوى٥٣٤/٧، مدارج السالكين٣٣٧/١، ط. السنة المحمدية.

(٧) انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية٤٧.

ومن تأمل القرآن والسنة، وسير الأنبياء في أممهم، ودعوتهم لهم، وما جرى لهم معهم، جزم بخطأ أهل الكـــلام فيمـــا قالوه، وعلم أن عامة كفر الأمم عن تيقن وعلم، ومعرفة بصدق أنبيائهم))[1].

هذا وقد غلط الرازي عندما ظن أن ترك العمل بالكلية، وعدم الالتزام بالشريعة ليس كفرًا ما لم يكـــن عـــن تكذيب، فكما أنه لا يكفي لتحقيق الإيمان مجرد الالتزام المجمل بالشريعة دون التصديق، فكـــذلك لا يكفـــي مجـــرد التصديق دون تحقيق الالتزام الإجمالي. [2]

سابعًا: زَعْم الرازي بأن الكفر يكون بالتكذيب القلبي فقط، وأن الأقوال والأعمال ليست كفرًا بمجردها، وإنما هي معرفات وعلامات ظاهرة على عدم التصديق الباطني، زعمٌ ظاهر البطلان، والرد عليه من طريقين:

أحدهما: **النقض**؛ وذلك بأن يُقال:

أولاً: إن القول بذلك يستلزم لوازم باطلة، -وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم-؛ منها:

١- أن لا يكون للقول والعمل المكفر أثر في التكفير وجودًا وعدمًا، وإنما المؤثر في التكفير على الحقيقة هو الاعتقاد، والاعتقاد بمجرده مكفر سواء صاحبه القول والعمل أو لم يصاحباه؛ وعليه فلا معنى لوقوع الكفر بهما[3].

٢- أن لا يكون شيء من الأقوال والأعمال كفرًا إلا مع الاعتقاد، والاعتقاد من السرائر المحجوبة؛ وعليه فلا يتحقق كفر كافر قط إلا بالنص الخاص في شخص خاص[4].

ولذا يقول ابن الوزير-رحمه الله- في الرد على من اشترط الاعتقاد في قول الكفر أو فعله:((وعلى هذا لا يكون شيء من الأفعال والأقوال كفرًا، إلا مع الاعتقاد، حتى قتل الأنبياء، والاعتقاد من السرائر المحجوبة، فلا يتحقق كفر كافر قط إلا بالنص الخاص في شخص شخص))[5].

٣- أن لا يكفر من قال قولاً كفريًا أو عمل عملاً كفريًا، وزعم أن قوله لذلك أو فعله له ليس اعتقادًا وإنما غيظًا أو سفهًا أو عبثًا أو لعبًا[6].

ثانيًا: إن القول بذلك يؤدي إلى التساهل في الأقوال والأعمال الكفرية بدعوى عدم اعتقاد ما دلّـــت عليـــه، وتعطيل الحكم على من يستحقه بزعمه عدم اعتقاده[7].

---

(١) مفتاح دار السعادة١/٩٧.

(٢) انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية٤٨.

(٣) انظر: الصارم المسلول٣/٩٦٣.

(٤) انظر: إيثار الحق على الخلق٣٨٠.

(٥) إيثار الحق على الخلق٣٨٠.

(٦)انظر: الصارم المسلول٣/٩٦٣.

(٧)انظر: آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية٦٨٩.

ثانيهما: المعارضة:

بما دلت عليه النصوص المتكاثرة من إطلاق الكفر على بعض الأقوال والأعمال، ووصف المقارف لها بالكفر[1].

وبهذا يتضح أن الكفر يكون بالاعتقاد أو القول أو العمل أو بهما جميعًا وأن الكفر بالقول والعمل يقع بمجرده دون اشتراط اقترانه بالتكذيب، أو الزعم بكونهما علامة أو دليلاً عليه[2]، وهذا هو الحق الذي دلّ عليه الدليل، وبه يبطل حد الرازي لحقيقة الكفر.

الوجه الثالث: الرد على موقف الرازي مما ورد من وصف لبعض الأعمال والأقوال بالكفر!

سبق البيان بأن الرازي نفى أن يكون من الأعمال والأقوال ما هو كفرًا في نفسه، وكان له فيما ورد من وصف لبعض الأعمال والأقوال بالكفر تخريجان:

أما التخريج الأول: فقد زعم فيه الرازي أن هذه الأشياء أدلة على الكفر الذي هو عدم التصديق، لأن التصديق وعدمه أمر باطن لا اطلاع للخلق عليه، ومن عادة الشرع أنه لا يبني الحكم في أمثال هذه الأمور على نفس المعنى؛ لأنه لا سبيل إلى الاطلاع، بل يجعل لها معرفات وعلامات ظاهرة، ويجعل تلك المظانّ الظاهرة مدارًا للأحكام الشرعية، وعليه فما ورد من وصف لبعض الأقوال والأعمال أنها كفر، فلأن الظاهر أن من يصدق الرسول عليه السلام فإنه لا يأتي بهذه الأفعال، فحيث أتى بها دلّ على عدم التصديق، فلا جرم الشرع يفرع الأحكام عليها، لا أنها في أنفسها كفر.

وهذا التخريج باطل، وسفسطة في العقل، وهو خلاف النصوص الصريحة وخلاف الواقع، ومن الأدلة على بطلانه:

١- قوله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ﴾ المجادلة: ٢٢، دلّت هذه الآية على أنه لا يوجد مؤمن يواد الكفار، ومعلوم أن خلقًا كثيرًا من الناس يعرف من نفسه أن التصديق في قلبه لم يكذب الرسول، وهو مع هذا يواد بعض الكفار؛ وعند الرازي أن كل من نفى الشرع إيمانه دلّ على أنه ليس في قلبه شيء من التصديق أصلاً؛ فحيث حكم الشارع بكفر أحد بعمل أو قول: فلكونه دليلاً على انتفاء ما في القلب من التصديق، وهذا سفسطة عند جماهير العقلاء، إذ نفي الإيمان لا يستلزم ألا يكون في القلب من التصديق شيء.[3]

---

(١) انظر: آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية٦٨٨.

(٢)انظر: آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية٦٨٨.

(٣)انظر: مجموعة الفتاوى ١٤٦/٧-١٤٦، آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام، ٢٤٦-٢٤٧.

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله- تعليقًا على الآية الآنفة الذكر:((هذه الآية فيها نفي الإيمان عمن يواد المحادين لله ورسوله، .. ثم لم تدل الآية على أن العلم الذي في قلوبهم بأن محمدًا رسول الله يرتفع لا يبقى منه شيء!!))[1].

٢- قوله تعالى:﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿١٠٦﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿١٠٧﴾ ﴾ النحل: ١٠٦ – ١٠٧، وفي النص دلالة ظاهرة على أن الكفر يقع مع وجود التصديق في القلب، ودلالته على ذلك من وجهين:

الأول: أنه تعالى قد ذكر في الآية من كفر بالله من بعد إيمانه، وذكر وعيده في الآخرة؛ وبين أن الوعيد إنما استحقه باستحباب الدنيا على الآخرة، فقال:﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ ﴾ النحل: ١٠٧، ومعلوم أن باب التصديق والتكذيب والعلم والجهل ليس هو من باب الحب والبغض؛ وعلى قول الرازي أنه إنما استحق الوعيد لزوال التصديق والإيمان من قلبه؛ وهذا باطل فإن استحباب الدنيا على الآخرة قد يكون مع العلم والتصديق[2].

الثاني: أنه سبحانه استثنى المكره من الكفار؛ ولو كان الكفر لا يكون إلا بتكذيب القلب وجهله، وزوال التصديق والعلم لم يستثن منه المكره؛ لأن الإكراه على ذلك ممتنع؛ فَعُلم أن التكلم بالكفر كفر لا في حال الإكراه، وقوله تعالى:﴿ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا ﴾ النحل: ١٠٦، أي: لاستحبابه الدنيا على الآخرة، فمن تكلم بدون الإكراه لم يتكلم إلا وصدره منشرح به، وهذا قد يكون مع العلم والتصديق[3].

٣- قوله تعالى في السحر:﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنۡهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَزَوۡجِهِۦۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنۡ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡۚ وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖۚ ﴾ البقرة: ١٠٢، فهؤلاء الذين اتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان عليه السلام، ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون، يعلمون أنه لا خلاق لهم في الآخرة، ومع هذا فيكفرون، فدل على أن الكفر يثبت مع بقاء العلم والتصديق[4].

ثم يُقال إضافة إلى ما سبق:

أ- إن الرازي قد صرح أن شتم الأنبياء وإلقاء المصحف في القاذورات ليس كفرًا في نفسه؛ بل دليل في الظاهر على الكفر، وشهادة وعلامة عليه، لأن ذلك مستلزم للتكذيب الباطن، فالإيمان يستلزم

---

(١) مجموعة الفتاوى٧/١٤٧.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٥٦٠.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٥٦٠-٥٦١، الصارم المسلول٣/٩٧٥-٩٧٦.

(٤) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٥٥٩.

عدم ذلك؛ فيُقال: إنا نعلم أن من شتم الأنبياء أو ألقى المصحف في القاذورات طوعًا بغير كره؛ بل من تكلم بكلمات الكفر طائعًا غير مكره، ومن استهزأ بالله وآياته ورسوله؛ فهو كافر باطنًا وظاهرًا بفعله، لا لزوال التصديق من قلبه، وقد ذكر الله كلمات الكفار في القرآن، وحكم بكفرهم واستحقاقهم الوعيد بها، ولو كانت أقوالهم الكفرية بمنزلة شهادة الشهود عليهم، أو بمنزلة الإقرار الذي يغلط فيه المقر لم يجعلهم الله من أهل الوعيد بالشهادة التي قد تكون صدقًا وقد تكون كذبًا، بل كان ينبغي أن لا يعذبهم إلا بشرط صدق الشهادة، وهذا كقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ المائدة: ٧٣، ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ المائدة: ١٧ وأمثال ذلك[(١)].

ب- إن تقرير الرازي أن الأقوال والأعمال الكفرية مستلزمة للتكذيب الباطن، فالإيمان يستلزم عدمها؛ مناقض لما قرره في الإيمان؛ فإنه إذا قال: إن ما دلّ الشرع على أنه كفر في الظاهر، فلا بد من انتفاء الإيمان الباطن معه، فلا بد أن يلتزم أن عمل القلب داخل في حقيقة الإيمان، وإذا التزم بذلك لزمه أن العمل الظاهر من الإيمان؛ لأنه لا يمكن أن يتحقق الإيمان الذي في القلب دون أن يكون له لازم في الظاهر؛[(٢)] لكن الرازي زعم أن ما علم من الأقوال والأعمال الظاهرة أن صاحبه كافر؛ فلأن ذلك مستلزم عدم ذلك التصديق الذي في القلب، وأن الأقوال والأعمال الصالحة الظاهرة ليست لازمة للإيمان الباطن الذي في القلب؛ بل يوجد إيمان القلب تامًا بدونها، وهذه مناقضة!

وأما التخريج الثاني: فقد أوّل الرازي فيه النص بصرف مناط التكفير إلى الاستحلال، أو التكذيب، أو إنكار الوجوب، فرد الكفر إلى ما قام بالقلب من الاعتقاد، دون الأعمال والأقوال.

فيُقال: هذا التخريج باطل، وقد دلّت النصوص على بطلانه، ومن ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ التوبة: ٦٥ – ٦٦، فقد أخبر تعالى عن المنافقين أنهم كفروا بعد إيمانهم مع قولهم: إنا تكلمنا بالكفر من غير اعتقاد له؛ بل كنّا نخوض ونلعب، وبين أن الاستهزاء بآيات الله كفر بمجرده.[(٣)] يقول شيخ الإسلام-رحمه الله- تعليقًا على هذه الآية: ((قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ﴾ التوبة: ٦٥، فاعترفوا واعتذروا؛ ولهذا قيل: ﴿لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ التوبة: ٦٦؛ فدلّ على أنهم لم يكونوا عند أنفسهم قد أتوا كفرًا؛ بل ظنوا أن ذلك ليس بكفر، فبين أن الاستهزاء بالله وآياته ورسوله كفر يكفر به صاحبه بعد إيمانه؛ فدلّ

---

(١) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٥٥٧-٥٥٨.

(٢) انظر: ضوابط التكفير٢٠٥.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى٧/٢٢٠.

على أنه كان عندهم إيمان ضعيف ففعلوا هذا المحرم الذي عرفوا أنه محرم؛ ولكن لم يظنوه كفرًا، **وكان كفرًا كفروا به؛ فإنهم لم يعتقدوا جوازه))**[1].

٢- قوله تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ١٠٧ ﴾ النحل: ١٠٦ – ١٠٧، فقد استثنى سبحانه المكره من الكفار؛ ولو كان الكفر لا يكون إلا بتكذيب القلب وجهله، أو الاستحلال، لم يستثن منه المكره؛ لأن الإكراه على ذلك ممتنع؛ فعلم أن التكلم بالكفر كفر لا في حال الإكراه، وقوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا ﴾ النحل: ١٠٦، أي: لاستحبابه الدنيا على الآخرة، فمن تكلم بدون الإكراه؛ لم يتكلم إلا وصدره منشرح به.[2]

ثم يقال إضافة إلى ما سبق:

أ- إن صرف الكفر إلى ما يقوم بالقلب من الاستحلال، أو التكذيب، أو غير ذلك؛ يلزم منه أن لا أثر للأقوال والأعمال الكفرية في التكفير وجودًا وعدمًا، وإنما المؤثر هو الاعتقاد، وهذا خلاف ما أجمع عليه العلماء-لاسيما وأن اعتقاد حل الأقوال أو الأعمال الكفرية كفر سواء اقترن به وجود القول أو العمل أو لم يقترن-.[3]

ب- أنه إذا كان المكفر هو اعتقاد الحل؛ فليس في سب الرسول ما يدلّ على أن الساب مستحل، فيجب أن لا يكفر لاسيما، إذا قال: أنا أعتقد أن هذا حرام؛ وإنما أقول غيظًا وسفهًا أو عبثًا أو لعبًا، كما قال المنافقون: ﴿ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلۡعَبُۚ ﴾ التوبة: ٦٥، فإن قيل: لا يكونون كفارًا؛ فهو خلاف نص القرآن، و إن قيل: يكونون كفارًا؛ فهو تكفير بغير موجب إذا لم يجعل نفس السبب مكفرًا[4].

ورحم الله ابن الوزير إذ يقول في الرد على من اشترط الاعتقاد في الأقوال والأفعال الكفرية: ((وعلى هذا لا يكون شيء من الأفعال والأقوال كفرًا، إلا مع الاعتقاد، حتى قتل الأنبياء، والاعتقاد من السرائر المحجوبة، فلا يتحقق كفر كافر قط إلا بالنص الخاص في شخص شخص))[5].

---

(١) مجموعة الفتاوى ٢٧٣/٧.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى٥٦٠/٧-٥٦١.

(٣) انظر: الصارم المسلول٩٦٣/٣.

(٤) انظر: الصارم المسلول٩٦٣/٣.

(٥) إيثار الحق على الخلق٣٨٠.

الوجه الرابع: الرد على موقف الرازي من التكفير:

سبق البيان بأن الرازي نفى التكفير نفيًا مطلقًا؛ **فيقال:**

إن قول الرازي في نفي التكفير مطلقًا مقابل لقول من أثبت التكفير بكل ذنب مطلقًا، وكلا القولين باطل، والحق قول أهل السنة والجماعة وهو وسط بين القولين -قول من يقول: لا نكفر من أهل القبلة أحدًا، وقول من يكفر المسلم بكل ذنب دون النظر إلى توفر شروط التكفير وانتفاء موانعه-.

ويتلخص مذهب أهل السنة في أنهم يرون أن التكفير من الوعيد، فيطلقون التكفير على العموم؛ مثل قولهم: من استحل ما هو معلوم من الدين بالضرورة كفر، ومن قال القرآن مخلوق، أو أن الله لا يرى في الآخرة كفر، ولكن تحقق التكفير على المعين لابد له من توفر شروط، وانتفاء موانع، فلا يحكم بكفره إطلاقًا حتى تجتمع فيه الشروط، وتنتفي عنه الموانع، فعندئذ تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها[1] .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله-:((إن المقالة التي هي كفر بالكتاب والسنة والإجماع يقال هي كفر قولاً يطلق، كما دلّ على ذلك الدلائل الشرعية؛ فإن الإيمان من الأحكام المتلقاة عن الله ورسوله؛ ليس ذلك مما يحكم فيه الناس بظنونهم وأهوائهم. ولا يجب أن يحكم في كل شخص قال ذلك بأنه كافر حتى يثبت في حقه شروط التكفير وتنتفي موانعه))[2].

ويقول:((إن القول قد يكون كفرًا؛ فيطلق القول بتكفير صاحبه، ويقال: من قال كذا فهو كافر، لكن الشخص المعين الذي قاله لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها. وهذا كما في نصوص الوعيد؛ فإن الله سبحانه وتعالى يقول:﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ النساء: ١٠، فهذا ونحوه من نصوص الوعيد حق، لكن الشخص المعين لا يشهد عليه بالوعيد، فلا يشهد لمعين من أهل القبلة بالنار لجواز أن لا يلحقه الوعيد لفوات شرط أو ثبوت مانع))[3].

ويقول:((والتكفير هو من الوعيد، فإنه وإن كان القول تكذيبًا لما قاله الرسول ﷺ، لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص، أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها، وإن كان مخطئًا))[4].

---

(١) انظر: نواقض الإيمان الاعتقادية١/٢٠٩، نواقض الإيمان القلية والعملية٥٢.

(٢) مجموعة الفتاوى٣٥/١٦٥.

(٣)مجموعة الفتاوى٢٣/٣٤٥.

(٤) مجموعة الفتاوى٢/٢٣١.

وعليه فإذا توفرت الشروط وانتفت الموانع حكم بردته فيستتاب فإن تاب و إلا قتل، يقول ابن تيمية -رحمه الله-:((وليس لأحد أن يكفر أحدًا من المسلمين، وإن أخطأ وغلط، حتى تقام عليه الحجة، وتبين له المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقين، لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة، وإزالة الشبهة))[1].

ويقول:((إن التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وإن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين، إلا إذا وجدت الشروط، وانتفت الموانع))[2].

ويقول:((إن تكفير الشخص المعين وجواز قتله موقوف على أن تبلغه الحجة النبوية التي يكفر من خالفها، وإلا فليس كل من جهل شيئًا من الدين يكفر)).[3]

ويقول:((إذا عرف هذا فتكفير المعين من هؤلاء الجهال وأمثالهم -بحيث يحكم عليه بأنه من الكفار — لا يجوز الإقدام عليه إلا بعد أن تقوم على أحدهم الحجة الرسالية، التي يتبين بها أنهم مخالفون للرسل، و إن كانت هذه المقالة لا ريب أنها كفر، وهكذا الكلام في تكفير جميع المعينين مع أن بعض هذه البدع أشد من بعض، وبعض المبتدعة يكون فيه من الإيمان ما ليس في بعض، فليس لأحد أن يكفر أحدًا من المسلمين، و إن أخطأ وغلط حتى تقام عليه الحجة، وتبين له المحجة، ومن ثبت إيمانه بيقين لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة، و إزالة الشبهة))[4].

ويقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب-رحمه الله-:((ومسألة تكفير المعين مسألة معروفة، إذا قال قولاً يكون القول به كفرًا، فيقال: من قال بهذا القول فهو كافر، ولكن الشخص المعين إذا قال ذلك، لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها))[5].

وبهذا يتضح أن التكفير العام المطلق يجب القول بعمومه وإطلاقه، وأما الحكم على المعين بأنه كافر، فهذا يقف على الدليل المعين، فإن الحكم يقف على ثبوت شروطه، وانتفاء موانعه، فالكفر من الوعيد الذي نطلق القول به، ولكن لا نحكم للمعين بدخوله في ذلك المطلق حتى يقوم فيه المقتضي الذي لا معارض له [6].

وبهذا يتضح خطأ من غلا، فادعى تكفير المعين بإطلاق، دون النظر إلى الشروط والموانع، ومن امتنع عن تكفير المعين بإطلاق، فأغلق باب الردة.

هذا ومما ينبغي الإشارة إليه أن إقامة الحجة ليس لكل مسألة مطلقًا، فهناك أمور -كالمسائل الظاهرة مما هو معلوم من الدين بالضرورة- لا يتوقف في كفر قائلها[7] ، ولذا يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب-رحمه الله-:((ومسألة

---

(١) مجموعة الفتاوى١٢/٤٦٦.

(٢) مجموعة الفتاوى١٢/٤٨٧-٤٨٨.

(٣) تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري٢/٤٩٢.

(٤) مجموعة الفتاوى١٢/٥٠٠-٥٠١.

(٥) الدرر السنية١٠/٤٣٢-٤٣٣.

(٦)نواقض الإيمان القولية والعملية ٥٣-٥٤.

(٧) نواقض الإيمان القولية والعملية٧١.

تكفير المعين مسألة معروفة، إذا قال قولاً يكون القول به كفرًا، فيقال: من قال بهذا القول فهو كافر، لكن الشـخص المعين إذا قال ذلك لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجـة التي يكفـر تاركها، وهذا في المسائل الخفية التي قد يخفى دليلها على بعض الناس... وأما ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلـية، أو ما يعلم من الدين بالضرورة؛ فهـذا لا يتوقف في كفر قائله))[1].

ويقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ [2]-رحمه الله-:((الذين توقفوا في تكفير المعين، في الأشياء التي قد يخفى دليلها، فلا يكفر حتى تقوم عليه الحجة الرسالية من حيث الثبوت والدلالة، فإذا أوضحت له الحجة بالبيـان الكـافي كفر....

وأما ما علم بالضرورة أن رسول الله جاء به وخالفه، فهذا يكفر بمجرد ذلك، ولا يحتاج إلى تعريف سواء في الأصول أو الفروع ما لم يكن حديث عهد بالإسلام))[3].

ونظير ما سبق نفي الرازي التكفير بالتأويل مطلقًا؛ فإنه باطل أيضًا، إذ التأويل وإن كان عـذرًا في مسـألة التكفير، إلا أن هذا ليس على إطلاقه، فليس كل من ادعى التأويل فهو معذور بإطلاق، بل يشترط في ذلك التأويل: أن يكون سائغًا في لسان العرب، وله وجه في العلم[4]، ثم إذا قامت الحجة وزالت الشبهة وتُيقن من إصراره وتكذيبه فلابد من تكفيره.

يقول ابن حزم-رحمه الله-:((ومن بلغه الأمر عن رسول الله ﷺ، من طريق ثابتة، وهو مسلم، فتأول في خلافـه إياه، أو في ردّ ما بلغه بنص آخر، فما لم تقم عليه الحجة في خطئه في ترك ما ترك، وفي الأخذ بما أخذ، فهو مـأجور معذور، لقصده إلى الحق، وجهله به، وإن قامت عليه الحجة في ذلك، فعاند، فـ..لا تأويل بعد قيام الحجة))[5].

ويقول الشيخ عبد الرحمن السعدي-رحمه الله-:((أما أهل السنة والجماعة فـ..يعتقدون أن الحكم بالكفر والإيمان من أكبر حقوق الله وحقوق رسوله، فمن جحد ما جاء به الرسول أو جحد بعضه غير متأول من أهل البدع؛ فهـو كافر، لأنه كذب الله ورسوله واستكبر على الحق وعانده، فكل مبتدع من جهمي وقدري وخارجي ورافضي ونحوهم عرف أن بدعته مناقضة لما جاء به الكتاب والسنة، ثم أصر عليها ونصرها؛ فهو كافر بالله العظيم، مشاق لله ورسوله من بعد ما تبين له الهدى، ومن كان من أهل البدع مؤمنًا بالله ورسوله ظاهرًا وباطنًا، معظمًا لله ورسوله، ملتزمًا مـا جاء به الرسول ﷺ، ولكنه خالف الحق وأخطأ في بعض المقالات وأخطأ في تأويله، من غير كفر وجحد للهدى الذي

---

(١) الدرر السنية١٠/٤٣٢-٤٣٣.

(٢) محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، فقيه حنبلي، كان المفتي الأول للمملكة العربية السعودية، وعـين رئيسًـا للمجلـس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، ولد سنة١٣١١هـ، وتوفي سنة ١٣٨٩هـ، من مؤلفاته: تحكيم القوانين، الجواب المستقيم، وغيرهـا. انظر: مشاهير علماء نجد ١٦٩-١٨٤، الأعلام للزركلي٥/٣٠٦-٣٠٧.

(٣) مجموعة فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم١/٧٤.

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر،١٢/٣٨٦.

(٥) الدرة فيما يجب اعتقاده، ٤١٤.

تبين له لم يكن كافرًا، ولكنه يكون فاسقًا مبتدعًا، أو مبتدعًا ضالاً، أو معفوًا عنه لخفاء المقالة، وقوة اجتهاده في طلب الحق الذي لم يظفر به))[1].

ويقول الشيخ محمد العثيمين-رحمه الله- التأويل ((نوعان:

١- أن يكون للتأويل مسوغ في اللغة العربية؛ فهذا لا يوجب الكفر.

٢- أن لا يكون مسوغ في اللغة العربية؛ فهذا حكمه الكفر؛ لأنه إذا لم يكن مسوغ، صار في الحقيقة تكذيبًا، مثل أن يقول: المراد من قوله تعالى:﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ القمر: ١٤، تجري بأراضينا، فهذا كافر؛ لأنه نفاها نفيًا مطلقًا؛ فهو مكذب، ولو قال في قوله تعالى:﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ المائدة: ٦٤، المراد بيده: السماوات والأرض؛ فهو كافر أيضًا؛ لأنه لا مسوغ له في اللغة العربية، ولا هو مقتضى الحقيقة الشرعية؛ فهو منكر ومكذب، لكن إن قال: المراد باليد النعمة، أو القوة، فلا يكفر؛ لأن اليد في اللغة تُطلق بمعنى النعمة)).[2]

ولهذا يقول ابن الوزير-رحمه الله- :((لا خلاف في كفر من جحد ذلك المعلوم بالضرورة للجميع، وتستر باسم التأويل فيما لا يمكن تأويله، كالملاحدة في تأويل جميع الأسماء الحسنى، بل جميع القرآن والشرائع والمعاد الأخروي من البعث والقيامة والجنة والنار))[3].

وبهذا البيان يبطل قول الرازي في التكفير، ونفيه للتكفير بالتأويل نفيًا مطلقًا.

الوجه الخامس: الرد على ربط الرازي الحكم بالكفر بمسألة النظر والاستدلال العقلي:

تقدم البيان بأن الكفر يكون بتكذيب الرسول ﷺ فيما أخبر به، أو الامتناع عن متابعته مع العلم بصدقه، فالكفر متعلق بما جاء به الرسول، فلا يصح تعليقه بأمر عقلي!!

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((إن ما لا يعرف إلا بالعقل لا يعلم أن مخالفه كافر الكفر الشرعي، فإنه ليس في الشرع أن من خالف ما لا يعلم إلا بالعقل يكفر، وإنما الكفر يكون بتكذيب الرسول ﷺ فيما أخبر به، أو الامتناع عن متابعته مع العلم بصدقه؛ مثل كفر فرعون واليهود ونحوهم، وفي الجملة فالكفر متعلق بما جاء به الرسول، وهذا ظاهر على قول من لا يوجب شيئًا ولا يحرمه إلا بالشرع، فإنه لو قدر عدم الرسالة لم يكن كفر محرم، ولا إيمان واجب عندهم، ومن أثبت ذلك بالعقل فإنه لا ينازع أنه بعد مجيء الرسول تعلق الكفر والإيمان بما جاء به، لا بمجرد ما يعلم بالعقل، فكيف يجوز أن يكون الكفر معلقًا بأمور لا تعلم إلا بالعقل؟! إلا أن يدل الشرع على أن تلك الأمور التي لا تعلم إلا بالعقل كفر، فيكون حكم الشرع مقبولاً، لكن معلوم أن هذا لا يوجد في الشرع، بل الموجود في

---

(١) توضيح الكافية الشافية، ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ٤١٢/١٠-٤١٣.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد١٨٣/٢-١٨٤.

(٣) إيثار الحق على الخلق٣٧٧. وانظر: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم١٧٧/٤.

الشرع تعليق الكفر بما يتعلق به الإيمان، وكلاهما متعلق بالكتاب والرسالة، فلا إيمان مع تكذيب الرسول ومعاداته، ولا كفر مع تصديقه وطاعته.

ومن تدبر هذا رأى أهل البدع..يعتمدون على مثل هذا، فيبتدعون بدعًا بآرائهم ليس فيها كتاب ولا سنة، ثم يكفرون من خالفهم فيما ابتدعوه، وهذا حال من كفر الناس بما أثبتوه من الأسماء والصفات التي يسميهما هو..تجسيمًا وإثباتًا لحلول الصفات والأعراض به، **ونحو ذلك من الأقوال التي ابتدعتها الجهمية والمعتزلة، ثم كفروا من خالفهم فيها.**

والخوارج الذين تأولوا آيات من القرآن، وكفروا من خالفهم فيها، أحسن حالاً من هؤلاء، فإن أولئك علقوا الكفر بالكتاب والسنة، لكن غلطوا في فهم النصوص، وهؤلاء علقوا الكفر بكلام ما أنزل الله به من سلطان....

بل الحق أنه لو قدر أن بعض الناس غلط في معان دقيقة لا تعلم إلا بنظر العقل، وليس فيها بيان في النصوص والإجماع لم يجز لأحد أن يكفر مثل هذا ولا يفسقه، بخلاف من نفى ما أثبتته النصوص الظاهرة المتواترة؛ فهذا أحق بالتكفير إن كان المخطئ في هذا الباب كافرًا))[1].

وعليه فكون أمر ما كفرًا، أي أمر كان، ليس من الأمور العقلية؛ بل هو من الأمور الشرعية، فإذا قال الشارع في أمر ما هو كفر؛ فهو كذلك سواء كان ذلك القول إنشاءً أم إخبارًا[2].

يقول ابن الوزير-رَحِمَهُ اللهُ- :((إن التكفير سمعي محض لا مدخل للعقل فيه، و..إن الدليل على الكفر..لا يكون إلا سمعيًا قطعيًا، ولا نزاع في ذلك))[3].

ويقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللهُ-:((التكفير حق لله؛ فلا يكفر إلا من كفره الله ورسوله))[4].

ويقول-رَحِمَهُ اللهُ-:((الكفر حكم شرعي متلقى عن صاحب الشريعة، والعقل قد يُعلم به صواب القول وخطؤه، وليس كل ما كان خطأً في العقل يكون كفرًا في الشرع، كما أنه ليس كل ما كان صوابًا في العقل تجب في الشرع معرفته))[5].

ويقول ابن القيم-رَحِمَهُ اللهُ-:((التكفير حكم شرعي؛ فالكافر من كفره الله ورسوله))[6].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل١/٢٤٢-٢٤٤.

(٢)انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية٣٤-٣٥.

(٣)العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم٤/١٧٨-١٧٩.

(٤) تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري٢/٤٩٢.

(٥) درء تعارض العقل والنقل١/٢٤٢.

(٦) مختصر الصواعق المرسلة٤/١٥٨٩، ط. أضواء السلف.

على أن دليل النظر والاستدلال العقلي -الذي رتب الرازي الكفر على تركه - دليل بدعي يستلزم لوازم باطلة منها نفي ما أخبر الله ورسوله ﷺ من الصفات الاختيارية الثابتة لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته، وتكفير عموم الأمة، بل وأفاضلها من الصحابة والتابعين الذين لم يتلوثوا بصنعة الكلام(١) .

ثم إن في ربط الرازي الحكم بالكفر بمسألة النظر والاستدلال العقلي مخالفة منهجية، بل ومناقضة ظاهرة!

فقد تقدم أن الرازي زعم أن مسائل الأسماء والأحكام مسائل سمعية محضة لا مجال للعقل فيها، وأن الكفر حكم شرعي، بل قرر أن ما طريقه الاستدلال العقلي فهو خارج عن حد الكفر، ثم تجده يربط الحكم الشرعي بأمر عقلي؛ وهو النظر والاستدلال العقلي!!

وبهذا يبطل قول الرازي بكفر تارك النظر والاستدلال العقلي، ويتضح أن كون الرجل كافرًا هو من المسائل الشرعية لا من المسائل العقلية، فلا يسوغ ربط الحكم بالكفر بمسألة عقلية حادثة.

---

(١) انظر: مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه١/١١٩-١٢٠، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين،٢٠٩.

المبحث الثاني:

موقف الرازي من الشرك

-عرض ونقد-

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الرازي من معنى الشرك، والمسائل المتعلقة به.

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من معنى الشرك، والمسائل المتعلقة به على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

المطلب الأول: موقف الرازي من معنى الشرك، والمسائل المتعلقة به.

الشرك في اللغة عند الرازي:

لم أجد عند الرازي عبارة محررة للمدلول اللغوي للفظ "الشرك" عدا في إشارة عابرة تدل على أن الشرك في اللغة–عنده– بمعنى المساواة، والنظير والشريك[١].

يقول الرازي: (الكافر...إذا أثبت المساواة؛ فقد أثبت الشريك)[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ①﴾ الأنعام: ١، فـ(العدل: هو التسوية. يقول: عدل الشيء بالشيء؛ إذا سواه به، ومعنى ﴿يَعْدِلُونَ﴾ الأنعام: ١، يشركون به غيره)[٣]، (تقول: ما أعدلُ بفلان أحدًا، أي: لا أرى له نظيرًا) [٤].

والشرك عند الرازي من الأسماء اللغوية[٥]، فكل (من عبد مع الله غيره كان مشركًا)؛[٦](لأنه لا معنى للشرك إلا أن يتخذ الإنسان مع الله معبودًا؛ فإذا حصل هذا المعنى فقد حصل الشرك)[٧]، ومنه قوله تعالى عن إبراهيم–عليه السلام: ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ⑨⑤﴾ آل عمران: ٩٥، (أي: لم يدع مع الله إلهًا آخر، ولا عبد سواه؛ كما فعله بعضهم من عبادة الشمس والقمر، أو كما فعله العرب من عبادة الأوثان، أو كما فعله اليهود من ادعاء أن عزير ابن الله، وكما فعله النصارى من ادعاء أن المسيح ابن الله)[٨].

الشرك في عرف الشرع عند الرازي:

الإشراك في الحقيقة عند الرازي: الإيمان بألوهية غير الله تعالى، واعتقاد وجود آلهة أخرى، وإثبات المعبودية لغير الله.

يقول الرازي عند تفسيره لقوله تعالى:﴿حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾ الممتحنة: ٤،(المراد من قوله:﴿وَحْدَهُۥٓ﴾ الممتحنة: ٤، هو وحده في الألوهية، ولا نشك في أن الإيمان بألوهية غيره، لا يكون إيمانًا بالله، إذ هو الإشراك في الحقيقة، والمشرك لا يكون مؤمنًا).[٩]

---

(١) انظر: التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص٢٣٠-٢٣١)،(مج٨ ج٢٣ص٦٧-٦٩)،(مج٩ ج٢٧ص١٥٤)،(مج٩ ج٢٧ص٢٦١).

(٢)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ص١٢٦).

(٣)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ص١٥١).

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج٣ص٥٥).

(٥)انظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٦ص٥٦-٥٧).

(٦)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٩٥).

(٧)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٣٣)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٣ص٧٦).

(٨)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١٤١).

(٩)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٩ص٣٠١).

ويقول:(وأما الإشراك؛ فوضع المعبودية في غير الله تعالى، ولا يجوز أن يكون غيره معبودًا أصلاً)[1].

ويقول:(المشرك يقول: في الوجود آلهة و...أن غيره إله)[2]. ويقول: (إثبات أكثر من إله واحد تشريك)[3].

على أن الإلهية عند الرازي، بمعنى: القدرة على الاختراع، يقول الرازي:(الإله: هو القادر على الاختراع)[4]، ويقول: (معنى الإلهية ليس إلا الخالقية)[5].

وعلى هذا فالإشراك في الحقيقة عند الرازي إثبات الخالقية لغير الله.

وكثيرًا ما يربط الرازي بين الإيمان ونفي الشرك، فيقول: (حقيقة الإيمان وأشرف أجزاء الإيمان هو: التوحيد، ونفي الشركاء والأضداد)[6].

ويقول: (الإيمان بالتوحيد ونفي الشريك لله تعالى..داخل في قوله:﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ يُؤۡمِنُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ المؤمنون: ٥٨)[7].

وذلك يُلفت إلى أمر مهم، وهو: أن حد الرازي لحقيقة الشرك فرع عن حده لحقيقة الإيمان؛ فهو عندما حصر الإيمان الموجب للنجاة من النار في القلب، جعل الشرك الموجب للخلود في النار محصور في القلب، بينما جعل الشرك في العمل معصية من المعاصي لا توجب الخلود في النار إلا إذا تضمن الشرك في الاعتقاد[8].

يقول الرازي:(يرجع معنى..الشرك إلى الاعتقاد فقط)[9].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأۡكُلُواْ مِمَّا لَمۡ يُذۡكَرِ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٞۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ وَإِنۡ أَطَعۡتُمُوهُمۡ إِنَّكُمۡ لَمُشۡرِكُونَ ﴿١٢١﴾ ﴾ الأنعام: ١٢١،(قال الكعبي: الآية حجة على أن الإيمان اسم لجميع الطاعات، وإن كان معناه في اللغة التصديق، كما جعل تعالى الشرك اسمًا لكل ما كان مخالفًا لله تعالى، وإن كان في اللغة مختصًا بمن يعتقد أن لله شريكًا، بدليل أنه تعالى سمى طاعة المؤمنين للمشركين في إباحة الميتة شركًا.

---

(١)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص١٤٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ص٨٤)،(مج٧ ج١٩ص١٢٣)،(مج٩ ج٢٥ص١٤٤-١٤٥).

(٢)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٢٢٩).

(٣)التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ص١٠٢).

(٤) المطالب العالية٩/٢٨٥.

(٥) المطالب العالية٩/٢٨٥. وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٦ص٥٦)،(مج٩ ج٢٥ص٢٢)، لوامع البينات١١٦، أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ٧٩، ١١٣.

(٦)التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ص١٨٢).

(٧)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ص١٠٧).

(٨)انظر: ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة١٣٣، الشرك في القديم والحديث١/٣٧.

(٩)التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص١٧٠).

ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون المراد من الشرك هاهنا: اعتقاد أن (الله)[1] تعالى شريكًا في الحكم والتكليف، وبهذا التقدير يرجع معنى هذا الشرك إلى الاعتقاد فقط)[2].

ويقول: (الشرك **قد يكون في العمل دون القول والاعتقاد**[3] ، فيسمى **فسقًا وعصيانًا**؛ وذلك لأن المعصية فعل لا يكون لله بل يكون للنفس، فالفاسق مشرك بالله بفعله! غاية ما في الباب أن **الشرك بالفعل لا يوجب الخلود**؛ لأن أصل **المرء قلبه ولسانه**، فإذا لم يوجد منهما إلا التوحيد يَزولُ الشرك البدني بسببهما).[4]

ويقول:(إن قوله:﴿وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ الأنعام: ٨٢، المراد من **الظلم: الشرك**..فالمراد هاهنا: **الذين آمنوا بالله ولم يثبتوا لله شريكًا في المعبودية**، والدليل على أن هذا هو المراد: أن هذه القصة من أولها إلى آخرها[5] إنما وردت في نفي الشركاء والأضداد والأنداد؛ **وليس فيها ذكر الطاعات والعبادات؛ فوجب حمل الظلم هاهنا على ذلك**)[6].

وبهذا يتبين أن الشرك في سائر الأعمال من الطاعات والعبادات عند الرازي لا يدخل في الشرك الموجب للخلود في النار، كما أن ترك الأعمال بالكلية —عنده—لا يُخرج من مسمى الإيمان، ولا يوجب الخلود في النار.

وحقيق بالذكر هنا أن الرازي عندما حصر الشرك الموجب للخلود في النار، المناقض للإيمان في الاعتقاد وأخرج العمل عنه؛ لم يرد بذلك نفي كون الله وحده هو المستحق للعبادة، وأن الشرك في العمل لا عقاب عليه —لاسيما وقد عده من المعاصي وسماه فسقًا— ، وإنما أراد أن يخرج الأعمال عن حقيقة الشرك الذي يترتب الكفر عليه، وهذا كحاله في تعريف الإيمان، فهو عندما حصره في التصديق وأخرج العمل عنه؛ لم يرد بذلك أن الأعمال ليست واجبة، وأن المخالف فيها لا عقاب عليه، وإنما أراد أن يُخرج الأعمال عن حقيقة الإيمان بحيث لا يترتب الكفر على تركها.

ويوضح ذلك أن الرازي كثيرًا ما يقرر أن الله وحده هو المستحق للعبادة، وأن عبادة غيره لا تجوز،[7] لكن يبقى الكلام في أنه هل يُتصور في نظر الرازي وقوع الشرك المناقض للإيمان من أهل الإسلام الذين اعتقدوا أنه لا خالق ولا مدبر ولا مؤثر إلا الله، وأن الله وحده هو المستحق للعبادة؟!

---

(١) في الطبعة المعتمدة (الله) والتصحيح من ط. دار الفكر١٣/١٧٩.

(٢)التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص١٧٠)، وانظر: التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص١٦٩)،(مج٧ ج١٩ص٢٢٣-٢٢٤)، (مج٨ ج٢٣ص٧٨-٧٩)،(مج١٠ ج٢٩ص٢٩٤).

(٣) يظهر من النص أن الرازي لم يخص الشرك الموجب للخلود في النار بالاعتقاد فقط، بل ضمن إليه القول، وهذا في نظري راجع إلى تأثره بمرجئة الفقهاء في حد الإيمان.

(٤)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص١٢٨). وانظر: التفسير الكبير(مج٧ ج١٩ص١٢٣).

(٥) يقصد قصة إبراهيم عليه السلام مع قومه المذكورة في سورة الأنعام.

(٦)التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص٦١).

(٧)انظر: التفسير الكبير(مج١ ج١ص٢٤٥)، (مج٢ ج٥ص١٠٠)، (مج٤ ج١٢ص٢٢٧)، (مج٥ ج١٣ص٧)، (مج٥ ج١٣ص٢٩)، (مج٥ ج١٣ص٣١)، (مج٥ ج١٣ص١٢٠-١٢١)، (مج٥ ج١٤ص١١-١٢)، (مج٥ ج١٤ص١٥٩)، (مج٥ ج١٤ص٢٢٣-٢٢٥)، =

والجواب في نظري: أن ذلك غير متصور على مذهب الرازي؛ ولذلك تجده يقرر أن دعوة الكواكب واستعمال الطلسمات والسحر والعزائم لا يُعد شركًا بمجرده، فلا يُنقض الإيمان والتوحيد ولا يُنقصه، ولا أدلّ على ذلك مما ذكره في كتابه السر المكتوم حيث قرر دعوة الكواكب واستعمال الطلسمات والسحر والعزائم مع تقريره بأنه يتبرأ عن كل ما يُخالف الدين!!

يقول في مقدمة كتابه السر المكتوم:(فهذا كتاب يجمع فيه ما وصل إلينا من علم الطلسمات والسحر والعزائم ودعوة الكواكب، مع التبري عن كل ما يُخالف الدين وسلم اليقين!)[1] .

وقد ذكر الرازي أنواعًا من الأعمال المعتبرة في عمل الطلسمات، ولم يُعدها مما يُناقض الإيمان ويخالف الدين!

يقول في معرض حديثه عن الشرائط الكلية المعتبرة في رعاية طبائع الأجرام الفلكية:(لا بد من رعاية أمور:..الشرط الثاني: **أنه إذا قرب للأرواح أنواعًا من القرابين ولم يجد منها أثرًا، فالواجب ألا ينقطع عن ذلك العمل، وأن لا يتركها!**)[2] .

ويقول في معرض حديثه عن الأنواع المعتبرة في عمل الطلسمات:(**النوع السادس من الأعمال المعتبرة في هذا الباب: اتخاذ القرابين، وإراقة الدماء.**

واعلم: أن مذهب أصحاب الطلسمات: أن تلك الحيوانات إذا ذبحت فإنه يجب إحراقها بالنار حتى يحصل كمال النفع بها، **وهذه هي الشريعة الباقية إلى زمان مجيء رسول الله ﷺ، وهو أمر عجيب؛ فإنه لا يُعرف وجه**

=

(مج٥ ج١٥ص١٠)، (مج٥ ج١٥ص٨٦-٨٩)، (مج٥ ج١٥ص٩٠-٩٢)، (مج٦ ج١٦ص٣٨)، (مج٦ ج١٦ص١٠٥)، (مج٦ ج١٧ص٨٢)، (مج٦ ج١٧ص٨٩)، (مج٦ ج١٧ص١٧٢)، (مج٦ ج١٧ص١٨٠)، (مج٦ ج١٧ص١٨٢)، (مج٦ ج١٨ص١٠)، (مج٦ ج١٨ص١٣)، (مج٧ ج١٩ص٦٠-٦١)، (مج٧ ج١٩ص١٣١)، (مج٧ ج١٩ص٢١٨)، (مج٧ ج٢٠ص١٢)، (مج٧ ج٢٠ص٤٧-٤٩)، (مج٧ ج٢٠ص٥١)، (مج٧ ج٢٠ص٧٩)، (مج٧ ج٢٠ص١٨٢-١٨٤)، (مج٧ ج٢٠ص٢١٣)، (مج٧ ج٢٠ص٢٣١-٢٣٢)، (مج٧ ج٢١ص٢٢٤-٢٢٥)، (مج٧ ج٢١ص٢٤٠)، (مج٨ ج٢٢ص٩-١٢)، (مج٨ ج٢٢ص١٦١)، (مج٨ ج٢٣ص٣١-٣٢)، (مج٨ ج٢٣ص٦٦)، (مج٨ ج٢٣ص٦٨-٦٩)، (مج٨ ج٢٣ص٩١)، (مج٨ ج٢٣ص١٩٤)، (مج٨ ج٢٤ص٢٤)، (مج٨ ج٢٤ص٤٦)، (مج٨ ج٢٤ص٤٨)، (مج٨ ج٢٤ص١٩٢-١٩٣)، (مج٨ ج٢٤ص٢٠٥-٢٠٩)، (مج٩ ج٢٥ص٧)، (مج٩ ج٢٥ص٤٣-٤٦)، (مج٩ ج٢٥ص٦٨-٦٩)، (مج٩ ج٢٥ص١١٦)، (مج٩ ج٢٥ص١٤٤)، (مج٩ ج٢٥ص٢٥٨)، (مج٩ ج٢٦ص١٢)، (مج٩ ج٢٦ص٣٢-٣٣)، (مج٩ ج٢٦ص٥٩-٦٠)، (مج٩ ج٢٦ص٢٤٨-٢٥٠)، (مج٩ ج٢٧ص١٠١)، (مج٩ ج٢٧ص١٥٤)، (مج١٠ ج٢٨ص٣-٤)،لوامع البينات، ٣٠٠، نهاية الإيجاز،١٩٢-١٩٣.

(١) السر المكتوم، ٣.

(٢) المطالب العالية٨/١٦١-١٦٢.

المنفعة في الذبح، ولا يُدرى أيضًا وجه المنفعة في ذلك الإحراق، وبالجملة فهذه الأشياء يصعب وجه النفع بها، إلا أنه لما دلّت التجارب عليها وجب المصير إليها)[1].

ويقول في معرض ذكره للأمور التي لا بد منها في عمل الطلسمات:(الفصل الرابع: **في كيفية التسبيحات:**

اعلم أن الداعي إذا كان عالمًا بصفات كل كوكب، وخواصه، وتأثيراته؛ فإذا أراد الثناء عليه مدحه بتلك الأفعال والخواص كان أقدر على الثناء، ونحن نذكر جملة من هذا الباب كالنموذج..)،[2] **وذكر جملة من الدعوات والتسبيحات والثناءات المتوجهة للكواكب والمناسبة لها -بزعمه!-.**

ويقول في معرض شرحه لطريقة عمل طلسم لإيقاع بلاء بإنسان وتمريضه:(وإن أردت عمل طلسم لإيقاع بلاء بإنسان وتمريضه؛ فاطلب حلول زحل في الدرجات المناسبة لهذا العمل، واتخذ تمثالاً على هيئة ذلك الإنسان...........

واعلم أن عند فراغ ذلك الصنم في القالب، وعند النقش في ذلك الحجر، **يجب أن يكون العامل له لابسًا ثوبًا يُناسب ذلك الكوكب، ويكون مستجمعًا لجميع الأحوال المناسبة لذلك الكوكب، ويكون قائلاً باللسان: الثناء اللائق بذلك الكوكب، ويكون قلبه مستحضرًا للأحوال اللائقة بذلك الكوكب..!!)**[3].

ويقول:(ينبغي..**أن يصوم من يريد** عمل الطلسمات للبروج كلها ثلاثة أيام قبل عملها، ثم يعملها في اليوم الرابع،..ولا يفطر على شيء كان فيه الروح، وذلك إنما هو طهارة لعاملها، وليغتسل قبل عملها بماء حار أو بارد وكلاهما يجوز ويجزي).[4]

ويقول في: (الفصل الرابع في شرح نوع آخر من أنواع السحر: اعلم أن العقول والشرائع متطابقة على أن المتولي لتدبير كل نوع من أنواع حوادث هذا العالم روح سماوي على حدة، وهذه الأرواح هي مسماة في لسان الشرع بالملائكة، ...وإنما قلنا إن الأمر كذلك بحسب الشرائع؛ فلأنه ورد في القرآن التنبيه على ذلك في قوله ﷻ: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ۝١ فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا ۝٢﴾ الذاريات: ١ - ٢، إلى قوله:﴿ فَٱلۡمُقَسِّمَٰتِ أَمۡرًا ۝٤﴾ الذاريات: ٤.... **وإذا كان الأمر كذلك كان لكل واحد منهم أسماء معينة، وهذا لا يمنع أن الإنسان إذا دعا بأسمائها واستعان بها وتضرع بها، ويقسم عليها بأسماء رؤوسها والمستولين عليها، أن يجيب الإنسان، ويفعل ما يلتمس الإنسان منها)**[5].

---

(١) المطالب العالية٨/١٨٤.

(٢) السر المكتوم، ١٢٣، وما بعدها.

(٣) المطالب العالية٨/١٨٠-١٨١.

(٤) السر المكتوم ١٦١، وانظر: السر المكتوم ١٢٢، وما بعدها.

(٥) السر المكتوم١٠٩-١١٠، وانظر: التفسير الكبير(مج١ج١ص٧٢)،(مج١ج١ص٧٩)،(مج٧ج١٩ص٢٠-٢١)،(مج٧ج١٩ص٢٦).

كما لم يُسلم الرازي بحرمة النظر في علم النجوم، يقول:(إنّا لا نسلم أن النظر في علم النجوم والاستدلال بمقايستها حرام؛ لأن من اعتقد أن الله تعالى خص كل واحد من هذه الكواكب بقوة وبخاصية لأجلها يظهر منه أثر مخصوص؛ فهذا العلم على هذا الوجه ليس بباطل)(١).

كما قرر أن الكهانة والتنجيم من جنس الكرامات، فلا يُمنع منها، واعترض على من جمع بين تكفير المنجمين، وتجويز وقوع الكرامات! يقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ ﴾ الجن: ٢٦ - ٢٧،: اعلم أن من (يُجوّز الكرامات وأن يلهم الله أولياءه وقوع بعض الوقائع في المستقبل، ..[فـ]نسبة الآية إلى الصورتين واحدة؛ فإن جعل الآية دالة على المنع من أحكام النجوم؛ فينبغي أن يجعلها دالة على المنع من الكرامات..

وإن زعم أنها لا تدل على المنع من الإلهامات الحاصلة للأولياء؛ فينبغي أن لا يجعلها دالة على المنع من الدلائل النجومية، فأما التحكم بدلالتها على المنع من الأحكام النجومية وعدم دلالتها على الإلهامات الحاصلة للأولياء فمجرد التشهي،...

واعلم أنه لا بد من القطع بأنه ليس مراد الله من هذه الآية أن لا يطلع أحدًا على شيء من المغيبات إلا الرسل، والذي يدلّ عليه:...[أني] قد رأيت أناسًا محققين في علوم الكلام والحكمة، حكوا عن[الكاهنة] أنها أخبرت عن الأشياء الغائبة أخبارًا على سبيل التفصيل، وجاءت تلك الوقائع على وفق خبرها ..[كما]..أنا نشاهد ذلك في أصحاب الإلهامات الصادقة، وليس هذا مختصًا بالأولياء، بل قد يوجد في السحرة أيضًا من يكون كذلك، [و] نرى الإنسان الذي يكون سهم الغيب على درجة طالعه يكون كذلك في كثير من أخباره، وإن كان قد يكذب أيضًا في أكثر تلك الأخبار، ونرى الأحكام النجومية قد تكون مطابقة وموافقة للأمور، وإن كانوا قد يكذبون في كثير منها، وإذا كان ذلك مشاهدًا محسوسًا، فالقول بأن القرآن يدلّ على خلافه مما يجر الطعن إلى القرآن، وذلك باطل).(٢)

كما قرر قراءة الرقى المجهولة المعاني؛ فقال: (اعترف..أصحاب الطلسمات بأن لقراءة الرقى المجهولة والعزائم التي لا يفهم منها شيء آثارًا عظيمة في تحصيل المنافع ودفع المفاسد)(٣).

وقال:(إنا نرى في كتب الطلسمات والعزائم أذكارًا غير معلومة ورقى غير مفهومة، وكما أن تلك الألفاظ غير معلومة فقد تكون الكتابة غير معلومة، **وأقول**: لا شك أن الكتابة دالة على الألفاظ، ولا شك أن الألفاظ دالة على الصور الذهنية، فتلك الرقى إن لم يكن فيها دلالة على شيء أصلاً لم يكن فيها فائدة، وإن كانت دالة على شيء فدلالتها؛ إما أن تكون على صفات الله ونعوت كبريائه، وإما أن تكون دالة على شيء آخر.

---

(١)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص١٤٧-١٤٨).

(٢)التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ص١٦٨-١٦٩).

(٣)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ص٣٤).

أما الثاني فإنه لا يفيد؛ لأن ذكر غير الله لا يفيد لا الترغيب ولا الترهيب، فبقي أن يُقال: إنها دالة على ذكر الله وصفات المدح والثناء، فنقول: ولما كانت أقسام ذكر الله مضبوطة ولا يمكن الزيادة عليها كان أحسن أحوال تلك الكلمات أن تكون من جنس هذه الأدعية، وأما الاختلاف الحاصل بسبب اختلاف اللغات فقليل الأثر، فوجب أن تكون هذه الأذكار المعلومة أدخل في التأثير من قراءة تلك المجهولات.

لكن لقائل أن يقول: إن نفوس أكثر الخلق ناقصة قاصرة، فإذا قرؤوا هذه الأذكار المعلومة وفهموا ظواهرها، وليست لهم نفوس قوية مشرقة إلهية لم يقوَ تأثرهم عن الإلهيات، ولم تتجرد نفوسهم عن هذه الجسمانيات، فلا تحصل لنفوسهم قوة وقدرة على التأثير، أما إذا قرؤوا تلك الألفاظ المجهولة ولم يفهموا منها شيئًا، وحصلت عندهم أوهام أنها كلمات عالية، استولى الخوف والفزع والرعب على نفوسهم، فحصل لهم بهذا السبب نوع من التجرد عن عالم الجسم وتوجه إلى عالم القدس، وحصل بهذا السبب لنفوسهم مزيد قوة وقدرة على التأثير؛ فهذا ما عندي في قراءة هذه الرقي المجهولة)[1].

ويقول: (وأما الرقى المجهولة التي لا يُفهم منها شيئًا ولا يحسن الوقوف على معانيها؛ ففيها بحثان:

الأول: إن الذي نظم تلك الكلمات، ورتبها في أول الأمر، من كان؟!

الثاني: إنه أي فائدة لنا في قراءتها وذكرها؟!

فنقول: أما المقام الأول: ففي الناس فيه قولان:

الأول: وهم الذين يُبالغون في تعظيم تلك الكلمات المجهولة، الذين يقولون: إن المتقدمين لما بالغوا في الرياضات انكشفت لهم الأرواح الطاهرة القوية القاهرة؛ فألقت عليهم العزائم والقوى.

والقول الثاني: إن حسن الظن يقتضي أن تلك الكلمات المجهولة تدلّ على صفات ذلك الكوكب، أو على صفات ذلك الروح بلغة غريبة أجنبية، والمقصود من قراءتها غير معلوم؛ لأن من قرأ شيئًا ولا يعرف معناه وكان عظيم الاعتقاد فيه، فإنه يحصل في قلبه خوف وفزع، فيكون انفعال نفسه أتم وأقوى، وذلك هو المقصود)[2].

بل قال بتعظيم المزارات والقبور والتبرك بها والاستعانة بأصحابها من الأموات!!

يقول في معرض ذكره للدلائل على أن النفس غير البدن:(الحجة الثالثة: **إنه جرت عادة العقلاء بأنهم يذهبون إلى المزارات المتبركة ويصلون عندها، ويصومون عندها، ويدعون الله في بعض المهمات؛ فيجدون آثار النفع ظاهرة، ونتائج القبول لائحة!!**

---

(١)التفسير الكبير(مج١ج١ص١٥٥)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ج٣ص٢٠٥-٢٢١).

(٢) المطالب العالية٨/١٨٣-١٨٤، وانظر: السر المكتوم، ١٨.

يحكى أن أصحاب أرسطا طاليس[1] كانوا كلما صعبت عليهم مسألة؛ ذهبوا إلى قبره وبحثوا فيها، فكانت تنكشف لهم تلك المسألة، وقد يتفق أمثال هذا كثيرًا عند قبور الأكابر من العلماء والزهاد في زماننا، ولولا أن تلك النفوس باقية بعد موت الأبدان **وإلا لكانت تلك الاستعانة بالميت الخالي عن الحس والشعور عبثًا، وذلك باطل!!)**.[2]

كما قرر أن التسمية بما يُفيد التعبيد لغير الله لا تكون شركًا ما لم يعتقد الخالقية لغير الله.

يقول في معرض حديثه عن التسمية بعبد الحرث: (**إن..سماه بعبد الحرث، فلا يخلو إما أن يُقال: إنه جعل هذا اللفظ اسم علم له، أو جعله صفة له؛ بمعنى أنه أخبر بهذا اللفظ أنه عبد الحرث ومخلوق من قبله؛ فإن كان الأول لم يكن هذا شركًا بالله؛ لأن أسماء الأعلام والألقاب لا تفيد في المسميات فائدة؛ فلم يلزم من التسمية بهذا اللفظ حصول الإشراك، وإن كان الثاني:كان ...اعتقد أن لله شريكًا في الخلق والإيجاد والتكوين، وذلك يوجب الجزم بتكفيره)**[3].

وكل ما سبق ذكره، -وهو فيض من غيض، وقليل من كثير،[4] - لم يُعده الرازي مما يُناقض الإيمان ويخالف الدين، ولم يجعله من الشرك!

وإنما الذي يُعد مناقضًا للإيمان عند الرازي هو مجرد اعتقاد ألوهية الكواكب، بمعنى اعتقاد كونها مدبرة للعالم، وخالقة له، ومؤثرة فيه بذاتها، أما القول بتأثيرها على مجرى العادة، فلا يُعد كفرًا ولا ضلالاً!

يقول في كتابه السر المكتوم: (اعلم أن هؤلاء الصابئة لما اعتقدوا هذه الجملة التي شرحنا، بنوا على هذه القواعد دينهم؛ فزعموا أن هذه الكواكب هي الآلهة القريبة لهذا العالم، فلا جرم وجب على أهل العالم الأسفل أن

---

(١) أرسطو طاليس: فيلسوف يوناني، من أبرز تلاميذ أفلاطون، لقب بالمعلم الأول وصاحب المنطق، وهو واضع علم المنطق، ولد سنة ٣٨٤ ق.م، وتوفي سنة ٣٢٢ ق.م، كان جامعًا لفروع المعرفة الإنسانية، امتاز عن أستاذه أفلاطون بدقة المنهج واستقامة البراهين والاستناد إلى التجربة الواقعية، كان من دهرية اليونان، وليس عنده من آثار النبوة شيء؛ بل هو من أقل الناس نصيبًا في معرفة العلم الإلهي، وأكثرهم اضطرابًا وضلالاً فيه، انظر: بيان تلبيس الجهمية، ط. مجمع الملك فهد، ٤٦٤/٢، موسوعة الفلسفة، ٩٨/١-١٣٢.

(٢) المطالب العالية، ١٣١/٧، وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٤ص١٤٧).

(٣)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص٨٦).

(٤) وللاستزادة؛ انظر: التفسير الكبير(مج١ ج١ص٨٦)، (مج١ ج١ص٧٢)، (مج١ ج١ص٧٤-٧٥)، (مج١ ج١ص٧٩-٨٠)، (مج١ ج١ص٩٤-٩٥)، (مج١ ج١ص١٠٠)، (مج١ ج٢ص٢٢٩)، (مج١ ج٣ص٢٠٥-٢٢١)، (مج٢ ج٤ص١٤٧)، (مج٩ ج٢٦ص١٤٧-١٤٨)، (مج٩ ج٢٦ص١٨٠)، (مج٩ ج٢٧ص١١٣)، (مج٩ ج٢٧ص٢٥٧-٢٥٨)، (مج١٠ ج٣٠ص٦٢)، (مج١٠ ج٣٠ص١٦٨-١٦٩)، (مج١١ ج٣١ص٣٠-٣١)، (مج١١ ج٣٢ص١٨٩-١٩٠)، أسرار التتريل،ط.ركابي،٢٧٢-٢٧٣، المطالب العالية٢٧٥/٧-٢٧٧، ١٣٩/٨-١٩٦، الفراسة للرازي، ٢٣، ٢٥-٣٣، مناظرة في الرد على النصارى، للرازي، ٦٥، كتاب السر المكتوم، فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية،٥٢-٥٤.

يشتغلوا بعبادتها والتضرع إليها، بالدخان والقربات، ولما علموا أن هذه الكواكب قد تغيب عن الأبصار لا جرم اتخذوا لها تماثيل وأصنام واشتغلوا تعظيمًا لتلك الكواكب، فهذا هو دين عبدة الأوثان.

واعلم أن هذا المذهب باطل، و...يبطل هذا المذهب بما أقمنا من الأدلة على أن العالم حادث، فيكون المؤثر فيه قادرًا، وإذا كان قادرًا وجب أن يكون قادرًا على كل الممكنات، وإذا كان قادرًا على كل ممكنات فوجب أن يكون هو الخالق لكل الممكنات، وعند هذا يبطل كون الكواكب الآلهة المدبرة لهذا العالم، **ولكن إذا اعتقدوا أن حركاتها واتصالاتها أسباب لحدوث الحوادث في هذا العالم لجرى العادة لم يكن ذلك كفرًا ولا ضلالاً، ولكن يجب الاستقراء، فإن رأينا أن الأمر كذلك صدقناه على هذا الوجه، ولا كذبناه مع القطع بأن ذلك الكذب ليس باب الكفر**)[1].

ولهذا تجده يُقرر أن الدين الحق هو: مجرد اعتقاد أن لا موجد إلا الله، ولا خالق إلا الله، وأن الخلاص من الشرك يكون بمجرد اعتقاد أنه لا مؤثر ولا مدبر إلا الله، يقول: (أصناف الشرك كثيرة[2] ، فمنهم من يعبد الأصنام، ومنهم من يعبد النار، ومنهم من يعبد الكواكب، ومنهم من يعبد العقل والنفس والطبيعة، فقوله:﴿مَاكَانَ لَنَآ أَن نُّشْرِكَ بِٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ﴾يوسف: ٣٨، رد على كل هؤلاء الطوائف والفرق، **وإرشاد إلى الدين الحق وهو: أنه لا موجد إلا الله، ولا خالق إلا الله، ولا رازق إلا الله**).[3]

ويقول بعد ذكره لطوائف المشركين:(واعلم أنه لا خلاص عن هذه الأبواب إلا إذا اعتقدنا أنه لا مؤثر ولا مدبر إلا الواحد القهار)[4] ، **وهذا صريح في أن مرد الخلاص عنده من الشرك المناقض للإيمان محض الاعتقاد، بغض**

---

(١) السر المكتوم ١١٣، وانظر: التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص٨٦-٩٢)،(مج٨ ج٢٤ص٩٩).

(٢) انظر: أسرار التتريل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ٣٦٧-٣٦٩، ٣٧٠-٣٧٢، التفسير الكبير(مج١ ج١ص٢٤٤-٢٤٥)، (مج١ ج٢ص١١٢-١١٤)، (مج١ ج٣ص٢٢٥)، (مج٢ ج٤ص٢٠٤)، (مج٢ ج٦ص٥٦-٥٧)، (مج٣ ج٨ص٨٩)، (مج٣ ج٨ص١٤١)، (مج٤ ج١٢ص٣٢)، (مج٥ ج١٣ص٣٥-٣٧)، (مج٥ ج١٣ص١١٢-١١٩)، (مج٥ ج١٣ص٢٣٢)، (مج٥ ج١٤ص٧-٨)، (مج٥ ج١٤ص١٢)، (مج٥ ج١٤ص٧٠)، (مج٥ ج١٥ص٨٦-٨٩)، (مج٦ ج١٦ص٢٤)، (مج٦ ج١٧ص٥٩-٦٠)، (مج٦ ج١٧ص١٧٣)، (مج٦ ج١٧ص٢٠٣-٢٠٤)، (مج٦ ج١٨ص١٣٨-١٤٢)، (مج٦ ج١٨ص٢٢٤)، (مج٧ ج١٩ص٦١)، (مج٧ ج١٩ص١٢٣)، (مج٧ ج١٩ص٢١٨)، (مج٧ ج٢٠ص٤٧-٤٨)، (مج٧ ج٢٠ص٨٣)، (مج٧ ج٢٠ص١٩٢)، (مج٧ ج٢٠ص٢٠٢)، (مج٧ ج٢١ص٢٢٤-٢٢٥)، (مج٨ ج٢٢ص١٨٣)، (مج٨ ج٢٣ص١١٦)، (مج٨ ج٢٤ص٢٤)، (مج٨ ج٢٤ص٤٦)، (مج٩ ج٢٥ص٧٧)، (مج٩ ج٢٥ص١١٨-١٢٠)، (مج٩ ج٢٥ص١٧١)، (مج٩ ج٢٥ص٢٥٤-٢٥٥)، (مج٩ ج٢٥ص٢٥٩)، (مج٩ ج٢٥ص٢٦٧)، (مج٩ ج٢٦ص١٢-١٣)، (مج٩ ج٢٦ص١٧-١٨)، (مج٩ ج٢٦ص٣٢)، (مج٩ ج٢٦ص٢٤١)، (مج٩ ج٢٦ص٢٥٨-٢٥٩)، (مج٩ ج٢٦ص٢٧٧-٢٧٨)، (مج٩ ج٢٦ص٢٨٥)، (مج٩ ج٢٧ص١٢٩)، (مج١٠ ج٢٨ص٣٦)، (مج١٠ ج٢٨ص٧١)، (مج١٠ ج٢٨ص٢٣٢)، (مج١٠ ج٢٨ص٣٠٨-٣٠٩)، (مج١٠ ج٣٠ص١٤٣-١٤٤)، (مج١١ ج٣٢ص٣٩-٤١)، (مج١١ ج٣٢ص٤٩-٥٠)، (مج١١ ج٣٢ص١٤٤-١٤٥)، (مج١١ ج٣٢ص١٨٥).

(٣)التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ص١٣٨)، وانظر:أسرار التتريل،ط.ركابي،١١٣، لوامع البينات، ١٤٩.

(٤) معالم أصول الدين، ط.دار الفكر اللبناني،٦٠. وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج١ص١٣٨)،(مج٩ ج٢٥ص١١٩-١٢٠).

النظر عن الأعمال، فلو اعتقد المرء بأنه لا مؤثر ولا مدبر إلا الله، ولا مستحق للعبادة إلا الله ثم صرف العبادة لغيره لم يكن مرتكبًا للشرك المناقض للإيمان!

وعلى هذا فشرك عباد الأوثان عند الرازي يرجع إلى: الاعتقاد سواء كان باعتقاد ما يُضاد حقيقة الإلهية، والخالقية، أو باعتقاد كون المعبود مستحقًا للعبادة من دون الله، أو اتخاذ الوسائط والشفعاء لتقربه إلى الله زلفى لاعتقاد أن الله لعظمته لا ينبغي الدخول عليه إلا بالوسائط والشفعاء، وأنهم أسباب مؤثرة للتخلص من العذاب.

يقول الرازي: (الصابئة .. اعتقدوا .. أن ..الكواكب الآلهة المدبرة لهذا العالم، و..**اعتقدوا أن حركاتها واتصالاتها أسباب لحدوث الحوادث في هذا العالم**)[1]. و(هذا هو دين عبدة الأوثان)[2].

ويقول:(**من أثبت لله شريكًا؛ فقد أضاف إليه بعض تلك الخيرات، فكان جاحدًا لكونها من عند الله تعالى،** وأيضًا فإن أهل الطبائع وأهل النجوم يضيفون أكثر هذه النعم إلى الطبائع وإلى النجوم، وذلك يوجب كونهم جاحدين لكونها من الله تعالى)[3].

وذكر عن عبدة الأصنام أنهم: (**اعتقدوا** في بعض الأشياء أنه إنما حصل بإعانة بعض تلك الأصنام، كما أن المنجمين يوزعون موجودات هذا العالم على الكواكب السبعة؛ فيقولون: لزحل كذا من المعادن والنبات والحيوانات، وللمشتري أشياء أخرى)[4].

ويقول عن عبدة الأصنام: إنهم أصروا (**على الكذب والكفر..والمراد بهذا الكذب: وصفهم بهذه الأصنام بأنها آلهة مستحقة للعبادة**، مع علمهم بأنها جمادات خسيسة، وهم نحتوها وتصرفوا فيها، والعلم الضروري حاصل بأن وصف هذه الأشياء بالإلهية كذب محض، **وأما الكفر فـ..المراد منه الكفر الراجع إلى الاعتقاد، والأمر هاهنا كذلك: فإن وصفهم لها بالإلهية كذب، واعتقادهم فيها بالإلهية جهل وكفر**)[5].

---

(١) السر المكتوم ١١٣، وانظر: التفسير الكبير(مج٨ج٢٤ص٩٩).

(٢) السر المكتوم ١١٣، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ج٢٨ص٢٨)،(مج١٠ج٢٨ص٢٦٧-٢٦٨)،(مج١٠ج٢٩ص١٩٩-٢٠٠).

(٣)التفسير الكبير(مج٧ج٢٠ص٨٠).

(٤)التفسير الكبير(مج٧ج٢٠ص٥٣)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ج٢ص١١٢-١١٣)، (مج٥ج١٣ص٤٠-٤١)، (مج٩ج٢٧ص٨٢)، (مج٩ج٢٧ص١٠٠-١٠١).

(٥)التفسير الكبير(مج٩ج٢٦ص٢٤٢)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ج٣ص٧٦)، (مج٣ج٨ص١٤١)، (مج٥ج١٣ص٢٣٠-٢٣١)، (مج٦ج١٧ص٧٠)، (مج٧ج١٩ص١١٥)، (مج٧ج٢٠ص١٠٢)، (مج٧ج٢٠ص١٣٥)، (مج٧ج٢١ص١٢٦-١٢٧)، (مج٧ج٢١ص٢٢٢)، (مج٨ج٢٣ص٢٧)، (مج٩ج٢٥ص٧٣-٧٤)، (مج٩ج٢٥ص١٢٠-١٢١)، (مج٩ج٢٥ص١٤٤)، (مج٩ج٢٥ص١٤٦)، (مج٩ج٢٥ص١٤٩)، (مج٩ج٢٦ص١٢-١٣)، (مج٩ج٢٦ص٦٩)، (مج٩ج٢٦ص١١٢)، (مج٩ج٢٦ص١٦٢)، (مج٩ج٢٧ص١٥٤)، (مج١٠ج٢٨ص٢٢٩-٢٣٠)، (مج١٠ج٢٩ص٣٥)، (مج١٠ج٢٩ص٣٠١)، (مج١٠ج٣٠ص٢٤٦)، (مج١١ج٣٢ص٤٩-٥٠)، الإشارة في علم الكلام، ٢٠٨، لوامع البينات، ٢٣.

ويقول عند تفسيره لقوله تعـالى: ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ هود: ٥٠،(قال: ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ هود: ٥٠، يعني: أنكم كاذبون في قولكم: إن هذه الأصـنام تحسـن عبادتها، أو في قولكم: إنها تستحق العبادة، وكيف لا يكون هذا كذبًا وافتراءً وهي جمادات لاحس لهـا ولا إدراك، والإنسان هو الذي ركبها وصورها؛ فكيف يليق بالإنسان الذي صنعها أن يعبدها؟!)[1].

ويقول عن عبدة الأوثان: إنهم (يتقربون إلى الله تعالى بعبادة الأوثان ولهم فيه تأويلان:

التأويل الأول: يقولون إله العالم أجل وأعظم من أن يقدر الواحد منا على إظهار عبوديته وخدمته؛ فليس لنا هذا القدر والدرجة؛ ولكن غاية قدرنا أن نشتغل بعبودية بعض المقربين من عباد الله تعالى، مثل: أن نشتغل بعبـادة كوكب، أو عبادة ملك من الملائكة، ثم إن الملك والكوكب يشتغلون بعبادة الله تعالى؛ فهؤلاء يتقربون إلى الله تعالى بهذا الطريق..

والتأويل الثاني لهم: أنهم قالوا: نحن اتخذنا هذه التماثيل على صور الأنبياء والأولياء، ومرادنا من عبادتهـا: أن تصير أولئك الأنبياء والأولياء شفعاء لنا عند الله تعالى)[2].

ويقول:(عباد الأصنام .. قالوا: إن الإله الأعظم أجل من أن يعبده البشر؛ لكن اللائق بالبشر أن يشتغلوا بعبادة الأكابر من عباد الله، مثل: الكواكب، ومثل: الأرواح السماوية، ثم إنها تشتغل بعبادة الإله الأكبر؛ فهذا هو المراد من قولهم: ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ الزمر: ٣)[3].

ويقول: قال (الكفار:... إنا نعبد هذه الأصنام فإنها شفعاؤنا عند الله فهي تشفع لنا عنده، فنتخلص من هـذا العذاب المحكوم به بسبب شفاعة هذه الأصنام)[4].

ويقول عند تفسيره لقوله تعـالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ يونس: ١٨، (إن أولئك الكفار توهموا أن عبادة الأصنام أشد في تعظيم الله من عبادة الله سبحانه وتعالى؛ فقـالوا: ليست لنا أهلية أن نشتغل بعبادة الله تعالى؛ بل نحن نشتغل بعبادة هذه الأصنام، وأنها تكون شـفعاء لنـا عنـد الله تعالى،..وزعموا أنهم متى اشتغلوا بعبادة هذه التماثيل؛ فإن أولئك الأكابر تكون شفعاء لهم عند الله تعالى، ونظيره في هذا الزمان اشتغال كثير من الخلق بتعظيم قبور الأكابر على اعتقاد أنهم إذا عظموا قبورهم؛ فإنهم يكونون شفعاء لهم عند الله)[5].

---

(١)التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ص١٠)، وانظر: التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٩).

(٢)التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ص١٧٩).

(٣)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص٢٤١).

(٤)التفسير الكبير(مج٧ ج١٩ص٢١٨).

(٥)التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ص٥٩-٦٠)، السر المكتوم ١٦٠-١٦١.

ويقول: (إن عبادة غير الله تعالى كفر سواء؛ اعتقد في ذلك الغير كونه إلهًا للعالم، أو اعتقدوا فيه أن عبادته تقربهم إلى الله تعالى)[1].

هذا وقد قسم الرازي الشرك إلى ثلاثة أقسام، شرك جلي: وهو اعتقاد الإلهية، والخالقية، لغير الله، أو اعتقاد كون المعبود مستحقًا للعبادة من دون الله، أو اعتقاد كون المعبود وسيطًا وشفيعًا يُقرب إلى الله، وهو شرك عبدة الأوثان- المذكور آنفًا-.

وشرك خفي وهو: طاعة النفس، أو تعلق القلب بالأسباب والوسائط، أو الالتفات إلى غير الله في عبودية الله، أي: ترك الإخلاص في عبادة الله، وذلك هو الرياء.

وشرك أخفى: مفاده: إثبات أن للأسباب أثرًا في مسبباها!

يقول الرازي:(الشرك قسمان: ظاهر وخفي، **أما الظاهر**: فهو المراد بقوله:﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ البقرة: ٢٢، **وأما الخفي**: فهو طاعة النفس، كقوله:﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَىٰهُ﴾ الجاثية: ٢٣)[2].

ويقول:(من الناس من أنكر الوحدانية، **وهو الشرك الظاهر**؛..كما قال تعالى:﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ البقرة: ٢٢،... ومنهم من ترك.. ذلك؛ ولكنه قد يطيع النفس والشهوة في بعض الأفعال؛ وإليه الإشارة بقوله:﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَىٰهُ﴾ الجاثية: ٢٣ وهذا النوع من الشرك **هو المسمى بالشرك الخفي**).[3]

ويقول:(إن الشرك نوعان: **شرك جلي: وهو الذي يقول به المشركون، وشرك خفي: وهو تعليق القلب بالوسايط وبالأسباب الظاهرة**، والتوحيد المحض هو أن ينقطع نظره عن الوسايط، ولا يرى متصرفًا سوى الحق سبحانه وتعالى)[4].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾ الروم: ٣٣، حال المشرك في الشدة (عند انقطاع رجائه عن الكل يرجع إلى الله، ..﴿ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾ الروم: ٣٣، يعني: إذا خلصناه يشرك بربه، ويقول: **تخلصت بسبب اتصال الكوكب الفلاني بفلان، وبسبب الصنم الفلاني، لا بل ينبغي أن لا يعتقد أنه تخلص بسبب فلان؛ إذا كان ظاهرًا فإنه شرك خفي؛ مثاله: رجل في بحر أدركه الغرق؛ فيهيئ له لوحًا يسوقه إليه ريح؛ فيتعلق به، وينجو؛ فيقول: تخلصت بلوح.**

---

(١)التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ص٢٢٣)، وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٦ص٢٠٧)،(مج٦ ج١٦ص٣٣)،(مج٩ ج٢٧ص١٨٢).

(٢) لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات١٤٣.

(٣)أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط. دار المسلم ٨٤، وانظر: أسرار التنزيل وأنوار التأويل؛ ط. ركابي ١١٠

(٤)التفسير الكبير(مج٧ ج١٩ص١٣٢)، وانظر: التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص١٢٠)، (مج٩ ج٢٥ص١٢٣)، (مج٩ ج٢٦ص٢٥٤)، (مج١٠ ج٢٩ص١٠٥)، أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ١١٠.

أو رجل أقبل عليه سبع، فيرسل الله إليه رجلاً فيعينه؛ فيقول: خلصني زيد؛ فهذا إذا كان عن اعتقاد فهو شرك خفي، وإن كان بمعنى أن الله خلصني على يد زيد فهو أخفى)[١].

ويقول: (إن من عرف مولاه فلو التفت بعد ذلك إلى غيره كان ذلك شركًا، وهذا هو الذي تسميه أصحاب القلوب[٢] بالشرك الخفي)[٣]. فـ(الشرك الخفي:..هو الالتفات إلى غير الله). [٤]

ويقول: (قوله:﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمۡ لَا يُشۡرِكُونَ ﴾ المؤمنون: ٥٩،..المراد منه: نفي الشرك الخفي: وهو أن يكون مخلصًا في العبادة لا يقدم عليها إلا لوجه الله تعالى وطلب رضوانه)[٥].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتٗاۖ ﴾ العنكبوت: ٤١،(قال:﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ ﴾ العنكبوت: ٤١، و لم يقل: آلهة؛ إشارة إلى إبطال الشرك الخفي..؛ فإن من عبد الله رياء لغيره؛ فقد اتخذ وليًا غيره)[٦].

ولئن عد الرازي الرياء من أنواع الشرك الخفي إلا أنه قد قرر أن المراءاة من باب الذنوب، والذنوب –عنده– لا تؤثر على الإيمان بنقص ولا بطلان، لذلك لم يُسلم كون الرياء بوابة للنفاق ولنقص الإيمان أو نقضه**!!**

يقول الرازي:(فعل المراءاة .. من باب الذنوب، ولا يصير المرء به منافقًا) [٧].

هذا ولا يحق إغفال الإشارة إلى أن الرازي أدخل في مسمى الشرك ما ليس منه، وذلك حين حكم بالشرك على:

١– من أثبت صفة الوجه لله ﷻ، وغيرها من الصفات الخبرية على ما يليق بجلاله تعالى وعظمته، ولأجل ذلك وصف كتاب التوحيد لا بن خزيمة–رحمه الله– بكتاب الشرك، يقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾ الشورى: ١١، **(اعلم أن محمد بن إسحاق بن خزيمة أورد استدلال أصحابنا بهذه الآية في الكتاب الذي سماه:"بالتوحيد"، وهو في الحقيقة كتاب الشرك**، واعترض عليها، وأنا أذكر حاصل كلامه بعد حذف التطويلات، لأنه كان رجلاً مضطرب الكلام، قليل الفهم، ناقص

---

(١)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص١٢١).

(٢) يقصد الصوفية، كما صرح بذلك في موطن آخر، انظر: التفسير الكبير(مج٧ج١٩ص١٣٢). انظر قول الصوفية: الرسالة القشيرية١٦٢-١٦٤، ٢٣١-٢٣٥.

(٣)التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ص١٧٣).

(٤)أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط. ركابي ١١٠، ط.أخرى؛ ط. دار المسلم، ٨٥.

(٥)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ص١٠٧)، وانظر: التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص٢١)،(مج٩ ج٢٥ص١٢٠).

(٦)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص٦٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٥٤)،(مج٥ ج١٥ص١٧٣)،(مج٦ ج١٧ص١٩٩-٢٠٠)،(مج٧ ج٢١ص١٧٧)،(مج١٠ ج٢٨ص٢٣٢)،(مج١٠ ج٣٠ص٢٤٦)،(مج١١ ج٣٢ص١١٥)، النفس والروح وشرح قواهما ١٥٩-١٩١.

(٧)التفسير الكبير(مج١١ ج٣٢ص١١٤).

العقل، فقال: ''نحن نثبت لله وجهًا ونقول: إن لوجه ربنا من النور والضياء والبهاء، ما لو كشف حجابه لأحرقت سبحات وجهه كل شيء أدركه بصره، ووجه ربنا منفي عنه الهلاك والفناء، ونقول: إن لبني آدم وجوهًا كتب الله عليها الهلاك والفناء، ونفى عنها الجلال والإكرام، غير موصوفة بالنور والضياء والبهاء، ولو كان مجرد إثبات الوجه لله يقتضي التشبيه؛ لكان من قال إن لبني آدم وجوهًا وللخنازير والقردة والكلاب وجوهًا، لكان قد شبّه وجوه بني آدم بوجوه الخنازير والقردة والكلاب''. ثم قال: ''ولا شك أنه اعتقاد الجهمية؛ لأنه لو قيل له: وجهك يشبه وجه الخنازير والقردة لغضب ولشافهه بالسوء، فعلمنا أنه لا يلزم من إثبات الوجه واليدين لله إثبات التشبيه بين الله وبين خلقه''[١]..).

بل وجعل شرك عباد الأصنام فرع عن مذهب المشبهة، ويعني بهم أهل السنة والجماعة الذين أثبتوا العلو والاستواء على العرش[٢] ، يقول:(ثبت أن دين عبدة الأوثان كالفرع عن مذهب المشبهة).[٣] **ويقول**: (إن الأصل في عبادة الأصنام أن القوم كانوا مشبهة)[٤]، (فالسبب في عبادة الأوثان اعتقاد أن الله تعالى جسم وفي مكان)[٥]، **ويقول**:(السبب في عبادة الأوثان اعتقاد الشبه)[٦]، فقول المشبهة من جنس قول عبدة الأوثان؛ فإنهم تصوروا جسمًا كبيرًا مستقرًا على العرش ويعبدونه، وهذا المتخيل غير موجود ألبتة. يقول الرازي:(يروى أن عبدة الأوثان مشبهة؛ فاعتقدوا أن الإله هو النور الأعظم، وأن الملائكة أنوار صغيرة، ووضعوا على صورة تلك الأنوار هذه الأوثان، ومعبودهم في الحقيقة هو تلك الأنوار السماوية، وهذا قول المشبهة؛ فإنهم تصوروا جسمًا كبيرًا مستقرًا على العرش، ويعبدونه، وهذا المتخيل غير موجود ألبتة)[٧].

---

(١) انظر كلام ابن خزيمة في كتابه التوحيد١/٢٤-٥٧.

(٢) انظر: أساس التقديس٣٠.

(٣) أساس التقديس٣٠.

(٤)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص٢٥٨)، وانظر: معالم أصول الدين٥٩، ط. دار الفكر اللبناني.

(٥)التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ص٣٧)، وانظر: أسرار التتريل،ط.ركابي،٣٧٢.

(٦)التفسير الكبير(مج١ ج٢ص١١٢).

(٧)التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ص١٤١).

ويقول:(ذكر أبو معشر المنجم[1] أن سبب إقدام الناس على اتخاذ عبادة الأوثان دينًا لأنفسهم: هو أن القوم في الدهر الأقدم كانوا على مذهب المشبهة، وكانوا يعتقدون أن إله العالم نور عظيم؛ فلما اعتقدوا ذلك اتخذوا وثنًا هو أكبر الأوثان على صورة الإله، وأوثانًا أخرى أصغر من ذلك الوثن على صورة الملائكة، واشتغلوا بعبادة هذه الأوثان على اعتقاد أنهم يعبدون الإله والملائكة، فثبت أن دين عبادة الأصنام كالفرع على مذهب المشبهة)[2].

٢- من عمل لأجل الثواب والفوز بالجنة والخلاص من النار؛ أو اعتقاد كون العمل مؤثرًا في إيجاب الثواب أو دفع العقاب.

يقول الرازي: (أما بيان الوجوه المنافية للإخلاص؛ فهي الوجوه الداعية للشريك؛ وهي أقسام: **أحدها**: أن يكون للرياء والسمعة فيه مدخل. **وثانيها: أن يكون مقصوده من الإتيان بالطاعة الفوز بالجنة والخلاص من النار. وثالثها: أن يأتي بها ويعتقد أن لها تأثيرًا في إيجاب الثواب أو دفع العقاب)**[3].

ويقول:(إن من الناس من يعبد الله لطلب الثواب؛ وهو جهل وسخف. ويدل عليه وجوه؛ **الأول**: أن من عبد الله ليتوصل بعبادته إلى شيء آخر كان المعبود في الحقيقة هو ذلك الشيء؛ فمن عبد الله لطلب الثواب كان معبوده في الحقيقة هو الثواب، وكان الله تعالى وسيلة إلى الوصول إلى ذلك المعبود، وهذا جهل عظيم. **الثاني**: أنه لو قال أصلي لطلب الثواب أو للخوف من العقاب لم تصح صلاته. **الثالث**: أن من عمل عملاً لغرض آخر كان بحيث لو وجد ذلك الغرض بطريق آخر لترك الواسطة؛ فمن عبد الله للأجر والثواب كان بحيث لو وجد الأجر والثواب بطريق آخر لم يعبد الله، ومن كان كذلك لم يكن محبًا لله، و لم يكن راغبًا في عبادة الله، وكل ذلك جهل)[4].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ فَـَٔاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ الروم: ٣٨،(وقوله: ﴿وَجْهَ ٱللَّهِ ۖ﴾ الروم: ٣٨، أي: يكون عطاؤه لله لا غير؛ فمن أعطى للجنة لم يرد به وجه الله؛ وإنما أراد مخلوق الله!!!)[5].

---

(١)جعفر بن محمد بن عمر البلخي المنجم، أصله من بلخ، في خراسان، أقام زمنًا في بغداد، ومات بواسط في رمضان سنة اثنتين وسبعين ومئتين. كان محدثًا، فمُكِر به، ودخل في النجوم، فتعلم علمها بعد سبع وأربعين سنة من عمره، كان من أعلم الناس بتاريخ الفرس وأخبار سائر الأمم، عمر طويلاً، حتى جاوز المئة، صاحب التصانيف في النجوم والهندسة، من مصنفاته: الزيج، وكتاب المواليد، وكتاب القرانات، وكتاب: طبائع البلدان، وأشياء كثيرة من كتب الهذيان. انظر: سير أعلام النبلاء، ط.مؤسسة الرسالة، ١٦١/١٣، الأعلام للزركلي، ١٢٧/٢.

(٢) أساس التقديس٣٠، وانظر: أسرار التتزيل،ط.ركابي، ٣٧٠-٣٧١.

(٣)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص٢٤٠).

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج١ص١٥٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج١ص٢٥٠)،(مج٩ ج٢٧ص١٦٢-١٦٣)،(مج١١ ج٣٢ص٤٤-٤٥).

(٥)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص١٢٥).

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ﴿٥﴾ ﴾ البينة: ٥، (اعلم أن قوله:﴿ مُخۡلِصِينَ ﴾ البينة: ٥، نصب على الحال؛ فهو تنبيه على ما يجب من تحصيل الإخلاص من ابتداء الفعل إلى انتهائه، والمخلص هو الذي يأتي..بالفعل لوجهه مخلصًا لربه، لا يريد رياء ولا سمعة ولا غرضًا آخر، **بل .. لا يجعل طلب الجنة مقصودًا ولا النجاة عن النار مطلوبًا**).[1]

٣- من حاول مقابلة وجوه إحسان الله بشكره، يقول الرازي: (إن من حاول مقابلة وجوه إحسان الله بشكره؛ فقد أشرك؛ لأن على هذا التقدير يصير كأن العبد يقول: منك النعمة ومني الشكر، ولا شك أن هذا شرك)[2].

٤- من فرح بنعمة الله من حيث هي هي، يقول الرازي:(إنه إذا حصلت اللذات الروحانية، فإنه يجب على العاقل أن لا يفرح بها من حيث هي هي، بل يجب أن يفرح بها من حيث إنها من الله تعالى وبفضل الله وبرحمته؛ فلهذا السبب قال الصديقون[3]: من فرح بنعمة الله من حيث إنها تلك النعمة فهو مشرك**!!!** أما من فرح بنعمة الله من حيث إنها من الله كان فرحه بالله، وذلك هو غاية الكمال ونهاية السعادة)[4].

٥- آدم وحواء عليهما السلام حيث انتفعا بالولد في مصالح الدنيا، بعد أن عزما على أن يجعلاه وقفًا على طاعة الله، يقول الرازي:(سلمنا أن الضمير في قوله:﴿ جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ ﴾ الأعراف: ١٩٠؛ عائد إلى آدم وحواء عليهما السلام؛ إلا أنه قيل: إنه تعالى لما آتاهما الولد الصالح عزما على أن يجعلاه وقفًا على خدمة الله وطاعته وعبوديته على الإطلاق، ثم بدا لهم في ذلك؛ فتارة كانوا ينتفعون به في مصالح الدنيا ومنافعها، وتارة كانوا يأمرونه بخدمة الله وطاعته. وهذا العمل وإن كان منا قربة وطاعة إلا أن حسنات الأبرار سيئات المقربين؛ فلهذا قال تعالى:﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿١٩٠﴾ ﴾ الأعراف: ١٩٠، **والمراد من هذه الآية: ما نُقل عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال حاكيًا عن الله سبحانه: "أنا أغنى الأغنياء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه غيري تركته وشركه"[5] وعلى هذا التقدير فالإشكال زائل!!!**)[6].

---

(١)التفسير الكبير(مج١١ج٣٢ص٤٥)، وانظر: التفسير الكبير(مج٧ج٢٠ص١٨٠-١٨١)، لوامع البينات، ١٩٧.

(٢)التفسير الكبير(مج٥ج١٥ص١٠٨)، وانظر:التفسير الكبير(مج١ج١ص٢٢٢)،(مج١ج١ص٢٢٨).

(٣) يقصد الصوفية، انظر قولهم: إحياء علوم الدين١٢/٧٠-٧١.

(٤)التفسير الكبير(مج٦ج١٧ص١١٨).

(٥) مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله، (وفي نسخة: باب تحريم الرياء)،٤/٢٢٨٩.

(٦)التفسير الكبير(مج٥ج١٥ص٨٨).

٦- من أثبت تأثير الأسباب في مسبباتها: يقول الرازي: لو أن رجلاً(أقبل عليه سبع، فيرسل الله إليه رجلاً فيعينه؛ فيقول: خلصني زيد؛ فهذا إذا كان .. بمعنى: أن الله خلصني على يد زيد؛ فهو أخفى)[١].

بقي أن أشير إلى أن الرازي ناقض جملة مما قرره سابقًا؛ حيث:

١- ذهب إلى أن الشرك اسم شرعي متأثرًا في ذلك بالمعتزلة[٢] .

٢- قرر أن الأصح في معنى الإله هو المعبود، فقال: (اختلف الناس في تفسير لفظ "الإله"، والأصح أنه هو المعبود) [٣]وقال: (إن تفسير لفظ "الإله" هو المعبود)[٤].

ولا شك أن الاستقامة في مفهوم الإله يؤدي إلى الاستقامة في مفهوم الشرك، والانحراف فيه يؤدي إلى الانحراف فيه[٥] ، وعليه فإذا أقر الرازي بأن معنى الإله هو المعبود، فعليه أن يلتزم بأن الشرك المناقض للإيمان والتوحيد يتعلق بأفعال العباد وإراداتهم وأقوالهم، فيقع فيها الشرك المناقض للإيمان، كما يقع في الاعتقاد، لاسيما وأن العبادة عنده (عبارة: عن كل فعل وترك يؤتى به لمجرد أمر الله تعالى بذلك، و..يدخل فيه جميع أعمال القلوب وجميع أعمال الجوارح).[٦] يقول الرازي: (أما العبادة فهي فعل أو قول، أو ترك فعل أو ترك قول؛، ويؤتى به لمجرد اعتقاد أن الأمر به عظيم يجب قبوله)[٧].

٣- أنه قد يقع الشرك المناقض للإيمان، مع وجود الاعتقاد بالوحدانية، يقول: **من الناس (من أقر بالوحدانية في الظاهر إلا أنه يقول قولاً يهدم ذلك التوحيد؛** مثل: أن يضيف السعادة والنحوسة إلى الكواكب، أو يضيف الصحة والسقم إلى الدواء والغذاء، أو يضيف الفعل إلى العبد على سبيل الاستقلال)[٨].

---

(١)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص١٢١)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٣ص٢٢١).

(٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص١٢٣-١٢٤)، وانظر: التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٢٤)،(مج٩ ج٢٥ص١٤٩).

(٣)التفسير الكبير(مج٥ ج٦ص٤٠)، أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ٣٧٩.

(٤)التفسير الكبير(مج٥ ج٦ص٤٠)، أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ٣٧٩، وانظر: لوامع البينات، ٩٢.

(٥) انظر: حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين٣٤٩-٣٥٠.

(٦)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ ص٩٤).وانظر:التفسير الكبير(مج١٠ ج٣٠ ص١٣٤)، (مج١١ ج٣٢ ص١٠٧-١٠٨).

(٧)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٦ص٢٣٩)، وانظر: الكاشف عن أصول الدلائل٥٥، موسوعة مصطلحات الإمام فخر الدين الرازي،٤٣٧-٤٣٨.

(٨) أسرار التنزيل وأنوار التأويل، ط. ركابي، ١١٠. وانظر: التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٣٨)،(مج١١ ج٣٢ص٤٥-٤٦).

٤- مع أنه قرر أن العمل لأجل الثواب شرك، إلا أنك تجده يقرر أن من شروط الانتفاع بالعمل أن يريد المرء بعمله ثواب الآخرة، يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴿١٩﴾ ﴾ الإسراء: ١٩، (وأما القسم الثاني؛ وهو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ الإسراء: ١٩، فشرط تعالى فيه شروطًا ثلاثة: **الشرط الأول**: أن يريد بعمله الآخرة، أي: ثواب الآخرة، فإنه إن لم تحصل هذه الإرادة وهذه النية لم ينتفع بذلك العمل..)[1].

٥- قرر أن التسمية بالتعبيد لغير الله؛ كالتسمي بعبد مناف وعبد العزى وعبد قصي وعبد اللات شرك[2].

(١)التفسير الكبير(مج٧ج٢٠ص١٧٩)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ج٣ص٤٩-٥٠)، (مج٧ج٢٠ص١١٢)، (مج٨ج٢٢ص٢١٨)،(مج٩ج٢٥ص١٥).

(٢)انظر: التفسير الكبير(مج٥ج١٤ص١٦٠)،(مج٥ج١٥ص٨٧-٨٨)،(مج٧ج٢٠ص١٢).

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من معنى الشرك، والمسائل المتعلقة به على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

تبين من العرض السابق أن حد الرازي لحقيقة الشرك فرع عن حده لحقيقة الإيمان؛ فهو عندما حصر الإيمان في القلب، حصر الشرك في القلب، ولم يجعل من الأعمال والأقوال ما يعد شركًا مناقضًا للإيمان.

وقد خالف الرازي أهل السنة والجماعة في أمورٍ مجملها ما يلي:

١- تقريره أن الشرك المناقض للإيمان محصور في الاعتقاد!

٢- جعله الاعتقاد القلبي هو مناط الشرك الموجب للخلود في النار!

٣- حصره الشرك الجلي في مجرد اعتقاد الإلهية، والخالقية لغير الله، أو اعتقاد كون المعبود مستحقًا للعبادة من دون الله، أو اعتقاد كون الأصنام سببًا مؤثرًا لحصول الشفاعة والقرب من الله!

٤- جعله اتخاذ الوسائط بالسؤال والطلب ليس شركًا بمجرد طلب غير الله ما لا يقدر عليه إلا الله؛ بل لا بد أن يتضمن ذلك اعتقاد استقلالية المطلوب وقدرته على الاختراع، الذي هو حقيقة الألوهية عنده.[1]

٥- جعله صرف العبادة (سواء كانت قولية أو فعلية) لغير الله ليست شركًا؛ إذا كان يعتقد أن المستحق لها هو الله.

٦- جعله الشرك في العمل من الفسق، الذي لا يوجب الخلود في النار.

٧- جعله الشرك في العمل لا يُؤثر على الإيمان، ولا ينقضه، لأنه بمنزلة المعاصي.

٨- جعله الرياء من باب الذنوب، فلا أثر له على الإيمان لا بنقص ولا بطلان!

٩- إخراجه من مسمى لفظ الشرك المناقض للإيمان بعض أفراده الداخلة تحته؛ حيث: خص الشرك المناقض للإيمان بالاعتقاد فحسب!!، وأخرج منه الشرك في العمل!

١٠- إدخاله في مسمى لفظ الشرك ما ليس منه؛ حيث: حكم بالشرك على من أثبت الصفات الخبرية لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته، أو من عمل لأجل نيل الثواب والنجاة من العقاب؛ أو من اعتقد

---

(١)وهذا منهج المتكلمين عمومًا، إذ التوحيد عندهم اعتقادي فقط، والشرك في الإرادة إذا لم يتضمن الشرك في الاعتقاد لا يكون شركًا عندهم، انظر: ضوابط التكفير، ٩٩-١٠٠.

كون العمل مؤثرًا في إيجاب الثواب، أو من حاول مقابلة وجوه إحسان الله بشكره، أو من فـــرح بنعمة الله من حيث هي هي، أو من أثبت تأثير الأسباب في مسبباتها!

١١- جعله طريق الخلاص من الشرك محصور في اعتقاد أنه لا مؤثر ولا مدبر إلا الله!

وسيكون -بعون الله- الرد عليه من وجهين:

الوجه الأول: في بيان حقيقة الشرك وأنواعه.

أصل الشرك: أن تعدل بالله تعالى مخلوقاته في بعض ما يستحقه وحده، فإنه لم يعدل أحد بـــالله شـــيئًا مـــن المخلوقات في جميع الأمور، فمن عبد غيره أو توكل عليه فهو مشرك به[١].

وعليه فالشرك في الشرع: جعل شريك لله تعالى في ربوبيته أو إلهيته، والغالب الإشراك في الألوهية بأن يـــدعو مع الله غيره، أو يصرف له شيئًا من أنواع العبادة: كالذبح، أو النذر، أو الخوف، أو الرجاء، أو المحبة[٢] أو غيرهـــا. فكل اعتقاد أو قول أو عمل ثبت أنه مأمور به من الشارع؛ فصرفه لله وحده توحيد وإيمان وإخلاص، وصرفه لغـــيره شرك وكفر.[٣]

يقول الشيخ السعدي-رحمه الله-: ((حقيقة الشرك بالله: أن يعبد المخلوق كما يعبد الله، أو يعظم كما يعظم الله، أو يصرف له نوع من خصائص الربوبية والإلهية))[٤] .

ولما كان الإيمان عند أهل السنة والجماعة قول وعمل واعتقاد؛ فإن الشرك المنافي للإيمان أو لتمامه، يتعلق بذلك كله؛ فقد يكون اعتقادًا في القلب، فينافي قول القلب -الذي هو التصديق-، وقد يكون عملاً في القلب؛ كالإشراك في محبة الله تعالى بالمساواة بين الله وغيره في المحبة الخاصة، فينافي الحب الإيماني، الذي هو آكد أعمال القلوب وأهمها، وقد يكون قولاً ظاهرًا؛ كدعاء غير الله، أو تسبيحه أو الاستغاثة به، فينافي قول اللسان، وقد يكون عملاً ظاهرًا؛ كالذبح لغير الله، فينافي عمل الجوارح القائم على الانقياد والخضوع لله تعالى وحده دون ما سواه.

يقول ابن القيم-رحمه الله-: ((**الشرك شركان: شرك يتعلّق بذات المعبود وأسمائه وصفاته وأفعاله، وشـــرك في عبادته ومعاملته؛ وإن كان صاحبه يعتقد أنه سبحانه لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.**

والشرك الأول نوعان: أحدهما: شرك التعطيل؛ وهو أقبح أنواع الشرك؛ كشرك فرعون؛ إذ قال: وما رب العالمين؟..ومنه شرك الملاحدة القائلين بقدم العالم وأبديته .. ومن هذا: شرك من عطّل أسماء الربّ تعـــالى وأوصـــافه وأفعاله من غلاة الجهمية والقرامطة، فلم يثبتوا اسمًا ولا صفة....

---

(١)انظر: الاستقامة، ٢٥١.

(٢)انظر: عقيدة التوحيد وبيان ما يضادها، ٧٧.

(٣)القول السديد شرح كتاب التوحيد، للسعدي، ١٢٠-١٢١.

(٤)تفسير السعدي، ٢٧٩.

النوع الثاني: شرك من جعل معه إلهًا آخر، و لم يعطِّل أسماءه وربوبيته وصفاته؛ كشرك النصارى الذي جعلوه ثلاثة .. ومن هذا: شرك المجوس القائلين بإسناد حوادث الخير إلى النور، وحوادث الشر إلى الظلمة، ومن هذا: شرك القدرية القائلين بأن الحيوان هو الذي يخلق أفعال نفسه، وأنها تحدث بدون مشيئة الله وقدرته وإرادته....ومن هـذا: شرك كثير ممن يشرك بالكواكب العلويات، ويجعلها أربابًا مدبرة لأمر هذا العالم، كما هو مذهب مشركي الصـابئة وغيرهم، ومن هذا: شرك عُباد الشمس وعُباد النار وغيرهم......

وأما الشرك في العبادة:...فإنه يصدر ممن يعتقد أنه لا إله إلا الله، وأنه لا يضر ولا ينفع ولا يعطى ولا يمنع إلا الله، وأنه لا إله غيره ولا رب سواه؛ ولكن لا يخلص لله في معاملته وعبوديته......

وهذا الشرك ينقسم إلى مغفور وغير مغفور، وأكبر وأصغر.

والنوع الأول: ينقسم إلى كبير وأكبر، وليس شيء منه مغفورًا؛ فمنه الشرك بالله في المحبة والتعظيم، [بـ]أن يحب مخلوقًا كما يحب الله؛ فهذا من الشرك الذي لا يغفره الله. وهو الشرك الذي قال سبحانه فيـه:﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ البقرة: ١٦٥، وقال أصحاب هذا الشرك لآلهتهم، وقد جمعتهم الجحيم:﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٨﴾ ﴾ الشـعراء: ٩٧ - ٩٨، ومعلوم أنهم ما سوّوهم به سبحانه في الخلق والرزق والإماتة والإحياء والملك والقدرة؛ وإنما سوّوهم به في الحبّ والتألّه والخضوع لهم والتذلل.....

ويتبع هذا الشرك: الشرك به سبحانه في الأفعال والأقوال والإرادات والنيات. فالشـرك في الأفعـال؛ كالسجود لغيره، والطواف بغير بيته، وحلق الرأس عبودية وخضـوعًا لغـيره، وتقبيـل الأحجـار غـير الحجـر الأسود...وتقبيل القبور واستلامها والسجود لها.....

ومن الشرك به سبحانه: الشرك به في اللفظ؛ كالحلف بغيره...ومن ذلك قول القائل للمخلوق: ما شاء الله وشئت...و..من يقول: أنا متوكّل على الله وعليك، وأنا في حسْبِ الله وحسْبِك، ومالي إلا الله وأنت، وهذا من الله ومنك، وهذا من بركات الله وبركاتك، والله لي في السماء وأنتَ لي في الأرض، أو يقول: والله وحياة فلان، أو يقول: نذرًا لله ولفلان، أو أنا تائب لله ولفلان، أو أرجوا الله وفلانًا، ونحو ذلك.....

وأما الشرك في الإرادات والنيّات؛ فذلك البحر الذي لا ساحل له، وقلّ من ينجو منه. فمن أراد بعملـه غير وجه الله، أو نوى شيئًا غير التقرب إليه وطلب الجزاء منه؛ فقد أشرك في نيته وإرادته.

والإخلاص أن يخلص لله في أقواله وأفعاله وإرادته ونيته. وهذه هي الحنيفية ملة إبراهيم التي أمر الله بها عباده كلهم، ولا يقبل من أحد غيرها، وهي حقيقة الإسلام......

إذا عرفت هذه المقدمة..فنقول:...**حقيقة الشرك: هو التشبّه بالخالق والتشبيه للمخلوق به.** هذا هو التشبيه في الحقيقة، لا إثبات صفات الكمال التي وصف الله بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ، فعكس من نكسَ اللهُ قلبَـه، وأعمى عينَ بصيرته، وأركسه بلَبْسه الأمرَ؛ وجعل التوحيد تشبيهًا والتشبيه تعظيمًا وطاعةً.

فالمشرك مشبه للمخلوق بالخالق في خصائص الإلهية؛ فإن من خصائص الإلهية: التفرد بملك الضـرّ والنفـع والعطاء والمنع، وذلك يوجب تعلُّق الدعاء والخوف والرجاء والتوكل به وحده. فمن علق ذلك بمخلوق؛ فقد شـبّهه بالخالق......

ومن خصائص الإلهية: الكمالُ المطلقُ من جميع الوجوه، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه. وذلك يوجب أن تكون العبادة كلّها له وحده، والتعظيمُ والإجلال والخشية والدعاء والرجاء والإنابة والتوبة والتوكل والاستعانة وغاية الذلّ مع غاية الحب؛ كلُّ ذلك يجب عقلاً وشرعًا وفطرةً أن يكون له وحده، ويُمنَع عقلاً وشرعًا وفطرةً أن يكـون لغيره. فمن جعل شيئًا من ذلك لغيره فقد شبّه ذلك الغيرَ بمن لا شبيهَ له، ولا مثل له، ولا ندَّ له، وذلك أقبح التشبيه وأبطله. ولشدّةِ قبحه وتضمّنِه غايةَ الظلم أخبر سبحانه عبادَه أنّه لا يغفره، مع أنه كتب على نفسه الرحمة.

ومن خصائص الإلهية: العبوديةُ التي قامت على ساقين لا قِوَام لها بدونهما: غايةُ الحبّ مع غايةِ الذلّ. هذا تمام العبودية، وتفاوتُ منازلِ الخلق فيها بحسب تفاوتهم في هذين الأصلين. فمن أعطى حبَّه وذلَّه وخضوعه لغير الله؛ فقد شبّهه به في خالص حقه...إذا عُرِف هذا؛ فمن خصائص الإلهية: السجود، فمن سجد لغيره؛ فقد شبّه المخلوقَ بـه. ومنها: التوكل، فمن توكّل على غيره؛ فقد شبهه به. ومنها: التوبة، فمن تاب لغيره؛ فقد شبهه به. ومنها: الحلـف باسمه تعظيمًا وإجلالاً له، فمن حلف بغيره؛ فقد شبّهه به. هذا في جانب التشبيه.

وأمّا في جانب التشبّه به؛ فمن تعاظمَ، وتكبّر، ودعا الناس إلى إطرائه في المـدح، والتعظـيم، والخضـوع، والرجاء، وتعليق القلب به خوفًا ورجاءً والتجاءً واستعانةً به، فقد تشبّه بالله، ونازعه في ربوبيته وإلهيّته.....وكـذلك من تشبه به في الاسم الذي لا ينبغي إلا لله وحده؛ كملك الأملاك، وحاكم الحكّام، ونحوه)).[1]

إذا تقرر ما سبق اتضح ما يلي:

أ- **أن الشرك لا ينحصر في الاعتقاد وحسب؛ بل قد يكون بالقول أو العمل، وإن كان صاحبه يعتقد أنه سبحانه لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله**، ولا أدلّ على ذلك من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ البقرة: ٢٢، يقول الشيخ السعدي -رحمه الله-عند تفسيره لهذه الآية:

((﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ البقـرة: ٢٢، أي: نظراء وأشباهًا من المخلوقين، فتعبدونهم كما تعبـدون الله، وتحبونهم كما تحبون الله.. ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ البقرة: ٢٢، أن الله ليس له شـريك، ولا نظـير، لا في الخلق، والرزق، والتدبير، ولا في العبادة)).[2]

وعليه فإن الشرك في الأقوال أو الأعمال يكون شركًا ولو أقرّ صاحبه بأن الله تعالى واحد لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فكما يكون الشرك متعلقًا باعتقاد شريك لله تعالى في ذاته وصفاته

---

(١)الداء والدواء، ٢٩٨-٣١٧.

(٢) تفسير السعدي، ٤٥.

وأفعاله، فكذلك يكون الشرك متعلقًا بالإرادة والطلب والعمل والقول، ولا يصح أن يُعلق أحد نوعي الشرك بالآخر بحيث لا يعتبر شركًا إلا إذا اقترن بالآخر[1].

ومما يدل على أن الشرك قد يكون بالقول وإن كان صاحبه يعتقد أنه سبحانه لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله:

١- ما ورد من أن دعاء غير الله شرك أكبر؛ والتسبيح، والاستعاذة، والاستجارة، والاستغاثة كلها من أنواع الدعاء[2] فمن صرف شيء من ذلك لغير الله؛ فقد أشرك شركًا مناقضًا للإيمان، وإن كان يعتقد أن الله سبحانه لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

والأدلة على أن دعاء غير الله شرك مناقض للإيمان أنواع:

النوع الأول: أدلة نصت على أن دعاء غير الله شرك أكبر:

قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾ ﴾ يونس: ١٠٦، يقول الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ-رحمه الله- [3]((**الآية نص في أن دعاء غير الله والاستغاثة به شرك أكبر**)).[4]

وقد سمى الله تعالى دعاء غيره شركًا وكفرًا في آيات كثيرة؛ منها: قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوْنَ مَا تُشْرِكُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ الأنعام: ٤٠ – ٤١، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ تَدْعُونَهُۥ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ الأنعام: ٦٣ – ٦٤، وقوله ﷻ: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوٓا۟ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالُوا۟ ضَلُّوا۟ عَنَّا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ ﴿٣٧﴾ ﴾ الأعراف: ٣٧، وقوله ﷻ: ﴿ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ

---

(١)انظر: حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، ٥٣٩.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى، ٢٢٧/١٥، نواقض الإيمان القولية والعملية، ١٣٨، ١٤٢.

(٣)سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، الفقيه المحدث الأصولي، ولد في الدرعية في أواخر أيام جده الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله عام ١٢٠٠هـ، فلم يدرك القراءة عليه، تربى في بيت علم وصلاح وتقى، اشتغل بالعلم والتدريس، ولم يشغل نفسه بغير ذلك حتى بزّ أقرانه، وتفوق على زملائه، وحصّل علمًا كثيرًا في زمن قصير، كان بارعًا في التفسير والحديث والفقه. تولى القضاء، وله مؤلفات منها: تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، الدلائل في عدم مولاة أهل الشرك، وغيرها، أكرمه الله بالشهادة سنة ١٢٣٣ هـ ، انظر: مشاهير علماء نجد وغيرهم، ٤٤-٤٧، علماء نجد خلال ثمانية قرون، ٣٤١/٢-٣٤٩، الأعلام للزركلي، ١٢٩/٣.

(٤)تيسير العزيز الحميد، ٤٣٨/١.

خَبِيرٍ ﴿١٤﴾ ﴾ فاطر: ١٣ – ١٤، وقوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓاْ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴿٨﴾ ﴾ الزمر: ٨ .[١]

النوع الثاني: أدلة نصت على الأمر بسؤال الله وحده، والنهي عن سؤال غيره:

ومنها: قوله ﷻ: ﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾ القصص: ٨٨، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾ ﴾ الجن: ١٨ ، وقوله: ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ غافر: ٦٠

النوع الثالث: أدلة نصت على وعيد من دعا غير الله:

و منها: قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ ﴿٢١٣﴾ ﴾ الشعراء: ٢١٣، وقاله ﷺ: " من مات وهو يدعو من دون لله ندًا دخل النار"[٢].

النوع الرابع: أدلة نصت على أن الدعاء عبادة، وعلى هذا فصرفه لغير الله شرك أكبر:

ومنها: قوله سبحانه: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ﴿٦﴾ ﴾ الأحقاف: ٥ – ٦، وقوله عليه السلام:"إن الدعاء هو العبادة، ثم قرأ ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ غافر: ٦٠" [٣].

وإذا تقرر أن الدعاء عبادة، و أنه يجب صرفه لله تعالى وحده لا شريك له، فإن من دعا أو استغاث أو استعان أو استعاذ بغير الله تعالى فيما لا يقدر عليه إلا الله ﷻ، فقد كفر وخرج من الملة، سواء كان هذا الغير نبياً، أو ولياً، أو ملكاً، أو جنياً، أو غير ذلك من المخلوقات. [٤]

يقول ابن تيمية–رحمه الله–:((ومن أعظم الاعتداء والعدوان والذلّ والهوان، أن يدعى غير الله، فإن ذلك من الشرك، والله لا يغفر أن يشرك به، وإن الشرك لظلم عظيم، ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا ﴿١١٠﴾ ﴾ الكهف: ١١٠)).[٥] ويقول–رحمه الله–: ((من دعا غير الله، وحج إلى غير الله هو أيضًا مشرك،

---

(١)انظر: تيسير العزيز الحميد، ١/٤٠٩–٤١٠، نواقض الإيمان القولية والعملية، ١٤٦–١٤٧.

(٢) البخاري، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ ﴾ البقرة: ١٦٥، يعني: أضدادًا، واحدها ندّ، ص٩٢٧.

(٣)أخرجه: أحمد في مسنده برقم(١٨٢٦٨)، ١٤٧/١٤، وابن ماجه، كتاب: الدعاء، باب: فضل الدعاء، ٢٦٢/٤، وأبو داود، كتاب:الصلاة، باب: الدعاء، ١٠٩/٢، والترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة البقرة، وقال: ''هذا حديث حسن صحيح''، ٨٠/٥، ط.دار الغرب الإسلامي، والحاكم في المستدرك برقم(١٨٥٣)،٦٧٢/١، وقال: ''هذا حديث صحيح ولم يخرجاه''، وقال ابن حجر في الفتح٧٠/١، ''أخرجه أصحاب السنن بسند جيد'' وصححه الألباني–رحمه الله–،انظر: صحيح سنن الترمذي، ٢٤/٣.

(٤)انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية، ١٤٢–١٤٣.

(٥) تلخيص كتاب الاستغاثة في الرد على البكري، ٢١٠/١.

والذي فعله كفر)).[1] ويقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب-رحمه الله-:((فمن دعا غير الله، طالبًا منه ما لا يقدر عليه إلا الله من جلب نفع، أو دفع ضر، فقد أشرك في عبادة الله))،[2]

وعليه فدعاء الله وحده إيمان وتوحيد، ودعاء غيره كفر وتنديد.[3] وقد أجمع أهل العلم على أن من دعا غير الله أو استغاث به فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى فهو كافر خارج من الملة الإسلامية.

يقول ابن تيمية-رحمه الله-: ((فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم، ويتوكل عليهم، ويسألهم جلب المنافع، ودفع المضار، مثل أن يسألهم غفران الذنوب، وهداية القلوب، وتفريج الكروب، وسد الفاقات، فهو كافر بإجماع المسلمين))[4]. ويقول -رحمه الله-: ((إن دعاء غير الله كفر، ولهذا لم ينقل دعاء أحد من الموتى والغائبين -لا الأنبياء ولا غيرهم- عن أحد من السلف وأئمة العلم، وإنما ذكره بعض المتأخرين ممن ليس من أئمة العلم المجتهدين)).[5] [6]

٢- ما ورد من أن من الألفاظ ما هو شرك، وإن كان قائله يعتقد أن الله سبحانه لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله؛ ومن ذلك:

- قوله ﷺ: "من حلف بغير اللّه فقد كفر أو أشرك "[7].

- قوله ﷺ: لما قال رجل: ما شاء الله وشئت. فقال له ﷺ: " أجعلتني للّه ندّا ؟! قل: ما شاء اللّه وحده"[8].

---

(١)الإخنائية، لابن تيمية، ٢٠٦.

(٢)الدرر السنية، ٣٦/٢.

(٣) نواقض الإيمان القولية والعملية، ١٤٥.

(٤) مجموعة الفتاوى، ١٢٤/١.

(٥)قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، لابن تيمية، ٢٨٥.

(٦)للاستزادة انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية١٣١-١٥٦.

(٧)أخرجه: أحمد في مسنده برقم(٦٠٧٢)، ٣٦٦/٥، وقال الشيخ أحمد شاكر-رحمه الله-''إسناده صحيح''، وأبو داود، كتاب: الأيمان والنذور، باب: في كراهية الحلف بالآباء، ٣٧١/٣، والترمذي، أبواب النذور والأيمان، باب: ما جاء أن من حلف بغير الله فقد أشرك، وقال: ''هذا حديث حسن ''. ١٩٤/٣-١٩٥، ط.دار الغرب الإسلامي، والحاكم في المستدرك برقم(٧٨٩٥)،٤٣٧/٤، وقال:''هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه''. وقال الشيخ الألباني-رحمه الله-''صحيح''، صحيح سنن الترمذي، ٩٩/٢.

(٨)بنحوه؛ أخرجه أحمد في مسنده برقم(١٨٣٩)، ٤٢٣/٢، وقال الشيخ أحمد شاكر-رحمه الله-''إسناده صحيح''، البخاري في الأدب المفرد، وقال الشيخ الألباني-رحمه الله-''صحيح''، انظر:صحيح الأدب المفرد،٢٩٢، وابن ماجه، كتاب: الكفارات، باب: النهي أن يُقال:ما شاء الله وشئت، ٥٥٠/٢.

- قول عكرمة[1] -رحمه الله- عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا ﴾ البقرة: ٢٢، ((**أن تقولوا: لولا كلبنا لَدَخل علينا اللصّ الدارَ، ولولا كلبنا صَاح في الدار، ونحو ذلك**. فنهاهم الله تعالى أن يُشركوا به شيئًا، وأن يعبدوا غيرَه، أو يتخذوا له نِدًّا وَعدلاً في الطاعة، فقال: كما لا شريك لي في خلقكم، وفي رزقي الذي أرزقكم، وملكي إياكم، ونعمي التي أنعمتها عليكم؛ فكذلك فأفردوا لي الطاعة، وأخلصُوا لي العبادة، ولا تجعلوا لي شريكًا ونِدًّا من خلقي، فإنكم تعلمون أن كلّ نعمةٍ عليكم فمنِّي)).[2]

ومما يدل على أن الشرك قد يكون بالعمل، وإن كان صاحبه يعتقد أنه سبحانه لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله:

١- قوله تعالى عن المشركين: ﴿ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾ ﴾ الشعراء: ٩٧ - ٩٨، ومعلوم أنهم ما سووهم به سبحانه في الخلق والرزق والإماتة والإحياء والملك والقدرة؛ وإنما سووهم به في الحب والتأله والخضوع والتذلل والتعظيم.[3] يقول ابن القيم-رحمه الله-:((وأما الشرك؛ فهو نوعان أكبر وأصغر؛ فالأكبر: لا يغفره الله إلا بالتوبة منه، وهو أن يتخذ من دون الله ندًا يحبه كما يحب الله، وهو الشرك الذي تضمن تسوية آلهة المشركين برب العالمين، ولهذا قالوا لآلهتهم في النار: ﴿ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾ ﴾ الشعراء: ٩٧ - ٩٨، مع إقرارهم بأن الله وحده خالق كل شيء، وربه ومليكه، وأن آلهتهم لا تخلق ولا ترزق، ولا تحيي ولا تميت، **وإنما كانت هذه التسوية في المحبة والتعظيم والعبادة، كما هو حال أكثر مشركي العالم**))[4].

فحقيقة الشرك: أن يأتي الإنسان بخلال وأعمال خصها الله بذاته العلية، وجعلها شعارًا للعبودية، لأحد من الناس؛ كالسجود لأحد، والذبح باسمه، والنذر له، والاستغاثة به في الشدة، كل ذلك يثبت به الشرك، ويصبح الإنسان به مشركًا، وإن كان يعتقد أن هذا الإنسان، أو الملك، أو الجن، أو الكوكب الذي يسجد له، أو ينذر له، أو يذبح له، أو يستغيث به دون الله شأنًا، وأن الله هو الخالق.[5]

---

(١)عكرمة بن عبد الله البربري أبو عبد الله المدني مولى ابن عباس، أصله من البربر كان لحصين بن أبي الحر العنبري فوهبه لابن عباس، تابعي جليل، ثبتت عدالته بصحبة ابن عباس رضي الله عنهما وملازمته إياه، وبأن غير واحد من العلماء قد رووا عنه وعدّلوه، كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي، طاف البلدان، وكانت الأمراء تكرمه وتصله،كان يقول: ''طلبتُ العلم أربعين سنة''، روى عن جمع من الصحابة، وروى عنه زهاء ثلاثمائة رجل، وكانت وفاته بالمدينة سنة سبع ومئة؛ فقيل: مات أعلم الناس وأشعر الناس، انظر: سير أعلام النبلاء،ط.مؤسسة الرسالة، ٥/ ١٢-٣٦، العبر في خبر من غبر، ١/١٠٠، تهذيب التهذيب، ٣/١٣٤-١٣٨، الأعلام للزركلي، ٤/٢٤٤.

(٢)تفسير الطبري، ١/٣٩٢.

(٣)انظر: الداء والدواء، ٣٠٤، الشرك في القديم والحديث، ١/١٤٨.

(٤)مدارج السالكين، ط.مطبعة السنة المحمدية، ١/٣٣٩.

(٥)انظر: رسالة التوحيد، للدهلوي،٥٤-٥٥.

فهؤلاء هم أعداء الرسل والتوحيد في كل زمان ومكان، ولعمر الله إن كان عبدة الأصنام قد خلو؛ فقد ورثهم من هو مثلهم، أو شر منهم أو دونهم، وتناول القرآن لهم كتناوله لأولئك.[1]

وما نجا من شرك هذا الشرك الأكبر إلا من جرد توحيده لله، وعادى المشــركين في الله، وتقــرب بمقتهم إلى الله، واتخذ الله وحده وليه، وإلهه، ومعبوده، فجرد حبه لله، وخوفه لله، ورجاءه لله، وذلّه لله، وتوكله على الله، واستعانته بالله، والتجاءه إلى الله، واستغاثته بالله، وأخلص قصده لله، متبعًــا لأمره، متطلبًا لمرضاته، إذا سأل سأل الله، وإذا استعان استعان بالله، وإذا استغاث استغاث بــالله، وإذا عمل عمل لله؛ فهو لله وبالله ومع الله، والشرك أنواع كثيرة لا يحصيها إلا الله،[2] **والمشرك من ارتكب ما يوجب الشرك. ولا فرق في هذا إن كان من ارتكب ذلك لا يسمي ما ارتكبه شــركًا، ولا يعتقد أن بذلك يثبت الشرك، فتغير الاسم لا يغير حقيقة المسمى، ولا يزيل حكمه!**

٢- قولــه تعــالى: ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾ ﴾ الأنعام: ١٦٢ – ١٦٣، وقوله تعالى: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴿٢﴾ ﴾ الكوثر: ٢، فأمر تعالى بإخلاص النســك لــه وحده، وكل ما أمر به شرعًا فهو عبادة يتعين إفراد الله بها، وعليه فلا يصح أن يتقرب الإنسان بسفك الدم، أو بتقريب قربان، أو بنذر إلا لله وحده، ومن ذبح لغير الله؛ كمن يذبح للقــبر أو للجــن، أو للكوكب؛ فقد عبد غير الله، وأشرك به شركًا مخرجًا عن الإسلام. يقول ابن تيمية -رحمه الله-تعليقًا على قول الله تعالى: ﴿ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ﴾ البقرة: ١٧٣، ((العبادة لغير الله أعظم كفرًا من الاستعانة بغير الله، وعلى هذا فلو ذبح لغير الله متقربًا به إليه لحرم، وإن قال فيه باسم الله، كما قد يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة الذين قد يتقربون إلى الكواكب، بالذبح والبخور ونحو ذلك، و..هؤلاء مرتدين لا تبــاح ذبيحتهم بحال)).[3]

ويقول الشيخ عبد الله أبو بطين-رحمه الله-:((الدين كله داخل في العبادة، فإذا علم الإنسان وتحقق معــنى الإله، وأنه المعبود، وعرف حقيقة العبادة، تبين له أن من جعل شيئًا من العبادة لغير الله، فقــد عبــده واتخذه إلهًا، وإن فر من تسميته معبودًا أو إلهًا،.. فتغير الاسم لا يغير حقيقــة المســمى، ولا يزيــل حكمه..و..ما يفعله عبّاد القبور من دعاء أصحابها، وسؤالهم قضاء الحاجــات وتفــريج الكربــات، والتقرب إليهم بالذبائح والنذور، عبادة منهم للمقبــورين، وإن كــانوا لا يســمونه ولا يعتقدونــه عبادة)).[4]

---

(١) انظر: مدارج السالكين، ط.مطبعة السنة المحمدية، ٣٤٣/١-٣٤٥.

(٢) انظر: مدارج السالكين، ط.مطبعة السنة المحمدية، ٣٤٦/١-٣٤٧.

(٣)اقتضاء الصراط المستقيم ٥٦٦/٢.

(٤)الانتصار لحزب الله الموحدين –الرسالة الأولى-ضمن كتاب:عقيدة الموحدين، والرد على الضلال والمبتدعين، ١٨-١٩.

ب- أن الشرك قسمان: قسم قد يجتمع مع الإيمان، وآخر ينافي الإيمان منافاة الضد للضد؛ فمتى وجـد انتفى الإيمان؛ والعبرة في هذا التقسيم من ناحية بقاء أصل الإيمان مع الشرك أو انتفائه، فإن اجتمع الشرك مع أصل الإيمان كان ذلك الشرك الأصغر الذي لا يخرج من الملة، وصاحبه لا يخرج من ملة الإسلام؛ ولكنه ناقص الإيمان، وحكمه حكم العصاة من المسلمين، وإن حصل الشـرك الـذي لا يجتمع مع الإيمان بحال بل يناقضه ويضاده، فذلك الشرك الأكبر الذي يخرج من الملـة، وصـاحبه خارج من ملة الإسلام، وفي الآخرة من المخلدين في النار.

وهذا أصل من أصول أهل السنة والجماعة؛ أورده محمد بن نصر المروزي-رحمه الله-وحكاه عن علماء أهل الحديث قائلاً: ((الشرك شركان: شرك في التوحيد ينقل عن الملة، وشرك..لا ينقل عن الملة)).[١]

ويقول شيخ الإسلام -رحمه الله-:((الشرك شركان أصغر وأكبر)).[٢]

ويقول ابن القيم-رحمه الله-': ((وأما الشرك فهو نوعان: أكبر وأصغر؛ فالأكبر: لا يغفره الله إلا بالتوبـة منه، وهو أن يتخذ من دون الله ندًا يحبه كما يحب الله....وأما الشرك الأصغر: فكيسير الرياء، والتصنع للخلق، والحلف بغير الله..وقول الرجل للرجل: ما شاء الله وشئت، و هذا من الله ومنك، و أنا بـالله وبك، و مالي إلا الله وأنت، وأنا متوكل على الله وعليك، و لولا أنت لم يكن كذا وكذا، **وقد يكون هذا شركًا أكبر بحسب قائله ومقصده)).**[٣] ((فانظر كيف انقسم الشرك..إلى ما هو كفر ينقل عن الملة، وإلى ما لا ينقل عنها)).[٤]

ويقول -رحمه الله-:((هاهنا أصل آخر: وهو أن الرجل قد يجتمع فيه..إيمان وشرك .. و..هذا من أعظـم أصول أهل السنة، وخالفهم فيه غيرهم من أهل البدع..، وقد دلّ عليه القرآن..قال تعالى:﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾ يوسف: ١٠٦، فأثبت لهم إيمانًا به سبحانه مع الشرك))؛[٥] ((فإن كان مع هذا الشرك تكذيب لرسله لم ينفعهم ما معهم من الإيمان بالله. وإن كان معه تصديق لرسـله، وهـم مرتكبون لأنواع من الشرك لا تخرجهم عن الإيمان بالرسل وباليوم الآخر؛ فهؤلاء مستحقون للوعيـد أعظم من استحقاق أرباب الكبائر. وشركهم قسمان: شرك خفي وشرك جلي؛ فالخفي قد يغفر. وأما الجلي فلا يغفره الله تعالى إلا بالتوبة منه؛ فإن الله لا يغفر أن يشرك به)).[٦]

---

(١) تعظيم قدر الصلاة، ٢/٣١٠.

(٢)مجموعة الفتاوى، ٧/٥٢٤.

(٣)مدارج السالكين، ط.مطبعة السنة المحمدية،١/٣٣٩- ٣٤٤.

(٤) الصلاة وحكم تاركها، ٣٤.

(٥)الصلاة وحكم تاركها،٣٥. وانظر: مدارج السالكين، ط. السنة المحمدية ١/٢٨١-٢٨٢.

(٦)مدارج السالكين١/٢٨٢، ط. السنة المحمدية.

ويقول السعدي-رحمه الله-:((الشرك فيه أكبر و أصغر)).[1] ويقول-رحمه الله-:((الشرك في توحيد الإلهية والعبادة..نوعان: شرك أكبر جلي، وشرك أصغر خفي. فأما الشرك الأكبر: فهو أن يجعل لله ندًا يدعوه كما يدعو الله، أو يخافه أو يرجوه أو يحبه كحب الله، أو يصرف له نوعًا من أنواع العبادة، فهذا الشرك لا يبقى مع صاحبه من التوحيد شيء، وهذا المشرك الذي حرم الله عليه الجنة ومأواه النار. ولا فرق في هذا بين أن يسمي تلك العبادة التي صرفها لغير الله عبادة، أو يسميها توسلاً، أو يسميها بغير ذلك من الأسماء؛ فكل ذلك شرك أكبر، لأن العبرة بحقائق الأشياء ومعانيها دون ألفاظها وعباراتها. وأما الشرك الأصغر: فهو جميع الأقوال والأفعال التي يتوسل بها إلى الشرك؛ كالغلو في المخلوق الذي لا يبلغ رتبة العبادة، وكالحلف بغير الله، ويسير الرياء، ونحو ذلك)).[2] أي أنه ((كل وسيلة وذريعة يتطرق منها إلى الشرك الأكبر من الإرادات والأقوال والأفعال التي لم تبلغ رتبة العبادة))[3].

ويقول الشيخ الفوزان-حفظه الله-:((الشرك نوعان: **النوع الأول**: شرك أكبر يخرج من الملة، ويخلد صاحبه في النار إذا مات و لم يتب منه، وهو: صرف شيء من أنواع العبادة لغير اللّه؛ كدعاء غير اللّه، والتقرب بالذبائح والنذور لغير اللّه من القبور والجن والشياطين، والخوف من الموتى أو الجن أو الشياطين أن يضروه أو يمرضوه، ورجاء غير اللّه فيما لا يقدر عليه إلا اللّه من قضاء الحاجات، وتفريج الكربات مما يُمارس الآن حول الأضرحة المبنية على قبور الأولياء والصالحين، قال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ يونس: ١٨.

النوع الثاني: شرك أصغر لا يخرج من الملة، لكنه ينقص التوحيد، وهو وسيلة إلى الشرك الأكبر، وهو قسمان:

القسم الأول: شرك ظاهر على اللسان والجوارح، وهو: ألفاظ وأفعال؛ **فالألفاظ**:

- كالحلف بغير اللّه، قال ﷺ: "من حلف بغير اللّه فقد كفر وأشرك".

- وقول: ما شاء اللّه وشئت، قال ﷺ لما قال له رجلٌ: ما شاء الله وشئت، فقال:" أجعلتني للّه ندًا ؟! قُل: ما شاء اللّه وحده".

- وقول: لولا الله وفلان. والصواب أن يُقال: ما شاء الله ثم فلان، ولولا اللّه ثم فلان؛ لأن "ثم" تفيد الترتيب مع التراخي، وتجعل مشيئة العبد تابعة لمشيئة اللّه، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ التكوير: ٢٩ وأما الواو: فهي لمطلق الجمع والاشتراك، لا تقتضي ترتيبًا ولا تعقيبًا.

---

(١)القول السديد شرح كتاب التوحيد،١١٥.

(٢)القول السديد شرح كتاب التوحيد،٨١-٨٢.

(٣)القول السديد شرح كتاب التوحيد،١٢١.

- ومثله قول: ما لي إلا اللّه وأنت. وهذا من بركات اللّه وبركاتك.

وأما الأفعال: فمثل لبس الحلقة والخيط لرفع البلاء أو دفعه، ومثل تعليق التمائم خوفًا من العين وغيرها، إذا اعتقد أن هذه أسباب لرفع البلاء أو دفعه؛ فهذا شرك أصغر، لأن الله لم يجعل هذه أسبابًا. أما إن اعتقد أنها تدفع أو ترفع البلاء بنفسها؛ فهذا شرك أكبر، لأنه تعلق بغير اللّه.

القسم الثاني من الشرك الأصغر: شرك خفي: وهو الشرك في الإرادات والنيات؛ كالرياء والسمعة، كأن يعمل عملاً مما يتقرب به إلى الله، يريد به ثناء الناس عليه؛ كأن يُحسن صلاته، أو يتصدق لأجل أن يمدح ويُثنى عليه، أو يتلفظ بالذكر ويحسن صوته بالتلاوة لأجل أن يسمعه الناس فيثنوا عليه ويمدحوه. والرياء إذا خالط العمل أبطله، قال الله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾ الكهف: ١١٠، وقال النبي ﷺ: " أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر"، قالوا: يا رسول اللّه، وما الشرك الأصغر؟! قال: الرياء ".[(١)] ومنه: العمل لأجل الطمع الدنيوي؛ كمن يحج أو يؤذن أو يؤم الناس لأجل المال، أو يتعلم العلم الشرعي أو يجاهد لأجل المال. قال النبي ﷺ:" تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميصة، تعس عبد الخميلة، إن أُعطي رضي، وإن لم يعط سخط".[(٢)].....

[و]يتخلص مما مر أن هناك فروقًا بين الشرك الأكبر والأصغر، وهي:

١- الشرك الأكبر يُخرج من الملة، والشرك الأصغر لا يُخرج من الملة؛ لكنه ينقص التوحيد.

٢- الشرك الأكبر يخلد صاحبه في النار، والشرك الأصغر لا يخلد صاحبه فيها إن دخلها.

٣- الشرك الأكبر يُحبط جميع الأعمال، والشرك الأصغر لا يُحبط جميع الأعمال، وإنما يُحبط الرياءُ والعملُ لأجل الدنيا العملَ الذي خالطاه فقط.

٤- الشرك الأكبر يبيح الدم والمال، والشرك الأصغر لا يبيحهما)).[(٣)]

على أن كل قسم من أنواع الشرك الأصغر يحتمل أن ينقلب إلى شرك أكبر، وذلك من وجهين:

١- إذا صاحبه اعتقاد قلبي، وهو تعظيم غير الله كتعظيمه، كالحلف بغير الله معظمًا له كتعظيم الله.

(١)أخرجه: أحمد في مسنده برقم(٢٣٥٢١)، ٥٩/١٧، و برقم(٢٣٥٢٦)، ٦١/١٧، والألباني -رحمه الله-في سلسلة الأحاديث الصحيحة، ٦٣٤/٢، برقم(٩٥١).

(٢)البخاري، كتاب الرّقاق، باب ما يتقى من فتنة المال، وقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ التغابن: ١٥، ص١٣٦٠.

(٣) عقيدة التوحيد، ٨٠-٨٣.

٢- أو كان في أصل الإيمان، أو كثر حتى يغلب على العبد؛ كالمراءاة بأصل الإيمان، أو غلبة الرياء على العمل، أو غلبة إرادة الدنيا بحيث لا يريد بها وجه الله[١].

كما أن الشرك الخفي داخل تحت النوعين؛ فقد يكون من الشرك الأكبر، وقد يكون من الشرك الأصغر، إذ هو كل ما خفي من أنواع الشرك[٢] .

يقول الشيخ محمد العثيمين-رحمه الله-:((إن الشرك فيه أكبر وأصغر،..و..الجلي والخفي،..و..الجلي: ما ظهر للناس من أصغر أو أكبر؛ كالحلف بغير الله، والسجود للصنم، والخفي: ما لا يعلمه الناس من أصغر أو أكبر؛ كالرياء، واعتقاد أن مع الله إلهًا آخر. وقد يُقال: إن الجلي ما انجلى أمره وظهر كونه شركًا؛ ولو كان أصغر، والخفي ما سوى ذلك))[٣].

وبهذا يتبين أن الشرك يتعلق بالاعتقاد والقول والعمل؛ وقد يكون شركًا أكبر يناقض الإيمان وينافيه، وقد يكون شركًا أصغر ينقص الإيمان لكن لا ينقضه بل يجتمع معه، فيقوم بالمكلف إيمان وشرك، وهذا هو الحق الذي دلّ عليه الدليل؛ و به يبطل ما قرره الرازي من جعل الشرك المناقض للإيمان محصورًا في الاعتقاد، دون القول والعمل!

الوجه الثاني: في نقد حد الرازي للشرك، وأقسامه.

سبق البيان بأن الرازي جعل الشرك الموجب للخلود في النار محصورًا في القلب، بينما جعل الشرك في العمل معصية من المعاصي لا توجب الخلود في النار إلا إذا تضمن الشرك في الاعتقاد؛ وقسم الشرك إلى ثلاثة أقسام؛

- شرك جلي: وهو شرك عبدة الأوثان: وهو اعتقاد الإلهية، والخالقية لغير الله، أو اعتقاد كون المعبود مستحقًا للعبادة من دون الله، أو اعتقاد كون المعبود وسيطًا وشفيعًا يُقرب إلى الله.
- وشرك خفي وهو: طاعة النفس أو تعلق القلب بالأسباب والوسائط، أو الالتفات إلى غير الله في عبودية الله، أي: ترك الإخلاص في عبادة الله، وذلك هو الرياء.-غير أن شرك الرياء من باب الذنوب، والذنوب –عنده- لا تؤثر على الإيمان بنقص ولا بطلان-.
- وشرك أخفى: مفاده: إثبات أن للأسباب أثرًا في مسبباتها!

وزعم أن طريق الخلاص من الشرك محصور باعتقاد أنه لا مؤثر ولا مدبر إلا الله.

فيُقال:

(١)انظر: الشرك في القديم والحديث١/١٧٣.

(٢) انظر: الشرك في القديم والحديث١/١٣٨-١٣٩، ١٧٩-١٨٠.

(٣)القول المفيد على كتاب التوحيد١/٢٠٧.

أولاً: إن مجرد تصور مفهوم الشرك المناقض للإيمان عند الرازي كاف في بطلانه؛ فالشرك المنـــاقـــض للإيمان -عنده- فرع عن مفهوم الإيمان؛ فإنه لما كان الإيمان -عنده- أمرًا اعتقاديًا بحتًا فإن الشرك في القول والعمل - إذا لم يتضمن الشرك في الاعتقاد لا يكون شركًا مناقضًا للإيمان، فالأقوال والأعمال الشركية بمجردها ليست شركًا؛ بل لا بد أن يتضمنها اعتقاد الاستقلالية في التأثير، والقدرة على الاختراع؛ وهكذا: صرف شيء من أنواع العبادة لغير الله ليس شركًا مناقضًا للإيمان لذاته إلا إذا تضمن اعتقاد استحقاق العبادة لمن صرفت له، أو اعتقاد كون المعبود وسيطًا وشفيعًا مؤثرًا في القرب من الله؛ فالذبح والدعاء والاستغاثة والاستعانة وغيرها من العبادات العملية والقولية صـــرفها لغير الله ليس شركًا يناقض الإيمان بمجرده.

وإذا تقرر أن الرازي قد ردَّ الشرك المناقض للإيمان إلى مجرد الاعتقاد، فإن مجرد النداءات والاستغاثات والذبح لغير الله من غير اعتقاد شيء لا يعد شركًا ولا ضلالة -في نظره-.

والشرك في العبادة والعمل- في نظر الرازي- أسوأ أحواله أن يكون معصية وفسقًا لا اثر له على الإيمان.

وعليه فليس في المسلمين المستغيثين بالكواكب والمخلوقات الذابحين لها شرك، بل هم برآء من الشرك!؛ وذلك إذا خلو من اعتقاد ما يلي:

١-الإشراك في الربوبية والخلق والتدبير والإيجاد .

٢- اعتقاد التأثير لغير الله.

٣-اعتقاد الألوهية واستحقاق العبودية لغير الله.

وعليه فإذا صرف المرء نوعًا من أنواع العبادة القولية أو العملية لغير الله لقضاء حاجاته الدنيوية مع علمه بأن الله هو الفعال المطلق المستحق للتعظيم بالأصالة وحده لا شريك له، وأن ما سواه مخلوق لا يستقل بأمر من الأمور— فهو بريء من الشرك![(١)]

والحق أن الشرك غير محصور في الاعتقاد فحسب بل يقع بالقول والعمل، و صرف أي نوع مـــن أفـــراد العبادة لغير الله، شرك أكبر مناقض للإيمان؛ فكل اعتقاد أو قول أو عمل ثبت أنه مأمور به من الشارع فصرفه لله وحده توحيد وإيمان وإخلاص، وصرفه لغيره شرك وكفر. [(٢)]

يقول الأمير الصنعاني[(٣)]-رحمه الله-: ((إن الله تعالى قد فرض على عباده إفراده بالعبادة:﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾هود: ٢، وإخلاصها له:﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ البينة: ٥، ومن نادى الله تعالى ليلاً ونهارًا، وسرًا وجهـــارًا، وخوفًـــا

---

(١)انظر: ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة، ٩٩-١٠٠، الشرك في القديم والحديث، ١/١٣٠- ١٣٦.

(٢)انظر:القول السديد شرح كتاب التوحيد، للسعدي، ١٢٠-١٢١، كتاب التوحيد، د.عفاف مختار، ١٤٨-١٤٩.

(٣)محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، المعروف بالأمير، الإمام الكبير، المحدث، الفقيه، الأصولي، المجتهد المطلق، من أئمة اليمن. ولد ليلة الجمعة نصف جمادى الآخرة سنة/ ١٠٩٩هـــ بكحلان ونشأ بصنعاء، وتوفيّ بها في يوم الثلاثاء ثالث شهر شعبان، سنة/ ١١٨٢ هـــ ، أصيب بمحن كثيرة من الجهلاء والعوام، وكانت العامة ترميه بالنصب، استمر ناشرًا للعلم =

وطمعًا، ثم نادى معه غيره، فقد أشرك في العبادة، فإن الدعاء من العبادة، وقد سماه الله تعالى عبادة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ غافر: ٦٠، بعد قوله: ﴿ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ غافر: ٦٠))[1] .

ثانيًا: إن زَعْم الرازي بأن الشرك المناقض للإيمان محصور في القلب وأن الأقوال والأعمال ليست شـــركًا مناقضًا للإيمان بمجردها، زعمٌ ظاهر البطلان، والرد عليه من طريقين:

أحدهما: النقض؛ وذلك بأن يُقال:

أ- إن القول بذلك فرع عن القول بأن الإيمان محصور في القلب، ولا أثر للأقوال والأعمال عليه، وهو باطل —كما سبق- فما هو فرع له كذلك.

ب- إن القول بذلك يستلزم لوازم باطلة، وبطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم؛ منها:

١- أن لا يكون للأقوال والأعمال الشركية أثر في الشرك وجودًا وعدمًا، وإنما المؤثر في الشرك على الحقيقة هو الاعتقاد، واعتقاد الشرك بمجرده شرك سواء صاحبه القول والعمل أو لم يصاحبه؛ وعليه فلا معنى لوقوع الشرك بهما.

٢- أن لا يكون شيء من الأقوال والأعمال شركًا إلا مع الاعتقاد، والاعتقاد من السرائر المحجوبة؛ وعليه فلا يتحقق شرك مشرك قط إلا بالنص الخاص في شخص خاص.

٣- أن لا يحكم بالشرك-سواءً كان أصغر أو أكبر- على من قال قولاً شركيًا أو عمل عملاً شركيًا، وزعم أن قوله لذلك أو فعله له ليس اعتقادًا.

ت- إن القول بذلك يؤدي إلى التساهل في الأقوال والأعمال الشركية بدعوى عدم اعتقاد ما دلّـــت عليـــه، وتعطيل الحكم على من يستحقه؛ بزعمه عدم اعتقاده.

ثانيهما: المعارضة:

بما دلت عليه النصوص المتكاثرة من إطلاق الشرك على بعض الأقوال والأعمال، ووصف المقارف لها بالمشرك.

وبما دلت عليه النصوص المتكاثرة من أن العبادات القولية والعملية حق لله وحده لا شريك له، سواء كانت ذبحًا أو دعاءً ونحوها. وإذا كان الأمر كذلك؛ فكل من انتسب إلى الإسلام و جعل شيئاً منها لمخلوق كائنًا من كان؛ فقد أشرك بالله تعالى في عبادته، واتخذ مع الله أندادًا، وكان من جنس المشركين الذين استباح النبيّ ﷺ دماءهم

=

تدريسًا وإفتاءً وتصنيفًا، له نحو مئة مؤلف، منها: سبل السلام في شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني، تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد، ثمرات النظر في علم الأثر في مصطلح الحديث، وغيرها. انظر: البدر الطالع،٦٨٦/٢-٦٩١، معجم المؤلفين،١٣٢/٣، الأعلام للزركلي، ٣٨/٦.

(١)تطهير الاعتقاد، ٦٨.

وأموالهم،[1] وإن فرّ من تسمية ذلك شركًا؛ إذ العبرة بالحقائق لا بالمسميات؛ والأسماء لا أثر لها، ولا تُغير المعاني؛ ضرورة لغوية وعقلية وشرعية[2] .

ولذا يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((كان من أتباع هؤلاء [3] من يسجد للشمس والقمر والكواكب، ويدعوها كما يدعو الله تعالى، ويصوم لها، وينسك لها، ويتقرب إليها، ثم يقول: إن هذا ليس بشرك، وإنما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي، فإذا جعلتها سببًا وواسطة لم أكن مشركًا، ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك))[4].

ويقول الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبو بطين-رحمه الله- في هذا الشأن: ((من صرف لغير الله شيئًا من أنواع العبادة،...كالحب، والتعظيم، والخوف، والرجاء، والدعاء، والتوكل، والذبح، والنذر، وغير ذلك؛ فقد عبد ذلك الغير واتخذه إلهاً، وأشركه مع الله في خالص حقه، وإن فرّ من تسمية فعله ذلك تألهًا، وعبادةً، وشركًا. ومعلوم عند كل عاقل: أن حقائق الأشياء لا تتغير بتغير أسماءها؛ فلو سمى: الزنا، والربا، والخمر، بغير أسمائها، لم يخرجها تغيير الاسم عن كونها: زنًا، وربًا، وخمرًا، ونحو ذلك.

ومن المعلوم: أن الشرك إنما حرم لقبحه في نفسه، وكونه متضمنًا مسبة للرب، وتنقصه، وتشبيهه بالمخلوقين، فلا تزول هذه المفاسد بتغيير اسمه؛ كتسميته: توسلاً، وتشفعًا، ..ونحو ذلك؛ فالمشرك: مشرك، شاء أم أبى؛ كما أن الزاني: زان، شاء أم أبى؛ والمرابي: مراب، شاء أم أبى.

وقد أخبر النبي ﷺ أن طائفة من أمته: يستحلون الربا، باسم البيع؛ ويستحلون الخمر، باسم آخر غير اسمها، وذمهم على ذلك؛[5] فلو كان الحكم: دائرًا مع الاسم، لا مع الحقيقة، لم يستحقوا الذم؛ وهذه: من أعظم مكائد الشيطان لبنى آدم قديمًا وحديثًا؛ أخرج لهم الشرك في قالب.. وغير اسمه بتسميته إياه: توسلاً، وتشفعًا، ونحو ذلك؛ والله الهادي إلى سواء السبيل)). [6]

---

(١) انظر:الوعد الأخروي شروطه وموانعه، ٨٦٤/٢.

(٢) تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد،٥٣.

(٣)أي: من أتباع المتكلمين ومن وافقهم ممن قرروا أن معنى التوحيد مجرد إفراد الرب بالخلق والتأثير.

(٤)درء التعارض، ٢٢٧/١-٢٢٨.

(٥)ففي الحديث أن النبي ﷺ قال: " ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف.." والحديث أخرجه البخاري في صحيحه معلقًا، في كتاب الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، ص١٢٠٥، وأبو داود، كتاب اللباس، باب ما جاء في الخز، ٢٠٧/٤. والألباني- رحمه الله- في السلسلة الصحيحة، ١٨٦/١، برقم(٩١).

(٦) الدرر السنية، ٢٩٨/٢-٢٩٩.

ويقول محمد رشيد رضا[1] -رحمه الله-: ((ومن الناس من يسمون أنفسهم موحدين، وهم يفعلون مثل ما يفعل جميع المشركين، ولكنهم يفسدون في اللغة كما يفسدون في الدين، فلا يسمون أعمالهم هذه عبادة، وقد يسمونها توسلاً أو شفاعة، ولا يسمون من يدعونهم من دون الله أو مع الله شركاء، ولكن لا يأبون أن يسموهم أولياء وشفعاء، وإنما الحساب والجزاء على الحقائق لا على الأسماء، ولو لم يكن منهم إلا دعاء غير الله ونداؤه لقضاء الحاجات، وتفريج الكربات، لكفى ذلك عبادة له هو، وشركًا بالله عز وجل ، فقد قال النبي ﷺ: "الدعاء هو العبادة")).[2]

وبهذا يتضح أن الشرك يكون بالاعتقاد أو القول أو العمل أو بها جميعًا وأن الشرك بالقول والعمل يقع بمجرده دون اشتراط اقترانه بالاعتقاد، وهذا هو الحق الذي دلّ عليه الدليل، و به يبطل حد الرازي لحقيقة الشرك، وزعمه أن دعاء غير الله أو الذبح والصوم له ليس شركًا بإطلاق، ما لم يتضمن الشرك في الاعتقاد! يوضحه:

ثالثًا: أن الله ذكر عن المشركين أنهم كانوا يعتقدون أن الله هو المتفرد بتدبير الأمور، لكنهم أشركوا بالله من جهة التوسط في الطلب أو في العبادة، والآيات الدالة على هذا المعنى كثيرة من أبرزها: قوله تعالى:﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ العنكبوت: ٦١، وقوله: ﴿ قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾ المؤمنون: ٨٨ – ٨٩، وقوله:﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ ﴾ يونس: ٣١،

وبهذا يتبين أن مجرد اعتقاد أن الله هو المتفرد بتدبير الأمور، وأنه هو المتفرد بالكمال في ذاته وصفاته وأفعاله لا يكفي لتحقيق التوحيد، وعليه فكما أن ذلك لا يكفي لتحقيق التوحيد والإيمان؛ بل لا بد من عبادة الله و إرادته وحده بالقصد والعمل؛ -إذ التوحيد يتضمن: توحيد الله بالإرادة والقصد بحيث يكون هو الغاية دون ما سواه، وتوحيده بالاستعانة والتوكل بحيث لا يتعلق القلب في جلب النفع أو دفع الضر بسواه-. فكذلك الشرك ليس محصورًا في الاعتقاد؛ بل هو شامل للشرك في الإرادة المستلزمة للعمل، فالشرك إما أن يكون: بعدم إخلاص القصد والإرادة؛ بإرادة غير الله بالحب والتأله، وإما أن يكون: باتخاذ وسائط في جلب النفع أو دفع الضر. سواء اتخذ تلك الوسائط بمجرد الدعاء والطلب أو بالتقرب والعبادة.

وبهذا يتبين: أن شرك العبادة أو شرك الطلب -كالصوم والذبح وصرف الدعاء والاستغاثة بغير الله ، -ليس شركًا اعتقاديًا يستلزم أن يكون المعبود عند من عبده مستقلاً بالتأثير والقدرة على الاختراع، أو مستحقًا للعبادة من دون

---

(١)محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني، البغدادي الأصل،الحسيني النسب، صاحب مجلة (المنار) وأحد رجال الإصلاح الإسلامي. ولد في ٢٧ جمادي الأول سنة/ ١٢٨٢هـ في القلمون، وتوفي في طريق عودته إلى القاهرة، يوم ٢٣ جماد الأولى سنة/ ١٣٥٤هـ. كان أول أمره يتعبد على طريقة الصوفية، إلا أنه رجع عن ذلك واستبدلها بالسنة، وقد أخذت عليه بعض المآخذ العقدية، امتاز بقدرة كبيرة على الكتابة، له عدة مصنفات منها: تاريخ الأستاذ الإمام، ترجمة القرآن، تفسير الفاتحة ومشكلات القرآن، خلاصة السيرة المحمدية، السنة والشيعة أو الوهابية والرافضة، شبهات النصارى وحجج المسلمين، وغيرها. انظر: الأعلام للزركلي، ١٢٦/٦، منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة ٥٩، وما بعدها.

(٢)تفسير المنار، ٤٢١/٥-٤٢٢. وانظر منه: ٣٥٣/٢ .

الله، فحسب وإنما هو شرك في الطلب وفي العمل وفي إرادة غير الله بالعبادة، ولو كان من تحقق منه ذلك معتقدًا أن الله وحده هو الذي يستحق العبادة، وأنه ليس لأحد سواه تدبير ولا تصريف ولا تأثير، بل ذلك لله وحده، وإنما صرفها لغيره رجاء النفع، أو دفع الضر –على ما جرت به العادة كما زعم الرازي**!!!**–

وعلى هذا: فكما يكون الشرك بالاعتقاد كذلك يكون بالطلب وبالإرادة والعمل ولا فرق، فلا يحتاج إلى اشتراط مصاحبة اعتقاد الألوهية أو الاستقلالية بالتأثير أو استحقاق العبودية ليكون شركًا[1].

رابعًا:أنه لا خلاص من الشرك إلا بتحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، والإله في الشرع: هو المألوه المعبود محبة ورجاء ورغبة وتوكلاً ودعاء واستعانة واستغاثة، وبون بعيد بين تفسير الإله بمعنى المعبود، وبين تفسيره بمعنى القادر على الاختراع؛ فإن متعلق التفسير الأول التعبد لله تعالى، وهو اعتقاد وقول وعمل، ومتعلق التفسير الثاني اعتقاد الربوبية التامة لله تعالى، وهو اعتقاد قلبي مجرد، والفرق بينهما كبير؛ فلا يستوي من قصر التأله على مجرد الاعتقاد القلبي بربوبية الله تعالى، ومن جعله قولاً وعملاً واعتقادًا يشمل عمل القلب والجوارح، فضلاً عن الاعتقاد القلبي المجرد بالربوبية[2].

يقول شيخ الإسلام–رحمه الله–:((الإله هو الذي يألهه القلب بكمال الحب والتعظيم، والإجلال والإكرام، والخوف والرجاء ونحو ذلك))[3] .

وأساس انحراف الرازي انحرافه في معنى الإيمان والتوحيد؛ فقد ظن أن المراد بالإيمان والتوحيد مجرد اعتقاد أن الله وحده هو المتفرد بالخالقية، وعليه فكل من أفرد الله بالخلق والتأثير، فقد وصل إلى الدين الحق، وخلص من الشرك فهو مؤمن موحد، ولو فعل ما فعل**!!** وهذا الظن باطل.

يقول شيخ الإسلام–رحمه الله–: ((وليس المراد بالتوحيد مجرد توحيد الربوبية، وهو: اعتقاد أن الله وحده خلق العالم، كما يظن ذلك من يظنه من أهل الكلام...

وذلك أن الرجل لو أقرّ بما يستحقه الرب تعالى من الصفات، ونزهه عن كل ما يتزه عنه، وأقر بأنه وحده خالق كل شيء– لم يكن موحدًا بل ولا مؤمنًا حتى يشهد أن لا إله إلا الله، فيقر بأن الله وحده هو الإله المستحق للعبادة، ويلتزم بعبادة الله وحده لا شريك له.

والإله هو بمعنى: المألوه المعبود الذي يستحق العبادة، ليس هو الإله بمعني القادر على الخلق؛ فإذا فسر المفسر الإله بمعني القادر على الاختراع، واعتقد أن هذا أخص وصف الإله، وجعل إثبات هذا التوحيد هو الغاية في التوحيد؛ كما يفعل ذلك من يفعله من المتكلمة الصفاتية، وهو الذي ينقلونه عن أبي الحسن وأتباعه، لم يعرفوا

---

(١)انظر: ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة، ٩٩–١٠٠، ١١٨–١٢٣، ١٢٩–١٣٢، الشرك في القديم والحديث، ١/١٣٠–١٣٦.

(٢) انظر: حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، ٣٦٤.

(٣) مجموعة الفتاوى، ١٠/١٥٧.

حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله، فإن مشركي العرب كانوا مقرين بأن الله وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين. وقال تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ يوسف: ١٠٦، قال طائفة من السلف: تسألهم من خلق السماوات والأرض؛ فيقولون: الله وهم مع هذا يعبدون غيره. وقال تعالى: ﴿ قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (٨٥) قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (٨٦) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ (٨٧) قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٨) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ (٨٩) ﴾ المؤمنون: ٨٤ – ٨٩، وقال تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ العنكبوت: ٦١، **فليس كل من أقر أن الله رب كل شيء وخالقه يكون عابدًا له دون ما سواه، داعيًا له دون سواه، راجيًا له خائفًا منه دون ما سواه، يوالي فيه، ويعادي فيه، ويطيع رسله، ويأمر بما أمر به، وينهى عمّا نهى عنه.** وقد قال تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾ الأنفال: ٣٩، وعامة المشركين أقروا بأن الله خالق كل شيء، وأثبتوا الشفعاء الذين يشركونهم به، وجعلوا له أندادًا، قال تعالى: ﴿ أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ ۚ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ (٤٣) قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا ﴾ الزمر: ٤٣ – ٤٤، وقال تعالى: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ (١٨) ﴾ يونس: ١٨، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ ۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ (٩٤) ﴾ الأنعام: ٩٤، وقال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ۖ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ﴾ البقرة: ١٦٥، **ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس والقمر والكواكب، ويدعوها كما يدعو الله تعالى ويصوم لها، وينسك لها، ويتقرب إليها، ثم يقول: إن هذا ليس بشرك؛ وإنما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي، فإذا جعلتها سببًا وواسطة لم أكن مشركًا، ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك)).**[(١)]

إذا تقرر ذلك فإن الخلاص من الشرك إنما يكون بتحقيق الإيمان والتوحيد، والبراءة من جميع ما يخالف ذلك من الأقوال أو الأعمال أو الاعتقادات. يقول الشيخ السعدي-رحمه الله-: ((إن تحقيق التوحيد: تهذيبه وتصفيته من الشرك الأكبر والأصغر، ومن البدع القولية الاعتقادية، والبدع الفعلية العملية، ومن المعاصي، وذلك بكمال الإخلاص لله في الأقوال والأفعال والإرادات، وبالسلامة من الشرك الأكبر المناقض لأصل التوحيد، ومن الشرك الأصغر المنافي لكماله، وبالسلامة من البدع والمعاصي التي تكدر التوحيد، وتمنع كماله وتعوقه عن حصول آثاره)) [(٢)].

<u>**خامسًا**</u>: إن الرازي قد قرر تقريب القرابين للكواكب، والدعاء لها بأنواع من الأدعية والتسبيحات؛ والصوم لها، واتخاذ ما يُناسبها من اللباس والخواتم، وتحري الأوقات والأمكنة والأبخرة المناسبة لها في زعمه، رجاء النفع، أو دفع الضر على ما جرت به العادة-على حد زعمه- **وكل ذلك لم يُعده شركًا مناقضًا للإيمان ما لم يتضمن اعتقاد ألوهية الكواكب، بمعنى اعتقاد كونها مدبرة للعالم، وخالقة له، ومؤثرة فيه بذاتها، فإذا فعل المرء ما سبق وخلا قلبه عن اعتقاد ألوهية الكواكب واعتقاد استقلاليتها بالتأثير؛ لم يكن مشركًا لاسيما وقد تستر بدعوى حصول النفع**

---

(١) درء التعارض، ١/٢٢٦-٢٢٨.

(٢)القول السديد شرح كتاب التوحيد، ٧٤.

ودفع الضر عند تلك الأفعال على مجرى العادة!!! فأدخل بزعمه هذا في دين الحنفاء من دين المشركين، ورحم الله شيخ الإسلام حين قال:((كثير من متأخري..المتكلمين أدخلوا في دين الحنفاء من دين المشركين، حتى صنف بعضهم تصنيفًا في ذلك، مثل: مصنف الرازي السر المكتوم في السحر و مخاطبة النجوم)) [1].

وقوله هذا شرك صريح، وهو ردة عن الإسلام، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام-رحمه الله- :((إن من الناس من يسجد للشمس وغيرها من الكواكب، ويدعو لها بأنواع الأدعية والتسبيحات، ويلبس لها من اللباس والخواتم ما يظن مناسبته لها، ويتحرى الأوقات والأمكنة والأبخرة المناسبة لها في زعمه.

وهذا من أعظم أسباب الشرك الذي ضل به كثير من الأولين والآخرين؛ حتى شاع ذلك في كثير ممن ينتسب إلى الإسلام، وصنف فيه بعض المشهورين كتابًا سماه: " السر المكتوم في السحر ومخاطبة النجوم " على مذهب المشركين من الهند والصابئة، والمشركين من العرب وغيرهم مثل:..ابن وحشية[2] ، وأبي معشر البلخي،...و أمثالهم ممن دخل في هذا الشرك، وآمن بالجبت والطاغوت، وهم ينتسبون إلى أهل الكتاب. كما قال الله تعالى:﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَٰؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا ﴿٥١﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ۖ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا ﴿٥٢﴾ ﴾ النساء: ٥١ – ٥٢، وقد قال غير واحد من السلف: ''الجبت: السحر، والطاغوت: الأوثان''. وبعضهم قال: ''الشيطان''. وكلاهما حق.

هؤلاء يجمعون بين الجبت الذي هو السحر، والشرك الذي هو عبادة الطاغوت، كما يجمعون بين السحر ودعوة الكواكب، وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام – بل ودين جميع الرسل – أنه شرك محرم، بل هذا من أعظم أنواع الشرك الذي بعثت الرسل بالنهي عنه، ومخاطبة إبراهيم الخليل ﷺ لقومه كانت في نحو هذا الشرك))[3] .

ويقول: ((**أئمة أهل الكلام ...قد يحصل لبعضهم إيمان ونفاق ويكون مرتدًا؛ إما عن أصل الدين أو بعض شرائعه، إما ردة نفاق وإما ردة كفر**. وهذا كثير غالب؛ لاسيما في الأعصار والأمصار التي تغلب فيها الجاهلية والكفر والنفاق، فلهؤلاء من عجائب الجهل والظلم والكذب والكفر والنفاق والضلال ما لا يتسع لذكره المقال.

وإذا كان في المقالات الخفية؛ فقد يقال: إنه فيها مخطئ ضال، لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها؛ لكن ذلك يقع في طوائف منهم في الأمور الظاهرة، التي يعلم الخاصة والعامة من المسلمين أنها من دين المسلمين، بل اليهود والنصارى والمشركون يعلمون أن محمدًا ﷺ بُعث بها، وكَفّر من خالفها، مثل: أمره بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سوى الله؛ من الملائكة والنبيين وغيرهم؛ فإن هذا أظهر شعائر الإسلام، ومثل: معاداة اليهود والنصارى والمشركين، ومثل: تحريم الفواحش والربا والخمر والميسر ونحو ذلك .

---

(١)الاستغاثة في الرد على البكري، ٢/٤٨١.

(٢)أبو بكر أحمد بن علي بن المختار بن عبد الكريم بن جرثيا الكسداني، الكلداني، من أهل قسين، يعرف بابن وحشية، وينعت بالصوفي، عالم بالفلاحة، والكيمياء، والسحر، والسموم، وغير ذلك. له من الكتب: السر و الطلسمات، كتاب السحر الكبير، نزهة الأحداق في ترتيب الأوفاق، شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام، وكتاب الفلاحة، انظر: معجم المؤلفين، ١/٢١٢، الأعلام للزركلي، ١/١٧٠.

(٣)اقتضاء الصراط المستقيم،٢/٧٧٧-٧٧٨.

ثم تجد كثيرًا من رءوسهم وقعوا في هذه الأنواع؛ فكانوا مرتدين، وإن كانوا قد يتوبون من ذلك ويعودون،..فكثير من رءوس هؤلاء هكذا تجده تارة يرتد عن الإسلام ردة صريحة، وتارة يعود إليها؛ ولكن مع مرض في قلبه ونفاق، وقد يكون له حال ثالثة يغلب الإيمان فيها النفاق؛ لكن قَلّ أن يَسلموا من نوع نفاق، والحكايات عنهم بذلك مشهورة...

وقد حكى أهل المقالات بعضهم عن بعض من ذلك طرفًا؛ كما يذكره: أبو الحسن الأشعري، والقاضي أبو بكر بن الباقلاني..وغيرهم.

وأبلغ من ذلك؛ أن منهم من يصنف في دين المشركين والردة عن الإسلام؛ كما صنف الرازي كتابه في عبادة الكواكب، وأقام الأدلة على حسن ذلك ومنفعته ورغب فيه، وهذه ردة عن الإسلام باتفاق المسلمين، وإن كان قد يكون عاد إلى الإسلام))[1] .

سادسًا: أنه من المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن ما قرره الرازي من الجمع بين السحر ودعوة الكواكب شرك، ومع ذلك لم يدخله الرازي في مسمى الشرك والتشبيه، وأدخل في مسماه إثبات بعض الصفات، فاتضح أن التوحيد الذي بعث الله به رسله لم يدخله في مسمى التوحيد والإيمان؛ بل سماه تشبيهًا، وجعله أصلاً لعبادة الأوثان!!

ومن هنا يقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللَّهُ- عن المتكلمين:((التوحيد الذي بعث الله به رسله..لا يدخلونه في مسمى التوحيد الذي اصطلحوا عليه، وأدخلوا في ذلك نفي صفاته؛ فإنهم إذا قالوا:..لا شبيه له؛ فهذا اللفظ -وإن كان يراد به معنى صحيح- فإن الله ليس كمثله شيء؛ .. فإنهم يدرجون في هذا: نفي علوه على خلقه ومباينته لمصنوعاته، ونفي ما ينفونه من صفاته، ويقولون: إن إثبات ذلك يقتضي أن يكون مركبًا منقسمًا وأن يكون له شبيه، وأهل العلم يعلمون أن مثل هذا لا يسمى في لغة العرب التي نزل بها القرآن تركيبًا وانقسامًا، ولا تمثيلاً)).[2]

ويقول عنهم أيضًا:((القرآن في مواضع يبين أن الرسل أمروا بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهوا عن عبادة شيء من المخلوقات سواه، وأن أهل السعادة هم أهل التوحيد، وأن المشركين هم أهل الشقاوة....

فقد تبين أن أصل السعادة والنجاة من العذاب هو توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له، والإيمان برسله، واليوم الآخر، والعمل الصالح؛ وهذه الأمور ليست في حكمتهم، ليس فيها الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، والنهي عن عبادة المخلوقات؛ بل كل شرك في العالم إنما حدث برأي جنسهم؛ فهم الآمرون بالشرك والفاعلون له، **ومن لم يأمر بالشرك منهم فلم ينه عنه؛ بل يقر هؤلاء وهؤلاء**، وإن رجح الموحدين ترجيحًا ما؛ فقد يرجح غيره المشركين، وقد يعرض عن الأمرين جميعًا. فتدبر هذا فإنه نافع جدًا. وقد رأيت من مصنفاتهم في عبادة الكواكب، والملائكة، وعبادة، الأنفس المفارقة-أنفس الأنبياء وغيرهم- ما هو أصل الشرك، **وهم إذا ادعوا التوحيد؛ فإنما توحيدهم بالقول لا بالعبادة والعمل!**

---

(١) مجموعة الفتاوى، ١٨/٥٢-٥٥، وانظر: بيان تلبيس الجهمية٣/٥٣-٥٧، ط. مجمع الملك فهد،١/٤٤٦-٤٤٨، ط. مؤسسة قرطبة.

(٢)درء التعارض، ١/٢٢٨.

والتوحيد الذي جاءت به الرسل لا بد فيه من التوحيد بإخلاص الدين لله، وعبادته وحده لا شريك له؛ وهذا شيء لا يعرفونه. والتوحيد الذين يدّعونه إنما هو تعطيل حقائق الأسماء والصفات، وفيه من الكفر والضلال ما هو من أعظم أسباب الإشراك؛ فلو كانوا موحدين بالقول والكلام، وهو: أن يصفوا الله بما وصفته به رسله؛ لكان معهم التوحيد دون العمل، وذلك لا يكفي في السعادة والنجاة؛ بل لا بد أن يعبدوا الله وحده، ويتخذوه إلهًا دون ما سواه، وهذا معنى قول: لا إله إلا الله؛ فكيف وهم في القول والكلام معطلون جاحدون، لا موحدون ولا مخلصون؟!)).[1]

ويقول ابن القيم-رحمه الله-:((حقيقة الشرك هو: **التشبه بالخالق والتشبيه للمخلوق به. هذا هو التشبيه في الحقيقة، لا إثبات صفات الكمال التي وصف الله بها نفسه، ووصفه بها رسول الله ﷺ، فعكس من نكس الله قلبه، وأعمى عين بصيرته، وأركسه بلَبْسه الأمر، وجعل التوحيد تشبيهًا، والتشبيه تعظيمًا وطاعة**، فالمشرك مشبه للمخلوق بالخالق في خصائص الإلهية؛ **فإن من خصائص الإلهية: التفرد بملك الضر والنفع والعطاء والمنع، وذلك يوجب تعليق الدعاء والخوف والرجاء والتوكل به وحده؛ فمن علّق ذلك بمخلوق فقد شبهه بالخالق**، وجعل من لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًا ولا موتًا ولا حياةً ولا نشورًا، فضلاً عن غيره، شبيهًا لمن له الأمر كله. فأزِمّةُ الأمور كلها بيديه، ومرجعها إليه، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع. بل إذ فتح لعبده بابَ رحمته لم يمسكها أحد، وإن أمسكها عنه لم يرسلها إليه أحد. فمن أقبح التشبيه تشبيهُ هذا العاجز الفقير بالذات بالقادر الغني بالذات.

ومن خصائص الإلهية: الكمال المطلق من جميع الوجوه، الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وذلك يوجب أن تكون العبادة كلها له وحده، والتعظيم والإجلال والخشية والدعاء والرجاء والإنابة، والتوبة والتوكل والاستعانة وغاية الذل مع غاية الحب؛ كل ذلك يجب عقلاً وشرعًا وفطرة أن يكون لله وحده، ويُمنع عقلاً وشرعًا وفطرة أن يكون لغيره؛ فمن جعل شيئًا من ذلك لغيره فقد شبه ذلك الغيرَ بمن لا شبيه له، ولا مثل له، ولا ندّ له، وذلك أقبح التشبيه وأبطلُه، ولشدة قبحه، وتضمنه غايةَ الظلم، أخبر سبحانه عبادَه أنه لا يغفره، مع أنّه كتب على نفسه الرحمة))[2].

سابعًا: أن ما زعمه الرازي من أن دين عبادة الأصنام كالفرع على مذهب المشبهة الذين يثبتون الصفات الخبرية؛ كالوجه والعلو والاستواء على العرش، فالسبب في عبادة الأوثان اعتقاد الشبه؛ باطل.

والكلام على ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أنه من العجب أن يذكر الرازي ذلك، وهو الذي كتب في مدح السحر والطلسمات، ولم يكترث من الدعوة إلى الدعاء والاستغاثة والذبح والصوم لغير الله ما دام المقدم على ذلك معتقدًا أنه لا خالق ولا مدبر ولا مؤثر إلا الله!

---

(١) مجموعة الفتاوى، ١٨/٥٥-٥٨.

(٢) الداء والدواء، ٣١٣-٣١٥.

فأقر بذلك الإشراك بالله تعالى وعبادة الشمس والقمر والكواكب –شعر أو لم يشعر– ومن تكون هذه حاله في إقرار الشرك وعبادة غير الله؛ كيف يَصلح أن يَذم أهل التوحيد الذين يعبدون الله تعالى لا يشركون به شيئًا، و لم يعبدوا لا شمسًا ولا قمرًا ولا كوكبًا ولا وثنًا؛ بل يرون الجهاد لهؤلاء المشركين الذين ارتد إليهم الرازي وغيره مدة، وإن كان قد رَجَع عن هذه الردة إلى الإسلام؛ فإن سرائره عند الله. لكن لا نزاع بين المسلمين أن الأمر بالشرك كفر وردة إذا كان من مسلم، وأن مدحه والثناء عليه والترغيب فيه كفر وردة إذا كان من مسلم.

فأهل التوحيد وإخلاص الدين لله تعالى وحده، الذين يقرون بتوحيد الله وعبادته وحده لا شريك له، ويقرون بتوحيد الله العلمي القولي؛ كيف يصلح للرازي أن يعيبهم بأنهم يوافقون المشركين على أصل الشرك!!

والرازي كما تقدم أقرّ بدعاء غير الله والذبح والصوم له، ونفى الصفات الخبرية التي جاء بها كتاب الله، وأخبر عنها رسوله ﷺ، فكيف يصلح له أن يعيب أهل الإيمان بالله ورسوله، وهو الذي نقض التوحيد من وجهين؛ حيث أقرّ عبادة غير الله ودعائه؛ بل ورغّب في ذلك، وأنكر من صفات الله تعالى وحقيقة عبادته مالا يتم الإيمان والتوحيد إلا به، فكيف يصلح له بعد هذا أن يعيب أهل الإثبات –الموحدين الناهين عن الشرك– باتباع المشركين؟!.

الوجه الثاني: أن هذه الرواية التي نقلها الرازي تقتضي أن الناس كانوا قبل ابتداع الشرك على المذهب الذي سماه مذهب المشبهة، وأنهم كانوا حينئذ يعتقدون أن إله العالم نور عظيم، فلما اعتقدوا ذلك اتخذوا وثنًا كما ذكره، فيكون هذا الاعتقاد هو مذهب القوم في الدهر الأقدم قبل عبادة الأوثان، ثم إنه بسبب هذا الاعتقاد استحسنوا عبادة الأوثان، ومعلوم أن الناس كانوا قبل الشرك على دين الله وفطرته التي فطر الناس عليها، وهي دين الإسلام العام الذي لا يقبل الله من أحد غيره؛ كما قال تعالى:﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٩﴾ ﴾ يونس: ١٩، وقال تعالى:﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾ ﴾ البقرة: ٢١٣، وقد ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: "كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلها على الإسلام".(١) وثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه ذكر في حديث الشفاعة عن نوح قول أهل الموقف له: " وأنت أوّلُ نبي بعثه الله إلى أهل الأرض"(٢) وقد قال تعالى:﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ۖ ﴾ النحل: ٣٦؛ فإذا كان الله تعالى قد بعث في كل أمة رسولاً يدعوها إلى عبادة الله وحده لا شريك له واجتناب الطاغوت، ونوح أوّلُ من بعثه الله تعالى إلى أهل الأرض؛ علم أنه لم يكن قبل قوم نوح مشركون،

---

(١)أخرجه الطبري في تفسيره، ٦٢١/٣، وابن أبي حاتم في تفسيره، ٢/ ٣٧٧، والحاكم في المستدرك برقم(٣٧١١)،٥٢٠/٢، وقال:"هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه". وعزاه السيوطي في الدر المنثور، ٤٩٦/٢، إلى البزار، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والحاكم كلهم عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢)البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله ﷻ:﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ ﴾ هود: ٢٥،...ص٦٨٠، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، ١٨٤/١-١٨٥.

كما قال ابن عباس؛ وإذا كان كذلك، وأولئك على الإسلام، ومذهبهم هو المذهب الذي سماه مذهب المشبهة ثَبَتَ بموجب هذه الحكاية أن هذا هو مذهب الأنبياء والمرسلين والمسلمين من كل أمة.

والقصد: أن هذه الرواية تدلّ على أن مذهب الأنبياء والمسلمين من كل أمة هو ما أسماه الرازي مذهب المشبهة!

الوجه الثالث: أن في هذه الرواية أنهم اشتغلوا بعبادة هذه الأوثان على اعتقاد أنهم يعبدون الإله والملائكة. وقد ذكر الله تعالى قول المشركين في كتابه الذين جعلوا معه إلهًا آخر؛ فلم يذكر أنهم كانوا يعتقدون أنهم يعبدون الله إذا عبدوا الأوثان، ولكن ذكر أنهم اتخذوا هذه الأوثان شفعاء، وذكر أنهم قالوا إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى، وعليه فالقول بأن عبّاد الأوثان يعبدونها على اعتقاد أنهم يعبدون الله غلط عليهم!

الوجه الرابع: أن عبادة الأوثان إنما هي مشهورة ومعروفة عن نفاة الصفات؛ من الفلاسفة الصابئين –سلف الرازي وذويه– مثل: النمرود بن كنعان[(١)] وقومه أعداء الخليل عليه الصلاة والسلام وأتباعه، ومثل: فرعون عدو موسى كليم الرحمن ﷺ وأتباعه؛ فإن فرعون كذب موسى حيث قال: ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَـٰذِبًا﴾ غافر: ٣٦ – ٣٧؛ فمن نفى العلو وافق فرعون في هذا التكذيب لموسى عليه السلام.

الوجه الخامس: أن القول الذي يسميه الرازي مذهب المشبهة؛ بل التشبيه الصريح لا يوجد إلا في أهل الكتب الإلهية؛ كاليهود والمسلمين كما ذكر الرازي عن مشبهة اليهود ومشبهة المسلمين. [(٢)]

وعليه: فمن ليس له كتاب لا يعرف عنه شيء من التشبيه الذي يعير أهله بأنه تشبيه، أو الذي يقول منازعوهم إنه تشبيه.

فيقال: إنه من المعلوم أن أصل الشرك لم يكن من أهل الكتاب، وإنما كان من غيرهم. فإن الله لم يبعث رسولاً ولم يُنزل كتابًا إلا بالتوحيد، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّـٰغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَـٰلَةُ ۚ﴾ النحل: ٣٦، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ الأنبياء: ٢٥، وقال تعالى: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾﴾ الزخرف: ٤٥، وقال تعالى: ﴿۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾﴾ الشورى: ١٣، وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ

---

(١) النمرود بن كوش بن كنعان بن حام بن نوح ، ملك بابل، كان أهل بابل على الإسلام، حتى ملكهم، فدعاهم إلى عبادة الأوثان ففعلوا، استمر في ملكه أربعمائة سنة وكان قد طغا وبغا وتجبر وعتا وآثر الحياة الدنيا، حاول إحراق إبراهيم عليه السلام بالنار حين دعاه إلى توحيد الله و البراءة من الآلهة والأوثان، بل حمله الجهل والضلال وطول الآمال على إنكار الصانع؛ فحاج إبراهيم الخليل في ذلك، وادعى لنفسه الربوبية، انظر: تاريخ الرسل والملوك، ١/١، ٢٠٧/٢٨٧–٢٩٠، البداية والنهاية، ١/١٦٥–١٦٧.

(٢) انظر: أساس التقديس، ٣٠.

شُرَكَـٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ ﴾ الشورى: ٢١، وقال: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَـٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ﴿٥١﴾ وَإِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾ ﴾ المؤمنون: ٥١ – ٥٢.

ولم يحدث في أهل الكتاب وأتباع الرسل من العرب وبني إسرائيل وغيرهم شرك إلا مأخوذ من غير أهل الكتاب؛ كما ابتدع عمرو بن لحي بن قَمَعَة[1] –سيد خزاعة– الشرك في العرب، الذين كانوا على ملة إبراهيم إمام الحنفاء ﷺ. ابتدعه لهم بمكة بأوثان نقلها من الشام التي كانت إذ ذاك دار الصابئة للمشركين، وكذلك بنو إسرائيل عبد من عبد منهم الأوثان كما ذكر الله تعالى ذلك في كتابه –تعالى وتقدس–. وإنما حدث فيهم هذا من جيرانهم الصابئة المشركين. فإذا كان أصل المذهب الذي سماه الرازي مذهب التشبيه لا يعرف إلا عمن هو من أهل كتاب منزل من السماء، وأهل الكتاب لم يكونوا هم الذين ابتدعوا الشرك أولاً، عُلم أن الشرك لم يبتدعه أولاً القوم الذين سماهم أهل التشبيه.

الوجه السادس: أنه إذا كان الإشراك متضمنًا لما سماه الرازي تشبيهًا؛ فمن المعلوم أن المرسلين كلهم ليس فيهم من تكلم بنقض هذا المذهب، ولا نهى الناس عن هذا الذي سماه الرازي تشبيهًا، فليس في القرآن عن محمد ﷺ، ولا عن المرسلين المتقدمين، ولا في التوراة والإنجيل وغيرهما من الكتب، ولا في الأحاديث المأثورة عن أحد من المرسلين أنهم نهوا المشركين أو غيرهم أن يقولوا إن الله تعالى فوق السموات، أو فوق العرش، أو فوق العالم، أو أن يصفوه بالصفات الخبرية التي يسميها الرازي تشبيهًا؛ بل ولا عنهم حرف واحد بأن الله ليس بداخل العالم ولا خارجه، ولا يشار إليه، ولا ليس بجسم، ولا متحيز، ولا نحو ذلك مما يقرر الرازي وأمثاله.

فإن كان الشرك متضمنًا لما سماه تشبيهًا، والرسل لم تنه عما سماه تشبيهًا ولا ذموه ولا أنكروه، ولا تكلموا بما هو عند الرازي توحيد وتنزيه ينافي هذا التشبيه، ثبت أن المرسلين –صلوات الله عليهم وسلامه– كلهم كانوا مقررين لهذا الذي سماه تشبيهًا، وذلك يقتضي أنه حق.

فهذه الرواية التي نقلها الرازي واحتج بها إن كانت حقًّا؛ فهي من أعظم الحجج على صحة مذهب خصومه الذين سماهم مشبهة، وإن لم تكن حقًّا فهي كذب، فهو إما كاذب مفتري. وإما مخصوم مغلوب كاذب مفتر في نفس المذهب الذي انتصر عليه.

والقصد: أن ما نقله الرازي إن كان حقًّا؛ فهو من أعظم الحجج على صحة مذهب خصمه المثبتين للصفات الخبرية!

---

(١)عمرو بن لحي بن قمعة، زعيم قبيلة خزاعة التي تولت البيت، هو أول من غير دين إسماعيل عليه السلام ونصب الأصنام للعرب، يروى عنه أنه خرج من مكة إلى الشام في بعض أموره؛ فلما قدم مآب من أرض البلقاء وجدهم يعبدون الأصنام؛ فقال لهم: ما هذه الأصنام التي أراكم تعبدون؟! قالوا له: هذه أصنام نعبدها، فنستمطرها فتمطرنا، ونستنصرها فتنصرنا. فقال لهم: أفلا تعطونني منها صنمًا فأسير به إلى أرض العرب، فيعبدوه؟! فأعطوه صنمًا يقال له هبل، فقدم به مكة، فنصبه، وأمر الناس بعبادته وتعظيمه. انظر:السيرة النبوية لابن هشام، ٧٦/١-٧٨، البداية والنهاية، ٥٨٣/٢-٥٨٧، سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب، ٤٣٥.

الوجه السابع: أن الشرك كان فاشيًا في العرب، و لم يُعلم أحد منهم كان يعتقد أن الوثن على صورة الله تعالى، وقبلهم كان في أمم كثيرة، وله أسباب معروفة؛ مثل: جعل الأوثان صورًا لمن يعظمونه من الأنبياء والصالحين، وطلاسم لما يعبدونه من الملائكة والنجوم ونحو ذلك. و لم يعرف عن أحد من هؤلاء المشركين أنه اعتقد أن الوثن صورة الله؛ فَعُلم أن هذا افتراء!

الوجه الثامن: لو كان هذا من أسباب الشرك؛ فمن المعلوم أن غيره من أسباب الشرك أعظم وأكثر، وأن الشرك في غير هؤلاء الذين سماهم مشبهة أكثر؛ فإن كان الشرك في بعض مثبتة هذه الصفات عيبًا، فالشرك في غيرهم أكثر وأكثر، وكان الطعن والعيب على نفاة الصفات بما يوجد فيهم من الشرك أعظم وأكبر.

الوجه التاسع: قوله: (فَثَبت أن دين عبادة الأصنام كالفرع على مذهب المُشَبِّهة) كلام مجمل؛

فإن من الفرع ما يكون لازمًا لأصله، فإذا كان الأصل مستلزمًا لوجود الفرع الفاسد كان فساد الفرع وعدمه دليلاً على فساد الأصل وعدمه.

ومن الفروع ما يكون مستلزمًا للأصل لا يكون لازمًا له وهو الغالب، فلا يلزم من فساده وعدمه فساد الأصل وعدمه، ولكن يلزم من فساده وعدمه فساد هذا الفرع وعدمه.

فالأول؛ كما قال الله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴿٢٦﴾ ﴾ إبراهيم: ٢٤ - ٢٦؛ فالكلمتان: كلمة الإيمان واعتقاد التوحيد، وكلمة الكفر واعتقاد الشرك. فلا ريب أن الاعتقادات توجب الأعمال بحسبها، فإذا كان الاعتقاد فاسدًا أورث عملاً فاسدًا، ففساد العمل وهو الفرع يدلّ على فساد أصله وهو الاعتقاد، وكذلك الأعمال المحرمة التي تورث مفاسد؛ كشرب الخمر الذي يصد عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة، ويوقع العداوة والبغضاء، فهذه المفاسد الناشئة من هذا العمل هي فرع لازم للأصل، ففسادها يدلّ على فساد الأصل، وهكذا كل أصل؛ فهو علة لفرعه وموجب له.

أما القسم الثاني: فالأصل الذي يكون شرطًا لا يكون علة؛ كالحياة المصححة للحركات والإدراكات، وأصول الفقه التي هي العلم بأجناس أدلة الفقه وصفة الاستدلال ونحو ذلك. فهذه الأصول لا تستلزم وجود الفروع، وإذا كان الفرع فاسدًا لم يوجب ذلك فساد أصله، إذ قد يكون فساده من جهة أخرى غير جهة الأصل، وذلك نظير تولد الحيوان بعضه من بعض، فالوالدان أصل للولد، والله -تعالى وتقدس- يخرج الحي من الميت، ويخرج الميت من الحي، فالكافر يلد المؤمن، والمؤمن يلد الكافر.

وإذا كان كذلك؛ فمن المعلوم أن اعتقاد ثبوت الصفات؛ بل اعتقاد التشبيه المحض ليس موجبًا لعبادة الأصنام، ولا داعيًا إليه، ولا باعثًا عليه، أكثر ما في الباب أن يقال: اعتقاد أن الله -تعالى وتقدس- مثل البشر يمكن معه أن يجعل الصنم على صورة الله تعالى، بخلاف من لم يعتقد هذا الاعتقاد؛ فإنه لا يجْعَل الصنم على صورة الله تعالى، فيكون ذلك الاعتقاد شرطًا في اتخاذ الصنم على هذا الوجه. وهذا القدر إذا صح لم يوجب فساد ذلك الاعتقاد بالضرورة؛ فإن كل باطل في العالم من الاعتقادات والإرادات وتوابعها هي مشروطة بأمور صحيحة، واعتقادات صحيحة، و لم يدلّ فساد

هذه الفروع المشروطة على فساد تلك الأصول التي هي شرط لها، فإن الإنسان لا يصدر منه عمل إلا بشرط كونـــه حيًّا قادرًا شاعرًا، و لم يدل فساد ما يفعله من الاعتقادات والإرادات على فساد هذه الصفات.

والذين أشركوا بالله تعالى وتقدس وعبدوا معه إلهًا آخر كانوا يقولون: إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى، ويقولون: هم شفعاؤنا عند الله، ويعتقدون أن الله يملكهم، كما كانوا يقولون في تلبيتهم: لبيك لا شريك لك إلا شريكًا هو لك تملكه وما ملك.[1] وقد قال تعالى: ﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ الروم: ٢٨، وقد أخبر عنهم سبحانه وتعالى بقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾ لقمان: ٢٥، وقال: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾ المؤمنون: ٨٤ – ٨٩، وقال تعالى: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾ يوسف: ١٠٦، قال عكرمة: ''يؤمنون أنه رب كل شيء وهم يشركون به''.[2] فإذا كانوا إنما أشركوا به لاعتقادهم أنه رب كل شيء ومليكه، وأن هذه الشفعاء والشركاء ملكه، وآمنوا بأنه رب كل شيء، ثم اعتقدوا مع ذلك أن عبادة هذه الأوثان تنفعهم عنده؛ فهل يكون ما ابتدعوه من الشرك الذي هو فرع مشروط بذلك الأصل قادحًا في صحة ذلك الإيمان والإقرار الحق الذي قالوه؟!

والقصد: أن اعتقاد ثبوت الصفات أو التشبيه المحض ليس موجبًا لعبادة الأصنام؛ لاسيما وأن فساد الفرع قد يكون من جهة أخرى غير جهة الأصل!

الوجه العاشر: أن الذين أشركوا بالله تعالى حقيقة من عبّاد الشمس والقمر والكواكب والملائكة والأنبيـــاء والصالحين، والذين اتخذوا أوثانًا لهذه المعبودات؛ إنما فعلوا ذلك لاعتقادهم وجود الشمس والقمر والكواكب والملائكة والأنبياء، واعتقادهم ما تفعله من الخير تشبيهًا، فهل يكون ذلك قادحًا في وجودها وفي اعتقاد ما هي متصفة بـــه أم لا؟! فإن كان ذلك؛ فلزم الرازي أن يقدح في العلوم الطبيعية والرياضية، ويقدح في الملائكة والنبيين، وإن لم يكـــن كذلك كان ما ذكره من الحجة باطلاً!

الوجه الحادي عشر: أن الاستدلال في توحيد الله تعالى الذي بعث به رسله، وأنزل به كتبه بمثل كـــلام أبي معشر المنجم، ونقْله عن الأمم المتقدمة يليق بمثل الرازي وذويه!

أترى أبي معشر لو كان من علماء أهل الكتاب المسلمين -كمن أسلم من الصحابة والتابعين- ونقل لنا شيئًا عن الأنبياء المتقدمين، أكان يجوز لنا في الشريعة تصديق ذلك الخبر إذا لم نعلم صدقه من جهة أخرى، إذا كان الناقل لنا إنما أخذه عن أهل الكتاب؟!، وفي الصحيح عن نبينا ﷺ أنه قال:"لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، و﴿ قُولُوٓاْ

---

(١) انظر: السيرة النبوية لابن هشام، ٧٨/١.

(٢) انظر:تفسير الطبري، ٣٧٣/١٣.

ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا ﴾ البقرة: ١٣٦"[1] ، فكيف وأبو معشر الناقل لذلك؟! وإنما خبرة الرجل بكلام الصابئة المشركين عباد الكواكب ونحوهم، وهم من أقلِّ الناس خبرة ومعرفة بالتوحيد الذي بعث الله به رسله، وبحال أهله المؤمنين مع الكفار المشركين!

الوجه الثاني عشر: قول الرازي: (ثَبَت أن دين عبادة الأصنام كالفرع على مذهب المشبهة)، يقال له: الثُّبوت إنما يكون بذكر حجة عقلية أو سمعية، وهب أن ما رويته إنما هو خبر عن أمم متقدمين إلا أنك لم تذكرهم، ولم تذكر إسنادك في معرفة ذلك، إنما نقلته عن أبي معشر، وليس أبو معشر ممن يحتج بنقله في الدين بإجماع أئمة الدين؛ فإنه إن لم يكن كافرًا منافقًا كان فاجرًا فاسقًا، وقد قال الله تعالى وتقدس: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ الحجرات: ٦، فلو قدر أن هذا النقل نقله بعض أئمة التابعين عن رسول الله ﷺ لكان هذا عندك خبرًا مرسلاً لا يثبت به حكم في فرع من الفروع؛ فكيف والناقل له مثل أبي معشر عن أمم متقدمة، فهذا خبر في غاية الانقطاع ممن لا تُقبلُ روايته، فهل يَحْسن بذي عقل أو دين أن يُثبت بهذا شيئًا في أصل الدين؟!!

ومن العجب العجيب أن هذا الرازي عَمِد إلى الآيات القرآنية والأخبار المستفيضة عن رسول الله ﷺ التي توارثها عنه أئمة الدين، وورثة الأنبياء والمرسلين، واتفق على صحتها جميع العارفين؛ فقدح في دلالتها قدحًا يشبه قدح الزنادقة المنافقين، ثم يحتج في أصل الدين بنقل أبي معشر أحد المؤمنين بالجبت والطاغوت، أئمة الشرك والضلال، نعوذ بالله من شرورهم وأقوالهم، والله المستعان على ما يصفون، والله سبحانه وتعالى أعلم.[2]

ثامنًا: لقد رغب الرازي في دعاء الملائكة، والاستغاثة بهم، وقصدهم في الملمات والشدائد، بحجة أن الشرائع متطابقة على أن الملائكة هي المتولية لتدبير كل نوع من أنواع حوادث هذا العالم.

فيقال: أولاً: أنه ولئن أتت الشريعة بإثبات أن الملائكة تقسم الأمر وتدبره بإذن الله، وأن الله قد جعل لكل منهم تدبير أمر من أمور الدنيا وأمور الآخرة، ووكل إليهم تدبير كثير من أمور العالم العلوي والسفلي، من الأمطار، والنبات، والأشجار، والرياح، والبحار، والأجنة، والحيوانات، والجنة، والنار وغير ذلك؛ -لكن ذلك لا يتعدى ما قدر وما حد ورسم لهم- [3]، **فليس في ذلك مندوحة عن القول بمشروعية دعائهم والتضرع لهم!!**

ومن المستحيل شرعًا وفطرة وعقلاً أن تأتي هذه الشريعة المطهرة الكاملة بإباحة دعاء الملائكة والتضرع لهم، والاستعانة بهم والاستغاثة بهم في المهمات والملمات وعمل الطلسمات، واتخاذ القرابين وإراقة الدماء لذلك.[4]

---

(١)البخاري، كتاب التفسير، باب: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا ﴾ البقرة: ١٣٦، ص٩٢٥.

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية ٣/٥٣-٨٣، ط. مجمع الملك فهد، ١/٤٤٦-٤٥٩، ط.مؤسسة قرطبة.

(٣) انظر: تفسير السعدي،٨٠٨، ٩٠٣، ٩٠٨، وانظر: إغاثة اللهفان، ٢/٨٣٣-٨٣٦، دلائل الرسوخ،١٨-١٩.

(٤)انظر:دلائل الرسوخ ١٦-١٩، نواقض الإيمان القولية والعملية، ١٥٤-١٥٥، وانظر:مجموعة الفتاوى٣٥/١٦٧-١٩٠.

بل هذا من الشرك الصريح المناقض للإيمان، التي أتت الشرائع بالنهي عنه وذمه والإخبار عن قبحه، وأنه سبحانه لا يغفره. كما أن عبادة الله وحده لا شريك له وإفراده بالدعاء والطلب فيما لا يقدر عليه إلا هو قد دلّت على وجوبه الكتب السماوية، واتفقت عليه الدعوة الرسالية، وهو أصل الدين وقاعدته لا يعتريه نسخ ولا تخصيص.(١)

وتسخير الملائكة وتدبيرها وإرسالها إنما هو من الأدلة على كمال ملك الله وإلهيته واستحقاقه أن يعبد وحده لا شريك له،(٢) ولذا فقد أخبر الله سبحانه عن تبرأ الملائكة من صنيع من دعاهم من دون الله، فقال:﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ سبأ: ٤٠ - ٤١، فنزهوا الله عن شرك المشركين به، وبرؤوا أنفسهم من ذلك.

ثانيًا: أن هذا القول الذي قاله الرازي رجوع إلى دعاء الملائكة والنجوم وعبادتهم، وهذا حقيقة دين الصابئة، أَوْقع الرازي فيه ظنه أن العبادة لا تكون عبادة وشركًا إلا إذا اعتقد التأثير من دون الله، فهذا الشرط هو الذي أوقعه فيما وقع فيه من تجويز دعاء الملائكة والترغيب فيه،(٣) وقد تقدم بيان فساد ذلك.

ثالثًا: وأما دعوى حصول المنفعة، ودفع المضرة على مجرى العادة عند عمل الطلسمات، وإراقة الدماء، والدعاء والتضرع والتسبيح لغير الله، فيقال فيها:

١- إن حصول المنفعة من الشيء لا يعني الترخيص فيه؛ والترغيب والحث عليه، فقد أخبر سبحانه عن الخمر والميسر أن فيهما إثم كبير ومنافع للناس، ثم لم تكن المنفعة سبيلاً إلى الترخيص فيهما، أو الحث عليهما، وغاية ما عوّل عليه الرازي أن تلك الأعمال الشركية قد جرت العادة، ودلّت التجارب على حصول المنفعة وقضاء الحاجات عندها!، ومن المعلوم أنه لا يصح تناول أي وسيلة من الوسائل وإن دلّت التجارب عن منفعتها، إلا ما هو مباح شرعًا، فالغايات لا تبرر الوسائل، ولا ريب أن الاستغاثة بالمخلوقات ودعاؤها لدفع البليّات وجلب المنافع، من الوسائل المحرمة في دين الله، بل من الشرك الأكبر المخرج عن ملة الإسلام.(٤)

٢- أن العلماء قد صرحوا أن الله تعالى قد يستجيب لدعاء الكافرين والمشركين عند أصنامهم لاضطرارهم، وإظهار انكسارهم، وموافقتهم أو قات الإجابة، والله تعالى يجيب دعاء المضطر، فيظن الجاهل أن للدعاء عند تلك الأصنام تأثيرًا في إجابة تلك الدعوة وقضاء الحاجة، فكذلك القول فيما يحصل من المنفعة ودفع المضرة عند دعاء الكواكب والملائكة، والتضرع وإراقة الدماء والصوم لها(٥) .

---

(١)انظر:دلائل الرسوخ،٢١-٢٢.

(٢)انظر:دلائل الرسوخ،١٩.

(٣)انظر:دلائل الرسوخ،١٦، ٢٠

(٤) انظر: دلائل الرسوخ ٩.

(٥) انظر:الشرك في القديم والحديث١٢١٩/٣، وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم، ٦٥٨/٢، إغاثة اللهفان، ٣٩٥/١-٣٩٦.

٣- أن العلماء قد صرحوا أنه كثيرًا ما تقضى حوائج عباد الأصنام عند التجائهم إلى أصنامهم، ولكن لا لأجل أن للأصنام تأثيرًا في ذلك، بل إنما يحدث ذلك استدراجًا من الشياطين، لهذا المشرك، حيث تأتي الشياطين وتساعده في بعض حاجاته استدراجًا له، وازديادًا له في الإضلال والإغواء؛ فإن الشياطين تطيع من بينه وبينهم صلة وأخوة بسبب الشرك ودعاء غير الله والاستغاثة به؛ فكذلك القول فيما يحصل من المنفعة ودفع المضرة عند دعاء الكواكب والملائكة، والتضرع وإراقة الدماء والصوم لها[(١)] .

تاسعًا: في بيان حكم السحر، والكهانة، والتنجيم، والرقى المجهولة، والتسمية بالتعبيد لغير الله:

أما السحر: فإنه ينقسم إلى قسمين:

الأول: عُقد ورقى؛ أي: قراءات وطلاسم يتوصل بها الساحر إلى استخدام الشياطين فيما يريد به ضرر المسحور، وهذا شرك أكبر مناقض للإيمان، ومخرج عن الإسلام بالكلية؛ لأن عماد هذا الضرب من السحر استخدام الشياطين، واستخدامها لا يتأتى إلا عن طريق التقرب إليها بما تحب، من الذبح وتقديم القرابين، والسجود، وإهانة معظمات الإسلام وغير ذلك من الكفر.

الثاني: أدوية وعقاقير تؤثر على بدن المسحور وعقله وإرادته وميله، فيؤثر في بدن المسحور بإضعافه شيئًا فشيئًا حتى يهلك، وفي تصوره بأن يتخيل الأشياء على خلاف ما هي عليه، وفي عقله، فربما يصل إلى الجنون والعياذ بالله، وهذا عدوان وفسق، يُنقص من الإيمان.[(٢)]

يقول الشيخ محمد العثيمين-رحمه الله-:((السحر ينقسم إلى قسمين: كفر، وفسق، فإن كان باستخدام الشياطين وما أشبه ذلك، فهو كفر))[(٣)].

ويقول الشيخ الشنقيطي-رحمه الله-:((التحقيق في هذه المسألة هو التفصيل؛ فإن كان السحر مما يعظم فيه غير الله كالكواكب والجن وغير ذلك مما يؤدي إلى الكفر؛ فهو كفر بلا نزاع، ومن هذا النوع سحر هاروت وماروت المذكور في سورة البقرة؛ فإنه كفر بلا نزاع، كما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ البقرة: ١٠٢، وقوله تعالى:﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ البقرة: ١٠٢، وقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ البقرة: ١٠٢...

وإن كان السحر لا يقتضي الكفر؛كالاستعانة بخواص بعض الأشياء من دهانات وغيرها، فهو حرام حرمة شديدة، ولكنه لا يبلغ بصاحبه الكفر)).[(٤)]

---

(١) انظر: الشرك في القديم والحديث٣/١٢١٩-١٢٢٠، وانظر: اقتضاء الصراط المستقيم، ٢/٦٥٧-٦٥٨.

(٢) انظر: القول المفيد على كتاب التوحيد١/٤٨٩، الوعد الأخروي ٢/٨٢٠-٨٢٢.

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد١/٥١٣.

(٤) أضواء البيان، ط.دار عالم الفوائد، ٤/٥٦٩.

ويقول النووي -رحمه الله-:((عمل السحر حرام، وهو من الكبائر بالإجماع، و..قد يكون كفرًا، وقد لا يكون كفرًا بل معصيته كبيرة، فإن كان فيه قول أو فعل يقتضي الكفر كفر، وإلا فلا)).[1]

ومما يُلحق بالسحر: التنجيم، وهو أحد أقسام الكهانة، ولذا يسمى المنجم كاهنًا[2]، والكاهن: هو الذي يدعي مطالعة علم الغيب، ويخبر الناس عن الكوائن.[3]، والكهانة لا تخلو من الشرك؛ لأنها تقرب إلى الشياطين بما يحبون. فهي شرك في الربوبية من حيث ادعاء مشاركة اللّه في علمه، وشرك في الألوهية من حيث التقرب إلى غير اللّه بشيء من العبادة.[4] وقد قال ﷺ: "من أتى كاهنًا أو عرافًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ"[5].

وأما التنجيم: فهو الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الأرضية، بمعنى أن المنجم يربط ما يقع في الأرض بحركات النجوم، وطلوعها وغروبها، واقترانها وتفرقها.[6]

والتنجيم إنما كان سحرًا، لقوله ﷺ: " من اقتبس شعبة من النجوم؛ فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد"[7]. يقول ابن تيمية-رحمه الله-:((فقد صرح رسول الله بأن علم النجوم من السحر، وقد قال الله تعالى:﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴿٦٩﴾ ﴾ طه: ٦٩، وهكذا الواقع؛ فإن الاستقراء يدلّ على أن أهل النجوم لا يفلحون، لا في الدنيا ولا في الآخرة)).[8]

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي، ٤٢٧/١٤.

(٢)انظر: شرح السنة للبغوي ١٨٢/١٢، ومجموعة الفتاوى،١٧٢/٣٥ ، ١٩٣، فتح الباري لابن حجر، ٢٧٦/١٠.

(٣)معالم السنن للخطابي ٢٢٨/٤، وانظر: المفردات، مادة(كهن)، ٤٤٤، شرح السنة للبغوي ١٨٢/١٢، النهاية لابن الأثير، مادة(كهن) ٢١٤/٤، فتح الباري لابن حجر، ٢٧٦/١٠، منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر لملا علي قاري، ٤١٧، فتاوى اللجنة الدائمة ٣٩٣/١، نواقض الإيمان القولية والعملية، ٥١٨.

(٤) عقيدة التوحيد١٠٥.

(٥)أخرجه: أحمد في مسنده برقم(٩٥٠٢)،٢٤٠/٩، وابن ماجه، كتاب: الطهارة وسننها، باب: النهي عن إتيان الحائض، ٣٥٤/١، وأبو داود، كتاب: الطب، باب: في الكاهن، ١٤٥/٤، والترمذي، أبواب: الطهارة عن رسول الله ﷺ ،باب: ما جاء في كراهية إتيان الحائض، وقال:'' لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث حكيم الأثرم، عن أبي تميمة الهجيميّ عن أبي هريرة..'' ،١٧٨/١،ط.دار الغرب الإسلامي، والحاكم في المستدرك برقم(١٥)٤٦/١-٤٧، وقال:''هذا حديث صحيح على شرطهما جميعًا من حديث ابن سيرين ولم يخرجاه''،والألباني -رحمه الله-في سلسلة الأحاديث الصحيحة، ١١٥٦/٧، برقم(٣٣٨٧).

(٦)انظر:مجموع الفتاوى ١٩٢/٣٥، تيسير العزيز الحميد، ٧٨١/٢، نواقض الإيمان القولية والعملية، ٥١٩.

(٧)أخرجه: أحمد في مسنده برقم(٢٠٠٠)،٤٨٠/٢، وقال الشيخ أحمد شاكر-رحمه الله- :'' إسناده صحيح''. وابن ماجه، كتاب: الأدب، باب: تعلم النجوم، ٢١٥/٤، وأبو داود، كتاب: الطب، باب: في النجوم، ١٤٥/٤-١٤٦، والألباني -رحمه الله- في سلسلة الأحاديث الصحيحة، ٤٢٠/٢، برقم(٧٩٣).

(٨)مجموع الفتاوى ١٩٣/٣٥.

والتنجيم الذي يعد سحرًا له أنواع؛ منها: -

١- عبادة النجوم كما كان يفعل الصابئة، اعتقادًا منهم بأن الموجودات في العالم السفلي مركبة على تأثير تلك النجوم، ولذا بنوا هياكل لتلك النجوم، وعبدوها وعظمّوها، زاعمين أن روحانية تلك النجوم تتزل عليهم فتخاطبهم وتقضي حوائجهم. ولا شك أن هذا كفر بالإجماع.(١)

٢- الاستدلال بحركات النجوم وتنقلاتها على ما يحدث في المستقبل من الحوادث والوقائع، واعتقاد أن لكل نجم منها تأثيرات في كل حركاته منفردًا أو مقترنًا بغيره. وفي هذا النوع إدعاء علم الغيب، وإدعاء ذلك كفر مخرج من الملة؛ لأنه زعم لمشاركة الله في صفة من صفاته الخاصة وهي علم الغيب، وتكذيب لقوله سبحانه:﴿ ۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ﴾ الأنعام: ٥٩، وقوله تعالى:﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ ﴾ النمل: ٦٥، وهذا من أقوى أنواع الحصر؛ لأنه بالنفي والاستثناء.

٣- ما يفعله من يكتب حروف أبي جاد، ويجعل لكل حرف منها قدرًا من العدد معلومًا، ويجري على ذلك أسماء الآدميين والأزمنة والمكنة وغيرها، ويجمع جمعًا معروفًا عنده، ويطرح منه طرحًا خاصًا، ويثبت إثباتًا خاصًا، وينسبه إلى الأبراج الاثني عشر المعروفة عند أهل الحساب، ثم يحكم على تلك القواعد بالسعود والنحوس وغيرها مما يوحيه إليه الشيطان.(٢)

فهذه الأنواع من التنجيم وما شابهها شرك أكبر يناقض الإيمان، وأما ما يُعرف بعلم التسيير: وهو الاستدلال بالشمس والقمر والكواكب على القبلة والأوقات والجهات، فهذا النوع لا بأس به .

يقول الشيخ السعدي-رحمه الله-:((التنجيم نوعان: **نوع يسمى علم التأثير**: وهو الاستدلال بالأحوال الفلكية على الحوادث الكونية؛ فهذا باطل، ودعوى لمشاركة الله في علم الغيب الذي انفرد به، أو تصديق لمن ادعى ذلك، وهذا ينافي التوحيد؛ لما فيه من هذه الدعوى الباطلة، ولما فيه من تعلق القلب بغير الله، ولما فيه من فساد العقل، لأن سلوك الطرق الباطلة وتصديقها من مفسدات العقول والأديان.

النوع الثاني: علم التسيير: وهو الاستدلال بالشمس والقمر والكواكب على القبلة والأوقات والجهات، فهذا النوع لا بأس به، بل كثير منه نافع قد حث عليه الشارع إذا كان وسيلة إلى معرفة أوقات العبادات، أو إلى الاهتداء به في الجهات.

---

(١) انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية، ٥١٩-٥٢٠، وانظر: مجموعة الفتاوى، ١٧٧/٣٥، شرح العقيدة الطحاوية بتحقيق عميرة، ٢٦٦/٢، تيسير العزيز الحميد، ٧٨١/٢-٧٨٢.

(٢) انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية٥١٩-٥٢٠، وانظر: معالم السنن للخطابي ٢٢٩/٤-٢٣٠، مجموعة الفتاوى، ١٧١/٣٥، تيسير العزيز الحميد،١٨٢/٢، معارج القبول، ٧٠١/٢-٧٠٥، أضواء البيان، ط.دار عالم الفوائد، ٢٣٣/٢-٢٣٥.

فيجب التفريق بين ما نهى عنه الشارع وحرمه، وبين ما أباحه أو استحبه أو أوجبه، فالأول هو المنافي للتوحيد دون الثاني)).[1]

ويقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ اللَّهُ-:((إن النجوم نوعان: حساب وأحكام؛ فأما الحساب: فهو معرفة أقدار الأفلاك والكواكب، وصفاتها ومقادير حركاتها، وما يتبع ذلك. فهذا في الأصل علم صحيح لا ريب فيه، كمعرفة الأرض وصفتها، ونحو ذلك؛ لكن جمهور التدقيق منه كثير التعب قليل الفائدة؛...

وأما الأحكام التي هي من جنس السحر؛ فمن الممتنع أن يكون نبيّ من الأنبياء كان ساحرًا، وهم يذكرون أنواعًا من السحر، ويقولون: هذا يصلح لعمل النواميس، أي: الشرائع والسنن. **ومنها: ما هو دعاية الكواكب وعبادة لها، وأنواع من الشرك الذي يعلم كل من آمن بالله ورسوله بالاضطرار أن نبيًا من الأنبياء لا يأمر بذلك، ولا علمه**)).[2] و((النجوم التي من السحر نوعان:

أحدهما: علمي: وهو الاستدلال بحركات النجوم على الحوادث، من جنس الاستقسام بالأزلام.

الثاني: عملي: وهو الذي يقولون: إنه القوى السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية؛ كطلاسم ونحوها، وهذا من أرفع أنواع السحر، وكل ما حرمه الله ورسوله؛ فضرره أعظم من نفعه.

فالثاني وإن توهم المتوهم أن فيه تقدمة للمعرفة بالحوادث، وأن ذلك ينفع. فالجهل في ذلك أضعف، ومضرة ذلك أعظم من منفعته؛ ولهذا قد علم الخاصة والعامة بالتجربة والتواتر أن الأحكام التي يحكم بها المنجمون يكون الكذب فيها أضعاف الصدق)).[3] ((وصناعة التنجيم التي مضمونها الأحكام والتأثير؛ وهو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية، والتمزيج بين القوى الفلكية والقوابل الأرضية: صناعة محرمة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة؛ بل هي محرمة على لسان جميع المرسلين في جميع الملل قال الله تعالى:﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ۝٦٩﴾ طه: ٦٩)).[4]

وبهذا يتضح: أن مجرد دعاء الكواكب والاستعانة بها كفر وشرك محض -وإن لم يقترن معه اعتقاد الاستقلالية بالتأثير أو استحقاق العبادة-، و أن من ادعى علم الغيب بأي وسيلة من الوسائل -غير من استثناه اللّه من رسله- فهو كاذب كافر؛ سواء ادعى ذلك بواسطة الكهانة أو التنجيم أو غير ذلك[5].

ويتبين: أن قول الرازي عن التنجيم والسحر والطلسمات أنها من الشرائع، قول باطل، بل الشرائع مجمعة على تحريم ذلك!

---

(١)القول السديد شرح كتاب التوحيد، ١٩٥-١٩٦، وانظر: القول المفيد على كتاب التوحيد٢/٥-٧.

(٢)مجموعة الفتاوى، ٣٥/١٨١-١٨٢.

(٣)مجموعة الفتاوى، ٣٥/١٧١-١٧٢.

(٤)مجموعة الفتاوى، ٣٥/١٩٢.

(٥)عقيدة التوحيد١٠٠.

وأما الرقى المجهولة المعاني؛ فهي وسواس من الشيطان، أوحاها إلى أوليائه؛ كما قال تعـالى:﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَـٰدِلُوكُمۡ﴾ الأنعـام: ١٢١، وعليها يحمل قول النبي ﷺ : " إن الرقى والتمائم والتولة[١] شـرك"، [٢] وذلك لأن المتكلم به لا يدري أهو من أسماء الله تعالى، أو من أسماء الملائكة، أو من أسماء الشياطين ولا يدري هل فيه كفرٌ أو إيمان، وهل هو حق أو باطل، أو فيه نفع أو ضر، أو رقية أو سحر[٣].

وأما التسمية بالتعبيد لغير الله؛ فهي محرمة شرعًا، وقد تكون شركًا أكبر يناقض الإيمان؛ وذلك إذا قصد بها حقيقة التعبد من الخوف أو الرجاء أو المحبة أو غاية التعظيم، أما إذا انحصر التعبيد في مجرد العلمية؛ فهو من الشـرك الأصغر الذي ينقص الإيمان. [٤]

يقول شيخ الإسلام-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-:((كان المشركون يعبدون أنفسهم وأولادهم لغير الله؛ فيسـمون بعضـهم عبـد الكعبة..وبعضهم عبد شمس..وبعضهم عبد اللات، وبعضهم عبد العزى، وبعضهم عبد مناة وغير ذلك مما يضيفون فيه التعبيد إلى غير الله، من شمس أو وثن أو بشر أو غير ذلك مما قد يشرك بالله...فغير النبي ﷺ ذلك وعبدهم لله وحده، فسمى جماعات من أصحابه: عبد الله، وعبد الرحمن؛ كما سمى عبد الرحمن بن عوف[٥] ونحو هذا، ..

وشريعة الإسلام الذي هو الدين الخالص لله وحده: تعبيد الخلق لربهم كما سنه رسول الله ﷺ، **وتغير الأسماء الشركية إلى الأسماء الإسلامية، والأسماء الكفرية إلى الأسماء الإيمانية))**.[٦]

عاشرًا: أن الرازي قد قرر تعظيم المزارات والقبور والتبرك بها والاستعانة بأصحابها من الأموات.

---

(١) التِّوَلَة: -بكسر التاء وفتح الواو-: ما يحبب المرأة إلى زوجها من السحر. انظر: النهاية في غريب الحديث، (تول)، ٢٠٠/١، القـول السديد شرح كتاب التوحيد، ١٠٩، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ٦٥٠/١.

(٢)أخرجه: أحمد في مسنده برقم(٣٦١٥)،٥١٣/٣، وقال الشيخ أحمد شاكر-رَحِمَهُ ٱللَّهُ- :'' إسناده حسن''. وابن ماجه، كتاب: الطب، باب: تعليق التمائم، ١٢٨/٤، وأبو داود، كتاب: الطب، باب: في تعليق التمائم، ٤/ ١٣٧، والحاكم في المسـتدرك بـرقم(٨٣٥٩)، ٥٨٠/٤، وقال:'' هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه'' والألباني -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-في سلسـلة الأحاديـث الصـحيحة، ٦٤٨/١، برقم(٣٣١).

(٣) انظر: معارج القبول٦٣٤/١-٦٣٥.

(٤) انظر: الشرك في القديم والحديث٢١٩/١-٢٢١.

(٥)عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة القرشي الزهري، يكنى أبا محمد. ولد بعد الفيـل بعشر سنين، كان اسمه في الجاهلية: عبد عمرو، وقيل: عبد الكعبة، فسماه رسول الله ﷺ عبد الرحمن. مناقبه عظيمة، فهو أحد الثمانيـة الذين سبقوا إلى الإسلام، وأحد الخمسة الذي أسلموا على يد أبي بكر رضي الله عنه، و أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الستة أصـحاب الشورى الذين أخبر عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه توفي وهو عنهم راض، أسند رفقته أمرهم إليه حتى بايع عثمان رضي الله عنه. كان من المهاجرين الأولين، جمع الهجرتين جميعًا، وشهد بدرًا وسائر المشاهد، كان كثير الإنفاق في سبيل الله، آخى رسول الله ﷺ بينه وبين سعد بن الربيع رضي الله عنه. توفي رضي الله عنه سنة إحدى وثلاثين بالمدينة، وهو ابن خمس وسبعين سنة، ودفن بالبقيع. انظـر: الاسـتيعاب في معرفـة الأصحاب، ٤٤٢-٤٤٥، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ٤٧٥/٣-٤٨٠، الإصابة في تمييز الصحابة، ١٧٦/٤-١٧٨.

(٦) مجموعة الفتاوى، ٣٧٨/١-٣٧٩.

فيقال: لا شك أن من أعمال أهل الشرك التي لا يفعلها غيرهم، ولا تليق إلا بعقولهم السخيفة، وأفئدتهم الضعيفة، وقلوبهم المطبوع عليها، وأبصارهم المغشي عليها، ما يقصد الجهال من تعظيم ما لم يأذن الله ﷻ في كتابه ولا سنة نبيه بتعظيمه؛ كمن يلذ بالقبور والمزارات، ويعظمها، ويختلف إليها، ويتبرك بها، متخذًا لذلك المكان عيدًا، ينتابه ويعتاد الاختلاف إليه،كفعل عابدي الأوثان في تعظيمهم أوثانهم واعتيادهم إليها.

بل وآل بهم الأمر إلى الاستعانة بالأموات، وقصدهم بالسؤال، ولا شك أن الاستعانة بالأموات وسؤالهم جلب خير، أو دفع ضر، أو شفاء مريض، أو رد غائب، أو نحو ذلك من قضاء الحوائج شرك يناقض التوحيد والإيمان.[1]

ثم إن الشرع الذي جاء به محمد ﷺ، والسنة التي سنها في قبور الأنبياء والصالحين وعامة المؤمنين تنافي هذا القول الشنيع الذي افتراه الرازي وتبطله، وتعارضه، فإنه ﷺ سن عند القبور ما صحت به الأحاديث النبوية، وجرى عليه عمل علماء الأمة: من السلام عند زيارتها، والدعاء لأصحابها، وسؤال الله العافية لهم، من جنس ما شرعه في الصلاة على جنائزهم[2] ، ونهى عن عبادة الله عند القبور، والصلاة فيها وإليها، وخص قبور الأنبياء والصالحين بلعن من اتخذها مساجد؛ يُعبد فيها تعالى ويُدعى، وتواترت بذلك الأحاديث مخرجة في الصحيحين؛ فمنها قوله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه: "لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد". قالت عائشة: لولا ذلك لأبرز قبره، خشي أن يتخذ مسجدًا[3] ، وقوله ﷺ:"قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد"[4]' وقوله ﷺ: "لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد" يحذر ما صنعوا.[5] وقوله ﷺ: "ألا وإن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك"[6] . وإنما نهى عن الصلاة عندها واتخاذها مساجد؛ لما يفضي إليه من دعائها والاستغاثة بها، وقصدها للحوائج والمهمات، والتقرب إليها بالنذر والنحر ونحو ذلك من القربات.

---

(١) انظر: معارج القبول بشرح سلم الوصول، ٦٤٣/٢-٦٤٥، ٦٥٦/٢-٦٥٨.

(٢)كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا: "السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله للاحقون، أسأل الله لنا ولكم العافية"، مسلم، كتاب الجنائز، باب ما يُقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها، ٦٧١/٢.

(٣) البخاري، كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته، وقول الله تعالى:﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ الزمر: ٣٠، ص٩١٦، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، ٣٧٦/١.

(٤) البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة..، ص٩٣، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، ٣٧٦/١.

(٥)البخاري، كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته، وقول الله تعالى:﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ الزمر: ٣٠، ص٩١٦، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، ٣٧٧/١.

(٦) مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، ٣٧٧/١-٣٧٨.

فجاء هذا الرازي فهتك ستر الشريعة، واقتحم الحمى، وشاق الله ورسوله، وقال: تُدعى وتُرجى، ومن شم رائحة العلم، وعرف شيئًا مما جاءت به الرسل عَرَف أن هذا الذي قاله الرازي من جنس عبادة الأصنام والأوثان، مناقض لما دلّت عليه السنة والقرآن، ولا يستريب في ذلك عاقل من نوع الإنسان.[1]

الحادي عشر: أن الرازي قد جعل من الشرك الخفي طاعة النفس، ومقصوده بذلك إتباع الهوى.

فيُقال: إن إتباع الهوى ليس على درجة واحدة، بل هو على درجات؛ فمنه ما يكون كفرًا أو شركًا أكبر، ومنه ما يكون كبيرة، ومنه ما يكون صغيرة من الصغائر.

وعليه فإن اتبع هواه حتى قاده إلى تكذيب الرسول، أو الاستهزاء به، أو الإعراض عنه؛ فهذا مشرك شركًا أكبر. وهكذا كل من قاده الهوى إلى ارتكاب ما دلّت الأدلة على أنه شرك أكبر أو كفر أكبر؛ كدعاء الكواكب، أو جحد المعلوم بالضرورة، أو استحلال الزنا أو الخمر. وإن اتبع هواه فحلف بغير الله تعالى، أو راءى بعمله، فهو مشرك شركًا أصغر. وإن اتبع هواه ففعل كبيرة؛ كالزنا أو شرب الخمر من غير استحلال، فهو فاسق. وإن اتبع هواه ففعل صغيرة، فهو عاص غير فاسق.

وبهذا يُعلم أن إتباع الهوى يقود إلى أمور متفاوتة، فلا يصح أن يقال: إن من اتبع هواه فهو مشرك بإطلاق.

يقول شيخ الإسلام-رحمه الله-: ((اتباع الهوى درجات؛ فمنهم المشركون، والذين يعبدون من دون الله ما يستحسنون بلا علم ولا برهان؛ كما قال:﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ الجاثية: ٢٣، أي: يتخذ إلهه الذي يعبده، وهو: ما يهواه من آلهة))[2]. و((صاحب الهوى الذي اتبع هواه بغير هدى من الله، له نصيب ممن اتخذ إلهه هواه)).[3]

ويقول:((اتباع الهوى يكون ذنبًا..، وقد يقوى فيكون كبيرة، وقد تقوم عليه الحجة التي بعث الله ﷻ بها رسله ويعاندها مشاقًا للرسول من بعد ما تبين له الهدى، متبعًا غير سبيل المؤمنين؛ فيكون مرتدًا منافقًا، أو مرتدًا ردة ظاهرة))[4].

على أن المعاصي من حيث المعنى العام يمكن أن تعتبر من الشرك الأصغر. وأما بالمعنى الأخص؛ فتنقسم إلى أنواع: شرك أكبر، شرك أصغر، معصية كبيرة، معصية صغيرة.

يقول الشيخ محمد العثيمين-رحمه الله-:((إن المعاصي كلها شرك أصغر، لأن الحامل عليها الهوى، وقد قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَـٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ الجاثية: ٢٣)) [5].

---

(١) انظر: منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس، ٣٢٨-٣٢٩.

(٢)مجموعة الفتاوى، ٥٩٢/١٠.

(٣)مجموعة الفتاوى، ٢٦٢/١٠.

(٤)شرح الأصبهانية، ط. مكتبة دار المنهاج، ٦٧٤، بتصرف

(٥)القول المفيد على كتاب التوحيد٢٠٧/١.

ويقول:((المعاصي من حيث المعنى العام أو الجنس العام يمكن أن نعتبرها من الشرك. وأما بالمعنى الأخص؛ فتنقسم إلى أنواع:١-شرك أكبر. ٢- شرك أصغر. ٣- معصية كبيرة. ٤- معصية صغيرة)).[١]

وبعد؛ فقد اتضح أن اتباع الهوى المخالف للحق يعتبر من الشرك؛ وقد يكون شركًا أصغر، وقد يكون شركًا أكبر، ولئن عد الرازي اتباع الهوى من أنواع الشرك الخفي، إلا أنه مخالف للسلف لأنه لم يُسلم بأن المعاصي تؤثر على الإيمان بنقص أو بطلان.

الثاني عشر: أن الرازي قد ذكر أن شرك الرياء من أنواع الشرك الخفي إلا أنه لم يُسلم كون الرياء بوابة للنفاق ولنقص الإيمان أو نقضه!!

فيُقال: الرياء قد أطلق في كتاب الله كثيرًا، ويراد به النفاق الذي هو أعظم الكفر، وصاحبه في الدرك الأسفل من النار؛ كما قال تعالى:﴿كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٌ فَتَرَكَهُۥ صَلْدًا لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦٤﴾﴾ البقرة: ٢٦٤، وقال تعالى:﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا ﴿٣٨﴾﴾ النساء: ٣٨، وقال تعالى:﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٤٢﴾﴾ النساء: ١٤٢، وغير ذلك من الآيات النازلة في المنافقين بلفظ الرياء.

والفرق بين هذا الرياء الذي هو النفاق الأكبر المخرج عن الملة، وبين الرياء الذي سماه النبي ﷺ شركًا أصغرَ خفيًا هو حديث:"إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى"،[٢] فالنية هي الفرق في العمل في تعيينه وفيما يراد به؛ فإن كان الباعث على العمل هو إرادة الله والدار الآخرة، وسَلِم من الرياء في فعله، وكان موافقًا للشرع؛ فذلك العمل الصالح المقبول، وإن كان الباعث على العمل هو إرادة غير الله ﷻ؛ فذلك النفاق الأكبر والشرك الأكبر، وإن كان الباعث على العمل هو إرادة الله ﷻ والدار الآخرة؛ ولكن دخل عليه الرياء في تزيينه وتحسينه؛ فذلك هو الذي سماه النبي ﷺ الشرك الأصغر، وفسره بالرياء العملي، وهذا لا يخرج من الملة؛ ولكنه ينقص من العمل بقدره، وقد يغلب على العمل فيحبطه كله،[٣] وهذا هو المراد بقوله تعالى في الحديث القدسي:"أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك معي فيه غيري تركته وشركه".

---

(١)القول المفيد على كتاب التوحيد١/٦٥-٦٦.

(٢)البخاري، كتاب بَدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، وقول الله جل ذكره:﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّۦنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ النساء: ١٦٣، ص١، ومسلم، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنية"، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال. ٣/١٥١٥-١٥١٦.

(٣) انظر: معارج القبول٢/٦١٣-٦١٥.

يقول الشيخ محمد العثيمين-رحمه الله- عند شرحه للحديث:((قوله : " تركته وشركه "؛ أي: لم أثبه على عمله الذي أشرك فيه، وقد يصل هذا الشرك إلى حد الكفر، فيترك الله جميع أعماله، لأن الشرك يحبط الأعمال إذا مات عليه)). [1]

والقصد: أن الرياء إذا كان يسيرًا؛ فهو شرك أصغر يُنقص الإيمان، أما إذا كان الرياء في أصل الإيمان أو كثر حتى غلب على أعمال العبد؛ فهو شرك أكبر مخرج عن الملة.[2]

الثالث عشر: أن الرازي قد جعل من الشرك الخفي تعلق القلب بالأسباب والوسائط، وجعل الشرك الأخفى إثبات أن للأسباب أثرًا في مسبباتها!

فيُقال: إنه يجب على العبد أن يعرف في الأسباب ثلاثة أمور:

أحدها: أن لا يجعل منها سببًا إلا ما ثبت أنه سبب شرعًا أو قدرًا.

ثانيها: أن لا يعتمد عليها، بل يعتمد على مسببها ومقدرها، مع قيامه بالمشروع منها، وحرصه على النافع منها.

ثالثها: أن يعلم أن الأسباب مهما عظمت وقويت فإنها مرتبطة بقضاء الله وقدره، لا خروج لها عنه، والله تعالى يتصرف فيها كيف يشاء: إن شاء أبقى سببيتها جارية على مقتضى حكمته؛ ليقوم بها العباد ويعرفوا بذلك تمام حكمته حيث ربط المسببات بأسبابها والمعلولات بعللها. وإن شاء غيرها كيف يشاء؛ لئلا يعتمد عليها العباد، وليعلموا كمال قدرته، وأن التصرف المطلق والإرادة المطلقة لله وحده، فهذا هو الواجب على العبد في نظره وعمله بجميع الأسباب.[3]

إذا علم ذلك؛ **فإن إنكار الأسباب -بدعوى حماية التوحيد والإيمان -تعطيل للعقل، وجناية على الشرائع والنبوات والتوحيد والإيمان.**

يقول ابن القيم-رحمه الله-:((لو تتبعنا ما يفيد إثبات الأسباب من القرآن والسنة؛ لزاد على عشرة آلاف موضع، ولم نقل ذلك مبالغة بل حقيقة، ويكفي شهادة الحسِّ والعقل والفطر؛ ولهذا قال من قال من أهل العلم: ''**تكلم قوم في إنكار الأسباب فأضحكوا ذوي العقول على عقولهم، وظنوا أنهم بذلك ينصرون التوحيد**؛ فشابهوا المعطلة الذين أنكروا صفات الرب ونعوت كماله، وعلوّه على خلقه، واستواءه على عرشه، وتكلمه بكتبه، وتكليمه لملائكته وعباده، وظنوا أنهم بذلك ينصرون التوحيد؛ فما أفادهم إلا تكذيب الله ورسله، وتنزيهه عن كلّ كمال، ووصفه بصفات المعدوم والمستحيل''. ونظير من نزّه الله عن أفعاله، وأن يقوم به فعل البتة، وظن أنه ينصر بذلك حدوث العالم، وكونه مخلوقًا بعد أن لم يكن، وقد أنكر أصل الفعل والخلق جملة.

---

(١)القول المفيد على كتاب التوحيد٢/١٣٠.

(٢) انظر: الشرك في القديم والحديث١/١٧١-١٧٣.

(٣) انظر: القول السديد شرح كتاب التوحيد، ١٠٥-١٠٦.

ثم من أعظم الجناية على الشرائع والنبوات والتوحيد إيهام الناس أن التوحيد لا يتم إلا بإنكار الأسباب؛ فإذا رأى العقلاء أنه لا يمكن إثبات توحيد الرب سبحانه إلا بإبطال الأسباب ساءت ظنوهم بالتوحيد وبمن جـاء به، وأنت لا تجد كتابًا من الكتب أعظم إثباتًا للأسباب من القرآن.

ويا لله العجب! إذا كان الله خالق السبب والمسبب، وهو الذي جعل هذا سببًا لهذا، والأسباب والمسببات طوع مشيئته وقدرته، منقادة لحكمه، إن شاء أن يبطل سببية الشيء أبطلها؛ كما أبطل إحراق النار على خليله إبراهيم، وإغراق الماء على كليمه وقومه. وإن شاء أقام لتلك الأسباب موانع تمنع تأثيرها مع بقاء قواها، وإن شاء خلَّى بينها وبين اقتضائه لآثارها؛ فهو سبحانه يفعل هذا وهذا وهذا. فأي قدح يوجب ذلك في التوحيد، وأي شرك يترتب على ذلك بوجه من الوجوه! ولكن ضعفاء العقول إذا سمعوا أن النار لا تحرق، والماء لا يغرق، والخبز لا يشبع، والسيف لا يقطع، ولا تأثير لشيء من ذلك البتة، ولا هو سبب لهذا الأثر، وليس فيه قوة؛ وإنما الخالق المختار يشاء حصول كل أثر من هذه الآثار عند ملاقاة كذا لكذا! قالت: هذا هو التوحيد، وإفراد الرب بالخلق والتأثير، ولم يدر هذا القائل أن هذا إساءة ظن بالتوحيد، وتسليط لأعداء الرسل على ما جاؤوا به، كما تراه عيانًا في كتبهم ينفرون به الناس عن الإيمان، ولا ريب أن الصديق الجاهل قد يضرّ مالا يضره العدو العاقل)).[1]

كما أن التعلق بالأسباب والوسائط وقطع النظر عن مسببها، واعتقاد أنها هي الجالبة للنفع الدافعة للضر، وقوع في الشرك الأكبر من ناحيتين:

الأولى: الإشراك في الربوبية حيث اعتقد شريكًا مع الله في الخلق والتدبير.

والثانية: الإشراك في العبودية حيث تأله لذلك، وعلق به قلبه طمعًا ورجاء لنفعه.[2]

ومن أتى بالسبب مع اعتقاد أن الله وحده هو النافع الضار، وكان السبب ليس مشروعًا، فقد وقع في الشرك الأصغر؛ لأنه أثبت سببًا لم يجعله الله سببًا. وإن أتى بالسبب مع اعتقاد أن الله وحده هو النافع الضار، وكان السبب مشروعًا، فلا شك أن هذا من الإيمان.[3]

وبهذا يتضح: أن الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع، والعبد مأمور بما يجتمع فيه مقتضي التوحيد والعقل والشرع.[4]

---

(١)شفاء العليل، ٢/٥٣٤-٥٣٥، وللاستزادة: انظر: مبدأ السببية عند الأشاعرة دراسة نقدية، ١٠٣، وما بعدها.

(٢)انظر: القول السديد شرح كتاب التوحيد، ١٠٦.

(٣)انظر: القول السديد شرح كتاب التوحيد، ١٠٦، القول المفيد على كتاب التوحيد،١/١٦٤-١٦٦.

(٤)انظر: مجموعة الفتاوى، ١٠/٣٥.

يقول الشيخ العثيمين -رحمه الله-: ((الناس في الأسباب طرفان ووسط:

الأول: من ينكر الأسباب، وهم كل من قال بنفي حكمة الله، كالجبرية،[1] والأشعرية.

الثاني: من يغلو في إثبات الأسباب حتى يجعلوا ما ليس بسبب سببًا،..

الثالثة: من يؤمن بالأسباب وتأثيراتها، ولكنهم لا يثبتون من الأسباب إلا ما أثبته الله سبحانه ورسوله، سواء كان سببًا شرعيًا أو كونيًا. ولا شك أن هؤلاء هم الذين آمنوا بالله إيمانًا حقيقيًا، وآمنوا بحكمته، حيث ربطوا الأسباب بمسبباتها، والعلل بمعلولاتها، وهذا من تمام الحكمة))[2].

وخلاصة القول: أن من قال من أهل الكلام إن الله يفعل عند الأسباب لا بها، فعبارته مخالفة لكتاب الله والأمور المشهودة، ومن زعم أنها مستقلة بالفعل، فهو مشرك مخالف للعقل والدين، والحق إثبات أن للأسباب تأثيرًا بإذن مسببها وهو الله سبحانه وتعالى.[3]

الرابع عشر: أن الرازي قد جعل من الشرك اعتقاد كون العمل مؤثرًا في إيجاب الثواب أو دفع العقاب!

فيُقال: قول الرازي هذا مقابل لقول المعتزلة الذين يرون أن العبادات شرعت أثمانًا لما يناله العباد من الثواب والنعيم، وأن الثواب بمنزلة استيفاء أجرة الأجير، فهو عوض عن الأعمال ومقابل لها،[4] وهذان القولان متقابلتان أشد التقابل، وبينهما أعظم التباين؛ فالرازي ومن على شاكلته من الأشعرية لم يجعلوا للأعمال ارتباطًا بالجزاء البتة،[5] وجوزوا أن يعذب الله من أفنى عمره في طاعته، وينعم على من أفنى عمره في معصيته، وكلاهما بالنسبة إليه سواء،

---

(١)الجبرية: فرقة كلامية منحرفة تقول بالجبر؛ بمعنى: أن العباد مجبورون على أعمالهم ومقهورون، ولا دور لهم فيها؛ بل هم مضطرون إليها، وإنما تضاف إليهم على سبيل المجاز؛ فهم ينفون الفعل حقيقة عن العبد ويضيفونه إلى الرب، وأول من قال بهذه المقالة في الإسلام الجعد بن درهم، وأخذها عن اليهود، وأول من أظهرها تلميذه الجهم بن صفوان، في أوائل المائة الثانية للهجرة، والجبرية صنفان: جبرية خالصة وجبرية متوسطة؛ أما الجبرية الخالصة: فهي التي لا تثبت للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل ولا استطاعة أصلاً، وهم الجهمية أتباع الجهم بن صفوان القائل بأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده، فهو الفاعل، والناس تنسب أفعالهم إليهم على المجاز، وهذه جبرية متقدمة، وأما الجبرية المتوسطة؛ فهي المتمثلة في الأشاعرة القائلة بالكسب، فهم يثبتون للعبد قدرة غير مؤثرة في الفعل، والفعل يكون عندها لا بها، وهذه جبرية متأخرة، انظر: مقالات الإسلاميين١/٣٣٨، الفرق بين الفرق٢١١-٢١٢، الفصل٣/٢٢-٢٣، الملل والنحل١/٩٧-٩٨، الكشف عن مناهج الأدلة لابن رشد ١٨٧، ١٩٤، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب٢/١٠٣٥-١٠٣٦.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد،١/١٦٤-١٦٥.

(٣)انظر: الفتاوى الكبرى، ١/٥٨.

(٤)انظر: شرح الأصول الخمسة، ٦١٤، ٦١٦، المعتزلة وأصولهم الخمسة،٢١١-٢١٦.

(٥)انظر: المطالب العالية٩/٢٣٤، القضاء والقدر للرازي٢٠٣، دراسة وتحقيق الجزء التاسع في القضاء والقدر من كتاب المطالب العالية٢/٣٠٦، التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص١٣٢)، (مج٤ ج١٠ص٧٦)، (مج٤ ج١١ص١٠)، (مج٥ ج١٤ص١٢٤)، (مج٦ ج١٦ص٨٩)،(مج٦ ج١٧ص١٦٨)،(مج٩ ج٢٦ ص٢٥٣-٢٥٤)، أسرار التنزيل،ط.ركابي، ٥٧٦-٥٧٩، لوامع البينات، ١٥٩-١٦٠.

وجوزوا أن يرفع صاحب العمل القليل على من هو أعظم منه عملاً وأكثر وأفضل درجات،[1] والكل عندهم راجع إلى محض المشيئة من غير تعليل ولا سبب ولا حكمة تقتضي تخصيص هذا بالثواب وهذا بالعقاب.[2]

فالمعتزلة أوجبت على الله سبحانه الثواب، وجعلته بمحض الأعمال، التي هي ثمن له، والأشعرية لم يجعلوا للأعمال تأثيرًا في الجزاء البتة، والطائفتان جائرتان، منحرفتان عن الصراط المستقيم الذي فطر الله عليه عباده، وجاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، وهو: أن الأعمال أسباب موصلة إلى الثواب والعقاب، مقتضية لهما؛ كاقتضاء سائر الأسباب لمسبباتها، ومع هذا فليست ثمنًا لجزاء الله وثوابه، ولهذا نفى النبي ﷺ دخول الجنة بالعمل؛ كما قال :"اعلموا أن لن يدخل أحدكم عمله الجنة"[3]، وفي لفظ: "لن يُدخِل أحدًا عمله الجنة". قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟! قال:" ولا أنا إلا أن يتغمدني الله بفضل ورحمة"[4]، وفي لفظ:" لن ينجي أحدًا منكم عمله" قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟! قال: "ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة"[5]، وفي لفظ: " ما من أحد يدخله عمله الجنة". فقيل: ولا أنت يا رسول الله؟! قال: " ولا أنا، إلا أن يتغمدني ربي برحمة".[6] وأثبت سبحانه دخول الجنة بالعمل ؛كما في قوله:﴿ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ النحل: ٣٢، وقوله:﴿ وَتِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾ الزخرف: ٧٢، ولا تنافي بينها؛ إذ توارد النفي والإثبات ليس على معنى واحد.

فالمنفي استحقاق الجنة بمجرد الأعمال، وكون الأعمال ثمنًا وعوضًا لها، ردًا على المعتزلة.

والمثبت كون الأعمال أسبابًا لما يناله العبد من كرم الله وجوده، ولهذا قال: ﴿ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ النحل: ٣٢، فهذه باء السببية المثبتة لدخول الجنة بالعمل الصالح ردًا على الأشعرية الذين يقولون لا ارتباط بين الأعمال والجزاء، ولا هي أسباب له.

وبهذا يظهر أن النصوص مبطلة لقول هؤلاء، كما هي مبطلة لقول أولئك، والحق قول أهل السنة الذين يرون أن الله سبحانه وتعالى قد جعل الأعمال الصالحة سببًا لدخول الجنة، والنجاة من النار، وهو الذي أوجب على نفسه ثواب عباده المؤمنين، تفضلاً منه وكرمًا.[7]

---

(١) انظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص٢٢١)،(مج٤ ج١٢ ص٤٤)،(مج٤ ج١٢ ص١٣٦).

(٢) انظر: مدارج السالكين١/٩٣، ط. السنة المحمدية.

(٣)البخاري،كتاب الرقائق، باب القصد والمداومة على العمل، ص١٣٦٥.

(٤)البخاري،كتاب المرضى، باب تمني المريض الموت، ص١٢٢٠، ومسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى، ٢١٧٠/٤.

(٥)البخاري،كتاب الرقائق، باب القصد والمداومة على العمل، ص١٣٦٥، ومسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى، ٢١٦٩/٤.

(٦)مسلم، كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى، ٢١٦٩/٤.

(٧) انظر: مدارج السالكين١/٩١-٩٦، ط. السنة المحمدية.

وبهذا البيان يبطل ما قرره الرازي من أن من الشرك: اعتقاد كون العمل سببًا مؤثرًا في إيجاب الثواب أو دفع العقاب.

الخامس عشر: أن الرازي قد جعل من الشرك العمل لأجل الثواب والفوز بالجنة والخلاص من النار .

فيُقال: تقدم أن حد الشرك في الإرادات والنيات هو: إرادة المرء بعمله غير وجه الله، وغير التقرب إليه وطلب الجزاء منه،[1] والإخلاص هو: أن يخلص لله في أفعاله وأقواله وإرادته ونيته، فيعمل لوجه الله، وللتقرب إليه وطلب الجزاء منه.

فإرادة وجه الله بالعمل لا يُنافي إرادة ثوابه، وإذا كان الإشراك يحصل بإرادة المرء ثواب الله كما زعم الرازي، لتكلم بالنهي عن ذلك المرسلون، ومن المعلوم أن المرسلين كلهم ليس فيهم من تكلم بنقض إرادة ثواب الله بالعمل، ولا نهى الناس عن هذا الذي سماه الرازي شركًا، بل هذا من شطحات الرازي ورعونته، وقوله في غاية البطلان، وبيان ذلك من وجوه:

الأول: أن قوله مخالف لأحوال الأنبياء والرسل والصديقين، ودعائهم وسؤالهم؛ بل وثناء الله عليهم بخوفهم من النار ورجائهم للجنة، كما قال تعالى في حق خواص عباده: ﴿ أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا ﴿٥٧﴾ ﴾ الإسراء: ٥٧، وقال عن أنبيائه ورسله: ﴿ وَزَكَرِيَّآ إِذۡ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرۡنِي فَرۡدٗا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡوَٰرِثِينَ ﴿٨٩﴾ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَوَهَبۡنَا لَهُۥ يَحۡيَىٰ وَأَصۡلَحۡنَا لَهُۥ زَوۡجَهُۥٓۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلۡخَيۡرَٰتِ وَيَدۡعُونَنَا رَغَبٗا وَرَهَبٗاۖ وَكَانُواْ لَنَا خَٰشِعِينَ ﴿٩٠﴾ ﴾ الأنبياء: ٨٩ – ٩٠، أي: رغبًا فيما عندنا، ورهبًا من عذابنا، والضمير في قوله: ﴿إِنَّهُمۡ ﴾ الأنبياء: ٩٠، عائد على الأنبياء المذكورين في هذه السورة عند عامة المفسرين. والرّغب والرّهب: رجاء الرحمة والخوف من النار عندهم أجمعين.[2]

وقد ذكر سبحانه عن عباده الذين هم خواص خلقه، وأثنى عليهم بأحسن أعمالهم، وجعل منها: استعاذتهم به من النار، فقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱصۡرِفۡ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَۖ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴿٦٥﴾ إِنَّهَا سَآءَتۡ مُسۡتَقَرّٗا وَمُقَامٗا ﴿٦٦﴾ ﴾ الفرقان: ٦٥ – ٦٦.

وأخبر عنهم: أنهم توسلوا إليه بإيمانهم أن ينجيهم من النار؛ فقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٦﴾ ﴾ آل عمران: ١٦، فجعلوا أعظم وسائلهم إليه: وسيلة الإيمان، وأن ينجيهم من النار.

وأخبر تعالى عن سادات العارفين أولي الألباب: أنهم كانوا يسألونه جنته، ويتعوذون به من ناره؛ فقال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا سُبۡحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٩١﴾ رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ ﴿١٩٢﴾

---

(١)انظر: الداء والدواء،٣١٢.

(٢) انظر:تفسير الطبري، ١٦/٣٨٩-٣٩٠، تفسير ابن أبي حاتم، ٨/٢٤٦٥-٢٤٦٦، تفسير السمعاني، ٣/٤٠٥-٤٠٦، تفسير البغوي،٣/١٩٠، تفسير ابن كثير،٣/١٩٣-١٩٤، تفسير السعدي،٥٣٠.

رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّاۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴿١٩٣﴾ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۗ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴿١٩٤﴾ ﴾ آل عمران: ١٩٠ – ١٩٤، ولا خلاف أن الموعود به على ألسنة رسله: هي الجنة التي سألوها.

وقال عن خليله إبـــراهيم ﷺ: ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿٨٢﴾ رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٣﴾ وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْءَاخِرِينَ ﴿٨٤﴾ وَٱجْعَلْنِي مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٨٥﴾ وَٱغْفِرْ لِأَبِيٓ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٨٦﴾ وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴿٨٧﴾ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾ ﴾ الشعراء: ٨٢ – ٨٩؛ فسأل الله الجنة، واستعاذ به من النار، وهو الخزي يوم البعث.

وأخبرنا سبحانه عن الجنة: أنها كانت وعدًا عليه مسئولاً؛ فقال:﴿ قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَۚ كَانَتْ لَهُمْ جَزَآءً وَمَصِيرًا ﴿١٥﴾ لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ خَٰلِدِينَۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعْدًا مَّسْـُٔولًا ﴿١٦﴾ ﴾ الفرقان: ١٥ – ١٦، أي: يسأله إياها عبـــاده وأولياؤه.

وأمر النبي ﷺ أمته: أن يسألوا له في وقت الإجابة عقيب الأذان أعلى مترلة في الجنة، وأخبر: أن من سألها له حلّت عليه شفاعته؛ فقال ﷺ: "من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة، آت محمدًا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته؛ حلت له شفاعتي يوم القيامة". [1]

وفي الصحيح عن النبي ﷺ قال:" إن لله تبارك وتعالى ملائكة سيارة فُضُلاً. يتتبعون مجالس الذكر؛ فإذا وجدوا مجلسًا فيه ذكر قعدوا معهم، وحف بعضهم بعضًا بأجنحتهم، حتى يملئوا ما بينهم وبين السماء الدنيا، فـــإذا تفرقـــوا عرجوا وصعدوا إلى السماء. قال: فيسألهم الله ﷻ وهو أعلم بهم: من أين جئتم؟! فيقولون: جئنا من عند عباد لك في الأرض، يسبحونك ويكبرونك ويهللونك ويحمدونك ويسألونك. قال: وماذا يسألوني؟ قالوا: يسألونك جنتك. قال: وهل رأوا جنتي؟! قالوا: لا أي رب! قال: فكيف لو رأوا جنتي؟! قالوا: ويستجيرونك. قال: ومم يستجيرونني؟ قالوا: من نارك يا رب!. قال: وهل رأوا ناري؟! قالوا: لا. قال: فكيف لو رأوا ناري؟! قالوا: ويستغفرونك. قال: فيقول: قد غفرت لهم. فأعطيتهم ما سألوا وأجرتهم مما استجاروا"[2] .

والقرآن والسنة مملوءان من الثناء على عباده وأوليائه بسؤال الجنة ورجائها، والاستعاذة من النار والخوف منها.

وقد قال النبي ﷺ لأصحابه:"استعيذوا بالله من النار"[3]، وقال لمن سأله مرافقته في الجنة: "أعني على نفسك بكثرة السجود"،[4] وقال يوم الأحزاب:" ألا رجل يأتينا بخبر القوم، جعله الله معي يوم القيامة".[5]

---

(١) البخاري، كتاب: الأذان، باب: الدعاء عند النداء، ص ١٢٥، ومسلم، كتاب: الصلاة، باب: استحباب القول مثل قول المؤذن لمـــن سمعه ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يسأل الله له الوسيلة، ٢٨٨/١-٢٨٩.

(٢)مسلم، كتاب: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل مجالس الذكر، ٢٠٦٩/٤-٢٠٧٠.

(٣)بنحوه: أخرجه مسلم، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: ما يستعاذ منه في الصلاة، ٤١٢/١، ٤١٣.

(٤)مسلم، كتاب: الصلاة، باب: فضل السجود والحث عليه، ٣٥٣/١.

(٥)مسلم، كتاب: الجهاد والسير، باب: غزوة الأحزاب، ١٤١٤/٣.

ولو ذهبنا نذكر ما في السنة من قوله: من عمل كذا وكذا أدخله الله الجنة، تحريضًا على عمله لها، وأن تكون هي الباعثة على العمل: لطال ذلك جدًا وذلك في جميع الأعمال.

وعليه؛ فكيف يكون العمل لأجل الثواب وخوف العقاب شركًا، ورسول الله ﷺ يحرض عليه، ويقـــول: من فعل كذا فتحت له أبواب الجنة الثمانية؛ كقوله: "من قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله وابن أمته وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأن الجنة حق، وأن النار حق؛ أدخله الله من أيّ أبواب الجنة الثمانية شاء".[١] وفي لفظ:" من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، والجنة حق، والنار حق؛ أدخله الله الجنة على ما كان من العمل"[٢].

وقوله: "من قال: سبحان الله العظيم وبحمده غرست له نخلة في الجنة"[٣] وقوله: " أيما مسلم كسا مســـلمًا ثوبًا على عري كساه الله من خضر الجنة، وأيما مسلم أطعم مسلمًا على جوع أطعمه الله من ثمار الجنة".[٤] وقوله:"من عاد مريضًا لم يزل في خرفة[٥] الجنة". قيل: يا رسول الله! وما خرفة الجنة ؟ قال جناها ".[٦] **والحديث مملوء مـــن ذلك؛ أفتراه يحرض المؤمنين على الشرك؟!**

الثاني: أن العمل على طلب الجنة والنجاة من النار مقصود الشارع من أمته ليكونوا دائمًا على ذكر منهم فـــلا ينسوهما، ولأن الإيمان بهما شرط في النجاة، والعمل على حصول الجنة والنجاة من النار: هو محض الإيمان.

وقد حض النبي ﷺ عليها أصحابه وأمته، فوصفها وجلاَّها لهم ليخطبوها، فقال ﷺ ذات يوم لأصحابـــه: " ألا مشمر للجنة؟! فإن الجنة لا خطر لها، هي –ورب الكعبة!– نور يتلألأ، وريحانة تهتز، وقصر مشيد، ونهر مطرد،

---

(١)البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قولـــه:﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ١٧١﴾ النساء: ١٧١..ص٧٠٧، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعًا، ٥٧/١.

(٢)البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قولـــه:﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌۚ ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ١٧١﴾ النساء: ١٧١..ص٧٠٧، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعًا، ٥٧/١.

(٣)أخرجه: الترمذي، أبواب الدعوات، باب ما جاء في فضل التسبيح والتكبير والتهليل والتحميد وقال: ‘‘هذا حديث حسن غريب’’، ٤٥٦/٥-٤٥٧، ط.دار الغرب الإسلامي، والحاكم في المستدرك برقم(١٨٩٩)٦٨٦/١، وقال: ‘‘هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه’’. والألباني –رحمه الله–في سلسلة الأحاديث الصحيحة، ١٣٤/١-١٣٦، برقم(٦٤).

(٤)أخرجه: أحمد في مسنده برقم(١١٠٤٣)، ٤٧/١٠، وأبو داود، كتاب: الزكاة، بـــاب: في فضـــل ســـقي المـــاء،٢١٤/٢-٢١٥، والترمذي، أبواب: صفة القيامة والرقائق والورع، باب: ما جاء في صفة أواني الحوض، وقال: ‘‘هذا حديث غريـــب’’. ٢٤١/٤، ط.دار الغرب الإسلامي، وقال الألباني –رحمه الله–:‘‘ضعيف’’. انظر: ضعيف سنن الترمذي،٢٣٦-٢٣٧.

(٥)أي: في اجْتِناء ثَمَرِها. والخُرْفة بالضم : اسم ما يُخْتَرف من النخل حين يُدْرِكُ، يقال: خَرَفْت النَّخلة أخْرُفها خَرْفاً وخِرافاً، انظر:النهاية في غريب الأثر، مادة(خرف)، ٢٤/٢.

(٦)مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل عيادة المريض، ١٩٨٩/٤.

وفاكهة كثيرة نضيجة، وزوجة حسناء جميلة، وحلل كثيرة، في مقام أبدًا، في حبرة ونضرة، في دور عالية سليمة بهية". فقال الصحابة: نحن المشمرون لها، يا رسول الله! قال: "قولوا: إن شاء الله".(١)

والله سبحانه يحب من عباده أن يسألوه جنته، ويستعيذوا به من ناره، فإنه يحب أن يسأل، ومن لم يسأله يغضب عليه، وأعظم ما سئل الجنة، وأعظم ما استعيذ به من النار.

فالعمل لطلب الجنة محبوب للرب، مرضي له. وطلبها عبودية للرب، والقيام بعبوديته كلها أولى من تعطيل بعضها. وإذا خلا القلب من ملاحظة الجنة والنار، ورجاء هذه والهرب من هذه؛ فترت عزائمه، وضعفت همته، ووهَى باعثه، وكلما كان أشد طلبًا للجنة وعملاً لها: كان الباعث له أقوى، والهمة أشد، والسعي أتم، وهذا أمر معلوم بالذوق.

ولو لم يكن هذا مطلوبًا للشارع لما وصف الجنة للعباد، وزينها لهم، وعرضها عليهم، وأخبرهم عن تفاصيل ما تصل إليه عقولهم منها، وما عداه أخبرهم به مجملاً؛ كل هذا تشويقًا لهم إليها وحثًا لهم على السعي لها سعيها، وقد قال الله ﷻ: ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ يونس: ٢٥، وهذا حث على إجابة هذه الدعوة، والمبادرة إليها، والمسارعة في الإجابة.

الثالث: أن الجنة ليست اسمًا لمجرد الأشجار والفواكه والطعام والشراب والحور العين والأنهار والقصور؛ بل هي اسم لدار النعيم المطلق الكامل. ومن أعظم نعيم الجنة: التمتع بالنظر إلى وجه الله الكريم، وسماع كلامه، وقرة العين بالقرب منه وبرضوانه، ولا نسبة للذة ما فيها من المأكول والمشروب والملبوس والصور إلى هذه اللذة أبدًا، فأيسر يسير من رضوانه: أكبر من الجنان وما فيها من ذلك؛ كما قال تعالى:﴿ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ التوبة: ٧٢، وأتى به منكرًا في سياق الإثبات، أي: أيُّ شيء كان من رضاه عن عبده: فهو أكبر من الجنة.

وفي الحديث الصحيح -حديث الرؤية-:" فما أعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم ﷻ"(٢)، وفي حديث آخر:" أنه سبحانه إذا تجلى لهم، ورأوا وجهه عيانًا: نسوا ما هم فيه من النعيم، وذهلوا عنه، و لم يلتفوا إليه".(٣)

ولا ريب أن الأمر هكذا، وهو أجلّ مما يخطر بالبال، أو يدور في الخيال. ولاسيما عند فوز المحبين هناك بمعية المحبة؛ فإن المرء مع من أحب.

---

(١)أخرجه: ابن ماجه، كتاب: الزهد، باب: صفة الجنة، ٥٣٥/٤، وضعفه الألباني -رحمه الله- انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة، ٣٧٠/٧، حديث رقم(٣٣٥٨).

(٢) مسلم، كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، ١٦٣/١.

(٣)أخرجه اللالكائي بلفظ: "يتجلى لهم تبارك وتعالى عن وجهه فكأنهم لم يروا نعمة قبل ذلك"، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة،٥٤٦/٣.

فأي نعيم، وأي لذة، وأي قرة عين، وأي فوز يُداني نعيم تلك المعية ولذتها وقرة العين بها؟! وهذا –والله– هو العَلَم الذي شمر إليه المحبون، واللواء الذي أمّه العارفون، وهو روح مسمى الجنة وحياتها، وبه طابت الجنة، وعليه قامت.

فكيف يُقال: لا يعبد الله طلبًا لجنته، ولا خوفًا من ناره، بل ويُعد قصد ذلك من الشرك؟!

وكذلك النار –أعاذنا الله منها– فإن لأربابها من عذاب الحجاب عن الله، وإهانته، وغضبه، وسخطه، والبعد عنه: أعظم من التهاب النار في أجسامهم وأرواحهم؛ بل التهاب هذه النار في قلوبهم: هو الذي أوجب التهابها في أبدانهم، ومنها سَرَت إليها.

فمطلوب الأنبياء والمرسلين، والصديقين، والشهداء، والصالحين: هو الجنة ومهربهم: من النار.

فاتضح أن من يريد الله ويريد ثوابه هم خواص خلقه، قال الله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾ ﴾ الأحزاب: ٢٩؛ فهذا خطابه لخير نساء العالمين أزواج نبيه ﷺ.

وقال الله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴿١٩﴾ ﴾ الإسراء: ١٩؛ فأخبر أن السعي المشكور: سعي من أراد الآخرة.

وأصرح منها: قوله لخواص أوليائه –وهم أصحاب نبيه ﷺ و﷭– في يوم أحد: ﴿ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ﴾ آل عمران: ١٥٢؛ فقسمهم إلى هذين القسمين اللذين لا ثالث لهما؛ فإن إرادة الآخرة عبارة عن إرادة الله تعالى وثوابه، فإرادة الثواب لا تنافي إرادة الله.[(١)]

وبهذا البيان يبطل ما قرره الرازي من أن من الشرك: العمل لأجل الثواب والفوز بالجنة والخلاص من النار!

السادس عشر: أن الرازي قد جعل من الشرك محاولة مقابلة وجوه إحسان الله بشكره!

فيُقال: الشكر سبيل رسل الله وأنبيائه أخص خلقه وأقربهم إليه صلى الله عليهم وسلم أجمعين، ومقام الشكر مقام رفيع يندرج فيه جميع مقامات الإيمان.

وقول الرازي: من الشرك محاولة مقابلة وجوه إحسان الله بشكره، إن أراد بهذه الدعوى: إضافة العبد فعل الشكر إلى نفسه، وأنه كان به، وغاب بذلك عن كونه بحول الله وقوته ومنته على عبده : فلعمر الله هذا شرك من جنس شرك من نفى خلق أفعال العباد، وهو ادعاء باطل كاذب.

وإن أراد بهذه الدعوى: من سعى جاهدًا أن يكون من الشكورين الذين هم خواص الله، وهم أقل العباد كما قال تعالى: ﴿ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ ﴿١٣﴾ ﴾ سبأ: ١٣، فهذا بالشطح أليق منه بالمعرفة، فإن الله سبحانه أمر عباده بالشكر،

---

(١) انظر: مدارج السالكين٢/٧٦-٨٢، ط. السنة المحمدية.

ورضيه منهم، وأحبه وأثنى عليهم به، واستدعاه منهم، وأوجب لهم به المزيد، وأمرهم مع ذلك أن يشهدوا أن شكرهم به وبإذنه ومشيئته وتوفيقه، فهذا الشكر هو محض العبودية، والإيمان والتوحيد، فالشكر أمر من الله، وامتثال العبد له نعمة من الله عليه، فلا يذم ما أتى به، وإن كان لا يحسن مقابلة المنعم به، ولا يستطيع شكره؛ فإنه إنما هو محسن إلى نفسه بالشكر لا أنه مكافئ به لنعم الرب.

فالرب تعالى لا يستطيع أحد أن يكافئ نعمه أبدًا ولا أقلها ولا أدنى نعمة من نعمه، فإنه تعالى هو المنعم المتفضل الخالق للشكر والشاكر وما يشكر عليه، فلا يستطيع أحد أن يحصي ثناء عليه، فإنه هو المحسن إلى عبده بنعمه، وأحسن إليه بأن أوزعه شكرها، فشكره نعمة من الله أنعم بها عليه تحتاج إلى شكر آخر وهلم جرا..

ومن تمام نعمته سبحانه وعظيم بره وكرمه وجوده : محبته للعبد على هذا الشكر، ورضاه منه به، وثناؤه عليه به، ومنفعة الشكر وفائدته مختصة بالعبد لا تعود منفعته على الله، وهذا غاية الكرم الذي لا كرم فوقه، ينعم عليك، ثم يوزعك شكر النعمة، ويرضى عنك بذلك، ثم يعيد إليك منفعة شكرك، ويجعله سببًا لتوالي نعمه واتصالها إليك، والزيادة على ذلك منها[(١)] .

<u>السابع عشر</u>: أن الرازي قد جعل من الشرك الفرح بنعمة الله من حيث هي هي.

فيُقال: الفرح لذة تقع في القلب بإدراك المحبوب ونيل المشتهى، فيتولد من إدراكه حالة تسمى الفرح والسرور، وقد ذكر سبحانه الأمر بالفرح بفضله وبرحمته عقيب قوله:﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾﴾ يونس: ٥٧، حيث قال جل وعلا -عقيبها-: ﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾ يونس: ٥٨، ولا شيء أحق أن يفرح العبد به من فضل الله ورحمته، فذلك خير من كل ما يجمع الناس من أعراض الدنيا وزينتها، أي: هذا هو الذي ينبغي أن يفرح به.

وقد جاء الفرح في القرآن على نوعين: مطلق، ومقيد، **فالمطلق**: جاء في الذم؛ كقوله تعالى:﴿لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾﴾ القصص: ٧٦ ، وقوله:﴿إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴿١٠﴾﴾ هود: ١٠.

والمقيد: نوعان أيضًا: مقيد بالدنيا ينسي صاحبه فضل الله ومنته؛ فهو مذموم، كقوله:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴿٤٤﴾﴾ الأنعام: ٤٤.

والثاني: مقيد بفضل الله وبرحمته، وهو نوعان أيضًا: فضل ورحمة بالسبب، كقوله:﴿ قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٥٨﴾﴾ يونس: ٥٨، وفضل بالمسبب، كقوله:﴿ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ آل عمران: ١٧٠ .

والفرح بالنعمة يبسط النفس ويمنيها وينسيها عيوبها وآفاتها ونقائصها، إذ لو شهدت ذلك وأبصرته لشغلها ذلك عن الفرح، وأيضًا فإن الفرح بالنعمة قد ينسي المرء المنعم وهنا يكون المكر إليه قريب.

(١) انظر: مدارج السالكين٢/٢٤٨-٢٥٣، ط. السنة المحمدية.

ومما يدل على أن الفرح من أسباب المكر ما لم يقارنه خوف؛ قوله تعـالى: ﴿ فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ الأنعام: ٤٤ ، وقال قوم قـارون لـه: ﴿ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾ ﴾ القصص: ٧٦، فالفرح متى كان بالله، وبما مَنّ الله به مقارنًا للخوف والحذر لم يضر صاحبه، ومتى خلا عن ذلك ضره ولا بد[1].

وعليه فإن دلّ الدليل على أن الفرح بالنعمة من حيث هي هي مذموم؛ إلا أنه لم يدل على أن ذلك شرك، والأصل في باب الأسماء والمسميات في المصطلحات الشرعية الوقوف على النص الشرعي، وقد جاءت النصوص بذم الفرح بذلك، ولم تأت بتسمية ذلك شركًا حتى نسميه بذلك، فالأولى الوقوف مع النص الشرعي؛ لأنه الأصل الحاكم.

الثامن عشر: أن الرازي قد جعل من الشرك انتفاع آدم وحواء عليهما السلام بالولد في مصالح الدنيا، بعد أن عزما على أن يجعلاه وقفًا على طاعة الله.

فيُقال: أولاً: إن قوله تعالى: ﴿ ۞ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ ۖ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ ﴾ الأعراف: ١٨٩ – ١٩١، **المراد منه:** أي: ﴿ ۞ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم ﴾ أيها الرجال والنساء، المنتشرون في الأرض على كثرتكم وتفرقكم. ﴿ مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ وهو آدم أبو البشر ﷺ. ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ الأعراف: ١٨٩، أي: خلق من آدم زوجته حواء؛ لأجل أن يسكن إليها؛ لأنها إذا كانت منه حصل بينهما من المناسبة والموافقة ما يقتضي سكون أحدهما إلى الآخر، فانقاد كل منهما إلى صاحبه بزمام الشهوة. ﴿ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا ﴾ الأعراف: ١٨٩، أي: تجللها مجامعًا لها قدَّر الباري أن يوجد من تلك الشهوة وذلك الجماع النسل، وحينئذ حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفًا، وذلك في ابتداء الحمل، لا تحس به الأنثى، ولا يثقلها. ﴿ فَلَمَّآ ﴾ استمرت به و﴿ أَثْقَلَت ﴾ به حين كبر في بطنها، فحينئذ صار في قلوبهما الشفقة على الولد، وعلى خروجه حيًا، صحيحًا، سالمًا لا آفة فيه كذلك؛ فدعوا﴿ ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا ﴾ ولدًا﴿ صَٰلِحًا ﴾ أي: صالح الخلقة تامها، لا نقص فيه﴿ لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ ﴾ الأعراف: ١٨٩. ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا ﴾ على وفق ما طلبا، وتمت عليهما النعمة فيه؛﴿ جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ﴾ الأعراف: ١٩٠، أي: جعلا للّه شركاء في ذلك الولد الذي انفرد اللّه بإيجاده والنعمة به، وأقرَّ به أعين والديه، فَعَبَّدَاه لغير اللّه؛ إما أن يسمياه بعبد غير اللّه كـ "عبد الحارث" و "عبد العزى" و "عبد الكعبة" ونحو ذلك، أو يشركا باللّه في العبادة، بعدما منَّ اللّه عليهما بما منَّ من النعم التي لا يحصيها أحد من العباد.

وهذا انتقال من النوع إلى الجنس، فإن أولَّ الكلام في آدم وحواء، ثم انتقل إلى الكلام في الجنس، ولا شك أن هذا موجود في الذرية كثيرًا، فلذلك قررهم اللّه على بطلان الشرك، وأنهم في ذلك ظالمون أشد الظلم، سواء كان الشرك في الأقوال، أم في الأفعال، فإن الخالق لهم من نفس واحدة، الذي خلق منها زوجها، وجعل لهم من

(١) انظر: مدارج السالكين٣/١٠٦-١٠٩، ١٥٧-١٥٨، ط. السنة المحمدية.

أنفسهم أزواجًا، ثم جعل بينهم من المودة والرحمة ما يسكن بعضهم إلى بعض، ويألفه ويلتذ به، ثم هداهم إلى ما به تحصل الشهوة واللذة والأولاد والنسل، ثم أوجد الذرية في بطون الأمهات، وقتًا موقتًا، تتشوف إليه نفوسهم، ويدعون اللّه أن يخرجه سويًا صحيحًا، فأتم اللّه عليهم النعمة وأنالهم مطلوبهم، أفلا يستحق أن يعبدوه، ولا يشركوا به في عبادته أحدًا، ويخلصوا له الدين، ولكن الأمر جاء على العكس، فأشركوا باللّه من ﴿لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ﴾ الأعراف: ١٩١ – ١٩٢، أي: لعابديها﴿ نَصْرًا وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾ ﴾ الأعراف: ١٩٢ [(١)].

ثانيًا: إن من الغرائب نسبة وجود الشرك في آدم عليه السلام استدلالاً بهذه الآية[(٢)].

ثالثًا: إن الرازي وإن لم يُرجح كون الآية في آدم وحواء عليهما السلام [(٣)]، وذكر ذلك القول على سبيل التترل؛ **إلا أنه يُقال**:

١– إن انتفاع آدم وحواء عليهما السلام بالولد في مصالح الدنيا، بعد أن عزما على أن يجعلاه وقفًا على طاعة الله، لا يُعد معصية فضلاً عن أن يكون شركًا، فعن رسول الله ﷺ قال:" قال الله ﷻ: إذا همّ عبدي بحسنة ولم يعملها كتبتها له حسنة، فإن عملها كتبتها عشر حسنات إلى سبع مائة ضعف، وإذا همّ بسيئة ولم يعملها لم أكتبها عليه، فإن عملها كتبتها سيئة واحدة"[(٤)] وعنه ﷺ أنه قال: "قال الله ﷻ: إذا همّ عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكتبوها سيئة، وإذا همّ بحسنة فلم يعملها فاكتبوها حسنة، فإن عملها فاكتبوها عشرًا"[(٥)].

فالحديث نص على أن من عزم على الطاعة ولم يفعلها كُتبت له حسنة، وليس فيه ما يدلّ على أن ذلك معصية، فضلاً عن أن يكون شركًا.

٢– إن وصف العمل بكونه شركًا وصف عام يدخل فيه جميع المكلفين، فأما أن يكون ذلك العمل شركًا من آدم وحواء عليهما السلام، ومن غيرهما قربة وطاعة، فلا قائل به!

٣– أنه من العجب أن يجعل الرازي انتفاع آدم وحواء عليهما السلام بالولد في مصالح الدنيا، بعد أن عزما على أن يجعلاه وقفًا على طاعة الله، هو المراد من قوله ﷺ: "أنا أغنى الأغنياء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه غيري تركته وشركه"!!! فهذا فهم فاسد، وهو تحريف للكلم عن مواضعه.

فالحديث إنما أتى لتقرير وإرساء توحيد العبادة لله تعالى، فكل عبادة لا تبنى على التوحيد فهي باطلة، والله أغنى الشركاء عن المشاركة، وهو سبحانه لا يقبل عملاً فيه شرك أبدًا، ولا يقبل إلا العمل الخالص

---

(١) تفسير السعدي٣١١.

(٢) انظر: الشرك في القديم والحديث١/٢٠٩–٢١٨.

(٣)انظر: التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص٨٥–٩٢).

(٤) مسلم، كتاب الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة كتبت، وإذا هم بسيئة لم تكتب، ١/١١٧.

(٥) مسلم، كتاب الإيمان، باب إذا هم العبد بحسنة كتبت، وإذا هم بسيئة لم تكتب، ١/١١٧.

له وحده، فلا يُثيب العبد على عمله الذي أشرك فيه، وقد يصل هذا الشرك إلى حد الكفر، فيتـــرك الله جميع أعماله ، لأن الشرك يحبط الأعمال إذا مات عليه.[1]

التاسع عشر: أنه ينتج عن مفهوم الرازي الخاطئ لحقيقة الشرك المناقض للإيمان مفاسد عظيمة، منها:

١- تغيير بعض الحقائق الدينية؛ مثل: جعل الشرك في العبادات القولية أو العملية، أو الشرك بالأقوال والأعمال الشركية بمترلة المعصية التي لا أثر لها على الإيمان، والزعم بأن الرياء لا أثر له على الإيمان.

٢- أن مجرد الطلب والتقرب إلى غير الله بالعبادة لا يكون شركًا مناقضًا للإيمان بذاته ما لم يتضمن شرك الاعتقاد.

٣- أن المرتد بسبب الشرك في العبادات القولية أو العملية، أو بسبب الأقوال والأعمال الشركية؛ مسلم!

٤- أن كل ما لا يؤدي إلى الشرك في الخلق والتدبير، وكل ما لا يؤدي إلى اعتقاد التأثير لغير الله، وكل مـــالا يصاحبه اعتقاد الألوهية واستحقاق العبودية لغير الله لا يكون شركًا عند الرازي ولو كان استغاثة أو نذرًا أو صومًا أو ذبحًا أو غيرها.[2]

---

(١) انظر: القول المفيد على كتاب التوحيد٢/١٢٩-١٣٠.

(٢) انظر: الشرك في القديم والحديث١/١٣٥.

المبحث الثالث:

موقف الرازي من الأحكام المتعلقة بالكفر والشرك.

ذكر الرازي في تفسيره جملة من الأحكام المتعلقة بالكفر، والشرك، في الدنيا والآخرة:

أما الأحكام الدنيوية، فقد قرر الرازي جملة من الأحكام المتعلقة بالكفار والمشركين في دار الدنيا؛ منها:

أنه لا تجوز موالاة المشركين والكافرين.

يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا۟ فَتَكُونُونَ سَوَآءً ۖ فَلَا تَتَّخِذُوا۟ مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَخُذُوهُمْ وَٱقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ۖ وَلَا تَتَّخِذُوا۟ مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٨٩﴾ ﴾ النساء: ٨٩، (دلّت الآية على أنه لا يجوز موالاة المشركين والمنافقين، والمشتهرين بالزندقة، والإلحاد، وهذا متأكد بعموم قوله تعالى:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ ﴾ الممتحنة: ١، والسبب فيه: أن أعز الأشياء وأعظمها عند جميع الخلق هو الدين؛ لأن ذلك هو الأمر الذي به يتقرب إلى الله تعالى، ويتوسل به إلى طلب السعادة في الآخرة، وإذا كان كذلك كانت العداوة الحاصلة بسببه أعظم أنواع العداوة، وإذا كان كذلك امتنع طلب المحبة والولاية في الموضع الذي يكون أعظم موجبات العداوة حاصلاً فيه)[١].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ ﴾ الأنفال: ٧٣، (وأما الكفار؛ فليس لهم البتة ما يوجب شيئًا من أسباب الفضيلة؛ فوجب كون المسلمين منقطعين عنهم من كل الوجوه؛ فلا يكون بينهم ولاية ولا (مناصرة)[٢] بوجه من الوجوه)[٣].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾ المائدة: ٥٧، (اعلم أنه تعالى نهى في الآية المتقدمة..عن موالاة جميع الكفار)[٤].

ومنها: جهاد الكفار والمشركين، وأنهم يقتلون، ويؤسرون، وتأخذ أموالهم، وتُسبى ذراريهم، فليس لهم جنة من القتل، -إلا بالعهد والميثاق- وهذا من عذابهم في الدنيا.

يقول: (أما عذاب الكافر في الدنيا؛ فهو من وجهين:

أحدهما: القتل والسبي وما شاكله حتى لو ترك الكفر لم يحسن إيقاعه به، فذلك داخل في عذاب الدنيا.

والثاني: ما يلحق الكافر من الأمراض والمصائب)[٥] .

---

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٢٢١).

(٢) في الطبعة المعتمدة (مناصلة) وهو خطأ، والتصحيح من ط. الأستانة، ٤/٥٧٨، والسياق يقتضيه!

(٣)التفسير الكبير(مج٥ ج١٥ص٢١١)، وانظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١١-١٣)، (مج٣ ج٨ص١٨٢-١٨٦)، (مج٣ ج٩ص٢٠٩)، (مج٤ ج١٢ص١٦)، (مج٥ ج١٥ص٢٢٢)، (مج٦ ج١٦ص١١٥)، (مج٨ ج٢٤ص١٨٦)، (مج١٠ ج٢٨ص١٣٠)، (مج١٠ ج٢٩ص٢٧٧)، (مج١٠ ج٢٩ص٢٩٧-٢٩٨).

(٤)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ص٣٢).

(٥)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص٧٢).

ويقول:من (أحكام الكفار ..الذلّ، والصغار، والسبيّ، والقتل)[1] .

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ لَّهُمْ عَذَابٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَقُّ وَمَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِن وَاقٍ ﴿٣٤﴾ ﴾ الرعد: ٣٤، (اعلم أنه تعالى .. بين أنه جمع لهم بين عذاب الدنيا وبين عذاب الآخرة الذي هو أشق، وأنه لا دافع لهم عنه لا في الدنيا ولا في الآخرة، أما عذاب الدنيا فبالقتل والقتال واللعن والذم والإهانة)[2].

وأما الأحكام الأخروية؛ فقد قرر الرازي جملة من الأحكام المتعلقة بهم في دار الآخرة؛ منها:

دخولهم النار، وخلودهم فيها، وتحريم الجنة عليهم.

يقول:(اتفقت الأمة على أن من مات على الكفر فإن الله يعذبه أبدًا).[3]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ ﴿٤٠﴾ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴿٤١﴾ ﴾ الأعراف: ٤٠ – ٤١، (اعلم أنه تعالى لما بين من حالهم أنهم لا يدخلون الجنة ألبتة، بين أيضًا أنهم يدخلون النار)[4].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴿٢٢﴾ ﴾ الفرقان: ٢٢، (إن القائلين هم: الملائكة، ومعناه: حرامًا محرمًا عليكم الغفران والجنة والبشرى. أي: جعل الله ذلك حرامًا)[5].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٦١﴾ ﴾ البقرة: ١٦١، (الحكم المرتب على الذين ماتوا على الكفر مجموع أمور منها: اللعن لو مات، ومنها الخلود في النار)[6] .

---

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص٢١٩).

(٢)التفسير الكبير(مج٧ ج١٩ص٥٧-٥٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٦ص٦١)، (مج٢ ج٤ص١١-١٢)، (مج٣ ج٧ص١٨٦-١٨٧)، (مج٣ ج٨ص٧١-٧٢)، (مج٣ ج٨ص١٨٣-١٨٦)، (مج٥ ج١٣ص٢٤)، (مج٥ ج١٣ص٢٣٣)، (مج٥ ج١٥ص١٣٦)، (مج٥ ج١٥ص٢١٩)، (مج٥ ج١٥ص٢٣٤-٢٣٦)، (مج٥ ج١٥ص١٦٣-١٦٤)، (مج٥ ج١٥ص١٨٢-١٨٤)، (مج٥ ج١٥ص٢٢٠)، (مج٥ ج١٥ص٢٢٦-٢٢٧)، (مج٥ ج١٥ص٢٣٤-٢٣٥)، (مج٦ ج١٦ص٢)، (مج٦ ج١٦ص٢٣)، (مج٦ ج١٦ص٣٠)، (مج٦ ج١٦ص٥٤)، (مج٦ ج١٦ص١٣٤-١٣٥)، (مج٦ ج١٦ص٢٣٠)، (مج٧ ج١٩ص٥٤)، (مج٧ ج١٩ص٥٧-٥٨)، (مج٧ ج٢٠ص٢٣٣)، (مج٨ ج٢٢ص١٧٤)، (مج٨ ج٢٤ص١٨٠)، (مج١٠ ج٢٨ص٤٢-٤٥)، (مج١٠ ج٢٨ص٩٣-٩٤)، (مج١٠ ج٢٩ص٢٨٣)، (مج١١ ج٣١ص١٥٩-١٦٠).

(٣) نهاية العقول(٢/ق١٨٦/أ).

(٤)التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ص٧٧).

(٥)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٤ص٧١)، وانظر: التفسير الكبير(مج٥ ج١٤ص٧٦-٧٨)،(مج٧ ج١٩ص١٢٢-١٢٣)،(مج٨ ج٢٤ص١٨٠)،(مج٩ ج٢٥ص٥٠-٥١)،(مج١٠ ج٢٩ص٣٠٩).

(٦)التفسير الكبير(مج٢ ج٤ص١٦٧)، وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٤ص١٦٧-١٦٨)، (مج٣ ج٧ص٢٠)، (مج٣ ج٨ص١٧٠)، (مج٣ ج٨ص١٧٣)، (مج٣ ج٨ص١٩٣)، (مج٣ ج٩ص٣-٤)، (مج٣ ج٩ص١٢)، (مج٤ ج١٠ص١١٩)، (مج٤ ج١١ص٥١)، (مج٤ ج١١ص١٤٩)، (مج٤ ج١١ص٢٣٤)، (مج٤ ج١٢ص٦٩)، (مج٥ ج١٣ص١٩٢-١٩٤)، (مج٥ ج١٤ص٧٠)،

=

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٣﴾ ﴾ المؤمنون: ١٠٣، (وأما الأشقياء؛ فقد وصفهم الله تعالى بأمور:..

أحدها: أنهم خسروا أنفسهم.. **وثانيها:** قوله:﴿ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٣﴾ ﴾ المؤمنون: ١٠٣، ودلالته على خلود الكفار في النار بينة)[١].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٠﴾ ﴾ المائدة: ١٠، (هذه الآية نص قاطع في أن الخلود ليس إلا للكفار؛ لأن قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٠﴾ ﴾ المائدة: ١٠، يفيد الحصر، والمصاحبة تقتضي الملازمة؛ كما يقال: أصحاب الصحراء؛ أي: الملازمون لها)[٢].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾ ﴾ المائدة: ٧٢، (إنه تعالى جعل أعظم أنواع الوعيد والتهديد في حق المشركين، [و]هو أن الله حرم عليهم الجنة، وجعل مأواهم النار، وأنه ليس لهم ناصر ينصرهم، ولا شافع يشفع لهم)[٣].

ويقول: (إن الشرك يوجب أن يلقي صاحبه في جهنم ملومًا مدحورًا، فاللوم والخذلان يحصل في الدنيا، وإلقاؤه في جهنم يحصل يوم القيامة)[٤].

=

(مج٥ ج١٤ ص٨٥-٨٦)، (مج٥ ج١٥ ص٢٢٣)، (مج٦ ج١٦ ص٧-٩)، (مج٦ ج١٦ ص٢٣)، (مج٦ ج١٨ ص١٥-١٦)، (مج٦ ج١٨ ص٥٥-٥٦)، (مج٦ ج١٨ ص٦٦)، (مج٧ ج١٩ ص٩-١٠)، (مج٧ ج١٩ ص٤٧)، (مج٧ ج١٩ ص٥٧-٥٨)، (مج٧ ج١٩ ص١٠٩-١١٠)، (مج٧ ج١٩ ص٢١٧)، (مج٧ ج٢٠ ص١٦٠)، (مج٧ ج٢١ ص١٧٤-١٧٥)، (مج٨ ج٢٢ ص١١٤)، (مج٨ ج٢٣ ص١٢)، (مج٨ ج٢٣ ص٦٧)، (مج٩ ج٢٥ ص٨٥-٨٦)، (مج٩ ج٢٥ ص١٨٦)، (مج٩ ج٢٥ ص٢٢٩)، (مج٩ ج٢٥ ص٢٣١-٢٣٢)، (مج٩ ج٢٧ ص٤١)، (مج٩ ج٢٧ ص٧٧)، (مج٩ ج٢٧ ص٢٢٦)، (مج١٠ ج٢٨ ص١٣٤)، (مج١١ ج٣١ ص١٣-١٤)، (مج١١ ج٣١ ص٥١)، (مج١١ ج٣١ ص٨٥)، (مج١١ ج٣٢ ص٤٩)، (مج١١ ج٣٢ ص١٧١).

(١)التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ ص١٢٣)، وانظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٩ ص٣٣).

(٢)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ ص١٨٢).

(٣)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ ص٥٩).

(٤)التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ ص٢١٤)، وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٥ ص١٣٠)،(مج٣ ج٧ ص١٨٦-١٨٧)،(مج٣ ج٨ ص٧١-٧٢)، (مج٣ ج٨ ص١٠٥)،(مج٣ ج٨ ص١٣٢-١٣٣)،(مج٣ ج٨ ص١٧٣)،(مج٣ ج٨ ص٢١٨-٢١٩)، (مج٥ ج١٤ ص٤٢)،(مج٦ ج١٨ ص٦٣-٦٧)،(مج٧ ج١٩ ص٥٧-٥٨)،(مج٧ ج١٩ ص١٠٤)،(مج٩ ج٢٦ ص٣٠-٣١)، (مج١٠ ج٢٨ ص٢٤٦-٢٤٧).

ومنها: عدم قبول عمل الكافر، والمشرك، وحبوطه.

يقول الرازي:(الكفر إذا جاء فلا زنة للعمل معه)[1].ويقول: (الطاعة مع الكفر لا تكون مقبولة)[2].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَـٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَـٰرِهُونَ ﴿٥٤﴾ ﴾ التوبة: ٥٤، (دلّت هذه الآية على أن شيئًا من أعمال البر لا يكون مقبولاً عند الله مع الكفر بالله)[3].

ويقول: (الكافر المشرك أحبط عمله؛ حيث لم يكن على شرع أصلاً، ولا كان معترفًا بالحشر)[4].

ويقول: عن حبوط عمل الكافر: إنه حبطت أعماله (لفقد شرط ثبوتها وإثباتها وهو الإيمان، لأنه شرط قبول العمل، قال تعالى:﴿ وَمَنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ غافر: ٤٠، وإذا لم يقبل الله العمل لا يكون له وجود)[5]، و(العمل لا يستلزم الثواب إلا بحكم الوعد، والوعد من الله مشروط بحصول الإيمان؛ فإذا حصل الكفر فات المشروط لفوات شرطه (لا أن)[6] الكفر أزاله بعد ثبوته).[7][8]

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّـٰصِرِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾ آل عمران: ٢١ - ٢٢، (اعلم أنه تعالى بيّن بهذا أن محاسن أعمال الكفار محبطة في الدنيا والآخرة، أما الدنيا: فإبدال المدح بالذم، والثناء باللعن، ويدخل فيه: ما يترل بهم من القتل والسبي، وأخذ الأموال منهم غنيمة، والاسترقاق لهم، إلى غير ذلك من الذلّ الظاهر فيهم. وأما حبوطها في الآخرة؛ فبإزالة الثواب إلى العقاب)[9].

---

(١)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٥ص١٢٩).

(٢) التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١٣٢).

(٣)التفسير الكبير(مج٦ ج١٦ص٩٠)، وانظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١٩٣-١٩٦)،(مج٧ ج٢١ص١٧٤).

(٤)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٧١).

(٥) التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٣٧)، وانظر: التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٣٦).

(٦) فيما وقفت عليه من نسخ للتفسير(لأن) والتصحيح من مخطوط للتفسير الكبير(ق/٣٣٤-ب)، رقم/فرعي:(١٥٩٢٣).

(٧)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ص١٩٦).

(٨)لا شك أن الكافر قد حبطت أعماله، لأن شرط قبول العمل الإيمان، فإذا انتفى الشرط انتفى مشروطه، والشرط المشروط هنا ليس شرط وجود كما قرر الرازي، بل شرط ثواب وجزاء ومكافأة، وفرق بين الأمرين، فشرط الوجود معناه أن الفعل لم يوجد أصلاً لفقدان شرط وجوده، بينما شرط الثواب معناه أن الفعل قد وجد، ولكن لا ثواب عليه لفقدان شرط الثواب، وبناء على ذلك فالكافر عندما يعمل خيرًا، فعند الرازي هو لم يعمل شيئًا. والرازي إنما جعله شرط وجود؛ ليتفادى القول بالحبوط، فليس هناك جزاء أصلاً حتى يحبط، وهذا يتماشى مع قوله بمحالية المحابطة. بينما النصوص تدلّ على أن الكافر قد يعمل خيرًا، لكنه لا يستحق المكافأة في الآخرة؛ لأن الوعد في الآخرة مشروط بالإيمان.

(٩)التفسير الكبير(مج٣ ج٧ص٢١٥).

ويقول:(إن..المشركين .. بل كل من كفر بالله؛ فقد حبط عمله في الدنيا، و لم يصل إلى شيء من السعادات في الآخرة البتة)[1].

ومنها: عدم تعلق المغفرة بهما، ونفي الشفاعة في حقهما.

يقول عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴿٣٤﴾ ﴾ محمد: ٣٤، (بيّن أن الله لا يغفر الشرك، وما دون ذلك يغفره إن شاء، حتى لا يظن ظانّ أن أعمالهم وإن بطلت لكنّ فضل الله باق يغفر لهم بفضله، وإن لم يغفر لهم بعملهم)[2].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ النساء: ٤٨، (إنه تعالى قسم المنهيات على قسمين: الشرك، وما سوى الشرك؛.. ثم حكم على الشرك بأنه غير مغفور قطعًا).[3]

ويقول: انعقد (الإجماع على أنه تعالى لا يغفر الكفر إلا بالتوبة عنه، والدخول في الإيمان)[4].

ويقول: (إن عمل الكافر الذي له صورة الحسنات محبط، وذنبه الذي هو أقبح السيئات غير مغفور)[5].

ويقول:(لا شفاعة في الكفر)[6]، ويقول:(عندنا أنه لا شفاعة في حق الكفار)[7].

ويقول:(إن الأمة مجمعة على أن الشفاعة في إسقاط عقاب الكفر غير جائزة)[8].

---

(١)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ص١٤٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٤ص٢١٢)، (مج٢ ج٥ص١٨٥)، (مج٣ ج٧ص٢١٥)، (مج٣ ج٨ص١٩٤-١٩٦)، (مج٦ ج١٦ص٨)، (مج٦ ج١٦ص١٤)، (مج٧ ج١٩ص١٠٥-١٠٦)، (مج٨ ج٢٤ص٧-٩)، (مج٨ ج٢٤ص٧٠)، (مج٨ ج٢٤ص٧٢)،(مج٨ ج٢٤ص١٢٦)،(مج٩ ج٢٥ص٦٨)،(مج٩ ج٢٥ص١٧٩)، (مج٩ ج٢٥ص١٨٢-١٨٣)، (مج٩ ج٢٧ص١٢٠)، (مج١٠ ج٢٨ص٣٦-٣٧)، (مج١٠ ج٢٨ص٤٢-٤٣)، (مج١٠ ج٢٨ص٤٦)، (مج١٠ ج٢٨ص٤٩)،(مج١٠ ج٢٨ص٧١-٧٢)، (مج١١ ج٣٢ص٦١).

(٢)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٧٢)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٣ص١٤٣)، (مج٣ ج٨ص١٠٥)، (مج٤ ج١٠ص١٢٣)، (مج٥ ج١٤ص٧٠-٧١)، (مج٦ ج١٦ص١٤٧-١٤٨)، (مج٦ ج١٦ص٢٠٩-٢١٠)، (مج٧ ج٢١ص٢٢٨-٢٢٩) ،(مج٨ ج٢٤ص١٥٠)، (مج٩ ج٢٧ص١٤٥-١٤٦)،(مج١١ ج٣١ص٢٦).

(٣)التفسير الكبير(مج٤ ج١٠ص١٢٤)، وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج١ص٢٢٦)،(مج٤ ج١٠ص١٠٦-١٠٧)،(مج٤ ج١٠ص١٢٤-١٢٦)، (مج٤ ج١١ص٤٥-٤٦)، (مج٦ ج١٦ص٢١٢)، (مج٧ ج٢٠ص١٩١)، (مج٧ ج٢٠ص٢٠٢)، (مج٩ ج٢٥ص٢٣٧)، (مج١٠ ج٢٩ص٣٠٠).

(٤)التفسير الكبير(مج٧ ج١٩ص٩٤).

(٥)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ص٧٢).

(٦)التفسير الكبير(مج٢ ج٤ص٣١).

(٧)التفسير الكبير(مج٩ ج٢٧ص٥١).

(٨)التفسير الكبير(مج٧ ج١٩ص١٣٤).

ويقول: (اعلم أن الكافر لا ناصر له ولا شفيع يوم القيامة على ما قال:﴿ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ ﴾ غافر: ١٨، ﴿ وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ ﴾ الأنبياء: ٢٨)[١].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓۗ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾ آل عمران: ٩١، (إنه تعالى لما بيّن أنه لا خلاص لهم عن هذا العذاب الأليم بسبب الفدية، بيّن أيضًا أنه لا خلاص لهم عنه بسبب النصرة والإعانة والشفاعة)[٢].

ولئن وافق الرازي أهل السنة والجماعة –من حيث الجملة– في الأحكام المترتبة على الكفر والشرك، لكن يبقى السؤال فيمن تنطبق عليه هذه الأحكام؟!

وقد ظهر جليًا أن الرازي أخرج من مسمى الكفر والشرك ما هو منه، وأدخل فيه ما ليس منه، فوقع في مفسدتين عظيمتين:

إحداهما :أنه أدخل في مسمى اللفظ ما ليس منه، فحكم له بحكم المراد من اللفظ، فساوى بين ما فرق الله بينهما.

والثانية :أن أخرج من مسمى اللفظ بعض أفراده الداخلة تحته، فسلب عنه حكمه، ففرق بين ما جمع الله بينهما.[٣]

فظهر بهذا أن بين قول أهل السنة والجماعة في الأحكام المتعلقة بالكفر والشرك، وبين قول الرازي المبني على أصوله الأشعرية بونًا شديدًا!

---

(١)التفسير الكبير(مج١٠ج٣٠ص١٦٧)، وانظر: التفسير الكبير(مج٢ج٦ص٢٠٦-٢٠٧)، (مج٣ج٨ص١٣٣)،(مج٣ج٩ص١٤٤)،(مج٤ج١١ص٥٣-٥٤)،(مج٤ج١٢ص٢٣٣)،(مج٥ج١٣ص٢٨-٢٩)، (مج٩ج٢٥ص٢٣٢)،(مج٩ج٢٧ص٥٢)،(مج٩ج٢٧ص٧٤)،(مج١٠ج٢٨ص٢٧٢)،(مج١٠ج٢٨ص٣٠٢)،(مج١٠ج٢٩ص١١٩).

(٢)التفسير الكبير(مج٣ج٨ص١٣٣)، وانظر: التفسير الكبير(مج٥ج١٥ص٢٢٢).

(٣)انظر: الرسالة التبوكية لابن القيم ١١، طبعة أخرى باسم زاد المهاجر إلى ربه٣٢-٣٣.

المبحث الرابع:

موقف الرازي من الردة والأحكام المتعلقة بها

-عرض ونقد-.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف الرازي من معنى الردة، والأحكام المتعلقة بها .

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من معنى الردة، والأحكام المتعلقة بها على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة .

المطلب الأول: موقف الرازي من الردة والأحكام المتعلقة بها.

أولاً: معنى الردة في اللغة، وعرف الشرع عند الرازي:

أ-الردة في اللغة عند الرازي:

يرى الرازي أن الردة في اللغة: هي الرّجُوع، يُقال: رَدَدتّه أي: رَجَعته[1]، (ومعنى الارْتِدَاد: انقلاب الشيء إلى حالة قد كان عليها)[2]، ومنه قوله تعالى:(﴿ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا ﴾ يوسف: ٩٦، أي: رجع بصيرًا)[3]، وقوله:(﴿ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا ﴾ الكهف: ٦٤، أي: فَرَجعا)[4]، وقوله:﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓاْ إِصْلَٰحًا ﴾ البقرة: ٢٢٨، أي:(أحق برَجْعَتِهنّ في مدة ذلك التربص).[5]

فـ(الردّ: عبارة عن صرف الشيء إلى الموضع الذي جاء منه)[6]، قال تعالى:﴿ وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ ﴾ يونس: ٣٠، أي: (أعرضوا عن المولى الباطل، ورجعوا إلى المولى الحق)[7]، وقال:﴿ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ ﴾ النازعات: ١٠، (أي: مرْجعُون).[8]

ب-الردة في عرف الشرع عند الرازي:

يرى الرازي: أن (الردة:..الرجوع عن الإيمان)[9]، فـ(اسم المرتد إنما يتناول من كان تاركًا للشرائع الإسلامية)[10]، (وإنما يُوصف بذلك من يكفر بعد الإيمان)[11].

---

(١)انظر:التفسير الكبير(مج١ ج٣ ص١١٢)،(مج٢ ج٥ ص٢١٨)،(مج٦ ج١٧ ص٢٩)،(مج٨ ج٢٢ ص٥٤)،(مج٩ ج ٢٧ ص١٨٢)، (مج١١ج٣١ ص٣٥).

(٢)التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ ص٢٠٩).

(٣)التفسير الكبير(مج٦ ج١٨ ص٢٠٩).

(٤)التفسير الكبير(مج٧ ج٢١ ص١٤٧-١٤٨).

(٥)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ ص٩٣).

(٦)التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ ص٨٥).

(٧)التفسير الكبير(مج٦ ج١٧ ص٨٥).

(٨)التفسير الكبير(مج١٠ ج٢٨ ص١٥٢).

(٩)التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ ص١٢٥).

(١٠)التفسير الكبير(مج٤ ج١٢ ص٢١).

(١١)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ ص١٠٤).

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ﴾ البقرة: ١٠٩، أي: (أنهم كانوا يريدون رجوع المؤمنين عن الإيمان، من بعد ما تبين لهم أن الإيمان صواب وحق).(١)

وقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ﴾ آل عمران: ١٤٩، أي:(يردوكم إلى الكفر بعد الإيمان).(٢)

وقوله: ﴿ وَلَا تَرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ ﴾ المائدة: ٢١، أي:(لا ترجعوا عن الدين الصحيح إلى الشك في نبوة موسى عليه السلام، وذلك لأنه عليه السلام لما أخبر أن الله تعالى جعل تلك الأرض لهم، كان هذا وعدًا بأن الله تعالى ينصرهم عليهم، فلو لم يقطعوا بهذه النصرة؛ صاروا شاكين في صدق موسى عليه السلام؛ فيصيروا كافرين بالإلهية والنبوة).(٣)

وقوله: ﴿ قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾ الأنعام: ٧١، (أي: أنعبد من دون الله النافع الضار ما لا يقدر على نفعنا ولا على ضرنا، ونرد على أعقابنا راجعين إلى الشرك بعد أن أنقذنا الله منه، وهدانا للإسلام؟!)(٤).

وحقيق بالقول هنا: أن حد الردة فرع عن حد الإيمان والكفر، فإذا كان محل الإيمان والكفر – عند الرازي – القلب فحسب، ، ففي المقابل سيكون محل الردة هو القلب فقط ، فلا يكون الشخص مرتدًا عن دين الله تعالى إلا إذا رجع عن الاعتقاد الحق! وعليه فالردة محصورة في القلب، ولا تقع بقول أو عمل!

إلا أن هذا المعنى لم يقرره الرازي بجلاء في حديثه عن الردة، وإن كان قد ظهر في قوله: (**واعلم...أن موالاة الكفار بمعنى: الركون إليهم، والمعونة، والمظاهرة، والنصرة إما بسبب القرابة أو بسبب المحبة مع اعتقاد أن دينه باطل؛ فهذا لا يوجب الكفر؛ إلا أنه منهي عنه؛ لأن الموالاة بهذا المعنى قد تجره إلى استحسان طريقته والرضا بدينه؛ وذلك يخرجه عن الإسلام**؛ فلا جرم هدد الله تعالى فيه؛ فقال: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ ﴾ آل عمران: ٢٨)(٥).

وقوله:(**اعلم أن كون المؤمن مواليًا للكافر؛ يحتمل** .. أن يكون راضيًا بكفره ويتولاه لأجله، وهذا ممنوع منه؛ **لأن كل من فعل ذلك كان مصوبًا له في ذلك الدين،** وتصويب الكفر كفر، والرضا بالكفر كفر، **فيستحيل أن يبقى مؤمنًا مع كونه بهذه الصفة**)(٦).

---

(١)التفسير الكبير(مج١ ج٣ ص٢٤٤).

(٢)التفسير الكبير(مج٣ ج٩ ص٣٠).

(٣)التفسير الكبير(مج٤ ج١١ ص١٩٨). وانظر: التفسير الكبير(مج١ ج٣ ص١٠١)،(مج٧ ج٢١ ص١٠٣).

(٤)التفسير الكبير(مج٥ ج١٣ ص٢٩).

(٥)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ ص١١).

(٦)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ ص١١).

وما سبق صريح في أن الردة عند الرازي لا تقع بالموالاة المطلقة للكفار والركــون إلــيهم، والمعونــة، والمظاهرة، والنصرة ما لم يتضمن ذلك اعتقاد حسن دين الكافر وصوابه!!

وهذا مبني على حصره الإيمان والكفر في القلب، ومنعه التكفير بالمعاصي القولية والعملية مطلقًا!! [1]

هذا وقد صرح الرازي بما لا يتأتى على مذهبه؛ فنص على وقوع الردة بالعمل قائلاً :(لو أن مســلمًا ذبــح ذبيحة، وقصد بذبحها التقرب إلى غير الله صار مرتدًا، وذبيحته ذبيح مرتد)[2].

ثانيًا:الأحكام المتعلقة بالردة عند الرازي:

قرر الرازي أن الردة يتفرع عنها (بحث أصولي و..هو: أن جماعة من المتكلمين زعموا أن شرط صحة الإيمان والكفر حصول الموافاة)[3].

ومسألة الموافاة وإن كان الرازي قد عرضها هنا بلفظ [الزعم] المشعر برفضه لها؛ بل وأبطلها صراحة في قوله: (قول من اعتبر الموافاة، وهو: أن شرط حصول الإيمان أن لا يموت على الكفر؛ فلو مات على الكفر علمنا أن ما أتى به أولاً كان كفرًا، وهذا قول ظاهر السقوط)[4].

إلا أنه قد أقرّها في مواطن أخرى؛ فقال:(قول أصحاب الموافاة:..أن..شرط حصول الإيمان أن لا يصدر الكفر عنه في وقت قط؛ فإذا كانت الخاتمة على الكفر علمنا أن الذي صدر عنه أولاً ما كان إيمانًا، إذا ثبت هذا فنقول: لما كان ختم إبليس على الكفر؛ علمنّا أنه ما كان مؤمنًا قط)[5].

وقال:(ذكرنا..أن الموافاة شرط في صحة الإيمان)[6].

وقال:(ثبت..أنه إذا كان مؤمنًا ثم كفر، فذلك الإيمان السابق، وإن كنا نظنه إيمانًا إلا أنه ما كان عند الله إيمانًا، فظهر أن الموافاة شرط لكون الإيمان إيمانًا، والكفر كفرًا).[7]

---

(١) وقد تقدم بسط الكلام في هذه المسائل، ونقد موقف الرازي منها.

(٢)التفسير الكبير(مج٢ ج٥ ص١١).

(٣)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ ص٣٦).

(٤)التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص١٢٨).

(٥)التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص٢٣٧)، وانظر:التفسير الكبير(مج٣ ج٧ ص٤٧)، (مج٥ ج١٥ص١٢٢).

(٦)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ ص٣٨).

(٧)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ ص٣٦).

هذا وقد ذكر الرازي جملة من الأحكام المتعلقة بالردة، في الدنيا والآخرة:

فمن الأحكام المتعلقة بالمرتد في الدار (الدنيا:..أنه يقتل عند الظفر به،[1] ويقاتل إلى أن يظفر به، ولا يستحق من المؤمنين موالاةً ولا نصرًا ولا ثناءً حسنًا، وتبين زوجته منه،[2] ولا يستحق الميراث من المسلمين[3])[4].

وهنا يُقال: كيف يُحكم على المرء بالردة–على مذهب الرازي– والأقوال والأعمال ليست داخلة في مسمى الإيمان والكفر والردة!! بل الردة– عنده– مقصورة على ما في القلب وهو من السرائر المحجوبة؛ وعليه فلا يتحقق ردة مرتد قط إلا بالنص الخاص في شخص شخص، وهذا في الحقيقة سد لباب الردة والأحكام المتعلقة بها في الدنيا!

ومن الأحكام المتعلقة بالمرتدين في الدار الآخرة:(حبوط أعمالهم في الآخرة)[5].

ولـمّا تقرر عند الرازي (فساد القول بالإحباط)[6]، وأن (القول..بالتحابط محال)[7]، أوّل النصوص التي وردت بحبوط عمل المرتد بأن المراد منها: أن المرء إذا أتى بالردة؛ فتلك الردة عمل ليس فيه فائدة؛ بل فيه مضرة؛ لأنها فعل يستحق به العقاب، وكان يمكنه أن يأتي بدله بعمل جيد يستحق به الثواب؛ ولذلك يُقال: إنه أبطل حقه و أحبطه!!

يقول الرازي عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾ ﴾ البقرة: ٢١٧، (المراد من الإحباط الوارد في كتاب الله هو: أن المرتد إذا أتى بالردة فتلك الردة عمل محبط؛ لأن الآتي بالردة كان يمكنه أن يأتي بدلها بعمل يستحق به ثوابًا، فإذا لم يأت بذلك العمل الجيد، وأتى بدله بهذا العمل الرديء الذي لا يستفيد منه نفعًا؛ بل يستفيد منه أعظم المضار، يُقال: إنه أحبط عمله، أي: أتى بعمل باطل ليس فيه فائدة؛ بل فيه مضرة)،[8]و(هذا الذي ذكرناه في تفسير الإحباط؛ إما أن

---

(١)انظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١١ ص٢١٢)، (مج٥ ج١٣ ص٢٣٣)، (مج٥ ج١٥ ص٢٢٦)، (مج٧ ج٢٠ ص٢٠١)، (مج٨ ج٢٣ ص١٧١)، (مج٩ ج٢٧ ص١٢٥)، المحصول،ط.مؤسسة الرسالة، ١٠٢/١، ٢٧١/٥، ٢٧٢.

(٢)انظر:التفسير الكبير(مج٨ ج٢٣ ص١٧١)، المحصول،ط.مؤسسة الرسالة، ٣٢٢/٥.

(٣)انظر: التفسير الكبير(مج٣ ج٩ ص٢٠٩-٢١٠).

(٤)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ ص٣٨).

(٥)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ ص٣٨).

(٦)التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص١٢٨).

(٧)التفسير الكبير(مج١ ج٢ ص١٢٧). وانظر:التفسير الكبير(مج١ج٢ص٢٣٧)، (مج٣ج٧ص٤٧)، (مج٣ج٧ص١٤٢)، (مج٣ج٧ص٢١٩-٢٢٠)،(مج٣ ج٨ ص١٩٥-١٩٦)، (مج٤ ج١٠ ص٧٦)، (مج٤ج١٠ص١٠٣)، (مج٤ج١١ص٩٣-٩٤) (مج٤ج١١ص٢٢٩)،(مج٦ج١٦ص١٧٦)،(مج٧ج٢١ص١٣٥)،(مج٨ج٢٢ص٢٢٦)، (مج٨ج٢٣ص١٩٠)، نهاية العقول(٢/ق٢٠٢/أ)، (٢/ق٢١٨/ ب)، المحصل، ط. مكتبة دار التراث ٥٦٥، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين وبذيله كتاب تلخيص المحصل،٢٣٦، الفكر الأخلاقي عند فخر الدين الرازي، ٣٤٥-٣٤٧، تفسير الفخر الرازي للكفر في القرآن الكريم، ٣٢٠/٢-٣٢٣.

(٨)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ ص٣٨)، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١١ ص١٤٩).

يكون حقيقة في لفظ الإحباط، وإما أن لا يكون. فإن كان حقيقة فيه وجب المصير إليه، وإن كان مجازًا وجب المصير إليه؛ لأنا ذكرنا الدلائل القاطعة في مسألة أن الموافاة شرط في صحة الإيمان على أن القول بأن أثر الفعل الحادث يزيل أثر الفعل السابق محال).[1]

وعلى هذا فإن حبوط عمل المرتدين (معناه: أنهم لا يستفيدون من تلك الردة ثوابًا ونفعًا في الآخرة؛ بل يستفيدون منها أعظم المضار، ثم بين كيفية تلك المضرة؛ فقال تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢١٧﴾ البقرة: ٢١٧)[2].

ومنها: اللعن والعذاب الأليم والخسران العظيم، يقول الرازي:(إنه تعالى حكم بأن الذين كفروا بعد إيمانهم يمنعهم الله تعالى من هدايته، ثم..إن الأمر غير مقصور عليه، بل كما لا يهديهم..يلعنهم اللعن العظيم، ويعذبهم في الآخرة على سبيل التأبيد والخلود)[3].

ويقول **عند تفسيره لقوله تعالى**: (﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢١٧﴾ البقرة: ٢١٧، **ذكر تعالى** (وعيدًا شديدًا على الردة؛ فقال:﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾ البقرة: ٢١٧، واستوجب العذاب الدائم في النار)[4].

ويقول عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ١٠٦ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ١٠٧ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ ١٠٨ لَا جَرَمَ أَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ١٠٩﴾ النحل: ١٠٦ - ١٠٩، (اعلم أن الموجب لهذا الخسران هو أن الله تعالى وصفهم..بصفات ستة:

الصفة الأولى: أنهم استوجبوا غضب الله، **والصفة الثانية**: أنهم استحقوا العذاب الأليم، **والصفة الثالثة**: أنهم استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة، **والصفة الرابعة**: أنه تعالى حرمهم من الهداية، **والصفة الخامسة**: أنه تعالى طبع على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم، **والصفة السادسة**: أنه جعلهم من الغافلين عمّا يراد بهم من العذاب الشديد يوم القيامة، فلا جرم لا يسعون في دفعها؛ فثبت أنه حصل في حقهم هذه الصفات الستة التي كل واحد منها من أعظم الأحوال المانعة عن الفوز بالخيرات والسعادات..

---

(١)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ ص٣٨).

(٢)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ ص٣٨).

(٣)التفسير الكبير(مج٣ ج٨ ص١٢٨).

(٤)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ ص٣٦).

فلهذا السبب قال:﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿١٠٩﴾ ﴾ النحل: ١٠٩، أي: هم الخاسرون لا غيرهم، والمقصود التنبيه على عظم خسرانهم، والله أعلم)[1][2] .

هذا وقد بين الرازي أن ظاهر قوله تعالى:﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾ ﴾ البقـرة: ٢١٧، (**يقتضي أن الارتداد إنما يتفرع عليه الأحكام المذكورة إذا مات المرتد على الكفر، أما إذا أسلم بعد الردة لم يثبت شيء من هذه الأحكام)**[3].

---

(١)التفسير الكبير(مج٧ ج٢٠ ص١٢٤-١٢٥)، وانظر: التفسير الكبير(مج٤ ج١١ ص١٩٨).

(٢) وانظر:التفسير الكبير(مج٣ ج٨ ص١٣٠-١٣١)،(مج٤ ج١١ ص٤٥-٤٦).

(٣)التفسير الكبير(مج٢ ج٦ ص٣٦)، وانظر: التفسير الكبير(مج٢ ج٦ ص٣٧)،(مج٤ ج١١ ص١٤٩).

المطلب الثاني: نقد موقف الرازي من الردة، والأحكام المتعلقة بها على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

أولاً: ما ذكره الرازي في معنى لفظ " الردة " في أصل اللغة صحيح موافق لما ذكرته كتب اللغة [1].

ثانيًا: تبين من العرض السابق أن حد الرازي لحقيقة الردة فرع عن حده لحقيقة الإيمان والكفر، فهو عندما حصر الإيمان والكفر في القلب، وأنكر أن يكون من الأعمال والأقوال ما يعد إيمانًا وكفرًا في نفسه. ففي المقابل ستكون الردة –عنده– محصورة في القلب، ولا تقع بقول أو عمل!

وقد خالف الرازي أهل السنة والجماعة في أمورٍ مجملها ما يلي:

١– تقريره أن الردة في القلب، وإخراجه الأعمال والأقوال عن مسماها.

٢– إخراجه من مسمى لفظ الردة بعض أفراده الداخلة تحته، حيث: أنها لا تتعلق –على مذهبه– بقول أو عمل.

٣– اضطرابه وتناقضه في مسألة الردة حيث علقها بالعمل.

٤– اضطرابه وتناقضه في مسألة الموافاة[2] .

٥– تأويله الإحباط بسبب الردة بأن المراد منه: أن الشخص أتى بفعل يستحق به العقاب، وهو الردة وكان يمكنه أن يأتي بعمل يستحق به الثواب، لا أن الثواب –ثواب الإيمان والطاعة– أزيل بعد ثبوته، وهذا مبني على قوله –الباطل– بمحالية المحابطة.

وليست هنا حاجة إلى تفصيل الحديث في نقد موقف الرازي من حد الردة؛ وذلك لأن كل ما سبق في نقد موقفه من حد الكفر يمكن في الحقيقة أن يُقال مرة أخرى هنا، لاسيما وأن الردة نوع خاص من الكفر،[3] لذا سيكون –بعون الله– الرد عليه من وجهين فقط:

---

(١) انظر: الصحاح للجوهري، مادة(ردد)،٢/ ٤٧٣، معجم مقاييس اللغة لابن فارس، مادة (رد)،٣٨٦/٢، المفردات في غريب القرآن، مادة (رد)،١٩٨–١٩٩، أساس البلاغة للزمخشري، مادة(ردد)، ٣٤٦/١–٣٤٧، مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي، مادة (ردد)،٢٣٩،لسان العرب لابن منظور، مادة(ردد)، ١٨٤/٥–١٨٥، تاج العروس، مادة(ردد)،٩٠/٨، المعجم الوسيط، مادة(رده)،٣٣٧/١.

(٢) تقدم نقد الرازي على مسألة الموافاة، راجع: صفحة ٣٠٨–٣١٥ من هذا البحث.

(٣) انظر: مجموعة الفتاوى،١٠٢/٢٠، ٢٣/٢٢.

الوجه الأول: في بيان حقيقة الردة وأقسامها وأحكامها:

الـــردة شرعًـــا: هي الرجـــوع عن الإســـلام إمـــا باعتقـــاد أو فعـــل أو قـــول،[1] يقول الشيخ الفوزان -حفظه الله-:

((الردة في الاصطلاح الفقهي هي: الكفر بعد الإسلام، قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾﴾ البقرة: ٢١٧...

[و]الردة تحصل بارتكاب ناقض من نواقض الإسلام، ونواقض الإسلام كثيرة ترجع إلى أربعة أقسام، هي:

١- الردة بالقول: كسب اللّه تعالى، أو رسوله ﷺ، أو ملائكته، أو أحد من رسله، أو ادعاء النبوة، أو تصديق من يدعيها، أو دعاء غير اللّه، أو الاستعانة به فيما لا يقدر عليه إلا اللّه، أو الاستعاذة به في ذلك.

٢- الردة بالفعل: كالسجود للصنم والشجر والحجر والقبور، والذبح لها، وإلقاء المصحف في المواطن القـــذرة، وعمل السحر وتعلمه وتعليمه...

٣- الردة بالاعتقاد: كاعتقاد الشريك للّه، أو أن الزنا والخمر والربا حلال، أو أن الخبز حرام، أو أن الصلاة غير واجبة، ونحو ذلك مما أجمع على حله أو حرمته أو وجوبه إجماعًا قطعيًا ومثله لا يجهله.

٤- الردة بالشك في شيء مما سبق؛ كمن شك في تحريم الشرك، أو تحريم الزنا والخمر، أو في حل الخبز ، أو شك في رسالة النبيّ ﷺ أو رسالة غيره من الأنبياء، أو في صدقه، أو في دين الإسلام، أو في صلاحيته لهذا الزمان.

٥- الردة بالترك؛ كمن ترك الصلاة متعمدًا؛ لقول النبيّ ﷺ: " بين العبد وبين الكفر والشرك ترك الصلاة".رواه مسلم[2])).[3]

ويقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((المرتد: كل من أتى بعد الإسلام من القول أو الفعـــل بمـــا ينـــاقض الإسلام، بحيث لا يجتمع معه)).[4]

ويقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب-رحمه الله-:((اعلم رحمك الله: أن دين الله يكون على القلـــب بالاعتقـــاد، وبالحب والبغض، ويكون على اللسان بالنطق وترك النطق بالكفر، ويكون على الجوارح بفعل أركان الإسلام، وترك الأفعال التي تكفّر؛ فإذا اختل واحدة من هذه الثلاث، كفر وارتد)).[5]

---

(١) انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية، ٥٠-٥١، موقف الصحابة رضي الله عنهم من الردة والمرتدين، لفهد القرشي،٣٧-٣٨.

(٢)كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، ١/٨٨.

(٣) عقيدة التوحيد وبيان ما يضادها،٩٧-٩٨.

(٤)الصارم المسلول، ٣/٨٦٥.

(٥)الدرر السنية في الأجوبة النجدية،١٠/٨٧.

وعليه فإن حد الردة مقابل لحد الإيمان، فكما أن الإيمان قول وعمل- قول القلب وعمله، وقول اللســـان، وعمل الجوارح-، فإن الردة - أيضًا - قول وعمل، فقد تكون الردة قولاً قلبيًا؛ كتكذيب الله تعالى في خبره، أو اعتقاد أن خالقًا مع الله ﷻ، وقد تكون عملاً قلبيًا؛ كبغض الله تعالى أو رسوله ﷺ، أو الاستكبار عن اتباع الرسول ﷺ، وقد تكون الردة قولاً باللسان؛ كسبّ الله تعالى، أو رسوله ﷺ، أو الاستهزاء بدين الله تعالى، وقد تقع الردة بعمل ظاهر من أعمال الجوارح؛ كالسجود للصنم، أو إهانة المصحف، أو مظاهرة الكفار ومناصرتهم على المؤمنين[١].

والردة وإن كانت نوعًا خاصًا من الكفر،[٢] إلا أنها شر من الكفر الأصلي، وأغلظ منه، وعقوبة مرتكبها أعظم من عقوبة الكافر الأصلي.

يقول شيخ الإسلام -رحمه الله-:((كفر الردة أغلظ بالإجماع من الكفر الأصلي)).[٣]

ويقول:((والمرتد شر من الكافر الأصلي من وجوه كثيرة)).[٤]((وقد استقرت السنة بأن عقوبة المرتد أعظم من عقوبة الكافر الأصلي من وجوه متعددة:

منها: أن المرتد يقتل بكل حال، ولا يضرب عليه جزية، ولا تعقد له ذمة، بخلاف الكافر الأصلي.

ومنها: أن المرتد يقتل وإن كان عاجزًا عن القتال، بخلاف الكافر الأصلي الذي ليس هو من أهل القتال؛ فإنه لا يقتل عند أكثر العلماء ...

ومنها: أن المرتد لا يرث، ولا يُناكح، ولا تُؤكل ذبيحته، بخلاف الكافر الأصلي، إلى غير ذلك من الأحكام.

وإذا كانت الردة عن أصل الدين أعظم من الكفر بأصل الدين؛ فالردة عن شرائعه أعظم من خروج الخارج الأصلي عن شرائعه...

وبهذا يتبين أن..المسلم الأصلي إذا ارتد عن بعض شرائعه كان أسوأ حالاً ممن لم يدخل بعدُ في تلك الشرائع؛ مثل: مانعي الزكاة، وأمثالهم ممن قاتلهم الصديق)).[٥]

ويقول: الطائفة إذا ((كانت مسلمة فارتدت عن الإسلام وانقلبت على عقبيها ..هؤلاء أعظم جرمًا عند الله، وعند رسوله، والمؤمنين من الكافر الأصلي من وجوه كثيرة؛ فإن هؤلاء يجب قتلهم حتمًا ما لم يرجعوا إلى ما خرجوا عنه، لا يجوز أن يعقد لهم ذمة، ولا هدنة، ولا أمان، ولا يطلق أسيرهم، ولا يفادى بمـــال ولا رجـــال، ولا تؤكـــل

---

(١) انظر في ذلك: أحكام المرتد في الإسلام، لعبد الله حليم سايسينج، ٨٨ وما بعدها، موقف الصحابة رضي الله عنهم من الردة والمرتدين،٣٩-٤٤.

(٢) انظر: مجموعة الفتاوى،٢٠/١٠٢، ٢٢/٢٣.

(٣)مجموعة الفتاوى، ٢٨/٤٧٨.

(٤)مجموعة الفتاوى، ٢/١٩٣، وانظر: مجموعة الفتاوى، ٢٨/٤٠٠.

(٥)الفتاوى الكبرى، ٣/٥٥٠.

ذبائحهم، ولا تنكح نساؤهم، ولا يسترقون مع بقائهم على الردة بالاتفاق. ويقتل من قاتل منهم ومـــن لم يقاتـــل؛ كالشيخ الهرم، والأعمى، والزمن باتفاق العلماء، وكذا نساؤهم عند الجمهور.

والكافر الأصلي يجوز أن يعقد له أمان وهدنة، ويجوز المنّ عليه والمفاداة به إذا كان أسيرًا عند الجمهور، ويجوز إذا كان كتابيًا أن يعقد له ذمة، ويؤكل طعامهم، وتنكح نساؤهم، ولا تقتل نساؤهم إلا أن يقاتلن بقـــول أو عمـــل باتفاق العلماء. وكذلك لا يقتل منهم إلا من كان من أهل القتال عند جمهور العلماء، كما دلت عليه السنة.

فالكافر المرتد أسوأ حالاً في الدين والدنيا من الكافر المستمر على كفره)). [(١)]

ومما لزم النبيه عليه هنا أن الحكم بالردة-في أحكام الدنيا- على شخص ما لا يكون إلا بقولٍ أو فعل مكفرٍ؛ لأن الفعل والقول هما ما يظهر من الإنسان؛ وأما الاعتقاد أو الشك-ومحلهما القلب- فلا مؤاخذة بهما ما لم يَظهرا في قولٍ أو فعلٍ؛ لقوله ﷺ:"إني لم أُومر أن أنقب قلوب الناس ولا أشق بطونهم"[(٢)].

فمن ارتد عن الإسلام بقلبه (باعتقاد أو شك) و لم يُظهره في قولٍ ولا فعلٍ؛ فهو كافر خارج عن الملة علـــى الحقيقة، وفي الدرك الأسفل من النار، ولكن تُجرى عليه أحكام الدنيا-من عصمة الدم والمال- حتى يُعرب عنه لسانه بقولٍ، أو تعرب عنه جوارحه بفعلٍ.

ومن هنا يقول الحافظ ابن حجر-رحمه الله- تعليقًا على قوله ﷺ:" من بدل دينه فاقتلوه "[(٣)]، ((قوله "مَنْ" هو عام تخص منه من بدله في الباطن، و لم يَثبت عليه ذلك في الظاهر؛ فإنه تُجري عليه أحكام الظاهر،..

فدلّ على أن إظهار الإيمان يحصن من القتل، وكلهم أجمعوا على أن أحكام الدنيا على الظـــاهر، والله يتـــولى السرائر، وقد قال ﷺ لأسامة " هلاّ شققت عن قلبه ")).[(٤)]

هذا ويترتب على ثبوت الردة أحكام منها:

١- استتابة المرتد؛ فإن تاب ورجع إلى الإسلام في خلال ثلاثة أيام قبل منه ذلك وترك.

٢- إذا أبى أن يتوب وجب قتله؛ لقوله ﷺ:"من بدل دينه فاقتلوه ". [(٥)]

---

(١) مجموعة الفتاوى، ٢٨/٤١٣-٤١٤.

(٢) البخاري، كتاب المغازي، باب بعث علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد رضي الله عنهما إلى اليمن قبل حجة الـــوداع، ص٨٩٥، ومسلم، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، ٢/٧٤٢.

(٣)البخاري، كتاب: استتابة المرتدين، والمعاندين، وقتالهم. باب: حكم المرتد والمرتدة واستتابتهم..، ص١٤٥٢.

(٤) فتح الباري، لابن حجر، ١٢/٣٤٦-٣٤٧.

(٥) حقيق بالتنبيه هنا بيان أن الردة على نوعين: ردة مجردة، وردة مغلظة شرع القتل على خصوصها-أي: بدون استتابة- يقول شـــيخ الإسلام-رحمه الله-:((يفرق في المرتد بين الردة المجردة فيقتل إلا أن يتوب وبين الردة المغلظة فيقتل بلا استتابة))، مجموعة الفتاوى، ٢٠/١٠٣، وانظر:الصارم المسلول، ٣/٦٩٦-٧٠١، موقف الصحابة رضي الله عنهم من الردة والمرتدين، ٤٧-٥٢.

٣- يمنع من التصرف في ماله في مدة استتابته؛ فإن أسلم فهو له، وإلا صار فيئًا لبيت المال من حين قتلـــه أو موته على الردة.

٤- انقطاع التوارث بينه وبين أقاربه فلا يرثهم ولا يرثونه.

٥- إذا مات أو قتل على ردته؛ فإنه لا يغسل، ولا يصلى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين، وإنما يـــدفن في مقابر الكفار، أو يوارى في التراب في أي مكان غير مقابر المسلمين[1].

ولئن وافق الرازي أهل السنة والجماعة -من حيث الجملة- في الأحكام المتفرعة على الردة، لكن يبقـــى السؤال فيمن تنطبق عليه هذه الأحكام؟!

فقد ظهر أن الرازي لم يُثبت وقوع الردة بالقول أو العمل؛ فأخرج من مسمى الردة ما هو منه، فوقع في مفسدة عظيمة:

حيث أخرج من مسمى اللفظ بعض أفراده الداخلة تحته، فسلب عنه حكمه، ففرق بـــين مـــا جمـــع الله بينهما.[2]

فظهر بهذا أن بين قول أهل السنة والجماعة في الأحكام المتفرعة على الردة، وبين قول الرازي المبني على أصوله الأشعرية بونًا شديدًا!

الوجه الثاني: في نقد موقف الرازي من إحباط عمل المرتد:

سبق البيان بأن الرازي اطرادًا على قوله بمحالية المحابطة، أوّل النصوص المثبتة لإحباط عمل المرتد بأن المـــراد منها: أن الشخص إذا ارتد فقد أتى بفعل يستحق به العقاب، وكان يمكنه أن يأتي بعمل يستحق به الثواب؛ ولم يقرر أن الثواب -ثواب الإيمان والطاعة- أزيل بعد ثبوته بسبب الردة.

فيُقال: **أولاً**: ثبت بالنصوص أن الردة تحبط جميع الحسنات إذا مات عليها الإنسان، قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾﴾ البقـــرة: ٢١٧.

يقول الطبري -رحمه الله- عند تفسيره للآية:((يعني بقوله جل ثناؤه:﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ البقرة: ٢١٧، من يرجع منكم عن دينه، كما قال جل ثناؤه:﴿فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ﴿٦٤﴾﴾ الكهف: ٦٤، يعني بقوله:﴿فَٱرْتَدَّا﴾ الكهـــف: ٦٤، رَجَعا. ومن ذلك قيل: استردّ فلان حقه من فلان: إذا استرجعه منه...وقوله:﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ البقـــرة: ٢١٧، يقول: من يرجع عن دينه دين الإسلام، ﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ البقـــرة: ٢١٧، فيمت قبل أن يتوب من كفره، فهم الذين حبَطت

---

(١) انظر: عقيدة التوحيد وبيان ما يضادها،٩٨.

(٢)انظر: الرسالة التبوكية لابن القيم ١١، طبعة أخرى باسم زاد المهاجر إلى ربه٣٢-٣٣.

أعمالهم. يعني بقوله:﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ ﴾ البقرة: ٢١٧، بطلت وذهبت. **وبُطولها: ذهابُ ثوابها، وبطول الأجر عليها والجزاء في دار الدنيا والآخرة)).**[(١)]

ويقول السعدي-رحمه الله-: ((أخبر تعالى أن من ارتد عن الإسلام، بأن اختار عليه الكفر واستمر على ذلك حتى مات كافرًا،﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ ﴾ البقرة: ٢١٧)).[(٢)]

ويقول الشيخ العثيمين-رحمه الله-:((الردة مبطلة للأعمال إذا مات عليها؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ ﴾ البقرة: ٢١٧.و..من ارتد عن دينه ثم عاد إليه لم يبطل عمله السابق؛ لقوله تعالى: ﴿ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ ﴾ البقرة: ٢١٧))[(٣)].

ويقول شيخ الإسلام-رحمه الله-:((إن ارتد عن الإسلام ومات مرتدًا كان في النار؛ فالسيئات تحبطها التوبة، والحسنات تحبطها الردة)).[(٤)]

ويقول: ((وأما الردة عن الإسلام بأن يصير الرجل كافرًا مشركًا، أو كتابيًا؛ فإنه إذا مات على ذلك حبط عمله باتفاق العلماء، كما نطق بذلك القرآن في غير موضع؛ كقوله:﴿ وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتۡ وَهُوَ كَافِرٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ ﴾ البقرة: ٢١٧، وقوله:﴿ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ ﴾ المائدة: ٥، وقوله:﴿ وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ لَحَبِطَ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾ الأنعام: ٨٨، وقوله:﴿ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ الزمر: ٦٥)).[(٥)]

بل قد حكى شيخ الإسلام -رحمه الله- ((**اتفاق الأئمة على أن من كان مؤمنًا ثم ارتد؛ فإنه لا يحكم بأن إيمانه الأول كان فاسدًا، بمنزلة من أفسد الصلاة والصيام والحج قبل الإكمال؛**[(٦)] وإنما يُقال كما قال الله تعالى: ﴿ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ ﴾ المائدة: ٥، وقال:﴿ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ الزمر: ٦٥، وقال:﴿ وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ لَحَبِطَ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾ الأنعام: ٨٨، **ولو كان فاسدًا في نفسه لوجب أن يحكم بفساد أنكحته المتقدمة، وتحريم ذبائحه، وبطلان إرثه المتقدم، وبطلان عباداته جميعها، حتى لو كان قد حج عن غيره كان حجه باطلاً، ولو صلى مدة بقوم ثم ارتد كان عليهم أن يعيدوا صلاتهم خلفه، ولو شهد أو حكم ثم ارتد لوجب أن تفسد شهادته وحكمه ونحو ذلك...وهذا كله خلاف ما ثبت بالكتاب والسنة والإجماع)).**[(٧)]

---

(١) تفسير الطبري، ٦٦٦/٣.

(٢) تفسير السعدي، ٩٧.

(٣) تفسير القرآن الكريم، الفاتحة-البقرة، للعثيمين٦١/٣،وقد تكلم شيخ الإسلام ابن القيم-رحمه الله- عن هذه المسألة بكلام جيد في كتابه الوابل الصيب، ٢٣-٢٥.

(٤)مجموعة الفتاوى، ٢٧١/٨.

(٥)مجموعة الفتاوى، ٢٥٧/٤-٢٥٨.

(٦)وهذا يدل على فساد قول أصحاب الموافاة- والذي نصره الرازي في مواضع دون أخرى- من أن الموافاة شرط في صحة الإيمان! بل الحق أن المرتد كان له إيمان صحيح أحبط بالردة.

(٧)مجموعة الفتاوى، ٦٣/١١-٦٤، وانظر: مجموعة الرسائل والمسائل، لابن تيمية،٤٢/١.

وبهذا يتضح أن المعنى الذي ذكره الرازي في إحباط عمل المرتد باطل مردود؛ لمخالفته مخالفة تامة لما ذكره أهل العلم؛ بل ولمخالفته لظواهر الآيات التي تدلّ على أن الموت على الردة يحبط الإيمان والعمل بعد ثبوته.

ثانيًا: الردة ليست مجرد عمل يستحق به العقاب وحسب، بل هي -كما تقدم- تبطل جميع الحسنات إذا مات عليها المرء، وجعلها مجرد عمل يستحق عليه العقاب يلزم منه التسوية بينها وبين غيرها من الكبائر والمعاصي التي لا تخرج من الدين، ولا تبطل جميع الحسنات.

ثالثًا: إن الإحباط على هذا التأويل ليس واقعًا على الأعمال الصالحة التي فعلها المرتد قبل الردة، وإنما يقع على الردة نفسها، فالمراد بالإحباط -على حد زعمه-: بطلان الردة والحكم عليها بأنها عمل سيء ورديء، وهذا التأويل باطل شرعًا وعقلاً؛ لأنه يؤدي إلى إثبات إيمان المرتد مع ردته؛[1] ولا شك أن ذلك من أفسد لوازم هذا التأويل.

وبهذا يبطل تأويل الرازي للنصوص الدالة على إحباط عمل المرتد.

---

(١)انظر: تفسير الفخر الرازي للكفر في القرآن الكريم، ٣٢٨/٢.

وبعد مناقشة موقف الرازي من الكفر وأنواعه والأحكام المتعلقة به أخلص إلى ما يلي:

النتائج:

١- ما ذكره الرازي في معنى لفظ " الكفر " في اللغة موافق لما ذكرته كتب اللغة.

٢- قرر الرازي أن الكفر في القلب، وأخرج الأعمال والأقوال عن مسماه؛ لكنّه ما لبث أن تناقض فأبطل قول من ذهب إلى أن الكفر لا يدخل إلا في أفعال القلوب!

٣- حصر الرازي الكفر في التكذيب والإنكار القلبي لما عُلم بالضرورة مجيء الرسول به.

٤- أخرج الرازي من حد الكفر إنكار وتكذيب ما عُلم بالاستدلال-على مذهبه- أو بخبر الواحد.

٥- قرر الرازي أن الكفر في القلب، وهو عبارة عن حصول العقائد الباطلة.

٦- حصر الرازي الكفر في الكفر الاعتقادي؛ و لم يجعل من الأعمال والأقوال ما يعد كفرًا.

٧- نفى الرازي أن يكون من الأعمال والأقوال ما هو كفر في نفسه.

٨- جوّز الرازي أن يكون هناك إباء واستكبار عن الطاعة مع عدم الكفر.

٩- قرر الرازي أن ترك جنس المأمور مع وجود التصديق لا يكون كفرًا.

١٠- التكذيب القلبي والإنكار أصل المكفرات عند الرازي، ومن على شاكلته من المرجئة؛ لذلك توسعوا في اشتراط الاستحلال حتى في الأمور المكفرة لذاتها.

١١- كان للرازي فيما ورد من وصف لبعض الأعمال والأقوال بالكفر تخريجان؛ **التخريج الأول**: أن ما ورد من وصف للأقوال والأعمال بالكفر؛ إنما هو لكونه دليلاً على التكذيب والإنكار وعلامة وأمارة عليه، لا أنه كفر بمجرده، **التخريج الثاني**: تأويل النص بصرف مناط التكفير إلى الاستحلال، أو التكذيب أو إنكار الوجوب، فيعود الكفر إلى ما قام بالقلب من الاعتقاد، دون الأعمال والأقوال.

١٢- ربط الرازي الحكم بالكفر بمسألة النظر والاستدلال العقلي.

١٣- في ربط الرازي الحكم بالكفر بمسألة النظر والاستدلال العقلي مخالفة منهجية.

١٤- الأسماء والأحكام الشرعية إنما تثبت بالأدلة الشرعية، ولا تثبت بشيء لم يدلّ عليه الشرع؛ بل علم بمجرد العقل!

١٥- كون الرجل مؤمنًا وكافرًا هو من المسائل الشرعية لا من المسائل العقلية، وعلى هذا فلا يسوغ ربط الحكم بالكفر بمسألة عقلية حادثة.

١٦- حكم الرازي بكفر من أثبت بعض الأمور التي يجب على كل مسلم أن يعتقدها؛ كالنزول، والاستواء، وغيرها.

١٧- أخرج الرازي من مسمى لفظ الكفر بعض أفراده الداخلة تحته؛ فسلب بذلك عنه حكمه!

١٨- أدخل الرازي في مسمى لفظ الكفر ما ليس منه فحكم له بحكم المراد من اللفظ!

١٩- جعل الرازي الكفر كله نوعًا واحدًا هو الكفر المخرج عن الملة.

٢٠- قرر الرازي أن المكلف لا يمكن أن ينفك عن الإيمان والكفر؛ وعلى هذا فلا يقوم بالمكلف إيمان وكفر.

٢١- نفى الرازي التكفير نفيًا عامًا.

٢٢- قول الرازي في التكفير مقابل لقول من أثبت التكفير بكل ذنب مطلقًا، وكلا القولين باطل.

٢٣- قول أهل السنة والجماعة في التكفير وسط بين قول من يقول: لا نكفر من أهل القبلة أحدًا، وقول من يكفر المسلم بكل ذنب دون النظر إلى توفر شروط التكفير وانتفاء موانعه.

٢٤- التكفير عند أهل السنة من الوعيد، فيُطلق القول به على العموم، ولكن تحقق التكفير على المعين لابد له من توفر شروط، وانتفاء موانع.

٢٥- التكفير عند أهل السنة والجماعة حق لله تعالى، لا يطلق إلا على من يستحقه شرعًا، ولا تردد في إطلاقه على من ثبت كفره بشروطه الشرعية.

٢٦- ضعّف الرازي حد القاضي الباقلاني في الكفر، إلا أنه ما لبث أن قال به!

٢٧- الكفر عند الرازي أعم من الشرك!

٢٨- اضطرب الرازي في العلاقة بين الكفر والشرك!

٢٩- اضطرب الرازي وتناقض في مسألة التكفير.

٣٠- اضطرب الرازي وتناقض في حد الكفر.

٣١- تأثر الرازي بقول مرجئة الفقهاء في حد الكفر.

٣٢- اضطرب الرازي؛ فذكر أنوعًا من الكفر غير التكذيب القلبي، كما أبطل قول من ذهب إلى أن الكفر لا يدخل إلا في أفعال القلوب، وأثبت أن الكفر قد يكون بالقول، أو بالفعل.

٣٣- عرض الرازي قول المعتزلة في أن الكفر من الأسماء الشرعية بلا إنكار.

٣٤- الكفر قسمان: قسم قد يجتمع مع الإيمان، وآخر ينافي الإيمان منافاة الضد للضد.

٣٥- الكفر أعم من التكذيب؛ فكل من كذب الرسول كافر، وليس كل كافر مكذبًا.

٣٦- ظَنَّ الرازي أن كل من كفره الشارع بقول أو عمل، فإنما كفره لانتفاء التصديق من قلبه، وهذا ظنٌ مخالف للشرع والعقل والحس وإجماع العقلاء.

٣٧- إن الكفر يكون بالاعتقاد أو القول أو العمل أو بهما جميعًا.

٣٨- إن الكفر يكون بقول اللسان وعمل الجوارح، كما يكون باعتقاد القلب وعمله.

٣٩- إن الكفر بالقول والعمل يقع بمجرده دون اشتراط اقترانه بالتكذيب، أو الزعم بكونهما مجرد علامة أو دليلاً عليه.

٤٠- الشرك عند الرازي اسم لغوي!

٤١- تأثر الرازي بالمعتزلة؛ فقرر أن الشرك اسم شرعي!

٤٢- عدّ الرازي صاحب شرك العمل مسلمًا!

٤٣- الشرك في العمل عند الرازي، يعد من الفسق، ولا يوجب الخلود في النار.

٤٤- الشرك في العمل عند الرازي لا يُؤثر على الإيمان، ولا ينقضه، لأنه بمترلة المعاصي.

٤٥- شرك الرياء عند الرازي لا يُؤثر على الإيمان، ولا ينقضه، لأنه بمترلة المعاصي.

٤٦- الاعتقاد القلبي هو مناط الشرك الموجب للخلود في النار عند الرازي!

٤٧- الشرك الجلي عند الرازي مجرد اعتقاد الإلهية، والخالقية لغير الله، أو اعتقاد كون المعبود مستحقًا للعبادة من دون الله، أو اعتقاد كون الأصنام سببًا مؤثرًا لحصول الشفاعة والقرب من الله!

٤٨- قسم الرازي الشرك إلى شرك جلي ظاهر، وشرك خفي.

٤٩- أدخل الرازي في مسمى الشرك ما ليس منه، فحكم له بحكم المراد من اللفظ.

٥٠- أخرج الرازي من مسمى الشرك المناقض للإيمان ما هو منه؛ فسلب عنه حكمه.

٥١- حد الشرك عند الرازي فرع عن تصوره لحقيقة الإيمان!

٥٢- الشرك في الأعمال والطاعات عند الرازي لا يدخل في الشرك الموجب للخلود في النار، كما أن ترك الأعمال بالكلية لا يُخرج من مسمى الإيمان، ولا يوجب الخلود في النار.

٥٣- أخرج الرازي الشرك في الأعمال عن حقيقة الشرك الموجب للكفر، كما أخرج الأعمال عن حقيقة الإيمان بحيث لا يترتب الكفر عليها!

٥٤- طريق الخلاص من الشرك عند الرازي محصور في اعتقاد أنه لا مؤثر ولا مدبر إلا الله!

٥٥- الرازي يقدح في دلالة القرآن والأخبار المستفيضة ويحتج بأقوال الزنادقة في أصول الدين!

٥٦- تناقض الرازي فعدّ من الأقوال ما هو شرك مناقض للإيمان!

٥٧- لما كان الإيمان-عند أهل السنة والجماعة- قولاً وعملاً، قول القلب وعمله، وقول اللسان وعمل الجوارح، كان الشرك المناقض للإيمان يتعلق بذلك جميعًا؛ فهو إما أن يضاد قول القلب أو عمله، أو يضاد قول اللسان أو عمل الجوارح.

٥٨- الإرجاء في الإيمان هو أساس إخراج الشرك العملي من الشرك المناقض للإيمان.

٥٩- كل اعتقاد أو قول أو عمل ثبت أنه مأمور به من الشارع؛ فصرفه لله وحده توحيد وإيمان وإخلاص، وصرفه لغيره شرك وكفر.

٦٠- الشرك هو أن يفعل لغير الله شيئًا يختص به سبحانه، سواء أطلق على ذلك الغير إلهًا، أو لم يطلق؛ فالعبرة بالحقائق لا بمجرد المسميات.

٦١- من المستحيل شرعًا وفطرة وعقلاً أن تأتي هذه الشريعة المطهرة الكاملة بعمل الطلسمات، والذبح والصوم لغير الله، ودعاء غيره والاستغاثة به في المهمات والملمات.

٦٢- تحقيق الإيمان تهذيبه وتصفيته من الشرك الأكبر والأصغر، ومن البدع القولية الاعتقادية، والبدع الفعلية العملية، ومن المعاصي، وذلك بكمال الإخلاص لله في الأقوال والأفعال والإرادات، وبالسلامة من الشرك الأكبر المناقض لأصل الإيمان، ومن الشرك الأصغر المنافي لكماله، وبالسلامة من البدع والمعاصي التي تكدر الإيمان، وتمنع كماله وتعوقه عن حصول آثاره.

٦٣- غلط الرازي حين زعم أن الشرك في العمل لا يُناقض الإيمان ما لم يتضمن الشرك في الاعتقاد.

٦٤- لا يصح أن يُعلق أحد نوعي الشرك بالآخر-أي: الشرك في العمل، والشرك في الاعتقاد-بحيث لا يُعتبر شركًا إلا إذا اقترن بالآخر.

٦٥- الشرك ليس محصورًا على إثبات شريك مع الله في أسمائه وصفاته وأفعاله.

٦٦- الشرك لا ينحصر في الاعتقاد وحسب؛ بل قد يكون بالقول أو العمل؛ وإن كان صاحبه يعتقد أنه سبحانه لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله.

٦٧- دلّ الدليل على أن الشرك يتعلق بالاعتقاد والقول والعمل؛ وقد يكون شركًا أكبر يناقض الإيمان وينافيه، وقد يكون شركًا أصغر ينقص الإيمان؛ لكن لا ينقضه بل يجتمع معه، فيقوم بالمكلف إيمان وشرك.

٦٨- الحكم بالشرك شرعي، وعليه فليس لأحد أن يحكم على قول أو فعل أنه شرك إلا بدليل شرعي!

٦٩- الخلاص من الشرك إنما يكون بتحقيق الإيمان والتوحيد، والبراءة من جميع ما يخالف ذلك من الأقوال أو الأعمال أو الاعتقادات.

٧٠- الرياء إذا كان يسيرًا؛ فهو شرك أصغر يُنقص الإيمان، أما إذا كان في أصل الإيمان أو كثر حتى غلب على أعمال العبد؛ فهو شرك أكبر مخرج عن الملة.

٧١- إنكار الأسباب بدعوى حماية التوحيد والإيمان؛ تعطيل للعقل، وجناية على الشرائع والنبوات والتوحيد والإيمان.

٧٢- الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع، والعبد مأمور بما يجتمع فيه مقتضي التوحيد والعقل والشرع.

٧٣- نتج عن مفهوم الرازي الخاطئ لحقيقة الشرك المناقض للإيمان مفاسد عظيمة.

٧٤- ما ذكره الرازي في معنى لفظ " الردة " في اللغة موافق لما ذكرته كتب اللغة.

٧٥- قرر الرازي أن الردة في القلب، وأخرج الأعمال والأقوال عن مسماها؛ لكنه ما لبث أن تناقض فأثبت أن الردة تقع بالعمل.

٧٦- أخرج الرازي من مسمى لفظ الردة بعض أفراده الداخلة تحته، فسلب بذلك عنه حكمه!

٧٧- أولّ الرازي النصوص المثبتة لإحباط عمل المرتد، وذلك اطرادًا على قوله بمحالية المحابطة.

٧٨- وافق الرازي أهل السنة والجماعة من حيث الجملة فيما ذكره من أحكام متعلقة بالكفر والشرك والردة.

٧٩- حد الردة مقابل لحد الإيمان، فكما أن الإيمان قول وعمل، فكذلك الردة تقع بالقول وبالعمل.

٨٠- الردة نوع خاص من الكفر، إلا أنها شر منه.

٨١- الكافر المرتد أسوأ حالاً في الدين والدنيا من الكافر المستمر على كفره.

٨٢- المرتد كان له إيمان صحيح أُحبط بالردة

وبهذا يكتمل -بحمد الله وتوفيقه- عرض موقف الرازي من الكفر والشرك والردة والأحكام المتعلقة بذلك ونقده؛ وبه يتم الكلام عن موقف الرازي من أسماء الذم الشرعية.

الخاتمة

وتشتمل على:

أولاً: النتائج.

ثانيًا: التوصيات العلمية.

أولاً: النتائج:

١- عاش الرازي في حقبة من أدوار الفتن، والاضطرابات، والانهيار، والضعف السياسي، وسوء الأحوال الاجتماعية؛ غير أن ذلك لم يكن حجر عثرة في سبيل النشاط العلمي والثقافي في البلاد -في عصره- بل إن ذلك انعكس ايجابيًا على الحركة العلمية والثقافية؛ فنضجت ملكة البحث والتأليف في نفوس المسلمين؛ كما دبّت روح التنافس بين الملوك والسلاطين على استجلاب العلماء والمفكرين إلى بلاطهم.

٢- نبوغ الرازي ناشئ عن ترعرعه في بيت علم وفضل، وشغفه بالعلم، وعلو همته. وما اجتمع له من سعة في العبارة، وصحة في الذهن، و اطلاع واسع، وحافظة مستوعبة، وذاكرة أعانته على تقرير الأدلة والبراهين.

٣- مثل الرازي مرحلة خطيرة في مسيرة المذهب الأشعري؛ فقد استقصى في كتبه ما جاء به متقدمو الأشاعرة وزاد عليه؛ كما خلط مسائل الكلام بمسائل الفلسفة، وكانت له اجتهادات في المذهب الأشعري أثرت في خروجه عن قول الأشعري إلى قول المعتزلة أو الجهمية أو الفلاسفة أو الصوفية.

٤- الرازي من أكثر المتكلمين حيرة واضطرابًا، واضطرابه إنما نتج عن تعمقه في علمي الكلام والفلسفة واختلاطهما في فكره؛ فتجده يميل تارة إلى المتكلمين، وتارة أخرى إلى الفلاسفة، وتارة ثالثة يحار ويقف؛ وليس هذا تعمدًا منه لنصر الباطل؛ وإنما بحسب ما توافقه الأدلة العقلية في نظره وبحثه.

٥- للرازي وصية تدلّ على توبة وحسن اعتقاده؛ نصّ فيها على تعويله في طلب الدين على الكتاب والسنة، وذمّه للطرق الكلامية والفلسفية.

٦- تسمية تفسير الرازي بالتفسير الكبير هي من صنيع الرازي نفسه، وهو وإن لم ينص على اسم تفسيره في أثنائه؛ إلا أنه سماه بالتفسير الكبير في بعض كتبه. وقد سلك الرازي في تأليفه المنهج التحليلي المبني على طريقة التحليل التام والتفصيلي للنص القرآني، وما يتعلق به من مباحث أصولية وكلامية وفقهية ولغوية وبلاغية وكونية وطبية وغيرها، فجمع فيه بين المباحث الكلامية، والفلسفية، والدينية، واللغوية، والفلكية، وضمنه محاولته للتوفيق بين الفلسفة والدين.

٧- التفسير الكبير من بدايته إلى نهايته من تأليف الرازي، ولا يمكن البت بتحديد تأريخ معين بدأ الرازي فيه بتأليف تفسيره ولا تأريخ معين انتهى فيه من تأليفه، وقد اتضح من التواريخ التي وضعها الرازي في نهايات قسم من السور عند انتهائه من تفسيرها أنه اشتغل بتأليف تفسيره الكبير على فترات متقطعة، وفي أماكن مختلفة، كما أنه لم يفسر سور القرآن الكريم حسب تسلسل السور كما هي في المصحف.

٨- ألف الرازي تفسيره الكبير للتنبيه على أن الإكثار من استنباط الفوائد ونفائس المسائل أمر ممكن الحصول قريب الوصول بالنسبة له، وكَبتِ بعض الحساد -أهل الجهل والغي والعناد- الذي استبعدوا

قدرته على تحقيق ذلك!، وقد اتسم تفسيره بكثرة الاستنباطات والاستطرادات التي تبعد كثيرًا عن مجال التفسير.

٩- المقصود بالأسماء والأحكام أسماء الدين؛ مثل:مسلم ومؤمن وكافر ومشرك ومرتد ومنافق، وحكم كل اسم في الدارين، والخلاف في هذه المسألة هو أولّ خلاف وقع في الأمة الإسلامية.

١٠- وافق الرازي أهل السنة والجماعة في مدلول مصطلح الأسماء والأحكام؛ إلا أنه خالفهم في المنهج، فمسائل الأسماء والأحكام عند الرازي من المسائل الأصول التي لا تُعلم إلا بالسمع، فلا يمكن الاستدلال عليها بالعقل!

١١- منهج الرازي في الاستدلال على مسائل الأسماء والأحكام مستقى من منهج المعتزلة!، والرازي وإن وافق المعتزلة على أن السمع مصدر مستقل في إثبات مسائل الأسماء والأحكام إلا أنه خالفهم في الأصل في الأسماء التي وردت في الشرع؛ حيث حملها على الحقيقة اللغوية.

١٢- سرى الرازي على مذهبه الأشعري في حد الإيمان والكفر والردة؛ فعرف الإيمان بالتصديق الذي في القلب وإن لم يقترن به قول ولا عمل، وعرف الكفر بالتكذيب والإنكار القلبي، وأخرج الأعمال والأقوال عن مسماه، وجعله نوعًا واحدًا؛ هو الكفر المخرج عن الملة، وحصر الردة في القلب، وأخرج الأعمال والأقوال عن مسماها، وأنكر كون الإيمان الأول للمرتد إيمان صحيح أحبط بالردة.

١٣- في مسائل الإيمان والإسلام: أنكر الرازي تأثير الطاعات والمعاصي على الإيمان، وأثبت الاستثناء في الإيمان، ومنعه في الإسلام. وقرر أن الحكم بالإسلام والكفر شرعي، وأن الوصف بالإسلام يثبت بالنطق بالشهادتين، إلا أنه لم يجعل النطق بالشهادتين والعمل ركنًا من أصل الإيمان الذي لا نجاة من الخلود في النار إلا به؛ بل علق النجاة من النار على مجرد المعرفة والتصديق، وأطلق القول بخلق الإيمان.

١٤- سلك الرازي مسلكي الأشاعرة في العلاقة بين الإيمان والإسلام، وفي مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، وفي حكم إيمان المقلد، وفي مسألة وعيد أصحاب الكبائر.

١٥- قرر الرازي أن الفسق عبارة عن الخروج من طاعة الله إلى معصيته، وجعله نوعًا واحدًا؛ فلم يقسمه إلى فسق أكبر مخرج عن الملة، وفسق غير مخرج عن الملة؛ كما أثبت اسم الإيمان المطلق والتقوى والإحسان للفاسق الملي.

١٦- قرر الرازي أن النفاق اسم إسلامي، وأنه عبارة عن إظهار الإيمان والحق وإضمار الكفر والباطل، وجعله نوعًا واحدًا؛ هو الكفر المخرج عن الملة؛ وحصره في الاعتقاد، وأنكر دور العمل فيه بالكلية، كما أنكر وجود النفاق بعد زمان النبي ﷺ.

١٧- قسم الرازي الشرك إلى شرك جلي ظاهر، وشرك خفي، وبيَّن أن الاعتقاد القلبي هو مناط الشرك الموجب للخلود في النار، وأن الشرك بالعمل وشرك الرياء لا يُؤثر على الإيمان، ولا ينقضه، لأنه بمترلة المعاصي، وجعل طريق الخلاص من الشرك محصور في اعتقاد أنه لا مؤثر ولا مدبر إلا الله!

١٨- الإرجاء في الإيمان ونفي التبعيض في الأسماء الشرعية هو أساس ضلال الرازي في مسائل الأسماء والأحكام.

١٩- اتسم موقف الرازي من مسائل الأسماء و الأحكام بالتناقض والاضطراب؛ فتجده يقرر تارة قول الأشاعرة وينصره ويحتج له ويرد على من خالفه، ثم تجده ينقضه تارة أخرى، ويعترض عليه، ويأخذ بمذهب آخر!.

٢٠- تأثر الرازي بأقوال الفرق في حد الإيمان؛ فعرفه تارة بالمعرفة موافقًا لقول الجهم بن صفوان، وتارة بالقول موافقًا لقول الكرامية، وتارة بالتصديق والإقرار موافقًا لقول مرجئة الفقهاء، وتارة بالاعتقاد والقول والعمل مقررًا للتلازم بين الظاهر والباطن.

٢١- غفل الرازي عن مذهبه في الكفر؛ فأبطل قول من ذهب إلى أن الكفر لا يكون إلا في القلب، وقرر وقوع الكفر بالقول والعمل ، وذكر أنواعًا أخرى من الكفر غير التكذيب والإنكار القلبي، كما قال بقول مرجئة الفقهاء في حد الكفر.

٢٢- للرازي في مسائل الأسماء والأحكام أقوال خرج فيها عن قول الأشعري؛-وإن كان الرازي قد قال بقول الأشعري فيها في مواطن!-وهي: إخراجه التصديق بصفات الله من شرائط الإيمان، وتعريفه التصديق بالحكم الذهني المغاير للعلم والاعتقاد، ومنعه الاستثناء في الإيمان، وتقسمه الذنوب إلى صغائر وكبائر.

٢٣- وافق الرازي الجهم بن صفوان وذلك حين عرف الإيمان بالمعرفة، وأخرج التصديق بصفات الله من شرائط الإيمان، ومنع الاستثناء في الإيمان!

٢٤- غفل الرازي عن مذهبه فجنح إلى قول الوعيدية في مواطن، وذلك حين: أخرج الفاسق الملي من الإيمان، وأخرجه من نصوص الوعد بالكلية، ونفى عنه ولاية الله مطلقًا، وحصر موانع إنفاذ الوعيد في التوبة والطاعة العظيمة دون العفو والشفاعة.

٢٥- تأثر الرازي بالمرجئة الخالصة؛ وظهر ذلك جليًا في موقفه من نصوص الوعيد؛ حيث قرر أن الخُلف في الوعيد كرم، وحمل الوعيد على التهديد دون الحقيقة، وقرر أن صاحب الكبيرة لا يعذب، وخص الوعيد بالكفار.

٢٦- غفل الرازي عن مذهبه؛ واقترب من الحق؛ حين عرف الإيمان بالقول والعمل والاعتقاد، وقرر التلازم بين الظاهر والباطن، وأثبت زيادة الإيمان بالطاعة، وقرر أن الاسم قد يُنفى لنقص فيه لا لزواله بالكلية، وقرر وقوع الكفر بالقول والعمل.

٢٧- وافق الرازي الحق في بعض المآخذ والوجوه التي يُحمل عليها الاستثناء، وفي تقسيمه الذنوب إلى صغائر وكبائر، وفي مسلكه الذي ذهب فيه إلى القطع بالعفو عن بعض فساق أهل الملة وتعذيب بعضهم، ومنع التخليد للعصاة إذا عذبوا، وأنه يجتمع في مرتكب الكبيرة الثواب والعقاب، والمدح والذم، وإثباته الشفاعة والعفو عن فساق أهل الملة، وأن مرتكب الكبيرة مندرج تحت الوعد، وفي تفريقه بين الكفر والنفاق، وفي الأحكام المتعلقة بالنفاق والكفر والشرك والردة.

٢٨- زعم الرازي أن مسائل الأسماء والأحكام مسائل سمعية محضة لا مجال للعقل فيها، وأن الكفر والإيمان أحكام شرعية، لكنه تناقض فاستدل بالعقل على بعض مسائل الأسماء والأحكام، كما ربط الحكم الشرعي-الإيمان والكفر والنفاق-بأمر عقلي-وهو النظر والاستدلال العقلي.

٢٩- أدخل الرازي في مسمى الأسماء الشرعية ما ليس منه؛ فحكم له بحكم المراد من اللفظ، فساوى بين ما فرق الله بينهما. وأخرج من مسمى الأسماء الشرعية بعض أفراده الداخلة تحته، فسلب عنه حكمه؛ ففرق بين ما جمع الله بينهما. فظهر بهذا مخالفته للسلف في الأسماء الشرعية، وأن بيَّن قول أهل السنة والجماعة في الأحكام المتعلقة على الأسماء الشرعية، وبيَّن قول الرازي المبني على أصوله الأشعرية بون شديد!

٣٠- إن الخطأ في الأسماء الشرعية ليس كالخطأ في غيرها من الأسماء؛ لتعلق أحكام الدنيا والآخرة بها؛ لذا فإنه يجب الرجوع في مسمى الأسماء الشرعية إلى بيان الله ورسوله فإنه شاف كاف، وإهمال هذا الأساس في فهم مدلولات الأسماء الشرعية يلغي حرمتها، كما يفسد التصور في فهم مراد الله ورسوله.

٣١- إن مسألة الإيمان والكفر والنفاق متعلقة بمسألة أول الواجبات ووجوب النظر وبالفاسق الملي وتكفير أهل البدع.

٣٢- قول أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والأحكام واضح تمام الوضوح، متناسق، متميز، سديد، سليم من التناقض، وسط بين المرجئة والوعيدية؛ فقد جمعوا بمحاسن الأقوال، واستمسكوا بصحيح المنقول وصريح المعقول.

٣٣- العقيدة التي قررها الرازي في مسائل الأسماء والأحكام عقيدة فاسدة؛ تضعف الإيمان بالوعيد، وتهون أمر الفرائض والمحارم، وتترك الإسلام أرقّ من ثوب سابري؛[1] فما ابتدعت في الإسلام بدعة أضر على أهله منها.

---

(١) السابريّ: ثوب رقيق؛ وكل رقيق سابري، قال الثعالبي: ''في تفصيل الثياب الرقيقة: ثوب شَف إذا كان رقيقًا يستشف منه ما وراءه، ثم سِب إذا كان أرق منه،..ثم سَابري إذا كان لابسه بين المكتسي والعريان''. انظر: تاج العروس، مادة(سبر)، ٤٩١/١١، فقه اللغة، ١٦٩.

ثانيًا التوصيات:

١- إنه على الرغم من كل البحوث التي دارت موضوعاتها حول الفخر الرازي، إلا أنه لا يزال الرازي مجالاً واسعًا خصبًا للبحث والدراسة-لمن شمر عن ساعد الجد وائتزر بإزار الصبر والمصابرة والمرابطة- من جوانب عديدة؛ منها:

- موقف الرازي من موانع إنفاذ الوعد والوعيد-عرض ونقد على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة- فإني لم أتناول هذا الموضوع بالدراسة، على ما له من أهمية؛ وذلك لصلته بموضوعات أخرى تقتضي تفرغًا خاصًا، آمل أن يقوم به باحثون آخرون.

- معاني أسماء الله الحسنى عند الرازي -عرض ونقد على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة- .

٢- ضرورة العناية بكتب التفاسير التي بث مؤلفوها من خلالها عقائد مخالفة، وتسليط النقد عليها، وتقييم ما ورد فيها، -بعلم ومعرفة وحجة وبرهان- سعيًا في إعادة الحق إلى نصابه، ليبقى كلام الله في مبناه وفي معناه محفوظًا سالمًا من أن يمسه تحريف أو تبديل أو تغيير، وتنزوي محاولات التحريف في حيز العدم. فهذه جادة مطروقة لحراسة تفسير كلام الله، والدفع عنه من كل صارف له عن وجهه.

٣- ضرورة توعية الأجيال المسلمة بخطر العقائد المخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة، فإن هذه العقائد لها آثار سيئة على الشرائع والأفراد والمجتمعات، كما أن لهذه العقائد لوازم تلزم منها؛ غالبًا ما تكون سيئة فادحة.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

سُورَةُ الفَاتِحَةِ

سُورَةُ البَقَرَةِ

﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًاۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ ﴿١٠﴾ ﴾	١٠	٥٤١
﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿٢٠﴾ ﴾	٢٠	٥٩٠
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ﴾	٢١	٢٠١
﴿ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾	٢٢	٦٢٣، ٦٣٣، ٦٣٧
﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾	٢٤	٤٢٣
﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗاۖ وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ وَهُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾	٢٥	٨٨، ١٣٨
﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾ ﴾	٢٦	٤٥٦، ٥٧٤
﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾	٢٦ – ٢٧	٤٥٧
﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾ ﴾	٣٤	٣٨٦
﴿ قُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ مِنۡهَا جَمِيعٗاۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٣٨﴾ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾	٣٨ – ٣٩	٣٤

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾	٤٣	١٢٧، ١٣١
﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾	٤٨	٤٥٣
﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾	٥٩	٣٦٧
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾	٦٢	٣٤، حاشية(٤)صفحة٦٢، حاشية(٦)صفحة ٢٣٦، ٤١٨
﴿ قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَۖ فَٱفْعَلُواْ مَا تُؤْمَرُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾	٦٨	٢٢٨
﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةًۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾	٨٠	٣٣٧، ٣٩٩، ٤٢٦
﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾ ﴾	٨١	٤٢٦
﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾	٨٤ – ٨٥	٥٧٢
﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾	٨٥	٥٧٢
﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ ﴾	٨٩	١٢١، ٥٨٩، ٥٩٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴿٩٠﴾ ﴾	٩٠	٤٢١
﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٩٨﴾ ﴾	٩٨	١٣٨
﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾ ﴾	٩٩	٤٥٧، ٥٨٠
﴿ وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾	١٠٢	٦٠٢، ٦٥٩
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقُولُوا۟ رَٰعِنَا وَقُولُوا۟ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُوا۟ ۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٠٤﴾ ﴾	١٠٤	١٥٤، ٢١٤، حاشية(٩)صفحة ٢١٤، ٣٤٤
﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٩﴾ ﴾	١٠٩	٦٨٩
﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾	١١٢	١٨٥، ١٩٢
﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾ ﴾	١٢٨	١٧٩، ١٨٠، ١٩٢، ٢٦٦
﴿ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾ ﴾	١٣١	١٧٢، ١٧٩، ١٩٢
﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِۦمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾ ﴾	١٣٢	١٩٢
﴿ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن	١٣٦	١٠٧، ٢٠٨، ٢٣٠، ٣٠٣، ٦٥٦-٦٥٧

﴿رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾﴾		
﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾﴾	١٣٧	٢٦٥
﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾﴾	١٤٣	٩٥، ٩٩، ١٠٨، ١٣٧، ١٦١، ٥٥٠، ٥٧٦، ٥٧٧
﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾﴾	١٤٦	١٢١، ٢٣٠، ٥٨٩
﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١٤٧﴾﴾	١٤٦ — ١٤٧	٥٩٠
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٣﴾﴾	١٥٣	٢٦٥
﴿۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٥٨﴾﴾	١٥٨	١٣١
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٦١﴾﴾	١٦١	٥٨٢، ٦٨٢
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ ۗ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾﴾	١٦٥	١٠٧، ٦٣٢، ٦٤٨
﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا ۗ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ۖ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾﴾	١٦٧	٤١٣، ٤١٤
﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلْفَحْشَآءِ وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾	١٦٩	٣٣٧
﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٧٣﴾﴾	١٧٣	٦٣٨

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَشۡتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ١٧٤ ﴾	١٧٤	٤٥٠
﴿ ۞ لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ١٧٧ ﴾	١٧٧	١٠٨، ١٥٦، ١٥٩، حاشية(٥) صفحة٢١٠، ٤٨١ ، ٥٤١
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ ذَٰلِكَ تَخۡفِيفٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَرَحۡمَةٞۗ فَمَنِ ٱعۡتَدَىٰ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَلَهُۥ عَذَابٌ أَلِيمٞ ١٧٨ ﴾	١٧٨	٨٩، ٣٨٢، ٤٧٠
﴿ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ وَأَحۡسِنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٩٥ ﴾	١٩٥	٤٤٩
﴿ ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيۡرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٩٧ ﴾	١٩٧	٤٥٧، ٤٥٨
﴿ ۞ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوۡمَيۡنِ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۖ لِمَنِ ٱتَّقَىٰۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ٢٠٣ ﴾	٢٠٣	٣٩٣
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ٢٠٨ ﴾	٢٠٨	٢٤، ١٨٤، ٢٤٤، ٣١٩
﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلۡحَقِّ بِإِذۡنِهِۦۗ وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٍ ٢١٣ ﴾	٢١٣	٦٥٢
﴿ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ ٢١٤ ﴾	٢١٤	٣٣٣

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (٢١٧) ﴾	٢١٧	٥١٤، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٥، ٦٩٨، ٦٩٩
﴿ وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (٢٢١) ﴾	٢٢١	٨٢، ٩٩، ١٨٢، ٣٢٣
﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٢٢٨) ﴾	٢٢٨	٦٨٨
﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (٢٣٧) ﴾	٢٣٧	٤٠٣
﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾	٢٣٨	١٣٨
﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو اللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ (٢٤٩) ﴾	٢٤٩	٩٦، ٤٣٤
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٢٥٤) ﴾	٢٥٤	٤٣٨
﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٢٦٠) ﴾	٢٦٠	٢٦٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٩٥، ٢٩٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ٢٦١﴾	٢٦١	٤٠٦
﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتۡبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنّٗا وَلَآ أَذٗىۙ لَّهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٢٦٢﴾	٢٦٢	٤٤٥، ٤٤٧
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ صَفۡوَانٍ عَلَيۡهِ تُرَابٞ فَأَصَابَهُۥ وَابِلٞ فَتَرَكَهُۥ صَلۡدٗاۖ لَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ مِّمَّا كَسَبُواْۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٢٦٤﴾	٢٦٤	٤٤٦، ٤٤٨، ٥١٣، ٥١٥، ٥١٦، ٦٦٦
﴿وَمَآ أَنفَقۡتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوۡ نَذَرۡتُم مِّن نَّذۡرٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُهُۥۗ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٍ ٢٧٠﴾	٢٧٠	٤٢٦، ٤٤١
﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٧٥﴾	٢٧٥	٥٦، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦
﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٧٥ يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ٢٧٦﴾	٢٧٥ — ٢٧٦	٤٣٤
﴿يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ٢٧٦﴾	٢٧٦	٤٣٦، ٥٧٠
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٧٨﴾	٢٧٨	٩٧، ١٠٨
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٧٨ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ ٢٧٩﴾	٢٧٨ — ٢٧٩	٩٥، ٥٠٣-٥٠٤
﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ ٢٧٩﴾	٢٧٩	٤٣٣
﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ	٢٨١	٤١٢، ٤٨١

وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾		
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌۢ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ۚ وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْ ۚ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓاْ ۖ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقٌۢ بِكُمْ ۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٨٢﴾ ﴾	٢٨٢	٣٦٨، ٤٥٦، ٤٥٨
﴿ لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾ ﴾	٢٨٤	٤٠٠
﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ ﴾	٢٨٥	١٥٩، حاشية(٥)صفحة٢١٠، ٣٠٣، ٤٠٣
﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٨٦﴾ ﴾	٢٨٦	٤٤٨

سُورَةُ آلِ عِمۡرَانَ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٨﴾ ﴾	٨	٥٥٥

﴿ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٦﴾ ﴾	١٦	٣٣١، ٦٧١
﴿ ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلۡقَٰنِتِينَ وَٱلۡمُنفِقِينَ وَٱلۡمُسۡتَغۡفِرِينَ بِٱلۡأَسۡحَارِ ﴿١٧﴾ ﴾	١٧	٣٣١
﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿١٨﴾ ﴾	١٨	٣٤٨
﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ﴿١٩﴾ ﴾	١٩	١٧٣، ١٧٦، حاشية(١)صفحة ١٧٧، ١٧٨، ١٨٢، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٥،
﴿ فَإِنۡ حَآجُّوكَ فَقُلۡ أَسۡلَمۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسۡلَمۡتُمۡۚ فَإِنۡ أَسۡلَمُواْ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُۗ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِٱلۡعِبَادِ ﴿٢٠﴾ ﴾	٢٠	٢٤١
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ حَقّٖ وَيَقۡتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡقِسۡطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢١﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٢٢﴾ ﴾	٢١ – ٢٢	٦٨٤
﴿ لَّا يَتَّخِذِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَلَيۡسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيۡءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنۡهُمۡ تُقَىٰةٗۗ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥۗ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلۡمَصِيرُ ﴿٢٨﴾ ﴾	٢٨	٤٤٠، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٧٢، ٦٨٩
﴿ قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٣١﴾ ﴾	٣١	٢٠٢
﴿ قُلۡ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَۖ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾	٣٢	٥٨٦
﴿ ۞ فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنۡهُمُ ٱلۡكُفۡرَ قَالَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ نَحۡنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشۡهَدۡ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾	٥٢	٢١٢
﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمۡ أُجُورَهُمۡۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾	٥٧	٣٢٨
﴿ إِنَّ أَوۡلَى ٱلنَّاسِ بِإِبۡرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٦٨﴾ ﴾	٦٨	٤٧١
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشۡتَرُونَ بِعَهۡدِ ٱللَّهِ وَأَيۡمَٰنِهِمۡ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيۡهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴿٧٧﴾ ﴾	٧٧	٤٢٧، ٤٣٠
﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤۡتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ	٧٩	٥٧٩

عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾		
﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤۡتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۗ أَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡكُفۡرِ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾	٧٩ – ٨٠	٥٧٩
﴿ وَلَا يَأۡمُرَكُمۡ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرۡبَابًاۗ أَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡكُفۡرِ بَعۡدَ إِذۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾	٨٠	٥٧٩
﴿ وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٞ لِّمَا مَعَكُمۡ لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ قَالَ ءَأَقۡرَرۡتُمۡ وَأَخَذۡتُمۡ عَلَىٰ ذَٰلِكُمۡ إِصۡرِيۖ قَالُوٓاْ أَقۡرَرۡنَاۚ قَالَ فَٱشۡهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾ ﴾	٨١	١١٠
﴿ أَفَغَيۡرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبۡغُونَ وَلَهُۥٓ أَسۡلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا وَإِلَيۡهِ يُرۡجَعُونَ ﴿٨٣﴾ ﴾	٨٣	حاشية(٧) صفحة١٨٠– ١٨١، ٢١٧
﴿ قُلۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴿٨٤﴾ ﴾	٨٤	١٠٨
﴿ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾	٨٥	١٧٣، ١٧٦، حاشية(١) صفحة١٧٧، ١٧٨، ١٨٢، ٢١٠، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، حاشية(٢)صفحة ٢١٩، ٢٢٥، ٣٥١
﴿ كَيۡفَ يَهۡدِي ٱللَّهُ قَوۡمٗا كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقّٞ وَجَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٨٦﴾ ﴾	٨٦	٨١
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓۗ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٩١﴾ ﴾	٩١	٦٨٦
﴿ قُلۡ صَدَقَ ٱللَّهُۗ فَٱتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿٩٥﴾ ﴾	٩٥	٦١٢
﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾	٩٧	١٣١، ٥٧٠، ٥٨٢

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ١٠٢﴾	١٠٢	١، ٤٨٢
﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ١٠٦﴾	١٠٦	٤١٧، ٤٢٢
﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ١٠٦ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ١٠٧﴾	١٠٦ — ١٠٧	٣٨٥
﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ١١٠﴾	١١٠	٣٧٢
﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ١١٥﴾	١١٥	٥٦٤
﴿إِذْ هَمَّت طَّائِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ١٢٢﴾	١٢٢	٣٨٧
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ١٣٠﴾	١٣٠	حاشية(٦)صفحة٤٣٤
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ١٣٠ وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ١٣١﴾	١٣٠ — ١٣١	٤٣٦، ٥٧١
﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ١٣١﴾	١٣١	٤١٩، ٤٣٦، ٥٧١
﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ١٣٢﴾	١٣٢	٤٥٠
﴿۞ وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ١٣٣﴾	١٣٣	٤١٩
﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ١٣٩ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ١٤٠ وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ ١٤١﴾	١٣٩ — ١٤١	٥٥٠
﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ١٤٢﴾	١٤٢	٣٣٤
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ فَتَنقَلِبُوا خَاسِرِينَ ١٤٩﴾	١٤٩	٦٨٩
﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ مِنكُم مَّن	١٥٢	٣٨٤، ٦٧٥

الآية	رقمها	الصفحة
يُرِيدُ ٱلدُّنۡيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۚ ثُمَّ صَرَفَكُمۡ عَنۡهُمۡ لِيَبۡتَلِيَكُمۡۖ وَلَقَدۡ عَفَا عَنكُمۡۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ (١٥٢) ﴾		
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ كَانُواْ غُزّٗى لَّوۡ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجۡعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسۡرَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡۗ وَٱللَّهُ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ (١٥٦) ﴾	١٥٦	٥٧٥
﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَلِيَعۡلَمَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ (١٦٦) ﴾	١٦٦	٥٣٢
﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَلِيَعۡلَمَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ (١٦٦) وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْۚ وَقِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ قَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدۡفَعُواْۖ قَالُواْ لَوۡ نَعۡلَمُ قِتَالٗا لَّٱتَّبَعۡنَٰكُمۡۗ هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِۚ يَقُولُونَ بِأَفۡوَٰهِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡۚ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يَكۡتُمُونَ (١٦٧) ﴾	١٦٦ - ١٦٧	٥٣٢، ٥٤٥-٥٤٦، ٥٥٠
﴿ وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُواْۚ وَقِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ قَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدۡفَعُواْۖ قَالُواْ لَوۡ نَعۡلَمُ قِتَالٗا لَّٱتَّبَعۡنَٰكُمۡۗ هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِۚ يَقُولُونَ بِأَفۡوَٰهِهِم مَّا لَيۡسَ فِي قُلُوبِهِمۡۚ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يَكۡتُمُونَ (١٦٧) ﴾	١٦٧	١٥٣، ٢٨٩، ٥٢٧، ٥٣٢، ٥٤٥، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٥٠، ٥٦٩
﴿ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ وَيَسۡتَبۡشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمۡ يَلۡحَقُواْ بِهِم مِّنۡ خَلۡفِهِمۡ أَلَّا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ (١٧٠) ﴾	١٧٠	٦٧٦
﴿ ۞ يَسۡتَبۡشِرُونَ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ (١٧١) ﴾	١٧١	٤١٢
﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ (١٧٣) ﴾	١٧٣	٢٦٢، ٢٦٦، ٢٨٩
﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ (١٧٥) ﴾	١٧٥	١٠٧
﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلۡخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطۡلِعَكُمۡ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجۡتَبِي مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ فَلَكُمۡ أَجۡرٌ عَظِيمٞ (١٧٩) ﴾	١٧٩	٥٥٠
﴿ وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ بَلۡ هُوَ شَرّٞ لَّهُمۡۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُواْ بِهِۦ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ (١٨٠) ﴾	١٨٠	٤٢٤، ٤٢٧
﴿ إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٖ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ (١٩٠) ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ رَبَّنَا مَا خَلَقۡتَ هَٰذَا بَٰطِلٗا سُبۡحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ (١٩١) رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ (١٩٢) رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ أَنۡ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمۡ فَـَٔامَنَّاۚ رَبَّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرۡ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا	١٩٠ - ١٩٤	٦٧١-٦٧٢

الآية	رقم الآية	الصفحة
مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ ﴿١٩٣﴾ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخۡزِنَا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۖ إِنَّكَ لَا تُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ ﴿١٩٤﴾ ﴾		
﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ ﴿١٩٢﴾ ﴾	١٩٢	٤١٨، ٤٢٠
﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ أَنۡ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمۡ فَـَٔامَنَّاۚ رَبَّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرۡ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ ﴿١٩٣﴾ ﴾	١٩٣	٤١٢
﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخۡزِنَا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۖ إِنَّكَ لَا تُخۡلِفُ ٱلۡمِيعَادَ ﴿١٩٤﴾ ﴾	١٩٤	٤١٨
﴿ فَٱسۡتَجَابَ لَهُمۡ رَبُّهُمۡ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰۖ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ثَوَابٗا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ٱلثَّوَابِ ﴿١٩٥﴾ ﴾	١٩٥	٤١٢، ٤١٨

سورة النساء

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾ ﴾	١	١
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا ﴿١٠﴾ ﴾	١٠	٤٢٦، ٤٣٨، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٤، ٥٠٨، ٥١٠، ٦٠٥
﴿ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴿١٣﴾ ﴾	١٣	٤٢٤
﴿ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدۡخِلۡهُ نَارًا خَٰلِدٗا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٞ مُّهِينٞ ﴿١٤﴾ ﴾	١٣ – ١٤	٤٣٦
﴿ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدۡخِلۡهُ نَارًا خَٰلِدٗا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٞ مُّهِينٞ ﴿١٤﴾ ﴾	١٤	٤٢٤، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٩٩

﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوۡبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٖ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٖ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمٗا ١٧ وَلَيۡسَتِ ٱلتَّوۡبَةُ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ إِنِّي تُبۡتُ ٱلۡـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمۡ كُفَّارٌۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡتَدۡنَا لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا ١٨ ﴾	١٧ – ١٨	٤٣٧
﴿ وَلَيۡسَتِ ٱلتَّوۡبَةُ لِلَّذِينَ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ إِنِّي تُبۡتُ ٱلۡـَٰٔنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمۡ كُفَّارٌۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعۡتَدۡنَا لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمٗا ١٨ ﴾	١٨	٣٨٦، ٤٢٧، ٤٣٧، ٤٣٨
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرۡهٗاۖ وَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ لِتَذۡهَبُواْ بِبَعۡضِ مَآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ فَإِن كَرِهۡتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَيَجۡعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيۡرٗا كَثِيرٗا ١٩ ﴾	١٩	١٣٠
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ٢٩ ﴾	٢٩	٤٢٥، ٤٣٨-٤٣٩
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ٢٩ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ نَارٗاۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ٣٠ ﴾	٢٩ – ٣٠	٤٩٩، ٥١٠
﴿ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ عُدۡوَٰنٗا وَظُلۡمٗا فَسَوۡفَ نُصۡلِيهِ نَارٗاۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ٣٠ ﴾	٣٠	٤٢٥، ٤٣٨
﴿ إِن تَجۡتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنۡهَوۡنَ عَنۡهُ نُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَنُدۡخِلۡكُم مُّدۡخَلٗا كَرِيمٗا ٣١ ﴾	٣١	٣٧٥، حاشية(٧)صفحة ٣٧٨، ٣٨٠، حاشية(٣)صفحة ٤٠٥، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٥
﴿ وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۗ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَهُۥ قَرِينٗا فَسَآءَ قَرِينٗا ٣٨ ﴾	٣٨	٦٦٦
﴿ وَمَاذَا عَلَيۡهِمۡ لَوۡ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمۡ عَلِيمًا ٣٩ ﴾	٣٩	٣٣٨
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ	٤٠	٤١٤

﴿مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا ٤٠﴾		
﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ٤٨﴾	٤٨	٥٦، ٣٣٢، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤٠٥، حاشية(٣)صفحة٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٩، ٤٣٢، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٦٢، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٦٨٥
﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبٗا مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡجِبۡتِ وَٱلطَّٰغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ هَٰٓؤُلَآءِ أَهۡدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَبِيلًا ٥١ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُۖ وَمَن يَلۡعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا ٥٢﴾	٥١ – ٥٢	٦٤٩
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوۡفَ نُصۡلِيهِمۡ نَارٗا كُلَّمَا نَضِجَتۡ جُلُودُهُم بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمٗا ٥٦﴾	٥٦	٥٨٠
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾	٥٩	٩٦، ٤٣٣، ٥٠٠
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيۡتَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودٗا ٦١﴾	٦١	٥٤١
﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمۡ فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ وَعِظۡهُمۡ وَقُل لَّهُمۡ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ قَوۡلَۢا بَلِيغٗا ٦٣﴾	٦٣	٥٣٤
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥﴾	٦٥	٩٨، ١٣٦، ١٤٢، ١٦٥، ١٩١، ٢٠٢، ٢٣٠
﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ٨٢﴾	٨٢	٥٦، ٣٣٦، ٥١٠
﴿۞ فَمَا لَكُمۡ فِي ٱلۡمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيۡنِ وَٱللَّهُ أَرۡكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓاْۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَهۡدُواْ مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُۖ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلٗا ٨٨﴾	٨٨	٢٨٥، ٥٣٣
﴿وَدُّواْ لَوۡ تَكۡفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ فَتَكُونُونَ سَوَآءٗۖ فَلَا تَتَّخِذُواْ مِنۡهُمۡ أَوۡلِيَآءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَخُذُوهُمۡ وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡۖ وَلَا تَتَّخِذُواْ مِنۡهُمۡ وَلِيّٗا وَلَا نَصِيرًا ٨٩﴾	٨٩	٦٨١

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ ۚ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا (٩٢) ﴾	٩٢	١٥٣، ٣٨٢، ٤٧١
﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَـٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا (٩٣) ﴾	٩٣	٥٦، ٤٢٥، حاشية(٦)صفحة٤٤٣، ٥٠٨
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُوا۟ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَـٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ ۚ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا (٩٤) ﴾	٩٤	١٧٢، ٢٦٤
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا (٩٧) ﴾	٩٧	٤٢٦
﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا (١١٠) وَمَن يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا (١١١) ﴾	١١٠ – ١١١	٤٠٦
﴿ وَمَن يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا (١١١) ﴾	١١١	٤٠٦
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًۢا بَعِيدًا (١١٦) ﴾	١١٦	٤٤٢، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا (١٢٢) ﴾	١٢٢	٤٠٦، ٤١٠
﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِىِّ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا (١٢٣) ﴾	١٢٣	٤٢٥
﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ	١٢٤	٣٢٨، ٤١٢، ٤١٨

فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾ ﴾		
﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾ ﴾	١٢٥	١٧٥
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾ ﴾	١٣٦	٢٣٠
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًۢا ﴿١٣٧﴾ ﴾	١٣٧	٢٦٧
﴿ بَشِّرِ ٱلْمُنَٰفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٨﴾ ﴾	١٣٨	٥٣٥
﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴿١٤٠﴾ ﴾	١٤٠	٥٢٥، ٥٣٥، ٥٨٥
﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٤٢﴾ ﴾	١٤٢	١٠٤، ٦٦٦
﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴿١٤٥﴾ ﴾	١٤٥	٥٢٩
﴿ مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴿١٤٧﴾ ﴾	١٤٧	٤٢٣
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُواْ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ أُوْلَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٥٢﴾ ﴾	١٥٢	٤٤٨
﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٥٥﴾ ﴾	١٥٥	٥٤٨

سُورَةُ المَائِدَةِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ	١	٩٨

إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾ ﴾		
﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَٰمِۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌۗ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣﴾ ﴾	٣	حاشية(١)صفحة١٧٧، ٢١٧، ٢٣٩، ٢٧١، ٣٥٥
﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِيٓ أَخْدَانٍۗ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٥﴾ ﴾	٥	٦٩٩
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِۚ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْۚ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُواْ مَآءً فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُۚ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٦﴾ ﴾	٦	حاشية(٤)صفحة٤٨٧
﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٠﴾ ﴾	١٠	٦٨٣
﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًاۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَاۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾ ﴾	١٧	١٣٧، ٦٠٣
﴿ يَٰقَوْمِ ٱدْخُلُواْ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ٱلَّتِي كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّواْ عَلَىٰٓ أَدْبَارِكُمْ فَتَنقَلِبُواْ خَٰسِرِينَ ﴿٢١﴾ ﴾	٢١	٥٨٠، ٦٨٩
﴿ قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُواْ فِيهَاۖ فَٱذْهَبْ أَنتَ	٢٤	٣٦٨

...وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ ﴿٢٤﴾		
﴿ ۞ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾	٢٧	٣٩٣، ٤٨١، ٤٨٣
﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ ﴾	٣٣	٤٢٧
﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٣٦﴾ يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ ﴿٣٧﴾ ﴾	٣٦ – ٣٧	٤١٤
﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يَخْرُجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ ﴿٣٧﴾ ﴾	٣٧	٤١٤
﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ ﴾	٣٨	٤٤٤
﴿ ۞ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٤١﴾ ﴾	٤١	١٠٧
﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾	٤٤	١٣٧، ١٩٢، ٣٨٦
﴿ ۞ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾ ﴾	٥١	٥٠٦، ٥٨٦

﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمۡ يَقُولُونَ نَخۡشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٞۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ فَيُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ نَٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ إِنَّهُمۡ لَمَعَكُمۡۚ حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ فَأَصۡبَحُواْ خَٰسِرِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾	٥١ – ٥٣	٥٩٨-٥٩٩
﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾	٥٥	١٠٤
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمۡ هُزُوٗا وَلَعِبٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ وَٱلۡكُفَّارَ أَوۡلِيَآءَۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾	٥٧	٦٨١
﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ طُغۡيَٰنٗا وَكُفۡرٗاۚ وَأَلۡقَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ كُلَّمَآ أَوۡقَدُواْ نَارٗا لِّلۡحَرۡبِ أَطۡفَأَهَا ٱللَّهُۚ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادٗاۚ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴿٦٤﴾ ﴾	٦٤	٥٩٥، ٦٠٨
﴿ لَقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۖ وَقَالَ ٱلۡمَسِيحُ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ ﴿٧٢﴾ ﴾	٧٢	٤١٣، ٦٨٣
﴿ لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖۘ وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۚ وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ ﴾	٧٣	٥٨٥، ٦٠٣
﴿ وَلَوۡ كَانُواْ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمۡ أَوۡلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ ﴿٨١﴾ ﴾	٨١	١٣١، ١٤٢
﴿ وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾	٨٣	٣٩٤
﴿ وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ مِمَّا عَرَفُواْ مِنَ ٱلۡحَقِّۖ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكۡتُبۡنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨٣﴾ وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلۡحَقِّ وَنَطۡمَعُ أَن يُدۡخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٤﴾ ﴾	٨٣ - ٨٤	٤٨٦

﴿ فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٨٥ ﴾	٨٥	٣٩٤، ٤٨٥، ٤٨٦
﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ٨٦ ﴾	٨٦	٤١٣
﴿ وَإِذۡ أَوۡحَيۡتُ إِلَى ٱلۡحَوَارِيِّـۧنَ أَنۡ ءَامِنُواْ بِي وَبِرَسُولِي قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَٱشۡهَدۡ بِأَنَّنَا مُسۡلِمُونَ ١١١ ﴾	١١١	١٨٤، ٢١٢
﴿ قَالُواْ نُرِيدُ أَن نَّأۡكُلَ مِنۡهَا وَتَطۡمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعۡلَمَ أَن قَدۡ صَدَقۡتَنَا وَنَكُونَ عَلَيۡهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ١١٣ ﴾	١١٣	٢٦٦
﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١١٩ ﴾	١١٩	٤٠٩

سُورَةُ الأَنْعَامِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ١ ﴾	١	٦١٢
﴿ وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا لَعِبٞ وَلَهۡوٞۖ وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ٣٢ ﴾	٣٢	٣٩٢
﴿ قَدۡ نَعۡلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحۡزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَۖ فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ٣٣ ﴾	٣٣	١٢١، ٥٨٩
﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوۡ أَتَتۡكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٤٠ بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوۡنَ مَا تُشۡرِكُونَ ٤١ ﴾	٤٠ — ٤١	٦٣٤
﴿ فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحۡنَا عَلَيۡهِمۡ أَبۡوَٰبَ كُلِّ شَيۡءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ أَخَذۡنَٰهُم بَغۡتَةٗ فَإِذَا هُم مُّبۡلِسُونَ ٤٤ ﴾	٤٤	٦٧٦، ٦٧٧
﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلۡعَذَابُ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ٤٩ ﴾	٤٩	٤٢٣
﴿ وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ وَمَا مِنۡ حِسَابِكَ عَلَيۡهِم مِّن شَيۡءٖ فَتَطۡرُدَهُمۡ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ٥٢ وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لِّيَقُولُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنۢ بَيۡنِنَآۗ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِأَعۡلَمَ	٥٢ — ٥٣	٥٩٨

بِٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾		
﴿ ۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۚ وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٖ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلۡأَرۡضِ وَلَا رَطۡبٖ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴿٥٩﴾ ﴾	٥٩	٦٦١
﴿ قُلۡ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ تَدۡعُونَهُۥ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةٗ لَّئِنۡ أَنجَىٰنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنۡهَا وَمِن كُلِّ كَرۡبٖ ثُمَّ أَنتُمۡ تُشۡرِكُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾	٦٣ – ٦٤	٦٣٤
﴿ قُلۡ أَنَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعۡقَابِنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِي ٱسۡتَهۡوَتۡهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِي ٱلۡأَرۡضِ حَيۡرَانَ لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٞ يَدۡعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۖ وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ ﴾	٧١	٦٨٩
﴿ قُلۡ أَنَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعۡقَابِنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِي ٱسۡتَهۡوَتۡهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِي ٱلۡأَرۡضِ حَيۡرَانَ لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٞ يَدۡعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَاۗ قُلۡ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلۡهُدَىٰۖ وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنۡ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُۚ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾	٧١ – ٧٢	٦٦–٦٧، ١٧٤
﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ ﴾	٧٥	٢٦٤
﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾	٨٢	٨٩، ٣٨٤، ٣٩٩، ٦١٤
﴿ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۚ وَلَوۡ أَشۡرَكُواْ لَحَبِطَ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾	٨٨	٦٩٩
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَۚ فَإِن يَكۡفُرۡ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدۡ وَكَّلۡنَا بِهَا قَوۡمٗا لَّيۡسُواْ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ ﴾	٨٩	٤١
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡعَٰلَمِينَ ﴿٩٠﴾ ﴾	٩٠	٢٠٣
﴿ وَلَقَدۡ جِئۡتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَتَرَكۡتُم مَّا خَوَّلۡنَٰكُمۡ وَرَآءَ ظُهُورِكُمۡۖ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمۡ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُمۡ أَنَّهُمۡ فِيكُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْۚ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ ﴿٩٤﴾ ﴾	٩٤	٦٤٨
﴿ وَنُقَلِّبُ أَفۡـِٔدَتَهُمۡ وَأَبۡصَٰرَهُمۡ كَمَا لَمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٖ وَنَذَرُهُمۡ	١١٠	٥٤٤

﴿ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ (١١٠) ﴾		
﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (١١٥) ﴾	١١٥	٤٥١
﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ (١١٩) ﴾	١١٩	٣٣٦
﴿ وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَكْسِبُونَ الْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَا كَانُوا يَقْتَرِفُونَ (١٢٠) ﴾	١٢٠	٤٨٤
﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ۗ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ (١٢١) ﴾	١٢١	٦١٣، ٦٦٣
﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ ۖ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ (١٣٤) ﴾	١٣٤	٤٤٣
﴿ ۞ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ۖ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (١٥١) ﴾	١٥١	٢٢٩
﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ (١٦٠) ﴾	١٦٠	٤٠٦
﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢) لَا شَرِيكَ لَهُ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ (١٦٣) ﴾	١٦٢ — ١٦٣	٦٣٨
﴿ لَا شَرِيكَ لَهُ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ (١٦٣) ﴾	١٦٣	١٨٠

سُورَةُ الأَعْرَافِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۗ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ (٣) ﴾	٣	٢٠٢
﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ ۚ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ	٨ - ٩	٤١٨، ٥١٢

﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾ ﴾		
﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾ ﴾	٩	٤١٩
﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾ ﴾	١٢	١٢١، ٣٨٦، ٥٨١
﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾	٣٦	٤١٣
﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ قَالُوٓاْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰفِرِينَ ﴿٣٧﴾ ﴾	٣٧	٦٣٤
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٤٠﴾ لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤١﴾ ﴾	٤٠ — ٤١	٦٨٢
﴿ ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾ ﴾	٥٥	٤٤٠
﴿ وَلَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾	٥٦	٣٩٣، ٤٨٥، ٤٨٦
﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ ۚ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً ۖ فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾	٦٩	٣٣٤
﴿ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴿١٠٢﴾ ﴾	١٠٢	٣٦٩
﴿ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتْنَا ۚ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ﴿١٢٦﴾ ﴾	١٢٦	١٧٤، ٢٢٢،
﴿ ۞ وَٱكْتُبْ لَنَا فِى هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ ۚ قَالَ عَذَابِىٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ ۖ وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ ﴾	١٥٦	٩٩، ٤٨٦

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ (١٨٠) ﴾	١٨٠	حاشية(٨)صفحة٣٨-٣٩
﴿ ۞ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا لِيَسۡكُنَ إِلَيۡهَاۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتۡ حَمۡلًا خَفِيفٗا فَمَرَّتۡ بِهِۦۖ فَلَمَّآ أَثۡقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنۡ ءَاتَيۡتَنَا صَٰلِحٗا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ (١٨٩) ﴾	١٨٩	٦٧٧
﴿ ۞ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا لِيَسۡكُنَ إِلَيۡهَاۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتۡ حَمۡلًا خَفِيفٗا فَمَرَّتۡ بِهِۦۖ فَلَمَّآ أَثۡقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنۡ ءَاتَيۡتَنَا صَٰلِحٗا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ (١٨٩) فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحٗا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ (١٩٠) أَيُشۡرِكُونَ مَا لَا يَخۡلُقُ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ (١٩١) ﴾	١٨٩ — ١٩١	٦٧٧
﴿ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحٗا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ (١٩٠) ﴾	١٩٠	٦٢٧، ٦٧٧
﴿ أَيُشۡرِكُونَ مَا لَا يَخۡلُقُ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ (١٩١) وَلَا يَسۡتَطِيعُونَ لَهُمۡ نَصۡرٗا وَلَآ أَنفُسَهُمۡ يَنصُرُونَ (١٩٢) ﴾	١٩١ - ١٩٢	٦٧٨
﴿ وَلَا يَسۡتَطِيعُونَ لَهُمۡ نَصۡرٗا وَلَآ أَنفُسَهُمۡ يَنصُرُونَ (١٩٢) ﴾	١٩٢	٦٧٨
﴿ خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ (١٩٩) ﴾	١٩٩	١٨٤
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ (٢٠١) وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ثُمَّ لَا يُقۡصِرُونَ (٢٠٢) ﴾	٢٠١ — ٢٠٢	٤٨٢
﴿ وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ثُمَّ لَا يُقۡصِرُونَ (٢٠٢) ﴾	٢٠٢	٢٧١

سُورَةُ الأَنفَالِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡأَنفَالِۖ قُلِ ٱلۡأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصۡلِحُواْ ذَاتَ بَيۡنِكُمۡۖ وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ (١) ﴾	١	٩٩
﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ (٢) ﴾	٢	٩٦، ٩٩، ١٠٧، ١٣١، ١٣٤، ١٣٦، ١٥٥، ١٦٩،

الآية	رقمها	الصفحة
		٢١٢، ٢٦٣، ٢٧١، ٢٨٢، ٢٩١، ٢٩٦، حاشية(٤)صفحة٢٩٦، ٤٧١
﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ ﴾	٢ – ٣	٩٩
﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾ ﴾	٢ – ٤	١٠٨، ١٤٢، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ٣٠٤، ٤٧٢
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾ ﴾	٤	٩٧، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٨، ٥٤٩
﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴿٥﴾ ﴾	٥	٨٩
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴿١٥﴾ ﴾	١٥	٤٢٥
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴿١٥﴾ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٦﴾ ﴾	١٥ – ١٦	٤٤١
﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٦﴾ ﴾	١٦	٤٢٥، ٥٠٨
﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣٩﴾ ﴾	٣٩	٦٤٨
﴿ ۞ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤١﴾ ﴾	٤١	١٠٠، ٣٩٠
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي	٧٢	٨٩

سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَـٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يُهَاجِرُوا۟ مَا لَكُم مِّن وَلَـٰيَتِهِم مِّن شَىْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا۟ ۚ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَـٰقٌ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٧٢﴾ ﴾		
﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٣﴾ ﴾	٧٣	٦٨١
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٧٤﴾ ﴾	٧٤	١٠٠

سُورَةُ التَّوْبَةِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾ ﴾	٥	٢٣٣
﴿ كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا۟ فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ۚ يُرْضُونَكُم بِأَفْوَٰهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَـٰسِقُونَ ﴿٨﴾ ﴾	٨	٣٧٣
﴿ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ۗ وَنُفَصِّلُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ ﴾	١١	٢٣٣
﴿ أَلَا تُقَـٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَـٰنَهُمْ وَهَمُّوا۟ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ أَتَخْشَوْنَهُمْ ۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾ ﴾	١٣	١٠٠، ١٠٧، ٣٩٠
﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا۟ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ شَـٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَـٰلُهُمْ وَفِى ٱلنَّارِ هُمْ خَـٰلِدُونَ ﴿١٧﴾ ﴾	١٧	٤١٤
﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَـٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ فَعَسَىٰٓ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَن يَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٨﴾ ﴾	١٨	٩٩، ١٠٨
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَـٰنِ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾	٢٣	٥٨٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ (٢٤) ﴾	٢٤	٣٦٩
﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ (٣٣) ﴾	٣٣	٣٣٠
﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٤) ﴾	٣٤	٤٢٦
﴿ إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ ۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا لِّيُوَاطِـُٔوا۟ عِدَّةَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ فَيُحِلُّوا۟ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ ۚ زُيِّنَ لَهُمْ سُوٓءُ أَعْمَٰلِهِمْ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ (٣٧) ﴾	٣٧	٥٧١
﴿ إِنَّمَا يَسْتَـْٔذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِى رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ (٤٥) ﴾	٤٥	٨٨، ١٣٧
﴿ قُلْ أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ ۖ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَٰسِقِينَ (٥٣) ﴾	٥٣	٤٤٧
﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ (٥٤) ﴾	٥٤	١٠٤، ٤٤٧، ٥٢٦، ٦٨٤
﴿ يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ (٦٤) ﴾	٦٤	٥٥٠
﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ (٦٥) ﴾	٦٥	٦٠٣، ٦٠٤
﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ (٦٥) لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ (٦٦) ﴾	٦٥ - ٦٦	٥٢٨، ٥٣٠-٥٣١، ٥٥٠، ٥٧٦، ٥٨٥، ٦٠٣
﴿ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ	٦٦	٥٢٨، ٦٠٣

نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ (٦٦) ﴾		
﴿ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُم مِّن بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ (٦٧) ﴾	٦٧	٤٥٩، ٥٣٢
﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٧١) ﴾	٧١	٥٠٦، ٥٣٢
﴿ وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (٧٢) ﴾	٧٢	٢٠٩، ٦٧٤
﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِن فَضْلِهِ فَإِن يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَّهُمْ وَإِن يَتَوَلَّوْا يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ (٧٤) ﴾	٧٤	٥٢٨، ٥٣٤، ٥٨٥
﴿ ۞ وَمِنْهُم مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِن فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ (٧٥) فَلَمَّا آتَاهُم مِّن فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ (٧٦) فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ (٧٧) ﴾	٧٥ – ٧٧	٥٢٦، ٥٣١، ٥٣٢
﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ (٧٧) ﴾	٧٧	٥٣١، ٥٣٢
﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ (٨٤) ﴾	٨٤	٣٧٢، ٥٣٤
﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ (١٠١) ﴾	١٠١	٥٥٤
﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (١٠٢) ﴾	١٠٢	٤٤٥
﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (١٠٤) ﴾	١٠٤	٤٨٩، ٤٩٣

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٠٦﴾ ﴾	١٠٦	٣٠٦، ٥٥٧، ٥٥٨
﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٠٧﴾ ﴾	١٠٧	٥٤٥
﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٩﴾ لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١١٠﴾ ﴾	١٠٩ – ١١٠	٥٤٤-٥٤٥
﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ ۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١١﴾ ﴾	١١١	١٦٦، ٣٢٨، ٤٧٢
﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ ﴾	١١٢	١٦٦، ٤٧٢
﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ ﴾	١٢٤	٢٦٢، ٢٦٣، ٢٧٢، ٢٩٢
﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿١٢٥﴾ ﴾	١٢٤ — ١٢٥	٢٨٩-٢٩٠

سُورَةُ يُونُسَ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ ﴿٤﴾ ﴾	٤	٣٨٥
﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ ۙ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ	١٥	٤٥٣

لِقَآءَنَا ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ أَوۡ بَدِّلۡهُۚ قُلۡ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِٕ نَفۡسِيٓۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۖ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ ﴿١٥﴾		
﴿ وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلۡ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿١٨﴾ ﴾	١٨	٦٢٢، ٦٤٠، ٦٤٨
﴿ وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَٱخۡتَلَفُواْۚ وَلَوۡلَا كَلِمَةٞ سَبَقَتۡ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡ فِيمَا فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ﴿١٩﴾ ﴾	١٩	٦٥٢
﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٢٥﴾ ﴾	٢٥	٦٧٤
﴿ ۞ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ وَلَا يَرۡهَقُ وُجُوهَهُمۡ قَتَرٞ وَلَا ذِلَّةٌۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾	٢٦	٤٨٥، ٤٨٧
﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا وَتَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنۡ عَاصِمٖۖ كَأَنَّمَآ أُغۡشِيَتۡ وُجُوهُهُمۡ قِطَعٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مُظۡلِمًاۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾	٢٧	٤٢٦
﴿ هُنَالِكَ تَبۡلُواْ كُلُّ نَفۡسٖ مَّآ أَسۡلَفَتۡۚ وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوۡلَىٰهُمُ ٱلۡحَقِّۖ وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾	٣٠	٦٨٨
﴿ قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أَمَّن يَمۡلِكُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَمَن يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ فَقُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ ﴾	٣١	٦٤٦
﴿ بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٩﴾ ﴾	٣٩	٥٩٠
﴿ وَلَوۡ أَنَّ لِكُلِّ نَفۡسٖ ظَلَمَتۡ مَا فِي ٱلۡأَرۡضِ لَٱفۡتَدَتۡ بِهِۦۗ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَۖ وَقُضِيَ بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ﴿٥٤﴾ ﴾	٥٤	٤٢٧
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٥٧﴾ ﴾	٥٧	٦٧٦
﴿ قُلۡ بِفَضۡلِ ٱللَّهِ وَبِرَحۡمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ هُوَ خَيۡرٞ مِّمَّا يَجۡمَعُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾	٥٨	٦٧٦
﴿ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱلۡغَنِيُّۖ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۭ بِهَٰذَآۚ	٦٨	٣٣٧

		أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾
١٣٦، ١٣٢	٨٣	﴿ فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ۚ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾
١٩٢، ١٨٥	٨٤	﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴿٨٤﴾ ﴾
٥٩٩	٨٨	﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾ ﴾
٥٩٩	٨٩	﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾ ﴾
٥٩٩، ٥٧٨	٩٠	﴿ ۞ وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ بَغْيًا وَعَدْوًا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩٠﴾ ﴾
٥٩٩	٩١	﴿ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٩١﴾ ﴾
٦٣٤	١٠٦	﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ۖ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾ ﴾

سُورَةُ هُودٍ

الصفحة	رقم الآية	الآية
٦٤٣	٢	﴿ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴿٢﴾ ﴾
٦٧٦	١٠	﴿ وَلَئِنْ أَذَقْنَٰهُ نَعْمَآءَ بَعْدَ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ ٱلسَّيِّـَٔاتُ عَنِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ لَفَرِحٌ فَخُورٌ ﴿١٠﴾ ﴾
٣٢٨	٢٣	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَخْبَتُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾
٦٢٢	٥٠	﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾

﴿ وَيَٰقَوۡمِ أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ٨٥ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِحَفِيظٖ ٨٦ ﴾	٨٥ – ٨٦	٣٩٠، ٤٥٠
﴿ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِحَفِيظٖ ٨٦ ﴾	٨٦	١٠٠، ٣٩٠، ٤٥٠
﴿ قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ٨٧ ﴾	٨٧	٥٩٨
﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ ذَٰلِكَ ذِكۡرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ١١٤ ﴾	١١٤	٤٠٥، ٥١٥

سُورَةُ يُوسُفَ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢ ﴾	٢	٤٩
﴿ أَرۡسِلۡهُ مَعَنَا غَدٗا يَرۡتَعۡ وَيَلۡعَبۡ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ١٢ ﴾	١٢	٥٣٠
﴿ قَالُواْ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبۡنَا نَسۡتَبِقُ وَتَرَكۡنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئۡبُۖ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ١٧ ﴾	١٧	٧٧، ٨٦، ، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٢
﴿ وَٱتَّبَعۡتُ مِلَّةَ ءَابَآءِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ مَا كَانَ لَنَآ أَن نُّشۡرِكَ بِٱللَّهِ مِن شَيۡءٖۚ ذَٰلِكَ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ عَلَيۡنَا وَعَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ ٣٨ ﴾	٣٨	٦٢٠
﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ أَلۡقَىٰهُ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗاۖ قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٩٦ ﴾	٩٦	٦٨٨
﴿ ۞ رَبِّ قَدۡ ءَاتَيۡتَنِي مِنَ ٱلۡمُلۡكِ وَعَلَّمۡتَنِي مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۖ تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ١٠١ ﴾	١٠١	١٨٠، ١٩٢
﴿ وَمَا يُؤۡمِنُ أَكۡثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشۡرِكُونَ ١٠٦ ﴾	١٠٦	١٥٥، ٦٣٩، ٦٤٨، ٦٥٦
﴿ قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٠٨ ﴾	١٠٨	٣٤٨

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴿١١٠﴾ ﴾	١١٠	حاشية(٢)صفحة٢٢٧

سُورَةُ الرَّعۡدِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ ۞ وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٞ قَوۡلُهُمۡ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍۗ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ وَأُوْلَـٰٓئِكَ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡۖ وَأُوْلَـٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٥﴾ ﴾	٥	٤١٣
﴿ وَيَسۡتَعۡجِلُونَكَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبۡلَ ٱلۡحَسَنَةِ وَقَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِمُ ٱلۡمَثُلَٰتُۗ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلۡمِهِمۡۖ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴿٦﴾ ﴾	٦	٤٠٩، ٤١٧
﴿ ۞ أَفَمَن يَعۡلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ كَمَنۡ هُوَ أَعۡمَىٰٓۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿١٩﴾ ﴾	١٩	٣٤٨
﴿ لَّهُمۡ عَذَابٞ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَعَذَابُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَشَقُّۖ وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٖ ﴿٣٤﴾ ﴾	٣٤	٦٨٢
﴿ ۞ مَّثَلُ ٱلۡجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ أُكُلُهَا دَآئِمٞ وَظِلُّهَاۚ تِلۡكَ عُقۡبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْۖ وَّعُقۡبَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ٱلنَّارُ ﴿٣٥﴾ ﴾	٣٥	٤٨٧

سُورَةُ إِبۡرَاهِيمَ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٤﴾ ﴾	٤	٤٩، ٦٣، ٨٧، ١٢٩، ١٣٤
﴿ ۞ قَالَتۡ رُسُلُهُمۡ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يَدۡعُوكُمۡ لِيَغۡفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُؤَخِّرَكُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗىۚ قَالُوٓاْ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأۡتُونَا بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٖ ﴿١٠﴾ ﴾	١٠	٤٠٢، ٥٨٩

﴿ أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا كَلِمَةٗ طَيِّبَةٗ كَشَجَرَةٖ طَيِّبَةٍ أَصۡلُهَا ثَابِتٞ وَفَرۡعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤۡتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۢ بِإِذۡنِ رَبِّهَاۗ وَيَضۡرِبُ ٱللَّهُ ٱلۡأَمۡثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٖ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجۡتُثَّتۡ مِن فَوۡقِ ٱلۡأَرۡضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٖ ﴿٢٦﴾ ﴾	٢٤ - ٢٦	٦٥٥

سُورَةُ الحِجۡرِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَعُيُونٍ ﴿٤٥﴾ ﴾	٤٥	٣٩٢

سُورَةُ النَّحۡلِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿١٨﴾ ﴾	١٨	٣٧٦
﴿ ثُمَّ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يُخۡزِيهِمۡ وَيَقُولُ أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمۡۚ قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ إِنَّ ٱلۡخِزۡيَ ٱلۡيَوۡمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢٧﴾ ﴾	٢٧	٤١٧، ٤١٨، ٤٢٢
﴿ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٞۚ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞۚ وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾ ﴾	٣٠	٢٦٤، ٣٩٥
﴿ ۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا حَسَنَةٞۚ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞۚ وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٣٠﴾ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ لَهُمۡ فِيهَا مَا يَشَآءُونَۚ كَذَٰلِكَ يَجۡزِي ٱللَّهُ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٣١﴾ ﴾	٣٠ - ٣١	٣٩٥
﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمُ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾	٣٢	٦٧٠
﴿ وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ فَمِنۡهُم مَّنۡ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ	٣٦	حاشية(١) صفحة١٧٧، ١٩٦،

الآية	رقمها	الصفحة
فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ (٣٦) ﴾		٢٣٢، ٦٥٢، ٦٥٣
﴿ وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ (٥٢) ﴾	٥٢	حاشية(١)صفحة ١٧٧
﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ (٥٣) ﴾	٥٣	٣٥٥، ٣٦٠
﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ (٥٣) ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ (٥٤) لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ (٥٥) ﴾	٥٣ – ٥٥	٢٦
﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ (٦١) ﴾	٦١	٤٢٦
﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ (١٠٥) ﴾	١٠٥	٥٦٦
﴿ مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٦) ﴾	١٠٦	٨٧، ١٠٧، ٦٠٢ ، ٦٠٤
﴿ مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٦) ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ (١٠٧) ﴾	١٠٦ – ١٠٧	٦٠٢، ٦٠٤
﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ (١٠٧) ﴾	١٠٧	٦٠٢
﴿ مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٦) ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ (١٠٧) أُولَٰئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ (١٠٨) لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ (١٠٩) ﴾	١٠٦ - ١٠٩	٦٩٢
﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ (١٠٩) ﴾	١٠٩	٦٩٣

﴿ ۞ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَٰدِلُ عَن نَّفْسِهَا وَتُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١١١﴾ ﴾	١١١	٤٤٢

سُورَةُ الإِسْرَاءِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ۚ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ ٱلْـَٔاخِرَةِ لِيَسُـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا۟ مَا عَلَوْا۟ تَتْبِيرًا ﴿٧﴾ ﴾	٧	٤٠٦، ٥٧٥
﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾ ﴾	١٦	٣٦٩
﴿ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴿١٩﴾ ﴾	١٩	٦٢٩، ٦٧٥
﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾ ﴾	٥٧	٦٧١
﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ ۖ فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ ۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا ﴿٦٧﴾ ﴾	٦٧	حاشية(٧) صفحة ١٨٠-١٨١
﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٨٩﴾ ﴾	٨٩	٥٦٤
﴿ وَقَالُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴿٩٠﴾ ﴾	٩٠	٥٧٤-٥٧٥
﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٤﴾ ﴾	٩٤	٥٧٤
﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴿١٠٢﴾ ﴾	١٠٢	٨٣، حاشية(٣) صفحة ٨٣، ١٢١، ٥٩٧، ٥٩٩

سُورَةُ الكَهْفِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ ﴾	١	٣٦٠
﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴿٤﴾ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴿٥﴾ ﴾	٤ – ٥	١٥٣
﴿ نَّحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا۟ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى ﴿١٣﴾ ﴾	١٣	٢٩١، ٢٩٢
﴿ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمُنَا ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ۖ لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ ۖ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴿١٥﴾ ﴾	١٥	٣٣٦
﴿ وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ فَتَرَى ٱلْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَا ۚ وَوَجَدُوا۟ مَا عَمِلُوا۟ حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾ ﴾	٤٩	٣٧٥، ٤٦٢
﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۗ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴿٥٠﴾ ﴾	٥٠	٣٦٧، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩
﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ۖ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا۟ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ ۚ بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُوا۟ مِن دُونِهِۦ مَوْئِلًا ﴿٥٨﴾ ﴾	٥٨	٤٠٣
﴿ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ۚ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ﴿٦٤﴾ ﴾	٦٤	٦٨٨، ٦٩٨
﴿ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَسَنَقُولُ لَهُۥ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا ﴿٨٨﴾ ﴾	٨٨	١٧٦
﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾ ﴾	١١٠	٦٣٥، ٦٤١

سُورَةُ مَرْيَمَ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾ ﴾	١٨	٤٨٢

﴿ ۞ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ غَيًّا ﴿٥٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ﴿٦٠﴾ ﴾	٥٩ — ٦٠	٥٨٢
﴿ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ﴿٦٠﴾ ﴾	٦٠	٥٨٢
﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلۡغَيۡبِۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعۡدُهُۥ مَأۡتِيّٗا ﴿٦١﴾ لَّا يَسۡمَعُونَ فِيهَا لَغۡوًا إِلَّا سَلَٰمٗاۖ وَلَهُمۡ رِزۡقُهُمۡ فِيهَا بُكۡرَةٗ وَعَشِيّٗا ﴿٦٢﴾ تِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِي نُورِثُ مِنۡ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيّٗا ﴿٦٣﴾ ﴾	٦١ — ٦٣	٣٩١
﴿ ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيّٗا ﴿٧٢﴾ ﴾	٧٢	٣٩١، ٤٢٦
﴿ وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ هُدٗىۗ وَٱلۡبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيۡرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابٗا وَخَيۡرٞ مَّرَدًّا ﴿٧٦﴾ ﴾	٧٦	٢٦٢، ٢٦٥، ٢٩١، ٢٩٢
﴿ يَوۡمَ نَحۡشُرُ ٱلۡمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ وَفۡدٗا ﴿٨٥﴾ وَنَسُوقُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرۡدٗا ﴿٨٦﴾ ﴾	٨٥ — ٨٦	٤٢٦
﴿ لَّا يَمۡلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدٗا ﴿٨٧﴾ ﴾	٨٧	١٠٢

سُورَةُ طه

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنۡهَا مَن لَّا يُؤۡمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرۡدَىٰ ﴿١٦﴾ ﴾	١٦	٣٣٧
﴿ فَأۡتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرۡسِلۡ مَعَنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبۡهُمۡۖ قَدۡ جِئۡنَٰكَ بِـَٔايَةٖ مِّن رَّبِّكَۖ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلۡهُدَىٰٓ ﴿٤٧﴾ ﴾	٤٧	٣٢٣
﴿ إِنَّا قَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡنَآ أَنَّ ٱلۡعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٤٨﴾ ﴾	٤٨	١٥٥، ٤١٧، ٤٢٢
﴿ وَأَلۡقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلۡقَفۡ مَا صَنَعُوٓاْۖ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيۡدُ سَٰحِرٖۖ وَلَا يُفۡلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيۡثُ أَتَىٰ ﴿٦٩﴾ ﴾	٦٩	٦٦٠، ٦٦٢
﴿ قَالَ ءَامَنتُمۡ لَهُۥ قَبۡلَ أَنۡ ءَاذَنَ لَكُمۡۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِي عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحۡرَۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيۡدِيَكُمۡ وَأَرۡجُلَكُم مِّنۡ خِلَٰفٖ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ وَلَتَعۡلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابٗا وَأَبۡقَىٰ ﴿٧١﴾ ﴾	٧١	١٣٢
﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ ﴿٧٤﴾ ﴾	٧٤	٤٤٣

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ ٧٤ وَمَن يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنٗا قَدۡ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلۡعُلَىٰ ٧٥﴾	٧٤ — ٧٥	٤٢٥، ٤٤٣، ٥٠٨
﴿وَمَن يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنٗا قَدۡ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلۡعُلَىٰ ٧٥﴾	٧٥	٨٨، ٨٩، ١٣٩، ٢٤٨، ٤٤٣
﴿وَمَن يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنٗا قَدۡ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلۡعُلَىٰ ٧٥ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ ٧٦﴾	٧٥ — ٧٦	٣٢٩
﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ ٧٦﴾	٧٦	٣٢٩
﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ ٨٢﴾	٨٢	٤٠٣
﴿۞وَعَنَتِ ٱلۡوُجُوهُ لِلۡحَيِّ ٱلۡقَيُّومِۖ وَقَدۡ خَابَ مَنۡ حَمَلَ ظُلۡمٗا ١١١﴾	١١١	٤٢٥
﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا ١١٢﴾	١١٢	٨٨، ١٣٩

سُورَةُ الأَنبِيَاءِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿لَا يُسۡـَٔلُ عَمَّا يَفۡعَلُ وَهُمۡ يُسۡـَٔلُونَ ٢٣﴾	٢٣	٥٧٥
﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ٢٥﴾	٢٥	١٩٦، ٢٣٢، ٦٥٣
﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ ٢٨﴾	٢٨	٦٨٦
﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦ لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ ٢٧ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ ٢٨ ۞وَمَن يَقُلۡ مِنۡهُمۡ إِنِّيٓ إِلَٰهٞ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجۡزِيهِ جَهَنَّمَۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ ٢٩﴾	٢٦ — ٢٩	٤٤٢
﴿۞وَمَن يَقُلۡ مِنۡهُمۡ إِنِّيٓ إِلَٰهٞ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجۡزِيهِ جَهَنَّمَۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ ٢٩﴾	٢٩	٤٤٢
﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَلَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗاۖ وَإِن كَانَ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٍ أَتَيۡنَا بِهَاۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ٤٧﴾	٤٧	٤٤٧، ٥١٢

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَزَكَرِيَّآ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ رَبِّ لَا تَذَرْنِى فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٨٩﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ ﴿٩٠﴾ ﴾	٨٩ – ٩٠	٦٧١
﴿ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ ﴿٩٠﴾ ﴾	٩٠	٦٧١
﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ ﴿٩٤﴾ ﴾	٩٤	١٣٩، ٢٤٨
﴿ قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ ۗ وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾	١١٢	٤١

سُورَةُ الحَجِّ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ۖ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ ۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ﴿١١﴾ ﴾	١١	٥٢٧، ٥٥٠
﴿ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٥٠﴾ ﴾	٥٠	٣٣٢

سُورَةُ المُؤْمِنُونَ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ﴾	١	٤٧١
﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾ ﴾	١ – ٢	٩٦، ١٦٦، ٤٧٢
﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ﴿٤﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴿٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ	١ – ١٠	٩٦

عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ (٩) أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ (١٠) ﴾		
﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (١) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ (٢) وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ (٣) وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ (٤) وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ (٥) إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ (٦) فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ (٧) وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ (٨) وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ (٩) أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ (١٠) الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (١١) ﴾	١ — ١١	١٠٨
﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ (٩) أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ (١٠) الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (١١) ﴾	٩ — ١١	١٦٦، ٤٧٢
﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ (١٠) الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (١١) ﴾	١٠ — ١١	١٧٠
﴿ فَقَالُوا أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ (٤٧) ﴾	٤٧	٥٨٩، ٥٩٨
﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ۖ إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ (٥١) وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ (٥٢) ﴾	٥١ — ٥٢	٦٥٤
﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ (٥٨) ﴾	٥٨	٦١٣
﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ (٥٩) ﴾	٥٩	٦٢٤
﴿ قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ (٨٥) قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (٨٦) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ (٨٧) قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٨) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ (٨٩) ﴾	٨٤ — ٨٩	٦٤٨، ٦٥٦
﴿ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٨٨) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ (٨٩) ﴾	٨٨ — ٨٩	٦٤٦
﴿ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٠٢) ﴾	١٠٢	٣٨٦
﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ (١٠٣) ﴾	١٠٣	٣٨٧، ٦٨٣
﴿ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٠٢) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ (١٠٣) تَلْفَحُ	١٠٢ — ١٠٤	٥١٢

		وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ وَهُمۡ فِيهَا كَٰلِحُونَ ﴿١٠٤﴾
٣٨٦	١٠٥	﴿أَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴿١٠٥﴾

سُورَةُ النُّورِ

الصفحة	رقم الآية	الآية
٩٥	٢	﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ وَلَا تَأۡخُذۡكُم بِهِمَا رَأۡفَةٞ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ وَلۡيَشۡهَدۡ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٞ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٢﴾ ﴾
٣٧٤، ٤٥٧، ٤٥٨	٤	﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴿٤﴾ ﴾
٣٨٦	٦ — ١٠	﴿ وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ وَلَمۡ يَكُن لَّهُمۡ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمۡ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمۡ أَرۡبَعُ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٦﴾ وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴿٧﴾ وَيَدۡرَؤُاْ عَنۡهَا ٱلۡعَذَابَ أَن تَشۡهَدَ أَرۡبَعَ شَهَٰدَٰتِۭ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴿٨﴾ وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٩﴾ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾ ﴾
٩٦، ٣٨٣، ٤٣٤، ٤٥٨	١١	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلۡإِفۡكِ عُصۡبَةٞ مِّنكُمۡۚ لَا تَحۡسَبُوهُ شَرّٗا لَّكُمۖ بَلۡ هُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ لِكُلِّ ٱمۡرِيٕٖ مِّنۡهُم مَّا ٱكۡتَسَبَ مِنَ ٱلۡإِثۡمِۚ وَٱلَّذِي تَوَلَّىٰ كِبۡرَهُۥ مِنۡهُمۡ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴿١١﴾ ﴾
٩٥، ١٠٨، ٣٨٣، ٤٣٤	١٧	﴿ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثۡلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿١٧﴾ ﴾
٤٤٨	٢٢	﴿ وَلَا يَأۡتَلِ أُوْلُواْ ٱلۡفَضۡلِ مِنكُمۡ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤۡتُوٓاْ أُوْلِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱلۡمُهَٰجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَلۡيَعۡفُواْ وَلۡيَصۡفَحُوٓاْۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ﴿٢٢﴾ ﴾
١٥٤، ١٥٥، ٤٧٨ ، ٥٨٦، ٥٨٧	٤٧	﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعۡنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٞ مِّنۡهُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾
١٤٢	٤٧ - ٤٩	﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعۡنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٞ مِّنۡهُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ ﴿٤٩﴾ ﴾
١٦٤	٤٧ - ٥١	﴿ وَيَقُولُونَ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلرَّسُولِ وَأَطَعۡنَا ثُمَّ يَتَوَلَّىٰ فَرِيقٞ مِّنۡهُم مِّنۢ بَعۡدِ

ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٤٧﴾ وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلۡحَقُّ يَأۡتُوٓاْ إِلَيۡهِ مُذۡعِنِينَ ﴿٤٩﴾ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ أَمۡ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿٥١﴾ ﴾		
﴿ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ أَمۡ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾	٥٠	٥٣٢
﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿٥١﴾ ﴾	٥١	١٤٢، ٢٠٢
﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ وَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾	٥٥	٣٦٩
﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ جَامِعٖ لَّمۡ يَذۡهَبُواْ حَتَّىٰ يَسۡتَـٔۡذِنُوهُۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَـٔۡذِنُونَكَ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۚ فَإِذَا ٱسۡتَـٔۡذَنُوكَ لِبَعۡضِ شَأۡنِهِمۡ فَأۡذَن لِّمَن شِئۡتَ مِنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمُ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٦٢﴾ ﴾	٦٢	٩٧، ١٠٨، ١٤٢، ١٥٥، ١٦٧–١٦٨، ١٦٩
﴿ لَّا تَجۡعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيۡنَكُمۡ كَدُعَآءِ بَعۡضِكُم بَعۡضٗاۚ قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمۡ لِوَاذٗاۚ فَلۡيَحۡذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنۡ أَمۡرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمۡ فِتۡنَةٌ أَوۡ يُصِيبَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ ﴾	٦٣	٢٠٢

سُورَةُ الفُرْقَانِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ قُلۡ أَذَٰلِكَ خَيۡرٌ أَمۡ جَنَّةُ ٱلۡخُلۡدِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۚ كَانَتۡ لَهُمۡ جَزَآءٗ وَمَصِيرٗا ﴿١٥﴾ ﴾	١٥	٤٨٧
﴿ قُلۡ أَذَٰلِكَ خَيۡرٌ أَمۡ جَنَّةُ ٱلۡخُلۡدِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۚ كَانَتۡ لَهُمۡ جَزَآءٗ وَمَصِيرٗا ﴿١٥﴾ لَّهُمۡ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ خَٰلِدِينَۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ	١٥ – ١٦	٦٧٢

		وَعۡدٗا مَّسۡـُٔولٗا ﴿١٦﴾ ﴾
٥٠٨	١٩	﴿ فَقَدۡ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسۡتَطِيعُونَ صَرۡفٗا وَلَا نَصۡرٗاۚ وَمَن يَظۡلِم مِّنكُمۡ نُذِقۡهُ عَذَابٗا كَبِيرٗا ﴿١٩﴾ ﴾
٦٨٢	٢٢	﴿ يَوۡمَ يَرَوۡنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشۡرَىٰ يَوۡمَئِذٖ لِّلۡمُجۡرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجۡرٗا مَّحۡجُورٗا ﴿٢٢﴾ ﴾
حاشية(١)صفحة٤٢٩	٢٧ - ٢٨	﴿ وَيَوۡمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيۡهِ يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي ٱتَّخَذۡتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلٗا ﴿٢٧﴾ يَٰوَيۡلَتَىٰ لَيۡتَنِي لَمۡ أَتَّخِذۡ فُلَانًا خَلِيلٗا ﴿٢٨﴾ ﴾
٥٧٥	٣٢	﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ﴿٣٢﴾ ﴾
٢٢٨	٣٨	﴿ وَعَادٗا وَثَمُودَاْ وَأَصۡحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونَۢا بَيۡنَ ذَٰلِكَ كَثِيرٗا ﴿٣٨﴾ ﴾
٦٧١	٦٥ – ٦٦	﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱصۡرِفۡ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَۖ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴿٦٥﴾ إِنَّهَا سَآءَتۡ مُسۡتَقَرّٗا وَمُقَامٗا ﴿٦٦﴾ ﴾
٢٢٨	٦٧	﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا ﴿٦٧﴾ ﴾
٥٠٨	٦٨	﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ﴿٦٨﴾ ﴾
٤٢٥	٦٨ – ٦٩	﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ﴿٦٩﴾ ﴾
١٨٤	٧٢	﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَشۡهَدُونَ ٱلزُّورَ وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغۡوِ مَرُّواْ كِرَامٗا ﴿٧٢﴾ ﴾

سُورَةُ الشُّعَرَاءِ

الصفحة	رقم الآية	الآية
٥٩٨	١٨ – ١٩	﴿ قَالَ أَلَمۡ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدٗا وَلَبِثۡتَ فِينَا مِنۡ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴿١٨﴾ وَفَعَلۡتَ فَعۡلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلۡتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ ﴾
٥٦٥	١٩	﴿ وَفَعَلۡتَ فَعۡلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلۡتَ وَأَنتَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ ﴾

﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ (٨٢) ﴾	٨٢	٢٩٥
﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ (٨٢) رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ (٨٣) وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ (٨٤) وَاجْعَلْنِي مِن وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ (٨٥) وَاغْفِرْ لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ الضَّالِّينَ (٨٦) وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ (٨٧) يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ (٨٨) إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ (٨٩) ﴾	٨٢ – ٨٩	٦٧٢
﴿ فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ (٩٤) ﴾	٩٤	٤١٩
﴿ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ (٩٧) إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ (٩٨) ﴾	٩٧ – ٩٨	٦٣٢، ٦٣٧
﴿ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ (٩٨) ﴾	٩٨	٤١٩
﴿ ۞ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ (١١١) ﴾	١١١	١٣٢، ٥٩٨
﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ (١٩٥) ﴾	١٩٥	٨٧، ١٢٩، ١٣٤
﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ (٢١٣) ﴾	٢١٣	٦٣٥

سُورَةُ النَّمْلِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ (١٤) ﴾	١٤	١٢١، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩٩
﴿ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ (٣١) ﴾	٣١	١٨٧
﴿ أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ ۗ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ (٦٢) ﴾	٦٢	١٨
﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ (٦٥) ﴾	٦٥	٦٦١
﴿ وَمَا أَنتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَن ضَلَالَتِهِمْ ۖ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ (٨١) ﴾	٨١	١٨٥
﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (٨٤) ﴾	٨٤	٥٩٠

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴿٨٩﴾ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٠﴾ ﴾	٨٩ – ٩٠	٤٢٥

سُورَةُ القَصَصِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ نَتْلُوا۟ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِٱلْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٣﴾ ﴾	٣	حاشية(٧)صفحة ٣٠.
﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾ ﴾	٥٠	٣٣٦
﴿ وَقَالُوٓا۟ إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَآ ۚ أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾	٥٧	٥٩٨
﴿ ۞ إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾ ﴾	٧٦	٦٧٦، ٦٧٧
﴿ وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ ۚ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾	٨٨	٦٣٥

سُورَةُ العَنكَبُوتِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۖ فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٣﴾ ﴾	١ — ٣	٥٥٠
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٧﴾ ﴾	٧	٣٣١، ٣٣٢
﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ۖ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ	٨	٣٣٩

		عِلۡمٞ فَلَا تُطِعۡهُمَآۚ إِلَيَّ مَرۡجِعُكُمۡ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٨﴾
﴿۞ فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٞۘ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّيٓۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٢٦﴾	٢٦	١٣٢
﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتٗاۖ وَإِنَّ أَوۡهَنَ ٱلۡبُيُوتِ لَبَيۡتُ ٱلۡعَنكَبُوتِۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ﴿٤١﴾	٤١	٦٢٤
﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ﴿٦١﴾	٦١	٦٤٦، ٦٤٨
﴿فَإِذَا رَكِبُواْ فِي ٱلۡفُلۡكِ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ إِذَا هُمۡ يُشۡرِكُونَ ﴿٦٥﴾	٦٥	حاشية(٧) صفحة ١٨٠-١٨١

سُورَةُ الرُّومِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَهُمۡ فِي رَوۡضَةٖ يُحۡبَرُونَ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآيِٕ ٱلۡأٓخِرَةِ فَأُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلۡعَذَابِ مُحۡضَرُونَ ﴿١٦﴾	١٥ — ١٦	٣٣٠
﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنۡ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٞ تَنتَشِرُونَ ﴿٢٠﴾	٢٠	٢٨٣
﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلٗا مِّنۡ أَنفُسِكُمۡۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ فَأَنتُمۡ فِيهِ سَوَآءٞ تَخَافُونَهُمۡ كَخِيفَتِكُمۡ أَنفُسَكُمۡۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ﴿٢٨﴾	٢٨	٦٥٦
﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرّٞ دَعَوۡاْ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيۡهِ ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنۡهُ رَحۡمَةً إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم بِرَبِّهِمۡ يُشۡرِكُونَ ﴿٣٣﴾	٣٣	٦٢٣
﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلۡمِسۡكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجۡهَ ٱللَّهِۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿٣٨﴾	٣٨	٦٢٦

سُورَةُ لُقْمَانَ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾ ﴾	١٣	٣٧١، ٤١٧
﴿ ۞ وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٢٢﴾ ﴾	٢٢	١٧٦
﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾	٢٥	٦٥٦

سُورَةُ السَّجْدَةِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾ ﴾	١٣	٥١١
﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَآ أُعِيدُوا۟ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾	٢٠	٤٥٦، ٤٥٧

سُورَةُ الأَحْزَابِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴿٧﴾ ﴾	٧	١٣٨
﴿ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ۖ فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا۟ فَأَحْبَطَ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿١٩﴾ ﴾	١٩	١٠٤
﴿ وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ	٢٩	٦٧٥

﴿ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾ ﴾		
﴿ ۞ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ ﴾	٣١	١٣٩
﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾ ﴾	٣٥	٢٠٨
﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾ ﴾	٣٦	٢٠٢
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾	٧٠ – ٧١	١، ٤٨٢

سُورَةُ سَبَإٍ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ لِّيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾ ﴾	٤	٣٢٩، ٣٣٢
﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿٦﴾ ﴾	٦	٣٤٨
﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ اعْمَلُوا آلَ دَاوُودَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ ﴿١٣﴾ ﴾	١٣	٦٧٥
﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ ﴿١٧﴾ ﴾	١٧	٤١٧
﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَندَادًا وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَجَعَلْنَا الْأَغْلَالَ فِي أَعْنَاقِ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾	٣٣	٥٦٦
﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ	٤٠ – ٤١	٦٥٨

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ ﴾		

سورة فاطر

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿٧﴾ ﴾	٧	٣٣٢
﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ۚ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَمَكْرُ أُولَٰئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴿١٠﴾ ﴾	١٠	١٥٣، ٢٣٧، ٣٤٧
﴿ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ ۚ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾ ﴾	١٣ – ١٤	٦٣٤-٦٣٥
﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ ﴾	١٩	٣٣٧
﴿ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾ ﴾	٢٨	١٥٨، ٥٠٣
﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ ﴾	٣٢	٢١٥-٢١٦، ٢٧٢

سورة يس

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٧﴾ ﴾	٧	٩٩

سُورَةُ الصَّافَّاتِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ (٣٥) ﴾	٣٥	٣٥٧، حاشية(٧)صفحة ٣٥٧
﴿ وَبَٰرَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰٓ إِسْحَٰقَ ۚ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ مُبِينٌ (١١٣) ﴾	١١٣	٣٩٥
﴿ أَمْ لَكُمْ سُلْطَٰنٌ مُّبِينٌ (١٥٦) فَأْتُوا۟ بِكِتَٰبِكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ (١٥٧) ﴾	١٥٦ — ١٥٧	٣٣٧

سُورَةُ صٓ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ (٢٢) ﴾	٢٢	٤١
﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ (٧٣) إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ (٧٤) ﴾	٧٣ - ٧٤	٥٩٩
﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٨٢) ﴾	٨٢	١٢١

سُورَةُ الزُّمَرِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ (٣) ﴾	٣	٦٢٢
﴿ إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ (٧) ﴾	٧	٣١٢
﴿ ۞ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن	٨	٦٣٥

سَبِيلِهِۦۚ قُلۡ تَمَتَّعۡ بِكُفۡرِكَ قَلِيلًاۖ إِنَّكَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ ﴿٨﴾ ﴾		
﴿ فَٱعۡبُدُواْ مَا شِئۡتُم مِّن دُونِهِۦۗ قُلۡ إِنَّ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَأَهۡلِيهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ ﴿١٥﴾ لَهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ظُلَلٞ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحۡتِهِمۡ ظُلَلٞۚ ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥۚ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴿١٦﴾ ﴾	١٥ — ١٦	٤٠٠، ٤٣٣
﴿ لَهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ظُلَلٞ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحۡتِهِمۡ ظُلَلٞۚ ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥۚ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴿١٦﴾ ﴾	١٦	٥٠٢
﴿ وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا وَأَنَابُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰۚ فَبَشِّرۡ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿١٨﴾ ﴾	١٧ — ١٨	٣٣٦
﴿ ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿١٨﴾ ﴾	١٨	٣٣٦
﴿ لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ لَهُمۡ غُرَفٞ مِّن فَوۡقِهَا غُرَفٞ مَّبۡنِيَّةٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ وَعۡدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخۡلِفُ ٱللَّهُ ٱلۡمِيعَادَ ﴿٢٠﴾ ﴾	٢٠	٤٤٤
﴿ أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٖ مِّن رَّبِّهِۦۚ فَوَيۡلٞ لِّلۡقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ﴿٢٢﴾ ﴾	٢٢	٨٧
﴿ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾	٢٨	٨٧، ١٢٩، ١٣٤
﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَۚ قُلۡ أَوَلَوۡ كَانُواْ لَا يَمۡلِكُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَعۡقِلُونَ ﴿٤٣﴾ قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعٗاۖ لَّهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾	٤٣ - ٤٤	٦٤٨
﴿ ۞ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ ﴾	٥٣	٥٦، ٤٠٠، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٧، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٣
﴿ ۞ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٣﴾ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمۡ وَأَسۡلِمُواْ لَهُۥ مِن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿٥٤﴾ ﴾	٥٣ - ٥٤	٤٩٠
﴿ وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمۡ وَأَسۡلِمُواْ لَهُۥ مِن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿٥٤﴾ ﴾	٥٤	٤٠٨
﴿ أَن تَقُولَ نَفۡسٞ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾	٥٦	٤٠٠

﴿ أَوۡ تَقُولَ لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ٥٧ ﴾	٥٧	٣٩١
﴿ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسۡوَدَّةٌۚ أَلَيۡسَ فِي جَهَنَّمَ مَثۡوٗى لِّلۡمُتَكَبِّرِينَ ٦٠ ﴾	٦٠	٣٩١
﴿ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسۡوَدَّةٌۚ أَلَيۡسَ فِي جَهَنَّمَ مَثۡوٗى لِّلۡمُتَكَبِّرِينَ ٦٠ وَيُنَجِّي ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ بِمَفَازَتِهِمۡ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٦١ ﴾	٦٠ – ٦١	٣٩١
﴿ وَيُنَجِّي ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ بِمَفَازَتِهِمۡ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٦١ ﴾	٦١	٣٩١، ٣٩٢
﴿ وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٦٥ ﴾	٦٥	٦٩٩

سُورَةُ غَافِر

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ ٣ ﴾	٣	٤٠٣، ٤٨٩
﴿ وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡأٓزِفَةِ إِذِ ٱلۡقُلُوبُ لَدَى ٱلۡحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَۚ مَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ حَمِيمٖ وَلَا شَفِيعٖ يُطَاعُ ١٨ ﴾	١٨	٦٨٦
﴿ وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ وَمَا كَيۡدُ فِرۡعَوۡنَ إِلَّا فِي تَبَابٖ ٣٧ ﴾	٣٦ – ٣٧	٦٥٣
﴿ مَنۡ عَمِلَ سَيِّئَةٗ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَاۖ وَمَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ يُرۡزَقُونَ فِيهَا بِغَيۡرِ حِسَابٖ ٤٠ ﴾	٤٠	٣٨٣، ٤٠٩، ٤١٥، ٦٨٤
﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ٦٠ ﴾	٦٠	٦٣٥، ٦٤٤

سُورَةُ فُصِّلَتْ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٣﴾ ﴾	٣٣	٢٩٩ ، ٣١٨، ٥٤٢

سُورَةُ الشُّورَىٰ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا ۖ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾	١١	٦٢٤
﴿ ۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾ ﴾	١٣	٦٥٣
﴿ فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ ۖ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٥﴾ ﴾	١٥	١٠٨
﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢١﴾ ﴾	٢١	٦٥٣-٦٥٤
﴿ تَرَى ٱلظَّٰلِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا۟ وَهُوَ وَاقِعٌۢ بِهِمْ ۗ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فِى رَوْضَاتِ ٱلْجَنَّاتِ ۖ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٢﴾ ﴾	٢٢	٣٢٩، ٤١٦
﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾	٢٥	٤٠٣، ٤٨٩، ٤٩٣
﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾ ﴾	٣٠	٤٠٣

﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ﴿٣٢﴾ ﴾	٣٢	٤٠٣
﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ ﴾	٣٤	٤٠٣
﴿ وَٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا۟ هُمْ يَغْفِرُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾	٣٧	٤٦٢
﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ ﴾	٥٢	٩٩

سُورَةُ الزُّخْرُفِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾	٢٣	٥٩٨
﴿ وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾	٤٥	٢٣٢، ٦٥٣
﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٥﴾ ﴾	٥٥	٣١٢
﴿ وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾	٧٢	٦٧٠
﴿ وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾ ﴾	٨٦	٣٣٨
﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٨٧﴾ ﴾	٨٧	٥٩٩

سُورَةُ الدُّخَانِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ ﴿٥١﴾ ﴾	٥١	٣٩٠، ٤١٦
﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى مَقَامٍ أَمِينٍ ﴿٥١﴾ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿٥٢﴾ يَلْبَسُونَ مِن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴿٥٣﴾ ﴾	٥١ - ٥٣	٣٩٠، ٤١٦

سُورَةُ الجَاثِيَةِ

الصفحة	رقم الآية	الآية
٥١	٢١	﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾ ﴾
٦٢٣، ٦٦٥	٢٣	﴿ أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾
٥٧٤	٢٤	﴿ وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾ ﴾
٣٨٥	٣١	﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿٣١﴾ ﴾

سُورَةُ الأَحْقَافِ

الصفحة	رقم الآية	الآية
٦٣٥	٥ – ٦	﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ﴿٦﴾ ﴾

سُورَةُ مُحَمَّدٍ

الصفحة	رقم الآية	الآية
٣٣٢	٢	﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَءَامَنُوا۟ بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۙ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ ﴿٢﴾ ﴾
٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٩٢	١٧	﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ ﴿١٧﴾ ﴾
٨١، ١٧٩، حاشية(٧)صفحة٣٥٧	١٩	﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَىٰكُمْ ﴿١٩﴾ ﴾

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ (٢٢) أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ (٢٣) ﴾	٢٢ - ٢٣	٤٣٠
﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ (٢٨) ﴾	٢٨	٣١١
﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوٓا۟ أَعْمَٰلَكُمْ (٣٣) ﴾	٣٣	٤٤٩، ٥١٣
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ مَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ (٣٤) ﴾	٣٤	٦٨٥

سورة الفتح

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا (٤) ﴾	٤	٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٨٧، ٢٩٢
﴿ سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا ۚ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًۢا ۚ بَلْ كَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًۢا (١١) ﴾	١١	حاشية (٢) صفحة ١١٣، ١٥٣
﴿ قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ۖ فَإِن تُطِيعُوا۟ يُؤْتِكُمُ ٱللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا ۖ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا (١٦) ﴾	١٦	١٥٤-١٥٥، ٥٨٦
﴿ لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ ۖ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ۖ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا۟ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا (٢٧) ﴾	٢٧	٢٩٧، ٣٠٢
﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا (٢٩) ﴾	٢٩	٣٣٢

سُورَةُ الحُجُرَاتِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ٢ ﴾	٢	٥١٣، ٥١٥
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦ ﴾	٦	٣٧١، ٤٥٦، ٤٥٧، ٦٥٧
﴿ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ٧ ﴾	٧	حاشية(٤)صفحة ١١٥، ١٦٥، ٣٧١، ٣٧٥، ٤٦١ ، ٥٦٦
﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٩ ﴾	٩	٨٩، ٣٨٢، ٤١٨، ٤٧١
﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٩ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ ١٠ ﴾	٩ - ١٠	٤٧٠-٤٧١
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ وَلَا تَلۡمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِۖ بِئۡسَ ٱلِٱسۡمُ ٱلۡفُسُوقُ بَعۡدَ ٱلۡإِيمَٰنِۚ وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ١١ ﴾	١١	٣٧١
﴿ ۞ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ١٤ ﴾	١٤	٩١، ١٥١، ١٥٤، ١٧٣، ١٨٢، ١٨٣، ٢٠٦، ٢١٩، ٢٢١، ٢٤١، ٢٤٥، ٣١٨، ٥٤٦
﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ١٥ ﴾	١٥	٩٧، ١٠٧، ١٠٨، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٩، ١٥٤، ١٦٧، ١٦٩، ٢١٢، ٢١٤،

		حاشية (٥) صفحة٢١٩-٢٢٠، ٢٢١، ٣٠٤، ٥٤١، ٥٤٩
﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٧﴾ ﴾	١٧	٢١٩، ٢٢١،

سُورَةُ قٓ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾ ﴾	٢٨	٥١٢
﴿ قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾ ﴾	٢٨ – ٢٩	٤٢٧، ٥١٢
﴿ مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾ ﴾	٢٩	٤٠٦، ٤٢١، ٤٢٧، ٤٤٤، ٤٥٢، ٥١٢

سُورَةُ الذَّارِيَاتِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ﴿١﴾ ﴾	١	٥٠١
﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ﴿١﴾ فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا ﴿٢﴾ ﴾	١ – ٢	٦١٦
﴿ فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا ﴿٤﴾ ﴾	٤	٦١٦
﴿ وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾ ﴾	٢١	٢٨٣
﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾	٢٣	٥٠١
﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾	٣٥	٢٢٣، ٢٢٤،
﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾	٣٥ – ٣٦	١٧٦، ١٧٨، ١٨٣، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٥،
﴿ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾	٣٦	٢٢٤،
﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾	٥٦	٢٣٧، ٣٤٧

سورة الطور

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَالطُّورِ ۝١ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ ﴾	١ — ٢	٥٠١
﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ ۝٧ مَا لَهُ مِن دَافِعٍ ۝٨ ﴾	٧ - ٨	٥٠١

سورة النجم

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَىٰ ۝٣٢ ﴾	٣٢	٣٠١، ٣٠٥، ٤٦١، ٤٦٢

سورة القمر

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ۝١٤ ﴾	١٤	٥٩٥، ٦٠٨
﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ۝٥٣ ﴾	٥٣	٣٧٥، ٤٦٢
﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ ۝٥٤ ﴾	٥٤	٢٠٩، ٤٨٧

سورة الرحمن

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّتَانِ ۝٤٦ ﴾	٤٦	حاشية(٢)صفحة٣٨٥
﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ۝٦٠ ﴾	٦٠	٣٩٤، ٤٨٧

سُورَةُ الوَاقِعَةِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَكَانُوا۟ يَقُولُونَ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾	٤٧	٤١٨
﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾	٥٨ — ٥٩	٢٨٣
﴿ إِنَّ هَـٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾ ﴾	٩٥	٢٧٨

سُورَةُ الحَدِيدِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٠﴾ ﴾	١٠	٢٦٥
﴿ يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَـٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّـٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٢﴾ ﴾	١٢	٣٨٣
﴿ سَابِقُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢١﴾ ﴾	٢١	١٦٩، ٣٢٥

سُورَةُ المُجَادَلَةِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا ۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ۚ ذَٰلِكَ لِتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۗ وَلِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤﴾ ﴾	٤	٩٤، ١٦١
﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ	٢٢	٨٧، ١٠٧، ١٢٠، ١٣١، ١٣٧، ١٤٢-١٤٣، ٣٨٢،

عَشِيرَتَهُمْ أُوْلَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾		٦٠١

سُورَةُ المُمْتَحَنَةِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا۟ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ۙ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَـٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى ۚ تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ ۚ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١﴾ ﴾	١	٣١١، ٦٨١
﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَآ أَمْلِكُ لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ۖ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٤﴾ ﴾	٤	٦١٢
﴿ ۞ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً ۚ وَٱللَّهُ قَدِيرٌ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧﴾ ﴾	٧	٣١١

سُورَةُ الصَّفِّ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَـٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ۖ فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴿٥﴾ ﴾	٥	٥٤٤، ٥٥٥
﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٨﴾ ﴾	٨	٥٧٥
﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ ﴾	١٠	٢٦٢

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١١ ﴾	١٠ – ١١	٢٦٢، ٣٣٤
﴿ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١١ ﴾	١١	٢٢٩

سُورَةُ المُنَافِقُونَ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ١ ﴾	١	٢٢١، ٣٨٧، ٥٢٧، ٥٤١
﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ١ ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةٗ فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّهُمۡ سَآءَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٢ ﴾	١ – ٢	٥٥٠
﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ فَهُمۡ لَا يَفۡقَهُونَ ٣ ﴾	٣	٥٥٠
﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ لَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ٦ ﴾	٦	٣٧٠
﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعۡنَآ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ لَيُخۡرِجَنَّ ٱلۡأَعَزُّ مِنۡهَا ٱلۡأَذَلَّۚ وَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ٨ ﴾	٨	٣٣٠

سُورَةُ التَّغَابُنِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ يَوۡمَ يَجۡمَعُكُمۡ لِيَوۡمِ ٱلۡجَمۡعِۖ ذَٰلِكَ يَوۡمُ ٱلتَّغَابُنِۗ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعۡمَلۡ صَٰلِحٗا يُكَفِّرۡ عَنۡهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ٩ ﴾	٩	٨٨، ١٣٩

سُورَةُ الطَّلَاقِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ۚ ذَٰلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَن كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ۚ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴿٣﴾ ﴾	٢ – ٣	٤٨٢

سُورَةُ التَّحْرِيمِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴿٥﴾ ﴾	٥	١٨٤
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ ۖ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٨﴾ ﴾	٨	٣٨٢، ٤١٨، ٤٢٠
﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ ﴿١٠﴾ ﴾	١٠	٢٢٤

سُورَةُ المُلْكِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ ۖ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ ﴾	٨	٤١٩، ٤٢٢
﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ ۖ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ	٨ – ٩	٤١٧

﴿٨﴾ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾﴾		
﴿قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ كَبِيرٍ ﴿٩﴾﴾	٩	٤١٧

سُورَةُ القَلَمِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴿٤٢﴾ خَـٰشِعَةً أَبْصَـٰرُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ وَقَدْ كَانُوا۟ يُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ وَهُمْ سَـٰلِمُونَ ﴿٤٣﴾﴾	٤٢ - ٤٣	٤٧٨

سُورَةُ الجِنِّ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾	١٨	٦٣٥
﴿إِلَّا بَلَـٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَـٰلَـٰتِهِۦ ۚ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴿٢٣﴾﴾	٢٣	٤٢٦، ٤٣٩
﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾﴾	٢٦ - ٢٧	٦١٧

سُورَةُ المُزَّمِّلِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَـٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴿١٦﴾﴾	١٦	٥٩٩

سُورَةُ النَّازِعَاتِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴿١٠﴾ ﴾	١٠	٦٨٨
﴿ فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ الْحَيَوٰةَ الدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ ﴾	٣٧ – ٣٨	٤٢٥
﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِىَ الْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾ ﴾	٤٠ – ٤١	٣٢٨

سُورَةُ عَبَسَ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ ﴿٣٨﴾ ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ ﴿٣٩﴾ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ﴿٤٠﴾ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ ﴿٤١﴾ أُولَٰٓئِكَ هُمُ الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ ﴿٤٢﴾ ﴾	٣٨ – ٤٢	٣٨٥
﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ﴿٤٠﴾ تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ ﴿٤١﴾ أُولَٰٓئِكَ هُمُ الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ ﴿٤٢﴾ ﴾	٤٠ – ٤٢	٤٢١

سُورَةُ التَّكْوِيرِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾	٢٩	٦٤٠

سُورَةُ الانفِطَارِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ ﴾	١٣	٢٠٩
﴿ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾ ﴾	١٤	٤٢٦

سُورَةُ المُطَفِّفِينَ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ ﴾	١ – ٢	٤٢٦
﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣ ﴾	١ – ٣	٤٥٣، ٥٠٣
﴿ كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ۝١٤ ﴾	١٤	٢٨٥

سُورَةُ الأَعْلَى

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَيَتَجَنَّبُهَا ٱلْأَشْقَى ۝١١ ٱلَّذِى يَصْلَى ٱلنَّارَ ٱلْكُبْرَىٰ ۝١٢ ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ۝١٣ ﴾	١١ – ١٣	حاشية(١)صفحة٤٩٣

سُورَةُ الغَاشِيَةِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝١٧ ﴾	١٧	٢٨٣

سُورَةُ الشَّمْسِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ ۝١١ ﴾	١١	٥٨٩

سُورَةُ اللَّيْلِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ (١٤) لَا يَصْلَىٰهَا إِلَّا ٱلْأَشْقَى (١٥) ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ (١٦) ﴾	١٤ - ١٦	٤١٧، ٤٢٠
﴿ لَا يَصْلَىٰهَا إِلَّا ٱلْأَشْقَى (١٥) ﴾	١٥	٤٢٠
﴿ لَا يَصْلَىٰهَا إِلَّا ٱلْأَشْقَى (١٥) ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ (١٦) ﴾	١٥ - ١٦	١٥٥

سُورَةُ الشَّرْحِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ (٤) ﴾	٤	حاشية(٧) صفحة٣٠.

سُورَةُ البَيِّنَةِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ (٥) ﴾	٥	حاشية(٥)صفحة ٩٥، ١٣٨، ١٧٧، ١٧٨، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٦-٢٢٧، حاشية(٢)صفحة٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٢ ، ٤٧٦، ٤٧٧، ٦٢٧، ٦٤٣
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ (٧) جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ رَبَّهُۥ (٨) ﴾	٧ - ٨	٢٠٩

سُورَةُ الزَّلْزَلَةِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ ﴾	٧	٤١١، ٤٣٢
﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨ ﴾	٧ – ٨	٣٢٨ ، ٤٠٩، ٤٢٥، ٥٠٨ ، حاشية(٤)صفحة٥٠٨

سُورَةُ القَارِعَةِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ۝٨ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٞ ۝٩ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةُۢ ۝١١ ﴾	٦ – ١١	٥١٣

سُورَةُ التَّكَاثُرِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ۝٧ ﴾	٥ – ٧	٢٧٨

سُورَةُ العَصْرِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ ۝٣ ﴾	٣	٣٣٤، ٤٤٩، ٤٥٠

سورة الهمزة

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ﴾	١	٥٠٣

سورة قريش

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ۝٤ ﴾	٤	٧٧

سورة الماعون

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ۝٢ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ۝٣ ﴾	٢ – ٣	٥٣١
﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥ ﴾	٥	٥٣١
﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ۝٦ ﴾	٦	٥٣١
﴿ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ۝٧ ﴾	٧	٥٣١

سورة الكوثر

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ ﴾	١	٥٣١
﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ ﴾	٢	٦٣٨

سُورَةُ النَّصْرِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٢﴾ ﴾	٢	١٧٦، ٣٣٩

سُورَةُ الإِخْلَاصِ

الآية	رقم الآية	الصفحة
﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ﴾	١	٨١

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس أقوال الصحابة رضي الله عنهم

طرف الأثر	قائله	الصفحة
"اجلس بنا نؤمن ساعة؛ فيجلسان فيذكران الله ويحمدانه".	معاذ بن جبل رضي الله عنه	٢٨٩
"إن أخوف ما أخاف عليكم..".	عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٥٣٩
" أنتم إن شاء الله المؤمنون، وهو أميركم".	عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما	٣١٥
" إنما كان النفاق على عهد النبيّ صلى الله عليه وسلم.."	حذيفة بن اليمان رضي الله عنه	٥٥٣
"الإيمان يزيد وينقص، قيل له وما زيادته ونقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فتلك زيادته؛ وإذا غفلنا ونسينا فتلك نقصانه" .	عمير بن حبيب الخطمي رضي الله عنه	٢٨٩
"تفسير القرآن على أربعة أوجه:..".	عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما	١٣٠
"دعنا عنك، دعنا عنك، فو الله إن الرجل ليقلب عن دينه في الساعة الواحدة فيُخلع منه".	أبو الدرداء رضي الله عنه	٥٥١
" زوجوا فلانًا فلانة – ابنة له – فإني كنت قلت له فيها قولاً شبيهًا بالعدة".	عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما	٥٤٧
"فاسألوه أفي الجنة هو أو في النار؟!" فسألوه؛ فقال: الله أعلم، فقال له عبد الله: "فهلا وكلت الأولى كما وكلت	عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	٣١١

الآخرة".		
" القلوب أربعة.."	حذيفة بن اليمان رضي الله عنه	٥٤٧
"كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلها على الإسلام"	عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما	٦٥٢
كان عمر رضي الله عنه يسأل حذيفة رضي الله عنه عن نفسه.	عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٥٥٢
"كفر دون كفر..".	عبد الله ابن عباس رضي الله عنه	٤٥٦
"كل شيء نسبه الله..".	عبد الله ابن عباس رضي الله عنه	٤٥٦
" كنا نعدها نفاقًا".	عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما	٥٤٠
"لا صغيرة مع الإصرار، ولا كبيرة مع الاستغفار".	عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما	٣٧٤
"اللهم زدني إيمانًا ويقينًا وفقهًا".	عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	٢٧٩
"اللهم غفرًا – ثلاثًا – لا يأمن البلاء، من يأمن البلاء؟! والله إن الرجل ليفتن في ساعة واحدة، فينقلب عن دينه".	أبو الدرداء رضي الله عنه	٥٥١
" اللهم نعم ".	عبد الله بن مسعود رضي الله عنه	٤٧٩
" من اليقين: يقين تجده شديدًا صلبًا لا يغيره شيء ولا يشركه الشيطان، ومن اليقين: يقين تجد فيه ضعفًا".	عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما	٢٧٩
" المنافق الذي يصف الإسلام ولا يعمل به".	حذيفة بن اليمان رضي الله عنه	٥٣٩
"المنافقون الذين فيكم..".	حذيفة بن اليمان رضي الله عنه	٥٥٤

"هلموا نزدد إيمانًا، فيذكرون الله".	عمر بن الخطاب رضي الله عنه	٢٨٩
" يا ابن أخي، لو هلـــك المنـــافقون لاستوحشتم في طرقاتكم..".	حذيفة بن اليمان رضي الله عنه	٥٥٥
"يا رســـول الله إن لي مـــوالي مـــن اليهود.."	عبادة بن الصامت رضي الله عنه	٥٩٩
"يريد: ما لوعـــدي خلـــف لأهـــل طاعتي و لا أهل معصيتي"	عبد الله ابن عباس رضي الله عنه	٥١١

فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	البيت
٢٢٩	إِنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدَى ... وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ
٤١	واحْكُمْ كحكْمِ فَتَاةِ الحَيِّ إذ نَظَرَتْ ... إلى حَمَامٍ سِرَاعٍ وارِدِ الثَّمَدِ
٥٦٤	يَعْلُو طَرِيقَةَ مَتْنِهَا مُتَوَاتِرًا ... فِي لَيْلَةٍ كَفَرَ النُّجُومَ ظَلاَمُهَا
٣٦٨	يَهْوِينَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا ... فَوَاسِقًا عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرًا

فهرس البلدان والبقاع

الصفحة	البلد
١٥	خوارزم.
١٣	الريّ.
٥٥٦	السبخة.
١٥	طَبَرِسْتَان.
١٧	هراة.

فهرس الفرق والطوائف

فهرس المصطلحات والألفاظ الغريبة

فهرس الأعلام المترجم لهم

الاسم	الشهرة	الصفحة
إبراهيم بن أبي بكر الأصفهاني.	أبو بكر إبراهيم الأصفهاني.	٢٠
إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا.	أبو إسحاق بن شاقلا.	٣٥٦
إبراهيم بن علي بن محمد السلمي.	القطب المصري.	٢٠
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفرائيني.	أبو إسحاق الإسفرائيني.	٣٠٩
إبراهيم بن يزيد التيمي.	إبراهيم التيمي.	٥٤٠
أبيّ بن خلف بن وهب بن حذافة الجمحي.	أبيّ بن خلف.	٤٢٩
أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى.	البيّهقي.	٢٧٢
أحمد بن حنبل.	الإمام أحمد.	١٢٨
أحمد بن زيد السمناني.	الكمال السمناني.	١٦
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية.	شيخ الإسلام ابن تيمية.	٢٢
أحمد بن علي بن محمد العسقلاني.	ابن حجر.	١٥٧
أحمد بن علي بن المختار بن عبد الكريم الكسداني.	ابن وحشية.	٦٤٩
أحمد بن عمر بن سريج.	أبو العباس بن سريج.	٣٥١
أرسطا طاليس.	أرسطو.	٦١٩

الحسين بن مسعود بن محمد.	البغوي.	١١٢
حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي.	الخطابي.	٤٧٨
رؤبة بن عبد الله العجاج بن التميمي.	رؤبة.	٣٦٨
زين الدين بن إبراهيم بن محمد.	ابن نجيم.	٥٨٦
سعد بن مالك بن أهيب.	سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.	٢٠٦
سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع.	سفيان الثوري.	٢٧٠
سفيان بن عيينة ابن أبي عمران.	ابن عيينة.	١٠٥
سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب.	سليمان بن عبد الله آل الشيخ.	٦٣٤
صالح بن فوزان بن عبد الله من آل فوزان.	الشيخ الفوزان.	٤٥٨
طاوس بن كيسان الخولاني الهمداني اليماني.	طاوس.	٤٥٦
عائشة بنت عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو القرشي.	عائشة رضي الله عنها.	٣١٥
عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري.	عبادة بن الصامت رضي الله عنه.	٥٩٩
عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار.	القاضي عبد الجبار.	٤٤-٤٥
عبد الرحمن بن أحمد بن رجب.	ابن رجب.	١٢٣
عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي.	الإيجي، صاحب المواقف.	٢٨١

عبد الرحمن بن صخر الأزدي الدوسي.	أبو هريرة رضي الله عنه.	٣٤٣-٣٤٤
عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد.	الأوزاعي.	١١١
عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف.	عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.	٦٦٣
عبد الرحمن بن كيسان.	الأصم.	١٧٩
عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم ابن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي.	ابن أبي حاتم.	١١١
عبد الرحمن بن ناصر السعدي.	الشيخ السعدي.	٥١
عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب البصري.	أبو هاشم الجبّائي.	٣٨٢
عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله آل باز.	الشيخ ابن باز.	٢٩٣
عبد الله بن أبيّ بن مالك بن الحارث ابن عبيد الخزرجي.	ابن سلول.	٥٣٨
عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر الحنبلي.	ابن قدامة.	٤٥٩
عبد الله بن أحمد بن محمود الكَعْبي.	الكَعْبي.	٣٨٣
عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله بن أسامة الحميدي.	الحميدي.	٤٧٧
عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان.	ابن كُلاّب.	١١٩
عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن	ابن عباس رضي الله عنهما.	١٣٠

بن سالم الأشعري.		
علي بن علي ابن أبي العز.	ابن أبي العز، شارح الطحاوية.	١٢٣
علي بن محمد بن علي السيد الزين الحسيني الجرجاني الحنفي، المعروف بالسيد الشريف.	الجرجاني، شارح المواقف.	٢٨٢
عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي.	عمر بن الخطاب رضي الله عنه.	١٦٧
عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي.	عمر بن عبد العزيز.	١٤٥
عمرو بن لحي بن قمعة.	عمرو بن لحي.	٦٥٤
عمير بن حبيب بن حباشة الأنصاري الخطمي.	عمير بن حبيب الخطمي رضي الله عنه.	٢٨٩
عويمر بن عامر بن مالك.	أبو الدرداء رضي الله عنه.	٣٨٥
عياض بن موسى بن عياض السبتي.	القاضي عياض.	٥٩٤
القاسم بن سلام بن عبد الله.	أبو عبيد القاسم بن سلام.	٥١
قتادة بن دعامة بن عزيز السدوسي البصري.	قتادة.	٢٩٥
لبيد بن ربيعة.	لبيد.	٥٦٤
مالك بن أنس بن مالك.	الإمام مالك.	٣١٠
المجد الجيلي.	المجد الجيلي.	١٦
محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطي.	الشيخ الشنقيطي.	٥٤

محمد رشيد بن علي رضا.	محمد رشيد رضا.	٦٤٦
محمد ناصر الدين الألباني.	الشيخ الألباني.	٣١٧
محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي.	الألوسي.	٢٨١
مسلم بن الحجاج.	مسلم.	١٦٧
معاذ بن جبل بن عمرو.	معاذ بن جبل رضي الله عنه .	١٥٢
معمر بن المثنى.	أبو عبيدة.	٥٢٢
منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد بن محمد التميمي.	أبو المظفر السمعاني.	٥٥
النعمان بن ثابت التيمي.	الإمام أبو حنيفة.	١٠١
النمرود بن كنعان.	النمرود.	٦٥٣
هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي الشافعي.	اللالكائي.	١٠٦
الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو.	الوليد بن المغيرة.	٥٨١
يحيى بن زياد بن عبد الله.	الفراء.	٢٣٢
يحيى بن شرف بن مري.	النووي.	٢٢٦
يحيى بن معاذ بن جعفر الرازي.	يحيى بن معاذ الرازي.	٤٠٧
يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي.	ابن عبد البر .	٥٣

فهرس المراجع والمصادر

١- ١٤ عامًا مع سماحة العلامة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، تأليف: عبد الكريم بن صالح المقرن، دار طويق للنشر والتوزيع، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

(أ)

٢- الإبانة الصغرى(الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة) تصنيف الإمام: عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري، دار أطلس، المملكة العربية السعودية-الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، تأليف: الشيخ الإمام أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري الحنبلي، تحقيق ودراسة: مجموعة من الباحثين، دار الراية، ط٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.=(الإبانة الكبرى)

٤- أبحاث في الاعتقاد، عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، دار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.

٥- ابن الحنبلي وكتابه الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة، دراسة وتحقيق وتعليق: علي بن عبد العزيز بن علي الشبل، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية- الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٦- آثار البلاد وأخبار العباد، تصنيف: الإمام العالم زكرياء بن محمد بن محمود القزويني، دار صادر، بيروت.

٧- الآثار الواردة عن السلف في مسائل الإيمان وما ينافيه في تفسير الطبري-جمعاً وترتيباً ودراسة- إعداد: عبد الله بن سليمان بن محمد العمر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه.كلية الدعوة وأصول الدين. قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. إشراف: أ.د.ناصر بن عبد الكريم العقل. ١٤٢٣هـ.

٨- أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة-عرض ونقد- إعداد الطالب:منيف بن عايش بن مرزم النفيعي العتيبي. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه . كلية الدعوة وأصول الدين.قسم العقيدة. جامعة أم القرى. إشراف أ.د.أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٩- أحكام أهل الذمة، تأليف: الشيخ العلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، حققه وعلق عليه: أبي براء يوسف أحمد البكري، أبي أحمد شاكر توفيق العاروري، دار رمادي، الدمام -المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٠- الإحكام في أصول الأحكام، تأليف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، قدم له: الأستاذ إحسان عباس، دار الآفاق، بيروت.

١١- أحكام القرآن، لأبي يكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت-لبنان.

١٢- أحكام المرتد في الإسلام - إعداد الطالب: عبد الله حليم سايسينج (عبد الحليم حاج أحمد). رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. قسم الفقه وأصوله. شعبة الفقه. جامعة أم القرى. مكة المكرمة. إشراف: د. يونس سليمان السنهوري. ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٣- إحياء علوم الدين، للإمام أبي حامد الغزالي، وبهامشه تخريج الحافظ العراقي، وبذيله كتاب الإملاء في إشكالات الإحياء للإمام الغزالي، وكتاب تعريف الأحياء بفضائل الإحياء للشيخ العيدروس، دار الفكر، ط١، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

١٤- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكاتب الدينوري، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: عمر بن محمود أبو عمر، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

١٥- الإخنائية، أو الرد على الإخنائي، تأليف:شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: أحمد بن مونس العنزي، دار الخراز، المملكة العربية السعودية، جدة، ط١،١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٦- آداب البحث والمناظرة، تأليف: الشيخ العلامة محمد الأمين بن محمد المختار الجنكي الشنقيطي، تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفي، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٧- آداب الشافعي ومناقبه (حديث وفقه، فِراسة وطب، تاريخ وأدب، لغة ونسب)، تأليف: الإمام الجليل أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، كَتَب كلمة عنه: محمد زاهد بن حسن الكوثري، قدم له وحقق أصله وعلق عليه: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٨- الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، تأليف:سعود بن عبد العزيز بن محمد العريفي، دار عالم الفوائد، المملكة العربية السعودية- مكة، ط١، ١٤١٩هـ.

١٩- آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية، عرض وتقويم في ضوء عقيدة السلف، تأليف: محمد بن عبد العزيز الشايع، مكتبة دار المنهاج، المملكة العربية السعودية-الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ.

٢٠- آراء فخر الدين الرازي العقدية في النبوة والرسالة-دراسة ونقد على ضوء مذهب السلف- أحلام بنت محمد بن سعد الوادي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير. كلية التربية للبنات بمكة. .تخصص العقيدة. إشراف أ.د.ابتسام بنت أحمد محمد جمال. ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢١- آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية-عرض ونقد- تأليف:د.عبد الله بن محمد بن عبد العزيز السند، دار التوحيد، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٢٢- كتاب الأربعين حديثًا، تأليف: الإمام أبي بكر محمد بن الحسين الآجري، ويليه: كتاب الأربعين من مسانيد المشايخ العشرين عن الأصحاب الأربعين، تأليف: الإمام أبي سعد عبد الله بن عمر بن أبي نصر القشيري، حققهما وخرج أحاديثهما: بدر بن عبد الله البدر، أضواء السلف، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٣- الأربعين في أصول الدين للعلامة الإمام فخر الملة والدين محمد بن عمر الرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ببلدة حيدر أباد الدكن، ط١، ١٣٥٣هـ.طبعة أخرى، تقديم وتحقيق وتعليق: د. أحمد حجازي السقا، دار الجيل، ط١، ٢٠٠٤م-١٤٢٤هـ.

٢٤- كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تأليف: إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي، علق عليه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٢٥- أساس البلاغة، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٦- أساس التقديس في علم الكلام للإمام فخر الدين الرازي، مع مقدمة ودراسة تحليلية، للدكتور محمد العربي، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٢٧- الاستغاثة في الرد على البكري، تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، دراسة وتحقيق: عبد الله دجين السهلي، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٨- الاستقامة، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الفضيلة، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٢٩- الاستيعاب في معرفة الأصحاب للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي النمري، صححه وخرج أحاديثه: عادل مرشد، دار الأعلام، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٣٠- أسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف: عز الدين ابن الأثير أبي الحسن علي بن محمد الجزري، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، قدم له وقرظه: الأستاذ الدكتور: محمد عبد المنعم البري، الدكتور: عبد الفتاح أبو سنة، الدكتور: جمعة طاهر النجار، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

٣١- أسرار التنزيل وأنوار التأويل، للإمام فخر الدين الرازي، تحقيق وتصحيح: د.عبد الرحمن عميرة، عبد المنعم فرج درويش، ركابي للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، طبعة أخرى: بتحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار المسلم.

٣٢- أسرار العربية، تأليف الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار.

٣٣- الإشارات والتنبيهات لأبي علي بن سينا مع شرح نصير الدين الطوسي، تحقيق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، ط٣.

٣٤- كتاب الإشارة في علم الكلام، تأليف الإمام فخر الدين الرازي"تحقيق ودراسة"، إعداد: هاني محمد حامد محمد، رسالة لنيل درجة الماجستير(التخصص) في العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين-القاهرة، قسم العقيدة

والفلسفة، جامعة الأزهر، إشراف: أ.د/ محيى الدين أحمد الصافي، أ.د/ محمد عبد الفضيل القوصى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٣٥- اشتقاق أسماء الله، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د.عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٦- الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف: أحمد بن علي بن محمد العسقلاني المعروف بابن حجر، طبعت هذه النسخة طبق النسخة المطبوعة سنة ١٨٥٣م، في بلدة كلكنا بعد مقابلتها على النسخة الخطية المحفوظة في دار الكتب بالأزهر الشريف بمصر، ثم على النسخة الموقوفة على طلبة العلم برواق الشوام من الأزهر.

٣٧- الأصول الخمسة عند المعتزلة وموقف السلفيين منها، رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، لنيل درجة الماجستير في العقيدة، بجامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، إعداد: صالح زين العابدين الشيبي، إشراف:أ.د. عوض الله جاد أحمد حجازي، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٣٨- أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، تأليف: د.محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار الصميعي، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٣٩- أصول الدين، للإمام أبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي، مطبعة الدولة، استانبول، ط١، ١٣٤٦هـ-١٩٢٨م.

٤٠- أصول الدين للرازي، وهو الكتاب المسمى (معالم أصول الدين)، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي، راجعه وقدم له: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث. طبعة أخرى: تقديم وتعليق: د.سميح دغيم، دار الفكر اللبناني، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٩٢م.

٤١- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تأليف: الشيخ العلامة محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٦هـ، طبعة أخرى: خرج آياته وأحاديثه: الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط٢، ٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ.

٤٢- اعتقاد أهل السنة أصحاب الحديث"شرح جملة ما حكاه عنهم أبو الحسن الأشعري وقرره في مقالاته"، تأليف: د. محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار الصميعي، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٤٣- كتاب اعتقاد أهل السنة، تأليف: وبذيله:جواب الإمام أحمد على أسئلة تلميذه أبي بكر المروذي، جواب أبي بكر الخيب البغدادي عن سؤال بعض أهل دمشق في الصفات، فصل في الثناء على أصحاب الحديث لابن عقيل الحنبلي، تقريظ:الشيخ حماد بن محمد الأنصاري، تحقيق: جمال عزون، دار ابن حزم، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٤- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، للحافظ الإمام: أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، علق عليه: سماحة الشيخ عبد الرزاق عفيفي، قدم له وعلق عليه: فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن صالح المحمود، حققه وعلق عليه: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم أبو العينين، دار الفضيلة، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٥- كتاب الاعتقاد، لأبي الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي، رواية الشيخ أبي سعيد عبد الجبار بن يحيى بن هلال الأعرابي عن سماع لعبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الرحمن المقدسي، تحقيق وتعليق: د.محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار أطلس الخضراء، المملكة العربية السعودية-الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٤٦- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، للإمام فخر الدين الرازي، ومعه بحث في الصوفية والفرق الإسلامية للأستاذ مصطفى بك عبد الرزاق، مراجعة وتحرير: علي سامي النشار، مكتبة النهضة المصرية، ١٣٥٦هـ-١٩٣٨م.

٤٧- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين)، تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط٥، ٢٠٠٢م.

٤٨- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق ودراسة: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. فرع الكتاب والسنة. جامعة أم القرى. إشراف د.أحمد محمد نور سيف. ١٤٠٥-١٤٠٦هـ.

٤٩- أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة، المطبوع باسم ٢٠٠سؤال وجواب في العقيدة، لحافظ بن أحمد حكمي، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: حلمي بن إسماعيل الرشيدي، دار العقيدة، ط١، ١٩٩٩م.

٥٠- إعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، رتبه وضبطه وخرج آياته: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٥١- أعمال القلوب حقيقتها وأحكامها عند أهل السنة والجماعة وعند مخالفيهم، إعداد: د.سهل بن رفاع بن سهيل الروقي العتيبي، رسالة لنيل درجة العالمية(الدكتوراه)، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، سلسلة مشروع وزارة التعليم العالي لنشر ألف رسالة علمية(٥٦)، صدرت بمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية.

٥٢- أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، حققه: د.علي أبو زيد، ود.نبيل أبو عمشة، ود.محمد موعد، ود.محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر، دمشق-سورية، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٥٣- إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان، تصنيف: الإمام العلامة شمس الدين ابن قيم الجوزية، تخريج: العلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي حسن عبد الحميد الحلبي، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٤هـ.

٥٤- كتاب الأغاني، للإمام أبي الفرج الأصبهاني، تصحيح:الأستاذ أحمد الشنقيطي، مطبعة التقدم، مصر.

٥٥- الإفادة من مفتاح دار السعادة للعلامة شيخ الإسلام أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تأليف: أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي، مكتبة الصحابة، السعودية-جدة، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٥٦- الاقتصاد في الاعتقاد، تأليف: الحافظ تقي الدين أبي محمد عبد الغني ابن عبد الواحد بن سرور المقدسي، حققه وعلق عليه: د.أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٣، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٥٧- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية؛ أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية، تحقيق وتعليق: د.ناصر بن عبد الكريم العقل، مكتبة الرشد، الرياض.

٥٨- أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان، جمع ودراسة وتحقيق: عبد العزيز بن عبد الله المبدل، تقديم: فضيلة الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، فضيلة أ.د.الشيخ علي بن نفيع العلياني، دار التوحيد، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٥٩- أقوال الصحابة المسندة في مسائل الاعتقاد _جمع ودراسة وتحقيق_، هشام بن إسماعيل بن علي الصيني، رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص العليا(الدكتوراه). كلية الدعوة وأصول الدين. فرع العقيدة. جامعة أم القرى. إشراف أ.د.أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. ١٤١٨هـ.

٦٠- أمالي ابن الشجري، تأليف: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، تحقيق ودراسة: د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٦١- الأمالي في الحديث، نظم الفوائد وتقريب المراد للرائد، للقاضي عبد الجبار، مخطوط، مصور من دار الكتب المصرية، فلم برقم٨١٦٥.

٦٢- الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، دراسة لمنهج ابن تيمية في الإلهيات وموقفه من المتكلمين والفلاسفة والصوفية، تأليف: الدكتور محمد السيد الجليند، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٠م.

٦٣- الإمام ابن جرير الطبري ودفاعه عن عقيدة السلف، إعداد: أحمد العوايشة. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية . فرع العقيدة. جامعة أم القرى. إشراف.د.راشد بن راجح بن محمد.١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٦٤- الإمام أبو بكر الباقلاني وآراءه الاعتقادية في ضوء عقيدة السلف، إعداد الطالب:جودي صلاح الدين النتشة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة الإسلامية. كلية الدعوة وأصول الدين. فرع العقيدة. جامعة أم القرى .إشراف:د.فاروق أحمد الدسوقي، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٦٥- الإمام الحكيم فخر الدين الرازي من خلال تفسيره، تأليف: عبد العزيز المجدوب، دار سنحون للنشر والتوزيع، دار ابن حزم للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٦٦- الإمام فخر الدين الرازي حياته وآثاره، تأليف: الدكتور علي محمد حسن العماري، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.

٦٧- الإمام فخر الدين الرازي منهجه وآراؤه في المسائل الكلامية، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، إعداد الباحث: إبراهيم محمد إبراهيم، إشراف: أ.د.محمد شمس الدين إبراهيم، عام١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

٦٨- الإمام المجدد العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، تأليف: عمر أبو بكر، بيت الأفكار الدولية.

٦٩- الإمام محمد بن نصر المروزي وجهوده في بيان عقيدة السلف والدفاع عنها، إعداد: موسم بن منير بن مبارك النفيعي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، إشراف: محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، سنة١٤١٣هـ.

٧٠- إنباء الغمر بأبناء العمر لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور حسن حبشي، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٧١- الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، تأليف: يحيى بن أبي الخير العمراني، دراسة وتحقيق: د.سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف.

٧٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق ودراسة: د.جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١.

٧٣- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني البصري، تحقيق وتعليق وتقديم: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٢، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٧٤- إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، تأليف: أبي عبد الله محمد بن المرتضى اليماني المشهور بابن الوزير، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣.

٧٥- الإيمان، تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، خرج أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط٥، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٧٦- كتاب الإيمان (ومعالمه، وسننه، واستكماله، ودرجاته)، للإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، حققه وقدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١ للطبعة الشرعية الوحيدة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٧٧- كتاب الإيمان، تصنيف: الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، حققه وقدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٧٨- كتاب الإيمان للحافظ محمد بن إسحق بن يحيى بن منده، رواية ولده أبي عمرو عبد الوهاب بن منده، إجازة ورواية أبي الفضل الباطرقاني سماعاً منه، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: أ.د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، دار الفضيلة، الرياض، ط٤، ١٤٢١هـ.

٧٩- الإيمان بين السلف والمتكلمين، تأليف: د.أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٨٠- الإيمان عند السلف وعلاقته بالعمل وكشف شبهات المعاصرين، تأليف: محمد بن محمود آل خضير، راجعه وقدم له أصحاب الفضيلة: الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل، الشيخ الدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود، الشيخ الدكتور عبد العزيز بن محمد آل عبد اللطيف، الشيخ علوي بن عبد القادر السقاف، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية- الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

(ب)

٨١- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، للشيخ: أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي، تأليف: زين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم المصري الحنفي، ومعه الحواشي المسماة: منحة الخالق على البحر الرائق، لمحمد أمين عابدين المعروف بابن عابدين الدمشقي الحنفي، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٨٢- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، قام بتحريره: الشيخ: عبد القادر عبد الله العاني، راجعه:د.عمر سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، دار الصفوة، الغردقة، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٨٣- بدائع الفوائد، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد.

٨٤- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي، اعتنى بهذه الطبعة ووثقها: عبد الرحمن اللادقي، محمد غازي بيضون، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط٩، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٨٥- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، حققه وعلق عليه وضبط نصه وصنع فهارسه: محمد حسن حلاق، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٨٦- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرى، ومعه القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، لعبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان.

٨٧- البرهان في أصول الفقه، تأليف: إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، علق عليه وخرج أحاديثه: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٨٨- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان، للشيخ العلامة أبي الفضل عباس بن منصور السكسكي الحنبلي، تحقيق: الدكتور بسام علي سلامة العموش، مكتبة المنار، الأردن-الزرقاء، ط٢، ١٩٩٦م-١٤١٧هـ.

٨٩- بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: عبد الله

محمد الدويش، دار الفكر، بيروت-لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٩٠- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني، رسائل علمية مطبوعة بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦هـ. طبعة أخرى: بتصحيح وتكميل وتعليق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مؤسسة قرطبة.

٩١- البيان في غريب إعراب القران، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق:د.طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

(ت)

٩٢- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت.

٩٣- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لمؤرخ الإسلام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، حققه، وضبط نصه، وعلق عليه: د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٩٤- تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبري)، تأليف: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر-القاهرة، ط٢، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٩٥- التاريخ الكبير، تأليف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري ، دائرة المعارف العثمانية، تحقيق: هاشم الندوي وآخرون.

٩٦- تاريخ مدينة السلام، وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها، تأليف: الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، حققه، وضبط نصه، وعلق عليه: د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م. =(تاريخ بغداد) .

٩٧- تأويل مشكل القرآن، تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَري، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٩٨- تبسيط العقائد الإسلامية، تأليف:حسن أيوب، ط٣، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٩٩- تبصرة الأدلة في أصول الدين على طريقة الإمام أبي منصور الماتريدي، تأليف: أبي المعين ميمون بن محمد النسفي، تحقيق وتعليق:كلود سلامة، الجفان والجابي للطباعة والنشر، ليماسول-قبرص، ط١، ١٩٩٣م.

١٠٠- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، لأبي المظفر الإسفرائيني، عرف الكتاب وترجم للمؤلف وخرج أحاديثه وعلق حواشيه: الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية، ط١.

١٠١- التبصير في معالم الدين أو كتاب فيه تبصير أولي النهى معالم الهدى، تأليف: الإمام أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، تحقيق وتعليق:علي بن عبد العزيز بن علي الشبل، مع حواشي وتعليقات لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز_رحمه الله_ مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٠٢- التبيان في أيمان القرآن، تأليف: الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار علم الفوائد، ط١، ١٤٢٩هـ.

١٠٣- التحفة العراقية في الأعمال القلبية-تحقيق ودراسة- تأليف: شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: د/يحيى بن محمد بن عبد الله الهنيدي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٠٤- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للإمام: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، شرح ألفاظه وعلق عليه: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٠٥- التدمرية (تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع)، تأليف: شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس بن تيمية، تحقيق: د.محمد بن عواد السعوي، مكتبة العبيكان، ط٧، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٠٦- تسع رسايل في الحكمة والطبيعيات، تأليف: الشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا، وفي آخرها قصة سلامان، وأبسال، ترجمها من اليوناني: حنين إسحاق، دار العرب، ط٢.

١٠٧- التسعينية، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، دراسة وتحقيق: د.محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٠٨- تطهير الاعتقاد عن أردان الإلحاد، للإمام المجدد المجتهد: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن الأمير الصنعاني، اعتنى به: أبو العباس محمد بن جبريل الشحري، مكتبة الإمام الوادعي، اليمن-صعدة- دماج، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

١٠٩- تعظيم قدر الصلاة، للإمام محمد بن نصر المروزي، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: أ.أحمد أبو المجد، دار العقيدة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

١١٠- التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية، تأليف: فضيلة الشيخ الدكتور صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، دار العاصمة، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١١١- تفسير أبي بكر الأصم، ويليه تفسير أبي مسلم محمد بن بحر الأصفهاني، دراسة وتحقيق: د.خضر محمد نبها، تقديم: د.رضوان السيد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

١١٢- تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء حتى لا يوجد في طائفة من كتب التفسير فيها القول الصواب بل لا يوجد فيها إلا ما هو خطأ، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١١٣- تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: الدكتور زكريا عبد المجيد المنوتي، الدكتور أحمد النجولي الجمل، قرظه: الدكتور عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١١٤- تفسير التحرير والتنوير، تأليف: العلامة الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

١١٥- تفسير الفخر الرازي للكفر في القرآن الكريم، ومناقشة الباحث له، إعداد: محمد أحمد محمد محمود، رسالة دكتوراه، مقدمة لقسم التفسير، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، إشراف: أ.د. سيد موسى إبراهيم البيومي، عام ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

١١٦- تفسير القرآن الحكيم، المشتهر باسم تفسير المنار، تأليف: السيد محمد رشيد رضا، دار المنار، القاهرة، ط٢، ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م.

١١٧- تفسير القرآن العظيم المسمى تأويلات أهل السنة، تصنيف: أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي الحنفي، تحقيق: فاطمة يوسف الخمي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.=(تأويلات أهل السنة).

١١٨- تفسير القرآن العظيم للإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.=(تفسير ابن كثير).

١١٩- تفسير القرآن العظيم مسندًا عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، إعداد: مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة-الرياض، ط.١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.=(تفسير ابن أبي حاتم).

١٢٠- تفسير القرآن الكريم (الحجرات، ق، الذاريات، الطور، النجم، القمر، الرحمن، الواقعة، الحديد)، لفضيلة الشيخ العلامة: محمد بن صالح العثيمين، دار الثريا، عنيزة-المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٢١- تفسير القرآن الكريم -الفاتحة، البقرة-، لفضيلة الشيخ العلامة: محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٢٢- تفسير القرآن، للإمام العلامة:أبي المظفر السمعاني منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي المروزي الشافعي السلفي، تحقيق:أبي تميم ياسر بن إبراهيم، أبي بلال غنيم بن عباس غنيم، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.=(تفسير السمعاني).

١٢٣- التفسير الكبير، للإمام الفخر الرازي، إعداد مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت -لبنان، ط٤، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م. طبعة أخرى: دار الفكر، لبنان-بيروت، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م. طبعة أخرى: التزام: عبد الرحمن محمد، المطبعة البهية المصرية لصاحبها عبد الرحمن محمد مصطفى، القاهرة، ط١، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م. طبعة أخرى: المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٨٦٢م. طبعة أخرى: بهامشها تفسير أبي السعود، طبعة الآستانة، ١٢٩٤هـ. مخطوط مصور من إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بالكويت؛ الرقم / الفرعي ١٥٩٢٣ و الرقم/ الفرعي ١٣١٣٩، مكتبة تشستربيتي.

١٢٤- التفسير والمفسرون، تأليف: الدكتور محمد حسين الذهبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٢٥- تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مع التوضيح والإضافة من كلام الحافظين المزي وابن حجر أو من مآخذهما، حققه وعلق عليه ووضحه وأضاف إليه: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، تقديم: بكر عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، النشرة الثانية ١٤٢٣هـ.

١٢٦- التقريب والإرشاد "الصغير" للقاضي أبي بكر الباقلاني، قدم له وحققه وعلق عليه: د.عبد الحميد بن علي أبو زنيد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٢٧- تلبيس إبليس للحافظ الإمام جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي البغدادي، الدراسة والتحقيق والتعليق: د.السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط٥، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٢٨- تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري، لشيخ الإسلام ابن تيمية، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه:محمد علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧.

١٢٩- كتاب تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٣٠- التمهيد في أصول الدين، أو التمهيد لقواعد التوحيد، تأليف: الإمام أبي المعين النسفي الحنفي الماتريدي، تحقيق: الشيخ محمد عبد الرحمن الشاغول الشافعي الأشعري، المكتبة الأزهرية للتراث.

١٣١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر النمري القرطبي، حققه وضبطه: شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت -لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٣٢- التناسب في تفسير الإمام الرازي دراسة في أسرار الاقتران، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم البلاغة والنقد، إعداد: منال مبطي حامد المسعودي.

١٣٣- تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة "دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السلف"، تأليف:د/عفاف بنت حسن بن محمد مختار، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٣٤- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، للإمام أبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي، قدم له وعلق عليه: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٣٥- تتريه القرآن عن المطاعن، تأليف: قاضي القضاة عماد الدين أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

١٣٦- تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار، للإمام الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط. مطبعة المدني، القاهرة.

١٣٧- تهذيب التهذيب، تصنيف: الحافظ أبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، باعتناء:إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، مؤسسة الرسالة.

١٣٨- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٣٩- تهذيب واختصار شروح السنوسية "أم البراهين"، للإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن محمد يوسف السنوسي، "وهو تهذيب لشرح العلامة أحمد بن عيسى الأنصاري، مع تعليقات مفيدة من شروح كبار العلماء على هذه العقيدة"، اختصار وتهذيب:د.عمر عبد الله كامل، دار المصطفى، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

١٤٠- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ ، تصنيف إمام الأئمة: أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، دراسة وتحقيق: د. عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، دار الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٤١- كتاب التوحيد، للإمام أبي منصور الماتريدي، حققه وقدم له:د.فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية.

١٤٢- كتاب التوحيد، تأليف: د.عفاف حسن مختار، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤م.

١٤٣- توضيح بعض المصطلحات العلمية في شرح العقيدة الطحاوية، ومعه الأسئلة والأجوبة المرضية على شرح الطحاوية، بقلم: محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

١٤٤- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، تأليف: الشيخ العلامة سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: أسامة بن عطايا بن عثمان العتيبي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١٤٥- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تأليف: العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تقديم: الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل، الشيخ محمد الصالح العثيمين، اعتنى به تحقيقًا ومقابلة: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.=(تفسير السعدي).

١٤٦- تيسير مصطلح الحديث، تأليف: د.محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط٧، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(ث)

١٤٧- ثبت الإمام السفاريني الحنبلي، وإجازته لطائفة من أعيان علماء عصره، تحقيق وتعليق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية.

(ج)

١٤٨- جامع بيان العلم وفضله، تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، ط٧، ١٤٢٧هـ.

١٤٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.(= تفسير الطبري).

١٥٠- جامع الرسائل، لابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، دار المدني — جدة.

١٥١- الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م. طبعة أخرى: حققها وخرج أحاديثها وعلق عليها: د.بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦م. طبعة أخرى: بتحقيق: أحمد شاكر وآخرون، ملتزم الطبع والنشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر.

١٥٢- جامع العلوم والحكم، تأليف: الإمام الحافظ الفقيه زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

١٥٣- الجامع لأحكام القرآن، تأليف: الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.=(تفسير القرطبي).

١٥٤- الجامع لشعب الإيمان، تأليف: الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

١٥٥- جامع المسائل، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: محمد عزيز شمس، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٩هـ.

١٥٦- الجبر والاختيار في الفكر الإسلامي، رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة، بجامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، إعداد: صالح زين العابدين الشيبي، إشراف: أ.د. عبد العزيز عبد الله عبيد، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٥٧- الجذور التاريخية لحقيقة الغلو والتطرف والإرهاب والعنف، إعداد: علي بن عبد العزيز بن علي الشبل، بحث مقدم للجنة العلمية للمؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٥٨- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، تأليف: أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، حققه وعلق عليه وزاد في شرحه: الدكتور: محمد علي الهاشمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٥٩- جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية، تأليف الدكتور: محمد أحمد لوح، دار ابن القيم، دار ابن عفان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٦٠- جهود الإمام ابن القيم -رحمه الله- في تقرير مسائل الإيمان، إعداد: هشام بن خليل بن إبراهيم الحوسني، رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية(الماجستير)، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، إشراف: أ.د.عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، سنة/١٤٢٤هـ-١٤٢٥هـ.

١٦١- جهود الفخر الرازي في النحو والصرف، محمد عبد القادر هنادي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، كلية اللغة العربية. فرع اللغة. جامعة أم القرى. إشراف د.أحمد مكي الأنصاري. ١٤٠٥هـ.

١٦٢- جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن ﷺ من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن، تأليف: شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: أبو عُمر الندوي عبد العزيز بن فتحي بن السيد نَدا، دار القاسم، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.

١٦٣- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لشيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: د.علي حسن ناصر، د.عبد العزيز إبراهيم العسكر، د.حمدان محمد الحمدان، دار العاصمة، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

١٦٤- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لمحيي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٦٥- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

(ح)

١٦٦- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: زائد بن أحمد النشيري، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٦٧- حاشية العلامة الشيخ محمد الدسوقي على شرح أم البراهين لمؤلفها محمد السنوسي، وبهامشها الشرح المذكور، ط. مصر، سنة ١٨٧٣م.

١٦٨- حاشية العلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع على العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مع تعليقات نافعة لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، اعتنى بها: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، ط١.

١٦٩- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، إملاء الإمام الحافظ قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحيق ودراسة: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية.

١٧٠- الحجة في القراءات السبع، للإمام ابن خالويه، تحقيق وشرح:د.عبد العال سالم مكرم، دار الشـــروق، ط٣، ١٣٩٩هـــ-١٩٧٩م.

١٧١- الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، عقائدها وحكم الإسلام فيها، تأليف: الدكتور محمد أحمد الخطيب، دار عالم الكتب، ط٢ ، ١٤٠٦هـــ-١٩٨٦م.

١٧٢- حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، تأليف: عبد الرحيم صمايل السلمي، دار المعلمة للنشر والتوزيع.

١٧٣- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٩هـــ-١٩٨٨م.

١٧٤- حواش على شرح الكبرى للسنوسي، تأليف: الأستاذ الجليل الشيخ إسماعيل بن موسى بن عثمان الحامدي، على عمدة أهل التوفيق والتسديد شرح عقيدة أهل التوحيد للإمام: أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي الحسني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٣٥٤هـــ-١٩٣٦م.

(خ)

١٧٥- خلق القرآن بين المعتزلة وأهل السنة، تأليف: الإمام فخر الدين الرازي، تحقيق: د.أحمد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٣هـــ-١٩٩٢م.

١٧٦- الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها، تأليف: د.غالب بن علي عـــواجي، المكتبـــة العصرية، جدة-المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤٢٣هـــ-٢٠٠٢م.

(د)

١٧٧- دائرة المعارف، وهو قاموس عام لكل فن ومطلب، تأليف: البستاني، مطبعة المعارف، بيروت، ١٨٨٢م.

١٧٨- الداء والدواء، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، حققه: محمد أجمـــل الإصلاحي، خرّج أحاديثه: زائد بن أحمد النشيري، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائـــد، ط١، ١٤٢٩هـــ.

١٧٩- درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، تأليف: شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي، تحقيق: د.محمد رشاد سالم.

١٨٠- دراسات في قواعد الترجيح المتعلقة بالنص القرآني في ضوء ترجيحات الرازي، دراسة نظرية تطبيقية، تأليف: عبد الله بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣١هـــ-٢٠١٠م.

١٨١- دراسة وتحقيق الجزء التاسع في القضاء والقدر من كتاب المطالب العالية للإمام فخر الدين الرازي، إعـــداد الطالبة: نادية عبد الهادي عبد السلام، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية الدراسات الإســـلامية والعربيـــة للبنات بالقاهرة، قسم العقيدة والفلسفة، جامعة الأزهر، إشراف: أ.د.نجاح محمود الغنيمي،١٤٢١هــــــ-٢٠٠٠م.

١٨٢- الدرة فيما يجب اعتقاده، للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور أحمد بن ناصر بن محمد الحمد، سعيد بن عبد الرحمن بن موسى القزقي، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٨٣- الدرر السنية في الأجوبة النجدية، مجموعة رسائل ومسائل علماء نجد الأعلام من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصرنا هذا، جمع الفقير إلى عفو ربه القدير: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي، القحطاني النجدي، ط٦، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٨٤- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف: شيخ الإسلام حافظ العصر شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد ابن محمد بن علي بن أحمد الشهير بان حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

١٨٥- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٨٦- دلائل الرسوخ في الرد على المنفوخ، للشيخ: عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ، مطبعة المقتطف واللطائف، مصر، القاهرة، ١٣٠٥هـ.

١٨٧- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وثق أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، دار الريان للتراث، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٨٨- الدين(بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان)، تأليف: د.محمد عبد الله دراز، دار القلم، الكويت.

١٨٩- ديوان رؤبة بن العجاج، تأليف: رؤبة بن العجاج، بعناية وتصحيح: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت

١٩٠- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تأليف: لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت.

١٩١- ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به حَمْدُو طمّاسْ، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، طبعة أخرى بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، القاهرة.

(ذ)

١٩٢- الذيل على طبقات الحنابلة، تأليف: الإمام الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

١٩٣- ذيول العبر في خبر من غبر، لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(ر)

١٩٤- رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد، صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت.

١٩٥- الرد على الزنادقة والجهمية، للإمام أحمد بن حنبل، القاهرة، ط٢، ١٣٩٩م.

١٩٦- الرد على الشاذلي في حزبيه، وما صنفه في آداب الطريق، تأليف: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: علي بن محمد عمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٩هـ.

١٩٧- كتاب الرد على الطوائف الملحدة والزنادقة والجهمية والمعتزلة والرافضة ضمن الفتاوى الكبرى لابن تيمية، المجلد السادس، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

١٩٨- كتاب الرد على المنطقيين، للإمام العلامة شيخ الإسلام: تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني، مصدر بمقدمة العلامة: السيد سليمان الندوي، نشره: عبد الصمد شرف الدين الكتبي، طبعة القيمة، مباي، ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م.

١٩٩- الردود، تأليف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٠٠- رسائل العدل والتوحيد، للأئمة الأعلام: يحيى الهادي، الشريف المرتضى، القاسم الرسي، القاضي عبد الجبار، أبي رشيد النيسابوري، اختارها وقدم لها: سيف الدين الكاتب، دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان.

٢٠١- الرسالة التبوكية، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عريد شمس، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد.

٢٠٢- رسالة التوحيد المسمى بـ(تقوية الإيمان)، للإمام:إسماعيل بن عبد الغني الدهلوي، نقلها للعربية وقدم لها: أبو الحسن علي الحسني الندوي، اعتنى بها: سيد عبد الماجد الغوري، دار وحي القلم، سورية- دمشق، ط١، ٢٠٠٣ م.

٢٠٣- رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، تأليف: الإمام أبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوايلي السجزي، تحقيق ودراسة: محمد با كريم با عبد الله، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٠٤- الرسالة القشيرية في علم التصوف، تأليف: أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، وعليها هوامش من شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر.

٢٠٥- رسالة في الرد على الرافضة، تأليف: الشيخ أبو حامد محمد المقدسي، تحقيق: الأستاذ عبد الوهاب خليل الرحمن، الدار السلفية، بومبائي، الهند، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٠٦- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، للعلامة السيد الشريف محمد بن جعفر الكتاني، كتب مقدماتها ووضع فهارسها: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن محمد بن جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، ط٥، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٠٧- الرضا عن الله بقضائه والتسليم بأمره، للحافظ: أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان ابن أبي الدنيا، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢٠٨- الروح لابن القيم في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة والآثار وأقوال العلماء، تأليف: الإمام شمس الدين أبي عبد الله بن قيم الجوزية، دار الندوة الجديدة، بيروت-لبنان.

٢٠٩- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، للعلامة الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت=(تفسير الألوسي).

٢١٠- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، للإمام المحدث عبد الرحمن السهيلي، ومعه السيرة النبوية للإمام ابن هشام، تحقيق وتعليق وشرح:عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية لصاحبها توفيق عفيفي عامر، ط١، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

٢١١- روضة المحبين ونزهة المشتاقين، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي الحنبلي، المعروف بابن القيم، خرج آياته وأحاديثه ووضع حواشيه: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢١٢- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي الدمشقي، ومعها شرحها نزهة الخاطر العاطر، لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى الدمشقي، مكتبة المعارف، الرياض، ط٣، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

(ز)

٢١٣- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط٣، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢١٤- زاد المهاجر إلى ربه، الإمام ابن قيم الجوزية، اعتنى بها وعلق عليها: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط٢، ١٤١١هـ.

٢١٥- الزاهر في معاني كلمات الناس (كتاب يؤصل ويشرح الألفاظ والتعابير والأمثال والأقوال التي تجري مجرى الأمثال على ألسنة الناس)، تأليف: أبي بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ابن الأنباري، قرأه وعلق عليه: د. يحيى مراد، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠٤م-١٤٢٤هـ. طبعة أخرى: تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، اعتنى به: عز الدين البدوي النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.

٢١٦- الزواجر عن اقتراف الكبائر، تأليف: ابن حجر الهيتمي، طبعة المطبعة الخيرية، مصر، ١٢٨٤هـ.

٢١٧- زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، تأليف: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، دار كنوز إشبيليا، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

(س)

٢١٨- ساحرة الطرف في الاستعاذة والبسملة والاسم والفعل والحرف، للإمام فخر الدين الرازي، تقديم وتحقيق: أ.د.محمد محمد فهمي عمر، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٢١٩- سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب، تأليف:أبو الفوز محمد أمين البغدادي الشهير بالسويدي، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

٢٢٠- السببية عند أهل السنة والجماعة ومخالفيهم من خلال مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية. إعداد: توفيق بن إبراهيم المحيش. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه. كلية الدعوة وأصول الدين. قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. إشراف: أ.د.عبد العزيز بن عبد الله الراجحي. ١٤٢٤هـ.

٢٢١- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، تأليف: محمد بن عبد الله بن حميد النجدي، حققه وقدم له وعلق عليه: بكر بن عبد الله أبو زيد، د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢٢٢- السر المكتوم في أسرار النجوم، تأليف: فخر الرازي ، ط. المطبعة الحجرية، مصر-القاهرة، سنة ١٩١٦م.

٢٢٣- سلام الأحكم على سواد الأعظم، تأليف: إبراهيم حلمي بن حسين الوفي، الآستانة، ط١، ١٣١٣هـ.

٢٢٤- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة دار المعارف، الرياض، ط.جديدة منقحة ومزيدة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٢٢٥- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، تأليف: محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

٢٢٦- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفضل محمد خليل بن علي المرادي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٢٢٧- السمعيات في فكر الإمام الرازي من خلال تفسيره مفاتح الغيب، رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الفلسفة، كلية الأدب، جامعة عين شمس، إعداد الباحثة: سعاد مسلّم محمد حماد،إشراف: أ.د.سهير فضل الله أبو وافيه، عام١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٢٨- السنة، لأبي بكر أحمد بن محمد ابن هارون بن يزيد الخلال، دراسة وتحقيق: د.عطية بن عتيق الزهراني، دار الراية، ط٣، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢٢٩- كتاب السنة، للإمام أبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار عالم الكتب، الرياض، ط٤، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢٣٠- سنن ابن ماجه، بشرح الإمام أبي الحسن الحنفي المعروف بالسندي، وبحاشيته: تعليقات مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، حقق أصوله وخرج أحاديثه على الكتب الستة، ورقمه حسب المعجم المفهرس وتحفة الأشراف: الشيخ خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢٣١- سنن أبي داود، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، ومعه كتاب معالم السنن للخطابي، وهو شرح عليه مع تخريج أحاديثه وترقيمها، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٣٢- سنن النسائي، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، وحاشية الإمام السندي، حققه ورقمه ووضع فهارسه: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٣٣- سير أعلام النبلاء، تصنيف: الإمام شمس الدين محمد بن عثمان الذهبي، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه: محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، طبعة أخرى بتحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٢٣٤- السيرة النبوية لابن هشام، حققها وضبطها وشرحها ووضع فهارسها:مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، المكتبة العلمية، بيروت-لبنان.

(ش)

٢٣٥- الشامل في أصول الدين، تأليف:إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشافعي، وضع حواشيه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٣٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن عماد، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد العكري الحنبلي الدمشقي، حققه وعلق عليه: محمود الأرناؤوط، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٣٧- شرح أسماء الله الحسن للرازي ، وهو الكتاب المسمى لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات، لفخر الدين محمد بن عمر الخطيب الرازي، راجعه وقدم له وعلق عليه: طه عبد الرءوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٣٨- شرح الإشارات والتنبيهات لابن سينا، لفخر الدين محمد عمر الرازي، مع شرح نصير الدين الطوسي، مكتبة الحرم المكي الشريف.

٢٣٩- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم، تأليف: الشيخ الإمام العالم الحافظ أبي القاسم هبة الله ابن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، تحقيق: د.أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، الرياض، ط٩، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢٤٠- شرح الأصول الخمسة، لقاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد، تعليق: الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، حققه وقدم له: د.عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، ط١، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.

٢٤١- شرح ثلاثة الأصول، لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، إعداد: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الثريا، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٤٢- شرح جوهرة التوحيد، وهو الكتاب المسمى"تحفة المريد على جوهرة التوحيد"، للإمام برهان الدين إبراهيم الباجوري، المكتبة الأزهرية للتراث، ط١، ٢٠٠٢م.

٢٤٣- شرح حديث جبريل عليه السلام في الإسلام والإيمان والإحسان، المعروف باسم كتاب الإيمان الأوسط، لشيخ الإسلام: أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، دراسة وتحقيق: د.علي بن بخيت الزهراني، دار ابن الجوزي.

٢٤٤- شرح الرضى على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
٢٤٥- شرح رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، للإمام الحافظ الفقيه أبي زكريا محيي الدين يحيى النووي، شرحه وأملاه: فضيلة الشيخ: محمد بن صالح العثيمين، دار البصرة، مصر، الإسكندرية، ط٢.
٢٤٦- شرح السنة، تأليف: الإمام المحدث الفقيه الحسين بن مسعود البغوي، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: شعيب الأرناؤوط، و محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٢٤٧- شرح صحيح مسلم للإمام النووي، محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي، راجعه فضيلة الشيخ: خليل الميس، دار القلم، بيروت-لبنان، ط٣.
٢٤٨- شرح العقائد النسفية، ألفه الشيخ العلامة الفقيه الشافعي الأصولي سعد الدين التفتازاني، ومعه كتاب العقائد النسفية، ألفه الشيخ العلامة: نجم الدين النسفي السمرقندي، حققه وقدم له: طه عبد الرءوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
٢٤٩- شرح العقيدة الأصفهانية، تأليف:شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، حققه، وعلق عليه، وخرج أحاديثه: سعيد بن نصر بن محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، طبعة أخرى؛ باسم: شرح الأصبهانية، تحقيق: محمد بن عوده السعوي، مكتبة دار المنهاج، للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.
٢٥٠- شرح العقيدة السفارينية، الكواكب الدرية لشرح "الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية"، تأليف: العلامة الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: أبو محمد شرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٢٥١- شرح العقيدة الطحاوية، تأليف: فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن ناصر البراك، إعداد: عبد الرحمن بن صالح السديس، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
٢٥٢- شرح العقيدة الطحاوية، تأليف: الإمام القاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له: د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م. طبعة أخرى: تحقيق: د.عبد الرحمن عميرة، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
٢٥٣- شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية ، تأليف: العلامة محمد خليل هراس، ضبط نصه وخرج أحاديثه: علوي بن عبد القادر السقاف، ويليه ملحق الواسطية ، دار الهجرة، ط٣.
٢٥٤- شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، شرحه: سماحة الشيخ محمد الصالح العثيمين، خرج أحاديثه واعتنى به: سعد بن فواز الصميل، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط٧، رجب ١٤٢٢هـ .
٢٥٥- شرح العمدة، لشيخ الإسلام ابن تيمية، الجزء الثاني من أول كتاب الصلاة إلى آخر باب آداب المشي إلى الصلاة، اعتنى بإخراجه: خالد بن علي بن محمد المشيقح، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٥٦- شرح عيون الحكمة، تأليف: الإمام فخر الدين الرازي، تحقيق: أحمد حجازي أحمد السقا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٢٥٧- شرح الفقه الأكبر"المتن المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي"، شرحه الإمام: أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الحنفي السمرقندي، عني بطبعه ومراجعته: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، طبع على نفقة الشئون الدينية بدولة قطر.
٢٥٨- شرح القصيدة النونية، المسماة الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية للإمام ابن القيم الجوزية، شرح وتحقيق: د.محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٢٥٩- شرح الكوكب المنير، المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه، تأليف: العلامة الشيخ: محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، تحقيق: د.محمد الزحيلي، وَ د.نزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٢٦٠- شرح لغة المحدث منظومة في علم مصطلح الحديث، نظم وشرح: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
٢٦١- شرح اللمع، أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي، حققه وقدم له ووضع فهارسه: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٦٢- شرح مسائل الجاهلية لشيخ الإسلام المجدد الشيخ محمد بن عبد الوهاب_رحمه الله_ والشرح: لفضيلة الشيخ: د.صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية-الرياض، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
٢٦٣- شرح المفصل، للعلامة موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
٢٦٤- شرح المقاصد، تأليف: الإمام مسعود بن عمر بن عبد الله الشهير بسعد الدين التفتازاني، تحقيق وتعليق مع مقدمة في علم الكلام: د.عبد الرحمن عميرة، تصدير: فضيلة الشيخ صالح موسى شرف، منشورات الشريف الرضي، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٢٦٥- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، الكويت، ط١، ١٩٧٦م.
٢٦٦- شرح المواقف، للقاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، تأليف: السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، ومعه حاشيتا السَّيالكوتي والجلبي على شرح المواقف، ضبطه وصححه: محمود عمَر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٢٦٧- الشرك في القديم والحديث، تأليف: أبو بكر محمد زكريا، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٢٦٨- كتاب الشريعة للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسين الآجري، دراسة وتحقيق: د.عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٢٦٩- كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض رحمه الله تعالى، تركيا، ١٣١٢هـ.

٢٧٠- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: عمر بن سليمان الحفيان، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٧١- الشفاعة العظمى في يوم القيامة، تأليف: الإمام فخر الدين الرازي محمد بن عمر بن الحسين، تحقيق:د. أحمد حجازي أحمد السقا، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.

٢٧٢- الشكر لله ﷻ ، تأليف: أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، دراسة وتحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

(ص)

٢٧٣- الصاحبي، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة.

٢٧٤- الصارم المسلول على شاتم الرسول ﷺ، تأليف: شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية النميري الحراني، دراسة وتحقيق: محمد عبد الله بن عمر الحلواني، محمد كبير أحمد شودري، تقديم: فضيلة الشيخ العلامة: د. بكر بن عبد الله أبو زيد، د.محمد بن سعيد القحطاني، دار المعالي، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م

٢٧٥- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تأليف:إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان،ط٤.

٢٧٦- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تأليف: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٧٧- صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري، بقلم:محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة الدليل، المملكة العربية السعودية، الجبيل الصناعية، ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٧٨- صحيح البخاري، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٧٩- صحيح الترغيب والترهيب، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٨٠- صحيح الجامع الصغير وزيادته، (الفتح الكبير)، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٨١- صحيح سنن ابن ماجه باختصار السند، صحح أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، توزيع المكتب الإسلامي-بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

٢٨٢- صحيح سنن أبي داود باختصار السند، صحح أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، اختصر أسانيده وعلق عليه وفهرسه: زهير الشاويش، توزيع المكتب الإسلامي-بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، طبعة أخرى: مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٨٣- صحيح سنن الترمذي، باختصار السند، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢٨٤- صحيح سنن النسائي باختصار السند، صحح أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، أشرف على طباعته والتعليق عليه وفهرسته: زهير الشاويش، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٢٨٥- صحيح السيرة النبوية،"ما صح من سيرة رسول الله ﷺ وذكر أيامه وغزواته وسراياه والوفود إليه" للحافظ ابن كثير، بقلم: محمد ناصر الدين الألباني، المكتبة الإسلامية، عمان- الأردن، ط١،١٤٢١هـ.

٢٨٦- صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، بالمملكة العربية السعودية، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٨٧- صريح السنة، تأليف: الإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، حققه وعلق عليه: بدر بن يوسف المعتوق، راجعه: الشيخ بدر بن عبد الله البدر، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ط٢، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢٨٨- الصفات الإلهية بين السلف والخلف، تأليف: عبد الرحمن الوكيل، تقديم الشيخ: عبد الله السبت، دار الفتح، الشارقة، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢٨٩- الصفات الإلهية-تعريفها. أقسامها-، تأليف: د.محمد بن خليفة بن علي التميمي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٢٩٠- صفة العلو لله الواحد القهار، لموفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢٩١- صفة النفاق، وذم المنافقين، للإمام المحدث: أبي جعفر بن محمد الفريابي، تحقيق: عبد الرقيب بن علي، إشراف ومراجعة: مقبل بن هادي الوادعي، دار ابن زيدون-بيروت، مكتبة السنة-القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٩٢- الصلاة وحكم تاركها، للإمام: أبي عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الله المنشاوي، مكتبة الإيمان، المنصورة.

٢٩٣- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تصنيف: الشيخ الإمام أبي عبد الله محمد بن الشيخ الصالح أبي بكر بن أيوب بن سعد، الشهير بابن قيم الجوزية، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه وقدم له: د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط٣، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨م.

٢٩٤- صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، لجلال الدين السيوطي، ويليه مختصر السيوطي لكتاب نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان، لتقي الدين بن تيمية، علق عليه: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

(ض)

٢٩٥- كتاب الضعفاء، ومن نسب إلى الكذب ووضع الحديث، ومن غلب على حديثه الوهم، ومن يتهم في بعض حديثه، ومجهول روى ما لا يتابع عليه، وصاحب بدعة يغلو فيها ويدعو إليها؛ وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة، تأليف: أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٩٦- ضعيف الترغيب والترهيب، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٢٩٧- ضعيف سنن الترمذي للإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تأليف: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٩٨- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٩٩- الضوء المنير على التفسير، لابن القيم، جمع علي الحمد المحمد الصالحي، مؤسسة النور بالتعاون مع مكتبة دار السلام.

٣٠٠- ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة، تأليف: عبد الله بن محمد القرني، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

(ط)

٣٠١- طبقات الحفاظ، للإمام الحافظ الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣٠٢- طبقات الحنابلة، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي، حققه وقدم له وعلق عليه: الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، طبعة أخرى: وقف على طبعه وصححه: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

٣٠٣- الطبقات السنية في تراجم الحنفية، للمولى تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي المصري الحنفي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، يشرف على الإصدار: محمد توفيق عويضة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

٣٠٤- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.

٣٠٥- طبقات الشافعية لأبي بكر أحمد بن محمد بن عمر بن محمد، تقي الدين ابن قاضي شهبة الدمشقي، اعتنى بتصحيحه وعلق عليه ورتب فهارسه: الحافظ عبد العليم خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد، الهند، ط١، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٣٠٦- طبقات الشافعية، لعماد الدين إسماعيل بن عمر ابن كثير، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، دار المدار الإسلامي، ط١، ٢٠٠٤م.

٣٠٧- طبقات الشافعية، تأليف: عبد الرحيم الأسنوي جمال الدين، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣٠٨- طبقات فحول الشعراء، تأليف: محمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

٣٠٩- طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي، حققه وقدم له: د.إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، ١٩٧٠م.

٣١٠- الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق:د.علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٣١١- طبقات المدلسين أو تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط١.

٣١٢- طبقات المعتزلة، تأليف: أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق: سوسنة ديعشلد- ثلزر، ط٢، بيروت-لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣١٣- طبقات المفسرين، تأليف: أحمد بن محمد الأدنروي، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣١٤- طبقات المفسرين، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: علي محمد عمير، مكتبة وهبة، ط١، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

٣١٥- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢.

٣١٦- طريق الهجرتين وباب السعادتين، تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، حققه: محمد أجمل الإصلاحي، خرج أحاديثه: زائد بن أحمد النشيري، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٩هـ.

(ظ)

٣١٧- ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي، رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص العليا(الدكتوراه) إعداد الطالب: سفر بن عبد الرحمن الحوالي، إشراف: الأستاذ محمد قطب، دار الكلمة، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

(ع)

٣١٨- العبر في خبر من غبر، لمؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣١٩- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تأليف: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، تحقيق: أ.د.عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، تقديم: أ.د.عبد العظيم رمضان، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٧م.

٣٢٠- عجائب القرآن، تأليف: الإمام فخر الدين الرازي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٣٢١- عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: إسماعيل بن غازي مرحبا، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٩هـ.

٣٢٢- العدة في أصول الفقه، تأليف: القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، حققه وعلق عليه وخرج نصه: الدكتور أحمد بن علي سير المباركي، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٢٣- العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير، للشيخ العلامة محمد الأمين بن محمد المختار الجنكي الشنقيطي، تحقيق: خالد بن عثمان السبت، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، ط٢، ١٤٢٦هـ.

٣٢٤- عصمة الأنبياء، تأليف: محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٢٥- عقائد الثلاث والسبعين فرقة، لأبي محمد اليماني، تحقيق ودراسة: محمد بن عبد الله زربان الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٤هـ.

٣٢٦- عقيدة الإمام ابن عبد البر في التوحيد والإيمان"عرضًا ودراسة"، تأليف: سليمان بن صالح بن عبد العزيز الغصن، دار العاصمة، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٣٢٧- عقيدة التوحيد وبيان ما يضادها من الشرك الأكبر والأصغر والتعطيل والبدع وغير ذلك، بقلم: فضيلة الشيخ الدكتور/صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، دار القاسم، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.

٣٢٨- عقيدة السلف وأصحاب الحديث، أو الرسالة في اعتقاد أهل السنة وأصحاب الحديث والأئمة، تأليف:شيخ الإسلام الإمام: أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: أبو اليمين المنصوري، دار المنهاج، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٣٢٩- العقيدة الطحاوية شرح وتعليق: للعلامة المحدث: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ط. أخرى، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٣٣٠- عقيدة الموحدين والرد على الضلال والمبتدعين، جمع وترتيب: عبد الله بن سعدي الغامدي العبدلي، تقديم: سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الطرفين، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٣٣١- العقيدة النظامية، لإمام الحرمين عبد الملك الجويني، دراسة وتحقيق:د.محمد الزبيدي، دار سبيل الرشـاد، دار النفائس، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣٣٢- علم المعاني في التفسير الكبير للفخر الرازي وأثره في الدراسات البلاغية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم البلاغة، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، فرع الأدب، إعداد الطالبة: فائزة سالم صالح يحيى أحمد، عام ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٣٣٣- علماء نجد خلال ثمانية قرون، تأليف: سماحة الشيخ: عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ.

٣٣٤- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم، تأليف الشيخ: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣٣٥- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تصنيف: الإمام العلامة محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٣٣٦- عون المعبود شرح سنن أبي داود، للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي، مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، ضبط وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن، صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط٢، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

٣٣٧- كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق:د. مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي.

٣٣٨- عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تأليف: موفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة السعدي الخزرجي المعروف بابن أبي أصيبعة، شرح وتحقيق: الدكتور نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت.

(غ)

٣٣٩- غاية النهاية في طبقات القرآء، تأليف: الإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي ابن الجزري الدمشقي الشافعي، تحقيق: ج.برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٣٤٠- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تأليف: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، تحقيق: الشيخ زكريا عميران، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٣٤١- غريب الحديث، تأليف: الشيخ الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: د.حسين محمد محمد شرف، مراجعة: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

(ف)

٣٤٢- الفائق في غريب الحديث، للعلامة: جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: على محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣م-١٤١٤هـ.

٣٤٣- الفتاوى الكبرى، للإمام العلامة تقي الدين ابن تيمية، تحقيق وتعليق وتقديم: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٣٤٤- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية و الإفتاء، جمع وترتيب الشيخ أحمد بن عبد الرزاق الدرويش، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، دار المؤيد، المملكة العربية السعودية- الرياض.

٣٤٥- فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، جمع وترتيب وتحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ط١، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ.

٣٤٦- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، وضع حواشي الكتاب وعلق عليه: أبو عبد الله عبد السلام بن محمد بن عمر علوش، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية- الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣٤٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ زين الدين أبي الفرج ابن رجب الحنبلي، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، إبراهيم بن إسماعيل القاضي، محمد بن عوض المنقوش، علاء بن مصطفى بن همام، مجدي بن عبد الخالق الشافعي، السيد بن عزت المرسي، صلاح بن سالم المصراتي، صبري بن عبد الخالق الشافعي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣٤٨- فتح البيان في مقاصد القرآن، تأليف: صديق حسن خان، الناشر: عبد المحي علي محفوظ، ط.مطبعة العاصمة، القاهرة، ١٩٦٥م.

٣٤٩- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، إعداد وتصحيح وتنفيذ: مكتب التحقيق العلمي في دار ابن كثير و دار الكلم الطيب، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٣٥٠- الفتوى الحموية الكبرى، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد ابن تيمية، دراسة وتحقيق: د.حمد بن عبد المحسن التويجري، دار الصميعي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية-الرياض، ط٢، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣٥١- فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية لمحمد صالح الزركان، دار الفكر.

٣٥٢- فخر الدين الرازي والتصوف، تأليف: الدكتور أحمد محمود الجزار، منشاة المعارف، الإسكندرية، ط٢.

٣٥٣- فخر الدين الرازي، تأليف: الدكتور فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٧م.

٣٥٤- الفراسة، دليلك إلى معرفة أخلاق الناس وطبائعهم، وكأنهم كتاب مفتوح، للإمام فخر الدين الرازي، تحقيق وتعليق: مصطفى عاشور، مكتبة القرآن، القاهرة.

٣٥٥- الفرق بين الفرق، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الاسفرائيني التميمي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٣٥٦- فسق الأعمال أحكامه ودلالاته الشرعية، تأليف: عبد الله بن محمد العسكر، دار طيبة، المملكة العربية السعودية-الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٣٥٧- الفسق وأحكامه عند أهل السنة والمخالفين، إعداد: ريما بنت مقرن الشيخ، رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص العالمية(الماجستير). كلية الدعوة وأصول الدين. قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. إشراف أ.د. عبد الكريم بن محمد الحميدي. ١٤٢٣-١٤٢٤هـ.

٣٥٨- الفسق والنفاق، تأليف: د.عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، مدار الوطن للنشر، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٣٥٩- الفصل في الملل والأهواء والنحل، للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، وبهامشه الملل والنحل للإمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، دار الفكر، ط١، ١٣١٧هـ.

٣٦٠- فصول من كتاب الانتصار لأصحاب الحديث، للإمام أبي المظفر منصور بن محمد السمعاني، جمع فصوله وعلق عليه: د.محمد بن حسين الجيزاني، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ.

٣٦١- فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تأليف: أبي القاسم البلخي، القاضي عبد الجبار، الحاكم الجشمي، اكتشفها وحققها: فؤاد السيد، الدار التونسية للنشر.

٣٦٢- فطرية المعرفة وموقف المتكلمين منها، إعداد: د.أحمد بن سعد بن حمدان، دار طيبه للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٣٦٣- كتاب الفقه الأكبر، للإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدرأباد الدكن، ١٣٤٢هـ.

٣٦٤- فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق ومراجعة: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٣٦٥- الفكر الأخلاقي عند فخر الدين الرازي، إعداد: الحسين عبد الفتاح جادو عبد الفتاح، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، بقسم الفلسفة الإسلامية، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، إشراف: أ.د. حامد طاهر، عام١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣٦٦- فكر الإمام الرازي في الإلهيات من خلال تفسيره مفاتيح الغيب ومدى توظيفه في العصر الحديث، رسالة مقدمة من جامعة الأزهر، كلية أصول الدين بالقاهرة، قسم العقيدة والفلسفة، لنيل درجة الدكتوراه، إعداد الطالب: رجب محمود الديب، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٣٦٧- فكر الإمام الرازي في النبوات من خلال تفسيره مفاتيح الغيب ومدى توظيفه في العصر الحديث، إعداد وتقديم: أحمد محمد علي ليلة. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة والفلسفة . كلية أصول الدين.

قسم العقيدة والفلسفة. جامعة الأزهر- القاهرة. إشراف: أ.د. محيي الدين أحمد الصافي، أ.د. سعد الـــدين السيد صالح. ١٤١٣هـــ-١٩٩٢م.

٣٦٨- فلاسفة الإسلام، تأليف:دكتور فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

٣٦٩- الفوائد، للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عزيز شمس، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٩هـــ.

(ق)

٣٧٠- القاضي أبو يعلى وكتابه مسائل الإيمان دراسة وتحقيق، حققه وعلق عليه: د.سعود بن عبد العزيز الخلـــف، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٠هـــ.

٣٧١- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة، تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، دراسة وتحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، مكتبة لينة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٩هـــ-١٩٨٨م.

٣٧٢- القاموس المحيط، للشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـــ-١٩٨٣م.

٣٧٣- القدرية والمرجئة نشأهما وأصولهما وموقف السلف منها، تأليف: د. ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن، ط١، ١٤١٨هـــ-١٩٩٧م.

٣٧٤- القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، للشيخ محمد كريم راجح، ط١، ١٤١٢هـــ-١٩٩٢م.

٣٧٥- القضاء والقدر، للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي، ضبط نصه وصححه وعلق عليه: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـــ-١٩٩٠م.

٣٧٦- قطر المحيط، تأليف: المعلم بطرس البستاني، بيروت، ١٨٦٩م.

٣٧٧- قواعد الأسماء والأحكام عند شيخ الإسلام ابن تيمية، محمد بن بسيس بن مقبول السفياني، رسالة لنيل درجة الماجستير. كلية الدعوة وأصول الدين. فرع العقيدة. جامعة أم القرى. إشراف: أ.د.أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. ١٤٢٤هـــ.

٣٧٨- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، للشيخ محمد الصالح العثيمين، خرج أحاديثه وعلق عليه: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، أصداء المجتمع، بريدة، ١٤١٦هـــ-١٩٩٦م.

٣٧٩- قوت القلوب-الكتاب الجامع في التصوف وتربية المريدين-لأبي طالب المكي، حقق نصوصه وصححها: د.عبد المنعم الحنفي، دار الرشاد، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـــ-١٩٩٦م.

٣٨٠- القول السديد شرح كتاب التوحيد، للإمام المجدد:محمد عبد الوهاب، تأليف العلامة: عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: صبري بن سلامة شاهين، دار الثبات، ط١، ١٤٢٥هـــ-٢٠٠٤م.

٣٨١- القول المفيد على كتاب التوحيد، شرح فضيلة الشيخ: محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢١هـ.

(ك)

٣٨٢- الكاشف عن أصول الدلائل وفصول العلل، تأليف: شيخ الإسلام الإمام فخر الدين الرازي، تحقيق الدكتور: أحمد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣٨٣- الكاشف عن المحصول في علم الأصول، تأليف: أبي عبد الله محمد بن محمود بن عباد العجلي الأصفهاني، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، قدم له: أ.د.محمد عبد الرحمن مندور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٨٤- الكامل في التاريخ، تأليف: عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير، حققه واعتنى به: الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٣٨٥- الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف: الإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الأستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو سنة، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.

٣٨٦- الكبائر، تأليف: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق، ط٥، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣٨٧- كتاب الكبائر، تأليف: الإمام المجدد أبي حسن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، قابله على أصوله الخطية: إسماعيل الأنصاري، محمد عيد، عبد العزيز بن إبراهيم الفريح، وحققه: إسماعيل الأنصاري، ورقم الآيات: صالح بن محمد الحسن.

٣٨٨- كشاف اصطلاحات الفنون، تأليف: محمد علي الفاروقي التهانوي، تحقيق: د.لطفي عبد البديع، ترجم النصوص الفارسية: د.عبد النعيم محمد حنين، راجعه: أ.أمين الخولي.

٣٨٩- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف: أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، ويليه: الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، وبذيله كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، للإمام ناصر الدين أحمد ابن المنير الاسكندري المالكي، وحاشية الأستاذ الفاضل محمد عليان المرزوقي الشافعي من أكابر علماء الأزهر، ومشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف، دار المعارف، بيروت-لبنان.

٣٩٠- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، تأليف: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، مكتبة القدس، لصاحبها حسام الدين القدسي، القاهرة، ١٣٥١هـ.

٣٩١- الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد، مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع الدكتور: محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠١م.

٣٩٢- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تأليف: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٣٩٣- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، ضبطه وفسر غريبه: الشيخ بكري حياني، صححه ووضع فهارسه ومفتاحه: الشيخ صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣٩٤- كوكبة من أئمة الهدى ومصابيح الدجى، أعدها: عاصم بن عبد الله القريوتي، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

(ل)

٣٩٥- لباب الإشارات والتنبيهات، للإمام فخر الدين الرازي، تحقيق: د.أحمد حجازي السقا، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ط١، ١٩٨٦م.

٣٩٦- اللباب في علوم الكتاب، تأليف: الإمام المفسر أبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه برسالته الجامعية:د.محمد سعد رمضان حسن، د.محمد المتولي الدقي حرب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٩٧- اللذات: للرازي. مخطوط. مصور من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. مركز ريز نكاري. قم. إيران.

٣٩٨- لسان العرب للإمام العلامة ابن منظور، اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت-لبنان، ط٣، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٣٩٩- لسان الميزان، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، اعتنى به الشيخ: عبد الفتاح أبو غدة، اعتنى بإخراجه وطباعته: سليمان بن عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٤٠٠- اللمع في أصول الفقه، تأليف: الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، حققه وقدم له وعلق عليه: محيي الدين ديب مستو، يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٠١- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، تأليف: الشيخ محمد بن أحمد السفاريني الأثري الحنبلي.

(م)

٤٠٢- الماتريدية دراسةً وتقويماً، تصنيف: أحمد بن عوض الله بن داخل اللهيبي الحربي، دار العاصمة، ط١، ١٤١٣هـ

٤٠٣- المباحث البيانية في تفسير الفخر الرازي، دراسة بلاغية تفصيلية، تأليف: دكتور أحمد هنداوي هلال، أميرة للطباعة، عابدين، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٠٤- المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات، للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق وتعليق: محمد المعتصم بالله البغدادي.

٤٠٥- مبدأ السببية عند الأشاعرة "دراسة نقدية". إعداد الطالب: جمعان بن محمد بن أحمد الشهري. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العقيدة الإسلامية. كلية الدعوة وأصول الدين. قسم العقيدة. جامعة أم القرى. إشراف: أ.د.أحمد السيد رمضان. سنة١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٤٠٦- المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين، تأليف: سيف الدين الآمدي، تحقيق وتقديم: الدكتور حسن محمود الشافعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٤٠٧- متشابه القرآن، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، تحقيق: د.عدنان محمد زرزور، مكتبة دار التراث، القاهرة.

٤٠٨- مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري إمام أهل السنة، تأليف شيخ المتكلمين: محمد بن الحسن بن فورك، تحقيق وضبط: أ.د. أحمد عبد الرحيم السايح، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

٤٠٩- مجلة تراثنا، نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، العدد الثاني [٢٧] -السنة السابعة- ربيع الثاني- جماد الأولى- جماد الثانية-١٤١٢هـ.ق.

٤١٠- مجموع أشعار العرب، ويشتمل على الأصمعيات، وديوان الأراجيز للعجاج والزفيان، وديوان رؤبة بن العجاج، بعناية وتصحيح :وليم بن الورد البروسي، ط.مدينة ليبسيغ في سنة ١٩٠٣م.

٤١١- مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الثريا، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٤١٢- مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، تأليف الفقير إلى عفو ربه: عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن باز رحمه الله، جمع وترتيب وإشراف: د. محمد بن سعد الشويعر، دار أصداء المجتمع، ط٣، ١٤٢١هـ.

٤١٣- مجموع فيه:١-رسالة فيما على المتصدرين لطبع الكتب القديمة فعله، ٢-أصول التصحيح، ٣-بحث حول تفسير الرازي، ٤-سيرة النبيّ ﷺ من عرفات إلى مزدلفة، ٥-عقيدة العرب في وثنيتهم، للعلامة المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ثم المكي، أعدها للنشر وعلق عليها: ماجد بن عبد العزيز الزيادي، المكتبة المكيّة، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤١٤- مجموعة رسائل ابن سينا، وفيها تفاسير لسور القرآن، والرد على البيروني، وغيرها، جمعها وحققها: محيي الدين الكردي، دار بيبليون-باريس،٢٠٠٩م.

٤١٥- مجموعة الرسائل والمسائل، تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية، خرج أحاديثه وعلق حواشيه: محمد رشيد رضا، لجنة التراث العربي.

٤١٦- المجموعة العلية من كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، المجموعة الثانية، تحقيق:د.هشام بن إسماعيل بن علي الصيني، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٤هـ

٤١٧- مجموعة الفتاوى لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني، اعتنى بها وخرج أحاديثها: عامر الجزار، أنور الباز، دار الوفاء، ط٢، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٤١٨- المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله، مركز صالح بن صالح الثقافي، عنيزة- المملكة العربية السعودية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤١٩- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، تأليف: فخر الدين محمد بن عمر بن الخطيب الرازي، وبذيله كتاب تلخيص المحصل، للعلامة نصير الدين الطوسي، راجعه وقدم له: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

٤٢٠- كتاب المحصل، وهو محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتكلمين، تأليف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين فخر الدين الرازي، تقديم وتحقيق:د.حسين أتاى، دار الرازي، مكتبة دار التراث، عمان- الأردن، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٤٢١- المحصول في علم أصول الفقه، تأليف: الإمام الأصولي المفسر فخر الدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، طبعة أخرى: دراسة وتحقيق: د.طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة.

٤٢٢- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي المعروف بابن سيده، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، لبنان-بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٤٢٣- المحلى، تأليف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: محمد منير الدمشقي، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ط١، ١٣٥٢هـ.

٤٢٤- مختار الصحاح، تأليف: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مؤسسة علوم القرآن، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٤٢٥- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تأليف: الإمام المحقق محمد بن أبي بكر، عرف بابن قيم الجوزية، اختصره الشيخ الفاضل: محمد بن الموصلي، من توزيع: رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، طبعة أخرى: قرأه وخرج نصوصه وعلق عليه وقدم له: د.الحسن بن عبد الرحمن العلوي، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٤٢٦- مختصر العلو للعلي الغفار، تأليف: الحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، أشرف عليه: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٤٢٧- مختصر المعتمد في أصول الدين للقاضي أبي يعلى الفراء (٣٨٠ - ٤٥٨هـ)-دراسة وتحقيق/ القسم الثاني- من أول فصل [في إرسال الرسل] حتى نهاية الكتاب، إعداد الطالبة: مشاعل بنت خالد بن عمر باقاسي، رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص الأولى (الماجستير). كلية الدعوة وأصول الدين. فرع العقيدة. جامعة أم القرى، إشراف: د.عبد الله بن عمر الدميجي، ١٤٢٤هـ.

٤٢٨- المخصص، لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، الطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، ط١، ١٣١٦هـ.

٤٢٩- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، للإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق وتعليق: محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، طبعة أخرى: تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٥هـ-١٩٩٥م.

٤٣٠- مذاهب الإسلاميين،- المعتزلة، الأشاعرة، الإسماعيلية، القرامطة، النصيرية - للدكتور عبد الرحمن البدوي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٧م.

٤٣١- مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، تأليف الشيخ: محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٦هـ.

٤٣٢- مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، تأليف: أحمد بن عبد الرحمن القاضي، ط١، دار العاصمة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٤٣٣- المزهر في علوم العربية، تأليف: العلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البخاري، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣.

٤٣٤- مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه"عرض ونقد على ضوء الكتاب والسنة"، تأليف: د.خالد عبد اللطيف محمد نور عبد الله، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٦هـ.

٤٣٥- المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف في ضوء ما ورد في كتاب الانتصار لابن المنير عرض ونقد، إعداد الأستاذ: صالح بن غرم الله الغامدي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٤٣٦- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، يطبع للأول مرة عن نسخة وحيدة بدء بطبعه سنة ١٣٩٤هـ وانتهى منه سنة١٤٠٠هـ.

٤٣٧- كتاب مسائل الإمام أحمد عالم الأمة ومحيي السنة أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تأليف: أبي داوود سليمان الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد السجستاني، ومقدمة تصدير التعريف به، بقلم: السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، لبنان-بيروت.

٤٣٨- المسائل الخمسون في أصول الدين، للإمام فخر الدين الرازي محمد بن عمر بن الحسين، تحقيق: د.أحمد حجازي السقا، دار الجيل، بيروت، المكتب الثقافي، القاهرة، ط٢، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٤٣٩- المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع -جمعاً ودراسة-، إعداد: خالد بن مسعود الجعيد، علي بن جابر العلياني، ناصر بن حمدان الجهني، إشراف: د/عبد الله بن محمد الدميجي، دار الهدي النبوي، مصر، دار الفضيلة، السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٤٤٠- المسائل العقدية من كتاب الروايتين والوجهين مسائل من أصول الديانات، تأليف: القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي، تحقيق:د.سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، الرياض ، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٤٤١- المسائل المتفق عليها بين النحويين جمعاً، وتصنيفاً، ودراسة. دخيل بن غيم بن حسن العواد ، بحث مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، كلية اللغة العربية، تخصص النحو والصرف، جامعة أم القرى، إشراف: أ.د.عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، ١٤٢٣هـ.

٤٤٢- المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، جمع وتحقيق ودراسة: د.عبد الإله بن سليمان بن سالم الأحمدي، دار طيبة، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٤٤٣- كتاب المسامرة في شرح المسايرة في علم الكلام، للكمال بن أبي شريف، مع حاشية زين الدين قاسم على المسايرة، دار البصائر، القاهرة.

٤٤٤- المستدرك على الصحيحين للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، طبعة متضمنة انتقادات الذهبي رحمه الله، وبذيله تتبع أوهام الحافظ التي سكت عليها الذهبي، لأبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤٤٥- المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمعه ورتبه وطبعه على نفقته: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط١، ١٤١٨هـ.

٤٤٦- مسند الشاميين، تأليف: الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٤٤٧- المسند، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر،حمزة أحمد الزين، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٤٤٨- المسودة في أصول الفقه، تتابع على تصنيفه ثلاثة من أئمة آل تيمية؛ مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر، شهاب الدين أبو المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، جمعها وبيضها: أحمد بن محمد بن أحمد الحراني، حقق أصوله وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.

٤٤٩- مشاهير علماء نجد وغيرهم، تأليف: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ط٢، ١٣٩٤هـ.

٤٥٠- المصادر العامة للتلقي عند الصوفية عرضاً ونقداً، تأليف: صادق سليم صادق، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٤٥١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تأليف: العلامة أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، ط. مطبعة التقدم العلمية، مصر، ط١، ١٣٢٢هـ.

٤٥٢- مصطلحات في كتب العقائد "دراسة وتحليل"، لمحمد بن إبراهيم الحمد، دار ابن خزيمة، ط١.

٤٥٣- المطالب العالية من العلم الإلهي، وهو المسمى في لسان اليونانيين"باثولوجيا" وفي لسان المسلمين"علم الكلام" أو" الفلسفة الإسلامية"، تأليف: الإمام فخر الدين الرازي، تحقيق: د.أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٥٤- معارج القبول، بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد، تأليف: الشيخ العلامة حافظ بن أحمد الحكمي، حققه وعلق عليه وضبط نصه وخرج أحاديثه وآثاره: محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٤هـ.

٤٥٥- معالم التتريل، للإمام محيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر، د.عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.= (تفسير البغوي).

٤٥٦- معالم السنن، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، وهو شرح سنن الإمام أبي داود، طبعه وصححه: محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية بحلب، ط١، ١٣٥١هـ-١٩٣٢م.

٤٥٧- المعالم في أصول الفقه، تأليف الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، ويليه المحقق من علم الأصول، تأليف أبي شامة شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.

٤٥٨- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، شرح وتحقيق: د.عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٨٨م.

٤٥٩- معاني القرآن، تأليف: أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة: أ.علي النجدي ناصف، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٣، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٤٦٠- المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، تأليف: عواد بن عبد الله المعتق، مكتبة الرشد، الرياض، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٦١- معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، تأليف: د.محمد خليفة التميمي، أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٤٦٢- معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات، تأليف:د. محمد خليفة التميمي، أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٤٦٣- كتاب المعتمد في أصول الفقه، تأليف: أبي الحسين محمد بن علي الطيب البصري المعتزلي، اعتنى بتهذيبه وتحقيقه: محمد حميد الله، بتعاون: محمد بكر، حسن حنفي، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٤٦٤- معجم ألفاظ العقيدة، تصنيف: أبي عبد الله عامر عبد الله فالح، تقديم فضيلة الشيخ: عبد الله بن عبد الرحمن ابن جبرين، مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٤٦٥- معجم ألفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمجمعات وإحياء التراث، جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٤٦٦- المعجم الأوسط، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، أبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٤٦٧- معجم البلدان، للشيخ أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٤٦٨- معجم التعريفات (قاموس لمصطلحات وتعريفات علم الفقه واللغة والفلسفة والمنطق والتصوف والنحو والصرف والعروض والبلاغة)، للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة.

٤٦٩- معجم الفروق اللغوية الحاوي لكتاب أبي هلال العسكري وجزءاً من كتاب السيد نور الدين الجزائري، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، ط١،١٤١٢هـ

٤٧٠- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، تأليف: د.جميل صَلِيبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت-لبنان، ١٩٨٢م.

٤٧١- المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤٧٢- معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية)، تأليف: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٤٧٣- معجم مقاييس اللغة، تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٤٧٤- المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته، إعداد:د.أحمد مختار عُمر،بمساعدة فريق عمل، مؤسسة سطور المعرفة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٤٧٥- المعجم الوسيط، قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، المكتبة الإسلامية، استانبول- تركيا.

٤٧٦- معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف الغزازي، دار الوطن للنشر، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤٧٧- المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها، تأليف: عبد الله بن محمد القرني، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤١٩هـ.

٤٧٨- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، اعتنى به: أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، مكتبة دار طبرية، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٤٧٩- المغني لابن قدامة، تأليف: أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، على مختصر أبي القاسم عمر بن حسين بن عبد الله بن أحمد الخرقي، من مطبوعات رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٤٨٠- مفاتيح الغيب ومنهج الرازي فيه، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة الأزهر، كلية أصول الدين، قسم التفسير، إعداد الطالب: عبد الرحيم أحمد طحان.

٤٨١- المفاهيم التربوية عند الإمام فخر الدين الرازي من خلال كتابه التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير في التربية الإسلامية والمقارنة، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، إعداد الطالب: علي حسين فهد غاصب، عام١٤١١هـ-١٤١٣هـ.

٤٨٢- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، للإمام العلامة ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤٨٣- المفردات في غريب القرآن، تأليف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، ضبطه وراجعه: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٤٨٤- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تأليف: الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٤٨٥- الملخص في الحكمة والمنطق، لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، مخطوط مصور عن مجلس شواري بتركيا.

٤٨٦- الملل والنحل، تأليف: أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، تحقيق: أمير علي مهنا، علي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط٨،١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٤٨٧- مناظرات جرت في بلاد ما وراء النهر في الحكمة والخلاف وغيرها، بين الإمام فخر الدين الرازي، وغيره، مطبعة مجلس دار المعارف العثمانية، حيدر أباد-الهند، ط١، ١٣٥٥هـ.

٤٨٨- مناظرة في الرد على النصارى، تأليف: فخر الدين الرازي، تقديم وتحقيق: دكتور عبد المجيد النجار، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ١٩٨٦م.

٤٨٩- من أعلام الزيتونة: شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر ابن عاشور-حياته وآثاره-، تأليف: د.بلقاسم الغالي، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٤٩٠- مناقب الإمام أحمد بن حنبل، للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق: د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار ابن خلدون، ط٢.

٤٩١- مناقب الإمام الشافعي، تأليف: الإمام فخر الدين الرازي محمد بن عمر بن الحسين، تحقيق:د.أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة- مصر، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤٩٢- مناقب الشافعي، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة.

٤٩٣- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي ،دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصححه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٤٩٤- منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، للعلامة المحدث الفقيه: علي بن سلطان محمد القاري، ومعه التعليق الميسر على شرح الفقه الأكبر، تأليف الشيخ: وهبي سليمان غاوجي، دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤٩٥- المنحة الإلهية في تهذيب شرح الطحاوية، للإمام علي بن أبي العز الحنفي، أعده وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الآخر حماد الغنيمي، تقديم: فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط٧، ١٤٢٤هـ.

٤٩٦- المنطلقات الفكرية عند الإمام الفخر الرازي، تأليف: محمد العريبي، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٤٩٧- من مشاهير المجددين في الإسلام، -شيخ الإسلام: ابن تيمية، وشيخ الإسلام: محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله تعالى-، نبذة عن حياتهما وجهادهما وثمرات دعوتهما، بقلم: صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، طبع ونشر الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٨هـ.

٤٩٨- منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس، تأليف: الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، دار الهداية للطبع والنشر والترجمة، الرياض، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٩٩- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تأليف: شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي، تحقيق: د محمد رشاد سالم، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥٠٠- كتاب المنهاج في شعب الإيمان، تصنيف: الشيخ الإمام الحافظ أبي عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي، تحقيق: حلمي محمد فودة، دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٥٠١- منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، تأليف: عثمان علي حسن، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية-الرياض، ط٥، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٥٠٢- منهج الأشاعرة في العقيدة، تعقيب على مقالات الصابوني، للشيخ سفر بن عبد الرحمن الحوالي، وأصله مقال نُشر في مجلة الجامعة الإسلامية، عدد (٦٢)، بعنوان: هل الأشاعرة من أهل السنة والجماعة؟! .

٥٠٣- منهج الإمام الشوكاني في العقيدة، تأليف: د.عبد الله نومسوك، مكتبة دار القلم والكتاب.

٥٠٤- منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله، خالد عبد اللطيف محمد نور، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

٥٠٥- منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثر المنهجين في العقيدة، تأليف: جابر إدريس علي أمير، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٥٠٦- منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة، تامر محمد محمود متولي، دار ماجد عسيري، المملكة العربية السعودية-جدة، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤هـ.

٥٠٧- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقريزية، تأليف: تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقريزي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط٢، ١٩٨٧م.

٥٠٨- المواقف في علم الكلام، تأليف: عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، عالم الكتب، بيروت.

٥٠٩- موانع إنفاذ الوعيد، دراسة لأسباب سقوط العذاب في الآخرة، تأليف: د.عيسى بن عبد الله السعدي، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٦هـ.

٥١٠- الموجز، لأبي عمار عبد الكافي الأباضي، خرج أحاديثه وعلق على نصوصه: د.عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٥١١- موسوعة الفلسفة، للدكتور: عبد الرحمن البدوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ١٩٨٤م.

٥١٢- موسوعة المدن العربية والإسلامية، إعداد: الدكتور يحيى شامي، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٥١٣- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط٥، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٥١٤- موسوعة مصطلحات الإمام فخر الدين الرازي، د.سميح دغيم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠٠١م.

٥١٥- موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي، الدكتور: رفيق العجم، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٩م.

٥١٦- موقف ابن تيمية من الأشاعرة، تأليف:د.عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٥١٧- موقف ابن القيم من الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والصوفية، مع تحقيق كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دراسة وتحقيق: الدكتور عواد بن عبد الله المعتق، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٥١٨- موقف أهل السنة والجماعة من الأسباب وآراء المخالفين، ليلى نوري المغامسي الحربي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين، فرع العقيدة، جامعة أم القرى، إشراف: أ.د.بركات عبد الفتاح دويدار، ١٤١٨هـ-١٤١٩هـ

٥١٩- موقف الرازي من آيات الصفات في التفسير الكبير " دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة".إعداد: سامية بنت ياسين بن عبد الرحمن البدري. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين، فرع العقيدة، جامعة أم القرى، إشراف: أ.د.عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، ١٤٢٨هـ.

٥٢٠- موقف الرازي من القضاء والقدر في التفسير الكبير، دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، بجامعة أم القرى، إعداد أختي: أنفال بنت يحيى إمام، إشراف: أ.د.يحيى بن محمد ربيع، ١٤٣٢هـ.

٥٢١- موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من آراء الفلاسفة ومنهجه في عرضها، إعداد: الدكتور صالح بن غرم الله الغامدي، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٥٢٢- موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الإمام فخر الدين الرازي في الإلهيات، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، بقسم العقيدة، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، إعداد: ابتسام أحمد محمد جمال، إشراف:أ.د. بركات عبد الفتاح دويدار، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٥٢٣- موقف شيخ الإسلام من المعتزلة، قدرية عبد الحميد شهاب الدين، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العقيدة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، فرع العقيدة، جامعة أم القرى، إشراف: أ.د.عبد العزيز عبد الله عبيد، ١٤٠٤هـ-١٤٠٥هـ.

٥٢٤- موقف الصحابة ﵃ من الردة والمرتدين - إعداد الطالب: فهد بن محمد بن عبد الرحمن القرشي. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير. كلية الدعوة وأصول الدين. قسم العقيدة. جامعة أم القرى. إشراف: د.أحمد بن عبد اللطيف العبد اللطيف. ١٤٢٤هـ.

٥٢٥- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، لسليمان بن صالح بن عبد العزيز الغصن، دار العاصمة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

(ن)

٥٢٦- النبراس شرح شرح العقائد، لجامع المعقول والمنقول عمدة المتكلمين والمحققين العلامة: محمد عبد العزيز الفرهاري.

٥٢٧- كتاب النبوات، الإمام العلامة شيخ الإسلام علم الأعلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية، تحقيق: د.عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٥٢٨- النجاة في المنطق والإلهيات، تأليف: الشيخ الرئيس أبو علي الحسين ابن علي بن سينا، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٥٢٩- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق وتعليق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ط٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٥٣٠- النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته: الأستاذ: علي محمد الضباع، دار الفكر.

٥٣١- النصيحة في صفات الرب جل وعلا، وتتضمن عقيدة الإمام عبد الله بن يوسف الجويني، تأليف: العلامة الشيخ أحمد بن إبراهيم الواسطي الشافعي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٥٣٢- نظم العقيان في أعيان الأعيان، تأليف الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، حرره الدكتور فيليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت-لبنان، ١٩٢٧م.

٥٣٣- النفاق والزندقة وأثرهما في مواجهة الدعوة الإسلامية قديمًا وحديثًا، إعداد: عطية عتيق عبد الله الزهراني، رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص الأولى(الماجستير).كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. قسم الدراسات العليا الشرعية، فرع العقيدة. جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة. إشراف: الأستاذ محمد الغزالي، ١٣٩٩م-١٤٠٠هـ.

٥٣٤- النفاق والمنافقون في ضوء السنة النبوية المطهرة، إعداد: عبد الرحمن بن جميل قصاص، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، إشراف: د.عبد العزيز عبد الله الحميدي، ١٤١٦هـ.

٥٣٥- النفس وخلودها عند فخر الدين الرازي، دراسة تحليلية نقدية مقارنة، تأليف: الدكتور: محمد حسيني أبو سعده، توزيع شركة الصفا للطباعة والترجمة، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.

٥٣٦- النفس والروح وشرح قوامهما، تأليف: الإمام فخر الدين محمد عمر الرازي، تحقيق الدكتور: محمد صغير حسن المعصومي.

٥٣٧- نقض الإمام عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عز وجل من التوحيد، تحقيق:الدكتور رشيد بن حسن الألمعي، قدم له: فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله الراجحي، مكتبة الرشد - شركة الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.=(نقض الدارمي على بِشْر المريسي).

٥٣٨- نقض المنطق، تأليف: شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية، حقق الأصل المخطوط وصححه: الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع، صححه: محمد حامد الفقي، خرج أحاديثه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٥٣٩- النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق ودراسة: الدكتور ربيع بن هادي عمير، دار الراية للنشر والتوزيع، ط٣، ١٩٩٤م-١٤١٥هـ.

٥٤٠- نهاية الإقدام في علم الكلام لعبد الكريم الشهرستاني، حرره وصححه: الفردجيوم، مكتبة الثقافة الدينية.

٥٤١- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تأليف: الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، عارضه بأصوله وحققه: د.نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٥٤٢- نهاية العقول في دراية الأصول، للرازي، مخطوط مصور من دار الكتب المصرية، رقم(٧٤٨) علم كلام.

٥٤٣- النهاية في غريب الأثر والحديث، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية.

٥٤٤- النهاية في الفتن والملاحم، تأليف: أبو الفداء الحافظ بن كثير الدمشقي، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الحديث.

٥٤٥- النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى، تأليف: محمد الحمود النجدي، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، ط٥، ١٤٢٣هـ.

٥٤٦- نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف، إعداد: د.محمد بن عبد الله بن علي الوهيبي، دار المسلم، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٥٤٧- نواقض الإيمان القولية والعملية، تأليف: د.عبد العزيز بن محمد بن علي العبد اللطيف، مدار الوطن للنشر، الرياض، ط٣، ١٤٢٧هـ.

٥٤٨- نونية القحطاني، لأبي محمد عبد الله بن محمد الأندلسي القحطاني، دار الحرمين، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(هـ)

٥٤٩- الهداية الربانية في شرح العقيدة الطحاوية عقيدة أهل السنة والجماعة، تأليف: عبد العزيز بن عبد الله الراجحي، دار التوحيد للنشر، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

(و)

٥٥٠- الوابل الصيب ورافع الكلم الطيب، تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن بن حسن بن قائد، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد.

٥٥١- الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط ،تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط ١،١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٥٥٢- الوعد الأخروي شروطه وموانعه، تأليف: د.عيسى بن عبد الله السعدي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٥٥٣- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر — بيروت.

(ي)

٥٥٤- اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر، تأليف: الإمام أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد الشعراني، ضبطه وصححه: الشيخ عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

فهرس الموضوعات

